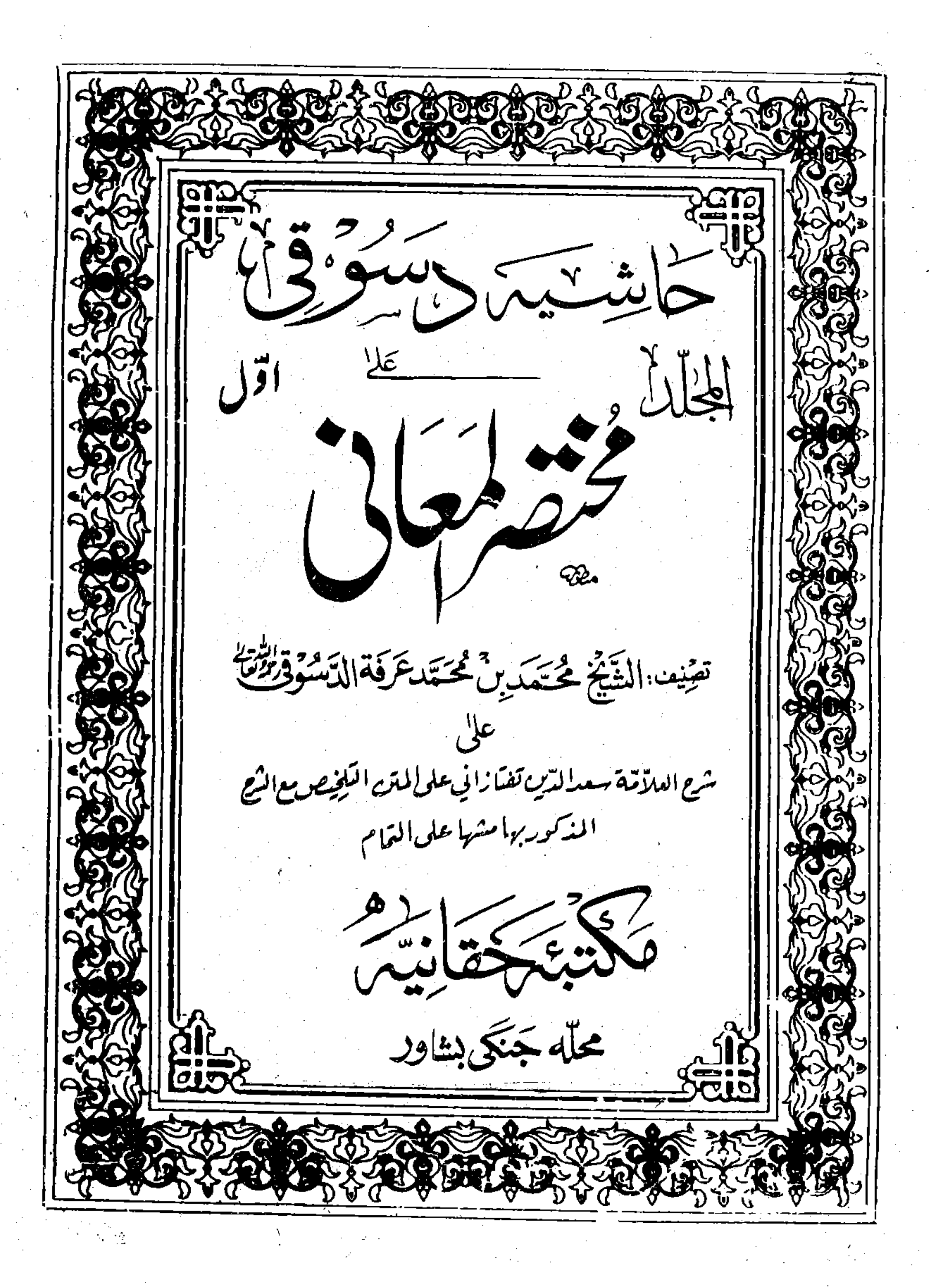


حاشیہ دسوقی

المجلد اوّل

علیٰ

مختصر المعانی

مکمل

تصنیف: الشیخ محمد بن محمد عرفة الدسوقی رحمه الله تعالیٰ

علیٰ

شرح العلاّمة سعد الدین تفتازانی علی المتن التلخیص مع الشرح المذکور بهامشها علی التمام

مکتبہ حقانیہ

محلہ جنگی پشاور



الجلد الاول من الحاشية على مختصر المعانى للعلامة
المحقق محمد بن محمد عرفة الدسوقى رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلى الاعلى * موجد الاشياء بعد فنائها فله الجد الاسنى * احمده على ما الهمنا من معانى البيان * وعلمنا من لوامع التبيان * واشهد ان لااله الا الله وحده لاشريك له الملك المنان * واشهد ان محمدا عبده ورسوله سيد ولد عدنان * صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه الذين اعجزوا ببلاغتهم فرسان البلغاء فى كل ميدان * وبعد * فيقول العبد الفقير * المضطر لاحسان ربه القدير محمد بن محمد عرفة الدسوقى نظر الله بعين لطفه اليه * وغفرله ولوالديه * هذه فوائد شريفة * وتقييدات لطيفة * على شرح العلامة الثانى * سعد الملة والدين التفتازانى * لتلخيص المفتاح * اقتطفتها من تقارير مشايخنا المحققين * ومن زبد ارباب الحواشى والشارحين * وان لم اكن من فرسان هذا الميدان * لكن رجوت العفوبدعوة صالح من الاخوان * وبالله استعين وعليه التكلان * فى سلوك سبيل الرشاد فى كل شان * قال نفعنا الله به (بسم الله الرحمن الرحيم) ينبغى التكلم على هذه الجملة بما يتعلق بها من الفنون الثلثة التى صنف فيها هذا الكتاب كماهو اللائق بالشارع فى كل فن لماقيل ان ترك التكلم عليها اماتقصير اوقصور * فنقول يتعلق بها من فن المعانى وهو الباحث عن مقتضيات الاحوال مبحثان *

بسم الله الرحمن الرحيم

الاول ان مقتضى الحال تقدير المتعلق مؤخرا لافادة الاهتمام باسمه تعالى لان المقام مقام استعانة بالله ولافادة القصر والقصر اما قصر افراد وهو يخاطب به من يعتقد الشركة وقصر قلب ويخاطب به من يعتقد العكس وقصر تعيين ويخاطب به الشاك فالقصر هنا ينظر فيه لاحوال المخاطبين فهو قصر قلب ان كانوا يعتقدون ان البركة تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه وتعالى وقصر افراد ان اعتقدوا انها تحصل بالابتداء باسم الله واسم غيره وقصر تعيين ان شكوا فى حصول البركة باى لكن هذا الثالث بعيد * المبحث الثانى ان مقتضى الحال قطع الصفات اعنى الرحمن الرحيم لان المقام مقام ثناء وقد نصوا على ان النعوت اذا كان المقصود منها المدح فالاولى قطعها لان فى قطعها دلالة على ان المنعوت متعين بدونها وانما اتى بها لمجرد المدح لكن لا يخفى عليك ان الوارد فى القرآن والسنة الاتباع وحينئذ فتكون مخالفة مقتضى الحال لما فى الاتباع من الجرى على الاصل اذ الاصل عدم القطع ثم اذا قطعت تلك الصفات على تقدير هو او اعنى كانت الجملة مفصولة فيقال ماسبب الفصل دون الوصل فيقال سببه انه لم يقصد التشريك بين الجملتين فى حكم من الاحكام المقتضى ذلك للوصل او يقال سببه ان بين الجملتين كمال الانقطاع وذلك لان جملة اؤلف بسم الله خبرية بالنظر لصدرها وجملة هو الرحمن مثلا لانشاء المدح ومتى كان بين الجملتين كمال انقطاع تعين الفصل كما يأتى ان شاء الله تعالى * واما ما يتعلق بها من علم البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية فخمسة مباحث * الاول الباء حقيقتها الالصاق وهو حقيقى كامسكت بزيد اذا قبضت على شئ من جسمه او على ما يحبسه من يد او نحوه ومجازى نحو مررت بزيد اى الصقت مرورى بمكان يقرب من زيد وهى هنا للاستعانة وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعارة تبعية وتقريرها ان يقال شبه الارتباط على وجه الاستعانة بالارتباط على وجه الالصاق بجامع مطلق الارتباط فى كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعة للالصاق الجزئى للاستعانة الجزئية على طريق الاستعارة التبعية ولك ان تجعلها من قبيل المجاز المرسل علاقته الاطلاق والتقييد وذلك ان الباء موضوعة للارتباط المقيد بالالصاق فاطلقت عن ذلك واستعملت فى الارتباط على وجه الاستعانة فهو مجاز مرسل بمرتبتين علاقته ما ذكر هذا اذا كان استعمال الباء فى الاستعانة من حيث خصوصها واما ان كان الاستعمال فيها من حيث انها جزئى من جزئيات مطلق ارتباط كان المجاز بمرتبة وهى الاطلاق على ما فيه من الخلاف ثم حيث نقلت الباء من معناها الاصلى وهو الالصاق للاستعانة فحق الاستعانة ان تكون بالذات لا بالاسم وهنا قد جعلها بالاسم فيكون ذلك مجازا على مجاز اما المجاز المبنى عليه فقد علمته واما المبنى فتقريره ان يقال شبه

الارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه واسم المستعان به بالارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه وذات المستعان به فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعة للارتباط بين المستعان فيه ونفس المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه وسم المستعان به الخاصين على طريق الاستعارة التبعية هذا وقد وقع خلاف فى بناء المجاز على المجاز فقال بعضهم بمنعه لان فيه اخذ الشئ من غير مالكه لان الحق فى اللفظ انما هو للمعنى الحقيقى والمجازى اخذه تطفلا وقال بعضهم بالجواز لان اللفظ لما نقل للمعنى المجازى بالعلاقة صار كأنه موضوع له خصوصا وقد قالوا ان المجاز موضوع بالوضع النوعى وجعل من ذلك قوله تعالى* ولكن لاتواعدوهن سرا فان السر ضد الجهر ثم اطلق على الوطء مجازا لانه لايكون غالبا الا سرا ثم استعمل اللفظ فى سببه وهو العقد وحينئذ فاستعمال السر فى العقد مجاز مبنى على مجاز ثم اعلم انه على القول بالجواز تعتبر علاقة المجاز الثانى بينه وبين المجاز الاول لابينه وبين المعنى الحقيقى * المبحث الثانى الجار والمجرور فى البسملة متعلق بمحذوف وحينئذ ففيها مجاز بالحذف بناء على قول من يقول ان الحذف مجاز مطلقا واما على قول من يقول ليس بمجاز مطلقا وكذا على قول من يقول انه مجاز اذا تغير بسببه اعراب الباقى كما فى قوله تعالى واسأل القرية فليس فيها مجاز فسيأتى ان المجاز بالحذف ليس من قسم المجاز المعرف بانه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له الخ بل قسم آخر * المبحث الثالث اضافة اسم الى الله حقيقية ان اريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتى مامر من بناء المجاز على المجاز واما ان اريد منه اللفظ فهى بيانية والاضافة البيانية مجاز بالاستعارة عندهم لان الاضافة البيانية مقابلة للحقيقية والاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والاستعارة فى معنى الحرف تبعية فكذا ما كان بمنزلته وتقريرها ان تقول ان هيئة الاضافة موضوعة لتخصيص الاول بالثانى او تعريفه به فاستعملت هنا فى تبيين الثانى للاول بان شبه مطلق نسبة شئ لشئ على ان الثانى مبين للاول بمطلق نسبة شئ لشئ على ان الثانى مخصص او معرف للاول بجامع مطلق التعلق فى كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير صورة الاضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف والتخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية * المبحث الرابع لفظ الجلالة علم على الذات العلية علم شخصى لاجنسى وقد اختلف فى الاعلام الشخصية فقيل انها حقيقة لانها استعملت فيما وضعت له وقيل انها واسطة بين الحقيقة والمجاز لانهما من خواص الامور الكلية والاعلام الشخصية موضوعة لمعان جزئية فعلى القول الاول لفظ الجلالة حقيقة وعلى الثانى لاحقيقة ولامجاز بل واسطة بينهما . بحث الخامس حقيقة الرحمة رقة فى القلب وانعطاف تقتضى التفضل والاحسان وهى مستحيلة عليه سبحانه وتعالى فيراد منها لازمها وهو التفضل والاحسان واشتق منها بهذا المعنى

رحمن ورحيم بمعنى متفضل ومحسن فهو مجاز مرسل تبعى لان التجوز فيهما تابع للتجوز فى اصلهما وذكر بعضهم انه يصح ان يكون فى الكلام استعارة تمثيلية بان يقال شبه حال الله مع عباده فى ايصاله لهم جلائل النعم ودقائقها بحال ملك رق قلبه على رعيته فاوصلهم انعامه بجامع ان كلا حالة عظيم مستول على ضيق يمدلهم باحسانه واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه * واورد عليه ان اللفظ المستعار فى التمثيلية لابد ان يكون مركبا كما فى انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وماهنامفرد واجيب بانه يجوز ان يقتصر على بعض المفردات ويرمز به الى المركب على ان المشترط فى اللفظ منها انما هو مطلق تركيب وهو حاصل بالرحمن الرحيم وليس بلازم ان يكون تركيب جملة واعترض بان المشبه به شانه ان يكون اقوى من المشبه وجعل حال الملك اقوى من حال الله لايتم واجيب بانه ليس المراد القوة بحسب الحقيقة ونفس الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا فحال الملك باعتبار مشاهدتها للقاصرين اقوى واعترض ايضا بان استعارة اللفظ من شئ لشئ تقتضى استعمال اللفظ فى المستعار منه وقد نصوا على ان الرحمن الرحيم مختصان بالله ولم يستعملا فى غيره واجيب بان الاستعمال فى المستعار منه ليس بلازم بل يكفى الوضع للمستعار منه الذى هو المعنى الحقيقى ولذا قال الشارح بجواز وجود مجازات لاحقائق لها * واما مايتعلق بها من البديع فاعلم ان فيها التورية وهى ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية فقد اطلقت الرحمة واريد بها التفضل والاحسان الذى هو معنى بعيد لها لانه مجازى اعتمادا على قرينة خفية وهو استحالة المعنى القريب الذى هو الرقة وفيها ايضا القول بالموجب ويقال له المذهب الكلامى وهو ان يساق المعنى بدليله كما فى قوله

* لولم تكن نية الجوزاء خدمته * لمارأيت عليها عقد منتطق *

وكما فى قوله تعالى لوكان فيهما آلهة الاالله لفسدتا وبيانه هنا ان قوله بسم الله الرحمن الرحيم فى قوة قولنا لاابتداء الاباسم الله لانه الرحمن الرحيم وفيها ايضا الاستخدام بناء على ان المراد من اسم الجلالة اللفظ وفى الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار الذات وفيها التفات على مذهب السكاكى لان مقتضى الظاهر فى التوجه له تعالى الخطاب بان يقال باسمك اللهم فعدل عن مقتضى الظاهر وقيل بسم الله الرحمن الرحيم * وفيها ايضا الادماج وهو ان يضمن الكلام المسوق لغرض غرضا آخر كما فى قوله

* اقلب فيه اجفانى كأنى * اعدبها على الدهر الذنوبا *

وبيان ذلك هنا ان الغرض الاصلى من البسملة التبرك والاستعانة باسمه تعالى فبعد ان ذكر هذا الغرض منها ادمج فيها الثناء على الله بكونه رحمانا رحيما (قوله نحمدك) اى نصفك بالجميل الذى انت اهله لان الحمد الثناء بالجميل ومن المعلوم ان كل اوصافه

(نحمدك)

جبلة فكأنه قال نصفك بكل صفة لك جبلة ثم ان ذكر نعمتى شرح الصدور وتنوير القلوب وان احتمل ان يكون لمجرد تعيين المحمود اولمجرد براعة الاستهلال المتبادر منه انه لاجل كونهما المحمود عليه والمعنى نحمدك يامن الخ لاجل هذين الوصفين لان الموصول مع صلته فى معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه وحينئذ فيرد مايقال ان هذا الحمد حمد وشكر فلم اختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر واجيب بانه انما اختار مادة الحمد على مادة الشكر لامور ثلاثة الاول الاقتداء بالقرآن الاعظم الثانى العمل بحديث كل امر ذى بال لايبدأ فيه بالحمدلله فهو اجذم على رواية ضم الدال الثالث ان الحمد اللغوى اظهر من الشكر بغير اللسان فى اداء المقصود لخفاء الاعتقاد واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد فهو اظهر انواعه ولذلك روى ماشكر الله عبد لم يحمده اى مااظهر نعمته كل الاظهار وكشف عنها عبد لم يثن عليه باللفظ وان اعتقد وعمل فالمراد بالشكر فى الحديث اظهار النعمة ولايردان زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله تعالى* لئن شكرتم لازيدنكم لانه ليس المراد بالشكر المقتضى لزيادة النعم فى الآية خصوص الشكر اللفظى اعنى الشكر بخصوص لفظه بل الشكر العرفى الشامل للثنا بغير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان فى مقابلة النعمة واختارها على مادة المدح للامرين الاولين وتنبيها على انه تعالى فاعل مختار واختار الجملة الفعلية المضارعية على الاسمية والماضوية لافادتها لتجدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار ليناسب الحمد المحمود عليه هنا وهو نعمة شرح الصدور للتلخيص المذكور وتنوير القلوب المتجدد ذلك وقتا بعد وقت بخلاف الماضوية فانها انما تدل على الحدوث فقط والاسمية تدل على الدوام فقط فلايناسبان المحمود عليه هنا وايضا المضارعية تدل على الامرين معا اعنى الحدوث الذى تدل عليه الماضوية وعلى الاستمرار الدالة عليه الاسمية وحينئذ فهى اشرف منهما كذا قيل ولكن اعترض بان الاستمرار وظائف الاسمية فقط كما يأتى الا ان يقال ان الذى تدل عليه الاسمية الاستمرار مجردا عن التجدد والذى تدل عليه الجملة المضارعية الاستمرار مع التجدد ولما رأى بعض الاشياخ هذا الاشكال قرر ان الجملة الفعلية المضارعية تدل على الاستمرار من حيث القرائن وفيه ان الماضى كذلك يدل عليه بواسطة القرينة اللهم الا ان يقال قوة دلالة الماضى على الانقطاع تعارض القرينة فلم يعتبر فيه ذلك بقى شئ آخر وهو ان الاستمرار التجددى لمضمون الجملة هنا محال لان الحمد ثناء وهو عرض يزول بمجرد حصوله واجيب بان هذا دوام واستمرار تخيلى لاتحقيق واما جواب بعضهم بان الدوام باعتبار الثواب ففيه نظر لان الدوام المدلول للجملة متعلق بمضمونها لابالثواب فهو غير منظور له والنون فى قوله نحمدك يحتمل ان تكون للمعظم نفسه واتى بها مع انها تدل على العظمة المنافية لمقام التأليف وهو الذل والانكسار اظهارا لملزومها وهو تعظيم الله له فهو من باب التحديث بالنعمة

(الذى)

الذى هو اولى من سلوك التواضع عند الفقهاء والمحدثين ويحتمل انها للتكلم ومعه غيره والمراد بالغير اخوانه الحامدون او العلماء وادخلهم معه فى الحمد اما لكون امر الحمد عظيما لايقوم به الشخص الواحد فاستعان بهم عليه ومع ذلك لم يقوموا بحقه واما لتعود بركة الحمد عليهم شفقة منه عليهم كما تقرأ شيئا وتهدى ثوابه الى والديك فانه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر انه نزل الشركة فى الحمد منزلة الشركة فى الثواب اقامة للسبب مقام المسبب ويحتمل ان المراد بالغير اجزاء ذاته فكأنه جعل كل جارحة بمنزلة شخص مستقل ادعاء لكن لايخفى ان من جملة كل جزء موارد الحمد الثلاثة اللسان والجنان والاركان ومن المعلوم ان اسناد الفعل لآلته مجاز ولفاعله حقيقة فيكون اسناد الحمد للمتكلم حقيقة والى الموارد الثلاثة المذكورة مجاز فيلزم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال باعتبار ذلك نقطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع والى آلته ولابعد فيه على مذهب من جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا ظاهر على جعل الجملة خبرية فان جعلت انشائية فى المعنى تعين ان تكون النون للعظمة لان انشاء الحمد بهذه الجملة لم يقع الا من المصنف فلا يتأتى ان تكون لانشاء الحمد منه ومن غيره الا على سبيل التنزيل واعلم انه اذا جعلت الجملة خبرية لفظا ومعنى حصل بها الحمد ضمنا فى ابتداء التأليف لان الاخبار عن حمد يقع منه يستلزم ان ذلك المحمود اهل لان يحمد وهذا يستلزم اتصافه بالجميل الذى هو حقيقة الحمد ويقال هو اخبار عن حمد واقع بذلك الاخبار كما قيل فى نحو اتكلم انه اخبار عن تكلم حصل به * وانما عدل عن اسم الجلالة الذى ورد التعبير به فى الكتاب والسنة فى مقام الحمد الى ضمير الخطاب لان اللائق بحال الحامد ان يلاحظ المحمود فى حال حمده حاضرا مشاهدا ليكون حمده على وجه الاحسان المفسر فى حديث الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه ففى التعبير بالضمير المذكور اشارة الى ان الحامد بلغ مقام المشاهدة للمحمود بحيث حمده على وجه المخاطبة والمشافهة * وانما آثر تأخير المفعول مع ان تقديمه يفيد الاختصاص لان تأخيره هو الاصل وللاشارة الى استغناء هذا الاختصاص عن البيان لوضوحه (قوله يامن) اتى بيا الموضوعة لنداء البعيد مع انه تعالى اقرب الينا من حبل الوريد اشارة الى علو مرتبة الحضرة العلية عن الحامد الملوث بالكدورات البشرية من الذنوب والآثام ولذا قال بعض الافاضل * العبد عبد وان تسامى * والمولى مولى وان تنزل * ولا يناقض هذا ما مر فى نكتة التعبير بكاف الخطاب لان البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال والتوجه اليه تعالى * واستعمل من فى الذات العلية مع انها من المبهمات لورود الاذن فى اطلاقها عليه كتابا وسنة نحو * سبحان الذى اسرى * افمن يخلق كمن لايخلق وفى الحديث يامن احسانه فوق كل احسان يامن لايعجزه شئ فمنع اطلاقها عليه تعالى فيه نظر (قوله شرح) الشرح فى الاصل الفتح والمراد به هنا التهيئة وقوله صدورنا جمع صدر بمعنى القلب من اطلاق المحل وارادة الحال وفى الحقيقة المهيأ للعلوم انما هو النفس

يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان فى ايضاح المعانى *

بمعنى الروح لا القلب بمعنى المضغة الحالة فى الصدر فيراد بالقلب النفس والمعنى يامن هيأ ارواحنا القائمة بقلوبنا التى محلها منا الصدور ففيه مجاز بمرتبتين من اطلاق المحل على الحال فيهما وتلخيص الكلام تنقيحه اى الاتيان به خالصا من الحشو والتطويل * والبيان هو الكلام الفصيح المعرب عما فى الضمير ثم انه لا بد من حذف فى الكلام والمعنى يامن هيأ ارواحنا لعلم كيفية تلخيص الكلام الفصيح وتنقيحه وتخليصه من الحشو والتطويل والقصور عن افهام المراد وانما احتجنا لذلك لان الذى تهيأ النفس لقبوله العلوم والمعارف * وقوله فى ايضاح المعانى يحتمل ان تكون فى بمعنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا فى امم اى نحمدك يامن هيأ قلوبنا للعلم بكيفية الاتيان بالكلام الفصيح منقحا مصاحبا لايضاح المعانى اى معانى ذلك البيان وعلى هذا فالاتيان بلفظ فى التى بمعنى مع اشارة الى ان المقصود بالذات ايضاح المعانى واما الاتيان بالكلام الفصيح منقحا فهو بالتبع لان مع تدخل على المتبوع ويحتمل ان تكون بمعنى لام التعليل متعلقة بتلخيص على حد قوله تعالى * لمسكم فيما افضتم فيه اوباقية على حالها متعلقة بمحذوف صفة لتلخيص اوللبيان وفى الكلام حذف والمعنى التلخيص الكائن اوالبيان الكائن فى وقت ايضاح المعانى وحالته اوانها بمعنى عند والمعنى يامن علمنا كيفية تلخيص البيان عند قصدنا ايضاح المعانى بذلك البيان ولا يخفى مافى كلام الشارح من الاحتراس اذ ربما يتوهم من تلخيص البيان عدم ايضاح معانيه فدفع ذلك التوهم بقوله فى ايضاح المعانى على حد قوله

* فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمى *

ويحتمل أن يراد بالبيان والمعانى خصوص العلمين وحينئذ ففى بمعنى مع * ولا يخفى مافى كلام الشارح من المحسنات البديعية ففى التعبير بشرح الصدور حسن الافتتاح لان شرح الصدور اصل لكل خير ففى افتتاح الكلام به ادخال السرور على السامع * وفيه ايضا براعة استهلال لانه يشير الى ان الكلام الآتى شرح وقوى البراعة بما ذكره بعد بقوله لتلخيص البيان وايضاح المعانى وفى ذكر التلخيص والايضاح والبيان ودلائل الاعجاز واسرار البلاغة التى هى اسماء كتب فى هذا الفن الاولان للمصنف والثالث للطيبى والاخيران للشيخ عبدالقاهر التوجيه وهو ان يوجه الكلام الى اسماء متلائمة ولو اصطلاحا كما فى قول علاء الدين الكندى

* من ام بابك لم تبرح جوارحه * تروى احاديث ما اوليت من منن *

* فالعين عن قرة والكف عن صلة * والقلب عن جابر والسمع عن حسن *

(قوله ونور قلوبنا) التنوير ادخال النور فى القلب والمراد بالقلوب النفوس واللوامع جمع لامعة وهى الذات المضيئة كالشمس والقمر والنجوم * والتبيان هو الكلام الفصيح المقترن بدليل اوبرهان فهو اخص من البيان * واضافة اللوامع للتبيان

(اما)

اما من قبيل اضافة المشبه به للمشبه اى بالتبيان الذى هو كالانجم اللوامع فى الاهتداء بكل وعلى هذا قال فى التبيان للاستغراق فيكون جمعا فى المعنى فالملاءمة بين المشبه والمشبه به فى الجمعية حاصلة وحينئذ فلا يقال ان فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع او يقال انه قصد المبالغة فى تشبيهه بجميع اللوامع حيث جعله مقاوما لجميعها وقولهم بالمنع محله مالم تقصد المبالغة فهما جوابان الاول بالمنع والثانى بالتسليم ويحتمل ان تكون الاضافة على حقيقتها والمراد باللوامع المعانى المفهومة بالتبيان على طريق الاستعارة التصريحية وعلى هذا فهو من اضافة المدلول للدال او من اضافة الموصوف لصفته اى اللوامع المبينة من اطلاق المصدر على اسم المفعول لان التبيان فى الاصل مصدر بين وهو بكسر التاء على غير قياس ونظيره فى الكسر شذوذا تلقاء وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكار والتكرار وانما عبر الشارح بالبيان فى جانب شرح الصدور وبالتبيان فى جانب تنوير القلوب لان التبيان ابلغ من البيان لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا فهو بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر واعمال قلب وتنوير القلب اقوى من شرح الصدر لان تنوير القلب ادخال النور فيه وشرحه فتحه والابلغ اولى بالاقوى * وانما قدم شرح الصدور على تنويرها لانه وسيلة له والوسيلة مقدمة على المقصد وهذا كله بحسب الاصل والا فالمراد بشرح الصدور وتنوير القلوب واحد ويدل له ماقالوه فى قوله تعالى *افمن شرح الله صدره للاسلام* اى قذف فى قلبه نورا ينتفع به فان هذا يدل لما قلنا من ان شرح الصدر عبارة عن تنويره وحينئذ ففى العبارة تفنن اى ارتكاب فنين ونوعين من التعبير كذا قال بعضهم (قوله من مطالع المثانى) حال من التبيان او صفة له لان الجار والمجرور الواقع بعد المعرف بال الجنسية يجوز فيه الامران ومن للسببية وهذا ترشيح للتشبيه على الاحتمال الاول والمعنى ونور قلوبنا بالتبيان الشبيه باللوامع كائنا ذلك التبيان او الكائن بسبب تدبر مطالع المثانى وعلى الاحتمال الثانى يكون الجار والمجرور حالا او صفة للوامع ترشيحا للاستعارة والمعنى ونور قلوبنا بمعانى التبيان حال كونها ناشئة من مطالع المثانى فمن للابتداء وعلى هذا فمعانى التبيان معان اخر غير معانى القرآن استفيدت من ممارسته والمثانى بالثاء المثلثة كما فى النسخة التى صححها الشارح القرآن لان الاحكام والقصص فيه ثنيت اى كررت او لتكرر نزوله وهو جمع مثنى كمفعل اسم مكان او مثنى بالتشديد من التثنية على غير قياس * والمطالع جمع مطلع وهو فى الاصل اسم لمحل طلوع الكواكب والمراد به ههنا الفاظ القرآن فشبهت الفاظ القرآن بمحل طلوع الكواكب بجامع ان كلا محل لطلوع مايهتدى به واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية واضافة مطالع للمثانى على هذا من اضافة الاجزاء للكل او بيانية ويحتمل ان اضافة مطالع للمثانى من اضافة المشبه به للمشبه كلجين الماء وليس فى الكلام استعارة * وبين المثانى والمعانى من المحسنات البديعية

ونور قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثانى ونصلى على نبيك محمد المؤيد

الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدين فى المخرج (قوله ونضلى الخ) لعله لم يأت بالسلام خطا اكتفاء باثباته له لفظا فلا يقال ان افراد الصلاة عن السلام مكروه او انه ترجح عنده القول بعدم كراهة الافراد (قوله على نبيك) بالهمزة مأخوذ من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله بما بلغه الملك من الاحكام او لاخباره الناس بأنه نبى فيحترم وبدون همزة من النبوة وهى الرفعة لارتفاع رتبته وانما لم يقل على رسولك مع ان الرسالة اشرف لان الوصف بالنبوة اشهر استعمالا (قوله محمد) بدل او عطف بيان من نبيك (قوله المؤيد) من التأييد وهو التقوية وهو نعت لمحمد لا للنبى لئلا يلزم تقديم غير النعت من التوابع عليه (قوله ودلائل) جمع دليل على غير قياس كوصيدو وصائد لان شرط جمع فعيل على فعائل ان يكون مؤنثا كسعيد اسم امرأة والاولى ان تكون جمع دلالة بمعنى دليل ولا شذوذ ولا شئ قال فى الخلاصة * وبفعائل اجمعن فعاله * وشبهه ذاتاء او مزاله * ثم ان دليل الشئ مايؤدى الى معرفته وحينئذ فدلائل اعجازه عليه الصلوة والسلام المعجزات التى يعرف بها اعجازه عليه السلام لمعارضيه عن المعارضة بالاتيان بمثل ما اتى به * واعترض بان المعجزات انما يعرف بها صدقه عليه الصلاة والسلام لانه المقصود من الاتيان بها لا الاعجاز الذى هو اثبات عجز الغير وحينئذ فالاولى للشارح ان يقول المؤيد دلائل صدقه الخ واجيب بان الاعجاز فى الاصل اثبات العجز فى الغير ثم نقل لاظهار العجز فيه ثم نقل لاظهار صدق النبى عليه الصلاة والسلام فى دعواه الرسالة فهو مجاز مبنى على مجاز وحينئذ فالمعنى المؤيد دلائل صدقه وبان الاضافة لادنى ملابسة وبيان ذلك ان الدلائل لما كانت ملابسة لاعجاز الخلق اى اثبات عجزهم عن الاتيان بمثلها ودلت على الصدق بواسطة اضيفت اليه * وفى كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والاعجاز وهما معنيان متقابلان (قوله باسرار البلاغة) اى الاسرار المعتبرة فى البلاغة وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته واسرارها الامور التى يقتضيها الحال كالتأكيد عند الانكار وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سيأتى وسميت اسرارا لانها لا يعرفها الا اربابها فشبهت بالسر الذى بين اثنين لا يعرفه الا هما واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة * فان قلت من جملة دلائل اعجازه انشقاق القمر وسعى الحجر وغيرهما واسرار البلاغة ليست موجودة فيهما فما معنى كونهما مؤيدين بتلك الاسرار واجيب بان المعجزات يؤيد بعضها بعضا فالتأييد ثابت لهما بالاسرار بهذا الاعتبار وتوضيح ذلك ان القرآن مؤيد باسرار البلاغة وهو مؤيد لبقية المعجزات لثبوته بالتواتر وبقائه على الدوام فتكون الاسرار مؤيدة لبقية المعجزات لان مؤيد المؤيد للشئ مؤيد لذلك الشئ هذا ان جعلنا اضافة دلائل الى اعجازه للاستغراق فان جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للعهد واردنا بدلائل اعجازه السور القرآنية وكل جملة من القرآن قدر سورة ومعنى تأييد القرآن باسرار البلاغة ان امارات الاعجاز فيه

دلائل اعجازه باسرار البلاغة * وعلى آله واصحابه الحرزين قصب السبق فى مضمار الفصاحة والبراعة

وان كانت كثيرة من الاخبار بالغيوب والأساليب العجيبة وغيرهما لكن اقوى تلك الامارات كمال البلاغة الحاصل بتلك الاسرار (قوله المحرزين) صفة للآل والاصحاب مأخوذ من الاحراز وهو الحوز والضم اى الذين حازوا وضموا وقوله قصب السبق القصب جمع قصبة وهى سهم صغير تغرسه الفرسان فى آخر الميدان يأخذه من سبق اليه اولا واضافة قصب للسبق من اضافة الدال للمدلول اى القصب الدال على السبق اى الدال حوزه عليه وقوله فى مضمار صفة لقصب اى المغروز فى مضمار الفصاحة والمضمار محل تسابق الفرسان بالخيل ويقال له ايضا ميدان وانما سمى مضمارا لتسابق الفرسان فيه بالخيل المضمرة * ثم ان الفصاحة سيأتى تعريفها واما البراعة فمصدر برع الرجل اذا فاق اقرانه فالبراعة فوقان الاقران والمراد بها هنا ما به الفوقان من الكمال والشرف * ثم لا يخفى ان كلا من الفصاحة والبراعة بالمعنى المراد هنا لا مضمار لهما وحينئذ ففى الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة الآل والاصحاب فى حوزهم اعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة والتخاطب بهيئة الفرسان فى حوزهم قصب السبق عند التسابق بالخيل فى الميدان واستعير اللفظ الموضوع للهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية اواستعارة مفردة مصرحة فى قصب السبق بان شبه مااختصوا به من بديع العبارات الدالة على علو مرتبتهم فى الفصاحة والبراعة بقصب السبق واستعير اسم المشبه به للمشبه والمضمار ترشيح اومكنية فى الآل والاصحاب بان شبههم بفرسان اوفى الفصاحة وللبراعة بان شبههما بالخيل الجيدة الموصلة للمراد واثبات المضمار على كل من الوجهين تخييل واحراز قصب السبق ترشيح والفصاحة والبراعة على الاول من الوجهين تجريد واقرب من ذلك ان تقول الاحراز فى الاصل هو الضم والمراد به هنا التحصيل والقصب فى الاصل هى السهام الصغيرة التى تغرز فى آخر الميدان بحيث يعد من اخذها اولا سابقا والمراد بها هنا النكات الدقيقة اى المحصلين للمعانى الدقيقة الدالة على سبقهم على غيرهم وقوله فى مضمار حال من الآل والاصحاب اى حال كون الآل والاصحاب تتسابق اذهانهم فى مضمار والمراد به هنا الكلام البليغ من كلام الله تعالى ورسوله فكما ان المضمار الاصلى تركض وتتسابق فيه الفرسان كذلك الكلام البليغ تركض فيه اذهان الآل والاصحاب واضافة المضمار بمعنى الكلام البليغ للفصاحة والبراعة من حيث انه يفيدان الراكض فيه ذو فصاحة وبراعة كذا قرر شيخنا العلامة العدوى ولا يخفى ما فى كلام الشارح من التلميح وهو الاشارة لشئ من كلام الله اوكلام رسوله اوقصة اومثل فذكر السبق اشارة لقوله تعالى والسابقون السابقون الآية وذكر البراعة اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام لوانفق احدكم مثل احد ذهبا ماساوى مد احدهم ولانصيفه (قوله وبعد الخ) هو ظرف زمان مبنى على الضم لقطعه

(وبعد) فيقول الفقير الى الله الغنى * مسعود بن عمر المدعو بسعد

عن الاضافة لفظا لامعنى اى بعد البسملة والحمدلة والصلاة ودخول الفاء على توهم اما في الكلام والواو عاطفة قصة على قصة اوللاستئناف اما النحوى وهو ظاهر اوالبيانى فتكون الجملة واقعة فى جواب سؤال مقدر اى ماذا تقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة فاجاب بقوله وبعدهما فيقول الخ وعلى هذا الاحتمال اعنى كون اما متوهمة والواو عاطفة اواستئنافية فالظرف معمول ليقول ويحتمل ان تكون اما مقدرة فى نظم الكلام والواو عوض عنها وعلى هذا الاحتمال فعامل بعد اما المحذوفة لنيابتها عن فعل الشرط اوفعل الشرط المقدر بمهما يكن من شئ اوجوابه وهويقول (قوله فيقول) مقتضى الظاهر ان يعبر باقول لكنه التفت من التكلم فى نحمدك الى الغيبة توصلا للوصف بالعبودية الذى هواشرف الاوصاف ولوعبر بمايقتضيه الظاهر واتى بذلك الوصف لكانت جملته فضلة واللائق بذلك الوصف ان تكون جملته عمدة (قوله الفقير) فعيل بمعنى مفتقر وصيغة فعيل تأتى للمبالغة وصفة مشبهة وهي هنا للمعنيين بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه وحينئذ فالمعنى كثير الفقر ودائمه وهذا الوصف لازم لكل احد لاينفك عنه قال تعالى *ياايها الناس انتم الفقراء الى الله* وهذا معنى البطلان فى قول لبيد * الا كل شئ ماخلا الله باطل (قوله الغنى) بالجر صفة لله اى المستغنى عن كل شئ فهوسبحانه منزه عن الاحتياج وبين الفقير والغنى من المحسنات البديعية جناس الطباق وفى كلامه اشارة الى ان ماعليه الحادث نقيض ماعليه القديم ويصح قراءته بالرفع صفة ثانية للعبد اى المستغنى به تعالى عن كل ماسواه تعالى وعلى هذا ففيه ايهام التضاد (قوله مسعود بن عمر) بدون تنوين لان العلم الموصوف بابن يحذف تنوينه سواء كان العلم اسما اوكنية اولقبا وهو بدل من العبد الفقير اوعطف بيان لان نعت المعرفة اذا قدم عليها اعرب بحسب العوامل واعربت بدلا منه اوعطف بيان وانعكس الامر فصار التابع متبوعا بخلاف نعت النكرة اذا قدم عليها فانه ينصب على الحال غالبا وتبقى النكرة على ماهى عليه من الاعراب كما فى قوله * لمية موحشا طلل * ومن غير الغالب قديعامل نعت النكرة معاملة نعت المعرفة كما فى قولك مامررت بمثلك احد (قوله المدعو بسعد) اى المسمى بسعد وكما ان التسمية تتعدى للمفعول الثانى بالباء كماتتعدى بنفسها كذلك الدعاء الذى بمعناها تارة يتعدى للمفعول الثانى بالباء قال تعالى* ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها* اى سموه وتارة يتعدى له بنفسه قال تعالى * اياما تدعوافله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء معنى الاشتهار تضمينا نحويا اوبيانيا فعداه بالباء اوضمنه معنى التسمية تضمينا بيانيا لانحويا لان الدعاء بمعناها وضعا فلامعنى لاشرابه معناها وعلى فرض عدم التضمين تجعل الباء زائدة للتأكيد لاللتقوية لان الباء تزاد فى مواضع منها المفعول كما فى قوله تعالى ولاتلقوا بايديكم الى التهلكة فاندفع مانقل عن الشارح من ان الاولى المدعو لسعد

التفتازانی * هداه الله سواء الطریق * واذاقه حلاوة التحقیق * قد کنت شرحت فیما مضی تلخیص المفتاح * واغنیته بالاصباح عن المصباح * واودعته

باللام لان الدعاء بمعنى التسمية انما يتعدى لمفعوليه بنفسه والشائع زيادته لتقوية اللام لاالباء آه وقد يقال فى رده زيادة على مامران زيادة اللام للتقوية انما ثبت فى المفعول الاول لاالثانى فلا يقال زيد معط عمرا الدرهم تأمل ان قوله المدعو بسعد اصله بسعد الدين لحذف جزء العلم اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة وتأدبا فى كون الدين سعدبه والتصرف فى العلم شائع على التحقيق (قوله التفتازانى) بالجر صفة لسعد وبالرفع صفة لمسعود نسبة لتفتازان قرية من اعمال خراسان ولد رحمه الله تعالى سنة اثنتى عشرة وسبعمائة وتوفى سنة احدى وتسعين وسبعمائة اخذ عن القطب الرازى وعن العضد بسمرقند (قوله هداه الله سواء الطريق) عدى الهداية للمفعول الثانى بنفسها دون الى او اللام ملاحظة لماقيل ان الهداية اذاتعدت للمفعول الثانى بنفسها يراد بها معنى الايصال وان تعدت باللام اوالى اريد بها معنى الدلالة قال تعالى *ان هذاالقرآن يهدى للتى هى اقوم* وانك لتهدى الى صراط مستقيم كذا فى الخطابى ويعكر عليه مافى المصباح من ان لغة الحجازيين تعديتها الى المفعول الثانى بنفسها ولغة غيرهم تعديتها اليه بالى اواللام ودعوى انها عند الحجازيين دائما بمعنى الايصال وعندغيرهم دائما بمعنى الدلالة بعيدة واضافة سواء الى الطريق من اضافة الصفة الى الموصوف اى الى الطريق السواء اى السوى بمعنى المستقيم او الاضافة على معنى من اى السواء بمعنى السوى من الطريق والطريق يحتمل ان يراد بها هنا الموصلة للمقصود دنيويا كان او اخرويا ويحتمل ان يراد بها الدليل القطعى على طريق الاستعارة المصرحة ومن المعلوم ان من هدى للدلائل القطعية صارعا لما محققا (قوله واذاقه حلاوة التحقيق) التحقيق ذكر الشئ على الوجه الحق او اثبات المسألة بالدليل وحينئذ فاضافة الحلاوة اليه من اضافة المشبه به للمشبه والاذاقة ترشيح للتشبيه او انه شبه التحقيق بشئ حلو كعسل النحل استعارة بالكناية واثبات الحلاوة تخييل باق على معناه اومستعار للذة اى واذاقه لذة التحقيق وهى لذة معنوية واما اللذة الجماع والشئ الحلو كالعسل فهى حسية والمعتبر اللذة المعنوية واما الحسية فهى دفع آلام ولذاحصر بعضهم اللذة فى المعارف والعلوم واثبات الاذاقة ترشيح اما باق على معناه اوانها مستعارة للاعطاء وفى التعبير بالاذاقة اشارة الى ان التحقيق امر صعب المرام لاينال جميعه وانما يصل الانسان الى طرف منه كمايصل الذائق الى طرف مما يذوقه ثم ان هذه الجملة وماقبلها معترضتان بين القول ومقوله اعنى قد كنت الخ قصد بهما الدعاء لانهما خبريتان لفظا انشائيتان معنى (قوله فيما مضى) اتى به وان كان المضى مستفادا من شرحت اذهو فعل ماض تأكيد الدفع توهم التجوز فى شرحت وانه بمعنى اشرح او ان شرح وان كان للمضى محتمل للقرب والبعد بخلاف لفظة فيما مضى فانها تشعر بالبعد فأتى بها لافهام بعد زمن تأليف المطول ويؤيد هذا التوجيه التعبير بثم فى قوله ثم رأيت الخ المفيدة

غرائب نكت سمحت بهاالانظار *ووشحته بلطائف فقرسبكتها يدالافكار * ثم رأيت الكثير من الفضلاء *

للتراخى بين الفعلين (قوله تلخيص المفتاح) للعلامة محمدبن عبد الرحمن القزوينى خطيب جامع دمشق (قوله واغنيته) اى صيرته غنيا والضمير فى اغنيته وفى معانيه واستاره لتلخيص المفتاح وباقى الضمائر الآتية راجعة للشرح وهذا وان كان فيه تشتيت فى مرجع الضمير لكن اتكل الشارح فى ذلك على ظهور المعنى (قوله بالاصباح) هو الدخول فى وقت الصباح اريد به لازمه وهو الصبح ثم استعير لشرح الشارح بجامع اظهار ماكان خفيا فى كل والمصباح هو السراج اى الفتيلة استعارة لشراح هذا المتن التى لغير الشارح بجامع اظهار ماكان خفيا فى كل والمعنى حينئذ وصيرت ذلك المتن غنيا بالمطول الشبيه بالاصباح عن غيره من الشروح الشبيه بالمصباح وانما آثر لفظ الاصباح على لفظ الصبح لمزاوجة لفظ المصباح وفى ذلك ايماء الى انه ينبغى ان يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يشتهر بذلك وانما غلبت عليه التسمية بالمطول (قوله واودعته) اى وضعت فيه فشبه شرحه بأمين تودع عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية واختار التعبير باودعته دون وضعت فيه للاشارة الى عزة تلك النكات لانه يفهم منه انه ملتفت اليها وملاحظ لها كما هو شان من يودع وللاشارة الى ان تلك النكات من مستنبطاته لان الشخص انما يودع ما كان ملكا له (قوله غرائب نكت) من اضافة الصفة للموصوف اى نكتا غريبة مبتدعة مستظرفة الشان اى تلتفت اليها النفوس لان شان النفس التفاتها للشئ الغريب بخلاف غير الغريب فانه مبتذل عند النفس والنكت جمع نكتة وهى فى الاصل البحث فى الارض بعود ونحوه ومن لازم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان المبحوث فيه مخالف للون مااحاط به ثم استعملت النكتة فى كل لون مخالف لمااحاط به على طريق المجاز المرسل والعلاقة اللزومية ثم استعيرت للطائف المعانى لمخالفتها لغيرها عند الذهن فى الحسن فاطلاقها على لطائف المعانى مجاز مبنى على مجاز ولك ان تقول ان اطلاق النكتة على المعنى الدقيق مجاز مرسل علاقته المجاورة لان الانسان اذا استعمل فكره فى المعنى الغامض ينكت فى الارض بعود اوباصبعه بحسب العادة (قوله سمحت) بفتح السين المهملة والميم مأخوذ من السماحة وهى الجود اى جادت بها الانظار وفى تعبيره بسمحت اشارة لعزة تلك النكات لان الجود انما يقال فى مقابلة البخل والشان ان الانسان انما يبخل بالعزيز وحينئذ فالمعنى جادت بها الانظار مع انها لعزتها مما يبخل بها واسناد السماحة للانظار مجاز عقلى اذا لحقيقة اسناد السماحة لاصحاب الانظار وان فى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الانظار بقوم جادوا بمبخول به بجامع ان كلا ملتبس بايجاد مايستحسن على طريق الاستعارة بالكناية واثبات السماحة تخييل وال فى الانظار عوض عن المضاف اليه اى انظارى والنظر هو الفكر المؤدى لعلم اوظن والفكر حركة النفس فى المعقولات (قوله ووشحته) مأخوذ

من التوشيح وهو الباس الوشاح والوشاح شيء يتخذ من الجلد يرصع بالجواهر تلبسه المرأة مابين عاتقها وكشحها ويلزم من ذلك التوشيح التزيين فاطلق التوشيح هنا واريد لازمه اى وزينته ويحتمل انه شبه الشرح بعروس على طريق الاستعارة المكنية والتوشيح تخييل (قوله بلطائف فقر) اما بالاضافة من اضافة الصفة للموصوف فلطائف مجرور بالكسرة واما بترك الاضافة فلطائف مجرور بالفتحة وفقر بدل اوعطف بيان والفقر جمع فقرة بكسر الفاء وهى فى الاصل احد فقار الظهر اى عظمه المتصل المسمى بسلسلته ثم استعير للحلى يصاغ على هيئته يسمى بالخياصة ثم استعير هنا للكلام المسجع المقفى على سبيل الاستعارة المصرحة فهو مجاز مبنى على مجاز ويصح ان يراد بالفقر هنا الحلى المسمى بذلك فعلى الاضافة يكون من اضافة المشبه الى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها والمعنى لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة تكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه اى لطائف كالفقر وعلى هذين الوجهين فالمراد باللطائف الكلام المسجع المقفى فظهر لك مما قلناه ان هذه السجعة تضمنت مدح الشرح باعتبار ما اشتمل عليه من العبارات الرائقة والجمل الفائقة والسجعة التى قبل هذه تضمنت مدحه باشتماله على المعانى اللطيفة الحسنة ففاد كل منهما غير مفاد الاخرى (قوله سبكتها يد الافكار) اى صاغتها وصفتها واضافة يد للافكار من اضافة المشبه به للمشبه اى الافكار الشبيهة بالايدى بجامع ترتب المنفعة على كل وقوله سبكتها ترشيح لتشبيه اما باق على معناه او مستعار لاخرجتها ويصح ان تكون فى الكلام استعارة بالكناية بان شبه الفكر فى النفس بصائغ على طريق الاستعارة المكنية واثبات اليد تخييل وذكر السبك ترشيح لان اليد من لوازم المشبه به والسبك من ملاءماته وال فى الافكار عوض عن المضاف اليه اى افكارى (قوله ثم رأيت) عطف على قوله شرحت وعبر بثم التى للترتيب للتراخى بين الفعلين ورأى يحتمل انها علمية فتكون جملة سألونى فى محل نصب مفعولا ثانيا ويحتمل ان تكون بصرية فتكون الجملة المذكورة فى محل نصب على الحال (قوله من الفضلاء) جمع فضيل بمعنى فاضل ككريم وكرماء والفاضل من اتصف بفضلة ذكاء كانت او صلاحا او علما والمراد به هنا من كثر علمه والجار والمجرور حال من الكثير او صفة له (قوله والجم الغفير من الاذكياء) مأخوذ من الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر اى والجمع العظيم الساتر لكثرته وجه الارض او ما وراءه والاذكياء جمع ذكى قيل كامل العقل وقيل سريع الفهم والقولان متقاربان لان كمال العقل يستلزم سرعة الفهم وغيره ولايقال ان هذه السجعة عين ماقبلها لان الجم الغفير ابلغ فى الكثرة من لفظ الكثير والاذكياء اعم من الفضلاء بناء على ان المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم (قوله سألونى) اى طلبوا منى وفى هذا اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يتعاظم بالعلم اى يعتقد ان الله عظمه باعطائه نعمة

و الجم الغفير من الاذكياء • سألونى صرف الهمة نحو اختصاره • والاقتصار على بيان معانيه وكشف استاره • لماشاهدوا من ان المحصلين قد تقاصرت هممهم

العلم والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى للمفعولين بنفسه وان كان بمعنى الاستفهام تعدى للثانى بعن اوما بمعناها نحو فاسئل به خبيرا ونحو

* فان تسألونى بالنساء فاننى * خبير بادواء النساء طبيب *

ولايعكر على هذا قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون لان المراد ويسألونك عن جواب هذا الاستفهام (قوله صرف الهمة) هى لغة الارادة وعرفا حالة للنفس تتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما فان كان عليا فهى علية والا فهى دنيئة والمراد هنا المعنى اللغوى اى سألونى ان اصرف ارادتى وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الهمة بناقة بيد صاحبها زمامها يصرفها به الى اى جهة يريد والصرف تخييل اما باق على حقيقته اومستعار للتوجيه (قوله نحو اختصاره) اى الى جهة اختصاره فشبه الاختصار بمكان ذى جهة بجامع ارتياح النفس فى كل واثبات النحو تخييل اما باق على حقيقته اومستعار للاشتغال بالاختصار ويصح ان تكون اضافة النحو للاختصار بيانية ولا استعارة ولاشئ (قوله والاقتصار على بيان معانيه) هذا الضمير والذى بعده يرجعان للتلخيص بخلاف الضمائر الآتية بعد فانها راجعة للشرح والاقتصار عطف على اختصاره اوعلى مفعول سألونى الثانى وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار المسؤل فالمراد اخذ بعض الشرح على وجه بليغ يفهم به المتن وليس المراد به ان يأتى بمعانى المطول كلها فى الفاظ قليلة اذ هذا محال عادة وقوله على بيان معانيه اى تبيين مدلولات الفاظه المطابقية والتضمنية والالتزامية (قوله وكشف استاره) اى توضيح معانيه الصعبة وازالة الخفأ عنها فشبه تلك المعانى بعروس على سبيل المكنية واثبات الستر تخييل والكشف ترشيح اوشبه الغموض والخفاء بالاستار واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة وعطف كشف الاستار على ماقبله من عطف الخاص على العام لان كشف الاستار قاصر على تبيين المعانى الصعبة الخفية ثم لايخفى مافى ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء من تأكيد موجب الامتثال حيث كان السؤال ممن هو بهذا الوصف ووصولهم للسؤل ولم يكن بالمراسلة (قوله لما شاهدوا) متعلق بسألونى اى لما علموا علما فاشيا كالمشاهدة ثم يحتمل ان يقرأ بالتخفيف تعليلا لسألونى وما موصول اسمى اونكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية اومصدرية فلاحذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها فى الاثبات ويحتمل ان يقرأ بالتشديد فتكون ظرفا لسألونى ومن وان زائدتان وانما كان التقاصر والتقاعد عماذكر والتقليب والمدالمذكوران علة لطلب الاختصار لان فى اختصاره نفع المتقاصرين باعطائهم مقدورهم وقمع المنتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيتركون الانتهاب والمسخ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينتهبونه (قوله المحصلين) اى المريدين للتحصيل اوالذين شانهم تحصيل هذا

(الكتاب)

عن استطلاع طوالع انواره * وتقاعدت عزاهم عن استكشاف خبيئات اسراره * وان المنتحلين قد قلبوا احداق الاخذ والانتهاب * ومدوا اعناق المسخ

الكتاب او المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعانى وليس المراد المحصلين لهذا الكتاب فاندفع مايقال ان وصفهم بالتحصيل وتقاصر الهمم فيه تناف (قوله قدتقاصرت الخ) ماتفيده صيغة التفاعل من التعنى والتكلف غير مراداى فليس المرادان هممهم توجهت ثم اخذت فى الرجوع والكسل وانما المرادقصرت من اول الامر ومثله يقال فى قوله الآتى وتقاعدت وقرر شيخنا العدوى ان تفاعل يأتى للمبالغة كما هنا وحينئذ فالمعنى قصرت قصورا تاما لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى والهمم جمع همة وهى والعزيمة شئ واحد وهى الارادة على وجه التصميم وحينئذ فى كلامه تفنن حيث عبر اولا بالهمم وثانيا بالعزائم واسناد القصور الذى هو العجز الى الهمم والقعود الى العزائم مجاز عقلى اذ المتصف بهما حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع طوالع انواره) السين والتاء اما للطلب اى عن طلب طلوع او زائدتان لتحسين اللفظ والمعنى عن طلوع اى ادراك وفهم على طريق الاستعارة المصرحة وجعلهما للطلب ابلغ من جعلهما زائدتين لافادته انهم عجزوا عن طلب الطلوع اى الادراك فضلا عن طلوعهم وادراكهم بالفعل والاضافة فى طوالع انواره من اضافة الصفة للموصوف اى انواره الطالعة بمعنى الظاهرة والمراد بانوار الشرح معانيه استعار لها لفظ الانوار استعارة مصرحة والطوالع ترشيح ويصح ان تكون الطوالع استعارة لمعانى الشرح والانوار استعارة لالفاظه اى عن ادراك معانى الفاظه وحينئذ فالاضافة من اضافة المدلول للدال ثم ان كون معانيه طالعة وظاهرة بالنسبة لما عند الشارح او بالنسبة لها فى الواقع فلا ينافى انها بالنسبة لهم فى غاية الدقة فتحتاج استطلاع (قوله وتقاعدت) يقال فيه ما قيل فى تقاصرت ويقال فى السين والتاء استكشاف مامر فيهما فى استطلاع والكشف هو الاظهار (قوله خبيئات اسراره) الاضافة فيه من اضافة الصفة للموصوف اى اسراره المخبآت اى التى شانها ان تخبأ لعاقبة الدهر لعظمها ولشرفها والاسرار جمع سر وهو ضد الجهر والمراد بها هنا النكات فشبه نكات المطول ومعانيه الشديدة الصعوبة بالاسرار والجامع الاحتياج لزيادة الاهتمام فى كل واستعيرت الاسرار للنكات المذكورة استعارة مصرحة ويحتمل ان تكون الاضافة حقيقية بان اريد بالاسرار مطلق الاسرار واراد بالخبيئات اشرف الاسرار اى ادقها والمعنى عن اظهار ادق الاسرار اى ادق الدقائق ثم ان هذه السجعة متعلقة بالمعانى الشديدة الصعوبة الدقة وما قبلها بالدقيقة الصعبة فقط فلا يقال ان هذه عين ماقبلها لكن قد يقال ان الاولى الاقتصار على السجعة الاولى وحذف الثانية لانه اذا تقاصرت هممهم وعجزت عن المعانى الصعبة فقصورها عن الشديدة الصعوبة بالطريق الاولى الا ان يقال اتى بهذه الثانية دفعا لما يتوهم ان هممهم وان تقاصرت عن ادراك المعانى الصعبة لم تتقاصر عن ادراك شديدة الصعوبة لكون هممهم علية ثم لايخفى حسن التعبير هنا بتقاعدت وفيما مر بتقاصرت وذلك لان طوالع الانوار شانها العلو فناسبها التعبير بالتقاصر

على ذلك الكتاب * وكنت اضرب عن هذا الخطب صفحا * واطوى دون مرامهم كشحا * علما منى بان مستحسن الطباع باسرها * ومقبول الاسماع عن آخرها * امر لا تسعه مقدرة البشر *

وشان خبيثات الاسرار الانخفاض فيناسبها التعبير بالتقاعد (قوله وان المنتحلين) جمع منتحل وهو الآخذ بكلام الغير وينسبه لنفسه تصريحا اوتلويحا اى وان الآخذين لكلام غيرهم مظهرين انه لهم (قوله قلبوا احداق الاخذ) الاضافة لادنى ملابسة اى قلبوا احداقهم الملابس تقلبها للاخذ والانتهاب لان الشان ان الانسان وقت اخذ كلام غيره يقلب احداقه اوشبه الاخذ والانتهاب بشخص ظالم بجامع القبح فى كل على طريق الاستعارة المكنية واثبات الاحداق تخييل والتقليب ترشيح وهذا كناية عن شدة عنايتهم باختصار المطول ونسبته لانفسهم والانتهاب هو الاخذ قهرا فهو من عطف الخاص على العام لكن الشارح قصد به التفسير فهو تفسير مراد (قوله ومدوا اعناق المسخ) مدالعنق تطويله اى وطولوا اعناقهم الملابس مدها للمسخ فالاضافة لادنى ملابسة وهذا كناية عن كمال الميل لاختصارهم له أو فى الكلام استعارة وتقريرها ان يقال شبه اخذ معانى المطول مع التعبير عنها بعبارة اخرى بالمسخ الذى هو تبديل صورة بصورة ادنى من الاولى ثم استعمل اسم المشبه به وهو لفظ المسخ فى المشبه على طريق الاستعارة المصرحة ثم بعد ذلك شبه الأخذ المذكور ايضا بانسان مفسد تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الاعناق تخييل والمد ترشيح فقد اجتمعت المصرحة والمكنية والتخييلية على حد ما قيل فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ولا يخفى ما فى التعبير بالمسخ من الاشارة الى انهم لو عبروا عن معانى المطول بعبارات اخرى لكان تعبيرهم بعبارة متسفلة جدا لما علمت ان المسخ تبديل صورة بصورة ادنى من الاولى (قوله على ذلك الكتاب) متعلق بمدوا وعلى بمعنى الى واتى باشارة البعيد اشارة لبعد مرتبة ذلك الكتاب عنهم وانما عبر بعلى دون الى للطيفة وهى ان على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع فنى التعبير بها اشارة الى انهم حين مدوا الاعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه ويصح الوقف على قوله مدوا اعناق المسخ والابتداء بقوله علا ذلك الكتاب اى ارتفع ذلك الكتاب عن مداعناقهم لاجل مسخهم فهو تحصين لكتابه (قوله وكنت اضرب) الواو للحال والضرب يطلق بمعنى الصرف والامساك اى كنت امسك نفسى واصرفها عن هذا الخطب العظيم وهو اختصار الشرح وبمعنى الاعراض اى اعرض عن هذا الامر العظيم فالفعل على الاول متعد حذف مفعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل فصفحا مفعول مطلق وقيل مفعول لاجله فان قلت ان الصفح بمعنى الاعراض وهو عين الضرب بمعنى الصرف فيلزم تعليل الشئ بنفسه وهو لا يصح والجواب ان العلة اثر الصفح ولازمه وهو جلب الراحة من القيل والقال الذين لا يخلو منهما مؤلف ولو ابدع فى المقال فيكون من باب اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله واطوى دون مرامهم كشحا) الطى ضد النشر ودون مرامهم بمعنى قدام مطلوبهم اى قبل وصولهم اليه والكشح مابين اسفل الخاصرة الى آخر عظم الجنب فالكشح هو الوسط وطى الكشح

عبارة عن الجنب ومن لوازمه عدم تبليغ السائل مقصوده فاطلق هنا وارید لازمه والمعنى ولا ابلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح ويحتمل ان يكون الكلام تمثيلا حيث شبه حاله من الامتناع من الشئ المطلوب بحال من طوى كشحه معرضا عن شخص مثلا واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشبه (قوله علمامنى) علة لقوله اضرب والطوى على التنازع واعترض هذا التعليل بانهم لم يسألوه ان يكون ماياتى به من اختصار المطلول يستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة للامتناع ويجاب بان فى الكلام حذفا والاصل علما منى بان الاختصار الذى طلبوه اذا فعلته لايسلم من طعن الناس فيه ولايخلص من اعتراضهم عليه لان الاتيان بالامر الذى يستحسنه كل الطباع امر لاتسعه قدرتى فلذا آثرت الراحة (قوله بان مستحسن) اى بان الاتيان بالامر الذى تستحسنه ذووا الطباع (قوله باسرها) اى بجميعها والاسر فى الاصل القيد الذى يشد به الاسير يقال ذهب الاسير باسره اى بقيده ومن لوازم ذلك ذهابه بجميعه وذلك اللازم مراد هنا فقد اطلق اسم الملزوم وهو الاسر واريد اللازم وهو الجميع وهذا تأكيد لما استفيد من ال الاستغراقية (قوله ومقبول الاسماع) اى ولعلمى بان الاتيان بالامر الذى تقبله الاسماع او ذووا الاسماع (قوله عن آخرها) اى الى آخرها اى من اولها الى آخرها فعن بمعنى الى الغائية وفى الكلام حذف المبدأ وهو تأكيد لان ال الاستغراقية فى الاسماع تفيد ذلك الشمول ويصح جعل عن باقية على حالها وهى متعلقة بمحذوف اى قبولا ناشئا عن آخرها واذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئا عن غيره بالاولى فاندفع مايقال ان نشأة القبول عن آخر الاسماع لاتشمل جميع الاسماع اذ قد بقى الاول ومابين الاول والآخر وهو الوسط فلا يصح قوله بعد ذلك امر لاتسعه الخ واجاب عنه بعضهم بجوابين غير مامر الاول منهما ان ذلك التعبير يستلزم عرفا نشأة القبول عن الجميع باعتبار انه اسند القبول اولا الى الاسماع المحلى بال الاستغراقية ثم قيده بالصدور عن الآخر على سبيل التوكيد دفعا لتوهم عدم الوصول اليه والثانى منهما ان فى العبارة حذفا والمعنى عن آخرها الى اولها وفى هذا الجواب الثانى نظر من وجهين الاول ان الى للانتهاء فالمناسب دخولها على الآخر لا على الاول الثانى ان الى انما تقابل بمن لابعن واجيب عن الاول بان فى الكلام قلبا والاصل عن اولها الى آخرها وعن الثانى بان عن تأتى بمعنى من قال تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اى منهم (قوله مقدرة البشر) بضم الدال وفتحها مصدر ميمى بمعنى قدرتهم واما المقدرة بمعنى اليسار فبالضم لاغير (قوله القوى والقدر) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطف القدر على القوى عطف خاص على عام لصدق القوى بقوة السمع والبصر ومعلوم ان خالق ماذكر من القوى والقدر هو الله تعالى (قوله وان هذا الفن) عطف على قوله ان مستحسن اى ولعلمى بان هذا الفن الخ اى وحينئذ فالتعب فيه والاختصار ليس له كبير فائدة

وانما هو شان خالق القوى والقدر * وان هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا اثر * وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر * حتى طارت بقية آثار السلف ادراج الرياح * وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح

لاضمحلاله وقلة المشتغلين به (قوله قدنضب اليوم ماؤه) يقال نضب الماء ينضب كقعد يقعد اذاغار شبه ذهاب هذا الفن بنضوب الماء وغوره بجامع عدم الانتفاع واستعير النضوب للذهاب واشتق من النضوب نضب بمعنى ذهب والماء ترشيح ابقي على حقيقته اومستعار لمسائل هذا الفن اوشبه مسائل الفن النفيسة بالماء بجامع ان كلا سبب في الحياة واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة ونضب ترشيح ابقي على حقيقته اومستعار لذهب على طريق التبعية اوشبه الفن بنهر تشبيها مضمرا في النفس على طريق المكنية والماء تخييل والنضوب ترشيح وهما ابقيا على حقيقتهما لم يقصد بهما الاتقوية الاستعارة اوالماء مستعار للمسائل والنضوب للذهاب ومعنى التركيب وان هذا العلم قد ذهب مسائله الحسان وذهابها بذهاب اهل هذا الفن ومراده باليوم زمان الشرح وماقرب منه مماقبله (قوله فصار) اى ذلك الفن جدالا اى خصومة اى صار التكلم فيه جدالا اوصار الفن محل جدال فلا بد من تقدير في الكلام والافالفن ليس جدالا اللهم الاان يكون جعله جدالا قصد المبالغة وقوله بلا اثر اى بلافائدة وذلك لعدم وقوف متعاطيه على حقائق اسراره فيتكلمون بظواهره (قوله وذهب رواءه) بضم الراء والمد اى منظره الحسن استعارة للطائفة على طريق المصرحة اوشبه الفن بانسان ذى منظر حسن بجامع الرغبة في كل على طريق المكنية واثبات الرواء تخييل ابقي على حقيقته لم يقصد به الاتقوية الاستعارة اواستعارة لمسائله اللطيفة واسراره وذهابها بذهاب من يعرفها لابنسيانها (قوله فعاد) اى فصار ذلك الفن اى صار التكلم فيه خلافا اوصار ذلك الفن محل خلاف اوفي الكلام مبالغة وقوله بلاثمر اى فائدة ويحتمل ان الكلام فيه تشبيه بليغ بحذف الكاف اى فصار ذلك الفن كخلاف اى كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو لاثمر له وعلى هذا فقوله بلاثمر بيان للواقع ثم ان هذه السجعة بمعنى ماقبلها لكن الخطب محل الاطناب (قوله حتى طارت الخ) اى واستمر هذا الفن في الاضمحلال شيئا فشيئا الى ان طارت فحتى للانتهاء ويصح ان تكون تعليلية والسلف في الاصل من تقدمك من آبائك والمراد هنا علماء هذا الفن لانهم آباء في التعليم والمراد ببقية آثارهم مابقي من فوائدهم وعلومهم اومابقي من تلامذتهم المقررين لقواعد هذا الفن الناشرين لها بالافادة وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه بقية آثار اهل هذا الفن بطائر واثبات الطيران تخييل ابقي على حقيقته اومستعار للذهاب (قوله ادراج الرياح) الادراج جمع درج بفتح الدال وسكون الراء ودرج الكتاب طيه يقال درج الكتاب درجا اى طواه طيا والمراد بها الطرق اى ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمرة لان عادة الريح ان تزيل مامرت به في طريقها فعبر بالملزوم واراد اللازم وعلى هذا فالادراج منصوبة على الظرفية ويصح ان يراد بالادراج الاحوال

وحال الرياح طيرانها وذهابها بسرعة وعلى هذا فادراج نصب على الحال على حذف مضاف اى طارت بقية آثار السلف فى حال كونها مثل طيران الرياح او على المفعولية المطلقة على حذف الموصوف والصفة اى طارت طيرانا مثل طيران الرياح فالحاصل ان ادراج الرياح يجوز فيه الاوجه الثلاثة النصب على الظرفية والحالية والمفعولية المطلقة لكن فى الاول شئ وهو ان اسم المكان لاينصب على الظرفية باطراد الااذا كان مبهما والاجر بقى واماقوله * كما عسل الطريق الثعلب * اى اطرب فى الطريق الثعلب فضرورة (قوله وسالت) اى سارت شبه السير بالسيلان واستعيرله اسمه واشتق من السيلان سالت بمعنى سارت وانماعبر بسالت دون سارت اشارة ان السير لقوته بمثابة سيل الماء والبطاح جمع ابطح على غير قياس والقياس اباطح والابطح هو المحل المتسع فيه دقاق الحصى وهو فاعل لسالت واسناد السيل لها مجاز عقلى واصل التركيب وسارت المطايا بتلك الاحاديث فى البطاح لان السير حقه ان يسند للمطايا فعدل عن التعبير بالسير الى التعبير بالسيل لماقلنا من الاشارة وعدل عن اسناد السير الى المطايا الى اسناده للاباطح مجازا عقليا للمبالغة كأنه من قوة السير وسرعته سارت امكنته التى هى الاباطح وقوله باعناق اى ملتبسا ذلك السير بالاعناق وانماجعل سيلا نها ملتبسا بالاعناق لان السرعة والبطء فى سير المطايا يظهران غالبا فيها وسائر الاجزاء تستند اليها فى الحركة وتتبعها فى الثقل والخفة والمطايا فى الاصل الابل استعير لعلماء هذا الفن بجامع الحمل فى كل فكما ان المطايا تحمل الاثقال كذلك العلماء تحمل العلم والاعناق ترشيح والمراد بالاحاديث اسرار هذا الفن والبطاح هنا متجوزبه عن امكنة العلماء كالمدراس وذلك لانه فى الاصل اسم للمكان المتسع فيه دقاق الحصى اريدبه مطلق موضع ثم اريد به موضع العلماء على طريق المجاز المرسل وحينئذ فمعنى التركيب وسارت المدراس ملتبسة باعناق العلماء الشبيهين بالمطايا الحاملين لاسرار هذا الفن والمقصد من هذا التركيب الاخبار بان اسرار هذا الفن وعلماءه قد ذهبوا بل ذهبت مواضعهم كذلك (قوله واماالاخذ الخ) امانفصيلية مقابلها محذوف دل عليه مضمون الكلام السابق اعنى قوله عليا الخ والواو عاطفة على ذلك المحذوف والاصل اما ماذكرتم من تقاصر الهمم فذلك ممايرغب فى الاختصار ويحمل عليه لولا انى اعلم ان مستحسن الخ واماالاخذ والانتهاب فليس ممايحمل على الاختصار لانه امر يرتاح الخ والحاصل انهم عللوا طلب الاختصار منه بامرين تقاصر هم المحصلين والاخذ والانتهاب فاجابهم بان ماذكرتموه من مجموع الامرين لايقتضى الاختصار فوقع فى ذهن السامع السؤال عن ذلك النفى فاجاب بقوله امالتقاصر الخ وكثيرا مايحذف المجمل المفصل باما ومعادلهاويصح جعل امالمجرد التأكيد والواو للاستئناف حينئذ وسكت عن المنح الصادر منهم لانه غير واقع فى شرحه بل فى عباراتهم فلذا لم يحتج للاعتذار عنه

واما الاخذ والانتهاب فامر يرتاح له اللبيب * فللارض من كأس الكرام نصيب * وكيف ينهر عن الانهار السائلون *

(قوله يرتاح) اى يفرح وينبسط له اللبيب اى كامل العقل الذى وقع الاخذ من كلامه لاالآخذ وذلك لان العاقل لا يرضى بالاخذ من كلام الغير ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب واذا كان امرا يرتاح له اللبيب فلا يطلب قطعه بالاختصار لانى لو وضعت مختصرا لالتفت الناس اليه واعرضوا عن تأليف المنتحلين واذا فات المنتحلين مرجوهم من اقبال الناس على تأليفهم تركوا الانتحال (قوله فللارض الخ) هذا شطر بيت مأخوذ من قول بعضهم

* شربنا شرابا طيبا عند طيب * كذاك شراب الطيبين يطيب *

* شربنا واهرقنا على الارض جرعة * وللارض من كأس الكرام نصيب *

لكن الشارح ابدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله وفى الكلام تشبيه الشارح نفسه بالكرام ونفس المطول بالكأس والمنتحلين بالا رض فمفردات التركيب باقية على حقيقتها والكلام على التشبيه بحذف المشبه او ان الكرام والكأس والارض مستعارات فالكرام مستعار للشارح والكأس للمطول والارض للمنتحلين ويصح ان يكون المركب استعارة تمثيلية حيث شبه الهيئة الحاصلة من رفعته عليهم وهم دونه واخذهم من كلامه بالهيئة الحاصلة من الارض والشارب من كأس ينزل شئ مما فيه عليها واستعمل اللفظ الدال على الهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة (قوله وكيف ينهر) اى يطرد عن الانهار السائلون اى فكذلك انا كيف انهر هؤلاء المنتحلين الذين هم كالسائلين عن المطول الذى هو الانهار ففى الكلام تشبيه ضمنى او انه استعار الانهار للمطول واستعار السائلين للمنتحلين استعارة مصرحة ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبهه بالانهار لا بنهر واحد ثم ان هذا الاستفهام انكارى بمعنى النفى فى قوة تعليل ثان اوانه تعجبى فيكون ترقيا فيما افاده من كونه لا ينبغى الالتفات لما طلبوه من الاختصار واختار التعبير بالانهار عن الابحر لعذوبتها واختار ينهر على يطرد لمجانسة الاشتقاق بين ينهر والانهار (قوله ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذا اقتباس من الآية لكن الاشارة فى الآية للفوز العظيم من النعمة والامن من العذاب واما هنا فللاخذ والانتهاب وافرد اسم الاشارة لانهما بمعنى واحد اولتأويلهما بالمذكور اى ويعمل العاملون لمثل هذا الاخذ اى لنيل ثواب مثل هذا الاخذ لما فيه من الرفعة الدنيوية والثواب الاخروى لا للحظوظ النفسانية وحينئذ فلا ينبغى قطعه بوضع مختصر والفاء فى قوله فليعمل زائدة لا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها اوانها سببية واقعة فى جواب شرط مقدر والتقدير مهما يكن من شئ فليعمل العاملون لمثل هذا حذف الشرط مع اداته اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم المعمول لافادة الحصر واستشكل بان فاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لان لها الصدارة والجواب انه لا يثبت لها هذا الحكم اعنى الصدارة الا اذا وقعت فى موضعها من توسطها بين جملتين

ولمثل هذا فليعمل العاملون * ثم ما زادتهم مدافعتى الا شغفا وغراما * وظمأ فى هواجر الطلب واواما * فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا * ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا

لفظا فان لم تتوسط بين الجملتين لم تمنع من العمل المذكور كما هنا على حد ماذكروا فى قوله تعالى وربك فكبر من ان الفاء واقعة فى غير محلها لعدم التوسط والمعمول مقدم لافادة الاختصاص ولم تمنع الفاء من العمل فى ذلك المعمول (قوله ثم مازادتهم مدافعتى الخ) عبر بثم لافادة تراخى زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذى تضمنه قوله وكنت اضرب الخ وفى التعبير بالمفاعله اشارة لتكرر السؤال وتكرر الاعراض عنهم اى مازادتهم مدافعتى لهم المرة بعد المرة بتركى اجابتهم الاشغفا اى حبا شديدا فى مطلوبهم الذى سألوه يدخل ذلك الحب فى شغاف القلب اى جلدته التى هو فى داخلها والغرام الولوع (قوله وظمأ) هو العطش استعير للرغبة استعارة مصرحة والهواجر جمع هاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر واضافتها للطلب من اضافة المشبه به للمشبه اى ورغبة فى الطلب الشبيه بالهواجر بجامع الصعوبة على النفس فى كل والمراد بالطلب طلب اختصار المطول اوانه شبه الطلب باليوم الطويل الذى فيه هواجر بجامع الاشتمال فى كل على مايطلب دفعه على طريق المكنية والهواجر تخييل والاوام بضم الهمزة حرارة العطش فعطفه على الظمأ من عطف اللازم على الملزوم والمراد بالاوام هنا لازمه وهو الميل والحب (قوله فانتصبت الخ) اى فلما زادت رغبتهم ولم تمكن مدافعتهم تسبب عن ذلك انى انتصبت اى تصديت وتعرضت وتفرغت (قوله على وفق مقترحهم) الجار والمجرور صفة لمحذوف اى انتصابا اوشرحا كائنا على وفق اى موافقة مقترحهم اى مطلوبهم من كون ذلك الشرح مقتصرا فيه على بيان معانى المتن وكشف استاره وفى التعبير بمقترحهم دون مطلوبهم اومسئولهم اشارة الى انهم سألوا ذلك من غير روية وفكر لان الاقتراح طلب الشئ من غير روية وفكر وقوله ثانيا صفة للمصدر المقدر بعد نعته بالجار والمجرور اى انتصابا ثانيا اوشرحا ثانيا ويحتمل ان يكون ظرفا اى انتصبت لشرح ذلك الكتاب فى زمن ثان (قوله ولعنان العناية) كان الاولى حذف الواو فيكون ثانيا الثانى حالا من فاعل انتصبت لعدم ظهور مايصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر محذوف اوظرف وعلى كل لايصلح لعطف ثانيا الثانى عليه لان عطفه عليه يقتضى مشاركته له فى اعرابه ولايصح جعلها واو الحال لان الواو الحالية لاتدخل الا على الجملة ولاتدخل على المفرد وقد يجاب بانه يمكن عطف ثانيا الثانى على الاول وجعل ثانيا الثانى صفة للمصدر المحذوف كالاول لكن على سبيل الاسناد المجازى لان ثانيا الثانى بمعنى صارفا ومرجعا وحق الصرف والترجيع ان يسند للشخص فاسند لصفته وهو الانتصاب على حد جد جده ولك ان تجعل ثانيا الاول ايضا حالا من فاعل انتصبت اى انتصبت فى حال كونى جاعلا ومصيرا الشرح ثانيا وقوله ثانيا الثانى حال اخرى معطوفة على الاولى مبينة لجيئها حالا واورد على هذا ان الحال وصف مشتق وثان

الذى من اسماء العدد ليس بمشتق واجيب بان ثانيا المذكور اذا كان بمعنى التصيير كان اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر تقول ثنيته ثنيا اى صيرته اثنين بانضمامى اليه لكن فى تعدية ثان الاول الى الشرح على وجه المفعولية مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد لانه انما يقال ثناه بمعنى جعله بنفسه ثانيا لاجعل له شيئا غيره ثانيا و يقال ثنيته بمعنى صرت انا له ثانيا فهو موضوع لتصيير مقيد بجعل ذات الفاعل ثانية ثم اطلق عن ذلك التقييد ثم نقل الى تصيير مقيد بجعل ذات المفعول ثانية او استعارة تبعية بان شبه تصيير الشارح غيره ثانيا بتصييره نفسه ثانيا بجامع ترتب الزوجية على كل واستعير اللفظ الموضوع للثانى وهو الثنى بنفسه للاول واشتق منه ثانيا على طريق التبع اوتقدر فى ثانيا الاول حالا يعطف عليها ثانيا الثانى اى فانتصبت ثانيا مجتهدا ولعنان الخ او تجعل فى الكلام فعلا محذوفا معطوفا على انتصبت فيكون ثانيا الثانى حالا من فاعله اى واجتهدت اوشرعت ثانيا لعنان العنايه والعناية هى الهمة اى الارادة المصاحبة للتصميم اوالمراد بها الاعتناء والاهتمام شبهها بدابة تشبيها مضمرا فى النفس على سبيل المكنية واثبات العنان بمعنى المقود تخييل وقوله نحو ظرف لثانيا بعده معناه الجهة (قوله مع جود القريحة) حال من فاعل انتصبت اومن شرح والجمود بالجيم عدم السيلان استعير هنا لضعف القريحة اى عدم انبساطها وعدم توغلها فى المدارك بجامع قلة الانتفاع الابعد تكلف اوانه شبه القريحة بماء على طريق المكنية واثبات الجمود تخييل اما باق على حقيقته اومستعار لضعف الفطنة والقريحة فى الاصل اسم لاول مستنبط من ماء البئر استعير لاول مايستنبط من العلم اولما يستنبط منه مطلقا بجامع ان كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب لحياة الجسم والعلم سبب لحياة الروح ثم اطلق على العقل لانه محل العلم اوبعضه اى بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجاز امرسلا علاقته الحالية اوالكلية اواستعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية (قوله بصر البليات) اى بسبب البليات التى كالصر وهو برد شديد يضر بالنبات ويجمد الماء (قوله وخمود الفطنة) الخمود بالخاء المعجمة سكون لهب النار والفطنة فى الاصل الفهم والمراد بها هنا الذهن بمعنى العقل اما مجازا مرسلا علاقته الحالية اوحقيقة عرفية ولايخفى مافى الكلام من الاستعارة بالكناية حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار فى كل لان الفطنة تنتشر فى المدارك كما ان النار تنتشر فى الحرق والخمود تخييل (قوله بصرصر النكبات) الصرصر الريح الشديدة العاصفة واضافته للنكبات بمعنى المصائب وحوادث الدهر من اضافة المشبه به للمشبه اى بالنكبات الشبيهة بالريح العاصفة المزيلة للهب النار كما ان النكبات مزيلة لانتشار الفطنة فى المدارك ولا يخفى مافى جمع هذه الفاظ اى الجمود والصر والخمود والصرصر من اللطافة لما فيه من مراعاة النظير وهو الجمع بين الشئ وما يناسبه لابالتضاد لان البرد يناسبه الجمود لان به يحصل جمود الماء

مع جمود القريحة بصر البليات* وخمود الفطنة بصرصر النكبات * وترامى البلد انبى والاقطار* ونبو الاوطان عنى والاوطار * حتى طفقت اجوب

كل اغبر قاتم الارجاء * واحرر كل سطر منه فى شطر من الغبراء * يوما بحزوى ويوما بالعقيق * وبالعُذيب يوما ويوما بالخُليصاء * ولما وفقت بعون الله للاتمام * وفوضت عنه خيام الاختتام

والريح العاصفة تناسب الخمود لانها لشدتها تذهب النار وفى اضافة الجمود الى القريحة والخمود الى الفطنة المفضية الى تشبيه طبيعته العقلية بالماء اشارة الى جودتها واعتدالها باخذها طرفى الحرارة والبرودة ولا يرد ان المقام للتشكى وهو لا يكون بما يحمد لان الجودة باعتبار الاصل والتشكى باعتبار ماعرض من الجمود والخمود (قوله وترامى البلدان) اى ومع ترامى اى رمى كل بلد بى الآخر ورمى البلد له طرده اياه وهو كناية عن تكدر خاطره فى ضيق المعاش وعدم استقرار فى محل لتلبسه بالاسفار فهو لعدم وجود راحته فى تلك البلاد الخارج منها صار كان كل بلدة تطرده للاخرى وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الترامى تخييل او فى الكلام حذف مضاف اى ترامى اهل البلدان والاقطار جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولما كان لا يلزم من ترامى البلاد له ترامى الاقطار عطف الاقطار على البلدان (قوله ونبو) اى ومع نبو اى بعد الاوطان عنى والاوطار اى ومع نبو الاوطار جمع وطر بمعنى الحاجة ومن لوازم ذلك القلق وعدم الفهم وانما بعدت اوطانه واوطاره بسبب سفره المانع من نيلهما عادة (قوله حتى طفقت) غاية لنبو الاوطان وطفقت بمعنى جعلت اى انه لما بعدت عنى الاوطان انتهى بى الحال الى ان جعلت اجوب اى اقطع ويحتمل ان حتى تفريعية على وترامى الخ (قوله كل اغبر) اى كل مكان اغبر اى ذى غبرة (قوله قاتم الارجاء) جمع رجا بالقصر بمعنى الناحية اى مظلم النواحى بتلك الغبرة (قوله واحرر) اى اهذب واخلص (قوله كل سطر منه) اى من هذا الشرح المختصر (قوله فى شطر من الغبراء) اى فى قطعة من الارض فالتحرير ليس متواليا حتى يكون مستقيما وبين سطر وشطر الجناس المضارع لاختلافهما بحرفين متقاربى المخرج (قوله يوما بحزوى) اى وصار حالى فى هذه الاسفار من جهة عدم الانتظام بجامع التنقل كحال القائل يوما اكون بحزوى واكون يوما آخر بالعقيق * واكون بالعذيب يوما * واكون يوما بالخليصاء * وهذه الاربعة اسماء مواضع بالحجاز والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتذار بانه الف كتابه هذا فى حالة متعبة فان حصل منه هفوة فلا لوم عليه (قوله بعون الله) العون اسم مصدر بمعنى الاعانة والباء للتصوير لا للسببية لئلا يلزم سببية الشئ لنفسه اذ الاعانة جعل الله فيه قوة وهو عين التوفيق الا ان تكون متعلقة بالاتمام ولا يضر تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا على مااختاره الشارح وقوله للاتمام اى اتمام هذا المختصر وفيه اشارة الى ان الخطبة متأخرة عن تأليف هذا الشرح المختصر (قوله وقوضت) بالقاف والواو المشددة من التقويض وهو نقض البناء من غير هدم استعير للازالة ففى قوضت استعارة تبعية او مجاز مرسل تبعى لان تقويض البناء يلزمه ازالته (قوله خيام الاختتام) من اضافة المسبب الى السبب اى الخيام المضروبة

عليه بسبب اختتامه اى انتظار اتمامه ولايخفى مافى الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه بشئ نفيس كعروس مستتر فى الخيام على طريق المكنية واثبات الخيام تخييل والمراد من هذا الكلام ولما وقفت لاتمامه واظهرته للناس بعد ان كان مخفيا قبل ذلك الاتمام كما هو عادة المؤلفين * واعلم ان هذه النسخة هى الصحيحة بتصحيح الشارح ولوقال خيام الختام لكان اولى لان فيه جناس التصحيف وفى بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام اى بسبب حصول الاختتام بالفعل لان تقويض الخيام وازالة الخفاء مسببة عن الاختتام لان الشرح قبل الاختتام كان مستورا فلما حصل الاختتام ظهر للطالبين وفى بعضها وفضضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فازيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون (قوله بعدما كشفت الخ) متعلق بقوله قوضت والخرائد جمع خريدة وهي الحسناء من النساء استعارها للدقائق من المسائل بجامع الحسن والاحتجاب فى كل على طريق الاستعارة المصرحة واللثام وهو مايجعل على الفم من النقاب وكذلك الوجوه ترشيحان للاستعارة ثم ان اللثام يجوز ان يكون باقيا على حقيقته لم يقصد به الاتقوية الاستعارة وكذلك الوجوه ويجوز ان يكون استعار اللثام للخفاء او استعماله فى لازمه وهو الخفاء واستعار الوجوه لاعظم تلك الدقائق استعارة مصرحة وحينئذ فالمعنى وازلت عن ادق واشرف مسائله الدقيقة الخفاء والبستها ثوب الايضاح (قوله ووضعت) اى وبعدما وضعت كنوز فرائده الكنوز جمع كنز بمعنى مكنوز واضافته للفرائد من اضافة الصفة للموصوف اى فرائده المكنوزة اى التى شانها ان تكنز وتخبأ لعزتها كما هو الشان فى الاموال العزيزة والفرائد جمع فريدة وهى فى الاصل الدرة الثمينة اى ذات الثمن الكثير التى تحفظ فى ظرف على حدة ولاتخلط بغيرها من اللآلى لشرفها والمراد بها هنا المسائل الدقيقة شبه المسائل الحسان الدقيقة بالفرائد واستعار الفرائد لها استعارة مصرحة (قوله على طرف الثمام) متعلق بوضعت والمراد بطرفه حده الاعلى والثمام بضم الثاء وفتحها نبت لطيف سهل التناول وماكان على طرفه يكون سهل التناول والمراد من هذا الكلام انه اتى بالفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلامشقة فشبه الهيئة المنتزعة من بيان المراد بالالفاظ السهلة بالهيئة المنتزعة من حال فرائد موضوعة على طرف الثمام بجامع سهولة التناول واستعير المركب الدال على الهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية اوالكلام كناية عن سهولة اخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول اليها لانه يلزم من وضعها على طرف الثمام ماذكر من سهولة الاخذ والتحصيل ويجوز ان يكون المراد بطرف الثمام حالته وحينئذ فيكون الظرف متعلقا بمحذوف حالا اى وضعت والفت فرائده المكنوزة وضعا وتأليفا آتيا على حالة الثمام من سهولة التناول على هذا الاحتمال

بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام *

فليس فى الكلام تجوز ولا استعارة (قوله سعد الزمان) اى بظهور الخير فيه واسناد السعد للزمان مجاز عقلى اى سعد فى زمانى وهو جواب لما (قوله وساعد الاقبال) اى وساعدنى اقبال الناس على على تحصيل اغراضى لان من اعرض الناس عنه تعسر عليه تحصيل مطلوبه ومن اقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه واسناد المساعدة للاقبال مجاز عقلى لان حق المساعدة ان تسند للناس لا لاقبالهم (قوله ودنا المنى) اى قرب ما اتمناه بظهور امارته بعد ان كان بعيدا (قوله واجابت الآمال) جمع امل وهو ما يؤمله الشخص ويترجاه اى ان آماله اجابته وحصلت بعد ان كانت ممتنعة واسناد الاجابة للآمال مجاز عقلى اذ الحقيقة اجابنى الله فى آمالى بان حصل لى ما اؤمله اوانه شبه الآمال بشخص يجيب بعد الطلب بجامع النفع فى كل واجاب تخييل (قوله وتبسم) عطف على سعد والمطالب فاعله وشبه المطالب بانسان مرغوب فيه العطاء لا يقابل سائله الا بالبشر والتبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما واضافة الوجوه الى الرجاء والتبسم الى المطالب تخييل وتبسم المطالب فى وجه الرجاء كناية عن اقبال المطالب بعد اليأس منها (قوله بان توجهت) سبب للافعال الخمسة قبله والمسبب مع سببه مرتبان على الشرط وهو التوفيق اى انى لما وفقت للاتمام سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى الخ بسبب توجهى فاندفع ما يقال انه قد جعل السبب فى الافعال الخمسة التوفيق المتقدم لتعليقها به حيث قال ولما وفقت الخ سعد الزمان الخ وهنا قد جعل السبب فيها التوجه المذكور او يجاب بان لما هنا ليست للتعليق بل لمجرد الزمان بمعنى حين لدخولها على الماضى او يقال انها للتعليق وجوابها سعد وما بعده واما قوله بان توجهت فهو سبب لقوله وتبسم الخ وحده ولا يخفى ما فى كلام الشارح من حسن التخلص (قوله تلقاء مدين المآرب) اى جهة مدين التى هى موضع لاجتماع المآرب اى المقاصد ثم ان مدين فى الاصل اسم لقرية شعيب على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام استعيرت هنا للملك الموصوف بالاوصاف الآتية بجامع ان كلا منهما مكان لحصول المآرب فالمعنى تلقاء ملك شبيه بمدين بجامع ان كلا منهما مكان لحصول المقاصد واعترض بان مدين علم والاعلام لا تصح استعارتها قلنا استعارتها للملك بعد تأويلها بكلى وهو موضع اجتماع المطالب كما قالوه فى حاتم ولا يخفى ما فى قوله بان توجهت الخ من التلميح لقصة موسى مع شعيب حيث توجه له موسى ناحية مدين وحصل له المقصود فيها (قوله حضرة) بدل من مدين والحضرة فى الاصل مكان الحضور اطلقت على الملك نفسه مجازا من باب اطلاق المحل على الحال ولا شك ان ذات الملك مكان لحصول المأرب وصدورها (قوله من انام الانام) اى الخلق اى يجعلهم نائمين (قوله فى ظل الامان) اى فى الامان الشبيه بالظل فى الارتياح بكل اوانه شبه الامان ببستان ذى ظل على طريق المكنية واثبات الظل

سعد الزمان وساعد الاقبال * ودنا المنى واجابت الآمال وتبسم فى وجه رجائى المطالب * بان توجهت تلقاء مدين المآرب * حضرة من انام الانام فى ظل الامان *

واقاض عليهم سجال العدل والاحسان * وردبسياسته الغرار الى الاجفان * وسد بهيبته دون يأجوج الفتنة طرق العدوان * واعاد رميم الفضائل والكمالات منشورا * ووقع باقلام الخطيات على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام منشورا * وهو السلطان

تخييل وانام ترشيح اوانه اطلق الظل واراد به لازمه وهو الراحة لانه يقتضيها عادة اى من صير الخلق نائمين فى راحة الامان (قوله وافاض) اى انزل بكثرة من افاض الماء فى الحوض انزله فيه حتى فاض ونزل من جوانبه استعارة لاظهر والسجال جمع سجل اسم للدلو الممتلئ ماء فان كان الدلو خاليا عن الماء قيل له غرب واضافة السجال لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه اى واظهر فيهم العدل والاحسان الشبيهين بالدلاء الممتلئة بالماء بجامع ان كلا منهما به حياة النفس لان الدلو المذكور به حياة النفس من حيث الماء الذى فيه وكذا العدل والاحسان بهما حياة النفس الحياة الكاملة لان الناس عند كثرة الظلم يكونون فى حكم الاموات وان كانوا احياء وافاض ترشيح للتشبيه مستعار لاظهر كما علمت اوانه شبه العدل والاحسان بماء بجامع الاحياء تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجال تخييل اوانه شبه حال الملك مع رعيته فى كثرة عدله واحسانه اليهم بحال السجل المفاض ماء ليرتوى به واستعمل المركب الدال على الثانى فى الاول على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله بسياسته آه) السياسة التدبير وحسن التصرف فى امور الرعية والغرار بكسر العين المعجمة وبالراء المهملة بمعنى النوم والاجفان جمع جفن وهو ما يحيط بالعين من اعلى واسفل وهذا كناية عن كثرة الامن والرفاهية فى زمنه التى يكون معها النوم وعدم المقاتلة بين الرعية الذى كان مفقودا قبل زمانه والحاصل ان الاجفان قبل وجوده كانت خالية عن النوم ومن لوازم ذلك حصول المشقة ولما وجد هذا السلطان رد النوم للعين ومن لوازم ذلك حصول الراحة ويطلق الغرار ايضا على حد السيف والجفن على غمده ويصح ارادة ذلك هنا اى انه ارجع السيوف الى اغمادها بعد ما كانت مسلولة زمن الفتنة باطفائه نارها بحسن سياسته فى الغرار والجفن على هذا ايهام وما احسن قول بعضهم

* بين السيوف وعينيه مشاكلة * من اجلها قيل للاغماد اجفان *

(قوله وسد بهيبته) اى بسبب هيبته والهيبة حال يقوم بالشخص يوجب خوف الناس منه والمراد به هنا لازمه وهو الخوف منه وقوله دون ظرف بمعنى امام (قوله يأجوج الفتنة) من اضافة المشبه به للمشبه اى الفتنة التى هى فى فسادها وكثرتها شبيهة بيأجوج وقوله طرق العدوان مفعول سد والعدوان التعدى والظلم وطرقه اسبابه والمراد بالعدوان الفتنة فهو اظهار فى محل الاضمار اى وسد بهيبته امام الفتنة الشبيهة بيأجوج طرقها وحاصله ان الفتنة كانت قادمة ومتوجهة على الرعية فسد هذا السلطان طرق التعدى قدامها فلم تصل للرعية (قوله واعاد رميم الفضائل) الرميم هو العظم البالى والفضائل جمع فضيلة وهى ما يمدح به الانسان من الاخلاق والكمالات جمع كمال فهو اعم من ذلك فهو ما يمدح به الانسان من الاخلاق

الاعظم * مالك رقاب الامم * ملاذ سلاطين * العرب والعجم * ملجأ صناديد ملوك العالم * ظل الله على بريته * وخليفته فى خليقته * حافظ البلاد * وناصر العباد * ماحى ظلم الظلم والعناد * رافع منار الشريعة النبوية * ناصب رايات العلوم الدينيه * خافض جناح الرحمة لاهل الحق واليقين * ماد سرادق الامن

اوغيرها كالعلم فشبه الفضائل والكمالات بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ ازمان على طريق الاستعارة بالكناية واضاف اليها العظام الرميمة اى البوالى تخييلا ونسب الى الممدوح انه اعادها منشورة اى مبعوثة بعد موتها ترشيحا ويصح ان تكون الاضافة بمعنى من اى الرميم من الفضائل والكمالات وعلى هذا فيكون الرميم استعارة للمضمحل من الفضائل والكمالات من الميت المتجوز اليه بالرميم اعنى العظم البالى فهو مجاز على مجاز وهذا اوفق بقوله منشورا فان النشر للميت جميعه لا لعظمه فقط ويصح ان يكون من اضافة الصفة للموصوف فالرميم استعارة كما مر اومن اضافة المشبه به للمشبه وعلى هذا فالرميم حقيقة (قوله ووقع) التوقيع فى الاصل الكتابة اريد بها لازمها وهو التأثير واضافة اقلام الى الحظيات من اضافة المشبه به للمشبه اى الحظيات التى كالاقلام فى التأثير بها والحظيات بضم الحاء بعدها ظاء مشالة ثم ياء مشددة جمع حظية بالتصغير سهم صغير قدر ذراع ليس فيه نصل فان كان فيه نصل قيل له حظوة بفتح الحاء وقد تضم والصفائح جمع صفيحة بتقديم الفاء سيوف اعدائه العراض واضافة الصحائف جمع صحيفة بتقديم الحاء بمعنى الورقة الى الصفائح من اضافة المشبه به للمشبه اى الصفائح التى كالصحائف بجامع ان كلا يؤثر فيه غيره وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع والمنثور فى الاصل الكلام المكتوب اريد به لازمه وهو التأثير والمعنى ان هذا الممدوح اثر بالسهام الصغيرة الشبيهة بالاقلام فى سيوف اعدائه العريضة الشبيهة بالاوراق تأثيرات وتكسيرات ككتابة كلام منثور واختار الشارح التعبير بالحظيات دون الحظوات ودون السهام اشارة لقوة ذلك الملك حيث يقمع الاعداء بالسهام الصغيرة التى لا نصل لها وتخصيص المنثور بالذكر لانه اغلب من النظم وهذا الكلام كناية عن ابطال آلات اعدائه واضعاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم اعدائه مالا يخفى حيث جعل لاضعف آلاته التأثير فى اقوى آلات اعدائه فما بالك باقوى آلاته واضعف آلاتهم وبين الصحائف والصفائح الجناس القلوب (قوله السلطان) من السلاطة وهى القهر (قوله الاعظم) اى لا وزيره (قوله مالك رقاب الامم) اى ذواتهم وانما عبر بالرقاب لان اثر الملك يظهر غالبا فيها لان العبد غالبا يخضع لسيده بعنقه والمراد بكونه مالكا لهم انه امالهم اليه بالاحسان اليهم والقهر لهم والا فهم احرار والامم جمع امة تطلق على الجماعة وعلى المفرد (قوله ملاذ) اى مفزع سلاطين العرب والعجم فى دفع مالا يطيقون وبين العرب والعجم التضاد فالجمع بينهما جناس الطباق (قوله ملجأ صناديد الخ) اى مهرب الشجعان من الملوك الكائنين فى العالم فهو لزيادة شجاعته على شجاعتهم يهربون اليه عند اشتداد الامر عليهم (قوله ظل الله) تسميته ظلا لانه يلجأ اليه كما يلجأ الى الظل من الحر ففيه استعارة مصرحة حيث شبه السلطان بظل لان كلا منهما يلجأ اليه لدفع الضرر فالسلطان يلجأ اليه فى دفع حوادث الدهر والظل

يلجأ اليه لدفع حر الشمس واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة واضافة الظل الى الله لانه البارى له واعلم ان الظل ظلمة تنشأ بخلق الله عند حجب الجرم الكثيف للنور عن الارض والظلمة كالنور عرضان قائمان بكرة الهواء (قوله وخليفته فى خليقته) الخليفة فى الاصل كل من خلف غيره فى امر من الامور ثم جعل اسما لمن خلف غيره فى الملك اى انه اعطاه الله قوة وعدلا يحكم به فى العباد فقد خلفه المولى بحسب الظاهر (قوله حافظ البلاد) اى اهل البلاد من الشرور ويحتمل انه حامى نفس البلاد وانه لولاهو لخربت (قوله وناصر العباد) ممن يتعدى عليهم بالظلم والمراد العباد المؤمنين والداخلين تحت ذمته من الكفار (قوله ماحى ظلم الظلم) الكلمة الاولى جمع ظلمة والثانية مفرد بمعنى التصرف فى ملك الغير بغير حق والاضافة من قبيل اضافة المشبه به للمشبه اى ماحى الظلم الذى كالظلم فى القبح وعدم الاهتداء وفى تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى ان ذلك الظلم الذى محاه وازاله كان كثيرا ويحتمل انه شبه الظلم بالليل تشبيها مضمرا فى النفس والظلم تخييل وبين الظلم والظلم الجناس المصحف شكلا واما بين خليفته وخليقته فالجناس المصحف لفظا او المضارع (قوله والعناد) قيل هو الميل عن الحق وعدم الانقياد اليه وقيل هو المكابرة اى انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الشريعة) الخ الشريعة هى الاحكام الشرعية شبهت بمسجد على طريق المكنية والمنار تخييل او ان رفع منار الشئ يستلزم اظهار الشئ فاطلق اسم الملزوم واريد اللازم والمعنى ان الشريعة بعد ان كانت مهملة تقريرا وعملا رفع شانها واظهرها بكثرة تقريرها وحمل الناس على العمل بها او انه شبه ادلة الشريعة بمنار واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق المصرحة وحينئذ فالمراد ان ادلة الشريعة انخفضت وهذا الملك رفعها بالتفات الناس اليها (قوله ناصب رايات الخ) المراد بنصبها رفعها والرايات جمع راية بمعنى العلم واضافة رايات للعلوم من اضافة المشبه به للمشبه اى انه رافع للعلوم الدينية التى هى كالرايات بجامع ان كلا بهجة لاهله اوشبه العلوم الدينية بجيش عظيم بجامع حصول المقصود بكل استعارة مكنية والرايات تخييل (قوله خافض جناح الخ) فى ضمير خافض استعارة بالكناية شبه الملك بطائر يخفض جناحه على افراخه بجامع الشفقة والحنو تشبيها مضمرا فى النفس والجناح تخييل والخفض ترشيح والاول مستعار للجانب والثانى للين واضافة جناح الى الرحمة لمجرد الملابسة اذ الرحمة التى هى سبب لخفض الجناح ملابسة للجناح والمعنى خافض جناحه الملابس للرحمة لاهل الحق اى لاجلهم اوعليهم والحق على انه مصدر مطابقة الواقع للكلام وعلى انه صفة مشبهة الكلام الذى طابقه الواقع واليقين هو الاعتقاد الجازم عن دليل والمعنى انه خافض جناحه الملابس للرحمة لاجل العلماء الذين كلامهم مطابق للواقع ومعتقدين مايقولون اعتقادا جازما عن دليل واما اهل الكبر والمعاصى فيتكبر عليهم بمعنى انه يعرض عنهم وينكر

(عليهم)

عليهم حالهم وليس المراد انه يعظم نفسه عليهم (قوله سرادقات) جمع سرادق وهو الخيمة التى تمد فوق صحن الدار لاجل دفع حر الشمس مثلا واضافة السرادق للامن من اضافة المشبه به للمشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والمد ترشيح او شبه الامن بدار بجامع الحفظ واندفاع الضرر فى كل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنية والسرادق تخييل ومد ترشيح مستعار لجدد (قوله بالنصر) اى الحاصل ذلك الامن بالنصر على الاعداء (قوله العزيز) الذى لم يحصل نظيره لاحد من السلاطين (قوله المبين) اى البين الواضح لكل احد وهو من ابان بمعنى ظهر واتضح والمراد بالفتح فتح بلاد العدو (قوله كهف الانام) اى ملجأهم والكهف فى الاصل هو غار الوحش فى الجبل شبه السلطان بكهف بجامع الالتجاء الى كل فالسلطان يلجأ اليه اهل مملكته والكهف يلجأ اليه الوحش واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله ملاذ) اى ملجأ وقوله قاطبة بمعنى جميعا (قوله جلال الحق) اى عظمة الحق وقدم معناه وقوله والدين اى وجلال الدين اى وعظمة الاحكام الشرعية مبالغة على حد زيد عدل والمراد ان الحق والدين يعظمان بسببه فى صدور الخلق وهما بدون ذلك الملك حقيران (قوله ابو المظفر) كنيته وقوله محمود اسمه واعاد لفظ السلطان مع تقدمه فى قوله وهو السلطان الاعظم تأدبا لانه يستقبح عادة ان يؤتى باسم السلطان من غير ان يلصق بجانبه وصفه بالسلطنة (قوله جانى بك خان) لقبه ومعناه بالفارسية روح كبراء السلاطين لان جانى معناه روح وبك بفتح الباء وسكون الكاف معناه كبير وخان معناه السلطان ويراد من بك وخان الجمع كما قلنا (قوله سرادق عظمته) اى خيمة عظمته فشبه العظمة بملك تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنية واثبات السرادق بمعنى الخيمة تخييل او ان اضافة السرادق للعظمة من اضافة المشبه به للمشبه اى ادام الله عظمته وجلاله اللذين هما كالسرادق فى الارتياح والالتجاء لكل والجلال مرادف للعظمة (قوله وادام روا الخ) الروا بالكسر والقصر بمعنى الارتواء وقوله نعيم بمعنى تنعيم وفيه استعارة بالكناية حيث شبهه بزرع او انسان يرتوى واثبات الروا تخييل وسجال ترشيح وقوله الآمال على حذف مضاف اى نعيم اهل الآمال او ان اسناد التنعيم للآمال مجاز عقلى اذ المتنعم اهلها وقوله من سجال متعلق بروا وفى افضاله استعارة بالكناية حيث شبهه بماء بجامع الاحياء وسجال تخييل ويصح ان تكون اضافة الروا للنعيم من اضافة المشبه به للمشبه وكذلك اضافة السجال للافضال اى ادام الله تنعيم اهل الآمال الشبيه بالارتواء من افضاله الشبيه بالسجال اى دلو الماء بجامع الفيضان فى كل ويصح ان تكون اضافة نعيم لاهل الآمال من اضافة الصفة للموصوف اى ادام الله ارتواء اهل الآمال المنعمة من سجال الافضال هذا كله على كسر الراء من روا وقصره ويصح فتح الراء مع المد ومعناه الماء العذب وضم الراء مع المد ايضا

قوله سرادقات الخ الذى فى نسخ الشارح سرادق بالافراد ويدل عليه بقية كلامه اه

بالنصر العزيز والفتح المبين كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة ظل الاله جلال الحق والدين ابو المظفر السلطان محمود جانى بك خان * خلد الله سرادق عظمته وجلاله * وادام روا نعيم الآمال من سجال افضاله * لما ولت بهذا الكتاب التشبث باذيال الاقبال * والاستظلال بظلال الرأفة والافضال * بجعلته خدمة لسدته التى هى ملثم شفاه الاقبال

ومعول رجاء الامال * ومبوأ العظمة والجلال * لازالت محط رحال الافاضل * وملاذ ارباب الفضائل وعون الاسلام * وغوث الانام * بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام * فجاء بحمد الله كما يروق النواظر * ويجلو صداء الاذهان * ويرهف البصائر * ويضيء الباب ارباب البيان * ومن الله التوفيق والهدايه * وعليه التوكل فى البداية والنهايه * وهو حسبي ونعم الوكيل (بسم الله الرحمن الرحيم)

ومعناه المنظر الحسن وعليهما تكون اضافة رواء لنعيم بمعنى التنعيم من اضافة المشبه به للمشبه اى ادام الله تنعيم اهل الآمال الشبيه بالماء العذب او بالمنظر الحسن بجامع الاشتياق لكل من افضاله الشبيه بالسجال والوجه الاول اعنى كسر الراء مع القصر اقرب للتعبير بالسجال (قوله فحاولت) هذا مفرع على محذوف اي توجهت تلقاء مدين فلما وجدته بتلك الصفات المذكورة حاولت اى رمت وقصدت بسبب هذا الكتاب التشبث اى التعلق باذيال اقباله شبه اقبال السلطان عليه بثوب انسان من استمسك باذياله بلغ المراد على طريق المكنية والاذيال تخييل والتشبث ترشيح (قوله والاستظلال) اى وحاولت الاستظلال بظلال الرأفة وهى شدة الرحمة والافضال الاحسان واضافة الظلال للرأفة من اضافة المشبه به للمشبه اى الاستظلال برأفته ورحمته الشبيهين بالظلال بجامع الالتجاء والاستظلال للتشبيه او انه شبه الرأفة والافضال ببستان على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الظلال تخييل (قوله فجعلته) الفاء للسببية اى فبسبب هذا القصد جعلته اى هذا الشرح المختصر وقوله خدمة اى ذا خدمة او خادما اذا الخدمة السعاية فى مراد المخدوم (قوله لسدته) هى العتبة فى الاصل والمراد بها هنا الذات فلا حاجة لتقدير صاحب فيما يأتى واما ان بقيت على معناها الاصلى فتحتاج الى تقدير صاحبها فيما يأتى وقوله ملثم اى محل اللثام والشفاه جمع شفة والاقيال جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو فى الاصل ملك حمير قبيلة باليمن والمراد به هنا مطلق ملك واذا كانت تلك السدة اى العتبة ملثما للملوك فهى ملثم لغيرهم بالاولى اى ان هذه العتبة شانها ان يقبلها الملوك وغيرهم لعظم صاحبها (قوله ومعول) اى والتى هى معول اى معتمد رجاء الآمال شبه الآمال باشخاص طالبين استعارة بالكناية والرجاء تخييل اى ان ما ترجوه الآمال وتطلبه لا يعول فى تحصيله على احد الاعلى هذه السدة او الكلام على حذف مضاف اى معول رجاء اهل الآمال وحينئذ فلا استعارة (قوله ومبوأ العظمة) اى والتى هى منزل العظمة والجلال ومحلهما والعظمة والجلال اما بمعنى التعظيم والاجلال او باقيان على حالهما والمعنى ان تلك السدة محل اقام فيه العظمة والجلال (قوله لازالت) اى تلك السدة بمعنى ذات الملك او المراد لازال صاحبها بناء على ان المراد بالسدة معناها الاصلى وهو العتبة (قوله محط رحال الافاضل) اى محلا لانحطاط رحال الافاضل عند انتهاء اسفارهم لكونها مقصودهم فى ارتحالهم لطلب افضالها (قوله وملاذ) اى ولازالت ملاذا وملجأ لاصحاب الفضائل اى الاخلاق الحميدة التى يمدح بها (قوله وعون الاسلام) اى ولازالت معينة لاهل الاسلام بان تجلب لهم كل نفع (قوله وغوث الانام) اى ولازالت مغيثة للانام من حوادث الدهر وفى دفع الضرر (قوله بالنبى) متعلق بمحذوف اى واطلب ما ذكر حال كونى متوسلا بالنبى ومن توسل به لم يخب (قوله فجاء بحمد الله)

عطف على قوله سابقا فانتصبت لشرح هـذا الكتاب اى لجـاء هذا الشرح حال كونه ملتبسا بحمدالله تعالى (قوله كما يروق) بضم الياء وسكون الراء وكسر الواو اى يعجب اى جاء حال كونه مشابها لشئ يروق واذا كان مثل الشئ الموصوف بهذه الصفات كان متصفابها فكأنه قال لجاء على حالة تعجب النواظر (قوله صداء الاذهان) شبه الاذهان بشئ نفيس كذهب عليه صداء تشبيهـا مضمرا فى النفس على طريق المكنية واثبات الصداء تخييل (قوله ويرهف) اى يحد البصائر وهو جمع بصيرة وهى عين فى القلب وشبه البصائر بسيف غير حاد لا ينقطع شيئا على طريق المكنية واثبات يرهف بمعنى يحد تخييل (قولهويضئ) اى ينور عقول ارباب البيـان بمعنى انه يذهب مافيها من الاسوداد والبيان هنا يحتمل ان يراد به العلم الآتى ويحتمل ان المراد به المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير (قوله ومن الله التوفيق) اى والتوفيق والهداية اطلبهمـا من الله لا من غيره (قوله فى البداية) اى فى ابتداء هـذا التأليف وفى انتهائه (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجملة تصح ان تكون خبرية باعتبار صدرها وهو اؤلف لان التأليف لا يتوقف تحققه فى الخـارج على النطق بها بل يجوز حصوله خارجا ويكون ذلك اللفظ حكاية عما تحقق فى الخارج كما هو شأن الخبر الصادق فان قلت ان كلا من مصاحبة الاسم والاستعانة به من تتمة الخبر لانه قيد ملاحظ فيه والقيد محط القصد نفيا واثباتا وحينئذ فقتضى الظاهر ان يلتفت للقيد وهو مستعينا ولاشك ان الاستعـانة يتوقف حصولها على النطق به وحينئذ تكون الجملة انشائية واجيب بانهما وان كانا من تتمة الخبر لكنهما ليسا بجزءين منه بل من متعلقـاته الخارجة عن حقيقته وقيد فيه وان توقف مضمون الخبر المطلوب شرعا عليهما الا ان ذلك التوقف لا يقتضى الجزئية كتوقفه على الحال فى نحو قاموا كسالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين والحاصل ان القيود وان كانت محلا للقصد لكنها لا تخرج عن كونها فضلات والذى يوصف بالخبر والانشاء انما هو العمد لانهما ركنا الاسنـاد والمقصود بالذات انما هو المسند والمسند اليه لكن يرد على هذا متى ضربت فانها جملة انشائية مع ان اداة الاستفهام فضلة وحينئذ فلا يصح ان يقال ان الذى يوصف بالخبر والانشـاء هو العمد واجيب بان محل كون الفضلات لا ينظر اليها مالم يكن لهـا تأثير ومتى اثرت فى الجملة الانشاء لكونها عريقة فى الاستفهام المنافى للخبر بخلاف الاستعانة مثلا فانها لاتنا فى الاخبار بالتأليف واجيب عن اصل الاشكال بجواب ثان وهو ان المأخوذ من كلام المحققين ان المعتبر فى انشائية الكلام وخبريته انما هو صدره لا عجزه وان كان عمدة كما فى زيد اضربه فقالوا ان هـذه جملة خبرية نظرا الى الصدر مع ان اضربه انشاء وعمدة فكيف بالعجز هنا مع كونه غير عمدة ويحتمل ان تكون جملة البسملة انشائية نظر للعجز وهو الاستعانة لانه يتوقف حصولها على النطق بها ان قلت ان هذا العجز

فضلة والمنظورله فى الانشائية والخبرية انما هو العمدة قلت قدنظروا هنا الى ان القيود محط القصد ثم اعلم ان جعلها انشائية باعتبار العجز متوقف على جعل اضافة اسم الى الله تعالى بيانية ويقال ان كل حكم وردعلى اسم فهو وارد على مدلوله واما ان جعلناها حقيقية وان المراد بالاسم المسمى ومن الجلالة اللفظ فلايصح ان تكون انشائية لان الاستعانة بالذات لاتتوقف على النطق بل تحصل بمجرد توجه القلب وحينئذ فتكون خبرية باعتبار العجز ايضا وقديقال يمكن ان يتوجه الانسان بقلبه لاسماء الله تعالى ويستعين بها فتكون خبرية حتى على جعل الاضافة بيانية والاظهر ان يقال انه ان اريد الاستعانة القلبية كانت خبرية باعتبار العجز كانت الاضافة بيانية اوحقيقية وان اريد الاستعانة اللفظية كانت انشائية لافرق بين ان تكون حقيقية اوبيانية هذا ويمكن جعلها خبرية باعتبار العجز على ان الاضافة بيانية بناء على انه مخبر عن استعانة حاصلة بهذا اللفظ كما فى قولك اتكلم فانه اخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ ولايقال ان الخبر ماتحقق مدلوله بدون اللفظ به واجيب بانه ليس المراد من ذلك ان الخبر دائما مدلوله متحقق بدون اللفظ به بل المراد ان مدلوله لايتوقف على النطق به دائما وهذا لاينافى انه قديتحقق مدلوله به (قوله الحمد لله) ترك العطف على كون جملة البسملة انشائية وجملة الحمد خبرية اوالعكس ظاهر لان بينهما حينئذ كمال الانقطاع واما على انهما متفقتان فى الخبرية اوالانشائية فترك العطف اشارة الى ان كلا من الجملتين مقصود بالذات وليست احداهما تابعة للاخرى ثم ان كون هذه الجملة صيغة حمد ظاهر ان قلنا انها انشائية اى لانشاء الثناء على الله بانه مالك لجميع المحامد الكائنة من الخلق واما ان قلنا انها خبرية اى انها للاخبار بان الله مالك لذلك فجعلها صيغة حمد مشكل لان الاخبار بثبوت شئ للغير لايستلزم حصول ذلك الشئ من المخبر فقولك القيام لزيد لايلزم من ذلك ان يكون قائما وحينئذ فلايلزم من الاخبار بثبوت الحمد ان يكون المصنف حامدا مع ان المطلوب منه ان يحمد الله فى الابتداء واجيب باجوبة منها ان هذه الجملة خبرية فى الاصل ثم نقلت شرعا للانشاء بمضمونها كما فى صيغ العقود نحو بعت وآجرت فانها اخبار فى الاصل ثم نقلت شرعا لانشاء مضمونها فهو حمد شرعى يترتب عليه مايترتب على الحمد اللغوى من الثواب والخروج عن عهدة الطلب ولايقال هذا ظاهر اذا لم تجعل ال للاستغراق اذلايتأتى انشاء جمع المحامد لانا نقول المستحيل انما هو انشاء جميع المحامد لغة بصيغ متعددة بعدد المحمود عليه واما انشاء الجميع بصيغة واحدة شرعا فلااستحالة فيه لانها لانشاء الثناء بمضمونها لالانشاء مضمونها ومنها ان ذلك الاخبار مفيد للحمد لان الاخبار بان الله مالك لجميع المحامد وصف له بجميل فيكون حمدا وعلى هذا فمحل كون المخبر بالشئ ليس آتيا بذلك الشئ مالم يكن الاخبار فردا من افراد المخبر عنه كما هنا وهذا ظاهر ان قلنا انها للاخبار

(الحمد لله) هو الثناء

بان الله مالك لجميع المحامد واما ان قلنا انها موضوعة للاخبار بوقوع الحمدلله من الغير
فنقول ذلك الاخبار يستلزم اتصافه تعالى بالكمال فيكون اخبارا باتصافه تعالى
بالكمال بواسطة فيكون حمدا بهذا الاعتبار (قوله هو الثناء) اى الحمد فى اللغة
واقتصر الشارح على تفسير الحمد اللغوى اشارة الى ان الحمد الذى طلبت البداءة به
الحمد اللغوى لا الاصطلاحى ووجه ذلك كما قال بعض العلماء ان الحمد العرفى طارئ
بعد النبى صلى الله عليه وسلم واذا كان كذلك فيحمل الحمد الذى طلب البداءة به على
ما كان موجودا فى زمنه وهو الحمد اللغوى وقد يقال ان هذا التوجيه لا يصح الا
لو كان افراد اصطلاح طائفة مخصوصة مع ان المراد العرف العام فهو امر قديم
فالاولى ان يقال انما حمل على المعنى اللغوى لان خير ما فسرته بالوارد والوارد
فى الحديث بالحمدلله بالرفع على الحكاية وهو يقتضى ان المراد هذا اللفظ ولو كان المراد
العرفى لم يكن للاقتصار على هذا اللفظ وجه (قوله الثناء الخ) اى الذكر بخير مأخوذ
من اثنيت اذا ذكرت بخير ولو مرة لا من ثنيت اذا كررت والازم ان الثناء مرة
واحدة لا يقال له حمد وليس كذلك وضده النثاء بتقديم النون وهو الذكر بشر هذا
ما عليه الجمهور وقال العز بن عبد السلام الثناء حقيقة فى الذكر بالخير والشر وتمسك
بحديث مر بجنازة فاثنوا عليها خيرا ومر باخرى فاثنوا عليها شرا واجيب بان هذا
من قبيل المشاكلة واعترض بان الثناء بالمعنى المذكور لا يكون الا باللسان وحينئذ فذكره
مستدرك واجيب بان اللسان وان كان معلوما من الثناء لكنه صرح به للتنصيص على
اختصاص الحمد باللسان المفيد لمقابلته للشكر نصا المقتضية لظهور التفريع لبيان النسبة
بينهما او يجاب بانه لما كان يحتمل التجوز فى الثناء باطلاقه على ما ليس باللسان كالجنان
والاركان ذكره لاخراج الثناء بغير اللسان وعلى هذا الجواب فقيد اللسان محتاج لذكره
ولا بد واما على الجواب الاول فهو غير محتاج لذكره لفهمه من الثناء وانما ذكر لما مر
ثم ان تفسير الثناء بما ذكر مبنى على انه مختص باللسان وهو خلاف الراجح والراجح انه
يشمل اعتقاد القلب وعمل الجوارح وحينئذ فيفسر بانه الاتيان بما يدل على اتصاف
المحمود بالصفة الجميلة وعلى هذا فقوله باللسان قيد لا بد منه لاخراج الثناء بغيره كالجنان
والاركان واعترض هذا التعريف بانه غير جامع لعدم شموله لثناء الله القديم على نفسه
او على خواص خلقه اذ المولى منزه عن الجارحة واجيب بان هذا تعريف لنوع
من الحمد وهو الحمد الحادث او يقال المراد باللسان الكلام مجازا مرسلا من اطلاق السبب
وارادة المسبب والعلاقة يكفى تحققها فى بعض الافراد فلا يقال ان كون اللسان سببا فى الكلام
ظاهر فى الحمد الحادث دون القديم واورد على الجواب الثانى ان المجاز لا يدخل التعاريف
قلنا ما لم يكن مشهورا وهذا قد اشتهر ان قلت ان حقيقة القديم مباينة لحقيقة الحادث وحينئذ
فلا يجوز جمعهما فى تعريف واحد قلنا محل ذلك اذا اريد بيان حقيقة كل على التفصيل

بالسان على قصد التعظيم

سواء تعلق بالنعمة او بغيرها والشكر فعل

واما اذا كان المراد بانهما اجمالا فلا مانع من ذلك (قوله على قصد التعظيم) على بمعنى مع اى الثناء باللسان حال كونه مصاحبا لقصد التعظيم واعلم انك اذا تلفظت بقولك زيد عالم مثلا تارة تكون قاصدا بذلك التعظيم وتارة تكون مكذبا لذلك وقاصدا به الهزء والسخرية وتارة لا تقصد شيئا فلو لم تقصد شيئا او قصدت الاستهزاء فظاهره انه لا يكون حمدا لغة مع انه اذا لم تقصد شيئا يكون حمدا لغة والجواب ان الشارح اراد ان يبين الحمد اللغوى الا كمل المعتد به ولا يعتد بالحمد الا اذا وجد قصد التعظيم والا كان غيرا كمل (قوله سواء تعلق بالنعمة) اى سواء وقع فى مقابلة نعمة او فى مقابلة غيرها وهذا التعميم فى المحمود عليه واعلم ان الحمد له اركان خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغة فالحامد من صدر منه الثناء والمحمود هو من اثنى عليه والمحمود عليه هو ما وقع الحمد فى مقابلته اى ما كان باعثا على الحمد والمحمود به هو مدلول الصيغة وهى اللفظ ثم ان المحمود عليه وبه تارة يختلفان ذاتا واعتبارا كما اذا قلت زيد عالم فى مقابلة اكرامه لك وتارة يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كقولك زيد كريم فى مقابلة اكرامه لك فالكرم من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث انه مدلول للصيغة محمود به ثم ان المحمود عليه يشترط ان يكون اختياريا وان لم يكن نعمة بخلاف المحمود به فلا يشترط ان يكون اختياريا اذا علمت هذا فيعترض على التعريف بان فيه قصورا من حيث انه لم يعتبر فيه ان يكون المحمود عليه جميلا لان غير النعمة صادق بما اذا كان غير جميل مع انه لابد منه واجيب بجوابين الاول ان هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند الادباء بل جوزه قدماء المناطقة فى التعريف الناقص الثانى ان اعتبار قصد التعظيم يستلزم ان يكون المحمود عليه جميلا لان المراد بالجميل فى زعم الحامد او فى نظر المحمود بزعم الحامد لا الجميل فى الواقع اذ هو ليس بشرط وفى هذا الجواب نظر اذ دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف واعترض بان فيه قصورا من وجه آخر وهو ان الجميل المحمود عليه يجب ان يكون اختياريا ولم يذكر ذلك فى التعريف ولم يكن فيه ما يستلزمه والجواب ما مر من انه تعريف بالاعم وهو جائز فان قلت ان الثناء على ذاته وعلى صفاته تعالى حمد ولا مجال لاعتبار الاختيارى فيها قلت المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حقيقة او حكما فذاته تعالى لما كانت منشأ للافعال الاختيارية عدت اختيارية حكما بلا واسطة واما صفاته لما كانت لا تنفك عن الذات وليست غيرا عدت اختيارية حكما بواسطة ملازمتها للذات او يقال المراد بالاختيارى ما ليس باضطرارى فتدخل ذات الله وصفاته او المراد بالاختيارى ما كان منسوبا للفاعل المختار سواء كان مختارا فيه اى مؤثرا فيه بالاختيار ام لا كذا ذكر عبد الحكيم (قوله سواء تعلق) اى الثناء وليس الضمير للحمد وتعلق الثناء بالنعمة من تعلق الشئ بسببه الباعث عليه وقوله بالنعمة

(اى)

اى الانعام كالوقلت زيد عالم فى مقابلة اكرامه لك وهذا هو المعبر عنه بالفواضل فى قول بعضهم سواء تعلق بالفواضل وقوله او بغيرها كالوقلت انه فاضل فى مقابلة حسن الخط اوحسن الصلاة وهذا هو المعبر عنه بالفضائل وكالحمد على مجرد الذات العلية ثم ان قوله سواء الخ جملة مستأنفة مصرحة بمتعلق الحمد لا من جملة التعريف وذلك لان التعريف تصور لماهية المحدود لابيان لعمومه لان التعميم انما هو للافراد وتعلق فى تأويل المصدر وان لم يكن هناك سابك لان السبك بدون حرف مصدى مطرد فى باب التسوية شاذ فى غيرها والفعل المقدر فى المعطوف فى تأيل المصدر ايضا وسواء بمعنى مستو خبر مقدم والمصدر المأخوذ من الفعل مبتدأ مؤخر اى تعلقه بالنعمة اوتعلقه بغيرها مستو واعترض هذا الاعراب بان او لاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لابين احده واجيب بان او بمعنى الواو لاجل مايقتضيه معنى الاستواء من التعدد وفى هذا الجواب نظر لانه ينافى جعل سواء بمعنى مستو لان مستو انما يخبر به عن الواحد تقول زيد مستو مع عمرو ولا يخبر به عن متعدد فلا تقول زيد وعمرو مستو بل مستويان واجيب بان الاخبار بحسب الظاهر لان سواء فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء فيصح الاخبار به عن الاثنين لان المصدر يقع على القليل والكثير وان اريد به هنا اسم الفاعل ويصح بقاء او على بابها وصح الاخبار نظر اللمعنى المراد اى احد التعلقين مستو مع الآخر وانما جعلنا سواء خبرا والمصدر بعده مبتدأ دون العكس لان سواء نكرة من غير مسوغ والمقصود الاخبار عن التعلقين بالاستواء لا العكس ويجوز جعل سواء خبرا لمبتدأ محذوف اى الامر ان سواء والجملة دليل الجواب والجملة بعدها شرطية على جعل همزة الاستفهام المحذوفة مضمنة معنى ان الشرطية لاشتراكهما فى الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالنعمة اوبغيرها فالامران سواء ويجوز ان يكون سواء بمعنى مستو مبتدأ والمصدر المأخوذ من الفعل فاعل سد مسد الخبر على مذهب من لم يشترط الاعتماد والمسوغ للابتداء العمل فالاوجه فى هذا التركيب ثلاثة ويجوز وجه رابع وهو جعل سواء بمعنى مستو خبرا مقدما والفعل بعده مبتدأ مؤخرا لانه مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة بعد سواء وهى مجردة عن الاستفهام لمجرد التسوية وكأنه قيل تعلقه بالنعمة اوبغيرها مستو ويقال على هذا سؤالا وجوابا مثل ماقيل على الاول (قوله والشكر) اى لغة واما اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ماانعم الله عليه به من سمع وبصر وغيرهما الى ماخلق لاجله اى صرفها بحسب الطاقة البشرية لامطلق صرف ولذا قال تعالى وقليل من عبادى الشكور وانما عرف الشكر مع انه لم يذكر فى المتن لانه اخو الحمد ولم يعرف المدح كأنه مراعاة لما قال الزمخشرى ان المدح والحمد شئ واحد (قوله فعل) اعترض بان الفعل ماقابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف وحينئذ فيكون الفعل فى كلامه غير شامل للشكر اللسانى

والجنان، لان الذى باللسان قول والذى بالجنان كيفية نفسانية وحينئذ فلا يصح تعميمه فى الفعل بعد ذلك بقوله سواء الخ فكان الاولى ان يعبر بامر يشمل الموارد الثلاثة ويجاب بانه اراد بالفعل الامر والشان على اصطلاح اهل اللغة لا ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف والمراد بالفعل ما قابل الانفعال ولا شك ان كلا من القول والاعتقاد ليس انفعالا (قوله ينبئ) فيه ان الشكر الجنانى وهو الاعتقاد لا يصح انباؤه عن التعظيم اذ لا معنى لانبائه بالنسبة للشاكر لما فيه من تحصيل الحاصل ولا بالنسبة لغيره لعدم اطلاعه عليه لكونه خفيا وعلى فرض ان يطلعه عليه الشاكر بقول او فعل فالمنبئ حقيقة هو ذلك القول او الفعل المطلع لا الاعتقاد وحينئذ فيكون تعريف الشكر غير جامع لخروج اعتقاد الجنان لعدم الانباء فيه مع انه من افراده ويكون قوله الآتى او الجنان فاسدا لعدم انبائه قلت المراد بالانباء الدلالة لا الاخبار ولا شك ان الشكر الجنانى وهو اعتقاد الشاكر ان المنعم متصف بصفات الكمال دال على تعظيم المنعم بالنسبة للشاكر وغيره ولا يقدح فى كون الاعتقاد دالا على تعظيم المنعم بالنسبة لغير الشاكر جهله به وعدم اطلاعه عليه لانه لو زال المانع وعلم به لعلم مدلوله وهو تعظيم المنعم لان الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر لا ما يلزم من وجوده العلم بشئ آخر الا ترى ان الدخان دال على النار بالنسبة للاعمى لانه لو علم به لعلم بالنار بغير واسطة فتحصل من هذا ان اعتقاد الشاكر اتصاف المنعم بصفات الكمال يدل الشاكر وغير الشاكر ممن له اطلاع عليه بالهام او بزوال المانع واطلاع على السرائر او بقول او بفعل من الشاكر على تعظيم المنعم ولا يقال ان الاطلاع على ذلك الاعتقاد اذا كان بقول او بفعل من الشاكر فالمنبئ عن التعظيم حينئذ انما هو ذلك القول او الفعل لا الاعتقاد لانا نقول الموجود من الشاكر حينئذ شكران احدهما بالجنان والآخر باللسان او بالاركان والذى بالاركان او اللسان دال على الجنانى وكل من الجنانى وغيره دال على تعظيم المنعم الاول بواسطة والثانى بدونها فظهر لك ان حصر المعترض الانباء فى القول الذى هو الشكر اللسانى والفعل الذى هو الشكر الاركانى ممنوع بقى شئ آخر وهو ان الشكر الجنانى هو اعتقاد عظمة المنعم وهو لا يصح انباؤه عن تعظيم المنعم لان المراد بالتعظيم المذكور التعظيم عند الشاكر لا بحسب نفس الامر وهو اعتقاد العظمة ايضا والشئ لا ينبئ عن نفسه واجيب بان الشكر الجنانى اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال وهو مغاير لاعتقاد العظمة لانه اعم منه والعام ينبئ عن الخاص اى يدل عليه (قوله بسبب كونه منعما) متعلق بتعظيم وفيه ان هذا معلوم من قوله قبل عن تعظيم المنعم لان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق واجيب بان هذا تصريح بما علم التزاما لكون دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف وقوله بسبب كونه منعما اى على الشاكر او غيره (قوله سواء كان) اى الفعل وقوله باللسان

ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان فورد الحمد لا يكون الا باللسان

(قوله بسبب كونه الخ) الذى فى نسخ الشارح التى بايدينا لكونه الخ وهو بمعناه اه

اى صارا من اللسان (قوله اوالجنان) اى او كان ذلك الفعل صادرا من الجنان اى القلب والفعل الصادر منه هو اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال كما علمت واعلم ان المعتقد لايقال له شاكر الا اذا انقاد واذعن والا فلا يعد اعتقاده شكرا كما فى الايمان افاده شيخنا العلامة العدوى (قوله اوبالاركان) اى الجوارح وال للجنس فيصدق بجارحة واحدة كما لو اكرمتنى فقبلت يدك اووضعت يدى على صدرى لك اوقمت لك اجلالا واعلم ان عمل الجوارح لايقال له شكرا الا اذا كان خدمة لا ان كان بطريق الاعانة والترحم والاجرة (قوله فورد الخ) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر اى اذا علمت تعريف كل من الحمد والشكر واردت معرفة مورد كل منهما ومتعلقه فورد الخ واعترض التعبير بالمورد لاقتضائه صدور الحمد من شئ قبل ثم ورد على اللسان بعد اذ مورد الشئ مايرد عليه الاترى ان الحيوان اذا اخرجته من بيتك للحوض مثلا فالحوض يقال له مورد والبيت مصدر مع ان الحمد انما صدر من اللسان فالاولى ان يقول فصدر الحمد واجيب بان مراده بالمورد المصدر اى ماورد منه الحمد لا ما ورد عليه واختار التعبير عن المصدر بالمورد لان الثناء لما كان لايعتد به فى كونه حمدا الا اذا كان مصاحبا للقصد التعظيم صار كانه صادر من القلب ووارد على اللسان ففى التعبير بالمورد اشارة الى انه لايعتد بالحمد الا اذا كان صادرا من القلب بان يكون قصد به التعظيم ووارد اعلى اللسان لا ان قصد به الهزؤ والسخرية اولم يقصد به شئ (قوله ومتعلقه) وهو مايكون فى مقابلته ويجعل بازائه وهو المحمود عليه (قوله وغيرها) لكن لابد ان يكون ذلك الغير فعلا جميلا اختياريا كحسن الخط والا كان مدحا كالثناء فى مقابلة اعتدال القامة وجمال الذات ومن قول الشارح يكون النعمة وغيرها يعلم جواب سؤال وهو ان الحمد ينقسم الى مطلق ومقيد فاعترض بانه كيف يكون مطلقا ليس فى مقابلة شئ مع ان المحمود عليه ركن من اركان الحمد والماهية تنعدم بانعدام جزئها وحاصل الجواب ان المراد بالحمد المطلق ماليس فى مقابلة نعمة وكونه ليس فى مقابلة نعمة لا ينافى وقوعه فى مقابلة فعل جميل اختيارى فى غير نعمة فالحاصل ان الحمد ان وقع فى مقابلة نعمة فهو المقيد وان وقع فى مقابلة فعل جميل اختيارى غير نعمة فالمطلق فالمحمود عليه متحقق فى كل منهما (قوله ومتعلق الشكر الخ) لم يقدم المورد كما قدمه فى الحمد بل قدم المتعلق لاجل ان يكون بين المتعلق قرب ولاجل المناسبة بين متعلق الشكر ومورد الحمد من حيث الخصوص فى كل منهما فلما بدأ بمورد الحمد ناسب ان يبدأ بمتعلق الشكر لانه نظيره فى الخصوص (قوله فالحمد الخ) اعترض بانه لاحاجة لذكر ذلك بعدما تقدم من قوله فورد الخ واجيب بان الكلام السابق مسوق لبيان موردهما ومتعلقهما وهذا الكلام مفرع على السابق لبيان النسبة بين مفهوميهما وهى العموم والخصوص الوجهى (قوله فالحمد اعم) اى مطلقا (قوله) باعتبار الباء سببية ثم ان افعل اما على

ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لايكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (لله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد

غيربابه اوعلى بابه نظراالى ان متعلق الشكر فيه عموم ومثل هذا يقال فى قوله اخص قرره شيخنا العدوى (قوله واخص) اى مطلقا (قوله بالعكس) اى مخالف للحمد باعتبار انه اعم منه نظرا للورد واخص منه نظرا للتعلق فالمرادبالعكس العكس العرفى وهوالمخالفة ولايصح ان يراد به المعنى المنطقى ولااللغوى لان الاول قلب جزئى القضية مع بقاء الصدق والكيفية والكم فى غير الموجبة الكلية والثانى قلب الجزئين مع بقاء ماذكر مطلقا فعكس كل انسان حيوان على الاول بعض الحيوان انسان وعلى الثانى كل حيوان انسان لان التعريفين لاقلب فيهما على ان التعريف من قبيل التصور فلا قضية اصلا حتى تقلب جزئيها (قوله هو) اى لفظ الله من الله اسم الخ والاسم يطلق على ماقابل الفعل والحرف وعلى ماقابل الكنية واللقب وعلى ماقابل الصفة ويصح ارادة ماعدا الاول اذلا توهم فيه وارادة الثالث انسب لان جعله مقابلا للصفة فيه رد على من قال كالبيضاوى انه صفة فى الاصل لاعلم لان العلم ماوضع لمعين وذاته تعالى لاطريق للعلم بحقيقتها فكيف يوضع لها العلم وانما كان صفة مع انه جامد لانه مؤول بمشتق اى معبود بحق ثم صار علما بالغلبة التقديرية وماذكره الشارح لايصح ان يكون تعريفا حقيقيا للفظ الجلالة لانه يجب ان يكون مانعا من دخول الغير فيه وهذا ليس كذلك لانه يدخل فيه غير لفظ الجلالة من الالفاظ المرادفة له من اللغات الفارسية وغيرها بل هو تعريف رسمى المقصود منه بيان المعنى الموضوع له فلا يختص ذلك المعنى بلفظ ولابلغة بل كل مارادفه صح ان يعبر به عن ذلك المعنى لحصول الغرض منه وذات الشئ تقال على حقيقته الكلية وعلى هويته الخارجية والمراد هنا الثانى وتستعمل الذات استعمال النفس واستعمال الشئ فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث (قوله للذات) اورد المعرف باللام اشارة الى انه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علما شخصيا (قوله الواجب الوجود الخ) اعترض ذكر هذين الوصفين بانه ان كان لكونهما من جملة الموضوع له لزم عليه ان لفظ الجلالة كلى انحصر فى جزئى وهو باطل لانه يلزم عليه عدم افادة لااله الاالله للتوحيد والعقلاء مجمعون على افادتها لذلك واذابطل اللازم بطل الملزوم وان كان ذكرهما لتمييز الموضوع له عن غيره فلا وجه لتخصيصهما بالذكر من بين الاوصاف المميزة واجيب باختيار الثانى وانما خصا بالذكر لاشتهاره بهما واختصاصه بهما لفظا ومعنى فلا يستعمل واحد منهما فى غيره وليس احد فى الواقع متصفا بواحد منهما غيره تعالى وقدم الاول على الثانى لان الاول اصل لغيره من صفات الكمال لان كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات لانه المفهوم عند الاطلاق فواجب الوجود من حيث هو كذلك اكمل الموجودات واشرفها فيجب اتصافه باشرف طرفى النقيضين من اى وصف اعتبر واخر الوصف الثانى عن الاول لان

والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثُبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجئ وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته

استحقاقه لجميع المحامد فرع وجوب وجوده والمحامد جمع محمدة بمعنى الحمد اى المستحق لكل فرد من افراد الحمد (قوله والعدول الى الجملة الاسمية الخ) هذا يفيد ان اصل هذه الجملة الاسمية الجملة الفعلية المعدول عنها وهو كذلك لامرين اولهما ان الحمد من المصادر الدالة على الاحداث المتعلقة بمحالها من الذوات والشايع الكثير فى بيان الاحداث المنسوبة لمحالها المتعلقة بها هو الافعال لدلالتها على وقوع تلك الاحداث فى ازمنة مخصوصة ثانيهما ان ذلك المصدر وهو الحمد فى اكثر استعماله منصوب على المفعولية المطلقة بافعال محذوفة بان يقال حمدا لله والاصل حمدت حمدا لله فحذف الفعل مع الفاعل واقيم المصدر مقامه (قوله للدلالة على الدوام والثبات) اى لمضمونها والثبات هو الحصول المستمر وحينئذ فعطفه على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت فانه اعم من الدوام لانه مطلق الحصول فيوجد مع التجدد ومع الدوام ثم ان ماذكره الشارح من دلالة الجملة الاسمية على دوام مضمونها وثباته بخلاف الفعلية فانها تدل على تجدد مضمونها وحدوثه اى حصوله بعد ان لم يكن هو ماذكره صاحب الكشاف وصاحب المفتاح وكلام الشيخ عبدالقاهر فى دلائل الاعجاز يقتضى ان الجملة الاسمية انما تدل على مجرد الثبوت ولا دلالة لها على الدوام حيث قال لادلالة لقولنا زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وجمع شارحنا بين الكلامين فى شرح المفتاح بان كلام الشيخ عبد القاهر بالنظر لاصل الوضع وكلام صاحب الكشاف وصاحب المفتاح بالنظر للقرائن كرعاية المقام والعدول عن الفعلية (قوله وتقديم الحمد) اى على لفظ الجلالة وقوله باعتبار اى بسبب اعتبار وملاحظة انه اى الحمد هنا اهم اى من اسم الله فحذف المفضل عليه للعلم به واعترض على الشارح بان الاصل تقديم المبتدأ فتقديم الحمد على لفظ الجلالة آت على الاصل وما كان كذلك لايحتاج لنكتة التقديم واجيب بانه لما كان اصل الحمد لله حمدت الله حمدا فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه فصار الله حمدا ثم ادخلت لام الجر على المفعول فصار لله حمدا ثم ادخلت ال على الحمد لافادة الاستغراق او لتعريف الجنس او العهد ثم رفع لماذكره الشارح من الدلالة على الدوام والثبات صار اصل الحمد التأخير عن لفظ الجلالة فلابد من نكتة لتقديمه سلمنا ان اصله التقديم لكن قد عارض هذا الاصل عارض وهو اهمية اسم الله فقد تعارضت اصالة التقديم وأهمية الله فلابد من نكتة مرجحة لذلك التقديم (قوله نظرا الى كون المقام الخ) هذا علة لكون الحمد اهم من اسم الله اى وانما كان الحمد هنا اهم من اسمه تعالى نظرا الى كون المقام وهو مفتتح التأليف مقام الحمد لامقام ذكر لاسمه تعالى فان قلت الحمد الذى يقتضيه المقام عبارة عن الثناء على الله والثناء على الله لايحصل الابمجموع المبتدأ والخبر وحينئذ فالمقام انما يقتضى تقديم مجموع الجملة على ماسواه لاتقديم لفظ الحمد على لفظ الجلالة وحينئذ فتعليل اهمية

الحمد على اسمه تعالى المقتضية لتقديم الحمد بكون المقام مقام حمد لا يصح وحاصل الجواب انا نسلم ان الحمد الذى يقتضيه المقام هو الثناء وان الثناء لا يحصل الا بمجموع الجملة الا ان لفظ الحمد لما كان موضوعا للثناء كان تقديمه على لفظ الآخر اهم لاشعاره بما يقتضيه المقام وعلم من كلامه ان الاهم العرضى اذا اقتضاه الحال يكون اولى بالرعاية من الاهم الذاتى (قوله فى تقديم الفعل فى قوله تعالى اقرأ الخ) حيث قال قدم الفعل لانه اهم من اسم الله لان المقام مقام قراءة وهذا مبنى على ان قوله باسم ربك متعلق باقرأ الاول واما ان علق بالثانى ونزل الاول منزلة اللازم فلا يرد البحث من اصله (قوله وان كان ذكر الله) الواو للحال وان زائدة اى والحال ان ذكر الله اى ذكر هذا اللفظ اهم من كل شئ نظرا الى ذاته لكونه دالا على الذات العلية المقدمة على غيرها وجودا ورتبة فان قلت الاهتمام باسم الله ذاتى لما علمت والاهتمام بالحمد عرضى اى عارض بالنظر لخصوص المقام والاول مقدم فى الاعتبار على الثانى وعلى تقدير عدم تقديمه عليه فى الاعتبار وانهما متساويان فيه فهما متعارضان فاما ان يتساقطا ويعدل الى امر آخر اويرجح اعتبار احدهما بمرجح قلت المرجح لاعتبار الاهتمام العرضى الحاصل بتقديم الحمد قصد المتكلم لان الحاكم بالترجيح فى التقديم فى باب البلاغة القصد البليغ اوكون تقديم الحمد هو الاصل لانه مبتدأ وساد مسد العامل بحسب الاصل اوان اهمية الله الذاتية كفت شهرتها مؤنة ما يدل عليها بخلاف الاهتمام بالحمد فانه عارض فاللائق الاتيان بما يدل عليه كالتقدم لخفائه (قوله على ما انعم) ليس متعلقا بالحمد على ان لله خبر لئلا يلزم الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله بل هو اما متعلق بمحذوف خبر بعد خبر اى كائن على انعامه فيكون مشيرا الى استحقاقه تعالى الحمد على صفاته كما يستحقه لذاته اومتعلق بمحذوف خبر ولله صلة الحمد اومتعلق بمحذوف مستأنف اى احمده على ما انعم وعلى بمعنى لام التعليل علة لانشاء الحمد اوانهما صلتان للحمد والخبر محذوف اى واجب (قوله اى على انعامه) اشار بذلك الى ان ما موصول حرفى لا اسمى واختار ذلك لامرين الاول ان الحمد على الانعام امكن واقوى من الحمد على النعمة لان الحمد على الانعام حمد بلا واسطة وعلى النعمة حمد بواسطة انها اثر الانعام لانه لا يصح الحمد على المنعم به الا باعتبار الانعام الامر الثانى ان جعلها موصولا اسميا يحوج الى تقدير عائد والعائد المجرور لا يحذف اطرادا الا اذا جر بمثل ما جربه الموصول وهنا الموصول مجرور بعلى والعائد مجرور بالباء فالحذف حينئذ قليل على انه لا يظهر بالنسبة للمعطوف لان علم اخذ مفعوله فلا يمكن ان يقدر العائد فيه ولا يجوز عطف الجملة على الصلة اذا خلت عن العائد الا اذا كان العطف بالفاء واما قول بعضهم انه يمكن تقدير عائد فى المعطوف بان يقال وعلمه ويجعل قوله مالم نعلم بدلا من الضمير اوخبرا لمبتدأ محذوف اومفعولا لفعل محذوف

(على ما انعم) اى على انعامه ولم يتعرض للمنعم به ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ

تقديره أعني فتعسف وخروج عن الطريق المستقيم اما الاول فلا ستلزامه الا بدال من المحذوف وحذف المبدل منه غير جائز عند الجمهور في غير انشاء وعند ابن الحاجب مطلقا واما في الاخيرين فلا ستلزامهما الحذف بلادليل يعتدبه ولان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في انفسهما لكنه لالطف في بيان ماعلم بمالم نعلم (قوله ولم يتعرض للنعم به) اى كلا اوبعضا تفصيلا اواجمالا لان اقسام التعرض للنعم به اربعة الاول ان يكون بذكر جميع الجزئيات تفصيلا بان يقال الحمدلله على السمع والبصر الى آخر النعم الثانى ان يكون بذكرها اجمالا بان يقال الحمدلله على جميع النعم الثالث ان يكون بذكر بعضها تفصيلا بان يقال الحمدلله على العلم الرابع ان يكون بذكر بعضها اجمالا بان يقال الحمدلله على بعض النعم (قوله ايهاما لقصور العبارة الخ) اى لاجل ان يتوهم السامع قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به على جميع الاحتمالات وان كانت العبارة في الواقع لاتقصر الاعن القسم الاول ولذلك عبر بالايهام ويصح ان يراد بالايهام الايقاع في الوهم اى الذهن ولو على سبيل الجزم وليس المراد بالايهام التوهم وهو الطرف المرجوح والمعنى حينئذ لاجل ان يوقع في وهم السامع وفي ذهنه ان العبارة قاصرة لاتحيط بالمنعم به اعم من ان يكون الايقاع على سبيل الجزم كما في القسم الاول اولا كما في بقية الاقسام فاندفع مايقال ان التعرض للنعم به كلا على سبيل التفصيل تقصر عنه العبارة قطعا فلا وجه للتعبير بالايهام وحينئذ فالاولى اسقاطه (قوله ولئلا يتوهم اختصاصه) اى المنعم به اى انه لو اقتصر في حمده على بعض النعم اجمالا او تفصيلا لتوهم ان المنعم به مختص بهذا البعض ويصح رجوع ضمير اختصاصه لحمدالله وعلى كل حال فقوله ولئلا يتوهم الخ علة لعدم التعرض لبعضه اجمالا وتفصيلا ويصح ايضا ان يكون علة لعدم التعرض للنعم به كلا اجمالا كما قال الخطابي من حيث انه يمكن ان يراد بالعموم الخصوص اذ قد كثر استعمال العام في الخاص ولايقال ان هذا يعكر علينا في العموم المأخوذ من الحذف اذ لافرق فلاتتم النكتة التي ابدوها لترجيح الحذف على الذكر لانانقول الحذف لما كانت دلالته على العموم عقلية كانت قوية فتدفع توهم الخصوص بخلاف الذكر فان التعويل في دلالته على الالفاظ ودلالتها ضعيفة فلاتدفع توهم الخصوص ثم بعد هذا كله يقال للشارح ان المصنف قد تعرض للنعم به اجمالا لان عموم الانعام المستفاد من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم المنعم به استلزاما عقليا وحينئذ فلايصح قوله ولم يتعرض للنعم به الا ان يقال المراد انه لم يتعرض له تصريحا ان قلت انه قد تعرض لبعض المنعم به صراحة حيث قال وعلم من البيان مالم نعلم فلايصح نفي التعرض بالنظر لهذا القسم واجيب بان المراد لم يتعرض لذكر المنعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام (قوله من عطف الخاص على العام) اى لان تعليمه سبحانه وتعالى ايانا البيان الذى لم نكن نعلمه من جملة انعامه (قوله رعاية الخ) علة لمحذوف اى وعطف هذا الخاص على العام لاجل رعاية اى ملاحظة براعة

(وعلم) من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على فضيلة نعمة البيان (من البيان)

الاستهلال والبراعة مصدر برع الرجل اذافاق اقرانه واستهلال اول صياح المولود ثم استعمل فى اول كل شئ ومنه الهلل اول المطر ومستهل الشهر اوله وحينئذ فمعنى براعة الاستهلال بحسب الاصل اى المعنى اللغوى تفوق الابتداء اى كون الابتداء فائقا حسنا ثم سمى به فى الاصطلاح ماهو سبب فى تفوق الابتداء وهو كون الابتداء مناسباً للمقصود وذلك بان يشتمل الابتداء على مايشير الى مقصود المتكلم ناثرا اوناظما باشارة ما ولاشك ان الابتداء هنا قد اشتمل على البيان الذى هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وهذا الكتاب فى علم المعانى والبيان والبديع المتعلقة بالبيان المذكور ففى التعبيربه اشارة الى ان مراد المصنف التكلم على علم له تعلق بالبيان اى المنطق الفصيح او ان براعة الاستهلال من حيث ان التعبير بالبيان يشير الى ان مراد المصنف التكلم فى هذا الكتاب على فن البيان الآتى تعريفه لان البيانين وان اختلفا معنى فقد اشتركا فى الاسم فالاشارة الى مقصوده حاصلة على كل حال • بقى شئ آخر وهو ان رعاية البراعة وملاحظتها تحصل بمجرد ذكر البيان سواء كان معطوفا اولا كان عطفه من قبيل عطف الخاص على العام اولا وحينئذ فلايصح تعليله العطف المذكور بالبراعة المذكورة فكان الاولى ان يقول وعلم تخصيص بعد تعميم وذكر ذلك الخاص رعاية الخ واجيب بانه يلزم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص فالتعليل بالمعطوف والمعطوف عليه بالنظر لذلك اللازم ورد هذا الجواب بانه انما يتم بالنسبة للعلة الاولى المعطوف عليها ولايتم بالنسبة للعلة الثانية المعطوفة وذلك لان التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف لابمجرد ذكر الخاص واجيب بان ملاحظة العطف انما هى سبب للتنبيه على زيادة الفضيلة لاللتنبيه على اصل الفضيلة اذالتنبيه على اصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص محمودا عليه سلمنا ان التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف فنقول لايبعد ان يقال معنى قوله عطف الخاص على العام ذكره بعد العام بطريق العطف فهنا شيئان الاول ذكر الخاص والثانى ذكره بعد العام بطريق العطف فقوله رعاية علة للامر الاول وقوله وتنبيها علة للامر الثانى والاحسن ما اجاب به العلامة عبدالحكيم عن اصل الاشكال وهو ان المفعول له قد يكون علة غائية مترتبة وقد يكون علة باعثة فالاول اعنى قوله رعاية الخ من الاول والثانى وهو قوله وتنبيها من الثانى فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام باشتمال ذلك الخاص على لفظ البيان والتنبيه باعث على العطف المذكور (قوله وتنبيها على فضيلة نعمة البيان) اى على مزيتها وشرفها لان البيان هو المنطق الفصيح كما قال الشارح والانسان لايتوصل الى اعظم مآربه الابه ووجه التنبيه ان ذكر الخاص بعد العام يومى الى ان الخاص بلغ فى الشرف والكمال مبلغا بحيث صار كأنه ليس من افراد العام لان العطف يقتضى مغايرة المعطوف

(للمعطوف)

للمعطوف عليه والمغايره تحصل ولو بالعظم على طريقة قوله

❊ فان تفق الانام وانت منهم ❊ فان المسك بعض دم الغزال ❊

والحاصل ان العطف يشير الى ان ذلك المعطوف لعظمه امر آخر مغاير لما عطف عليه وانه انما افرده بالذكر ولم يكتف بدخوله تحت العام لعظمه فكأنه امر آخر غيره (قوله بيان لقوله مالم نعلم) اى بيان لما من قوله مالم نعلم لكن لما كانت الصلة والموصول كالشئ الواحد صح ماقاله (قوله مالم نعلم) اى فى الزمان السابق على التعليم وتعليم ذلك البيان الذى كان غير معلوم بخلق علم ضرورى فى ابينا آدم بجميع الاسماء والمسميات من كل لغة واعترض بانه لاحاجة لذكر قوله مالم نعلم للاستغناء عنه بقوله علم لان التعليم لايتعلق الا بغير المعلوم فغير معلوم لازم للتعليم وبذكر الملزوم يعلم اللازم واجيب بان غير المعلوم منه ماهو صعب المأخذ لاينال بقوتنا واجتهادنا ومنه ماهو سهل المأخذ بحيث ينال بقوتنا واجتهادنا بحسب العرف واللازم للتعليم الثانى دون الاول والمراد هنا فى كلام المصنف الاول فقوله مالم نعلم اى بقوى انفسنا واجتهادنا ولو حذف قوله مالم نعلم لتوهم ان ذلك العلم امر سهل المأخذ ينال بالاجتهاد والقوى البشرية وحينئذ فالتصريح بقوله مالم نعلم لدفع ذلك التوهم وهذا الذى ذكره الشارح مأخوذ من قوله تعالى وعلمك مالم تكن تعلم وقد يقال ان هذا التوهم يدفعه قوله من البيان لانه لاينال بالقوة والاجتهاد عرفا فلو قال وعلمنا البيان لكفى فى دفع ذلك التوهم فلعل الاحسن ان يقال انما اتى بقوله مالم نعلم لرعاية السجع اولدفع توهم التجوز بان يراد بالتعليم احضار المذهول عنه وتذكير المنسى وماقيل ان فائدته التصريح بانه تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ففيه بحث لان هذه الفائدة مستفادة من التعليم بلاشبهة ثم ان قوله مالم نعلم مفعول ثان لعلم والاول محذوف اى علمنا اذليس علم من افعال القلوب حتى لايجوز الاقتصار على احد مفعوليه وكيف وقد وقع الاقتصار عليه فى قوله تعالى لاعلم لنا الا ماعلمتنا (قوله قدم رعاية للسجع) ظاهره ان رعاية السجع لاتتأتى الا بتقديم ذلك البيان مع انه يمكن مراعاة السجع بدون تقديم له بان يقال ومالم نعلم من البيان علم واجيب بان مراد الشارح قدم ذلك على المبين فقط بعد ذكر العامل فى مرتبته ولاشك ان الرعاية المذكورة لاتحصل مع ذكر العامل فى مرتبته الا بذلك التقديم واما ماجاب به العلامة القاسمى من انه يلزم من تأخير علم تقديم معمول الصلة عليها لان علم معطوف على انعم الذى هو صلة لما ومالم نعلم مفعوله وذلك لايجوز مردود لان الممنوع تقديم معمول الصلة على الموصول نحو جاء زيد الذى ضرب واما تقديمه على الصلة وحدها نحو جاء الذى زيدا ضرب فلم يمنعه احد (قوله المنطق) اى المنطوق به والفصيح بمعنى الظاهر الذى لايلتبس بعضه ببعض كما فى الحان الطيور وليس المراد بالفصيح الخالص من اللكنة لان المراد بالبيان هنا

بيان لقوله (مالم نعلم) قدم رعاية للسجع والبيان المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير (والصلاة والسلام

على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وافضل من اوتى الحكمة) هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق وترك فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الالله تعالى (وفصل الخطاب) اى الخطاب

مايميز به نوع الانسان وربما لايكون فصيحا بالمعنى المذكور (قوله المعرب عما فى الضمير) اى المظهر له بدلالات وضعيــة اما من الله اومن اهل اللغة على مابين فى موضعه قوله (والصلاة والسلام الخ) الظاهر ان هذه الجملة انشائية لان المقصود منها الدعاء له صلى الله عليه وسلم ويدل لذلك ماورد كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل الخ فهذا دليل على ان المراد منها الدعاء فهو من قبيل عطف الانشاء على الانشاء اعنى جملة الحمدلة اما على ان جملة الحمد خبرية فالواو للاستئناف وقول المغنى واو الاستئناف هى الداخلة على مضارع مرفوع يظهر جزمه ونصبه اغلبى اوللعطف ويقدر القول اى واقول الصلاة الخ وانما احتجنا لذلك لئلايلزم عطف الانشــاء على الخبر نعم على ماقاله بعضهم وان كان بعيدا ان جملة الصلاة يصح ان تكون خبرية لان المقصود بها تعظيمه صلى الله تعالى عليه وسلم لان الاخبار بان الله تعالى صلى عليه تعظيم له يكون العطف من قبيل عطف الخبرية على مثلهــا وانما كان جعل جملة الصلاة خبرية بعيــدا لانه يقتضى انه ليس القصد منها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كما يدل له الحديث السابق ثم ان المقصود بالصلاة عليه طلب رحمة لم تكن حاصلة فانه مامن وقت الا ويحصل له فيه نوع من الرحمة لم يحصل له قبل فلايقال الرحمة حاصلة فطلبهــا طلب لما هو حاصل (قوله على سيدنا محمد) يتنازعه كل من الصلاة والسلام بناء على جواز التنازع بين العوامل الجوامد واما ان قلنا انه لايكون الا فى المشتقات كان متعلقا بواحد وحذفه من احدهما لدلالة الآخر اويقدر الخبر مثنى ولاحذف والسيد هو من ساد فى قومه وكان كاملا فيهم اوالذى يلجأ اليه فى المهمات (قوله خير من نطق) انمــا اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة له عليه السلام ليناسب ماذكر فى جانب الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار التعبير بالنطق على التعبير بالتكلم لانه ليس افضل من تكلم بالصواب على الاطلاق لصدقه بالمولى سبحانه وتعالى فيحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله فعبر بعبارة قاصرة على الحوادث من اول الامر وهو النطق وفى كلامه تلميح الى قوله تعالى وماينطق عن الهوى والصواب ضد الخطأ (قوله هى) اى الحكمة علم الشرائع لم يأت باى التفسيرية بدل هى قيل ليفيد ان ماذكر معنى للحكمة لابقيد كونها الواقعة فى المتن وفيه ان الاتيان باى لايقتضى كون ماذكر معنى الواقعة فى المتن بخصوصها فلعل الاحسن ان يقال حكمة الاتيان بهى دون اى افادة ان الحكمة مقصورة على ماذكره لاعلى غيره من المعــانى التى ذكروها للحكمــة من الادراكات اوالعلم بالشئ على ماينبغى مع العمل به فيكون فى كلامه اشارة الى ان هذا المعنى هو المرضى من بين معانيها وانما كان الاتيان بهى مفيدا لذلك لان الجملة حينئذ معرفة الطرفين وهى تفيد الحصر (قوله وكل كلام وافق الحق) المراد بالحق النسبة الواقعية اى كل كلام وافقت نسبته الواقعية الواقع ونفس الامر واصله حاقق وعطف قوله وكل كلام

على ماقبله من عطف العام على الخاص لان قولك الواحد نصف الاثنين كلام وافق الحق وليس بشريعة (قوله لان هذا الفعل الخ) هذافى الحقيقة علة لمحذوف وتقدير الكلام ولم يذكر فاعل الايتاءوهوالله لتعينه وظهوره لان هذا الفعل لايصلح الالله تعالى واذا كان كذلك فلا يحتاج للنص عليه قيل ان الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم الصلاة والسلام وبمن اوتى الحكمة وفصل الخطاب الرسل عليهم الصلاة والسلام فان النبى هوالانسان المبعوث الى الخلق عموماوخصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيد بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبنى على اتحاد النبى والرسول ذاتا وان اختلفا اعتبارا وعلى اشتراط الكتاب مع الرسول ونوقش فيه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فتأمل (قوله وفصل الخطاب) يحتمل انه عطف على اوتى الحكمة بناء على ان فصل فعل ماض على وزن ضرب والخطاب مفعوله فيكون جملة فعلية ويحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد بناء على ان فصل مصدر وهو الذى مشى عليه الشارح وحاصل ماأشار اليه الشارح بقوله اى الخطاب المفصول او الفاصل ان اضافة فصل للخطاب من اضافة الصفة للموصوف وان المصدر بمعنى اسم الفاعل اواسم المفعول على طريق المجاز المرسل وعلاقته الجزئية او التعلق الخاص ولك ان تجعل الفصل باقيا على مصدريته وتعتبر التجوز فى اضافته الى الخطاب على حد جرد قطيفة واخلاق ثياب فاصله خطاب فصل نحو رجل عدل ونحوه وانما هى اقبال وادبار وهذا اوفق بما عليه ائمة المعانى حيث رجحوا التجوز العقلى على التجوز الاعرابى بحذف المضاف وعلى المجاز اللغوى وذلك لتضمن المجاز العقلى من المبالغة البليغة مالايتضمنه المجاز اللغوى ولاالمجاز الاعرابى (قوله اى الخطاب المفصول) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وقوله البين تفسير للمفصول وقوله الذى يتبينه تفسير للبين اى يجده بينا ظاهرا ويعلمه كذلك من يخاطب به وقوله ولايلتبس عليه تفسير لقوله يتبينه فظهرلك ان التبين هنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدى بنفسه واما الذى بمعنى الظهور فهو لازم واعلم ان المراد بفصل الخطاب هنا اما الكتب المنزلة على الرسل او مايعمها ويعم سننهم القولية واعترض بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات مالايتبينها من يخاطب بها وتلتبس عليه قلت المراد بكون المخاطب يجده بينا ولايلتبس عليه انه لاصعوبة فى فهمه من حيث مايخل بالبلاغة بحيث يعرف المخاطب مواضع الحذوف والاضمار والفصل والوصل وغيرذلك من الاوصاف الموجبة للبلاغة او يجاب بان كلام الشارح مبنى على مذهب المتأخرين من ان الراسخين فى العلم يعلمون تأويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فمخاطب البارى يجب

المفصول البين الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اوالخطاب الفاصل بين الحق والباطل (وعلى آله) اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله

ان يفهم ماخوطب به وهم يتبينونها ولاتلتبس عليهم اويجاب بان المخاطب بماهو الرسول عليه الصلوة والسلام وهويتبينها اويقال ان ايتاءه عليه الصلوة والسلام الكلام البين لايقتضي ان يكون كل كلام اوتيه كذلك وحينئذ فلا ترد المتشابهات على رأى السلف (قوله اوالخطاب الفاصل) اى الكلام المميز بين الحق والباطل وشاع استعمال الحق والباطل فى الاعتقادات والخطأ والصواب فى الاعمال (قوله وعلى آله) فيه اضافة الآل للضمير وهو جائز على التحقيق خلافا لمن قال انه من لحن العامة لان آل انما يضاف لذى شرف والظاهر اشرف من الضمير ورد بان الضمير يعطى حكم مرجعه فى الشرف وعدمه ويدل للجواز قول عبدالمطلب وانصر على آل الصليب* وعابديه اليوم آلك * (قوله اصله اهل) اى من قولهم فلان اهل لكذا اى مستحق له ولاشك ان الرجل مستحق لآله وآله مستحقون له فابدلت الهاء همزة فتوالت همزتان ابدلت الثانية الفا فان قلت ابدال الهاء همزة مشكل اذفائدة التصريف النقل لماهواخف والنقل هنا لماهواثقل اذ الهمزة اثقل من الهاء واجيب بان هذا الثقيل لم يقصدلذاته وانماهو وسيلة للتوصل للخفيف المطلق وهوالالف ولم تقلب الهاء الفامن اول الامر لانه غير معهود فى محل آخر حتى يقاس هذا عليه بخلاف قلبها همزة فانه قدعهد كمافى اراق اصله هراق (قوله بدليل اهيل) اى بدليل تصغيره على اهيل والتصغير يرد الاشياء الى اصولها واعترض بان فى الاستدلال بالتصغير دورا وذلك لان المصغر فرع المكبر وحينئذ فاهيل متوقف على آل فاذا استدل باهيل على ان اصله اهل كان آل متوقفا على اهيل وهذا دور لتوقف كل واحد على الآخر واجيب بان الجهة منفكة لان توقف المكبر على المصغر من حيث العلم باصالة الحروف وتوقف المصغر على المكبر من حيث الوجود واعترض ايضا بان اهيلا يمكن ان يكون تصغير الاهل لا لآل وحينئذ فلا يصح الاستدلال واجاب بعضهم بان آل هذا مكبر ولابدله من مصغر ولم يسمع الا اهيل دون اويل حتى يكون اصله اول ولا أايل حتى يكون اصله ال ولا ايل حتى يكون اصله ايل فدل على ان اهيل تصغيرله وهذا لايمنع من كونه تصغير الاهل ايضا لكن ماذكره ذلك البعض من انه لم يسمع اويل فيه نظر ففى المطول عن الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل فالاولى فى الجواب ان يقال ان اهيل وان كان يحتمل انه تصغير لاهل لكن اهل اللغة ثقات وقدقام الدليل عندهم على انه تصغير لآل ايضا فان قلت ان الآل مختص باولى الخطر والشرف والتصغير على اهيل ينافى ذلك لدلالة التصغير على التحقير قلت معنى قول الشارح خص استعماله الخ انه لايدخل الاعلى من له شرف والتصغير انما اعتبر فى المضاف الذى هو الآل وليس معتبرا فى المضاف اليه كالشرف فلاتنا فى لاعتبار كل منهما فى غير ما اعتبر فيه الآخر سلمنا ان كلا من التصغير والشرف معتبر فى المضاف لكون

(الشرف)

في الاشراف و اولى الخطر (الاطهار) جمع طاهر كصاحب واصحاب (وصحابته الاخيار) جمع خير بالتشديد (اما بعد)

الشرف سرى من المضاف اليه الى المضاف فلانسلم التنافى لان التحقير باعتبار لاينافى الشرف باعتبار آخر فاختصاصه باولى الشرف ولو من بعض الوجوه والتحقير من بعض الوجوه واما الجواب بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلايمنع من اختصاصه بالاشراف فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع عن تصغير التحقير كما صرحوا به (قوله خص استعماله فى الاشراف الخ) يريد الشارح ان آل وقع فيه بحسب الاستعمال تخصيصان وان كان عاما باعتبار اصله وهو اهل * الاول انه لايضاف لغير العقلاء فلايقال آل الاسلام ولا آل مصر وامثالهما ويقال اهل الاسلام واهل مصر * الثانى انه لايضاف للعاقل الا اذا كان له شرف وخطر فلا يقال آل الجزار ويقال اهله قيل والسبب فى ذلك انهم لما ارتكبوا فى الآل التغيير اللفظى بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول قصدا للملاءمة بين اللفظ والمعنى ولما كانت الهاء حرفا ثقيلا بكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذى هو حرف خفيف نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثانى جبرا لهذا النقص (قوله فى الاشراف) فى القاموس الشرف محركا العلو والمكان العالى والمجد ولايكون الابالآباء اوعلو الحسب آه اذا علمت هذا فقول الشارح واولى الخطر اتى به لدفع توهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء اوبعلو الحسب افاده عبد الحكيم وقوله الخطر بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة معناه العظم اى سواء كان فى امر الدين والدنيا كآل النبى اوالدنيا فقط كآل فرعون (قوله جمع طاهر) فى القاموس الطهر بالضم نقيض النجاسة كالطهارة وطهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهور والجمع اطهار وطهارى وطهر اذا علمت هذا تعلم ان ماذكره الشارح هنا من ان اطهار جمع لطاهر لايخالف ماقاله فى شرح الكشاف من انه جمع لطهر بكسر الهاء كنمر وانمار لما علمت ان المفرد من هذه المادة ثلاثة الفاظ كل واحد منها يجمع على هذه الجموع الثلاثة فكون اطهار جمعا لطاهر لاينافى انه جمع لطهر نعم مانقله فى شرح الكشاف عن الجوهرى من ان جمع فاعل على افعال لم يثبت لايسلم كما علمت من كلام القاموس وما قاله العلامة الفنارى من الجواب عن التخالف بين كلامى الشارح هنا وفى شرح الكشاف من انه قد يقال مراد الشارح هنا ان الاطهار جمع لطاهر بحسب المعنى فلامخالفة بين كلاميه لاحاجة اليه ويخالفه القياس بصاحب واصحاب هذا محصل ماقاله العلامة عبد الحكيم (قوله وصحابته الاخيار) اى المختارين والصحابة فى الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام ولكنها اخص من الاصحاب لانها لغلبة استعمالها فى اصحاب الرسول صارت كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابى اليها بخلاف الاصحاب فيصدق باى اصحاب كانوا ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابى كل مسلم رأى الرسول عليه الصلوة والسلام وقيل وطالت صحبته

وهو من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة اى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط

وقيل وروى عنه والظاهر ان مراد المصنف هنا كل مسلم ميز صحب النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ولو ساعة وكان اصحابه عليه الصلاة والسلام عند وفاته مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل رواية عنه وفى قول المصنف الاطهار التلميح لقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا كما ان فى قوله الاخيار التلميح لقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس بناء على ان الخطاب خطاب مشافهة ولقوله عليه الصلاة والسلام خيركم قرنى وقد تبين بما قلناه من التلميح للآيتين والحديث وجه تخصيص الآل بالوصف بالطهر وتخصيص الاصحاب بالوصف بالاخيار (قوله جمع خير بالتشديد) اراد بهذا ان الاخيار صفة مشبهة واحدها هنا خير بالتشديد لا بالتخفيف لما فى القاموس من ان المخففة فى الجمال والميسم والمشددة فى الدين والصلاح كذا قال عبد الحكيم ومحصله ان خير اذا كان صفة مشبهة سواء كان مشددا او مخففا يجمع على اخيار لكن الشارح انما قيد بالتشديد لانه المناسب للمقام وقال الفنارى قيد بالتشديد احترازا عن خير المقصور عن اخير افعل تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه فى التقدير افعل من افعل وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر فى النحو وهذا لا ينافى ان خير الواقع صفة مشبهة اذا كان مخففا يجمع على اخيار كالمشدد وعلى هذا فيقال قول الشارح جمع خير بالتشديد اى فى الحال او فى الاصل فاندفع ما يقال ان ظاهر كلام الشارح يقتضى ان خير المخفف الواقع صفة مشبهة لا يجمع على اخيار وليس كذلك (قوله امابعد) اماهنا للفصل اى لفصل مابعدها عما قبلها مع التأكيد ووجه افادتها للتوكيد انك اذا اردت الاخبار بقيام زيد قلت زيد قائم واذا اردت تأكيد ذلك وانه قائم لامحالة قلت اما زيد فقائم اى مهما يكن من شئ فزيد قائم فقد علقت قيام زيد على وجود شئ فى الدنيا وذلك محقق والمعلق على المحقق محقق فان قلت ان مضمون الجزاء وهو كون علم البلاغة وتوابعها موصوفا بالاوصاف الآتية محقق لا انكار له ولاشك فيه والتأكيد يكون لدفع الانكار او الشك قلت يكفى فى صحة التأكيد الانكار التنزيلى الادعائى على ان التأكيد قد يكون لمجرد الاعتناء بالحكم وتقريره فى النفوس كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله هو) اى لفظ بعد هنا وانما قيد بهنا لاجل قوله المبنية والا فلفظ بعد فى حد ذاته قد يكون معربا (قوله من الظروف) اى الزمانية نظرا للنطق او المكانية باعتبار الرقم لكن فى الثانى بعد وقوله المبنية اى على الضم (قوله المنقطعة الخ) هذا اشارة لعلة البناء والمراد لانقطاعها لفظا لا معنى والا فطلق الانقطاع لا ينتج البناء لان الانقطاع قد يجامع الاعراب وحاصله انه لما حذف المضاف اليه ونوى معناه وهو النسبة الجزئية وادى ذلك المعنى بالمضاف وهو الظرف صار مشابها للحرف فى المعنى فلذلك بنى (قوله

(اى)

اى بعد الحمد الخ) اراد بالحمد هنا وفيما يأتى الثناء فتدخل البسملة فانها من جملة الثناء وقد اتى بها المصنف (قوله لنيابتها عن الفعل) علة لكونها عاملة فى الظرف اى عملها ليس من ذاتها بل لنيابتها عن الفعل وهو يكن الذى هو فعل الشرط وفى هذا اشارة الى ان العامل فى الظرف حقيقة الفعل واما امافبطريق العروض وذلك لان الظرف من متعلقات الشرط الذى نابت عنه امافتكون امانائبة عنه معنى وعملا (قوله والاصل الخ) هذا فى قوة العلة لما قبله اى لان اصل التركيب الذى نابت فيه امامناب الفعل مهما الخ اوانه مستأنف جواب عن سؤال مقدر تقديره اين الفعل الذى نابت عنه اما ثم ان المراد بالاصل ماحق الكلام ان يكون عليه وليس المراد ان الكلام كان مطولا ثم اختصر واعترض بانه لادلالة على هذا الاصل لان الفاء غاية ماتقتضى شرطاما لاخصوص مهما ويجاب بان غير مهما لما كان خاصا بشئ لان من لمن يعقل ومالغيره ومتى للزمان واين للمكان والمقصود هنا التعميم واذماو مهما عام الاان المناسب لمقام التوكيد مهما فلذا اختيرت لايقال ان ان ايضا عامة قلت نعم الاانها للشك فلاتناسب المقام ثم ان مقتضى هذا الاصل الذى ذكره ان الظرف المتوسط بين اما والفاء من متعلقات الشرط المحذوف ومابعد الفاء جملة مستقلة ويرشح ذلك قوله سابقا والعامل فيه امالنيابتها عن الفعل وهو قول بعضهم وقيل ان الواسطة بين اما والفاء من متعلقات الجزاء مطلقا اى ظرفا كان اوغيره وقدمت تلك الواسطة عليه لتكون كالعوض عن فعل الشرط الملتزم حذفه بعد اما لجريه على طريقة واحدة وعليه مشى الشارح فى المطول فى متعلقات الفعل وقيل ان كانت الواسطة مما يصح عمل مابعد الفاء فيها بان كانت ظرفا فهى من متعلقات الجزاء وان لم يصح عمل مابعد الفاء فيها فهى من متعلقات الشرط المحذوف والذى عليه المحققون القول الثانى لافادته تعليق الجواب على محقق وهو وجود شئ مافى الدنيا بخلافه على القول الاول فانه يكون معلقا على وجود شئ مقيد بكونه بعد الحمد وتعليق الشئ على المطلق اقرب لتحققه فى الخارج من التعليق على المقيد وان كان الامران بالنظر لما فى المقام سيان لتحقق ماعلق عليه فيهما (قوله ومهما هنا) اى فى هذا التقدير الذى قدره الذى هو اصل اما وانما قيد ابتدائية مهما بهنا لانها قدتكون فى غير هذا المكان مفعولا كقولك مهما تعطنى من شئ اقبل (قوله والاسمية لازمة للمبتدأ) انما لم يقل له مع ان المقام مقام اضمار لئلا يتوهم رجوع الضمير الى خصوص هذا المبتدأ الذى هو مهما فاشاربه الى ان الاسمية لازمة للمبتدأ اى مبتدأ كان (قوله ويكن شرط) اى فعل شرط وكان هنا تامة بمعنى يوجد فاعلها ضمير يعود على مهما وهو الدال على اسميتها ومن شئ بيان لمهما فى موضع الحال فان قلت لافائدة لهذا البيان لان مهما عامة فهى نفس الشئ ففيه بيان للشئ بنفسه ولافائدة لهذا البيان قلت

قوله سيان هكذا فى نسخ الاصل ولعل الصواب سيين اللهم الاان تجعل كان شانية آه (مصححه)

فائدته التنصيص على عمومها وانها غير خاصة بزمان ولامكان ولا بغير ذلك فهى ليست واحدا بخصوصه فهذا البيان مفيد تأكيد العموم ويجوز جعل مهما للزمان والشرط وفاعل يكن من شئ على جعل من زائدة لان الشرط فى حكم غير الموجب والمعنى اى زمان يوجد فيه شئ (قوله والفاء لازمة له) اى لجوابه وقوله غالبا اى فى اغلب احوال الجواب وذلك فيما اذا كان الجواب لايصلح لمباشرة الاداة بان يجعل شرطا كما لوكان جملة اسمية اوطلبية اوفعلها جامدا ومنفى بما اولن اومقرون بقد اوالسين اوسوف واما اذاصلح لمباشرة الاداة بان كان ماضيا غيرمقرون بقد اومضارعا مثبتا اومنفيا بلا فلايلزمه الفاء بل اقترانه بها جائز واما حذفها فى حديث والا استمتع بها فنادر وفى قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها فضرورة (قوله فحين تضمنت اما الخ) المراد بالتضمن القيام والحلول محل المبتدأ وفعل الشرط بجعل الابتداء بمعنى المبتدأ واضافة معنى اليه بيانية وبجعل الشرط بمعنى فعل الشرط او فى الكلام حذف مضاف اى معنى ملزوم الابتداء وملزوم الشرط وملزومهما هومهما ويكن اعنى المبتدأ وفعل الشرط اى فحين قامت امامقام المبتدأ وهومهما لزمها لصوق الاسم وحين قامت مقام فعل الشرط وهو يكن لزمتها الفاء ففى كلام الشارح لف ونشر مشوش وبما ذكرنا من ان المراد بالتضمن القيام والحلول والمراد بالابتداء المبتدأ وبالشرط الفعل اندفع مايقال انها لوتضمنت ذلك المعنى حقيقة لكانت اسما وفعلا وهو باطل (قوله لزمتها الفاء) اى لزوما عرفيا اى غالبا لاعقليا فلا ينافى انها قد تحذف قليلا فى غيرضرورة كحديث امابعدمابال اقوام الخ وكثيرا عند تقدير القول فى الجزاء كقوله تعالى فاماالذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وعندالضرورة كقول الشاعر

* فاما القتال لاقتال لديكم * ولكن سيرا فى عراض المواكب *

(قوله ولصوق الاسم) اعترض بان اللازم للمبتدأ انما هوالاسمية لالصوق الاسم فكان الواجب ان يكون اللازم لاما الاسمية اللازمة لمهما لقيامها مقامها لالصوق الاسم ويجاب بان لصوق الاسم وان لم يكن لازما للمبتدأ الا انه اعطى هنا حكم اللازم واقيم مقامه لمقتض وذلك انه يلزم على جعل الاسمية لازماله خروجها عن الحرفية المتعينة لها فجعل لصوق الاسم اى وقوعه بعدها بلافصل بدلاعنها اذما لايدرك كله لايترك كله والحاصل ان لصوق الاسم قائم مقام لازم المبتدأ وفى حكمه فهواسمية حكما واجاب العلامة عبد الحكيم بان لصوق شئ لشئ اعم من ان يكون باعتبار مفهومه وذلك كلصوق الاسم للمبتدأ اوباعتبار تحققه كلصوقه لاما فان اللاصق لها فرد من افراد الاسم وحينئذ فلا اعتراض واعترض على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين واجاب فى الكشاف بان التقدير

والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره فى الجملة

فاماالمتوفى ان كان الخ فالاسم ملاصق تقديرا (قوله اقامة للازم) اى الذى هوالفاء والاسمية الحكمية اعنى لصوق الاسم وقوله مقام بضم الميم اى فى موضع الملزوم وهو المبتدأ والشرط وقوله اقامة الخ الظاهر ان كلا من الاقامة والابقاء تعليل لكل من لزوم الفاء ولصوق الاسم وان قوله فى الجملة راجع لكل من الاقامة والابقاء اى لزمت الفاء اقامة للازم مقام الملزوم فى الجملة وابقاء لاثره فى الجملة ولزوم اما لصوق الاسم اقامة للازم مقام الملزوم فى الجملة وابقاء لاثره فى الجملة و بيان ذلك ان الفاء وان قامت مقام الشرط وهو ماقبل الجزاء الا انها ليست فى مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ماقبل الظرف وهو المحل الذى فيه اما فلما كانت الفاء قريبة من اما فكانها حلت محل ملزومها فهى حالة محله فى الجملة لا فى التحقيق وكذا لصوق الاسم لم يقم فى مقام المبتدأ لان مقامه حقيقة هو موضع اما لانها نابت عنه ووقعت فى موضعه لكن لما كان الاسم ملاصقا لها فكأن الاسمية حلت محل ملزومها فهى حالة محله فى الجملة لا فى التحقيق وقوله وابقاء لاثره الخ اثر مفرد مضاف يعم فكأنه قال وابقاء لآثاره اى علاماته ولوازمه فى الجملة فآثار المبتدأ الاسمية والخبر والجمل بينهما فآثاره ثلاثة والاسمية اى الحكمية بعض تلك الآثار فقد بقيت آثار المبتداء فى الجملة من حيث بقاء بعضها وآثار فعل الشرط الفاء والجزاء والشرط والفاء بعض تلك الآثار فبقيت آثاره فى الجملة من حيث بقاء بعضها بقى شئ آخر وهو ان قوله اقامة لايصح جعله علة لزمتها لاختلافهما فى الفاعل لان فاعل لزمت الفاء و فاعل اقامة الواضع واجيب بانا نؤول لزمت بالزمته وبهذا اتحدا فى الفاعل وهو الواضع اى الزم الواضع اما الفاء لاجل اقامته فهو على حد قوله تعالى هوالذى يريكم البرق خوفا وطمعا اى ليجعلكم خائفين (قوله هو ظرف) اى اذا وقع بعده جملتان والا كانت حرف نفى كلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم او بمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ وما ادعاه الشارح من ظرفيتها اى فيما اذا وليها جملتان هو احد قولين للنحويين وقال ابن هشام وابن خروف انها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لو فانها شرط لما لم يقع لانتفاء غيره واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت الآية فقال لو كانت ظرفا لاحتاجت لعامل ولاجائز ان يكون قضينا لانها مضافة اليه على جعلها ظرفا والمضاف اليه لايعمل فى المضاف ولاجائز ان يكون دل لان ما النافية لها الصدارة وماله الصدر لايعمل مابعده فيما قبله وليس فى الكلام مايعمل فيها غيرهما واذا انتفى العامل انتفت الاسمية وثبتت الحرفية اذ لاقائل بغيرهما واجيب باختيار كون العامل قضينا ونمنع كونها مضافة كذا قال شيخ يس لكنه مخالف لكلامهم اذ كل من قال بظرفيتها قال انها تضاف لجملة فعلية ماضوية وجوبا فالاحسن فى الجواب ان يقال ان العامل فيها جوابها وهو دل والظروف يتوسع فيها

(فلما) هو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى (كان علم البلاغة) هو علم المعانى والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع

مالا يتوسع فى غيرها واستدل ابن حروف على حرفيتها بانه لو كان ظرفا ماجاز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع فى اليوم لايكون واقعا فى امس واجيب بان هذا المثال مؤول والمعنى لما ثبت اليوم اكرامك لى فى الامس اكرمتك اليوم فهو مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لايكون الا مستقبلا والمعنى ان ثبت انى كنت قلته (قوله فلما هو ظرف بمعنى اذ) هذا احسن من قول الشارح فى المطول انها بمعنى اذا لان لما ظرف لما مضى من الزمان واذ كذلك بخلاف اذا فانها للمستقبل فالملاءمة بينها وبين اذ اقوى واحسن من قول ابى على الفارسى وابن جنى انها بمعنى حين ولذا سميت حينية لانه يلزم عليه ان تكون لما ظرفا محضا ولا تكون لازمة الاضافة للجملة كحين وليس كذلك اذ كل من قال بظرفية لما قال بوجوب اضافتها للجملة بعدها (قوله يستعمل استعمال الشرط) اى من حيث افادتها التعليق فى الماضى (قوله يليه فعل) اى ولو تقديرا كما فى قوله

﴿ اقول لعبدالله لما سقاؤنا * ونحن بوادى عبد شمس وهاشم ﴾

فان سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبدالله شمه (قوله ماض لفظا) اى فى اللفظ كالواقع فى المتن وقوله او معنى اى او ماض فى المعنى نحو لما لم يكن زيد قائما اكرمتك (قوله وعلم توابعها) اى والعلم الذى له تعلق بتوابعها وهى الوجوه المحسنة للكلام البليغ كالجناس والتلميح وغير ذلك وتعلق العلم بتلك الوجوه من حيث البحث فيه عنها ثم ان الشارح لم يرد بتقدير علم ان المضاف هنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعنى علم البلاغة وان لفظ توابعها مرفوع باقامته مقام المضاف فى الاعراب كما هو المشهور او مجرور على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لان افراد الضمير فى قوله اذ به يعرف لايلائمه بل اراد ان توابعها عطف على المضاف اليه السابق اعنى البلاغة والعلم المضاف فى الاول مسلط عليه ثم انه يرد اشكال بان علم البلاغة ان كان المراد به المعنى العلمى كان تفسير الشارح له بقوله هو علم المعانى والبيان ظاهرا الا انه يشكل عليه العطف على جزء العلم وعود الضمير عليه وهو لايجوز لانه ليس له معنى مستقل وان كان المراد به المعنى الاضافى اى العلم الذى له تعلق بالبلاغة فلا يصح تفسير الشارح لان العلم الذى له تعلق بالبلاغة يشمل النحو والصرف واللغة وان صح العطف ويجاب باختيار الثانى ويراد بعلم البلاغة علم له زيادة تعلق بالبلاغة بان دون لاجلها وحينئذ فلا يشمل غير العلمين المذكورين او يختار الاول ويقال الاعلام الاضافية قد يعامل بجزها حكم كلها كما ان صدرها كذلك ولذا منعوا عجزها من الصرف فى ابى هريرة للعلية او التأنيث هذا وقال العلامة الخطابى يمكن ان يدعى ان العلم هو لفظ البلاغة فقط ثم اتى بعلم واضيف اليه من اضافة العام

(للخاص)

(من اجل العلوم قدرا وادقها سرا اذبه) اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (تعرف دقائق العربية واسرارها) فيكون من ادق العلوم سرا

للخاص كعلم النحو وحينئذ فالعطف على العلم لاعلى جزئه واعترض عليه بان توابع البلاغة عبارة عن المحسنات البديعية كامر وهى ليست تابعة للبلاغة بمعنى العلم بل توابع لها بالمعنى المصدرى وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقد يجاب بانه لامانع من ان يجعل فى العبارة استخدام بحيث يقال انه ذكر البلاغة اولا بمعنى العلم واعاد عليها الضمير بمعنى آخر وهو المطابقة قال العلامة عبد الحكيم وهذا القول مع مافيه من التكلف لايتم اذلم يثبت ان البلاغة علم لهذين العلين وقول المصنف فيما يأتى وسموهما بالبلاغة المراد بالتسمية فيه الاطلاق لاالوضع بقى شئ آخر وهو ان السيد فى شرح المفتاح نقل عن صاحب الكشاف ان البديع ليس علما مستقلا بل هو ذيل لعلمى البلاغة وكذا السكاكى فلم عده المصنف فنا برأسه وجعله مع فنى البلاغة من اجل العلوم معللا ذلك بان كشف الا ستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لامدخل له فى الكشف المذكور ولا فى معرفة دقائق اللغة العربية واجيب بان الحق مع المصنف فى عده له علما اذ البديع له موضوع يتميز به عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم وله غاية ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه ولما كان البديع تابعا للمعانى والبيان غلبا عليه فى الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليلين بناء على ذلك (قوله من اجل العلوم) اتى بمن للاشارة الى انه ليس اجل العلوم على الاطلاق بل من الطائفة التى هى اجل العلوم وهذا لاينافى ان من تلك الطائفة ماهو اجل منه كعلم التوحيد وعلم الشرائع (قوله قدرا) اى منزلة ومرتبة وهو تمييز محول عن الفاعل وهو اسم كان اى لما كان قدر علم البلاغة وسره من اجل اقدار العلوم ومن ادق اسرارها وقال عبدالحكيم انه تمييز من نسبة الاجل الى العلوم محول عن الفاعل اى فلما كان علم البلاغة من طائفة علوم اجل قدرها من العلوم وكذا قوله سرا اى من علوم ادق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر فان التقدير مجرد اعتبار لا استعمال (قوله سرا) اى نكاتا فاسراره ونكاته من جملة الدقيق من اسرارها وفى الاجل والادق صنعة الطباق وفى قدرا وسرا من عيوب القافية المطلقة الاختلاف بالتخفيف والتشديد (قوله اذبه تعرف الخ) هذا الدليل على غير ترتيب اللف وانما لم يسلك ترتيب اللف لكون الكشف عن وجوه الاعجاز متوقفا على معرفة دقائق العربية المذكور فى هذا الدليل قوله لابغيره) اشارة الى الحصر المستفاد من تقديم المعمول وقوله من العلوم اشارة الى ان الحصر اضافى والافقد تعرف دقائق اللغة العربية بغير علم كالهام اوسليقة كالعرب (قوله دقائق العربية) اى دقائق اللغة العربية ونكاتها (قوله واسرارها) عطف تفسير ان كان الضمير فيه راجعا الى العربية اى دقائق العربية واسرار العربية والمراد بهما المعانى المدلول عليها بخواص التراكيب من التقديم والتأخير والتأكيد وعدمه وهى مقتضيات الاحوال وعطف مغاير ان كان الضمير راجعا للدقائق اى دقائق العربية

(ويكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن استارها) اى به يعرف ان القرآن معجز لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجه عن طوق البشر

واسرار تلك الدقائق وعلى هذا فيراد بالدقائق الاحوال وبالاسرار النكات التى تقتضيها تلك الاحوال والاول كالشك وخلو الذهن والثانى كالتأكيد وعدمه (قوله فيكون من ادق العلوم سرا) اى فيكون من طائفة ادق العلوم سرا وفيه ان هذا التفريع مشكل لان دقة المعلوم تستلزم دقة العلم لا ادقيته فالمناسب ان يبدل ادق فى التفريع بدقائق واجيب بان قوله فيكون مفرع على محذوف فى كلام المصنف والاصيل ودقائق العربية من ادق الدقائق فيكون الخ وذلك لان مايعرف به ادق الدقائق لايكون الا ادق لان ادقيه المعلوم تستلزم ادقية الطريق الموصل اليه واجاب القرمى بان اختصاص معرفة دقائق العربية واسرارها مع كثرتها على مايشعر بها صيغة الجمع بهذا الفن يوجب عدم معرفتها بما سواه وان ماسواه وان كان لايخلو عن افادتها الا انه ادنى مرتبة فى افادة معرفة تلك الدقائق وحينئذ فيكون هذا العلم من ادق العلوم سرا كما لايخفى فتأمله ثم اعلم ان هذا الاشكال انما يرد على جعل قوله واسرارها عطف تفسير على الدقائق وان ضمير اسرارها للعربية واما على جعل الضمير للدقائق وان المعنى اسرار الدقائق اى دقائق الدقائق فلا يرد وذلك لان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به تعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التى هى ادق ومن المعلوم ان ادقية المعلوم تستلزم ادقية الطريق الموصل اليه وحينئذ فيكون علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا واستقام امر التفريع من غير احتياج لشئ مطوى فى كلام المصنف (قوله ويكشف عن وجوه الاعجاز) اى عن انواع البلاغة وطرقها المشتمل عليها القرآن التى هى سبب فى اعجازه اى كونه معجزا بحيث لايمكن معارضته والاتيان بمثله والمراد بتلك الطرق خواص التراكيب (قوله فى نظم القرآن) حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز فى نظم القرآن فهو مثل قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا وقوله يكشف على صيغة المجهول عطف على يعرف مشارك له فى الظرف المتقدم وفى الصيغة والى هذا يشير قول الشارح اى به يعرف الخ وليس على صيغة المعلوم مسندا لضمير علم البلاغه لان نصب الاستار يأباه السجع (قوله اى به يعرف ان القرآن معجز) المراد المعرفة التصديقية واشار الشارح بذلك الى ان مراد المصنف بكون هذا العلم يكشف به الاستار عن وجوه الاعجاز التى فى القرآن معرفة انه معجز على طريق الكناية لانه يلزم من كشف الاستار عن وجوه الاعجاز وطرقه التى فى القرآن معرفتها ويلزم من معرفتها معرفة انه معجز واعترض بانه لاوجه لذلك الحصر لان معرفة ان القرآن معجز كما تستفاد من هذا العلم تستفاد من علم الكلام وكذا معرفة ان اعجازه لكمال بلاغته فهو ان اراد بقوله اى به يعرف الخ معرفة نفس اعجاز القرآن الحصر لايسلم وان اراد به معرفة ان اعجازه لكمال بلاغته فكذلك لما علمت ان كلا منهما

مستفاد من علم الكلام واجيب بان يقال يصح ان يراد الاول لكن المراد معرفة ان القرآن معجز على سبيل التحقيق والاثبات بالدليل ولاشك ان هذا انما يحصل بعلم البلاغة لان ذكر اعجاز القرآن فى علم الكلام انما هو على سبيل التقليد والتسليم ويصح ان يراد الثانى لكن المراد معرفة اعجازه لكمال البلاغة على سبيل التفصيل والتعين وذلك انما يحصل بعلم البلاغة اذبه يعرف ان القرآن مشتمل على الخواص والمقتضيات الخارجة عن قدرة البشر فيلزم من ذلك ان يكون فى غاية درجات البلاغة فيكون معجزا وذكر ان القرآن معجز لكمال بلاغته فى علم الكلام انما هو على سبيل الاجمال اذ لا يعلم منه ماوجه بلاغته فضلا عن وجه كمالها على ان معرفة الاعجاز فى علم الكلام لابه اذ علم الكلام انما يعرف به الالهيات والنبوات والسمعيات واعجاز القرآن ليس منها فذكره فيها انما هو على سبيل الاستطراد وسيلة لثبوت النبوة له عليه الصلوة والسلام بخلاف علم البلاغة فان معرفة الاعجاز به لافيه فلاورود للاشكال من اصله (قوله لكونه فى اعلى مراتب البلاغة) علة لكونه معجزا وفيه ان القرآن كله ليس فى اعلى مراتب البلاغة لان بعضه ابلغ من بعض فيكون بعضه فى اعلى مراتب البلاغة وبعضه دونه لكن كله فى مرتبة الاعجاز وظاهر الشرح خلافه وان كله فى اعلى مراتب البلاغة ويجاب بان اعلى بمعنى عالى وهو يصدق على الاعلى ومادون الاعلى لان عالى مقول بالتشكيك على سائر مراتب العلو او ان اعلى باق على حاله ولكن المراد انه فى اعلى مراتب البلاغة بالنسبة لغيره من سائر كلام البلغاء وهذا لاينافى ان يكون بعضه اعلى من بعض فى البلاغة (قوله لاشتماله على الدقائق والاسرار) هذا علة لكون القرآن فى اعلى مراتب البلاغة وعطف الاسرار على الدقائق عطف مرادف والمراد بهما خواص التراكيب التى تقتضيها الاحوال ثم ان ماذكره الشارح من ان اعجاز القرآن لاشتماله على الدقائق والاسرار التى ليست فى طوق البشر وقدرتهم هو التحقيق عندهم وقيل ان اعجازه من جهة صرف ومنع قدرة البشر عن الاتيان بمثله وقيل لاشتماله على الاخبار عن المغيبات وقيل لسلامته عن الاختلاف والتناقض وقيل لمخالفته لكلام العرب من الرسائل والخطب والاشعار فى الاسلوب سيما فى المطالع والمقاطع (قوله وهذا) اى معرفة اعجاز القرآن وسيلة (قوله وهو) اى تصديق النبى وسيلة الى الفوز بجميع السعادات اى الدنيوية والاخروية (قوله لكون معلومه) اى مايعلم من هذا العلم وهو كون القرآن معجزا وقوله وغايته اى وهى الفوز بالسعادات وفى الكلام حذف اى وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته وبهذا تم التعليل وبما ذكرناه من ان المراد بمعلوم العلم مايعلم منه اندفع مايقال ان معلوم العلم عبارة عن قواعده الكلية ككل حكم منكر يجب توكيده وكل فاعل مرفوع وحينئذ فيلزم تعليل الشئ بنفسه لان العلم نفس القواعد الكلية التى هى معلومات الفن وحاصل الجواب ان مراده

وهذا وسيلة الى تصديق النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات فيكون من اجل العلوم لكون معلومه وغايته من اجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام اوتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعانى متناسقة الدلالات

بمعلوم هذا العلم مايعلم منه ولاشك ان اعجاز القرآن يعلم منه بواسطة انه يعرف منه اسرار القرآن ونكاته التي ليس في طوق احد من البشر الاتيان بهـا وليس المراد بالمعلومات المعلومات الاصطلاحية اعني قواعد الفن ويدل لذلك قول الشارح معلومه بالافراد ولم يقل معلوماته بالجمع كما هو العادة (قوله وتنبيه وجوه الاعجاز) اى انواع البلاغة وطرقها التي حصل بهـا الاعجاز وهي خواص التراكيب وقوله بالاشياء المحتجبة اى بجامع الخفاء في كل الاعن القليـل ممن يصلح للاطلاع على جمالها بكشف استارها (قوله استعارة بالكناية) خبر عن تشبيه وجعل التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكنـاية بناء على مذهب المصنف وقوله واثبات الاستار تخييل اى على مذهب المصنف والجمهـور (قوله وذكر الوجوه) اى والتعبير عن هذه الطرق بالوجـوه ايهام اى تورية وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد منه المعنى البعيد اى القليل في الاستعمال اعتمادا على قرينة خفيـة وذلك كما هنا فان اطلاق الوجوه على الجارحة اقرب واكثر استعمالا بخلاف اطلاقه على الطرق والانواع فانه بعيد والقرينة على ارادة هذا المعنى البعيد هنا استحالة ان يكون الاعجـاز له وجوه بمعنى الجارحة (قوله اوتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة) اى بجامع ميل النفوس وتشـوقها الى كل (قوله وذكر الاستار ترشيح) اى لانه من ملائمات المشبه به وانما لم يجعل اثبـات الاستار تخييلية على هذا التقرير كالاول لان الصورة المستحسنة من حيث هي ليست الاستار من لوازمها الخاصـة بخلاف الاشياء المحتجبة تحت الستر كما في التقرير الاول ولا يقال ان الترشيح يجب ان يقارن لفظ المشبه به وليس في المكنية والتخييل ذكر المشبه به وحينئـذ فلا ترشيح لانا نقول هذا غير لازم فقد صرح العلامة السـيد بان الترشيح يكون للمكنية كما يكون للتشبيه وللمجاز المرسل وتعريفه بما يقترن بلفظ المشبه به من لوازمه تعريف لترشيح المصرحة فقط (قوله تأليف كلمـاته) اى جمعها على الصـفة التي ذكرها وحيث كان المراد من نظمه ماذكر فيكون التعبير عنـه بالنظم الذي هو ادخال اللآلئ في السلك استعارة مصرحة اوبالكناية بان شبه القرآن بعقد الدرر على طريق المكنية واثبات النظم تخييل اوشبه تأليف كلمات القرآن بادخال اللآلئ في السلك ثم استعير لفظ النظم له (قوله مترتبة المعاني) اى حال كون الكلمـات مترتبة المعـاني بحيث يكون كل معنى في مرتبته التي تليق به فاذا كان احد المعنيين ملازما اومسببا عن المعنى الآخر اتى اولا بالمعنى الملزوم اوالسبب ثم بالمعنى اللازم اوالمسبب وكذا اذا اريد الحصر قدم المعمول على عامله لاجل افادة ذلك فالمرتبة التي تليق بالمعمـول حينئذ التقديم وبالعـامل التـأخير واذا اريد عدم الحصر عكس الامر (قوله متناسـقة الدلالات) المراد بالدلالات الدلالات الاصطلاحية وهي المطابقيـة والتضمية والالتزاميـة والمراد بتنـاسقها تشـابهها وتماثلهـا

على حسب مايقتضيه العقل لاتواليها فى النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكى اعظم ماصنف فيه) اى فى علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لماصنف (نفعا) تمييز من اعظم (لكونه) اى القسم الثالث (احسنها) اى احسن الكتب المشهورة (ترتيبا) هو

فى المطابقة لمقتضى الحال اى حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثلة فى المطابقة لمقتضى الحال فاذا كان الحال تقتضى دلالة المطابقة اتى بها وهكذا ولا يرد ان هذا المعنى هو الذى فسر به ترتيب المعانى فيما مر فيلزم عليه التكرار لان الاول فى المعانى والثانى فى الدلالات وبينهما فرق (قوله على حسب مايقتضيه العقل) اى على قدره (قوله لاتواليها فى النطق) اى فلا يقال لذلك نظم القرآن والحاصل ان نظم القرآن لايطلق على جمع كلماته كيفما اتفق اى من غير رعاية المناسبة فى المعنى الذى وجوده فى القرآن محال (قوله وضم بعضها الى بعض) مرداف لما قبله (قوله كيفما اتفق) اى على اى وجه واى حال اتفق سواء كان بين المعانى ترتيب ام لا كان بين الدلالات تناسق ام لا (قوله وكان القسم الثالث) الواو عاطفة لما بعدها على قوله كان علم البلاغة لاللحال لامرين اولهما ان الاصل فى الواو العطف الثانى ان الحال تقتضى ان الحامل له على التأليف كون علم البلاغة من اجل العلوم المقيد ذلك بكون القسم الثالث غير مصون عن الحشو مع ان الحامل له امر ان كون علم البلاغة من اجل العلوم الثانى كون القسم الثالث غير مصون عن الحشو (قوله من مفتاح العلوم) من بيانية مشوبة بتبعيض لابيانية محضة اذليس القسم الثالث هو المفتاح بل بعضه ثم ان الجار والمجرور اما حال من القسم الثالث بناء على مذهب يس من جواز مجيئها من المبتدأ اوصفة له فان قلت ان جعله صفة له مشكل لان الجار والمجرور اذا وقع صفة فاما ان يكون متعلقه نكرة هى الوصف فى الحقيقة فيلزم نعت المعرفة بالنكرة واما ان يكون ذلك المتعلق معرفة اى الكائن فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة لان ال الداخلة على اسم الفاعل موصول وذلك لايجوز قلت نختار الاول لكن نقول ان تعريف القسم الثالث لفظى بناء على ان ال الداخلة عليه جنسية والمعرف بال الجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فيجوز فى الجار والمجرور بعده ان يكون صفة نظرا للمعنى وان يكون حالا نظرا للفظ ولك ان تختار الثانى وهو جعل الجار والمجرور متعلقا بمعرفة ولا يرد ماسبق لان الوصف المحذوف صفة مشبهة لانه لم يرد به التجدد والحدوث بل الدوام وال الداخلة على الصفة المشبهة معرفة على الصحيح (قوله السكاكى) نسبة لسكاكة قرية بالعراق اوباليمن اوبالعجم تقريرات والذى ذكره السيوطى انه نسبة لجده كان سكاكا للذهب اوالفضة (قوله اعظم) خبر كان وقوله ماصنف فيه لايصح ان تكون ماموصولا حرفيا لان القسم الثالث اعظم المصنفات لااعظم التصنيف فهى امانكرة موصوفة اواسم موصول واقعة على الكتب بدليل تبيين المصنف لها بجمع لاعلى كتاب لعدم التطابق بين البيان والمبين (قوله بيان لماصنف) اى اعظم الكتب المشهورة التى صنفت فيه وفيه ان هذا يستلزم ان يكون القسم الثالث كتابا لان افعل التفضيل بعض مايضاف اليه

معانه كتاب واجيب بأجوبة الاول انجعله كتابا باعتبار المعنى اللغوى اذا لكتب لغة الضم والجمع الثانى انه افرد بالتدوين فان بعضهم كالعلامة السيد نقل القسم الثالث بحروفه وسلخه عن القسمين وشرحه فقد خرج بالافراد المذكور عن كونه جزء كتاب الى كونه كتابا بالمعنى العرفى ايضا الثالث ان القسم الثالث لما كان هو العمدة من المفتاح صار كأنه الكتاب كله (قوله تمييز من اعظم) اى لاعظم اى تمييز لنسبة اعظم الى ماصنف محول عن الفاعل اى اعظم نفعه ما صنف فيه ولايقال انفيه رفع افعل للظاهر لانا نقول هذا مجرد تقدير لااستعمال فانقلت لاى شئ جعله تمييزا من اعظم دون المشهورة مع انه اظهر لدلالته على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخاص والعام قلت لانه لايكون نصا فى المقصود حينئذ وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز انيكون باعتبار آخر وانما اعتبر المصنف الوصف بالمشهورة لانه اذا كان اعظم المشهورة نفعا فغيرها اولى (قوله احسنها ترتيبا) اى فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث احسن لوضع مسائله فى المراتب العليا وذلك لان كل مسألة بل كل كلمة يجوز انيكون لها مراتب تناسب انتوضع فيها وبعض تلك المراتب احسن من بعض ولهذا جاز ان يكون تأليف احسن من آخر فى ترتيب كلماته وفصوله ومسائله فاندفع مايقال ان الترتيب شئ واحد وهو جعل كل شئ فى مرتبته واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعنى احسن لم يتصور انيكون القسم الثالث احسن ترتيبا ثم ان اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما يصرح به لايخل بحسن الترتيب لجواز انتقع المسألة موقعها اللائق بها جدا وتكون مع ذلك مشتملة على زيادة لاسيما اذا كان ذلك الحسن بالقياس الى كتب اخر (قوله وضع كل شئ فى مرتبته) هذا التعريف مشكل لان الضمير فى مرتبته انعاد على كل لزم انيكون كل شئ فى مرتبة كل شئ فيكون الشئ موضوعا فى مرتبته ومرتبة ماسواه وهو لايصح وانكان عائدا على شئ لزم انتكون جميع الافراد موضوعة فى مرتبة شئ واحد وهو لايصح ايضا واجيب بانا نختار ان الضمير راجع لكل واضافة المرتبة للعموم لانه مفرد مضاف والمراد المراتب اللائقة بها فالمعنى وضع الاشياء فى مراتبها اللائقة بها وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضى القسمة على الآحاد فكأنه قيل وضع هذا الفرد فى مرتبته اللائقة به وهكذا وهو ظاهر واجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله ان الضمير راجع لشئ والعموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شئ فالمعنى وضع شئ فى مرتبته اى شئ كان (قوله اتمها تحريرا) هذا يفيد انغيره من الكتب موصوف بتمام التحرير وان القسم الثالث موصوف بزيادة التمام ويرد عليه انتمام التحرير ينافى وقوع الحشو والتطويل والتعقيد فيه وان التمام لايقبل الزيادة لانه نهاية الشئ وحينئذ فلايصح التفضيل

وضع كل شئ فى مرتبته (و) لكونه (اتمها تحريرا) هو تهذيب الكلام (واكثرها) اى اكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لايتقدم عليه والحق جواز ذلك فى الظروف لانها مما يكفيه رائحة من الفعل (ولكن كان) اى القسم الثالث (غير مصون) اى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه

على ان اسم التفضيل انما يصاغ مما يقبل الفضل والزيادة والجواب عن الامرين ان المراد بالتمام الثابت لتلك الكتب القرب اليه مجازا والقريب الى التمام يقبل الزيادة فلا ينافى وقوع الامور الثلاثة ولا صوغ اسم التفضيل (قوله هو تهذيب الكلام) اى تخليصه من الزوائد وكونه اتم بالنسبة اليها لا ينافى اشتماله على الحشو والتطويل فى نفسه كما سيذكر وماذكره من ان التحرير هو تهذيب الكلام فهو معنى اصطلاحى واما فى اللغة فهو تخليص العبد من الرقية (قوله متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا) اى والاصل واكثرها جمعا للاصول جمعا واعترض هذا بانه يلزم عليه عمل المصدر محذوفا مع انه لا يعمل محذوفا كما لا يعمل فى متقدم وايضا ما لا يعمل لا يفسر عاملا ويجاب بانه من باب حذف العامل لا من باب عمل المحذوف وقولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملا قاصر على باب الاشتغال وما نحن فيه ليس منه (قوله لان معمول الخ) علة لمحذوف اى وليس متعلقا بجمعا المذكور لان معمول الخ (قوله لا يتقدم عليه) اى لانه يؤول بالموصول الحرفى وصلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كتقديم جزء الشئ عليه فكذلك ما اول بهما لا يتقدم معموله عليه وهذا مذهب الجمهور (قوله والحق جواز ذلك) اى جواز تقديم معمول المصدر عليه فى الظروف كما هنا وهذا مذهب الرضى قال لان المأول بالشئ لا يعطى حكمه من كل وجه ولان تقدير عامل للظرف فيه تكلف ومما يدل للجواز قوله تعالى فلما بلغ معه السعى وقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة واعترض العصام بانه ليس هنا ظرف وانما هو مفعول به زيدت فيه اللام لتقوية العمل قال شيخ يس وهو من العجب العجاب لانه اشتهر كنار على علم ان الظرف والجار والمجرور اخوان يطلق كل منهما على الآخر وانهما اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا كالفقير والمسكين عند الفقهاء (قوله يكفيه رائحة الفعل) اى ماله ادنى ملابسة بالفعل كالمصدر فانه يدل على الحدث وهو احد جزئى مدلول الفعل هذا هو المراد برائحة الفعل فاندفع اعتراض ابن جماعة بان قولهم رائحة الفعل غير صحيح لان الرائحة عرض والفعل عرض فيلزم قيام العرض بالعرض وانما كان الظرف يكفيه رائحة الفعل لان للظرف شأنا ليس لغيره لتنزله من الشئ منزلة نفسه لوقوع الشئ فيه وعدم انفكاكه عنه (قوله ولكن كان الخ) هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالاوصاف السابقة وذلك انه لما وصفه بالاوصاف السابقة توهم انه مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد فرفع هذا التوهم بقوله ولكن كان الخ (قوله وهو الزوائد المستغنى عنه) اى اللفظ الزائد فى الكلام المستغنى عنه فى اداء المراد سواء كان لفائدة ام لا كان متعينا ام لا كما فى قوله كذبا ومينا (قوله والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول لان المراد به الكلام الزائد على اصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة وقول الشارح وهو الزيادة المراد بها الزائد

(قوله رائحة الفعل) الذى فى نسخ الشارح رائحة من الفعل

(والتطويل) وهو الزيادة على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما فى بحث الاطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقا لايظهر معناه بسهولة (قابلا) خبر بعد خبر اى كان قابلا (للاختصار) لمافيه من التطويل (مفتقرا) اى محتاجا (الى الايضاح) لمافيه من التعقيد (و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو (الفت) جواب لما (مختصرا يتضمن مافيه) اى فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة

اوفى الكلام حذف مضاف اى ذوالزيادة ثم ان فى كلام الشارح احتباكا حيث حذف من كل قيدا اثبته فى الآخر فحذف من الحشو قوله على اصل المراد لذكره فى التطويل وحذف من التطويل المستغنى عنه لذكره فى الحشو (قوله وستعرف الفرق بينهما) اى الفرق المعتد به والا فالتفسير الذى ذكره يؤخذ منه فرق ايضا لانه يقتضى ان يكون بينهما العموم والخصوص المطلق وذلك لانه قيد التطويل بكونه لغير فائدة واطلق فى الحشو فيجتمعان فى زائد لافائدة وينفرد الحشو فى زائد لفائدة وحاصل الفرق الآتى ان الحشو هو اللفظ الزائد المتعين زيادته كقوله

* واعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم مافى غد عمى *

فلفظ قبله زائد قطعا فهو حشو والتطويل هو الزائد على اصل المراد مع عدم تعينه كما فى قوله

* وقددت الاديم لراهشيه * والفى قولها كذبا ومينا *

فالكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما زائد لابعينه وهذا الفرق الآتى يقتضى ان يكون بينهما التباين وماذكره الشارح هنا فرق بينهما بحسب اللغة ومايأتى فرق بحسب ماوقع عليه اصطلاح اهل هذا الفن (قوله وهو كون الكلام مغلقا الخ) اشار بذلك الى ان التعقيد هنا مصدر المبنى للمفعول اى عقد الكلام لاجل ان يكون وصفا للكتاب واما التعقيد بمعنى جعل الكلام معقدا الذى هو مصدر المبنى للفاعل فهو وصف للفاعل ولاتحسن ارادته هنا واورد على الشارح ان التطويل وكذلك الحشو ليسا وصفين للكتاب اذا جعلا مصدرى المبنى للفاعل بل اذا جعلا مصدرى المبنى للمفعول فكان ينبغى التأويل فيهما ايضا ليكونا وصفين للكتاب الا ان يقال انه ترك التأويل فيهما اتكالا على المقايسة او ترك ذلك استغناء بتفسيرهما السابق لانه قد فسر كلا منهما باللفظ الزائد وهذا يفيد حملهما على المحشو والمطول به وان المصدر بمعنى اسم المفعول لانه باق على مصدريته حتى يحتاج الى ان يأولهما بما اول به التعقيد ثم ان كون الكلام مغلقا اما بسبب خلل فى اللفظ وهو التعقيد اللفظى او خلل فى الانتقال وهو التعقيد المعنوى او بسبب ضعف التأليف لان مخالفة النحو فى الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قواعد الاعراب فالتعقيد هنا فى كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتى فانه خاص بالامرين الاولين بدليل عطف ضعف التأليف عليه كما افاده الحفيد (قوله خبر بعد خبر) اى بناء على جواز تعدد خبر الناسخ وانما سكت عن جعله حالا من ضمير غير مصون لان الخبرية اظهر واقرب لانه يوهم ان مغايرته للمصون مشروطة بملاحظة قبوله للاختصار مع انه ليس كذلك فانه فى نفسه مغاير للمصون وان لم يلاحظ ذلك فيكون ادعى للقدوم على اختصاره وماقيل فى قابلا من الاعراب يقال فى مفتقر او اختار فى جانب الاختصار التعبير بقابلا وفى جانب الايضاح والتجريد التعبير بمفتقرا اشارة الى ان الاهتمام بالاختصار دون الاهتمام بالايضاح والتجريد

(فالتحرز)

فالتحرز عنهما اهم من التحرز عنه (قوله عما فيه) لم يقل لما فيه على طريقة ماقبله اذ لايعلم حينئذ ان المجرد عنه ماذا بخلاف ماقبله فلا يلزم فيه مثل ذلك ولم يرتب النشر على نمط اللف لاجل السجع (قوله الفت مختصرا) لم يقل اختصرته مع انه اخصر اشارة الى انه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لامردها اليه بل تأليف مختصر يتضمن مافيه مما يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه وايضا تعبيره باختصرته يقتضى ان مافى هذا المختصر فى القسم الثالث وليس للمصنف الامجرد الاختصار مع ان له غير الاختصار التجريد والايضاح وبعض اجتهادات له مخالفة لمذهب السكاكى (قوله يتضمن مافيه الخ) اشارة الى انه مختصر جامع ثم ان المراد بتضمن مافى القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم مافيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة فى علم الجدل والاستدلال وعلى العروض والقوافى ودفع المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمى المعانى والبيان (قوله وهى حكم) كان الاولى وهو حكم لان الضمير اذا وقع بين مرجع وخبر مختلفين بالتذكير والتأنيث فالاولى مراعاة الخبر لانه محط الفائدة وقوله حكم يطلق الحكم على المحكوم به وعلى النسبة الحكمية وعلى الايقاع والانتزاع اعنى ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة المسمى ذلك عند المناطقة بالتصديق والمراد هنا القضية الدالة على النسبة الحكمية من اطلاق اسم المدلول وارادة الدال فساوى قول غيره قضية كلية ان قلت هذا مجاز وهو لايدخل التعاريف قلت هذا مجاز مشهور او ان هذا ضابط لاتعريف على ان بعضهم ذكر ان الحكم يطلق على القضية نفسها اطلاقا حقيقيا عرفيا كاطلاقه على مامر وقولهم كلية اى محكوم فيهما على كل فرد من افراد موضوعها او المراد موضوعها كلى وقوله ينطبق الخ هذا القيد على الثانى ليس لبيان الواقع بل للاحتراز عن القضية الطبيعية نحو الانسان نوع والحيوان جنس فان المحكوم عليه بالنوعية او الجنسية الماهية الكلية بقطع النظر عن الانطباق على الجزئيات بخلافه على الاول فانه لبيان الواقع والاحتراز عن الطبيعية بقوله كلية والمراد بالانطباق الاشتمال واعترض بان الجزئيات انما تضاف للكلى المفرد لاللقضية الكلية والذى يضاف اليها انما هو الفروع وهى القضايا التى تحت القضية الكلية بان يحكم بمحمولها على جزئيات موضوعها واجيب بانه استعار الجزئيات للفروع بجامع الاندراج فى الجملة اوان فى العبارة حذف مضاف اى على جميع جزئيات موضوعه اوان فى العبارة استخداما فاطلق الحكم اولا بمعنى القضية واعاد عليه الضمير بمعنى المحكوم عليه ولاشك ان المحكوم عليه وهو الموضوع امر كلى تحته جزئيات وعلى هذا فلا حذف اصلا كذا قالوا قال العلامة عبد الحكيم وهذه تكلفات لاتليق بمقام التعريفات وان ذهب اليه الجم الغفير فالاولى ان يقال قوله بحكم كلى اى على كلى فان كلية الحكم بكون المحكوم عليه كليا والضمير فى ينطبق وجزئياته راجع الى الكلى ومعنى انطباقه صدق عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية (قوله ليتعرف الخ) اللام للغاية والعاقبة اى ان

وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم مع منكر يجب توكيده (ويشتمل على مايحتاج اليه من الامثلة) وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد) وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهى اخص من الامثلة

غاية ذلك الانطباق وثمرته تلك المعرفة وليست للتعليل لان الانطباق لايعلل بالمعرفة بل الامر بالعكس اى ان الانطباق يكون علة للمعرفة وذلك لان الانطباق امر ذاتى للقضية فلايعلل بشئ والمعرفة لاحكام الجزئيات من القضية امر عارض لها وكيفية معرفة احكام جزئيات الموضوع منها ان تأتى بقضية سهلة الحصول لكون موضوعها جزئيا من جزئيات موضوع القاعدة ومحمولها نفس موضوع القاعدة وتجعل هذه القضية السهلة الحصول صغرى وتجعل القاعدة كبرى لهذه الصغرى فينتظم قياس من الشكل الاول منتج للمطلوب كأن يقال ثبوت القيام لزيد حكم منكر وكل حكم منكر يجب توكيده فثبوت القيام لزيد يجب توكيده ولما كانت معرفة احكام الجزئيات من القاعدة فيها كلفة للاحتياج الى شئ آخر اليها عبر بقوله ليتعرف ولم يعبر بيعرف بقى شئ آخر وهو ان القاعدة يتعرف منها احكام الجزئيات والشاهد جزئى من جزئيات القاعدة فيكون متوقفا عليها والشاهد مثبت لها فتكون متوقفة عليه فيلزم الدور واجاب بعضهم بمنع توقف الشاهد على القاعدة وانما هو متوقف على الموثوق به فيقال التوكيد فى جواب المنكر فى قوله تعالى انا ارسلنا نوحا سمع من الموثوق به وكل ما سمع من الموثوق به فهو مستحسن فى البلاغة فالتوكيد فى جواب المنكر فى هذه الآية مستحسن فى البلاغة ورد هذا الجواب بانه مبطل للعموم فى قولهم فى تعريف القاعدة على جميع جزئياته فالاولى فى الجواب ان يقال ان توقف القواعد على الشواهد بالنسبة للمجتهدين المستنبطين للقواعد وتوقف الشاهد على القاعدة بالنسبة لغيرهم لانهم هم الذين يريدون تعرف احكام الجزئيات وحينئذ فالعموم باق على حاله (قوله على مايحتاج اليه من الامثلة والشواهد) اى لاعلى مايستغنى عنه منها والاكان حشوا وتطويلا وفى هذا اشارة الى ان القسم الثالث فيه امثلة وشواهد مستغنى عنها (قوله فهى اخص) اى باعتبار الصلاحية اى ان كل ماصلح ان يكون شاهدا صلح ان يكون مثالا من غير عكس وسر ذلك ان الشاهد لابد ان يكون من كلام من يعتد بعربيته بخلاف المثال فبينهما العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الاثبات والايضاح لان هذا خارج عن حقيقة الامثلة والشواهد لان الجزئى لايلزم ان يكون مذكورا بعد القاعدة فضلا عن كونه مثالا اوشاهدا فكونه مذكورا للايضاح اوللاثبات عارض مفارق لايمكن اعتباره فى حقيقتهما وحينئذ فلا ينبنى عليه اخذ النسبة بينهما ولئن سلمنا دخول ذلك فى مفهوميهما لانه الجزئى من حيث انه جزئى لايكون الاثبات ولا الايضاح داخلا فى مفهومه ومن حيث انه مثال اوشاهد يكون الاثبات والايضاح داخلا فيه فلاينتج العموم والخصوص المطلق بل يكون بينهما اما التباين الكلى لانه قداعتبر فى كل غير مااعتبر فى الآخر اوالتباين الجزئى وهو العموم والخصوص الوجهى بان يقال المثال ماقصد به الايضاح اريد معه الاثبات ام لا والشاهد

(ماقصدبه)

(ولمْ آلُ) من الالو وهو التقصير (جهدا) اى اجتهادا وقد استعمل الالو فى قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين وحذف المفعول الاول ههنا

ماقصد به الاثبات اريد معه الايضاح ام لا ان قلت يعمم فى الاول دون الثانى بان يقال الشاهد جزئى يذكر للاثبات ليس الاقلنا قال العلامة يس التعميم فى الاول دون الثانى تحكم لانه لادليل عليه (قوله ولم آل) عطف على الفت ويجوز ان يكون حالا من فاعله واصل آل أألو بهمزتين الاولى للمتكلم والثانية فاء الكلمة فقلبت الهمزة الثانية الفاوفاء بقاعدة انه اذا اجتمع همزتان فى اول كلمة والثانية منهما ساكنة فانها تقلب مدة من جنس الحركة التى قبلها وحذفت الواو للجازم لانه معتل وماضيه الايألو واصل الاالوكنصر اذا تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفا (قوله من الالو) بفتح الهمزة وسكون اللام كالنصر اوبضم الهمزة واللام كالعتو على مافى القاموس (قوله وهو التقصير) اى التوانى فالتقصير من قصر عن الشئ توانئ عنه لامن قصر عن الشئ بمعنى انتهى اوعجز عنه ثم ان تفسير الشارح الالو بالتقصير بيان لمعناه فى اصل اللغة واما كونه بمعنى المنع فمجاز وانما حمل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازى حيث قال واستعمل الالو الخ لان آل بمعنى اقصر فعل لازم فجهدا الواقع بعده امانصب على التميز اى من جهة الاجتهاد اوعلى الحال اى حال كونى مجتهدا اوعلى نزع الخافض اى فى اجتهادى والاول باطل اذلا ابهام فى نسبة التقصير الى الفاعل ولايصح جعله محولا عن الفاعل لان الاصل فى المحول ان يكون الاسناد اليه حقيقيا وهنا مجازى واما الثانى والثالث فبعيدان لان مجئ المصدر حالا سماعى وكذلك النصب على نزع الخافض وحينئذ فجعل آل فى كلام المصنف بمعنى اقصر بعيد فلذا عدل عنه الشارح الى المعنى المجازى (قوله وقد استعمل الخ) اى على طريق التضمين فقد ضمن آل معنى امنع المتعدى لاثنين اواستعير الالو بمعنى التقصير للمنع بعد تشبيهه به واشتق من الالو آل بمعنى امنع على طريق الاستعارة التبعية فقوله وقد استعمل الخ اضراب عما تقدم الذى هو المعنى الحقيقى اشارة الى ان المراد من الالو هنا معناه المجازى وهو المنع لما قلناه ولاشتهاره فيه والمجاز المشهور مقدم على الحقيقة الغير المشهورة عند بعض الاصوليين (قوله وحذف الخ) عطف على محذوف اى واستعمله المصنف هنا كذلك وحذف الخ والمراد بالحذف هنا لازمه وهو الترك فلايقال ان الحذف يقتضى ذكر الشئ اولا فيقتضى ان المصنف قد ذكر المفعول الاول ثم حذفه بعد ذلك وليس كذلك وانما حذف المصنف المفعول الاول وهو الكاف لكونه غير مقصود بخصوصه فحذف للعموم لان المعنى لم امنع احدا فان قلت لم لايجوز ان يكون آل فى كلام المصنف متعديا لمفعول واحد لتضمينه معنى اترك اوالتجوز بالالو عنه والمعنى ولم اترك اجتهادى فى تحقيقه ولا يكون فى الكلام حذف على ماهو الاصل قلت المانع من ذلك امران الاول اشتهار استعمال الالو بمعنى المنع وعدم اشتهار استعماله بمعنى الترك الثانى انه لوكان الالو هنا بمعنى الترك لكان المعنى لم اترك اجتهادى فى تحقيقه بل اجتهدت

والمعنى لم امنعك جهدا (فى تحقيقه) اى المختصر (وتهذيبه) اى تنقيحه (ورتبته) اى المختصر (ترتيبا اقرب تناولا) اى اخذا (من ترتيبه) اى من ترتيب السكاكى او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول (ولم ابالغ فى اختصار لفظه تقريبا) مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ اى تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا (لتعاطيه) اى تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه) والضمائر للمختصر وفى وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض

فيه وهذا لايفيد انه بذل كل الاجتهاد فى ذلك وهذا خلاف المقصود اذ المقصود انه بذل كل الجهد فى تحقيقه وهذا انما يفيده جعل آل بمعنى امنع تأمل (قوله لم امنعك) الخطاب لغير معين اى لم امنع احدا اجتهادى فى تحقيقه بل بذلت وسعى وطاقتى فى ذلك (قوله فى تحقيقه) متعلق بلم آل باعتبار ان معناه بذلت وسعى لا بجهدا لعدم جزالة المعنى كذا قال بعضهم فتأمله (قوله فى تحقيقه) اى المختصر وفيه ان التحقيق هو اثبات المسئلة بالدليل والمختصر الفاظ لاتثبت بدليل اذ الذى يثبت به انما هو المعانى واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى فى تحقيق مدلوله فالتحقيق من اوصاف المعانى كما ان التهذيب من اوصاف اللفظ لانه تخليص اللفظ من الحشو (قوله اى اخذا) اى التناول فى الاصل مد اليد لاخذ الشئ اريد به هنا لازمه وهو الاخذ فهو من اطلاق اسم الملزوم وارادة اللازم والمراد بالاخذ هنا اختيار النفس للمسائل اى ان اختيار الشخص لمسائل المرتبة من هذا المختصر اقرب من اختياره لها من القسم الثالث بمعنى انه يميل الى اخذها منه اكثر لكونه جعل مسائله وفصوله فى رتب هى منها اسهل اخذا من مسائل القسم الثالث لكونها يستعان بعضها على فهم بعض وينبنى ادراك بعضها على ادراك بعض او المراد بالتناول الاخذ للمعانى من الالفاظ المرتبة اى ان اخذ الشخص للمعانى من الالفاظ المرتبة من هذا المختصر اقرب من اخذها من الالفاظ المرتبة من القسم الثالث (قوله اضافة المصدر) اى اضيف اضافة المصدر او وهذه الاضافة اضافة المصدر فهو اما منصوب على المفعولية المطلقة او مرفوع خبر لمحذوف وقدم اضافته الى الفاعل على اضافته للمفعول لما تقرر فى كتب النحو من ان الاول اكثر واولى (قوله لما تضمنه) اى معمول لما تضمنه الخ اى فهو علة لذلك المتضمن بالفتح اى وليس علة للنفى لان المفعول له هو ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمنفى وهو المبالغة لانه يختل المعنى ان المبالغة فى اختصار لفظه لاجل التقريب منفية فيقتضى ان المبالغة فى اختصار لفظه لغير التقريب كسهولة الحفظ حاصلة وليس هذا المعنى بمراد لان المراد نفى المبالغة فى الاختصار مطلقا وانما كان المعنى ماذكر على جعله متعلقا بابالغ لان النفى اذا دخل على كلام فيه قيد شانه ان يكون النفى فيه موجها الى القيد مع بقاء اصل الفعل ثم ان ظاهره ان العمل لما تضمنه المعنى وهو الترك وليس كذلك وانما العمل للفعل الدال عليه وهو تركت فالكلام على حذف مضاف اى معمول لدال ما تضمنه معنى لم ابالغ ثم ان هذا الكلام يحتمل ان يكون اشارة الى ان العمل انما هو لذلك الفعل وانه اذا جعل العمل لمعنى حرف النفى وجب تأويل النفى بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر ويحتمل ان يكون اشارة الى ان العمل لحرف النفى باعتبار مايستفاد منه وماذكره بيان لعمل حرف النفى وان القيد له وتوضيح لحاصل المعنى وانما ادرج الشارح المعنى للاشارة الى ان ترك المبالغة ليس عين

(معنى)

معنى لم ابالغ لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولولم يذكر المعنى لصح ايضا لان اللفظ يتضمن معناه فيتضمن مايتضمنه معناه لان متضمن المتضمن للشئ متضمن لذلك الشئ لكن يصير الكلام خاليا عن افادة ان ترك المبالغة ليس عين معنى لم ابالغ وانما كان معنى لم ابالغ متضمنا ومستلزما للترك لان معنى قوله لم ابالغ نفي المبالغة ويلزمه تركها (قوله وطلبا الخ) ان قلت هذا عين ماقبله فلاحاجة له قلت اماولا فقد يمنع ذلك اذلايلزم من قرب تناوله فهمه اذ قديقرب ماهو في غاية الصعوبة ولايصل الى حد السهولة فان في مجرد تقليل الصعوبة تقريبا لايقال فكان ينبغي ان يستغنى بهذا عما قبله لانانقول اغناء المتأخر المتقدم لايضر لان الاول قدوقع في مركزه على ان المقام مقام خطابة وايضا فقد يكون قصد من الاول تسهيله في نفسه وانه مستحسن مع قطع النظر عن تحقق الطلاب له ومن الثاني الاشارة الى ان له طلابا وانه راعى حالهم (قوله بانه مختصر) اخذه من قوله الفت مختصرا ومن قوله ولم ابالغ في اختصاره. وقوله منقح اخذه من قوله في تحقيقه وتهذيبه وقوله سهل المأخذ اخذه من قوله وطلبا الخ (قوله تعريض) هوكناية مسوقة لموصوف غير مذكور ويسمى تلويحا كقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود وانما يسمى تلويحا لان المتكلم يلوح به لما يريده وقوله تعريض يعني ثانيا والافهو قد عرض بالقسم الثالث اولا بقوله قابلا للاختصار مفتقرا للايضاح والتجريد كأنه صرح بذلك اولا في قوله ولكن كان غير مصون الخ قال في المطول ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا (قوله بانه لاتطويل فيه) اى لانه مختصر وقوله ولاحشو اى لانه لانه مهذب وقوله ولاتعقيد اى لانه سهل المأخذ فهو نشر على ترتيب اللف (قوله المذكور من القواعد وغيرها) اى الامثلة والشواهد واشار الشارح بذلك الى ان اسم الاشارة ليس راجعا للمختصر والالاقتضى ان هذه الفوائد زائدة على المختصر ومضمومة اليه وليس كذلك واول الفوائد والشواهد والامثلة بالمذكور لاجل صحة الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره (قوله عثرت) من العثور وهو الاطلاع على الشئ من غير قصد وفي تعبير المصنف ببعض اشارة الى عزة تلك الفوائد لانها لم تكن ثابتة في كل كتب المتقدمين (قوله وزوائد الخ) قال في المطول ولقد اعجب المصنف في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد وفي جعل مخترعات خواطره زوائد ووجه الاعجاب ان كلامه موجه محتمل للمدح والذم فيحتمل ان مخترعات خواطره زوائد الشأن فيها ان تطرح ولاتقبل فتسميتها زوائد تواضع منه ويحتمل ان يكون المراد ان مخترعات خواطره زوائد في الفضل على الفوائد التي التقطها من كتب الائمة وبين فوائد وزوائد الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدي المخرج لتباعد

مخرج الفاء من مخرج الزاى وبين اليها وعليها جناس مضارع لاختلافهما بحرفين متقاربى المخرج لان مخرج الهمزة قريب من مخرج العين ثم ان تلك الزوائد مثل اعتراضاته على السكاكى ومثل مذهبه فى الاستعارة بالكناية فانه لم يسبق به واعترض بان هذه الزوائد ان كانت غير موجودة فى كلام احد لابطريق التصريح ولابطريق التلويح كانت باطلة اذلا مستند اليها على انها اذا كانت خارجة عن كلامهم فلامعنى لادخالها فيه مع كونها اجنبية مما قالوه فكيف تدخل فى فنهم وتضاف الى ماقالوه ويجرى عليها حكمه واجيب بان المراد انها لاتوجد فى كلام احد بالنظر للقواعد وهذا لاينافى انها تؤخذ بالتأمل فى القواعد والمأخوذ من القواعد لايضاف الالمستنبطه وحينئذ يصح ادراجها فى الفن واجاب العلامة يس بان المراد بقوله فى كلام احد اى من اهل هذا الفن المتصدين لتدوينه وتقريره وهذا لاينافى انها تؤخذ من كلام نحو مفسر وادراجها فى كلامهم من حيث مناسبتهاله وكونها على طريقته ومشابهتهاله فى الفائدة (قوله بان يكون الخ) هذا تصوير للنفى وهو الاشارة (قوله وسميته الخ) لانه تلخيص لاعظم اجزائه هذا وقد اشتهر ان اسماء الكتب من قبيل الاعلام الشخصية واسماء العلوم من قبيل الاعلام الجنسية واعترض بان هذا تحكم فالاولى ان يقال ان قلنا ان الشئ يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الجنس وان قلنا ان الشئ لايتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الشخص ومما يؤيد ذلك ان الكتاب جزء من العلم فاجرى على الكل يجرى على الجزء (قوله ليطابق اسمه) اى ليكون معنى اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة مطابقا ومناسبا لمعناه الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المناسبة ان هذه الالفاظ المخصوصة مشتملة على التنقيح والتهذيب فسميت هذه الالفاظ بالتلخيص لاشتمالها عليه فالحامل للمصنف على هذه التسمية تلك المناسبة نظير ماقيل فى الصلاة من انها لغة الدعاء ثم جعلت فى الشرع اسما للاقوال والافعال المخصوصة لتلك المناسبة لان الصلاة بالمعنى الشرعى مشتملة على الدعاء وليس المراد بقوله ليطابق اسمه معناه ان ذات الاسم مطابقة لمعناه اذلامناسبة بين حروف التلخيص وبين الالفاظ المخصوصة او التنقيح (قوله قدم المسند اليه) اى ولم يكتف بالضمير المستتر المؤخر (قوله قصدا الخ) وذلك لانه لايناسب جعل الواو للعطف عند عدم تقدمه لان من محسنات الوصل تناسب المعطوفين فى الماضوية والمضارعية ولايصح جعلها للحال بدون التقديم لان المضارع المثبت انما يربط اذا كان حالا بالضمير لابالواو فتعين ان يكون التقديم لاجل ان تكون الجملة اسمية مرتبطة بواو الحال والقصد من جعل هذه الجملة حالية تقييد جميع الافعال من التأليف وماعطف عليه فان قلت يصح جعلها للعطف ونحل مراعاة المناسبة فى العطف اذا لم توجد نكتة وتعدل هنا الى المضارعية لقصد الاستمرار التجددى لان الماضوية تفيد الانقطاع قلت هذه النكتة

بانه لاتطويل فيه ولاحشو ولاتعقيد كما فى القسم الثالث (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) اى اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) اى على تلك الفوائد (وزوائد لم اظفر) اى لم افز (فى كلام احد بالتصريح بها) اى بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها (وسميته تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وانا اسئل الله تعالى) قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال

حاصلة مع التقديم وجعل الواو للحال فالاولى ماذكره فرارا من عدم تلك المناسبة فان قلت لاحاجة فى جعل الجملة حالية لزيادة واو اذ الجملة الاسمية يصح ان تكون حالا بالضمير وحده قلت يلزم على حذفها توهم الاستيناف فزادها دفعا لذلك التوهم فظهر من هذا ان التقديم انما هو من اجل ماذكر من النكتة اذلايعرف للتقديم هنا نكتة غير ذلك وذلك لان تقديم المسند اليه على المسند الفعلى الذى لم يل حرف النفى قد يأتى للتخصيص وقد يأتى لتقوى الحكم لتكرر الاسناد كما يأتى ولايعرف لشئ منهما حسن هنا اذلاحسن فى قصر السؤال عليه بل الحسن فى الشركة فى السؤال ليكون اقرب للاجابة لاجتماع القلوب وابعد عن التحجير فى الدعاء ولاحسن فى تأكيد اسناد السؤال اليه اذلا انكار ولاتردد فيه من السامع قال بعضهم يمكن ان يكون التقديم هنا لافادة الحصر او التقوى ويوجه الاول بان المصنف من تواضعه رأى ان كتابه لايلتفت اليه غيره فضلا عن كونه يسأل النفع به واذا كان كذلك فلا يسأل النفع به الا هو فكأنه قال وانا اسئل النفع به دون غيرى فالقصر حقيقى او انه اضافى باعتبار الحاسدين له من اهل عصره اى وانا اسئل الله لاغيرى من الحاسدين ورد الوجه الاول بان جعله قصرا حقيقيا ينافى ماسلفه من مدح مختصره وترجيحه على القسم الثالث فان ذلك المدح ينافى انه يرى ان غيره لايعتد به ورد الوجه الثانى بان القصر المذكور انما يكون للرد على معتقد الشركة وليس هنا من يعتقد ان اهل عصره الحساد يشاركونه فى السؤال حتى يرد عليه وكونه يدعى ان هنا معتقدا للشركة امر بعيد ويوجه الثانى بان تقوى الحكم وتأكيده بتكرر الاسناد ليس بلازم ان يكون للرد على منكر بل قد يكون لمجرد الاعتناء بالحكم ولظهور الرغبة فيه اولاستبعاد الحكم فالتقديم هنا للاعتناء بالسؤال والاهتمام به اولظهور الرغبة فيه فتوجه الى الله يتضرع فى الاجابة مجتهدا باقصى وسعه مشيرا الى انه لايعتمد على مابالغ به فى وصف مؤلفه بل يسأل الله النفع به او لاستبعاده السؤال ولذا علله بقوله انه ولى النفع به فتأمل ذلك (قوله حال من ان ينفع به) اى حال من المصدر المأول الواقع مفعولا اى اسئل الله النفع به حال كونه كائنا من فضله فهو من تقديم الحال على صاحبها وليس من فضله من معمولات ان ينفع به حتى يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول او تقديم معمول المصدر عليه وكلاهما ممنوع (قوله وهو المفتاح او القسم الثالث) جعل القسم الثالث اصلا له ظاهر واما جعل جملة المفتاح اصلا ففيه نظر لان القسمين الاولين منه لاتعلق للمختصر بهما حتى يجعلا اصلا له ويجاب بان ماكان جزؤه اصلا لغيره فالكل اصل لذلك الغير بهذا الاعتبار (قوله انه ولى) بفتح الهمزة على حذف لام الجر علة لقوله اسئل وبكسرها على الاستيناف البيانى جوابا عما يقال لاى شئ سألته دون غيره وقوله ولى ذلك ولى فعيل بمعنى فاعل اى متولى ذلك النفع ومعطيه فله ان يتصرف

(من فضله) حال من (ان ينفع به) اى بهذا المختصر (كما نفع باصله) وهو المفتاح او القسم الثالث منه (انه) اى الله تعالى (ولى ذلك) النفع (هو حسبى) اى محسبى

فيه كيف يشاء (قوله اى محسبى) يشير الى ان حسب بمعنى محسب فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هو الصحيح وحاصل ما فى المقام ان حسب فى الاصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ولذا يخبر به عن الواحد وعن المتعدد فيقال زيد وعمرو حسبك ثم استعمل اسم فاعل بمعنى محسب وكاف وله حينئذ استعمالان فتارة تستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل وتارة تستعمل استعمال الاسماء الجامدة غير تابعة لموصوف نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انها اسم فعل فان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق واما قول صاحب الصحاح حسبك درهم اى كفاك فهو بيان للمعنى بالمآل لان مآل المعنيين واحد لا بيان لانه اسم فعل (قوله وكافى) عطفه على ما قبله عطف تفسير ثم يحتمل ان المراد كافى فى جميع المهمات حتى فى اجابة هذا السؤال ويحتمل الكفاية فى ذلك وعليه فتكون الجمل منتظمة (قوله عطف الخ) انما جعل الواو عاطفة لان الاصل فيها العطف ولعدم صحة جعلها للحال لان الجملة الحالية لا تكون انشائية ولا يصح جعلها اعتراضية لان الاعتراض لا يكون فى آخر الكلام ولعدم تضمنه نكتة جزيلة (قوله اما على جملة وهو حسبى واما على حسبى) انما انحصر العطف فى هذين لان المتقدم ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع ولكونها حالا والانشائية لا تكون حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما ان يكون العطف عليها بتمامها او على جزئها (قوله والمخصوص) اى بالمدح محذوف والاصل ونعم الوكيل الله وعلى هذا فيجعل المخصوص اما مبتدأ والجملة قبله خبرا وخبره محذوف او يجعل خبر المحذوف (قوله واما على حسبى) اى وان لزم عليه عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا لان حسبى فى معنى يحسبنى (قوله فالمخصوص هو الضمير) اى الواقع مبتدأ لان ونعم الوكيل عطف على الخبر (قوله على ما صرح الخ) انما صرح بهذا العزو لان تقدم المخصوص خلاف الشائع اذ الشائع ان المخصوص يذكر بعد والجملة قبله خبرا وخبره محذوف او يجعل خبر المحذوف وهنا قد وقع مبتدأ مقدما فلما كان هذا الوجه خلاف الشائع قال الشارح على سبيل التبرى منه على ما صرح به صاحب المفتاح (قوله وعلى كل تقدير) اى من التقديرين اعنى عطف جملة ونعم الوكيل على جملة وهو حسبى او عطفها على حسبى وحده (قوله قد عطف الانشاء على الاخبار) هذا ظاهر على التقدير الاول لا على الثانى لان حسبى بالمعنى الذى ذكره الشارح وهو محسبى مفرد ويفيد اخبارا الا ان يقال انه فى تأويل يحسبنى ويكفينى ثم ان قول الشارح وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار يحتمل ان المراد وهو جائز كما صرح به الشارح فى غير هذا المحل وفاقا للصفار فالقصد بذكر هذا الكلام تحقيق المقام ويحتمل ان المراد وهو غير جائز كما ذهب اليه البيانيون وجمهور النحاة وحينئذ فالقصد

وكافى (ونعم الوكيل) عطف اما على جملة وهو حسبى والمخصوص محذوف واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشا على الاخبار والله اعلم

الاعتراض على المتن وهل هذا الا احتمال فيجاب باختيار التقدير الاول اعني عطف الجملة على الجملة لكن يمتنع كونه من عطف الانشاء على الاخبار بل من عطف الانشاء على الانشاء لان الجملة الاولى لانشاء المدح بالكفاية والثانيه لانشاء المدح العام اوان قوله ونعم الوكيل ليس عطفا بل معمول لخبر مبتدأ محذوفين والاصل وهو مقول في حقه نعم الوكيل فالمعطوف جملة خبرية اسمية متعلق خبرها جملة انشائية فعلية فيكون من عطف الاخبار على الاخبار اونختار التقدير الثاني وهو عطف الجملة على الخبر لكن لانسلم ان فيه عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة عطف على حسبي بدون اعتبار تأويله بيحسبني فهو من عطف الانشاء على المفرد لا على الاخبار سلمنا انها عطف على حسبي وانه مأول بعامل لكن عطف الانشاء على الاخبار لا يمتنع هنا لان عطف الانشاء على الاخبار جائز اذا كان المعطوف عليه له محل من الاعراب كما هنا فان قوله حسبي خبر عن الضمير ورد الجواب الاول بان جعل الجملة الاسمية للانشاء اقل من القليل فلا ينبغي حمل الكلام عليه ورد الجواب الثاني بان فيه تقدير امور ثلاثة لادليل عليها وهي مقول في حقه والمبتدأ الذي وقع الاخبار عنه بمقول فالانصاف انه لايفهم من قولنا وهو نعم الوكيل معنى القول ولا الاخبار بل مجرد انشاء المدح ورد الجواب الثالث بان شرط عطف الفعل على الاسم ان يكون الاسم في معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا اى فلق الاصباح فلا يجوز مررت برجل طويل ويضرب اذليس الاسم في معنى الفعل وحسبي بدون اعتبار يحسبني اسم ليس في معنى الفعل ورد الجواب الرابع بان القول بجوازه فيما له محل من الاعراب بدون تأويل اى للاولى بالانشاء او للثانية بالخبر عند الجمهور ممنوع لابدله من شاهد ولا يقال الشاهد للجواز قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ٩فان هذه الواو من الحكاية لامن المحكي اى من كلام الله لامن كلام الصحابة الذي حكى الله كلامهم اى وقالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل لانا نقول هذا قابل للبحث بجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل اومبتدأ اى قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين اللذين يكون عليهما العطف في الآية من عطف الخبر على الخبر كيف تكون الآية شاهدا للجواز اللهم الا ان يقال ان التقدير خلاف الظاهر (قوله مقدمة) الاظهر انه خبر لمحذوف اى هذه مقدمة ويحتمل انها مبتدأ والخبر محذوف اى مقدمة اذكرها وفي كون ايهما اولى خلاف ويصح قراءته بالنصب على انها مفعول لفعل محذوف اذكر لك مقدمة اوعلى نزع الخافض لكنه سماعي ويصح الجر بحرف محذوف الا انه شاذ ويحتمل ان تكون مبتدأ ومابعدها خبرا او خبر وما بعدها مبتدأ لتأويله بالمشروع فيه ويحتمل ان تكون موقوفة لعدم تركيبها مع عامل كاسماء العدد ثم هي اما اسم للالفاظ اوالمعاني اوالنقوش اوللثلاثة اوللاثنين

٩قوله فان هذه الواو الخ في هذا التعليل شيء فانه لايصح جعله تعليلا للنفي قبله في قوله ولا يقال الخ هو ظاهر وان جعل تعليلا للنفي اعني عنه قوله فيما بعد لانا نقول الخ مع مافيه حينئذ من سقامة التركيب فتدبر اه مصححه

منها احتمالات والاقرب انها اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون) اعترض بان هذا لايتم وذلك لان الخطبة من الجملة المختصر فكان على الشارح ان يزيدها واجيب بان المراد رتب ماهو المقصود من المختصر فى الجملة اى سواء كان مقصودا بالذات كالفنون الثلاثة ومايتعلق بها من الامثلة والشواهد واعتراضات المصنف على السكاكى اومقصودا بالتبع كالمقدمة فانها مقصودة تبعا للعلم الذى الف فيه المختصر للانتفاع بها فيه وحينئذ فخرجت الخطبة لانها ليست واحدا منهما (قوله على مقدمة) اعترض بان الترتيب وضع كل شئ فى مرتبته وهو لايتعدى بعلى واجيب بانه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضمينا نحويا اى جعل المختصر مشتملا على مقدمة فالظرف على هذا لغو متعلق برتب اوانه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضمينا بيانيا وهو جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالا من معمول الفعل المذكور فعلى هذا يكون الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف حال اى رتب المصنف اجزاء المختصر اى جعلها مرتبة بحيث يطلق عليها اسم الواحد حال كونه مشتملا على مقدمة ثم ان ترتيب المختصر واشتماله على هذه الامور الاربعة من ترتيب واشتمال الكل على اجزائه لان المختصر الفاظ وكذلك المقدمة والفنون الثلاثة لان كلا منها اسم للقضايا الكلية التى هى القواعد والضوابط ومعلوم انها الفاظ لمامر ان القاعدة قضية كلية (قوله لان المذكور فيه) من ظرفية الاجزاء فى الكل لان المذكور فيه قضايا وقواعد وهى الفاظ (قوله اما ان يكون الخ) خبر ان بحذف مضاف اما مع اسم اى لان حال المذكور اومع الخبر اى لان المذكور فيه اما ذوان يكون اويقال فرق بين المصدر الصريح والمأول كما ذكروه فى نحو هذا (قوله من قبيل المقاصد) اى بالذات والا فالمقدمة مقصودة فى الفن لكن تبعا واقحم لفظ قبيل لادراج الامثلة والشواهد فى الفنون الثلاثة ولو قال اما ان يكون من المقاصد لخروج ماذكر لان المقاصد عبارة عن القواعد فقط والحاصل ان الامثلة والشواهد والاعتراضات ليست من المقاصد وانما هى مكملة لها وحينئذ فهى من قبيلها ومن ناحيتها فاقحم لفظ قبيل لادخالها فى المقاصد ولعل فى الكلام حذفا والاصل اما ان يكون من المقاصد اومن قبيلها تأمل ثم ان قوله لان المذكور فيه اما ان يكون الخ هذا دليل عقلى على ماادعاه من الحصر لان التردد بين النفى والاثبات عقلى وهذا الدليل العقلى مؤيد بالاستقراء (قوله فى هذا الفن) اى المعهود وهو فن البلاغة وتوابعها (قوله الثانى المقدمة) قدم الثانى لقصر الكلام عليه ولان مفهومه عدمى وهو مقدم على الوجود ثم ان حمل الثانى على خصوص المقدمة جاء من الاستقراء فاندفع مايقال لم لايجوز ان يكون شيئا آخر وحاصل الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة وماقيل هنا يقال فى الثالث (قوله فى تأدية المعنى المراد) اى للبلغاء والمراد بالمعنى المراد للبلغاء مازاد على اصل المعنى من الاحوال التى يقصدها البليغ كالانكار وخلو الذهن فلو كان

(مقدمة) رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد فى الفن اولا والثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى

فهو الفن الثانى والافهو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه فى آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمة

المخاطب ينكر قيام زيد واورد المتكلم له الكلام غير مؤكد بان قال زيد قائم فقد اخطأ فى نفس تأدية المعنى المراد لتركه الواجب وهو التأكيد الدال على حال المخاطب وهو الانكار الذى هو معنى مراد للبلغاء وهذا الخطاء يحترز عنه بالفن الاول وقوله عن التعقيد المعنوى اى بان تكون العبارة التى عبر بها يعسر الانتقال منها الى المعنى المراد فاذا اقتضى الحال المجاز واورده المتكلم لكن مع التعقيد المعنوى بان اتى بعبارة صعبة خفية اللوازم كما لو قلت رأيت ابحر فى الحمام مريدا به رجلا شجاعا بجامع مشابهته للاسد فى ذلك فقد اصبت فى اصل تأدية المعنى المراد لكونه مطابقا لمقتضى الحال ولكن اخطأت فى كيفية التأدية لكونك اتيت بالعبارة الخفية اللوازم وهذا الخطاء يحترز عنه بالفن الثانى فلو عبرت عن المقصود برأيت اسدا فى الحمام بجامع الجراءة لم يكن هناك خطاء فى كيفية التأدية لسهولة الانتقال (قوله والافهو الفن الثالث) اى والا بان كان الغرض ليس الاحتراز اصلا بل انما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيينه فهو الثالث (قوله وجعل الخاتمة الخ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر فى الفنون الثلاثة والمقدمة غير حاصر اذ من جملة اجزاء الكتاب الخاتمة فكان على الشارح ذكرها (قوله وهم) بفتح الهاء اى غلط والمراد به الخطاء لان الغلط انما يستعمل فى خطاء اللسان وخطاء الذهن كما هنا لايقال فيه غلط بل خطاء (قوله كما سنبين) اى فى اول الخاتمة نقلا عن المصنف فى الايضاح ان الخاتمة من الفن الثالث قال الشارح هناك ومما يدل على ذلك ان المصنف حصر فى آخر المقدمة اجزاء الكتاب فى الفنون الثلاثة ولم يلتفت لذكر الخاتمة (قوله الى انحصار المقصود) اى بالذات (قوله بطريق التعريف العهدى) اى الذكرى ان قلت ان ال التى لتعريف العهد الذكرى ضابطها ان يتقدم ذكر لمدخولها وما هنا ليس كذلك اذ لم يسبق على العنوان فى التراجم تعبير بعنوان فن اول وفن ثان وفن ثالث وانما الذى ذكره فى آخر المقدمة ما يحترز به عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد فهو علم المعانى وما يحترز به عن التعقيد المعنوى فهو علم البيان ومايعرف به وجوه تحسين الكلام فهو علم البديع ولاشك ان هذا العنوان غير عنوان الفن الاول والفن الثانى والفن الثالث وحينئذ فلا يصح جعلها للعهد الذكرى واجيب بان ال التى للعهد الذكرى يكتفى بتقدم ذكر مدخولها تقديرا كما هنا وتوضيح ذلك ان المصنف لما اخبر فى آخر المقدمة ان علم البلاغة منحصر فى علم المعانى والبيان والبديع وذكر ان واحدا يحترز به عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد وواحدا يحترز به عن التعقيد المعنوى وواحدا يعرف به وجوه محسنات الكلام علم انها فنون اى ضروب مختلفة ومعلوم مما تقدم من قوله لما كان علم البلاغة وتوابعها الى قوله الفت مختصرا ان مقصود الكتاب منحصر فى علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان مقصود الكتاب منحصر فى علم البلاغة وعلم البلاغة منحصر

فى فنون ثلاثة ينتج مقصود الكتاب منحصر فى فنون ثلاثة ومعلوم ان الفنون الثلاثة المذكورة فى الكتاب يكون واحد منها اول وواحد ثانيا وواحد ثالثا فعلم ان مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالاولية والثانوية والثالثية وانها علم المعانى والبيان والبديع الا ان النسبة بينها مجهولة اذ لا يعلم ان الفن الاول هو علم المعانى او البيان او البديع فيقال لافادة النسبة الفن الاول اى من الفنون التى علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعانى والفن الثانى علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذه التراكيب الثلاثة من قبيل قولنا المنطلق زيد من جهة ان كلا من طرفى الجملة معلوم والمجهول الانتساب فتدبر ذلك افاد ذلك العلامة عبد الحكيم والفنارى واجاب الحفيد وغيره بما حاصله ان ال التى للعهد الذكرى هى التى تقدم مصحوبها صريحا او كناية كما يأتى وما هنا من قبيل الثانى لان الفن الاول والثانى والثالث قد ذكرت سابقا بعنوان ما يحترز به عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد وما يحترز به عن الخطاء فى التعقيد المعنوى وما يعرف به وجوه التحسين فان هذه الامور مشهورة الاتصاف بالعنوان المذكور اى الفن الاول والفن الثانى والفن الثالث اذ مدلول الفن الاول القواعد المخصوصة وكذا مدلول الفن الثانى والثالث فيكون من التقديم الكنائى على حد قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فانه اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وكذلك الفن الاول اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله وما يحترز به عن الخطأ الخ فان ما وان كانت تعم الفن الاول وغيره لكن الاحتراز عن الخطاء المذكور انما هو بالفن الاول وكذا يقال فى الفن الثانى والثالث (قوله فانه لامقتضى الخ) اى فنكرها لان الاصل فى الاسماء التنكير ولا مقتضى للعدول عنه الى التعريف (قوله للتعظيم) اى كما قال الزوزانى نظرا لكون ما فيهما من المعانى عظيما وقوله او التقليل اى كما قال غيره نظرا لقلة الفاظها وهذا الخلاف لاطائل تحته على انه يصح اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين بقى شئ آخر وهو ان المقابلة فى كلامه لا تحسن لان الذى يقابل التعظيم انما هو التحقير لا التقليل كما ان الذى يقابل التقليل التكثير لا التعظيم فكان الاولى ان يقول للتعظيم او التحقير او للتكثير او التقليل واجيب بان فى العبارة احتباكا فحذف من الاول التكثير بدليل ما اثبته فى الثانى ومن الثانى التحقير بدليل ما اثبته فى الاول او يقال انه اراد بالتقليل التحقير تسمحا (قوله فمما لا ينبغى) اى لانه لا يتعلق به غرض لان نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب اليه لا تتفاوت بحيث يكون مقامها بالنسبة اليه تارة عظيما وتارة حقيرا فلا يتشوق الا لوجودها لا لكونها عظيمة او حقيرة وكتب بعضهم قوله فمما لا ينبغى ان يقع بين المحصلين اى لمهمات العلوم لعلو هممهم عن الاشتغال بمحقراتها وكلامه صالح للتعريض فتدبر

فانه لامقتضى لايرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف فى ان تنوينها للتعظيم او التقليل فمما لا ينبغى ان يقع بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدّم

(قوله والمقدمة الخ) اعلم ان قدم تارة يستعمل لازما وتارة متعديا واسم الفاعل من الاول مقدمة بمعنى ذات متقدمة اى ثبت لها التقدم ثم نقل ذلك اللفظ من الوصفية وجعل اسما للجماعة المتقدمة من الجيش وحينئذ فالتاء فيها للدلالة على النقل من الوصفية للاسمية ووجه ذلك ان التاء تدل على التأنيث والمؤنث فرع المذكر وكذلك الاسمية منها فرع الوصفية فأتى بالتاء لتدل على ذلك فان قلت ان التاء موجودة حال الوصفية قلت يقدر زوالها والاتيان بغيرها ثم انها نقلت منها على سبيل الحقيقة العرفية ان هجر المعنى الاصلي او على سبيل الاستعارة المصرحة ان لم يهجر وجعلت اسما لكل مقدم ويتعين بالاضافة فيقال مقدمة علم ومقدمة كتاب ومقدمة الدليل ومقدمة القياس فهذا وضع ثالث اذا علمت هذا فقول الشارح والمقدمة اى ولفظ المقدمة من حيث هي لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك اظهر مع ان المقام للضمير وقوله مأخوذة اى منقولة من مقدمة الجيش اى من لفظ مقدمة الذي مدلوله الجماعة المتقدمة من الجيش او مستعارة منها وقوله للجماعة اى الموضوعة للجماعة المتقدمة منها اى من الجيش والمناسب منه ولكنه انث باعتبار ان الجيش طائفة وقوله من قدم اللازم اما خبر لمبتدأ محذوف اى وهي اى مقدمة الجيش مأخوذة اى منقولة من قدم اللازم اى من اسم فاعل قدم اللازم لما علمت ان مقدمة الجيش منقولة من مقدمة الوصف المأخوذة من قدم اللازم اوانها حال اى حال كون مقدمة الجيش مأخوذة من قدم اللازم اى منقولة من اسم فاعل قدم اللازم ففي كلام الشارح اشارة لمراتب النقل على هذين الاحتمالين اوانه خبر ثان للمقدمة اى والمقدمة مأخوذة اى منقولة من مقدمة الجيش ومشتقة من قدم اللازم اى من مصدره وهذا باعتبار الاصل الاصيل وهو الوصف لان الاشتقاق انما هو معتبر فيه كذا قرر شيخنا العلامة العدوى وذكر العلامة عبد الحكيم ان قوله والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش لم يرد به انها منقولة او مستعارة من مقدمة الجيش لانه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه اذ لابد من اتحاد اللفظ فيهما اى في المنقول عنه واليه ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة او مستعارة بل مراده ان لفظ المقدمة مأخوذ من مقدمة الجيش بقطع النظر عن الاضافة وحينئذ فمعناها المتقدمة وانما لم يقل من اول الامر والمقدمة مأخوذ من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق ان استعمال المشتق منه لا يكفي في اخذ المشتق مالم يرد الاستعمال به واطلاق المقدمة على الجماعة المتقدمة من الجيش باعتبار معناها الوضعي ويدل عليه ايرادها في الاساس في الحقيقة حيث قال قدمته فقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش انتهى كلامه (قوله بمعنى تقدم) اى فهي قدم اللازم لان تقدم لازم واما قولهم زيد تقدمه عمرو فهو من الحذف والايصال اى تقدم عليه وهذا اى اخذها من قدم بمعنى تقدم بناء على قراءتها بالكسر واما على قراءتها بالفتح فيتعين انها من قدم المتعدي لان اسم المفعول انما يؤخذ من المتعدي

بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما توقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه

فان قلت على قراءتها بالكسر لم لم تجعل مأخوذة من قدم المتعدى قلنالان المباحث المذكورة متقدمة لامقدمة شيئا آخرولانه لوكان كذلك لاضيفت الى مفعو لها بان يقال مقدمة الطالب الذى عرفها على من لم يعرفها من الشارعين لان الصفة المتعدية للمفعول الظاهر اضافتهااليه لامالة بها نوع تعلق فلما لم تضف اليه واضيفت للكتاب مع انه غير المفعول علم انها من اللازم وانما كان الكتاب غير المفعول لان المقدم فى الحقيقة الطالب الذى عرفها لا الكتاب نفسه (قوله يقال مقدمة العلم) اى يقال هذا اللفظ اوتقال هذه الكلمة اذ من المعلوم ان الكلمة اذا اريد لفظها فانها تحكى بالقول نحو يقال له ابراهيم ويصح ان يجعل القول بمعنى الاطلاق اى ان المقدمة اذا اضيفت للعلم تطلق على مايتوقف عليه الشروع فى مسائله فاللام فى قوله لما بمعنى على والظرف لغو متعلق بيقال على التقديرين ومافى قوله لما نكرة موصوفة واقعة على معان اى معان يتوقف الخ وهى المبادى العشرة وظاهره كانت مقدمة اولا بان كانت فى الاثناء ان قلت اصل الشروع فى مسائل العلم انما يتوقف على تصور العلم بوجه وذلك يحصل بالرسم فيقتضى ان مقدمة العلم اسم للرسم خاصة وهذا ينافى ماذكره العلامة السيد فى شرح المفتاح من ان مقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه تصور العلم بوجه وذلك كالرسم اوتصوره بالذات والحقيقة وذلك كالحد او الشروع فيه على بصيرة وذلك كالموضوع والفائدة والغاية وغيرها من بقية المبادى العشرة المشهورة قلت المراد بالشروع الشروع من حيث هو فيشمل اصل الشروع والشروع على بصيرة فتشمل المقدمة جميع المبادى وحاصل مافى المقام ان العلم لغة الادراك ثم نقل فى العرف الى معلومات تصورية او تصديقية هى مسائل كثيرة مضبوطة بجهة واحدة ولاشك ان الشروع فى تحصيل تلك المعلومات موقوف على تصورها بوجه وهو التصور الاجمالى لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق فيمتنع الشروع فيها بدونه والشروع فيها على بصيرة يتوقف على تصورها بتلك الجهة ويتوقف ايضا على معان اخر خارجة عن تلك المعلومات كمعرفة الغاية والموضوع والفائدة وغير ذلك من بقية المبادى العشرة فسموا هذه مقدمة العلم لتوقف اصل الشروع والشروع على وجه البصيرة عليها (قوله ومقدمة الكتاب) عطف على مقدمة العلم وقوله لطائفة اى لجماعة عطف على قوله لما يتوقف من عطف المفردات اى ان لفظ مقدمة اذا اضيفت للكتاب تطلق الخ وقوله من كلامه اى من كلام الكتاب واضافة كلام للضمير من اضافة العام للخاص فهى للبيان والمعنى لطائفة منه وانما لم يقل هكذا لان ذكر العام اولا ثم بيانه بالخاص بعد ذلك اوقع فى النفس (قوله قدمت امام المقصود) اى جعلت امامه فلابد من التجريد فى قدمت عن بعض معناه اولا كان فيه ركاكة لتكرر قوله امام المقصود معه (قوله لارتباط له بها) اى لارتباط للمقصود بها اى بتلك الطائفة اى بمعانيها اويقال ان طريق الافادة والاستفادة

(لما كانت)

وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى البيان والمعانى وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفى على كثير من الناس (الفصاحة) وهى فى الاصل تنبئ عن الظهور

لما كانت هى الالفاظ لم يحتج لتقدير كما افاده الفنارى وانما اعتبر الارتباط فى جانب المقصود دون المقدمة نظرا الى انه موقوف عليها والموقوف هو المرتبط وقوله لارتباط له بها اى سواء توقف الشروع فى مسائل الفن على معناها بان كان مدلولها مقدمة علم ام لا (قوله وانتفاع الخ) عطف سبب على مسبب وعلم مما ذكر ان مقدمة العلم معان ومقدمة الكتاب الفاظ ولا يقال ان هذه التفرقة تحكم لا مرجح لها لانا نقول ان مقدمة العلم لما كانت منضبطة غير مختلفة التفت فى جانبها للمعانى ولما كانت معانى مقدمة الكتب مختلفة التفت فى جانبها للالفاظ التى هى غير مضبطة واعترض السيد على الشارح بان المتبادر من قوله يقال مقدمة الكتاب لكذا ان اطلاق مقدمة الكتاب فى مقابلة مقدمة العلم اصطلاح بين القوم لا من الشارح وليس كذلك اذ الموجود فى كلام القوم مقدمة العلم وقد يطلقون مقدمة الكتاب على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم مجازا مرسلا لعلاقة الدالية والمدلولية ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا اعم من ان يكون مدلولها مقدمة علم ام لا على مازعمه الشارح واجيب بان علة التسمية بمقدمة هو التقدم وحينئذ فلا وجه لجعل اطلاقها على الالفاظ مجازا عن اطلاقها على المعانى مع وجود العلة فقوله ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا ممنوع لما علمت من وجود العلة والحاصل ان السبب فى اطلاق لفظ مقدمة على الالفاظ المتقدمة على المقصود لارتباطه بها هو التقدم والاولية لا الارتباط الواقع بين اللفظ والمعنى كالدالية وحينئذ فلا وجه لاختصاصها فى كلامهم بمقدمة العلم ولا يختص اطلاقها على اللفظ الدال على مقدمة العلم فقوله ولم يطلقوا المقدمة على الالفاظ مطلقا ممنوع واعلم ان النسبة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب التباين لان الاولى اسم للمعانى والثانية اسم للالفاظ واما بين مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوجهى كما ان دال مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب كذلك اى بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر امام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع فى المسائل اذ ذكر امام المقصود وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر فى الاثناء خلافا لمن قال ان النسبة العموم والخصوص المطلق بين الامرين بناء على اعتبار التقدم فى مفهوم مقدمة العلم وقد علمت من تعريف الشارح لها عدم اعتباره فيها واما النسبة بين دال مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالتباين كالاولى (قوله وهى) اى المقدمة ههنا اى فى ذلك الكتاب (قوله لبيان) اى مذكورة لبيان (قوله وانحصار) عطف على معنى الفصاحة وقوله علم البلاغة اى العلم المتعلق بها (قوله وما يلائم ذلك) عطف على معنى الفصاحة اى ولبيان ما يلائم ذلك اى معنى الفصاحة والبلاغة والمراد بذلك الملائم النسبة بين الفصاحة والبلاغة ومرجع البلاغة (قوله ارتباط المقاصد بذلك) اى بما ذكر مما احتوت عليه المقدمة او بالبيان المذكور واشار بهذا

الى ان المقدمة المذكورة هنا مقدمة كتاب لامقدمة علم لان مقدمة العلم ماتوقف عليه الشروع فى مسائله كالحد والموضوع والغاية الخ والمصنف لم يذكرها كلها فيها وان كان قد ذكر فيها غايات العلوم الثلاثة حيث قال فى آخرها ومايحترز به الخ ويصح جعلها مقدمة علم ايضا بهذا الاعتبار (قوله والفرق الخ) قدعلمت محصله وهو ان مقدمة الكتاب اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظى التى يقدمها المصنف امام المقصود لارتباط له بها فالم يقدمه وان حصل به الارتباط والانتفاع لايصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة يتوقف عليها الشروع فيه (قوله فى الاصل) اى فى اللغة الخ لما كان الواقع فى كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها تدل على الظهور ولم يتحقق الشارح من تلك المعانى الحقيقى من المجازى لما وقع فى ذلك من الاختلاف والاشتباه اتى فى بيانها اى الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة فهذا نكتة قول الشارح تنبئ عن الظهور والابانة دون ان يقول هى الظهور والابانة وتوضيح ذلك ان الفصاحة تطلق فى اللغة على معان كثيرة فتطلق على نزع الرغوة وذهاب اللبا من اللبن يقال سقاهم لبنا فصيحا اى اخذت رغوته ونزعت منه اوذهب لباه وخلص منه قال فى الاساس ان هذين المعنيين حقيقيان ثم قال ومن المجاز شربناحتى افصح الصبح اى بداضوءه وحتى بدا الصباح الفصيح اى الذى لاظلة فيه وهذا يوم مفصح وفصيح لاغيم فيه ولاحروجاء فصح النصارى اى عيدهم وهذا مفصحهم اى مكان بروزهم وافصحوا عيدوا وافصح العجمى تكلم بالعربية وفصح انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وافصح الصبى فى منطقه فهم مايقول فى اول مايتكلم وافصح ان كنت صادقا اى بين اه فقد جعل ماسوى ذهاب الرغوة واللبا معانى مجازية ولاشك ان تلك المعانى كلها تؤول للظهور بالاستلزام لاانها هو فلذلك عبر بتنبئ اى تدل ولم يقل معناها الظهور لانه لم يوجدلها معنى هو الظهور كما يفيده كلام المصباح فقوله تنبئ يشير الى ان معناها ليس هو الظهور بل شئ ينبئ عنه ويدل عليه ومن هذا علم ان مراد الشارح بالاصل اللغة سواء كان المعنى حقيقيا اومجازيا لاالحقيقى فقط وعلى هذا فالمراد بكون اللغة اصلا باعتبار المعنى الاصطلاحى لاباعتبار انه حقيقة وعلم ان المراد بالانباء الدلالة الالتزامية لاالمطابقية لان لفظ الفصاحة لم يوضع للظهور حتى تكون دلالته عليه مطابقية ولاالتضمنية لان لفظ فصاحة لم يوجد فى كتب اللغة انه موضوع للظهور وغيره حتى تكون دلالته عليه تضمنية ثم ان الفصاحة نقلت عرفا الى وصف فى الكلمة والكلام والمتكلم ويخلو ذلك الوصف من ملابسة وضوح وظهور وانما لم يقتصر الشارح على المعنى الاصطلاحى الآتى فى المتن للاشارة الى ان بين المعنى اللغوى والاصطلاحى مناسبة والمناسبة تحصل ولو بحسب المآل (قوله والابانة) عطف

(مرادف)

مرادف ان جعلت الابانة مصدرا بان بمعنى بان اى ظهر وحينئذ فالابانة بمعنى البيان وعطف لازم ان جعلت مصدر ابان بمعنى اظهر وحينئذ فتكون الابانة بمعنى الاظهار (قوله مثل كلمة فصيحة) اى مخبرا بذلك عن جزئى معين من جزئيات المفرد كقائم فيقال هذه كلمة فصيحة ويصح ان يراد بالكلمة لفظ كلمة اذهو يوصف بالفصاحة وكذا يقال فى قوله كلام فصيح وربما يقال ان قوله بعد والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون ان يقول مثل متكلم فصيح مع انه قياس سابقيه يعين الاول واشار بالمثالين فى قوله مثل كلام الخ الى انه لا فرق فى الوصف بالفصاحة بين المنظوم وغيره والقصيدة مأخوذة من اقتصدت الكلام بمعنى اقتطعته قيل لا تسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة ومادون ذلك يسمى قطعة (قوله قيل المراد الخ) حاصل ايضاح مافى المقام ان المصنف اعترض عليه بانه قد بقى شئ ليس بكلمة ولا كلام مثل المركبات الناقصة فانها ليست بمفردة لان المفرد ماقابل المركب ولا كلاما لانه المركب التام والمركب المذكور ناقص فسكوته عنها يقتضى ان لا تكون فصيحة ولا بليغة مع انها توصف بالفصاحة قطعا فيقال مركب فصيح وحينئذ ففى كلام المصنف قصور واجاب الخلخالى والزوزنى بانها داخلة فى الكلام فى كلام المصنف اذ المراد بالكلام فيه المركب مطلقا على طريق المجاز المرسل من باب اطلاق الخاص وارادة العام فيشمل المركب التام والناقص وحينئذ فلا قصور فى كلامه ورد شارحنا هذا الجواب بانه لا يتم الا لو كان العرب اطلقوا على المركب المذكور كلاما فصيحا مع انهم لم يقولوا فيه ذلك ووصفهم له بالفصاحة فى قولهم مركب فصيح يجوز ان يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته سلمنا انه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته وان الاعتراض بالقصور وارد على المصنف فالاولى ادخال المركب المذكور فى المفرد لا فى الكلام بان يراد بالمفرد ماقابل الكلام وذلك لانه لم يعهد اطلاق الكلام على ماقابل المفرد بل المعهود اطلاقه على المركب التام كما هو المعنى العرفى عند النحاة او على اللفظ مطلقا الشامل للمفرد وهو المعنى اللغوى واما اطلاقه على ماقابل المفرد اعنى المركب مطلقا الشامل للتام والناقص فهذا مجاز مرسل كما علمت علاقته بخلاف اطلاق المفرد على ماليس بكلام فانه حقيقة عرفية (قوله ماليس بكلمة) الانسب ماليس بمفرد اى وهو المركب مطلقا (قوله وغيره) اى وهو المركب الناقص (قوله فانه قد يكون) الفاء للتعليل والضمير للحال والشان وهذا علة للعلل مع علته وقوله وقد يكون بيت الخ اى كما فى قوله

* اذا ماالغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا *

فان هذا البيت غير مفيد لعدم ذكر جواب الشرط مع انه فصيح باجماع ضرورة

والابانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام ماليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة

فصاحة كلماته (قوله وفيه نظر) اى فى ادخال المركب الناقص فى الكلام نظر (قوله لانه انما يصح ذلك) اى دخول المركب الناقص فى الكلام (قوله لو اطلقوا) اى العرب (قوله ولم ينقل ذلك عنهم) اى والمنقول عنهم انما هو وصفه بالفصاحة دون وصفه بانه كلام حيث قالوا مركب فصيح ووصفه بالفصاحة لايستلزم تسميته كلاما حتى يدخل فى مسماه لان الوصف بالفصاحة اعم من التسمية بالكلام والاعم لايستلزم الاخص فيجوز ان يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة لالكونه كلاما مركبا فبطل هذا التأويل وهو ادخال المركب الناقص فى الكلام (قوله واتصافه الخ) لما ابطل جواب الخلخالى وبقى الاعتراض بالقصور واردا على المصنف اشار الشارح لدفعه بانه غير وارد بالكلية بقوله واتصافه بالفصاحة اى فى قولهم مركب فصيح الخ (قوله باعتبار فصاحة المفردات) اى باعتبار ان مفرداته متصفة بالفصاحة لاباعتبار انه مركب واذا كان كذلك فهو داخل فى المفرد من غير تأويل فى المفرد سلمنا ان اتصافه بالفصاحة لذاته اى باعتبار انه مركب فيحتاج للتأويل لكن الحق فى التأويل خلاف ماقلت ياخلخالى (قوله باعتبار الخ) اى فيكون وصفه بالفصاحة من باب وصف الشئ بوصف اجزائه فوصفه بها عرضى لاذاتى (قوله على ان الحق الخ) على للاستدراك بمعنى لكن فلاتعلق بشئ فكأنه قال لكن الحق انه داخل الخ فبعد ان اجاب بان وصف المركب الناقص بالفصاحة على طريق العرضية ظهر له بعد ذلك انه يوصف بها بالنظر لذاته وانه لابد من التأويل فى كلام المصنف ليشمله والاكان قاصرا لكن لايؤول بما اول به الخلخالى بحيث يدخل هذا المركب فى الكلام بل يدخله فى المفرد بقرينة مقابلته بالكلام وفى هذا الجواب بحث اذ لوكان داخلا فيه لم يتم قوله اولا يقال كلمة فصيحة الا ان تحمل الكلمة على مايعم المركب الناقص (قوله لانه) اى المفرد يقال اى يحمل على مايقابل المركب وذلك القول فى باب الكلام (قوله وعلى مايقابل المثنى) اى ويقال على مايقابل المثنى والمجموع اى والملحق بهما وهو الاسماء الستة الشاملة للمضاف وذلك القول فى باب الاعراب اى ويقال على مايقابل المضاف والشبيه به الشامل للمثنى والمجموع وذلك فى باب المنادى واسم لا ويقال على ماليس جملة ولاشبيها بها وذلك فى باب المبتدأ والخبر (قوله وعلى مايقابل الكلام) اى الشامل للمركب الناقص وهو المراد هنا واعلم ان اطلاق المفرد على هذه الامور كلها اطلاقات حقيقية واذا كان كذلك فدخول المركب الناقص فيه لايلزم عليه تجوز بخلاف دخول المركب الناقص فى الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقا فانه يلزم عليه التجوز (قوله ومقابلته الخ) جواب عما يقال ان المشترك لايفهم منه معنى معين بدون قرينة فالقرينة هنا على ان المراد بالمفرد هنا ماقابل الكلام فاجاب بقوله ومقابلته الخ لايقال قد ينعكس فيقال مقابلة

وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم يُنقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل فى المفرد لانه يقال على مايقابل المركب وعلى مايقابل المثنى والمجموع وعلى مايقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على انه اريد به المعنى الاخير اعنى ماليس بكلام

الكلام بالمفرد تدل على ان المراد بالكلام ماليس بمفرد لانا نقول اطلاق الكلام على ماليس بمفرد مجاز مخالف لاصطلاح النحاة واللغويين بخلاف اطلاق المفرد على ماليس بكلام فانه اصطلاح والمتبادر من الالفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح هذا واعلم انه يلزم على ماقاله الشارح من ان المراد بالمفرد هنا ماقابل الكلام امور ثلاثة * الاول ان يكون المركب الناقص الخالى عما يخل بفصاحة المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس فصيحا مع اشتماله على مايخل بفصاحة الكلام من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد نحو ان كان قرب قبر حرب قبر * وان ضرب غلامها هندا وان تسكب عيناى الدموع لتجمدا لانه صدق عليه انه خالص من الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس والتزام فصاحة ماذكر لايليق بحال عاقل واذا لم يكن فصيحا لزم ان يكون تعريف فصاحة المفرد غير مانع فيجب ان يزاد فيه الخلوص عن هذه الامور ليكون مانعا * الامر الثانى انه يلزمه صيرورة ماهو فصيح غير فصيح بضم كلة فصيحة اليه وبيانه انه على تقدير تسليم فصاحة ماذكر من المركبات الثلاثة يلزمه خروجها عن الفصاحة بضم كلة فصيحة الى كل واحد منها كقولك فى المثال الاول رحم وفى المثال الثانى اساء وفى المثال الثالث بلغت المنى لانه قبل الضم من قبيل المفرد ولم يشترط فى فصاحته الخلوص مما ذكر وبعد الضم من قبيل الكلام وهو قد اشترط فى فصاحته الخلوص مماذكر والحال انه لم يخلص ولاشك ان صيرورة ماهو فصيح غير فصيح بضم كلة فصيحة اليه بعيد جدا • الامر الثالث انه يلزمه ان يخرج عن الفصاحة باعتبار مجرد الاسناد فيه من غير ضم الكلمة ولانقصها نحو زيد الذى ضرب غلامه عمرا فى داره فان جعل الذى وصفا لزيد كان مركبا ناقصا فيكون فصيحا لدخوله فى المفرد وان جعل الذى خبرا عن زيد كان كلاما فيكون غير فصيح لعدم خلوصه من ضعف التأليف وهذا اشنع مماقبله • واعترض مااختاره الخلخالى ايضا من التأويل فى الكلام وادخال المركب الناقص فيه بانه يقتضى اتصاف المركب الناقص بالبلاغة حقيقة لقول المصنف بعد والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط وهو باطل اذ لم يدونوا عوارضه التى يطابق بها مقتضى الحال كتدوينهم عوارض المركب التام وله ان يجيب عن هذا بان فى الكلام شبه استخدام حيث ذكر اولا الكلام بمعنى المركب وذكره ثانيا بمعنى المركب التام وفيه بعد وبان المفرد يتناول الاعلام المشتملة على تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد نحو امدحه امدحه وزان نورة الشجر وتسكب عيناى الدموع لتجمدا اذا جعلت اعلاما لان المفرد مالايدل جزؤه على جزء معناه وهذه كذلك ولايردان ضعف التأليف لايتأتى فى العلم لانه يكون بمخالفة الاعراب والعلم بمجرده لااعراب له لان الاعراب ثابت له باعتبار المنقول عنه فيلزم ان تكون هذه

الاعلام فصيحة لخلوها عما يخل بفصاحة المفرد مع اشتمالها على مايخل بفصاحة الكلام والتزامه لايليق بحال عاقل وحينئذ فتعريف فصاحة المفرد غير مانع فالواجب ان يزاد فيه الخلوص عن هذه الامور ليكون مانعا وهذا الالزام كما يرد على الخلخالى يرد ايضا على الشارح بالنظر للجواب الثانى اعنى قوله على ان الحق الخ لان المفرد عنده اعم منه عند الخلخالى وقد يجاب عن الخلخالى بالنظر لهذا الايراد فقط بما حاصله ان هذه الاعلام من قبيل المركب عند النحاة اذ المفرد عندهم مالفظ به بلفظ واحد فى العرف او ما اعرب باعراب واحد والعلم المذكور مشتمل على لفظين فاكثر ومعرب باعرابين فاكثر بحسب الاصل لان نظرهم فى اللفظ من حيث الاعراب والبناء وان كانت تلك الاعلام من قبيل المفرد عند المناطقة لان نظرهم فى المعانى اصالة وهذا التعريف لفصاحة المفرد عند النحاة لا عند المناطقة وانت خبير بان هذا الجواب انما ينفع الخلخالى دون الشارح وبما علمت من بطلان ماقاله الشارح والخلخالى لبطلان اللوازم لهما ظهر لك ان المفرد والكلام فى كلام المصنف محمولان على معناهما الحقيقى المتبادر منهما وهو ان المراد بالمفرد ماليس بمركب وبالكلام المركب التام والمركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة بالنظر لذاته واتصافه بالفصاحة فى قولهم مركب فصيح انما هو باعتبار اتصاف مفرداته بها كما افاده العلامة عبدالحكيم (قوله والمتكلم ايضا) انما زادها هنا ايضا دون ماتقدم لان الكلام والمفرد من واد واحد فهما كالشئ الواحد وايضا لايؤتى بها الا بين شيئين (قوله يقال كاتب فصيح الخ) المناسب لما مر ان يقول مثل كاتب فصيح والمراد بالكاتب الناثر اى المتكلم بكلام منثور وليس المراد به المتصف بالكتابة بدليل مقابلته بشاعر والحاصل ان الشخص متى كانت فيه الملكة اتصف بالفصاحة تكلم بنظم او سجع او غيرهما كالنثر بل ولو لم يتكلم اصلا الا ان الملكة لايعرف قيامها به الا بالكلام (قوله تنبئ عن الوصول الخ) قال فى القاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده مع ايجاز بلا اخلال او اطالة بلا املال وحينئذ فهى فى اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وهى الوصول بالعبارة الى المراد من غير اخلال ولا اطالة مملة واما فى الاصطلاح فهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة لان الكلام اذا طابق مقتضى الحال وصل للمطلوب عند البلغاء ولم يقل وهى فى الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل فى الاصل لان معناها لغة واصطلاحا واحد وفيه انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله تنبئ عن الوصول والانتهاء مستدركا لان القصد منه ابداء المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه (قوله والانتهاء) عطف تفسير (قوله فقط) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر وقط اسم فعل بمعنى انته اى واذا وصفت بها

(و) يوصف بها (المتكلم) ايضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهى تنبئ عن الوصول

الاخيرين فقط اى فائته عن وصف المفرد بها (قوله اذلم يسمع كلمة بليغة) فيه انه ادخل المركب الناقص فى المفرد وحينئذ فلا ينتهض الدليل على الدعوى لان منفى الدليل اخص من منفى المدعى اى ان الذى نفيت عنه البلاغة فى الدليل وهو الكلمة اخص من الذى نفيت عنه فى المدعى وهو المفرد الشامل للكلمة والمركب الناقص ويلزم من هذا ان يكون الدليل اخص من المدعى وحينئذ فلا ينتج لان نفى الاخص لايستلزم نفى الاعم فلا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمة بها عدم سماع اتصاف المركب المذكور بها فالدليل المساوى للدعوى ان يقال اذلم يسمع كلمة بليغة ولامركب بليغ الا ان يراد بالكلمة ماليس بكلام فتشمل المركب الناقص لكن فى اطلاق الكلمة على هذا المعنى من البعد ماليس فى اطلاق المفرد عليه بلا خفاء وان ادخل المركب الناقص فى الكلام كما هو رأى الخلخالى فلا اشكال فى التعليل اصلا (قوله والتعليل) اى لعدم وصف المفرد بالبلاغة (قوله وهى) اى المطابقة المذكورة (قوله لاتحقق فى المفرد) اى لان المطابقة المذكورة انما تحصل بمراعاة الاعتبارات الزائدة على اصل المعنى المراد وهذا لايتحقق الا فى ذى الاسناد المفيد (قوله لان ذلك) اى اعتبار المطابقة المذكورة (قوله فى بلاغة الكلام والمتكلم) اى فيجوز ان تكون هناك بلاغة اخرى يصح وجودها فى الكلمة غير المطابقة وان لم نطلع عليها كما وجد ذلك فى الفصاحة فان قال ذلك المعلل انه لامعنى للبلاغة فى كلام العرب الا هذا المعنى وهو محال فى الكلمة عاد الى انتفاء السماع وهو الذى علل به (قوله وانما قسم الخ) هذا توجيه لمبادرة المصنف بالتقسيم اولا وتعريف كل على حدة بعد ذلك مع ان الاصل ان يذكر التعريف اولا ثم التقسيم ثانيا فقول الشارح وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة اولا اى ولم يأت من اول الامر بتعريف واحد شامل لاقسام الفصاحة وكذلك البلاغة ثم يقسمهما بعد ذلك كما هو الشان وقوله قسم اى ضمنا لاصراحة حيث قال الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط فان هذا يستلزم انقسام الفصاحة الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم وانقسام البلاغة الى بلاغة كلام وبلاغة متكلم (قوله لتعذر جمع المعانى المختلفة) كفصاحة المفرد وفصاحة المتكلم وفصاحة الكلام وكبلاغة المتكلم وبلاغة الكلام وقوله الغير المشتركة الخ تفسير للمختلفة وادخل أل على غير لتأوله بالمغايرة فلا يقال انه ادخل ال على المضاف الذى لم يشابه بفعل وهو لايجوز (قوله فى امر يعمها) متعلق بالمشتركة اى فى حقيقة نوعية تصدق عليها وتصلح لتعريفها فلا يتأتى ان يؤتى للفصاحة بتعريف يعم اقسامها الثلاثة ويخرج غيرها وكذا البلاغة لايتأتى ان يؤتى لها بتعريف يعم قسميها ويخرج غيرهما وهذا بخلاف الكلمة فانها لما اشتركت اقسامها فى امر يعمها صالح لتعريف الكلمة بحيث تميز عن الكلم والكلام

والانتهاء (يوصف بها الاخيران فقط) اى الكلام والمتكلم دون المفرد اذلم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهى لاتحقق فى المفرد وهم لان ذلك انما هو فى بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة اولا لتعذر جمع المعانى المختلفة الغير المشتركة فى امر يعمها

عرفت اولا بانها قول مفرد ثم قسمت بعد ذلك الى اسم وفعل وحرف وكذلك الانسان لما اشتركت اقسامه من زنج وروم وغيرهما فى امر يعمها صالح لتعريف الانسان بحيث يميز عن الفرس والحمار وغيرهما من الانواع عرف اولا بانه حيوان ناطق ثم قسم بعد ذلك لتلك الاصناف والحاصل إنه لما تعذر هنا اشتراك اقسام الفصاحة فى امر يعمها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها وكذلك البلاغة قسم كلا منهما ثم عرف تلك الاقسام واما الاشتراك فى الامر العام مطلقا فحاصل اذلاشك فى وجود المفهومات العامة الكلية كشئ وموجود ومستحسن واقسام الفصاحة وكذلك قسما البلاغة مشتركة فى هذه المفهومات ولكن لايصلح شئ منها لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة لعدم حصول التميز المذكور وبهذا اندفع مايقال على الشارح منطوقا لانسلم عدم اشتراكها فى امر يعمها اذلاشك فى وجود المفهومات العامة الكلية التى تشترك فيها وتعمها كشئ وموجود ومستحسن ومايقال عليه من حيث المفهوم ان كلامه يفيدان مطلق الاشتراك فى الامر العام يكفى فى جميع الامور المتغايرة فى تعريف وليس كذلك (قوله فى تعريف واحد) اى يبين حقيقة كل تفصيلا والا فلاتعذر كأن تعرف الانسان والفرس بالجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اوبالحيوان فانه مميز لها فى الجملة ولكن لايبين حقيقة كل واحد تفصيلا (قوله وهذا) اى الصنيع من التقسيم اولا ثم التعريف ثانيا كما قسم اى كتقسيم ابن الحاجب الخ فان تقسيمه قبل التعريف لعدم الاشتراك المذكور واورد على ذلك ان القسمين اشتركا فى امر يعمهما صالح لتعريف المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها وفيه نظر بان هذا لايصلح تعريفا للمستثنى لانه يدخل فيه مابعد الا الواقعة صفة نحو لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا مع انه ليس مستثنى (قوله فالفصاحة) اى اذا اردت بيان كل من اقسام الفصاحة والبلاغة فاقول لك الفصاحة الخ فالفاء فاء الفصيحة ويقال لها فاء الفصيحة بالصاد والضاد والاضافة فى ذلك من اضافة الموصوف لصفته اى الفاء المفصحة اوالمفضحة سميت بذلك لانها افصحت عن شرط مقدر اولكونها افضحته واظهرته وقيل فاء الفصيحة هى ما افصحت عن مقدر مطلقا اى سواء كان شرطا اوغيره كما فى قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى فضرب فانفجرت (قوله فى المفرد) يصح ان يكون صفة للفصاحة كان المتعلق نكرة اومعرفة ولا يلزم على تقديره نكرة وصف المعرفة بالنكرة وهو لا يجوز لان ال فى الفصاحة جنسية ومدخولها فى حكم النكرة ولايلزم على تقديره معرفة حذف الموصول وبعض الصلة وهو لايجوز لان الكائن المقدر يراد منه الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وال الداخلة عليها معرفة لاموصولة على التحقيق ولايصح ان يكون ذلك الظرف حالا منها على مذهب سيبويه القائل بجواز مجئ الحال من المبتدأ لان الحال مقيدة للعامل مطلقا لفظيا

قوله اوالمفضحة صوابه اوالفاضحة لان فعله ثلاثى من باب نفع ولم يسمع افضح كما يؤخذ من المصباح والقاموس اللهم الا ان يكون لمشاكلة قوله المفصحة تأمل (مصححه)

اومعنويا ولامعنى للتقييدهنا لان التقيد انماهولشئ يختلف حاله كالمجئ فى قولنا جاءزيد راكبا والابتداءواحد لاتختلف احواله وايضا المقصود تفسير الفصاحة بوصف كونها فى المفرد لابقيد تحققهـا فى المفرد اذليس المعنى على التقيد وان كان المآل واحدالكن فرق بين التقديرين كمالايخفى وذلك لان التقيد يقتضى ان الفصـاحة مشتركة اشتراكا معنـويا لانه يفيدان الفصـاحة امر كلى تختلف احواله تارة يكون فى المفرد وتارة يكون فى غيره والذى حققه الشارح انهـا من قبيل المشترك اللفظى وجعـل المجرور صفة لايخالف ذلك تأمل ويصح ان يكون الظرف لغوا متعلقا بالنسـبة التى اشتملت عليها الجملة والمعنى انتساب الخلوص المذكور للفصاحة فى المفرد اوالفصاحة التى هى الخلوص منسوبة للمفرد وقضية هذا ان الظرف معمول للنسبة المذكورة وهو معنى قابل للتقيدوهذايرد على حصر النحاة العامل المعنوى فى الابتداء والتجرد (قوله قدم الفصاحة) اى قدم تعريف اقسـامها على تعريف اقسـام البلاغة مع ان اللف والنشر المشوش اولى (قوله لتوقف معرفة البلاغة) اى ادراكها وتصورها من حيث المفهوم سواءكانت بلاغة متكلم اوكلام وقوله على معرفة الفصاحة اى على تصورها فى الجملة وانما قلنا فى الجملة لان بلاغة الكلام لاتتوقف على فصاحة المتكلم بل على فصـاحة الكلام والمفرد وكذلك بلاغة المتكلم لاتتوقف على فصاحته من حيث المفهوم بل على فصاحة الكلام والمفرد اذلم تؤخذ الملكة التى يقتدربها على تأليف فصيح لافى بلاغة الكلام ولافى بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليهـا بلاغة المتكلم بحسب التحقق اذلايقتدر على تأليف كلام بليغ الامن يقـدر على تأليف كلام فصيح (قوله لتوقفهما عليها) اما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة لكونها مأخوذة فى تعريفه واما توقف فصاحة المتكلم على فصـاحة المفرد فبواسطة اخذ فصـاحة الكلام المتوقف عليها فى فصـاحة المتكلم والمتوقف على المتوقف على الشئ متـوقف على ذلك الشئ كذا قال يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام فى تعريف فصـاحة المتكلم بل اللفظ الشـامل للمفرد كمانبه عليه الشارح فيكون توقف فصـاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلاواسطة ايضا (قوله خلوصه من تنافر الحروف) قيل وجه حصر مخلات فصـاحة المفرد فى الثـلاثة ان المفرد له مادة وهى حروفـه وصـورة وهى صيـغته ودلالة عـلى معناه وحينئذ فعيبه اما فى مادته وهو التنافر اوفى صورته وهى مخالفة القياس الصرفى او فى دلالته على معناه وهو الغرابة ويمكن اجراء ذلك ايضا فى الكلام فعيبه فى مادته تنافر الكلمات وفى صورته اى التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف وفى دلالته على معناه التعقيد (قوله خلوصه من تنافر الحروف) المراد من الخلوص لازمه وهو عدم الاتصـاف وليس المراد انه كان متصفا بهـا اولا ثم خلص ثم ان كلام المصنف من باب السلب الكلى وهو المسمى بعموم السلب

فى تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصـل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة (فالفصاحة فى المفرد) قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة فى تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) اى خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوى اى المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لايخلو عن تسامح

لامن قبيل رفع الايجاب الكلى وهو المسمى بسلب العموم فالمعنى حينئذ عدم اتصافه
بكل واحد من الثلاثة فحيثما وجد واحد من الثلاثة فى الكلمة كانت غير فصيحة ولاجل
كون المراد من كلام المصنف السلب الكلى كان الاولى له الاتيان بمن فى الغرابة ومخالفة
القياس لاجل ان يكون كلامه ظاهرا فى ذلك المعنى المراد اذ كلامه بدون ذلك يوهم
ان المراد الخلوص من المجموع وعليه فلا يضر فى فصاحة الكلمة وجود واحد او اثنين
من الثلاثة وهو باطل (قوله القياس) اى الضابط المتقرر من استقراء استعمالات
العرب كقولنا كلما تحركت الياء او الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفا (قوله اى المستنبط
الخ) اشار بذلك الى انه ليس المراد حقيقة القياس فى اللغة الذى هو الحاق شئ بشئ بجامع
بينهما كالحاق النبيذ بالخمر فى التحريم بجامع الاسكار بل المراد القياس الذى منشاؤه
استقراء اللغة اى تتبع الكلمات اللغوية وهو القياس الصرفى كقولنا كلما تحركت
الياء او الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفا وانما لم يقل الشارح الصرفى بدل اللغوى
مع انه المراد للاشارة الى ان منشأ هذا القياس الصرفى استقراء اللغة (قوله لايخلو
عن تسامح) اى لامرين الاول ان الفصاحة هى كون الكلمة جارية على القوانين
المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف كثيرة الاستعمال على السنة العرب
الموثوق بعربيتهم ويلزم من الكون المذكور الخلوص عما ذكر فليس الخلوص نفس
الكون المذكور ولا صادقا عليه وحينئذ فلا يصح حمله على الفصاحة بحيث يقال
الفصاحة الخلوص لان ادنى درجات التعريف ان يكون صادقا على المعرف وان صح
ان يقال الفصيح الخالص لان صدق المشتق على المشتق لايستلزم صدق المأخذ
على المأخذ كالناطق والكاتب والنطق والكتابة الامر الثانى ان الفصاحة وجودية
لان معناها الكون المذكور والخلوص عدمى لان معناه عدم الامور المذكورة والعدمى
غير الوجودى فلا يصح حمله عليه وانما قال لايخلو عن تسامح ولم يقل باطل لامكان
الجواب عن كل من الامرين اما الجواب عن الاول فحاصله ان الادباء يجوزون
الاخبار عن الشئ بمباينه اذا كان بينهما تلازم قصدا للمبالغة وادعاء انه هو ولا يقال
ان التعريف بالمباين ممنوع ودعوى الادعاء وقصد المبالغة لاتنفع لانا نقول هذا عند
علماء المنطق واما الادباء فيكتفون بمجرد كون المعرف يستلزم تصوره تصور المعرف
ويعتبرون قصد المبالغة والادعاء واما الجواب الثانى فيؤول الخلوص بالكون
خالصا وهو امر وجودى او يقال قولهم لايخبر بالعدمى عن الوجودى اذا اريد
بالوجودى الامر الموجود او وجود امر وبالعدمى الامر المعدوم او عدم ذلك
الامر كالعلم والجهل والموت والحياة فسلم انه لايصح حمل احدهما على الآخر
لكن الفصاحة والخلوص ليسا كذلك بل كل منهما ثابت والخلوص ليس عدم
الفصاحة بل عدم ضدها الذى هو التنافر والغرابة ومخالفة القياس واما ان اريد

(فالتنافر) وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (نحو) مستشزرات في قول امرئ القيس (غدائره) اى ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق (مستشزرات) اى مرتفعات او مرفوعات يقال استشزره اى ارفعه و استشزر اى ارتفع

بالوجودى مالايدخل العدم فى مفهومه وبالعدمى مايدخل العدم فى مفهومه فلاشك فى صحة حمل العدمى على الوجودى بهذا المعنى بدليل حمل القضايا المعدولة المحمول على الامر الوجودى نحو زيد هو لاكاتب والبياض هو لاسواد فالمحمول عدمى اى دخل العدم فى مفهومه اى زيد شئ ثبت له عدم الكتابة والبياض شئ ثبت له عدم السواد ومن المعلوم ان قوله الفصاحة خلوصه الخ من باب القضية المعدولة لانه فى قوة قولنا الفصاحة عدم الامور المذكورة اى الفصاحة شئ ثبت له عدم الامور المذكورة (قوله يوجب ثقلها على اللسان) الثقل بكسر الثاء وفتح القاف بوزن صغر مصدر ثقل الشئ بالضم خلاف الخفة واما بكسر الثاء وسكون القاف بوزن علم فهو الشئ الثقيل والاول انسب من جهة اللفظ للتشاكل بين المتعاطفين لان العسر مصدر ايضا والثانى انسب من جهة المعنى بحسب المقام لانه يشير الى ان التنافر لايخل بالفصاحة الا اذا كان شديدا بحيث يصير على اللسان كالحمل الثقيل واما اصل التنافر فلايخل بالفصاحة ولاشك ان مراعاة التناسب المعنوى اولى وعلى هذا فالمعنى يوجب شيئا عظيما كالثقل اى الحمل (قوله وعسر النطق بها) يحتمل انه عطف تفسير ويحتمل انه عطف مسبب على سبب نظرا الى ان الثقل فى الكلمة سبب لعسر النطق بها فيلاحظ الثقل وصفا فيها اوجب عسر النطق بها (قوله نحو مستشزرات) اى نحو وصف هذه الكلمة (قوله غدائره الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التى مطلعها

* قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل *

وقبل هذا البيت * تصد وتبدى عن اسيل وتتقى * بناظرة من وحش وجرة مطفل

* وجيد كجيد الريم ليس بفاحش * اذا هى نصته ولا بمعطل *

* وفرع يزين المتن اسود فاحم * اثيث كقنو النخلة المتعثكل * غدائره الخ

(قوله اى ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز ابدلت الهمزة الاولى واوا فى الجمع لاستثقالهم الف الجمع بين همزتين وفى الاساس الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس الى الظهر اى الذى شانه الانسدال فلاينافى انه قديكون فوق وسط الرأس كما هنا وانما سمى ذلك الشعر غديرة لانه غودر وترك حتى طال (قوله فى البيت السابق) وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم الخ وفرع بالجر عطف على اسيل او على جيد فى الابيات السابقة والفرع هو الشعر مطلقا اى كلا اوبعضا كما فى المهذب فيصدق على الغدائر وعلى المثنى وعلى المرسل فيقال الغدائر فرع اى شعر والمثنى فرع الخ وعلى هذا فاضافة الغدائر لضميره من اضافة الجزئى للكلى وفى الصحاح ان الفرع هو الشعر التام اى الشعر بتمامه وعلى هذا فاضافة الغدائر لضميره من اضافة الجزء للكل والمتن الظهر والفاحم الذى كالفحم فى السواد والاثيث الكثير والقنو بالكسر سباطة النخل والمتعثكل بكسر الكاف وفتحها كثير العثاكيل اى الشماريخ اى العيدان التى عليها البسر فنى البيت مبالغة من حيث

تشبيه الشعر بالقنو المذكور فى الكثرة ولاتفسر المتعشكل بذى العثاكيل لئلا تفوت البالغة وماذكره الشارح من ان الضمير راجع للفرع وكذا ماقلناه فى الاضافة فهو بناء على ان الغدائر بمعنى الذوائب المفسرة بما مر عن الاساس وهو الذى يناسبه مايأتى للشارح فى معنى البيت واما على ان المراد بالغدائر الشعر مطلقا على مافى المهذب فيجب انيكون الضمير راجعا للحبيبة وذكره باعتبار الشخص اوالممدوح ولايصح انيكون عائدا على الفرع لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان كلا من الغدائر والفرع مطلق الشعر اللهم الاان يقال ان الاضافة بيانيه والحق انها تجرى فى الضمير خلافا للناصر اللقانى اويقال ان الفرع اسم للشعر مطلقا سواء كان للرجال او النساء والغدائر الشعر مطلقا بقيد كونه للنساء وعلى هذا يصح كون الضمير راجعا للفرع ويكون من اضافة الجزئى للكلى (قوله يقال استشزره الخ) اشار الشارح بهذا الى ان هذا الوصف مأخوذ امامن فعل متعد اومن فعل لازم ويبنى على ذلك كونه اسم فاعل اواسم مفعول فان كان مأخوذا من المتعدى صح كونه اسم مفعول فتقرأ بفتح الزاى المعجمة وان كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل فيقرأ بكسر الزاى (قوله الى العلا) اى الى جهة السماء والعلا جمع العليا بضم العين تأنيث الاعلى اى مرتفعات الجهات العليا (قوله اى تغيب) اشارة الى ان تضل من الضلال بمعنى الغياب وتضل فعل مضارع والعقاص فاعله وانما جمع العقاص دون المثنى والمرسل اشارة الى ان العقاص مع كثرتها تغيب فى مثنى واحد وفى مرسل واحد لكثرة شعرهما (قوله وهى الخصلة المجموعة) اى التى تجمعها المرأة وتلويها وتربطها بخيوط وتجعلها فى وسط رأسها كالرمانة ليصير مجعدا وهى المسماة بالغديرة والعقيصة والذؤابة ثم ان عادة نساء العرب بعد ان تعقص جانبا من الشعر على الكيفية التى قلناها ترسل فوقه المثنى والمرسل خلف الظهر فيصير المثنى والمرسل مرميين على ظهرها وتحتهما العقاص المجموع كالرمانة غائبا ومخبأ لايظهر فظهر لك من هذا ان الغدائر والعقاص بمعنى واحد وحينئذ فقوله تضل العقاص اظهار فى محل الاضمار وان الاصل تضل هى اى الغدائر وانما اظهر فى محل الاضمار للاشارة الى ان تلك الغدائر تسمى عقاصا ومن هذا تعلم ان جملة تضل العقاص خبر ثان عن غدائره والرابط للمبتدأ بالجملة الواقعة خبرا اعادة المبتدأ بمعناه وانت خبير بان جعل العقيصة والغديرة شيئا واحدا بناء على مامر من ان الغديرة هى الذؤابة المفسرة بما مر عن الاساس واما على ماذكر عن المهذب من ان الغدائر الشعر مطلقا فلاتكون العقيصة هى الغديرة فتأمل افاده شيخنا العلامة العدوى (قوله والمثنى المفتول) لاخذه من الثنى واما المرسل فمعناه المرسل عن العقص والثنى اى الخالى عنهما وليس المراد بالمرسل المسبل لان المثنى مسبل ايضا على العقيصة مثله وقديقال كونه مسبلا لاينا فى كون المثنى مسبلا ايضا وانما وصف هذا القسم

(الى العلا) تضل العقاص فى مثنى ومرسل تضل اى تغيب لعقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعنى ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب فى الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط هنا ان كل مايعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج اوبعدها

بهذا الوصف لانه لم يتصف بغيره بخلاف المثنى فقد تعلق به المثنى والارسال تأمل (قوله يعنى ان ذوائبه) اى الفرع والمراد بها العقائص قوله يعنى ان ذوائبه الخ اشارة الى تفسير الغدائر بالذوائب وان الضمير فى غدائره للفرع كما سلفه وقوله وان شعره عطف على ذوائبه فالضمير للفرع ايضا والقول بانه للرأس فيه تشتيت للضمائر ويؤول للرجوع للفرع اذ المقصود تقسيم مطلق الشعر فلاوهم فى رجوعه للفرع كما لايخفى وفى كلامه اشعار بان العقاص هى الغدائر بعد ان شدت لاغيرها (قوله مشدودة على الرأس) اى فى وسطها بخيوط ومجموعة كالرمانة واخذ الشد بخيوط من قوله فى البيت مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة اسم المفعول ومن العقاص لان العقيصة شعر ذو عقاص وهو الخيط الذى يربط به اطراف الذوائب كما فى الجمل (قوله الى عقاص) اى وهى الغدائر وحينئذ فالشعر منقسم الى اقسام ثلاثة لااربعة خلافا لما يوهمه ظاهر البيت من ان القسمة رباعية غدائر وعقائص ومثنى ومرسل لكن قد علمت ان الغدائر والعقاص والذوائب بمعنى واحد كما افاده شيخنا العلامة العدوى وفى حواشى المطول كلام آخر غير هذا (قوله والغرض الخ) اى فليس المراد بهذا الكلام مجرد الاخبار فهو اما تعريض ان استعمل فى حقيقته وهو الاخبار ملوحا به لهذا الغرض اعنى بيان كثرة الشعر او كناية ان اريد اللازم (قوله والضابط ههنا) اى لتنافر الحروف وحاصله ان الضابط المعول عليه فى ضبط تنافر الحروف الذوق وهو قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه فكل ماعده الذوق ثقيلا متعسر النطق به كان ثقيلا ومالا فلا خلافا لمن قال الضابط المعول عليه فى ضبط التنافر بعد المخارج ولمن قال قربها لان كلامنهما لايطرد لانانجد عدم التنافر مع قرب المخرج كالجيش والشجى ومع بعده كعلم بخلاف ملع اى اسرع فقرب المخارج وبعدها كل منهما غير مطرد فلايكون واحد منهما ضابطا معولا عليه ولايقال ان عدم الثقل فى علم وان كانت المخارج فيه متباعدة بخلاف ملع ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من الادخال من الشفة الى الحلق لانانقول هذا لايتم لمانجده من حسن حلم وملح وغلب وبلغ (قوله ان كل مايعده الذوق الصحيح) اى من الحروف وقوله متعسر النطق به لازم لماقبله وقوله سواء كان اى ثقله (قوله اوغير ذلك) اى كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة كوقوع الشين بين التاء والزاى كما يأتى بيانه (قوله فى المثل السائر) هو اسم كتاب فى اللغة (قوله وزعم بعضهم) هو الخلخالى كما قاله الفنارى (قوله ان منشأ الثقل فى مستشزرات الخ) اى واما على الاول فمنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بثقلها الذوق (قوله التى هى من المهموسة الخ) اعلم ان الحروف بالنسبة للجهر والهمس تنقسم الى قسمين مهموسة ومجهورة وبالنسبة الى الشدة والرخاوة تنقسم الى ثلاثة اقسام شديدة ورخوة ومتوسطة بينهما فالحروف المهموسة عشرة يجمعها

قوله (فحثه شخص سكت) سميت بذلك لان الهمس لغة الخفاء والنفس يخفى مع هذه الحروف لجريانه معها لضعف الاعتماد عليها في مخارجها والحروف المجهورة ماعدا هذه الحروف سميت مجهورة لان الجهر لغة الاظهار والنفس يمتنع ان يجرى معها لقوة الاعتماد عليها في مخارجها والشديدة حروف ثمانية يجمعها قولك (اجد قط بكت) سميت بذلك لمنعها النفس ان يجرى معها لقوتها في مخارجها والرخوة ثلاثة عشر حرفا وهي ماعدا هذه الحروف وماعدا حروف (لن عمر) وهي المتوسطة بين الرخاوة والشدة وانما سميت الاولى رخوة لان الرخاوة لغة اللين والنفس يجرى معها حتى لانت عند النطق وانما سميت الثانية متوسطة لان النفس لاينحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوه اذا علمت هذا فاعلم ان الشين اتصفت بالهمس والرخاوة والتاء قبلها اتصفت بالهمس والشدة فقد اشتركا في الهمس واختلفا في الشدة والرخاوة والضرر جاء من اختلافهما وكذلك شاركت الشين الزاى في الرخاوة واختلفا في الهمس والجهر والضرر جاء من اختلافهما فالحاصل ان الشين اتصفت بصفتين ضاربت باحداهما ماقبلها وضاربت بالاخرى مابعدها وبهذا ظهر انه لاحاجة لوصف الشارح التاء بالهمس فكان الاولى الاقتصار على الشدة لان الضرر بها كما اقتصر في الزاى على الوصف الذى به الضرر وهو الجهر وترك الرخاوة (قوله ولوقال مستشرف) الاولى مستشرفات لان البيت لايتزن الا به على تقدير ابدال مستشزرات به الا ان يقال ان ذلك القائل انما التفت لاصل المادة (قوله وفيه نظر) اى في هذا الزعم نظر فهورد للكلام من اصله لالقوله ولوقال الخ وحاصله ان علة الثقل التى ذكرتها وهى مضاربة الحرف المتوسط بين حرفين لماقبله ولمابعده في الصفة موجودة في مستشرف ايضا فيجب ان يكون متنافرا ايضا وانت لاتقول انه ثقيل لانك قلت ولوقال مستشرف لزال ذلك الثقل (قوله لان الراء المهملة ايضا من المجهورة) اى فهى كالزاى وان كانت الزاى رخوة والراء المهملة متوسطة بين الرخوة والشديدة فالشين كما ضاربت الزاى المعجمة بالجهرية تضارب الراء المهملة بذلك الوصف ايضا لان كلامنهما مجهور والشين مهموسة واجاب بعضهم عن هذا النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناشئ من اجتماع الشين مع التاء والزاى بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك الثقل هو الذوق ويرشدك لهذا قوله ولوقال مستشرف لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة فهو قائل عاقاله ابن الاثير وفي هذا الجواب نظر اذ لوكان مراد هذا الزاعم ماذكر لكان توصيفه للحروف ببيان انواعها لغوا صرفا لافائدة فيه كما لايخفى على الذوق السليم وانما المستفاد من كلام هذا الزاعم هو ماذكره الشارح المحقق نعم يمكن الجواب عن هذا القائل بان يقال ان الراء المهملة في مستشرف وان كانت من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التى هى من حروف الذلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسط الشين بين ماذكر فتأمل

اوغير ذلك على ماصرح به ابن الاثير في المثل السائر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوه بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزاى المعجمة التى هى من المجهورة ولوقال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة وقيل ان قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وان قوله تعالى الم اعهد اليكم

ثقلا قريبا من التناهى فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن ان يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة فى تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على ان هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربى ظاهر الفساد

(قوله وقيل ان قرب المخارج الخ) قائله العلامة الزوزنى (قوله ان قرب المخارج سبب للثقل) اى ولا شك ان حروف مستشزرات متقاربة المخارج فلذا كانت ثقيلة (قوله وان فى قوله تعالى الخ) بالكسر عطفا على ان قرب المخارج فهو من جملة مقول القول (قوله ثقلا) اى لما فيها من قرب المخارج وقوله قريبا من التناهى اى من الثقل التناهى اى واما التناهى فنحو الهعخع بكسر الهاء وسكون العين المهملة وكسر الخاء المعجمة وفتحها فى قول اعرابى سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع اى نبتا اسود وانما كان اعهد ثقله قريبا من التناهى وثقل الهعخع متناهيا لان الاول جمع فيه بين ما يخرج من اقصى الحلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين والثانى جمع فيه بين ما يخرج من اقصى الحلق وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من ادناه وهو الخاء ثم ان هذا الذى قاله الزوزنى لا يخالف ما قلناه سابقا من ان التنافر لا يخل بالفصاحة الا اذا كان شديدا بحيث تصير الكلمة على اللسان كالحمل واما اصل التنافر فلا يخل وذلك لان كلام الزوزنى يقتضى انه لابد ان يكون التنافر متناهيا او قريبا منه كما فى الم اعهد فيعلم منه انه لابد ان يكون شديدا بحيث تصير الكلمة كالحمل على اللسان واما اصل التنافر فلا يخل بالفصاحة وهذا هو عين ما قلناه (قوله لكن الكلام الخ) هذا جواب منه عما يقال يلزم على هذا اعنى كون الم اعهد غير فصيحة ان سورة من القرآن وهى سورة يس غير فصيحة وهذا باطل وقوله الكلام الطويل اى كالسورة والقرآن (قوله لا يخرج عن الفصاحة) اى بل هو متصف بها (قوله كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن ان يكون عربيا) وذلك كالقرآن فانه عربى قال تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقد اشتمل على كلمات غير عربية كالقسطاس فانها كلمة رومية اسم للميزان وكالسجل فانها كلمة فارسية اسم للصحيفة وكالمشكاة فانها كلمة هندية اسم للطاقة التى لا تنفذ كسنبلة القنديل ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج عن كونه عربيا كما تشهد له الآية (قوله وفيه نظر) اى فى ذلك القيل نظر من حيث ما اشتمل عليه من الدعوى المشار اليها بقوله لكن الكلام الطويل الخ والقياس المشار اليه بقوله كما لا يخرج الخ وحاصل ما ذكره من رد الدعوى التى اجاب بها عن السؤال المقدر ان ما ادعيته من ان الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحا لا يسلم بل هو خارج عن كونه فصيحا لان فصاحة الكلمات مأخوذه فى تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير فيلزم من انتفاء الاولى انتفاء الثانية وحينئذ فقد بطلت الدعوى القائلة لكن الكلام الطويل الخ (قوله على ان هذا القائل) اى بان الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة وهو الزوزنى قد فسر الكلام اى فى قول المصنف سابقا يوصف بها المفرد والكلام بما ليس بكلمة اى وحينئذ فالقول بوجود كلمة غير فصيحة فى كلام

فصيح على تفسيره اكثر فسادا من ذلك القول على تفسير الشارح فالفساد لازم له
فى شيئين المركب التام والمركب الناقص اذا اشتمل كل منهما على كلمة غير فصيحة لان
فصاحة الكلمات شرط فى فصاحة الكلام اتفاقا وهو قد ادخل المركب الناقص
فى الكلام بخلاف القول المذكور على تفسير الشارح الكلام بالمركب التام فان الفساد
انما يوجد فى المركب التام المشتمل على كلمة غير فصيحة واما المركب الناقص فلا يوجد فيه
هذا الفساد لانه لم يشترط فى فصاحته فصاحة كلماته فاذا اشتمل على كلمة غير فصيحة صح
ان يقال عليه انه فصيح فقد وجد على هذا التفسير كلام فى الجملة فصيح بدون فصاحة
الكلمات بخلافه على الاول فانه لا يوجد ذلك اصلا (قوله والقياس على الكلام
الخ) حاصله ان هذا القائل قاس وقوع كلمة غير فصيحة فى كلام فصيح على وقوع
كلمة غير عربية فى القرآن العربى لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ورد عليه بان
هذا القياس فاسد لان القرآن لم يشتمل على كلمات غير عربية والكلمات القرآنية
التى قيل فيها انها رومية او فارسية او هندية توافقت فيها اللغات كالصابون والتنور
ولو سلم انها غير عربية فلا نسلم ان القرآن كله عربى والضمير فى قوله انا انزلناه
عائد على القرآن بمعنى السورة واطلاق القرآن على البعض شائع كقول الفقهاء يحرم
على الجنب قراءة القرآن سلمنا ان الضمير راجع للقرآن بتمامه فلا نسلم انه عربى باعتبار
غالب الاجزاء كما زعم هذا القائل بل عربيته باعتبار الاسلوب والتركيب من تقديم المضاف
على المضاف اليه وتقديم الموصوف على الصفة سلمنا ان عربيته باعتبار غالب الاجزاء كما قال
هذا القائل فلا نسلم صحة القياس لانه قياس مع الفارق لانه اشترط فى فصاحة الكلام
فصاحة الكلمات ولم يشترط فى عربية الكلام عربية الكلمات بل يكفى فى نسبة المجموع
الى العرب كون اكثره على لغتهم (قوله ولو سلم الخ) هذا تسليم للدعوى اى سلمنا ما ادعيته
من ان السورة لا تخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصيحة لكن يلزمك شئ
آخر وهو وقوع شئ غير فصيح فى القرآن وهو باطل اذ اشتمال القرآن على شئ غير
فصيح مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله لكن نسبتهما الى الله تعالى باطل فبطل
اشتماله على ما ذكر فبطل ما قاله ذلك القائل من قوله لكن اشتمال الخ (قوله فمجرد
اشتمال القرآن على كلام غير فصيح) اى وان لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحة
على هذا التقدير وقد يقال ان الخصم لا يقول ان القرآن مشتمل على كلام غير فصيح
وقد يجاب بان مراده بالكلام الكلمات او مجرد اللفظ على ما عليه اهل اللغة وقوله
بعد ذلك بل على كلمة هذا ترق من العام الى الخاص لا يقال الخصم لم يقل ايضا باشتماله
على كلمات متعددة لانا نقول تجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة
يستلزم تجويز اشتمال القرآن على كلمات عديدة فى مواضع مختلفة فكم كلام طويل فى القرآن
واعلم ان القرآن انما يكون مجردا عن الكلام الغير الفصيح اذا لم يعتبر الضمير فى اعهد

و لو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (والغرابة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال

واما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل ويكون قول الشارح لمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح الخ ظاهرا لاغبار عليه (قوله مما يقود) اى يجر الى نسبة الجهل بان المذكور غير فصيح اوبان الاولى ايراد الفصيح اوالى نسبة العجز عن ايراد الفصيح بدل هذا اللفظ غير الفصيح وبيان ذلك ان اشتمال القرآن على غير الفصيح امالعدم علمه تعالى بانه غير فصيح اولعدم علمه بان الفصيح اولى من غير الفصيح فيلزم الجهل واما لعدم قدرته على ابدال غير الفصيح بالفصيح فيلزم العجز فان قلت يمكن انه اورد غير الفصيح مع علمه بذلك وقدرته على الاتيان بالفصيح بدله وانما اورد غير الفصيح لكونه اوضح دلالة على المعنى المراد من الفصيح او لحكمة لاتصل اليها عقولنا وحينئذ فلامحذور فى اشتمال القرآن على غير فصيح قلت المقصود من القرآن انما هو الاعجاز بكمال بلاغته وفصاحته لاجل تصديق النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ووجود كلمة غير فصيحة فيه موجب لعدم فصاحة مااشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق وعدم فصاحة ذلك القدر موجب لعدم بلاغته فلايكون معجزا ومخالفة ذلك المقصود لامر عارض تعد سفها وخروجا عن الحكمة وهولايليق بحال الحكيم وحينئذ فيكون الاتيان بغير الفصيح مع العلم به والقدرة على تبديله مستلزما للجهل بانه سفه اذا لحكيم انما يضع الاشياء فى محلها فظهر لك من هذا ان الاتيان بالسفه نتيجة للجهل بانه سفه فتكون نسبة السفه داخلة تحت نسبة الجهل فاندفع مايقال ان الاحتمالات ثلاثة فكان الاولى للشارح ان يقول مما يقود الى نسبة الجهل اوالسفه او العجز الى الله تعالى هذا وانما عبر بيقود دون يسوق لانه ابلغ فى التشنيع على ذلك القائل لان القود هو الاخذ من امام والسوق من خلف فاذاحصل المحذور من امام الذى هواقوى فى ادراك الشئ عادة كان ابلغ فى التشنيع فتأمل (قوله غير ظاهرة المعنى) اى الموضوع له فلايرد المتشابه والمجمل فانهما فى القرآن فيلزم ان فيه الغريب لانهما غير ظاهرى الدلالة على المراد لله واما بالنسبة لمعانيها الموضوعة لها فهى ظاهرة المعنى لسهولة انتقال الذهن منها اليها ثم ان قوله غير ظاهرة المعنى تفسير لكونها وحشية والمراد بعدم ظهور معناها ان لاينتقل الذهن منها لمعناها الموضوعة بسهولة (قوله ولامأنوسة الاستعمال) اى ولامألوفة الاستعمال فى عرف الاعراب الخلص وذلك لان العبرة بعدم ظهور المعنى وعدم مأنوسية الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية لابالنسبة للمولدين والاخرج كثير من قصائد العرب بل جلها عن الفصاحة فانها الآن لغلبة الجهل باللغة على اكثر علماء هذه الازمان فضلا عن عداهم لايعرفون مفرداتها فضلا عن مركباتها وقوله ولامأنوسة الاستعمال عطف سبب على مسبب ولفظة غير فى قوله غير ظاهرة المعنى مستعملة فى النفى بمعنى لا بقرينة عطف ولامأنوسة الاستعمال عليه لانها مستعملة

قوله لمعانيها الخ كان الانسب بالسياق تثنية الضمائر لكنه انثها باعتبار الكلمات المتشابهة والجملة تأمل (مصححه)

في معناها الاصلي وهو كونها اسما بمعنى مغاير وانما اعاد النفي المستفاد من غير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم اعلم ان الغريب قسمان احدهما ما تتوقف معرفة معناه على البحث والتفتيش في كتب اللغة المبسوطة لعدم تداوله في لغة خلص العرب كتكأكأتم وافرنقعوا فان مثل هذه لعدم تداولها في لغة العرب الخلص لا يذكرها من اللغويين في كتابه الا من قل ومنه ما لا يرجع في معرفة معناه الى كتب اللغة لكونه غير مستعمل عند العرب فيحتاج الى ان يخرج على وجه بعيد وذلك كمسرج سيأتي بيانه والمصنف انما مثل للثاني وقول الشارح غير ظاهرة المعنى الخ صادق بالقسمين ثم اعلم ان القسم الاول من الغريب يكون في الجوامد والمصادر والمشتقات باعتبار مباديها اى اصلها المشتقة منه كالتكأكؤ والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه انحصار الغريب في القسمين ان اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى فعدم ظهور دلالته اما باعتبار جوهره فيحتاج الى التنقير والتفتيش واما باعتبار هيئته فيحتاج الى التخريج (قوله نحو مسرج) اى نحو غرابة مسرج (قوله في قول العجاج) هو رؤبة عبدالله البصري ابو محمد بن العجاج التميمي السعدي هو وابوه راجزان مشهوران لكل واحد منهما ديوان رجز ليس فيه سوى الاراجيز سمع عن ابيه العجاج وابوه سمع اباهريرة رضي الله تعالى عنه وهذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها

* ماهاج اشجانا وشجوا قد شجا * من طلل كالأتحمي انهجا *
* امسى لها في الرامسات مدرجا * واتخذته النائحات مدرجا *
* منازل هيجن من تهيجا * من آل ليلى قد عفون حججا *
* والسخط قطاع رجاء من رجا * ازمان ابدت واضحا مفلجا *
* اغر براقا وطرفا ابرجا * ومقلة وحاجبا مزججا *

وفاحما الخ * ازمان اسم امرأة وابدت اظهرت وواضحا اى سنا واضحا والفلج تباعد مابين الاسنان والاغر الابيض والعرب تمدح ببياض السن والهنود يمدحون بسواده والبريق اللمعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن اى وطرفا عظيما حسنا والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحدقة وقوله ومقلة عطف على واضحا في البيت السابق (قوله مدققا مطولا) اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح والذي في الاساس ان الزجج التدقيق مع الاستقواس وربما يؤيد ذلك قول حسان رضي الله تعالى عنه في مدح الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

* بعينين دعجاوين من تحت حاجب * ازج كشق النون من خط كاتب *

فان التشبيه بالنون المشقوقة انما يحسن باعتبار الاستقواس وانت خبير بان هذا التأييد

(نحو) مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اى مدققا مطولا (وفاحما) اى شعرا اسود كالفحم (ومرسنا) اى انفا مسرجا اى كالسيف السريجي في الدقة والاستواء)

انما يتم اذا جعل قوله كشق النون صفة كاشفة لامقيدة لازج ولاصفة للحاجب (قوله اى شعرا اسود كالفحم) اى ففاحا للنسبة كلابن وتامر والنسبة فيه تشبيهية من نسبة المشبه للمشبه به وهو وجه بعيد فيكون فيه غرابة واعلم ان النسبة قسمان تارة تكون تشبيهية وتارة لافاذا قيل زيد سلطانى اى منسوب للسلطان من حيث انه من جنده فهذه غير تشبيهية وان اردت بقولك زيد سلطانى انه منسوب للسلطان بمعنى انه يشبهه كانت النسبة تشبيهية وهو وجه بعيد (قوله اى آنفا) هو مجاز مرسل لان المرسن اسم لمحل الرسن وهو انف البعير فاطلق عن قيده واريد به الانف (قوله اى كالسيف السريجى اوكالسراج) التفسير الاول لابن دريد والثانى لابن سيدة وهذا بيان لحاصل المعنى وخاصل ماقيل فى بيان وجه الغرابة فى هذه الكلمة اعنى مسرج انه اسم مفعول مشتق وكل مشتق لابدله من اصل يرجع اليه باشتقاقه منه ففتش فى كتب اللغة فلم يوجد فيها تسريج وانما وجد من هذه المادة سريجى وسراج وحمل هذه الكلمة على الخطأ لايصح لوقوعها من عربى عارف باللغة فاحتيج الى تخريج هذه الكلمة على وجه تسلم به من الخطأ وان كان بعيدا فاختلفوا فى تخريجها وحاصل ما اشار اليه المصنف ان فعل فى كلام الشاعر للنسبة مثل كرمته نسبته للكرم وفسقته نسبته للفسق الا ان فعل تأتى لنسبة الشئ لاصله ولما لم يوجد التسريج الذى حق النسبة ان تكون اليه جعلنا مسرج منسوبا للسراج اوللسريجى نسبة تشبيهية فالمعنى حينئذ ومرسنا منسوبا للسراج من حيث انه شبيه به فى البريق واللمعان اومنسوبا للسريجى من حيث انه شبيه به فى الدقة والاستواء فاسم المفعول فى الاصل معناه ذات وقع عليها الفعل وكونه بمعنى ذات شبيهة بذات اخرى كما هنا مخالف لقاعدتهم هذا وجه التخريج ووجه البعد ان مجرد النسبة لايدل على التشبيه فجعلها للتشبيه بعيد كذا قرره شيخنا العدوى وقال بعضهم يمكن ان تخرج هذه الكلمة على وجه موافق للقياس حاصله ان فعل يجئ بمعنى صيرورة فاعله كاصله نحو قوس الرجل اى صار كالقوس وحينئذ فمسرج معناه الصائر كالسراج اوكالسيف السريجى وفيه نظر لان سرج بهذا المعنى لازم لايصاغ منه اسم المفعول فلا يظهر ذلك الا اذا كان مسرج بكسر الراء اسم فاعل مع أن الرواية فتحها اسم مفعول وقديجاب بان مسرجا ليس اسم مفعول بل مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل اى المسرج بكسر الراء اى الصائر كالسراج اوالسريجى وفى هذا الجواب نظر لان مجئ المصدر على صيغة اسم المفعول فرع صحة بناء اسم المفعول والفعل هنا لايصاغ منه اسم المفعول فلايصاغ منه مصدر على صيغته وخرجه بعضهم على ان فعل صيرورة فاعله اصله او بمعنى صيرورة فاعله ذا اصله فالاول نحو عجزت المرأة اى صارت عجوزا والثانى نحو ورق الشجر اى صار ذاورق فمسرج على الاول بمعنى صائرا سراجا اوسريجيا

على معنى التشبيه اى مثل احدهما وعلى الثانى الصائر ذاسراج ويرد على هذا المجيب بان سرج بهذا المعنى لازم لايتأتى منه اسم المفعول فلايتم هذا الجواب الا لوكانت الرواية مسرجا بكسر الراء مع انها بالفتح (قوله وسريج) اى الذى نسب اليه السيف السريجى وقوله اسم قين اى حداد تنسب اليه السيوف اى السريجية وهذا مقابل لما يأتى فى كلام المرزوقى (قوله فان قلت الخ) حاصله انا نجعل مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه اى نوره فمعنى مسرجا منورا وحينئذ فليس فيه نسبة تشبيهية فيكون مسرجا خاليا عن الغرابة فيكون فصيحا (قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله قلت هو) اى سرج بمعنى حسن من هذا القبيل اى غريب لكونه لم يوجد فى الكتب المشهورة فهو من الغريب الذى يحتاج للتفتيش عليه واذا كان سرج غريبا فليكن مسرجا غريبا والحاصل ان مسرجا اذا جعل اسم مفعول من سرج الله وجهه بمعنى حسنه وان لم يكن غريبا بالمعنى المتقدم وهو مايحتاج لتخريج بعيد الا انه غريب بالمعنى الثانى وهو مايحتاج الى تفتيش عليه فى كتب اللغة المبسوطة لعدم وجوده فى الكتب المشهورة واعترض بان سرج الله وجهه بهذا المعنى ورد فى الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة فيكون مشهورا فلا يكون غريبا واجيب بان اشتهاره فى كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء اهل المعانى بغرابة مسرج وحينئذ فذلك الاشتهار لايخرج مسرجا عن الغرابة بالنسبة للمتقدمين لاحتياجهم الى التفتيش عليه فى الكتب المبسوطة لعدم عثورهم واطلاعهم عليه فى غير المبسوطة والحاصل ان قدماء اهل المعانى الجاعلين مسرجا غريبا لم يعثروا ولم يطلعوا على استعمال سرج بمعنى حسن وان كان متحققا فى كلام العرب العرباء فالحكم بالغرابة انما هو لعدم وجدانه فى الاستعمال اذ لا طريق للحكم بعدم وجوده الا عدم وجدانه فيكون غريبا عند من لم يجد ولم يكن غريبا عند الواجد (قوله اومأخوذ من السراج) اى اوهو مأخوذ من السراج فهو عطف على قوله من هذا القبيل اى انه يحتمل ان يكون سرج مولدا ومستحدثا من السراج اى انه لفظ احدثه المولدون واخذوه من السراج واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واقعا فى لغة العرب اصلا وحينئذ فلا يمكن جعل مسرجا فى كلام العجاج الذى هو من شعراء العرب اسم مفعول مأخوذا منه لاستحالة اخذ السابق من اللاحق فظهر لك مما قلناه انهما جوابان وحاصل الاول ان سرج لفظ متأصل لكنه يحتاج للتفتيش عليه فى الكتب المبسوطة وحينئذ فهو غريب وحاصل الثانى انه لفظ مستحدث مأخوذ من السراج وحينئذ فلا يتصف بالغرابة الا انه لايصح اخذ مسرجا فى البيت منه فبطل السؤال (قوله اومأخوذ من السراج) اى لاعلى وجه النسبة التشبيهية حتى يكون معنى حسن الله وجهك نسبه للسراج بالمشابهة لان سرج الله وجهه لايقصد به هذا المعنى لان الصادر

وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف (اوكالسراج فى البريق) واللمعان فان قلت لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه اى بهجه وحسنه قلت هو ايضا من هذا القبيل او مأخوذ من السراج

(منه)

منه تعالى ليس النسبة بل ايجاد وجهه على تلك الصفة بل على معنى ان سرج الله وجهه جعله ذا سراج بالمشابهة آه وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذى اشارله المصنف بقوله اوكالسراج الخ فان المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله على ماصرح به الخ) راجع لقوله مأخوذ من السراج والشاهد من نقل كلام المرزوقى فى قوله ومنه ماقيل الخ اى ومن السراج ماقيل الخ فان هذا يدل على ان سرج بمعنى حسن مأخوذ من السراج لكن لادلالة على كون هذا الاخذ على وجه التولد والاستحداث فلعل الشارح فهمه من قول المرزوقى ماقيل اومن غيره (قوله السريجى) اى السيف السريجى منسوب الى السراج وفى نسخة منسوب الى سريج وعليها يكون قوله ويجوز الخ بيانا لوجه آخر فى النسبة والوجه الاول موافق لقول الشارح سابقا وسريج اى الذى ينسب اليه السيف السريجى اسم قين وفى نسخة السريجى منسوب الى السراج وعلى تلك النسخة يكون قوله ويجوز الخ بيانا لوجه النسبة لكن كان الاولى على هذه النسخة حذف قوله ويجوز اذلا حاجة له فكان الاولى ان يقول منسوب للسراج ووصفه بذلك اى ونسبه لذلك اى السراج الخ ثم انه على هذه النسخة الاخيرة نسبة السريجى للسراج غير قياسية اذحق النسبة للسراج ان يقال سراجى (قوله ويجوز ان يكون وصفه) اى السريجى بمعنى الذات وقوله بذلك اى بلفظ سريجى هذا على نسخة السريجى منسوب الى سريج (قوله لكثرة مائه) اى صفائه (قوله على خلاف قانون) اى على خلاف الضابط المستنبط من تتبع المفردات الموضوعة ولما كان هذا الكلام يقتضى ان مخالفة الكلمة للقانون التصريفى يخل بفصاحتها ولو كانت موافقة لماثبت عن الواضع مع انها اذا وافقت ماثبت عن الواضع كانت فصيحة ولو خالفت القانون المذكور بين الشارح المراد من مخالفة القياس بقوله اعنى على خلاف الخ فعلى هذا المراد بالقانون هنا ماثبت عن الواضع سواء اقتضاه القانون التصريفى اولا لاخصوص القانون التصريفى فالحاصل ان الموافقة للقياس ان تكون الكلمة على وفق ماثبت عن الواضع سواء كانت موافقة للقانون التصريفى المستنبط من تتبع لغة العرب كقام بالاعلال ومد بالادغام اومخالفة له ولكن ثبتت عن الواضع كذلك كماء فان الهاء لاتقلب همزة فى القانون التصريفى ولكن ثبتت عن الواضع كذلك فصارت فى تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالاستثناء من القانون المذكور والمخالفة للقياس مخالفة ماثبت عن الواضع ولايلزم منه مخالفة القانون التصريفى الاترى ان ابى يأبى بكسر الباء مخالف لماثبت عن الواضع وموافق للقانون التصريفى كما يأتى بيانه (قوله نحو الاجلل) اى نحو مخالفة الاجلل واعترض وصف الاجلل بعدم الفصاحة بانه ليس كلمة اذهو غير موضوع والموضوع الاجل بالادغام

على ماصرح به الامام المرزوقى حيث قال السريجى منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه سراجا ومنه ماقيل سرج الله امرك اى حسنه ونوره (والمخالفة) ان تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة اعنى على خلاف ماثبت عن الواضع (نحو) الاجلل بفك الادغام فى قوله (الحمد لله العلى الاجلل)

واجيب بان تصريحهم بان اصل الاجل الاجلل يقتضي انه موضوع غاية الامر انه انتسخ استعماله فيكون وضعا غير مستقر (قوله الحمدلله العلى الاجلل) قائله الفضل بن قدامة بن عبيدالله العجلى المكنى بابى النجم وقبل هذا الشطر

انت مليك الناس ربا فاقبل * الحمدلله الخ وبعده

* الواهب الفضل الوهوب الجزل * اعطى فلم يبخل ولم يبخل *

وربامنادى مضاف لياء المتكلم المنقلبة الفا حذف منه حرف النداء والاصل يا ربى على حديا حسرتا وجملة الحمد لله مفعول اقبل من القبول فهو بفتح الباء كذا فى الاطول وفى كلام غيره ان ربامنون حال من الضمير فى مليك (قوله والقياس الاجل) اورد عليه ان عدم الادغام لم لايجوز ان يكون لضرورة الشعر وحينئذ فلاتكون مخالفة القياس مخرجة له عن الفصاحة قلت ان غاية مااقتضته الضرورة الشعرية الجواز والجواز لاينافى انتفاء الفصاحة لان انتفاء الفصاحة لازم لكون الكلمة غير كثيرة الدور على السنة العرب العرباء لالعدم جواز مارتكبه الشاعر الاترى ان الجرشى جائز قطعا الاانه مخل بالفصاحة فكذلك الاجلل جائز فى الشعر كما ذكره سيبويه الا ان العرب الخلص يتحاشون من استعماله كما يتحاشون من استعمال تكأكأتم وافرنقعوا (قوله فنحو آل) هذا تفريع على قوله اعنى على خلاف ماثبت عن الواضع وذلك لان اصل آل اهل واصل ماء موه ابدلت الهاء فيهما همزة وابدال الهمزة من الهاء وان كان على خلاف القياس الاانه ثبت عن الواضع (قوله وابى يأبى) اى بفتح الباء فى المضارع والقياس كسرها فيه لان فعل بفتح العين لايأتى مضارعه على يفعل بالفتح الا اذا كانت عين ماضيه اولامه حرف حلق كسأل ونفع فمجئ المضارع بالفتح على خلاف القياس الاان الفتح ثبت عن الواضع (قوله وعور يعور) اى فالقياس فيهما عار يعار بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كزال يزال فتصحيح الواو خلاف القياس الاانه ثبت عن الواضع فقول الشارح لانه ثبت عن الواضع كذلك راجع للجميع اى وان كان مخالفا للقياس (قوله قيل الخ) قائله بعض معاصرى المصنف مدعيا وجوب زيادة قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف من اعتباراتهم واطلاقاتهم (قوله فى السمع) المراد به هنا القوة السامعة لاالمعنى المصدرى (قوله بان تكون اللفظة بحيث) اى ملتبسة بحالة هى يمج السمع لها (قوله ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ماقبله (قوله فى قول ابى الطيب) اى فى مدح الامير على سيف الدولة بن حمدان صاحب حلب لما ارسل له كتابا يطلبه من الكوفة بامان وسأله المسير اليه فاجابه بهذه القصيدة التى منها البيت المذكور وهى من المتقارب وعروضها وضربها محذوفان ومطلعها

* فهمت الكتاب ابر الكتب * فسمعا لامر امير العرب *

* وطوعا له وابتهاجا به * وان قصر الفعل عما وجب *

والقياس الاجل فنحو آل وماء وابى يأبى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة فى السمع) بان تكون اللفظة بحيث يمجها السمع ويتبرأ من سماعها (نحو) الجرشى فى قول ابى الطيب

* وما عاقنى غير خوف الوشاة * وان الوشاة طريق الكذب *
* وتكثير قوم و تقليلهم * وتقريبهم بيننا والخبب *
* وقد كان ينصرهم سمعه * وينصرنى سمعه والحسب *
* وما قلت للبدر انت اللجين * ولا قلت للشمس انت الذهب *
* تقلق منه البعيد الأنى * ويغضب منه البطئ الغضب *
* وما لاقنى بلد بعدكم * ولا اعتضت من رب نعماى رب *
* ومن ركب الثور بعد الجوا * دانكر اظلافه والغبب *
* وان قست كل ملوك البلاد * فدع ذكر بعض من فى حلب *
* ولو كنت سميتهم باسمه * لكان الحديد وكانوا الخشب *
* افى الرأى يشبه ام فى السخا * ام فى الشجاعة ام فى الادب *
* مبارك الاسم اغر اللقب * كريم الجرشى شريف النسب *
* اذا حاز مالا فقد حازه * فتى لايسر بما لايهب *

مبارك الاسم اغر اللقب (كريم الجرشى) اى النفس (شريف النسب) والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) لان الكراهة فى السمع انما هى من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنقعوا

وابو الطيب المذكور اسمه احمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفى الكندى الكوفى المتنبى وانما قيل له المتنبى لانه ادعى النبوة فى بادية سماوة وتبعه خلق كثير من بنى كلب وغيرهم فخرج اليهم لؤلؤ امير حمص نائب كافور الاخشيدى فاسره وتفرق اصحابه وحبسه طويلا ثم استتابه واطلقه (قوله مبارك الاسم) اى ان اسم هذا الممدوح وهو على مبارك لموافقته لاسم امير المؤمنين سيدنا على ابن ابى طالب ولاشعاره بالعلو ولا بعد ان تحصل البركة لموافقته اسم الله تعالى وقوله اغر اللقب اى مشهوره لاشتهاره بسيف الدولة فان قلت الاسم ايضا اغر قلت لو سلم فاللقب اكثر شهرة لان الملوك يشار اليها بالقابها دون اسمائها تعظيما لها واجلالا وقوله شريف النسب لانه من بنى العباس (قوله والاغر من الخيل الابيض الجبهة) اعلم ان الاغر يطلق لغة على معنيين على الابيض مطلقا من غير تقييد بالجبهة ولا بكونه من الخيل وعلى ابيض الجبهة من الخيل وهذا هو المشهور اذا علمت هذا فقول الشارح الاغر من الخيل الخ يقتضى ان الاغر لا يختص بالخيل لان الجار والمجرور حال من الاغر او صفة له فيكون الشارح جاريا على خلاف المشهور لما علمت ان المشهور ان الاغر حقيقة لا يكون الا من الخيل وقد يجاب بان قوله من الخيل حال من ضمير الابيض لا من الاغر ومن تبعيضية وجعلها بيانية لا يصح لامرين الاول ان البيانية يكون مابعدها مساويا لما قبلها كما فى قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وما بعدها هنا اعم مما قبلها اعى ابيض الجبهة اذ الخيل منها ما هو ابيض الجبهة ومنها ماليس كذلك الثانى ان البيان لا يتقدم الا لضرورة شعر او رعاية سجع كما تقدم فى قول المتن وعلم من البيان مالم نعلم (قوله استعير) يعنى نقل على طريق الاستعارة او على طريق المجاز المرسل لعلاقة الاطلاق لانه نقل من واضح مقيد بكونه ابيض الجبهة

الى مطلق واضح والقب فرد من افراد ذلك المطلق (قوله وفيه نظر) اى فى اشتراط الخلوص من الكراهة فى السمع فى الفصاحة نظر وحاصل مافى المقام ان شارحنا بين وجه النظر فى كلام المصنف بشئ وغيره بينه بشئ وحاصل ماقاله شارحنا ان الكراهة فى السمع لاسبب لهـا الاالغرابة وقداشترطنا الخلوص من الغرابة فاشتراط ذلك يغنى عن اشتراط الخلوص من الكراهة لانه اذا انتفى السبب المساوى انتفى المسبب وحاصل ماوجه به غيره النظر ان الكراهة فى السمع وعدمهـا ليست الامن قبح الصوت وعدم قبحه لامن ذات اللفظ وحينئذ فلو احترز عنها لخرج كثير من الكلمـات المتفق على فصاحتها بسبب نطق قبيح الصوت بها وردشارحنا هذا التوجيه بماحاصله انالانسلم ان الكراهة فى السمع وعدمها انما رجعان لقبح الصوت وحسنه لالنفس اللفظ اذلوكان كذلك لزم ان يكون الجرشى غير مكروه فى السمع الااذاسمع من قبيح الصـوت وليس كذلك للقطع بكراهته دون مرادفه وان نطق به حسن الصـوت وحينئذ فحصر الكراهة فى السمع على قبح النغم باطل فتعين ماقاله الشارح من ان الكراهة انمـا هى من جهة الغرابة (قوله لان الكراهة فى السمع انما هى من جهة الغرابة) اى لان الغرابة سبب فيها فالخلوص من الغرابة يسـتلزم الخلوص من الكراهة فان قلت ان الخلوص من الغرابة كما يسـتلزم الخلوص من الكراهة فى السمع يسـتلزم الخلوص من التنـافر ومخالفة القيـاس فلاحاجة الى ذكرهما ايضا قلت الاسـتلزام ممنـوع لان مستشزرا واجلل ليسابغر يبين لعدم احتياجهما الى التنقير والتخريج على وجه بعيد مع تنافرهما على ان هذا الاعتراض غير متـوجه لان الاصـل ذكر جميع اسبـاب الاخلال صريحا ولوكان بعضها مستلزما لبعض وترك التصريح ببعضهـا يحتاج الى توجيه (قوله المفسرة بالوحشية) اى بكون الكلمة وحشية (قوله مثل تكأكأتم) هو وما بعده من كلام عيسى بن عمر النحوى حين سقط من حماره فاجتمع الناس عليـه فقال لهم * مالكم تكأكأتم على تكأكأكم على ذى جنـة افرنقعوا * كما قال الجوهرى وقال الزمخشرى فى الفائق انه من كلام ابى علقمة حين مر ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فاقبل النـاس عليه يعصرون ابهـامه ويؤذنون فى اذنه فافلت نفسه منهم وقال ذلك فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومعنى تكأكأتم اجتمعتم ومعنى افرنقعوا تنحوا (قوله ونحو ذلك) اى مثل قولهم اطلخم الليل بمعنى اظلم ولاحاجة له لاغناء مثل عنه (قوله وقيل) اى فى بيان وجه النظر وقائل ذلك غير الخلخالى فمقصود الشارح الرد على من قال ان الكراهة بسبب قبح النغم فقط وان لم يطلع غير الشـارح عليه لان من حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يقال على الشارح اثبات ذلك القول وانما كان المقصود الرد على غير الخلخالى لان الخلخالى لم يحصر سبب الكراهة فى قبح النغم مثـل هذا القائل بل قال فى بيان النظر المذكور فى المتن

ونحو ذلك وقيل لان الكراهة فى السمع وعدمها يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لاالى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد

لان الكراهة اما راجعة للنغم اوالى نفس اللفظ لغرابته اوالى نفس اللفظ لاشتماله على تركيب ينفر الطبع منه فعلى الاولين من رجوع الكراهة الى النغم او الى الغرابة ذكر الخلوص من الكراهة مستغنى عنه اما على الاول فلان الكلام فى اوصاف اللفظ و الكراهة فى السمع من اوصاف الصوت على ان ذكره لايصح لانه يخرج الفصيح اذا القى بصوت قبيح ويدخل غير الفصيح اذا القى بصوت حسن واما على الثانى فلان الغرابة تغنى عنها كما سبق واما على الاخير من انها ترجع لنفس اللفظ لاشتماله على تركيب ينفر الطبع منه فلابد من ذكر الكراهة فى تعريف الفصاحة لاخلالها بالفصاحة جزما فلوكان مراد الشارح الرد على ذلك القول لم يتم ماقاله من النظر لانه ان اراد بالنظر ان الكراهة تكون بالنغم وغيره فالخلخالى معترف به ايضا فكيف يعترض عليه بشئ هو يعترف به وان اراد انه لادخل للنغم فى الكراهة اصلا فهو مشكل لان النغم اذكان خبيثا كان اللفظ مكروها فى السمع لامحالة نعم ماذكره الخلخالى فى وجه النظر باطل اذ لصاحب القيل ان يلتزم ذكر الكراهة فى تعريف الفصاحة لاخراج المكروه فى بعض الصور وهوما كراهته للاشتمال على تركيب مخل منفر للطبع ولاينفع الخلخالى اعترافه بوجود الكراهة فى الجملة بالغرابة كماهو ظاهر (قوله يرجعان الى طيب النغم) النغم بفتحتين جمع نغمة وهى الصوت يقال فلان حسن النغمة اذاكان حسن الصوت فى القراءة كذا فى الصحاح هذا مافى الفنارى وكتب بعضهم ان النغم بفتحتين مصدر نغم الرجل من باب فرح وبكسر ثم فتح جمع نغمة وهوحسن الصوت فى نحو القراءة وهذا انسب بالمقام لان النغمة التى هى المرة من النغم وصف للكلمة واما النغم بالفتح فهو وصف للشخص لاللكلمة آه كلامه فان كان ماقاله منقولا قبل والاتعين المصير لمانقله الفنارى عن الصحاح (قوله وفيه نظر) اى فى هذا التعليل المحكى بقيل نظر (قوله وفى الكلام) اشار الشارح بتقدير الفصاحة الى ان العطف فى كلام المصنف من باب عطف الجمل لاالمفردات والالزم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين لان فى الكلام عطف على فى المفرد والعامل فيه الكائنة المحذوفة او النسبة على مامر وقوله خلوصه عطف على خلوصه الاول والعامل فيه المبتدأ وهو الفصاحة وفيه خلاف اصحه الجواز ان كان احد العاملين جارا متقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وماهنا ليس من ذلك القبيل (قوله وتنافر الكلمات الخ) كان الاولى ان يأتى بمن هنا وفى قوله والتعقيد للاشارة الى انه لابد فى فصاحة الكلام من الخلوص من كل واحد وانه من السلب الكلى وعدم الاتيان بها يوهم انه من سلب العموم اعنى رفع الايجاب الكلى فيقتضى ان المدار فى فصاحة الكلام على الخلوص من المجموع وهو يصدق بالخلوص من واحد اومن اثنين مع انه فى هذه الحالة لايكون فصيحا * واعلم ان الخلوص من ضعف التأليف يحصل بكون الكلام جاريا على القانون النحوى المشهور بين النحاة

ويحصل الخلوص من التعقيد بظهور الدلالة على المعنى المراد لانتفاء الخلل الواقع في اللفظ او في الانتقال ويحصل الخلوص من تنافر الكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان فاذا لم تثقل الكلمات ولكن كانت معانيها غير متناسبة كسطل وقفل وسيف اذا عطفت كان ذلك مخلا بالبلاغة لا بالفصاحة كما سيعلم ذلك ان شاء الله من مبحث الفصل والوصل (قوله مع فصاحتها) اعلم ان مع تأتي عند اضافتها لثلاث معان لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جئت مع زيد وبمعنى عند نحو جلست مع الدار وتصح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب (قوله حال من الضمير الخ) اى فيكون مبينا لهيئة صاحبه وقيدا لنفس الخلوص بمعنى عدم الكون فهو هنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد وحينئذ فالمعنى والفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعقيده حالة كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء فالنفي معتبر اولا ثم قيد بالظرف فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه كان العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وصاحبها واحد فيكون ظرفا لغوا مع انهم صرحوا بان الظرف اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة واجيب بان اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقه معه والعامل في متعلقه هو العامل في صاحب الحال فصدق انه ظرف مستقر وان العامل في الحال وصاحبها واحد فان قلت انه يلزم على جعل الظرف حالا من الضمير ان يكون زيد اجلل فصيحا فانه يصدق على هذا التركيب في هذه الحالة اى حالة الفك انه خالص من هذه الامور في حالة فصاحة الكلمات اى حالة الادغام فهو كلام واحد له حالتان الفك والادغام وصدق عليه في حالة الفك انه خالص من الامور الثلاثة في حالة الادغام والقول بفصاحة زيد اجلل مخالف للاجماع واجيب بان هذا لا يرد الا لو كان زيد اجلل وزيد اجل كلاما واحدا له حالان وليس كذلك بل هما كلامان لاحدهما حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على احدهما انه كذا في حال يكون للكلام الآخر لانها ليست حالا له بل حال لذلك الآخر مثلا لا يصدق على زيد اجلل انه خالص من تلك الامور في حال فصاحة الكلمات لان تلك الحالة ليست حالا له بل لزيد اجل ويصح جعل الظرف صفة لمصدر محذوف اى خلوصا كائنا مع فصاحتها وان يكون ظرفا للخلوص ومع بمعنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا ولا يصح ان يكون ظرفا لغوا للخلوص ومع للمصاحبة لانه يقتضي تعلق معنى الخلوص بفصاحة الكلمات ومعيتها اما مع الفاعل او مع المجرور بمن فيصير المعنى الاول خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر ويصير المعنى على الثاني خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة الكلمات وكلا المعنيين باطل اما الاول فلان فصاحة الكلمات لا يتأتى خلوصها مما ذكر واما الثاني فلان فصاحة الكلمات امر لا بد منه في فصاحة الكلام فلا يشترط الخلوص منها

مع فصاحتها) هو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتنافر لا للخلوص

ثم اعلم انمدخول مع مفعول معه فى المعنى وفى اشتراط صحة اسناد الفعل للمفعول معه كما فى جاء الامير والجيش فانه يصح انيقال جاء الجيش وعدم اشتراط ذلك قولان الاول للاخفش والثانى لجمهور النحويين فقولنا اذاجعل ظرفا لغوا يقتضى تعلق الخلوص بفصاحة الكلمات ومعيتها مع الفاعل مبنى على مذهب الجمهور وقولنا يقتضى معيتها مع المجرور بمن مبنى على قول الاخفش تأمل (وقوله واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج) اى فان كل واحد من هذه الثلاثة وان كان كلاما خاليا عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد الا ان كلماته غير فصيحة لان الكلام الاول فيه كلمة غير فصيحة وهى اجلل لمخالفتها للقياس الصرفى والكلام الثانى فيه كلمة غير فصيحة وهى مستشزر لان حروفها متنافرة والكلام الثالث فيه كلمة غير فصيحة وهى مسرج لكونها غريبة (قوله ولو ذكره) اى الحال وقوله بجنبها اى الكلمات وهذه من جملة القيل (قوله وذيها) اى صاحبها واضافة ذى للضمير شاذة لانها انما تضاف لاسم جنس ظاهر واما قولهم لايعرف الفضل الاذووه فشاذ وقوله بالاجنبى اى وهو التعقيد لانه ليس معمولا لعامل الحال وهو التنافر بل معمول للخلوص (قوله لانه حينئذ) اى لان الظرف حين اذ جعل حالا من الكلمات يكون قيدا للتنافر الداخل تحت النفى وهو الخلوص فيكون النفى داخلا على المقيد بالقيد المذكور والقاعدة ان النفى اذا دخل على مقيد بقيد توجه للقيد فقط فيكون المعتبر فى فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر وهذا عكس المقصود اذا لمقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات وحينئذ فيلزم ذلك القائل ان يدخل فى الفصيح ماليس بفصيح فيكون التعريف غير مانع بل يلزمه عدم صدق التعريف على شئ من افراد المعرف فقول الشارح ويلزم الخ الاولى التفريع بالفاء ثم اعلم ان هذه القاعدة المذكورة كلية عند الشارح والذى يفهم من الكشاف انها اغلبية وانه لايجب فى النفى اذا دخل على مقيد بقيد ان يتوجه للقيد فقط بل تارة يتوجه للقيد فقط وهو الغالب وتارة يتوجه للمقيد فقط وتارة يتوجه للقيد والمقيد معا فعلى هذا المفهوم من الكشاف اذا جعلنا الظرف حالا من الكلمات لايصح ان يكون النفى متوجها للقيد والا لزم فساد التعريف على ماقاله الشارح ولايصح ايضا ان يكون منصبا على القيد والمقيد معا لاقتضائه ان المعتبر فى فصاحة الكلام انتفاء كل من التنافر وفصاحة الكلمات وحينئذ فيكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحا ويلزم هذا مالزم الاحتمال الذى قبله من فساد التعريف منعا وجمعا ويصح ان يكون النفى منصبا على المقيد فقط لاقتضائه ان المعتبر فى فصاحة الكلام انتفاء التنافر ووجود فصاحة الكلمات وهذا هو المطلوب الا ان المعنى وان كان صحيحا على هذا الاحتمال لكنه يعترض على التعريف

من حيث انه اتى فيه بعبارة محتملة لوجوه ثلاثة يلزم الفساد على اثنين منها والحاصل ان انتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات أما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بان تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة او بانتفاء قيده مع وجوده بان تكون متنافرة غير فصيحة او بانتفاء كليهما بان لاتكون متنافرة ولافصيحة فاذا جعل الظرف حالا من الكلمات لصدق الحد على الامور الثلاثة مع ان المحدود لايصدق الاعلى اولها وذكر ماهو محتمل لخلاف المقصود الموجب للابهام والالباس لا يجوز فى التعريف فهذا القائل ان الظرف حال من الكلمات يقال له اما ان تلتزم ان القاعدة المتقدمة كلية او اغلبية فان قال بكليتها لزمه فساد التعريف بانه غير مانع بل لايصدق على شئ من افراد المعرف وان قال بانها اغلبية فان قال ان النفى متوجه للقيد فقط اوله وللقيد معا لزمه الفساد المتقدم وان قال انه متوجه للقيد فقط لزمه فساد التعريف من جهة مافيه من الالباس والابهام لاحتمال العبارة للمراد ولغيره واشار الشارح بقوله فافهم لما قلناه من انه يجوز ان يكون هذا القائل راعى ان القاعدة اغلبية وان النفى منصب على المقيد فقط وحينئذ فلا يتوجه عليه ماذكر من النظر لصحة المعنى لكن قد علمت انه وان لم يرد عليه النظر السابق يرد عليه اعتراض آخر وهو الفساد من حيث الابهام والالباس (قوله الغير الفصيحة) اى كلا او بعضا (قوله المشهورين الجمهور) فلايدفع الضعف تجويز التأليف على مقابل المشهور وذلك كالاضمار قبل الذكر فى نحو ضرب غلامه زيدا فهو ضعف التأليف كما قال المصنف وان كان بعضهم كالاخفش وابن جنى جوزه لان قولهم مقابل للمشهور فان قلت ضعف التأليف كما يكون بمخالفة القانون المشهور بين الجمهور يكون بمخالفة القانون المجمع عليه كتقديم المسند المحصور فيه بانما فى قولك انما قائم زيد فان تأخيره واجب بالاجماع وكنصب الفاعل اوجره وحينئذ فلاوجه للتقييد بالمشهور واجيب بان الكلام المخالف للقانون المجمع عليه غير معتبر اذهو فاسد لاضعيف والكلام فى تركيب له صحة واعتبار عند بعض اولى النظر اويقال الكلام المخالف للقانون المجمع عليه ضعفه معلوم بالطريق الاولى اويقال ان المشهور بين الجمهور يتناول المجمع عليه لانه اشهر واجلى من المختلف فيه فشهرته عند كل الناس ومن جلتهم الجمهور فقوله المشهور بين الجمهور اى سواء كان متفقا عليه اولا (قوله كالاضمار قبل الذكر) اى قبل ذكر مرجعه وقوله لفظا ومعنى وحكما هذه اقسام للقبلية اى كتقديم الضمير على مرجعه لفظا ومعنى وحكما وهذا مثال لمخالفة القانون المشهور ومفهوم كلامه انه لو تقدم المرجع على الضمير لفظا اومعنى او حكما فلايكون الكلام ضعيف التأليف فالتقديم اللفظى ان يتقدم المرجع على الضمير لفظا ورتبة اولفظا فقط فالاول نحو ضرب زيد غلامه والثانى نحو ضرب زيدا غلامه والتقديم المعنوى ان لايتقدم المرجع على الضمير لفظا لكن هناك

ويلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه يصدق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) ان يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما

مايدل على تقدمه معنى كالفعل المتقدم الدال على المرجع تضمنا نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى وكسياق الكلام المستلزم له استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه اى المورث لان الكلام السابق لبيان الارث اوبعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب فضمير توارت للشمس المدلول عليها بذكر العشى اولا وكون المرجع فاعلا المقتضى لتقدمه على المفعول اومبتدأ المقتضى لتقدمه على الخبر اومفعولا اول فى باب اعطى فانه فاعل فى المعنى فالاول نحو خاف ربه عمرو الثانى نحو فى داره زيد والثالث نحو اعطيت درهمه زيدا والتقديم الحكمى هوان يتأخر المرجع عن الضمير لفظا وليس هناك مايقتضى ذكره قبله الاحكم الواضع بان المرجع يجب تقدمه لكن خولف حكم الواضع لاغراض تأتى انشاءالله فى وضع المضمر موضع المظهر فالمرجع المتأخر لغرض متقدم حكما كما ان المحذوف لعلة كالثابت والممتنع انما هو تأخيره لالغرض ومثال التقدم الحكمى نعم رجلا زيد وربه رجلا وضمير الشان نحو قل هوالله احد فالمرجع وهو الشان مذكور قبل حكما من حيث ان الاصل تقدم المرجع لكن خولف هذا لنكتة الاجمال والتفصيل وكذا توجيه نعم رجلا زيد وربه رجلا فظهر لك من هذا ان الفرق بين الاضمار قبل الذكر الموجب للضعف والاضمار قبل الذكر الذى جعل من قبيل تقدم المرجع حكما وجود النكتة وعدمها وقد وجدت هذه النكتة فى المواضع الستة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة المجموعة فى قول بعضهم

* ومرجع الضمير قد تأخرا * لفظا ورتبة وهذا خصر *
* فى باب نعم وتنازع العمل * ومضمر الشان ورب والبدل *
* ومبتدأ مفسر بالخبر * وباب فاعل بخلف فاخبر *

قال الغنيمى ويؤخذ مماذكرناه من الفرق ان تلك النكتة اذا لم تقصد فى المواضع الستة المتقدمة كانت غير فصيحة وانها ان قصدت فى مثال المصنف ونحوه كان فصيحا ولا مانع منه انتهى لكن الشان قصدها فى المواضع المذكورة دون مثال المصنف (قوله نحو ضرب غلامه زيدا) هذا مثال للضعف بالنظر للتن وللاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما فالضمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظا وهو ظاهر ومتقدم عليه ايضا معنى لانه لم يتقدم فى الكلام مايدل عليه ومتقدم عليه ايضا حكما لان المرجع لم يتأخر لغرض حتى يكون متقدما حكما فهو متأخر بالنظر للحكم واذا كان المرجع هنا متأخرا حكما كان الضمير العائد عليه متقدما حكما فان قلت ان الفاعل والمفعول به متساويان فى اقتضاء الفعل لهما لدخول النسبة اليهما فى مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر فى صورة تقدم المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر نحو خاف ربه عمرو يجوز فى صورة تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر نحو ضرب غلامه زيدا والجواب انهما وان تساويا فى اقتضاء الفعل اياهما الا ان اقتضاءه للفاعل مقدم فى الملاحظة العقلية

(نحو ضرب غلامه زيدا والتنافر) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا كقوله وليس قرب قبر حرب هواسم رجل (قبر)

على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة المفعول واما ماقيل من ان اقتضاء الفعل المتعدى للفاعل اشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجهه افاده العلامة عبد الحكيم (قوله وليس قرب الخ) يحتمل ان تكون الواو للحال ويحتمل ان تكون عاطفة ثم ان القرب بمعنى المقارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيق اوتقول قرب ظرف لخبر ليس اى ليس قبر كائنا قرب قبر حرب وحينئذ فلا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعنى خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف للعلم وهو حرب والمسند اليه اعنى اسمها نكرة ثم ان ظاهر البيت الاخبار والمراد منه التأسف والتحزن على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله وليس قرب قبر حرب مع ان الاظهر ان يقول وليس قرب قبره لزيادة التمكين حيث اعتنى بذكره (قوله قفر) قيل نعت مقطوع وفيه ان محل صحة قطع النعت اذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهنا ليس كذلك واجاب الشيخ يس بان هذا ضرورة ويمكن ان يقال ان قفر خبر قبر وقوله بمكان اى مع مكانه ومحله فانه ايضا قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) اى المصنف في كتابه عجائب المخلوقات (قوله صاح واحد الخ) سبب صياحه عليه انه داس بنعله على واحد منهم في صورة حية فقتله وذكر ابوعبيدة وابو عمر والشيبانى ان حرب بن امية لما انصرف من حرب عكاظ هو واخوته مروا بغيضة واشجار ملتفة فقال له مرداس السلمى وكان صاحباله اماترى ياحرب هذا الموضع قال بلى نعم المزدرع فقال له فهل لك ان نكون شريكين فيه ونحرق هذه الغيضة ثم نزرعها بعد ذلك فقال نعم فأضرما النار في تلك الغيضة فلما استطارت وعلا لهبها سمع من الغيضة أنين وضجيج كثير ثم ظهر منها حيات بيض تطير حتى قطعتها وخرجت منها فلما احترقت الغيضة سمعوا هاتفا يقول

وبل لحرب فارسا مطاعنا مخالساويل لعمر وفارسا اذا لبس القوانسا

فلم يلبث حرب ومرداس ان ماتا (قوله وقوله كريم الخ) اى قول ابى تمام حبيب بن اوس الطائى من قصيدة يعتذر فيها لمحمد وحد ابى الغيث موسى بن ابراهيم الرافعى لما بلغه انه هجاه فعاتبه في ذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومتبرئا مما نسب اليه وقبل البيت المذكور

☼ اتانى مع الركبان ظن ظننته ☼ نكست له رأسى حياء من المجد ☼

☼ وهتك ذا القول الخنا حرمة العلا ☼ واسلكت حر الشعر في مسلك العبد ☼

☼ نسيت اذا كم من يد لك شاكلت ☼ يد القرب اعدت مستهاما على البعد ☼

☼ وانك احكمت الذى بين فكرتى ☼ وبين القوا في من ذمام ومن عهد ☼

* واصلت شعرى فاعتلى رونق الضحى * ولولاك لم يظهر زمانا من الغمد *
* اعيذك بالرحمن ان تطرد الذكرى * بعتبك عن عين امرئ صادق الود *
* أألبس هجو القول من لو هجوته * اذا لهجانى عنه معروفه عندى *

ومعنى البيت هو كريم اذا مدحته وافقنى الناس على مدحه ويمدحونه معى لاسداء احسانه اليهم كاسدائه الى واذا لمته لايوافقنى احد على لومه لعدم وجود المقتضى للوم فيه (قوله والواو فى والورى واو الحال) اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفة مع ان العطف هو الاصل فى الواو لانه المتسابق للفهم ولوقوعه فى مقابلة وحدى فانه حال وللخلوص مما يلزم على العطف من توقف مدح الورى على مدحه وفيه قصور فى مقام المدح ومن اتحاد الشرط والجزاء وبيان لزوم هذين الامرين للعطف ان المعطوف عليه اما جملة امدحه والمعطوف جملة والورى معى فيكون من عطف الجمل او المعطوف عليه الضمير المستتر فى امدحه والمعطوف الورى لوجود شرط العطف وهو هنا الفصل بالمفعول على حد يدخلونها ومن صلح ومعى حال من الورى فيكون من عطف المفردات ولايرد ان المضارع المبدوء بالهمزة لايرفع الظاهر لانه تابع ويغتفر فى التابع مالايغتفر فى غيره فان كان من عطف الجمل كان قوله والورى معى جملة مستقلة لان المعطوف على الجزاء جزاء وجملة امدحه جزاء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط وهو هنا بمعنى الشرط فيلزم الامران السابقان وان كان من عطف المفرد كان الورى غير مستقل بل متعلق بالجملة الاولى فلم يتحد الجزاء والشرط اذ الشرط مدحه فقط والجزاء مدحه مع مدح غيره من الورى ولكن يلزم توقف مدح غيره من الورى على مدحه لان مدح الورى من جملة الجزاء المعلق على الشرط والحاصل انه يلزم على الاحتمال الاول اعنى جعله من عطف الجمل توقف مدح الورى على مدحه واتحاد الشرط والجزاء ويلزم على الاحتمال الثانى اعنى جعله من عطف المفردات توقف مدح الورى على مدحه ولايلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء بخلاف جعل الواو للحال فانه لايلزمه شئ اذ التقدير متى امدحه امدحه فى حال مشاركة الورى لى فى المدح فالجزاء مدحه فى هذه الحالة وهذا لاينافى مدحهم له قبل ذلك كذا قيل وقد يقال لانسلم انه يلزم على جعله من عطف الجمل اتحاد الشرط والجزاء بل اللازم انما هو التوقف فقط اللازم على جعل العطف من قبيل عطف المفردات وذلك لانه يمكن ان يراد بالجزاء المدح الكامل على حد شعرى شعرى او يعتبر العطف قبل الجزائية ويجعل المجموع جزاء فالجزاء مجموع مدح الورى ومدح الشاعر والشرط مدح الشاعر فقط فان قلت يرد على هذا الاخير وهو اعتبار العطف قبل الجزائية ان مشاركة مدحه لمدح الورى مأخوذة من العطف فلاحاجة لقوله معى ويجاب بان المراد بمشاركة مدحه لمدح

وصدر البيت وقبر حرب بمكان قفر اى خال عن الماء والكلاء ذكر فى عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجنى هذا البيت (وقوله كريم متى امدحه امدحه والورى معى واذا مالمته لمته وحدى) والواو فى والورى واو الحال وهو مبتدأ خبره قوله معى

الورى المشاركة في الزمان بحيث لايتراخى مدحهم عن مدحه ويكون قوله معي تأكيدا لما يستفاد من معنى المشاركة والحاصل ان اللازم على العطف امور متعددة كلها خلاف الظاهر الاول انه خلاف المنساق للفهم والثاني توقف مدح الورى على مدحه وذلك قصور في مقام المدح سواء جعلته من عطف الجمل او المفردات والثالث اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء اذا جعل من عطف الجمل والرابع حمل معي على الاجتماع زمانا لان المشاركة في المدح مستفادة من العطف كما قلنا (قوله وفي الثاني) اى ومنشأ الثقل في المثال الثاني حروف اى اجتماع حروف من الكلمات والمراد كلمتين فاطلع الجمع على مافوق الواحد ومجموع الحروف التي في الكلمتين التي حصل الثقل باجتماعها اربعة الحاءين والهاءين وجعل الحاءين حروفا ظاهر دون الهاءين لانهما ضمير ان فهما اسمان الا ان يقال جعلهما حروفا تجوزا لكونهما على صورة الحرف (قوله وهو) اى ماذكر من مجموع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكريرا مدحه في بمعنى مع او والثقل في الثاني المخل بفصاحته حاصل بتكريرا مدحه في بمعنى الباء ولو قال الشارح وفي الثاني تكرير حروف منها كان اخصر واوضح (قوله دون مجرد الجمع) اى دون ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء والحاصل ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء وان كان فيه ثقل الا انه لايؤدي للاخلال بالفصاحة كيف وقد وقع في القرأن نحو فسبحه والقول باشتمال القرأن على كلام غير فصيح مما لايتجرأ عليه مؤمن بل اذا تكررت الكلمة التي اجتمعتا فيها زاد الثقل فيخرج الكلام بذلك عن الفصاحة فقول المصنف في الايضاح موجها لما في البيت من تنافر الكلمات فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب مراده ان فيه شيأ من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه الثاني يضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة وليس مراده ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر المخل بالفصاحة لوروده في القرأن (قوله لوقوعه) اى مجرد الجمع (قوله فلا يصح القول الخ) اى لانه يلزم عليه اشتمال القرأن على غير فصيح (قوله بان مثل هذا الثقل) اى بان هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء وما ماثله نحو اعهد ولاتزغ قلوبنا فهذا وان كان فيه ثقل لكن لايخل بالفصاحة (وقوله ذكر الصاحب) ساق الشارح هذه الحكاية تأييدا لكون هذا التكرير ثقيلا مخرجا عن الفصاحة والصاحب اسماعيل صحب ابن العميد في مدة وزارته وتولى بعده الوزارة لفخر الدولة ابن بويه ولقب بالصاحب لان الصاحب غلب على كل من صاحب السلطان (قوله بحضرة الاستاذ ابن العميد) هو شيخ اسماعيل بن عباد الذي هو شيخ الشيخ عبدالقاهر الجرجاني مدون هذا الفن (قوله من الهجنة) بضم الهاء وسكون الجيم اى العيب (قوله غير هذا اريد) اى لان هذه الهجنة يمكن الجواب عن الشاعر بالنسبة اليها بان يقال اشار الشاعر بتلك المقابلة

وانما مثل بمثالين لان الاول متناه في الثقل والثاني دونه ولان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وهو في تكرير امدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول بان مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة ذكر الصاحب اسماعيل بن عباد انه انشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم والهجاء فقال الاستاذ غير هذا اريد

الى ان ذمه الذى هو المقابل الحقيقى لاينبغى ان يخطر بالبال لعلو مقامه ولو على سبيل التعليق فلو دعا داع فانما يفرض لومه دون ذمه ويؤيد ذلك انه اورد فى جانب اللوم اذا التى للاهمال والمهملة فى قوة الجزئية فتصدق بحصول اللوم مرة واحدة واورد فى جانب المدح متى التى هى سور الكلية الدالة على صدور المدح منه فى جميع الازمان وكان الاولى للشاعر ان يأتى بان والمضارع الدالين على عدم تحقق الحصول لان ان للشك دون اذا والماضى الدالين على تحقق الوقوع وفيه شائبه تقصير فى مقام المدح وما قيل فى الجواب انه انما عبر باذا والفعل الماضى لنكتة تشعر بالادب فى حق الممدوح وهى كون وجود اللوم مع عدم المساعد محققاً لان اذا تستعمل فى التحقيق دون ان فانها تستعمل فى الشك ففيه نظر لانه لايتم الا لوكان قوله وحدى قيدا فى الشرط لان اذا انما تدل على تحقق مدخولها مع انه قيد فى الجواب (قوله هذا التكرير) مبتدأ وقوله خارج الخ خبر والمراد بكونه نافرا كل التنافر انه نافر تنافرا قويا كاملا وفيه ان هذا ينافى ماسبق للشارح من ان المثال الاول متناه فى الثقل وهذا الثانى دونه وقد يجاب بان التنافر الكامل مقول بالتشكيك فلا ينافى ان هناك ماهو اكمل من هذا (قوله اى كون الكلام معقدا) اشاربه الى ان التعقيد مصدر المبنى للفعول لامصدر المبنى للفاعل وهذا جواب عما يقال التعقيد فعل المتكلم فهو من صفاته يقال عقد زيد كلامه فهو معقد وكلامه معقد وحينئذ فلا يصح حمل قوله ان لايكون الخ عليه لان عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام ففسر التعقيد بذلك ليصير صفة للكلام مخلا بفصاحته معتبرا خلوصه عنه كان كونه غير ظاهر الدلالة صفة له واما الاعتراض بان ماذكره المصنف تفسير للتعقد لاللتعقيد فغير مندفع لانه على تقدير كونه مصدر المبنى للفعول يكون معناه المعقدية وهى عبارة عن مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة لاكونه غير ظاهر الدلالة فاما ان يقال ان المراد بالمصدر المبنى للفعول الحاصل بالمصدر اعنى الهيئة المترتبة عليه اويقال هذا مبنى على التسامح بناء على ظهور ان المراد جعله غير ظاهر الدلالة والاولى والاحسن ان يقال قول المصنف ان لايكون الخ هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحى لااللغوى فلايحتاج الى جعله مصدر المبنى للفعول ولا الى تكلف فى صحة الحمل (قوله ان لايكون الخ) ان قلت يلزم على هذا التفسير ان يكون اللغز والمعمى غير فصيحين مع انهما من المحسنات وهى لاتعتبر الا بعد البلاغة التى لاتوجد الا بعد الفصاحة وهذا الاعتراض لخطيب اليمن ولما بلغ المصنف ذلك اجاب عنه بان اللغز والمعمى غير فصيحين مطلقا وعدهما من المحسنات ممنوع بدليل ان صاحب المفتاح لم يذكرهما من المحسنات وفى هذا الجواب نظر لان صاحب المفتاح لم يذكر جميع المحسنات فيلزم ان كل مالم يذكره ليس فصيحا ولاقائل به والاحسن فى الجواب ان يقال ان الدلالة فى اللغز والمعمى ان كانت واضحة عند الفطن بعد العلم

فقال لاادرى غير ذلك فقال الاستاد هذا التكرير فى امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فاثنى عليه الصاحب (والتعقيد) اى كون الكلام معقدا (ان لايكون) الكلام

بالاصطلاح فهما فصيحان والا فلا ويجرى هذا التفصيل فى كونهما من المحسنات واللغز والمعمى عند اهل البديع بمعنى وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد الا ان اللغز يكون على طريق السؤال كقول الحريرى فى الميل

* وما ناكح اختين سرا وجهرة * وليس عليه فى النكاح سبيل

وكقول بعضهم فى كمون * ياايها العطار عبرلنا * عن اسم شئ قل فى سومك *

* تنظره بالعين فى يقظة * كما يرى بالقلب فى نومك

واعترض على المصنف بان التعقيد امر وجودى وان لايكون عدمى وحمل العدمى على الوجودى لايصح واجيب بانه قد تقرر ان النفى فى باب كان يتوجه الى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فالتقدير هنا كون الكلام على وجه لاتظهر دلالته فهى قضية معدولة المحمول وانظر ما حكمة العدول الى هذا التعبير دون ان يقول ان يكون الكلام خفى الدلالة اذلا وسطة بين الظهور والخفاء هذا وانما عرف المصنف التعقيد دون نظائره لان له سببين الخلل فى النظم والخلل فى الانتقال ولو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد (قوله المراد) اى للتكلم وبهذا القيد يمتاز التعقيد عن الغرابة لانها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له (قوله لخلل الخ) هذا من جملة التعريف لاخراج المتشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها على المعنى المراد ليس لخلل النظم ولا لخلل الانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر فى محله (قوله اما فى النظم) اى التركيب سواء كان نظما او نثرا وهذا هو التعقيد اللفظى واما التعقيد لخلل فى الانتقال فهو التعقيد المعنوى وكلمة اما لمنع الخلو فيجوز الجمع كذا فى عبدالحكيم والظاهر انها لمنع الخلو والجمع معا وممايدل له ماذكره هو فى وجه انحصار التعقيد فى الخللين وهو ان اللفظ ان اريد معناه المطابق وكان غير ظاهر الدلالة عليه فلايكون التعقيد الا لخلل فى النظم لان فهم المعنى المطابق بعدم العلم بوضع المفردات وهيئة التركيب يكون ظاهرا وان اريد غيره فاما ان لايكون بين المعنى المطابق وذلك المعنى المراد لزوم بحيث لايفهم ذلك المعنى المراد من اللفظ اصلا فيكون فاسدا لامعقدا لانه عبارة عن عدم ظهور الدلالة لاعن عدم الدلالة واما ان يكون بين المعنى المطابق والمعنى المراد لزوم ظاهر بان كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة فلاتعقيد اصلا وان كانت خفية اويكون اللزوم خفيا فى نفسه محتاجا لواسطة حصل التعقيد للخلل فى الانتقال (قوله تقديم او تأخير) يحتمل ان المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلى وقوله او تأخير اى تأخير لغير ذلك اللفظ فى محل الاول فعلى هنا بينهما تلازم اذ يلزم من تقديم الشئ عن محله الاصلى تأخير غيره فى ذلك المحل وبالعكس واما تقديم الشئ على محله وتأخيره عن ذلك المحل فلا يجتمعان فضلا عن تلازمهما والا كان الشئ الواحد مقدما مؤخرا فى تركيب واحد وهو لايعقل وانما لم يقتصر على احدهما مع

(ظاهر الدلالة على المراد لخلل) واقع (اما فى النظم) بسبب تقديم او تأخير او حذف اوغير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق فى خال هشام بن عبد الملك بن مروان وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومى

استلزام كل منهما الآخر اشعارا بكفاية ملاحظة احدهما في الخلل وان لم يلاحظ الآخر ويحتمل ان المراد بسبب تقديم اللفظ عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني اوتأخيره عن ذلك المحل وهما لايجتمعان قطعا فعلى هذا ليس احدهما مغنيا عن الآخر فالجمع بينهما ظاهر (قوله اوحذف) اى بلاقرينة واضحة فان وجدت القرينة على المحذوف لم يحصل التعقيد لأن المحذوف مع القرينة كالثابت نحو دنف في جواب كيف زيد (قوله اوغير ذلك) اى كالفصل بين الشيئين المتلازمين باجنبي كالفصل به بين المبتدأ والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه وقد اجتمعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي ثم اعلم ان الخلل في التركيب لابد فيه ان يكون ترتيب الالفاظ على غير ترتيب المعاني كما ذكره في المطول حيث قال لخلل اما في النظم بان لايكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم اوتأخير اوحذف اواضمار اوغير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد اذا علمت ذلك تعلم ان التعقيد اللفظي لايحصل بالعطف على المحل بلا قرينة ولا بالجر على الجوار اوالتوهم وذلك لان ترتيب الالفاظ فيها على وفق ترتيب المعنى فالاول نحو مررت بغلامك وزيد بعطف زيد على محل الكاف والثاني نحو هذا جحر ضب خرب والثالث نحو ليس زيد قائما ولاقاعدا (قوله مما يوجب صعوبة فهم المراد) اى المعنى المراد للتكلم (قوله الفرزدق) هو في الاصل جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب به همام بن غالب بن صعصعة التميمي صاحب جرير لتقطيع وجهه بالجدري قطعا كقطع العجين وكان ابوه غالب من اجلة قومه ومن سراتهم وكنيته ابوالاخطل لولد كان له اسمه الاخطل وهو شاعر ايضا وهو غير الاخطل التغلبي النصراني الشاعر المشهور وجده صعصعة صحابي وام الفرزدق ليلى بنت حابس اخت الاقرع بن حابس روى الفرزدق عن علي بن ابي طالب وعن ابي هريرة وعن الحسين وعن ابن عمر وعن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه وعن الجميع (قوله ابن مروان) بسكون الراء وابراهيم الممدوح كان عاملا على المدينة من طرف ابن اخيه هشام بن عبدالملك (قوله ابن اسماعيل المخزومي) نسبة لبني مخزوم قبيلة من قبائل العرب ويلقب اسماعيل المذكور بالمغيرة وحينئذ فلاتنافي بين قول الشارح هشام بن اسماعيل وقول المفتاح هشام بن المغيرة كذا ذكر بعض الحواشي والذي ذكره ابن حزم في الجمهرة ان هشام بن اسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة القريشي المخزومي كان عاملا على المدينة من طرف عبد الملك بن مروان وان جد هشام المذكور وهو هشام بن الوليد اسلم يوم فتح مكة وهو اخو خالد بن الوليد وكان لهشام العامل المذكور بنت تزوجها عبد الملك فولدت له هشام بن عبد الملك المشهور وهو الذي مدحه الفرزدق ومدح معه خالة ابراهيم بن هشام بقصيدة منها قوله وما مثله في الناس البيت (قوله الاابن اخته) اى فمماثلة

الممالك للممدوح انما جاءت من قبله بحكم الخلال تتبع الخال (قوله وتقديم المستثنى الخ) اى ويلزمه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصود ولو عكس الامر لصح (قوله والبدل منه وهو مثله) انما اورد ذلك البدل توطئة لافادة نفي المقاربة الذى هو اعم بعد نفي المماثلة (قوله مثله اسم ما وفى الناس خبر) اى خبرها وهذا الاعراب مبنى على القول بجواز نطق الشاعر بغير لغته والافالفرزدق تميمي وهم يهملون ما وجعل بعضهم وهو الشيرازى فى شرح المفتاح مثله مبتدأ وحى خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية او ان مثله خبر وحى مبتدأ وبطل عمل ما لتقدم الخبر وكلا الوجهين فيه قلق واضطراب فى المعنى يظهر ذلك بالتأمل فى قولنا ليس مماثله فى الناس حيا يقاربه اوليس حى يقاربه مماثلا له فى الناس ووجه الاضطراب ان المقصود نفي ان يماثله ويقاربه احد والتوجيه الاول يفيد نفي المقاربة عن المماثلة والتوجيه الثانى يفيد نفي المماثلة عن المقارب وهذا المفاد يقتضي وجود المماثل والمقارب مع عدمه وهذا تدافع وتناقض كذا فى عبد الحكيم هذا ويمكن ان يخرج البيت على وجه لا تعقيد فيه بان يجعل الا مملكا مستثنى من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبر ما وقوله ابوامه مبتدأ خبره حى وابوه خبر بعد خبر والجملة صفة لمملكا وكذلك جملة يقاربه اى الا مملكا موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بانه يقاربه اى يشبهه فى الفضائل وعلى هذا فالمراد بالحياة فى قوله حى الشبوبية لان نسبة الشبوبية للهرم كنسبة الحياة الى الموت ومناسبة ذكر الشاب هنا افادة ان هذا المملك حصلت له السيادة والحال ان جده شاب وحينئذ فتكون السيادة ثبتت له فى صغره لانها حصلت له فى آخر عمره كما هو الغالب وغاية ما يلزم على هذا الوجه ان فيه نصب مملكا مع ان المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي (قوله لتقدمه على المستثنى منه) اى ولو كان مؤخرا عنه لكان المختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه ولهذا اتى به المصنف مرفوعا فى تفسير المعنى المراد (قوله يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى) اى لان التعقيد اللفظى لا يكون ناشئا الا عن ضعف التأليف فالخلوص عن الضعف يوجب الخلوص منه (قوله وفيه نظر) اى فى هذا القيل نظر وحاصله منع ان التعقيد اللفظى لا يكون الا عن ضعف التأليف بل يجوز ان يكون عن غيره مع انتفاء ضعف التأليف ثم اعلم ان مراد الشارح الاشارة الى رد قول آخر غير ما ذكره الخلخالى وهو اغناء ضعف التأليف عن التعقيد وان لم يكن ذلك القول مشهورا بين ارباب الفن لان الشارح مطلع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وليس مراد الشارح الرد على الخلخالى وذلك لانه قال ان ذكر احد الامرين من الضعف والتعقيد اللفظى يغنى عن الآخر اما اغناء الضعف فلما سبق واما اغناء التعقيد فلانه لازم للضعف لان التأليف اذا لم يوافق القانون اوجب

(وما مثله فى الناس الا مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه اى ليس مثله) فى الناس (حى يقاربه) اى احد يشبهه فى الفضائل (الا مملك) اى رجل اعطى الملك والمال يعنى هشاما (ابو امه) اى ام ذلك المملك (ابوه) اى ابو ابراهيم الممدوح اى لا يماثله احد الا ابن اخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اى ابوامه ابوه بالاجنبي الذى هو حى وبين الموصوف والصفة اعنى حى يقاربه بالاجنبي الذى هو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى وفصل كثير بين البدل وهو حى والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفى الناس خبر والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه قيل ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى وفيه نظر

لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو وبهذا يظهر فساد ماقيل من انه لاحاجة فى بيان التعقيد فى البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لاوجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذلايخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (واما فى الانتقال) عطف على قوله اما فى النظم اى لايكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع فى انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثانى المقصود

صعوبة فى الفهم لامحالة والخلوص عن اللازم يوجب الخلوص عن الملزوم فلوكان مراد الشارح بما ذكره دفع اعتراض الخالى المذكور والرد عليه لم يحسن منه الاقتصار على بعض السؤال ولايحسن ماذكره فى الجواب لان ماذكره فيه لايدفع السؤال بتمامه وانما يدفع اغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولايدفع العكس ودفعه ان يقال لانسلم ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان مثل جاء نى احد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد (قوله لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو) وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ وذلك نحو الاعمرا الناس ضارب زيد فهذا ليس فيه ضعف تأليف وانما فيه تعقيد وينفرد الضعف فى جاء احد بالتنوين فانه لاتعقيد فيه وتأليفه ضعيف ويجتمع الضعف والتعقيد فى بيت الفرزدق المذكور واذا علمت ان بينهما باعتبار التحقق عموما وخصوصا وجهيا تعلم ان قول القائل ان ضعف التأليف يغنى عن التعقيد لان التعقيد لازم للضعف لايتم (قوله وبهذا الخ) اى بما ذكر من قوله لجواز ان يحصل الخ مع قوله وان كان منها الخ وقوله لان ذلك الخ علة لقوله لاحاجة الخ وقوله اذلا يخفى علة للعلية اى وانما ظهر فساد ماقيل بسبب هذا لانه لايخفى ان تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد اى وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل الخ) علة لمحذوف تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لانه مما يقبل الخ والحاصل ان تقديم المستثنى على المستثنى منه وان كان جائزا شائعا لكنه يوجب التعقيد فان حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادته لان التعقيد مما يقبل الشدة والضعف (قوله اى لايكون ظاهر الدلالة) الضمير فى يكون للكلام وقوله لخلل واقع فى انتقال الذهن اعترض بانه اما ان يراد الخلل الواقع للتكلم فى انتقال ذهنه اوللسامع فان كان المراد الاول فلايصح تعليل الخلل بايراد اللوازم البعيدة بل الامر بالعكس اى ان ايراد اللوازم البعيدة يعلل بالخلل فى انتقال الذهن لان المتكلم اذا اختل انتقال ذهنه اورد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة وان كان المراد الثانى فلا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل بل الامر بالعكس اى انما يعلل خلل انتقال الذهن بعدم ظهور الدلالة لان الخلل الذى يحصل للسامع فى انتقال ذهنه انما هو لعدم ظهور دلالة اللفظ على المعنى المراد للتكلم واجيب بانا نختار الشق الثانى وهو ان المراد بالذهن ذهن السامع ولايرد ماذكر لان المراد بالذهن النفس والمراد بانتقالها من المعنى الاصلى الى المعنى المراد توجهها من الاول الى الثانى لعلاقة بينهما والمراد بالخلل فى ذلك الانتقال بطء الانتقال من المعنى الاصلى الى المعنى المراد والمراد بعدم ظهور دلالة اللفظ بطء انفهام المراد منه عند الاطلاق بالنسبة للعالم بوضعه لاصل المعنى لاخفاء المراد السابق ولاشك ان خلل الانتقال الذى هو بطؤه سبب لعدم ظهور

الدلالة بالمعنى المذكور وبيان ذلك ان سرعة انتقال الذهن من المعنى الاصلى الى المعنى المراد سبب فى سرعة انفهام المراد من اللفظ مساوله اذلا سبب لها سواها ولاشك انه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء المسبب فبا لضرورة تنتفى سرعة انفهام المراد بانتفاء سرعة الانتقال فيكون بطء الانفهام الذى هو عدم ظهور الدلالة بطء الانتقال الذى هو الخلل ولاشك ان ذلك الخلل بسبب ايراد المتكلم اللازم البعيد مع خفاء القرينة الدالة على المراد فصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل وتعليل الخلل بايراد اللوازم البعيدة اذا علمت هذا فقول الشارح لخلل واقع فى انتقال الذهن اى لاجل بطء نفس السامع فى انتقالها من المعنى الاول اى المعنى الاصلى الحقيق وقوله الى المعنى الثانى اى الذى له نوع ملابسة بالمعنى الاول وهو المعنى الكنائى او المجازى فالمعنى الاول كالاخبار بكثرة الرماد فى قولك فى مقام المدح زيد كثير الرماد والمعنى الثانى الاخبار بكرمه وحاصل ما فى المقام ان شرط فصاحة الكلام الكنائى او المجازى ان يكون المعنى الثانى وهو الكنائى او المجازى قريبا فهمه من الاصلى فان لم يكن كذلك بان كان المعنى الملابس بعيدا فهمه من الاصلى عرفا بحيث يفتقر فى فهمه الى وسائط مع خفاء القرينة لم يكن الكلام الكنائى او المجازى فصيحا لحصول التعقيد واعلم ان ان المدار فى صعوبة الفهم على خفاء القرائن كثرت الوسائط اولا لا على كثرة الوسائط فقط فانها قد تكثر ولم يكن هناك صعوبة فى فهم المعنى الثانى من الاول كما فى قولهم فلان كثير الرماد كناية عن كرمه فان الوسائط فيه كثيرة مع انه لاتعقيد فيه وخفاء القرائن وعدم خفائها بواسطة جريان الكلام على اسلوب البلغاء واستعمالهم وعدم جريانه على اسلوبهم واستعمالهم (قوله وذلك) اى الخلل والبطء (قوله بسبب ايراد اللوازم) اى المعانى اللوازم اى ايرادها بلفظ الملزومات وانما قلنا ذلك لان مذهب المصنف فى الكناية والمجاز ان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى فى المجاز دون الكناية فليس مراد الشارح ايراد المعانى اللوازم بلفظها والا كان غير آت على طريقة المصنف فى الكناية والمجاز ولو قال بسبب ايراد الملزومات البعيدة لكان اوضح هذا وقال العلامة عبدالحكيم انما لم يقل ايراد الملزومات ويكون المراد اللازم فى الذهن كما ذهب اليه المصنف ليشمل جميع صور الانتقال من الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم لان اللازم مالم يكن ملزوما فى الذهن لايمكن الانتقال منه واعلم ان المراد باللوازم ما اصطلح عليه علماء البيان وهو كل شئ وجوده على سبيل التبعية لآخر وان كان اخص منه كما فى شرح المفتاح للعلامة السيد (قوله البعيدة) اى من الملزومات وقوله المفتقرة بيان لكونها بعيدة فهو وصف كاشف لها ثم ان ظاهر كلام الشارح يقتضى ان الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاث وسائط فاكثر وليس كذلك

وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود

الملزوم

بل يتحقق ذلك بلازم واحد وواسطة واحدة واجيب عنه باجوبة ثلاثة * الجواب الاول ان ال فى اللوازم والوسائط للجنس وال الجنسية اذا دخلت على جمع ابطلت منه معنى الجمعية وفى ذلك الجواب نظر لان ذلك ينافى وصف الوسائط بالكثرة * الجواب الثانى ان الجمع باعتبار المواد لان مواد الخلل متعددة وفى كل مادة لازم واحد وواسطة واحدة وفى هذا الجواب نظر من وجهين الاول انه ينافى الوصف بالكثرة لانه يقتضى ان فى كل مادة اكثر من واسطة واحدة الثانى انه يفيد انه لا توجد اللوازم المتعددة والوسائط كذلك فى مادة واحدة وليس كذلك وقد يجاب عن الاول بان الوصف بالكثرة باعتبار بعض المواد وعن الثانى بان قولنا الجمع باعتبار المواد بالنظر للاقل ولا شك ان اقل ما يحصل به الخلل لازم واحد وواسطة واحدة* الجواب الثالث ان المراد بالجمع مافوق الواحد وانما اعتبر ذلك مع ان الخلل يتحقق بلازم واحد وواسطة واحدة لانه الغالب اذ الغالب ان الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط كذا ذكره العلامة الغنيمى وفى الفنارى يجوز ان يكون الجمع باقيا على معناه ويراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الآحاد على الآحاد فان جوز ان لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدواب سواء كانت واحدة اومتعددة وهو الظاهر فكلام الشارح سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة فى كل مادة وان لم يجز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا محذور ولا شبهة لانه حينئذ يكون اخذا بالاقل لانه اذا علم من البيان المذكور وجود الخلل بايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلأن يوجد فى ايراد اكثر من ذلك مع خفائها بالطريق الاولى (قوله الى الوسائط) اى بينها وبين الملزومات (قوله مع خفاء القرائن) اى بعدم الجريان على اسلوب البلغاء فلو كانت القرينة ظاهرة فلا خلل سواء تعددت الوسائط كما فى قولك فلان كثير الرماد مريدا الاخبار بكرمه اولم تتعدد كقولك فلان طويل النجاد مريدا الاخبار بطول قامته فلو كان اللازم قريبا لا واسطة بينه وبين الملزوم لكن القرينة خفية كان مضرا ويحصل به الخلل والتعقيد خلافا لما يفيده كلام الشارح حيث قيد اللوازم بالبعيدة وانما لم يتعرض الشارح لذلك لندرة وقوعه لان اللازم القريب قلما يخفى لزومه ولهذا ذهب الامام الرازى الى ان كل لازم قريب فهو بين وان كان لم يسلم له فى ذلك ولكون المثال الذى ذكره المصنف اللازم فيه بعيد مفتقر لوسائط عدة كما يأتى بيانه يظهر لك ان الاقسام اربعة يحصل الخلل فى صورتين اعنى ما اذا كانت القرينة خفية سواء تعددت الوسائط كما يأتى فى قوله * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا * اولم تتعدد ولا خلل فى صورتين وهما ما اذا كانت القرينة غير خفية تعددت الوسائط كما فى قولك فلان كثير

(كقول الآخر) وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب) بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم (عيناى الدموع لتجمدا) جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاف

الرماد اولم تتعدد كما فى قولك فلان طويل النجاد (قوله عباس بن الاحنف) هو من بنى حنيفة كان رقيق الحاشية لطيف الطباع من ندماء هارون الرشيد (قوله سأطلب الخ) عبر بالسين الموضوعة للاستقبال للاشارة الى ان بعد الديار وان كان لغرض صحيح وهو قرب الاحباب حقيق بان يسوف به ولا يطلبه فى الحال لكون البعد فى ذاته اردى من الردى والحاصل ان البعد وان كان وسيلة للقرب الذى هو المقصد الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه بعد فى نفسه حقيق بان يسوف عليه ولكون البعد رديئا اضافه الشاعر لداره لا لذاته لان العاشق لا يطلب بعد ذاته واضاف القرب لذات المحبوبين فان قلت هذا الكلام يقتضى ان السين اصلية وقول الشارح ومعنى البيت انى اليوم اطيب الخ يقتضى زيادتها لمجرد التوكيد قلت ان ما قلناه بالنظر لاصل وضعها وما ذكره الشارح بالنظر للمعنى المراد من البيت والحاصل ان ايثاره التعبير بالعبارة الدالة على التسويف فى الجملة يشير لذلك المعنى وان كانت للتأكيد افاده القرمى (قوله عنكم) متعلق ببعد لا بالدار والانقال لكم والمعنى بعد دارى عنكم وفيه اشارة الى انه لا يرضى بنسبة طلب البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه (قوله بالرفع) اى عطفا على مجموع سأطلب وقرر بعضهم انه بالرفع عطف على اطلب فالمعنى وستسكب الخ وفى هذا الثانى نظر فان البكاء شعار المحبين لانه ينبئ عن شدة الشوق فلا ينبغى التسويف به الا ان يقال ان التسويف به لا بهذا الاعتبار بل باعتبار ما فيه من المشاق وتكدير عيش العشاق (قوله وهو الصحيح) اى لثبوته عنده بالنقل الصحيح ولان ما ذكره من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبنى على الرفع (قوله وهم) اى غلط وذلك لانه اما عطف على بعد من قبيل عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل وهو لا يحسن لان سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب ولا يخفى ان البكاء والحزن شعار العاشق المهجور غير منفكين عنه فى حال من الاحوال وحينئذ فلا معنى لطلبهما للزوم طلب الحاصل الا ان يقال المطلوب استمرار السكب لا أصله واما عطف على قوله لتقربوا وهو لا يصح وذلك لان تعليل طلب بعد الديار بالقرب يدل على ان المقصود من طلب البعد قرب الاحبة المقتضى للفرح والسرور فكيف يعلله بعد ذلك بالحزن الذى هو المراد من سكب الدموع اذ تعليله به يقتضى ان المقصود من طلب بعد الديار حصول الحزن والكآبة له لا قرب الاحبة فالتعليل الثانى يفيد نقيض ما افاده الاول والتناقض الذى هو باطل ما جاء الا من جعله عطفا على لتقربوا فبطل عطفه على بعد وعلى لتقربوا وحينئذ فتعين الرفع (قوله جعل سكب الدموع كناية الخ) اى فليس المراد للشاعر الاخبار بسكب عينيه للدموع بل القصد الاخبار بلازمه وهو الكآبة والحزن فكأنه قال واوطن نفسى على مقاساة الاحزان والكآبة وقوله عما يلزم اى عن لازم يلزم فراق الاحبة اى كما يلزم

سكب العين للدموع فالحزن لازم لفراق الاحبة ولسكب العين للدموع ولو قال عما يلزمه من الكآبة والحزن لكان احسن لان الكناية اطلاق الملزوم وارادة اللازم لاالتعبير عن اللازم لشئ بشئ آخر (قوله من الكآبة) بفتح الهمزة وسكونها يقال كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كآبة وكأبة مثل رآفة ورأفة وهى سوء الحال والانكسار من اجل الحزن فعطفه عليها من عطف السبب على المسبب (قوله واصاب) اى فى ذلك الجعل لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا ولهذا يقال ابكاه الدهر كناية عن كونه احزنه واضحكه كناية عن كونه اسره قال الشاعر

* انزلنى الدهر على حكمه * من شامخ عال الى خفض *

* ابكانى الدهر ويا ربما * اضحكنى الدهر بما يرضى *

اى ابكانى الدهر بما يسخطنى وقلما سرنى بما يرضى (قوله لكنه اخطأ فى جعل الخ) اى لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين وقوله اخطأ اى فى نظر البلغاء لانه مخالف لموارد استعمالهم وذلك لان الجارى على استعمالهم انما هو الانتقال من جمود العين اعنى يبسها الى بخلها بالدموع وقت طلبه منها وهو وقت الحزن على مفارقة الاحباب فهو الذى يفهم من جمودها بسرعة لادوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر فى قوله

* الا ان عينا لم تجد يوم واسط * عليك بجارى دمعها لجمود *

اى لبخيلة بالدموع ولهذا لايصح عندهم فى الدعاء للمخاطب ان يقال لازالت عينك جامدة لانه دعاء عليه بالحزن فالمعنى الذى اراده الشاعر يفهم من العبارة بسرعة وحينئذ فيكون الكلام معقدا ومن المعلوم ان الكلام المعقد يعد صاحبه مخطئا فان قلت انه لاملازمة بين جمود العين ودوام الفرح والسرور فكيف ينتقل الشاعر منه اليهما قلت استعمل جمود العين الذى هو يبسها فى خلوها من الدموع وقت الحزن مجازا مرسلا والعلاقة اللزومية ثم استعمله فى خلوها مطلقا من الدموع مجازا مرسلا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم كنى به عن دوام الفرح والسرور لكونه لازما لذلك عادة وهذا وان كان يكفى فى صحة الكلام واستقامته لكن لايخرجه عن التعقيد المعنوى لظهور ان ذهن السامع العارف بصناعة الكلام لاينتقل اليه بسهولة لبعد ذلك اللازم مع خفاء القرينة بسبب عدم جريان هذا الاستعمال على موارد البلغاء ومن المعلوم ان مايوجب صعوبة فهم المعنى المراد بمراحل من البلاغة بحيث يعد صاحبه عند البلغاء من المخطئين فالحاصل ان الخطأ فى استعمال الجمود فيما قصده الشاعر من دوام الفرح والسرور ليس لاشتراط النقل فى آحاد المجاز بل لكون تعارف البلغاء على خلافه والاستعمال الجارى على خلاف استعمال البلغاء يمنع التفات الاذهان لما التفتوا اليه فى استعمالهم اما اذا لم يعلم تعارف البلغاء فيجوز انتقال عن الملزوم مع وجود العلاقة

قوله وقت طلبه كان الاولى تأنيث الضمير لعوده الى الدموع الا ان يقال ذكره باعتبار البكاء المفهوم من المقام تأمل آه (مصححه)

المصححة الى اى لازم كان (قوله من الفرح والسرور) الفرح مصدر الفعل اللازم والسرور مصدر المتعدى يقال سرتنى رؤيتك وحينئذ فلا مشاكلة بينهما وقد يجاب بان السرور امامصدر المبنى للفعول فيكون لازما ايضا اومصدر المبنى للفاعل وهو قديكون لازما يقال سر زيداى حصل له سرور فالمشاكلة حاصلة على كل حال (قوله فان الانتقال الخ) علة لجعل البيت مثالا للخلل فى الانتقال اى وانما كان فى البيت تعقيد للخلل فى الانتقال لان الانتقال اى لان الصواب فى الانتقال من جود العين وهو بسهاانما هوالى بخلها بالدموع عندطلبه منها ومعلوم انه لايطلب ذلك منها الاعند شدة الحزن ويصح انيكون علة لمحذوف اى وقد اخطأ الشاعر فى جعله جود العين كناية عن الفرح والسرور لان الانتقال الخ ويمكن ان الشارح اشارالى ذلك بقوله لكنه اخطأ الخ (قوله وهى) اى حالة ارادة البكاء حالة الحزن (قوله لاالى ماقصده) اى الشاعر من السرور الخ لظهوران الذهن لاينتقل الى هذا بسهولة لانه يحتاج فى الانتقال لماقصده الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرينة وهذا بخلاف الابهام الذى عد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد محسنا عندوضوح القرينة على المراد وهو مفقود فى البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله فى الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط فى قبول الكنايات والالزم خروج كثير من الكنايات المعتبرة عندالقوم عن حيز الاعتبار مردود لان صعوبة الانتقال فى تلك الكنايات المعتبرة ان ادت الى التعقيد فلانسلم اعتبارها عندهم (قوله اى اليوم اطيب نفسا الخ) هذا يشير الى ان السين فى قوله سأطلب زائدة للتوكيد لانها للاستقبال لان اليوم دال صريحا على ان طلب البعد انما هو فى الحال فهو على حد قوله سنكتب ماقالوا وهى وان كانت فى الاصل للاستقبال والتوكيد الاانها جردت عن بعض معناها وتجريد الكلمة عن بعض معناها شائع عندهم ولايقال ان الظاهر من كلام الشارح جعل طلب البعد مجازا عن طيب النفس به اللازم له وجعل سكب الدموع مجازا عن سببه وهو الحزن لانا نقول بل مراده تقرير معنى البيت وبيان سبب السكب ولاحاجة الى ارتكاب التجوز واطيب يصح انيكون بالتخفيف من طاب بدليل تنكير نفسا على التميز اذلوكان بالتشديد لقال نفسى بالنصب على المفعولية ويصح انيكون بالتشديد من طيب بدليل عطف واوطنها عليه لكن الاول احسن لان الثانى يوهم ان المراد تطييب النفس ولو غير نفس المتكلم كمايؤخذ من التنكير ومراعاة جانب المعنى اولى (قوله واوطنها) اى اصبرها على مقاساة الخ هذا راجع الى قوله وتسكب عيناى الدموع بيان لحاصل معناه وقوله الى وصل يدوم راجع لقوله لتقربوا وقوله ومسرة الخ راجع لقوله لتجمدا بيان للمعنى المراد منه (قوله والاشواق) اخذ الاشواق بطريق

لكنه اخطأ فى جعل جود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقى من الفرج والسرور (فان الانتقال من جود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء وهى حالة الحزن (لا الى ماقصده من السرور) الحاصل بالملاقاة ومعنى البيت انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لاتزول فان الصبر مفتاح الفرج ولكل بداية نهاية ومع كل عسر يسر والى هذا اشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد اوردناه فى الشرح

اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه (قوله واتجرع غصصها) اى الاشواق وفيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه الاشواق بمشروب مر والتجرع تخييل (قوله لاجلها) علة للتحمل اى واتحمل لاجل تلك الاشواق حزنا فالضمير للاشواق اوراجع للنفس على حذف مضاف اى لاتحمل حزنا لاجل راحة نفسى ولايصح رجوعه للاحزان لمافيه من الركاكة (قوله يفيض) اى ذلك الحزن الدموع وفيه انه قدجعل الحزن سببا فى سكب الدموع وهذا ينافى ماتقدم له من ان سكب الدموع كناية عن الحزن فان مقتضى ذلك ان سكب الدموع ملزوم والحزن لازم واللازم مسبب لاسبب الا ان يقال انهما متلازمان لزوما مساويا فكل منهما لازم للآخر فيصح فى كل ان يعتبر لازما اوملزوما وسببا اومسببا (قوله فان الصبرالخ) التفت الشارح لذلك لالكون الزمان والاخوان من عادتهم معاملة الانسان بنقيض مطلوبه (قوله ومع كل عسر) عطف على خبر ان و يسر اعطف على اسمها (قوله والقوم ههنا كلام فاسدالخ) اى فى معنى البيت و حاصله ان بعضهم ذكر ان السين للاستقبال و ان المعنى انى من سالف الزمان الى اليوم كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فانا بعد هذا الآن اطلب البعد عنكم والفراق لاجل ان يحصل القرب والوصال واطلب حصول الاحزان والبكاء لاجل ان يحصل لى الفرح والسرور لان عادة الزمان والاخوان المعاملة بنقيض المقصود فالشاعر طلب خلاف مراده ليغالط الزمان والاخوان فيأتونه بالمراد ووجه الفساد امور * الاول ان الاحبة والزمان انما يأتون بخلاف المراد فى الواقع لا فى الظاهر والذى طلبه الشاعر مراد فى الظاهر لا فى الواقع وقد يقال ان من تصرفات الشعراء انهم يظهرون طلب امر ويكون مرادهم خلافه قصدا الى حصول نقيض ماطلبوا الذى هو مرادهم بناء على ذلك الامر التخييلى وهو اتيان الزمان بخلاف المطلوب فلامعنى لذلك الاعتراض بالفساد قال ابوالحسن الباخرزى

قوله امور الاولى امران كما يعلم من بقية كلامه الا ان يقال الجمع لما فوق الواحد اوجمع باعتبار شق الامر الثانى مع الاول تأمل آه مصححه

※ و لكم تمنيت الفراق مغالطا * واحتلت فى استثمار غرس ودادى ※

※ وطمعت منها بالوصال لانها * تبنى الامور على خلاف مرادى ※

وقد يجاب بان الاطلاع على مراد الشاعر يتوقف على انكشاف حاله فان كان الشاعر متعلقا بالارتحال بقرينة حال اومقال فالمعنى على ماقاله البعض ويكون قصده الاعتذار لاحبته فى التشمر للسفر وان كان الشاعر من الحكماء المتكلمين بالحكم والحقائق فالانسب حمله على المعنى الذى ذكره فى دلائل الاعجاز وان كان من الظرفاء المستظرفين للنوادر والغرائب فالمعنى على ماقال البعض وحينئذ فالقول بان مراد الشاعر هو ماذكره ذلك البعض على الاجمال بدون اطلاع على حاله لايخفى تعسفه افاده القرمى * الامر الثانى ان طلبه للبعد والفراق امافى حال الفراق اوفى حال

الوصال فالاول تحصيل الحاصل والثانى طلب قطع الوصال لتحصيل الوصال ولايخفى انه شنيع جدا وقد يجاب باختيار الاول وهو انه طلب فى حالة البعد دوام البعد لاجل حصول دوام القرب او يختار الثانى وهو انه اختار البعد حالة القرب لكونه قربا محققا زواله فيطلب البعد لاجل ان يحصل قرب غيره دائم وفى ذلك تعسف (قوله فصاحة الكلام الخ) اشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف ومن كثرة الخ عطف على مقدر فى كلام هذا القائل والمجموع مقول القول (قوله مماذكر) اى من الامور الثلاثة السابقة فى كلام المصنف (قوله التكرار) بالفتح لانه ليس من بناء تفعال بالكسر الا تلقاء وتبيان (قوله ومن كثرة التكرار) اى للفظ الواحد اسما كان اوفعلا اوحرفا كان الاسم ظاهرا اوضميرا وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لايخل بالفصاحة والالقبح التوكيد اللفظى (قوله وتتابع الاضافات) اى ومن تتابع الاضافات فهو عطف على كثرة لاعلى التكرار وحينئذ فيكون صاحب هذا القيل مشترطا فى فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وان لم تكثر ومما يرشح ذلك قول الشارح فيما يأتى وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع الاضافات مثل قوله (قوله الاضافات) المراد بالجمع مافوق الواحد نحو يا على بن حمزة بن عمارة (قوله كقوله) اى قول ابى الطيب احمد المتنبى من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ابن حمدان واولها

* عوا ذل ذات الخال فى حواسد * وان ضجيع الخود منى لماجد *

* يرد يدا عن ثوبها وهو قادر * ويعصى الهوى فى طيفها وهو راقد *

* متى يشتفى من لاعج الشوق فى الهوى * محب لها فى قربه متباعد *

* الح على السقم حتى الفته * ومل طبيب جانبى والعوائد *

* اهم بشئ والليالى كأنها * تطاردنى عن كونه واطارد *

* وحيد من الخلان فى كل بلدة * ومن عظم مالقاه قل المساعد * وتسعدنى الخ

(قوله وتسعدنى) من الاسعاد وهو الاعانة والتخليص قيل ان المعنى هنا على المضى اى اسعدتنى لانه اراد الاخبار عما صدر منها فى بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الغريبة اى صورة الاسعاد ولكن الاقرب ان يراد الاستمرار التجددى بقرينة المقام (قوله فى غمرة) اى من غمرة والغمرة مايغمرك من الماء والمراد هنا الشدة فهو من ذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله اى فرس) اشار الشارح الى ان سبوحا صفة لمحذوف وانما لم يقل سبوحة مع ان الموصوف مؤنث ولذا انث الفعل له لان سبوح فعول بمعنى فاعل وهو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث (قوله حسن الجرى) فيه ان الفرس مؤنث سماعا اذليس فيها علامة تأنيث ظاهرة ولكن سمع عود الضمير عليها مؤنثا والنعت هنا حقيقى يجب ان يتبع منعوته فى اربعة من عشرة

(قيل) فصاحة الكلام خلوصه مماذكر (ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله وتُسعدنى فى غَمرة بعد غمرة (سبوح) اى فرس حسن الجرى لاتعب راكبها كأنها تجرى فى الماء

من جلتها التأنيث فكان الواجب ان يقول حسنة الجرى واجيب بانه ذكر الوصف لتأويل الفرس بالمركوب اولتأويلها بالخيل وهو اسم جنس افرادى يقع على المذكر والمؤنث وعلى القليل والكثير سميت بذلك لاختيالها فى مشيها ولا يرد ان اسم الجنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء لانا نقول هذا فى اسم الجنس الجمعى وماذكرناه من ان الخيل اسم جنس افرادى هو الحق خلافا لمن قال انه اسم جع واعترض بانه يقع على ثلاثة فاكثر والمقصود هنا فرس واحد وحينئذ فلا يناسب تأويل الفرس بالخيل ونوقش فى قوله حسن الجرى بان المناسب لقوله وتسعدنى الخ ان يقول شديدة الجرى لان شدته هو الذى يترتب عليه الانقاذ من العدو واجيب بان المراد حسن الجرى لقوة جريها وسهولته لا لسهولته فقط (قوله كأنها تجرى الخ) فيه اشارة الى ان استعمال سبوح فى الفرس مجاز لان السبوح فى الاصل كثير السبح اى العوم فى الماء واستعمله الشاعر فى كثير الجرى على سبيل الاستعارة المصرحة التبعية حيث شبه الجرى الكثير بالسبح اى العوم فى الماء واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من السبح سبوح بمعنى جارية جريا شديدا (قوله صفة سبوح) اى مع فاعله لان لها هو الصفة وحده (قوله حال من شواهد) اى لانه كان فى الاصل نعتا لها ونعت النكرة اذا قدم عليها اعرب حالا (قوله متعلق بشواهد) اى الذى هو بمعنى الدلائل كما اشار له الشارح بالعناية فانها تشير الى ان المراد بالشواهد العلامات الدالة وان فى الكلام حذف مضاف وهو النجابة وبجعل الشواهد بمعنى العلامات الدالة يندفع مايقال ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد الا للمضرة والقصد هنا المنفعة وهو الشهادة بنجابة الفرس اويقال ان الشهادة على حالها وعلى بمعنى اللام اوان هذه الشهادة لما كان يترتب عليها الدخول فى الحروب والوقوع فى الهلكات عبر بعلى اذليس على الفرس اضر من الشاهد الذى يشهدلها بالنجابة (قوله فاعل الظرف) اى لاعتماده على الموصوف وهو سبوح وانما لم يجعل الظرف خبرا مقدما وشواهد مبتدأ مؤخرا مع جواز ذلك لاحتياجه لنكتة لتقدم الخبر وليس هنا نكتة لتقدمه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قيل الخ) قائله الشيخ الزوزنى وحاصله ان التكرار ذكر الشئ مرتين فهو عبارة عن مجموع الذكرين ولا يتحقق تعدده الا بالتربيع ولا يتكثر التكرار الا بالتسديس وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار اذلم يحصل فيه تعدد للتكرار فضلا عن الكثرة اذ الضمائر فيه ثلاثة فقط (قوله بذكره ثالثا) اى بل الكثرة لاتحصل الابستة لان اصل التكرار يحصل باثنين وتعدده باربعة والكثرة باثنين آخر (قوله وفيه نظر) حاصله انا لانسلم ان التكرار اسم لمجموع الذكرين بل هو الذكر الثانى المسبوق بآخر والمراد بالكثرة مازاد على الواحد وحينئذ فالكثرة تحصل بالذكر ثلاثا كما فى البيت اويقال ان الاضافة فى كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب

قوله هو الذى الخ المناسب هى التى الخ كما لايخفى (مصححه)

(لها) صفة سبوح
(منها) حال من شواهد
(عليها) متعلق بشواهد
(شواهد) فاعل الظرف اعنى لها يعنى ان لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشئ مرة بعد اخرى ولايخفى انه يحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا مايقابل الوحدة ولايخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تابع الاضافات مثل

الى السبب اى كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولاشك فى حصول كثرة الذكر بتثليثه كذا فى الفنارى (قوله مايقابل الوحدة) اى والمراد بالتكرار الذكر الثانى المسبوق بآخر فالتكرار اسم للذكر الاخير والكثرة تحصل بمازاد عليه وحينئذ فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر فقوله مايقابل الوحدة اى التى اوجبت التكرار وهو الذكر الثانى ولاشك ان الثالث مقابل للثانى فآل الامر الى ان الكثرة هى تعدد التكرار المقابل لوحدة التكرار لان الكثرة هى المقابلة للتعدد فصح التمثيل بالبيت (قوله مثل قوله) اى قول عبدالصمد ابن منصور بن الحسن بن بابك (قوله حمامة جرعى) حمامة منادى منصوب لاضافته لمابعده والمعنى ياحمامة الارض المستوية ذات الرمل التى لاتنبت شيئا التى هى معظم الارض التى فيها الحجارة اسجعى (قوله ارض ذات حجارة الخ) كذا فى الاساس والذى فى الصحاح ان الجندل بسكون النون الحجارة واما الارض ذات الحجارة فيقال لها جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسيرا لغويا بل تفسير امراد او فى الكلام تجوز من اطلاق اسم الحال وارادة المحل او يقال انه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال وتكون النون حينئذ مسكنة للضرورة والداعى لماذكر من احد الامرين اضافة الجرعا الى الحومة والحومة للجندل لان الاضافة الاولى بيانية والثانية على معنى فى اى ياحمامة الارض المستوية ذات الرمل التى لاتنبت شيئا التى هى معظم الارض التى فيها الحجارة لامعظم الحجارة كما لايخفى (قوله والسجع هدير الحمام ونحوه) اعلم ان السجع تصويت الحمام والناقة على مافى الاساس فهو حقيقة فيهما يقال سجعت الحمامة اذا طربت فى صوتها وسجعت الناقة اذا مدت حنينها على جهة واحدة واما الهدير فهو حقيقة فى صوت الحمام مجاز فى صوت الناقة والحمام ماكان ذا طوق من الفواخت والقمارى ونحوهما اذا علمت هذا فقول الشارح ونحوه ان كان مرفوعا عطفا على الهدير اى السجع هدير الحمام ونحو هديره وهو حنين الناقة فالامر ظاهر وان كان مجرورا عطفا على الحمام اى السجع هدير الحمام وهدير نحوه من الناقة ففيه نظر لما علمت ان اطلاق الهدير على صوت الناقة مجاز الا ان يقال ان الهدير من باب عموم المجاز وهو استعمال الخاص فى العام فيراد بالهدير الذى هو تصويت الحمام خاصة مطلق التصويت الشامل لتصويت الحمام والناقة او من استعمال الكلمة فى حقيقتها ومجازها او يقال يراد بالحمام نوع مخصوص منه وهو مايطرب بصوته اوما يألف البيوت ويقيدبها ويراد بنحوه غير ذلك النوع من الحمام (قوله اى بحيث تراك) اى فى مكان تراك فيه سعاد وتسمعك منه فحيث ظرف مكان والباء بمعنى فى (قوله كذا فى الصحاح) اى فكلام الصحاح يفيد ان المجرور بمن بعد مرأى ومسمع هو فاعل الرؤية والسماع (قوله فساد ماقيل) اى ماقاله الشارح الزوزنى (قوله يشهد به العقل والنقل) اما النقل فما ذكره عن الصحاح فانه يفيد ان فاعل الرؤية

(قوله حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى) فانت بمرأى من سعاد ومسمع فيه اضافة حمامة الى جرعا وجرعا الى حومة وحومة الى الجندل والجرعا تأنيث الاجرع قصرها للضرورة وهى ارض ذات رمل لاتنبت شيئا والحومة معظم الشئ والجندل ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه

المجرور بمن وكلام الزوزنى يقتضى ان المجرور بمن هو المفعول واما العقل فلان الحمامة اذا كانت تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن فى نظر العقل طلب تصويتها لانه يفوت سماعها بل اللائق طلب الاصغاء فكان الواجب على الشاعر ان يقول اسمعى او اسكتى او انصتى فقبلت الشهاتان فان قلت شهادة العقل لاتقبل الالوكان الغرض بسجعها سماع تصويتها ويمكن ان يكون الغرض بسجعها اظهار نشاطها وطربها برؤية المحبوبة وسماع كلامها كما يحصل للبلا بل عند رؤية الازهار وسماع الاوتار فهى شهادة مجروحة وقد وجد فى البيت مايدل على ان الغرض من التصويت ماذكر وهو ضم الرؤية الى السماع وجعلهما من اسباب الامر بالتصويت ايضا ولاشك ان الرؤية لسعاد لاتصلح سببا لسجع الحمامة وانما تصلح سببا لظهور النشاط فالعقل شاهد عليه لاله والمعنى اسجعى ايتها الحمامة فان الدواعى للنشاط والطرب موجودة وهى مشاهدة تلك المحبوبة التى تفوق الازهار فى النضارة وسماع صوتها الذى يعلو على صوت الاوتار واجيب بان معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساد توجيه مخالف للنقل وعنه مندوحة على ان ضم الرؤية الى السماع يصلح لان يكون سببا فى الامر بسجع الحمامة لاجل سماع صوتها لان السماع مع الرؤية الذواتم من السماع بدون الرؤية فقول المعترض وقد وجد فى البيت الخ ممنوع تأمل (قوله وفيه نظر الخ) حاصله ان ذلك القائل يدعى ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات مخل بالفصاحة مطلقا فلابد من الخلوص منهما وحاصل الرد عليه انا لانسلم ذلك الاطلاق بل الحق التفصيل وهو ان حصل للفظ ثقل بسبب ماذكر من الامرين كانا مخلين بالفصاحة لكن الاحتراز عنهما حصل بالاحتراز عن التنافر لما تقدم ان تنافر الكلمات عبارة عن كونها ثقيلة على اللسان عند اجتماعها وان كانت فصيحة وان لم يحصل للفظ ثقل بسببهما فلايخلان بالفصاحة وذلك لان اخلالهما انما هو من جهة مايحصل بهما من الثقل فاذا انتفى ذلك انتفى الاخلال لانه يلزم من نفى السبب المساوى نفى المسبب وحيث كانا لايخلان فلا يصح الاحتراز عنهما (قوله كيف الخ) هذ استفهام تعجبى اى كيف يصح القول بانهما يخلان بالفصاحة مطلقا وقد وقع اى كل منهما فى التنزيل (قوله مثل دأب) خبر لمحذوف اى وذلك مثل الخ او بدل من الضمير المستتر فى وقع العائد على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات بدل بعض من كل او فاعل لوقع اى وقع هذا اللفظ وحينئذ فالفتحة للحكاية وهذا ومابعده مثال لتتابع الاضافات واما قوله ونفس وماسواها فهو مثال لكثرة التكرار وكان الاولى ان يمثل بالسورة بتمامها كما مثل ابن يعقوب لما فيه من زيادة الرد الا ان يقال انه اقتصر على هذه الآية لما فيها من التلميح بان هذا القائل الهم الفجور اى خلاف الصواب وقد اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات قوله عليه الصلاة والسلام فى وصف يوسف الصديق

وقوله فانت بمرأى اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع اى بحيث اراه واسمع قوله كذا فى الصحاح فظهر فساد ماقيل ان معناه انت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (وفيه نظر) لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلايخل بالفصاحة كيف وقد وقع فى التنزيل مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده ونفس وماسواها فالهمها فجورها وتقواها

(و) الفصاحة (فى المتكلم ملكة) وهى كيفية

الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على التكرار وعلى تتابع الاضافات لان الاضافات تشمل المتداخلة بان يكون الاول مضافا للثانى والثانى مضافا للثالث كمثال المصنف وغير المتداخلة كما فى الحديث وكثرة التكرار تحصل بذكر الشئ ثالثا سواء كان المذكور ضميرا كمثال المصنف اوغير ضمير كما فى الحديث (قوله وهى كيفية الخ) اعلم ان المتكلمين حصروا الموجودات الحادثة فى الجوهر والعرض وقسم الحكماء العرض الى اقسام تسعة وهى الكم والكيف والاضافة والمتى والاين والوضع والملك والفعل والانفعال وسموا هذه التسعة مع الجوهر المقولات العشرة اى المحمولات العشرة فقولات جمع مقول بمعنى محمول فكل شئ حمل على شئ لابد ان يكون واحدا من هذه العشرة لانهم جعلوا هذه المقولات الاجناس العالية للموجودات الممكنة ثم قسموها الى قسمين نسبية وغير نسبية فغير النسبية الجوهر والكم والكيف وماعدا هذه الثلاثة فهو نسبة يتوقف تعلقها اى تصورها على تعقل الغير وتصوره فالجوهر ماقام بنفسه اوتقول ماشغل قدرا من الفراغ والكم عرض يقبل القسمة لذاته وهو امامتصل كالمقادير من الخط والسطح والجسم التعليمية العارضة للطبيعة وكالزمان وامامنفصل كالكم القائم بالمعدود والزمان والكيف عرفه الشارح بقوله عرض الخ والاضافة هى النسبة العارضة للشئ بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة ومالكية زيد لكذا ومملوكية كذا لزيد ولما كان التوقف عليه فى الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات والمتى هو حصول الشئ فى الزمان اى كونه حاصلا فيه والاين حصوله فى المكان اى كونه حاصلا فيه ككون الصوم حاصلا فى شهر رمضان وكون زيد فى الدار والوضع هيئة تعرض للشئ باعتبار نسبة اجزائه بعضها لبعض كالاتكاء والاضطجاع اوباعتبار نسبتها الى امر آخر كالقيام والانتكاس فانه يتوقف على كون رجليه الى اعلى ورأسه الى اسفل فى الانتكاس وبالعكس فى القيام والملك هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم اى كون الانسان لابسا للقميص اوالعمامة والفعل كون الشئ مؤثرا فى غيره مادام مؤثرا ككون المسخن يسخن غيره مادام يسخن وكون القاطع يقطع غيره مادام قاطعا وكون الضارب يضرب مادام ضاربا والانفعال هو تأثر الشئ عن غيره مادام يتأثر مثل كون الماء متسخنا مادام متسخنا وكون زيد مضروبا مادام الضرب نازلا عليه وكون الثوب مقطوعا مادام يتقطع فالاضافات والنسب عندهم امور وجودية واما مذهب المتكلمين فيقولون انها امور اعتبارية لاوجود لها فلذلك يقولون الموجودات الحادثة اما جواهر اواعراض والعرض هو الكيف فقط واما الكم والامور الاضافية فليست عندهم من العرض لان الارض

(موجود)

موجود فى الخارج وهذه ليست كذلك وقد جمع بعضهم اسماء المقولات بقوله

* عد المقولات فى عشر سأ نظمها * فى بيت شعر علا فى رتبة نقلا *
* الجوهر الكم كيف والمضاف متى * اين ووضع له ان ينفعل فعلا *

وقد اشار بعضهم الى امثلتها فقال

* زيد الطويل الازراق ابن مالك * فى بيته بالامس كان متكى *
* بيده غصن لواه فالتوى * فهذه عشر مقولات سوا *

ثم اعلم ان الصفة الحاصلة للنفس فى اول حصولها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر على ازالتها فى الزمن الحال اوانها من التحول والانتقال لقدرته على التحول والانتقال عنها فان ثبتت فى محلها وتقررت بحيث لا يمكن للمتصف بها ازالتها سميت ملكة اما لملك صاحبها لها يصرفها فى المدارك كيف شاء اولانها هى تملكت من قامت به لكونها تمكنت منه وتسمى ايضا كيفية لانها تقع فى جواب كيف وذلك كالكتابة فانها فى ابتدائها تسمى حالا فاذا تقررت ورسخت صارت ملكة (قوله وهى كيفية) اى صفة وجودية واشار الشارح بذلك حيث لم يقل صفة الى ان الملكة من مقولة الكيف وانها من احد اقسام الكيف الاربعة وهى الكيفيات المحسوسة وهى ما يتعلق بها الادراك وهى اما راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار وصفرة الذهب اوغير راسخة كحمرة الخجل وكيفيات الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية اى المختصة بذوات الانفس وهى الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والادراكات والجهالات والعلوم واللذات والآلام والكيفيات الاستعدادية اى المقتضية استعدادا وتهيأ لقبول اثرما اما بسهولة كاللين واما بصعوبة كالصلابة هذا وكان الانسب للشارح فى هذا المقام الالتفات للمعنى العرفى للملكة والكيفية لانه اقرب للافهام فالكيفية عرفا صفة وجودية والملكة عرفا صفة وجودية راسخة فى النفس لان ما ذكره من التعريف لا تعلق له بعلم البلاغة وانما هو من دقائق الحكماء ولعل الشارح ارتكب ذلك تشحيذا للذهن (قوله راسخة) اى فان لم ترسخ كالفرح واللذة والألم كانت حالا واعترض بان الرسوخ معناه الدوام والبقاء والكيف عرض وهو لا يبقى زمانين واجيب بان القول بانه لا يبقى زمانين قول ضعيف والحق بقاؤه اويقال المراد رسوخها برسوخ امثالها اى تواليها فردا بعد فرد (قوله فى النفس) اى لا فى الجسم كالبياض والافلا تسمى ملكة والحاصل ان الكيفية اذا استقرت وثبتت فى النفس قيل لها ملكة وان اختصت بالجسم عبر عنها بالكيفية وبالعرض (قوله والكيفية عرض الخ) اتى بالاسم الظاهر مع ان المحل للضمير اشارة الى ان التعريف لمطلق كيفية سواء كانت راسخة اولا ولواتى بالضمير لتوهم عوده

راسخة فى النفس والكيفية عرض

على الكيفية الموصوفة بالرسوخ التى هى الملكة (قوله عرض) هو عند المتكلمين مالايقوم بنفسه بل يكون تابعا لغيره فى التحيز اى الحصول فى الحيز والمكان ومعنى تبعيته لغيره فى التحيز هو ان يكون وجوده فى نفسه هو وجوده فى الموضوع بحيث تكون الاشارة لاحدهما اشارة الى الآخر وعند الفلاسفة مالايقوم بذاته بل بغيره بان يكون مختصا بالغير اختصاص الناعت بالمنعوت ومعنى اختصاص الناعت الخ ان يكون بحيث يصير الاول نعتا والثانى منعوتا واعلم ان هذا التعريف الذى ذكره الشارح مشتمل على جنس وعلى اربعة فصول فقوله عرض شامل لانواع العرض التسعة المذكورة سابقا عند الحكماء والفصل الاول وهو قوله لايتوقف تعقله على الغير مخرج للاعراض النسبية التى يتوقف تعقلها على تعقل الغير وهى سبعة كامر الاضافة والمتى والاين والوضع والملك والفعل والانفعال واخراجها بهذا القيد انما يظهر على مذهب الحكماء من انها وجودية وانها من جزئيات العرض واما على ماقاله المتكلمون من انها امور اعتبارية لاوجود لها فى الخارج وانها ليست من جزئيات العرض بل مباينة له فلايظهر اخراجها بهذا القيد لانها لم تدخل فى الجنس الذى هو العرض حتى تخرج بالفصل لكن هذا التعريف للحكماء القائلين ان النسب اعراض واورده الشارح تشحيذا للاذهان والفصل الثانى وهو قوله ولايقتضى القسمة مخرج للعرض الذى يقبل القسمة لذاته وهو الكم كالعدد وهو الكم التام بالمعدود وكالمقدار من الخط والسطح والجسم فان الاول يقتضى القسمة طولا والثانى يقتضى القسمة طولا وعرضا والثالث يقتضى القسمة طولا وعرضا وعمقا والحاصل ان الخط مقدار ينقسم فى جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولا وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولا وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمى والثلاثة اعراض من قبيل الكم واما الجسم الطبيعى فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثة الطول والعرض والعمق التى جعلتها الجسم التعليمى فالطبيعى جوهر والتعليمى عرض عارض له وكون الخط والجسم والسطح اعراضا هو مذهب الحكماء واما عند اهل السنة فهى من الجواهر فالنقطة عندهم جوهر فرد والخط جوهر ينقسم طولا والسطح جوهر ينقسم طولا وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولا وعرضا وعمقا والفصل الثالث وهو قوله واللاقسمة اى عدم القسمة مخرج للنقطة والوحدة والنقطة هى نهاية الخط اى انتهاؤه والوحدة كون الشئ لاينقسم وكل منهما عرض يقتضى عدم القسمة لكن اخراج النقطة والوحدة بهذا القيد مبنى على انهما امران وجوديان وانهما ليسا من المقولات العشرة كما هو مذهب الحكماء فانهم يقولون ان النقطة والوحدة امران وجوديان وليسا جنسين لشئ وحصرهم الموجودات فى العشرة مرادهم الموجودات من الاجناس واما عند المتكلمين فالنقطة امر اعتبارى

لاوجودله والوحدة امرعدمى وحينئذ فلايظهر اخراجهمابهذا القيد لعدم دخولهما تحت الجنس والفصل الرابع وهو قوله اقتضاء اوليا قيد لعدم الاقتضاء مطلقا وهو بمعنى قول غيره من المتقدمين لذاته اى لايقتضى قسمة ولاعدمها لذاته واما بالنظر لمتعلقه فقد يقتضى القسمة وقديقتضى عدمها ولذاكان هذا القيد مدخلا للعلم المتعلق بالمعلومات فانه عرض لايتوقف تعقله على الغير ولايقتضى القسمة ولاعدم القسمة اقتضاء اوليا اى بالنظر لذاته واما بالنظر للمعلوم فتارة يقتضى القسمة وتارة يقتضى عدمها فالعلم المتعلق بشئ واحد بسيط يقتضى عدم القسمة لكن لالذاته بل باعتبار المتعلق والعلم المتعلق بشيئين يستلزم القسمة لكن لالذاته بل باعتبار المتعلق والحاصل ان العلم لايصدق عليه التعريف بدون ذلك القيد لانه ان تعلق بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضى عدم القسمة وان تعلق بمتعدد اقتضى القسمة لعروض التعدد له وقد قال فى التعريف ان الكيف لايقتضى القسمة ولاعدمها فلمازيد ذلك القيد فى التعريف دخل فيه العلم لانه فى حد ذاته لايستلزم القسمة ولاعدمها وانما الانقسام وعدمه بالنظر للمعلوم فان كان المعلوم متعددا اومركبا كان العلم مقتضيا للقسمة اقتضاء ثانويا اى عرضيا وان كان المعلوم واحدا بسيطا كان العلم مقتضيا لعدم القسمة اقتضاء عرضيا فالقيد الرابع للادخال لاللاخراج وادخال العلم بالمعلومات بهذا القيد بناء على ان العلم من قبيل الكيفيات وانه عبارة عن الصورة الحاصلة فى النفس واما ان قلنا انه انفعال اى انتقاش الصورة فى النفس اوانه فعل اى نقش صورة الشئ فى النفس وارتسامها فيها فلاوجه لادخاله فى التعريف (قوله لايتوقف تعقله على تعقل الغير) اعترض بانه غير جامع لعدم شموله للكيفية المركبة كطعم الرمان فانه مركب من الحلاوة والحموضة ولاشك ان المركب يتوقف تعقله على تعقل اجزائه وحاصل الجواب ان المراد بالغير ما كان منفكا عن الشئ واجزاء الشئ غير منفكة عنه واعترض ايضا بانه غير جامع لعدم شموله للكيفية النظرية فان تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر اعنى القول الشارح والحجة وذلك كمعنى الانسان وحدوث العالم واجيب بان المراد بالتوقف المنفى التوقف الذى لايمكن الانفكاك عنه كالابوة والبنوة واما الكيفيات النظرية فتعقلها قديحصل بدون نظر كالهام اوكشف واعترض بان العرض هو ماقام بغيره فهو متوقف فى تعقله على الغير وقد اخذ فى تعريف الكيف فيكون الكيف متوقفا على الغير اذا لمتوقف على المتوقف على شئ متوقف على ذلك الشئ وحينئذ فلايصح قولهم لايتوقف تصوره الخ واجيب بان المتوقف على تصور الغير مفهوم العرض والمأخوذ فى تعريف الكيف هو ماصدق العرض لان قولنا الكيف عرض اى فرد من افراد العرض ولايلزم من توقف المفهوم توقف ماصدق عليه وانما يلزم ذلك لوكان ذاتيا للماصدق ومن الجائز ان يكون ذلك المفهوم عارضا للماصدق وخارجا عن ذاته فلا يلزم من توقفه توقفه (قوله ولايقتضى القسمة) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام اى لايستلزم القسمة ولايستلزم عدمها

لايتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء اوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا ولا يقتضى القسمة الكميات وبقولنا واللاقسمة النقطة والوحدة

بل تارة يكون منقسما كحمرة الخجل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالبسيط وليس المراد بالاقتضاء القبول والالزم خلو الشئ عن النقيضين مع انهما لايجتمعان ولا يرتفعان (قوله فى محله) حال من الضمير فى يقتضى ويكون هذا البيان الواقع لان العرض لايقبل القسمة ولاعدمها الا وهو فى محله اذلاوجود له الا فى محله والمراد بمحله الذات التى قام بهـا العرض وماقيل انه متعلق بالقسمة من قوله يقتضى القسمة واللاقسمة على سبيل التنازع اومن باب الحذف من احدهما لدلالة الآخر اى انه لايقتضى القسمة ولاعدمهـا لمحله اى لمتعلقه فمردود لانه يلزم عليه ان يكون قوله اقتضاء اوليا اى ذاتيا لافائدة فيه لدخول العلم فى التعريف بماقبله وتكون النقطة والوحدة غير خارجين من التعريف (قوله ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات) اى المتعلق بجنس المعلومات فيشمل المعلوم الواحد والاكثر فالعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضى عدم القسمة باعتبار متعلقه والمتعلق باكثر يقتضى القسمة بالاعتبار المذكور (قوله المقتضية للقسمة) اى ان كان المعلوم مركبا اومتعـددا وقوله واللاقسمة اى اذا كان المعلوم واحدا بسـيطا وكان الاولى للشارح ان يقول المقتضى اى العلم لانه المحدث عنه اى فهو لايستلزم بالنـظر لذاته قسمة ولاعدمهـا واما بالنظر لذاته للمعلوم فتارة يستلزم القسمة فى ذلك المعلوم وتارة لايستلزمها (قوله فقوله ملكة) اى دون ان يقول صفة وهذا تفريع على قوله اولا فى تعريف الملكة وهى كيفية راسخة فى النفس (قوله مالم يكن ذلك) اى ماذكر من الملكة بمعنى الصفة (قوله اشعار) اى مشـعر اوذو اشعار اى بخلاف التعبير بصفة فانه لايشـعر بذلك ان قلت ان فى التعريف لفظا آخر صريحا يخرج المتكلم عن كونه فصيحا وهو كون اللام فى المقصود للاستغراق قلت لانسـلم انه صريح فى ذلك لان اللام فى حد ذاتهـا تحتمل الجنس بل هو الاصل وانما حملت هنـا على الاستغراق لقرينة المقـام وقد تخفى هذه القرينة فيكون لفظ الملكة اقوى اشعارا (قوله عن المقصـود) اى عن جنس مقصوده لاكله اذلاتحقق للتعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله يقتدر بهـا) عبر بيقتدر دون يقدر اشـارة الى انه لابد من القدرة التامة لان زيادة البنـاء تدل على زيادة المعنى ويحتمل انه اشارة الى انه يكفى وجود ملكة القدرة ولو كانت القدرة بتكلف فتأمل وقوله يقتدر بها يعنى اقتدارا قريبا فخرج العلم والحيـاة فانه يقتدر بهما على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح لكن الاقتدار ليس بالمبـاشرة بل بواسطة سليقة عربية اوتعلم اوممارسة (قوله على التعبير عن المقصود) اخرج الملكة التى يقتدر بها على استحضار المعانى كالعلم بفن وال فى المقصـود للاستغراق اى كل ماوقع عليه قصد المتكلم وارادته فان قلت اى حاجة لحمل اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتـدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصـل لشخص ملكة بالنظر

وقولنا اوليا ليدخل فيه مثـل العـلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة فقوله ملكة اشـعار بانه لوعبر عن المقصود بلفظ فصيح لايسمى فصيحـا فى الاصـطلاح مالم يكن ذلك راسخا فيه وقوله (يقتدر بهـا على التعبير عن المقصود) دون ان يقـول يُعبِّر اشـعار بانه يسمى فصيحـا اذا وجد فيـه تلك الملكة سـواء وجد التعبير اولم يوجد وقوله (بلفـظ فصيح) ليعم المفرد والمركب اما المركب فظاهر واما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غـلام جارية ثوب بسـاط الى غير ذلك (والبـلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال)

الى نوع من المعانى كالمدح اوالذم اوغيرهما ولوسلم فنى الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف فى كون المتكلم فصيحا (قوله اشعار الخ) بيان ذلك ان يقال لوقال يعبر دون يقتدر لزم ان لايسمى من له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحا حال السكوت لفقد التعبير فى تلك الحالة اذلا دلالة لقوله يعبر بها الا على انه يوجد من صاحبها التعبير ومعنى التعريف حين ذكر يقتدر ملكة توجد من صاحبها القدرة على التعبير وهو صادق على الملكة التى يعبر بها صاحبها عن مقاصده فى حال سكوته فلوقال يعبر دون يقتدر لكان ظاهره مشعرا بانه لابد فى ان يسمى الشخص فصيحا من التعبير بالفعل عن كل مقصود قصده فهذا التوجيه ظاهر ووجه بعضهم الاشعار بان المضارع حقيقة فى الحال فتقييد الملكة به ربما يشعر بان الفصاحة الملكة فى حال التعبير دون السكوت بخلاف الاقتدار (قوله سواء وجد التعبير) اى عن المقصود اى جميعه اولم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بان لم يوجد التعبير عنه بالكلية اووجد التعبير عن بعضه (قوله ليعم المفرد الخ) اى وقوله بلفظ دون كلام ليعم الخ وهذا جواب عما يقال لم لم يقل بكلام فصيح وحاصل الجواب انه انما لم يقل بكلام بل قال بلفظ لئلا يتوهم انه يجب فى فصاحة المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد مالايمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها اى ليذكر عددها فتقول دار الخ فعبر بلفظ ليعم المفرد والمركب (قوله فظاهر) اى لكثرة افراده بخلاف المفرد فانه ليس له الاصورة واحدة فلذا مثل لها بقوله فكما تقول الخ (قوله مطابقته لمقتضى الحال) اى فى الجملة اى مطابقته لاى مقتضى من المقتضيات التى يقتضيها الحال لاالمطابقة التامة وهى مطابقته لسائر المقتضيات اذلا يشترط ذلك فاذا اقتضى الحال شيئين كالتأكيد والتعريف مثلا فروعى احدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه وان لم يكن بليغا مطلقا وحينئذ فتحقق البلاغة بمراعاة احدهما فقط لكن مراعاتهما ازيد بلاغة لانها ازيد مطابقة لمقتضى الحال كذا فى الفنارى وفى عبد الحكيم اى مطابقته لجميع مايقتضيه الحال بقدر الطاقة كما صرح به فى التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاغة كلام البارى تعالى لان قدرته لاتقف عند حد فهى صالحة لازيد مما وجد فى كلامه من المقتضيات الا ان يراد بقدر طاقة المتكلم اوالمخاطب اه كلامه ان قلت ان هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التأكيد الذى يقتضيه الحال مثلا ولاقصد لقائله مع انه ليس ببليغ لتصريحهم بوجوب القصد الى الخصوصية فى الكلام البليغ قلت الاضافة فى قوله مطابقة الكلام للكمال اى المطابقة الكاملة وهى المقصودة فقوله لمقتضى الحال اى لمناسب الحال لاموجبه الذى يمتنع تخلفه عنه

وانما اطلق عليه مقتضى لان المستحسن كالمقتضى فى نظر البلغاء والمراد بمناسبات الحال الخصوصيات التى بحث عنها فى علم المعانى كمايدل عليه كلام الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان اذقد تحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية اى مطابقية غير مختلفة بالوضوح والخفاء نعم اذا ادي المعنى بدلالات عقلية مختلفة فى الوضوح والخفاء لابد فى بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة ايضا كماستعرفه فاقيل ليس مقتضى الحال مخصوصا بمايبحث عنه فى علم المعانى بل اعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم المعانى وكيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان فانه لابد فى البلاغة من رعايتها ليس بشئ كيف وانهم لايطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ كذافى عبدالحكيم (قوله مع فصاحته) حال من الضمير المجرور فى مطابقته الذى هو فاعل المصدر وانما اشترط المصنف هذا الشرط الاخير مع انه لم يذكره غيره كصاحب المفتاح لان البلاغة عنده لاتحقق الابتحقق الامرين وظاهره ان الفصاحة لابد منها مطلقا سواء كانت معنوية وهى الخلوص عن التعقيد المعنوى اولفظية وهى خلوص اللفظ من التنافر والغرابة وضعف التأليف ومخالفة القياس وهو كذلك على التحقيق (قوله والحال هو الامر الخ) هذا شروع فى بيان معنى المضاف اليه ثم بعد ذلك بين معنى المضاف وهو المقتضى واعلم ان المركب الاضافى يحتاج فيه الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصورى والى معرفة المضاف والمضاف اليه لانهما بمنزلة الجزء المادى لكن جرت عادتهم بانهم لايتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المشتق ومافى معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه مثلا مقتضى الحال معناه مايختص بالحال باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك تتوقف على معرفة المضاف اليه فان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك تتوقف على معرفة المضاف فلم لم تعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لاالمضاف اليه (قوله هو الامر الداعى للمتكلم الخ) اى سواء كان ذلك الامر داعياله فى نفس الامر اوغير داع له فى نفس الامر فالاول كمالوكان المخاطب منكر القيام زيد حقيقة فان الانكار امر داع فى نفس الامر الى اعتبار المتكلم فى الكلام الذى يؤدى به اصل المراد خصوصية والثانى كمالو نزل المخاطب غير المنكر منزلة المنكر فان ذلك الانكار التنزيلى امر داع الى اعتبار المتكلم الخصوصية فى الكلام الذى يؤدى به اصل المعنى المراد الاانه داع بالنسبة للمتكلم الذى حصل منه التنزيل لانه داع بالنسبة لمافى نفس الامر اذلاانكار فى نفس الامر فظهر لك ان الحال هو الامر الداعى للمتكلم مطلقا وهذا بخلاف ظاهر الحال فانه الامر الداعى فى نفس الامر لاعتبار المتكلم الخصوصية فهو اخص من الحال (قوله الى ان يعتبر) اى يلاحظ ويقصد واشار الشارح

مع فصاحته) اى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى للمتكلم الى ان يعتبر

(بهذه)

بهذا الى انه لابد فى بلاغة الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصودة للمتكلم ولا يكفى فى البلاغة حصولها من غير قصد فان وجدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال ولا يقال للكلام حينئذ انه مطابق لمقتضى الحال (قوله مع الكلام) ان قلت ان الخصوصية فى الكلام ومشتمل عليها فالاولى ان يقول فى الكلام لان مع تقتضى ان الخصوصية خارجة عن الكلا ومصاحبة فقط قلت انما عبر بمع لانه قيد الكلام بالمفيد لاصل المعنى ولاشك ان الخصوصية خارجة عن الكلام بهذا المعنى منضمة معه وانما قيد الكلام بهذا القيد المحوج الى ايثار مع على فى اشارة الى ان مقتضى الحال يجب ان يكون زائدا على اصل المعنى المراد ان قلت ان الحال قد يقتضى ايراد الكلام مقتصرا فيه على اصل المعنى كما اذا كان المخاطب بليدا اوخالى الذهن فاين الزيادة على اصل المعنى قلت الاقتصار على اصل المعنى والتجريد هنا خصوصية زائدة على اصل المعنى لان اصل المعنى يؤدى مع التجريد والاقتصار ويؤدى مع عدمه فالتجريد حينئذ خصوصية زائدة تفهم السامع بلادة المخاطب اوعدم انكاره والحاصل ان الخصوصية لايجب ان تكون من قبيل اللفظ كعدم التأكيد وكالاطلاق ولهذا اورد الشارح كلمة مع دون فى الموهمة للجزئية (قوله خصوصية) مفعول يعتبر ان قرئ بالبناء للفاعل ونائب فاعله ان قرئ بالبناء للمفعول وماتأكيد العموم والخصوصية بضم الخاء لان المراد بها النكتة والمزية المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر خص كالعموم مصدر عم فالحقت به ياء النسب والمصدر اذا الحق به ياء النسب صار وصفا واما الخصوص بالفتح فهو صفة كضروب والصفة اذا لحقتها ياء النسب صارت مصدرا كالضاربية والمضروبية فآل الامر الى ان الخصوصية بالضم صفة وبالفتح مصدر والمناسب هنا الصفة (قوله وهو مقتضى الحال) ليس هذا جزأ من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث اخذ المعرف جزأ فى التعريف بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم ان الضمير راجع للخصوصيه وتذكيره باعتبار الخبر لان الضمير اذا وقع بين مذكر ومؤنث جاز تذكيره وتأنيثه والاولى مراعاة الخبر ويؤيده قوله بعد والتأكيد مقتضى الحال اذلوكان عائدا على الاعتبار لقال واعتبار التأكيد مقتضى الحال او راجع للاعتبار المأخوذ من يعتبر وعلى هذا فجعل الاعتبار مقتضى الحال مبالغة على حد زيد عدل وذلك لان مقتضى الحال هو الخصوصية المعتبرة لانفس اعتبارها لكن لما كان اعتبارها امرا لابد منه فى البلاغة بولغ فيه حتى انه جعل مقتضى الحال (قوله مثلا) مفعول مطلق ان اريد به التمثيل وعامله محذوف اى امثل لك مثلا اى تمثيلا ومفعول به ان اريد المثال اى امثل لك مثلا اى مثالا (قوله كون المخاطب الخ) الاولى انكار المخاطب للحكم (قوله يقتضى تأكيد الحكم) انما اظهر فى محل الاضمار ولم يقل يقتضى تأكيده خوفا من عود الضمير

مع الكلام الذى يؤدى به اصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا فى الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك

على الحال وقوله والتأكيد مقتضى الحال لم يقل وهو مقتضى الحال مع ان الحل للضمير لتقدم التأكيد خوفا من عود الضمير على الحكم (قوله والتأكيد) المناسب التفريع بالفاء اى فالتأكيد الذى يقتضيه الانكار مقتضى الحال لانه فرد من افراد الخصوصية المذكورة فى قوله خصوصية ما (قوله وقولك له) اى للمخاطب المنكر (قوله مؤكدا بان) حال من قولك (قوله مطابق لمقتضى الحال) بمعنى انه مشتمل عليه اذ لاشك ان قولك ان زيدا فى الدار يشتمل على التأكيد وليس المراد بكونه مطابقا لمقتضى الحال انه من جزئياته اذ لا يصدق عليه اى لا يحمل عليه ضرورة ان مقتضى الحال هو التأكيد وهو لا يحمل على قولك ان زيدا فى الدار فلا يقال ان زيدا فى الدار تأكيد فقد علمت ان المراد بالمطابقة على ماذكره هنا الاشتمال لا مصطلح المناطقة الذى هو الصدق بخلافهما على التحقيق الآتى فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) اى المطابقة ومقتضى الحال اى بيانه على الوجه الحق وفى هذا اشارة الى ان ماذكره اولا كلام ظاهرى وحاصل الفرق بين هذا وماتقدم ان مقتضى الحال على ماتقدم الخصوصية وان معنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى اشتماله على تلك الخصوصية ومعنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى كون الكلام الجزئى الصادر من المتكلم الذى يلقيه للمخاطب المشتمل على الخصوصية من افراد ذلك الكلام الكلى الذى يقتضيه الحال فان ذلك المقتضى صادق عليه فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ماقبله واما معنى الحال فلم يختلف فيه بل هو على كليهما الامر الداعى للمتكلم الى ان يعتبر الخ (قوله انه) اى المثال المذكور اعنى قولك ان زيدا فى الدار (قوله الذى يقتضيه الحال) اى لان الحال المذكور اعنى الانكار يقتضى كلاما مؤكدا بمطلق تأكيد لا بتأكيد مخصوص كان ومن جزئيات ذلك ان زيدا فى الدار ولزيد فى الدار (قوله وهذا) اى المثال المذكور اعنى الكلام الجزئى وهو قولك ان زيدا فى الدار (قوله مطابق له) اى للكلام المؤكد باى مؤكد كان وهو الذى يقتضيه الحال اعنى الانكار (قوله بمعنى انه) اى الكلام الكلى المؤكد الذى هو مقتضى الحال وقوله صادق عليه اى على هذا الجزئى اى محمول عليه اى يصح حمله عليه لكونه جزئيا من جزئياته والحاصل ان مطابقة هذا الجزئى لذلك الكلى بمعنى كونه جزئيا من جزئياته هى البلاغة فعلى هذا قول المصنف مطابقة الكلام الخ اى كون الكلام جزئيا من جزئيات مقتضى الحال بحيث يصح حمل مقتضى الحال عليه (قوله على عكس الخ) متعلق بمحذوف اى وقولنا هذا اى الجزئى مطابق له جار على عكس مايقال اى على عكس مايقوله اهل المعقول ان الكلى مطابق للجزئيات وذلك لانه هنا اسند المطابقة الى الجزئى وجعل المطابق بالفتح

انه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى انه صادق عليه على عكس مايقال ان الكلى مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ماذكرنا فى الشرح فى تعريف علم المعانى (وهو) اى مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة)

هو الكلى واما اهل المعقول حيث قالوا الكلى مطابق للجزئى فقد اسندوا المطابقة للكلى وجعلوا المطابق بالفتح هو الجزئى ثم ان هذا العكس انما هو بالنظر للفظ واما بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين فى ان المراد بالمطابقة صدق الكلى على الجزئى وحمله عليه بان تقول ان زيدا فى الدار كلام مؤكد وزيد انسان وكأن الحامل للشارح على تلك المخالفة اللفظية ظاهر قول المصنف مطابقته لمقتضى الحال فجعل الكلام الجزئى مطابقا اسم فاعل ومقتضى الحال مطابقا اسم مفعول (قوله فى الشرح فى تعريف الخ) لا يقال ان فيه تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لان احدهما متعلق بارجع والآخر متعلق بما ذكرنا او ان احدهما متعلق بذكرنا مطلقا والآخر متعلق به وهو مقيد وحينئذ فلم يتعلقا بعامل واحد لان الشئ الواحد يختلف بالاطلاق والتقييد او يقال ان قوله فى تعريف الخ بدل من قوله فى الشرح بدل بعض من كل وحينئذ فهو متعلق بذكرنا آخر غير المذكور لان البدل على نية تكرار العامل وبعد هذا كله فالذى حققه الشارح فى كبيره ان مقتضى الحال هو الخصوصية وان المراد بالمطابقة الاشتمال لا مصطلح المناطقة الذى هو الصدق فالذى حققه هنا خلاف ما حققه هناك (قوله وهو مختلف) هذا تمهيد لضبط مقتضيات الاحوال وتحقيقها على وجه الاجمال الموجب للتشوق الى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتى بعد وحاصل ما ذكره ان مقتضيات الاحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التى هى الاحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكره الشارح وانما عبر فى العلة بالمقامات اشارة الى انهما متحدان ذاتا وبهذا ظهر انتاج العلة للعلول (قوله فان مقامات الكلام) اى الامور المقتضية لاعتبار خصوصية ما فى الكلام (قوله متفاوتة) اى مختلفة واذا اختلف المقامات لزم اختلاف مقتضيات الاحوال لان اختلاف الاسباب فى الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات فان قلت ان تعليل المصنف المذكور يقتضى انه يلزم من اختلاف المقامات اختلاف المقتضى مع انه قد يختلف المقام ويتحد المقتضى وذلك كالتعظيم والتحقير فان كلا منهما مقام يغاير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف فان حذف المسند اليه يكون لايهام صونه عن لسانك تعظيما له او ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له كما يأتى قلت ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها لهما من حيث ذاتها وتعددها وانما المراد باختلاف المقامات باختلاف الاقتضاء بان يقتضى احدهما خلاف ما يقتضيه الآخر ولا شك ان اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى والتعظيم والتحقير لم يختلفا بحسب الاقتضاء بل بحسب ذاتهما وحينئذ فلا يتوجه النقض (قوله لان الاعتبار) المراد به الشئ المعتبر وهو الخصوصية وهو علة للعلية اى وانما اوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ

قوله لهما هكذا بخط المؤلف ولعل الصواب اسقاطه لان المعنى على حذفه تأمل (مصححه)

اى لان الامر المعتبر اى لان الخصوصية المعتبرة اللائقة بهذا المقام فى نفس الامر تغاير الخ فالتأكيد المعتبر اللائق بمقام الانكار يغاير عدم التأكيد المعتبر اللائق بمقام خلو الذهن فالتأكيد وعدمه وهما مقتضى الحال متغايران والمقام وهو الانكار وخلو الذهن متغايران ايضا وليس علة للعلة التى هى اختلاف المقامات لئلا يلزم الدور (قوله وهذا) اى مغايرة هذا الاعتبار اللائق بهذا المقام لذلك الاعتبار اللائق بمقام آخر (قوله عين تفاوت الخ) لو قال عين اختلاف الخ لكان انسب بعبارة المصنف (قوله لان التغاير الخ) علة لقوله وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال وفى هذه العلة اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر المصنف من ان الدليل لم يطابق المدعى ولم تحصل المطابقة الا لو قال لان الاحوال متفاوتة وحاصل الجواب انهما متحدان بالذات لان كلا منهما عبارة عن الامر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة ويختلفان بالاعتبار والتوهم فباتحادهما ذاتا حصل التطابق بين الدليل والمدعى (قوله انما هو بحسب الاعتبار) اى التوهم اى بحسب اعتبار المعتبر وتوهمه واما بحسب الذات فهما واحد فاذا كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الاحوال كذلك لان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لكون المقامات والاحوال واحدا بالذات (قوله وهو) اى الاعتبار وقوله انه اى الحال والشان يتوهم الخ وحاصله ان الامر الداعى لايراد الكلام ملتبسا بخصوصية ما اذا توهم فيه كونه زمانا لذلك الكلام يسمى حالا واذا توهم فيه كونه محلا له يسمى مقاما وانما عبر الشارح بالتوهم لان المقام والحال اعنى الامر الداعى لورود الكلام ملتبسا بخصوصية ما كالانكار الذى هو سبب لورود الكلام مؤكدا ليس فى الحقيقة زمانا ولا مكانا وانما ذلك امر توهمى تخيلى ووجه توهم كون ذلك الامر الداعى للخصوصية زمانا اومكانا انه لابد لذلك الامر من زمان ومكان يقع فيهما وهو مطابق للزمان الذى يقع فيه وللمكان الذى يقع فيه اى انه بقدرهما لا يزيد عليهما ولا ينقص عنهما فباعتبار مطابقته للزمان يتوهم انه زمان فيسمى حالا وباعتبار مطابقته للمكان يتوهم انه مكان فيسمى مقاما وانما اختير لفظ المقام دون غيره من اسماء الامكنة كالمجلس والمضجع ولفظ الحال دون غيره من اسماء الزمان كالمستقبل والماضى لان البلغاء كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من خطب واشعار وهم قائمون فاطلق المقام على الامر الداعى لانهم يلاحظونه فى محل قيامهم ولان هذا الكلام انما يؤدى فى حال الانكار مثلا لا قبله ولا بعده اوانهم خصوا الحال من بين الازمنة الثلاثة لانها اوسطها وخير الامور الوسط فناسب ان يعبر عن ذلك الامر الذى توقف عليه البلاغة به كذا قرر بعض الافاضل فى وجه اختيار هذين اللفظين وهو يفيد ان المراد بالحال الزمان وان المقام اسم مكان وقال غيره الحال فى الاصل ما عليه الانسان من الصفات والمقام بمعنى الرتبة وليس الحال احدا لازمنة الثلاثة وليس المراد بالمقام اسم مكان وانما سمى الامر الداعى

لان الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللايق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو انه يتوهم فى الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفى المقام كونه محلا له وفى هذا الكلام

(كالانكار)

كالانكار بالحال لانه مما يتغير و يتبدل كالحال الذى عليه الانسان من غضب اورضى اولانه صفة وحال من احوال الانسان وسمى بالمقام لان مراتب الكلام تتفاوت بالاحوال كما ان مراتب الرجال ودرجاتهم تتفاوت بالمقامات (قوله وفى هذا الكلام) اعنى قول المصنف الآتى فقام الخ فاسم الاشارة راجع لما يأتى كما يدل له كلام الشارح فى المطول حيث قال ثم شرع فى تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية لضبط مقتضيات الاحوال آه او يقال ان الاشارة لما سبق باعتبار انه وسيله وتمهيد لما يأتى تأمل (قوله اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال) المراد بضبطها حصرها وعدها وذلك لان المصنف حصر مقتضيات الاحوال فى اقسام ثلثة مايتعلق باجزاء الجملة ومايتعلق بالجملتين فصاعدا ومالا يختص بشئ من ذلك بل يتعلق بهما معا مرتبا لهذه الاقسام على هذا الترتيب فاشار الى القسم الاول بقوله فقام كل اه والى الثانى بقوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل والى الثالث بقوله ومقام الايجاز الى قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام وانما كان كلام المصنف مشيرا لضبط المقتضيات وليس صريحا فى ذلك لان مدلوله المطابق ضبط المقامات المضافة الى مقتضيات الاحوال التى هى التنكير والاطلاق وما معه وضبط المضافات الى امور يستتبع ضبط تلك الامور المضاف اليها وانما كانت تلك الاشارة اجمالية لانه لم يبين محال تلك المقتضيات مثلا التنكير من المقتضيات ولم يبين المصنف هل محله المسند اليه او المسند وكذلك الاطلاق لم يبين محله هل هو الحكم او المسند اليه او المسند او متعلقه وكذا يقال فى الباقى فاهنا كلام اجمالى يفصله مايأتى فى علم المعانى (قوله وتحقيق لمقتضى الحال) عطف على اشارة اى وفيه تحقيق اى تبيين وتعيين له حيث قال فيما يأتى فقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال وقول الشارح لمقتضى الحال اظهار فى محل الاضمار خوفا من توهم رجوع الضمير للاحوال لو قال لها (قوله فقام كل من التنكير الخ) صرح بالتنكير وما بعده لانه الاصل والفاء فى قوله فقام للتفصيل او التعليل (قوله يباين مقام خلافه) اى فلا يكون مقام يناسبه التنكير ومقابله ولا مقام يناسبه الاطلاق ومقابله وهكذا (قوله اى خلاف كل منها) فيه اشارة الى ان ضمير خلافه عائد الى كل لكن اعترض بان هذا التفسير يقتضى ان مقام كل واحد من التنكير وما معه يباين مقام خلاف كل واحد من المذكورات فيكون مباينا لمقام خلاف نفسه وخلاف غيره مما معه وهذا باطل لانه انما يباين مقام خلاف نفسه فقط ولا يباين مقام خلاف غيره لان من جملة خلاف غيره نفسه فيلزم مباينة الشئ لنفسه وهو باطل فكان الاولى فى التفسير ان يقول اى خلاف نفسه ويكون الضمير عائدا على الواحد مما ذكره فى ضمن كل اذ التنوين عوض عن المضاف اليه اويقول اى ماخالفه واجيب بان المراد بخلاف كل منها الخلاف الموصوف بوصف التقابل والتضاد وحينئذ فيصح الكلام لان كلا من التنكير

اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال (فقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) اى خلاف كل منها يعنى ان المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين المقام الذى يناسبه التعريف

ومامعه مقامه يباين خلاف مقام كل واحد ممايقابل نفسه واماخلاف كل ممايقابل نفسه فلايباينه. واجيب بجواب آخر وحاصله ان الضمير فى قول الشارح اى خلاف كل منهاراجع للاربعة المذكوره وهو من مقابلة الجمع بالجمع وفيه توزيع فكأنه قال اى مقامات هذه المذكورات تباين مقامات خلافاتها ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الآحاد على حد ركب القوم دوابهم اى كل واحد ركب دابته فيؤول الامر الى قولنا فمقام التنكير يباين مقام خلافه من التعريف وهكذا والى هذا اشار الشارح بالعناية كذا اجاب بعضهم ورده عبد الحكيم بان التوزيع لايصح فى الكل الافرادى وانما يصح ذلك فى الكل المجموعى الاان يقدر مضاف اليه للفظ كل جمعا معرفا اى مقام كل الامور المذكورة يباين مقام خلاف كلها فيصح التوزيع ويكون التعين موكولا الى السامع والاحسن الجواب عن ذلك الاشكال بان يقال ان كلمة كل دخلت على شيئين بعد ثبوت التخالف بينهما فالاصل فمقام التنكير والاطلاق والذكر والحذف كل واحد يباين خلافه (قوله الذى يناسبه تنكيرالخ) هذا تفسير لوجه اضافة المقام الى التنكير وانه باى معنى هو اذ الاضافة لابدفيها من مناسبة بين المتضايفين ولم يفسر المقام ولاالتنكير مثلا لعدم احتياجهماله وقوله تنكير المسند اليه اوالمسند نحو رجل فى الدار قائم وزيد قائم ونحوجاء رجل وجاء زيد (قوله الذى يناسبه التعريف) اى تعريف المسند اليه اوالمسند نحو زيدقائم وزيد القائم (قوله ومقام اطلاق الحكم) اى النسبة الحاصلة بين المسندين والمراد باطلاقه خلوه من المقيدات نحوزيد قائم اى يباين مقام تقييده بمؤكد نحو انزيداقائم اوباداة قصر نحو مازيد الاقائم اوانما زيد قائم (قوله اوالتعلق) اى والمقام الذى يناسبه اطلاق التعلق اى تعلق المسند بمعموله كتعلق الفعل بالمفعول نحو ضربت زيدا اى يباين مقام تقييده بمؤكد اواداة قصر نحو لاضربن زيدا ووالله ضرب زيد عمرا تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمر ولاتأكيد وقوع الضرب من زيد والاكان تأكيد الحكم ونحو ماضرب زيدالاعمرا بقصر الضرب الصادر من زيد على عمرو وظهرلك ان التعلق غير الحكم لان المراد بالحكم الاسناد اعنى تعلق المحكوم به بالمحكوم عليه والمراد بالتعلق تعلق المحكوم به بمعموله غير المحكوم عليه كتعلق الفعل بمفعوله ولاجل كونه غيره صح عطفه عليه باو (قوله اوالمسنداليه اوالمسند) اى والمقام الذى يناسبه اطلاق المسند اليه اواطلاق المسند اى خلوه عن التقييد بتابع مثلا نحو زيد قائم يباين مقام خلافه وهو مقام تقييد المسند اليه بتابع نحوزيد الطويل قائم مقام تقييد المسند بتابع نحوزيد رجل طويل (قوله اومتعلقه) اى والمقام الذى يناسبه اطلاق متعلق المسند اى اطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع يباين مقام تقييد المتعلق بتابع فالاول نحوزيد ضارب رجلا والثانى نحوزيد ضارب رجلا طويلا (قوله

(تقييده)

ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد اواداة قصر او تابع او شرط اومفعول او مايشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه اومتعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله خلافه شامل لما ذكرنا

تقييده بمؤكد اواداة قصر) راجع لكل من اطلاق الحكم والتعلق وقوله اوتابع راجع لاطلاق المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله اوشرط) هذا راجع للمسند فقط اى ان مقام اطلاق المسند وخلوه عن القيد بالشرط نحو زيد قائم يباين مقام تقييده به نحو زيد قائم ان قام عمرو ولايردانه يعقل فى جانب المسند اليه ايضا التقييد بالشرط نحو القائم ان يقم زيد عمرو لان ذلك يرجع لتقييد المسند لان المسند اليه ال الموصولة والمقيد الصلة وهى مسندة لضمير ال (قوله إومفعول) راجع للثلاثة الاخيرة وهى المسند اليه والمسند ومتعلقه اى ان المقام الذى يناسبه اطلاق المسند اليه اى خلوه عن التقييد بمفعول نحو جاء الضارب يباين مقام تقييده بمفعول نحو جاء الضارب زيدا او المقام الذى يناسبه اطلاق المسند نحو زيد ضارب يباين مقام تقييده بمفعول نحو زيد ضارب عمرا او المقام الذى يناسبه اطلاق متعلق المسند نحو رأيت ضاربا يباين مقام تقييده بمفعول نحو رأيت ضاربا عمرا (قوله اومايشبه ذلك) اى كالحال والتميز وهذا راجع للمسند اليه ولمتعلق المسند اى ان مقام اطلاق المسند اليه يباين مقام تقييده بحال اوتميز نحو جاء زيد راكبا وطاب محمد نفسا ومقام اطلاق متعلق المسند يباين مقام تقييده بحال اوتميز نحو ركبت الفرس مسرجا واشتريت عشرين غلاما فظهر لك من هذا ان الضمير فى قول الشارح يباين مقام تقييده راجع لاحد المذكورات الصادق على كل منها لكونه مبهما لكن على سبيل التوزيع كما قلت بحيث يكون الاحد بالنسبة الى الاول من المقيدات غيره بالنسبة الى الثانى منها وهكذا ولايصح عود الضمير الى مجموع ماذكر بتأويله بالمذكور لان المجموع لايقيد بواحد من المذكورات ولاالى احد المذكورات معينا لان المقيدات لايتأتى التقييد بها جميعا فى واحد من المذكورات فتعين الاول (قوله ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته) نحو زيد قائم وقام زيد وزيدا ضربت وضاحكا جئت (قوله وكذا مقام ذكره) اى ذكر احد الثلاثة وهى المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله يباين مقام حذفه) اى حذف ذلك الاحد نحو مريض جوابا لمن قال كيف حالك ونحو زيد جوابا لمن قال من فى الدار وانما فصل بكذا ولم يقل ومقام ذكره الخ لئلا يتوهم عطف مقام ذكره على مقام تأخيره ان قلت هذا التوهم يدفعه قوله يباين مقام حذفه قلت المراد دفع التوهم من اول الامر (قوله شامل لماذكرنا) اى صالح وقابل لذلك وهو المراد لامايفهمه ظاهر اللفظ والمراد بماذكره كونه مباينة مقام التنكير لمقام التعريف وكون مباينة مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا (قوله وانما فصل قوله الخ) اى ولم يذكر الفصل مع ماتقدم ويستغنى عن ذكر الوصل تنبيها الخ اى ولان هذا فى الاحوال المختصة باكثر من جملة بخلاف مامر فانه خاص باجزاء الجملة الواحدة (قوله ومقام الفصل) اى والمقام الذى يناسبه الفصل الذى هو ترك عطف بعض الجمل

على بعض (قوله يباين مقام الوصل) اى المقام الذى يناسبه الوصل الذى هو عطف بعض الجمل على بعض (قوله على عظم شان هذا الباب) اى مبحث الفصل والوصل لماقيل انه معظم البلاغة (قوله وانما لم يقل الخ) اى ليوافق السوابق اعنى قوله فقام كل الخ والحاصل ان الاصل فى الشئ ان يذكر صريحا فترك ذلك الاصل فى السوابق خوفا من التطويل وخالف هنا السوابق لما ذكره من الاخصرية والظهور لكن ماذكره من الاخصرية فيه نظر لانه ان نظر الى عدد الكلمات كان كل منهما كلمتين لان خلافه مضاف ومضاف اليه والوصل كلمتان ال المعرفة ومدخولها وان نظر لعدد الحروف فكل منهما خمسة احرف وحاصل الجواب انا نلتفت لعدد الحروف ولانسلم ان الوصل حروفه خمسة بل اربعة لان همزته وصلية تسقط فى الدرج او نلتفت لعدد الكلمات ولانسلم ان الوصل كلمتان بل كلمة واحدة لان حرف التعريف منه كالجزء (قوله لان خلاف الخ) علة للاظهرية وبيان ذلك ان خلاف الفصل لما كان فى الواقع منحصرا فى الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معيناله بحيث لااحتمال معه بخلاف لفظ الخلاف فانه يوهم ان خلاف الفصل اعم من الوصل (قوله وللتنبيه على عظم الشان) اى عظم شان مبحث الايجاز وماءعه فصل الخ اى انه انما لم يذكر الايجاز مع ماقبله بل فصله لاجل التنبيه على عظم شانه اى ولكونه ليس خاصا باحوال اجزاء الجملة ولا بالجمل بخلاف ماقبله (قوله ومقام الايجاز) اى والمقام الذى يناسبه الايجاز اى اقلال اللفظ (قوله اى الاطناب) هو الزيادة على اصل المراد لفائدة (قوله والمساواة) هى التعبير عن المعنى المراد بلفظ غير زائد عليه ولاناقص عنه (قوله وكذا خطاب الذكى الخ) اى مثل الايجاز وخلافه فى كونهما متباينى المقام خطاب الذكى مع خطاب الغبى فى كونهما متباينى المقام فاسم الاشارة راجع للامور المذكورة التى لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين فى المقامات ويحتمل ان المعنى ومثل مقام الايجاز ومقام خلافه فى التباين مقام خطاب الذكى مع مقام خطاب الغبى لحاصله تشبيه المقامين بالمقامين فى التباين وعلى هذا فلفظ مقام مقدر فى كلام المصنف وقد اشار الشارح الى ذلك الاحتمال بقوله فان مقام الاول الخ وعلى كلا الاحتمالين فاضافة خطاب للذكى والغبى من اضافة المصدر لمفعوله والمراد بالخطاب ماخوطب به سواء اريد به الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها والمقام الداعى لذلك هو الزكاء والغباوة وانما فصل هذا عما قبله بكذا ولم يقل ومقام خطاب الذكى يباين مقام خطاب الغبى مع ان هذا كالذى قبله لايختص باجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا اختصارا لان كذا ولفظ مع اخصر من مقام مرتين ولفظ يباين وعلم من هذا ان مقام خطاب الذكى ومقام خطاب الغبى مثل ماقبلهما فى انهما من متعلقات علم المعانى لان المقامات انما يبحث عن مقتضياتها فيه وقول بعضهم

وانما فصل قوله (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) تنبيها على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه اخصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم الشان فصل قوله (ومقام الايجاز يباين مقام خلافه) اى الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى) فان مقام الاول يباين مقام الثانى فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة

انما فصل بكذا لان الاول من متعلقات علم المعانى والثانى من متعلقات علم البيان لان الغبى انما يخاطب بالحقائق والذكى بالمجازات ففيه نظر لان الذى هو من متعلقات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى المراد من كونه مجازا اوكناية بقطع النظر عن اقتضاء الحال والمقام لذلك والكلام هنا فيهما من حيث اقتضاء الحال لهما ومما يدل على بطلان ذلك القيل قول المصنف بعد ولكل كلمة الخ فان هذا من متعلقات علم المعانى والاصل جريان الكلام على وتيرة واحدة ثم انه كانت الاولى للمصنف ان يذكر مع الغبى الفطن بان يقول وكذا خطاب الفطن مع خطاب الغبى وذلك لان القوة المعدة لاكتساب الآراء المسماة بالذهن اما سريعة اولا فسرعتها ذكاء وصاحبها ذكى وعدم سرعتها بلادة وصاحبها بليد ثم ان السريعة تارة يكون لها جودة وحسن فى تهيئها لحصول مايرد عليها من الغير وتارة لايكون لها ذلك فان كان الاول فهى فطانة وصاحبها فطن ايضا وان كان الثانى فغباوة وصاحبها غبى فعلم ان الغباوة تجامع الذكاء وحينئذ فلاتحسن المقابلة واجيب عن المصنف بانه اطلق العام وهو الذكى واراد الخاص وهو الفطن بقرينة المقابلة بالغبى واعلم ان هذا الايراد مبنى على اصطلاح اللغويين فى الذكاء والفطنة من تغايرهما لاعلى المعنى العرفى من اتحادهما (قوله والمعانى الدقيقة) عطف مرادف لان المراد بالاعتبارات المعتبرات (قوله ولكل كلمة) اى كالفعل وقوله مع صاحبتها اى مع الكلمة المصاحبة لها اى التى ذكرت وجمعت معها فى كلام واحد وذلك كأن الشرطية قال الشارح فى شرح المفتاح ولفظ مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما عليه اعنى لكل كلمة او بمضاف محذوف اى ولوضع كل كلمة مع صاحبتها انتهى قال عبدالحكيم وانما لم يجعله صفة لكلمة اوحالا منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبتها اوحال كينونتها معها بل كائن للكلمة وصاحبتها فتدبره فانه دقيق (قوله ليس لتلك الكلمة) اى ليس ذلك المقام ثابتا لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهى الفعل وقوله مع ما اى مع كلمة مثل اذا تشارك تلك الكلمة الكلمة المصاحبة بالكسر وهى ان فى اصل المعنى وهذا الحصر الذى اشار له الشارح بقوله ليس الخ مستفاد من تقديم المصنف للخبر فكأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبتها لايتجاوزها الى الكلمة مع غير صاحبتها وحاصل كلامه ان الفعل الذى قصد اقترانه باداة الشرط له مع ان مقام ليس ذلك المقام ثابتا له مع اذا فله مع ان مقام وهو الشك وله مع اذا مقام وهو الجزم والتحقق ويوضح لك هذا قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه والمراد بالحسنة الخصب والرخاء والمراد بالسيئة الجدب والبلاء ولما كان مجئ الحسنة مجزوما بحصوله لان المراد مطلق حسنة بدليل التعريف بال الجنسية جئ فى جانبه باذا ولما كان وقوع السيئة مشكوكا فيه لكونه نادرا بالنسبة للحسنة المطلقة والنادر

والمعانى الدقيقة الخفية مالايناسب الغبى (ولكل كلمة مع صاحبتها) اى مع كلمة اخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من ادوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع

مما يشك فيه لكونه غير مقطوع به في الغالب جيئ في جانبه بان والحاصل ان ان واذا اشتركا في اصل المعنى وهو الشرط والتعليق وللفعل مع الاولى مقام ليس ثابتاله مع الثانية فان قلت كما ان للفعل مع ان مقاما ليس له مع اذا كذلك اداة الشرط لها مع الفعل الماضي مثلا مقام ليس لها مع الفعل المضارع فكان على المصنف ان يقول ولصاحبتها ايضا معها مقام ليس ثابتا للكلمة مع مايشارك الكلمة الاولى في اصل المعنى المراد واجيب بان المصنف ترك ذلك لعلمه بالمقايسة اويقال ان كلام المصنف صادق بذلك لان الكلمة لم تعين بكونها الاولى او الثانية فكل منهما صادق عليه انه كلمة مع صاحبتها (قوله في اصل المعنى) اى لا في جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في الجملة كان واذا فانهما اشتركا في اصل المعنى وهو الشرط واختلفا في ان الاولى للشك والثانية للتحقيق وكذا الماضي والمضارع فانهما اشتركا في الدلالة على الحدث والزمن واختلفا في ان الاول للزمان الماضي والثاني للحال والاستقبال وانما قيد المشاركة في اصل المعنى ليخرج المترادفين كما لو اشتركا في جميع المعنى كما ومهما فان كلا منهما لما لا يعقل فقام الفعل مع ماهو عين مقامه مع مهما (قوله اقترانه بالشرط) اى باداة الشرط فهو على حذف مضاف فاندفع مايقال ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط فيلزم اقتران الشيئ بنفسه اويقال لا حذف واريد من المشترك احد معانيه لان الشرط يقال بالاشتراك على فعل الشرط واداته وعلى التعليق ولك ان تقدر فعل الشرط اى فالفعل الذي قصد اقترانه بفعل الشرط ويراد بذلك الفعل الذي قصد اقترانه الجزاء ولا اشكال افاده عبد الحكيم (قوله فله مع ان) خبر الفعل الواقع مبتدأ وانما قرن الخبر بالفاء مع ان المبتدأ ليس عاما لوصفه بالعام وهو الموصول (قوله وكذا لكل الخ) ماتقدم بيان لمقام الفعل مع الاداة وهذا بيان لمقام الاداة مع الفعل وقوله مع الماضي مقام هو اظهار غلبة وقوعه واما مقام الشرط مع المضارع فهو اظهار الاستمرار التجددي (قوله وعلى هذا القياس) مبتدأ وخبر اوالقياس مفعول لمحذوف اى واجر القياس على هذا بحيث تقول للفعل مع هل الاستفهامية مقام ليس له مع غيرها من ادوات الاستفهام وللمسند اليه مع المسند الفعلي كزيد قام ابوه مقام ليس له مع المسند الاسمي كزيد ابوه قائم لان مقامه حينئذ افادة الثبوت ومقامه مع الاول افادة التجدد وكذلك المسند اليه له مقام مع المسند اذا كان جملة فعلية اواسميه اوشرطية اوظرفية ليس له مع المسند اذا كان مفردا وله ايضا مع المسند السببي نحو زيد قام ابوه مقام غير المقام الذي له مع المسند الفعلي نحو زيد قام فان قلت كيف هذا القياس مع انه قد قيد بالمشاركة في اصل المعنى ولا مشاركة بين المسند الفعلي والاسمي مثلا قلت انما قيد بالمشاركة لغرابة صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ماسواها منها وذلك لانه يفهم من ذلك القيد بالطريق الاول انه ليس للكلمة هذا المقام مع مالم تشارك

وعلى هذا القياس (وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) اى انحطاط شانه (بعدمها) اى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله واراد بالكلام الكلام الفصيح

تلك المصاحبة فى اصل المعنى افاده العلامة السمر قندى والقرمى فى حاشيتيهما على المطول
بقى شئ آخر وهو ان قول المصنف ولكل كلمة مع صاحبتها مقام صادق بما ذكره
الشارح من الصور تين وبما ذكرناه بالقياس عليهما اذالمراد بالمصاحبة الكلمة الحقيقية
اوما فى حكمها كالجملة وحينئذ فيرد عليه ان قوله ولكل كلمة مع صاحبتها الخ قد علم
من قوله سابقا فمقام كل من التنكير الخ وذلك لافادته ان للكلمة المصاحبة للتنكير مقاما
يباين مقامها اذا كانت مصاحبة للتعريف وكذا الباقى وحينئذ فما الفائدة فى التكرار
وحاصل الجواب ان ما تقدم بيان لما يفيد المزايا والخواص لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما
يفيد ها بالوضع فلا تكرار (قوله وارتفاع شان الكلام) اى حاله وهو عطف على قوله
وهو مختلف من عطف الجمل والغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون
بعضها اعلى من بعض ثم تعيين اعلاها واسفلها وقوله فى الحسن اى بالنظر لحسنه
الذاتى وقوله والقبول اى بالنظر للسامع من البلغاء وهو عطف لازم على ملزوم واحترز
بقوله فى الحسن عن ارتفاعه فى غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه
بكثرة التأثير وقلته (قوله بمطابقته للاعتبار المناسب) اى باشتماله على الامر المعتبر
المناسب لحال المخاطب فكلما كان الاشتمال اتم وكان المشتمل عليه اليق بحال المخاطب
كان الكلام فى مراتب الحسن فى نفسه والقبول عند البلغاء ارفع واعلى وكلما كان انقص
كان اشد انحطاطا وادنى درجة واقل حسنا وقبولا فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقة
للاعتبار المناسب والانحطاط بقدر عدم المطابقة فالطرف الاسفل من البلاغة ارتفاعه
على الكلام الذى تحته وهو الملتحق باصوات الحيوانات وحصول اصل الحسن له بقدر
مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه والتحاقه بالاصوات بعدم ذلك القدر (قوله
والمراد بالاعتبار الخ) اشار بذلك الى ان المصنف اطلق المصدر واراد اسم المفعول
واختار هذه العبارة للتنبيه على ان الاعتبار للزومه لذلك الامر المناسب صار الامر
المناسب كأنه نفس الاعتبار والمراد بالامر المعتبر الخصوصيات كالتأكيد مثلا وعليه
فمعنى المطابقة الاشتمال وقوله اعتبره المتكلم مناسبا اى لحال المخاطب (قوله بحسب السليقة)
اى الطبيعة وهذا اذا كان المتكلم من العرب العرباء وهو متعلق باعتبره (قوله او بحسب
تتبع خواص تراكيب البلغاء) اى اذا كان المتكلم من غيرهم سواء كان التتبع بواسطة
او بغير واسطة فالاول كالاخذ من القواعد المدونة فان تلك القواعد مأخوذة من التتبع
والاخذ منها اخذ بواسطة والثانى كتتبعها حال كونها غير مدونة (قوله يقال اعتبرت
الخ) هذا دليل من اللغة لقوله والمراد بالاعتبار الخ وقوله اعتبرت الشئ اى كالتأكيد
وقوله اذا نظرت اليه اى بان اتيت به فى الكلام (قوله وراعيت حاله) اى الامر
الداعى اليه وهو الانكار مثلا وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على المسبب
لان مراعاة الحال كالانكار سبب للاتيان بالتأكيد مثلا (قوله واراد الخ) هذا

جواب عما اورد على كل من المقدمتين فى قول المصنف وارتفاع الخ وحاصل ما اورد على الاولى ان ارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول انما هو بكمال المطابقة وزيادتها لاباصل المطابقة كما هو ظاهره لان الحاصل باصل المطابقة انما هو الحسن لاالارتفاع فيه وحاصل ماورد على الثانية ان الانحطاط فى الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لابعد مهامن اصلها كما هو ظاهره لان الانحطاط فى الحسن يقتضى ثبوت اصل الحسن وهو انما يكون بالمطابقة واذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يتم قوله والانحطاط فى الحسن بعدم المطابقة وحاصل ماجاب به الشارح ان المراد بالكلام فى قوله وارتفاع شان الكلام الخ الكلام الفصيح فاصل الحسن ثبت له بالفصاحة فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه بعد مها لكن هذا الجواب لايوافق كلام المصنف الآتى من ان الكلام الغير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق باصوات الحيوانات الا ان يقال التحاقه بها من حيث عدم مراعاة الخواص وهذا لاينافى بقاء حسنه من حيث الفصاحة ويمكن ان يراد بالكلام فى كلام المصنف الكلام البليغ وتجعل الاضافة فى المطابقة للجنس ولاشك ان ارتفاع الكلام البليغ فى الحسن بجنس المطابقة الموجود فى النوع الكامل كما ان اصل الحسن الموجود فى الفرد الناقص بذلك الجنس الموجود فى النوع الغير الكامل وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى والانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة ويمكن الجواب ايضا بان الاضافة للكمال اى ارتفاع الكلام البليغ بالمطابقة الكاملة وانحطاطه بعدم تلك المطابقة الكاملة (قوله وبالحسن الحسن الذاتى) جواب عما يقال ان قوله وارتفاع شان الكلام فى الحسن بمطابقته الخ لايتم لان ارتفاع شانه فى الحسن انما هو باشتماله على المحسنات البديعية لابالمطابقة المذكورة وحاصل الجواب ان المراد بالحسن الحسن الذى الحاصل بالبلاغة ولاشك ان ارتفاعه انما هو بالمطابقة المذكورة لاالحسن العرضى الذى يحصل بالمحسنات البديعية واعلم ان المحسنات البديعية انما يكون تحسينها عرضيا اذا اعتبرت من حيث انها محسنة وهى من هذه الجهة يبحث عنها فى علم البديع واما اذا اعتبرت من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبة للحسن الذاتى من هذه الجهة يبحث عنها فى علم المعانى ولهذا ذكر المصنف فيه الالتفات الذى هو من المحسنات البديعية (قوله الداخل فى البلاغة) اى فى بابها فيشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلاينافى قوله الداخل فى البلاغة ثبوت اصل الحسن للذات بالفصاحة كما يفيده جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتى المصنف كما مر (قوله هو الاعتبار المناسب) هو ضمير فصل مفيد للحصر اى هو الاعتبار المناسب لاغير وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام اى كالتأكيد والتنكير والاطلاق والذكر

وبالحسن الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام يعنى اذا علم ان ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب

على ما تفيده اضافة المصدر ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لماصدق انه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب

والحذف الخ او الكلام الكلى المكيف بما ذكر فى الذهن بناء على مامر للشارح من التقريرين والاول هو صريح كلام المفتاح (قوله يعنى الخ) فى هذه العناية اشارة لشيئين * الاول منهما ان الفاء للتفريع على ماسبق فى قوله وارتفاع الخ وعلى مقدمة معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف فحذفها للعلم بها وانما لم يجعلها للتعليل بحيث يكون مابعدها علة لماقبلها لامرين الاول ان مجيئها للتفريع اكثر من مجيئها للتعليل الامر الثانى ان المناسب حينئذ قلب العبارة بان يقول فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه ومقتضى الحال هو المحكوم به لان الاعتبار المناسب هو المحدث عنه ولاجل ان تكون هذه العلة ردا لماورد على المقدمة الاولى اعنى قوله وارتفاع شان الكلام الخ من انه مخالف لما ذكره القوم من ان الارتفاع بالمطابقة لمقتضى الحال * الشئ الثانى ان قوله فمقتضى الحال نتيجة لقياس من الشكل الثالث مركب من مقدمتين صغراهما معلومة من كلام القوم تركها المصنف للعلم بها وكبراهما مذكورة فى كلامه وتقريره ان يقال ارتفاع شان الكلام بمطابقته لمقتضى الحال وارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج المطابقة لمقتضى الحال هى المطابقة للاعتبار المناسب كذا قيل لكن هذا لاينتج عين المدعى وان كان يستلزمه وهو ان مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب والذى ينبغى ان يجعل كلام الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاول اشير الى صغراه بالمقدمة المعلومة لانها عينها والى كبراه بما قاله المصنف لانه عينها ونظمه مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته الكلام وكل شئ يرتفع بمطابقته الكلام اعتبار مناسب للحال ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وفائدة هذا التفريع التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لاموجبه الذى يمتنع ان يتخلف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى وانما اطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على ان المناسب للمقام فى نظر البلغاء كالمقتضى الذى يمتنع انفكاكه (قوله على ماتفيده) اى بناء على ماتفيده وهذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف بل المعلوم منه ان الارتفاع يحصل بالمطابقة واما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الجواب انا لانسلم انه غير معلوم من كلامه بل هو معلوم منه من اضافة المصدر وهو ارتفاع لمابعده وذلك لانه مفرد مضاف لمعرفة فيعم والعموم فى هذا المقام يستلزم الحصر لان المعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة واذا كان كل ارتفاع حاصلا بالمطابقة فلا يمكن ارتفاع بدونها اذلو حصل ارتفاع بغيرها لماصدق ان كل ارتفاع حاصل بها ثم اعلم ان افادة العموم للحصر هنا لاتظهر الا اذا كانت الباء فى قوله وارتفاع شان الكلام بمطابقته للسببية القريبة بان يكون مدخولها سببا تاماليس معه سبب آخر لان السبب القريب لايتعدد واما لو كانت لمطلق السببية بان يكون هناك سبب آخر فان كان الحصر حقيقيا بمعنى ان الارتفاع يحصل بهذا السبب لابغيره اصلا فاستلزام العموم

للحصر باطل لان الفرض ان الباء لمطلق السببية المقتضى لوجود سبب آخر وان كان الحصر اضافيا بمعنى ان الارتفاع يحصل بهذا السبب الذى هو المطابقة لا بعدمه اى عند انتفائه فلا ينافى انها تحصل بسبب آخر صح استلزام العموم للحصر ولكن لا يستلزم الاتحاد ولا المساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب بل يصح الحصران مع التباين بين السببين من غير تناقض (قوله ومعلوم) اى من كلامهم من خارج وهذه صغرى القياس التى حذفها المصنف للعلم بها وقوله فقد علم جواب اذا اى فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومة من كلامهم وهى ارتفاع شان الكلام بمطابقته لمقتضى الحال والتى ذكرها المصنف وهى ارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار المنسب فالتفريع عليهما وهذا التفريع هو عين نتيجة القياس كما تقدم ثم ان قول الشارح فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يحتمل ان المراد اتحادهما فى الماصدق وفى المفهوم فمفهوم كل منهما الخصوصيات او الكلام الكلى المكيف فى الذهن بالخصوصيات وحينئذ فيكونان مترادفين كالانسان والبشر ويحتمل ان المراد اتحادهما فى الماصدق فقط وحينئذ فيكونان متساويين كالانسان والكاتب وعلى كل من الاحتمالين يصدق الحصران نظير قولك لا ناطق الا الانسان ولا ناطق الا البشر فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الانسان والبشر وكذلك اذا قلت لا ناطق الا الانسان ولا ناطق الا الكاتب فالحصران صحيحان لوجود التساوى بين الانسان والكاتب فالحاصل ان صدق المقدمتين يحصل باحد الامرين اتحاد الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او تساويهما فحمل الاتحاد على تعيين واحد ليس بلازم (قوله والا لما صدق الخ) فى قوة قوله والا لما صدق الحصران اى والا بان لم يكن بينهما اتحاد بل كان بينهما تباين كلى كالانسان والفرس او تباين جزئى وهو العموم والخصوص الوجهى كالانسان والابيض او عموم وخصوص مطلق كالانسان والحيوان لما صدق الحصران اى قولنا الارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وقولنا الارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب بل لا بد من كذب احدهما على تقدير العموم والخصوص المطلق لانه يكون الحصر فى الاخص فاسدا والحصر فى الاعم صادقا بيان ذلك ان كل حصر محتو على جزئين ايجابى وسلبى والاول ينحل الى قضية موجبة والثانى الى قضية سالبة والجزء الايجابى فى كل حصر مقرر عند القوم لانه المعتبر اولا فى الحكم والمنظور له ابتداء والمعرض للابطال هو الجزء السلبى اذا كان بين الحصرين عموم وخصوص مطلق كان الجزء الايجابى للحصر فى الاعم منافيا للجزء السلبى للحصر فى الاخص والجزئى الايجابى للحصر فى الاخص لا ينافى الجزء السلبى للحصر فى الاعم حتى يتطرق للحصر فى الاعم البطلان فلذلك كان الباطل الحصر فى الاخص على تقدير ان يكون بين الحصرين العموم والخصوص المطلق يوضح ذلك قولك لا يباع

(الا)

قوله فلا ينافى انها تحصل الخ هكذا فى نسخ الاصل ولعل الصواب انه يحصل بالتذكير اى الارتفاع لانه المحدث عنه تأمل آه مصححه

الاالحيوان فهذه قضية كلية عامة ولايباع الا الانسان فهو فى قوة كل فرد فرد من افراد الانسان يباع ولايباع غيره ولاشك ان هذه السالبة اعنى لايباع غيره تكذبها القضية الكلية العامة القائلة كل فرد من افراد الحيوان يباع لافادتها بيع غير الانسان من الحيوان كالفرس والموجبة المذكورة معلومة الصدق فاخالفها يكون كاذبا وما استلزم الكاذب من حصر الاخص فهو كاذب ويكذب الحصران معا اذا كان بينهما تباين كلى لان القضية الموجبة المأخوذة من احدهما تناقض السالبة المأخوذة من الآخر مثلا اذاقلت لايباع الا الحمار هذا فى قوة كل فرد فرد من افراد الحمار يباع ولايباع الفرس ولاغيره واذا قلت لايباع الا الفرس فهو فى قوة كل فرد من افراد الفرس يباع ولايباع الحمار ولا غيره فالموجبة من كل تنا فى السالبة من الاخرى وما نافى الصادق كاذب فما تضمنه واستلزمه من الحصر كاذب وكذا يكذب الحصران معا اذا كان بينهما تباين جزئى فان الاخص ينافى الاعم وكل منهما اخص من جهة فاذا قلت لايباع الا الحيوان كان فى قوة كل فرد من افراد الحيوان يباع ولايباع فرد من غيره ولوكان ابيض واذا قلت لايباع الا الابيض كان فى قوة كل فرد من افراد الابيض يباع ولو غير حيوان ولايباع غيره ولوحيوانا فسالبة الاول تنافى موجبة الثانى وكذلك العكس ومانافى الصادق كاذب فكذلك مااستلزمه من الحصر افاد ذلك شيخنا العلامة العدوى عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله لماصدق الحصران) اى لكن التالى باطل لان الغرض صدقهما فبطل المقدم وهو عدم ثبوت اتحادهما فثبت نقيضه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب وفى كلام الشارح تسمح حيث ادخل اللام فى جواب ان وهى انما تدخل على جواب لو فكأنه اعطى ان حكم لو لانها اختها فى التعليق وقد وقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين (قوله فليتأمل) امر بالتأمل لامكان ان يقال ان قوله والالماصدق الحصر ان فيه نظر بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق لان الحصر فى العام لايستلزم ثبوت الحكم لجميع الافراد بل غاية مايفيد ان هذا الحكم لايخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لايقتضى عموم الحكم لجميع الافراد مثلا اذا قيل لايباع الاالحيوان يمكن ان يراد بالحيوان الجنس المتحقق فى الانسان ولايراد كل فرد من افراد الحيوان وحينئذ فلا يكون هذا منافيا لقولنا لايباع الاالانسان وكذلك لوكان بينهما تباين جزئى قد يصدق الحصران لانه لايلزم عموم الحكم لجميع الافراد فى الحصر فيجوز ان يتحقق الحصران فى فرد هو محل الاجتماع بان يراد من الحيوان فى قولنا لايباع الاالحيوان انسان ابيض ويراد بالابيض فى قولنا لايباع الا الابيض انسان ابيض وليس بلازم ان يراد بالحيوان وبالابيض جميع افرادهما وقد يجاب بان الملحوظ فى الحصرين وهما لاارتفاع لشأن الكلام الا بالمطابقة لمقتضى الحال

قوله لماصدق الحصران وكذلك قوله فى القولة التى بعدها ان قوله والالماصدق الحصران وفيه ان عبارة الشارح لماصدق انه الخ ولم يقل الحصران وان كانت عبارته فى قوة ذلك آه (مصححه)

ولاير تفع الابالمطابقة لمقتضى الحال فليتأمل

(فالبلاغة) صفة (راجعة الى اللفظ) يعنى انه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) اى الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها

ولا ارتفاع له الا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد وان المعنى كل فرد من افراد الارتفاع لا يكون الا بالمطابقة المذكورة لان الملحوظ عدم خروج الحكم عن العام وحينئذ ان لم يتحد الحصر ان لبطل احدهما اوكلاهما وانما كان الملحوظ فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من افراد العام لما علمت سابقا من ان اسم الجنس المفرد اذا اضيف لمعرفة ولم تقم قرينة على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستغراق افراد الجنس ولا شك ان كلا من الحصرين محتو على مصدرين الارتفاع والمطابقة مضافين فيكون المعنى ان كلا من الارتفاعين لا يحصل الا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى (قوله فالبلاغة راجعة الخ) هذا تفريع على تعريف البلاغة السابق اى اذا علمت ما تقدم لك من التعريف ظهر لك ان البلاغة صفة راجعة للفظ لانها على ما دل من التعريف مطابقة الكلام لمقتضى الحال وظاهر ان المطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للموصوف لكن رجوعها له ليس مع قطع النظر عن معناه بل رجوعها له باعتبار افادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثانى الذى يعتبره البلغاء ويقصدونه وهى الخصوصيات التى يقتضيها الحال الزائدة على اصل المراد لانه لو كانت البلاغة صفة راجعة له مع قطع النظر عن المعنى المقصود افادته الذى هو المعنى الثانى وهو مقتضى الحال لتصور معنى البلاغة بدون اعتبار مقتضى الحال وهو محال وغرض المصنف بهذا التفريع دفع ما يتوهم من التناقض فى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز لانه تارة يصف اللفظ بالبلاغة وتارة يصف المعنى بها وتارة ينفيها عن اللفظ وتارة ينفيها عن المعنى وحاصل دفع التناقض ان وصف المعنى بها مراده المعنى الثانى باعتبار ان المقصود من اللفظ افادته ووصفه اللفظ بها باعتبار افادته ذلك المعنى المقصود ونفيها عن اللفظ مراده اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات ونفيها عن المعنى مراده المعنى الاول للفظ الذى هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وحينئذ فلا تناقض فى كلام الشيخ (قوله يعنى انه يقال الخ) حمل الشارح كونها صفة للفظ على معنى كونها محمولة عليه حمل اشتقاق ولم يحمله على معنى كونها قائمة به لانها مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمطابقة قائمة بالمطابق لان الحمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار الخ لانه لا حاجة مع قولنا ان المطابقة لمقتضى الحال معنى قائم بالكلام الى كون قيامه به باعتبار ما ذكر فتأمل

(قوله لا من حيث انه لفظ) اى ولا من حيث افادته المعنى الاول الذى هو مجرد النسبة بين الطرفين على اى وجه كان فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الاعرابى والاعجمى والبدوى والقروى فلا ينظر اليه البليغ وحينئذ فلا يوصف اللفظ من اجل الدلالة عليه بالبلاغة بل انما يوصف بها باعتبار افادته المعنى الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام وتتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام لها كالتأكيد بالنسبة للانكار

(وكالايجاز)

وكالايجاز بالنسبة للضجر والاطناب بالنسبة للمحبوبية وكاطلاق الحكم بالنسبة لخلو الذهن وغير ذلك من الاعتبارات الزائدة على اصل المراد (قوله وصوت) عطف عام على خاص فاللفظ اخص لانه صوت معتمد على مخرج (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية وقوله افادته المعنى اى المعنى الثانى (قوله اى الغرض المصوغ له الكلام) اى الغرض الذى صيغ الكلام اى ذكر لاجل افادته وهو الخصوصيات التى يقتضيها الحال وهذا تفسير للمعنى الثانى وانما سمى ذلك الغرض معنى ثانيا لان البلغاء ينظرون اليه ويعنونه ويقصدونه ثانيا بعد المعنى المراد (قوله بالتركيب) بيان للواقع لا للاحتراز عن شئ لاستحالة افادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب (قوله متعلق بافادته) اى باعتبار افادته بالتركيب المعنى الثانى (قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى كون البلاغة صفة راجعة للفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب فقوله لان البلاغة علة راجعة للفظ وقوله وظاهر الخ علة لقوله باعتبار المعنى (قوله عبارة عن مطابقة الكلام) اى فقد اضيفت المطابقة التى هى البلاغة الى الكلام الذى هو اللفظ فثبت انها راجعة للفظ (قوله وظاهر ان اعتبار المطابقة الخ) اما المطابقة فظاهر واما عدمها فلانه لايسلب شئ عن شئ الا اذا كان الشئ المسلوب يصح ان يتصف به المسلوب عنه اذ لا يقال فى الحائط انها لاتبصر فظهر ان الكلام لايتصف بكونه غير مطابق الا باعتبار المعانى (قوله وعدمها) اى وان عدمها فهو عطف على اعتبار والضمير راجع لاعتبار المطابقة وحينئذ فكان الظاهر ان يقول وعدمه بتذكير الضمير الا ان يقال انه اكتسب التأنيث من المضاف اليه مع صحة حذفه ويصح ان يكون عطفا على المطابقة فالتأنيث حينئذ ظاهر (قوله باعتبار المعانى) اى الثانوية وعطف الاغراض على ماقبله عطف مرادف والمراد بالاغراض التى يصاغ الكلام لها مقتضيات الاحوال وهى الخصوصيات الزائدة على اصل المراد وقوله باعتبار المعانى اى وجودا وعدما ليطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) اى عن اعتبار افادة المعانى وليس المراد الغير المركبة لان المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان اومركبا وقوله المجردة اى عن اعتبار المعنى الثانى الزائد على اصل المراد وهذا لاينافى دلالتها على المعانى الاولية وحاصل كلامه ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة اى مجردة عن افادة المعنى الثانوى الحاصل عند التركيب لايتصف بكونه مطابقا لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة واما من حيث اعتبار افادته لذلك المعنى فيتصف بكونه مطابقا او غير مطابق فقول الشارح وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها اى وظاهر ان اعتبار المطابقة وان اعتبار عدم المطابقة انما يكون الخ اى فان اعتبرناه والتفتنا له من حيث افادته للمعانى اى الخصوصيات صح وصفه بكونه مطابقا

انما يكون باعتبار المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام لاباعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة (وكثيراما) نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان

اوغير مطابق وقوله لاباعتبار الخ اى واما اذانظرنا اليه من حيث كونه الفاظا ولم نلتفت له من حيث افادته للخصوصيات فلايوصف بالمطابقة ولابعدمها ان قلت يلزم حينئذ ارتفاع النقيضين اعنى ارتفاع المطابقة وعدمها وهو محال قلت المراد انه لايوصف بالمطابقة ولابعدمها عما من شانه ذلك وليس المراد بعدم المطابقة مطلقا ثم اعلم ان ماذكرناه من ان المعنى الاول هو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وان المعنى الثانى الذى يكون الكلام باعتباره بليغا ويصاغ لاجله هو مقتضى الحال اعنى الخصوصيات والمزايا هو ماافاده ابن قاسم وابن يعقوب والشيخ يس وكذلك هو فى تجريد شيخنا الحفنى وقرره استاذنا العدوى والذى ذكره عبدالحكيم وبعض حواشى المطول ان المعنى الاول هو مايفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتنكير وتقديم وتأخير وحذف واضمار والمعنى الثانى الاغراض التى يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لاجل افادتها وهى احوال المخاطب التى يورد المتكلم الخصوصيات لاجلها من اشارة لمعهود وتعظيم وتحقير وضجر ومحبوبية وانكار وشك وغير ذلك هذا بالنسبة لعلم المعانى واما بالنسبة لعلم البيان فالمعانى الاول هى المدلولات المطابقية مع رعاية مقتضى الحال والمعانى الثوانى هى المعانى المجازية اوالكنائية وذكروا ان دلالة اللفظ على المعنى الاول قدتكون وضعية وقدتكون عقلية ودلالته على المعنى الثانى عقلية قطعا وذلك لان اللفظ دال على المقتضيات والخصوصيات وهى آثار للاغراض والآثار تدل على المؤثر دلالة عقلية ولوبالعرف والعادة فالدال على المعنى الثانى هو اللفظ لكن بتوسط دلالة المعنى الاول وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز كمابسطه فى المطول ويمكن ان يقرر كلام شارحنا بذلك فيقال قوله بل باعتبار افادته المعنى اى الثانوى وقوله اى الغرض المصوغ له الكلام اى وهى احوال المخاطب من اشارة لمعهود وتعظيم وانكار وشك وقوله بعد انما يكون باعتبار المعانى والاغراض مراده بالمعانى الخصوصيات ومراده بالاغراض الاحوال وقوله انمايكون الخ اى لانه يتسبب عن الاحوال الخصوصيات المتوقف عليها المطابقة وقوله بعد ذلك المفردة والمجردة اى عن افادة المعنى الثانى وهى الاغراض السابقة الحاصلة عند التركيب (قوله نصب) اى هو منصوب اوذونصب اويقرأ فعلا مبنيا للمفعول (قوله على الظرفية) اى لاجل الظرفية اى لاجل كونه ظرفا والمراد زمانيا (قوله لانه) اى هنا من صفة الاحيان اى الازمان وكان اسم الزمن ينصب على الظرفية فكذا صفته ثم لايخفى عليك انه ليس المراد ان موصوفه الاحيان مقدرا اى احيانا كثيرا لان التأنيث حينئذ واجب بل المراد انه كان فى الاصل صفة للاحيان ثم اقيم مقامها بعد حذفها وصار بمعناها ونصب نصبها بمعنى كثيراما اى احيانا كثيرة وكان الظاهر

ان يقول لانه من صفة الحين وعلى هذا فيكون الحين الموصوف مقدرا وتذكير الوصف حينئذ ظاهر والمعنى وزمنا كثيرا اى ويسمى ذلك الوصف فصاحة فى زمن كثير فهو مثل قوله تعالى قليلا ماتشكرون اى تشكرون فى زمن قليل ثم ان قوله لانه من صفة الخ ان اراد الاستدلال على مجرد صحة النصب على الظرفية فمسلم وان اراد الاستدلال على وجوبه فممنوع لانه يمكن ان يكون كثيرا نصب على المفعولية المطلقة اى وتسمية كثيرا ان قلت ان التسمية وضع الاسم على المسمى وهو شيء واحد لاتعدد فيه ولاتكثر وحينئذ فلا يصح وصفها بالكثرة اجيب بانه على هذا الوجه يراد بالتسمية الاطلاق والاستعمال وهو تعدد فصح الوصف بالكثرة ان قلت على هذا كان مقتضى الظاهر ان يقول كثيرة فالجواب ان صفة المصدر لايجب تأنيثها لتأنيثه لانه مؤول بان والفعل اوما والفعل والفعل لايؤنث اوان التسمية لما كانت بمعنى الاطلاق ذكر الصفة نظرا لذلك ولعل الشارح انما ترك التنبيه على ذلك الوجه لما ورد عليه مما علمت او ان الانتصاب على الوصفية فى مثله معروف لايحتاج الى تعرض فلهذا اشار الى وجه آخر من الاعراب (قوله لتأكيد معنى الكثرة) اى فهى زائدة للتأكيد (قوله والعامل فيه) اى فى الظرف (قوله ذلك الوصف المذكور) اى وهو المطابقة لمقتضى الحال (قوله هذا المعنى) اى المطابقة لمقتضى الحال ولا يرد على هذا ان بعض الآيات اعلى طبقات من بعض لان اعلى طبقات البلاغة ايضا متفاوت (قوله ولها طرفان) هذا اشارة الى ان البلاغة تتفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة فى كل مقام وعدم مراعاة تمامها وان لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله ولها طرفان اى مرتبتان احدهما فى غاية الكمال والاخرى فى غاية النقصان ويلزم من ذلك ان يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما والحاصل ان البلاغة امر كلى لها ثلاث مراتب عليا ولها فردان وسفلى وهى فرد واحد ووسطى ولها افراد وتعبير المصنف بالطرفين لتشبيهها بشيء ممتد له طرفان استعارة بالكناية وقوله طرفان تخييل فعلم انه ليس المراد حقيقة الطرفين والازم ان لايكون الانسان بليغا الا بالاتيان بالطرفين مع ان ذلك لايمكن لمايلزم عليه من التناقض (قوله وهو حد الاعجاز) اى مرتبته واضافته للبيان ولابد فى الكلام من تقدير مضاف اى وهو ذو الاعجاز لان الاعلى فرد من البلاغة التى هى المطابقة لا الاعجاز (قوله وهو) اى الاعجاز عند علماء البلاغة ارتفاع الكلام فى بلاغة الخ وانما قلنا عند علماء البلاغة لان الاعجاز عند غيرهم ارتفاع الكلام بالبلاغة اوغيرها الى ان يخرج عن طوق البشر (قوله ان يرتقى الكلام) اى يرتفع شأنه وقوله فى بلاغته اى بسبب بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر اى طاقتهم وقدرتهم لاباخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرف العقول عن معارضته ويصح ان تكون فى باقيه على حالها ويكون شبه ما يراعى فى البلاغة من الخصوصيات بمدارج يرتقى فيها

وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة ايضا) كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه فى اعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى (ولها) اى لبلاغة الكلام (طرفان اعلى وهو حد الاعجاز) وهو ان يرتقى الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته

الكلام فاذا بلغ الحد الاعلى فى تلك المدارج كان اعجازا على طريق المكنية والارتقاء تخييل والمعنى وهو ان يرتقى الكلام فى الخصوصيات التى تراعى فى بلاغته الى ان يخرج عن طاقة البشر وقد رتهم وذكر البشر لانهم المشتهرون بالبلاغة والمتصدون للمعارضة والا فالمعجز مايكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملائكة (قوله ويعجزهم عن معارضته) اى يصيرهم عاجزين عن معارضته فالهمزة فى الاعجاز للتصيير وهو عطف لازم على ملزوم فان قيل ماذكر تموه من ان الكلام يرتقى ببلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم ممنوع اذ ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة والعلم الذى له مزيد اختصاص بالبلاغة اعنى المعانى والبيان متكفل بالاتيان بهذين الامرين على وجه التمام لان علم المعانى كافل للمطابقة وعلم البيان كافل للخلوص من التعقيد المعنوى وحينئذ فمن اتقن هذين العلمين واحاط بهما لم لايجوز ان يراعى هذين الامرين حق الرعاية فيأتى بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة ولو بقدر اقصر سورة من القرآن فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر بسبب بلاغته واجيب بان تكفل علم البلاغة بهذين الامرين ممنوع اذ لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا والاطلاع على كمية الاحوال اى معرفة عددها وكيفيتها فى الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التى يتوقف عليها الاتيان بكلام هو فى الطرف الاعلى فامر آخر لايتعلق بعلم البلاغة ولا يستفاد منه سلمنا ان علم البلاغة متكفل بالاطلاع المذكور فلا نسلم ان من اتقن علم البلاغة يحيط به لان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوعة سلمنا الاحاطة به فلا نسلم ان من اتقن علم البلاغة واحاط به يجوز ان يراعى هذين الامرين حق الرعاية اذ كثير من مهرة هذا الفن تراه لايقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو فى الطرف الاعلى كالقرآن (قوله عطف على قوله هو) اى من عطف المفردات (قوله مع مايقرب منه) جعل الواو بمعنى مع وهو حل معنى لاحل اعراب والا فلا نافى كونها عاطفة وفى ايراد كلمة مع موقع الواو اشارة الى اعتبار العطف مقدما على الاخبار ليصير المحكوم عليه بحد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز فى نفسه لابيان مايصدق عليه (قوله كلاهما حد الاعجاز) اتى بقوله كلاهما جوابا عما يقال ان حد مفرد فلا يصح الاخبار به عن الاعلى ومايقرب منه وحاصل الجواب ان قوله حد الاعجاز خبر عن محذوف تقديره كلاهما والجملة خبر عن الاعلى ومايقرب منه (قوله وهذا) اى الاعراب هو الموافق لما فى المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ الى حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى ومايقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه ومايقرب منه كلاهما حد الاعجاز لاهو وحده كذا فى شرحه وموافق ايضا لما فى نهاية الاعجاز للرازى

(ومايقرب منه) عطف على قوله هو والضمير فى منه عائد الى اعلى يعنى ان الاعلى مع مايقرب كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لمافى المفتاح وزعم بعضهم انه عطف على حد الاعجاز والضمير فى منه عائد اليه

من ان الطرف الاعلى ومايقرب منه هو المعجز ولايخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة
من البعض وان كان الجميع مشتركا فى امتناع معارضته ولاشك ان هذا تصريح بماذكره
الشارح من الاعراب الذى الهمه بين النوم واليقظة كما فى المطول واعترض على هذا
الاعراب من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما الاعتراض من جهة اللفظ فبانه يلزم عليه
توسط المعمول بين اجزاء عامله اذالصحيح ان المبتدأ عامل فى خبره والمبتدأ هنا هو
مجموع هو ومايقرب منه والخبر هو حد الاعجاز وقد تقدم هو وتأخر مايقرب منه وهو جزء
ايضا وتوسط المعمول وهو حد الاعجاز ويلزم على هذا عند تحمل الخبر للضمير عود ضمير
واحد على متقدم ومتأخر فى ان واحد وذلك محل نظر فالاقرب ان يجعل قوله وما
يقرب منه مبتدأ والخبر محذوف اى كذلك اى هو الاعجاز والجملة عطف على الجملة
قبلها وحذف الخبر بعد قيام القرينة عليه شائع ذائع واجاب عن هذا الدنو شرى
بانه لامانع من تقديم المعموم على بعض عامله اذهو اهون من تقديمه على عامله باسره
وسهل ذلك كون العامل كلمتين اوكلمات متفاصلة واما عود ضمير واحد على متقدم
ومتأخر فهو اسهل من عوده على متأخر لاسيما وهذا الجزء المتأخر فى نية التقديم
واما الاعتراض من جهة المعنى فحاصله انه على هذا الاعراب يفوت المقصود من تعريف
الاعلى فان سوق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان للطرف الاعلى
كما ان قوله فى الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ بيان للطرف الاسفل وعلى كلام الشارح
يفوت هذا المقصود لانه انما يفيد ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى ومايقرب منه
واجيب بان المراد بالطرف الاعلى الجزئى الاعلى حقيقة وهذا لايحتاج لبيان لانه
انتهاء الحقيقة والمقصود تعيين حد الاعجاز ومرتبته فى نفسه بخلاف الطرف الاسفل
فانه يحتاج للبيان والحاصل ان المراد على اعراب الشارح بالاعلى الاعلى الحقيقى وبحد الاعجاز
مرتبته والاضافة بيانية واما على زعم بعضهم الآتى فالمراد بالاعلى النوع الذى
يحصل به الاعجاز وان كان تنظير الشارح فيه مبنيا على ان المراد به فى كلام هذا
البعض الاعلى الحقيقى اى الفرد الذى لافرد فوقه وبحد الاعجاز نهايته والاضافة
لامية (قوله وزعم بعضهم) هذا عكس الاول لان الاول يفيد ان حد الاعجاز نوع له
فردان الاعلى ومايقرب منه وهذا يفيد ان الطرف الاعلى نوع تحته فردان حد الاعجاز
ومايقرب منه وهذا الزعم لبعض شراح الايضاح حيث قال ان قوله ومايقرب منه
عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة فى اقصر سورة وبما يقرب منه البلاغة
فى مقدار آية اوآيتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية اوالمراد بحد
الاعجاز كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله كالقرآن والقريب من حد الاعجاز ان لايعجز
الكلام البشر ولكن يعجزهم مقدار اقصر سورة عن الاتيان بمثله (قوله لايكون
من الطرف الاعلى) اى الذى تنتهى اليه البلاغة وذلك لان مايقرب من حد الاعجاز

من المراتب العلية فقط ولا وجه لجعل تلك المراتب العلية من الطرف الاعلى الذى تنتهى اليه البلاغة لانه فرد جزئى على انه حيث كان الطرف الاعلى امرا وحدا شخصيا لا انقسام له فى جهة كما هو الاصل فى الطرف وذلك كالنقطة التى هى طرف الخط فانها لا انقسام لها فى جهة لو كان مايقرب من حد الاعجاز من ذلك الاعلى لزم عليه انقسام مالا يقبل القسمة والاخبار عن الواحد بمتعدد و كلاهما باطل فان قلت يعتبر الطرف الاعلى واحدا نوعيا من انواع البلاغة متعدد الافراد ومن جملة افراد ذلك النوع حد الاعجاز ومايقرب منه وحينئذ فيصح ان يكون القريب من حد الاعجاز من الطرف الاعلى قلنا هذا لا يصح لامور * الامر الاول انه لابد من وجه تتحقق به نوعيته الشاملة لافراده وبه صار جميع الافراد اعلى والنوعية بالاعجاز تخرج مايقرب من حد الاعجاز فلا يصح الاخبار حينئذ والنوعية بغيره لم تتبين * الامر الثانى ان التعبير عن النوع انما يصح بجميع الافراد لا ببعضها وهذان الفردان اعنى حد الاعجاز ومايقرب منه بعض افراد النوع اذ الطرف الا على هو مرتبة الاعجاز وحده نهايته والقريب من نهايته انما يتناول ماهو اقرب من غيره لتلك النهاية فلا يتناول مبدأ الا عجاز اى اول مرتبته ووسط تلك المرتبة مع شمول ذلك النوع الذى هو الا على لها لان المراد منه طبيعة الاعجاز وهى تتناول جميع مراتبه فيكون قد عبر عن النوع ببعض افراده مثلا اذا فرضنا ان الاعجاز مرتبة تحتها افراد سبعة فالمبدأ هو الاول والنهاية هو الآخر والوسط الخمسة الباقية والقريب من النهاية الذى هو بعض افراد الوسط لا يتناول جميعها وانما يتناول بعضها كالخامس والسادس (فقوله اعلى) هذا اشارة للنوع الذى هو طبيعة الا عجاز وقوله حد الاعجاز اشارة للفرد الاعلى وقوله ومايقرب منه اشارة للفرد الخامس والسادس فقط فيكون قد عبر عن النوع ببعض افراده لا بجميعها وهذا لا يصح ورد هذا العلامة اليعقوبى بقوله لك ان تقول ان نوع الاعلى يشمل نوعين حد الاعجاز ومايقرب منه وحينئذ فيكون تعبيرا عن النوع بجميع افراده فالاخبار صحيح كما يقال الانسان زنجى وغيره وما قاله ذلك العلامة مبنى على ان المراد بالحد فى كلام المصنف المرتبة وان الاضافة بيانية اى مرتبة هى الا عجاز كما مر فعلى هذا مايقرب منه ليس معجزا فيجعل الاعجاز بسائر مراتبه مع مايقرب منه نفس ذلك النوع واما ماقلناه من لزوم التعبير عن الجنس ببعض افراده فبنى على ان الاضافة حقيقية والمراد بحد الاعجاز نهايته اى المرتبة العليا من مراتبه لا المرتبة المتسعة الشاملة لعدة مراتب * الامر الثالث ان التعبير بالافراد عن النوع لا يصح هنا ولو سلمنا ان هنا تعبيرا عن الجنس بجميع افراده لان الظرفية من الاحكام الخاصة بالطبيعة التى هى الماهية لان الطرفية انما تثبت لطبيعة الا عجاز من حيث هى لان الوحدة لازمة للطرف وهى انما تثبت لطبيعته من حيث هى اذ عند ملاحظة الافراد يثبت التعدد لا الطرفية نظير ذلك النوعية

يعنى ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز ومايقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد اوضحنا ذلك فى الشرح

الخاصة بماهية الانسان فكما انه لايصح ان يقال النوع زيد وعمرو وغيرهما من الافراد لايصح ان يقال هنا الطرف الاعلى حد الاعجاز ومايقرب منه وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ليست من احكام الطبيعة بل من احكام افراده فيصح حمل الافراد عليها فيقال الجسم زيد وعمرو وغيرهما وذلك لان الاحكام الثابتة للطبيعة قسمان الاول ماثبت لها في ضمن الافراد ويسمى ذلك احكام الافراد كالجسمية الثابتة للانسان فهذا القسم يصدق على الطبعة والافراد جميعا والثاني ماثبت لها في نفسها لا في ضمن الافراد كالنوعية للانسان ويسمى احكام الطبيعة وهذا القسم انما يصدق على الطبيعة والطرفية من القسم الثاني لاستلزامها الوحدة ومنافاتها الكثرة اللازمة للافراد فلا يصح ثبوت الطرفية لافراد الطرف فيحصل من هذا كله ان جعل الطرف واحدا بالنوع المترتب عليه صحة هذا الزعم لم يتم فبطل ذلك الزعم (قوله واسفل) اى وطرف اسفل اى ومرتبة سفلى في غاية النقصان (قوله وهو ما) اى وهو مرتبة اذا غير الكلام اى انحط ونزل عنها بان لم تراع تلك المرتبة في الكلام فضمن غير معنى نزل او انحط فلذا عداه بعن (قوله الى مادونه) اى الى مرتبة انزل من تلك المرتبة السفلى وهي الخلو من الخصوصيات (قوله التحق) اى ذلك الكلام المغير عن تلك المرتبة السفلى باصوات الخ واورد على هذا التعريف انه غير مانع لانه شامل للطرف الاعلى والوسط فان كل واحد منهما يصدق عليه انه مرتبة اذا غير الكلام عنها الى مادونها التحق باصوات الحيوانات لان ما كان دون الاسفل وانزل منه يصدق عليه انه دون بالنسبة للاعلى والاوسط واجيب بان هذا الايراد يدفعه مافي ما من معنى العموم لان المعنى هو ما اذا غير الى اى مرتبة دون التحق الخ فخرج الاعلى والاوسط فانهما ليسا كذلك اذ من جملة مادون الاعلى الاوسط والاسفل ومن جملة مادون الاوسط الاسفل وتغيره الى واحد منها لايلحقه باصوات الحيوانات ثم ان هذا الاعتراض انما يرد بناء على ان المراد بالدون ماكان انزل ولو بواسطة واما لو اريد به ماكان تحته ملاصقا له فلا يرد تأمل وعرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان (قوله وان كان صحيح الاعراب) لو قال وان كان فصيحا لكان احسن ليعلم منه ما ذكره بالطريق الاولى لانه اذا التحق باصوات الحيوانات مع الفصاحة فاحرى ان يلتحق بها عند عدم الفصاحة مع صحة الاعراب بخلاف ماذكره فانه ربما يوهم انه اذا كان فصيحا لايلتحق باصوات الحيوانات لان الفصاحة ارقى ان قلت انه انما ذكر ذلك ليلائم قوله فيما سبق له في قول المصنف وارتفاع شان الكلام الخ حيث قال واراد بالكلام الكلام الفصيح فانه يقتضى ان فيه حسنا فلا يلتحق باصوات الحيوانات قلت المراد هنا بالحاق الكلام بتلك الاصوات من جهة عدم مراعاة اللطائف والخصوصيات وهذا صادق مع ثبوت الحسن

(واسفل وهو ما اذا غير الكلام (عنه الى مادونه) اى الى مرتبة هي ادنى منه وانزل (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء باصوات الحيوانات) التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد (وبينهما) اى بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات

بالفصاحة فتأمل (قوله التي تصدر عن محالها) اى اصحابها وهى الحيوانات (قوله بحسب مايتفق) مامصدرية وقوله بحسب متعلق بتصدر اى التى تصدر من اصحابها بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلاعلة مقتضية لها اوموصولة اى بحسب مايتفق معها من الامور التى لاتقتضيها وقوله من غير اعتبار اللطائف بيان للصدور بحسب الاتفاق فهو على حذف اى التفسيرية وعطف الخواص على ماقبله مرادف وليس من ذلك اى من الكلام الملحق باصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف فى مخاطبة البليد الذى لايفهمها بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته لان ترك اللطائف حينئذ من اللطائف (قوله متفاوتة) اى فى البلاغة (قوله بعضها اعلى من بعض) بيان للتفاوت وقوله بحسب متعلق بمتفاوتة ثم ان تفاوت المقامات يتناول التفاوت بحسب الكم اى العدد كما اذا كان لشخص احوال عشرة ولآخر احوال تسعة ولآخر احوال ثمانية وهكذا وكل حال يقتضى خصوصية فالاتيان للاول بعشر خصوصيات طرف اعلى والاتيان للاخير بخصوصية طرف اسفل ومابينهما مراتب متوسطة متفاوتة بحسب تفاوت الاحوال فى الكم وكذا يتناول التفاوت بحسب الكيف والمقدار كما اذا كان لشخص انكار شديد القوة ولآخر انكار قوى غير شديد القوة ولآخر انكار ضعيف فالمقامات متفاوتة بحسب الكيف فقط فالاتيان للاول بثلاث مؤكدات طرف اعلى وللاخير بمؤكد طرف اسفل وللثانى بمؤكدين مرتبة وسطى فقد صدق ان مراتب البلاغة متفاوتة بحسب تفاوت المقامات فى الكيف (قوله ورعاية الاعتبارات) اى قصد الخصوصيات المعتبرات فرعاية خصوصيتين اعلى من رعاية خصوصية ورعاية ثلاثة اعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد وفيه اشكال لانه اذا اعتبرت خصوصية واحدة مثلا فان كان رعاية الاكثر يقتضيه الحال فالبلاغة لاتوجد بدونه وان كان لايقتضيه الحال فالبلاغة لاتتوقف عليه ولاتحصل باعتباره فراعاته لاتقتضى زيادة البلاغة لانها مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال وهذا ليس مقتضى حال فكيف تتفاوت البلاغة بحسب رعاية الاعتبارات واجاب السيد عيسى الصفوى بان هذا الايراد مبنى على ان البلاغة مطابقة الكلام لجميع مايقتضيه الحال وهو ممنوع بل هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال فى الجملة فاذا اقتضى الحال شيئين فروعى احدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه وان لم يكن بليغا مطلقا وحينئذ فاذا اقتضى الحال شيئين تحققت البلاغة بمراعاة احدهما فقط لكن مراعاتهما ازيد بلاغة واعلى قاله يس لكن قد تقدم لنا من عبد الحكيم ان الحق ان البلاغة مطابقة الكلام لجميع مايقتضيه الحال لكن بقدر الطاقة وحينئذ فاذا كان المقام يقتضى عشر خصوصيات واتى بواحدة لكونه لم يطلع إلا عليها اى لم يعلم ان المناسب للحال الا تلك الخصوصية كان هذا مرتبة او اطلع

على خصوصيتين كان ذلك مرتبة ثانية وهكذا وكل مرتبة اعلى من الاخرى برعاية الاعتبارات اوكان حال المخاطب يقتضى ثلاث خصوصيات مثلا وهذا خاطبه بخصوصية واحدة لكونه لم يطلع الاعليها وآخر خاطبه بخصوصيتين لكونه اطلع عليهما وآخر خاطبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها والحاصل ان التفاوت بحسب رعاية الاعتبارات امابا عتبار تفاوت الكلامين فى الاشتمال على المقتضيات فى القلة والكثرة واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم فى الرعاية فتأمل ذلك وقوله ورعاية الاعتبارات ليس هذا لازما لما قبله لانه لايلزم من تفاوت المقامات رعاية الاعتبارات فان المقام قديقتضى ثلاث مؤكدات ويؤتى له بمؤكد نعم هو عطف مسبب على سبب واتى بذلك اشارة الى ان تفاوت درجات البلاغة ليس بتفاوت المقامات بل بتفاوت رعاية الاعتبارات (قوله والبعد الخ) عطف على تفاوت كالوكان كلام مطابق لمقتضى الحال وانتفى عنه الثقل بالكلية وهناك كلام آخر مطابق لكن فيه شئ يسير من الثقل لايخرجه عن الفصاحة فالاول اعلى بلاغة من الثانى (قوله ويتبعها) اى فى التحسين وقوله وجوه اخراى وهى المحسنات البديعية وقوله تورث الكلام حسنا اى حسنا عرضيا زائدا على الحسن الذاتى الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه وفى هذا التفسير اشارة الى ان آخرية تلك الوجوه ومغايرتها بالنظر للمطابقة والفصاحة فان قلت قول المصنف اخر المفسر بماذكره الشارح مستغنى عنه ولافائدة فيه لان المطابقة مع الفصاحة هى البلاغة ويلزم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة ان تكون سواها لان التابع غير المتبوع على انه يوهم ان المطابقة والفصاحة يتبعان البلاغة مع انهما اجيب بان المطابقة مع الفصاحة ليستا عين البلاغة بل هما اعم منها من حيث التحقق لانهما يوجد ان بدون البلاغة فيما اذا لم تراع الخصوصية فالبلاغة عبارة عن المطابقة والفصاحة واعتبار الخصوصيات وحينئذ فلايعلم من كون تلك الوجوه تابعة للبلاغة كونها غير هذين الامرين لانهما تابعان لها ايضا باعتبار انهما من جلتها فاحتاج الى افادة انها غيرهما فيكون فى قوله اخر فائدة وهى ان تلك الوجوه ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى الامرين اللذين تحصل بهما البلاغة بل اعتبار تلك الوجوه فى الكلام انما يكون بعد البلاغة (قوله خارج عن حد البلاغة) هذا تفسير لقوله عرضى والمراد بحدها اصلها وحينئذ فالاضافة بيانية (قوله والفصاحة) اى وبعد الفصاحة فهو عطف على رعاية فحسن الكلام بهذه الاوجه لايعتبر حتى يحصل متبوعه الذى هو البلاغة ولاتحصل البلاغة الا اذا حصلت الفصاحة وروعيت المطابقة لمقتضى الحال (قوله وجعلها) اى تلك الوجوه وقوله لانها اى تلك الوجوه (قوله متصفا بصفة) اى فهى مناسبة لبلاغة الكلام لانها لاتجعل المتكلم متصفا بصفة وانما تجعل الكلام

والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة (ويتبعها) اى بلاغة الكلام (وجوه اخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفى قوله يتبعها اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة والى ان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة

متصفا بصفة بخلاف بلاغة المتكلم فانها تجعل المتكلم متصفا بصفة فيقال له بليغ فلما كانت تلك الوجوه مناسبة لبلاغة الكلام جعلت تابعة لها فان قلت كما يجعل المتكلم موصوفا بالبلاغة بحيث يقال له متكلم بليغ باعتبار ماقام به من الملكة التى يقتدر بها على تأليف كلام بليغ يجعل موصوفا بالتجنيس والترصيع بحيث يقال فيه مرصع او مجنس باعتبار ماقام به من ملكة الاقتدار على ذلك لانهم صرحوا بان من قام به وصف يجب ان يشتق له منه اسم وحينئذ فلايتم قول الشارح لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة اجيب بان المراد انها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة معهودة فى العرف اذلا يقال عرفا لمن يتكلم بمافيه تجنيس مجنس ولا لمن يتكلم بمافيه تطبيق اوترصيع مطبق اومرصع كما يقال عرفا بليغ وفصيح المتكلم بالكلام البليغ اوالفصيح وهذا لاينافى انه يوصف بكونه مجنسا اومرصعا مبالغة فتحصل ان المانع من جعلها تابعة لبلاغة المتكلم كونها لاتجعل المتكلم متصفا بصفة معهودة فى العرف كبلاغة الكلام وهناك مانع آخر وهو انهذه الوجوه محسنة للكلام لاللمتكلم فلذا جعلت تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم (قوله على تأليف كلام بليغ) اعترض بان كلام نكرة فى سياق الاثبات فلاتعم عموما شموليا بل عموما بدليا فيصدق التعريف بما اذا قدر على تأليف كلام بليغ فى نوع واحد من المعانى كالمدح دون آخر كالذم والشكر والشكاية والتضرع والنهى اوعلى اثنين مثلا دون البقية مع انه لايقال له بليغ وحينئذ فالتعريف غيرمانع واجاب العلامة عبد الحكيم بان النكرة هنا وان كانت فى سياق الاثبات الا انها موصوفة وهى تفيد العموم نحواكرم رجلا عالما اى اى رجل عالم وحينئذ فالمعنى هنا يقتدر بها على تأليف اى كلام بليغ يقصده فيخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف كلام خاص وماذكره من ان النكرة الموصوفة تفيد العموم صرح به الحنفية فى اصولهم اويجاب بان اضافة المصدر تفيد العموم اوان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ماذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر فان قلت ان العموم مضر لانه يلزم على اعتباره فى التعريف ان لاتوجد البلاغة فى احد من البشر بل ولا فى غيرهم وذلك لان من جملة الكلام البليغ القرآن فلايكون الشخص بليغا الا اذا كان فيه ملكة يقتدر بها على التعبير بمثله اذا قصد ذلك مع ان الاتيان بمثل القرآن ليس فى قدرة احد قلت المراد بالعموم هنا العموم العرفى لاالحقيقى وحينئذ فلايرد ذلك (قوله فعلم مماتقدم) اى من تعريف البلاغة والفصاحة (قوله بناء على استعمال المشترك الخ) اى بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه فان البليغ موضوع للكلام والمتكلم بوضعين مختلفين فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظى الذى تعدد فيه الوضع فقوله استعمال المشترك اى اللفظى (قوله اوعلى تأويل كل الخ) الاضافة بيانية اى اوعلى تأويل هو كل الخ اى اوعلى تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ فالبليغ على هذا امركلى تحته فردان فهو

(و) البلاغة (فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم) مما تقدم (ان كل بليغ) كلاما كان اومتكلما بناء على استعمال المشترك فى معنييه اوعلى تأويل كل مايطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوى اى ليس كل فصيح بليغا

لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم ايضا (ان البلاغة) فى الكلام (مرجعها) اى مايجب ان يحصل

من قبيل الكلى المتواطئ وهو المشترك المعنوى وهذان الاحتمالان يجريان فى قوله ليس كل فصيح (قوله مطلقا) اى كانت بلاغة كلام او متكلم لكن اخذها فى بلاغة الكلام بطريق الصراحة واما اخذها فى بلاغة المتكلم فبواسطة وذلك لانه اخذ فى بلاغة المتكلم قوله على تأليف كلام بليغ وقد اخذ الفصاحة فى تعريف الكلام البليغ (قوله ولاعكس بالمعنى اللغوى) اى وهو عكس الموجبة الكلية موجبة كلية اى لاعكس بالمعنى اللغوى صحيح وليس المراد ولاعكس ممكن لانه يمكن ان يقال كل فصيح بليغ وان كان غير صحيح او المراد ولاعكس بالمعنى اللغوى ثابت فى الواقع واحترز بقوله بالمعنى اللغوى من العكس بالمعنى الاصطلاحى وهو عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فانه صحيح بان يقال بعض الفصيح بليغ (قوله اى ليس كل فصيح بليغا) يحتمل ان يكون علة لقوله ولاعكس بالمعنى اللغوى اى لانه ليس كل فصيح بليغا ويحتمل ان يكون تفسيرا فسر النفى وهو لابليس وفسر المنفى وهو العكس اللغوى بما بعد ليس وقوله اى ليس كل فصيح بليغا اى بالفعل بل تارة بليغا وتارة لايكون ولذا صح التعليل بقوله لجواز الخ وليس المراد انه ليس كل فصيح بليغا بالامكان او الضرورة والا فسد التعليل (قوله لجواز الخ) هذا بيان لانفراد فصاحة الكلام عن البلاغة وذلك كما اذا قيل لمنكر قيام زيد زيد قائم من غير توكيد وقوله وكذا يجوز الخ بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة وذلك بان يكون لانسان ملكة يقتدر بها على كلام فصيح مثل زيد قائم الملقى للمنكر من غير ان يقتدر بها على مراعاة الخواص المناسبة للحال (قوله وعلم ايضا) اى من تعريف الفصاحة والبلاغة ان مرجع البلاغة الخ وحاصل ما فى المقام ان الفصاحة والبلاغة تتوقفان على امور الاحتراز عن تنافر الحروف وعن الغرابة وعن مخالفة القياس وعن تنافر الكلمات وعن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظى وعن التعقيد المعنوى وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فمتى فقد الاحتراز عن واحد من الامور السبعة الاولى انتفت الفصاحة فتنتفى البلاغة لتوقفها عليها ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ولو كان فصيحا والاحتراز عن الغرابة يكون بعلم اللغة والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف والاحتراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظى يكون بعلم النحو والاحتراز عن تنافر الحروف وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم والاحتراز عن التعقيد المعنوى يكون بعلم البيان والاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعانى واما الوجوه التى تورث الكلام حسنا زائدا فتعرف بعلم البديع اذا علمت ذلك تعلم ان مرجع البلاغة اى الامور التى يتوقف عليها حصول البلاغة شيآن الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الاسباب المخلة بالفصاحة وهذا الثانى يندرج تحته الاحتراز عن الامور السبعة المذكورة وقصد المصنف بهذا

الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لانه اذا علم مايحتاج اليه فى حصول البلاغة وعلم ان بعضه يدرك بعلوم اخر وبعضه بالحس وبعضه بهذين العلمين علم ان الحاجة ماسة اليهما (قوله ان البلاغة فى الكلام) كذا قيد فى الايضاح وتبعه الشارح فان قلت كما ان بلاغة الكلام ترجع الى هذين الامرين وتوقف عليهما كذلك بلاغة المتكلم فالاحسن ترك التقييد ليعم البلاغة فى الكلام وفى المتكلم قلت انما قيد بالكلام للاشارة الى ان رجوع بلاغة المتكلم للامرين انماهو بالتبع لرجوع بلاغة الكلام لهما فتوقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما لان بلاغة المتكلم متوقفة على بلاغة الكلام لاخذها فى مفهومها فاذا كانت بلاغة الكلام موقوفة عليهما كانت بلاغة المتكلم كذلك لان المتوقف على المتوقف على شئ متوقف على ذلك الشئ فلو اطلق الشارح فى البلاغه وترك القيد بحيث يكون كلام المصنف متناولا للبلاغتين اوصرح بهما لم يعلم ذلك لجواز ان يكون توقف بلاغة المتكلم عليها لا لاجل توقف بلاغة الكلام عليهما بل لاجل امر آخر (قوله اى مايجب ان يحصل) اى شئ يعنى احترازا وتمييزا يجب ان يحصل اوالشئ الذى يجب ان يحصل وهو بتشديد الصاد وحينئذ فالمراد بالمرجع الامر الذى يتوقف حصولها على حصوله وهذا التفسير يدل على ان المرجع اسم مكان اى ومكان رجوعها الاحتراز والتمييز ويكون جعلهما مكانا للبلاغة مجازا باعتبار ان توقفها عليهما كتوقف الحاصل فى المكان عليه اوانه مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول اى والامر المرجوع اليه فى البلاغة الاحتراز والتمييز ففيه على هذا الاحتمال حذف وايصال فالاصل المرجوع اليه هى اى البلاغة اى التى رجعت اليه البلاغة فحذف الجار فاتصل الضمير المجرور واستتر واتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافا اليه المصدر فعندنا ضميران احدهما المستتر عند الحذف والايصال وهو الراجع لال الموصولة الثابتة عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع للبلاغة فان قلت جعل المرجع اسم مكان اواسم مفعول ينافيه اتيان المصنف بلفظ الى فانه يقتضى ان المرجع مصدر ميمى بمعنى الرجوع اذ لو حمل المرجع على مامر لكان المعنى مكان رجوع البلاغة منه الى الاحتراز والتمييز اوالامر الذى ترجع اليه البلاغة منه الى الاحتراز والتمييز وهذا فاسد للزوم انتهاء الشئ الى نفسه لان المرجع هو نفس الاحتراز والتمييز اجيب بانه لامانع من جعله اسم مكان اواسم مفعول ومعنى انتهائه الى الاحتراز والتمييز تحققه فيهما من تحقق العام فى الخاص افاده عبدالحكيم وذكر العلامة الحفيدان هذا التفسير الذى ذكره الشارح بيان لمجموع الكلام بحسب المآل لالمجرد المرجع وذلك لان مآل رجوع البلاغة الى الاحتراز والتمييز انه لابد من حصولهما فى تحقق البلاغة وهذا لاينافى في ان مرجع فى كلام المصنف مصدر ميمى بمعنى الرجوع بدليل تعبيره بالى (قوله حتى يمكن

(حصولها)

حصولهـا) المرادهنـا بالامكان الامكان الوقوعى وهوالحصول بالفعل لاالامكان الذاتى وهوالجواز العقلى فكأنه قال لاجل ان تحصل بالفعل وحينئذفلايرد ان الامكان للمكن لايتوقف على شئ لان ذلك انماهو فى الامكان الذاتى (قوله مرجع الجود الى الغنى) اى مايجب ان يحصل حتى يحصل الجود هوالغنى بمعنى انه لايحصل الجود الااذا كان الغنى حاصلا بالفعل واورد على هذا قول الشاعر

ليس العطاء مع الفضول سماحة * حتى تجود ومالديك قليل

فقدسمى الاعطاء مع قلة المال جوداوقلة المال ليست غنى وحاصل الجواب ان مراد الشارح بالغنى وجود الشئ الذى يجود منه مطلقا وان كان قيلا (قوله الى الاحتراز) اى التباعد عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فاذا قلت لمنكر قيام زيد زيدقائم فقد اخطأت فى تأدية المعنى المراد عندالبلغاء فلايكون الكلام بليغا ولاتكون التأدية للمعنى المراد صحيحة عندهم الااذا كان الكلام مطابقا لمقتضى الحال فاذا كان مطابقا كان مؤديا بالمعنى المراد عندالبلغاء ولم يكن فيه خطاء والمعنى المراد هوالزائد على اصل المراد كالخصوصيات الزائدة على ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ولوقال المصنف مايحترزبه عن الخطأ فى تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان اوضح (قوله والاربما) فيه ان ان شرطية ولانافية والنفى امالاحتراز وامالكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى على الاول وان يحترز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فلايكون الكلام بليغالانه ربما ادى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وهذا لايكون بليغا ويعترض على هذا بانه متى نفى الاحتراز عن الخطأ تعين ان يكون اداء المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال لانه يصح ان يؤدى المعنى المراد بلفظ غير مطابق ويصح اداؤه بلفظ مطابق كايقتضيه قوله ربما وحينئذ فالاولى اسقاطها والمعنى على الثانى وان لايكون مرجعها للاحترازبل الى شئ آخر فلايصح لانه ربما الخ واعترض على هذا بعدم صحة التفريع اعنى قوله فلايكون بليغا لان الاحتراز اذا لم يكن مرجعا للبلاغة لم تكن متوقفة عليه بل على غيره فاذا ادى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغا فالمناسب فى التفريع ان يقول فيكون بليغا يعنى واللازم وهوكونه بليغا باطل فبطل الملزوم وهوعدم كون الاحتراز مرجعا فالحاصل ان كلام الشارح لازمه الفساد امافى صدره اوفى عجزه واجيب باختيار الاول اعنى رجوع النفى للاحتراز وتجعل ربما للتحقيق على ماقاله ابن الحاجب فى قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لوكانوا مسلمين اى انهم يودون ذلك تحقيقا وهنا كذلك وليست للتقليل ولاللتكثير وحينئذ فالمعنى هنا وان لايحصل الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد كان المعنى المراد مؤدى بلفظ غير مطابق تحقيقا فلايكون بليغا اونختار الثانى وهوكون الاحتراز مرجعا للبلاغة ونجعل ربما للنفى مجازا للمناسبة بين النفى والقلة ويكون ذلك النفى منصبا على التفريع اعنى قوله فلايكون

حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى (الى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلايكون بليغا

قوله وهوكون الاحتراز الخ الاولى والاصوب ان يقول وهو رجوع النفى لكون الاحترازالخ كما يعلم من كلامه سابقا ولاحقا تأمل آه مصححه

(والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلايكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة ويدخل في تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها (والثاني) اى تمييز الفصيح من غيره (منه) اى بعضه (مايبين) اى يوضح

بليغا ونفى النفى اثبات فكانه قال فيكون بليغا وتقدير الكلام على هذا وان لم يكن الاحتراز مرجعا لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلايكون بليغا ومحصله وان لم يكن الاحتراز مرجعا ادى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا اى مع انه ليس بليغا وعبارة عبدالحكيم قوله والا لربما ادى الخ اى وان لم يكن مرجع البلاغة للاحتراز المذكور لجاز حصول البلاغة بدون الاحتراز اى مع الخطأ فى التأدية وحينئذ فلايكون مطابقا لمقتضى الحال فلايكون بليغا هذا خلف فتدبر (قوله والى تمييز الفصيح الخ) كان الاحسن فى المقابلة ان يقول والى الاحتراز عن اسباب الخلل فى الفصاحة لانه انسب بالمقابل لفظا ومعنى اما الاول فلان المقابل لفظ الاحتراز واما الثانى فلان التمييز يشمل التمييز فى الذهن فقط بان يعلم الفصيح من غيره من غير تكلم بالفصيح وليس بمراد لانه لايلزم من العلم والتمييز بين الفصيح وغيره الاتيان بالفصيح والبلاغة انما تتوقف على الاتيان بالفصيح بالفعل بخلاف الاحتراز عن الاسباب المخلة بالفصاحة فانه خاص بالثانى ويمكن الجواب عن عدم المناسبة المعنوية بان المراد التمييز بحسب الوجود الخارجى بان يؤتى بالكلام فصيحا لابحسب العلم او يقال قوله والى تمييز الفصيح اى فيؤتى به وقوله من غيره اى فلايؤتى به فاطلق المصنف التمييز واراد به مايترتب عليه بحسب العادة فآل الامر الى قولنا ان مرجعها الكلام الفصيح المتميز اى المعروف (قوله والا لربما الخ) اورد عليه ماتقدم ايرادا وجوابا اى والا يوجد تمييز فلايكون بليغا لانه ربما اورد الخ او وان لم يكن مرجعها للتمييز فلايصح لانه ربما الخ ويرد على الاول هنا ماورد على الاول سابقا وكذا يرد على الثانى هنا ماورد على الثانى سابقا وعبارة بعضهم اى وان لم يحصل التمييز بان لم تميز الفصيح من غيره واتى الكلام اتفاقيا امكن ان يؤتى به غير فصيح فتنتفى البلاغة بل الغالب ذلك وعبرهنا بالايراد لان الورود من صفات الالفاظ وفيما تقدم بادى لان التأدية من صفات المعانى (قوله بلفظ غير فصيح) اى كالوقيل انفك مسرج وشعرك مستشزر فهذا مطابق الا انه غير فصيح (قوله ويدخل الخ) انما احتاج لذلك الاعتذار لكونه قيد التمييز بالكلام حيث جعل الفصيح صفة له ولولم يقيد بذلك وجعل الفصيح صفة للفظ لم يحتج الى هذا الاعتذار وكان الاولى اسقاط ذلك القيد لعدم الاحتياج لذلك الاعتذار لكن العذر للشارح حيث تبع لمصنف فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن فانه قيد فيه بذلك القيد اشارة الى ان البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام اولا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام حقيقتان مختلفتان فلو قدر الموصوف مايتناول الكلام والمفرد كاللفظ الفصيح لكان كالجمع بين معنيي المشترك بلاضرورة وهذا اعنى قول الشارح ويدخل الخ جواب عما يقال ان كلامه يقتضى ان البلاغة انما تتوقف على تمييز الكلام الفصيح دون تمييز الكلمات

مع انها تتوقف على تمييز ها ايضا (قوله لتوقفه عليهـا) اى لان فصاحتها جزء من فصاحته (قوله اى تمييز الفصيح من غيره) هو بحسب التفصيل خمس تمييزات بعدد الخلات بالفصاحة وهى تمييز الغريب من غيره وتمييز المخالف للقياس من غيره وتمييز المتنافر من غيره وتمييز مافيه تعقيد من غيره وتمييز ضعف التأليف من غيره (قوله منه) ظاهره انه خبر مقدم لقوله مابين وفيه ان كون مابين فى العلوم المذكورة من ذلك التمييز امر معلوم بخلاف كون بعض التمييز بين فى العلوم المذكورة فامر مجهول والانسب هو لاخبار بالمجهول لابالمعلوم فالا قعد من حيث المعنى ان تجعل من مبتدأ لكونها اسمـا بمعنى بعض وانما بنيت لكونها على صورة الحرف ومابين خبر والمعنى والثانى بعضه التمييز الذى بين متعلقه فى علم اللغة او الصرف الخ والى هذا يشير الشـارح بوجه ماحيث قال اى بعضه وما قلنـاه من ان من اسم لانهـا بمعنى بعض احسن مماذكره هنا بعض الحواشى من انه ليس لفظ من مبتدأ بل حالة محل المبتدأ وقائمة مقامه وهو بعض اذهذاخلاف المعروف عندهم اذ المعروف ان لفظ من اذا كان بمعنى بعض كان اسما لاستقلال معناه بالمفهومية اذهو غير التبعيض الجزئى وممن صرح باسميتها القطب والطيبى فى قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم (قوله مابين) اى تمييزات يبين متعلقهـا فى علم الخ فصح الحمل فى قوله منه مابين بتقدير ذلك المضاف ولك ان تقدره بعد من اى والثانى من متعلقه مابين الخ ولك ان تقدر تمييز قبل ما اى والثانى منه تمييز مابين (قوله متن اللغة) يطلق المتن على امور منها الاصل كما هنا والاضـافة بيانية ويطلق على الظهر كما فى قوله

* وقفت على الديار فكل متنى * فلا والله مانطقت بحرف *

وعلى الشديد القوى (قوله كالغرابة) ظاهره انه مثال لمابين وهو تمييز فيحل المعنى وتمييز الفصيح من غيره بعضه وهو الغرابة يبين فى علم متن اللغة مع ان الغرابة ليست بعض التمييز والجواب ان فى كلام المصنف حذفا والاصل كتمييز ذى الغرابة من غيره اى كتمييز غير السالم من الغرابة من غيره وكذا يقال فى قوله كمخالفة القياس ومابعده او يقال انه تمثيل للمتعلق المقدر سابقا والكاف فى قوله كالغرابة استقصائية اذليس شئ من متعلقات تمييز الفصيح يبين فى اللغة غيرها او يقال انها لادخال الافراد الذهنية وكذا يقال فى ضعف التأليف ومخالفة القياس (قوله وانما قال فى علم متن اللغة) اى ولم يسقط لفظ متن ويقول فى علم اللغة (قوله اى معرفة) هذا تفسير لقوله علم وهذا احد اطلاقاته الثانى المسائل والثالث الملكات ولو حمل الشارح العلم هنا على المسائل وقال اى مسائل اوضاع المفرات لكان انسب بقول المصنف يبين فى علم الخ وقوله اوضاع المفردات هذا بيان لمتن اللغة وهو من اضافة الصفة للموصوف اى معرفة المفردات الموضوعة لمعانيها وانما سمى ذلك العلم البـاحث عن معـانى المفردات

(فى علم متن اللغة) كالغرابة وانما قال فى علم متن اللغة اى معرفـة اوضـاع المفردات لان اللغة اعم من ذلك يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى ان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات المأنوسة

الموضوعة بعلم المتن لان المتن ظهر الشئ ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلقت بالالفاظ لامن حيث المعنى الذى وضع له اللفظ وماتعلق بالمعنى اقوى لان الناس الى ادراك المعنى احوج (قوله اعم من ذلك) اى اعم من متن اللغة لان علم اللغة قد يطلق على غير معرفة اوضاع المفردات من معرفة احوال اللفظ العارضة له من صحة واعلال واعراب وبناء وغير ذلك وذلك لانه يشمل اثنى عشر علما نظمها بعضهم بقوله

❊ لغات المعانى نحو صرف اشتقاقهم ❊ بيان قواف قل عروض وقرضهم ❊
❊ وانشاء تاريخ وخط واسقطوا ❊ بديعا ووضعا فزت بالعلم بعدهم ❊

وعد الناظم التاريخ من علم اللغة تبع فيه الزمخشرى والحق انه ليس منه لان التاريخ ليس خاصا بلغة العرب فالاولى ابداله بعلم التجويد وهذه الاثنا عشر علما كما تسمى بعلم اللغة تسمى بعلم العربية اى واذا كان علم اللغة اعم من متن اللغة فلو عبر به لاقتضى ان ذا الغرابة يوضح ويبين فى الاثنى عشر علما (قوله لان اللغة اعم) اى لان علم اللغة اعم فهو على حذف مضاف فاندفع مايقال انما اللغة هى الالفاظ الموضوعة لمعانيها وهى لاتشمل ماذكر من العلوم فاين العموم والحاصل ان الذى يشمل هذه الاثنى عشر علما علم اللغة لااللغة فلا بد من هذا التقدير (قوله يعنى به) اى بعلم متن اللغة اى ان مراد المصنف بكون الغرابة تبين فى علم متن اللغة ان بذلك العلم يعرف اللفظ السالم من الغرابة من غيره وهذا لا يخص علم اللغة بل يجرى فيه والصرف والنحو ولعل الشارح ترك التنبيه على ذلك فيهما لعله بالمقايسة واتى الشارح بهذه العناية جوابا عما يقال ان ظاهر كلام المصنف يقتضى ان علم متن اللغة يبين فيه ان هذا اللفظ مثل تكأكأتم غريب يحتاج فى بيان معناه الى البحث فى الكتب المبسوطة فى اللغة ومثل مسرج غريب يحتاج الى تخريج على وجه بعيد وان هذا اللفظ مثل اجتمعتم ليس بغريب مع انه لم يذكر ذلك فى علم اللغة اصلا وحاصل ماجاب به الشارح ان مراد المصنف بكون الغرابة تبين فى متن اللغة ان بهذا العلم يعرف السالم من الغرابة من غير السالم بمعنى ان من تتبع الى آخر ماقال وانت خبير بان المناسب لهذا التقرير ان يقول المصنف منه مايستفاد من علم متن اللغة الخ كما لايخفى (قوله يعرف تمييز الخ) ان اريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج لتقدير مضاف اى يعرف متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولايخفى تهافته وان اريد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالامر ظاهر (قوله علم ان ماعداها الخ) اى لان الاشياء تبين باضدادها (قوله الى تنقير) اى زيادة بحث وتفتيش لعدم وجوده فى الكتب المتداولة كالقاموس والاساس والمصباح والمختار (قوله او تخريج) اى على وجه بعيد فالاول مثل تكأكأتم وافرنقعوا والثانى مثل مسرج

علم ان ماعداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة وبهذا يتبين فساد ماقيل انه ليس فى علم متن اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج فى معرفته الى ان يبحث عنه فى الكتب المبسوطة فى اللغة (او) فى علم (التصريف) كمخالفة القياس اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل (او) فى علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى (او يدرك بالحس) كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) اى مايبين فى العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم انه عائد الى مايدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا

(قوله)

(قوله وبهذا) اى بماذكر من قوله بمعنى ان من تتبع الخ (قوله ماقيل) اى اعتراضا من بعض الشراح وهو الزوزنى على المصنف ومنشأ ذلك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف لان قوله منه مايبين فى علم متن اللغة كالغرابة يقتضى انه يذكر فى كتب علم اللغة ان بعض الكلمات العربية مثل تكأكأتم يحتاج فى معرفة معناها الى البحث فى الكتب المبسوطة فى اللغة لانها من ماصدقات الغرابة التى حكم المصنف عليها بانها تبين فى علم اللغة مع انه لم يقع ذلك فى كتاب من كتب اللغة اصلا (قوله ان بعض الالفاظ) اى لايقال فى بعض معين من الالفاظ انه يحتاج الخ اى فكيف يقول ان تمييز السالم من غيره يبين فى علم متن اللغة (قوله الى ان يبحث عنه) اى او يخرج على وجه بعيد (قوله اوفى علم التصريف) ظاهره ان هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول هنا اذالذى يبين فى متن اللغة مغاير لما يبين فى التصريف والجواب ان او للتقسيم والمراد بما يبين متعلقه نوع كلى والمعنى ان هذا النوع ينقسم الى اقسام قسم يبين متعلقه فى علم متن اللغة وقسم يبين متعلقه فى التصريف الخ واعترض بان المخل بالفصاحة هو مخالفة ماثبت عن الواضع وهذا لايعلم من الصرف واجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة فى اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ماعدا هذه الالفاظ خلاف ماثبت عن الواضع (قوله اذ به يعرف الخ) اى لان من قواعدهم ان المثلين اذا اجتمعا فى كلمة وكان الثانى منهما متحركا ولم يكن زائد الغرض وجب الادغام (قوله كضعف التأليف) اى مثل الاضمار قبل ذكر لفظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظى) يرد عليه ان التعقيد اللفظى قديكون سببه اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوى فكيف يبين فى علم النحو واجيب بان تسبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الامور انما هو لمخالفة الاصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وان جازت توجب عسر الدلالة والتعقيد والنحويين فيه ماهو الاصل وماهو خلاف الاصل ويبين فيه ان الاصل تقديم الفاعل على المفعول وان تقديم المفعول على الفاعل خلاف الاصل وان الاصل تقديم المستثنى منه على المستثنى وان عكس ذلك خلاف الاصل وحينئذ فالنحو يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثرة مخالفة الاصل (قوله او يدرك بالحس) عطف على قوله يبين اى ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف الخ والمراد بالحس الحس الباطنى وهو القوة المدركة للطائف الكلام ووجوه تحسينه المعبر عنها فيمامر بالذوق لاجل ان يوافق مامر من ان ادراك التنافر انما هو بالذوق الصحيح فما عده الذوق ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك على ماصرح به ابن الاثير وليس المراد

(ماعدا التعقيدالمعنوى) اذلايعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى من غيره فعلم ان مرجع البلاغة بعضه مبين فى العلوم المذكورة وبعضه مدرك بالحس وبقى الاحتراز عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى فمست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعانى للاول وعلم البيان للثانى واليه اشار بقوله (ومايحترز به عن الاول) اى عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد (علم المعانى ومايحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة

بالحس حس السمع والاخالف مامر وان كان وصول ذلك للحس الباطنى بواسطة السمع (قوله كالتنافر) اى سواء كان تنافر حروف اوكلمات (قوله ان مستشزرا) هذا فى تنافر الحروف (قوله وكذا تنافر الكلمات) كقوله وليس قرب قبر حرب قبر (قوله اى مابين) اى التمييز الذى يبين متعلقه (قوله اويدرك بالحس) عبرهنا باو مشاكلة للمصنف والا فالظاهر الواو لان الضمير راجع لماالمبينة بالجميع اعنى يبين ويدرك (قوله فقدسها الخ) اى لان قضيته ان كل ماعدا التعقيد المعنوى يدرك بالحس وليس كذلك بل المدرك بالحس بعض ماعداه لاجميعه ويحتمل ان وجه السهو انه يوهم ان التعقيد المعنوى يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ماعدا التعقيد المعنوى يدرك بالحس اى واما هو فلا يدرك بالحس وهو محتمل لادراكه بالعلوم السابقة اى وحينئذ فلا يكون محتاجا لعلم البيان لبيان التعقيد المعنوى مع انا بصدد بيان الحاجة اليه لاجل بيانه (قوله اذ لايعرف الخ) هذا تعليل لاستثناء التعقيد المعنوى (قوله تمييز السالم) اى متعلق تمييز السالم (قوله فعلم ان مرجع البلاغة) اى بعض مرجعها وهو تمييز الفصيح من غيره وقوله بعضه مبين اى بعضه مبين متعلقه وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى وقوله وبعضه مدرك بالحس اى مدرك متعلقه وهو التنافر سواء كان فى الحروف او فى الكلمات (قوله وبقى) اى من المرجع الاحتراز الخ اى فانهما غير مبينين فى علم ولامدركين بالحس فمست الخ (قوله وبقى الاحتراز عن الخطأ) اى الذى هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوى اى الذى هو بعض المرجع الثانى (قوله فمست الحاجة)اى دعت وجلت (قوله مفيدين لذلك) اى لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين (قوله واليه) اى الى كونهم وضعوا علمين مفيدين لما ذكر من الاحترازين اشار بقوله والمراد بالاشارة الذكر والافهو مصرح لامشير (قوله ومايحترز به عن الاول) فيه ان الاول هو الاحتراز عن الخطاء وعلم المعانى لايحترز به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطاء والجواب ان فى كلام المصنف حذف مضاف اى عن متعلق الاول فقول الشارح اى عن الخطاء تفسير لذلك المقدر (قوله علم المعانى) ان اريد به القواعد فالامر ظاهر وان اريد به الملكة او الادراك احتيج الى تقدير مضاف اى فوضعوا متعلق علم المعانى وكذا يقال فيما بعده (قوله لمكان) مصدر من الكينونة وهى التحقق والوجود والمزيد مصدر بمعنى الزيادة والمراد بالاختصاص التعلق اى لوجود زيادة تعلق لهما بالبلاغة وانما فسرنا الاختصاص بالتعلق لان الاختصاص شئ واحد لايزيد ولاينقص بخلاف التعلق واورد على هذا التعليل ان مرجع البلاغة كمامر شيئان الاحتراز عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد وتمييز الفصيح من غيره والشئ الاول انما يكون بعلم المعانى ولايشاركه فيه غيره من العلوم فلايظهر بالنسبة اليه التعبير بمزيد والشئ الثانى كما يتوقف على علم البيان يتوقف

على اللغة والصرف والنحو فلا زيادة له عن غيره واجيب عن الاول بان المراد بقوله مزيد اختصاص لهما اى لمجموعهما لا لكل منهما وعن الثانى بان علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلا فانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز بل ذلك حاصل منه تبعا والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعرابا وبناء وحاصل ماذكره الشارح ان البلاغة مرجعها لامرين الاحتراز عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الاسباب المخلة بالفصاحة والاول موقوف على علم المعانى والثانى موقوف على اللغة والصرف والنحو والبيان وحينئذ فالبلاغة متعلق بها علوم خمسة وهذا بيان لكون التعلق مشتركا الا ان تعلق مجموع علم المعانى والبيان بها ازيد من تعلق غيرهما وذلك لان بعلم المعانى يعرف مابه يطابق الكلام مقتضى الحال والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال واما فى البيان فانه وان كان مفاده وثمرته معرفة مايزول به التعقيد المعنوى وهو مما يتوقف عليه البلاغة كتوقفها على مفاد النحو والصرف واللغة فانه يزول بالاول ضعف التأليف وبالثانى مخالفة القياس وبالثالث الغرابة لكن المقصود بالذات من البيان تمييز السالم من التعقيد المعنوى من المشتمل عليه الذى تتوقف عليه البلاغة بخلاف النحو والصرف فان المقصود بالذات من الاول البحث عن اللفظ من حيث الاعراب والبناء واما تمييز السالم من ضعف التأليف والتعقيد اللفظى من المشتمل عليهما فهذا ليس مقصودا بالذات من النحو بل هو امر عارض له وكذلك المقصود بالذات من الصرف البحث عن اللفظ من حيث الصحة والاعلال واما تمييز الموافق للقياس من المخالف له فهو امر عارض له فلما كان المقصود بالذات من البيان تتوقف عليه البلاغة دون المقصود بالذات من غيره كان البيان اشد تعلقا بها من غيره (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) اى من حيث رجوعها الى تمييز الفصيح من غيره وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم لان هذين العلمين لايبحثان الا على مايتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة البلاغة) اللام للتعليل مقدمة على المعلول لا صلة الاحتياج وقوله الى علم آخر صلة لاحتاجوا اى احتاجوا لعلم آخر لاجل معرفة الخ (قوله فوضعوا لذلك) اى لما ذكر من المعرفة (قوله وجوه التحسين) اى الطرق والامور التى يحصل بها تحسين الكلام (قوله مقصوده) اى مقصود مؤلفه اوان فيه استعارة بالكناية وتخييلا (قوله والثلاثة علم البديع) من تتمة الطريقة الثالثة والحاصل ان الطريقة الاولى تسمى الفن الاول بعلم المعانى والثانى بالبيان والثالث بالبديع والطريقة الثانية تسمى الثلاثة بعلم البيان والطريقة الثالثة تسمى الاول بالمعانى والاخيرين بالبيان وتسمى الثلاثة بالبديع وهذا هو ظاهر قول المصنف وكتب بعضهم قوله والثلاثة اى وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع (قوله ولاتخفى وجوه المناسبة) اماوجه مناسبة تسمية الاول

بعلم المعانى فلانه يعرف به المعانى التى يصاغ لها الكلام وهى المدلولات العقلية المسماة بخواص التراكيب واما وجه تسمية الثانى بعلم البيان فلانه يعرف به بيان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالات وخفائها واما وجه تسمية الثالث بالبديع اما لبداعة ما اشتمل عليه من الوجوه اى حسنها واما لانه لما لم يكن له مدخل فى تأدية المعنى المراد الموضوع له اساس الكلام صار امرا مبتدعا اى زائدا واما وجه تسمية الجميع بعلم البيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ولاشك ان العلوم الثلاثة لها تعلق بالكلام الفصيح المذكور تصحيحا وتحسينا واما على الطريقة الثالثة فوجه تسمية الاول بالمعانى يعلم مما تقدم واما وجه تسمية الاخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان اى المنطق الفصيح اوغلب اسم الثانى على الثالث واما وجه تسمية الجميع بالبديع فلبداعة مباحثها اى حسنها لان البديع هو الشئ المستحسن لظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه ومباحث هذه العلوم كذلك اولانه يعرف بها امور مبتدعة بالنسبة الى تأدية اصل المراد الذى يعرفه الخاص والعام وتلك الامور كالخصوصيات والمجاز والكناية والجناس والترصيع وغير ذلك

وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله (ومايعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلاثة فنون (وكثير) من الناس (من يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعانى و) يسمى (الاخيرين) يعنى البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولايخفى وجوه المناسبة (الفن الاول علم المعانى)

﴿ الفن الاول علم المعانى ﴾

(قوله الفن الاول علم المعانى) اورد عليه ان هذا اخبار بمعلوم فلا فائدة فيه وذلك لانه قال اولا ومايحترز به عن الاول اى الخطاء فى تأدية المعنى المراد علم المعانى ومايحترز به عن التعقيد المعنوى فهو علم البيان ومايعرف بالوجوه التحسين فهو علم البديع فقد علم من هذا ان الفن الاول علم المعانى فقوله بعد ذلك الفن الاول علم المعانى اخبار بمعلوم فلا فائدة فيه واجاب بعضهم بانه لما طال العهد بالنسبة للعلمين الاخيرين اوقع الحمل هنالك واجرى ماهنا عليه لتكون التراجم الثلاثة على نسق واحد والاحسن ماقاله بعضهم انه ليس المراد بالاول هنا الاول فى قوله سابقا ومايحترز به عن الاول الخ بل المراد بقوله الفن الاول اى الواقع فى المرتبة الاولى من الكتاب وكذا يقال فى الثانى والثالث ولما كان مظنة ان يقع اشتباه فى ان الفن الاول والثانى والثالث اى شئ هو حمل علم المعانى على الفن الاول وعلم البيان على الفن الثانى وعلم البديع على الفن الثالث ازالة لذلك الاشتباه فظهر لك ان الحمل مفيد واندفع ماسبق الى بعض الاوهام من عدم صحة الحمل وانه ينبغى ان يعكس بحيث يحمل الفن الاول على علم المعانى لان علم المعانى قد علم من قوله قريبا ومايحترز به عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد علم المعانى والمعلوم يجعل محكوما عليه ولايقال ان المتعارف هدم كون المسند اعرف من المسند اليه فاذكرته من جعل علم المعانى خبرا خلاف المتعارف لان الفن الاول من قبيل المحلى بال وعلم المعانى معرفة بالعلمية والعلم اعرف منه لانانقول المسند اليه هنا مساو للمسند فى التعريف لان مدخول ال العهدية فى حكم علم الشخص ولا يصح ان يجعل الفن الاول خبرا مقدما

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب

وعلم المعانى مبتدأ مؤخرا لان الخبر هنا واجب التأخير لاستواء الجزءين فى التعريف من غير قرينة كما اشار اليه فى الخلاصة بقوله

* فامنعه حين يستوى الجزآن • عرفا ونكرا عادمى بيان *

ثم ان الفن عبارة عن الالفاظ اى القضايا الكلية لانه جزء من المختصر الذى هو اسم للالفاظ المخصوصة على ماسبق فى قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون والعلم يحتمل ان يرد به الملكة ويحتمل ان يراد به القواعد كما سيأتى ذلك قريبا للشارح فعلى ان المراد بالعلم القواعد والاصول التى هى قضايا كلية فالحمل صحيح لانه من حمل الالفاظ على الالفاظ وعلى ان المراد بالعلم الملكة فالحمل غير صحيح لان الخبر غير المبتدأ وقد يجاب بان الحمل من باب الاسناد المجازى لما بين الالفاظ اى القضايا الكلية التى هى الفن والملكة من العلاقة الشديدة لحصولها بمزاولتها ولا يرد ان الاسناد المجازى عند المصنف خاص باسناد الفعل او ما فى معناه لغير ما هو له فخرج اسناد الخبر الجامد لغير ما هو له فلا يكون مجازا عقليا لان الصحيح خلافه كما يأتى وما ذكره العلامة الحفيد وتبعه الغنيمى من ان العلم عبارة عن المعانى والحمل غير صحيح واجابا بان الاسناد مجازى او يجاب كما ذكره غيرهما بتقدير مضاف اما فى الاول اى مدلول الفن الاول علم المعانى او فى الاخير اى الفن الاول دال علم المعانى فهذا ينبو عنه حمل الشارح العلم على الملكة او على الاصول والقواعد وقوله بعد ذلك وينحصر فى ثمانية ابواب من انحصار الكل فى اجزائه اذ من المعلوم ان الابواب الثمانية الفاظ فاذا كانت الاجزاء الفاظا وقضايا كان الكل وهو علم المعانى كذلك فتأمل ذلك (قوله قدمه على البيان) لم يقل على علم البيان مع انه انسب بكلام المتن حيث قال سابقا وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان اشارة الى ان العلم المعانى والبيان واضافة العلم فى مثل ذلك لما بعده من اضافة العام الى الخاص فقد عدل عن مراعاة النكتة اللفظية وهى المجانسة اللفظية لمراعاة تلك النكتة المعنوية (قوله لكونه منه الخ) حاصله ان ثمرة علم المعانى وهى رعاية المطابقة لمقتضى الحال يتوقف عليها ثمرة علم البيان وهى ايراد المعنى الواحد بطرق متعددة مختلفة الدلالات فى الوضوح والخفاء من حيث انه لا يعتد بذلك الايراد الا اذا حصلت الرعاية لمقتضى الحال كما يشعر به تعريف البيان بانه علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فلما كانت ثمرة البيان متوقفة على ثمرة المعانى وعلم البيان متوقف على ثمرته وهو الايراد المذكور صار علم البيان متوقفا على شيئين ثمرته وثمرة علم المعانى التى توقف عليها ثمرته لان المتوقف على المتوقف على شئ متوقف على ذلك الشئ وحيث كان علم البيان متوقفا على شيئين وعلم المعانى متوقفا على واحد منهما صار علم المعانى بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم علم

لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة (وهو علم) اى ملكة (يقتدر بها على ادراكات جزئية)

المعانى لذلك وضعا والحاصل ان ثمرة علم المعانى التى هى رعاية المطابقة شديدة الارتباط به لانها المقصودة منه حتى كأنها هو وهى تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها وتوقف على غيرها ايضا كايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وما يتوقف عليه الشئ يشبه جزءه بجامع التوقف عليه فى الجملة فتلك الرعاية وذلك الايراد يشبهان اجزاء علم البيان لتوقفه عليهما فكان علم المعانى بمنزلة الجزء لكون ثمرته المقصودة منه كالجزء وانما قلنا انها تشبه الجزء لانها ليست جزأ حقيقة للبيان لانه ليس عبارة عنها مع شئ آخر وانما قلنا من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها لان تحققه وحصوله لا يتوقف على رعاية المطابقة لانه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على ايراد المعنى الواحد بالطرق المذكورة من غير رعاية للمطابقة ولا شك ان هذه الملكة تسمى علم البيان اذا علمت هذا فقول الشارح لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلمة من فى الموضعين ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار الاتصال لا انها ابتدائية محضة لان مجرورها ليس مبتدأ ومنشأ لنفس ماقبلها بل متصل به والمعنى لكون المعانى حال كونه ناشئا من البيان اى متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من المركب اى متصلا به وملخصه ان اتصال المعانى بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه من جهة التوقف على كل وان كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزء له بخلاف توقف البيان على المعانى ويصح ان تكون كلمة من متعلقة بمحذوف اى لكون قرب المعانى من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكر فى قوله عليه الصلاة والسلام انت منى بمنزلة هارون من موسى (قوله لان رعاية الخ) علة لكون اتصال المعانى بالبيان بمنزلة اتصال المفرد بالمركب وقوله لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال اى التى هى ثمرة المعانى لان المعانى كما قال المصنف علم يعرف به احوال اللفظ العربى الخ وثمرة ذلك العلم رعاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله وهو مرجع الخ) الضمير للرعاية وذكر الضمير باعتبار الخبر والمراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لا ما يتوقف حصول الشئ عليه كما مر فى قول المصنف فعلم ان مرجع البلاغة الخ وذلك لما علمت ان تحقق علم المعانى وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعاية المذكورة اذ يمكن ان يوجد فى شخص ملكة يعرف بها احوال اللفظ العربى من حيث ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصدها فقد وجد علم المعانى بدون تلك الرعاية (قوله معتبرة فى علم البيان) اى من حيث انها شرط فى الاعتداد بثمرته وهى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وليس المراد اعتبارها فى البيان على سبيل الجزئية له لان البيان ليس مركبا من اعتبار المطابقة وايراد المعنى الواحد بطرق فظهر لك من هذا ان المراد بالاعتبار فى كلام الشارح ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة امر خارج عن البيان ليست

جزأ منه ولا فائدة له وانما هي شرط للاعتداد بفائدته فاعتبرت فيه من تلك الحيثية واما الشيء الآخر الذى هو ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فهو فائدة لعلم البيان ومقصود منه فاعتباره فيه من تلك الحيثية (قوله المعنى الواحد) اى كثبوت الجود لزيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخى وتارة بقولك زيد جبان الكلب وتارة بقولك زيد كثير الرماد وتارة بقولك زيد هزيل الفصيل وتارة بقولك رأيت بحرا فى الحمام يعطى والحال ان المرئى فى الحمام زيد (قوله فى طرق) اى بطرق (قوله ملكة) اى كيفية راسخة وانما قيدنا بالرسوخ لان الكيفية النفسانية كما مر لاتسمى ملكة الابعد الرسوخ اذ فى ابتداء حصولها تسمى حالا (قوله يقتدر بها على ادراكات) اى على استحضار ادراكات واستحصالها والحاصل ان الملكة لايقال لها علم كما اختاره صاحب المواقف وغيره من المحققين الا اذا كان يستحضر بها ماكان مخزونا عنده فى الحافظة ومعلوما له من الجزئيات ويحصل بها ماليس عنده منها مثلا واضع هذا الفن وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة للنفس يتمكن الانسان بتلك القوة من استحضار جزئيات تلك الاصول التى عنده متى اراد ويتمكن ايضا من استحصال ماكان مجهولاله من جزئياتها وذكر العلامة عبد الحكيم ان المعتبر فى العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة واما التمكن من استحصال مابقى فليس بمعتبر فيها والى هذا يشير كلام الشارح فى المطول (قوله على ادراكات جزئية) ان قلت الادراك لايوصف بالكلية ولا بالجزئية والذى يتصف بهما انما هو المدرك كالانسان وزيد وحينئذ فالمناسب ان يقال يقتدر بها على ادراك الجزئيات واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى يقتدر بها على ادراك مدركات جزئية كذا قيل وقد يقال انه لاحاجة لذلك لان ادراك الجزئى جزئى حقيق لان جزئية المدرك بالفتح تستلزم جزئية الادراك ثم ان المراد بالادراكات الجزئية الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل اى القواعد الكلية مثلا قولنا كل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده اصل كلى يستحضر بالملكة وفرعه المستفاد منه بالملكة هذا الكلام الملقى لهذا المنكر يجب توكيده وكذلك كل كلام يلقى الى المحبوب يجب فيه الاطناب وكل كلام يلقى الى المريض يجب فيه الايجاز وفرعهما الكلام الملقى لهذا المحبوب يجب فيه الاطناب والكلام الملقى لهذا المريض يجب فيه الايجاز وهكذا فالجزئيات المستخرجة من القواعد بالملكة هى القضايا التى موضوعاتها جزئية وهى مغايرة لاحوال اللفظ العربى كالتأكيد الواقع فى هذا الكلام والايجاز الواقع فى هذا الكلام والاطناب الواقع فى هذا الكلام وهكذا فقول المصنف يعرف به احوال اللفظ العربى يقتضى ان المعروف بالملكة جزئيات الاحوال وكلام الشارح يقتضى ان المعروف بها جزئيات القواعد وقد علمت التغاير بينهما وقد يجاب بان هذه الملكة

ويجوز ان يُريد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات قال (يعرف به احوال اللفظ العربى)

تعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى التصديق باحوال اللفظ فيلزم من التصديق بان هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى حاله التصديق بان هذا التأكيد مناسب لانكار هذا الشخص الذى هو حاله ومعرفة الجزئيات تتناول تصورها والتصديق بحالها فالتصديق بان هذا التأكيد مناسب لانكار هذا المخاطب معرفة له فصح القول بان الملكة يعرف بها احوال اللفظ بهذا الاعتبار (قوله ويجوز الخ) قد تحصل من كلامه ان العلم مشترك ولا يضر وقوعه هنا فى التعريف لصحة ارادة كل من معانيه ومحل المنع اذا لم يصح ارادة ذلك ثم ان تصدير الشارح بالمعنى الاول وتصدير هذا بيجوز يقتضى ان هذا مرجوح والراجح الاول مع ان الامر ليس كذلك اذ الراجح انما هو هذا الثانى لان الكثير فى استعمالهم اطلاق العلم على الاصول واطلاقهم له على الملكة قليل وايضا المناسب لقوله الآتى وينحصر فى ثمانية ابواب المعنى الثانى لان المنحصر فى ابواب انما هو الاصول لا الملكة ولا يقال هذا يوجب ارادة المعنى الثانى لانا نقول يمكن ان يراد المعنى الاول ويرتكب فى قوله ينحصر الخ الاستخدام او يجعل فى الكلام حذف مضاف اى وينحصر متعلقه وهى المدركات فى ثمانية ابواب كذا فى الغنيمى والحفيد والذى ذكره العلامة عبدالحكيم ان اطلاق العلم بمعنى الملكة اكثر فى العرف من اطلاقه بمعنى الاصول كما صرح به فى التلويح فحمل اللفظ عليه اولى ولذا قال الشارح ويجوز ولان حمل العلم على الاصول يحوج الى تقدير مضاف فى قوله يعرف به اى بعلمه لان العلم بمعنى الاصول لا يصير سببا فى المعرفة الابعد حصول الملكة فالحمل عليه بعيد بالنسبة الى الملكة ولم يذكر الشارح جواز حمل العلم على الادراك مع انه يطلق عليه ايضا لفساد المعنى لان الادراك لا يدرك به (قوله والقواعد) عطف تفسير (قوله المعلومة) وصف القواعد بكونها معلومة اشارة الى ان وجه اطلاق العلم عليها تعلقه بها وانه من باب اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح على حد هذا خلق الله اى مخلوقه وذلك لان العلم فى الاصل مصدر بمعنى الادراك وهو غير القواعد فهى معلومة واشار الشارح بما ذكره لوجه العلاقة (قوله ولاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات) اى والعلم فى الكليات وهذا جواب عما يقال لماذا عبر بالمعرفة فى قوله يعرف به الخ ولم يعبر بالعلم وهو علة مقدمة على المعلول وهو قوله قال يعرف اى ولم يقل يعلم لاستعمالهم الخ فى الجزئيات اى واحوال اللفظ العربى كتأكيد هذا الكلام وتقديم المسند فيه وتأخيره جزئيات فيناسبها المعرفة لا العلم (قوله فى الجزئيات) اى فى ادراكها تصورا لها او تصديقا بحالها اى واستعمالهم العلم فى ادراك الكليات تصورا لها او تصديقا بحالها (قوله يعرف به احوال اللفظ العربى) اعترض بان فى التعريف دورا وذلك لان احوال اللفظ العربى اخذت فى تعريف علم المعانى فصار متوقفا عليها وهى لا تعرف الا منه فهى متوقفة عليه ويجاب بان الجهة منفكة لان العلم متوقف عليها

من حيث تصور ماهيته وهي متوقفة عليه من حيث حصولها في الخارج فلا تحصل معرفتها بدونه وذلك لان المراد بمعرفة الاحوال التصديق بان هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كالتصديق بان هذا التأكيد مثلا في قولك ان زيدا قائم به يطابق هذا الكلام مقتضى الحال ولا شك ان التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعاني لانه هو الذي يبحث عن احوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال وقوله احوال اللفظ اعم من ان تكون احوال مفرد كالمسند والمسند اليه او احوال جملة كالفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة فانها قد تكون احوالا للجملة واحترز باضافة الاحوال للفظ عن علم الحكمة فانه يعرف به احوال اللفظ بل احوال الموجودات وعن المنطق فانه يعرف به حال المعنى وعن الفقه فانه يعرف به احوال فعل المكلف وهكذا (قوله يستنبط منه) اي يستخرج منه والتعبير بيستنبط منه مشكل على تفسير العلم بالملكة لا على تفسيره بالقواعد وذلك لان الملكة يستنبط بها لا منها اللهم الا ان تجعل لفظة من للسببية اي يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من للتعدية (قوله كل فرد فرد) قيل الاولى حذف فردا الثاني لاستفادة الاستغراق من قوله كل فرد ورد بان هذا الاستعمال شائع في كلام العرب فيكررون الشيء مرتين اشارة لاستيعاب جميع افراده فالمجموع بمنزلة شيء واحد يقصد بهما افادة التعميم او انه على حذف الفاء العاطفة اي كل فرد ففرد اي كل فرد يعقبه آخر وهكذا الى غير النهاية كما يشهد بذلك الذوق السليم افاده السيرامي وفي كلام الحفيد ان فردا الثاني بمعنى منفرد صفة للاول اي كل فرد منفرد عن الآخر اي معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد لا على سبيل الاقتران واما في الفنارى من ان الثاني توكيد لفظي للاول ففيه ان التوكيد اللفظي لابد ان يكون الثاني عين الاول والثاني هنا غير الاول لان المراد فرد آخر (قوله بمعنى ان اي فرد يوجد منها) اي حاولنا ايجاده منها امكننا الخ وليس المراد ان اي فرد وجد بالفعل اذ لا يلائمه التعبير بالامكان كذا قرر بعض الاشياخ ويصح ان يكون المراد بمعنى ان كل فرد يرد علينا من هذه الاحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله بمعنى ان اي فرد الخ) اتى بهذا اشارة الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل كما هو ظاهر العبارة والحاصل ان المراد من كون علم المعاني يعرف به احوال اللفظ العربي ان اي فرد من الاحوال حاولنا ايجاده امكننا معرفته بذلك العلم وليس المراد ان الاحوال بتمامها توجد في تركيب واحد بالفعل وتعرف بذلك العلم لان احوال اللفظ لا نهاية لها ويستحيل وجود ما لا نهاية له ومعرفته ولانها غير موجودة بالفعل في تركيب ولكن يعرف جميعها بهذا العلم لاستحالة معرفة جميع ما لا نهاية له وبهذا المراد اندفع ما يقال اعتراضا على المصنف قوله يعرف به احوال اللفظ العربي جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعرف في احتمالاته الاربعة فاما ان يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان لانه يلزم ان يكون

اي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب

من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعانى واما ان يراد به الاستغراق فيلزم ان لا يكون احد عالما بالمعانى لان احوال اللفظ لانهاية لها ومالا يتناهى يستحيل وجوده فيستحيل معرفته واما ان يريد البعض المطلق فيلزم مالزم على تقدير ارادة الجنس واما ان يريد بعضا معينا فى نفسه بنصف اوثلث اوغير ذلك من الكسور غير معين فى الذكر فيلزم التعريف بالمجهول واما ان يريد البعض المعين فى الذكر كالتعريف والتنكير والتأكيد والتجريد وكاحوال الاسناد او المسند اليه اوغيرهما فلادلالة للفظ عليه وحاصل الجواب انا نختار الاستغراق لكن المراد به العرفى لا الحقيقى ونريد بالمعرفة المعرفة بحسب الامكان لا بالفعل كما مر (قوله بذلك العلم) اى بتلك الملكة او بالاصول والقواعد (قوله يطابق اللفظ) فيه اشارة الى ان الصلة جرت على غير من هى له وكان الواجب الابراز الا ان يقال انه جرى على المذهب الكوفى وكان الاولى للشارح ان يقول اى اللفظ ليكون تفسير الضمير المستتر والافظاهره ان المصنف حذف الفاعل مع انه لا يجوز حذفه الا فى مواضع معلومة ليس هذا منها (قوله مثل الاعلال والادغام) ان قلت هذا يقتضى انهما يتوقف عليهما اصل المعنى مع انه ليس كذلك الا ترى ان اصل المعنى يستفاد عند الفك ايضا كما فى قوله الحمد لله العلى الاجلل وحينئذ فالاولى اسقاطهما وقد يقال المراد بالمعنى فى قوله مما لابد منه فى تأدية اصل المعنى المعنى المأخوذ من اللفظ الجارى على طريقة الوضع والقانون الاصلى والمعنى المستفاد عند الفك ليس مأخوذا من اللفظ الجارى على طريقة الوضع وكذا يقال فى الاعلال (قوله وماشبه ذلك مما لابد الخ) اى وذلك كالجمع والتصغير والنسبة فان هذه الاحوال انما تعرف من التصريف او من النحو واعترض بان هذا يتناول احوال اسم الاشارة من كونه للقريب تارة ولغيره اخرى مع ان هذه اذا اقتضاها الحال كانت من علم المعانى ويجاب بان المراد مما لابد منه فى تأدية اصل المعنى من حيث انه يؤدى به اصل المعنى فعلم اللغة يبحث عنها اى عن احوال اسم الاشارة من حيث انه يؤدى بها اصل المعنى وعلم المعانى يبحث عنها من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فاذا اشار المتكلم بذا الموضوعة للقريب استفيد ان المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال اياه واذا اشار بذلك التى للبعيد استفيد ان المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال اياه فالبحث عن هذه الاحوال التى لاسم الاشارة من حيث افادتها ان المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال اياها من علم المعانى وكان ينبغى للشارح ان يقيد بهذه الحيثية ليندفع ماذكر الا ان يقال هى مرادة له والمراد يدفع الايراد على ما فيه من الخلاف (قوله وكذا المحسنات البديعية) اى اذا لم يقتضها الحال والا فلا تخرج من التعريف بل تكون داخلة فيه بالحيثية المرادة لانها من افراد المعرف (قوله والمراد الخ) هذا جواب عما يقال ان قول المصنف يعرف به حال اللفظ العربى يتبادر منه ان المراد بالمعرفة المعرفة التصورية لانه اسند المعرفة للمفردات

وماشبه ذلك مما لابد منه فى تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور ان ليس علم المعانى عبارة عن تصور معانى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن احوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال فى التحقيق

وهي الاحوال فيقتضى ان علم المعانى ملكة اوقواعد يتصور بها احوال اللفظ كالتعريف والتنكير والتأكيد وعدمه والتقديم والتأخير وغير ذلك مع ان علم المعانى لايتصور به شئ من تلك الاحوال وحاصل الجواب ان المراد بالمعرفة المعرفة التصديقية وحينئذ فمعنى كلام المصنف انه علم يصدق ويحكم بسببه بان هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هذا محصل كلام الشارح كما يرشد اليه مابعدلكنه لوعبر بالتصديق لكان اصرح فى مقصوده فقوله والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث الخ اى يحكم بسببه على هذه الاحوال اى على جزئياتها بان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فهذا تصديق موضوعه الاحوال ومحموله الحيثية افاد ذلك شيخنا العدوى (قوله من حيث الخ) هذه الحيثية مأخوذة من قول المصنف التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وذلك للقاعدة من ان تعليق الحكم على مشتق يوذن بعلية مامنه الاشتقاق فكأنه قال يعرف به احوال اللفظ من حيث ان بها يطابق اللفظ الخ لانه يعرف به احوال اللفظ من حيث ذاتها بأن يتصور به فقط فهذه الحيثية للتقييد فان قلت ان الحكم هنا وهو المعرفة غير معلقة بالمشتق حتى يقال ماذكر بل معلقة باحوال اللفظ قلت الموصول والصلة كالشئ الواحد وهما فى تأويل مشتق والصفة والموصوف كالشئ الواحد (قوله ليس علم المعانى عبارة الخ) اى كما هو المتبادر من كلام المصنف لكن فيه ان اللازم على كون المراد بالمعرفة المعرفة التصورية الذى هو متبادر من المصنف ان يكون علم المعانى ملكة يتصور بها معانى التعريف وغيره من الاحوال لاان يكون نفس تصور المعانى المذكورة واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى عبارة عن ذى تصور اوعن ملكة تصور الخ واضافة معانى للتعريف للبيان والتعريف كون اللفظ معرفة والتنكير كون اللفظ نكرة وكذا الباقى (قوله وبهذا) اى بما ذكر من الحيثية (قوله من هذه الحيثية) اى بل البحث فيه عن احوال اللفظ من جهة كونه حقيقة اومجازا والحاصل ان علم البيان وان كان يعرف به احوال اللفظ من حيث كونه حقيقة اومجازا لكنه لايعلم به احواله من حيث ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلايكون من علم المعانى (قوله ومقتضى الحال الخ) حاصله ان الحال هو الانكار مثلا ومقتضاه هو الكلام الكلى المؤكد واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوى على التأكيد المخصوص وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة لان اللفظ المخصوص بسبب مااحتوى عليه من التأكيد المخصوص طابق الكلام الكلى بمعنى انه صار فردا من افراده وعلى هذا فمعنى كلام المصنف انه علم يعرف به احوال اللفظ من حيث ان بها يصير اللفظ مطابقا اى فردا من افراد مقتضى الحال (قوله المتكيف) اى المتصف بصفة مخصوصة (قوله على ماأشير اليه فى المفتاح) حيث قال فيه فى تعريف علم المعانى هو تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة ومايتصل بها

هو الكلام الكلى المتكيف بكيفية مخصوصة على ماأشير اليه فى المفتاح وصرح به فى شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ماهو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا لماصح القول بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك فى الشرح

من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطاء فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فهذا يشير الى ان مقتضى الحال هو الكلام المتكيف بتلك الكيفيات ووجه الاشارة فى ذلك ان الذى يذكر انما هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الكيفيات واورد عليه ان الذى يذكر انما هو الكلام الجزئى لا الكلى فهو كالكيفيات لا يذكر ومدعى الشارح ان مقتضى الحال هو الكلام الكلى واجيب بانه شاع وصف الكلى بوصف جزئياته كقولهم الماهيات موجودة فان الموجود انما هو افراد الماهيات لكن لما كانت الماهية موجودة فى ضمن افرادها وصفت بوصف افرادها وهو الوجود وكقولهم وجه الشبه قد يكون حسيا والحسى انما هو جزئيات وجه الشبه الموجودة فى هذا المشبه وهذا المشبه به لكن لما كانت الماهية موجودة فى ضمن الافراد وصفت بوصف افرادها وهى المحسوسية ولم يشع وصف الكيفيات بوصف محلاتها من افراد الكلام كالمذكورية والمسموعية فانها من اوصاف الكلام فلم يقل الكيفيات مذكورة او مسموعة بهذا الاعتبار فلهذا جعل كلام المفتاح اشارة لما ذكر وقد تقدم ان التحقيق ان مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح (قوله وصرح به فى شرحه) فقد قال العلامة الشيرازى فى شرح قول صاحب المفتاح وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول وانحطاطه فى ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وهو الذى نسميه مقتضى الحال ان المراد بما يليق به الكلام الذى يليق بذلك المقام والكلام الذى يليق به هو مقتضى الحال (قوله والتنكير) اى وغير ذلك وانما تركه اتكالا على ظهور ارادته وعلى المقايسة على ما سبق (قوله على ماهو) راجع للنفى وقوله ظاهر عبارة المفتاح اى فى غير تعريفه لعلم المعانى كقوله فى بعض المواضع الحال المقتضية للتأكيد للذكر للحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك فان هذا ظاهر فى ان مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات وانما كان ظاهره ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف اى المقتضية لذى التأكيد واذا علمت ان كلام السكاكى فى مواضع متعددة غير تعريفه لعلم المعانى ظاهر فى ان مقتضى الحال الكيفيات فيقال ان قوله فى تعريف علم المعانى على ما يقتضى الحال ذكره يحتمل ان المراد به ذكر الوجه المقتضى بالفتح على معنى ما يقتضى الحال ايراده فى الكلام وان يراد به ذكر الكلام فيحمل على الاول لان المحتمل يحمل على الظاهر قال بعضهم ويدل لكون مقتضى الحال الكيفيات لا الكلام الكلى ان الباعث على اعتبار الخواص فى الكلام قد يكون غير الباعث المقتضى لافادة اصل المعنى كما اذا كان المخاطب بليدا فان بلادته حال يقتضى كلاما مفيدا لاصل المعنى فاذا كان هناك انكار فانه يقتضى تأكيدا فان لم يتجدد الا ذلك التأكيد فذلك المتجدد هو مقتضى الحال الثانى فلو اقتضى الحال الثانى كلاما ايضا للزم اتحاد الحالين

واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربى مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك
(وينحصر)
المقصود من علم المعانى
(فى ثمانية ابواب)

لاتحاد المقتضيين مع انهما متغايران فبطل كون مقتضى الحال الكلام الكلى كذا قيل وفيه نظر اذ يمكن ان يقال ان مقتضى الحال الاول الكلام الكلى المقتصر فيه على اصل المعنى ومقتضى الحال الثانى الكلام الكلى المكيف بالتأكيد (قوله والا لما صح) اى والا نرد بمقتضى الحال الكلام الكلى بل اردنا به الكيفيات كما هو ظاهر المفتاح لما صح القول بانها اى تلك الكيفيات احوال (قوله لانها عين مقتضى الحال) اى وحينئذ فيلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال والمطابق بسببه وهو احوال اللفظ واما المطابق بالكسر فهو اللفظ فقولك مثلا ان زيدا قائم للمنكر طابق بسبب مافيه من التأكيد مقتضى الحال وهو التأكيد اى واتحادهما باطل وقد يقال ان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيد المخصوص بان مثلا فى ان زيدا قائم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتأكيد الكلام مطلقا ولامانع من ان يقال ان زيدا قائم قد طابق ووافق بالتأكيد المخصوص مطلق التأكيد من حيث اشتماله على فرد من افراده لعدم اتحاد المطابق بالفتح والمطابق به (قوله واحوال الاسناد الخ) هذا جواب عما يقال قول المصنف يعرف به احوال اللفظ العربى غير شامل لاحوال الاسناد كالتأكيد وعدمه والقصر والمجاز والحقيقة العقليين فان هذه ليست من احوال اللفظ بل من احوال الاسناد وهو غير لفظ فيقتضى ان هذه الاحوال لاتعرف بعلم المعانى وان البحث عن تلك الاحوال ليس من مسائل ذلك الفن مع انه منها وحاصل الجواب ان هذه المذكورات وان كانت احوالا واوصافا للاسناد الا ان الاسناد جزء للجملة فتكون المذكورات احوالا للجملة بالواسطة كالبياض القائم باليد فانه وصف للذات بتمامها بواسطة كون اليد جزأ من الذات ومن هذا يعلم ان قول المصنف يعرف به احوال اللفظ اى مباشرة اوبواسطة (قوله الراجعة الى نفس الجملة) اى لانه يصدق على احوال الجزء انها احوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ) اى المبحوث عن احواله فى هذا الفن باللفظ العربى والباء داخلة على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) اى اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب ولايصح ان يكون تخصيص اللفظ بالعربى لاخراج غير العربى لان احوال اللفظ غير العربى ايضا بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شانه لكن فى كون التخصيص اصطلاحا نظر لان الاصطلاح اتفاق طائفة على امر معهود بينهم فى لفظ بحيث اذا اطلق انصرف اليه ولم يوجد اصطلاح على ان اللفظ اذا اطلق انصرف للعربى على انه لو وجد ذلك الاصطلاح لاستغنى عن التقييد كذا بحث الحفيد واجيب بان معنى كونه اصطلاحا انهم توافقوا على التعرض للبحث عن احوال اللفظ العربى دون غيره (قوله لان الصناعة الخ) الاولى ولان الصناعة اى القواعد المسماة بهذا العلم فهو خبر ثان وقوله انما وضعت لذلك

اى انما اسست للبحث عن ذلك اى ان اللفظ العربى اى عن احواله لان مقصود مدون هذا الفن انما هو معرفة اسرار القرآن وهو عربى وكون الصناعة وضعت لذلك لا ينافى جريانها فى كل لغة (قوله المقصود) بدل من الضمير فى ينحصر العائد على علم المعانى لانه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل وزاد الشارح ذلك لاخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه فانها من العلم وليست من المقصود منه فلو لم يزد المقصود لفسد الحصر لكون هذه الامور الثلاثة ليست من الابواب الثمانية والحاصل ان المراد بعلم المعانى هنا مايشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتى وبالمقصود منه مسائله التى اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية (قوله من علم المعانى) اعترض بانه لايصح جعل من تبعيضية لانه يلزم على كون المقصود بعض علم المعانى ان انحصار المقصود فى الابواب الثمانية من حصر الكلى فى جزئياته لامن حصر الكل فى اجزائه كما قال الشارح لان المنحصر الذى هو المقصود بعض علم المعانى وكل باب من الابواب الثمانية بعض منه فحمل المقصود المنحصر على كل واحد من الامور المحصور فيها صحيح وهذا ضابط حصر الكلى فى جزئياته ولايصح جعلها للبيان لانه يضيع عليه ثمرة تقدير المقصود لان المقصود اذا كان هو نفس علم المعانى والامور الثلاثة داخلة على كل حال ذكر المقصود اولم يذكر فيلزم فساد الحصر مع انه انما زيد لاخراج الامور الثلاثة ليستقيم الحصر ولايصح جعلها صلة للمقصود لان المقصود من الشئ غير ذلك الشيء اذ المقصود من الشئ ثمرته المترتبة عليه كالجلوس على السرير وهو غيره وحينئذ فيلزم ان الابواب الثمانية ليست علم المعانى مع انها هو وقد يجاب باختيار الاول ومنع لزوم كون الحصر من حصر الكلى فى جزئياته وبيان ذلك ان علم المعانى عبارة عن مجموع امور اربعة التعريف ووجه الحصر والتنبيه وجملة المسائل المذكورة فى الابواب الثمانية والمقصود من هذه الامور الاربعة جملة المسائل فبجعل العلم متناولا للثلاثة الاول صح من للتبعيض وبجعل المقصود جملة المسائل صح جعل الحصر من قبيل حصر الكل فى الاجزاء فلا يصح ان يقال الاسناد الخبرى المقصود من علم المعانى لان هذا الباب بعض المسائل والمقصود جميعها فالحاصل ان المعترض فهم ان المراد من المقصود الجنس المتحقق فى كل فرد ونحن نقول المراد بالمقصود الهيئة الاجتماعية من المسائل وحينئذ فبعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس هو المقصود وقد يختار الثانى وهو جعل من بيانية لكن على جعل صلة المقصود محذوفة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذى هو علم المعانى فقوله من علم المعانى بيان للمقصود ويراد بالفن الاول الالفاظ المفيدة لعلم المعانى الذى هو المسائل وللامور الثلاثة المتقدمة عليه من التعريف ووجه الحصر والتنبيه والمقصود من جملتها انما هو العلم وهو المسائل خاصة فالامور داخلة فى الفن دون المقصود الذى هو علم المعانى فصح الحصر

لكن هذا يمنع من الاخبار فى قوله اولا الفن الاول علم المعانى الا ان يقال انه كما كان المقصود بالذات من الفن علم المعانى صار كأنه هو اوفى الكلام حذف مضاف اى بعض الفن الاول علم المعانى وقد يختار الثالث وهو جعلها صلة للمقصود لكن نريد بالمقصود مايقصد بالذات ويلاحظ قصدا من العلم لاماقصد لاجله وهو الثمرة وحاصله ان العلم شامل للمسائل وللامور الثلاثة السابقة لتعلقها بها لكن المقصود بالذات من العلم انما هو المسائل وهى المحصورة فى الابواب الثمانية وانما عدت الامور الثلاثة الاول من جملة العلم ومندرجة فيه تغليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فهى مقصودة تبعا لابالذات والا فالعلم اما اسم للمسائل وحدها او الملكة كما مر (قوله انحصار الكل فى الاجزاء) اى لان المقصود من العلم جملة المسائل التى فى الابواب الثمانية لا كل واحد منها (قوله لاالكلى فى الجزئيات) اى والالصدق المقصود من علم المعانى على كل باب وهو لايصح لان كل باب بعض المقصود وهذا يشعر بان العلم المنحصر فى الابواب الثمانية القواعد بمعنى القضايا الكلية لان الابواب المنحصر فيها الفاظ ضرورة انها تراجم والمنحصر فى الالفاظ حصر الكل فى الاجزاء يجب ان يكون الفاظا فاذا اريد بالعلم فيمامر الملكة فيقدر هنا مضاف اى وينحصر متعلق علم المعانى ومتعلق العلم بمعنى الملكة هو القواعد بمعنى القضايا الكلية اويرتكب هنا الاستخدام بان يجعل الضمير فى ينحصر راجعا للعلم بمعنى القواعد (قوله احوال الاسناد الخبرى) هو بالرفع خبر لمحذوف اى اولها احوال ثانيها كذا ثالثها كذا ويدل له تعبيره فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن والجمل كلها مذكورة على سبيل التعداد اوبالنصب على انه مفعول لمحذوف تقديره اعنى احوال الخ وبالجر على انه بدل بعض من ثمانية ابواب والرابط محذوف اى احوال الاسناد الخبرى من جملتها وعلى هذين الوجهين ففى كلام المصنف حذف العاطف وهو جائز اختيارا عند بعضهم وحسن حذفه دفع توهم صيرورة الثمانية احد عشر ويصح ان تكون مبنية للشبه الاهمالى على حد ماقيل فى الاسماء قبل دخول العوامل عليها ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحساب حسابها كما هو طريقة معرفة مرتبة المعدود بقى شى وهو ان الامور المذكورة فى مقام التعداد مبنية على السكون فكيف يتكلم باحوال الاسناد الخبرى وكذا الامر ان بعده هل يسكن الاول وتقطع همزة الثانى او يفتح الاول بنقل حركة همزة الثانى اليه او يكسر الاول قال العصام وفى ظنى انه يتكلم بكسر اللام فى الاحوال لاجل التخلص من التقاء الساكنين لام الاحوال ولام التعريف بعدها نعم ان وقف على الاول اضطرارا سكن وبهذا يعلم انه ينبغى اسكان ماليس بمضاف كالقصر اوكان مضافا لما اوله متحرك كاحوال متعلقات الفعل واضافة الاول واعراب الثانى لاينافى بناء الاول اذلم يركب مع عامله كما صرح بذلك شراح الكافية وهذا الوجه

انحصار الكل فى الاجزاء لا الكلى فى الجزئيات (احوال الاسناد الخبرى) و(احوال المسند اليه) و(احوال المسند)

الاخير مشكل اذلايظهر عليه وجه لعطف الوصل على الفصل ولاعطف الاطناب والمساواة على الايجاز وقد يقال لااشكال لان الذى قصد عده مجموع المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلة واحدة وجعل اسما لجملة من المسائل (قوله متعلقات الفعل) اى اوما فى معناه وانما اقتصر عليه لانه الاصل (قوله القصر) انما لم يقل احوال القصر وكذا مابعده لانها فى نفسها احوال فلو عبر بالاحوال لزم اضافة الشئ الى نفسه وهى ممنوعة عند البصريين كذا قيل وهو منتقض بالانشاء (قوله الفصل والوصل) انما اتى بالواو هنا وفيما بعده اشارة الى انه باب واحد وانما تركها فيما تقدم للايتوهم انها احد عشر وكذا يقال فيما اذا تركها من الكل (قوله وانما انحصر الخ) انما قدر ذلك اشارة الى ان قول المصنف لان الكلا الخ علة لمحذوف معلوم مما سبق (قوله اوانشاء) اى فيكون لاحواله المختصة به باب (قوله لانه) اى الكلام وقوله لامحالة مصدر ميمى بمعنى التحول وهو اسم لا وخبرها محذوف والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها وهو يشتمل مفيدة لتأكيد الحكم اى لان الكلام يشتمل على نسبة ولاتحول عن ذلك موجود اى لابد من ذلك واشتمال الكلام على نسبة من اشتمال الكل على الجزء لان النسبة جزء من الكلام لان اجزاء ثلاثة المسند اليه والمسند والاسناد وهو النسبة (قوله على نسبة تامة) خرجت النسبة الناقصة كالتقييدية والتوصيفية كغلام زيد والحيوان الناطق فلايشتمل عليها الكلام ولايدل عليها (قوله قائمة بنفس المتكلم) اعلم ان النسب ثلاثة كلامية وذهنية وخارجية فالاولى تعلق احد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها وحضورها فى ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية وتعلق احد الطرفين بالآخر فى الخارج خارجية فاذا قلت زيد قائم فثبوت القيام لزيد يقال له نسبة كلاميه باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه فى الذهن وحضوره فيه ونسبة خارجية باعتبار حصوله فى نفس الامر فالاولى والثالثة قائمة باحد الطرفين والثانية قائمة بذهن المتكلم اذا علمت هذا فقول الشارح قائمة الخ فيه نظر لاقتضائه قيام الكلامية بنفس المتكلم اى ذهنه مع انه ليس كذلك كما علمت وقد يجاب بان المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم ادراكها لا انها صفة لها متحققة فيها فهو قيام علم وادراك لاقيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا وبهذا اندفع ايضا مايتراءى من التنافى بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضى لقيامها بنفسه وقوله وهى تعلق الخ المقتضى لقيامها باحد الطرفين كذا قرر شيخنا العدوى وهو محصل مافى الحفيد والذى نقله الفنارى عن الشارح ان قيام النسبة التى يشتمل عليها الكلام بالذهن من قيام العرض بمحله كقيام العلم والارادة بمحالهما وهو النفس فالقائم بالذهن هو نفس النسبة الكلامية لاعلمها فهى صفة موجودة فى ذهن المتكلم وجودا متأصلا كسائر صفات النفس كالعلم والارادة وهذا محمول

و (احوال متعلقات الفعل) و (القصر) و (الانشاء) و (الفصل والوصل) و (الايجاز والاطناب والمساواة) وانما انحصر فيها (لان الكلام اماخبر اوانشاء لانه) لامحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم

وهى تعلق احد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا اوسلبا اوغيرهما كما فى الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه اوسلبه عنه خطأ فى هذا المقام لانه لايشمل النسبة فى الكلام الانشائى فلايصح التقسيم فالكلام (ان كان لنسبته خارج) فى احد الازمنة الثلاثة

على ان المراد بالنسبة الكلاميه فى الخبر ايقاع التعلق اى ادراك ان ذلك التعلق مطابق للواقع وانتزاعه اى ادراك انه غير مطابق للواقع واما فى الانشاء فالمراد بها الطلب ولاشك ان الايقاع والانتزاع والطلب امور موجودة فى النفس قائمة بها على انها صفات لها لاعلى انها معقولة لها حاصلة صورتها فيها للقطع بانه لايحتاج فى التصديق الى تصور الايقاع والانتزاع وبان الموجود فى نفس من قال اضرب طلب ايجاد الضرب لامجرد تصوره وهذا لاينافى ماقرره شيخنا لان مراد شيخنا بالنسبة الكلامية القائم بالذهن صورتها وظلها التعلق ومراد الشارح بالنسبة الكلامية القائمة بالنفس بذاتها لاظلها والطلب والايقاع والانتزاع وهو المسمى بالتصديق عند الحكماء وعلى مانقل عن الشارح فلابد من تأويل كلامه هنا اعنى قوله وهى تعلق احد الشيئين بالآخر بان يقال وهى ذوتعلق الخ ثم ان دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس على مانقل عن الشارح لايقتضى قيامها بها فى الواقع لان الدلالة المذكورة وضعية يجوز تخلفها فلايرد ان كلام الشاك والمجنون ومن تيقن خلاف مايتكلم به كلها اخبار مع عدم قيام النسبة بانفسهم (قوله وهى) اى النسبة التامة التى يشتمل عليها الكلام تعلق احد الشيئين اى احد الطرفين وهما المسند اليه والمسند بالآخر والمراد بالتعلق هنا مايشمل النسبة الحكمية اعنى ثبوت المحمول للموضوع ومايشمل النسبة الانشائية كما سيذكره الشارح وليس المراد بها خصوص النسبة الحكمية اذليس فى الانشاء ثبوت المحمول للموضوع لان النسبة فى اضرب يازيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفى هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه فان قلت قوله تعلق احد الطرفين بالآخر يقتضى انها وصف لاحد الطرفين وهذا لايلايم قوله سابقا بين الطرفين قلت لامانع من ان يراد بتعلق احد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما (قوله عليه) اى التعلق (قوله سواء كان) اى ذلك التعلق ايجابا نحو زيد قائم اوسلبا نحو زيد ليس بقائم وهذا انما يكون فى الخبر بخلاف الانشاء لانه لايتصف بايجاب ولابسلب لان الايجاب والسلب من انواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه فى الوجود (قوله ايجابا او سلبا) اى متعلق ايجاب او متعلق سلب اوذا ايجاب اوذا سلب وانما احتجنا لذلك لان التعلق المذكور ليس ايجابا ولاسلبا لان الايجاب ادراك الثبوت اى ادراك انه مطابق للواقع والسلب ادراك الانتفاء اى ادراك انه غير مطابق للواقع ومثلهما الايقاع والانتزاع فالايقاع ادراك الوقوع والانتزاع ادراك اللاوقوع (قوله كما فى الانشائيات) الكاف استقصائية اى فانه لاايجاب ولاسلب فيها بحسب معناها الوضعى وان لزمه الايجاب والسلب فان اضرب مثلا امر معناه طلب الضرب من المخاطب ويلزمه ان الضرب مطلوب وهو ايجاب اى ذو ايجاب على مامر والحاصل انك اذا قلت

اضرب زيدا فنسبته طلب ضرب زيدمن المخاطب وليس هذا متعلقا للايجاب ولاللسلب بحسب ذاته وان كان يلزمه ان الضرب مطلوب وهذا ايجاب (قوله بايقاع المحكوم به) اى الحكم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه اى ادراك ان النسبة التى بينهما واقعة اى مطابقة للواقع وقوله اوسلبه اى ادراك ان النسبة ليست بواقعة اى ليست مطابقة للواقع (قوله فى هذا المقام) اى مقام تقسيم الكلام الى خبر وانشاء (قوله لانه) اى هذا التفسير لايشمل الخ اى لان نسبة الانشاء لايتأتى فيها ايقاع اى ادراك انها مطابقة للواقع اوليست مطابقة للواقع لان هذا لايتأتى الافى نسبة الخبر كما سيأتى بيانه (قوله فلايصح) تفريع على النفى وقوله التقسيم اى تقسيم الكلام باعتبار نسبته الى الخبر والانشاء وانما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه ماالتقسيم باعتباره (قوله فالكلام) اى مطلقا كان خبرا اوانشاء (قوله لنسبته) اى للنسبة المفهومة منه الحاصلة فى الذهن (قوله خارج) اى نسبة خارجية حاصلة بين الطرفين فى الخارج اى فى الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام وذلك كما فى قولك زيد قائم فان ثبوت القيام لزيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه فى الذهن وخارجية باعتبار الحصول فى نفس الامر والخارجية لابد منها سواء كان هناك كلامية تحكيها اولا لانه لابد فى الواقع من ان يكون زيد قائما اوغير قائم وانما سمى المصنف النسبة الخارجية خارجا اوقوعها فى الخارج بمعنى نفس الامر والواقع (قوله فى احد) اى واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية فى احد الازمنة الثلاثة وافاد الشارح بهذا دفع مايتوهم من ان الاخبار الموجبة الاستقبالية نحو سيقوم زيد كلها كاذبة اذلا نسبة لها خارجية فى الحال تطابقها وان الاخبار السلبية الاستقبالية كلها صادقة لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجية وحاصل ماذكره الشارح من الدفع ان المعتبر ثبوت النسبة الخارجية فى احد الازمنة الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلامية فان كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية فى الماضى وان كانت حالية اعتبر ثبوتها فى الحال وان كانت استقبالية اعتبر ثبوتها فى الاستقبال فالنسبة الخارجية تعتبر بحسب اعتبار النسبة الكلامية (قوله اى يكون بين الطرفين فى الخارج) المراد بالخارج هنا الواقع ونفس الامر فهو غير الخارج فى كلام المصنف لان المراد به النسبة الخارجية كما علمت واشار الشارح بهذا التفسير الى ان المصنف اطلق الخارج واراد به الواقع فيه وهو النسبة الخارجية وقوله اى يكون تفسير لقول المصنف ان كان لنسبته الخ وحينئذ فكان الاولى ان يقول اى ان يكن لانه تفسير للمجزوم محلا اويقول اى ان كان (قوله اى تطابق تلك النسبة) اى المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج وهو النسبة الخارجية واعلم انه يلزم من مطابقة النسبة الكلامية للخارجية مطابقة الخارجية للكلامية لان المطابقة لاتحقق الابين امرين فكل منهما مطابق

اى يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية اوسلبية (تطابقه) اى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين اوسلبيين (اولاتطابقه) بان تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتى بينهما فى الخارج والواقع سلبية اوبالعكس (فخبر) اى فالكلام خبر (والا) اى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك (فانشاء)

للآخر الاان الاولى ان يجعل الاصل مطابقا بالفتح فلذا اسند المطابقة للكلامية وجعل الخارجية مطابقة بالفتح لكونها الاصل (قوله بان يكونا ثبوتيين) نحو زيد قائم وكان زيد قائما فى الواقع وقوله اوسلبيين اى نحو ليس زيد قائما والحال انه غير قائم فى الواقع (قوله بان تكون النسبة الخ) اى نحو زيد قائم والحال انه غير قائم فى الواقع (قوله او بالعكس) اى كقولك ليس زيد قائما وكان زيد فى الواقع قائما وقد علم من كلام الشارح ان النسبة الكلامية فى القضية الموجبة ثبوت شئ لشئ وفى السالبة انتفاء شئ عن شئ وهذا مذهب المتقدمين من المناطقة والذى عليه المحققون من المتأخرين ان النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية بمعنى انها دائما تعلق احد الطرفين بالآخر ولا تكون عدم التعلق قالوا وهذا لا ينافى انها تكون سلبية لانه ليس معنى كونها سلبية انها سلب شئ عن شئ كما يقول المتقدمون بل بمعنى انها تسلط عليها السلب كما فى النفى المحصل نحو ليس زيد بقائم اودخل السلب فى مفهومها كما فى النفى المعدول نحو زيد هو ليس بقائم والاولى ان يحمل قول الشارح اوسلبية على هذا المعنى ليوافق ماعليه المحققون من المتأخرين وليوافق قوله سابقا وهى تعلق احد الشيئين بالآخر فان ظاهره انها لاتكون عدم التعلق (قوله فالكلام خبر) اى من حيث احتماله للصدق والكذب لما تقرر ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى خبرا من حيث احتماله لهما ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزأ من الدليل يسمى مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث انه يقع فى العلم ويسئل عنه مسئلة فالذات واحدة واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات وانما قدر الشارح فالكلام لان جواب الشرط لايكون الاجملة (قوله اى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك) اى تطابقه تلك النسبة او لاتطابقه فهو انشاء اعلم ان الكلام المنفى اذا كان فيه قيد او قيود كان النفى متوجها للقيد او القيود فى الغالب ومن غير الغالب قد يتوجه للقيد والمقيد معا اذا علمت هذا فاعلم ان فى كلام المصنف مقيدا وهو النسبة وقيدين وهما الخارج والمطابقة وعدمها فان جعلت النفى منصبا على المقيد والقيدين اقتضى ذلك ان الانشاء لانسبة له ولا خارج يطابق او لايطابق وهذا لايصح لان الانشاء له نسبة قطعا الاانها غير حكمية كما تقدم لك ذلك عن قرب وان جعلت النفى منصبا على القيدين دون المقيد كما هو الغالب اقتضى ان الانشاء له نسبة ولا خارج لها اصلا يطابق اولا يطابق وهذا خلاف التحقيق والتحقيق كما قال الشارح ان الانشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتطابقان ولا يتطابقان تارة اخرى فنحو هل زيد قائم وقم النسبة الكلامية للاول طلب الفهم من المخاطب وللثانى طلب القيام منه والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسى للفهم فى الاول وللقيام فى الثانى فان كان الطلب النفسى ثابتا للمتكلم فى الواقع كان الخارج مطابقا

للنسبة الكلامية وان كان الطلب النفسي ليس ثابتا للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق ونحو بعت الانشائي نسبته الكلامية ايجاد البيع المفهوم من اللفظ والخارجية الايجاد القائم بنفس المتكلم فان كان الايجاد ثابتا للمتكلم في الواقع كان مطابقا والافلا ومما يدل على ان الانشاء له نسبة خارجية تطابقه اولا تطابقه ان النسبة بين كل امرين في الواقع اماثبوتية اوسلبية على طريق الحصر العقلي والالزم ارتفاع النقيضين اواجتماعهما والنقيضان لايجتمعان ولايرتفعان والنسبة بين الامرين في الواقع نسبة خارجية وهي امامطابقة للنسبة المفهومة من الكلام اولا فعلم من هذا ان النسبة الكلامية والخارجية والمطابقة وعدمها امور لابد منها في الخبر والانشاء والفارق بينهما انما هو القصد وعدم القصد فالخبر لابد فيه من قصد المطابقة اوقصد عدمها والانشاء ليس فيه قصد المطابقه ولالعدمها وهذا محصل ما اشار له الشارح بقوله وتحقيق ذلك الخ ويمكن تمشية كلام المصنف عليه بان يجعل في قوله في جانب الخبر ان كان لنسبته خارج تطابقه اي تقصد مطابقتها له اويقصد عدم مطابقتها له فخبر وقوله والافانشاء اي والايكن لنسبته خارج تقصد مطابقته اوعدم مطابقته فانشاء ويجعل النفي منصبا على القيد الاخير اعني تقصد مطابقته فكأنه قيل وان كان لنسبته خارج تطابقه اولاتطابقه لكن لم يقصدا فانشاء وفيه بحث لانه لاخبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان الخبر وضع للمطابقة واماعدمها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وانما هو احتمال عقلي كما يأتي بقي شيء آخر وهو ان المراد بقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارجية ان يقصد المتكلم بالكلام حكاية معنى حاصل في الخارج بدونه ومؤدى الحكاية هو مؤدى المطابقة فقولنا زيد قائم قصدنا به حكاية ثبوت القيام لزيد في الواقع بمعنى ان في الواقع شيئا هو قيام زيد حكيته بقولك زيد قائم بخلاف اضرب ونحوه من صيغ الانشاء فانه لم يقصد به حكاية شيء بل المقصود به احداث مدلوله وهو طلب الضرب وايجاده بذلك اللفظ بحيث لايحصل ذلك المعنى بدون اللفظ به فان قصدت بصيغة الانشاء المطابقة اي حكاية مافي الواقع وهو النسبة الخارجية وهو الطلب القائم بالنفس مثلا كان خبرا مجازا وصار معنى اضرب انا طالب للضرب والحاصل ان النسبة التي لهاخارج هي التي تكون حاكية عن نسبة اي حالة بين الطرفين في نفس الامر ونسب الانشاء ليست حاكية بل محضرة ليترتب عليها وجود اوعدم اومعرفة اوتحسر اونحوذلك وحينئذ فالنسب الانشائية لاخارج لها ولهذا اختار ارباب حواشي المطول كالفناري والقرمي وعبدالحكيم رجوع النفي كلام المصنف للقيدين كما هو المتبادر منه وان النسبة لامحالة موجودة في الانشاء دون الخارج ودون قيده واستدلوا على انه لوكان له خارج لزم ان يتصور فيه الصدق والكذب لانهما من لوازم الخارجية واللازم باطل فكذلك الملزوم (قوله وتحقيق ذلك)

وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين

اى الفرق بين الانشاء والخبر وقوله ان الكلام يعنى مطلقا وحاصله ان للانشاء ايضا نسبة خارجية تطابقه اولاتطابقه والفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللا مطابقة فى الخبر وعدم قصد ذلك فى الانشاء وفى قوله وتحقيق الخ اشارة الى ان مايقتضيه ظاهر المتن من ان الفرق بينهما ان الخبر له خارج والانشاء لاخارج له كلام ظاهرى خلاف التحقيق وقد علمت مافى ذلك التحقيق وان الحق خلافه (قوله بحيث تحصل) الباء للملابسة اى ملتبسة بحالة وهى ان تحصل من اللفظ اى تفهم منه فالعطف مغاير اوتوجد فالعطف تفسيرى ومعنى ايجاد اللفظ لها ان لاتحصل بدونه فاذا قلت اضرب زيدا فنسبته المفهومة منه طلب الضرب ولاشك ان ذلك لاتحصل الابهذا اللفظ ولم يقصد بذلك اللفظ حكاية شئ حاصل فى الواقع كالطلب القائم بالنفس ثم لايخفى ان الفعل المتعدى للمفعول فيه النسبتان نسبة الفعل للفاعل ونسبته للمفعول فقول الشارح اما ان تكون نسبته الخ يصح ان يراد بها كل منهما لان كلا منهما يحصل باللفظ بحيث يكون موجدا لها (قوله من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع) هذا لاينافى ان الانشاء له خارجية لان نفى القصد الى كونه دالا على النسبة الواقعية لايستلزم نفى حصول تلك النسبة ثم ان الاولى للشارح ان يقول من غير قصد الى كونها مطابقة لنسبة فى الواقع وهو الانشاء وذلك لان ظاهره يقتضى ان الفرق بين الانشاء والخبر قصدا لدلالة على نسبة فى الواقع بين شيئين وعدم قصد تلك الدلالة مع ان الفرق قصد المطابقة بين النسبتين وعدم قصد ذلك وان كان يمكن ان يقال انه يلزم من عدم قصد الدلالة على نسبة حاصلة فى الواقع عدم قصد المطابقة (قوله بحيث يقصد) المناسب ان يقول اويكون نسبة تقصد مطابقتها للنسبة الخارجية او عدم مطابقتها لها (قوله لان النسبة المفهومة الخ) علة لماتضمنه قوله اوتكون نسبته بحيث الخ من ان فى الخبر نسبتين لانه متعلق بجميع التحقيق على انه علة لماتضمنه من ان فى الكلام مطلقا نسبتين لانه وان كان صحيحا لما تقرر من ان فى الانشاء ايضا خارجا الا انه لايناسب قوله فانك اذا قلت الخ لانه لاتعرض فيه للانشاء وقد يقال ان قوله المفهومة من الكلام دون ان يقول من الخبر ربما يؤيد الاحتمال الثانى وتمثيل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لايخصص نعم قول الشارح بان يكون هذا ذاك وقوله بان لايكون هذا ذاك يعيّنان الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذاك اوغيره يختص بالخبر اذالنسبة فى اضرب مثلا تعلق الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وحاصل ماافاده هذا التعليل ان هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة فى الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبة فى الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة فى الذهن) اشار به الى ان النسبة الكلامية والذهنية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث دلالة الكلام عليها يقال لها

وهو الانشاء اوتكون نسبته بحيث يقصد ان لها نسبة خارجة تطابقه اولاتطابقه وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة فى الذهن لابد ان تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لابد وان يكون بين هذين الشيئين فى الواقع

نسبة كلامية ومن حيث ادراكها فى الذهن وتصورها فيه يقال لها ذهنية وقوله الحاصلة فى الذهن يشمل الكواذب عمدا لان الذهن يتصور النسبة الكاذبة ولو كانت مستحيلة (قوله لابد ان تكون بين الشيئين) هما الموضوع والمحمول اى لانها من المعانى الجزئية فلا تعقل الا بتعقل هذين الشيئين وقوله لابد خبران (قوله ومع قطع النظر عن الذهن لابد الخ) لابد عطف على لابد السابقة وفى الكلام تقديم وتأخير والاصل ولابد مع قطع النظر عن الذهن ان يكون الخ والواو فى قوله وان يكون زائدة فى متعلق اسم لا والاصل لابد ان يكون اى لابد من ان يكون اى لاغنى عن ان يكون فالواو هنا كهى فى قول الشاعر

* فما بال من اسعى لاجبر كسره * حفظا وينوى من سفاهته كسرى *

فان الواو فى قوله وينوى زائدة دخولها فى الكلام كخروجها وخبر لامحذوف اى حاصل ومصب التعليل قوله ولابد ان يكون بين هذين الشيئين الخ بقى شئ آخر وهو ان فى كلام الشارح امورا منها ان كون النسبة المفهومة من الكلام لابد ان تكون بين شيئين هذا امر معلوم لايتوهم انكاره فلا فائدة فى الاخبار به فالاولى ان يقول لان النسبه المفهومة من الكلام حاصلة فى الذهن قطعا ومع قطع النظر عن الذهن نجد نسبة بين جزءى الكلام حاصلة فى الخارج فقد تحقق وجود النسبتين فى الكلام وتحقق الفرق بينهما وذلك لان الكلامية ظرفها الذهن والخارجية ظرفها الخارج افاده شيخنا العدوى ومنها ان قوله ولابد مع قطع النظر عن الذهن ان يكون الخ ظاهره اختصاص النسبة الخارجية بالقضايا الخارجية التى حكم فيها على افراد الموضوع المحققة الوجود فى الخارج كقولنا الانسان حيوان فان الحيوانية ثابتة لافراد الانسان فى الخارج مع قطع النظر عن الذهن دون الذهنية التى حكم فيها على افراد الموضوع التى لاتحقق لها فى الخارج بان كانت كلها ذهنية او بعضها ذهنى وبعضها خارجى فالاولى كقولنا شريك البارى ممتنع والثانية كقولنا ماسوى الواجب تعالى ممكن لان افراد ماسوى الواجب يشمل المستحيل العادى كبحر من زيبق ولا وجود له الا فى الذهن لان القضايا الذهنية لايصح فيها قطع النظر عن الذهن اذلا وجود لها الا فيه ولا وجود لها فى خارج الاعيان مع ان القضايا مطلقا لها نسبة خارجية وقد يجاب بان المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الامر لا خارج الاعيان فدخلت تلك القضايا المذكورة او يقال ان قوله ومع قطع النظر الخ فى معنى المبالغة وكانه قال ولابد ان يكون بين هذين الشيئين نسبة فى الواقع حتى ولو قطع النظر عن الذهن اى هذا اذا لم يقطع النظر عن الذهن بل نظر اليه كما فى القضايا الذهنية بل ولو قطع النظر عنه كما فى القضايا الخارجية وليس قوله مع قطع النظر شرطا لوجود النسبة الخارجية

(وحينئذ)

نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك اوسلبية بان لايكون هذا ذاك الاترى انك اذا قلت زيد قائم فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية

وحينئذ فاشتمل كلامه على القسمين المذكورين (قوله نسبة ثبوتية) اى وهى النسبة الخارجية وقوله بان يكون هذا اى الموضوع ذاك اى المحمول كما فى زيد قائم فان المراد من القائم نفس زيد وقوله بان لايكون هذا اى الموضوع ذاك اى المحمول كما فى زيد ليس بقائم فانه يدل على ان زيدا غير القائم فى الواقع وقوله بان يكون هذا اذاك اى مثلا لاجل دخول القضايا الشرطية فان النسبة فيها اللزوم لان هذا ذاك اذهذا انما يظهر فى الحملية (قوله الاترى الخ) هذا استدلال على النسبة الخارجية (قوله فان القيام حاصل لزيد) يحتمل ان المراد حاصل له فى الواقع اذا كان الكلام صادقا وفى الكلام حذف شىء يتم به البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا اوليس بحاصل له قطعا وحصوله وعدم حصوله فى الواقع هو النسبة الخارجية التى تعتبر المطابقة بينها وبين النسبة المفهومة من الكلام وقوله قطعا اى وان قطعت النظر عن ادراك الذهن فليس القطع بمعنى الجزم وهذا الاحتمال هو المناسب لسياق الكلام ويحتمل ان المراد فان القيام حاصل لزيد اى بمقتضى دلالة الكلام لابالنظر للواقع من كونه صادقا اوكاذبا لان الكلام يدل على تحقق النسبة وحصولها فى الخارج واما احتمال الكذب فهو عقلى لامفهوم للفظ (قوله سواء قلنا الخ) هذا تعميم فى قوله فان القيام حاصل لزيد قطعا وهذا التعميم زيادة فائدة ولادخل له فى الاستدلال المشارله بقوله الاترى الخ (قوله من الامور الخارجية) اى بناء على مذهب الحكماء من ان الاعراض النسبية لها وجود اى تحقق فى الخارج اى خارج الاعيان يمكن رؤيتها وقوله اوليست منها اى من الامور الخارجية بل من الامور الاعتبارية كما يقول اهل السنة فانهم يقولون ان الاعراض النسبية امور اعتبارية لاتحقق لها فى خارج الاعيان بل فى خارج الاذهان لان لها تحققا فى نفسها لكنها لم تصل لمرتبة المشاهدة بالبصر بل ذكر بعضهم انه لاثبوت لها فى نفسها بل فى الذهن فقط فان قلت حيث كانت الامور الاعتبارية لاوجود لها فى خارج الاعيان بل ولا فى خارج الاذهان على هذا القول فما الفرق بين الصادق منها والكاذب قلت الفرق ان الاعتبار الكاذب لامستندله بل هو امر ينتزعه الذهن كبخل الكريم وكرم البخيل والاعتبار الصادق يستند للامور الخارجية كابوة زيد لعمرو فان قلت اذا كانت النسبة امرا اعتباريا على مايقوله اهل السنة فما معنى نسبتها للخارج وقولهم خارجية ووصفهم لها بالوجود فى قولهم انها موجودة فى الخارج وهل هذا الاتناف قلت المراد بوجودها ثبوتها وتحققها والمراد بالخارج الذى نسبت له خارج الاذهان وهو نفس الامر لاخارج الاعيان والى هذا اشار الشارح بقوله وهذا معنى الخ (قوله وهذا معنى الخ) اى وماذكرناه من ثبوت النسبة فى الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود الخ فاسم الاشارة راجع

(والخبر لابدله من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او فى معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما اشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر

لوجود النسبة فى الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الحاصل فى الذهن اى ان معنى وجود النسبة الخارجية تحققها فى الواقع اى تحققها فى ذاتها بين الشيئين بقطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فارض وليس المراد بوجودها تحققها فى خارج الاعيان بحيث يمكن رؤيتها كبياض الجسم فمعنى الخارج الذى نسبت اليه النسبة خارج الذهن وهو الواقع ونفس الامر وليس المراد به خارج الاعيان لان الخارج يطلق بمعنى الواقع ونفس الامر اى نفس الشئ وبمعنى الاعيان اى الاشياء المعينة المشاهدة ومعنى وجود الشئ فيها انه فرد من افرادها ومعدود منها اذا علمت هذا فقولهم النسبة موجودة فى نفس الامر معناه انها متحققة فى نفسها بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض فهو اظهار فى محل الاضمار واذا قيل زيد موجود فى خارج الاعيان فمعناه انه من جملة الامور المعينة المشاهدة التى يمكن رؤيتها واعلم ان الموجود اى المتحقق فى خارج الاذهان اعم من الموجود اى المتحقق فى خارج الاعيان لان الاول اما ان يصل لمرتبة المشاهدة فيكون موجودا فى خارج الاعيان ايضا اولا فيكون موجودا فى خارج الاذهان فقط فزيد يصدق عليه انه موجود فى خارج الاذهان والاعيان والنسبة الخارجية يصدق عليها انها موجودة فى خارج الاذهان لا فى خارج الاعيان لان لها تحققا فى نفسها لكن لم تصل لمرتبة المشاهدة وان الاعتباريات قسمان قسم لا تحقق له فى نفسه بل هو امر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا لا تحقق له لا فى خارج الاذهان ولا فى خارج الاعيان ومنها ماله تحقق فى نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا الثانى هو الموجود من الاعتباريات خارج الاذهان قرر ذلك كله شيخنا العلامة العدوي عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله لابدله من مسند اليه و مسند واسناد) اى وحينئذ فلابدلها من ابواب ثلاثة تبين احوالها فاذا ضممت هذه الثلاثة لباب الانشاء المبين لاحواله كانت الابواب اربعة وكان الاولى للمصنف ان يقول من اسناد ومسند اليه ومسند ليوافق مامر من قوله وينحصر فى ثمانية ابواب احوال الاسناد الخ ومايأتى فى ترتيب الابواب وليتصل المسند بما يتعلق به الا ان يقال انه لاحظ ان الاسناد رابطة بين شيئين لا يعقل الا بعد تعقلهما فرتبه التأخير لكن فيه مايأتى (قوله والمسند قد يكون الخ) وذلك نحو ضرب زيد عمرا فاحتيج لباب خامس يبين احواله وقضية كلامه ان المسند اليه لا يكون له متعلق وليس كذلك اذ المسند اليه قد يكون له متعلقات حيث كان مشتقا نحو المنطلق يوم الجمعة زيد والضارب زيدا قائم ومعلم زيد عمرا شاخصا حاضر ويجاب بان المسند اليه فى الاولين فى الحقيقة انما هو ال والمتعلق المذكور للصلة لا للمسند اليه واما فى الثالث فالمنصوب فيه ليس بفضلة وانما هو عمدة بدليل الاضمار فى التنازع او يجاب بان المصنف انما اقتصر على المسند لان الغالب فى المسند ان يكون

له متعلق دون المسند اليه وانما كان الغالب فى المسند ان يكون له متعلقات دون المسند اليه لان المسند فى الغالب يكون مشتقا والمسند اليه جامدا وما كان الغالب عليه ان يكون مشتقا يكون له متعلقات اكثر بقى شئ آخر وهو ان المسند اذا كان فعلا او بمعناه فلابد له من متعلقات لانه وان لم يلزم ان يكون متعديا لكن لابد له من مفعول مطلق ومفعول فيه نعم قد يحذف وكلام المصنف اعم من الذكر والحذف بدليل انه سيقول اما حذفه فلكذا وظاهر قول المصنف هنا والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا انه لاتلزمه المتعلقات اذا كان فعلا او بمعناه وليس كذلك كما علمت والجواب ان فى كلام المصنف حذفا والتقدير قد يكون له متعلقات وقد لايكون له ذلك اى كما اذا كان جامدا نحو زيد اخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله او فى معناه) اى اوكان فى معناه اى ملتبسا بمعناه التضمنى من التبـاس الدال بالمدلول بان كان اسما دالا على الحدث (قوله كالمصدر الخ) التمثيل بالمصدر ومامعه مماهو فى معنى الفعل انما يستقيم على تقدير ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحى فيكون مافيه معنى الفعل اعم مما تضمن حروفه كالمصدر والوصف اولا كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونحوها واما على تقـدير ان يراد بالفعل الفعل الحقيق اعم من ان يعبر عنه بالمصدر وغيره مما يتضمن حروفه فيكون المراد بما فى معناه مالايتضمن حروفه كالظرف واسم الفعل واسم الاشارة ونحوها (قوله ولاوجه لتخصيص الخ) اى لان الانشاء لابد له ايضا مما ذكر فكان على المصنف ان يقول وكل من الخبر والانشاء لابد له من مسـند الخ وقد يجاب بانه انمـا خص الخبر بالذكر لكونه اعظم شانا واكثر فائدة واشتمالا على النكات والخصوصيات البديعية التى بها التفاضل ولكونه اصلا فى الكلام لحصول الانشائية امابنقل كما فى بعت او زيادة اداة كما فى لتضرب ولاتضرب او حذف كما فى اضرب فان اصله لتضرب وبالجملة فالخبر هو الجزء الاعظم فلذا افرد المصـنف الابحاث عن احوال اجزائه من مسند اليه ومسند واسناد بالتدوين وجعل للبحث عن حال كل واحد منها بابا على حدة واحال معرفة احوال اجزاء ماعداه عليه فيما يأتى حيث يقول فى آخر احوال المسند تنبيه ماتقدم من الاعتبارات فى احوال المسند اليه او المسند او الاسناد كما تجرى فى الخبر تجرى فى الانشاء (قوله الاسناد) اى بين المسند والمسند اليه امابقصر نحو مازيد الاقائم او بدونه نحو زيد قائم وقوله والتعلق اى بين المسند والفضلات المشار اليها بقوله قد يكون له متعلقات امابقصر نحو زيد ماضرب الاعمرا او قد يكون بدون قصر نحو زيد ضرب عمرا (قوله امابقصر الخ) اى وحينئذ فلابد من باب سـادس للبحث عن القصر وادواته (قوله امامعطوفة) اى تلك الجملة المقرونة وهو المسمى بالوصل وقوله او غير معطوفة اى تلك الجملة المقرونة وهو المسمى بالفصل فلابد من باب سابع يبين فيه ذلك لان هذا حال للكلام بالقياس لكلام آخر ثم ان المراد بقوله وكل

(وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى امامعطوفة عليها اوغير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفـائدة) احترز به عن التطويل على انه لاحاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ (اوغير زائد) هذا كله ظاهر

جلة قرنت باخرى اى مما يقبل العطف فى اداء اصل المعنى وحينئذ فلا يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع فاندفع ما يقال انها داخلة فى قوله او غير معطوفة مع انها ليست من الفصل والوصل بل من متعلقات الفعل وانما ذكر المصنف التذنيب فى باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له ولو قال بدل قوله او غير معطوفة او متروكة العطف كان اولى لان الترك يشعر بقبول المتروك العطف (قوله اما زائد على اصل المراد) اى وهو الاطناب وقوله او غير زائد صادق بان لا يكون ناقصا ايضا وهو المساواة او كان ناقصا وهو الايجاز اى وحينئذ فلابد من باب ثامن يبين فيه ذلك وهو باب الايجاز والاطناب والمساواة (قوله احترز به) اى بقوله لفائدة عن التطويل وهو الزيادة على اصل المراد لا لفائدة وكذا احترز به عن الحشو فانه ايضا زيادة على اصل المراد لا لفائدة لكنها فى الثانى متعينة دون الاول على ما يأتى (قوله على انه لا حاجة اليه) على للاستدراك اى لكن لا حاجة اليه اى الى ذلك القيد وهو قوله لفائدة وذلك لان الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال ومتى كان مطابقا لمقتضى الحال فلابد فيه من فائدة ومتى كان زائدا لا لفائدة فلا يكون بليغا هذا كلامه وفيه ان هذا لا يتم الا لو قلنا ان كل كلمة من الكلام البليغ لابد ان تكون يقتضيها الحال فاذا كانت فيه كلمة لا يقتضيها الحال بان كانت زائدة كان الكلام غير بليغ كما اذا قلت لخالى الذهن زيد قائم فى الدار فان قولك فى الدار غير محتاج اليه والحق انه يقال له بليغ ولا يشترط ذلك الشرط وان القيد محتاج اليه لاخراج ما ذكر سلمنا ان قيد البليغ يغنى عن قوله لفائدة فيقال ان قصد المصنف تحقيق معنى الاطناب وايضاحه وبيان ان الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولو لم يقيد الزيادة بالفائدة لربما توهم ان الاطناب هو الزيادة مطلقا لاطلاقها عن قيد الفائدة مع انه مقيد بها فى الواقع (قوله او غير زائد) المتبادر منه ان المراد او غير زائد على اصل المراد لفائدة فيدخل فيه التطويل والحشو لان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد اصلا وبالزائد لا لفائدة فكان الاولى ان يقول او غير زائد على اصل المراد اصلا ويقيده بكونه لفائدة لان عدم الزيادة فى الايجاز والمساواة لابد ان يكون لفائدة (قوله هذا كله الخ) اعلم ان التقديم والتأخير والذكر والحذف مثلا من احوال كل من المسند اليه والمسند ومتعلقات المسند فلذا ذكرت فى كل من باب احوال المسند اليه واحوال المسند واحوال المتعلقات مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف فى انها احوال الثلاثة القصر فهو تارة يتعلق بالمسند اليه وتارة بالمسند وتارة بالمتعلقات فكان المناسب ان لا يخص بباب بل يذكر فى باب المسند اليه والمسند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل من احوال الجملة الخبرية فالمناسب ان يذكر فى احوال الاسناد كالتأكيد والحقيقة العقلية والمجاز العقلى ولا يخصهما بباب وكل واحد من الايجاز والاطناب والمساواة تارة يتعلق

بالجملة وتارة يتعلق بالمسنداليه وتارة يتعلق بالمسندفالمناسب ذكرهذه الثلاثة فى باب الاسناد وفى باب المسنداليه والمسند ولايخصها بباب اذا علمت هذا فيقال كان الاولى للصنف ان لايلتفت لبيان الحصر لانه معلوم بالاستقراء بل الاولى له ان يلتفت لتخصيص كل من هذه الامور الثلاثة بباب على حدته والى هذا اشار الشارح بقوله وهذا اى دليل الحصر اعنى قول المصنف لان الكلام اما خبر او انشاء الى آخر ماذكره فى دليل الحصر (قوله لكن لاطائل تحته) اى لاثمرة له (قوله لان جميع الخ) علة لمحذوف اى والاولى الالتفات لماتحته طائل وهو بيان تخصيص بعض الاحوال كالقصر والفصل والوصل والاطناب ومقابليه بابواب وذلك لان الخ (قوله ومقابليه) اى الايجاز والمساواة (قوله انما هو) اى جميع ماذكر (قوله من احوال الجملة) هذا بالنظر للفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة اذا تعلقت بجملة وقوله او المسند اليه او المسند هذا بالنظر للقصر وللاطناب ومقابليه اذا تعلقت بمفرد وكان عليه ان يزيد او المتعلق (قوله مثل التأكيد) هو من احوال الجملة فهو يناسب الفصل والوصل والايجاز ومقابليه اذا تعلقا بجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من احوال الطرفين فهو مناسب للقصر والايجاز ومقابليه اذا تعلقا بمفرد فظهر لك مما قلناه ان قول الشارح لان جميع الخ علة لمحذوف وان كان فى كلام الشارح توزيعا (قوله فى هذا المقام) اى مقام حصر المقصود من علم المعانى فى الابواب الثمانية (قوله بيان سبب افرادها) عن غيرها من الاحوال وعدم ذكرها معها فى باب احوال الاسناد الخبرى والمسنداليه والمسند والمتعلقات (قوله وجعلها ابوابا) تفسير لماقبله والحاصل ان الثمرة فى بيان وجه افراد هذه الثلاثة بابواب وعدم ذكرها مع غيرها من الاحوال فى باب الاسناد الخبرى بالنسبة للفصل والوصل وكذا بالنسبة للايجاز ومقابليه وفى باب المسنداليه والمسند والمتعلقات بالنسبة للقصر وكذا بالنسبة للايجاز ومقابليه واما مجرد تعدادها وبيان الحصر فيها فهذا لاطائل تحته لان هذا معلوم باستقراء كلامه (قوله وقد لخصنا ذلك) اى بيان السبب فى افرادها اى ذكرنا السبب بعبارة ملخصة وحاصل ماذكره الشارح فى كبيره انه انما افردها بابواب لكثرة تشعبها وصعوبة امرها بكثرة مباحثها بخلاف غيرها من الاحوال كالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرها من الاحوال فلذا لم يفرد بابواب فتأمل (قوله تنبيه) هو خبر لمحذوف اى هذا تنبيه وهو لغة الايقاظ واصطلاحا اسم لكلام مفصل لاحق يفهم معناه اجمالا من الكلام السابق (قوله على تفسير) متعلق بتنبيه ان اريد منه المعنى اللغوى لانه مصدر وان اريد به المعنى الاصلاحى فهو كغيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل فيجعل على بمعنى فى متعلقة بمحذوف اى كائن فى تفسير او على حالها متعلقة بمشتمل اى مشتمل على مفسرهما كذا قيل وقد يقال انه يتعين الثانى لانه وان كان فى الاصل مصدرا

لكن لاطائل تحته لان جميع ماذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هو من احوال الجملة او المسنداليه او المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب فى هذا المقام بيان سبب افرادها وجعلها ابوابا برأسها وقد لخصنا ذلك فى الشرح (تنبيه) على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق اشارة ما اليه فى قوله تطابقه او لاتطابقه

اختلف القائلون بانحصار الخبر فى الصدق والكذب فى تفسيرهما فقيل (صدق الخبر مطابقته) اى مطابقة حكمه (للواقع) وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى (وكذبه) اى كذب الخبر (عدمها) اى عدم مطابقته للواقع يعنى ان الشيئين اللذين اوقع بينهما نسبة فى الخبر

الا انه انسلخ عن المصدرية وجعل اسما للالفاظ المخصوصة (قوله الذى قدسبق اشارة ماالیه) ما زائدة لتأكيد التقليل اى الذى قدسبقت الاشارة اليه اشارة خفية ووجه تلك الاشارة انه قال اولاتطابقه اولاتطابقه فافاد ان الكلام الخبرى اما ان توجد فيه المطابقة اولا ولاشك ان المطابقة هى الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما تقدم ذات الصدق وذات الكذب وان لم تعلم تسميتها تين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما فى الجملة اى باعتبار ذاتيهما لاباعتبار اسميهما ولذا كانت تلك الاشارة خفية واشار الشارح بقوله الذى قدسبق الى وجه تسمية هذا البحث تنبيها لان التنبيه الفاظ يترجم بها عما اشير اليه فى الكلام السابق فان قلت الكلام السابق فيه الاشارة الى مسند هذا الخبر الذى ذكره فى التنبيه اذ لم يعلم منه الا المطابقة وعدمها واما المسند اليه وهو صدق الخبر وكذبه والنسبة بينهما فلم يعلما مماسبق والمتعارف جعل التنبيه عنوانا لتفصيل شئ علم من الكلام بداهة اوقريبا من البداهة ولايكون الخبر المذكور معلوما مماسبق كذلك الا اذا علم سائر اجزائه ولم يعلم هنا الا المسند فقط وحينئذ فلايصح تسمية هذا المبحث بالتنبيه قلت قداجيب بان المتعارف استعمال التنبيه فى مقامين الاول ماسبق وهو الالفاظ التى يعنون بها عن تفصيل شئ علم اجمالا من الكلام السابق بداهة اوقريبا من البداهة الثانى ان يكون البحث اللاحق معلوما من الكلام السابق اجمالا ولو نظريا وماذكرهنا من هذا القبيل فان قلت ان الذى عرف مماتقدم انما هو مذهب الجمهور واما مذهب الجاحظ والنظام ودليل كل واحد منهما والرد عليه فلم يعلم مماتقدم لا اجمالا ولاتفصيلا وحينئذ فجميع ماذكره فى هذا المبحث لم يعلم مماتقدم فلاوجه لتسميته تنبيها واجيب بان مسمى التنبيه تفسير الصدق والكذب على مذهب الجمهور الذى هو معلوم مما مر واما ماذكر معه فهو مذكور استطرادا زيادة على الترجمة وهى لاتضر والى هذا الجواب يشير قول الشارح تنبيه على تفسير الصدق والكذب فانه يشير الى خروج الادلة والاعتراضات عليها عن مسمى التنبيه (قوله اختلف القائلون الخ) حاصله ان العلماء اختلفوا فى الخبر هل ينحصر فى الصادق والكاذب وبه قال الجمهور والنظام اولا ينحصر بل منه ماليس بصادق ولا كاذب وبه قال الجاحظ والقائلون بالانحصار اختلفوا فى تفسير الصدق والكذب فالجمهور فسروهما بتفسير والنظام فسرهما بتفسير (قوله فى الصدق) اى فى ذى الصدق وذى الكذب وهو الصادق والكاذب وانما قدرنا ذلك لان الخبر ينقسم للصادق والكاذب لاللصدق والكذب لانهما من اوصافه (قوله صدق الخبر مطابقته للواقع) لم يذكر المصنف دليله كما صنع فى القولين بعده ايهاما لكثرة ادلته واشتهارها بحيث لايحتاج لذكرها ولانه بلغ من الظهور الى حالة بحيث لايحتاج الى الدليل (قوله اى مطابقة حكمه) اشار الشارح بذلك الى ان فى كلام المصنف حذف مضاف والحامل له على ذلك ان الخبر

(عبارة)

لابد وان يكون بينهما نسبة فى الواقع اى مع قطع النظر عما فى الذهن وعما يدل عليه الكلام فطابقة تلك النسبة المفهومة فى الكلام للنسبة التى فى الخارج بان تكونا ثبوتيتين اوسلبيتين صدق وعدمهابان تكون احداهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب

عبارة عن اللفظ وهو لايوصف بالمطابقة للخارج حقيقة والذى يوصف بها انما هو النسبة الكلامية المفهومة منه وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه اوانتفاؤه عنه وهى المعبر عنهابالوقوع اواللاوقوع فى كلامهم وهى المرادة بالحكم فى كلام الشارح وليس المرادبه الايقاع والانتزاع (قوله للواقع) اللام زائدة للتقوية لان مادة المطابقة تعدى بنفسها والمرادبالواقع النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين فى الخارج اى فى الواقع ونفس الامر بقطع النظر عن الكلام وليس المرادبالواقع هنا نفس الامر وحاصل كلامه ان صدق الخبر مطابقة نسبته الكلامية النسبة الخارجية سواء طابقت الاعتقاد ايضا كما لوقال السنى العالم حادث اولم تطابق الاعتقاد كما لوقال ذلك الفلسفى (قوله وهو الخارج الذى يكون الخ) اضاف الخارج الى نسبة الكلام الخبرى لانه متحد معها بالذات ان كان هناك مطابقة ونقيضها ان لم يكن مطابقة واشار الشارح بهذا الى ان الواقع هنا ليس بمعنى نفس الامر بل المراد به الخارج المذكور فى قول المصنف سابقا ان كان لنسبته خارج اى نسبة خارجية وانما حمل الواقع على الخارج بمعنى النسبة الخارجيه لا على نفس الامر لان المطابقة ليست بين حكم الخبر ونفس الامر بل بين حكم الخبر وما فى نفس الامر وهو حال الطرفين فى الواقع مع قطع النظر عن النسبة المفهومة من الكلام وهو النسبة الخارجية (قوله اى عدم مطابقته) اى عدم مطابقة حكمه بمعنى النسبة المفهومة منه للواقع اى النسبة الخارجية وذلك كما فى قول الفلسفى العالم قديم فهو خبر كاذب وان طابق حكمه اعتقاده وكذلك اذاقاله السنى وان خالف اعتقاده ثم انه على هذا التعريف لايخرج خبر الشاك عن الصادق والكاذب لان مدلوله اعنى النسبة بمعنى الوقوع اواللاوقوع ان طابقت الواقع فهو صادق والا فكاذب فهو لايخرج عنهما على هذا التفسير بخلافه على التفسير الثانى (قوله يعنى الخ) هذا زيادة توضيح للكلام السابق وقرر شيخنا العدوى انه انما اتى بالعناية لان المتبادر من المصنف ان المطابقة معتبرة بين ذات الخبر ونفس الامر مع انها انما تعتبر اولا وبالذات بين حكم الخبر وما فى نفس الامر لكن انت خبير بان هذه العناية لايحتاج اليها بعد تقدير الشارح حكم وتفسيره الواقع بالخارج بمعنى النسبة الخارجية والمراد بالشيئين المحكوم عليه والمحكوم به كزيد والقيام (قوله لابدوان يكون) الواو زائدة اى لابد من ان يكون ومعنى لابد لافراق وبدا اسم لاوالجار المحذوف باطراد مع مجروره متعلق باسم لا وخبرها محذوف (قوله فى الواقع) اى فى نفس الامر ولما كان هذا يخرج مالاثبوت له فى الواقع قال اى مع قطع النظر عما فى الذهن فينبغى ان يكون هذا تفسيرا لقوله فى الواقع تفسير مراد لاتقييداله ولما كان هذا اى قوله مع قطع النظر عما فى الذهن قد يخرج نسب القضايا الذهنية المحضة التى لاثبوت لها الا فى الذهن

لافي الخارج كقولك اجتماع الضدين ثابت فان هذه لايتأتى مع قطع النظر فيها عن الذهن لانه لاتحقق لها الا في الذهن لا في الخارج قال وعما يدل عليه الكلام اشارة الى ان المراد بقطع النظر عما في الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لامطلقا وحينئذ فتدخل الذهنيات المحضة فكأن الشارح قال اى مع قطع النظر عما في الذهن من حيث يدل عليه الكلام ولاشك انه اذا قطع النظر عما في الذهن من تلك الحيثية كان صادقا بما اذا كانت النسبة في الذهن او في الخارج كما في القضايا الخارجية وقرر شيخنا العدوى ان قوله اى مع قطع النظر يجوز ان يكون في معنى المبالغة اى ان النسبة الخارجية لابد منها حتى و لو قطع النظر عما في الذهن اى هذا اذا لم يقطع النظر عما في الذهن بل نظر اليه كما في القضايا الذهنية التي لاثبوت لها خارجا بل ولو قطع النظر عما في الذهن كما في القضايا الخارجية نحو زيد قائم وعلى كل حال ليس قوله اى مع قطع النظر الخ قيدا لوجود الخارجية وعلى هذا التقرير فقوله بعد ذلك وعما يدل عليه الكلام عطف تفسير اى ان المراد بما في الذهن هو مايدل عليه الكلام (قوله عما في الذهن) اى النسبة الذهنية وقوله وعمايدل عليه الكلام اى النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لانه ان اعتبر تقررها في الذهن قبل النطق بها فهى ذهنية وان اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فطابقة الخ) فيه اشارة الى ان المراد بالحكم في قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع في قول المتن للواقع النسبة الخارجية وقد علم من هذا ان المنظور له في الصدق والكذب على هذا القول النسبة الكلامية والخارجية فقط بخلاف قول النظام الآتى فانه ينظر للكلامية والذهنية وبخلاف الجاحظ فانه ينظر فيهما للنسب الثلاث كما يأتى بيانه (قوله بان تكونا) اى مصورة بان تكونا ثبوتيتين كما في زيد قائم وقد حصل القيام له في الواقع وقوله اوسلبيتين كما في قولك زيد ليس بقائم وكان لم يحصل له قيام في الواقع ثم ان هذا الكلام اعنى قوله بان تكونا الخ يشير الى تفسير المطابقة وعدمها فالمطابقة هى الموافقة في الكيف وعدمها المخالفة في الكيف وانه ليس المراد بها الموافقة من سائر الوجوه وهذا بناء على ان المراد بالنسبة المفهومة من الكلام الايقاع والانتزاع والتى في الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامة السيد واما اذا قلنا المراد بنسبة الكلام المفهومة منه الوقوع وعدمه كما ان الخارجية كذلك كما هو مختار الشارح فالمطابقة هى الموافقة بينهما من حيث ذاتيهما من سائر الوجوه ويكفى في التغاير بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار فارتباط احد الشيئين بالآخر من حيث فهمه من الكلام ودلالة الكلام عليه غير نفسه من حيث حصوله في الخارج بقطع النظر عن فهمه من الكلام فلا يقال ان في مطابقة احدى النسبتين للاخرى مطابقة الشيء لنفسه (قوله بان تكون

(وقيل) صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد المخبر ولوكان) ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (وكذب الخبر عدمها) اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولوكان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم اوالراجح فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولايتحقق الانحصار

احداهما ثبوتية الخ) اى كما اذا قيل زيد قائم ولم يحصل له قيام فى الواقع اوقلت زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام فى الواقع فللكذب صورتان كما ان للصدق صورتين بقى شئ آخر وهو ان تعريف الصدق بماذكر معترض بلزوم الدور وذلك لانه قد اخذ الخبر فى تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوفا على تصور الخبر وقد عرفوا الخبر بانه مااحتمل الصدق والكذب لذاته فقد اخذا فى تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقوفا على تصورهما وهذا دور واجيب بان الصدق والكذب المأخوذين فى تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الاعلام بالشئ على ماهو عليه اوعلى خلافه والصدق والكذب المأخوذ فى تعريفهما الخبر صفتا الخبر على انه ليس بلازم بناء التعاريف بعضها على بعض فالذى يعرف الصدق بما ذكر لايعرف الخبر بما احتمل الصدق والكذب بل بما لايتوقف مدلوله على النطق به او بما حصل مدلوله فى الخارج بدونه وكان حكاية عنه واورد على التعريف ايضا المبالغات كجئت اليوم الف مرة فانه يصدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس بكذب فحد الصدق غير جامع وحد الكذب غير مانع واجيب بان المبالغ ان قصد ظاهر الكلام فهو كذب وان قصد معنى مجازيا كالكثرة فى المثال فهو صدق لمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد للواقع فالمراد مطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد لاالوضعى (قوله وقيل) قائله النظام وهو من المعتزلة وقد اشار المصنف الى كمال سخافة هذا المذهب بحذف قائله وتحقيره بمجهوليته مع العلم بانه النظام والى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر قائله ووجه كمال سخافته مايلزم عليه من تصديق اليهودى اذا قال الاسلام باطل وتكذيبه اذا قال الاسلام حق واجماع المسلمين ينادى على ذلك بالبطلان والفساد وبطلان اللازم يقتضى بطلان الملزوم وانما قدم المصنف هذا المذهب على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اتفقا على انحصار الخبر فى الصادق والكاذب (قوله مطابقته) اى مطابقة حكمه وقوله لاعتقاد المخبر لعل المراد لمافى اعتقاد المخبر اولاعتقاده باعتبار مافيه اولمعتقد المخبر وحاصله ان الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للمخبر وهى التى فى ذهنه (قوله ولوكان ذلك الاعتقاد خطاء) الواو للعطف على محذوف اى سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطاء بل ولوكان خطأ اوان لو للمبالغة اى هذا اذا كان الاعتقاد صوابا بل ولو كان خطأ فاقبل المبالغة اولى بالحكم وذلك لكون كل من النسبة الكلامية والاعتقاد صوابا كما فى قولك السماء فوقنا حال كونك معتقدا ذلك ومابعد المبالغة كقولك السماء تحتنا معتقدا ذلك فان النسبة الكلامية وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطاء (قوله غير مطابق) تفسير لقوله خطأ فكان المناسب التعبير باى التفسيرية (قوله اى عدم مطابقته) اى عدم مطابقة نسبته المفهومة منه (قوله ولوكان خطأ) اى هذا

اذا كان الاعتقاد غير خطاء بل ولو كان خطأ واخذ الشارح ذلك من رجوع الضمير فى قول المصنف عدمها للمطابقة المقيدة بالمبالغة فهو غير زائد على المصنف (قوله معتقدا ذلك) اى ماذكر من التحتية (قوله غير معتقد ذلك) اى ماذكر من الفوقية والاولى ان يقول معتقد اخلاف ذلك لان ماقاله صادق بصورتين ماذا اعتقد عدم ذلك وما اذا لم يوجد منه اعتقاد اصلا وهو الشاك فيكون خبر الشاك داخلا فى الكذب فلا يتأتى له الاشكال الا تى له بعد ذلك ولو قال مثل ماقلنا لكان قاصرا على الصورة الاولى وتكون الصورة الثانية واسطة فيتأتى حينئذ الاشكال وقد يقال انما عبر بقوله غير معتقد ذلك لانه المطابق للتعريف بعدم مطابقة الاعتقاد الصادق بالصورتين كذا قال عبدالحكيم وقال الفنيمى قوله غير معتقد ذلك محمول على اعتقاد خلافه لان موضوع المسألة ان المتكلم عنده اعتقادا ما للنسبة الخبر او لخلافها واما اذا انتفى الاعتقاد كما فى الشاك فلا خبر اصلا او هو كذب على ماسيأتى (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد يطلق عند الاصوليين بمعنى الادراك الجازم لا لدليل فيخرج اليقين اعنى العلم وهو الادراك الجازم لدليل والظن وهو الادراك غير الجازم بين ان المراد به هنا مايشمل الادراكين لا مايقابلهما (قوله الحكم الذهنى الخ) اى النسبة المعتقدة اعتقادا جازما او راجحا وقوله فيم العلم والظن نشر على ترتيب اللف (قوله وهذا) اى تفسير الصدق والكذب الذى حكاه المصنف عن النظام بقوله وقيل الخ (قوله لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان لوجه الاشكال وحاصله ان الشاك فى قيام زيد وعدم قيامه اذا قال قام زيد لا يصدق على خبره هذا انه صادق لعدم صدق تعريف الصدق عليه ولا كاذب لعدم صدق تعريف الكذب عليه وذلك لانه لا اعتقاد له حتى يطابقه حكم الخبر او لا يطابقه فيلزم على هذا التفسير ثبوت الوسطة بين الصدق والكذب مع ان النظام المفسر بهذا التفسير لا يقول بالواسطة بينهما بل يقول بحصر الخبر فى الصادق والكاذب (قوله اللهم الا ان يقال الخ) قدجرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر وانه موهم لجريان الكذب فى الانشاءآت وهو مخالف للاجماع كذا فى الفنارى وقال عبدالحكيم وجه الضعف ان المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله انه) اى خبر الشاك كاذب (قوله لانه اذا انتفى الاعتقاد) اى فى خبر الشاك (قوله صدق عدم مطابقته الاعتقاد) اى لان السالبة تصدق مع نفى الموضوع فعدم قيام زيد يصدق مع عدم زيد فقول المصنف والكذب عدم مطابقته الاعتقاد فى معنى قولك ليس الاعتقاد مطابقا لحكم الخبر وهو سالبة صادق بان يكون اعتقادا ولا يكون حكم الكلام مطابقا له وبان لا يكون اعتقادا اصلا فحينئذ تعريف الكذب شامل لخبر الشاك (قوله والكلام الخ) اشار بهذا الى ان هذا

اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقته الاعتقاد والكلام فى ان المشكوك خبر او ليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع ثمه (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع

الاشكال مبنى على ان كلام الشاك يقال له خبر باعتبار ان له نسبة مفهومة كسائر الاخبار مطابقة لما فى الواقع او غير مطابقة له ولا يشترط ان تكون نسبة كائنة فى ذهن المتكلم ولانه دال على حكم وهو ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وان لم يكن ذلك الحكم قائما بالمتكلم فى الواقع وغاية ما فيه تخلف المدلول عن الدليل وتخلفه جائز فى الدلالة الوضعية كما فى الخبر الكاذب بخلاف الدلالة العقلية فلا يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل كما فى التغير الدال على حدوث العالم وهذا القول هو التحقيق لانه اذا كان كلام المتعمد للكذب يقال له خبر بالاعتبار المذكور فاولى الشاك وقيل انه لا يقال له خبر باعتبار انه لا نسبة له فى الاعتقاد وحينئذ فهو خارج من المقسم وهو الخبر فلا يرد الاشكال اصلا (قوله ثمه) يوقف عليه بالهاء (قوله بدليل الخ) متعلق بمحذوف اى وتمسك فى اثبات ما ذهب اليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى اى بدليل هو قوله تعالى فالاضافة للبيان لان القول المذكور نفس الدليل واعترض بان هذا تفسير وتعريف وقد تقرر فى موضعه ان الحدود لا يتوجه عليها منع ولا تقام عليها البراهين لان مرجع المنع لطلب الدليل واقامة الدليل ممتنعة اذ التعاريف من قبيل التصورات والمعرف مصور بمنزلة النقاش ينقش لك فى ذهنك صورة مفهوم وليس بين الحد والمحدود حكم يمنع او يستدل عليه وبالجملة فامتناع اقامة الدليل على الحدود مما لا شبهة فيه على ما هو مقرر فكيف تمسك هنا على اثبات هذا التعريف بدليل واجيب بان محل امتناع اقامة الدليل على التعريف اذا لم يكن مآله للتصديق بان حاولوا به افادة تصور وذلك فيما اذا كان التعريف غير لفظى فان كان التعريف مآله الى التصديق بان كان المقصود منه افادة ان هذا المعنى مدلول لذلك اللفظ لغة او اصطلاحا وذلك فيما اذا كان التعريف لفظيا كما هنا فلا منع فى اقامة الدليل عليه نظرا لما يؤول اليه من التصديق الحاصل من حمل التعريف على المعرف اذ كأنه قيل الصدق موضوع لمطابقة الخبر للاعتقاد كذا ذكره ارباب الحواشى وقال عبد الحكيم ان الدليل الذى تمسك به النظام على الحكم الذى يتضمنه التعريف وهو انه صحيح (قوله والله يعلم انك لرسوله) الظاهر ان هذا ليس من كلامهم بل من كلام المولى قدم احتراسا اذ لو قيل قالوا نشهد انك لرسول الله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لتوهم ان قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع فوسط بينهما قوله والله يعلم انك لرسوله ليحبط ذلك الايهام (قوله والله يشهد ان المنافقين) اى يعلم ذلك وعبر عن العلم بالشهادة مشاكلة (قوله فانه تعالى الخ) هذا توجيه لكون الآية دليلا وحاصله ان المولى وصف المنافقين بانهم كاذبون فى قولهم انك لرسول الله مع ان نسبة ذلك الكلام وهو ثبوت الرسالة له مطابقة للواقع لكنها لم تطابق ما فى اعتقادهم من كونه غير رسول فدل على ان كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد واذا كان

الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فاحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب اجدر واذا تحقق ان الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له لعدم الواسطة عند هذا الخصم هو تلك المطابقة فلا يرد ان يقال بعد تسليم ان الكذب ماذكر لا يلزم منه ان الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا ان الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال ان الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود فى الدليل (قوله ورد هذا الاستدلال) حاصله جوابان احدهما بالمنع وله سندان والثانى بالتسليم * وتقرير الاول لانسلم ان الكذب فى المشهود به لم لا يجوز ان يكون التكذيب راجعا للشهادة باعتبار ماتضمنته من الكلام الخبرى وهو ان شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب او راجعا لتسمية خبرهم شهادة لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهادة ومن المعلوم ان الدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال * وتقرير الثانى سلمنا ان التكذيب راجع للمشهود به كما قلت لكن التكذيب راجع له باعتبار الواقع فى زعمهم لاباعتبار الواقع فى نفسه واذا كان راجعا له باعتبار الواقع فى زعمهم صدق ان الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع وهو المطلوب لان المراد بقولنا الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع اعم من ان يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم او باعتباره فى نفسه (قوله وفى ادعائهم المواطأة) عطف على فى الشهادة من عطف اللازم على الملزوم وذلك لان الشهادة هى الاخبار بالشئ عند مواطأة القلب للسان اى موافقته له فالشهادة مستلزمة للمواطأة فاذا كذبوا فى الشهادة كانوا كاذبين فى دعوى المواطأة وانما ذكر الشارح ذلك اللازم لبيان ان ذلك اللازم هو مرجع التكذيب (قوله راجع الى الشهادة) اى المذكورة فى قوله نشهد وانما لم نجعله راجعا للخبر الذى تضمنه قولهم انك لرسول الله فانه يتضمن بواسطة التأكيد انه من صميم القلب لانه معمول نشهد فهو فى حكم المفرد فلم يحسن عده خبرا قاله سم (قوله باعتبار تضمنها الخ) لما ورد عليه ان الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب لان الصدق والكذب من اوصاف الخبر اجاب بقوله باعتبار تضمنها الخ اى انه راجع اليها لاباعتبار نفسها بل باعتبار ماتضمنته وهو السنتنا وافقت قلوبنا او شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم ان هذه الشهادة من صميم القلب كذب لانها لم تكن من صميم القلب او دعواكم ان السنتكم وافقت قلوبكم كذب لانه لاموافقة (قوله من صميم القلب) صميم الشئ خالصه واضافة صميم للقلب من اضافة الصفة للموصوف اى هذه الشهادة صادرة من قلبنا الخالص وقوله وخلوص الاعتقاد كذلك من اضافة الصفة للموصوف وهو تفسير مراد لماقبله (قوله بشهادة ان واللام الخ) اى وانما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب بشهادة ان واللام والجملة الاسمية المفيدات

(ورد) هذا الاستدلال (بان المعنى لكاذبون فى الشهادة) وفى ادعائهم المواطأة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية (او) المعنى لكاذبون (فى تسميتها)

للتأكيد ومعلوم ان تأكيد الشيء يدل على اعتقاده ان قلت ان هذه التأكيدات انما هي في المشهود به وهو انه رسول الله لا في لفظ الشهادة الذي هو قوله نشهد حتى يقال تأكيد الشهادة يفيد انها من صميم القلب واجيب بان الشهادة والمشهود به كالشيء الواحد فالتأكيد في احدهما توكيد في الآخر اذ الشهادة لا تراد لذاتها بل انما تراد للمشهود به فمعنى التأكيد في الآية ان المشهود به امر متيقن و هذا يستلزم كون الشهادة عن اعتقاد وتحقق اويقال ان هذه التأكيدات بالنظر للازم الفائدة وهو علمهم بانه رسول الله لما سيأتي ان الخبر يجوز توكيده بالنظر للازم الفائدة اذا كان المخاطب عالما بالحكم ومنكرا على المخبر علمه به واذا كان الخبر مؤكدا بالنظر لما ذكر رجع قولهم نشهد انك لرسول الله الى قولنا علمنا بانك رسول الله ثابت تحقيقا فتكون الشهادة بذلك من صميم القلب فتأمل (قوله اوفي تسميتها الخ) حاصله انا لا نسلم ان التكذيب راجع للمشهود به لم لا يجوز ان يكون راجعا لتسمية ذلك الخبر الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة وفيه ان التسمية وضع الاسم وهو لا يوصف بصدق ولا كذب لان تسمية شيء بشيء ليست من باب الاخبار وحينئذ فيكون مثل هذا غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا واجيب بان تسميتهم ذلك الخبر شهادة يتضمن دعوى قائلة خبرنا هذا يسمى شهادة فالتكذيب راجع الى التسمية باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم ان خبرهم هذا يسمى شهادة فكأنهم قالوا خبرنا هذا يسمى شهادة فقيل لهم كذبتم ليس خبركم هذا يسمى شهادة لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد فظهر لك مما قررناه الفرق بين الوجه الاول والثاني وذلك لان التكذيب في الوجه الاول راجع للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبري وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم ان هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانها لم تكن من صميم القلب والتكذيب في الوجه الثاني راجع لتسمية خبرهم شهادة باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم ان اخبارهم هذا مما يطلق عليه شهادة فكأنه قيل لهم كذبتم في تلك الدعوى ليس خبركم هذا مما يطلق عليه شهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة ان يكون موافقا للاعتقاد وهذا ليس كذلك (قوله اى في تسمية هذا الاخبار) اى الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة قال سم فان قلت كونه اخبارا ينافي كونه شهادة لان الشهادة انشاء على التحقيق عندهم قلت لا منافاة لان الاخبار ايضا انشاء فالمنافي للشهادة انما هو الخبر لا الاخبار (قوله لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بان اشتراط الموافقة للاعتقاد في مطلق الشهادة ممنوع بدليل قولهم شهادة الزور واجيب بان اطلاق الشهادة على الزور مجاز اذ حقيقة الشهادة ان تكون عن علم بالمشهود به واعتراف به ولك ان تقول هذا الاعتراض غير وارد لان الكلام على سبيل المنع وحاصله لا نسلم ان التكذيب راجع لقولهم انك لرسول الله

قوله لان الشهادة انما تكون الخ لعل هذه نسخته التي كتب عليها والا فنسخ الشارح التي بيدي لان الشهادة ما يكون الخ والخطب سهل (مصححه)

اى في تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف (او) المعنى انهم لكاذبون (في المشهود به) اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكأنه قيل انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر الصادق

لم لايجوز ان يكون راجعا الى تسمية هذا الاخبار شهادة وتكون الشهادة معتبرا فيها موافقة الاعتقاد والمانع يكفيه الاحتمال والمنع لايمنع (قوله والاول محذوف) اى مع الفاعل ايضا والاصل او فى تسميتهم هذا الاخبار شهادة (قوله او المعنى انهم لكاذبون فى المشهود به الخ) حاصله انا نسلم ان التكذيب راجع للمشهود به لكن لانسلم ان كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لايجوز ان يكون كذبه لعدم مطابقته للواقع بحسب اعتقادهم وان كان مطابقا للواقع فى نفس الامر وتوضيح ذلك ان قولهم انك لرسول الله نسبته الكلامية ثبوت الرسالة له عليه الصلوة والسلام وهم يزعمون ان الواقع انه ليس برسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب زعمهم وان طابق الواقع فى نفسه فالنظام يقول ان هذا الخبر وهو قولهم انك لرسول الله كذب لانه لم يطابق الاعتقاد فيقال له هذا الخبر وان لم يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع فى زعمهم واعتقادهم فلانسلم ان كذبه لعدم مطابقته الاعتقاد كما ذكرت لم يجوز ان يكون لعدم مطابقته للواقع فى زعمهم واعتقادهم وحينئذ فمعنى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اى يعلم ان خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ما عندهم فليس الكذب الا باعتبار عدم المطابقة للواقع (قوله لكن لا فى الواقع) اى لكن كذبهم ليس لمخالفته للواقع يعنى فى نفس الامر (قوله بل فى زعمهم) اى بل كذبه لمخالفته للواقع بحسب زعمهم اى اعتقادهم (قوله واعتقادهم الباطل) عطف تفسير (قوله لانهم يعتقدون انه) اى ذلك الخبر وهو انك لرسول الله غير مطابق للواقع لان الواقع بالنظر لاعتقادهم انه غير رسول لانهم اى المنافقين من مشركى العرب والذى يعرف نبوته اهل الكتاب كما يدل عليه القرآن (قوله فيكون كاذبا باعتقادهم) اى فيكون ذلك الخبر كاذبا بالنظر لاعتقادهم انه فى الواقع غير رسول لعدم المطابقة لذلك الواقع (قوله وان كان صادقا الخ) الواو للحال اى والحال ان ذلك الخبر صادق لمطابقته للواقع فى نفس الامر فى ذاته لان الواقع فى نفس الامر فى ذاته انه رسول (قوله فكأنه قيل الخ) اى فكأن الله تعالى قال انهم يزعمون اى يعتقدون انهم كاذبون فى هذا الخبر لكونه لم يطابق الواقع فى اعتقادهم مع انه خبر صادق لكونه مطابقا للواقع فى نفس الامر (قوله وحينئذ) اى وحين اذ كان المشهود به كاذبا لعدم مطابقته للواقع فى زعمهم (قوله لايكون الكذب) اى المذكور فى هذه الآية (قوله الا بمعنى عدم المطابقة للواقع) اى بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله لئلا يتوهم ان هذا) اى قول المصنف فى زعمهم اعتراف الخ وهذا علة للتأمل اى تأمل كلام المصنف واعرف حقيقة هذا الرد الثالث خوفا من ان تتوهم ان هذا الثالث تأييد لصاحب ذلك القول المردود عليه فيعترض على المصنف بان المقصد الرد عليه لاتأييده ومنشأ ذلك التوهم قول المصنف او المعنى لكاذبون فى المشهود به فى زعمهم فانه يوهم ان الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم وحاصل الجواب ان المراد ان الكذب لعدم المطابقة للواقع لكن بحسب زعمهم

وحينئذ لايكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد (الجاحظ) انكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم ان صدق الخبر

واعتقادهم فذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم فكذبه انما هو لمخالفته للواقع فى اعتقادهم لالمخالفته لاعتقادهم كما يقوله النظام وفرق بين مخالفة الاعتقاد ومخالفة الواقع بحسب الاعتقاد وحينئذ فكلام المصنف ردعليه لاتأييدله (قوله راجعين الى الاعتقاد) اى فيكون كلام المصنف هذا مؤيدا لكلام النظام مع انه بصدد الردعليه (قوله الجاحظ) هذا لقبه واسمه عمرو بن بحر الاصفهانى وكنيته ابو عثمان وانما لقب بالجاحظ لان عينيه كانتا جاحظتين اى بارزتين وهو احد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام وله التصانيف فى كل فن وكان قبيح الشكل جدا فلذا لما احضره المتوكل ليعلم اولاده استبشع منظره فامرله بعشرة آلاف درهم وصرفه وقال بعضهم فيه

* لو يمسخ الخنزير مسخا ثانيا * ماكان الادون مسخ الجاحظ *
* رجل ينوب عن الجحيم بوجهه * وهو القذا فى عين كل ملاحظ *

ومن جملة شعره

* اترجو ان تكون وانت شيخ * كما قد كنت ايام الشباب *
* لقد كذبتك نفسك اى ثوب * خليع كالجديد من الثياب *

وكان موته بوقوع مجلدات كتب العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقدجاوز السبعين (قوله انكر الخ) اشار بهذا الى ان الجاحظ مبتدأ خبره محذوف واما جعله فاعلا لفعل محذوف فلايصح لان هذا الموضع ليس من المواضع التى يحذف فيها الفعل وهى اربعة ان يقع الفعل فى جواب نفى اواستفهام كقوله زيد جوابا لمن قال من جاء وبعد اذا وان الشرطيتين نحو اذا السماء انشقت وان احد من المشركين استجارك وبعد فعل يستلزمه * نحو ليبك يزيد ضارع لخصومة * اى يبكيه ضارع لكن الحذف فى الثالث واجب وفيما عداه جائز واعلم انه كما يحذف الفعل فى مواضع اربعة كذلك يحذف الفاعل فى مواضع اربعة وقدنظم الجميع بعض الافاضل

* عند النيابة مصدر وتعجب * ومفرغ ينقاس حذف الفاعل *
* والفعل بعد اذا وان مستلزم * وجواب نفى اوجواب السائل *

فان قلت من المقرر ان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة فهلا جعل قوله الجاحظ فاعلا لمحذوف قلت هذا انما يظهر اذا كان الموضع ممايطرد فيه حذف رافع الفاعل كأن يكون من الاماكن الاربعة المذكورة واما فى غيرها فلايجوز حذف رافع الفاعل فى سعة الكلام عندالبصريين (قوله واثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب اولازم على ملزوم (قوله وزعم ان صدق الخبر الخ) ظاهره ان قول المصنف مطابقته خبر لان المحذوفة مع اسمها وفيه انهم لم ينصوا على جواز ذلك اللهم الا ان يقال هذا حل معنى لاحل اعراب فلاينا فى مايأتى من انه خبر لمحذوف وهو المحدث عنه اول التنبيه (قوله

(مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بانه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) اى عدم مطابقته للواقع (معه) اى مع اعتقاد انه غير مطابق (وغيرهما) اى غير هذين القسمين وهى اربعة اعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة اوبدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة اوبدون الاعتقاد اصلا (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على ان اعتقاد المطابقة

مطابقته) خبر لمبتدأ محذوف وهو المحدث عنه اول التنبيه اى صدق الخبر مطابقته وهو من اضافة المصدر لفاعله وفى الكلام حذف مضاف اى مطابقة حكمه اى نسبته المفهومة منه ومفعوله محذوف اى مطابقة حكم الخبر الواقع اى النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين فى نفس الامر وادخل الشارح اللام على المفعول لتقوية العامل (قوله مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق) كما اذا قلت الله واحد مع اعتقادك انه مطابق للواقع وقوله وكذبه عدم مطابقته للواقع اى عدم مطابقة نسبته المفهومة منه للنسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين فى نفس الامر مع اعتقاد عدم المطابقة كأن تقول السماء تحتنا مع اعتقادك انه غير مطابق فالاعتقاد المعتبر فى الصدق اعتقاد متعلق بالمطابقة والاعتقاد المعتبر فى الكذب اعتقاد متعلق بعدم المطابقة (قوله مع الاعتقاد بانه مطابق) الظرف مستقر وقع حالا من ضمير مطابقته اى صدق الخبر مطابقته للواقع حال كون الخبر مصاحبا لاعتقاد المطابقة وليس حال من المطابقة لئلا يلزم وقوع الحال من خبر المبتدأ والجمهور يمنعونه وفى كلام الشارح اشارة الى ان متعلق الاعتقاد محذوف بقرينة المقام لان اللام فيه للعهد والمراد منه اعتقاد انه مطابق كذا فى عبد الحكيم وقال غيره قوله مع الاعتقاد حال من المطابقة وهو قيد وقوله بانه مطابق قيد آخر فخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا كخبر الشاك وبالثانى المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان الصورتان من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهى مطابقة مع اعتقادها وقوله معه حال من العدم اى مع اعتقاد انه غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وقولنا انه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها فان هاتين الصورتين من صور الواسطة ايضا فالكذب صورة واحدة وهى عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله اى مع اعتقاد انه غير مطابق) فيه ان المرجع انما هو اعتقاد انه مطابق كما مر لا اعتقاد انه غير مطابق فقد اختلف الراجع والمرجع ويمكن ان يجعل من باب الاستخدام بان يجعل الضمير فى معه راجعا للاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة واجاب عبد الحكيم بجواب آخر وحاصله ان الضمير فى معه راجع لمطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه فى جانب الصدق مطابقة الواقع وفى جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام (قوله وهى) اى الغير وانما انث الضمير مراعاة للخبر (قوله اعنى المطابقة مع اعتقاد الخ) هذا وما بعده محترز قوله مع الاعتقاد بانه مطابق وقوله وعدم المطابقة مع اعتقاد الخ هذا وما بعده محترز قوله معه فى جانب الكذب (قوله بتفسيره) اى الجاحظ وقوله اخص منه اى من نفسه وقوله لانه اى الجاحظ (قوله بالتفسيرين السابقين) اى تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله والاعتقاد) اى ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء) اى واعتباره هذين الامرين بناء الخ

وهذا جواب عما يقال ان الجاحظ انما اعتبر فى الصدق المطابقة للواقع واعتقاد المطابقة كما قال المصنف لا مطابقة الاعتقاد كما قال الشارح وكذلك الكذب انما اعتبر فيه على ماقال المصنف عدم المطابقة للواقع واعتقاد عدم المطابقة لاعدم المطابقة للاعتقاد كما قال الشارح فكان الاولى للشارح ان يبدل مطابقة الاعتقاد فى جانب الصدق باعتقاد المطابقة ويبدل عدم مطابقة الاعتقاد فى جانب الكذب باعتقاد عدم المطابقة ليكون كلامه موافقا لما قاله المصنف وحاصل الجواب الذى ذكره الشارح ان اعتقاد المطابقة الذى ذكره المصنف فى جانب الصدق يستلزم مطابقة الاعتقاد الذى حكمنا عليه هنا بان الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق احدهما مطابق للآخر وكذلك اعتقاد عدم المطابقة للواقع الذى ذكره المصنف فى جانب الكذب يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد للواقع الذى حكمنا عليه هنا بان الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا كان غير مطابق للواقع واعتقد المخبر عدم مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فالخبر اذا كان غير مطابق لاحدهما كان غير مطابق للآخر وحينئذ فلا مخالفة بين ما نسبه المصنف للجاحظ وما نسبناه اليه لتلازمهما فان قلت لاحاجة فى اثبات الاخصية الى اثبات انه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا باثبات ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لانه يكفى فى اثبات الاخصية انه اعتبر مع مطابقته للواقع اعتقاد المطابقة ولا يخفى ان المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة اخص من مجرد المطابقة للواقع او للاعتقاد وان عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة اخص من مجرد عدم المطابقة للواقع او للاعتقاد فما الحامل للشارح على مافعله قلت الحامل للشارح على مافعله انه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المصنف يستلزمه فلا يعترض عليه بالمخالفة لما نقل عنه (قوله مطابقة الاعتقاد) اى مطابقة الخبر للاعتقاد توضيحه انك اذا قلت العالم حادث كان الخبر مطابقا للواقع فاذا اعتقدت مطابقته له كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر المطابق للواقع مطابقا للاعتقاد ايضا واذا قلت العالم قديم فالخبر غير مطابق للواقع فاذا اعتقدت عدم مطابقته للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر الغير المطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد ايضا (قوله ضرورة توافق الخ) مفعول لاجله علة لقوله يستلزم اى لضرورة توافق الخ اى لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ ضرورة وقوله حينئذ اى حين اعتقد مطابقته اى الخبر للواقع والحال ان الخبر مطابق للواقع واعلم ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة لان العاقل لايعتقد مطابقة الحكم للواقع الا بعد ان يعتقد ذلك

الحكم الذى يعتقد انه مطابق للواقع سواء طابق الواقع ام لافالاول كأن يخبر شخص
بان السماء فوقنا معتقدا ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده مطابقة
الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر والثانى كأن يخبر شخص
فلسفى بان العالم قديم وهو يعتقد ذلك فاعتقاده مطابقة ذلك الخبر للواقع يستلزم
مطابقة الخبر لاعتقاده وان كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق لان الواقع ان
العالم حادث واعتقاده انه قديم وظاهر قول الشارح ضرورة توافق الخ يقتضى ان
استلزام اعتقاد مطابقة الخبر للواقع لمطابقة الخبر للاعتقاد متوقف على موافقة
الواقع والاعتقاد وقد علمت ان الامر ليس كذلك ومثل ماقيل فى جانب الصدق
يقال فى جانب الكذب فيقال اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد
سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة لان العاقل اذا اعتقد ان الحكم
غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقا للواقع اولا فالاول كأن يخبر
شخص بان السماء تحتنا غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده
عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد وهو ظاهر والثانى كأن يخبر
الفلسفى بان العالم حادث غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا مخالفة واعتقاده
عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ايضا فظهر لك من هذا ان اعتقاد
المطابقة يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم
المطابقة للاعتقاد سواء كان بين والاعتقاد مطابقة اولا وحينئذ فلاوجه لقول
الشارح ضرورة توفق الواقع والاعتقاد المقتضى توقف الاستلزام على التوافق
واجيب بان التعليل الذى ذكره الشارح انما هو بالنظر لما نحن بصدده وهو صورة
الصدق عند الجاحظ والخبر فيها مطابق للواقع اذ لابد فى الصدق من المطابقة
للواقع عنده ولاشك انه اذا اعتقد المطابقة فى تلك الحالة كان الاعتقاد مطابقا
للواقع وهذا لاينافى ان استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد حاصل مطلقا اى
كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة بقطع النظر عما نحن بصدده (قوله
وقد اقتصر الخ) عطف على قوله اعتبر الخ اوان الجملة حال من ضمير اعتبر (قوله على
احدهما) فالجمهور اقتصروا فى تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر
فى تفسيره على اعتبار المطابقة للاعتقاد وحينئذ فقد ظهرت الاخصية لان الاخص
ماكان ازيد قيدا (قوله بدليل افترى) الاضافة بيانية وهو متعلق بحال محذوفة
اى الجاحظ انكر انحصار الخ مستدلا بدليل هو قوله افترى واصله أافترى مثل أاشترى
بهمزتين الاولى استفهامية والثانية للوصل فحذفت الثانية استغناء عنها بهمزة
الاستفهام ومعنى أفترى أكذب فقوله كذب مفعول مطلق وعامله من معناه وهو افترى
او من لفظه محذوفا اى وكذب كذبا (قوله ام به جنة) ام متصلة بدليل سبق همزة

يستلزم مطابقة الاعتقاد
ضرورة توافق الواقع
والاعتقاد حينئذ وكذا
عتقاد عدم المطابقة يستلزم
عدم مطابقة الاعتقاد وقد
اقتصر فى التفسيرين
السابقين على احدهما
(بدليل افترى على الله كذبا

الاستفهام عليها ولايقال ان شرط المتصلة ان تقع بين جملتين متساويتين فى الفعلية او الاسمية وهنا ليس كذلك لانا نقول ام به جنة فى تأويل ام لم يفتر اوام اخبر حال كونه به جنة ويجوز ان يكون جنة مرفوعا بفعل محذوف اي حصل فمابعد ام جملة فعلية بالفعل على هذا اومؤول بها على الاول على انه صرح ابن مالك ومن تبعه بجواز وقوع المتصلة بين غير المتساويتين فى الاسمية او الفعلية (قوله لان الكفار الخ) علة لكون ماذكر دليلا على المدعى وهو عدم انحصار الخبر فى الصادق والكاذب وثبوت الواسطة بينهما والمرد هنا بالكفار كفار قريش وقوله بالحشر متعلق باخبار فالمحصور فى الافتراء والاخبار حالة الجنة انما هو اخباره بالحشر والنشر لانهم لمااستبعدوا النشر الذى هو الاحياء بعد الموت والحشر الذى هو سوق الخلق للحساب ثم لمقرهم حصروا اخبار النبى بهما فى الافتراء والاخبار حال الجنون لاجميع اخباره ولا اخباره بغير ذلك كالرسالة كما يدل ذلك الآية فقوله على ماتدل متعلق باخباره بالحشر والنشر فان قلت اثبات الواسطة بالدليل المذكور على تقدير عدم الحصر اظهر لكثرة افراد الاخبار واحتمال ان ماعدا هذين الفردين من الواسطة فكثرة الافراد انفع للمستدل القائل بالواسطة فالاولى للشارح ان يقول زعموا ان اخباره بالحشر الخ بدل قوله حصروا واجيب بان تعبير الشارح بحصروا لموافقة الآية المستدل بها لالتوقف الاستدلال على الحصر ووجه الحصر فى الآية التعداد فى مقام البيان فانه يفيد الحصر (قوله فى الافتراء) متعلق بحصروا كما ان قوله على سبيل كذلك متعلق به (قوله على سبيل منع الخلو) فيه ان المقصود اثبات الواسطة ومانعة الخلو تجوز الجمع فلوكان الخبر حال الجنة كذبا لم تثبت الواسطة مع ان اثباتها هو المراد فكان الاولى ان يقول على سبيل منع الخلو والجمع الا ان يقال ان فى الكلام اكتفاء وحينئذ فقولهم افترى على الله كذبا ام به جنة منفصلة حقيقية مانعة جمع وخلو كقولك العدد امازوج اوفرد اويقال انه اراد منع الخلو بالمعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقى لابالمعنى الاخص وتوضيح ذلك ان منع الخلو بالمعنى الاخص الحكم بالتنافى فى الكذب فقط اى فى حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا زيد فى البحر واما ان لايغرق وهذا المعنى هو المشهور ومنع الخلو بالمعنى الاعم هو الحكم بالتنافى فى الكذب مطلقا سواء حكم بالتنافى فى حال صدق الطرفين واجتماعهما ايضا اوحكم بعدمه اولم يحكم بشئ وهو بهذا المعنى يشمل الانفصال الحقيقى بخلافه بالمعنى الاخص فلايشمله فاذا اريد منع الخلو بالمعنى الاعم صح وجود الواسطة لان من صور منع الخلو عدم جواز الاجتماع فلايجتمع الكذب والخبر حال الجنة وهم من اهل اللسان فتعين ان يكون الخبر حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه وغير الصدق لانهم يعتقدون عدم صدقه فتوجد الواسطة وحيث وجدت فلايصح ان يكون الصدق عبارة عن مطابقة

ام به جنة ا) ان الكفار حصروا اخبار النبى صلى الله تعالى عليه وسلم بالحشر والنشر على مايدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد فى الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولاشك (ان المراد بالثانى) اى الاخبار حال الجنة لاقوله ام به جنة على سبق الى بعض الاوهام

الواقع اوالاعتقاد والكذب عدم مطابقة الواقع او الاعتقاد والالانتفت الواسطة فتعين ان يكون الصدق عبارة عن المطابقة لهما معا والكذب عدم المطابقة لهما معا وهو المطلوب فان قلت لم عبر بقوله على سبيل منع الخلو ولم يقل على سبيل الانفصال الحقيق مع ان القضية من قبيله فى نفس الامر قلت انما عبر بمنع الخلو لانه لاغرض لهم فى منع الاجتماع بين الامرين وانما مطمح نظارهم منع الخلو فتأمل (قوله ولاشك ان المراد) اى مراد الكفار (قوله اى الاخبار الخ) اى المذكور فى قوله ام به جنة لان المعنى ام اخبر حالة كونه به جنة (قوله لاقوله ام به جنة) اى الواقع فى الآية وذلك لانه استفهام لايوصف بالصدق ولابالكذب لانه تصور ونفى الشئ فرع عن صحة ثبوته (قوله لانه قسيمه) اى مقابله وكان الاولى ان يعبر بذلك لان التقسيم من باب التصورات وكلامنا هنا فى التصديقات لان قولهم افترى على الله كذبا ام به جنة قضية لامفرد وكلام المصنف اشارة الى القياس من الشكل الاول وتقريره الاخبار حال الجنة قسيم الكذب وكل ما كان قسيما لشئ فهو غيره ينتج الاخبار حال الجنة غير الكذب (قوله اذ المعنى الخ) فيه اشارة الى ان ام فى الآية متصلة (قوله يجب ان يكون غيره) اى فى التحقيق فيجب ان يكون خبره حال الجنون غير الكذب فتصح المقابلة على سبيل الانفصال الحقيق (قوله وغير الصدق) عطف على قوله غير الكذب اى ولاشك ان مرادهم بالثانى وهو الاخبار حال الجنة غير الصدق لانهم لم يعتقدوا صدقه صلى الله تعالى عليه وسلم لكونه عدوالهم وحينئذ فلايصح ان يريدوا بالثانى صدقه واعترض على المصنف بان قوله لانهم لم يعتقدوه لايصح ان يكون دليلا للمدعى وهو ان المراد بالثانى غير الصدق وبيان ذلك ان عدم اعتقادهم الصدق صادق باعتقادهم عدم صدقه وبتجويزهم لصدقه وبخلو ذهنهم عن ذلك وحينئذ فيصح ان يراد بالثانى الصدق بناء على تجويزهم صدقه وحينئذ فلايصح الدليل فكان الاولى ان يقول لانهم يعتقدون عدم صدقه وذلك لان اعتقاد عدم الصدق لايصدق على تجويزه بل انما يصدق بنفيه وحينئذ فلا تصح ارادته لان العاقل انما يريد مايعتقده او يجوزه فالدليل الصحيح اعتقادهم عدم صدقه واجيب بان المراد بعدم اعتقادهم صدقه انهم يبعدون عن تصديقه غاية البعد بحيث لايجوزونه اصلا ولايخطر بالهم كما اشار له الشارح بقوله الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولامعنى لكونه بعيدا عن اعتقادهم غاية البعد الا لاعتقادهم عدمه فقدرجع ذلك الى قولنا لاعتقادهم عدم صدقه ولامكان الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح اظهر (قوله فلا يريدون الخ) من عطف المعلول على العلة وقوله فى هذا المقام اى مقام الانكار عليه (قوله الذى هو بمراحل الخ) فى معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان الموصول وصلته فى حكم المشتق المؤذن تعليق الحكم به بالعلية وفى هذا التعليل اشارة الى ان المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه

(غير الكذب لانه قسيمه) اى لان الثانى قسيم الكذب اذا المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشئ يجب ان يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) اى لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون فى هذا المقام الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر فرادهم بكونه اخبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ماليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم

نفى اعتقادهم الصدق على الوجه الابلغ فيفيد عدم تجويزهم لصدقه وعدم خطور صدقه بالهم (قوله لكان اظهر) اى فى الدلالة على المدعى وهو ان المراد بالثانى غير الصدق وهذا يفيد ان هذا اظهر مما ذكره المصنف وماذكره المصنف ظاهر ايضا اما الاول فبيانه ان اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطة لان اعتقاد عدم الصدق انما يصدق بنفى الصدق ولا يصدق بتجويزه وحينئذ فيوجب ان يراد بالثانى غير الصدق بخلاف ماذكره المصنف وهو عدم اعتقاد الصدق فانه صادق باعتقاد عدمه وتجويزه وحينئذ فلا يوجب ان يراد بالثانى غير الصدق لصحة ارادة الصدق بناء على تجويزه كما مر واما الثانى فلما علمت ان مراد المصنف بقوله لعدم اعتقادهم صدقه ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لايجوزونه وحينئذ فلا يصح ان يراد بالثانى من شق الترديد الصدق فكلام المصنف وان افاد المدعى بهذه المعونة الا ان الذى قاله الشارح اظهر فى افادة المدعى لان اخذ هذا المعنى الذى قلناه من عبارة المصنف فيه نوع خفاء قال العلامة عبدالحكيم لك ان تقول ان قول المصنف لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة اى انهم موصوفون بعدم اعتقاد صدقه لا اعتقادهم عدمه وحينئذ فيؤول الى الاظهر الذى قاله الشارح وان كان المتبادر منه السالبة (قوله فمرادهم الخ) هذا حاصل لكلام المصنف السابق (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما لزمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فاجاب بان المعول فى مثل هذا على اللسان واللغة لا على الاخبار وهؤلاء من اهل اللسان واللغة فيعول عليهم فى مثله لانهم لايخطئون فيه (قوله اللسان) اى اللغة فقوله عارفون باللغة تفسير لماقبله (قوله فيجب الخ) هذا تفريع على قوله فمرادهم الخ (قوله حتى يكون الخ) حتى تعليلية وقوله هذا اى الاخبار حال الجنة وقوله منه اى مما ليس بصادق ولا كاذب وقوله بزعمهم اى وان كانت جميع اخباره صلى الله تعالى عليه وسلم صادقة فى نفس الامر ولا جنة وقد يقال هذا الدليل وان نفى الحصر واثبت الواسطة الا انه انما اثبت قسما واحدا من اقسام الواسطة الاربعة وحينئذ فلا يكون منتجا لتمام المدعى وقد يجاب بان مراد الجاحظ ابطال مذهب غيره واثبات مذهبه فى الجملة (قوله وعلى هذا) اى ولاجل هذا الذى قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق الخ وهو قوله فلا يريدون فى هذا المقام الصدق الخ وقوله بعد ذلك فمرادهم بكونه اخبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب فان هذا يقتضى ان قول المصنف لانهم لم يعتقدوه علة لكون المراد بالثانى غير الصدق وان قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير الكذب فيحل المعنى ولا شك ان مراد الكفار بالثانى غير الكذب ومرادهم به ايضا غير الصدق وانما كان مرادهم بالثانى غير الصدق لانهم لم يعتقدوه (قوله لايتوجه ماقيل) اى ماقاله الخلخالى اعتراضا على المصنف وحاصله انه فهم ان قول المصنف وغير الصدق خبر لمبتدأ

وعلى هذا لايتوجه ماقيل انه لايلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بان المعنى) اى معنى ام به جنة (ام لم يفتر فعبر عنه) اى عن عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون لا افتراء له) لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثانى ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون حصر الخبر الكاذب بزعمهم فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد

محذوف والتقدير وهو اى الثانى غير الصدق فى الواقع وانما كان الثانى غير الصدق لانهم لم يعتقد واصدقه فجعل عدم اعتقاد الصدق علة لكون الثانى غير الصدق واعترض بانه لايلزم من عدم اعتقاد الصدق الذى قاله المصنف عدم الصدق فى الواقع لجواز ان يثبت الصدق مع عدم اعتقاد الصدق الاترى ان الكفار لايعتقدون صدق النبى وهو صادق فى نفس الامر وحينئذ فلايتم هذا التعليل وحاصل الرد عليه ان هذا الاعتراض لايتوجه على المصنف الالوكان جعل قوله لانهم لم يعتقدوه علة لعدم الصدق اى لكون الثانى غير الصدق والمصنف انما جعله علة لعدم ارادتهم بالثانى الصدق والحاصل ان الاعتراض مبنى على ان المعلل عدم الصدق ونحن نجعل المعلل عدم ارادة الصدق ولاشك انه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم ارادة الصدق فتم التعليل افاد ذلك شيخنا العلامة العدوى (قوله لانه) اى المصنف لم يجعله اى لم يجعل قوله لانهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق اى كما فهم المعترض (قوله فليتأمل) امر بالتأمل للاشارة الى انه يمكن ان يقال ان عدم الاعتقاد اى الجزم لايستلزم عدم الارادة لان الشاك المتردد ليس عنده اعتقاد وجزم وعنده ارادة للامر المشكوك فيه المتردد بينه وبين غيره وحينئذ فلايصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الارادة والجواب ان المراد بقوله لانهم لم يعتقده نفى اعتقادهم صدقه من حيث ذاته وامكانه والشاك معتقد لامكان الشئ وان كان غير معتقد له من حيث ذاته (قوله ورد) حاصله على مايشير اليه الشارح منع ان المراد بالثانى غير الكذب ومنع انه قسيم للكذب وبيانه انا نختار ان المراد بالثانى الكذب وقوله انه قسيمه ان اراد انه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر لممنوع بل هو قسيم الكذب العمد خاصة وان اراد انه قسيم الكذب عن عمد فسلم ولكن لايلزم منه ان يكون المراد من الثانى غير الكذب اذ لايلزم من كون الشئ قسيما للاخص ان يكون قسيما للاعم (قوله فعبر عنه الخ) اى على طريق المجاز المرسل من اطلاق اسم الملزوم على اللازم لان من لوازم الاخبار حال الجنة عدم الافتراء وحاصل هذا الرد انا لانسلم ان الاخبار حال الجنة واسطة بل المراد منه عدم الافتراء وهو من افراد الكذب فقصدهم حصر خبر النبى الكاذب بزعمهم فى نوعيه الافتراء وعدمه وليس قصدهم حصر خبره من حيث هو فى الكذب وغيره (قوله فعبر عنه الخ) اى فحاصل المعنى على هذا الجواب اقصد الكذب على الله ام لم يقصده لكونه حصل منه ذلك حال الجنون المنافى للقصد فرادهم لعنة الله عليهم ان اخباره ليست عن الله على كل حال بل اما انه اختلق ذلك بالقصد او وقع منه ذلك بلاقصد (قوله فالثانى) اى وهو الاخبار حال الجنة (قوله ليس قسيما للكذب) اى لمطلق الكذب (قوله بل لما هو الخ) اى بل هو قسيم لما هو اخص من الكذب وهو الافتراء وذلك لان الافتراء هو الكذب عن عمد

وهو اخص من مطلق الكذب (قوله فيكون حصرا الخ) وحينئذ فالثانى كذب
ايضا فلاواسطة

احوال الاسناد الخبرى

خبر لمبتدأ محذوف اى الباب الاول احوال الاسناد الخبرى وفيه ان احوال الاسناد
عبارة عن الامور العارضة له من التأكيد وعدمه وكونه حقيقة عقلية او مجازا عقليا
وهذه غير الباب الاول لانه الفاظ وحينئذ فالحمل غير صحيح لعدم المطابقة بين المبتدأ
والخبر والجواب ان فى الكلام حذف مضاف اى مباحث او عبارات احوال الاسناد
واورد على المصنف ان الامور العارضة للاسناد المسماة باحواله من الحقيقة العقلية
والمجاز العقلى والتأكيد وعدمه يمكن اجراؤها فى الانشاء كما اذا قلت لشخص ابن
لى قصرا فان كان ذلك الشخص اهلا للبناء بنفسه فالاسناد حقيقة عقلية والا فمجاز
عقلى كما سيأتى من ان المجاز العقلى لايختص بالخبر واذا كان المخاطب قريب الامتثال
قيل له اضرب من غير تأكيد وان كان شديد البعد عن الامتثال قيل له اضربن بالتأكيد
بالنون المشددة واذا كان غير شديد البعد قيل له اضربن بالنون الخفيفة وحينئذ فلا
وجه لتقييد الاسناد بالخبرى واجيب بان وجه التقييد ان الخبر اصل للانشاء
اما باشتقاق كالامر فانه مشتق من الماضى عند الكوفيين وكذلك المضارع او بنقل
كصيغ العقود ونعم وبئس او بزيادة كالاستفهام والتمنى والترجى وكما فى لتضرب
ولاتضرب ولان المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء حصولها فيه اكثر من الانشاء
وبالجملة فالخبر هو المقصود الاعظم فى نظر البلغاء فلذا قيد به وهذا لاينافى ان الاحوال
العارضة للاسناد الذى فيه تعرض للاسناد الذى فى الانشاء ثم ان الاستدلال من اوصاف
الشخص لانه مصدر فيأول بالاستناد الذى هو وصف للطرفين اعنى انضمام احدهما
للآخر (قوله وهو ضم كلمة) اى انضمام كلمة فاطلق المصدر واراد الاثر الناشئ
عنه وهو الانضمام لانه الذى يتصف به اللفظ كذا فى ملاخسرو والمراد بالكلمة المسند
(قوله اوما يجرى مجراها) اى كالجملة الحالة محل مفرد نحو زيد قام ابوه والمركبات
الاضافية والتقييدية (قوله الى اخرى) لم يقل اوما يجرى مجراها فظاهره ان المسند اليه
دائما لايكون الا كلمة مفردة وينتقض هذا بمثل لاحول ولاقوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
وقوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا الا ان يقال حذفه من الثانى لدلالة الاول ومثل
هذا شايع او يقال انما لم يزد ذلك لقلة وقوعه فى المسند اليه كذا قيل وقد يقال
لاحاجة لذلك كله لان الكلمة فى قوله ضم كلمة شاملة للمسند والمسند اليه فالمسند
قسمان كلمة وماجرى مجراها والمسند اليه كذلك فالاقسام اربعة فمثال المسند والمسند
اليه اذا كانا كلمتين زيد قائم ومثال المسند اليه الجارى مجرى الكلمة قولهم تسمع
بالمعيدى خير من ان تراه ومثال المسند الجارى مجراها زيد قام ابوه ومثال ما اذا كان

(احوال الاسناد الخبرى)
وهو ضم كلمة اوما يجرى
مجراها الى اخرى بحيث يفيد
الحكم بان مفهوم احداهما

كل منهما جار يامجرى الكلمة لا اله الا الله ينجو قائلها من النار ولا يتأتى ورود الاعتراض على الشارح الا لو قال ضم كلمة مسندة اوماجرى مجراها الى اخرى (قوله بحيث الخ) الباء للملابسة متعلقة بمحذوف وفاعل يفيد ضمير يعود على الضم اى ضما ملتبسا بحالة وهى ان يفيد ذلك الضم الحكم بان الخ اى يدل على ان المتكلم حكم بان الخ وعلى هذا فالمراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوى وهو القضاء وهذا القيد مخرج لضم اسم الفاعل لفاعله ويصح ان يراد به الوقوع اواللا وقوع وعلى هذا فقوله بان الخ متعلق بالحكم على انه تفسير له فالباء للتصوير والمعنى ضما ملتبسا بحالة وهى ان يفيد ذلك الضم الحكم المصور بثبوت مفهوم احديهما لمفهوم الاخرى وذلك فى القضية الموجبة وقوله اومنفى عنه اى اومنتف عنه وذلك فى القضية السالبة فان المحكوم به فيها الانتفاء ولايصح ان يراد بالحكم الايقاع والانتزاع لان ذلك الضم لايدل على ان المتكلم ادرك ان ثبوت مفهوم احديهما لمفهوم الاخرى مطابق اوغير مطابق ولو قال الشارح وهو ضم كلمة او ماجرى مجراها الى اخرى بحيث يفيد ثبوت مفهوم احديهما للاخرى كان اوضح (قوله مفهوم احديهما) اعنى المحكوم به والمراد المفهوم المطابقى اوالتضمنى للقطع بان الثابت فى ضرب زيد اوزيد ضارب انما هوالحدث الذى هو جزء المفهوم والثابت فى قولك الانسان حيوان ناطق المفهوم المطابقى (قوله لمفهوم الاخرى) اعنى المسند اليه واعترض بان الاولى ان يقول لما صدق الاخرى لان الموضوع يراد منه الما صدق والمحمول يراد منه المفهوم اعنى الوصف الكلى واجيب بان ماعبر به اولى لانه لوعبر بالما صدق لخرجت القضايا الطبيعية فان المراد من الموضوع فيها المفهوم الكلى اعنى الحقيقة فمراد الشارح بالمفهوم مافهم من اللفظ كان حقيقة اوافرادا وليس المراد بالمفهوم ماقابل الذات والما صدق حتى يرد الاعتراض ثم ان ماذكره الشارح من ان الاسناد عبارة عن الضم المذكور طريقة لبعضهم وقال السكاكى الاسناد هوالحكم اعنى النسبة ولذا عرفه بقوله الحكم ثبوت مفهوم لمفهوم اوانتفاؤه عنه وكل من الطريقتين صحيح وذلك لان الامور المعتبرة فى الاسناد من التأكيد والتجريد عنه والحقيقة العقلية والمجاز العقلى كما يوصف بها الحكم يوصف بها ضم احدى الكلمتين للاخرى على وجه يفيد الحكم بلا ترجيح الا انهما يختلفان من جهة انه اذا اطلق الاسناد على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعانى ويوصف بهما الالفاظ الدالة على تلك المعانى تبعا واذا اطلق الاسناد على الضم المذكور كان الامر بالعكس كذا ذكره القرمى نعم تعريف الاسناد بما قاله الشارح اولى مما عرف به السكاكى من جهة ان المسند والمسند اليه فى عرفهم من اوصاف الالفاظ لان الاحوال المبحوث عنها انما تعرض للالفاظ كالذكر والحذف وكونه معرفة

(ضمير)

ثابت لمفهوم الاخرى اومنفى عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شانه وكثرة مباحثه ثم قدم احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لان البحث فى علم المعانى انما هو عن احوال اللفظ

ضميرا او اسم اشارة او علما او نكرة وكذلك كون المسند اسما او فعلا او جملة اسمية او فعلية او ظرفية وقولهم الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند من باب اجراء المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ وقول السكاكى فى التعريف الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم يقتضى ان المسند والمسند اليه من اوصاف المعانى ولا يقال ان الخواص والمزايا انما تعتبر اولا فى المعانى فاللايق باصطلاح اهل المعانى ان يعتبر المسند اليه والمسند من اوصاف المعانى لانا نقول هذا لايتم لاستلزامه ان لايكون علم المعانى باحثا عن احوال اللفظ فتأمل (قوله وانما قدم بحث الخبر) اى المذكور فى هذا الباب والابواب الاربعة بعده على بحث الانشاء مع ان تلك الابحاث لاتختص بالخبر (قوله لعظم شانه) اى شرعا لان الاعتقاديات كلها اخبار ولغة فان اكثر المحاورات اخبار (قوله وكثرة مباحثه) عطف مسبب على سبب وانما كثرت مباحثه بسبب ان المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء اكثر وقوعها فيه (قوله ثم قدم احوال الاسناد) اى ثم قدم من مباحث الخبر احوال الاسناد وثم للترتيب الاخبارى (قوله مع تأخر النسبة) اى التى هى مرادة بالاسناد على مامر من الطريقتين وفيه ان المحل للضمير فكان المناسب ان يقول مع تأخره اى الاسناد الا ان يقال اظهر فى محل الاضمار اشارة الى ان مراد المصنف بالاسناد النسبة كذا قرر بعضهم لكن انت خبير بان هذا الكلام انما يتم على طريقة السكاكى من ان المراد بالاسناد الحكم لا على طريقة الشارح من ان الاسناد ضم كلمة لاخرى اذ الضم غير النسبة فالاولى للشارح ان يقول مع تأخر الاسناد لان الكلام فيه لا فى النسبة اللهم الا ان يقال انه اراد بالنسبة الاسناد من اطلاق اسم اللازم على الملزوم او يقدر مضاف فى قوله سابقا ضم كلمة الخ اى اثر ضم الخ او لازم ضم والاثر هو النسبة وكذلك اللازم ويراد بالحكم فى قوله بحيث يفيد الحكم الخ الحكم اللغوى وهو القضاء وحينئذ فيكون كلام الشارح موافقا للسكاكى فى ان الاسناد هو النسبة الكلامية قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله لان البحث فى علم المعانى انما هو الخ) انما هو لمجرد التوكيد او يقال ان الحصر اضافى اى ان البحث فى علم المعانى انما هو عن الطرفين من حيث وصفهما بالمسند اليه والمسند لا من حيث ذاتهما وحينئذ فلا ينافى انه يبحث فى علم المعانى عن متعلقات الفعل وعن القصر وعن الفصل والوصل (قوله الموصوف الخ) اى فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الوصف)اى كونه مسندا اليه او مسندا (قوله وهذا الوصف انما يتحقق)اى يتعقل فى الذهن (قوله بعد تحقق الاسناد) اى لانه مالم يسند احد الطرفين للآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والحاصل ان المعترض يلاحظ ذات الطرفين ويقول ان الاسناد متأخر عنهما فى الوجود طبعا فالمناسب تأخير الكلام على احواله وضعا وحاصل الرد عليه انه ليس المنظور له ذات الطرفين حتى يرد ما قلت بل المنظور له وصفهما بالاسناد ولا يعقل الوصف الا بعد وجود الاسناد فهو متقدم

الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها (لاشك ان قصد المخبر) اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية كثيرا اما تورد لاغراض اخر غير افادة الحكم او لازمه مثل التحسر والتحزن فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى وضعتها انثى وما اشبه ذلك

طبعا وحينئذ فينبغي ان يقدم الكلام على احواله وضعا ليوافق الوضع الطبع (قوله لاشك الخ) من هنا الى قوله فينبغي الخ تمهيد لبيان احوال الاسناد (قوله ان قصد الخ) اى بمقصود وفى الكلام حذف حرف الجر اى فى ان مقصود (قوله اى من يكون بصدد الاخبار) اى من يكون قاصدا للاخبار والاعلام لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والا فالجملة الخ وهذا اشارة للجواب عن اعتراض خطيب اليمن على المصنف حين الف هذا الكتاب ورآه الخطيب المذكور فقال معترضا عليه قوله لاشك الخ فى حصر قصد المخبر فيما ذكر نظرا اذ يرد عليه قول ام مريم رب انى وضعتها انثى فانه ليس قصدها اعلام الله بالفائدة ولا بلازمها اذ المولى عز وجل عالم بانها وضعت انثى وعالم بانها تعلم انها وضعت انثى وحاصل الجواب ان قول المصنف ان قصد المخبر بكسر الباء من الاخبار وهو له معنيان لغوى واصطلاحى فالاول الاعلام والثانى التلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها افادة معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعتق كل العبيد فيما اذا قال كل من اخبرنى بقدوم زيد فهو حر فاخبروه على التعاقب والخبر هنا بالمعنى اللغوى اى المعلم فقول الشارح والاعلام عطف تفسير لا بالمعنى العرفى اى الآتى بالجملة الخبرية الا انه ليس المراد بالمخبر المعلم بالفعل والا لما صح الترديد الآتى بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن المؤكدات لانه حيثما اعلمه بالفعل كيف يكون خالى الذهن فتعين ان يكون المراد بالمخبر من كان بصدد الاخبار والاعلام (قوله والا فالجملة الخ) اى والا نقل المراد بالمخبر ما ذكر بل المراد به الآتى بالجملة الخبرية مرادا بها معناها فلا يصح حصر مقصوده فى الامرين اللذين ذكرهما المصنف بقوله لان الجملة الخبرية الخ (قوله مثل التحسر) مما دخل تحت مثل اظهار الضعف كما فى قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا رب انى وهن العظم منى واظهار الفرح كما فى قولك قرأت الدرس وحضرنى الافاضل وتذكير ما بين المراتب من التفاوت العظيم كما فى قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الخ فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن لا للاعلام بالحكم او لازمه لان النبى واصحابه عالمون بالحكم وهو عدم الاستواء ويعلمون بان المولى عالم بعلمهم ذلك بل لتذكر ما بين الرتبتين من التفاوت العظيم لاجل ان يتباعد القاعد ويرفع نفسه عن انحطاط مرتبته (قوله فى قوله تعالى حكاية الخ) اى فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن لا للاعلام بالحكم او لازمه لان المخاطب وهو المولى سبحانه وتعالى عالم بكل منهما بل لاظهار التحسر على خيبة رجائها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر انها تلد ذكرا فاخبرت انها ولدت انثى ولاشك ان اظهار خلاف ما يرجوه الانسان يلزمه التحسر فظهر لك من هذا ان استفادة التحسر من الآية بطريق الاشارة والتلويح على ما هو مفاد عبد الحكيم واما قول بعضهم استعمال الكلام فى اظهار التحسر والتحزن والضعف مجاز مركب وتحقيقه ان الهيئة التركيبية فى مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فان كانت العلاقة

المشابهة فاستعارة والافمجاز مرسل والآية من قبيل الثانى لان الانسان اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد مايرجوه يلزمه اظهار التحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم آه كلامه ففيه نظر اذ يلزم عليه ان الآية انشاء معنى وحينئذ لاتصلح شاهدا للشارح اذ هو بصدد التمثيل لما اذا كان خبر المخبر لم يفد المخاطب الحكم ولا لازمه (قوله وماأشبه ذلك) اى من افراد امثلة التحسر كقوله

* هواى مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجثمانى بمكة موثق *

وكمافى قوله مخاطبا لامرأة اسمها امية تلومه على عدم انتقام والاخذ بثار اخيه

* قومى هم قتلوا اميم اخى * فاذا رميت يصيبنى سهمى *

* فلئن عفوت لاعفون جللا * ولئن سطوت لاوهنن عظمى *

اى قومى يا امية هم الذين فجعونى بقتل اخى فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك على بالمضرة لان عز الرجل بعشيرته فان عفوت عنهم بالصفح والتجاوز عفوت عن امر عظيم وخطب جزيل واظهرت الاحسان الكامل لهم وان قهرتهم بالانتقام عاد الامر الى توهين حالى فلذا تركت الانتقام فأمية المخاطبة عالمة بان القاتلين لاخيه قومه وتعلم بانه عالم بذلك وحينئذ فالقصد اظهار التفجع والتحزن على موت اخيه فقوله وما اشبه ذلك ليس مستدركا مع قوله اولامثل التحسر لان الاتيان بمثله لادخال الانواع كالضعف والفرح وقوله وما اشبه ذلك لادخال افراد امثلة التحسر كما علمت (قوله افادة المخاطب) لو قال افادة اما الحكم وحذف المخاطب لكان اخصر وشاملا لما اذا وجه الكلام الى شخص واريد افادة غيره (قوله الحكم) اى سواء كان مدلولا حقيقيا للخبر او مجازيا أو كنائيا (قوله مفعول الافادة) اى الثانى والاول قوله المخاطب والفاعل محذوف اى افادته المخاطب اما الحكم (قوله اوكونه الخ) اورد على المصنف ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لاحقيقيا ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين فى مانعة الخلو يجب ان يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لايستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كأن يقال الثابت فى الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد ذلك اذ لاتلازم بين القصدين ولايجوز انتفاؤهما ممن يكون بصدد الاخبار واجيب بان ماذكر من وجوب الاستلزام المذكور فى مانعة الخلو اذا كانت القضية منفصلة لزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية فلا يشترط فيها ماذكر فالحاصل لن القضية هنا اتفاقية مانعة خلو فيجوز الجمع (قوله اى كون المخبر عالما به) المراد بالعلم هنا التصديق بالنسبة جزما اوظنا لامجرد التصور ان قلت الكون المذكور حكم من الاحكام اللازمة للحكم الاصلى الذى هو الوقوع او اللا وقوع المفهومة من القضية بطريق

(بخبره) متعلق بقصد (افادة المخاطب) خبر ان (اما الحكم) مفعول الافادة (اوكونه) اى كون المخبر عالما به اى بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة اولا وقوعها

المجاز لان دلالة اللفظ على لازم معناه مجاز وهذه الاحكام اللازمة كثيرة ككون المتكلم حيا اوموجودا فاوجه تخصيص هذا الحكم اللازم بالذكر دون غيره من الاحكام اللازمة قلت لما كان هذا الحكم اللازم مقصودا للمخبر لان المخبر يقصد ايقاعه فى بعض الاحيان وذلك فيما اذا كان المخاطب عالما باصل الحكم دون غيره من الاحكام اللازمة خص بالذكر لانه لايوجد هذا المعنى فى غير ذلك اللازم وان قصد ذلك الغير كما اذا قال شخص توهمه المخاطب ميتا السماء فوقنا ليفيد حياته فهو نادر ولاينافى هذا ان المقصود هو الحكم الذى هو الوقوع واللا وقوع لانه المقصود الاصلى (قوله والمراد بالحكم هنا) اى فى كلام المصنف اعلم انه قد تقرر ان الحكم يطلق على النسبة الكلامية اى المفهومة من الكلام وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه اوانتفاؤه عنه فى الواقع وهو المتعارف بين ارباب العربية وهذا المعنى هو المعنى بوقوع النسبة اولا وقوعها اى النسبة الواقعة المتحققة فى الخارج اوغير المتحققة فيه ويطلق على المحكوم به ويطلق على اذعان النسبة اى ادراك انها واقعة اوليست بواقعة وهو المعبر عنه فيمابين ارباب المعقول بالايقاع والانتزاع ويطلق على خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء اوالتخيير على ماهو عرف الاصوليين وعلى ماثبت بالخطاب كالوجوب ونحوه على ماهو عرف الفقهاء ولاخفاء ان المقصود بالاعلام وهو افادة وقوع النسبة اى تحققها اولاوقوعها فى الخارج فاذا قال لك شخص قام زيد كان قصده افادتك ان ثبوت القيام لزيد حصل وتحقق فى الخارج وليس قصده افادتك انه ادرك ان ثبوت القيام مطابق للواقع وحيث كان المقصود بالاعلام انما هو افادة وقوع النسبة فيكون هو المراد بالحكم هنا فقول الشارح وقوع النسبة اى النسبة الواقعة اى المتحققة فى الواقع والخارج وهذا فى القضية الموجبة وقوله اولاوقوعها اى اوالنسبة الغير الواقعة اى الغير المتحققة فى الواقع وهذا فى القضية السالبة قال الشارح فى المطول ولايصح ان يراد بالحكم هنا الايقاع والانتزاع لظهور انه ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة اى ادرك انها مطابقة للواقع اولا ولانه عالم بانه اوقعها وايضا الادراك من اوصاف الشخص فلو اريد لما كان لانكار الحكم معنى اذلا يصح ان يقول المخاطب للمتكلم انت لم توقع النسبة فان قلت جعل المقصود الاصلى من الخبر افادة المخاطب وقوع النسبة اولاوقوعها لاالايقاع والانتزاع هذا انما يظهر على القول بان مدلول الخبر النسبة لاالاذعان بها وهذا خلاف ماعليه الاكثر اذ الذى عليه الاكثر كالامام الرازى وابن السبكى والعلامة السيد وغيرهم ان مدلول الخبر اذعان النسبة اعنى الايقاع والانتزاع قلت اجاب العلامة عبدالحكم بان الايقاع والانتزاع وان كان مدلولا للخبر على قول الاكثر الا انه ليس مقصودا بالافادة بل وسيلة لما قصد افادته بالخبر وهو وقوع النسبة

وكونه مقصودا للمخبر بخبره لايستلزم تحققه فى الواقع وهذا مراد من قال الخبر لايدل على ثبوت المعنى اوانتفائه والا فلايخفى ان مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه ان القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلول ولامفهوم للفظ فليفهم (ويسمى الاول) اى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته (فائدة الخبر والثانى) اى كون المخبر عالمابه (لازمها) اى لازم فائدة الخبر

اولا وقوعهـا وذلك لان المخاطب يستفيد الايقاع والانتزاع من الخبر ثم ينتقل منه الى متعلقه الذى هو المقصود بالاعلام وهو وقوع النسبة اولا وقوعها ويدل لذلك ماهو الحق عندهم من ان الالفاظ لادلالة لها فى نفسها على مافى الخارج بل دلالتها على الصور الذهنية اولا وبالذات وبواسطتها على مافى الخارج لمابينهما من الارتباط فظهرلك ان كون الخبر مدلوله الايقاع والانتزاع لاينافى ان المقصود بالاعلام افادة وقوع النسبة اولاوقوعها فتأمل ذلك (قوله وكونه مقصودا) اى الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها مقصودا للمخبر بخبره الخ وهذا توطئة لقوله وهذا مراد الخ (قوله لايستلزم) اى ذلك الكون تحققه اى ثبوته فى الواقع وضمير تحققه للحكم بمعنى النسبة وحاصله ان قصد المخبر بخبره افادة وقوع النسبة اى كون النسبة واقعة لايستلزم تحققها فى الواقع لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها وليست عقلية تقتضى استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا كدلالة الاثر على المؤثر فاذا قلت زيد قائم دل على ثبوت القيام لزيد فى الواقع ودلالته على ذلك لاتستلزم ان يكون ثبوت القيام متحققا فى الواقع لجواز ان يكون الخبر كذبا (قوله وهذا) اى كونه لايستلزم تحققه فى الواقع (قوله مراد من قال ان الخبر لايدل على ثبوت المعنى) اى الحكم اوانتفائه اى فليس مراد ذلك القائل نفى دلالة الخبر على ثبوت الحكم كالقيام اوانتفائه كما هو ظاهره بل مراده انه لايستلزم تحققه وثبوته فى الواقع لجواز ان يكون كذبا والحاصل ان الخبر يدل على ثبوت المعنى اى الحكم اوانتفائه فى الواقع قطعا فكيف يقول هذا القائل ان الخبر لايدل على ثبوت المعنى اوانتفائه فى الواقع فاجاب الشارح بان مراده بنفى الدلالة على الثبوت اوالانتفاء انه لايستلزم تحققه فى الواقع اوانتفاءه فيه وهذا لاينافى انه يقول بدلالة الخبر على ثبوت المعنى الذى هو الحكم اوانتفائه فى الواقع (قوله والا فلايخفى الخ) اى والا نقل هذا مراده بل مراده بهذا الكلام ان الخبر لايدل على اصل ثبوت المعنى ولا على انتفائه فلايصح كلامه لانه لايخفى الخ (قوله ان مدلول قولنا الخ) اى مدلوله الوضعى (قوله ومفهومه) عطف على مدلول مرادف له وقوله ان القيام ثابت لزيد الانسب ثبوت القيام لزيد فى الواقع (قوله وعدم ثبوته له) اى فى الواقع وقوله احتمال عقلى نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال (قوله ويسمى الاول فائدة الخبر) اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن ولامشاحة فى الاصطلاح فلايرد عليه ان فائدة الشئ مايترتب عليه والمترتب على الخبر علم المخاطب بالحكم لانفس الحكم (قوله اى الحكم) اى لاافادة الحكم وقوله الذى يقصد بالخبر اى الذى قد يقصد المتكلم افادته للمخاطب بالخبر فلاينافى انه قدلايقصد افادته كما فى صورة قصد افادة اللازم (قوله لانه) اى الحال والشان وهذا دليل على كون الثانى لازما للفائدة (قوله كل ما افاده) اى كل خبر افاد

المخاطب الحكم افادته اى المخبر عالم به اى بذلك الحكم واشار الشارح بهذا الى ان اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لانه لاتلازم بينهما اذقد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى ان افادة الاول لازمة لافادة الثانى لامن حيث ذاتهما اذلا تلازم بينهما واورد على هذه الكلية انهما منقوضة بخبر الله تعالى فانه يفيد الحكم ولايفيد انه عالم به لان كونه عالما معلوم لناقبل الخبر فلم نستفده من الخبر وجوابه ان المعلوم لناقبل الخبر هو العلم الذى يسمى مثله عندنا تصورا وليس هو المقصود بل المقصود افادته بالخبر العلم الذى يسمى مثله عندنا تصديقا ولايستفاد الا من الخبر لانه تعالى لايعلم جميع الاشياء على الوجه الذى نسميه تصديقا بدليل الكواذب فانه يعلمها وليست على هذا الوجه قطعا فعلمه بالشئ على وجه نسميه تصديقا لانعلمه الامن خبره بقى شئ آخر وهو انه قد يمنع اللزوم مطلقا لان المخاطب قديغفل عن كون المتكلم عالما اويخبر بالحكم وهو شاك اوجاهل فلم تكن افادة انه عالم لازمة لافادة نفس الحكم والجواب ان المراد اللزوم فى الجملة اى ان ذلك اللزوم بالنظر للغالب والجارى على العرف لانه عند سماع الخبر الشان حصوله فهو فى حكم المعلوم بالضرورة (قوله وليس كل ماافاد الخ) اى ليس كل خبر افاد ان المتكلم عالم بالحكم وفى هذا اشارة الى ان اللزوم ليس من الجانبين وحينئذ فهو لازم اعم كلزوم الضوء للشمس فيلزم من وجود الملزوم وجوده ولايلزم من وجوده وجود الملزوم وهذا بخلاف اللازم المساوى كقبول العلم وصنعة الكتابة (قوله لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار) اى فالخبر حينئذ انما افاد لازم الفائدة ولم يفد الفائدة ان قلت ان الفائدة تحضر فى ذهن المخاطب حال افادة اللازم فافادة اللازم تستلزم افادة الفائدة ايضا اجيب بان حضورها حال افادة اللازم المجهول ليس بعلم جديد بل هو تذكار فلايعتبر (قوله كما فى قولنا لمن حفظ التوراة) اى والحال انه يعلم ان ما حفظه هو التوراة فلابد من هذا لصحة التمثيل بهذا المثال والافيمكن ان يحفظها من لايعلم انها التوراة ولعل الشارح لم يقيد بقوله لمن علم ان ماحفظه هو التوراة اشعارا بان حفظها لاينفك عادة عن العلم بها من حيث انه توراة وان جاز فى المحقرات الانفكاك (قوله وتسمية الخ) حيث قيل لازم فائدة الخبر وقوله مثل هذا الحكم اى تسمية هذا الحكم وما ماثله والمراد بهذا الحكم الحكم بحفظ المخاطب التوراة والمراد بماماثله كل حكم يكون معلوما قبل الاخبار واشار بهذا للجواب عما يقال ان حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به فكيف يسمى فائدة وحاصل الجواب انه ليس المراد بالفائدة مايستفاد من الخبر بالفعل بل ماشانه ان يستفاد منه (قوله والمراد بكونه) اى المخبر المذكور فى قوله كل ماافاد الحكم افاد انه عالم به ولو قال والمراد بعلمه لكان انسب بقوله حصول صورة الخ وهذا جواب عن المنع الوارد على اللازمة فى قوله كل ماافاد

لانه كل ماافاد الحكم افاد انه عالم به وليس كل ماافاد انه عالم بالحكم افاد نفس الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما فى قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم فى ذهنه

الحكم افاد انه عالم به وتقرير المنع لانسلم الملازمة اى لانسلم انه كل ماافاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون المخبر اخبر بشئ عالما بخلافه او شاكافيه مترددا او ظانا له اومتوهماله وحاصل الجواب ان هذا المنع لايرد الااذاقلنا المراد بالعلم الاعتقادالجازم المطابق وليس كذلك بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم فى ذهن المخبر وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للاخبار سواء كان معتقداله اعتقادا جازما اوغير جازم اوغير معتقد اصلا او معتقد الخلافه فكل مخبر بخبر تحصل صورة الحكم فى ذهنه وان كانت تلك الصورة قد لاتطابق الواقع وهذه الصورة تسمى علما واطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس (قوله والمرادبكونه عالما) اى فى قولنا كل ماافادالحكم افاد انه عالم بالحكم (قوله حصول صورة الحكم) اى صورة الحكم الحاصلة فى ذهنه وحينئذ فالمعنى كل خبر افاد الحكم افاد ان صورة ذلك الحكم حاصلة فى ذهن المخبر فعلم ان المراد بالعلم هنا العلم بالمعنى المصطلح عليه عندالمناطقة وهو الصورة الحاصلة فى الذهن سواء كانت موافقة للواقع اولا كانت معتقدة للمتكلم اعتقادا جازما اوغير جازم اوغير معتقدة لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما هو المعنى المصطلح عليه عند الاصوليين والمتكلمين وعلى الاول فالعلم عين المعلوم وغيره على الثانى وانما قال الشارح حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد ان العلم هو الصورة من حيث حصولها فى الذهن (قوله سمعنا بها فى الشرح) اى جدنا بها فيه والمراد ذكرناها فيه ولايخفى ما فى الكلام من الاستعارة التبعية (قوله وقد ينزل الخ) اى وقد ينزل المتكلم المخاطب العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جرى المخاطب على مقتضى علمه واعترض على المصنف بان هذ اتخريج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر والكلام هنا فى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وحينئذ فالاولى عدم ذكر ذلك هنا وذكره فيما يأتى فى الكلام على التخريج على خلاف مقتضى الظاهر المشار له بقوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه. واجيب بانه ذكره هنا جوابا عن سؤال وارد على الكلام السابق حاصله انه لو كان قصد المخبر منحصرا فى الامرين لما صح القاء الخبر للعالم بهما فاجاب بما ذكر وحاصله انه انما صح القاء الخبر للعالم بهما لتنزيله منزلة الجاهل فاولا قرر الاصل ودفع مايرد عليه ثم تكلم بعد ذلك على الفرع اعنى التخريج على خلاف مقتضى الظاهر (قوله العالم بهما) اعلم ان التنزيل المذكور يكون فيما اذا علم المخاطب الفائدة ولازمها معا اواحدهما وكلام المصنف ظاهر فى الاول ويمكن تأويله بحيث يكون محتملا للوجوه الثلاثة علم الفائدة وعلم اللازم وعلم الفائدة واللازم بان يرجع الضمير فى قوله بهما لمجموع الامرين وهو يصدق بالبعض والجميع فالاول كقولك لتارك الصلاة العالم بوجوبها الصلاة واجبة والثانى وهو المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيدا لمن يعلم انك تعرف انه ضرب زيدا لكنه يناجى غيرك بضربه

وههنا ابحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) اى فائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فان من لايجرى على موجب علمه هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير فى الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئس ماشروا به انفسهم لوكانوا يعلمون

عندك كأنه يخفى منك والثالث كقولك لانسان مؤمن ويعلم انك تعلم انه مؤمن الاانه آذاك اذية لايباشرها الامن يعتقد مؤذية كفره ولايعلم الله ورسوله الله ربنا ومحمد رسولنا (قوله وان كان عالما) الواو للحال وقوله بالفائدتين فيه تغليب (قوله على موجب) بفتح الجيم اى على مقتضى (قوله هو والجاهل سواء) اى كالمستويين من حيث ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم وهو العمل به قد انتفى عنهما معا وانما جاز تنزيل العالم منزلة الجاهل عند انتفاء جريه على موجب العلم تغييراله وتقبيحا بحاله لانه اذا كان عالما بوجوب الصلاة وكان تاركالها وقيل له الصلاة واجبة كان فى القاء الخبر اليه اشارة الى انه هو والجاهل سواء لانه لايتصور تركها الا من الجاهل وفى هذا من التوبيخ مالايخفى (قوله كما يفال العالم) اى بفائدة الخبر (قوله الصلاة واجبة) اى فانه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالى الذهن فالقى له الخطاب من غير تأكيد (قوله وتنزيل العالم بالشئ) اى سواء كان حكما اولازمه اوغيرهما فهو اعم مما قبله فهذا ترق عما ذكره المصنف لان ذاك فى تنزيل العالم بفائدة الخبر اولازمها منزلة الجاهل بها وهذا فى تنزيل العالم مطلقا وان كان علمه بغير فائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل كما فى الآية على مايأتى بيانه (وقوله لاعتبارات خطابية) اى لاجل امور اقناعية يعتبرها المتكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير المخاطب ان المخاطب غير عالم كعدم الجرى على مقتضى العلم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ولقد علموا الخ) اللام فى لقد موطئة للقسم اى انها واقعة فى جواب قسم محذوف والضمير فى علموا لليهود واللام فى لمن اشتراه ابتدائية وضمير اشتراه عائد على كتاب السحر والشعوذة والمراد بالشراء الاستبدال والاختيار اى اختياره على كتاب الله وهو التوراة ومن مبتدأ وجملة اشتراه صلة وقوله ماله فى الآخرة من خلاق جملة مركبة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر من ومن فى قوله من خلاق لتأكيد النفى وجملة من اشتراه الخ فى محل نصب سادة مسد مفعولى علموا لتعليقه بلام الابتداء وجملة وليس الخ معطوفة اما جملة القسم والجواب فيقدر فيها قسم وتكون لام لبئس موطئة له واما معطوفة على جملة الجواب وحدها فلايقدر فيها قسم وتكون اللام موطئة للقسم الاول كاللام الاولى ولو شرطية ومفعول يعلمون محذوف او انه منزل منزلة اللازم اى لوكانوا يعلمون مذمومية الشراء ورداءته اولوكانوا من اهل العلم وجواب لو محذوف تقديره لامتنعوا وحاصل معنى الآية والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر اى اختاره على كتاب الله ماله فى الآخرة نصيب من الثواب اصلا ولاشك ان عدم الخلاق فى الآخرة حالة مذمومة فكأنه قيل ولقد علموا رداءة حال من اشتراه ومذموميتها ثم قيل ووالله لبئس ماباعوا به انفسهم اى حظوظها لوكانوا يعلمون برداءة ذلك الشراء لامتنعوا منه ومحل الشاهد من الآية قوله لوكانوا يعلمون فان العلم الواقع بعد لو منفى

(بمقتضاها)

بمقتضاها لانها حرف امتناع لامتناع وقد اثبت ذلك العلم لهم فى صدر الآية وهذا تناف والجواب انهم لما لم يعملوا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزلة عدمه فصاروا بمنزلة الجاهلين فاثبات العلم لهم اولا هو الموافق للواقع ونفيه عنهم ثانيا مظهر لتنزيلهم منزلة الجاهلين بذلك الشئ لعدم جريهم على موجب علمهم ثم ان المقصود من الآية التنظير لانها ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل لعدم جريانه على مقتضى العلم فيلق له الخبر لان اليهود غير مخاطبين بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى تكون خبرا ملق لهم ومقصودا اعلامهم بمضمونه وهم يعلمونه ونزولوا منزلة الجاهلين اذ المخاطب بالآية انما هو النبى صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه وليسوا عالمين بفائدة هذا الخبر والحاصل ان المقصود بالآية التنظير لان فيها تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به كما ان فى المبحث المذكور قبلها كذلك وان افترقا من جهة ان العالم المنزل منزلة الجاهل فى الآية ليس مخاطبا وليس عالما بفائدة الخبر بخلاف المبحث السابق فان قلت هذا التكليف فى الآية بجعلها نظيرا انما يحتاج اليه اذا كان العلم المنفى بلو متعلقا بما تعلق به العلم المثبت وهو عدم الخلاق والثواب لانه يلزم على ذلك التناقض فى الآية وانما يندفع بذلك التكلف واما لو كان العلم المنفى متعلقا بالذم المأخوذ من بئس والعلم المثبت متعلقا بعدم الخلاق وهما متغايران لوجود عدم الخلاق فى الامر المباح بخلاف الذم فلا تناقض لان شرطه اتحاد الموضوع والمحمول والموضوع هنا قد اختلف واذا احتملت الآية هذين الامرين سقط بها الاستشهاد على النظير ايضا فلا تصح ان تكون شاهدا لما ادعاه المصنف لما قلناه سابقا ولا شاهدا على النظير للاحتمال السابق والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال قلت هذا الاحتمال مناف لسياق الآية لان سوق الآية يدل على اتحاد الذم والانتفاء الخلاق ماصدقا فى الآية على ماذكره المفسرون وذلك لان اختيار ما لا نفع ولا ثواب فيه فى الآخرة كالسحر على النافع من كل الوجوه وهو كتاب الله ردئ ومذموم فالآية على هذا الاحتمال بناء على الاتحاد المذكور ترجع الى الاحتمال الاول فالتناقض باق بحاله وعلى تقدير عدم الاتحاد بين الامرين يجب ان يكون العلم المنفى متعلقا بما تعلق به المثبت وهو عدم الخلاق فيرجع قوله لو كانوا يعلمون الى صدر الآية لانه الانسب ببلاغة القرآن من جهة ان فيه اشارة الى ان علمهم بعدم الثواب كاف فى الامتناع فكيف العلم بالذم وحمل الآيات على الابلغ واجب (قوله بل تنزيل الخ) هذا ترق آخر وهو تنزيل وجود الشئ اعم من ان يكون علما اوغيره منزلة عدمه كما فى الآية فان وجود الرمى المنزل منزلة عدمه ليس بعلم والحاصل ان الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم اى اعم من كونه متعلقا بفائدة الخبر اوغيره منزلة عدمه وماهنا نزل وجود الشئ مطلقا كان علما اوغيره منزلة عدمه (قوله ومارميت اذ رميت)

بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى ومارميت اذ رميت

اذظرف لرميت الاول اوالنفى المأخوذ من ماونفى الرمى عنه عليه الصلاة والسلام باعتبار انه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة كاصابة جميع الكفار بالتراب فى اعينهم كالعدم والحاصل انه لماترتب على رميه آثار عجيبة لم تترتب على فعل غيره من البشر عادة نزل ذلك الرمى منزلة العدم لقلته بالنسبة لماترتب عليه واثبات الرمى له ثانيا نظرا للظاهر فلاتناقض فى الآية وهذا الحمل احسن من قول بعضهم ان نفى الرمى من جهة الحقيقة التأثير والاثبات من جهة الصورة الظاهرية والكسب وذلك لانه لاتنزيل فى الآية حينئذ (قوله فينبغى) اى يجب صناعة فلولم يقتصر على قدر الحاجة عد مخطئا (قوله اى اذا كان قصد المخبر الخ) هذا اشارة الى ان الفاء فى قوله فينبغى للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع وانظر لم ترك الشارح الفاء عند اعادة ينبغى وتوضيح المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب احد الامرين فينبغى له ان يقتصر من التركيب على قدر مايحصل به افادته لاانقص منه ولاازيد حذرا من اللغو فانه اذا كان غير مفيد اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ماقصد به كان فى حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وبهذا ظهر لك تفرع هذا الكلام اعنى قوله فينبغى الخ على ماقبله ولم يحتج لما اورده بعضهم بقوله ان جواب الشرط مسبب عنه وهذا المذكور المأخوذ من اول المبحث اعنى قوله فينبغى الخ لا يظهر كونه مسببا عن الشرط المحذوف الذى قدره الشارح بقوله اى اذا كان الخ بل ماذكره المصنف قاعدة مستقلة بنفسها لاتتفرع على ما سبق والذى يظهر كونه مسببا عما سبق قوله بعد ذلك فان كان المخاطب الخ واجاب عن ذلك بان قوله فينبغى الخ كلام مجمل يفصله قوله فان كان الخ والمجمل والمفصل شئ واحد وان اختلفا بالاعتبار وقد حكمنا بان ذلك المفصل يظهر كونه مسببا عن الشرط فيصح ان يكون مجمله كذلك فالحاصل انه لاشك فى صحة تفرع قوله فينبغى الخ على ماتقدم من ان قصد المخبر الخ ولايحتاج فى توجيه التفريع الى ان يقال ان ماذكر من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ بقى شئ آخر وهو ان اعتبار هذه الاحوال اعنى خلو الذهن والتردد والانكار ظاهر بالنسبة الى فائدة الخبر يعنى الحكم واما بالنسبة الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو والتجريد عن المؤكدات واما اعتبار التردد والانكار فلايصح لان التردد فى علم المخاطب اوانكاره يقتضى تأكيد الحكم فاذا اكد وقيل انى عالم بقيام زيد مثلا انقلب اللازم فائدة لان المقصود حينئذ اثبات العلم بالقيام لااثبات القيام والكلام فى لازم الفائدة لافيها فلا يتصور اعتبار التردد والانكار فى اللازم مع بقائه على حاله على انه لايتصور ولولم يبق على حاله ان اريد بعلم المتكلم حصول صورة الحكم لان القاء الخبر للمخاطب يستلزم افادته المخاطب انه عالم بالحكم كما تقدم بيانه اما ان اريد بالحكم التصديق مطلقا اوبقيد الجزم وحده او به مع المطابقة

(فينبغى) اى اذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغى (ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو (فان كان المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه)

لتصور فيه التردد والانكار بعد القاء الخبر لاحتمال ان يكون المخبر شاكا او واهما فيصح التأكيد حينئذ افاده السيرامى (قوله من التركيب) من بمعنى فى او المعنى فيقتصر على قدر الحاجة من المركبات (قوله على قدر الحاجة) اى على مقدار حاجة المخبر فى افادة الحكم ولازمه او حاجة المخاطب فى استفادتهما فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها (قوله حذرا عن اللغو) اى لاجل التباعد عنه وهو علة ليقتصر لا لقوله فينبغى لاختلافهما فى الفاعل لان فاعل ينبغى ان يقتصر اى الاقتصار وفاعل الحذر هو المتكلم ان قلت اللغو هو الكلام الزائد الذى لا فائدة فيه فالتعليل حينئذ قاصر على عدم الزيادة وليس شاملا لعدم النقصان مع ان المدعى الشمول لهما لان قوله على قدر الحاجة اى بحيث لا يزيد ولا ينقص فالتعليل فيه قصور اجيب بانه ترك تعليل عدم النقص لعلمه بطريق المقايسة وكانه قال حذرا من اللغو ومن القصور او المراد باللغو مايشمل اللغو حقيقة وهو الزائد على قدر الحاجة وحكما وهو الكلام الناقص عن قدر الحاجة لان الكلام اذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيكون فى حكم اللغو لعدم الاعتداد به لكونه غير مفيد للمقصود وهذا الجواب قد اشرنا اليه سابقا (قوله فان كان المخاطب خالى الذهن من الحكم الخ) مقتضاه انه اذا كان خالى الذهن من لازم الحكم وقصد المتكلم افادته يؤكد له وليس كذلك بل هو مثل خالى الذهن من الحكم ولعله تركه للعلم به بالمقايسة وقد علمت الكلام فى ذلك والمراد بالحكم الاعتقاد ولو غير جازم كما يأتى بيانه (قوله اى لا يكون الخ) تفسير لقوله خالى الذهن وقوله عالما بوقوع النسبة اولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة اولا وقوعها اى ادراك انها واقعة اوليست بواقعة وهو المسمى بالتصديق وبالايقاع والانتزاع وبالاذعان (قوله ولا مترددا فى ان النسبة الخ) اشار به الى ان الضمير فى قوله والتردد فيه للحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها ففى الكلام استخدام لان التردد ليس فى الحكم بمعنى التصديق بل فى الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع فذكر الحكم اولا بمعنى التصديق واعاد عليه الضمير بمعنى الوقوع او اللاوقوع وهو المعبر عنه بالنسبة الكلامية ويجوز ان يراد بالحكم فى الموضعين الوقوع او اللاوقوع ويقدر مضاف قبل الحكم اى من ادراك الحكم فيكون الخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن ادراكه وهذا الاحتمال يرجع للاول ولكنهما يختلفان بالاستخدام وتقدير المضاف والاولى كما قال عبد الحكيم ان يراد بالحكم وقوع النسبة اولا وقوعها بدليل سابق الكلام ولاحقه اعنى قوله اولا لاشك ان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب اما الحكم الخ فان المراد به وقوع النسبة اولا وقوعها وكذا قوله والتردد فيه فان التردد والانكار انما هو فى الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها ومعنى خلو الذهن عنه لا يكون حاصلا فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو

اى لا يكون عالما بوقوع النسبة اولا وقوعها ولا مترددا فى ان النسبة هل هى واقعة ام لا وبهذا يتبين فساد ماقيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره

عن الاذعان به لايستلزم الخلو عن التردد لان الاذعان والتردد متنافيان فلايستلزم الخلو عن احدهما الخلو عن الآخر ولما كان الخلو عن الاول لايستلزم الخلو عن الثانى عطفه المصنف عليه فقال والتردد فيه فليس قوله والتردد فيه مستغنى عنه كما قيل الخ كلامه وقول الشارح اى لايكون عالما الخ لايخالف هذا لان نفى العلم مأخوذ من خلو الذهن عن الحكم وقوله بوقوع النسبة اولا وقوعها هذا بيان للحكم فتأمل (قوله هل هى واقعة املا) قد تقرر فى كتب النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعادل لانها مختصة بطلب التصديق والاتيان لها بمعادل يقتضى خروجها عن ذلك لطلب التصور كما سيأتى ذلك انشاءالله فى اوائل الانشاء فهذا التركيب من الشارح اما بناء على ماذهب اليه ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل مثلها مستدلا بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا اويقال ان ام هنا منقطعة بمعنى بل التى للاضراب لامتصلة فان السائل اذا قال هل زيد عندك ام لا كان المعنى هل زيد عندك بل اليس عندك فهو انتقال من استفهام الى استفهام آخر غير الاول فالسائل ظن اولا ان زيدا عند المخاطب فاستفهم عنه ثم ادركه ظن آخر انه ليس عنده فاستفهم عنه وام المنقطعة يجوز استعمالها مع هل ومع غيرها من ادوات الاستفهام (قوله وبهذا) اى التقرير الذى ذكرناه من ان المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه ان لايكون عالما بوقوع النسبة الخ (قوله يتبين فساد ماقيل) اى اعتراضا على المصنف وذلك القائل هو العلامة علاء الدين بن حسام الدين استاذ الشارح وحاصل ماقاله انه يستغنى عن قوله والتردد فيه بما قبله لان خلو الذهن عن الحكم يستلزم عدم التردد فيه وهذا الاعتراض بناء على مافهمه من ان المراد بالحكم اولا وثانيا وقوع النسبة اولا وقوعها والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدمه وانتفاؤه وبيان ذلك ان خلو الذهن عن النسبة الواقعة اوغير الواقعة يتناول باطلاقه عدم التصديق بها وعدم تصوره لها ومن المعلوم انه اذا كان خالى الذهن عن التصور لها فلايتأتى التردد فيها لان التردد فى وقوعها وعدمه فرع عن تصورها وحصولها فى الذهن وحاصل الرد عليه ان المراد بالحكم الاذعان والتصديق بوقوع النسبة والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدم الاذعان والتصديق به ولاشك ان خلو الذهن عماذكر لايستلزم خلوه عن التردد فيه فقد يوجد التردد فى الشئ مع خلو الذهن عن التصديق به لتصوره (قوله يستلزم الخلو عن التردد فيه) اى ضرورة ان التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم التصورى (قوله فلا حاجة الى ذكره) اى التردد (قوله بل التحقيق الخ) اى وحينئذ فالخلو عن الحكم لايستلزم الخلو عن التردد فيه لان الخلو عن احد المتنافيين لايستلزم الخلو عن الآخر وهذا الاضراب للانتقال والترقى من افساد ماقيل بارتكاب الاستخدام اوتقدير المضاف اوتحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف التقادير

بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان (استغنى) على لفظ المبنى للمفعول (عن مؤكدات الحكم) لتمكن الحكم فى الذهن حيث وجده خاليا (وان كان) المخاطب (مترددا فيه) اى فى الحكم (طالباله) بان حضر فى ذهنه طرفا الحكم وتحير فى ان الحكم بينهما وقوع النسبة اولا وقوعها (حسن تقويته) اى تقوية الحكم (بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور فى دلائل الاعجاز انه انما يحسن التأكيد اذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك

السابقة الى افاده بوجه آخر وهو تنا فى الحكم والتردد فيه من غير احتياج الى استخدام او تقدير مضاف اوملاحظة معنى الخلو عن الحكم وفيه اى ذلك الاضراب اشارة الى ان ما اقتضاه ماقيل من عدم تنافيهما غير تحقيق (قوله متنافيان) اى لايجتمعان حصولا فقط (قوله على لفظ المبنى للمفعول) اى والفعل مسند الى ضمير المصدر بالتأويل المشهور اى حصل الاستغناء او ان نائب الفاعل الجار والمجرور اعنى قوله عن مؤكدات الحكم ثم ان ماذكره الشارح من ان الفعل مبنى للمفعول مبنى على انه الرواية لكونه المناسب لقوله بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للتكلم ولا للمخاطب والافالبناء للفاعل فيه وفى قوله ان يقتصر جائز ايضا وقوله استغنى اى وجوبا كما نقله بعضهم عن الشارح (قوله عن مؤكدات الحكم) احترازا عن مؤكدات الطرفين كالتأكيد اللفظى والمعنوى فانهما جائزة مع الخلو نحو زيد زيد قائم وزيد نفسه قائم وجاء القوم كلهم ان قلت ان الاحتياط امر مستحسن عند البلغاء اعتبروه فى مواضع كالتأكيد لاحتمال سهو اونسيان اوعدم فهم فهلا جوز وا بل استحسنوا التأكيد لخالى الذهن من الحكم لدفع احتمال تردد اوانكار عنده اجيب بان احتمال ذلك امر ضعيف لايعارض مناسبة عقلية واعلم ان مؤكدات الحكم ان المكسورة الهمزة والقسم ونونا التوكيد ولام الابتداء واسمية الجملة وتكريرها ولوحكما واما الشرطية وأحروف التنبيه وحروف الزيادة على مافصل فى النحو وضمير الفصل وتقديم الفاعل المعنوى لتقوية الحكم والسين اذا دخلت على فعل محبوب اومكروه لانها تفيد الوعد اوالوعيد بحصول الفعل فدخولها على مايفيد الوعد اوالوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد التى للتحقيق وكأن ولكن وانما وليت ولعل وتكرير النفى ولم يعدوا ان المفتوحة لان مابعدها فى حكم المفرد لكن عدها ابن هشام من مؤكدات النسبة فانظره مع ذلك (قوله حيث وجده خاليا) اى لوجود الحكم الذهن خاليا فالحيثية هنا للتعليل (قوله وان كان مترددا فيه) اى فى الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها وقوله طالباله اى للحكم بمعنى العلم بوقوع النسبة اولا وقوعها اى التصديق بذلك ففيه استخدام كذا قال سم وانظر هل ذكر الضمير اولا بمعنى وذكره ثانيا بمعنى آخر يسمى استخداما كما قال سم اومن قبيل شبه الاستخدام والظاهر الثانى وتأمل ذلك (قوله طالباله) اى بلسان الحال اوالمقال وهذا لازم للتردد فيه لانه محترزبه عن شئ لان الموافق للطبع ان الانسان اذا تردد فى شئ صار متشوقا اليه وطالبا للاطلاع على شانه والا كان منسيا غير متردد وسكت المصنف عما اذا كان المخاطب عالما بالحكم اوظانا له اومتوهمه والظاهر ان الاولين لايلقى اليهما الخبر الابعد التنزيل السابق وان الثالث كالمتردد فى استحسان التوكيد له وكذلك الظان اذا كان ظنه ضعيفا جدا

فى عرضة الزوال ويمكن دخولهما فى كلام المصنف بان يراد بالمتردد ما كان تردده مستويا او براجحية احد الطرفين اومرجوحيته ويراد بالراجحية الراجحية غير القوية جدا وعلم من هذا ان خالى الذهن اقرب للامتثال من الشاك وهو المتردد من المتوهم ومن الظان ظنا ضعيفا (قوله بان حضر الخ) تصوير لقوله مترددا فيه (قوله طرفا الحكم) اى الوقوع او اللاوقوع وطرفاه المحكوم به والمحكوم عليه (قوله اى تقوية الحكم) المترددفيه بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها (قوله بمؤكد) اى واحد فلوزاد اولم يؤكد لم يستحسن اى حسن تقويته بادادة توكيد وتسميتها مؤكدا حقيقة عرفية فلا يقال ان المؤكد هو المتكلم (قوله ويتمكن الحكم) اى من ذهنه وهذا عطف لازم على ملزوم (قوله لكن المذكور فى دلائل الاعجاز الخ) اى فيكون المذكور فيهما منافيا لما ذكره القوم لان ما فى دلائل الاعجاز يقتضى ان التأكيد للمتردد لايجوز كخالى الذهن وكلام القوم يقتضى ان التأكيد له جائز بل هو مستحسن وجمع بعضهم بين كلام القوم وما فى دلائل الاعجاز بان الظن فى كلام الشيخ عبد القاهر شرط فى التأكيد بان خاصة لانها كالعلم فى التأكيد بخلاف غيرها فلايشترط فى التأكيد به ظن الخلاف وعليه يحمل كلام القوم وحينئذ فلاتنافى وردهذا الجمع بقوله تعالى انهم مغرقون فانه مؤكد بان مع ان نوحا لم يكن ظانا العدم غرقهم بل مترددا فالحق انهما طريقتان متقابلتان (قوله منكرا للحكم) اى وقوع النسبة (قوله يعنى يجب الخ) اشار بذلك الى ان قول المصنف بحسب متعلق بمحذوف اى وجب زيادة التوكيد بحسب الخ وليس متعلقا بوجب لان الوجوب لايتفاوت بتفاوت الانكار والتفاوت بتفاوته انما هو الزيادة لكن قد يقال ان تعلقه بالزيادة المحذوفة يقتضى ان اصل التأكيد غير واجب والواجب انما هو الزائد فلعل الاحسن تعلقه بالتأكيد الا ان يقال وجوب اصل التأكيد مستفاد من اصل الانكار اويقال وجوب اصل التأكيد مستفاد من وجوب زيادته لانه يلزم من وجوب زيادته وجوب اصله بقى شئ آخر وهو ما الفرق بين التأكيد الواجب والمستحسن مع ان المستحسن عند البلغاء واجب الا ان يقال ان ترك المستحسن يلام عليه لوما اخف من اللوم على ترك الواجب قرره شيخنا العدوى (قوله قوة وضعفا) اى لاعددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاث مثلا لقوتهما وللثلاث اربع لقوة الثلاث كما فى الآية الآتية فان التأكيدات فيها اربع والانكارات ثلاث لقوتها (قوله كما قال الله تعالى الخ) هذا تمثيل للقسم الثالث ثم انه يحتمل ان ما موصول حرفى اى كقول الله تعالى وعلى هذا فلابد من تقدير اى كالتأكيد فى قوله تعالى ويحتمل انها اسم موصول والعائد محذوف اى كالتأكيد الذى قاله تعالى ثم انه ان اريد التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر وان اريد الاستدلال على الوجوب ففيه انه لادلالة فى الآية على وجوب التأكيد ولا على وجوب كونه بقدر الانكار بل يحتمل ان

(وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم (وجب توكيده) اى توكيد الحكم (بحسب الانكار) اى بقدره قوة وضعفا يعنى يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الانكار ازالة له (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام اذ كُذِّبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجملة (وفى المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم لمرسلون) مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون

كلا من التأكيد وكونه بقدر الانكار استحسانى (قوله عن رسل عيسى الخ) اى وهم بولش بفتح الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين معجمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذى عززهما بعد تكذيبهما هذا هو الاصح وماقيل انهم يحيى وشمعون والثالث الذى عززهما هو بولش اوحبيب النجار فغير موثوق به (قوله اذ كذبوا) ظرف لمفعول محذوف اى حكاية عن الرسل قولهم اذ كذبوا اوظرف لمضاف محذوف اى حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا اوخبر محذوف والجملة مستأنفة اى وهذا المحكى صادر اذ كذبوا ولايصح ان يكون ظرفا لقال اوحكاية لان القول والحكاية ليسا وقت التكذيب بل متأخران عنه (قوله مؤكدا بان واسمية الجملة) اى كونها اسمية لاصيرورتها اسمية لانه لايشترط فى التأكيد بها كونها معدولة عن الفعلية كما وهم كذا فى عبد الحكيم (قوله مؤكدا بالقسم) اى وهو ربنا يعلم فقد ذكر فى الكشاف ان ربنا يعلم جار مجرى القسم فى التأكيد كشهدالله فاندفع مايقال انه لاقسم هنا اويقال مراده بالقسم القسم الحكمى لان قولهم ربنا يعلم فى قوة نقسم بعلم ربنا اوبربنا العليم (قوله حيث قالوا الخ) فيه ان هذه ثلاث انكارات فكيف يؤكدلها باربع تأكيدات مع انه يجب ان يكون التأكيد بقدر الانكار والجواب ان المراد انه يجب ان يكون التأكيد بقدر الانكار فى القوة والضعف لافى العدد كما قال الشارح وهذه الانكارات الثلاثة الواقعة منهم مساوية فى القوة للتأكيدات الاربع اوان الحصر فى الموضعين بمنزلة انكار رابع كما قاله سم اوان قوله وما انزل الرحمن من شئ يتضمن انكارين احدهما صريح وهو نفى نزول شئ من الرحمن والآخر استلزامى وهو نفى الرسالة افاده السيرامى (قوله ماانتم الا بشر مثلنا) ان قلت قول المنكرين ذلك انكار للرسالة من الله لانها هى التى يرون منا فانها للبشرية مع ان الرسل من عند عيسى لامن عند الله وحينئذ فلايكون قولهم ماانتم الا بشر مثلنا انكارا لشئ اجيب بان المعنى مامرسلكم الابشر مثلنا والمرسل لايكون بشرا ويحتمل انهم فهموا ان الرسل من عندالله اويقال انهم لمادعوهم الى رسالة رسول الله باذن الله نزلوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لان التصديق بهذه تصديق بتلك فخاطبوا الاصل بواسطة الفرع بمايقتضى نفى اصل الرسالة فى زعمهم (قوله وقوله) اى المصنف اذ كذبوا بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع ان المكذب فى المرة الاولى اثنان فقط (قوله مبنى على ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة) اى لان ماجاء به الثالث عين ماجاء به اثنان فالحكم على ماجاء به الاثنان بانه كذب حكم على ماجاء به الثالث ايضا بانه كذب لانه عينه (قوله والا فالمكذب الخ) اى والانقل ذلك فلايصح لان المكذب اولا اثنان فكيف يعبر المصنف بضمير الجمع بقوله اذ كذبوا ولك ان تقول المراد بقوله اذ كذبوا اى مجموع الثلاثة من حيث هو مجموع ولاشك ان الثلاثة المركبة من اثنين قد كذبا وواحد لم يكذب فيصدق على مجموعها انه قد كذب لان

وقوله اذ كذبوا مبنى على ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة والا فالمكذب اولا اثنان (ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا و) يسمى (اخراج الكلام عليها) اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر)

المركب من مكذب وغير مكذب ثم ان هذا التأويل مبنى على ان قوله فى المرة الاولى متعلق بكذبوا كما هو الظاهر وتعلق اذ كذبوا بمقدر كامر وان المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا فى المرة الاولى واما لو جعل متعلقا بقال كما يدل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا يرد ذلك لان المعنى كما قال الله حكاية عن قول الرسل فى المرة الاولى كذا وفى المرة الثانية كذا ولاشك ان هذا المعنى لادلالة له على ان الثلاثة كذبوا فى المرة الاولى (قوله فالمكذب اولا اثنان) اى وهما المرسلان اولا وهما بولس ويحيى والثالث المعزز به اى المقوى به الاثنان شمعون (قوله ويسمى الضرب الاول) اى الخلو عن التأكيد وانما كان هذا اولا لذكره فى كلام المصنف اولا ضمنا والثانى هو التأكيد استحسانا والثالث هو التأكيد وجوبا (قوله ابتدائيا) اى ضربا ابتدائيا لكونه غير مسبوق بطلب ولا انكار (قوله والثانى) وهو التأكيد استحسانا عند التردد والطلب للحكم وانما كان هذا الضرب ثانيا لذكره ثانيا ضمنا فى كلام المصنف (قوله طلبيا) اى ضربا طلبيا لانه مسبوق بالطلب اولكون المخاطب طالبا له (قوله والثالث) اى ويسمى الضرب الثالث اى المذكور فى المتن ضمنا ثالثا وهو التأكيد وجوبا عند الانكار (قوله انكاريا) اى ضربا انكاريا لانه مسبوق بالانكار اولكون المخاطب بالكلام المشتمل عليه منكرا فالتسمية بالنظر لحاله اولحال المخاطب (قوله واخراج الكلام عليها) اى تطبيق الكلام عليها بمعنى اتيانه به متكيفا بتلك الاوجه ومشتملا عليها ومتصفا بها (قوله على الوجوه المذكورة) الانسب ان يقول على الضروب المذكورة الا ان يقال عبرهنا بالوجوه اشارة الى ان المراد بالضروب فى كلام المصنف الوجوه (قوله فى الاول) اى فى الالقاء الاول لان القاء الكلام خاليا عن التأكيد يقال له القاء اول بالنسبة لالقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد فى الضرب الاول لئلا يلزم ظرفية الشئ فى نفسه لان الضرب الاول نفس الخلو عن التأكيد وكذا يقال فى قوله فى الثانى وفى قوله فى الثالث الا ان تجعل فى بمعنى الباء اى بالنسبة للضرب الاول وكذا يقال فيما بعده (قوله والتقوية بمؤكد الخ) الاولى ان يقول والتأكيد استحسانا والتأكيد وجوبا لتظهر المقابلة لان المقابل للخلو عن التأكيد نفس التأكيد استحسانا اووجوبا لاالتقوية به (قوله اخراجا على مقتضى الظاهر) اى القاء جاريا على مقتضى الظاهر اوالقاء لاجل مقتضى ظاهر الحال واعلم ان الحال هو الامر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية ماسواء كان ذلك الامر الداعى ثابتا فى الواقع اوكان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم كتنزيل المخاطب غير السائل منزلة السائل وظاهر الحال هو الامر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط ان يكون ذلك الامر الداعى ثابتا فى الواقع فلذا كان ظاهر الحال اخص من الحال مطلقا فالتطبيق على الثانى اخراج للكلام

(على)

على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال وعلى الاول اخراج له على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ثم ان تلك الكيفية هى المقتضى للحال او لظاهره فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره فعموم المقتضى بالكسر يقتضى عموم المقتضى (قوله لان معناه) اى معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال اى مقتضى الحال الظاهر فالحال تحته فرد ان ظاهر وخفى فالظاهر ما كان ثابتا فى نفس الامر والخفى ما كان ثابتا باعتبار ماعند المتكلم واذا كان الحال تحته فرد ان كان ظاهر الحال اخص من مطلق الحال (قوله لان معناه الخ) اى وليس المراد به مقتضى ظاهر الامر اى الامر الظاهر كان حالا او غيره والا كان بينه وبين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فيما اذا كان الداعى هو الامر الظاهر اى الثابت فى الواقع وانفراد مقتضى الامر الظاهر دون مقتضى الحال فيما اذا كان الكلام على وفق الظاهر اى الثابت فى الواقع دون الحال الذى عند المتكلم كما لو نزلت المنكر كغير المنكر واكدت الكلام نظرا للظاهر وانفراد مقتضى الحال بدون مقتضى الامر الظاهر فيما اذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر بان كان الحال غير ثابت فى الواقع كما فى تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وتأكيد الكلام له افاده عبد الحكيم (قوله من غير عكس) اى لغوى واما العكس المنطقى فثابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله كما فى صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) اى المذكورة فى قول المصنف وكثيرا ما الخ وذلك كما لو نزل غير السائل منزلة السائل فالقى اليه الكلام مؤكدا فالتأكيد مقتضى الحال الذى هو السؤال تنزيلا لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو عدم السؤال حقيقة (قوله وكثيرا ما يخرج) نصب على الظرفية او المصدرية وما زائدة لتأكيد الكثرة اى ويخرج الكلام تخريجا كثيرا او حينا كثيرا والمراد ان تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا او يقال انه كثير بالنسبة الى مقابله قليل بالنسبة اليه باعتبار ان انواع خلاف مقتضى الظاهر اكثر من انواع مقتضى الظاهر اذ انواع الاول تسعة وانواع الثانى ثلاثة كما يأتى بيانه ويخرج فى كلام المصنف بتشديد الراء كما هو الرواية ومصدره التخريج لكن المناسب لقوله سابقا ويسمى اخراج الكلام عليها الخ عدم تشديد الراء ومصدره اخراج هذا وذكر بعضهم ان تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكناية لان الخبر اذا اورد فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على ان المتكلم نزل هذا المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبر فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام مثلا الخبر المجرد عن التأكيد يدل على خلو الذهن بالدلالة الخطابية فاذا القى الى

وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يُخرَّج) الكلام (على خلافه) اى على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل كالسائل

المنكر والمتردد دل على تنزيله منزلة خالى الذهن ضرورة بحسب عرف البلغاء تعويلا
على مايزيل الانكار من الادلة التي معه اذا تأمل فيها ويكون ذلك كناية لانه ذكر
اللازم الذى هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذى لايناسبه
بحسب الظاهر مع قرينة غير مانعة من ارادته واستعمل اللفظ فيه وقصد منه الى ملزومه
الذى هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التنزيل هو المقصود
الاصلي وقس على ذلك القاء الخبر المذكور بتأكيد قوى الى غير المنكر فانه لما كان فيه
دلالة خطابية على انكار المخاطب ولم يوجد الانكار فى المخاطب دل ضرورة على
تنزيله منزلة المنكر تعويلا على مايلزمه لزوما عرفيا وهو ان يكون المخاطب ملابسا
لشئ من الانكار ويكون ذلك كناية كما بينا وهكذا وقيل انه من قبيل الاستعارة
بالكناية والتخييل والحق انه لايقال فيه شئ من ذلك لان المجاز والكناية انما هو
باعتبار المعانى التى يوضع لها اللفظ وهذا بخلاف ذلك اذلم يستعمل اللفظ فيه لانها
معان عرضية (قوله فيجعل غير السائل) اى كخالى الذهن وقوله كالسائل هو المتردد
فى الحكم الطالب له المتقدم فى قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثانى
وتقدم انه يؤكد له استحسانا ثم ان المتبادر ان الفاء فى قوله فيجعل الخ للتفريع على
قوله يخرج الكلام وانه واقع عقبه مع ان الجعل المذكور ليس واقعا عقب التخريج
بل مصاحب له بل اذا نظرت للتحقيق تجد المقام انما هو جعل غير السائل كالسائل
اى تنزيله منزلته ثم يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بعد ذلك بان يؤكد
والجواب أن الفاء هنا للعطف المجرد عن السببية اوانها للتفريع ومعنى قوله وكثيرا
مايخرج ان يقصد التخريج ولاشك ان التنزيل يعقب قصد التخريج او ان قوله فيجعل
الخ تفصيل لما اجمله فى قوله وكثيرا ما الخ واعلم ان حال المخاطب بالجملة الخبرية
منحصر فى العلم بالحكم والخلو منه والسؤال له والانكار له فالعالم لايتصور معه اخراج
الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاه ان لايخاطب بما يعلمه فخطابه به انما يكون بعد
تنزيله منزلة غيره من الثلاثة ويكون الكلام حينئذ مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر
وكل من الخالى والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان فاذا نظر فى خطابه الى حال
نفسه القائم به كان القاء الخبر اليه اخراجا على مقتضى الظاهر وان نزل فى ذلك
منزلة احد الآخرين اذلا معنى لتنزيله فى الخطاب منزلة العالم كان اخراجا على خلاف
مقتضاه فانحصر اخراج الكلام فى اثنى عشر قسما ثلاثة منها فى اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر وتسعة فى اخراجه على خلافه ثلاثة منها فى العالم وستة فى غيره
واذا ضربت هذه الاثنى عشر فى الاثبات والنفى صارت اربعة وعشرين اذا علمت
هذا فقول المصنف فيجعل غير السائل يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم الا ان
المقصود الاول لان تقديم الملوح لجنس الخبر انما يعتبر بالنسبة للخالى وقد يقال هذا

(لاينافى)

لا ينا فى التناول لان قوله اذا قدم الخ هذا بالنسبة لخالى الذهن فلا يرد ان المصنف اهمل بقية الاقسام بقى شئ آخر وهو ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قد يلتبس باخراجه على مقتضى الظاهر فلا نظهر الفائدة وذلك كجعل السائل كالخالى لان ترك التأكيد للسائل جائز ولا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيله منزلة الخالى واجيب بانه عند الالتباس يحتاج الى قرينة تعين المقصود او ترجحه فان لم يوجد قرينة صح حمل الكلام على كل من الامرين وكذا بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر قد يلتبس ببعض كما فى التأكيد مع السائل فانه يلتبس بالتأكيد مع المنكر اذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ وكذا بعض صور اخراجه على خلافه يلتبس ببعض كما فى جعل الخالى بمنزلة السائل فانه يلتبس بجعله كالمنكر فان كان هناك قرينة عمل بها والاصح الحمل على كل افاده يس نقلا عن شرح الفوائد (قوله اذا قدم اليه) ظرف ليجعل فيقتضى ان جعل غير السائل بمنزلة السائل مقيد بالتقديم المذكور مع انه قد ينزل منزلته لاغراض اخر كالاهتمام بشان الخبر لكونه مستبعدا والتنبيه على غفلة السامع واجيب بان هذا التقييد بالنظر لما هو شايع فى الاستعمال كذا فى عبد الحكيم (قوله مايلوح له بالخبر) اى بجنسه وذلك بان يذكر له كلام يشير الى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفطنة والذكاء ان يتردد فى الخبر ويطلبه من حيث انه فرد من افراد ذلك الجنس الذى دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا فانه كلام قدم ملوح لجنس الخبر وهو انهم مستحقون للعذاب والشان ان صاحب الفطنة اذا سمعه تردد فى عين الخبر وهو هل هؤلاء القوم محكوم عليهم بالاغراق او بغيره كالاحراق او الهدم او الخسف فان كان ذلك الكلام المتقدم يفهم منه شخص الخبر او جنسه وتردد فيه بالفعل خرج عن التنزيل (قوله بالخبر) اى بجنس الخبر اى مايشير الى جنس الخبر الذى سيذكر (قوله فيستشرف له) اى فيكاد ان يستشرف له لانه يصير مستشرفا وطالبا له بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ولا تنزيل واورد على المصنف ان استشرف يتعدى بنفسه كما يشير له قول الشارح يقال استشرف الشئ الخ والمصنف قد عداه باللام ولا يصح جعل اللام لتقوية الفعل لانه يجب تقديم اللام المقوية للفعل عليه كما فى قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون قلت اللام اما زائدة مثلها فى قوله تعالى ردف لكم اى ردفكم او ان الفعل منزل منزلة اللازم والفعل المنزل منزلة اللازم يتعدى باللام اى فيقع منه الاستشراف والطلب له او ضمن يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو يتهيأ او ينظر او يلتفت ثم ان الاعتراض مبنى على رجوع ضمير له للخبر كما قال الشارح ولو جعل ضمير له للملوح ومفعول يستشرف محذوفا والتقدير فيستشرف الخبر لاجل الملوح لم يرد شئ (قوله يعنى ينظر اليه) عبر بيعنى اشارة الى ان معنى الاستشراف

اذا قدم اليه) اى الى غير السائل (مايلوح) اى يشير (له) اى لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) اى للخبر

يعني ينظر اليه يقال أستشرف الشيء اذارفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس (استشراف الطالب المتردد نحو ولاتخاطبني في الذين ظلموا) اي لاتدعني يانوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بانهم قدحق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لافقيل (انهم مغرقون) مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق (و) يجعل (غير المنكر كالمنكر اذالاح) اي ظهر (عليه) اي على غيرالمنكر (شيء من امارات الانكار

ليس هو النظر فقط بل هو مجموع امور ثلاثة رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب بجرد عن اثنين منها واريد به النظر ثم بعد ذلك استعمل النظر هنا في لازمه العرفي وهو التأمل (قوله كالمستظل من الشمس) اي من شعاعها اي كالمتقي لشعاعها (قوله استشراف الطالب المتردد) اي استشرافا كاستشراف الطالب المتردد واتى المصنف بذلك اشارة الى ان غير السائل المنزل منزلة السائل ليس عنده ترددو لاطلب بالفعل والا كان تخريج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل المراد انه من حيث الكلام الذي القي اليه مظنة التردد والطلب (قوله اي لاتدعني) اشار بذلك الى ان المراد بالنهي عن الخطاب في شانهم النهي عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص فهو مجاز مرسل او من اطلاق الملزوم وارادة اللازم لانه يلزم من النهي عن العام النهي عن الخاص على طريق الكناية او المجاز المرسل (قوله في شان قومك) يشير الى ان في الآية حذف مضاف اي لاتخاطبني في شأن الذين ظلموا وقوله في شان قومك من ظرفية المتعلق في المتعلق او في بمعنى الباء وشانهم هو دفع العذاب عنهم فقوله واستدفاع الخ تفسير لماقبله والسين والتاء زائدتان (قوله بشفاعتك) ى لاتدعني دعاء مصورا بشفاعتك فهو تصوير للنهي عنه (قوله فهذا) اي قوله ولاتخاطبني الخ واعلم ان قوله ولاتخاطبني الخ يشير الى جنس الخبر وانه عذاب واماقوله واصنع الفلك الخ فانه يشير الى خصوصية انه الغرق فقول الشارح يلوح بالخبر اي يشير الى جنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب وقوله ويشعر الخ عطف علة على معلول وليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا اشعار بخصوص الخبر نعم يشعر به مع ضميمة قوله قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح لم ينظرا لذلك اصلا وقوله فصار المقام اي بسبب الملوح الى جنس الخبر مقام ان يتردد اي صار مظنة للتردد والطلب وان لم يتردد المخاطب ولم يطلب بالفعل وذلك لانه تكاد نفس الذكي اذاقدم لها مايشير الى جنس الخبر ان تتردد في شخص الخبر وتطلبه من حيث انها تعلم ان الجنس لايوجد الا في فرد من افراده فيكون ناظرا اليه بخصوصه كأنه متردد فيه كنظر السائل وبما ذكرنا اندفع مايقال ان سبق الملوح الى جنس الخبر فاستشرافه له يقتضي تأكيد لا تأكيده الخبر المخصوص كذا قرر شيخنا العدوي وقرر بعضهم كلام الشارح بوجه آخر وحاصله ان قوله فهذا كلام اي قوله لاتخاطبني في الذين ظلموا مع ضميمة قوله واصنع الفلك وقوله يلوح بالخبر اي شخصه وجنسه وقوله قدحق عليهم العذاب الاولى الغرق وقوله هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق اي كما يشعر به الملوح او المحكوم به عليهم غيره (قوله في انهم الخ) اي في جواب انهم الخ (قوله محكوما عليهم) اي مقدرا عليهم الغرق وقوله ام لا اي او المقدر عليهم غيره من انواع العذاب وليس المراد انهم

(مغرقون)

مغرقون بالفعل لان اغراقهم متأخر ولم يكن حاصلا وقت خطاب نوح ونهيه عن الدعاء والشفاعة لهم (قوله ويجعل غير المنكر) اى خالى الذهن والسائل والعالم وان كان المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر فان قلت اى ثمرة لتنزيل السائل منزلة المنكر مع انه يؤكد له من غير تنزيل قلت فائدة التنزيل زيادة التأكيد فان السائل يؤتى فى الكلام الملقى اليه بتأكيد واحد والمنكر يؤتى فى الكلام الملقى اليه باكثر وهذا احسن مما اجاب به بعضهم من ان فائدة التنزيل صيرورة التأكيد واجبا بعد ان كان مستحسنا لان هذا امر خفى لااطلاع عليه (قوله كالمنكر) اى فيلقى اليه الكلام مؤكدا على طريق الوجوب بتأكيد قوى اوضعيف على حسب مايقتضيه الحال الذى راعاه المتكلم (قوله اذا لاح الخ) اى اوكان الحكم بعيدا والمخاطب سيئ الظن بالمتكلم اويعرف منه انه لايقبله (قوله نحو جاء شقيق) اى نحو قول حجل بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم ابن نضلة بفتح النون وبالضاد المعجمة اسم امه وحجل لقبه واسمه احد بن عمرو بن عبد القيس بن معن فهو غير حجل بن عبد المطلب عم النبى صلى الله تعالى عليه وسلم خلافا لماذكره عبد الحكيم فان ذاك اسمه المغيرة وامه هالة بنت وهيب وبعد البيت المذكور

* هل احدث الدهر لنا نكبة * ام هل رقت ام شقيق سلاح *

والشاعر المذكور احد اولاد عم شقيق الذى جاء لمحاربتهم وقوله هل احدث الدهر لنا نكبة اى بحيث اننا بعنا اسلحتنا حتى ان شقيقا يأتى للحرب عارضا رمحه وقوله ام هل رقت ام شقيق سلاح اى سلاحنا بحيث صار ذلك السلاح لايقطع شيأ لما قرأته ام شقيق عليه من الرقية (قوله جاء شقيق) اى للحرب (قوله اسم رجل) اى وليس المراد به شقيق النعمان الذى هو نوع من انواع الرياحين (قوله على العرض) اى على عرض الرمح بان جعله وهو راكب على فخذيه بحيث يكون عرض الرمح فى جهة الاعداء ولاشك ان الوضع على هذه الهيئة علامة على انكار وجود السلاح معهم واما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنانه جهة الاعداء فهو علامة على التصدى للمحاربة الناشئ ذلك من الاعتراض بوجود السلاح معهم (قوله فهو لاينكر الخ) اى بل هو عالم بذلك لكونهم متلبسين بالحرب فهو من تنزيل العالم منزلة المنكر لامن تنزيل الخالى منزلة المنكر كما قال بعضهم اذ ليس من شان العاقل ان لايعلم بوجود السلاح مع اعدائه حال القتال مع شيوع ذلك فى العرب ولان المناسب لسياق الكلام للتوبيخ جعله من تنزيل العالم منزلة المنكر (قوله لكن مجيئه) اى للحرب (قوله من غير التفات) اى لبنى عمه وقوله وتهيؤ اى ومن غير تهيؤ لمحاربتهم (قوله امارة انه يعتقد) اى علامة على اعتقاده انه لارمح فيهم لانه على عادة من ليس متهيأ للحرب ان قلت يجوز ان يكون شقيق فعل ذلك لاعتقاده انه ليس فيهم من يقاومه وان علم ان فيهم رماحا وحينئذ فلايكون ذلك الفعل الواقع منه علامة على الاعتقاد

(نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رُمحه) اى واضعاله على العرض فهو لاينكر ان فى بنى عمه رِماحا لكنَّ مجيئُه واضعا الرمح على العَرضِ من غير التفاتٍ وتهيئو امارة انه يعتقد ان لارمح فيهم بل كلهم عُزْل لاسلاح معهم فنُزِّل منزلة المنكر وخوطب خِطاب التفات بقوله (ان بنى عمك فيهم رماح) مؤكدا بان وفى البيت على ماأشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء

كانه يرميه من الضعف والجبن بحيث لوعلم ان فيهم رماحا لما التفت لِفت الكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكّب لايقطّرك الزحام يرميه بانه لم يباشر لشدائد ولم يدفع الى مضايق الجامع كانه يخاف عليه ان يدّس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه (و) يجعل (المنكر كغير المنكر اذا كان معه) اى مع المنكر (ما ان تأمله) اى شئ من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشئ (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه معه ان يكون معلوماله مشاهدا عنده

المذكور حتى ينزل منزلة المنكر قلت حيث علم بان فيهم سلاحا فلا ينبغى له ان يفعل ذلك الفعل الحاصل منه ولو علم انه ليس فى اعدائه من يقاومه لان شان العاقل ان لا يأمن اذا علم بوجود السلاح لاحتمال الضرر واذا كان كذلك كان فعله دالا على اعتقاد انه لارمح فيهم (قوله لاسلاح معهم) تفسير لقوله عزل وهو بالعين المهملة والزاى المعجمة جمع اعزل وهو الذى لاسلاح له واما الاغرل بالغين المعجمة والراء المهملة فهو الذى بقلفته ومن ذلك قوله فى الحديث يحشر الناس يوم القيامة غرلا (قوله وخوطب خطاب التفات) اى خطاب ملتفت من الغيبة الى الخطاب لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة وفيه التفات آخر على مذهب السكاكى من الخطاب الى الغيبة فى قوله جاء شقيق ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا الكلام اذ مقتضى الظاهر ان يقول جئت ان قلت الالتفات لابد فيه من الارتباط بين التعبيرين بنحو عطف ولا ارتباط هنا بين الجملتين وحينئذ فلا التفات اصلا اجيب بان جملة ان بنى عمك معمول لمحذوف معطوف على الجملة الاولى والتقدير فقلت له ان بنى عمك الخ وقد يقال لاحاجة لتقديرا لقول لانه قد يجعل الشخص بذكر اوصافه حاضرا مخاطبا الاترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط بذكر الاوصاف (قوله فيهم رماح) بسكون الحاء لانه من السريع الموقوف الضرب وعروضه مطوية كالضرب ومكشوفة فالعروض مطوية مكشوفة والضرب مطوى موقوف والرماح جمع رمح فى بمعنى عند ويحتمل انه جمع رامح وان فى باقية على حالها لكن المناسب لقول الشارح امارة انه يعتقد انه لارمح فيهم الاحتمال الاول (قوله مؤكدا) حال من خطاب ولم يقل واسمية الجملة لما ستعرفه من انها انما تكون مؤكدة عند قصد التأكيد بها ولم يتحقق هناذلك (قوله وفى البيت) اى فى عجزه وقوله تهكم اى من الشاعر بشقيق واستهزاء به وذلك لان مثل هذه العبارة اعنى قوله ان بنى عمك الخ انما تقال لمن يستهزأ به لكونه لاقدرة له على الحرب بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا غيرها من آلاته لجبنه وضعفه واعترض على الشارح بان التهكم بشقيق يقتضى انه لايعترف بان فيهم رماحا فينا فى التنزيل المذكور اذلو اعترف بذلك لما صح التهكم به لافادته قيام الضعف ببنى عمه واجيب بان التهكم بالنظر للواقع من الاعتراف بان فيهم رماحا وبالنظر للتنزيل المذكور ايضا بناء على ان ذلك التهكم من باب الكناية حيث اطلق الملزوم واريد اللازم وبيان ذلك انه وان علم ان فيهم رماحا الا ان وضعه الرمح على عرضه امارة على الانكار لما فيه من الجبن بزعم الشاعر و يلزم من ذلك التهكم به (قوله كانه يرميه) اى كان الشاعر ينسبه وكأن للتحقيق اى لانه ومن فى قوله من الضعف بمعنى الباء (قوله والجبن) عطف تفسير (قوله بحيث الخ) بدل اشتمال مما قبله (قوله لما التفت) اى انصرف وقوله

لفت بكسر اللام معنــاه الجانب ونصبه بنزع الخافض والكفاح المقاتلة والمحاربة اى لماانصرف الى جهة القتال اى لماذهب اليه (قوله على طريقة) متعلق بمحذوف صفة للتهكم اى فى البيت تهكم آت على طريقة قوله اى على طريقة التهكم فى قوله اى قول ابى ثمامة البراء ابن عازب الانصارى (قوله لمحرز) هو اسم رجل من بنى ضبة وهو فى الاصل الذى يجعل النــاس فى حمايته وحفظه (قوله لما التقينا) اى فى حال المحاربة (قوله تنكب) مفعوله محذوف تقديره تنكب القتــال مثلا اى تجنبه وتنح وانصرف عنه ولاتقف فى هذا المحل (قوله لايقطرك الزحام) بجزم يقطر فى جواب الامر والتقطير الالقاء على الارض على البطن او على احد الجانبين والمراد هنــا الالقاء عليها على اى حالة والزحام مصدر بمعنى المزاحمة اى مزاحمة الجيش بخيلها عند القتال (قوله يرميه) اى ينسبه الشــاعر الى عدم مباشرة الشدائد (قوله ولم يدفع الى مضــايق المجامع جمع مجمع بمعنى محل الاجتمــاع اى ولم يدفع الى المواضع الضيقة التى يجتمع فيها الناس كمواضع الحروب وهذا لازم لما قبله (قوله ان يدس) بتشديد الســين من غير الف مأخوذ من الدس وهو الاخفاء تحت التراب وفى بعض النسخ ان يداس بالالف مأخوذ من الدوس وهو جعل الشئ تحت الاقدام وهذه النسخة انسب بقوله بالقوائم (قوله لقلة غنائه) بفتح الغين المعجمة اى نفعه (قوله بنائه) بفتح الموحدة اى بنيته وذاته وفى بعض النسخ ثبــاته (قوله ويجعل المنكر) اى ينزل وكذلك الطالب المتردد (قوله كغير المنكر) هو وان صدق بخالى الذهن والعالم بالحكم والمتردد فيه الاان المراد خصوص الاول فاذا نزل المنكر او المتردد منزلته القى الخبر لهما غير مؤكد ولايدخل فيه المتردد الطالب اذلاثمرة لجعل المنكر مثله لان كلا منهما يلقى اليــه الخبر مؤكدا وحمله على معنى جعل المنكر كالطــالب فيستحسن التأكيــد له فقط بعد ان كان واجبــا فى غاية البعد اذالوجوب وعدمه امر خفى لااطلاع عليه الاان يقال تظهر ثمرة التنزيل بالنســبة لقلة التأكيد بعد ان كان كثيرا ولايدخل ايضا العالم بالحكم اذلامعنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى القاء الخبر اليه لان تنزيله منزلة العالم يقتضى عدم خطابه (قوله ان تأمله) اى تأمل فيه لان التأمل النظر فى الشئ (قوله اى شئ من الدلائل) اى ولوواحدا منها (قوله والشواهد) تفسير لماقبله وكأن نكتة التفسير الاشارة الى ان المراد بالدلائل مايشمل القرائن ونحوها وليس المراد بها خصوص الادلة الاصطلاحية فانها تخص بغير القرائن فتــأمل (قوله ان تأمل المنكر ذلك الشئ) اى ان تفكر المنكر فى ذلك الشئ وفى كلامه اشارة الى ان الصلة فى كلام المصنف جرت على غير من هى له وانما لم يبرز المصنف الضمير جريا على المذهب الكوفى لظهور ان التأمل انما يكون من المنكر لامن الدلائل (قوله ارتدع) اى رجع عن انكاره وانتقل الى مرتبة المتردد اوخالى الذهن (قوله ان يكون

كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه ان يكون موجودا فى نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لايكفى فى الارتداع مالم يكن حاصلا عنده وقيل معنى ما ان تأمله شئ من العقل وفيه نظر لان المناسب حينئذ ان يقال ما ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لاريب فيه) ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك

معلوما له) اى متصورا له وهذا بالنظر للادلة العقلية وقوله مشاهدا عنده اى بالحس وهذا بالنظر للادلة الحسية ثم ان تفسير الشارح المعية بالمعلومية والمحسوسية وتفسيره ما الموصولة بالدليل يصير المعنى عليه اذا كان عالما بالدليل الذى اذا تأمله ارتدع فيتوجه عليه اشكال وحاصله ان الانسان متى علم بالدليل علم المدلول وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل وحاصل الجواب انه ليس المراد بالدليل الدليل المنطقى وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر حتى يرد ما ذكر بل المراد به الاصولى وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى والمراد بالتأمل فيه ان يستنبط مقدمات صحيحة من وجه صحيح من اوجه الدليل توصله الى الارتداع (قوله كما تقول) ما مصدرية اى كقولك اى كالتنزيل الذى فى قولك ففى الكلام حذف لان المقصود التمثيل للتنزيل المذكور فى المتن وقوله الاسلام حق مقول القول (قوله من غير تأكيد) اعتراض بان اسمية الجملة تفيد التأكيد واجيب بانها انما تفيده اذا اعتبر تحويلها عن الفعلية لان بناء مؤكديتها على افادة الثبات والدوام وهى انما تدل على ذلك فى مقام اعتبر فيه التحويل المذكور او انها انما تفيده اذا انضمت لغيرها من المؤكدات والاحسن فى الجواب ان يقال مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات انها مما يصلح ان يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد ورد الجواب الاول من الجوابين المذكورين بانه بمعزل عن التحقيق لان كلا من مقدمتى دليله ممنوع وبعد التسليم لامانع من ان يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم افادة التأكيد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب اه وقد اسلفنا عن عبد الحكيم انه لايشترط فى كون الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية ورد الجواب الثانى ايضا بمخالفته لتصريح الايضاح بان فى قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون تأكيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبى بان زيدا قائم وانه مؤكد تأكيدا واحدا ولتصريح الفاضل الابهرى وغيره بان فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تأكيدا واحدا (قوله دلائل دالة على حقية الاسلام) اى كاعجاز القرآن وغيره الدال ذلك على صدق النبى فيما جاء به (قوله وقيل الخ) هذا وجه ثان فى معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان فى معنى ما فالحاصل ان فى معه وجهين وفى ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده) اى فى نفس الامر وقوله لايكفى فى الارتداع الاولى ان يقول لايكفى فى التنزيل لان الارتداع مرتب على التأمل لا على مجرد الوجود ويمكن تصليح عبارته بان يقال مراده ان مجرد الوجود لايكفى فى الارتداع بل لابد فيه من التأمل والتأمل انما يكون فى معلوم فلابد ان يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له وقد يرد هذا النظر بعد تصليحه بما قلنا بان مراد المصنف فرض التأمل وتقديره لا التأمل بالفعل ولا شك ان مجرد الوجود فى نفس الامر كاف فى ذلك فقول المعترض

والتأمل انما يكون فى معلوم مسلم فى التأمل بالفعل لكن ليس الكلام فيه فلا يرد هذا الاعتراض على هذا القيل والحاصل انه على كلام الشارح لابد فى التنزيل من علم الدلائل بالفعل وعلى هذا القيل يكفى فيه وجودها فى نفس الامر وان لم تكن معلومة (قوله لان المناسب حينئذ) اى حين اذ فسرما بشئ من العقل لابا لادلة كما هو القول الاول وفى قوله لان المناسب اشارة الى صحة هذا القيل بالحمل على الحذف والايصال والاصل تأمل به فحذف الباء واوصل الضمير بالفعل او يقال مراده بالعقل الادلة العقلية وحينئذ فيرجع لماقاله الشارح اولا تأمل (قوله ظاهر هذا الكلام انه مثال الخ) اى لا لتنظير ووجه كون ذلك ظاهرا من الكلام ان المتبادر من ذكره ذلك بعد القاعدة اعنى جعل المنكر كغير المنكر وتعبيره بنحو انه مثال لها (قوله وترك التأكيد لذلك) اى لذلك الجعل وكان مقتضى الظاهر ان يقال انه لاريب فيه واعترض بانا لانسلم ان لاريب فيه خال عن التأكيد لان لا التى لنفى الجنس للتأكيد وكذلك اسمية الجملة كما صرحوا بذلك واجيب بان لا النافية لتأكيد المحكوم عليه لانها تفيد استغراق النفى وهو راجع للمحكوم عليه بمعنى انه لايخرج شئ من افراده وليس الكلام فيه اذ كلامنا فى تأكيد الحكم وهى لاتفيد ذلك وبان اسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدا بان قصد التأكيد بها ولم يتحقق ذلك هنا وان تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فان كان هناك مؤكد آخر جعلت اسمية الجملة من المؤكدات والافلا (قوله وبيانه) اى بيان كونه مثالا لجعل المنكر كغير المنكر وحاصله ان جعله مثالا لذلك يحتاج لتأويل لاريب فيه بمعنى ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغى ان يرتاب فيه وهذا مطابق للواقع وينكره كثير من المخاطبين فكان مقتضى الظاهر ان يؤكد فيقال انه لاريب فيه لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل والامارات التى لو تأملوها لارتدعوا عن الانكار فلذلك القى لهم الكلام مجردا عن التأكيد وانما احتاج جعله مثالا لجعل المنكر كغير المنكر للتأويل لانا لو ابقينا الآية على ظاهرها من نفى الريب اى لم يقع فيه ريب من احد لم يكن مطابقا للواقع لكثرة المرتابين فيه فلا يكون من جعل المنكر كغير المنكر لان الحكم الذى يجعل فيه الانكار كلا انكار يجب ان يكون مطابقا للواقع عليه امارات ودلائل لو تأملها المنكر ارتدع عن انكاره وهذا الحكم اعنى نفى الريب على سبيل الاستغراق الذى هو معنى لاريب فيه لو اجرى على ظاهره ليس كذلك لثبوت الريب فى الواقع (قوله ليس القرآن بمظنة) اى ليس محلا يظن فيه الريب اى الشك فى انه من عند الله فالمنفى كونه محلا للريب والشك (قوله ولا ينبغى الخ) عطف تفسير اى ولا ينبغى ان يكون محلا للارتياب فيه وانما كان المعنى ماذكر وليس المراد ظاهر الآية من نفى الريب فيه من اصله لان الريب فيه قد وقع من الكفار وحينئذ فلا يصح نفيه عنه (قوله وهذا الحكم) اى كون القرآن ليس مظنة للريب (قوله مما ينكره كثير الخ) اى فالانكار انما هو لكونه

وبيانه ان معنى لاريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغى ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على انه ليس مما ينبغى ان يرتاب فيه والاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه

بناء على وجود مايزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود مايزيله حتى صح نفى الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد (وهكذا) اى مثل اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفى) من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكدا استحسانا فى الطلبى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الانكارى تقول لخالى الذهن مازيد قائما اوليس زيد قائما وللطالب مازيد بقائم وللمنكر والله مازيد بقائم وعلى هذا القياس (ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا واخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل اماحقيقة واما مجاز

ليس مما ينبغى ان يرتاب فيه لالنفى الريب عنه واعترض بان المخاطب بالآية النبى واصحابه ولاينكر هذا الحكم احد منهم فقول الشارح مما ينكره كثير من المخاطبين لايسلم واجيب بان المراد بالمخاطب هنا من يلاحظ حاله وتفهيمه للكلام اعنى مطلق السامع بدليل ان المقصود من الآية تعيير الكفار باعتبار انكارهم لهذا الحكم وليس المراد بالمخاطب من يلقى اليه الكلام خاصة واذا كان المراد بالمخاطبين مطلق السامعين كان شاملا للكفار والكثير من السامعين المنكر لهذا الحكم هم الكفار (قوله لكن نزل انكارهم الخ) اى فلذلك القى الخبر غير مؤكد وكان المناسب لاصل المبحث اعنى تنزيل المنكر منزلة غيره ان يقول لكن نزل المنكر منزلة غير المنكر وان كان يلزم من تنزيل انكارهم منزلة عدمه تنزيل المنكر كغيره (قوله لما معهم الخ) وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة فان قلت تفسير مامعهم بما ذكر يقتضى ان مامعهم عبارة عن الدليل المصطلح عليه عند المناطقة وهو يخالف مامر من ان المراد به الاصولى قلت المراد ان اعجازه دليل وكون من اتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات دليل آخر مستقل على كونه من عندالله وليس المجموع دليلا واحدا حتى يرد ماذكر (قوله والاحسن ان يقال الخ) اعلم ان حاصل الاول ان المنفى ليس نفس الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطابا لمنكرى ذلك وحاصل الثانى ان المنفى نفس الريب على سبيل الاستغرق من غير مخاطبة وكان هذا احسن لوجهين الاول ان جعله مثالا لابدفيه من التأويل الذى قاله الشارح حتى يصح التمثيل بخلاف جعله نظيرا فانه لايحتاج للتأويل الذى صح الوجه الاول به ولا لغيره ومالايحتاج احسن مما يحتاج ثانيهما انه على تقدير تأويله بما يصح جعله مثالا لتنزيل المنكر منزلة غيره ينافيه او يعكر عليه قوله بعد وهكذا اعتبارات النفى فانه يدل على انه لم يمثل فيما تقدم بالنفى وان ماتقدم متمحض للاثبات وقد يجاب عن هذا بان المراد وهكذا باقى اعتبارات النفى فتأمل (قوله نظير) اى لامثال لجعل المنكر كغيره وقوله لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اعترض بان نظير الشئ يجب ان يكون خارجا عن سائر افراده مع ان تنزيل ريب المرتابين بمنزلة العدم من افراد تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه فالاولى ان يقول انه نظير لتنزيل الانكار منزلة عدمه واجيب بان هذا الايراد انما جاء من توهم ان اللام صلة لنظير ونحن نقول ان اللام لام الاجل وصلة النظير محذوفة والتقدير نظير لتنزيل الانكار منزلة عدمه لاجل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه فى كل منهما فالمقصود من التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين ويصح جعل اللام بمعنى فى اى نظير المبحث المتقدم فى تنزيل الخ (قوله على وجود مايزيله) اى من الدليل الذى لو تأمل فيه لزال ذلك الشئ الموجود (قوله على سبيل الاستغراق) اى المفهوم من وقوع النكرة فى سياق النفى وهو لالان النكرة فى سياق النفى تعم عموما شموليا (قوله كما نزل

(الانكار)

الانكار) اى المشار له بالبحث المتقدم وقوله لذلك اى للتعويل على وجود ما يزيل انكارهم لو تأملوه (قوله وهكذا اعتبارات النفى) عطف على محذوف دل عليه السياق اى هذا الذى ذكر امثلة اعتبارات الاسناد فى الاثبات وهكذا الخ اى وهكذا امثلة اعتبارات الاسناد فى النفى وافرد اسم الاشارة مع انه عائد على الاعتبارات باعتبار ما ذكر (قوله اى مثل اعتبارات الخ) اى مثل امثلة الاعتبارات الواقعة فى الاسناد فى الاثبات اى فى الكلام المثبت من ترك التأكيد مع الخالى والتأكيد استحسانا مع المتردد ووجوبا بقدر الانكار مع المنكر (قوله اعتبارات النفى) اى امثلة الاعتبارات الواقعة فى الاسناد فى الكلام المنفى (قوله مازيد بقائم) اى فالباء الزائدة فى خبر ليس من المؤكدات للحكم واعلم انه لا يحصل تأكيدا لنفى الا اذا سبق المؤكد ما يدل على اصل النفى من الحروف او الافعال الموضوعة للنفى بخلاف تأكيد الاثبات لان الجملة دالة عليه اما بالوضع او بالتجرد وعلى هذا فيكفى فى اصل التأكيد دخول حرف واحد فتأمل (قوله وعلى هذا القياس) بالرفع مبتدأ وخبر وبالجر بدل من اسم الاشارة والجار متعلق بمحذوف اى واجر على هذا القياس وبالنصب مفعول لمحذوف اى واجر على هذا اعنى القياس واشار بذلك الى انه قد ينزل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكد معه النفى فيقال لمن ظهرت عليه امارات الانكار من خلو البلد من اعدائه بنى فلان لمجيئه على هيئة الآمن والله ما خلا البلد من بنى فلان وينزل المنكر كغيره اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع فيلقى اليه الكلام خلوا من التأكيد كقولك لمنكر كون دين المجوسية ليس بحق ما دين المجوسية حقا والحاصل ان الصور الاثنى عشرة الجارية فى تخريج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه فى الاثبات تجرى فى النفى (قوله ثم الاسناد) ثم للاستيناف النحوى او انها للترتيب الذكرى فهى لعطف الجمل (قوله مطلقا سواء كان الخ) اى ولاجل هذا التعميم اتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير وان كان المحل له لئلا يتوهم عوده على الاسناد المقيد بالخبرى وارتكاب الاستخدام فى الكلام خلاف الاصل ولا يرد ان المعرفة اذا اعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الاولى فلازم على الاتيان بالضمير لازم للاتيان بالاسم الظاهر لانا نقول ليس هذا كليا بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المغايرة كما نص عليه فى التلويح ومما يدل على ان المراد الاسناد مطلقا الامثلة الآتية نحو يا هامان ابن لى صرحا وليس المراد خصوص الخبرى كما قد يتوهم من كون البحث فى الخبرى (قوله انشائيا او اخباريا) هذا يقتضى اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلى بالاسناد التام لان الانشاء والاخبار وصفان له مع ان الحقيقة والمجاز لا يختصان بالاسناد التام بل يكونان فى الاسناد الناقص كما فى اسناد المصدر للمفعول تقول اعجبنى ضرب زيد وجرى النهر واعجبنى انبات الله البقل واعجبنى انبات الربيع البقل واجاب الحفيد بان المراد بالانشائى والاخبارى

لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولامجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتى الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد واوردهما فى علم المعانى لانهما من احوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى (وهى) اى الحقيقة العقلية (اسناد الفعل اومعناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (الى ما) اى الى شئ (هو) اى الفعل اومعناه (له) اى لذلك الشئ كالفاعل

ما فى الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما اوناقصا فيتناول ماذكر (قوله لم يقل اما حقيقة الخ) كلامه يشعر بانه لو قال كذلك لافاد الحصر فى القسمين فلذا قال منه ومنه لافادة عدم الحصر وفيه نظر اذ لو عبر بقوله اما حقيقة واما مجاز لاحتمل ان تكون القضية مانعة جمع فيجوز الخلو وحينئذ فتثبت الواسطة فما عدل عنه مساو لما عبر به واجيب بان هذا المقام مقام تقسيم والمتبادر فى مثله الانفصال المانع من الخلو سواء كان مع منع الجمع اوبدونه لانه هو الذى يضبط الاقسام ويمنع الخلو عنها على انه يكفى فى العدول توهم منع الخلو اذ لا يجب ان تكون امانصا فيه (قوله عن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولامجاز) اعنى نسبة الخبر للمبتدأ لاسيما اذا كان الخبر جامدا كما فى مثال الشارح ويدل لهما سيأتى فى كلام المصنف من ان اسناد الفعل اوما فى معناه الى الفاعل اونائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم الى زيد فى قولك زيد قائم ليس حقيقة ولامجازا واما اسناده الى ضميره فهو حقيقة وقوله عنده اى واما عند السكاكى فالاسناد منحصر فى الحقيقة والمجاز ولذا قال الحقيقة هى اسناد الشئ الى ماهوله عند المتكلم فى الظاهر والمجاز اسناد الشئ الى غير ما هوله عند المتكلم فى الظاهر تأمل والشئ اعم من ان يكون فعلا اومعناه اوخبرا جامدا اومشتقا (قوله صفتى الاسناد) مراده الوصف المعنوى لان الخبر وصف فى المعنى للمبتدأ (قوله دون الكلام) اى كما فى المفتاح حيث قال ثم الكلام منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلى (قوله لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد) حاصله ان المتصف بالحقيقة والمجاز فى الواقع هو ماتسلط عليه التصرف العقلى وهو الاسناد واتصاف الكلام بهما باعتبار مااشتمل عليه من الاسناد فاتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى بالتبع للامر العقلى وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما بطريق الاصالة فجعله معروضا لهما كما فعل المصنف اولى لكون ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضا لهما لان ذلك بطريق التبع (قوله واوردهما فى علم المعانى) اى ولم يوردهما فى علم البيان (قوله من احوال اللفظ) اى بواسطة انهما من احوال الاسناد كما مر ان قلت لا يلزم من كونهما من احوال اللفظ ذكرهما فى علم المعانى اذ ليس كل ما كان من احوال اللفظ يذكر فى علم المعانى لانه لا يبحث عن جميع احوال اللفظ بل عن بعضها اعنى الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال واما الاحوال التى ليست كذلك كالادغام والابدال فلا يبحث عنها فيه اجيب بان اضافة احوال اللفظ للعهد اى من احوال اللفظ المعهودة فى هذا الفن اعنى الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كذا اجاب بعضهم ورد بانهما لو كانا من الاحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التى تقتضى الحقيقة والمجاز كما ذكر فى غيره من المباحث الآتية فالحق ان المصنف انما ذكر الحقيقة والمجاز هنا على طريق الاستطراد (قوله اسناد الفعل) اى لفظ الفعل

الاصطلاحي والمراد من الاسناد النسبة الحاصلة من ضمه لماهوله كانت النسبة انشائية اوخبرية (قوله اومعناه) اي اواسناد دال معناه والمراد معناه التضمني وهو الحدث لا المطابق لان ماذكر من المصدر وما معه انما يدل على جزء معنى الفعل لا على تمام معناه والا كانت افعالا ثم ان التعريف شامل لما فيه سلب لانه يقدر فيه ان الاثبات كان قبل النفي فيصدق على قولنا ما زيد قائم ان فيه اسناد القيام في التقدير لمن هوله وهو زيد (قوله كالمصدر الخ) ان ادخلنا امثلة المبالغة في اسم الفاعل والجار والمجرور في الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب في نحو اتميمي ابوك على ما في الاول والا كانت لادخال الاربعة والظرف انما يكون فيه معنى الفعل اذا كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه لا ان كان لغوا (قوله اي الى شئ) اي الى لفظ (قوله هوله) اي لمعنى ذلك اللفظ اي ان مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك اللفظ (قوله اي الفعل اومعناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير بما ذكر مع كون الضمير عائدا على متعدد انه مع العطف باو لا يحتاج لذلك سواء كانت للابهام اوللتنويع كما هنا وذلك لان اولاحد الشيئين او الاشياء والاحد مفرد لكن صرح في المغني بان الابدي نص على ان حكم او التي للتنويع حكم الواو في وجوب المطابقة قال وهو الحق وحينئذ فكان الاولى للشارح ان يقول هي اي ماذكر من الفعل اومعناه (قوله كالفاعل الخ) تمثيل للشئ والكاف استقصائية لان الشئ المسند اليه الذي ثبت له الفعل اومعناه منحصر في الفاعل والمفعول به عند المصنف ولا يصح ان تكون مدخلة للمبتدأ كما في انما هي اقبال وادبار لما تقرر ان الاسناد اليه من الواسطة عند المصنف (قوله فيما بني له) اي فعل بني له اي كالفاعل المصاحب للفعل الذي بني اي صيغ واسند له ففي بمعنى مع وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضاربية) اي وانما كان الاسناد للفاعل في المثال الاول وللمفعول في المثال الثاني حقيقة لان الضاربية الخ وقوله لزيد اي ثابتة لزيد فهو خبر ان اي بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس ثابتا للنهار وانما هو ثابت للشخص فلذا كان الاسناد فيه مجازا لكونه لغير من هوله (قوله متعلق بقوله له) اي متعلق بعامله المستتر الذي هو استقر فلا يرد ان الظرف لا يتعلق بمثله كذا قيل وقد يقال لا مانع من تعلقه به حيث كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه تأمل (قوله في الظاهر) اي في ظاهر حال المتكلم كما اشار له الشارح (قوله وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد) اي سواء طابق الواقع ام لا بان كان غير مطابق لواحد منهما وتوضيح المقام ان قوله ماهوله يتبادر منه الى ماهو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا في الحد ويخرج به

فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (في الظاهر) هو ايضا متعلق بقوله له وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون هوله عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ماهو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب اولا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا

مايطابق الواقع فقط بعدان كان داخلا فاذازيد فى الظاهر دخل به فى الحد ماطابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد ودخل ايضا مالم يطابق شيئا منهما وصار التعريف متناولا للاقسام الاربعة مايطابق الواقع والاعتقاد ومالم يطابق شيئا منهما وماطابق الواقع دون الاعتقاد وماطابق الاعتقاد دون الواقع (قوله اومعناه) اى اومايدل على معناه (قوله وذلك) اى الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب ان لاينصب قرينة اى بسبب ان لايلاحظ قرينة على انه غيرما هوله فان لاحظها كان مجازا فاراد بنصبها ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فاندفع مايقال الاولى ان يقول بان لايلاحظ قرينة لان القرينة فى المجاز العقلى ليست خاصة بالمقالية بل تكون حالية وتعبيره بالنصب يشعر بتخصيصها بالمقالية وتفسير النصب بالملاحظة احسن من قول بعضهم بان لايكون هناك قرينة لانه يفيد ان المجاز يتحقق بوجود القرينة من غير ملاحظة لدلالتها على المراد وليس كذلك اذهو فى هذه الحالة يكون الاسناد حقيقة فدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها وعدم ذلك الاانه لما كانت الملاحظة امراخفيا ادير الامر بوجودها فلذا يعبرتارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتى فى قوله لوجودالقرينة (قوله ووصف له) تفسير لما قبله فالمراد بقيامه به مطلق اتصافه به وانتسابه اليه وليس المراد القيام الحقيق حتى يكون قاصرا على المعنى الموجود ولايشمل الاعتبارى (قوله وحقه ان يسنداليه) عطف مسبب على سبب والمراد باسناده اليه نسبته اليه وسواء صلح حمله عليه ام لاواتى به دفعا لمايتوهم من ان المراد من كونه قائمابه ووصفاله انه لابدان يحمل عليه حمل مواطأة اى حمل هوهو فلايشمل مااذاكان المسندمصدرا لانه لايحمل كذلك (قوله سواء كان مخلوقا الخ) اى سواءكان معنى ذلك الفعل مخلوقالله نحو جن زيد (قوله اولغيره) اى لغيرالله اى على طريق الكسب فاراد بالخلق مايشمل الكسب وذلك نحو ضرب زيد عمرا او يقال قوله سواء كان مخلوقالله يعنى على قول اهل السنة وقوله اولغيره يعنى على قول المعتزلة فاندفع مايقال ان هذه العبارة اصلها للمعتزلة وقعت من الشارح سهوا (قوله وسواء كان) اى ذلك الفعل بمعنى مدلوله صادرا عنه اى عن غيرالله (قوله اولا) اى اولايكون صادرا عنه باختياره (قوله كمرض ومات) ظاهره ان المرض والموت صادران عن غيرالله بغيراختياره مع انهما ليسا صادرين عن غيرالله اصلافا لاولى ان يمثل بنحو تحرك المرتعش واجيب بان قوله اولامعناه اوليس صادرا عن غيرالله باختياره وهذاصادق بصورتين الاولى ان يكون صادرا عنه بغيراختياره كحركة المرتعش والثانية ان يكون غير صادر عنه اصلا كالمرض والموت لانها سالبة تصدق بنفى الموضوع والمثال الذى ذكره الشارح للصورة الثانية اوان المراد بالصدور عنه الظهور منه لاالوقوع وحينئذ فيتحقق الصدور بهذا المعنى فى المرض والموت

(قوله)

(قوله انبت الله البقل) اى فان انبات البقل فى الواقع لله وهو كذلك فى اعتقاد المؤمن لكن محل كون الاسناد فى المثال المذكور حقيقة اذا كان المخاطب يعتقد ايمان المتكلم وانه ينسب الآثار كلها لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا اوكافرا لان المفهوم من حال المتكلم فى هذ الحاله كون الاسناد لما هوله واما لوكان المخاطب مؤمنا اوكافرا وكان يعتقد ان المتكلم ممن يضيف الانبات للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لماهوله وانظر لوكان المخاطب مترددا فى اعتقاد المتكلم هل هو ممن يضيف الانبات لله اولغيره وعلم المتكلم بتردده هل يكون الاسنا د حقيقة اومجازا والظاهر ان يقال انه حقيقة اذليس هناك قرينة صارفة عن كون الاسناد لغير من هوله وظاهر حاله ان الاسناد لمن هوله فتأمل اه سم (قوله وقول الجاهل) المراد به الكافر الذى يعتقد نسبة التأثير الى الربيع كما يؤخذ من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر وهو الكافر (قوله انبت الربيع البقل) اى فان انبات البقل فى الواقع لله تعالى وفى اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا الاسناد حقيقيا اذا كان المخاطب يعلم حاله وانه ينسب الآثار لغير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا اوكافرا مثله اما لوكان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بان اعتقد انه مؤمن وانه ممن يضيف الانبات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له فان تردد المخاطب فى اعتقاد المتكلم ففيه ماتقدم وقوله انبت الربيع يحتمل ان يراد منه المطر وان يراد منه زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) اى لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له فى الظاهر كما يشهد له آخر كلامه آه عبد الحكيم (قوله لمن لايعرف حاله) اى لمخاطب لايعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلى وهو اى المعتزلى يخفيها منه اى ممن الخ اما لوعرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم ان المخاطب عارف بحاله كان الاسناد حينئذ مجازا عقليا من الاسناد الى السبب وهو الله فى زعمه لان تلك المعرفة قرينة صارفة عن كون الاسناد لماهوله (قوله وهو يخفيها) اى تلك الحالة منه واما لوقال خلق الله الافعال كلها لمن نظهر له حاله كان الاسناد مجازا لان الاظهار قرينة صارفة عن كون الاسناد لماهو له بل للسبب وهو الله تعالى فى زعمه واورد عليه ان القيد الثانى يكفى فى كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلى اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الافعال لم ينصب قرينة على عدم ارادته الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم فى نفس الامر ام لا وحينئذ فالاولى الاقتصار على القيد الثانى اذلا حاجة للاول الا ان يقال مراد الشارح بقوله لمن لايعرف حاله اى فى اعتقاده وليس المراد لمن لايعرف حاله فى نفس الامر قاله الفنارى وقال العلامة عبد الحكيم ان بين عدم العرفان

كقول المؤمن انبت الله البقل و) الثانى مايطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل انبت الربيع البقل) والثالث مايطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لايعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الافعال كلها وهذا المثال متروك فى المتن

(و) الرابع مالايطابق الواقع ولاالاعتقاد نحو (قولك جاءزيد وانت) اى والحال انك خاصة (تعلم انه لم يجئ)دون المخاطب اذلو علمه المخاطب ايضا لماتعين كونه حقيقة لجواز ان يكون المتكلم قد جعل علم السامع بانه لم يجئ قرينة على انه لم يرد ظاهره فلايكون الاسناد الى ماهوله عند المتكلم فى الظاهر (ومنه)اى و من الاسناد (مجازعقلى) ويسمى مجازاحكميا

والاخفاء عموما من وجه لاجتماع عرفان المخاطب بجامع اظهار المتكلم واخفاء المتكلم بجامع عرفان المخاطب فاحد القيدين لايغنى عن الآخر كاتوهم بقى شئ آخر وهو ما اذاقال المعتزلى ذلك لمن يعرف حاله ولمن لايعرفها فيلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا فى حالة واحدة ولامانع منه بالنظر لشخصين (قوله خلق الله الافعال كلها) اى الاختيارية والاضطرارية فقد طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الافعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلى لاعتقاده ان خالق الافعال الاختيارية هو العبد (قوله متروك) اى غير مذكور فى المتن اى فى مقام التمثيل لقلة وجوده ولايتوهم من عدم ذكره له ان الحقيقة العقلية منحصرة فى الاقسام الثلاثة لكون المقام مقام البيان فان المصنف صرح فى الايضاح بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة الاربعة المذكورة هنا وانما قلنا اى فى مقام التمثيل لصدق التعريف المذكور فى المتن بهذا المثال قال العلامة عبد الحكيم وعندى ان هذا المثال مندرج فى المثال الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يجئ انت تعتقد انه لم يجئ سواء كان ذلك الاعتقاد مطابقا للواقع اولا فيكون مثالا للقسمين مالايطابق شيئا منهما ومايطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الايضاح حيث صرح فيه بان الرابع الاقوال الكاذبة التى يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وانت تعلم ان اللائق بالمتن الاختصار والادراج (قوله وانت تعلم انه لم يجئ) اى فذلك الاسناد من الحقيقة ولم يطابق واحد منهما لانه لما هوله فيما يظهر من حال المتكلم ولاينا فى ذلك كونه كذبا لان الكذب لاينا فى الحقيقة (قوله خاصة) اخذه من تقديم المسند اليه على المسند الفعلى لانه يفيد الاختصاص نحو انا سعيت فى حاجتك (قوله اذلو علمه المخاطب) اى وكان المتكلم يعلم ان المخاطب يعلم بذلك والالم يجز ان يكون مجازا لعدم تأتى جعل المتكلم علم السامع قرينة والضمير فى علمه راجع لعدم المجئ وقوله ايضا اى كما علمه المتكلم (قوله لجواز ان يكون الخ) اى فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الى زيد فى هذا المثال للملابسة كأن كان زيد هذا سببا فى مجئ الجائى حقيقة اى ويجوز ان المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على انه لم يرد ظاهره فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كما فى صورة عدم علم المخاطب بان زيدا لم يجئ لان وجود القرينة بدون ملاحظتها لايكفى فى المجاز ويجوز ان يكون المتكلم جعله قرينة وليس ثم ملابسة فهو ممالايعتد به ولايعد من الحقيقة لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العلاقة ثم ان ظاهر قول المصنف وانت تعلم انه لم يجئ يقتضى انه اذا فقد علم المخاطب بعدم المجئ تعين ان يكون الاسناد فى المثال حقيقه وليس كذلك بل هو محتمل كما لو كان عالما وذلك لان المخاطب اذا لم يكن عالما بانه لم يجئ يجوز ان يكون عالما بان المتكلم اعتقد انه لم يجئ وحينئذ فان لاحظ المتكلم اعتقاد المخاطب قرينة على انه لم يرد ظاهره كان مجازا وان لم يلاحظ

(ذلك)

و مجازا فى الاثبات و اسنادا مجازيا (وهو اسناده) اى اسناد الفعل او معناه (الى ملابس له) اى للفعل او معناه (غير ما هو له) اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه مبنى له يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل

ذلك كان حقيقة فظهر لك ان القرينة لا تتوقف على موافقة المخاطب للمتكلم على اعتقاد عدم المجئ كما يفهم من كلام المصنف والشارح بل تتحقق القرينة بكون المتكلم عالما بعدم المجئ والمخاطب عالم باعتقاد المتكلم ذلك وظهر ذلك الاعتقاد عند المتكلم ولو كان المخاطب عالما بالمجئ الا ان يقال هذه الصورة نادرة فلا تقدح فى تعين الحقيقة (قوله فلا يكون الاسناد الخ) اى وحينئذ فيكون مجازا ان كان الاسناد لملابسة (قوله مجاز) اصله مجوز من جاز المكان اذا تعداه لان الاسناد تعدى مكانه الاصلى نقلت حركة الواو للساكن قبلها فقلبت الفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن (قوله عقلى) نسبة للعقل لان التجوز والتصرف فيه فى امر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوى فان التصرف فيه فى امر نقلى وهو ان هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ولا يقال مقتضى هذا التوجيه انه كان يسمى مجازا معقوليا لا عقليا لان النسبة تأتى لادنى ملابسة (قوله مجازا حكميا) اى منسوبا للحكم بمعنى الادراك لتعلقه به فهو من نسبة التعلق بالفتح للتعلق بالكسر او انه نسبة للحكم بمعنى النسبة والاسناد لتعلقه بها فان قلت ان المجاز هو عين الاسناد والنسبة وحينئذ فيلزم تعلق الشئ بنفسه ونسبة الشئ لنفسه قلت المراد بالحكم المنسوب والمتعلق بكسر اللام خصوص النسبة الاسنادية والمراد بالحكم المنسوب اليه والمتعلق به مطلق نسبة سواء كانت اسنادية او اضافية او ايقاعية وحينئذ فهو من نسبة الخاص للعام او من تعلق الخاص بالعام وبهذا الجواب اندفع ما يقال ان المجاز العقلى كما يكون فى الحكم وهو النسبة التامة يكون فى النسبة الاضافية كمكر الليل والايقاعية كنومت الليل اى اوقعت النوم عليه وحينئذ فلا وجه لتلك التسمية المقتضية انه انما يكون متعلقا بالحكم اعنى النسبة التامة وحاصل الدفع انه ليس المراد بالحكم الذى تعلق به المجاز خصوص النسبة التامة بل مطلق نسبة وحينئذ فالمجاز اذا كان فى الاضافية او الايقاعية يصدق عليه انه متعلق بالحكم بمعنى مطلق نسبة من تعلق الخاص بالعام وعلى تقدير ان المراد بالحكم الذى تعلق به المجاز النسبة التامة فالتسمية المذكورة باعتبار ان كل مجاز عقلى يرجع للحكم بمعنى النسبة التامة والاسناد اما ظاهر او مقدر او باعتبار ان المجاز وان كان فى الاضافية والايقاعية لكن الحكم اشرف منهما فاعتبر الاشرف فى التسمية وهذا لا ينافى انه قد يكون فى غير الحكم كالاضافية والايقاعية (قوله ومجازا فى الاثبات) ان قلت التقييد بالاثبات يقتضى عدم جريانه فى النفى وليس كذلك الا ترى الى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اجيب بان التقييد بالاثبات لاشرفيته او لانه الاصل لان المجاز فى النفى فرع المجاز فى الاثبات بمعنى ان النفى لا يكون مجازا الا اذا كان الاثبات كذلك او ان النفى يرجع للاثبات بالملازمة فقوله تعالى فاربحت تجارتهم جعل من قبيل المجاز

لكون اسناد الربح الى التجارة اسنادا الى غير ماهوله او ان مار بحت تجارتهم بمعنى خسرت او ان المراد بالاثبات الانتساب والانصاف فيشمل الايجاب والنفى اذ فى كل منهما انتساب واتصاف (قوله واسنادا مجازيا) اى اسنادا منسوبا الى المجاز واعترض بان فيه نسبة الشئ الى نفسه لان المجاز هو الاسناد واجيب بانه من نسبة الخاص للعام لان المجاز يشمل اللغوى ايضا اى انه يسمى اسنادا منسوبا لمطلق مجاز من حيث انه فرد من افراده او ان المراد بالمجاز المنسوب اليه المصدر اعنى التجوز والمجاوزة وحينئذ فالمعنى يسمى اسنادا منسوبا للمجاوزة لان ذلك الاسناد جاوز به المتكلم اصله وحقيقته واوصله الى غيره فان قلت ان هذا المجاز على ما يأتى لايختص بالاسناد اعنى النسبة التامة بل يجرى فى الاضافية والايقاعية واقتصارهم على الاسناد يوهم الاختصاص اجيب بان اقتصارهم فى التسمية على الاسناد لاشرفيته او ان المراد بالاسناد مطلق النسبة من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله الى ملابس له) اى الى شئ بينه وبينه ملابسة وارتباط وتعلق ثم انه يصح فتح الباء وكسرها فى قول المصنف ملابس لان الملابسة مفاعلة من الطرفين فكل واحد من الفعل وما اسند اليه ملابس بالكسر وملابس بالفتح الا ان المناسب لقوله يلابس الفاعل ان يقرأ بفتح الباء هنا وكذا فى قوله الآتى وله ملابسات شتى (قوله غير ماهوله) بالجر على الصفة او بالنصب على الحال ولا يقال على الاول فيه وصف النكرة بالمعرفة لان غير لاتتعرف بالاضافة (قوله مبنى له) اى مسند له حقيقة (قوله يعنى غير الفاعل الخ) حاصل ذلك انه اذا اسند الفعل او مادل على معناه للفاعل النحوى فان كان مداول ذلك الفاعل النحوى الذى اسند اليه الفعل او معناه هو الفاعل الحقيقى كان الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما اذا كان الفاعل النحوى مصدرا او ظرفا او سببا او مفعولا نحو عيشة راضية وكذلك اذا اسند الفعل او مادل على معناه لنائب الفاعل فان كان ذلك النائب النحوى مدلوله هو المفعول الحقيقى كان ذلك الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما لو كان نائب الفاعل مصدرا او ظرفا او فاعلا نحو قولك افعم السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقى للافعام لانه هو الذى يملأ الارض فقوله غير الفاعل اى الحقيقى وقوله فى المبنى للفاعل اى النحوى وقوله وغير المفعول به اى فى الواقع وقوله فى المبنى للمفعول به اى النحوى وذلك لما تقرر من ان ماهوله فى المبنى للمعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة فى مفهومه وان ماهوله فى المبنى للمجهول هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة فى مفهومه ثم اعلم ان ظاهر قول المصنف فاسد وذلك لان الضمير المجرور فى قوله وهو اسناده الى ملابس له وكذا قوله غير ماهوله راجع للفعل او معناه اى لاحد الامرين كما هو قضية او فالمعنى حينئذ اسناد احد الامرين الى ملابس لاحدهما وذلك الملابس غير الملابس الذى احد الامرين له وهذا صادق على الاسناد فى ضرب زيد

بالبنـاء للفـاعل اذ يصدق عليه انه اسند احد الامرين وهو الفعـل الى ملابس لاحد الامرين وهوزيد غير الملابس الذى له احد الامرين وهو معنى الفعل فى قولنـا امضروب عمرو فيلزم ان يكون مجازا ولا قائل بذلك واشار الشارح الى الجواب بقوله يعنى الخ وحاصله ان كلام المصنف فيه اجمـال وتفصيله ان يقـال المراد اسـناد احد الامرين الى ملابس لذلك الاحد غير الملابس الذى له ذلك الاحد فخرج ضرب زيد فان ضرب اسند للابس له وهو زيد وذلك الملابس هو الذى له ذلك الفعل ولما كان فى كلام المصنف خفـاء وابهـام قال الشـارح يعنى الخ (قوله سواء كان الخ) اشار بذلك الى ان الاقسـام الاربعة التى مرت فى الحقيقة تأتى هنا فى المجاز لشمول التعريف لها اعنى ماطابق الواقع والاعتقاد معـا وما طابق الواقع فقط وماطـابق الاعتقاد فقط ومالم يطابق واحدا منهمـا والامثلة السـابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينهـا امثلة لاقسـام المجاز العقلى باعتبـار حال المخـاطب فمثال ماطابق الواقع والاعتقاد معا قول المؤمن انبت الله البقل لمخـاطب يعتقد ان المتكلم يضيف الانبات للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد فيكون مجـازا لان علمه باعتقـاد المخـاطب قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثـال الثـانى اعنى ماطابق الواقع فقط قول المعتزلى خلق الله الافعال كلها لمن يعرف حاله وهو يعتقد ان المخـاطب عالم بحاله فيكون ذلك قرينة صارفة للاسناد عن ظـاهره ومثـال الثالث اعنى ماطابق الاعتقـاد فقط قول الجـاهل انبت الربيع البقل لمن يعتقد ان ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم ذلك القائل باعتقاده ومثـال الرابع اعنى مالم يطابق واحدا منهما قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجئ واظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينـة على ارادة الكذب (قوله وبهذا) اى التعميم فى قوله غير ماهوله المستفاد من قوله سواء الخ (قوله سقط ماقيل) اى اعتراضا على المصنف ووجه السـقوط انه حيث عممنا فى ذلك الغير بان اريد به مايعم الغير فى الواقع والغير عند المتكلم فى الظاهر صار قوله بتأول اى قرينة محتاجا اليه بالنسبة الى بعض الافراد وهو الغير فى الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما كان المسند اليه فيه غيرا عند المتكلم فى الظاهر (قوله فلاحاجة الى قوله بتأول) اى لانه لايسند لغير ما هوله فى الظاهر الا اذا كان هناك قرينة تدل على ان ذلك المسند اليه غير فقوله الى ماهوله يتضمن اعتبار القرينة (قوله وهو) اى عدم الاحتياج ظاهر لكن قد يقال يمكن اختيار الشق الاول ولانسلم عدم الاحتياج اذ دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف (قوله خرج عنه مثل قول الجاهل الخ) اى لانه لعين ماهوله وحيث خرج عنه ذلك فيكون التعريف غير جامع (قوله مجازا) حال من قول (قوله باعتبار الاسناد الى السبب) اى لان الله سبب فى الانبات عند الجاهل والمثبت حقيقة عندهم هو الربيع (قوله بتأول) الباء للمصاحبة اى اسناده اسنادا مصاحبا لتأول ويصح

وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به سواء كان ذلك الغير غيرا فى الواقع او عند المتكلم فى الظاهر وبهذا سـقط ماقيل انه ان اراد غير ماهوله عند المتكلم فى الظاهر فلاحاجة الى قوله بتأول وهو ظاهر وان اراد غير ما هوله فى الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل انبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب (بتأول) متعلق باسناده ومعنى التـأول تطلب ما يأول اليه من الحقيقة

ان تكون الباء للملابسة او السببية اى اسنادا ملابسا للتأول او اسناده لملابس بسبب التأول والتأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه فمعناه تطلب المآل الذى هو حقيقة الكلام التى يأول المجاز اليها او الموضع الناشئ من العقل والمراد بتطلبهما الالتفات اليهما لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر واعلم ان المجاز العقلى عند الشيخ عبدالقاهر تارة يكون له حقيقة اى فاعل يكون الاسناد له حقيقة نحو انبت الربيع البقل فان حقيقته انبت الله البقل وتارة لايكون له حقيقة اى فاعل حقيقى نحو اقدمنى بلدك حق لى على فلان فالاقدام ليس له فاعل حقيقى يكون الاسناد له حقيقة اذ هو امر اعتبارى بخلاف قدم اللازم فان له فاعلا حقيقيا لان القدوم امر موجود فلابد له من موجد تقول قدمت بلدك لاجل حق لى على فلان فقول الشارح من الحقيقة اشارة للقسم الاول وهو بيان لما يأول وفاعل يأول ضمير يعود الى الاسناد اى طلب الحقيقة وملاحظتها التى يأول اى يرجع المجاز اليها ومعنى رجوع المجاز اليها انه يتفرع عنها بان ينتقل من الحقيقة اليه بواسطة العلاقة فهو من رجوع الفرع لاصله مثلا المؤمن الذى يضيف الانبات لله تقف نفسه عن اسناد الانبات للربيع وتلتفت الى حقيقة الكلام وتطلبها فاذا علمت حقيقة ذلك وان الاصل انبت الله البقل بالربيع وان الربيع سبب عادى فانها تسند الانبات اليه وتنصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر وكذلك اذا سمع المؤمن انبت الربيع البقل فانه تقف نفسه ولا ترضى بذلك فاذا علمت الحقيقة بعد طلبها رضيت بذلك فقوله تطلب اى طلب المتكلم والمخاطب الحقيقة التى يرجع اليها المجاز وانما عبر بالتطلب دون الطلب للاشعار بان الطلب لايلزم ان يكون واقعيا بل مجرد الالتفات لدلالته على التكلف وقوله او لموضع اشارة للقسم الثانى وهو عطف على ما وقوله من العقل من فيه للابتداء حال من الموضع والمعنى او طلب الموضع الذى يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الموضع ناشئا من جهة العقل محضا وان لم يكن لذلك الموضع تحقق فى نفس الامر بان يكون ذلك الموضع قريبا من لفظ الفعل الذى لا فاعل له حقيقى ويلاحظ العقل انه اصل له كأن يلاحظ العقل ان الاقدام راجع للقدوم وانه اصل له وان لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع فصدوق الموضع فى المثال المذكور قدمت وتوضيح ذلك ان المجاز الذى لا حقيقة له كما فى اقدمنى بلدك حق لى على فلان اذا سمعت النفس ذلك لا ترضى بالاسناد لكون الحق ليس فاعلا للاقدام لانه امر متوهم لا فاعل له فتطلب النفس الحقيقة فيلاحظ العقل ان القدوم اصل للاقدام وان الاصل قدمت لحق لى على فلان وان لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع فالاقدام له محل من جهة العقل وهو القدوم هذا ويصح ان يكون قوله من العقل لابتداء الطلب والمعنى حينئذ تطلب الموضع الذى يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل فالطلب فعل ممتد ومسافة لها ابتداء هو العقل (قوله او الموضع) اى او تطلب الموضع الذى الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب

او الموضع الذى يؤول اليه من العقل وحاصله ان ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد الى ما هو له

لما اسناده مجازى الذى يأول الاسناد المجازى اليه من جهة العقل اى يرجع اليه ويكون هو المقصود منه كالقدوم المناسب لاقدم فى قولك اقدمنى بلدك حق لى على زيد وهكذا كل اسناد مجازى لاحقيقة له لعدم تحقق الفاعل اى لعدم تحقق استعماله وقصده على ماسيأتى قريبا (قوله وحاصله الخ) عطف على قوله ومعنى الخ اى ان معنى التأويل الحقيقى ماذكر وحاصل معناه نصب قرينة وفيه ان نصب القرينة ليس حاصلا لذلك المعنى الذى ذكره اذ طلب الحقيقة اوالوضع وملاحظته ليس هونصب القرينة والجواب ان المراد حاصله باعتبار لازمه اى ان نصب القرينة لازم لما ذكر فالمصنف اطلق اسم الملزوم وهو التأول اعنى طلب الحقيقة اوالوضع واراد اللازم وهو نصب القرينة على طريق الكناية انقلت لانسلم ان نصب القرينة لازم لملاحظة الحقيقة اوالوضع لجواز ان يلاحظ الحقيقة اوالوضع ولاينصب قرينة قلت المراد ملاحظة الحقيقة اوالوضع ملاحظة يعتدبها وهى انما تكون مع القرينة وبيان ذلك ان التطلب من جهة العقل ومعلوم ان تطلب العقل لشئ انما يكون كاملا اذا كان بالدليل والامارة وذلك هونصب القرينة على ان المراد غير الظاهر فان قلت حيث حمل التأول على نصب القرينة لم يكن لقول المصنف الآتى ولابد للمجاز من قرينة فائدة لعله من هنا ويكون قوله فيما مر لغير ماهوله مستغنى عنه اذلا قرينة لما هوله اجيب بان فائدة قوله الآتى ولابد الخ التوطئة الى تقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ولم يكتف بقوله بتأول عن قوله لغير ماهوله لان دلالته على المعنى المذكور التزامية وهى مهجورة فى التعاريف فان قلت ان من لوازم المجاز العلاقة كما ان القرينة من لوازمه وحينئذ فكان الاولى للشارح ادراجها فى التأول بان يقول وحاصله ان يعتبر علاقة وينصب قرينة صارفة الخ بل الاقتصار على العلاقة اولى لان المصنف تعرض للقرينة فيما بعد بقوله ولابدله من قرينة قلت انما لم يدرج الشارح العلاقة فى التأول لتقدم الاشارة اليها فى قول المصنف لملابس وذكره القرينة فيمابعد انما هو لاجل التوطئة لتقسيمها الى لفظية وغير لفظية (قوله صارفة الخ) ليس المراد بكون القرينة صارفة عن الحقيقة ان الاسناد لماهوله موجود والقرينة صرفت ذلك بل المراد ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان الاسناد فى اللفظ ثابت لماهوله وبالنظر اليها يفيد انه غير ماهوله (قوله وله اى للفعل) اى اومعناه ففيه اكتفاء وانما اقتصر على الفعل مع ان الامثلة الآتية بعضها للفعل نحو بنى الامير المدينة وبعضها لما فى معناه نحو عيشة راضية لانه الاصل ويبعد ان يكون المصنف اراد بالفعل اللغوى وهو الحدث لمخالفته لما مر من قوله اسناد الفعل اومعناه لانه صريح فى ان المراد بالفعل الفعل الاصطلاحى والا لزم استدراك قوله اومعناه فان قلت ان المصنف عد من جملة الملابسات المصدر والمفعول به ومن جملة معنى الفعل المصدر والصفة المشبهة واسم

(وله) اى للفعل وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملابسات شتى) اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى (يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب) ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لايسند اليهما (فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنياله)

التفضيل والظرف فيلزم ملابسة المصدر للمصدر وهو باطل لانه ملابسة الشيء لنفسه ويلزم عليه ملابسة الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف للمفعول به وهو باطل لانها لاتنصبه قلت ذلك اللزوم ممنوع لجواز ان يكون الكلام على التوازيع فقوله والمصدر اى فى غير المصدر وقوله والمفعول به اى فى غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف فالحاصل انه لايلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منهما لكل واحد منها بل التفصيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد على انه لايلزم من ملابسة المصدر للمصدر ملابسة الشيء لنفسه لجواز ان يكونا متغايرين وان كانا مصدرين كما فى اعجبنى قتل الضرب فان القتل ملابس للضرب لكونه سببا فيه اذلابد من الملابسة بين العامل ومعموله (قوله وهذا) اى قول المصنف وله ملابسات (قوله اشارة) اى ذو اشارة اومشير (قوله الى تفصيل) اى تعيين (قوله وتحقيق) المرادبه الذكر على الوجه الحق فهو مغاير لما قبله والتحقيق من قوله بعد فاسناده للفاعل الخ (قوله للتعريفين) اى تعريف الحقيقة العقلية وتعريف المجاز العقلى لذكره فى الاول الملابس الذى له وفى الثانى الملابس الذى ليس هوله (قوله اى مختلفة) هذا تفسير باللازم اذا لشت معناه التفرق كما يشهدله قول الشاعر

﴿ وقلى لجديد الثوب لابد من بلى * وقل لاجتماع الشمل لابد من شت ﴾

اى لابد من تفرق والاختلاف لازم التفرق (قوله جمع شتيت) اى فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلابس الفاعل) هذا مستأنف استئنافا بيانيا اتى به لتفصيل الملابس وقوله يلابس الفاعل اى الحقيقى لصدوره منه اوقيامه به والمراد انه يلابسه مطلقا سواء كان بلاواسطة اوبواسطة الحرف نحو كفى بالله (قوله والمفعول به) اى لوقوعه عليه والمراد انه يلابسه مطلقا سواء كان بلاواسطة اوبواسطة حرف نحو مررت بزيد وضربت فى الدار وفى يوم الجمعة ولاجل التأديب ولايقال لهذه مفعول فيه ولامفعول له لانهما انما يطلقان على المنصوب بتقدير فى واللام على القول المشهور خلافا لابن الحاجب وبما ذكر من التعميم ظهر وجه ترك المصنف للجار والمجرور (قوله والمصدر) لكونه جزء مفهومه فيلابسه بدلالته عليه تضمنا وكذا يقال فى الزمان اوان ملابسته للزمان لكونه لازما لوجوده (قوله والمكان) اى بسبب دلالته عليه التزاما باعتبار انه لابدله من محل يقع فيه (قوله والسبب) اى لحصوله به سواء كان السبب مفعولا له اولا كما فى بنى الامير المدينة (قوله ولم يتعرض للمفعول معه) نحو جاء الامير والجيش (قوله والحال) نحو جاء زيد راكبا (قوله ونحوهما) اى كالتمييز نحو طاب زيد نفسا والمستثنى نحو قام القوم الازيدا (قوله لايسند اليها) اى بخلاف ماذكره فان الفعل يسند اليه فان قلت هذه الامور يسند اليها ايضا فيصح

(ان يقال)

ای للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول به (حقيقة كما مر) من الامثلة (و) اسناده (الى غيرهما) اى غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل المبنى للفاعل وغير المفعول به في المبنى للمفعول (للملابسة)

ان يقال في جاء الامير والجيش جاء الجيش وفي الحال جاء الراكب الخ قلت المراد ان هذه الامور لايصح اسناد الفعل اليها مع بقائها على معانيها المقصودة منها كالمصاحبة في المفعول معه والتقييد في الحال والبيان في التميز فان هذه المعاني لاتفهم فيما اذا رفع الاسم واسند اليه الفعل (قوله فاسناده الى الفاعل) اى الحقيقي لا الاصطلاحي فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي وهو ما حق الاسناد ان يكون اليه وهو مايقوم به الفعل حقيقة عند المتكلم في الظاهر وقوله اذا كان مبنيا له اى للفاعل النحوي وحينئذ ففي الكلام استخدام وكذا يقال في المفعول به وانما قلنا المراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لاجل اخراج قول المؤمن انبت الربيع البقل من الحقيقة لانه وان اسند الفعل المبنى للفاعل له لكن ذلك الفاعل الذى اسند له الفاعل النحوي لا الحقيقي وكذلك يخرج قول الجاهل المعلوم جهله انبت الله البقل عن الحقيقة لان الفعل المبنى للفاعل لم يسند للفاعل الحقيقي عنده في الظاهر فهو وماقبله داخل في المجاز لكونه اسنادا الى غير الفاعل الحقيقي لاجل الملابسة. (قوله اى للفاعل او المفعول به) اى فالضمير راجع لهما وافرد الضمير لان العطف باو (قوله يعني ان اسناده الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا لانه يفيد ان الفعل اذا كان مبنيا للفاعل واسند للفاعل او للمفعول به يكون حقيقة واذا كان مبنيا للمفعول واسند للفاعل او المفعول به يكون كذلك حقيقة مع انه ليس كذلك لانه اذا كان مبنيا للفاعل واسند للمفعول به يكون مجازا كما في عيشة راضية وكذا اذا كان مبنيا للمفعول واسند للفاعل يكون مجازا كما في سيل مفعم اشار الشارح بالعناية الى ان في كلام المصنف توزيعا وان الاصل واسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له واسناده الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة (قوله كما مر من الامثلة) اى للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل او المفعول حتى يرد عليه انه لم يذكر سابقا مثالا لاسناد المبنى للمفعول الى المفعول (قوله والى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف امثلة المجاز لاسناد الفعل المبنى للفاعل ولم يذكر من امثلة المجاز لاسناد الفعل المبنى للمفعول الا واحدا اعني سيل مفعم فانه اسند فيه معنى الفعل المبنى للمفعول الى الفاعل فنقول اسناده الى المصدر لايكون الا مجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى المكان والزمان ان كان بتوسط في ملفوظة او مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان على الاتساع باجرائهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول له لايسند اليه الفعل المجهول مالم يجر باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جلس في الدار واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز ولاجل اخراج اسناد المجهول الى المكان والزمان بتوسط في قيد قوله والى غيرهما بقوله للملابسة لان الاسناد لهما ليس لاجل الملابسة بالمعنى المذكور هنا ولم يتعرض الشارح لدخول ذلك في الحقيقة لظهوره على انه قد يقال ان في صورة

الاسناد بتوسط فى ملفوظة اومقدرة الاسناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب فى يوم الجمعة اوفى الدار اوقع الضرب فيه (قوله اى غير الفاعل) اى من المفعول والاربعة بعده وقوله وغير المفعول به اى من الفاعل والاربعة الاخيرة فصور المجاز عشرة مثل المصنف لستة منها (قوله يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل الخ) اعلم ان ظاهر كلام المصنف ان الفعل المبنى للفاعل اذا اسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا واما اذا اسند اليهما يكون حقيقة وكذلك الفعل المبنى للمفعول اذا اسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا واذا اسند اليهما يكون حقيقة وليس كذلك بل المبنى للفاعل اذا اسند للمفعول به يكون مجازا نحو عيشة راضية كما ان المبنى للمفعول اذا اسند للفاعل يكون كذلك نحو سيل مفعم فلما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا اتى الشارح بالعناية تبيينا للمراد واشارة الى ان فى كلام المصنف توزيعا (قوله للملابسة) اى لملاحظتها كما اشار له الشارح بقوله لاجل الخ واعلم ان هذا المجاز لابد له من علاقة كما ان اللغوى كذلك وظاهر كلام المصنف ان العلاقة المعتبرة هنا هى الملابسة فقط وانه لابد منها فى كل مجاز عقلى من حيث انه جعلها علة دون غيرها بدليل الاقتصار عليها فى مقام البيان قال الشيخ يس لكن يبقى ها شئ وهو انه هل يكفى فى جميع افراد هذا المجاز كون العلاقة الملابسة اولابد ان تبين جهتها بان يقال العلاقة ملابسة الفعل لذلك الفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه اوفيه او به كما قالوا فى المجاز اللغوى انه لايكفى ان يجعل اللزوم اوالتعلق علاقة بل فرد منه لان ذلك قدر مشترك بين جميع افراده فلابد ان يبين انه من اى وجه وسيأتى فى كلام بعض الفضلاء اشارة الى هذا الثانى (قوله يعنى لاجل الخ) لما كان ظاهر المصنف هنا ان العلاقة الملابسة بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والمسند اليه المجازى وكذا على ماهو المتبادر من التعريف ومن قوله وله ملابسات شتى وكان هذا غير مراد وانما المراد ان العلاقة هى المشابهة بين المسند اليه الحقيقى والمسند اليه المجازى فى الملابسة اى فى تعلق الفعل بكل منهما وان كانت جهة التعلق مختلفة اتى الشارح بالعناية اشارة الى انه ليس المراد بالملابسة فى كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسند اليه المجازى كما مر بل المراد بها هنا المشابهة والمحاكاة والمناظرة بين المسند اليه المجازى والحقيقى فى التعلق فقول الشارح يعنى لاجل ان ذلك الغير اى المسند اليه المجازى كالنهر فى قولك جرى النهر يشابه ماهوله اى يشابه المسند اليه الحقيقى كالماء فى قولك جرى الماء وقوله فى ملابسة الفعل اى وهو الجرى فالجرى يلابس الماء من جهة قيامه به ويلابس النهر من جهة كونه واقعا فيه ولايقال حيث كانت علاقة هذا المجاز المشابهة كان من الاستعارة لانا نقول الاستعارة لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ وما وقع من تسميته استعارة فليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل

يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ماهوله فى ملابسة الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية) فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مفعم) فى عكسه اى فيما بنى للمفعول واسند الى الفاعل لان السيل هو الذى يفعم

النقل والاشتراك اللفظى والحاصل ان العلاقة فى هذا المجاز المشابهة بين المسند اليه المجازى والمسند اليه الحقيقى فى تعلق الفعل بكل لاجل صحة اسناده لذلك المجازى والعلاقة فى الاستعارة المشابهة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى لاجل صحة نقل اللفظ من المعنى الحقيقى للمعنى المجازى قال الفنارى ان قلت لاى شئ حول الشارح العبارة وفسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لماهوله ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند اليه الذى ليس هوله مع ان ذلك كاف فى اسناد الفعل اليه قلت الباعث له على اختيار ذلك ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم فى صرف الاسناد الذى هو حق ماهو له الى غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة (قوله كقولهم) اى كالاسناد فى قولهم (قوله عيشه راضية) فى حاشية شيخنا الحفنى اصله رضى المؤمن عيشته ثم اقيم عيشة مقام المؤمن لمشابهة بينهما فى تعلق الفعل وهو الرضى بكل فصار رضيت عيشة وهو فعل مبنى للفاعل فاشتق اسم الفاعل منه واسند الى ضمير المفعول به وهو عيشة بعد تقديمه وجعله مبتدأ ثم حذف المضاف اليه اكتفاء بالمبتدأ فى مثل قوله عيشة زيد راضية وقرر شيخنا العدوى ان اصل هذا التركيب عيشة رضيها صاحبها فالرضى كان بحسب الاصل مسندا للفاعل الحقيقى وهو الصاحب ثم حذف الفاعل واسند الرضى الى ضمير العيشة وقيل عيشة رضيت لمابين الصاحب والعيشة من المشابهة فى تعلق الرضى بكل وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلا نحويا لاحقيقيا ثم اشتق من رضيت راضية ففيه معنى الفعل واسند الى المفعول قال الفنارى مذهب الخليل انه لامجاز فى هذا التركيب بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وهو مشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوى فيه المذكر والمؤنث ويمكن الجواب بجواز جعلها للمبالغة لاللتأنيث كعلامة (قوله فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به) اشار بذلك الى ان الشاهد فى اسناد راضية للضمير المستتر اعنى ضمير العيشة لاان الشاهد فى اسناد راضية الى العيشة لان الاسناد الى المبتدأ واسطة عند المصنف بين الحقيقة والمجاز وكذا يقال فيما بعد من الامثلة وقوله فيما بنى للفاعل حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما بنى سنده للفاعل على ان الظرفية من ظرفية الخاص فى العام وقوله اسند الى المفعول به اى الحقيقى والا فالمسند اليه هنا فاعل نحوى (قوله وسيل مفعم) اصله كما قال السيرامى افعم السيل الوادى بمعنى ملأه ثم بنى افعم للفعول واشتق منه اسم المفعول واسند لضمير الفاعل الحقيقى وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ فقول الشارح واسند الى الفاعل اى الحقيقى والا فالمسند اليه هنا نائب فاعل (قوله من افعمت الاناء) راجع لقوله مفعم قال الحفيد الاولى ان يقول

من افعم الماء الاناء بدليل قول الشارح لان السيل هو الذى يفعم والسيل والماء بمعنى واجيب بان الحامل له على ذلك ان ذلك التعبير هو الشائع فى عباراتهم وقال عبد الحكيم لم يقل من افعم الماء الاناء لان الماء ليس بمفعم للاناء بل آله للافعام بخلاف السيل فانه مفعم الوادى (قوله وشعر شاعر) اى فقد اسند ماهو بمعنى الفعل اعنى شاعر الى ضمير المصدر وحقه ان يسند للفاعل اعنى الشخص لانه الفاعل الحقيقى بحيث يقال شعر شاعر صاحبه لكن لما كان الشعر شبيها بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الاسناد اليه مجازا (قوله فى المصدر) اى فيما بنى للفاعل واسند للمصدر وكذا يقال فيما يأتى (قوله جد جده) اى جد اجتهاده واصله جد زيد جدا اى اجتهادا لان حق الجد ان يسند للفاعل الحقيقى وهو الشخص لا للجد نفسه لكن اسند اليه لمشابهته له فى تعلق الفعل بكل منهما لان ذلك الفعل صادر من الشخص والمصدر جزء معنى ذلك الفعل (قوله لان الشعر هنا) اى الذى هو مصدوق الضمير فى شاعر بمعنى المفعول اى الكلام المؤلف اى وحينئذ فهو من باب عيشة راضية اى من قبيل المبنى للفاعل المسند للمفعول وليس من قبيل ما بنى للفاعل واسند للمصدر الذى كلامنا فيه بخلاف جد جده فانه من ذلك القبيل ان قلت حيث كان كذلك فالتمثيل بجد جده هو الصواب لا الاولى فقط قلت ان الشعر يحتمل ان يكون باقيا على مصدريته بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل فالحاصل ان جد جده من قبيل المبنى للفاعل المسند للمصدر قطعا واما شعر شاعر فيحتمل ان يكون من ذلك القبيل ويحتمل ان يكون من باب عيشة راضية وما لا احتمال فيه اولى مما فيه احتمال ومن هذا تعلم ان قول الشارح لان الشعر هنا بمعنى المفعول اى بحسب المتبادر للفهم وان جاز ان يكون بمعنى التأليف (قوله فى الزمان) اى فيما بنى للفاعل واسند للزمان لمشابهته للفاعل الحقيقى فى ملابسة الفعل لكل منهما (قوله فى المكان) اى فيما بنى للفاعل واسند للمكان (قوله والماء جار فى النهر) اى فى الحفرة التى يكون الماء فيها (قوله فى السبب) اى فيما بنى للفاعل واسند للسبب الآمر ونحو ضرب التأديب فيما اسند للسبب الغائى لان السبب نوعان واعلم ان القرينة فى جميع ماذكر من الامثلة الاستحالة العقلية الا فى الاسناد الى السبب الآمر فانها الاستحالة العادية والعلاقة فى الجميع الملابسة بمعنى مشابهة الفاعل المجازى للفاعل الحقيقى فى تعلق الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالفاعل الحقيقى تعلق صدور منه وتعلقه بالفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه اوفيه اومن جهة كونه جزأله الى آخر مامر ومن هذا يؤخذ انه لابد فى المجاز العقلى من تبين جهة الملابسة بين الفاعل الحقيقى والمجازى كما ذكره بعضهم (قوله وينبغى ان يعلم الخ) القصد من هذا الكلام الاعتراض على المصنف بان تعريفه للمجاز غير جامع وتقرير الاعتراض ان تقول

اى يملأ من افعمت الاناء اى ملأته (وشعر شاعر) فى المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) فى الزمان (ونهر جار) فى المكان لان الشخص صائم فى النهار والماء جار فى النهر (وبنى الامير المدينه) فى السبب وينبغى ان يعلم ان المجاز العقلى يجرى فى النسبة الغير الاسنادية ايضا من الاضافية والايقاعية

نحو اعجبنى انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى وان خفتم شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل واجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادى اللهم الا ان يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث شريفة وشحنا بها الشرح (وقولنا) فى التعريف (بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل) انبت الربيع البقل رائيا ان الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له فى الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة

ان المصنف جعل الجنس فى تعريف المجاز الاسناد والنسب الاضافية والايقاعية ليست من الاسناد لانه عبارة عن النسبة التامة وحينئذ فلا يشملهما التعريف مع ان المجاز العقلى يجرى فيهما ايضا وحينئذ فالتعريف غير جامع واشار بقوله اللهم الخ الجواب عنه (قوله ان المجاز العقلى) اى وكذلك الحقيقة العقلية تجرى فى الاضافية كقولك اعجبنى جرى الماء فى النهر وفى الايقاعية نحو نومت ابنى فى الليل فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما يوهمه كلام المصنف وحينئذ فكل من تعريف الحقيقة والمجاز غير جامع وجواب الشارح الآتى بالنظر لتعريف المجاز ويعلم منه الجواب عن تعريف الحقيقة بطريق القياس (قوله ايضا) اى كما يجرى فى الاسنادية وقوله من الاضافية بيان للغير والمراد بالاضافية النسبة الواقعة بين المضاف والمضاف اليه والايقاعية هى نسبة الفعل للمفعول فان الفعل المتعدى واقع على المفعول اى متعلق به ثم ان ظاهر قول الشارح يقتضى ان الايقاعية غير تامة مع ان نسبة الفعل للمفعول انما تعتبر بعد التمام فكان الاولى الاقتصار على الاضافية الا ان يقال انه التفت الى نسبة الفعل للمفعول فى حد ذاته بقطع النظر عن نسبته للفاعل ولا شك انها غير تامة (قوله نحو اعجبنى الخ) مثال للاضافية وقوله ونحو نومت الخ مثال للايقاعية ولذا فصل بنحو (قوله وجرى الانهار) جعل هذا وما بعده من المثالين من المجاز فى النسبة الاضافية اذا جعلت الاضافة بمعنى اللام واما لو جعلت بمعنى فى فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل انه لا بد من النظر لقصد المتكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الامر فحقيقة والا فمجاز ومجرد مناسبة نوع من الاضافة لا يقتضى ان تكون حقيقة ما لم يقصده (قوله شقاق بينهما) الشقاق هو النزاع والخلاف واصل الكلام وان خفتم شقاق الزوجين فى الحالة الواقعة بينهما ومكر الناس فى الليل والنهار فاضيف المصدر فى الاول للمكان لان البين اسم مكان وفى الثانى للزمان فهو من اضافة المصدر لفاعله المكانى فى الاول والزمانى فى الثانى (قوله نومت الليل) اى اوقعت التنويم على الليل والاصل نومت الشخص فى الليل (قوله واجريت النهر) اى اوقعت الاجراء عليه والاصل اجريت الماء فى النهر (قوله ولا تطيعوا امر المسرفين) اى فقد اوقع الاطاعة على الامر وحقها الايقاع على ذى الامر لانه هو المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا المسرفين فى امرهم فقد حذف فى هذه الامثلة ما حق الفعل ان يوقع عليه واوقع على غيره تأمل (قوله والتعريف المذكور انما هو للاسنادى) هذا مصب الاعتراض اى وحينئذ فالتعريف غير جامع (قوله اللهم الا ان يراد الخ) اى فيكون مجازا مرسلا من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة واستعمل فى مطلق النسبة سواء كانت النسبة تامة كالاسنادية او غير تامة كالاضافية

والايقاعية وعبر بقوله اللهم اشارة الى استبعاد هذا الجواب اذالمعنى ارجى من الله ان يكون هذا جوابا ووجه بعده ماير دعليه ان اطلاق المقيد على المطلق مجاز وهو لايدخل التعاريف اللهم الاان يدعى ان هذا المجاز مشهور فيما بينهم واجاب في المطول عن اصل الاعتراض بان المراد بالاسناد اعم من ان يكون صريحا بان يدل عليه الكلام بصريحه اومستلزما بان يكون الكلام مستلزماله فالمجازات المذكورة وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها مستلزمة لها فقوله شقاق بينهما مستلزم لقولنا البين مشاقق ومكر الليل والنهار يستلزم الليل والنهار ماكران وقوله ولاتطيعوا امر المسرفين يستلزم الامر مطاع (قوله وشحنا الخ) من التوشيح وهو الباس الوشاح اريد لازمه وهو التزيين اى زيناه بها (قوله وقولنا الخ) اعترض بان هذا بيان لفائدة قيود الحد وحينئذ فكان الواجب عدم فصله عن الحد وتقديمه على قوله وله ملابسات الخ ففى صنعه سوء ترتيب واجيب بان قوله وله ملابسات الخ تبيين للحد وتحقيق لمعناه فينبغى ان لايتخلل بينه وبين الحد كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر فائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب (قوله الجاهل) اى بالمؤثر القادر (قوله رائيا) اى معتقدا وهذا بيان لكونه جاهلا لا انه قدر زائد عليه (قوله لكن لاتأول فيه) اى لانه لم ينصب قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هوله وحينئذ فهو حقيقة لامجاز (قوله لانه) اى الاسناد للربيع (قوله ومعتقده) عطف علة على معلول (قوله وكذا شفى الخ) بيان لنحو مامر اى وكذا قول الجاهل شفى الخ (قوله ونحو ذلك) اى مماطابق الاعتقاد دون الواقع كما فى اسناد الفعل للاسباب العادية اذا كان يعتقد تأثيرها نحو احرقت النار الحطب وخرق المسمار الثوب وقطع السكين الحبل فالاسناد فى الجميع اذا صدر من الجاهل حقيقة عقلية لانتفاء التأول فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج ذلك) اى يخرج قول الجاهل انبت الربيع البقل ونحو ذلك القول (قوله كما يخرج الاقوال الكاذبة) اى كقولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجئ فان اسناد الفعل فيه وان كان لغير ماهوله لكن لاتأول فيه اى انه لم ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد الى ماهوله ثم ان ظاهر الشارح ان قول الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع انه منها واجيب بان المراد بالاقوال الكاذبة التى يعتقد المتكلم كذبها قاصدا ترويجها بقدر الامكان وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار لانه يعتقد صدقها (قوله وهذا) اى قول المصنف وقولنا الخ (قوله والتنبيه على هذا) اى التعرض وهو علة لقوله تعرض الخ مقدمة على المعلول (قوله واقتصر الخ) عطف على قوله تعرض فعلتهما واحدة (قوله اى ولان مثل الخ) اى ولاجل ان قول الجاهل وماماثله خارج عن المجاز اى وداخل فى الحقيقة لم يحتمل الخ وقوله لاشتراط التأول فيه اى فى المجاز ولاتأول فى قول الجاهل ولافيما ماثله (قوله

(نحو)

نحو قوله) اى الصلتان العبدى الحماسى كما فى المطول نسبة لعبد القيس ونسب الجاحظ فى كتاب الحيوان هذه الابيات لاصلتان الضبى وقال هو غير الصلتان العبدى والصلتان الفهمى والصلتان فى الاصل الماضى فى امره وشانه ومنه سيف صلتانى والصلتان العبدى اسمه قثم بن حبية بن عبد القيس والبيت المذكور من المتقارب محذوف العروض والضرب فالعشى بتخفيف الياء ساكنة ليوافق ضروب باقى الابيات وهو مدور نصفه الياء من الكبير وبعده

* اذا ليلة اهرمت يومها * اتى بعد ذلك يوم فتى *

* نروح ونغدو لحاجاتنا * وحاجة من عاش لاتنقضى *

* تموت مع المرء حاجاته * وتبقى له حاجة مابقى *

ومعنى البيت ان كرور الايام ومرور الليالى تجعل الصغير كبيرا والطفل شابا والشيخ فانيا (قوله على المجاز) اى بل يحمل على الحقيقة التى هى الاصل فى الكلام وان كانت كاذبة (قوله اى على ان اسناد الخ) فيه اشارة الى ان الكلام محمول على الحذف اى لم يحمل اسناد نحو قوله او ان قوله على المجاز اى على الاسناد المجازى او على التجوز من اجراء وصف الجزء على الكل (قوله مادام الخ) زيادة لفظة دام غير ضرورية لان ما المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنفى ويمكن ان يقال انما زادها لان فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام اقرب منه مع غيرها قاله سم لكن قد يقال ان حذف الافعال الناقصة لايجوز سوى كان سيما حذف الصلة فالاولى ماذكره عبد الحكيم من ان الشارح ليس مراده ان لفظة دام مقدرة بل مراده بيان حاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف للمصدر المؤول صلتها به اى لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى انه اذا تحقق احدهما حمل على المجاز (قوله مالم يعلم اويظن الخ) اى انه ينتفى الحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر بان علم ان قائله يعتقد الظاهر اوظن ذلك اوشك فيه ففى الاحوال الثلاثة يحمل على الحقيقة لانها الاصل وقول الشارح لاحتمال الخ تعليل قاصر على صورة الشك ولعله ترك تعليلى صورة العلم والظن لظهورهما وخرج بقوله مالم يعلم اويظن ما اذا علم انه لايعتقد الظاهر اوظن ذلك لانه فى هاتين الحالتين يحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم او المظنون قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره والحاصل ان صور الحقيقة ثلاث علم اوظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك فى ذلك وصور المجاز اثنتان ما اذا علم عدم اعتقاده للظاهر اوظن ذلك فمنطوق القيد فى كلام المصنف صور الحقيقة الثلاث ومفهومه صورتا المجاز (قوله اويظن) اذاقو بل العلم بالظن يراد بالظن ماعدا العلم فيشمل الجزم الغير الراسخ بان قائله يعتقد ظاهره فاندفع مايقال انه لايكفى فى عدم الحمل على الحقيقة انتفاء

وهذا تعريض بالسكاكى حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على هذا تعرض المصنف فى المتن لبيان فائدة هذا القيد مع انه ليس ذلك من دأبه فى هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه لنحو قول الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة ايضا (ولهذا) اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه (ولم يحمل نحو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى * على المجاز) اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز (ما) دام (لم يعلم او لم (يظن ان قائله)

العلم والظن بان قائله لم يعتقد ظاهره بل لابد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد اذ يكفى فى الحمل على الحقيقة الجزم الغير الراسخ مطابقا ام لا فلو قال المصنف مالم يعتقده او يظن لكان احسن هذا ولم يعد المصنف حرف النفى فى يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف المنفى على المنفى لا من قبيل العطف على النفى اذ المعنى على عموم النفى للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك لان او التى لاحد الشيئين واقعة فى حيز النفى فيستفاد العموم الذى هو المقصود لان انتفاء الاحد الدائر لا يتحقق الا بانتفاء الامرين جميعا ولو اعاد المصنف حرف النفى لربما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم عطف على مثله وان المعنى على احد النفيين وان انتفاء احدهما يكفى فى الحمل على المجاز مع انه لابد فيه من كلا الانتفاءين ومتى وجد احدهما بدون الآخر تعين الحمل على الحقيقة واعاد الشارح حرف النفى تبيينا لمراد المصنف وهو ان يظن معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع عطفا على مجموع الجازم والمجزوم ولا منصوب بان مضمرة على حد حديث البيعان بالخيار مالم يتفرقا او يقول احدهما للآخر اختر قال العلامة الفنارى ويصح ان تكون او فى قوله او يظن بمعنى الا كما فى لاقتلن الكافر او يسلم او بمعنى الى كما فى لا لزمنك او تقضينى حقى والمعنى حينئذ ان الحمل على المجاز منتف مادام انتفاء العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق الظن بان قائله لم يرد ظاهره فان الحمل على المجاز يوجد حينئذ (قوله لم يعتقد ظاهره) الاولى لم يرد ظاهره لان عدم الاعتقاد فى نفس الامر لا يكفى فى الحمل على المجاز بل لابد من عدم الارادة بنصب القرينة والحاصل انه لابد فى الحمل على المجاز من العلم او الظن بعدم ارادة الظاهر بنصب القرينة (قوله اى ظاهر الاسناد) هو مع قوله اى قائل هذا القول يقتضى تشتيت الضمائر فكان الاولى ان يرجع ضمير ظاهره للقول كما رجع اليه ضمير قائله قال شيخنا العدوى ويمكن ان يقال ان الحامل للشارح على ترجيع الضمير الثانى للاسناد كون الحقيقة والمجاز صفتين للاسناد لا للقول كما مر او التنصيص على عدم اعتقاد ظاهر الاسناد اذ لو رجع الضمير الثانى ايضا للقول لم يكن فيه تعرض نصا للاسناد لجواز ارادة ظاهر هذا القول دون اسناده فيفوت المقصود كما افاده سم (قوله لانتفاء التأول) اى لانتفاء نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو له المشروط فى تعريف المجاز وهذا علة لعلية قوله ولهذا اى وانما كان علة لانتفاء التأول وقوله حينئذ اى حين اذ عدم العلم او الظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر (قوله لاحتمال ان يكون الخ) علة لانتفاء التأول فهو علة للعلة واعترض سم هذا التعليل بان انتفاء التأول لا يترتب على هذا الاحتمال لان التأول نصب القرينة ومع نصبها يحتمل ان يكون ذلك القائل معتقدا للظاهر لان نصب القرينة ليس دليلا قطعيا على ارادة خلاف الظاهر حتى ينتفى الاحتمال سلمنا ان نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو له

اى قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهره) اى ظاهر الاسناد لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال ان يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل انبت الربيع البقل (كما استدل) يعنى مالم يعلم

دليل قطعي على ارادة خلاف الظاهر فنقول ان انتفاء التأول لاينحصر فى هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قدلا يعتقد الظاهر ولاينصب قرينة واجيب عن الاول بان المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال او المراد احتمال ذلك من اللفظ لافى حد ذاته بل مع ملاحظة الامور الخارجية وماتعلم من احوال المتكلم ولايكون ذلك الاعند انتفاء القرينة واجيب عن الثانى بان المعتبر انما هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لانفس الامر فلا اثرلذلك الاحتمال (قوله يعنى مالم يعلم ولم يستدل) فيه نظر لانه يقتضى انه متى فقد العلم كان مجازا ولو وجد الظن بان قائله يعتقد ظاهره مع انه لابد فى مجازيته من انتفائهما كامر فكان الاولى ان يزيد اويظن كامر والجواب ان المراد بالعلم هنا مطلق الادراك فيتناول الظن او فى الكلام اكتفاء بقى شئ آخر وهو ان الصلتان قد ذكر بعدعدة ابيات كلاما يدل على انه لم يرد ظاهر الاسناد وانه موحد من جملته

* الم تر لقمان اوصى بنيه * واوصيت عمرا ونعم الوصى *

ومراده بوصاية لقمان قوله يابنى لاتشرك بالله الخ ومن جملته

* فملتنا اننا المسلمون * على دين صديقنا والنبى *

فان هذا كله صريح فى انه موحد بل دلالته على ذلك اظهر من دلالة قول ابى النجم * افناه قيل الله الخ لان المنجمين يقولون كما فى الحفيد على المطول ان الله خلق الكواكب وهى مؤثرة فى العالم السفلى واذا كان فى كلامه مايدل على انه موحد وانه لم يرد ظاهر الاسناد فكيف يقول المصنف مالم يعلم الخ الا ان يقال ليس فى كلام المصنف مايقتضى انه قاطع بعدم علمه بان الصلتان غير موحد وانما غرضه انه مالم يعلم اويظن انه لم يرد ظاهره لايحمل على المجاز وهذا لاينافى العلم بانه لم يرد ظاهره (قوله ولم يستدل) من عطف اللازم على الملزوم لانه يلزم من نفى العلم والظن نفى الاستدلال واتى الشارح بذلك اللازم للاشارة الى ان التشبيه باعتباره لاجل ان يلتئم التشبيه لاتفاق المشبه والمشبه به حينئذ وظاهر المتن تشبيه العلم والظن المنفي كل منهما بالاستدلال وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما وعبر الشارح بالعناية لعدم ذكر ذلك اللازم فى كلام المصنف والحاصل ان قوله كما استدل تشبيه بانتفاء العلم والظن باعتبار مايلزمهما من نفى الاستدلال والمناسبة بين المشبه والمشبه به حاصلة نظرا لذلك اللازم كذا ذكر العلامة يس ومحصل ماافاده العلامة عبدالحكيم أن الشارح اتى بتلك العناية اشارة الى ان فى كلام المصنف حذف المشبه والاصل مالم يعلم اويظن ان قائله لم يعتقد ظاهره ولم يستدل بشئ على ذلك استدلالا كالاستدلال الخ فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم وعلى هذا فيكون التشبيه اظهر لكون المشبه والمشبه به متحدين لفظا ومعنى لكن هذا الاحتمال فيه تكلف لاحاجة اليه

ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على ان اسناد ميز) الى جذب الليالى (فى قول ابى النجم ميز عنه) اى عن الرأس (قنزعا عن قنزع) هو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس (جذب الليالى)

على انه يوجب ان يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثير اما يحمل الاسناد على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا الا ان يقال انه لايلزم من توقف الحمل على الاستدلال فيما ذكر توقفه عليه مطلقا او يقال المراد بالاستدلال المعنى اللغوى لاالاصطلاحى المقابل للبديهة فلا يرد حينئذ ان عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهة كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه والجواب الاول للعلامة يس والثانى لعبد الحكيم هذا ويصح بقطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف كما استدل الخ مشبها به انتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمهما من عدم الاستدلال كما هو ظاهر المتن وذلك لان كلا من الانتفاء المذكور والاستدلال مصحح للتجوز وعلى هذا المعنى لم يحمل على المجاز مالم يحصل العلم المصحح للتجوز كما حصل فى قول ابى النجم الاستدلال المصحح للتجوز وعلى هذا فقوله كما استدل متعلق بانتفاء العلم ولك ان تجعله متعلقا بعدم الحمل والمعنى ولكون التأول يخرج الاسناد الى المجاز تحقق عدم حمل الاسناد فيما ذكر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال فى شعر ابى النجم اذ لولا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته واذا علمت صحة التشبيه فى كلام المصنف بدون اعتبار الاستدلال الذى ذكره الشارح تعلم ان اعتباره كما قال الشارح ليس ضروريا بل لحسن التشبيه فقط لانه يصير المشبه والمشبه به الاستدلال (قوله ميز عنه) اى فصل فى الرأس قنزعا عن قنزع بسبب ذهاب ما بينهما فعن الاولى بمعنى فى ويحتمل ان المعنى ازال عن الرأس قنزعا بعد قنزع فعن الثانية بمعنى بعد كما فى قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق فلا يلزم تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله اى عن الرأس) اى المتقدم فى قوله

❊ قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع ❊ من ان رأت رأسى كرأس الاصلع ❊

ميز الخ وقوله ذنبا بمعنى ذنوبا بدليل التأكيد بكل فهو من اقامة المفرد مقام الجمع او المراد الجنس المتحقق فى متعدد وحينئذ فالتنوين فيه للتكثير والمعنى ان هذه المرأة اصبحت تدعى على ذنوبا لم ارتكب شيئا منها لرؤيتها رأسى خالية من الشعر كرأس الاصلع فان النساء يبغضن الشيب ويطلبن الشباب وجملة ميز عنه الخ مفسرة لرؤية رأسه كرأس الاصلع مبينة لوجه الشبه (وقوله قنزعا) بضم القاف وسكون النون وبضم الزاى او فتحها لغتان (قوله جذب الليالى) الجذب لغة المد والمضى الاكثر يقال جذب الشهر اذا مضى اكثره والمراد هنا الثانى واراد بالليالى مطلق الزمان الشامل للايام فلا يقال انه لاوجه للتقييد بالليالى بل مطلق الزمان اى مضى اكثر العمر وانما عبر عن ايام العمر بالليالى تنبيها على شدتها لانها محل تواتر الهموم فهى لشدتها سوداء كالليالى اولان من عادة العرب تاريخ الشهور بالليالى لان غرة الشهر من وقت رؤية الهلال (قوله اى مضيها) اى مضى اكثرها (قوله واختلافها) اى تعاقبها لان بعضها يخلف بعضا ويأتى عقبه (قوله على تقدير القول) اى لان الجملة الطلبية اذا وقعت حالا لابد فيها

اى مضيها واختلافها (ابطئ اواسرعى) حال من الليالى على تقدير القول اى مقولا فيها ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر (مجاز) خبر ان اى استدل على اسناد ميز الى جذب الليالى بمجاز (بقوله) متعلق باستدل اى قول ابى النجم (عقيبه) اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع (افناه) اى ابا النجم او شعر رأسه (قيل الله) اى امره وارادته (للشمس اطلعى) فانه يدل على انه فعل الله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأول

من تقدير القول لانها وصف فى المعنى وحينئذ فالمعنى مقولا فى حقها من الناس حين اليسر والرفاهية ابطئ وحين العسر والضيق اسرعى اومن الشاعر لانه لايبالى بها بعد التميز المذكور كيف كانت فاو على الاول للتنويع وعلى الثانى للتخيير (قوله ويجوز ان يكون الامر الخ) اى مع كونه حالا والمعنى حال كونها تبطئ اوتسرع وانما عبر بصيغة الامر للدلالة على ان الليالى فى سرعتها وبطئها مأمورات بامره تعالى مسخرات بكلمة كن وعلى هذا المعنى يتحقق دليل آخر على كونه موحدا قاله عبد الحكيم هذا ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا على وجه الالتفات كأن الزمان قال له ماتقول فيما حدثك فاجابه بانه راض بما يفعل اسرع او ابطأ اى لايبالى بعد فنائه وهرمه بالليالى كيف كانت (قوله عقيبه) هو بالياء لغة قليلة والاكثر عقبه بدون ياء (قوله افناه) اى جعله فانيا والضمير يعود على ابى النجم المعبر عنه بضمير المتكلم فى قوله اولا على ذنبا فيكون فيه التفات من التكلم الى الغيبة وعلى هذا فلا بد فى الكلام من تقدير مضاف اى افنى شباب ابى النجم او المراد بافنائه جعله مشرفا على الفناء اى العدم وحينئذ فلا يقال انه حال النطق بهذا الكلام لم يكن فانيا اى معدوما ويصح عود ضمير افناه على شعر الرأس المفهوم من معنى الكلام السابق واشار الشارح لكل من الوجهين بقوله اى ابا النجم او شعر رأسه (قوله قيل الله) اى افناه الله بقيله ففيه مجاز عقلى (قوله اى امره وارادته) فسر القيل اولا بالامر لقوله اطلعى فانه مفعول بقيل ان كان القيل مصدرا اوهو بدل منه اوعطف بيان له ان كان القيل اسما بمعنى المقول فكذلك الامر يحتمل ان يكون مصدرا ان كان القيل مصدرا وان يكون اسما بمعنى الصيغة ان كان المراد بالقيل المقول ثم لما كان الامر الذى هو طلب الفعل او الصيغة ليس بمراد لعدم الامر بايجاد الشئ حقيقة عند المحققين القائلين ان قوله تعالى انما امرنا لشئ اذا اردناه ان نقول له كن هنا تمثيل لحصول الشئ بسرعة وليس هناك امر اصلا عطف الارادة عليه عطف تفسير فعلم من هذا ان المراد بقيل الله ارادته وانما لم يقل اى ارادته من اول الامر لان المتبادر من القيل الامر كما علمت واما عند القائلين بخطاب كن حقيقة بعد الارادة فالامر بمعناه الحقيقى لان اطلعى بمعنى كونى طالعة وعلى كل حال فالمراد بالامر الامر التكوينى لا الامر بمعنى الحكم اذ لا معنى له هنا واعترض على الشارح بان الارادة من صفات الذات لا تؤثر وانما هى تخصص والذى يتوقف عليه الفعل القدرة فالاولى تفسير الامر بالقدرة او بالتكوين وقد يقال بصحة كلامه من جهة ان التخصيص مقدمة للتأثير وبعد قوله اطلعى (حتى اذا واراك افق فارجعى) وحتى فيه تفريعية بمعنى الفاء والمفرع عليه محذوف اى اطلعى وتحركى فاذا واراك الخ (قوله فانه يدل) اى فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى يدل على ان التميز فعل الله ووجه الدلالة ان هذا الاسناد شأن الموحد وان كان هذا الاسناد ايضا

مجازا كما علمت فان قلت اى سر فى صرف الاسناد الاول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الاسناد الثانى اعنى اسناد الافناء لقيل الله قرينة ولم يعكس بحيث يجعل اسنادا ميز حقيقة واسناد افناه مجازا مع ان الشخص الواحد اذا صدر منه كلامان واحد هما يدل على خلاف مايدل عليه الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة قائمة على صرف الآخر اجيب بان صدق احد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة على صرف الآخر على ان جملة افناه قيل الله مبينة لقوله ميز عنه وحينئذ فلا يجوز ان يكون اسناد افناه مجازا واسناد ميز حقيقة (قوله وانه المبدئ الخ) فيه ان الاسناد المذكور انما يدل على انه تعالى هو المفنى ولا دلالة على ان المعيد والمبدئ الا ان يقال الدلالة على ذلك من جهة انه لاقائل بالفرق او من جهة ان طلوع الشمس بالفعل يستلزم طلوع النهار وهو ابداء وانشاء له او يقال وجه الدلالة ان من قال بامر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها فى كل يوم بامره يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى وهذا كله اذا جعل ضمير قوله فانه يدل على اسناد الافناء لقيل الله اما ان جعل الضمير راجعا للبيت فتكون الدلالة على انه تعالى مبدئ ومعيد من قوله * حتى اذا واراك افق فارجعي * فانه يدل على الاعادة ومن كان يفعل الاعادة يفعل ضدها وهو البداية فالبداية مأخودة من الاعادة لزوما كما ان الانشاء مأخوذ من الاعادة لزوما واما الدلالة على انه مفن فأخوذة من قوله افناه الخ كذا اقرر بعض لكن يقال عليه المناسب للشارح حينئذ تقديم المفنى على ماقبله اللهم الا ان يقال انه لاحظ ان الفناء بعد الانشاء (قوله بناء على انه زمان) فيه انه اذا كان المسند اليه جذب الليالى لايكون زمانا لان الجذب بمعنى المضى وهو ليس زمانا والجواب انه من اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير الليالى الجاذبة فالمسند اليه فى الحقيقة الليالى وهى زمان (قوله او سبب) اى عادى اى بناء على ان الاضافة حقيقية (قوله اى اقسام المجاز العقلى الخ) اعلم انه لا اختصاص للمجاز العقلى بهذه الاقسام الاربعة بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الاقسام الاربعة وامثلتها هى تلك الامثلة التى مثل بها المصنف للمجاز بعينها لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه من كونه مؤمنا او جاهلا وانما ترك المصنف بيان اقسام الحقيقة لعلمها بالمقايسة ولقلة الاهتمام بها لها وما ذكره المصنف من تقسيم المجاز العقلى لهذه الاقسام مبنى على مذهب الجمهور من عدم رد المجاز العقلى للاستعارة المكنية واما على مذهب السكاكى من رده لها فطرفاه حينئذ لايكونان الا مجازين ان كان التخييل مجازا او مجازا وحقيقة ان كان التخييل حقيقة فان قلت حيث كانت الامثلة الآتية يصح ان تكون امثلة للحقيقة ايضا نجعل الضمير فى قول المصنف واقسامه راجعا للمذكر من الحقيقة والمجاز لا للمجاز فقط كما صنع الشارح قلت يمنع من ذلك امران الاول تصريحه فى الايضاح الذى

بناء على انه زمان او سبب (واقسامه) اى اقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما (اربعة لان طرفيه) وهما المسند اليه والمسند (اما حقيقتان) لغويتان

هو كالشرح لهذا المتن بقوله واقسام المجاز اربعة الامر الثانى قوله فيما يأتى وهو فى القرآن كثير فان الضمير راجع للمجاز فينبغى ان يكون الضمير فى اقسامه راجعا للمجاز ايضا ليكون الكلام على وتيرة واحدة (قوله باعتبار حقيقية الطرفين) اى كلا اوبعضا وقوله ومجازيتهما اى كلا وليس المراد باعتبار حقيقيتهما معا ومجازيتهما معا وبهذا اندفع مايقال هذا التقسيم بالاعتبار المذكور لايشمل ما احد طرفيه حقيقة والآخر مجاز بل ماطرفاه حقيقتان اومجازان وحينئذ فلاتكون الاقسام اربعة اويقال المراد انه يلاحظ فى التقسيم المذكور اعتبار حقيقية مجموع الطرفين واعتبار مجازية مجموعهما سواء وجد تمام الجزئين من الاعتبار الاول بان كان الطرفان حقيقتين وهو القسم الاول اوكان تمام الجزئين من الاعتبار الثانى بان كان الطرفان مجازين وهو القسم الثانى اوكان بعض الجزئين من الاعتبار الاول وبعضهما من الاعتبار الثانى وهو القسم الثالث والرابع وقصد الشارح بهذا اعنى قوله باعتبار الخ دفع مايرد على المصنف من ان الكناية عنده ليست حقيقة ولا مجازا واذا التفت اليها كانت الاقسام اكثر من ثمانية وحينئذ فلا يصح حصره الاقسام فى اربعة وحاصل ماشارله الشارح من الجواب ان حصره الاقسام فى الاربعة انما هو بالنظر لهذا الاعتبار فلاينافى زيادة الاقسام بزيادة الاعتبار المذكور وهذا الاعتراض لايرد على السكاكى لان الكناية عنده من قبيل الحقيقة (قوله لغويتان) اى كلمتان مستعملتان فيما وضعتاله لغة فى اصطلاح التخاطب وقيد بقوله لغويتان مع ان كلا من المسند والمسند اليه قديكون حقيقة غير لغوية بل شرعية اواحدهما حقيقة لغوية والآخر شرعية نحو صلى زيد الظهر ونحو ادخلته الصلاة الجنة لان الحقيقة الشرعية مجاز لغوى فلو اعتبر مطلق الحقيقة لزم تداخل الاقسام اذيصدق على نحو ادخلته الصلاة الجنة قسم كون الطرفين حقيقتين اذالصلاة بمعنى الاقوال والافعال حقيقة شرعية كما ان الادخال حقيقة لغوية ويصدق عليه ايضا قسم كونهما حقيقة ومجازا فان الصلاة بذلك المعنى مجاز لغوى بقى شئ آخر وهوانه يجوزان يكون الطرفان حقيقتين عقليتين نحو خلق الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان واجرى الماء اطاعة امره فى كل من الامثلة الثلاثة الاخيرة مجاز فى النسبة الايقاعية اوالاضافية اوفيهما والتوجيه السابق للتقييد باللغويين لايتأتى هنا فتقييد الشارح باللغويتين لايظهر بالنسبة لماذكر الا ان يقال انما قيد بذلك لكون الامثلة التى ذكرها المصنف من هذا القبيل كذا اجاب الفنارى قال سم وفى هذا الجواب نظر لان كون الامثلة التى ذكرها المصنف من هذا القبيل لايقتضى التقييد به بل التعميم فتأمله (قوله نحو انبت الربيع البقل) اى فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له ولا مجاز الا فى الاسناد اذا صدر

(نحو انبت الربيع البقل اومجازان) لغويان (نحو احيى الارض شباب الزمان) فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية

نحو انبت الربيع البقل اوبجازان لغويان (نحو احيي الارض شباب الزمان) المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية

قوله اي وقت ازدياد الخ هذا يقتضي ان عبارة الشارح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد الخ وهو الذي يقتضيه ايضا سياق عبارة المحشي في قوله اذا علمت هذا فقول الشارح الخ والذي في نسخ الشارح التي بيدي وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد الخ وعليه فلا يحتاج للمضاف الذي قدره الشيخ يس وليحرر (مصححه)

من الموحد (قوله اوبجازان لغويان) اي كلمتان مستعملتان في غير موضعهما الاصلي (قوله فان المراد) اي للمتكلم (قوله تهييج القوى) مصدر مضاف للمفعول اي تهييج الله القوى وقوله النامية الاولى ان يقول المنمية لغيرها من النباتات لانها التي في الارض وقوله فيها متعلق بتهييج اي ان يهيج الله فيها القوى المنمية للنبات (قوله واحداث) عطف على تهييج عطف لازم على ملزوم فالاحياء بمجموع الامرين لكن مصب القصد هو هذا الثاني فهو المستعار له لا تهييج القوى وحينئذ فكان الاولى الاقتصار عليه بان يقول والمراد باحياء الارض احداث النضارة والخضرة فيها الناشئة عن تهييج القوى المنمية فيها كذا قرره شيخنا العدوى (قوله والاحياء في الحقيقة) اي في اللغة اعطاء الحياة اي ايجاد الحياة اي ايجاد الله الحياة فهو مصدر مضاف لمفعوله اي واذا كان الاحياء في اللغة ايجاد الحياة وكان مراد المتكلم باحياء الارض احداث النضارة والخضرة فيها فيكون في قوله احيي الارض استعارة تصريحية تبعية وتقريرها ان تقول شبه احداث الخضرة وانواع الازهار بايجاد الحياة بجامع ان كلا منهما احداث لما هو منشأ المنافع والمحاسن واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاحياء احيي بمعنى احدث الخضرة (قوله وهي) اي الحياة الحادثة (قوله تقتضي الحس) اي الاحساس بمعنى الادراك بالحواس الخمس الظاهرة وقوله والحركة الارادية عطف لازم على ملزوم قال العلامة الناصر اللقاني والحق عندهم ان الروح ليست شرطا للحياة بل للفاعل المختار ان يوجد الحياة في اي جسم اراد سواء كان فيه روح اولا وسواء كان في صورة الانسان اولا كما وقع في الجذع الذي حن للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال بعض تلامذته ولك ان تقول يجوز ان الله تعالى اوجد الروح في الجذع ثم اتصف بالحياة وتأمله (قوله وكذا المراد) حاصله ان الشباب الذي هو المسند اليه معناه الاصلي كون الحيوان في زمن ازدياد قوته وانما سمي هذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة اي مشتعلة وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته الملابسة له وفي ابتداء ازدياد قوله بجامع الحسن في كل من الابتداءين لما يترتب عليه من نشأة الاشباح والمحاسن واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية كذا افاد ابن يعقوب اذا علمت هذا فقول الشارح وكذا المراد اي مراد المتكلم بشباب الزمان وقوله ازدياد قواها النامية الاولى قواه المنمية للنبات لان الضمير راجع للزمان وهو مذكر الا ان يقال انث الضمير نظرا لكون الزمان مدة وفي الشيخ يس تبعا للفناري ان ضمير قواها راجع للارض واوردا على ذلك ان شباب الزمان يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان وحينئذ فلا يصح تفسير شباب الزمان بازدياد قوى الارض واجاب الشيخ يس بان في الكلام حذف مضاف اي وقت ازدياد قواها ورد هذا الجواب

بان الوقت لايقوم بالزمان بل هو نفسه فكيف يفسر به شباب الزمان الذى هو وصف قائم به واجاب الفنارى بجواب غير هذا بان يحمل الازدياد على المتعدى لانه قد يجئ متعديا ويجعل مضافا للمفعول والاصل ازدياد الزمان لقواها وعلى هذا فمعنى قولك احيى الارض شباب الزمان احدث نضارتها ازياد الزمان لقواها المنمية للنبات ولايخفى مافى هذا كله من التكليف فالاحسن ان يفسر شباب الزمان بازدياد قوة الارض بسبب لطافة الهواء واعتداله وانصباب القطر من السماء فى هذا الزمان وحينئذ فليس للزمان شئ من تلك الصفات ويكون اضافة شباب للزمان لادنى ملابسة لحصول الكائنات فيه وعلى هذا فمعنى احيى الارض شباب الزمان هيج قوى الارض واحدث الخضرة والنضرة فيها ازدياد قواها النامية الحاصلة فى الزمان وهذا ملخص ماافاده عبدالحكيم والقرمى (قوله وهو) اى الشباب فى الحقيقة اى فى اللغة (قوله الغريزية) اى المغروزة فيه (قوله اى قوية مشتعلة) انما فسر مشبوبة بذلك لاخذه من قولهم شب النار اذا قواها واشعلها (قوله انبت البقل شباب الزمان) اى ازدياد قوة الارض المنمية الحاصلة فى الزمان (قوله ظاهر) اى لانه جعل المجاز العقلى فى اسناد الفعل اومعناه الى غير ماهوله من فاعل اوغيره ممالبس بمبتدأ وحينئذفلايكون الافيمابين الكلمتين والكلمتان لاتخلوان من هذه الاحوال الاربعة فنحو زيد نهاره صائم المجاز عندالمصنف انماهو فى اسناد صائم الى ضمير النهار وقوله على ماذهب اليه المصنف اى واما على رأى السكاكى فلاوجه للحصر فى الاربعة لانه عرف المجاز العقلى بانه الكلام المفاد به خلاف ماعند المتكلم من الحكم بتأول فيجوز ان يكون المسند عنده جملة اسندت للمبتدأ نحو زيد صام نهاره اونهاره صائم والجملة لاتوصف بالحقيقة ولابالمجاز اللغويين لاخذ الكلمة فى تعريفهما هذا مراد الشارح وفيه نظر لان الكلمة انما اخذت فى تعريف الحقيقة والمجاز المفردين لافى تعريفهما مطلقا الاترى انهم قسموا المجاز اللغوى الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها ومثلوا التمثيلية بماهو مركب قطعا واذ ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل مايوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال فى غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيما وضع له وحينئذ فالحصر فى اربعة ظاهر على مذهب السكاكى ايضا لكن على تقدير عدم رده للاستعارة بالكناية واما عند رده المجاز المذكور لها فطرفا اماه مجازان او مجاز وحقيقة فقط كما مر نعم يشكل الحصر فى الاقسام الاربعة حتى على مذهب المصنف بنحو قولك سرنى ليلى وقد ارددت هذه اللفظة حين سمعتها فان الذى سرك من تلفظ بها واللفظ اذا اريد به نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لايوصف بحقيقية ولامجاز كما صرح به الشارح فى حواشى الكشاف فهذا المثال من المجاز العقلى لان الاسناد فيه لغير من هوله عند المتكلم واحد طرفيه حقيقة وهو المسند والمسند اليه ليس حقيقة ولامجازا واجاب عبدالحكيم

وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة (اومختلفان) بان يكون احد الطرفين حقيقة والآخر مجازا (نحو انبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز (واحيى الارض الربيع) فى عكسه ووجه الانحصار فى الاربعة على ماذهب اليه المصنف ظاهر لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او فى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجازا (وهو) اى المجاز العقلى (فى القرآن كثير) اى كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى (واذا تليت عليهم آياته) اى آيات الله

قوله ان السر هكذا فى النسخ وصوابه السار من سره لااسره كما افاده فى القاموس والمصباح (مصححه)

بان السرور انما هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالته على معناه لا من حيث هو ولا نسلم ان المسر من تلفظ به وحينئذ فالاسناد فى هذا المثال حقيقة (قوله لانه اشترط الخ) ان قلت حيث كان الحصر فى الاربعة على ماذهب اليه المصنف ظاهرا فلا يحتاج لدليل قلت هذا من باب التنبيه والامور الضرورية قد ينبه عليها ازالة لما فى بعض الاذهان من الخفاء (قوله مستعمل) بالجر صفة لمفرد اما اذا وضع للمعنى ولم يستعمل فيه فلا يتصف بحقيقة ولا مجاز لقولهم فى تعريف كل منهما كلمة مستعملة الخ (قوله وهو فى القرآن كثير) رد به على الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلى كاللغوى فى القرآن لايهام المجاز الكذب والقرآن منزه عنه ووجه الرد انه لا ايهام مع القرينة (قوله لمجرد الاهتمام) اى الاهتمام المجرد عن التخصيص والا فهو كثير فى غير القرآن ايضا كالسنة وكلام العرب (قوله كقوله تعالى) ان قلت لم لم يقل المصنف كقوله تعالى او نحو قوله تعالى واذا الخ لاجل ان يظهر انه تمثيل بل اورده بطريق التعداد قلت انما ترك المصنف ذلك لايهام ان المعنى واذا تليت على منكرى المجاز فى القرآن آياته زادتهم ايمانا بوجوده فيه فيكون فى الكلام ايهام للاقتباس فكأنه حل الآية على الاستدلال على مدعاه وان كان الغرض الحقيقى انما هو التمثيل كما اشار له الشارح بتقديره لقوله كقوله تعالى فهو ليس اقتباسا حقيقة بل يوهم ذلك وهو من المحسنات وان لم يعدوه منها لعدم انحصار المحسنات فيما ذكروه ثم ان تقدير الشارح هذا الاينا فى عدم العطف فى يذبح ومابعده لان المقول حينئذ مجموع المذكورات فان قلت كيف يصح ثبوت زيادة الايمان بوقوع المجاز فى القرآن بالنسبة الى منكرى وقوعه فيه مع ان اثبات الزيادة لهم يقتضى حصول اصل الايمان به قلت نزل انكارهم منزلة العدم لوجود مايزيله من الادلة فكأن اصل الايمان به حاصل ببعض الآيات والزيادة حاصلة ببعض آخر او ان الزيادة قد يراد بها الامر الزائد فى نفسه وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه (قوله اسند الزيادة الخ) ينبغى قراءة اسند هنا وما بعده بالبناء للمفعول تأدبا وقوله الى الآيات اى التى هى ضمير زادت (قوله لكونها) اى الآيات سببا اى سببا عاديا للزيادة فالزيادة فعل الله والآيات يزاد بها عادة (قوله يذبح ابناءهم) اى يذبح فرعون ابناء بنى اسرائيل (قوله آمر) هذا بيان لكونه سببا والحاصل ان المسند اليه هنا سبب آمر وماقبله سبب غير آمر وما يأتى سبب بواسطة واعلم انه يجوز ان يكون يذبح مجازا لغويا عن امر بالذبح وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لا يقال ان احتمال ذلك غير مضر لان المثال يكفيه الاحتمال لانا نقول ليس القصد هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته ردا على من زعم خلافه وحينئذ فيضر الاحتمال كذا بحث السيد الصفوى (قوله ينزع عنهما) اى ينزع ابليس عن آدم وحواء لباسهما (قوله لان سببه) اى النزع وقوله الاكل اى من شجرة

(زادتهم ايمانا) اسند الزيادة وهى فعل الله الى الآيات لكونها سببا (يذبح ابناءهم) نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب آمر (ينزع عنهما لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته مقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا ابة

قوله وبفتحها الخ يمنع وجود اللام فى لمن الناصحين كما لا يخفى مصححه

الخلطة وقوله وسبب الاكل وسوسته اى فهو سبب السبب وسبب السبب سبب فهو من الاسناد للسبب بوسطة (قوله انه لهما لمن الناصحين) بكسر همزة ان جوابا للمقاسمة وبفتحها بناء على نزع الخافض اى على انه (قوله مفعول به) اى لأن الاتقاء منه نفسه لافيه حتى يكون مفعولا فيه واعلم ان اصل تتقون توتقون من الوقاية وهى فرط الصيانة متعدد الى مفعولين والاول محذوف والثانى يوما على حذف المضاف اى عذاب يوم حذف للاستغناء عنه والمعنى فكيف تتقون انفسكم عذاب يوم اى كيف تصونون انفسكم من عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر وحينئذ يكون متعديا لواحد ويصح ارادة ذلك هنا ايضا والمعنى فكيف تحذرون من عذاب ذلك اليوم والحاصل ان فى جعل يوما مفعولا به لتتقون وجهين كونه مفعولا به ثانيا اومفعولا به فقط ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى حينئذ فكيف تحصل لكم الوقاية اوالحذر ان كفرتم فى الدنيا يوما يجعل الولدان شيبا على ان يكون الفعل الذى هو تتقون منزلا منزلة اللازم وتضمين كفرتم انكرتم وجحدتم ويصح ان يكون يوما مفعولا لكفرتم ومفعول تتقون محذوف والمعنى فكيف تتقون عذاب الله الذى امرتم باتقائه ان كفرتم فى الدنيا وجحدتم يوما يجعل الولدان شيبا وهو المشتمل على ذلك العذاب ويحتمل ان يكون يوما نصبا على الظرفية والمعنى فكيف لكم بالتقوى فى يوم يجعل الخ ان كفرتم فى الدنيا وانما اختار الشارح الوجه الاول لقلة التقدير والتأويل بخلاف بقية الاوجه واما كيف فمفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون اى تتقون اى اتقاء (قوله يوم القيامة) فى ذكره نظر لانه يؤدى الى التكرار للاستغناء عنه بقوله فى الآخر يوما فالاولى حذفه اوذكره على وجه التفسير فى آخر الآية بان يقول وهو يوم القيامة واجيب بان هذا مبنى على ان يوم القيامة مفعول تتقون ويوما بدل منه وليس كذلك فقد ذكر العلامة عبد الحكيم ان يوم القيامة نصب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف اى عذاب يوم وليس بدلا من يوم القيامة كما وهم اذلا دخل لتفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذى فى تتقون انتهى وهذا هو الاوفق بقول الشارح نصب على انه مفعول به لتتقون (قوله ان بقيتم على الكفر) فسر ان كفرتم بقوله ان بقيتم على الكفر لكون المخاطب بهذا الكلام الكفار وكفرهم مقطوع به وان لا تدخل على المقطوع به وانما تدخل على المشكوك فيه ولئلا يحتاج كفرتم الى المفعول به (قوله يجعل الولدان) اى يصيرهم شيبا جمع اشيب والاصل فى شين شيبا الضم وكسرت لمجانسة الياء (قوله نسب الفعل) اى وهو الجعل المذكور وقوله الى الزمان اى لوقوعه فيه (قوله وهذا) اى تصيير الولدان شيبا (قوله كناية) يحتمل ان المراد الكناية اللغوية اى عبارة ويحتمل ان المراد الكناية الاصطلاحية وهذا هو المتبادر من قوله بعد ذلك لان الشيب الخ لانه ظاهر

فى كونه كناية على مذهب السكاكى القائل انها اللفظ المستعمل فى ملزوم معناه وذلك لان قوله تعالى يجعل الولدان شيبا موضوع للازم الذى هو تسارع الشيب وقد استعمل اسم ذلك اللازم فى الملزوم وهو شدة اليوم وكثرة الهموم والاحزان فيه وفى قوله وهذا كناية اشارة الى ان الكناية لاتنافى المجاز العقلى (قوله عن شدته) اى اليوم وقوله لان الشيب اى الحقيق وهو بياض الشعر وقوله مما يتسارع اى مما ينشأ بسرعة وقوله عن تفاقم الشدائد اى عن تراكمها وتكاثرها والحاصل ان تراكم الشدائد ملزوم يلزمه سرعة الشيب فاطلق اسم اللازم واريد الملزوم (قوله اوعن طوله) اى او انه كناية عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان اوان الشيب والشيخوخة ثم يحتمل ان المراد الكناية اللغوية ويحتمل الاصطلاحية ايضا على مذهب السكاكى وذلك لان قوله يجعل الولدان شيبا موضوع للازم طول الزمان وهو الشيخوخة والشيب فاستعمل فى اللزوم وهو طول الزمان الذى يبلغ فيه الصبيان اوان الشيب والشيخوخة اوعلى مذهب المصنف القائل انها استعمال اسم الملزوم فى اللازم لان الشيب والشيخوخة يلزمهما طول الزمان عادة والحاصل ان الشيب وطول الزمان متلازمان يصح ان يعتبر كل منهما لازما والآخر ملزوما فان قلت جعله كناية عن الطول ينافى التعجب من عدم الاتقاء فان منشأ التعجب كثرة الهموم فى ذلك اليوم لامجرد الطول لان اليوم الطويل قد يشتمل على نحو السرور فلايقتضى التعجب فلابد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب على ان طوله ازيد من اوان الشيخوخة لان اوان الشيخوخة بعد الاربعين ويوم القيامة قال الله تعالى فيه وان يوما عند ربك كالف سنة مما تعدون فالطول المخصوص ليس لازما لاوان الشيخوخة قلت ليس المراد انه كناية عن مطلق الطول بل الطول المعهود ولاشك انه من اكبر الهموم والعلاقة يكتفى فيها باللزوم الواقع بين اوان الشيخوخة ومطلق الطول ذكره الغنيمى (قوله يبلغون فيه اوان الشيخوخة) اى فيشيبون (قوله اثقالها) جمع ثقل بفتح المثلثة والقاف وهو متاع البيت فقول الشارح اى ما فيها الخ تفسير مراد وقوله من الدفائن اى ما كان مدفونا ومخزونا فيها كالكنوز والموتى وقوله والخزائن عطف تفسير (قوله الى مكانه) اى الى الارض التى هى مكان متعلقه وهو المخرج اعنى الشئ المدفون لامكان نفس الاخراج لانه معنى من المعانى والحاصل ان الاسناد فى هذه الآية للمفعول به بواسطة من لا للظرف المكانى لان الارض ليست بمكان للفعل اذلا يقال هنا اخرج فيها بل اخرج منها لان الاثقال مخرجة منها لافيها والمكان اللابس للفعل هو مكان الفعل وملابسته له لوقوعه فيه (قوله وغير مختص بالخبر) فيه دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور عليه وهو عربى وان كان الاكثر فى الاستعمال دخولها بعده على المقصور كما حققه الشارح وظن صاحب عرائس

عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن او عن طوله فان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة (واخرجت الارض اثقالها) اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو الله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثير اى وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز فى الاثبات وايراده فى احوال الاسناد الخبرى يوهم اختصاصه بالخبر

(بل يجرى فى الانشاء نحو ياهامان ابن لى صرحا) فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذلك قولك لينبت الربيع ماشاء وليصم نهارك و ليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر او النهى الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى اصلاتك تأمرك (ولا بد له) اى للمجاز العقلى (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) فى قول ابى النجم افناه قيل الله (او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) اى بالمسند اليه المذكور مع المسند (عقلا) اى من جهة العقل

الافراح وجوب الاخير فاعترض على المصنف وقال الصواب ان يقول وهو غير مختص به الخبر (قوله عطف على قوله كثير) ان قلت هذا يقتضى ان قوله فى القرآن مسلط عليه لانه قيد فى المعطوف عليه فيجرى فى المعطوف فيكون المعنى حينئذ انه غير مختص بالخبر فى القرآن فقط فيفيد انه مختص بالخبر فى غير القرآن مع ان المراد انه غير مختص بالخبر مطلقا فى القرآن وفى غيره اجيب بان ما كان قيدا فى المعطوف عليه لايجب ان يكون فى المعطوف على التحقيق عندهم فقوله عطف على قوله كثير اى بقطع النظر عن تقييده بقوله فى القرآن (قوله لان تسميته) اى عند القوم لا فى كلام المصنف لان هذه التسمية لم يذكرها هنا (قوله يوهم الخ) افرد باعتبار كل واحد من الامرين والا فالظاهر يوهمان ومنشأ الايهام بالنسبة الى التسمية المذكورة هو ان الاثبات لايتحقق فى الانشاء اذ الاثبات يقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم فى الانشاء لانه من قبيل التصورات فان قلت قد علم من هذا التوجيه ان الاثبات لايمكن فى الانشاء فكان الموافق لذلك تخصيصه بالجزم بدل قوله يوهم بان يقول يخصه بالخبر او يوجب اختصاصه بالخبر اذ التسمية بالاثبات لايمكن شمولها للانشاء على ان ذكره فى بحث احوال الاسناد الخبرى صريح فى الاختصاص لاموهم فالجواب انه انما عبر بيوهم لامكان ان تجعل التسمية بذلك والايراد فى احوال الاسناد باعتبار تحققه فى بعض المواضع وهو الخبر لاسيما وهو الجزء الاعظم وهذا لاينافى انه لااثبات فى الانشاء او ان المراد بقوله يوهم اى يوقع فى الوهم اى الذهن وان كان جزما كذا قرره شيخنا العدوى (قوله يوهم اختصاصه بالخبر) اى فاتى المصنف بقوله وغير مختص بالخبر دفعا لذلك التوهم (قوله بل يجرى الخ) تصريح بما علم التزاما اتى به للايضاح وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله ابن لى صرحا) اى قصرا اى مكانا عاليا وماذكره الشارح فى هذه الآية من المجاز العقلى غير متعين بل يجوز ان يكون ابن متجوزا به عن اؤمر بالبناء مجازا لغويا (قوله وكذلك قولك لينبت الخ) اشار بذلك الى انه لافرق بين الطلب بالصيغة او باللام واصل هذا المثال لينبت الله بالربيع ماشاء (قوله وليصم نهارك) اصله ولتصم انت فى نهارك (قوله وليجد) بفتح الياء وكسر الجيم وجدك بكسر الجيم وضم الدال واصله ولتجد جدا اى ولتجتهد اجتهادا فلما كان المصدر مشابها للفاعل الحقيقى وهو الشخص فى تعلق الفعل بكل منهما لصدوره من الفاعل والمصدر جزء معناه صح اقامة المصدر مقام الفاعل فى اسناد الفعل اليه (قوله او النهى) نحو لايقم ليلك ولايصم نهارك (قوله الى ماليس الخ) اى الى مسند اليه ليس الخ وقوله صدور الفعل اى فى الامر وقوله او الترك اى النهى (قوله وكذا قولك الخ) فصلهما عما قبلهما لانهما نوعان من الانشاء غير الامر والنهى (قوله ليت النهر جار) اصله ليت الماء جار فى النهر لان الذى يتمنى جريه هو الماء لا النهر فاسند الجرى المتمنى

الى النهر مجازا للملابسة للماء بالحلية فالمجاز فى اسناد جار الى ضمير النهر (قوله اصلاتك تأمرك) الاصل ايأمرك ربك فى صلاتك اى فى حال تلبسك بها ان نترك امرا عظيما هو عبادة ماكان يعبده آباؤنا فهو من الاسناد للمفعول به بواسطة الحرف فالمجاز فى اسناد تأمر الى ضمير الصلاة لا فى نسبة الجملة للمبتدأ (قوله ولابد له من قرينة) انما تعرض لهذا مع استفادته من قيد التأول توطئة لتقسيمها الى لفظية ومعنوية فهو بمنزلة البيان لقوله بتأول وكان ينبغي ان يذكره متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينهما ببيان الاقسام و مايعده من الاحكام وقرينة فعلة بمعنى مفعول اى مقرونة او بمعنى فاعلة اى مقارنة (قوله صارفة عن ارادة ظاهره) اى من ون الاسناد لما هوله ولا يشترط ان تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلف فى انه هل يلزم ان يكون له حقيقة ام لا ولا معينة لما هو المجازى بخصوصه من كونه اسنادا للسبب او المفعول مثلا (قوله لان لتبادر الخ) علة لقوله ولابد الخ (قوله لفظية) نسبة للفظ المطلق من نسبة الجزئى للكلى وكذا يقال فى قوله معنوية (قوله كما مر) اى كالقرينة التى مرت فى قول ابى النجم ثم لايخفى ان قوله افناه قيل الله انما يصرف ماقبله عن ظاهره لدلالته على انه كان موحدا بمقابلة قوله او صدوره عن الوحد له يقتضى ان يقيد الصدور عن الموحد بما اذا لم يعلم منه لفظ مقترن بالكلام (قوله كاستحالة قيام المسند بالمذكور) اى اتصافه به اوصدوره عنه فدخل قيام المبنى للمجهول بنائب الفاعل اذ معنى ضرب زيد اتصف زيد بالمضروبية فسقط قول بعضهم كان الاولى للمصنف ان يقول كاستحالة نسبة المسند للمسند اليه المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول للمسند اليه الذى هو نائب الفاعل وقوله بالمذكور اى فى عبارة المتكلم لفظا اوتقديرا وليس المراد المذكور فى عبارة المصنف سابقا وانما قيد بالمذكور لان قيام المسند بالمسند اليه لا استحالة فيه فلو لم يقيد بذلك لربما ذهب الوهم لاستحالته مطلقا آه قرمى (قوله اى من جهة العقل الخ) قيل ان فيه اشعارا بان انتصاب عقلا وعادة على التمييز وفيه نظر لانه لو كان كذلك فاما ان يكون تمييزه مفردا او نسبة لاسبيل الى الاول لانه يقتضى ان تكون ذات المفرد مبهمة متناولة لذوات متعددة كعشرين من قولك ملكت عشرين دينارا والمفرد هنا وهو الاستحالة ذاته متعينة لا ابهام فيها لانها الخروج عن الاستقامة للاعوجاج وانقسامها الى العقلية والعادية انما يوجب الابهام فى صفتها ولانه يقول يقتضى ان يكون الاستحالة من افراد العقل كقفيز برا وهو باطل ولا سبيل الى الثانى لعدم الابهام فى النسبة لان الابهام فيها بسبب ان تكون فى الظاهر متعلقة بشئ ويجوز تعلقها بشئ آخر متعلق بما تعلقت به فى الظاهر كتعلق نسبة طاب فى طاب زيد بزيد فى الظاهر ويجوز تعلقها بالنفس بان تقول طابت نفس زيد والنفس متعلقة بزيد وهنا قد تعلقت نسبة الاستحالة

بالقيام في الظاهر والمتعلق بالقيام الذى ذكرها هو العقل والعادة ولا يجوز تعلق نسبة الاستحالة بهما لظهور انهما ليسا مستحيلين بل المستحيل انما هو نفس القيام وحينئذ فلا ابهام في النسبة واجيب بانه يجوز ان يكون عقلا وعادة تمييز النسبة الاستحالة للقيام محولا عن الفاعل الكائن لمتعدى الاستحالة وهو الاحالة اى كاحالة العقل القيام المذكور لان التمييز المحول عن الفاعل لا يلزم ان يكون فاعلا للفعل المذكور بل تارة يكون فاعلا لمتعديه وتارة للازمه فالاول نحو امتلأ الاناء ماء فالماء ليس فاعلا لامتلأ بل لمتعديه وهو ملأ يقال ملأ الماء الاناء والثانى نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا بناء على انه محول عن الفاعل فالعيون ليست فاعلا لفجر بل للازمه وهو تفجر الذى هو لازم لفجر لان مطاوع المتعدى لواحد لازم ثم ان جعله تمييز نسبة بهذا الاعتبار مبنى على ان تمييز النسبة لابد ان يكون محولا واما على القول بعدم الوجوب بل ذلك هو الغالب فلا يحتاج لذلك التكلف على ان كون اعراب عقلا وعادة تمييزا ليس بمتعين فيصح نصبه بنزع الخافض اى في العقل او على انه مفعول مطلق اي استحالة عقل ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه على المفعولية المطلقة او انه حال وعقلا وعادة بمعنى عقلية وعادية وقول الشارح اى من جهة العقل لا يتعين ان يكون اشارة الى انه تمييز بل يصح ان يكون بيانا لحاصل المعنى فتأمل ذلك (قوله يعنى ان يكون) اى المسند وقوله قيامه به اى بالمسند اليه المذكور وهذا جواب عما يقال اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة صارفة عن ارادة الظاهر فلم كان قول الدهرى الذى علم حاله انبت الربيع البقل حقيقة مع ان العقل الصحيح يحيله وحاصل الجواب ان المراد بالاستحالة التى تكون قرينة الاستحالة الضرورية وهى التى لو خلى العقل مع نفسه اى من غير اعتبار امر آخر معه من نظر او غيره لحكم بها واستحالة انبات الربيع البقل ليست كذلك بل يحتاج العقل في الحكم بها لدليل (قوله المحقين) اى كاهل السنة وقوله والمبطلين اى كالدهرية (قوله لان العقل) اى كل عقل بجعل أل استغراقية او عقل الفريقين من المحقين والمبطلين اذا نظر في ذلك وتأمل ونفسه اى من غير اعتبار امر آخر من نظر او عادة او احساس ثم ان هذا تعليل لقوله لا يدعى الخ اى لا يدعى احد جواز ذلك القيام لان العقل اذا خلى ونفسه اى من غير اعتبار امر آخر من نظر او عادة او احساس او تجربة يعده محالا وهذا التفسير على نسخة لان العقل الخ وفى بعض النسخ لا ان العقل بحرف النفى عطفا على قوله يعنى ان يكون الخ اى ان الاستحالة العقلية التى تكون قرينة للمجاز ماتقدم لا كون العقل اذا خلى مع نفسه اى خلى من منازعة الوهم وغلبة الشيطان يعده محالا لئلا يرد قول الدهرى انبت الربيع البقل فان عقل الموحد يعده محالا مع انه حقيقة ولئلا يكون قول المصنف الآتى وصدوره عن الموحد داخلا في الاستحالة

يعنى ان يكون بحيث لا يدعى احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا (كقولك محبتك جاءت بى اليك) لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة

العقلية على ارادة جنس النقل فتأمل (قوله بعده) اى قيامه به (قوله محبتك جاءت بى اليك) اصله نفسى جاءت بى اليك لاجل المحبة فالمحبة سبب داع الى المجئ لافاعل له فلما كانت المحبة مشابهة للنفس من حيث تعلق المجئ بكل منهما صح الاسناد للمحبة على جهة المجاز والقرينة الاستحالة لكن الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد القائل ان باء التعدية تقتضى مصاحبة الفاعل للمفعول فى حصول الفعل فمعنى ذهبت بزيد صاحبت زيدا فى الذهاب وعلى هذا فمعنى قولك محبتك جاءت بى اليك ان محبتك صاحبتنى فى المجئ اليك ولاشك ان مجئ المحبة محال اما على ماقاله سيبويه من ان باء التعدية بمعنى همزة النقل وان معنى ذهبت بزيد اذهبته اى جعلته ذاهبا بمعنى كنت سببا فى ذهابه من غير مشاركة له فى الذهاب اذلا نعنى بالسبب الا الحامل على الشئ فلاشك فى صحة اسناد مثل ذلك الى المحبة لانها تثير المجئ وتحمل عليه فلا يكون اسناد المجئ اليها مجازا فلعل المثال مبنى على مذهب المبرد آه سم (قوله وانما قال قيامه به) هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى والا فالمصنف عبر بالاسم الظاهر وقصد الشارح بذلك التنبيه على ان ماذكره المصنف فى الايضاح من جعله جهة صدوره عنه قسيما لقيامه به حيث قال كاستحالة صدور المسند من المسند اليه اوقيامه به مما لايجدى فائدة يعتد بها والاولى ما ارتكبه هنا آه قرمى (قوله الصدور عنه) اى عن اختيار (قوله مثل ضرب وهزم) مثالان للصدور عنه (قوله وغيره) اى غير الصدور كالاتصاف (قوله مثل قرب وبعد) فتقول قربت الدار وبعدت الدار مثلا فالقرب والبعد قائمان بالدار لكن لاعلى سبيل الصدور بل على سبيل الاتصاف (قوله عطف على استحالة) نبه بهذا ازالة لما عسى ان يتوهم فى بادى الرأى عطفه على قيام المسند وفساده ظاهر اذ يصير المعنى حينئذ كاستحالة صدوره عن الموحد فى مثل الخ وليس هذا مما يحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من العقلاء كما قرره الشارح (قوله اى وكصدور الكلام) اشار بذلك الى ان الضمير راجع للكلام المعلوم من المقام والذى احوج الشارح لذلك موافقة عبارة الايضاح والاولى رجوع الضمير للمجاز لتكون الضمائر على نسق واحد ان قلت انه على هذا التقدير يصير المعنى من قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحد فيلزم معرفة انه مجاز قبل قرينة انه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه فى قوله صدور المجاز عن الموحد مايؤول الى كونه مجازا اى ان من جملة قرائن المجاز صدور مايؤول الى كونه مجازا عن الموحد ولعل عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز الفرار من هذا التكلف (قوله عن الموحد) اى ممن اعتقد ان الله واحد وفيه انه لايلزم من كونه قائلا بالوحدانية ومعتقدا لها انه لايقول بتأثير الاسباب العادية الاترى للمعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الافعال عن غيره تعالى وحينئذ فلايكون ذلك قرينة الا ان يقال المراد صدوره عن الموحد الكامل (قوله فى مثل الخ)

(اوعادة) اى من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة اى وكصدور الكلام (عن الموحد فى مثل اشاب الصغير) و افنى الكبير البيت فانه يكون قرينة معنوية على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشى مجازا لا يقال هذا داخل فى الاستحالة لانا نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول واحتجنا فى ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته)

اى على فرض علم حال قائله وانه مؤمن والاقعد من المصنف انه لم يعلم حاله كذا قرر بعضهم والحق انه ليس فيما تقدم تصريح بان قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكرناه فيامر (قوله فانه) اى الصدور يكون قرينة الخ (قوله هذا) اى الصدور عن الموحد فى مثل اشاب الصغير الخ فى الاستحالة العقلية لان الموحد يحيل قيام الاشابة والافناء بالمسند اليه المذكور اى وحينئذ فلا يصح ان يمثل به للصدور عن الموحد الذى هو مقابل للاستحالة (قوله لا نسلم ذلك) اى دخوله فى الاستحالة العقلية لان المراد بها هنا الاستحالة البديهية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تفسيره لها سابقا وهذا وان كان مستحيلا لكن احالته ليست عند كل العقلاء بل لمن وجد عنده نظر صحيح (قوله كيف وقد ذهب الخ) اى فهو من المحال الغير الضرورى الذى الكلام فيه (قوله واحتجنا فى ابطاله) اى ابطال ماذهب اليه ذلك البعض الى الدليل (قوله ومعرفة حقيقته الخ) من المعلوم ان الحقيقة فى هذا الباب هى اسناد الفعل او معناه الى ماهوله فقاد المصنف ان ذلك الاسناد معرفته تارة تكون ظاهرة وتارة تكون خفية مع ان الحقيقة بهذا المعنى دائما ظاهرة لان الاسناد لما هوله لاخفاء فيه واجاب الشارح بقوله يعنى الخ وحاصل ما اجاب به ان مراد المصنف بالحقيقة الموصوفة بكون معرفتها ظاهرة اوخفية الفاعل او المفعول الذى اذا اسند اليه الفعل كان الاسناد حقيقة ثم بعد هذا الجواب يرد عليه ان الظهور والخفاء انما ينسبان الى مايعرف كالفاعل او المفعول الذى يكون الاسناد اليه حقيقة لا لنفس المعرفة وحينئذ فكان الاولى للمصنف ان يقول وحقيقته اما ظاهرة اوخفية ويحذف المعرفة الا ان يقال انه وصف المعرفة بالظهور والخفاء باعتبار متعلقها الذى هو المسند اليه الحقيقى قاله يس وفى عبدالحكيم انه انما لم يقل وحقيقته للتنصيص على ان المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود اى بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته وحاصل مراد المصنف ان المجاز العقلى لابد له من فاعل او مفعول به يكون اسناد الفعل له حقيقة ثم ان ذلك الفاعل او المفعول تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا (قوله يعنى ان الفعل الخ) اقتصر على الفعل لانه الاصل والا فما فى معناه مثله (قوله يجب ان يكون له فاعل) نحو انبت الربيع البقل وقوله اومفعول به نحو ضرب عمرو وقوله اذا اسند اليه افرد الضمير لان العطف باو (قوله اى فما ربحوا فى تجارتهم) اى فالتجارة لما كانت سببا للربح اسند اليها مجازا من باب الاسناد للسبب والرابح حقيقة اربابها وانما كان الفاعل الحقيقى هنا ظاهرا بسبب عرف الاستعمال لان عرف اهل اللغة اذا قصدوا الاستعمال الحقيقى اضافوا الربح للتجار لا للتجارة (قوله واما خفية) اى لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقى (قوله الابعد نظر) يحتمل وهو الاقرب ان المراد به مطلق التأمل لا النظر المصطلح عنه

يعنى ان الفعل فى المجاز العقلى يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله اومفعول الذى اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة (اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية) لا تظهر الا بعد نظر وتأمل (كما فى قولك سرتنى رؤيتك اى سرنى الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا * اذا ما زدته نظرا اى يزيدك الله حسنا

الذى هو ترتيب امور معلومه للتأدى الى مجهول لان الحقيقة قد تعرف من غير ان يكون هناك ترتب وعلى هذا فعطف التأمل على النظر للتفسير ويحتمل ان المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف اللازم على الملزوم (قوله سرتنى رؤيتك) اى فرحتنى رؤيتك فالرؤية لاتتصف حقيقة بجعل المتكلم موصوفا بالسرور وانما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة ولذا اشار المصنف لبيانها بقوله اى سرنى الله عند رؤيتك ان قلت ان التجوز هنا يستلزم ان الرؤية التى اسند اليها ملابسة للفعل وهو السرور واى ملابسة هنا قلت يمكن ان يقال الملابسة من جهة حصول السرور عندها فهو من الاسناد للظرف الزمانى وخفاء الحقيقة فى هذا المثال وما بعده من جهة عرف الاستعمال فان الحقيقة لم تقصد بالاستعمال فى عرف اللغة فصار بمنزلة المجاز اللغوى الذى لم يستعمل له حقيقة كما قيل فى الرحمن واعلم ان هذا القول انما يكون مجازا اذا اريد منه السرور عند الرؤية كما قلنا اما ان اريد منه ان الرؤية موجبة للسرور كان حقيقة كذا فى عبد الحكيم (قوله يزيدك وجهه حسنا الخ) نسبه فى الايضاح لابى نواس ونسبه فى المطول لابن المعذل بضم الميم وفتح العين وتشديد الذال المعجمة على صيغة اسم المفعول وذكر قبله بيتا وهو

* يزينا صفحتى قمر * يفوق سناهما القمرا *

قال الفنارى اشار الشارح بنسبة البيت لابن المعذل لرد ما فى الايضاح من نسبته لابى نواس وقيل ابو نواس كنية لابن المعذل فلا مخالفة واراد بصفحتى القمر خدى المحبوب والسنا بالقصر الضوء والشعاع شبه الشاعر وجه الحبيب فى الاستنارة بالقمر فى بادئ الرأى ثم ظهر له بعد امعان النظر ان تشبيهه به وقع غلطا فاعرض عنه وقال يفوق سناهما القمرا وفى شرح الشواهد لعبد الرحيم العباسى ان البيت لابى نواس من قصيدة من مجزو الوافر يذم فيها العرب والاعراب فى تعشقهم للنساء دون الغلمان واولها

* دع الرسم الذى دثرا * يقاسى الريح والمطرا *
* وكن رجلا اضاع العمـ * ـر فى اللذات والخطرا * الى ان قال
* اما والله لا اشرا * حلفت به ولا بطرا *
* لو ان مرقشا حيا * تعلق قلبه ذكرا *
* كأن ثيابه اطلعـ * ـن من ازراره قمرا *
* ومر به بديوان الـ * ـخراج مضمخا عطرا *
* بعين خالط التفتيـ * ـر فى اجفانها حورا *
* يزيدك وجهه حسنا * اذا ما زدته نظرا *
* لايقن ان حب المر * د يلقى سهله وعرا *

(ولاسيما)

* ولاسيما وبعضهم ، اذا حبذا انتهرا *

فقوله يزيدك وجهه حسنا من الزيادة المتعدية لمفعولين احدهما كاف الخطاب الموجه لغير معين للمبالغة وثانيهما حسنا وهذا بيان لكون سناهما يفوق سنا القمر فان قلت المفعول الثانى لزاد شرطه ان تصح اضافته للمفعول الاول كما فى قوله تعالى زادهم الله مرضا فانه يصح ان يقال زاد الله مرضهم ولا يصح اضافة الحسن هنا الى الكاف فلا يقال يزيد وجهه حسنك لان الحسن ليس وصفا للمخاطب بل للمحبوب الذى عاد عليه الضمير فى وجهه قلت الكلام على تقدير مضاف اى يزيدك وجهه علم حسن اى علما بحسن فى وجهه اذا ما زدته نظرا اى اذا دققت النظر فى وجهه وامعنته فيه وذلك لان وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة فيظهر فى كل مرة من النظر والتأمل دقيقة لم تظهر فى المرة التى سبقت وبتقدير المضاف الذى قلناه يندفع ايضا ما يقال ان الحسن موجود فى الوجه على وجه معلوم فلا يزداد بتكرر النظر وحينئذ فظاهر البيت مشكل ثم ان من المعلوم ان الوجه لا يتصف بجعل المتكلم موصوفا بادراك الحسن الزائد فلذا كان الاسناد اليه مجازا وانما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه حقيقة ولذا اشار المصنف لبيانها بقوله اى يزيدك الله حسنا اى علما بحسن فى وجهه من حيث ظهوره لا من حيث وجوده فانه فى غاية الكمال فى نفسه لكن لدقته يظهر بعد التأمل والنظر (قوله فى وجهه) اشار الى ان وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وان الاسناد فى الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله لما اودعه الخ) هذا دفع لما عسى ان يترأى من المخالفة بين ما فى البيت وما اشتهر من المثل وهو كثرة المشاهدات تقل الحرمة فى العادات ووجهه ان بكل نظر يرى حسنا آخر من محاسن جماله ودقيقة اخرى من دقائق كماله آه قرمى (قوله تظهر) هو بالتاء المثناة من فوق فى بعض النسخ اى تلك الدقائق المودوعة فيه وفى بعضها بالياء المثناة من تحت اى الحسن المزيد (قوله وفى هذا تعريض) اى فى قوله ومعرفة حقيقته الخ حيث اشترط فى المجاز العقلى ان يكون له فاعل حقيقى الا انه تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا (قوله ورد عليه) عطف تفسير (قوله حيث زعم) المراد بالزعم القول اى حيث قال انه لا يجب فى المجاز العقلى ان يكون للفعل فاعل محقق فى الخارج يكون الاسناد له حقيقة وتحرير النزاع ان المجاز العقلى هل يشترط فى تحققه ان يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق فى الخارج اسند له ذلك الفعل قبل المجاز اسنادا حقيقيا معتدا به بان يقصد فى العرف والاستعمال اسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل او لا يشترط فمذهب المصنف والسكاكى اشتراط ذلك لاجل ان ينقل الاسناد من ذلك الفعل الحقيقى للفاعل المجازى ومذهب الشيخ عبد القاهر لا يجب ذلك الا اذا كان الفعل موجودا فان كان غير موجود بان كان امرا اعتباريا فلا يصح ان يكون له فاعل حقيقى بل يتوهم ويفرض له فاعل استداليه ونقل الاسناد منه للفاعل

فى وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم انه لا يجب فى المجاز العقلى ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتنى فى سرتنى رؤيتك ولا ليزيدك فى يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا اقدمنى بلدك حق لى على فلان

المجازى فالفاعل ليس محققا فى الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد بالاسناد للتوهم المفروض (قوله يكون الاسناد اليه) اى على جهة القيام والاتصاف به لا على جهة الايجاد له لا ينفيه (قوله فانه ليس لسرتنى ولا ليزيدك فاعل) اى فى الاستعمال يكون الاسناد اليه حقيقة لعدم وجود تلك الافعال المتعدية فى الاستعمال والمراد بانتفاء وجودها فى الاستعمال ان المتكلم لم يقصد الاخبار بها بل استعمالها فى لازمها فانتفاؤها بالنظر لقصد المتكلم وملاحظته لا بالنظر للواقع وقوله يكون اى حتى يكون والحاصل ان الشيخ عبدالقاهر ذكر ان هذين المثالين ونحوهما من المجاز فى الاسناد الذى لا حقيقة له فبين المصنف ان له حقيقة خفيت على الشيخ لان حق الاسناد فى ذلك لله تعالى (قوله وكذا اقدمنى اخ) اى فان الاقدام ليس له فاعل حقيقى واسناد الاقدام فيه للحق مجاز عقلى وتوجيه المجاز العقلى فى هذا التركيب على مذهب الشيخ ان يقال انه بولغ فى كون الحق له مدخل فى تحقق القدوم ففرض اقدام صادر من فاعل متوهم ثم نقل عنه واسند الى الحق مبالغة فى ملابسته للقدوم كما نقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقى الى الفاعل المجازى مبالغة فى ملابسة الفاعل المجازى للفعل فالمجاز حينئذ فى الاسناد لا فى الفعل فالفاعل الحقيقى ليس موجودا محققا فى الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفعل للفاعل المتوهم المفروض وكذا يقال فى سرتنى رؤيتك ويزيدك وجهه حسنا انه بولغ فى كون الرؤية لها مدخل فى السرور والوجه له مدخل فى زيادة العلم بالحسن ففرض سرور وازدياد صادران من فاعل متوهم ثم نقلا عنه واسندا للفاعل المجازى وهو الوجه والرؤية للمبالغة فى ملابسة الفاعل المجازى للفعل فقول الشيخ عبدالقاهر ليس لهذه الافعال فاعل اى محقق فى الخارج يعتد باسنادها اليه هذا وماذكر من ان الاسناد فى اقدمنى بلدك حق لى على فلان من قبيل المجاز العقلى غير متعين بل يجوز ان يراد بالاقدام الحمل على القدوم على جهة المجاز المرسل فيكون المعنى حملنى على القدوم حق الخ ويصح ان يكون فى الكلام استعارة بالكناية بان شبه الحق بمقدم تشبيها مضمرا فى النفس وطوى ذكر المشبه به وهو المقدم ورمزله بذكر لازمه وهو الاقدام تخييلا وعلى هذين الاحتمالين لا يكون فى الكلام مجاز عقلى هذا ملخص ما فى القرمى والسيرامى (قوله بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم) اى التى هى معانى الافعال اللازمة يعنى والكلام هنا فى فاعل الفعل المتعدى لا فى فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدى غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقى بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقى اعنى فاعل المتعدى لعدم وجود الفعل المتعدى والحاصل ان تلك الافعال المذكورة تستعمل متعدية فمعناها وهو الاسرار والاقدام والزيادة امر اعتبارى لا وجود له فلا فاعل لها حقيقى وتستعمل لازمة ومعناها

بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم واعترض عليه الامام فخر الدين الرازى رحمه الله بان الفعل لابد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل

وهو الاسرار والاقدام والزيادة امر اعتبارى لاوجود له فلافاعل لها حقيقى وتستعمل لازمة ومعناها وهو السرور والقدوم والازدياد امر موجود فلها فاعل حقيقى واذا ذكرت تلك الافعال المتعدية كان قصد المتكلم بها معانى الافعال اللازمة فان قيل حيث كان معنى المتعدى غير موجود وان المقصود منه معنى اللازم لزم ان يكون سرتنى ونحوه من الافعال المذكورة مجازا لغويا للتجوز بها عن معنى الفعل اللازم ولا مجاز هنا فى الاسناد بل فى الاطراف فالجواب ان مجازية الاطراف لاتنافى مجازية الاسناد الاترى مامر من احيى الارض شباب الزمان قال سم فان قلت كيف يصح القول بانتفاء المتعدى مع انه متحقق قطعا فانا نعلم تحقق الاسرار وغيره من تلك الافعال المتعدية فى الوجود فالجواب ان المراد ان المتكلم بهذه الافعال المتعدية لم يقصد معناها والاخبار عنها وان كان متحققا فى الواقع الا على سبيل التخييل والايهام وما كان على سبيل التخييل لايحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء معنى المتعدى بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع آه ومراده بتحققها فى الوجود الوجود الذهنى وكذا تحققها فى الواقع لا الوجود فى خارج الاعيان لانها امور اعتبارية لاتحقق لها فيه (قوله لابد ان يكون له فاعل) اى موجود وفيه ان هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه بل مراده بقوله لايجب فى المجاز العقلى ان يكون للفعل فاعل نفى الفاعل الذى قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقى بالوجه المذكور الذى ينقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازى ومحصله نفى لزوم الحقيقة للمجاز وليس مراده نفى الفاعل الموجد اذ لا يسع عاقلا ان ينفى الفاعل الموجد عن الفعل الموجود قال العلامة ابن يعقوب وهذا الرد الذى ذكره الرازى انما يتجه ان كان مراد الشيخ ان ثمه افعالا لايتصف بها شئ على وجه الحقيقة ولايمكن فرض موصوف بها اصلا وليس ذلك مراده بل مراده ان نحو سرتنى رؤيتك واقدمنى بلدك حق لى على فلان ويزيدك وجهه حسنا لايقصد فى الاستعمال العرفى فيها فاعل الاقدام ولافاعل السرور المتعدى ولافاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد فى ذلك الاستعمال اسنادها لما يستحق ان يتصف بها لانها لكونها امورا اعتبارية الغى عرفا استعمالها لموصوفها الذى تعتبر فيه ولو صح ان لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ماوجد خارجا من القدوم والسرور اللازمين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب فى اسناده كالمجاز الذى لم تستعمل له حقيقة ولم يرد الشيخ ان هذه الافعال الاعتبارية لاموصوف لها فى نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد انه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ماذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لايقصد فى الاستعمال ولايتعلق به الغرض فى التراكيب فتأمل ذلك فانه صعب فهمه على كثير آه كلامه (قوله والا فيمكن تقديره) الاولى ان يقول والا فلابد من تقديره ليكون مناسبا للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) ان قلت

فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى والشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف وفى ظنى ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ

صاحب المفتاح من المعتزلة والفاعل عندهم هو النفس الناطقة لان العبد يوجد عندهم الافعال بطريق المباشرة او التوليد كما فى حركة الاصبع وحركة الخاتم فحركة الاصبع مخلوقة للعبد عندهم مباشرة وحركة الخاتم مخلوقة له بطريق التوليد عن حركة الاصبع فالمتعين ان يكون فاعل السرور والعلم بزيادة الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر الحسى فى الوجه بدليل ان السكاكى جعل النفس فاعلا فى اقدمنى بلدك حق لى على فلان قلت المراد ان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى على رأى الامام ولا يلزم من اخبار السكاكى عنه بذلك اعتقاده له (قوله لم يعرف حقيقتها) اى الافعال اى حقيقة متعلها وهو المسند اليه (قوله فتبعه) اى تبع صاحب المفتاح (قوله وفى ظنى ان هذا) اى الذى قاله المصنف تبعا للرازى والسكاكى تكلف وذلك لان تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى فى مثل هذه الافعال السابقة تقدير لما لا يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب السابق وعبارة سم انما كان تكلفا لان الفاعل من قام به الفعل ولا يقال انه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر (قوله والحق ماذكره الشيخ) وذلك لانه ليس مراده نفى الفاعل رأسا بل مراده نفى وجوب فاعل اسند اليه الفعل قبل اسناده الى المجازى ومحصله انه لا يشترط فى المجاز ان يكون المسند قد اسند قبل الى الفاعل الحقيقى بل يجوز ان يكون من اول الامر الى آخره لم يسند ذلك المسند الا الى الفاعل المجازى آه سم وحاصل ما فى المقام انه لا نزاع بين القوم فى ان الفعل الموجود فى الخارج لابد له من فاعل يقوم به فى نفس الامر لاستحالة وجود الفعل بذاته لانه من الاعراض ومعانى هذه الافعال المتعدية فى هذه الصور من المسرة والاقدام والزيادة ليست موجودة فى الخارج اصلا لكونها امورا اعتبارية فلا يصح ان يكون لها فاعل حقيقى بحيث ينتقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازى بل الموجود فيه بحسب قصد المتكلم هو معانى الافعال اللازمة من السرور والقدوم والازدياد وعبر عن القدوم مثلا بالاقدام لاجل المبالغة فى ملابسة الفعل للفاعل فاذا وجد القدوم لاجل الحق والسرور لاجل الرؤية وزيادة العلم بالحسن لاجل رؤية الوجه واريد المبالغة فى ملابسة هذه المعانى للداعى لها يفرض هناك فاعل لتلك الافعال المتعدية ثم ينقل اسنادها من ذلك الفاعل المتوهم الى الداعى المذكور لتحصيل المبالغة المذكورة فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم كنقله من الفاعل المحقق فى تحصيل المبالغة فصح القول بان هذه الافعال المتعدية لا فاعل لها فى الخارج لعدم وجودها فيه والفاعل المتوهم بمنزلة العدم وهذا مذهب الشيخ واما الامام الرازى فيرى ان معانى الافعال اللازمة ممكنة وقد انعقد الاجماع على ان كل ممكن لابد له من فاعل موجود وحينئذ فيجب ان يكون لهذه الافعال فاعل

موجود يكون اسناد الافعال المتعدية اللازمة لها الى ذلك الفاعل حقيقة وهو الله عندنا والعبد عند المعتزلة ورد عليه بان المراد بالفاعل فى هذا المقام فاعل الافعال اللازمة لا فاعل الافعال المتعدية ولو سلم فليس المراد بالفاعل الموجد وانما المراد به من قام به الفعل كما مر والله سبحانه وتعالى ليس فاعلا لهذه الافعال بالمعنى المذكور اذ لا يقال انه تعالى قام به السرور ولازيادة العلم بالحسن على ان الشيخ ليس مراده نفى الفاعل رأسا بل مراده نفى وجود فاعل اسند اليه المسند قبل اسناده الى المجازى ومحصله انه لا يشترط فى المجاز ان يكون المسند قد اسند قبل الى الفاعل الحقيقى بل يجوز ان يكون من اول الامر الى آخره لم يسند ذلك المسند الا الى الفاعل المجازى (قوله وانكره السكاكى) اى قال ليس فى كلام العرب مجاز عقلى ووجه الانكار ان المجاز خلاف الاصل وقد ثبت فى الطرف قطعا واثباته فى الاسناد وان كان لا فساد فيه لكن يمكن رده الى المجاز فى الطرف الواقع قطعا والاصل رد ما تردد فيه الى اليقين والحامل له على ذلك الانكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط لاعتبارات البلغاء باحتمال امثلة المجاز العقلى للاستعارة بالكناية ويرد عليه ان ذلك ليس باولى من العكس (قوله اى المجاز العقلى) اى ما يسمونه بذلك (قوله وقال) اى فى المفتاح الذى عندى الخ ولما لم يحك المصنف صورة انكاره ذكرها الشارح وحكاها بالمعنى والا فعبارته هكذا والذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة بالكناية وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة (قوله الذى عندى الخ) الذى مبتدأ صلته الظرف وقوله نظمه اى دخوله خبره اى دخول امثلته اذ لا معنى لكون المجاز العقلى الواقع فى الاسناد من افراد الاستعارة بالكناية الواقعة فى الطرف وقوله فى سلك الاستعارة اى فى بابها ولا يخفى ما فى هذا التركيب من الاستعارة بالكناية حيث شبه افراد الاستعارة المذكورة بدرر واثبات السلك تخييل والنظم ترشيح والباء فى قوله بالكناية للسببية او للغية (قوله بجعل الربيع) اى مثلا والباء للتصوير اى ان نظمه فى سلك الاستعارة مصور بجعل الربيع اى بجعل هذا اللفظ استعارة بالكناية عن الفاعل الخ وتوضيح المقام انه لا بد فى الاستعارة المذكورة من مستعار منه ومستعار ومستعار له فاذا قلت انشبت المنية اظفارها بفلان فالمستعار منه معنى السبع وهو الحيوان المفترس حقيقة والمستعار لفظ السبع والمستعار له معنى المنية ومعنى قولهم بالكناية انك كنيت عن المستعار بشئ من لوازم معناه ولم تصرح به اعنى الاظفار وهذا على طريق الجمهور فيجعلون مدلول لفظ استعارة بالكناية المستعار اعنى اللفظ الدال على المشبه به المضمر والسكاكى يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه فيقال عنده فى تقريرها

(وانكره) اى المجاز العقلى (السكاكى) وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهبا الى ان ما مر) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة

شبهت المنية بالسبع وادعينا انها فرد من افراده ثم اوردنا اللفظ الدال على المشبه مرادا منه المشبه به بواسطة قرينة دالة على ذلك كلفظ الاظفار واما على طريق المصنف فدلوله نفس التشبيه المضمر فى النفس وسيأتى ذلك مبسوطا وان تسمية التشبيه استعارة مجرد تسمية (قوله بواسطة الخ) متعلق بجعل الربيع اى ان جعل هذا اللفظ استعارة حاصل بتوسط المبالغة فى التشبيه والمراد بالمبالغة فيه ادخال المشبه فى جنس المشبه به وجعله فردا من افراده ادعاء كما يرشد لذلك قول الشارح الآتى والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات الى آخر ما يأتى له (قوله وجعل نسبة الانبات الخ) عطف على بواسطة وقوله اليه اى الى الربيع ثم لا يخفى ان هذا مخالف لما اشتهر من ان قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكى اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية فيجب ان يأول على ان المراد وجعل نسبة ماهو شبيه بالانبات اليه قرينة واجيب بان ما اشتهر عنه محمول على الاستعارة بالكناية فى غير الكائنة فى المجاز العقلى واما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون امرا محققا فما اشتهر عنه غير كلى ويدل على ذلك انه نفسه صرح فى بحث المجاز العقلى بان القرينة قد تكون امرا محققا كما فى انبت الربيع البقل فتأمل (قوله وهى عند السكاكى) اى بحسب اعتقاد المصنف بدليل الجواب الآتى فى آخر الكلام (قوله ان تذكر المشبه) اى ذكر المشبه واعترض بانها عند السكاكى لفظ المشبه لا ذكره واجيب بان اضافة ذكر المأول به قوله ان تذكر من اضافة الصفة للموصوف اى المشبه المذكور الخ (قوله وتريد المشبه به) اى حقيقة فى اعتقاد المصنف (قوله بواسطة) متعلق بتريد وقوله ان تنسب اليه اى للمشبه الذى اريد به المشبه به (قوله من اللوازم) اى الروادف والتوابع (قوله المساوية للمشبه به) اى التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالانبات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى وينتفى بانتفائه واعترض بان الانبات فى المثال ليس لازما مساويا بهذا المعنى لان الله تعالى موجود قبل الانبات لكونه قديما والانبات حادث فيتحقق الفاعل المختار مع ان الانبات قد لا يتحقق فاين المساواة واجاب بعضهم بان المراد بالانبات الانبات بالقوة ولاشك انه لازم مساو لكن قد يقال يلزم على هذا ان يكون معنى انبت الربيع البقل على كلام السكاكى قدر على الانبات والظاهر ان هذا غير مراد من هذا التركيب والحاصل انه ان اريد الانبات بالفعل ورد عليه انه لازم غير مساو وان اريد الانبات بالقوة ورد ما علمته والاحسن ان يقال المراد بالانبات الانبات بالفعل وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك بحيث انها اى اللوازم توجد اذا وجد المشبه به وتنتفى اذا انتفى بل المراد بكونها مساوية له انها لا توجد الا منه لكونها خاصة به اما مطلقا او بالنسبة للمشبه ولاشك ان الانبات لا يوجد الا منه تعالى وهذا لا ينافى تحققه تعالى قبل تحقق الانبات (قوله ان تشبه

المنية بالسبع) اى فى اغتيال النفوس وقوله ثم تفردها بالذكر اى مريدا بها المشبه به وهو السبع لقوله سابقا وتريد المشبه به (قوله فتقول مخالب الخ) اعترض بان المخالب ليست لازما مساويا لوجودها فى بعض الطيور واجيب بان المراد بالسبع المشبه به كل مايتسبع اوالمراد بالمخالب المخالب التامة وهى التى يحصل بها اغتيال النفوس واتلافها بقرينة المقام كذا ذكر بعضهم لكن الذى ذكره المولى عبدالحكيم ان المراد باللوازم المساوية للمشبه به ماكانت مختصة به اما مطلقا واما بالنسبة للمشبه ولاشك ان المخالب يختص بها السبع بالنسبة للمنية وحينئذ فهى مساوية للمشبه به بهذا الاعتبار فلاحاجة لذلك الايراد من اصله (قوله بناء على ان الخ) علة لقوله ذاهبا (قوله يعنى) اى السكاكى بالفاعل الحقيقى (قوله القادر المختار) اى هذا المفهوم لامن حيث خصوص ذاته تعالى فلايرد ان ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا آه عبدالحكيم (قوله وعلى هذا القياس) متعلق بمحذوف اى ويجرى على هذا القياس اى الطريق اعنى تقرير الاستعارة بالكناية فى هذا المثال غير هذا المثال اى ان غير هذا المثال جار على قياسه وطريقته ففى نحو شفى الطبيب المريض شبه الطبيب بالفاعل الحقيقى وادعينا انه فرد من افراده ثم افرد الطبيب بالذكر مرادا به الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة الشفاء الذى هو من لوازم الفاعل الحقيقى له وكذا فى هزم الامير الجند شبه الامير بالجيش وادعينا انه فرد من افراده ثم افرد الامير بالذكر مرادا به الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه الذى هو من لوازم الجيش (قوله وحاصله) اى حاصل جريان غير هذا المثال على قياسه اى طريقته او المراد وحاصل مامر من تقرير الاستعارة بالكناية فى جميع الامثلة (قوله فى تعلق وجود الفعل به) اى بكل من الفاعلين وان كان تعلقه باحدهما على جهة الايجاد وبالآخر على جهة التسبب مثلا اى ويدعى ان الفاعل المجازى من افراد الفاعل الحقيقى (قوله ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر) اى مرادا منه الفاعل الحقيقى (قوله وينسب اليه شئ) اى لاجل الدلالة على ان المراد من الفاعل المجازى الفاعل الحقيقى (قوله اى فيما ذهب اليه السكاكى) من رد المجاز العقلى للاستعارة بالكناية (قوله لانه) اى لان رده لها يستلزم الخ واعلم ان استلزام كون المراد بالعيشة صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة واخويه كما يوهمه ظاهر قول المصنف بل استلزام مثل ذلك موجود فى الجميع اذ يستلزم ان يكون المراد بالنهار فلانا نفسه وان يكون المراد بضمير هامان العملة وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لعدم صحة الاضافة واخويه عدم صحة ان تكون العيشة ظرفا لصاحبها فكان الاولى للمصنف ان يقول يستلزم ان لايصح جعل العيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية ظرفا لصاحبها (قوله لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو

وهى ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء (على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) للانبات يعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى (اليه) اى الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) اى غير هذا المثال وحاصله ان يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر وينسب اليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) اى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر

في عيشة راضية صاحبها) اما ان يراد بضمير عيشة اى الضمير الراجع اليها المستتر في راضية اى واذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة المجرور بفي بمعنى صاحبها ايضا بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشئ في نفسه واما ان يراد بعيشة المجرور بفي لان مذهب السكاكي عدم اختصاص المجاز العقلي باسناد الفعل او معناه الى مرفوعه فيلزم ماذكر ايضا ولا يرد على هذا الاحتمال ان مذهبه ان يذكر الفاعل المجازى ويراد الفاعل الحقيقي والمجرور بفي ليس فاعلا لانه فاعل في المعنى كالمبتدأ في نهاره صائم آه يس وقول الشارح وهذا مبنى الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذكون المفاد بالضمير ما اريد بمرجعه على الثاني امر لازم قطعا لايحتاج الى تنبيه عليه فلزوم ظرفية الشئ في نفسه لايحتاج الى واسطة (قوله صاحبها) لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازى يجب ان يراد به الفاعل الحقيقي اى وحيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم ظرفية الشئ في نفسه لان ضمير هو راجع الى من في قوله تعالى فاما من ثقلت الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله وهو) اى ماذكرناه يقتضى الخ وذلك لان حاصل ماذكره ان يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي ويدعى انه فرد من افراده ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر مرادا به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ماهو من لوازم الفاعل الحقيقي اليه ولاشك ان هذا يقتضى ان المراد بالعيشة صاحبها لانها فاعل مجازى فيجب ان يراد بها الحقيقي وهو الصاحب وهذا لايصح اذ لامعنى لقولنا فهو في صاحب عيشة راض صاحبها لما فيه من ظرفية الشئ في نفسه واجاب بعض الحواشي بانه يمكن ان يصحح ذلك القول بان يراد بالصاحب الجنس المتحقق في افراده اى انه كائن ومستقر في اصحاب العيشة الراضين وفيه نظر لانه اذا اريد الجنس خرج عن الفاعل الحقيقي اذ ليس المراد به الجنس على ان عيشة نكرة فلا يصح اطلاقها على الجمع تأمل (قوله وهذا) اى الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد مبنى الخ يعنى ان محل كون ماذهب اليه السكاكي يستلزم ان يكون المراد بالعيشة صاحبها المستلزم لفساد المعنى مبنى على ان المراد من الضمير والمرجع واحد وان الضمير في راضية للعيشة بمعنى الصاحب فتكون العيشة بمعنى الصاحب ولامعنى للظرفية حينئذ واما اذا ارتكب الاستخدام بان اريد بالعيشة اولا المعنى الحقيقي وهو التعيش اى ما يتعيش به الانسان واريد بها في الضمير الصاحب وان المعنى فهو في عيشة راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض على السكاكي فان قلت اذا انتفى الاستلزام المذكور في اسناد راضية الى الضمير بالاستخدام المذكور لاينتفى اسناد راضية والضمير معا الى العيشة على سبيل الوصفية فان ذلك الاسناد مجاز عقلي عند السكاكي ايضا لانه لايشترط في المسند ان يكون مفردا فعلا اومعناه وقد دكل مجاز

(لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتى) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه وهو يقتضى ان يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لامعنى لقولنا فهو في صاحب عيشة وهذا مبنى على ان المراد بعيشة وضمير راضية واحد (و) يستلزم (ان لاتصح الاضافة في) كل ما اضيف الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيقي (نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه) اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه

(عقلى)

عقلى الى الاستعارة فيلزم ان يكون المرد بالعيشة صاحبها قطعا لان الصفة هنا غير الموصوف فالاعتراض بحاله واجاب بعضهم بانه اذا كان الضمير بمعنى الصاحب كان اسناد الوصف مع الضمير الى العيشة حقيقيا لانه وصف سببى واسناد الوصف السببى لموصوفه حقيقى نحو مررت برجل قائمة امه قال العلامة الغنيمى وفى هذا الجواب نظر لان الوصف السببى هو الرافع للاسم الظاهر المضاف لضمير الموصوف والوصف هنا رافع للضمير فالاولى ان يجاب بان الضمير لم يرد به الصاحب الحقيقى وانما اريد به الصاحب الادعائى على ما يأتى للشارح وهو العيشة التى ادعى انها عين الصاحب وحينئذ فالالزام من اصله لا يرد (قوله واحد) اى وهو صاحب العيشة (قوله فى كل ما) اى فى كل تركيب والرابط محذوف اى فى كل ما اضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) اى الذى هو مفاد الضمير فى نهاره وفى ذلك اضافة الشئ الى نفسه وحمله على انه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه لبلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه فى كلام الله وكلام العرب آه يعقوبى (قوله ولا شك فى صحة هذه الاضافة) اى اضافة الفاعل المجازى للفاعل الحقيقى وهذا فى قوة قوله واللازم باطل (قوله كقوله تعالى الخ) هذا استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها (قوله وهذا اولى) اى لانه نص فى الرد عليه فهو ادفع للجدال بخلاف مثال المتن فانه قد ينا قش فيه بان اضافة الشئ الى نفسه انما توجد اذا كان المراد بالنهار وضمير صائم واحدا واما اذا ارتكب الاستخدام وجعل الضمير فى صائم راجعا للنهار لا بالمعنى الاول وهو الزمان بل بمعنى الشخص فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان الاستعارة انما هى فى الضمير المستتر فى صائم لا فى نهاره (قوله لهامان) خبر يكون فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بالامر قيل ان هذا الالزام انما يتوجه على السكاكى اذا كان المسند مستعملا فى معناه الحقيقى وله ان يمنع ذلك مدعيا ان معنى ابن اومر بالبناء واوقد لى ياهامان اومر بالايقاد فصح ان النداء له والخطاب معه وفيه ان هذا خروج عما نحن بصدده لانه حينئذ يكون من المجاز فى الطرف فيخرج عن المجاز العقلى كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكى (قوله لان المراد به) اى فى ضمير ابن هو العملة وذلك لانه شبه الفاعل المجازى وهو هامان بالفاعل الحقيقى الذى هو العملة ثم افرد المشبه بالذكر مرادا به المشبه به حقيقة فصار الكلام ياهامان ابن ياعملة فالنداء لشخص والخطاب مع غيره وهذا فاسد اذ لا يجوز تعدد الخطاب فى كلام واحد من غير تثنية اوجمع اوعطف (قوله لان النداء له الخ) اى فيكون الامر له ايضا اذ لا يجوز تعدد المخاطب فى كلام واحد من غير تثنية اوجمع اوعطف (قوله ان يتوقف نحو انبت الخ) اى ان ما قاله السكاكى يستلزم ان يتوقف استعمال نحو انبت الربيع البقل على السمع اى على السماع من الشارع (قوله لان

ولا شك فى صحة هذه الاضافة ووقوعها كقوله تعالى فاربحت تجارتهم وهذا اولى فى التمثيل (و) يستلزم (ان لا يكون الامر بالبناء) فى قوله ياهامان ابن لى صرحا (لهامان) لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم واللازم باطل لان النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بان اسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع اولم يسمع

اسماء الله الخ) المراد بها ماأطلق عليه تعالى (قوله توقيفية) اى تعليمية اى فلا فلا يطلق عليه تعالى اسم لاحقيقة ولامجازا مالم يرد اذن من الشارع كالرحمن فانه مجاز اى ولم يرد اطلاق الربيع والطبيب والرؤية على الله تعالى (قوله صحيح) اى لغة وشرعا وعرفا (قوله عند القائلين الخ) هذا جواب عما يقال لعل الصحة والشيوع عند من لايشترط التوقيف فى اسماء الله تعالى (قوله شائع الخ) اى فشيوعه يدل على ان المراد بالربيع غير الله ولوكان المراد به المولى لتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الاذن (قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها (قوله فينتفى كونه) اى المجاز العقلى من باب الاستعارة بالكناية اى لانه ملزوم واذا انتفى ذلك الملزوم ثبت المطلوب وهو نقيضه (قوله ويراد المشبه به حقيقة) اى كما فهمه المصنف (قوله بل المشبه ادعاء) اى وهو نفس المشبه الذى ادعينا انه فرد من افراد المشبه به فهو يقول شبه الربيع بالفاعل المختار وادعينا ان الربيع فرد من افراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان احدهما متعارف وهو المولى سبحانه والآخر غير متعارف ثم ذكر اسم المشبه مرادا به المشبه به ادعاء وحينئذ فلايلزم اطلاق الربيع على الله وكذا تقول فى قوله فى عيشة راضية شبه الفاعل المجازى وهو العيشة بالفاعل الحقيقى وهو الصاحب وادعى انه فرد من افراده ثم ذكر لفظ المشبه مرادا به المشبه به ادعاء وهو العيشة بمعنى التعيش فلم يلزم ظرفية الشئ فى نفسه وكذا تقول فى نهاره صائم شبه النهار بالصائم وادعينا انه فرد من افراده ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مرادا به المشبه به ادعاء وحينئذ فلم يلزم اضافة الشئ الى نفسه هذا محصله وهذا الجواب مردود وذلك لان المشبه به ادعاء هو نفس المشبه فيكون اسناد ماهو من لوازم المشبه به حقيقة كالانبات لذلك المشبه اسنادا للشئ لغير ماهو له وهو مجاز عقلى مثلا الربيع فى قولك انبت الربيع البقل شبه بالفاعل المختار وادعى انه فرد من افراده ثم ذكر لفظ الربيع مرادا منه الفاعل المختار ادعاء لاشك ان الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الزمان والمطر وهو المشبه الذى ادعى له القادرية ولاشك ان حق الانبات ان لايسند اليه لانه ليس قائما به وانما حقه ان يسند للفاعل المختار الحقيقى واسناد الشئ لغير ماهو له مجاز عقلى وكذا تقول فى باقى الامثلة فقد اضطر السكاكى الى القول بالمجاز العقلى والحاصل انه ان اريد بالمسند اليه فى امثلة المجاز العقلى الفاعل الحقيقى لزمه ماذكره المصنف وان اريد به الفاعل الادعائى لزمه القول بالمجاز العقلى وهو اشكال صعب لامحيص عنه ويرد على هذا الجواب بحث آخر وهو ان لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقا وحينئذ فلايندرج فى الاستعارة التى هى مجاز وادعاء السبعية مثلا للمنية لايجدى نفعا لان ذلك لايخرجها عن كون اللفظ وضع لها حقيقة لكن قد اجاب العلامة السيد فى شرح المفتاح عن هذا بان ماهو

والـلوازم كلها منتفية) كما ذكرناه فينتفى كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهبه فى الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور ان ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة

خارج عن الموضوع له اذا اعتبر معه صيره غير الموضوع له وحينئذ فيكون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له حيث اريد بالمنية الموت مع وصف السبعية لكن بادعاء السبعية له اى وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء ومثل ماقيل هنا يقال المراد بالعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة ويكون الامر بالبناء لهامان كان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة فى التشبيه (قوله والمصنف لم يطلع عليه) هذا فى غاية البعد بل اطلع عليه ولم يرتضه واشار الى رده بقوله ذاهبا الى ان مامر الخ فانه يشير الى قوله تعالى فاين تذهبون (قوله ولانه ينتقض الخ) الحاصل ان السكاكى ادعى ان كل مجاز عقلى استعارة بالكناية ودليله على ذلك كما اشار له الشارح بقوله والحاصل الخ ان كل مجاز عقلى فقد ذكر فيه المشبه واريد به المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شانه فهو استعارة بالكناية فما مر من قول المصنف وفيه نظر لانه يستلزم الخ منع لصغرى الدليل وسند المنع استلزام الباطل من ظرفية الشئ لنفسه واضافة الشئ لنفسه الى آخر مامر وماذكره المصنف هنا نقض للدليل بالتخلف وذلك لان دليله هذا يجرى فى المجاز العقلى الذى ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا يجمع فيها بينهما لاشتراطهم قاطبة عدم ذكر المشبه به فيها (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيق) اى وهو الضمير فى نهاره وليله لان المراد به الشخص والضمير فى صائم وقائم هو الفاعل المجازى وهو المشبه (قوله لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) اى وهما المشبه وهو الفاعل المجازى الذى هو مصدوق الضمير فى صائم وقائم والمشبه به الذى هو الفاعل الحقيقى وهو الضمير فى نهاره وليله لان المراد به الشخص ان قلت هذا خلاف مامر للمصنف من لزوم اضافة الشئ لنفسه فى نهاره صائم فان ماتقدم يفيد ان المراد بالنهار والضمير المضاف اليه شئ واحد وماهنا يفيد انهما شيئان وان الضمير فى صائم راجع للنهار بمعنى آخر اجيب بان هذا من باب الترديد فى الاعتراض فاللازم للسكاكى احدهما فاسبق من لزوم اضافة الشئ الى نفسه مبنى على ان المراد بالنهار الفاعل الحقيق وان ضمير صائم راجع له بهذا المعنى وماهنا مبنى على ان المراد بالنهار حقيقته وان ضمير صائم راجع له بمعنى آخر وهو الصائم فلا مفر له من لزوم واحد من امرين كل منهما ممنوع (قوله والجواب الخ) هذا منع وسند وحاصله لانسلم ان ذكر طرفى التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا بل انما يمنع من الحمل عليها اذا كان ذكرهما ينبئ عن التشبيه والا فلا يمنع كما هنا (قوله ينبئ عن التشبيه) اى يدل عليه بان يكون المعنى لا يصح الا بملاحظة التشبيه وذلك اذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه

والسكاكى مصرح بذلك فى كتابه والمصنف لم يطلع عليه (ولانه) اى ماذهب اليه السكاكى (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيق (لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكى والجواب انه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه

حقيقة او حكما بان وقع صفةله او حالا منه نحو زيد أسد ورأيت زيدا اسدا ومررت برجل اسد فحمل الاسد الحقيق على زيداو الرجل ممنوع لتبا ينهمافتعين الحمل على التشبيه بتقدير اداته وان المعنى انه كالاسد واما اذا كان الجمع بينهما لاينبئ عن التشبيه فلا يمنع من الحمل على الاستعارة كقولك سيف زيدفي يداسد واذا لقيني زيد رأيت السيف في يد اسدوكما في قولك نهاره صائم وليله قائم فان الاضافة فيه لامية لتعين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص نهار مخصوص لامطلق نهاروانما يكون طرفا التشبيه مذكورين على وجه ينبئ عن التشبيه لوكانت الاضافة بيانية فانه في معنى الحمل للمبالغة في التشبيه كما في لجين الماء وبهذا اندفع ماقيل اى فرق بين لجين الماء ونهاره صائم حيث جعل الاول من باب التشبيه دون الثاني بل جوزتم كونه من باب الاستعارة مع ان في كل منهما اضافة غاية الامران في نهاره صائم اضافة المشبه الى المشبه به وفي لجين الماء اضافة المشبه به الى المشبه وهل هذه التفرقة الا محض تحكم واعلم ان ماذكره الشارح من الجواب مبنى على تسليم كون المثال المذكور فيه جمع بين الطرفين ولك ان تمنع ذلك وذلك لان المراد بالنهار معناه الحقيق والمشبه به الشخص الصائم مطلقا لابقيد كونه فلانا وهو غير مذكور اذهو غير الضمير المضاف اليه النهار لانه عائد على فلان بقطع النظر عن كونه صائما اوغير صائم فتأمل (قوله بدليل انه) اى السكاكى (قوله قدزر ازراره على القمر) اوله (لاتعجبوا من بلى غلالته) البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى اى صار خلقا واذا فتحت باء المصدر مددت قال العجاج

* والمرء يبليه بلاء السربال * كر الليالي واختلاف الاحوال *

والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر بضم الزاى كما هو المسموع من الاشياخ بمعنى شد من زررت القميص ازره زرا اذا شددت ازراره عليه والازرار جمع زر بالفتح كاثواب اوجمع زر بالضم كاقراء جمع قرء وزر القميص معروف (قوله مع ذكر الطرفين) وهما القمر وضمير ازراره الراجع للشخص المشبه بالقمر ومع ذلك فالقمر مستعار لذات المحبوب استعارة مصرحة فان قلت الجمع بين الطرفين انما يظهر على ماقلنا من ان ضمير ازراره للمحبوب ويمكن ان يكون راجعا للغلالة وذكر الضمير باعتبار انها ثوب اوقميص وحينئذ فلايكون فيه جمع بين الطرفين قلت بل فيه جمع ايضا وذلك لان ضمير غلالته راجع للمحبوب فذكر الطرفين حاصل باعتباره (قوله وبعضهم الخ) اى وهو الشارح الخلخالي (قوله لما لم يقف الخ) لانه زعم ان مذهب السكاكى في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويرادبه المشبه به حقيقة كما اعتقده المصنف على ماقاله الشارح وكان الظاهر ان يقدم الشارح هذا الكلام قبل قول المصنف ولانه ينتقض الخ لكونها اجوبة عن الالزامات السابقة

بدليل انه جعل قوله قدزر ازراره على القمر من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية اجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برئ عنه ورأينا تركه اولى

(في قوله)

فى قوله وفيه نظر لانه يستلزم الخ لكن اخره الشارح اشارة الى عدم الاهتمام بشانه وانها اجوبة يعتدبها (قوله ورأينا تركه اولى) اى رأينا تركه وعدم ذكره فى المختصر اولى وان اردت الا طلاع عليه فعليك بالمطول

احوال المسند اليه

(احوال المسند اليه) اى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند لماسيأتى (اماحذفه) قدمه على سائر الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف و فى المسند بلفظ الترك تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكأنه اتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من اصله

(قوله من حيث انه مسند اليه) هذه حيثية تقييد واحترز بذلك عن الامور العارضة له لا من هذه الحيثية ككونه حقيقة او مجازا فانهما عارضان له لا من هذه الحيثية بل من حيث الوضع وككونه كليا اوجزئيا فانهما عارضان له من حيث كونه لفظا وككونه جوهرا او عرضا فانهما عارضان له من حيث ذاته وككونه ثلاثيا اورباعيا مثلا فان ذلك عارض له من حيث عدد حروفه فلا تذكر هذه العوارض فى هذا المبحث وانما لم تجعل الحيثية للتعليل لصيرورة المعنى الامور العارضة له من اجل كونه مسندا اليه فيفيد ان الحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك من الاحوال عارضة له من اجل كونه مسندا اليه مع انه ليس كذلك بل الحذف انما عرض له لاجل الاحتراز عن العبث ولتخييل العدول الى اقوى الدليلين الى آخر ما قال المتن وكذا الذكر انما عرض له لكونه الاصل الى آخر ماقال المصنف ايضا وايضا جعلها للتعليل يرد عليه ان العلة ككونه مسندا اليه لاتقتضى امرين متنافيين كالذكر والحذف ان قلت من جملة الامور العارضة له من حيث كونه مسندا اليه الرفع فمقتضاه ان يذكر هنا مع ان محله كتب النحو قلت اضافة احوال للمسند اليه للعهد اى الاحوال المعهودة للمسند اليه وهى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فقول الشارح اى الامور العارضة له اى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فخرج الرفع فى قام زيد وزيد قائم فانه وان كان عارضا له من حيث انه مسند اليه لكن لايطابق به اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلايذكر هنا كذا ذكر بعضهم قال عبد الحكيم ولاحاجة لذلك لان المقصود ان الامور المذكورة فى هذا الباب عارضة للمسند اليه لذاته لاان كل ماهو عارض له لذاته فهو مذكور فى هذا الباب (قوله وقدم المسند اليه) اى من حيث احواله وقوله على المسند اى من حيث احواله ايضا (قوله لماسيأتى) اى من انه الركن الاعظم فى قوله تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم (قوله اماحذفه الخ) قاعدة المصنف ان الواقع بعد اماهو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال فالاحتراز عن العبث وكذا مابعده احوال تقتضى الحذف وهذا كالصريح فى ان مقتضى الحال هو الخصوصية فظهر لك ان احوال المسند اليه مثلا مقتضيات للاحوال اى للامور الداعية لايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة ثم ان من المعلوم ان الحذف فعل الفاعل لانه مصدر وحينئذ فهو من اوصاف الشخص لا من اوصاف المسند اليه العارضة له واجيب بان المصنف اطلق الحذف

واراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذاف وكذا يقال فيما بعده او تجعل هذه الامور مصدر المبنى للمفعول بناء على مذهب من يجوز مجئ المصدر من المبنى للمفعول حينئذ فتكون هذه الامور احوالا للمسند اليه ثم ان المراد حذفه لقرينة معينة من غير اقامة شئ مقامه وحينئذ يكون لغرض معنوى كما هو اللائق بالفن لا لمجرد امر لفظى وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف اما ان يقوم شئ مقامه كما فى باب النيابة وباب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج الحذف حينئذ لقرينة بل الحذف للامر الداعى له واما لغرض لفظى كالتقاء الساكنين فى نحو اضربن ياقوم واضربوا الرجل (قوله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به) هذا تفسير له بحسب الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى اعنى الاسقاط مشعرا بانه العدم بعد الاتيان وانما لم يفسر الحذف بالعدم اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع هنا فى نفس الامر هو العدم السابق لانه لم يؤت بالمسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم اسقط (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) اى وحينئذ فالحذف مقدم على الذكر واعترض بان هذه العلة انما تنتج تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الاحوال لان الحذف مقابل له دون بقية الاحوال كالتعريف والتنكير اذ ليس مقابلا لها حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده واجيب بان بقية الاحوال متفرعة على الذكر لانها تفصيل له والمقدم على الاصل يستحق التقديم على الفرع واعترض بان التعريف والتنكير يمكن اعتباره كما فى المحذوف واجيب بانه وان كان كذلك الا انه بالقياس على المذكور (قوله وذكره هنا) اى وذكر عدم الاتيان به ويجوز ان يرجع الضمير للحذف ويكون الكلام على حذف مضاف تسامحا اى معنى الحذف (قوله وفى المسند) اى وفى احوال المسند (قوله الشديد الحاجة اليه) بيان لكونه اعظم واعترض بان كلا من المسند والمسند اليه يتوقف عليه الاخبار وحينئذ فلا معنى لاعتبار كون احدهما ركنا اعظم دون الآخر واجيب بان المسند اليه كما يتوقف عليه الاخبار يتوقف عليه المسند لانه صفة له لان المراد من المسند اليه الذات ومن المسند الصفة والصفة تتوقف على الموصوف بخلاف المسند فانه وان توقف عليه الاخبار لا يتوقف عليه المسند اليه (قوله حتى انه الخ) حتى للتفريع بمنزلة الفاء اى فاذا لم يذكر فكأنه اتى الخ اى يتخيل انه اتى به ثم حذف وان كان الواقع ليس كذلك واذا تخيل كذلك علم انه ملحوظ فى القصد (قوله فانه ليس بهذه المثابة) اى المنزلة اى ليس بركن اعظم وقوله فكأنه ترك اى فاذا لم يذكر تخيل انه ترك من اصله اى من اول الامر واعترض بان تركه عدم ذكره وهو محقق وحينئذ فلا يناسب ايراد لفظ كأن واجيب بان المراد بتركه تركه مطلقا اى حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومرادا مع انه

مذكور حكما ثم ان هذا الكلام يقتضي ان الحذف عبارة عن العدم اللاحق والنكتة التي ذكرها لتقديم الحذف على غيره تقتضى ان الحذف عبارة عن العدم السابق فيتنافيان ويدفع التنافى بان نكتة تقديم الحذف باعتبار الواقع لان الواقع ان المسند اليه لم يذكر فى الكلام اصلا ونكتة التعبير بالحذف دون الترك باعتبار التخيل والتوهم نظرا الى شيوع استعمال الحذف فى العدم اللاحق وهو عدم الشئ بعد ذكره (قوله فللاحتراز عن العبث) اعلم ان الحذف يتوقف على امرين احدهما وجود مايدل على المحذوف من القرائن والثانى وجود المرجح للحذف على الذكر اما الاول فهو مذكور فى غير هذا الفن كالنحو واما الثانى فقد شرع المصنف فى تفصيله بقوله فللاحتراز الخ وحاصله ان من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصد التحرز والتباعد عن العبث وذلك ان ماقامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب فذكره يعد عبثا اى خاليا عن الفائدة فيحذفه البليغ لئلا ينسب الى العبث اى الاتيان بشئ زائد عن الحاجة لاتيانه بما هو ظاهر معلوم والعابث لايلتفت الى كلامه ولايتلقى منه بالقبول فقول المصنف فللاحتراز اى فلقصد التحرز والتباعد عن العبث اى لو ذكر (قوله بناء على الظاهر) حال من العبث اى حال كون العبث مبنيا على ماهو الظاهر من اغناء القرينة عنه وقوله وان كان فى الحقيقة اى والحال انه بالنظر للحقيقة ونفس الامر ركن من الكلام فينبغى الالتفات له والتصريح به فلايكون ذكره عبثا وان قامت القرينة لان الاكتفاء بالقرينة ليس كالذكر فى التنصيص على ماهو المقصود الاهم آه عبد الحكيم وكتب بعضهم مانصه واحترز بقوله بناء على الظاهر عن الحقيقة ونفس الامر واورد عليه ان هذا يقتضى ان العبث فى ذكره انمايكون اذا قطع النظر عن الحقيقة واما مع النظر الى الحقيقة من انه ركن للاسناد فلاعبث فى ذكره وليس كذلك لانه لاتنافى بين كونه ركنا فى الكلام وكونه عبثا الاترى ان الكلام اذا علم بسائر اجزائه يكون ذكره عبثا فبالاولى جزؤه فالمنافى للعبث انماهو عدم علمه بالقرينة فحق العبارة بناء على القرينة لانه اذا قطع النظر عن القرينة انتفى العبث واجيب بان قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينة لاعن الحقيقة من كونه ركنا للاسناد ولاشك انه بالنظر الى كونه غير معلوم بالقرينة لاعبث فى ذكره لانه اتيان بما لايستغنى عنه ويدل لذلك قول الشارح لدلالة القرينة عليه فانه يفيد ان المحترز عنه عدم علمه بالقرينة وعبارة سم حاصل المراد من كلام المصنف ان للمسند اليه اعتبارين احدهما كونه ركنا الثانى كونه معلوما فبالاعتبار الاول مع قطع النظر عن الثانى لايكون ذكره عبثا وبالاعتبار الثانى مع قطع النظر عن الاعتبار الاول يكون ذكره عبثا لانه اتيان بمايستغنى عن الاتيان به وقد اعترض اصحاب الحواشى بان كونه ركنا لاينافى العبثية فلعله يندفع بذلك فتأمل انتهى (قوله اوتخييل

(فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وان كان فى الحقيقة هو ركنا من الكلام (اوتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد

العـدول الخ) عطف على الاحتراز والتخييل بمعنى الايهـام وهو مصدر مضاف لمفعوله الثـانى اى تخييل المتكلم للسـامع العدول الى اقوى الدليلين اى ان من جملة الامور التى مراعاتها ترجح الحذف قصد المتكلم ان يخيل للسامع اى ان يوقع فى خياله وفى وهمه بذلك الحذف انه عدل الى اقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ واقواهما هو العقل لان الادراك به يحصل من اللفظ ومن غيره فعند حذف المسـند اليه يتبادر للذهن ان ادراكه بالعقل خاصة وعند ذكره يتبـادر للذهن ان ادراكه باللفظ وذلك التخييل يوجب نشـاط السـامع وتوجه عقله نحو المسـند اليه زيادة توجه (قوله من العقل واللفظ) بيـان للدليلين لا لاقواهمـا وفى الحقيقة العقل ليس بدال فضلا عن كونه اقوى وانما الدال اللفظ والعقل آلة للادراك منه فوصفه بالدلالة على طريق التجوز من حيث ان النفس تدرك بسببه (قوله فان الاعتمـاد) اى فان اعتماد السـامع فى فهم المسند اليه وهذا علة لتخييل العدول (قوله عند الذكر) اى للمسند اليه (قوله من حيث الظاهر) اى وفى الحقيقة الاعتمـاد على العقل واللفظ معا وهذا جواب عما يقال كيف يعتمد على اللفظ مع انه لابد من دلالة العقل بان يعلم ان هذا اللفظ موضوع لكذا وحاصل الجواب ان الاعتمـاد على اللفظ انمـا هو بحسب الظاهر وان كان فى الحقيقة ونفس الامر معتمدا على العقل واللفظ معا لان الالفاظ ليست الا آلات وضعها الواضع ولا دلالة لهـا بحسب ذاتهـا (قوله وعند الحذف على دلالة العقل) اى من حيث الظـاهر بدليل قوله وانمـا قال تخييل لان الدال حقيقة الخ وانما لم يذكر هذا القيد اعنى قوله من حيث الظاهر هنا اشـارة الى كثرة مدخلية العقل فكأنه مستقل آه فنارى (قوله لافتقار اللفظ اليه) اى لافتقـار اللفظ دائمـا اليه فى الدلالة لان اللفظ لا يمكن ان يفهم منه شئ بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن ان يدرك بدون توسط لفظ كما فى المعقولات الصرفة وكما فى دلالة الاثر على المؤثر والحاصل ان اللفظ لا يمكن ان يفهم منه شئ بدون واسـطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن ان يدرك به بدون توسط لفظ وان كان بحسب العـادة لابد من تخييل الالفـاظ حتى كأن المفكر يناجى نفسه بالفاظ مخيلة (قوله وانمـا قال الخ) هذا جواب عما يقال لم زاد المصنف تخييل وهلا قال او للعدول الى اقوى الدليلين الخ وحاصل الجواب انه انمـا زاد لفظ تخييل لان العدول ليس محققـا بل امر متخيل متوهم لان كونه محققـا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا فى الدلالة على المسـند اليه عند حذفه وليس كذلك لان للفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن مدخلا فى الدلالة عليه عند الحذف بنـاء على ان المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ المقدر دون ذات المسند اليه وحاصل ما فى المقـام ان الدليل لا يكون دليلا الا اذا كان مسـتقلا بالدلالة وقد علمت ان كلا من العقـل واللفظ لا استقلال له بالدلالة على المسـند اليه لا عند الذكر ولا عند الحذف والدليل

عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر و عند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن (كقوله قال لى كيف انت قلت عليل) لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين

(مجموعهما)

مجموعهما فى الحالتين فليس عندنا دليلان فضلا عن وجود اقوى نعم اذاحذف المتكلم المسنداليه فقدخيل للسامع ان هناك دليلين وانه عدل عن الاضعف منهما الى الاقوى وهو العقل وجعله اقوى باعتبار ماعلته ممامر واعلم ان تقرير السؤال والجواب اللذين اشارلهما الشارح على الوجه الذى قلناه هومايؤخذ من كلام ابن يعقوب وعبد الحكيم وغيره من حواشى المطول فلاتلتفت لماذكره بعضهم فى تقريرهما واعترض على الشارح بماهوغير وارد عليه (قوله لان الدال حقيقة عندالحذف هو اللفظ) اى المقدر المدلول عليه بالقرائن لاذات المسند اليه واعترض بانه اذاكان اللفظ عند الحذف هو الدال حقيقة كان هذا مناقضا لقوله السابق والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل وهواقوى وايضا لايتأتى ادراك المسنداليه من التركيب بدون العقل كمالايتأتى ادراكه بالعقل بدون اللفظ فلاوجه لحصر الدلالة عند الحذف فى اللفظ المقدر وقد يجاب بان الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافى اى ليس الدال عند الحذف العقل وحده وهذا لاينافى ان الدلالة لهما معا وحينئذ فلاينافى قوله سابقا والاعتماد عندالحذف على دلالة العقل لان المراد من حيث الظاهر كماقلنا فان قلت الحصر غيرصحيح فى نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات المسنداليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنافى نفسه الا ان ماذكر بناء على مااستمر فى العادة من ان فهم المعانى قلماينفك عن تخيل الالفاظ وقال العلامة عبد الحكيم ضمير الفصل هنا لمجرد التأكيد لاللقصر فانه باطل لمعارضته لمامر من قوله من حيث الظاهر اى ولقوله والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل (قوله كقوله قال لى الخ) تمامه (سهر دائم وحزن طويل) اى حالى سهر دائم قال العباسى فى الشواهد ولم اعلم قائله (قوله والتخييل المذكورين) فيه اشارة الى ان او فى قول المصنف اوتخييل مانعة خلو فتجوز الجمع وقوله للاحتراز الخ علة لقوله لم يقل الخ وهذا البيت يصلح مثالا لادعاء التعين وضيق المقام بسبب ضجر حاصل من شدائد الزمان ومصائب الهوى بحيث جعلته لايقدر على التكلم بازيد ممايفيد الغرض ويصلح مثالا للمحافظة على الوزن ايضا فيصح التمثيل بذلك البيت للكل (قوله هل يتنبه ام لا) اى ام لايتنبه الابالصراحة وذلك كما لوحضر عندك رجلان احدهما تقدمت له صحبة دون الآخر فتقول للمخاطب الذى هو غيرهما غادر تريد الصاحب غادر اى من تقدمت له صحبة غادر فتحذف المسند اليه اختبارا للسامع هل يتنبه ان المسنداليه هوالصاحب بقرينة ذكر الغدر اذلايناسب الاالصاحب اولايتنبه بذلك (قوله هل يتنبه ام لا) اعترض بان هل لطلب التصور وام لطلب التصديق وحينئذ فلايصح ان تكون ام معادلة لهل فالصواب اينتبه ام لاواجيب بان فى الكلام حذف همزة الاستفهام والاصل اهل يتنبه لان ام المتصلة لازمة للهمزة

فام انما عادلت الهمزة لاهل ولايقال يلزم على كون الاصل ماذكر دخول الاستفهام على مثله وهو ممنوع لان هل هنا بمعنى قد على حد قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وحينئذ فلم يلزم ماذكر كذا قال ارباب الحواشي وعبارة عبد الحكيم ام هنا منقطعة وماقيل ان الصواب في التعبير اينتبه ام لا ليس بصواب على ان ام المتصلة قد تجئ معادلة لهل على قلة كما في الرضى انتهى كلامه وقول الشارح ام لاليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا كله لان لا المذكورة من جملته والمحكوم عليه بالمنع عند محققي النحاة حذف المعطوف بتمامه مع بقاء العاطف (قوله اواختبار مقدار تنبهه) اى مبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا وذلك كما اذاحضر عندك شخصان احدهما اقدم صحبة من الآخر فتقول لمخاطبك والله حقيق بالاحسان تريد اقدمهما صحبة وهو زيد مثلا حقيق بالاحسان فتحذف ذلك المسند اليه اختبار المبلغ ذكائه هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء وهي ان اهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها او لا يتنبه له وقد حكي عن بعض الخلفاء من بني العباس انه ركب سفينة مع واحد من ندمائه فسأل الخليفة ذلك الواحد اي طعام اشهى عندك فقال ع البيض المصلوق فاتفق عودهما هنالك في القابل فقال له الخليفة مع اي شئ فاجاب النديم مع الملح فتعجب من استحضاره وكمال تنبهه ويقظته ثم اعلم ان القرائن عند الحذف قد تكون في غاية الوضوح بحيث لا يزيد ذكر اللفظ معها على تركه وقد تكون خفية فاذا كانت القرينة في ذلك الموضع شأنها الخفاء حذف المسند اليه حينئذ لاختبار مقدار التنبه بخلاف ما اذا كانت واضحة جدا فالحذف حينئذ بمنزلة الذكر فلا يناسب حينئذ تلك النكتة ولذا قيد الشارح القرائن في هذا الموضع بالخفية واستشكل بان المخاطب ان كان عالما بالقرينة فلا معنى للحذف للاختبار وان لم يكن عالما فلا يجوز الحذف والجواب ان القرينة يكفي فيها ظن المتكلم ان المخاطب عالم بالقرينة فان قلت حيث كان يكفي في القرينة ظن المتكلم علم المخاطب بها فما معنى قوله مقدار اجيب بانه انما اتى به لكون المقصود تيقن التنبه والظن لا يستلزم اليقين كذا في تجريد نسخة شيخنا الحفني (قوله اوايهام صونه الخ) نحو مقرر للشرائع موضح للدلائل فيجب اتباعه تريد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعبرهنا بالايهام وفيما سبق بالتخييل لمحض التفنن لان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد يقال اراد بقوله اوايهام الخ ان الصون المذكور امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت في الجملة قاله الفناري واعترض على المصنف بان حذفه فيه صون له حقيقة عن مخالطة اللسان وحينئذ فلا وجه لذكر الايهام واجيب بان المراد صونه عن تنجيسه بواسطة

(اواختبار تنبه السامع) عند القرينة هل يتنبه ام لا (او) اختبار (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا (او ايهام صونه اي المسند اليه (عن لسانك) تعظيما له (او عكسه) اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له

(اوتأتى الانكار) اى تيسره (لدى الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على ان المراد زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردت زيدا بل غيره (اوتعينه) والظاهر ان ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك لكن ذكره لامرين احدهما الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروا له من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد اى الله تعالى والثانى التوطئة والتمهيد لقوله (اوادعاء التعين) نحو وهاب الالوف اى السلطان (اونحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسآمة اوفوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية

المرور على اللسان ولاشك ان صونه عن التجيس امر موهوم لا محقق او المراد بالايهام ايقاع شئ فى وهم السامع اى فى ذهنه ولو كان على سبيل التحقق قاله الشارح فى شرح المفتاح ومما ينبغى ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سماع المخاطب او عكسه (قوله او عكسه) نحو موسوس ساع فى الفساد فتجب مخالفته تريد الشيطان (قوله اى تيسره) اى للتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأتى (قوله نحو فاجر) اى نحو قولك عند حضور جماعة فيهم عدو فاجر فاسق وتريد زيدا الذى هو العدو مثلا فتحذفه ليتأتى لك الانكار عند لومه لك على سبه او تشكيه منك فتقول ماسميتك ماعنيتك (قوله عند قيام القرينة) ظرف لمحذوف اى يقال ذلك عند قيام القرينة (قوله ليتأتى الخ) علة الحذف اى فتحذفه ليتأتى الخ (قوله اوتعينه) اى اما لان المسند لايصلح الاله او لكماله فيه بحيث لايسبق الذهن الى غيره او لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب (قوله يغنى عن ذلك) اى عن تعينه لان العبث بذكره لايكون الابعد تعينه فالتعين داخل فى الاحتراز المذكور فتى تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث واذا كان كذلك فلا يصح جعله قسيما له (قوله فيما ذكروا له) اى للتعين (قوله خالق لما يشاء الخ) اى فقد مثلوا بهذا لحذف المسند اليه لتعينه لظهور انه لاخالق سواه ولا يقال ان الحذف فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الادب وان كان صحيحا فى نفسه وقد يقال هذا البحث ساقط من اصله لان القصد الى التعين مغاير للقصد للاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدا معا وحينئذ فلا يغنى ذكر الاحتراز عن العبث عن ذلك اذ قد يكون نكتة الحذف المقصودة للبليغ التعين دون الاحتراز وان كان ذلك حاصلا من غير قصد وكذا يقال فى سائر النكت التى يمكن اجتماعها اويقال ان الحذف للاحتراز عن العبث ملحوظ فيه العبث بسبب دلالة القرينة على المراد والحذف للتعين ملحوظ فيه العبث من حيث عدم صلاحية المسند لغير المسند اليه المحذوف فتأمل (قوله اوادعاء التعين) اظهر فى محل الاضمار لئلا يتوهم عود الضمير على الانكار من قوله اوتأتى الانكار كذا قيل ويبعده الاضمار فى تعينه مع انه اقرب الى الانكار فلعل الاولى ان يقال انما اظهر لتوهم رجوع الضمير للمسند اليه كبقية الضمائر المتقدمة (قوله نحو وهاب الالوف الخ) اى فيحذف المسند اليه لادعاء تعينه وانه لايتصف بذلك غيره من رعيته وانما كان تعينه بذلك ادعائيا لانه يمكن ان غيره من رعيته يعطى ذلك (قوله بسبب ضجر وسآمة) هما بمعنى واحد فالعطف مرادف اوتفسيرى وذلك كما فى قوله قلت عليل فلم يقل انا لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب الضجر الحاصل له من الضنا (قوله اوفوات فرصة) عطف على ضجر وفى الكلام حذف مضاف اى خوف فوات فرصة لان المقتضى للحذف

خوف الفوات لانفس الفوات والفرصة بضم الفاء مايغتنم تناوله وقرز بعضهم انها قطعة من الزمان يحصل فيها المقصود وانظره (قوله اومحافظة على وزن) اى كما فى قوله قلت عليل فلم يقل انا عليل لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على الوزن لان ذكر المسند اليه يفسد ذلك الوزن (قوله او سجع) اى فى النثر وهو كاروى فى الشعر اى كما فى قولهم من طابت سريرته حمدت سيرته لم يقل حمد الناس سيرته لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع اذ لو ذكر لكانت الاولى مرفوعة والثانية منصوبة قال الحفيد محل حذف المسند اليه لضيق المقام عن الاطالة بسبب المحافظة على السجع والقافية اذا كان تقديم المسند الذى يحصل به السجع واجبا كأن كان من ادوات الاستفهام مثل قولك طلب الحبيب الفين فقلت له اين فالمسند اليه محذوف لاجل المحافظة على السجع تقديره اين هما والخبر واجب التقديم لانه اسم استفهام فلو كان المسند جائز التقديم حصلت المحافظة على السجع بتأخيره من غير حاجة لحذف المسند اليه كما اذا قيل طلب الحبيب الفين فقلت له على العين فانه لو قيل هما على العين لصح وحصل السجع ورد ذلك بانه لايتم الا لو شرط فى النكات ان لايحصل الشئ الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق فى محله آه ابن قاسم (قوله اوقافية) اى فى آخر البيت وذلك كما فى قوله

* و ماالمرء الا كالشهاب وضوءه * يحور رمادا بعد اذهو ساطع *

* وما المال والاهلون الا ودائع * ولابد يوما ان ترد الودائع *

فلو قيل ان يرد الناس الودائع لاختلت القافية لصيرورتها مرفوعة فى الاول منصوبة فى الثانى وكما فى قوله

* قد قال عذول منالك اتى * فاجبت وقلت كذبت متى *

* فقال حبيبك ذو خفر * وكبير السن فقلت فتى *

فالمسند اليه محذوف لاجل المحافظة على القافية تقديره متى الاتيان وهو فتى ثم ان الغرض من الحذف المحافظة على القافية وان كان فيه ايضا محافظة على الوزن الا انه غير مقصود وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد فاندفع مايقال ان مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما وليس الامر كذلك (قوله اوماأشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله كقول الصياد) مثال لفوات الفرصة وحينئذ فالاولى اتصاله به دفعا للايهام وقوله كقول الصياد اى مخاطبا للجوارح عند ابصاره الغزال غزال اى هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لان رغبته فى التسارع اليه توهمه ان فى ذكره طولا كثيرا يفيته بحسب زعمه وفى بعض النسخ كقولك للصياد وهى ظاهرة (قوله وكالاخفاء عن غير السامع) قال ابن قاسم الظاهر انه عطف على قوله كضيق المقام وعلى هذا لم يكن الشارح مبينا لما اشبه

اوما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اى هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام اوترك نظائره مثل الرفع على المدح او الذم او الترحم

(ذلك)

ذلك الواقع فى كلامه وبينه بعضهم بقوله كسرعة التنبيه كأن يقال خطف المال لمن وضع ماله قريبا منه اى المختلس خطف المال وكتعجيل المسرة بالمسند نحو دينار اى هذا دينار و كالخوف منه او عليه فكل هذا من جملة اسباب ضيق الكلام عن الطول وفى ابن يعقوب ان الاخفاء المذكور بيان لذلك المشبه وعليه فهو عطف على قول الصائد ويكون من جملة اسباب ضيق المقام عن الطول (قوله مثل جاء) اى وتريد زيدا لقيام القرينة عليه عند المخاطب دون غيره فلو قيل جاء زيد لانتظره كل من كان جالسا لاجل الطلب منه مثلا ثم ان قوله كالاخفاء عن غير السامع الاولى ان يقول بدله عن غير المخاطب وذلك لان الحاضرين ان كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح من الحاضرين وان كانوا غير سامعين فلا حاجة للاخفاء عنهم واجيب بان المراد بقوله عن غير السامع اى عن غير من كان مقصودا بسماع ذلك الخبر وحينئذ فهو مساو لقولنا عن غير المخاطب (قوله مثل رمية من غير رام) اى هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ فحذف المسند اليه ولم يقل هذه اتباعا للاستعمال الوارد على تركه لان هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس اهلا لصدوره منه والامثال لاتغير واول من قال هذا المثل الحكم ابن عبد يغوث المضرى حين نذر ان يذبح مهاة اى بقرة وحش على العبغب بغين معجمة فباء موحدة ثم غين معجمة ايضا فباء موحدة وهو جبل بمنى وكان من ارمى الناس فصار كلما يرمى مهاة لايصيبها رميه ولم يمكنه ذلك اياما حتى كاد ان يقتل نفسه ثم ان ابنه مطعما خرج معه الى الصيد فرمى الحكم مهاتين فاخطأهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها وكان اذ ذاك لايحسن الرمى فقال الحكم رمية من غير رام (قوله او ترك نظائره) عطف على تركه اى وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه فى نظائره (قوله مثل الرفع) اى مثل ما فيه الرفع على المدح اى لاجله كقولك الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد (قوله او الذم) اى ومثل ما فيه الرفع على الذم اى لاجله نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع اى هو الرجيم (قوله او الترحم) اى ومثل ما فيه الرفع على الترحم اى لاجل انشائه كقولك اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع اى هو المسكين فالرفع فى هذه الاوجه اتباعا لتركه فى نظائره اعنى قول العرب اللهم ارحم عبدك الفقير ومررت بزيد الخبيث او الكريم والحاصل انه ورد عن العرب الحمد لله الكريم بالرفع مثلا فلو قلت الحمد لله اهل الحمد بالرفع فقد تركت المسند اليه اتباعا للاستعمال الوارد فى نظائره وهو الحمد لله الكريم الذى ترك فيه المسند اليه لافادة انشاء المدح وكذا يقال فى الذم والترحم واعلم ان الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه واتباع الاستعمال الوارد على تركه فى النظائر انه فى الاول يكون الكلام فى الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسيا اولا وفى الثانى الكلام الثانى غير الاول ولابد ان يكون الاول قياسيا

(واما ذكره) اى ذكر المسند اليه (فلكونه) اى الذكر (الاصل) ولا مقتضى للعدول عنه (او للاحتياط لضعف التعويل) اى الاعتماد (على القرينة او للتنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير)

(قوله فلكونه الاصل) اى الكثير او ماينبنى عليه غيره وحينئذ فلايعدل عنه الا لمقتض يقتضى الحذف (قوله ولامقتضى الخ) الجملة حالية اتى بها لتقييد كون الاصالة مقتضية للذكر ومرجحة له اى ان محل ذلك اذا لم يكن هناك نكتة تقتضى الحذف واما اذا وجدت فلاتكون الاصالة من المقتضيات للذكر بل تراعى نكتة الحذف وهذا بخلاف بقية النكات فان كلا منها يصلح بمجرده نكتة حتى اذا وجد معه نكتة للحذف فلابد من مرجح لاحدهما ولهذا قيد ماهنا بقوله ولامقتضى للعدول عنه دون بقية النكات ثم ان مراد المصنف بقوله ولامقتضى اى فى قصد المتكلم وحينئذ اندفع مايقال ان الكلام فيما قامت القرينة المعينة للمحذوف كمايدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث وتخييل العدول متحقق فى جميع صور الذكر ولازم لها فكيف يقول ولامقتضى للعدول عنه مع ان المقتضى للعدول عنه موجود دائما وحاصل الجواب ان المدار على قصد المتكلم فالمقتضى للعدول وان كان موجودا لكن قد لايقصد المتكلم جعله نكتة للحذف (قوله للعدول) متعلق بمقتضى وخبر لامحذوف تقديره حاصل هذا هو الظاهر ان قلت مقتضى هذا الاعراب تنوين الاسم لانه شبيه بالمضاف على حد لامارا بزيد عندنا قلت تنوين الشبيه بالمضاف مذهب البصريين وذهب البغداديون الى جواز ترك تنوينه الحاقاله فى ذلك بالمضاف كما الحق به فى الاعراب وخرج عليه حديث اللهم لامانع لما اعطيت ويصح ان تكون اللام زائدة فى المضاف اليه كما جوزه سيبويه فى لا غلامى لك ولااشكال حينئذ فى ترك التنوين لانه مضاف اوان اللام غير زائدة والمجرور معمول لمحذوف اى ولامقتضى مقتض للعدول عنه وحينئذ فترك التنوين لانه مفرد مبنى (قوله لضعف التعويل على القرينة) اى اما لخفائها فى نفسها واما لاشتباه فيها واورد عليه ان هذا يقتضى ان اللفظ اقوى من القرينة العقلية فيخالف ماسبق من ان القرينة العقلية اقوى حيث قال هناك اولتخييل العدول الى اقوى الدليلين الخ فانه صريح فى ان القرينة العقلية اقوى من اللفظ واجاب الشارح فى شرح المفتاح بان هذا بالنسبة الى قوم وذاك بالنسبة الى قوم آخرين فقد تكون دلالة اللفظ اقوى بالنسبة الى قوم واجاب السيد عيسى الصفوى بان جنس القرينة العقلية اقوى من جنس اللفظ وعليه ينبنى ماتقدم وهو لاينافى ان يكون بعض افراد اللفظ اقوى من القرينة العقلية وعليه ينبنى ماهنا (قوله اوللتنبيه على غباوة السامع) اى تنبيه الحاضرين على غباوة السامع اى المقصود بالسماع وحاصله انه يذكر المسند اليه مع العلم بان السامع فاهم له بالقرينة لاجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع اما لقصد افادة انها وصفه اولقصد اهانته فيقال فى جواب ماذا قال عمرو عمرو قال كذا ولو كان لايجوز على ذلك السامع غفلة عن سماع السؤال ولاعدم الفهم منه تنبيها على انه غبى لاينبغى ان يكون

(الخطاب)

وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون (او اظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو امير المؤمنين حاضر (او اهانته) اى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر (او التبرك بذكره) مثل النبى صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول (او استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء وعليه (نحو) قوله تعالى

الخطاب معه الا هكذا (قوله او زيادة الايضاح) اى ايضاح المسند اليه بمعنى انكشافه لفهم السامع اى لذهنه وقوله والتقرير اى التثبيت للمسند اليه فى نفس السامع ثم ان لفظ الزيادة يفهم ان فى القرينة ايضاحا وتقريرا للمسند اليه وفى ذكره معها زيادتهما وليس كذلك لان المسند اليه اذا دل عليه بالقرائن عند الحذف فكأنه ذكر فاذا صرح به فكأنه ذكر ثانيا فيحصل حينئذ زيادة الانكشاف واصل التقرير الذى هو الاثبات مع التكرير لازيادته واجيب بان قوله والتقرير عطف على زيادة او انه عطف على الايضاح ويراد بالتقرير مطلق الاثبات لا الاثبات مع التكرير فتقريره اى تثبيته فى ذهن السامع حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعينة له وفى الذكر زيادة لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله وعليه) اى على ذكره لزيادة الايضاح والتقرير جاء قوله تعالى اولئك على هدى الخ اى حيث لم يحذف فيه المسند اليه اعنى اسم الاشارة الثانى ويجعل هم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاول بطريق العطف لاجل زيادة الايضاح اى الانكشاف والتقرير والتنبيه على اختصاصهم بالفلاح فى الآجل كما اختصوا بالهدى فى العاجل فجعل كل من الامرين فى تميزهم به عن غيرهم بمثابة مالو انفرد احدهما على حدة فى كفاية التميز والحاصل ان تكرار اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد من الفلاح والهدى مميزا لهم عمن عداهم ولو لم يكرر وعطف قوله هم المفلحون على قوله على هدى من ربهم لاحتمل ذلك باعتبار تسلط اسم الاشارة على المعطوف واحتمل اختصاصهم بالمجموع لان مع الحذف لا يتضح التكرير كال الانتضاح فيكون المجموع هو المميز لاكل واحد فيفوت المعنى المقصود الذى افاده التكرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل مالو لم يذكر لكان المسند اليه محذوفا لان هم المفلحون اذا لم يذكر المسند اليه يكون معطوفا على الخبر اعنى على هدى اوعلى جملة اولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لاحذف للمسند اليه فتأمل (قوله او اظهار تعظيمه) اى تعظيم مدلوله فاذا قيل امير المؤمنين حاضر او عالم الدنيا يكلمك اوشريف اهل وقته يخاطبك فذكر المسند اليه يفيد ان تلك الذات المعنون عنها به عظيمة حيث عبر عنها بامير المؤمنين وعالم الدنيا وشريف اهل وقته وكذا يقال فى اهانته لانه اذا قيل السارق اللئيم حاضر افاد ان مدلوله وهى الذات المعنون عنها به مهانة واعترض على المصنف فى زيادته لفظ الاظهار بان لفظ المسند اليه انما يفيد اصل التعظيم او الاهانة لكونه مما يدل على التعظيم او الاهانة واجيب بان لفظ المسند اليه يفيد التعظيم فى حالة الحذف من حيث دلالة القرينة عليه فيكون ذكره لاظهار التعظيم (قوله نحو امير المؤمنين حاضر) اى فى جواب من قال هل حضر امير المؤمنين وكذا مابعده لان الكلام فى ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره

متعينا لايحتاج الى نكتة، (قوله اى اهانة المسند اليه) انظر لم ذكر هذا هنا دون سابقه ولاحقه ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه فتأمل (قوله مثل السارق الخ) اى فى جواب من قال هل حضر زيد او السارق (قوله او التبرك بذكره) اى لكونه مجمع البركات ثم ان قوله او التبرك اى اظهاره او حقيقته وكذا يقال فى الاستلذاذ بمعنى انه عند ذكره يجد اللذة المعنوية اوانه يذكر لاجل ان يظهر انه حصل له لذة حسية فالحامل على ذكر المسند اليه حصول اللذة المعنويه او الايقاع فى الوهم بحصول اللذة الحسنية (قوله مثل النبى الخ) اى جوابا لمن قال هل قال هذا القول رسول الله (قوله او استلذاذه) اى وجدانه لذيذا كذا فى الاطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب) اى فى زمان او مكان يكون اصغاء السامع فيه مطلوبا للمتكلم ومحبوبا له لعظمة ذلك السامع واعترض التعبير بالاصغاء بالنسبة للمثال الذى ذكره لان الاصغاء محال فى حقه تعالى لانه امالة الاذن لسماع الكلام واجيب بان المراد بالاصغاء لازمه وهو السماع مع الالتفات والاقبال على المتكلم فيكون مجازا مرسلا وليس مجازا عن مجرد السماع اذلا يكفى فانه قد يوجد مع كراهية السامع للسماع فلايكون نكتة واورد ان هذا القيد اعنى قيد الحيثية يمكن ان يعتبر فى غير هذه النكتة من النكات السابقة كالاستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب فلوجه التخصيص بذكره فى هذه النكته دون غيرها واجيب بان مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكتة بهذا القيد فلابد من ذكره لتحقق النكتة بخلاف بقية النكات فلايتوقف تحققها على ذلك (قوله اى فى مقام الخ) اشار بذلك الى ان حيث ظرف مكان وقد تقدم انه يصح جعلها ظرف زمان (قوله للمتكلم) متعلق بمطلوبا بمعنى محبوبا وقوله لعظمته اى السامع (قوله ولهذا) اى لاجل ان اصغاء السامع مطلوب للمتكلم لعظمته وشرفه (قوله وعليه) اى واتى عليه اى على ماذكر من البسط اى واتى على طريقته من اتيان الجزئى على الكلى بمعنى تحققه فيه واعترض بان الاجمال فى آخر الآية فى قوله ولى فيها مآرب اخرى ينافى حمل الآية على ذكر من البسط لان المناسب لذلك تفصيل المآرب بالاستقاء بها من البئر وانزال الثمار من الشجر ومقاتلة السباع للذب عن غنمه واجيب بان موسى عليه السلام انما اجمل فى الباقى وان كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى اوانه انما اجمل لانه لم يكن عالما بتفصيل تلك المآرب لان موسى لما سأله المولى عن العصا استشعر ان الله يريه فيها عجائب وخوارق ولم يعلم تفصيلها اوانه كان عالما بها لكن غلب عليه الحياء لمزيد المهابة والجلال (قوله حكاية عن موسى) اى حكاية لقول موسى لما قال الله تعالى له وما تلك بيمينك ياموسى وكان يكفيه فى الجواب ان يقول عصا لكنه ذكر المسند اليه لاجل

(بسط)

بسط الكلام فى هذا المقام الذى اصغاء السامع فيه مطلوب للمتكلم (قوله قال هى عصاى) اى فكان يكفيه لولا ذلك ان يقول عصا لان ما للسؤال عن الجنس فزاد المبتدأ والاضافة والاوصاف لذلك قال ابن قاسم وفى قوله هى عصاى اشكال وذلك لان السؤال بما عن الجنس فكيف اجاب بالشخص والجواب انه اجاب عن نفس الجنس والماهية لكن فى ضمن هذا الفرد كأنه قال هى جنس هذا الفرد وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس فلم عبر بقوله أتوكأ عليها واهش بها الخ مع ان هذه صفات ولا يصح ان يجاب بالصفة عن السؤال عن الجنس لانها غير مسؤول عنها والجواب ان ما عند السكاكى كما تكون للسؤال عن الجنس قد تكون للسؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه السلام جوز ان يكون السؤال بها عن الجنس فاجاب بقوله هى عصاى اى هى جنس هذا الفرد ثم جوز ثانيا ان يكون السؤال بها عن الوصف فاجاب بالصفة بقوله اتوكأ عليها الخ فجمع بين الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لان يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتهويل) اى التخويف كما فى قول القائل امير المؤمنين يأمرك بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل امره (قوله او التعجب) اى اظهار التعجب من المسند اليه اذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر وذلك كما فى قولك صبى قاوم الاسد فلا شك ان منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن فى ذكر المسند اليه اظهار للمتعجب منه ثم ان تقدير هذا المضاف وهو اظهار انما يحتاج له على النسخة التى فيها التعجب واما على نسخة او التعجيب بزيادة الياء المثناة فلا يحتاج له لان التعجيب من الشئ هو اظهار التعجب منه (قوله او الاشهاد فى قضية) اى او لاجل ان يتعين عند الاشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعة عند قصد النقل عنه ماوقع لصاحب الواقعة هل باع بكذا مثلا فيقول ذلك الشاهد الذى قصد النقل عنه زيد باع كذا بكذا لفلان لاجل ان يكون زيد متعينا فى قلب الناقل عن الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار والتغليط للناقل (قوله او التسجيل على السامع) اى كتابة الحكم عليه بين يدى الحاكم كما اذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل اقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا اقر على نفسه بكذا فيذكر المسند اليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار بان يقول للحاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد انك اشرت الى غيرى فاجاب ولذلك لم انكر ولم اطلب الاعذار فيه واعلم ان المصنف ترك هنا قوله اونحو ذلك اكتفاء بذكره فى الحذف لا لكونه استوعب نكات الذكر لان المقتضيات للخصوصيات ليست سماعية بل المدار على الذوق السليم فاعده الذوق مقتضيا لخصوصية عمل به وان لم يذكره اهل الفن (قوله اى ايراد الخ) اى وليس المراد بتعريفه جعله معرفة لان ذلك وظيفة الواضع بخلاف الايراد معرفة فانه من وظيفة

حكاية عن موسى قال (هى عصاى) اتوكأ عليها وقد يكون الذكر للتهويل او التعجيب او الاشهاد فى قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار (واما تعريفه) اى ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفى المسند التنكير

البليغ المستعمل وذلك هو المراد (قوله وفي المسند التنكير) اي فقدم في كل ما هو الاصل فيه وانما كان الاصل في المسنداليه التعريف لانه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد وكان الاصل في المسند التنكير لانه محكوم به والحكم بالمعلوم لايفيد فالقصد اذن اثبات حالة مجهولة لذات معينة واعترض بان المتوقف عليه الافادة جهل ثبوته للمحكوم عليه لاجهله في نفسه فالقول بان الحكم بالمعلوم لايفيد ممنوع واجيب بان المراد لايفيد افادة تامة وذلك لان كمال الافادة يتوقف على جهله في نفسه كما يتوقف على جهل ثبوته للمحكوم عليه فاذا كان مجهولا في نفسه ايضا كانت الافادة اكثر آه سم ووجه الشيخ عبدالحكيم اصالة التعريف في المسنداليه بان المقصود الحكم على شئ معين عند السامع واصالة التنكير في المسند بان المقصود ثبوت مفهومه لشئ واما التعريف فامر زائد على المقصود يحتاج لداع (قوله لان الاصل) اي الراجح في نظر الواضع او الغالب الكثير (قوله فبالاضمار لان الخ) لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولابد منها ولهذا ذكرها في المفتاح والايضاح وكأن المصنف ظن هنا ان نكتة الخاص تكفي لايراد العام لان العام لايتحقق الا في ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لايحصل الا في ضمنه ونكتته كما في الايضاح قصد المتكلم افادة المخاطب افادة كاملة آه يس واعترض الحفيد على قوله واما تعريفه فبالاضمار بان الفاء بعد اما انما تدخل على الجواب وبالاضمار لايصلح للجواب لانه مفرد في محل الحال فالاولى ان تدخل على قوله لان المقام لانه الجواب في الحقيقة على قياس ما سبق لان المراد بيان الاسباب المقتضية للتعريف وهي مدخول اللام واجيب بان الفاء مقدمة من تأخير والاصل واما تعريفه بالاضمار فلكون المقام للتكلم اوان الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والجملة هي الجواب والتقدير واما تعريفه فهو حاصل بالاضمار وقوله لان المقام علة لمحذوف مأخوذ مما قبله تقديره وتعريفه بذلك لان المقام الخ كذا اجاب بعضهم والاحسن ماذكره عبد الحكيم من ان الفاء عاطفة على محذوف من عطف المفصل على المجمل والاصل واما تعريفه فلافادة المخاطب اتم فائدة فبالاضمار لكذا وبالعلمية لكذا الخ وحينئذ يندفع الاعتراضان (قوله لان المقام للتكلم) فاذا قيل من اكرم زيدا وكنت انت المكرم له فتقول انا ولا تقول فلان وان كان المكرم له المخاطب قلت انت وان كان عمرا الغائب وكان تقدمله ذكر قلت هو وقوله لان المقام للتكلم اي ولايشعر بخصوص التكلم وكذا الخطاب والغيبة الا الضمير وهذا لاينافي ان الاسم الظاهر يشعر بالتكلم والغيبة والخطاب الا انه ليس نصا في ذلك فقول الخليفة امير المؤمنين فعل كذا يحتمل التكلم ويحتمل الاخبار عن غيره فليس نصا في التكلم بخلاف انا ضربت فانه نص في ذلك كذا قرر شيخنا العدوي وعبارة عبد الحكيم قوله لان المقام للتكلم اي لكون المقام مقام التعبير

لان الاصل في المسنداليه التعريف وفي المسند التنكير (فبالاضمار لان المقام للتكلم) نحو انا ضربت (او الخطاب) نحو انت ضربت (او الغيبة) نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا او تقديرا واما معنى لدلالة لفظ عليه او قرينة حال واما حكما

(واصل الخطاب ان يكون لمعين) واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر (وقد يترك) الخطاب مع معين

عن المتكلم من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب وعن الغائب من حيث انه غائب فلا يرد ان مقام التكلم متحقق فى قول الخليفة امير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الاضمار وان الخطاب اعنى توجيه الكلام الى الحاضر لايقتضى التعبير بضمير المخاطب كما تقول فى حضرة جماعة كلاما لاتخاطب به واحدا منها وان الغيبة وهى كون الشئ غير متكلم ولا مخاطب لاتستدعى الاضمار فان الاسماء الظواهر كلها غيب (قوله نحو انا ضربت) الشـاهد فى انا والتاء وجمع بينهما اشارة الى انه لافرق بين ان يكون الضمير متصلا او منفصلا وكذا يقال فيما بعد (قوله لتقدم ذكره) علة لكون المقـام مقام غيبة اى وانما كان المقام للغيبة لتقدم ذكره مرجعه (قوله تحقيقا) نحو زيد يضرب وجاء زيد وهو يضحك (قوله اوتقديرا) نحو فى داره زيد فزيد مبتدأ ورتبته التقدم وحينئذ فالمرجع متقدم تقديرا ونحو ضرب غلامه زيد (قوله لدلالة لفظ عليه) نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير راجع للعدل المدلول عليه بلفظ الفعل وهو اعدلوا (قوله اوقرينة حال) كما فى قوله تعالى فلهن ثلثا ماترك اى الميت بقرينة ان الكلام فى الارث (قوله واما حكما) كما فى ربه فتى وهو زيد قائم وضمير الشان فالمرجع متأخر لكن فى حكم المتقدم لان وضـع الضمير ان يرجع لمتقدم فان اخر لغرض التفصيل بعد الاجمال كان فى حكم المتقدم واعلم ان الضمير اذا عاد على متقدم فتارة يعود عليه من كل وجه وهو الغالب وتارة يعود عليه باعتبـار لفظه لاباعتبار معناه نحو عندى درهم ونصفه اى ونصف درهم آخر لاالاول الذى اخبرت انه عندك ونحو باب الاستخدام والفرق بين الاستخدام وماقبله ان اللفظ المتقدم فى الاستخدام له معنيـان فاكثر بخلاف ذلك وتارة يعود عليه من احد وجهيه كقوله تعالى ومايعمر من معمر ولاينقص من عمره فالهاء لاتعود على معمر المذكور لان المعمر غير الذى ينقص من عمره ولاباعتبـار لفظه لانه لايصح ان يقال ولاينقص من معمر آخر لان الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التى هى التعمير وعلى الذات فالضمير عائد عليه باعتبار مايفهمه من الذات والمعنى ومايقص من عمر شخص آخر فهو مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى آه يس (قوله واصل الخطاب) اى ضمير المخاطب اى اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع ان يكون لشخص معين واحدا كان او اكثر فالواجب بحكم الوضع ان يكون ضمير المخاطب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة او للجميع على سبيل الشمول كما فى قوله تعالى ياايها الناس اعبدوا ربكم وفى قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبيل التعين ثم ان قول المصنف واصل الخطاب الخ توطئة لقوله وقد يترك الخ وذلك انه لما ذكر ان من موجبـات الاضمار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم ان الخطاب توجيه الكلام لحاضر وان المعارف فى الجملة الاصل فيها الوضع لتستعمل فى معين خاف

ان يتوهم ان ضمير المخاطب لايعدل به عن المعين الى غيره فاشار الى انه قديعدل به عن المعين ومهد لذلك ببيان هذا الاصل (قوله لان وضع المعارف) اى لان المعارف مطلقا وضعت وقوله على ان تستعمل على بمعنى اللام اى لتستعمل فى معين بالشخص اى وضمير المخاطب من جملة المعارف واذا كان كذلك ثبت المدعى وهو قول المصنف واصل الخطاب ان يكون لمعين وهذا التعليل اعم من المدعى واورد عليه المعرف بلام العهد الذهنى فانه من المعارف مع انه لايستعمل فى معين والجواب انه فى حكم النكرة والكلام فى معرفة ليست كذلك وهى المعرفة بالنظر للفظ والمعنى اويقال ان المعرف بلام العهد الذهنى مستعمل فى الجنس وهو معين فى نفسه وان كان باعتبار وجوده فى ضمن فردما غير معين ولايرد على هذا الجواب الثانى النكرة بناء على انها موضوعة للجنس لا لفردما غير معين كما هو القول الآخر لان تعيين الجنس معتبر فى المعرف باللام العهد الذهنى غير معتبر فى النكرة وان كان الجنس فى كل منهما متحققا فى فرد غير معين ثم ان هذا التعليل الذى ذكره الشارح يقتضى ان المعارف وضعت لامر كلى عام واستعملت فى كل جزئى من جزئيات ذلك العام وهى طريقة لجماعة منهم الشارح قال العصام ويلزمهم كون المعارف مجازات لاحقائق لها ورد بانه ان كان استعمال اسم الكلى فى ذلك الجزئى من حيث انه فرد من افراده فهو حقيقة وان كان استعمال اسم الكلى فى ذلك الجزئى من حيث انه مشابه له فى التعين كان ذلك مجازا لكن له حقيقة بناء على انه يكفى فى الحقيقة مجرد الوضع وان لم يوجد استعمال على ان المجاز لايستلزم الحقيقة عند الشارح بناء على اشتراط الاستعمال فى الحقيقة (قوله مع ان الخطاب) اى ولان الخطاب الخ فهو علة ثانية وهى قاصرة على المدعى (قوله توجيه الكلام) اى القاؤه (قوله الى حاضر) اى من حيث انه حاضر بان يكون فيه اشارة الى حضوره اى والحاضر كذلك لايكون الامعينا فتم قول المصنف واصل الخطاب ان يكون لمعين واندفع بقولنا كذلك ماأورده بعضهم بانه كيف لايكون الحاضر الا معينا مع انه يمكن ان يحضر جماعة ويوجه الخطاب لاحدهم مبهما (قوله وقد يترك الخطاب مع معين) الظاهر ان الظرف متعلق بالخطاب وفيه نظر لان الخطاب متعد بنفسه فالاولى ان يقول لمعين بلام التقوية لانه يقال خاطبه والخطاب له ولايقال خاطب معه واجيب بان الظرف حال من الخطاب اى كائنا مع معين وفى ذلك الجواب نظر فان الخطاب فى حال كونه كائنا مع معين لايتأتى ان يكون لغيره للتنافى بينهما ويمكن الجواب بانا نجعل الكائن بمعنى ما من شانه ان يكون وحينئذ فلانظر وجعل الشارح الضمير فى يترك للخطاب دون الاصل مع انه الظاهر لقرب المرجع (قوله الى غيره) الجار والمجرور متعلق بقوله يترك وفيه نظر لان الترك لايتعدى بالى واجيب بانه ضمن الترك معنى الامالة والتوجيه والتقدير وقديمال

(الى غيره) اى غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البدل (نحو ولوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم) لايريد بقوله ولوترى مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حالهم (اى تناهت حالهم فى الظهور)

قوله ان ترك الخطاب لغير معين لعل الصواب حذف كلمة غير او كلمة ترك او ابدالها بكلمة توجيه وهو الذى يدل عليه قوله بعد والجواب الخ تأمل آه (مصححه)

اى يوجه الخطاب الذى من شانه ان يكون لمعين الى غيره ان اريد التضمين النحوى
اوقد يترك الخطاب مع معين مما لا الى غيره ان اريد التضمين البيانى وهو ان يجعل الوصف
المأخوذ من الفعل المتروك حالا من مرفوع الفعل المذكور وحاصل ماقاله المصنف
ان الخطاب الذى شانه ان يوجه لمعين بالشخص قد يوجه لغير معين بالشخص ويراد منه
مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وذلك لان ضمير المخاطب
موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ماهو المختار
اوموضوع لمعنى كلى لكن بشرط استعماله فى جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به
المعين يكون مجازا على كلا التقديرين ثم ان قول الشارح اي غير معين يشير الى
ان الضمير فى غيره عائد على المعين وهو غير متعين اذ يصح ان يعود الى الخطاب مع معين
وغيره هو الخطاب لغير معين بل ذلك هو الاولى لان الخطاب هو المحدث عنه ولانه
يلزم تشتيت الضمائر على ماذكره الشارح لان الضمير فيما قبله ومابعده عائد على
الخطاب كما ذكره الشارح وقد يقال بل ماذكره الشارح اولى لما فيه من قرب
المرجع بل يقال جعل الضمير فى غيره راجعا للخطاب يوهم ان المعنى قد يترك الخطاب
الى غير الخطاب كالغيبة مع ان المقصود قد تترك اصالة الخطاب لمعين الى غير المعين قيل
ان ترك الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو
عند التحقيق من وضع المضمر موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى
كل احد اذا علمت هذا فذكر المصنف ذلك الكلام هنا يخل بقوله فيما بعد هذا كله
مقتضى الظاهر والجواب انا لانسلم ان توجيه الخطاب لغير معين من اخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر لانه ليس هنا شئ داع الى ايراد الخطاب لمعين فاجرى
الكلام على خلاف ذلك الداعى الظاهر وروعى مطابقة الداعى الغير الظاهر
بل ليس هنا الا مجرد استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فهو
مقتضى الظاهر ولو كفى هذا القدر الموجود هنا فى كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم
ان يكون جميع المجازات اللغوية خلاف مقتضى الظاهر ولانسلم ان التوجيه المذكور
من وضع المضمر موضع المظهر اذ ليس وضع المضمر موضع المظهر بمجرد صحة اقامته
مقامه اذ كل مضمر يصلح لذلك بل يكون المقام مقام المظهر فاقيم المضمر مقامه
وليس هنا مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله على سبيل البدل) اى لا على سبيل
التناول دفعة وانما كان عمومه فى تلك الحالة بدليا لا شموليا اشارة الى ان ذلك الخطاب
لم يخرج عن اصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات فى العموم بل يصاحبه
الافراد المناسبة للتعين ثم ان العموم البدلى فى الضمير المفرد والمثنى ظاهر واما فى ضمير
الجمع نحو ياايها النبى اذا طلقتم النساء فالظاهر انه شمولى لا بدلى ويمكن اعتبار البدلى
فيه بالنظر لكل جمع جمع قاله ابن يعقوب والفنارى قال يس اقول ولايشكل بان ذلك

يجعل الضمير شائعا لان هذا امر عارض فى الاستعمال ليس بحسب الوضع ونظائره كثيرة مما لا يخفى (قوله ولو ترى الخ) فيه ان لو للتعليق فى الماضى واذ ظرف له مع ان تلك الحالة فى المحشر واجيب بانه نزلت تلك الحالة لتحقق وقوعها منزلة الماضى فاستعمل فيها لو واذ على سبيل المجاز اى لو ترى يا من تأتى منه الرؤية وقت كون المجرمين ناكسى رؤسهم اى لو ترى ماحل بهم فى ذلك الوقت من الحالة الشنيعة وجواب لو محذوف اى لرأيت امرا فظيعا (قوله لا يريد) الاليق بالادب ليس المراد اولا يراد بقوله الخ وقوله مخاطبا معينا اى بل المراد مطلق مخاطب (قوله قصدا) علة لقوله لا يريد وقوله الى تفظيع حالهم اى بيان فظاعة حالهم من فظع الامر بالضم اشتدت شناعته وقبحه (قوله اى تناهت حالتهم الخ) هذا بيان لما افهمه قوله ليعم الخطاب كل مخاطب وهو كون الخطاب عاما لا يختص به واحد والمراد بحالتهم مايطرأ عليهم فى وقت تنكيس الرؤس لاجل الخوف والخجل من اهوال القيامة من رثاثة الهيئة واسوداد الوجه وغبرته وصفرته وغير ذلك مما هو فى غاية الشناعة (قوله لاهل المحشر) بكسر الشين موضع حشر الناس اى اجتماعها كما فى المختار (قوله الى حيث) متعلق بتناهت اى الى حاله يمتنع خفاؤها بسبب الاتضاح (قوله فلا يختص بها) اى بتلك الحالة (قوله واذا كان) اى حالهم كذلك اى لا يختص به رؤية راء (قوله فله مدخل) اى حظ ونصيب (قوله على حذف المضاف) اى انه على نسخة بها فالضمير لحالتهم ولابد على هذه النسخة من تقدير مضاف اما قبل ضميرها اوقبل مخاطب وانما احتيج لتقدير هذا المضاف لان حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح ان يختص بها بخلاف الرؤية فانها وصف قائم به فيصح اختصاصه بها (قوله بايراده علما) اشار بهذا الى ان العلمية مصدر المتعدى ومعناه جعله علما والجعل بالايراد قاله عبدالحكيم وحاصله ان الفعل اللازم علم بالضم معناه صار علما والمتعدى علمه بالتشديد معناه جعله علما والعلمية مصدر المتعدى فمعناها الجعل علما وحينئذ فقول المصنف وبالعلمية معناه وتعريفه بجعله علما والمراد بجعله علما ايراده علما لانه هو الذى يصنعه البليغ لا وضعه علما لان هذا من وظيفة الواضع فقول الشارح بايراده علما الباء للتصوير اى انه تصوير للعلمية اى انها مصورة بماذكر لا بوضعه علما (قوله مع جميع مشخصاته) اى ان العلم وضع للشئ وهو الذات مثلا ولمشخصاته فهى جزء من الموضوع له لا انها امر زائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع له الشئ والمشخصات حاصلة بطريق التبع واعترض هذا التعريف بانه يقتضى ان يكون استعمال العلم مجازا عند تبدل المشخصات لان صفات الطفولية الحاصلة عند الوضع تزول عند الشبوبية والشيخوخة كصغر الاعضاء وعدم النطق وعدم التميز فان هذه كلها تزول عند الشبوبية والشيخوخة مع ان استعمال العلم بعد

لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) اى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف (وبالعلمية) اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته (لاحضاره)

زوالها حقيقة إجماعا واجيب بان المراد المشخصات المشتركة بين جميع احواله التى يتحقق بها جزئيته وتمنع من وقوع الشركة فيه كالوجود الخارجى والحياة واللون المخصوص ولاشك انها احوال لازمة له فى سائر الاحوال مشخصة له فهى المعتبرة فى الوضع دون غيرها مما يتبدل والحاصل ان المراد بالمشخصات المعتبرة جزأ من الموضوع له العوارض اللازمة للذات من حيث هى ذات وهى التى لاتقوم للذات بدونها وعبارة عبد الحكيم المراد بالمشخصات امارات الشخص لاموجباته لان الشخص هو الموجود على النحو الخاص او على حالة تقارنه او تتبعه والاعراض والصفات كالكم والكيف امارات يعرف بها الشخص كما تقرر فى محله فتبدل المشخصات لايوجب تبدل الشخص واعترض ايضا بانه لايتأتى فيمن يسمى ولده الذى لم يره فانه لم يطلع على جميع مشخصاته والذى يتعقله حين التسمية من اوصافه واحواله امور كلية لاتفيد تشخصه لان ضم كلى وهو ماتعقله من الاوصاف الى كلى آخر وهو الذات لايفيد تشخصه واجيب بانه لايتعين فى الوضع لشئ مع مشخصاته ملاحظة المشخصات بالوجه الجزئى بل يكفى ملاحظتها بوجه كلى ينحصر فى ذلك الجزئى وحاصله ان معرفة المشخصات ولو اجمالا بوجه عام تكفى فى وضع العلم واعترض ايضا بان هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للماهية ولامشخصات لها اذ لاوجود لها فى الخارج حتى يكون لها مشخصات وحينئذ فلا يصدق عليه انه وضع لشئ مع جميع مشخصاته واجاب العلامة السيد فى حواشى المطول بان هذا تعريف لما علميته حقيقية وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فان علميته حكمية حتى صرح النحاة بان علمية الجنس انما تعتبر عند الضرورة ولك ان تجعل التعريف شاملا له بان يراد بالمشخصات المشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم الجنس ولاتقصرها على الذهنية ولاعلى الخارجية ولاتريد بها جميع المشخصات (قوله لاحضاره اى المسند اليه) انت خبير بان المسند والمسند اليه قدسبق انهما من اوصاف اللفظ فقوله وتعريفه بالعلمية الضمير للمسند اليه بمعنى اللفظ ولاشك ان المحضر فى ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام لذكر المسند اليه اولا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول او على حذف المضاف اى لاحضار مدلوله (قوله بعينه) الجار والمجرور حال من مفعول المصدر اى حال كون المسند اليه ملتبسا بعينه اى تعينه وتشخصه واورد على هذا التعليل الذى قاله المصنف انه لايظهر فيما اذا كان المخاطب لايحيط بالمسمى كما فى المثال الآتى فان المعنى الذى وضع له لفظ الجلالة لايتأتى حضوره عند السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاحاطة بجميع صفاته واجيب بان المراد بالاحضار بالعين مايتناول احضار الموضوع له بوجه جزئى كاحضاره بذاته ومشخصاته او بوجه كلى ينحصر فيه

اى المسند اليه (بعينه) اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ماعداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى (فى ذهن السامع ابتداء) اى اول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد

فالاول كزيد والثانى كلفظ الجلالة فان مدلوله يتحضر بوجه عام منحصر فيه فى الواقع ككونه واجب الوجود خالق العالم وقد اشار الشارح الى ذلك الجواب بقوله بحيث يكون متميزا فالمدار فى حضوره فى النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ماعداه ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين فى الذهن وبهذا ظهر انه يمكن احضاره تعالى بعينه فى الذهن ثم ان المراد باحضاره فى ذهن السامع التفات نفسه اليه وتوجهها اليه ولاشك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه فى ذهن السامع لم يوجد احضار واورد على التعليل المذكور ايضا انه لا يصدق على علم الجنس اذ لا تعين ولا تشخص فيه واجيب بان المراد بتعينه وتشخصه ولو كان ذهنيا على ماسلف او يقال الكلام فيما علمت علميته حقيقة فلا يرد العلم الجنسى او انه يلزم من قولنا يؤتى بالعلم لكذا ان كل علم يفيد ذلك (قوله بحيث يكون الخ) تفسير لاحضار المسند اليه بعينه وبيان للمراد منه وتوضيح ما قاله الشارح انك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل او برجل عالم لم يتميز عن جميع ماعداه اذ لا يفهم من الشيخ الفاضل او من رجل عالم الا رجل متصف بالعلم او الفضل ويحتمل لان يكون هو زيدا او غيره نعم هو يميزه بعض تمييز لافادته ان الجائى رجل متصف بالفضل او العلم بخلاف مااذا قلت زيد جاءنى فانه حينئذ يميزه عن جميع ماعداه (قوله واحترز بهذا) اى القيد وهو قوله بعينه (قوله باسم جنسه) اعترض بان المقابل للعين الجنس لا اسم الجنس فالاولى ان يقال عن احضاره بجنسه فى ذهن السامع ابتداء واجيب بان لفظ اسم مقحم على حد قوله تعالى سبح اسم ربك واعترض بان الاحضار فى ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الجنس فلا خصوصية للعلم بذلك كما فى رجل حاكم فى البلد جاءنى ولم يكن فى البلد الا حاكم واحد اجيب بانه ليس فى كلامه مايفيد حصر الاحضار المذكور فى العلم بل المفهوم منه ان الاحضار المذكور يكون بالعلم فلا ينافى انه يحصل بغيره لانه لا يشترط فى النكتة ان تختص بذلك الطريق ولا ان تكون اولى به بل يكفى وجود المناسبة بينهما وحصولها به وان امكن حصولها بغيره او يقال المراد بالاحضار فى كلام المصنف الاحضار من حيث الوضع والاحضار فى المثال المذكور عارض من حيث انحصار الوصف المذكور لا من حيث الوضع (قوله نحو رجل عالم جاءنى) الشاهد فى قوله رجل وانما اتى بعالم لاجل صحة الابتداء بالنكرة فالتعبير عن ذات المسند اليه برجل وان تعين بالقرينة انه زيد لا يفيد حضوره فى ذهن السامع الا من جهة الجنسية المنافية من حيث هى للشخصية (قوله اى اول مرة) فيه اشعار بان نصب ابتداء على الظرفية ويجوز ان يكون منصوبا على المصدرية اى احضارا ابتداء واورد على كلام المصنف انه منقوض بمثل جاء زيد وزيد حقيق

(بالاكرام)

بالاكرام فان العلم الثانى يفيد الاحضار ثانيا لا ابتداء فيكون مساويا للضمير واجيب بان كلامه لايقتضى ان العلم لايفيد الا الاحضار المذكور بل معناه انه اذا اريد الاحضار ابتداء لايؤتى الابالعلم وهذا لاينافى انه يؤتى به للاحضار ثانيا ولايرد ماذكرالو قال التعريف بالعلمية لايكون الا للاحضار المذكور (قوله عن نحو جاءنى الخ) اى مما فيه الاحضار بضمير غائب عائد الى العلم وانظر لم لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءنى الخ كما صنع فى سابقه ولاحقه فتأمل (قوله وهو راكب) اى فالضمير احضر الذات ملتبسة بالتعيين فى ذهن السامع ولكن هذا الاحضار ثانوى لان الضمير متوقف على المرجع فالمرجع مفيد للتعيين اولا والضمير مفيد له ثانيا فان قلت مامعنى احضار الذات ثانيا مع انها احضرت اولا والحاضر لايحضر لانه تحصيل الحاصل وهو محال اجيب بان المراد بالاحضار الالتفات والتوجه وحضوره اولا لاينافى حضوره ثانيا بمعنى التوجه اليه او المراد انه احضار ثانوى على تقدير ذهاب الحضور الاول او يقال ان الاحضار بقيد كونه مدلول زيد مغاير لكونه مدلولا للضمير فلم يلزم تحصيل الحاصل تأمل (قوله مختص به) اى باسم مقصور على المسند اليه لايتجاوزه الى غيره بمعنى انه لايطلق على غيره فقول الشارح بحيث الخ القصد من الحيثية التفسير (قوله بحيث لايطلق باعتبار هذا الوضع) اى وضعه لهذه الذات المخصوصة وان اطلق على غيرها باعتبار وضع آخر كما فى الاعلام المشتركة كزيد المسمى به جماعة وبهذه الحيثية اندفع ما اورد على المصنف من ان الاعلام المشتركة يصدق عليها انها اعلام ولاتعين شخص مدلولها وحاصل الجواب انها تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه واعترض بان الوضع العام قد يدخل الاعلام الشخصية كما فى اسماء الكتب بناء على المختار من انها اعلام اشخاص لااعلام اجناس وذلك انه لوكان الوضع شخصيا لزم ان لايطلق ذلك العلم على غير نسخة المصنف حقيقة بل مجازا وهو بعيد وحينئذ فاسم كل كتاب كالبخارى علم شخص مع ان الاسم غير مختص بواحد بحيث لايطلق باعتبار هذا الوضع على غيره بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك الافراد لان الوضع واحد الا انه وضع عام لاخاص بان تعقل الواضع المعنى العام ووضع اللفظ لكل واحد بخصوصه اللهم الا ان يجعل مسمى الكتاب الالفاظ لاالنقوش فيندفع الايراد لان الموضوع له وان كان لفظ المصنف الا ان لفظ غيره لايعد فى العرف غير لفظه بل يقال فى العرف فى تلك الالفاظ الصادرة من المصنف ومن غيره انها الفاتحة لان الشئ لايتعدد بتعدد محله على القول الحق اما على القول بانه يتعدد بتعدد محله فالاشكال باق اه سم (قوله عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب) نحو انا ضربت زيدا وانت ضربت عمرا فان احضار المسند اليه فى ذهن السامع بانا وانت وان كان ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان انا موضوعة لكل متكلم وانت

وهو راكب (باسم مختص به) اى بالمسند اليه بحيث لايطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة

موضوعة لكل مخاطب (قوله واسم الاشارة) نحو هذا ضرب زيدا فان هذا وان احضر المسند اليه فى ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان ذا موضوعة لكل مشار اليه (قوله والموصول) نحو الذي يكرم العلماء حاضر فان الذى وان احضر المسند اليه فى ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان الذى موضوع لكل مفرد مذكر (قوله والمعرف بلام العهد) اى الخارجى نحو وليس الذكر كالانثى فان الذكر وان احضر المسند اليه فى ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان المعرف بلام العهد موضوع لكل فرد وخرج المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهنى فانهما فى حكم النكرة (قوله والاضافة) اى العهدية الخارجية نحو جاء غلامى اذا لم يكن له الاغلام لان المعرف بالاضافة صالح لكل فرد واعترض على الشارح بان المعرف بلام العهد الخارجى والمعرف بالاضافة يحتاج الى العلم بالمعهود وكذا الموصول يحتاج للعلم بالصلة وحينئذ فالاحضار فى هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه الشارح واذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثة خارجة بقوله ابتداء لا بقوله مختص به واجيب بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار الاول الذى فى العهد الخارجى والموصول ليس باللفظ بل بالعلم بالمعهود وبالصلة وحينئذ فالاحضار باللفظ لا يكون الا اولا وفيه ان المعهود الخارجى قد يكون احضاره اولا باللفظ بان يذكر اسم الجنس اولا ثم يعرف بلام العهد نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل الا ان يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه ان يكون باللفظ لحسن ان يقال احضاره اولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره اولا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الامر انه عمم فى الذكر فاريد الذكر مطلقا ولو حكما اه سم (قوله وهذه القيود) اى الثلاثة وهى احضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به وقصد الشارح بهذا دفع ما يقال ان القيد الاخير يغنى عن القيدين قبله لانه متى احضر باسم مختص به كان ذلك الاحضار له بعينه ابتداء (قوله لتحقيق) اى ايضاح مقام العلية والمراد بمقامها الامر الذى يقتضى ايراد المسند اليه علما كاحضاره فى ذهن السامع ابتداء وقوله لتحقيق مقام الخ اى لا للاحتراز اى ان المقصود منها ايضاح المقام لا الاحتراز فلا ينافى ان الاحتراز حاصل لكن ليس مقصودا (قوله والا فالقيد الخ) اى والا نقل انها لتحقيق مقام العلية بل قلنا انها للاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يغنى عن القيدين السابقين قبله فى الاخراج فاخرج بهما يخرج به لان احضا الشئ باسمه المختص به احضار له بعينه اول مرة فلا يكون الا علما فان قلت لا نسلم انه يغنى عنهما فى الاخراج الا ترى ان الرحمن مختص به سبحانه وتعالى ولا يفيد احضار الذات العلية ابتداء قلت هذا الاختصاص عارض لا بحسب الوضع لانه ليس بعلم بل صفة (قوله وقيل احتراز الخ) هذا مقابل

وهذه القيود لتحقيق مقام العلية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما فى الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو قل هو الله احد) فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف

لقوله اى اول مرة فى تفسير قول المصنف ابتداء وليس جوابا عن قوله والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وحينئذ فكان المناسب فى المقابلة ان يقول وقيل معنى قوله ابتداء اى بلا شرط وهو احتراز عن الاحضار الخ (قوله كما فى الضمير الغائب الخ) اى وكاسم الاشارة فانه يشترط الاشارة الحسية معه والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط تقدم العهد فتأمل (قوله لان جميع طرق التعريف كذلك) اى مشروطة بتقدم شئ حتى العلم اى فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم ايضا مع انه المقصود وهذا الرد ظاهر ان اريد بالشرط اى شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو اريد ماعدا العلم بالوضع بان يكون معنى قوله ابتداء اى من غير توقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر كان الرد على هذا القائل ان يقال هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلزم استدراك قوله باسم مختص به لان ماخرج به من بقية المعارف خرج بقوله ابتداء على ان معناه ماذكر ولصاحب هذا القيل ان يجيب بنظير قول الشارح وهذه القيود الخ بان يقول ان القيد المذكور وهو قوله باسم مختص به ذكر لتحقيق مقام العلمية لا للاحتراز والا فاقبله يغنى عنه (قوله قل هو الله احد) يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله خبرا اولا واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها مالم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى ويحتمل ان يكون هو ضمير الشان مبتدأ اول والله مبتدأ ثان والجملة خبره وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد فى وصفه كالوجوب واستحقاق العبادة او بحسب الذات اى انه لاتركيب فيه اصلا وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الاحد عليه تعالى ولايكون مثل زيد احد والشاهد انما هو على الاعراب الثانى فى ايراد المسند اليه علما لاجل احضاره فى ذهن السامع ابتداء بجميع مشخصاته التى قام عليها الدليل كالقدرة ونحوها باسم خاص به تعالى ووجه كونه علما انه وضع من اول الامر للذات كما عليه ائمة الدين واما الاعراب الاول فلا شاهد فيه لان لفظ الجلالة لم يقع مسندا اليه بل مسندا (قوله حذفت الهمزة) اى تخفيفا لكن ان كان الحذف بعد القاء حركتها على اللام كان الحذف قياسيا لانها قبل ذلك متقاضية بالحركة ويكون الادغام غير قياسى لتحرك اول المثلين مع وجود حاجز بينهما وهو الهمزة لان المحذوف قياسا فى قوة المذكور وان كان حذفها مع حركتها كان الحذف غير قياسى فيكون الادغام حينئذ قياسيا لسكون اول المثلين وعدم الحاجز بينهما اصلا (قوله وعوض عنها حرف التعريف) فيه نظر من وجهين الاول ان معنى التعويض الاتيان بالشئ عوضا فيقتضى انه غير موجود فى الكلمة واللازم تحصيل الحاصل مع ان حرف التعريف موجود قبل التعويض الثانى انه يلزم الجمع بين العوض والمعوض قبل حذف الهمزة فى قولنا الاله واللازم باطل فيهما والجواب ان المراد بالتعويض

فى قوله وعوض عنها الخ قصد العوضية اى ثم بعد حذف الهمزة قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضا عنها اى ثم ادغم ثم فخم وعظم ثم جعل علما ففى الكلام حذف ثم اعلم ان هذا الترتيب انما هو بالنظر للاعتبار لا باعتبار الحقيقة والوجود الخارجى وبعضهم اجاب بجواب آخر وهو ان ال فى قوله اصله الاله من الحكاية لامن المحكى فراده ان اصله اله منكر وانما ادخل حرف التعريف فى خبر المبتدأ لافادة الحصر كما فى زيد الامير ردا على من يقول اصله لاه (قوله ثم جعل علما) اى شخصيا ثم لايخلو اما ان يريد انه علم بالوضع او بالغلبة التحقيقية او التقديرية فان اراد الاول صح على القول بان الواضع هو الله واشكل على القول بان الواضع البشر لان الوضع يستلزم العلم بالموضوع له وذاته تعالى غير معلومة بالكنه لغيره واجيب بان الوضع انما يتوقف على العلم بالموضوع له ولو من بعض الوجوه وذلك حاصل هنا ولا يتوقف على العلم بالكنه والحقيقة وان اراد انه علم بالغلبة التحقيقية اشكل من جهة ان العلم بالغلبة التحقيقية لابد ان يسبق له استعمال فى غير ماغلب عليه ولفظ الجلالة لم يستعمل فى غيره تعالى فلا يصح فيه دعوى غلبة الاستعمال واجيب بان الحكم عليه بالغلبة بالنظر لاصله وهو اله والشئ مع اصله بمنزلة لفظ واحد يصح ان يحكم على احدهما بحكم الآخر واله فى الاصل اسم لكل معبود ثم غلب منكرا او بعد ادخال ال عليه على الخلاف فى ذلك على الذات العلية وان اراد انه علم بالغلبة التقديرية فلا اشكال والحاصل انه اختلف فى لفظ الجلالة فقيل علم بالوضع وقيل بالغلبة التحقيقية وقيل بالغلبة التقديرية والاول مشكل على القول بان الواضع البشر وتقدم الجواب عنه والثانى مشكل ايضا وتقدم الجواب عنه والثالث ظاهر لاغبار عليه ثم ان ماذكره الشارح من ان اصله كذا وتصرف فيه بما ذكر ثم جعل علما الخ خلاف ماعليه الائمة الاربعة من ان لفظ الله وضع للذات العلية من اول الامر من غير سبق تصرف فيه ومن غير اشتقاق له من شئ كما نقل عن سيبويه (قوله للذات) اى المعلومة لكل احد المعينة بكونها واجبة الوجود الخ فقوله الواجب الخ بيان للذات المسماة وليس معتبرا فى المسمى والا كان المسمى مجموع الذات والصفة وانه ليس كذلك لانه يقتضى ان يكون لفظ الجلالة كليا وسيأتى رده بل المسمى الذات وحدها قاله سم ان قلت هذا يعارض مامر من ان العلم ماوضع للشئ مع جميع مشخصاته قلت قد سبق ان المراد بالمشخصات ماكان لازما للذات من حيث هى ذات المقتضى لجزئيتها وتعينها بقطع النظر عن كونها قديمة او حادثة وحينئذ فلفظ الجلالة اسم للذات وماكان لازما لها من حيث انها ذات كالوجود واما وجوب الوجود والخلق للعالم وغير ذلك من الصفات فامور زائدة على الذات غير لازمة لها من حيث انها ذات وحينئذ فلا تكون من جملة الموضوع له (قوله الواجب الوجود) اى التى وجودها واجب لايقبل الانتفاء

ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما افادت التوحيد

لا ازلا ولا ابدا (قوله وزعم بعضهم) هوالشارح الخلخالى (قوله اسم)اى وليس بعلم لان مفهوم العلم جزئى وهذا مفهومه كلى كما قال (قوله لمفهوم الواجب لذاته) لاضافة بيانية والواجب لذاته هوالذى لايحتاج لغيره فى وجوده وقوله للعبودية له اى لكون الغير يعبده (قوله وكل منهما) اى من هذين الامرين الذين وضع لهما اللفظ كلى (قوله فلايكون) اى لفظ الجلالة علما اى بالوضع فلاينافى انه على هذا القول قد يجعل علما بالغلبة (قوله انه) اى لفظ الجلالة (قوله كيف) اى كيف يكون اسما للمفهوم الكلى والحال انهم قد اجمعوا الخ اى انه لايصح ذلك فهو استفهام تعجبى بمعنى النفى (قوله كلمة توحيد) اى كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه (قوله لما افادت التوحيد) اى لكن التالى وهو عدم افادتها للتوحيد باطل فبطل المقدم وهو كون لفظ الجلالة اسما للمفهوم الكلى وقوله لان الكلى الخ دليل للشرطية وقوله من حيث هوكلى اى لامن حيث انحصاره فى الخارج فى جزئى معين وقوله يحتمل الكثرة اى وهى تنافى التوحيد والمراد باحتماله الكثرة قبوله لها فى الخارج وليس المراد به ماقابل الجزم فاندفع مايقال كان الاولى ان يقول يفيد الكثرة لان الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثرة قطعا لا الاحتمال ثم ان قوله لوكان لفظ الجلاله اسما للمفهوم الكلى لماافاد التوحيد فيه نظر لانه على تقدير وضعه للمفهوم الكلى يفيد التوحيد بواسطة القرينة المعينة الدالة على انحصار ذلك المفهوم فى الفرد المخصوص وحينئذ فالملازمة ممنوعة واجيب بان المراد لماافاد التوحيد بذاته اى باعتبار معناه لغة بدون القرينة المعينة واللازم باطل لانه يفيد التوحيد بذاته بدليل ان اهل اللغة يفرقون بين لااله الاالله ولا اله الاالرحمن من حيث افادة التوحيد فيجعلون الاول مفيدا للتوحيد دون الثانى فدل ذلك الفرق على ان الاول يفيد التوحيد بذاته والا فالقرائن توجد مع كل منهما وبهذا يتبين لك فساد ماقيل ان افادة لااله الاالله التوحيد انما هى بحسب الشرع لابحسب اللغة (قوله اوتعظيم اواهانة) لم يقل تعظيمه اواهانته لانه قد يقصد بايراده علما تعظيم غير المسند اليه اواهانته كابو الفضل صديقك وابوجهل رفيقك فان فى ايراده علما تعظيم المضاف للمسند فى الاول وهانة المضاف للمسند فى الثانى (قوله كما فى الالقاب) اى كالتعظيم والاهانة التى فى الالقاب اى وكالاسماء الصالحة لذلك كما فى على ومعاوية اذا اعتبرتا هما اسمين وكما فى الكنى الصالحة لذلك ايضا نحو ابوالخير وابو الشر وانما نص على الالقاب لانها الواضحة فى ذلك لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح اوالذم وقد يتضمنهما الاسماء وان لم يقصد بالوضع الاتمييز الذات لكونها منقولة عن معان شريفة اوخسيسة كمحمد وكلب اولاشتهار مسماها بصفة محمودة اومذمومة كحاتم ومادر ويعد الالقاب فى ذلك الكنى كابى الفضل وابى الجهل (قوله الصالحة لذلك) اى للتعظيم اوالاهانة اى المشعرة بذلك من حيث انها

لان الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة (اوتعظيم اواهانة) كما فى الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (اوكناية) عن معنى يصلح العلم له نحو ابولهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول

موضوعة لذلك المعنى فى الاصل وهذا وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها لان اللقب ماشعر بمدح اوذم فلايكون الا صالحا للتعظيم اوالاهانة (قوله مثل ركب على الخ) اى فالاتيان بالمسند اليه علما لاجل الدلالة على تعظيم مسماه فالتعظيم مأخوذ من لفظ على لاخذه من العلو والاهانة مأخوذة من لفظ معاوية لانه مأخوذ من العوى وهو صراخ الذئب فذكر الركوب والانهزام ليس لتوقف الاشعار عليه والالم يكن العلم مفيدا للتعظيم اوالاهانة بل الافادة من غيره ثم ان التمثيل بعلى ومعاوية على اعتبار انهما لقبان فانهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما لقبين (قوله اوكناية) اى انه يؤتى بالمسند اليه علما لاجل كونه كناية عن معنى يصلح العلم له اى لذلك المعنى بحسب معناه الاصلى قبل العلمية (قوله نحو ابولهب فعل كذا كناية الخ) اى فقولك ابولهب فعل كذا فى معنى قولك جهنمى فعل كذا وتوجيه الكناية فى ذلك المثال ان ابالهب بحسب الاصل مركب اضافى معناه ملابس اللهب اى النار ملابسة شديدة كما ان معنى ابو الخير وابوالشر وابو الفضل واخو الحرب ملابس ذلك ومن لوازم كون الشخص ملابسا للهب كونه جهنميا اى من اهل جهنم فان اللهب الحقيقى لهب نار جهنم فاطلق ابولهب واريد لازمه وهو كونه جهنميا فاذا قلت فى شان كافر مسمى بابى لهب ابولهب فعل كذا مريدا بذلك جهنميا فعل كذا كان كناية من اطلاق اسم الملزوم وهو الذات الملازمة للهب وارادة اللام وهو الجهنمى والحاصل انك اذاقلت فى شان كافر اسمه ابولهب ابولهب فعل كذا فالنكتة فى ايراد المسند اليه علما الكناية عن كونه جهنميا ووجه الكناية ان معنى ابولهب بالنظر للوضع الاول ذات ملازمة للنار ويلزم من ملازمة للنار كونه جهنميا فقد اطلقت اسم الملزوم وهو ابولهب واردت اللازم وهو كونه جهنميا لافادة عذابه بالنار وغيرها مما فى جهنم (قوله بالنظر الخ) اى والكناية فى هذا العلم انما تكون بالنظر الى الوضع الاول اى بالنظر الى معناه بحسب الوضع الاول وهو الاضافى لا بالنظر الى معناه بحسب الوضع الثانى وهو العلمى (قوله اعنى الاضافى) عبر باعنى اشارة لدفع مايتوهم من ان المراد بالوضع الاول الوضع العلمى فى قولهم ماوضع اولا هو العلم وماوضع ثانيا ان اشعر بمدح اوذم فلقب وان صدر باب اوام فكنية (قوله لان معناه) اى لفظ ابولهب بالنظر للوضع الاول (قوله ملازم النار) اى الكاملة وهى جهنم لان الشئ اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل منه فاندفع مايقال ان الفران ملابس للنار مع انه ليس جهنميا والاولى كما قال العصام ان يقال ان معناه بالوضع الاول من تتولد منه النار لانه وقود لها اذلا شك فى لزوم كونه جهنميا لذلك المعنى بخلاف ماقال الشارح فانه يحتاج الى ادعاء ان المراد باللهب الحقيقى اعنى نار جهنم لاجل ان يستلزم الكون جهنميا (قوله ويلزمه) اى يلزم الشخص الملابس

اعنى الاضافى لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه انه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف فى الكناية وقيل فى هذا المقام ان الكناية

(للنار)

للنار الكاملة انه جهنمي اى لز وما عرفيا لانه يكفي عند علماء المعاني لانهم يكتفون بالملازمة في الجملة وهو ان يكون احد الامرين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر وان لم يكن هناك لزوم عقلي واندفع مايقال لانسلم انه يلزم من ملابسة الشخص للنار الحقيقية ان يكون جهنميا لم لايجوز ان يكون ملابسا لها وهو غير جهنمي الاترى للملائكة الزبانية فانهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنمية (قوله فيكون) اى الانتقال الى كونه جهنميا انتقالا من الملزوم اعنى الذات الملازمة للنار الحقيقية وقوله الى اللازم اعنى كونه جهنميا (قوله وهذا القدر) اى الانتقال من المعنى الموضوع له اولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ الى لازمه كاف فى الكناية ولاتوقف على ارادة لازم مااستعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينة وهذا جواب عمايقال ان الكناية يجب فيها ان يكون المراد من اللفظ لازم معناه كما فى كثير الرماد فانه استعمل فى كثرة الرماد مرادا منه لازم معناه وهو الكرم وهناليس كذلك لان المعنى الذى استعمل فيه اللفظ الذات والكون جهنميا ليس من لوازمها وحاصل الجواب ان قولهم يجب فى الكناية ان يكون اللفظ مستعملا فى لازم معناه يعنى اذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم واما اذا كانت الكناية باعتبار المعنى الاصلى كما هنا فلايجب فيها ان يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه بل يكفى فيها الانتقال من المعنى الاصلى الموضوع له اولا وان لم يكن اللفظ مستعملا فيه الى لازمه وبهذا الجواب سقط قول الشيخ يس بقى شيء وهو ان الكناية الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ للازمه بواسطة اوبوسائط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى فلا تكلف فى معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما ولاانتقال فلا كناية اصلا والظاهر انه غير لازم فان الملابس للنار ليس لازما للشخص المعين من حيث هو شخص معين الذى هو مدلول العلم الاان يقال انه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى المعنى الاضافى لانه يلتفت الى المعانى الاصلية عند الاستعمال فى المعانى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا القدر كاف (قوله وقيل الخ) حاصله ان الكناية على هذا القول فى قولك ابو لهب فعل كذا بالنظر للوضع الثانوى وهو المعنى العلمى وان الكناية فيه مثل الكناية فى جاء حاتم وبيان ذلك ان حاتما موضوع للذات المعينة الموصوفة بالكرم ويلزمها كونها جوادا فاذا قلت فى شان شخص كريم غير الشخص المسمى بحاتم جاء حاتم واردت جاء جواد فقد استعملت اللفظ فى نفس لازم المعنى العلمى وهو جواد وكذا ابولهب معناه العلمى الذات المعينة الكافرة ويلزمها ان تكون جهنمية فاذا قلت فى شان كافر غير ابى لهب جاء ابو لهب واردت جاء جهنمى فقد استعملت اللفظ فى نفس اللازم للمعنى العلمى واما على القول الاول فالعلم مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه والحاصل انه على الاول اللفظ

مستعمل فى معناه الاصل لينتقل منه للازم معناه واما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الاصلى ولا فى المعنى الثانوى وهو الذات المعينة اصلا وانما استعمل فى لازمها ابتداء فحاتم مستعمل ابتداء فى الجواد اللازم للذات المخصوصة المسماة بحاتم لا فى الشخص المعروف وهو الطائى لينتقل منه الى كونه جوادا وكذا ابو لهب استعمل ابتداء فى الجهنمى اللازم للذات المخصوصة المسماة بابى لهب ولم يستعمل فى الشخص المعروف وهو عبد العزى لينتقل منه الى كونه جهنميا (قوله كما يقال الخ) اى مثل الكناية فى القول الذى يقال لاى كريم غير حاتم الطائى جاء حاتم (قوله ويراد به لازمه) اى لازم معناه بان يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم الذى اشتهر اتصاف معناه به (قوله لا الشخص) اى ولا يراد به الشخص المعين المسمى بحاتم وهو الطائى لينتقل منه الى لازمه اعنى كونه جوادا (قوله ويقال) عطف على قوله يقال سابقا (قوله اى جهنميا) اى لا الشخص المسمى بابى لهب ففى كلامه اكتفاء وحاصله انه يطلق ابو لهب مرادا به جهنمى على اى كافر كان غير مسمى بابى لهب بان كان اسمه زيدا مثلا لا مرادا به الشخص المسمى بابى لهب لينتقل منه الى لازمه (قوله وفيه نظر) قد رد الشارح هذا القول بثلاثة امور ذكر الاول بقوله لانه الخ والثانى بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله ومما يدل الخ (قوله لانه حينئذ يكون استعارة) اى لانه قد استعمل لفظ حاتم فى غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة فى الجود وكذا ابو لهب مستعمل فى غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمى لعلاقة المشابهة فى الكفر والجهنمية والقرينة هنا مانعة من ارادة المعنى الاصلى لاستحالة ان يكون حاتم الطائى او عبد العزى جاءك للعلم بموتهما وذلك معنى الاستعارة ثم لا ينبغى ان يكون المراد على هذا القيل ان لفظ حاتم مستعمل فى الشخص المسمى بحاتم لينتقل من منه الى لازمه وهو الجواد لانه خلاف المتبادر من قول الشارح ويراد به لازمه اى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ومن قوله الآتى ولا شك ان المراد به الشخص المسمى بابى لهب لا كافر آخر ولان هذا معنى الكناية على مذهب المصنف فلا يصح قوله لانه حينئذ استعارة لا كناية وكذا لا ينبغى ان يكون المراد على هذا القيل ان حاتما استعمل فى الجواد لينتقل الى ملزومه وهو الشخص المعلوم وان ابا لهب استعمل فى الجهنمى لينتقل الى ملزومه وهو الكافر المعلوم لانه خلاف كلام الشارح ولان هذا معنى الكناية على مذهب السكاكى فلا يصح قول الشارح انه حينئذ يكون استعارة لا كناية فليتأمل كذا ينبغى تقرير هذا المقام خلافا لما فى حواشى سم اه بس (قوله يكون استعارة) اى ان اعتبر ان علاقة المشابهة وان اعتبر ان العلاقة غيرها كالاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا وذلك انه يصح ان يكون من قبيل اطلاق اسم المقيد وهو ابو لهب فانه اسم للكافر المخصوص الذى نزلت فيه الآية على المطلق وهو مطلق الكافر ثم اريد به الكافر

كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه اى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت ابا لهب اى جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ماسيجئ ولو كان المراد ماذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا الى كافر وقولنا ابو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمى

المخصوص المسمى بزيد مثلا فيكون مجازا مرسلا بمرتبتين علاقته الاطلاق والتقييد كاطلاق المشفر الذى هو اسم لشفة البعير على مطلق الشفة ثم اريد منها شفة الانسان (قوله على ماسيجئ) اى فى مبحث الكناية من ان الكناية استعمال اللفظ فى معناه ابتداء لينتقل منه للازمه على مذهب المصنف وعلى مذهب السكاكى استعمال اللفظ فى لازم معناه ابتداء لينتقل منه الى الملزوم وهو معنى اللفظ الموضوع له وهنا قد استعمل اللفظ ابتداء فى اللازم لينتقل منه الى غير ماوضع له اللفظ على مامر (قوله ولوكان المراد ما ذكره) اى لوكان المراد فى تقرير الكناية ماذكره هذا القائل من ان اللفظ مستعمل فى لازم الذات للزم عليه انك اذا اشرت لكافر وقلت فعل كذا هذا الرجل والقصد ان الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار اليه اوقلت فى شأن كافر لايسمى بابى جهل ابو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمى لانك اطلقت اسم الملزوم وهو ابو جهل والاشارة للكافر واردت اللازم وهو الجهنمى وجعل هذا من الكناية لم يقل به احد ووجه الاستلزام ان هذا القائل جعل منشاء الانتقال للجهنمى كون الذات الكافرة مستلزمة له وهذا الالزام لايتوجه على القول الاول من ان اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى وهو الاضافى لينتقل منه الى لازمه الذى هو الجهنمى لان المعنى الاضافى فى ابى جهل ليس من لوازمه الجهنمى (قوله ولم يقل به احد) اى لم يقل بانه كناية احد وقد يجاب بانه لايلزم من فهم الجهنمى من ابى لهب فهمه من ابى جهل ولا من قولك هذا لعدم اشتهار المعنى الذى وضع له اللفظ بذلك اللازم وهو الجهنمى والحاصل ان المعنى الذى وضع له اللفظ تارة يشتهر بصفة وتارة لايشتهر بها وان كانت تلك الصفة ثابتة له فان كان مشتهرا كما فى ابى لهب فانه اشتهر بانه جهنمى فيصح استعمال اللفظ فى تلك الصفة اللازمة على طريق الاستعارة او الكناية وان كان غير مشتهر كزيد وعمرو الكافرين لم يقل احد بصحة استعمال اللفظ فى ذلك الوصف كناية اواستعارة فابولهب اشتهر بانه جهنمى دون ابى جهل فقياس هذا على هذا قياس مع الفارق (قوله فى هذه الكناية) اى لهذه الكناية ففى بمعنى اللام (قوله تبت يدا ابى لهب) ان قلت الكلام فى العلم المسند اليه وابولهب فى الآية مضاف اليه لامسند اليه فكيف يمثل صاحب المفتاح بهذه الآية اجيب بان اليد فى الآية مقحمة لان غالب الاعمال بها فاذا هلكت فقد هلك صاحبها وحينئذ فأبولهب مسند اليه فى الحقيقة وقيل انها غير زائدة لماروى ان سبب النزول انه اخذ حجرا بيده فاراد ان يرمى به النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون ذكره الآية فى باب المسند اليه تتميما للفائدة كما هو دأب السكاكى (قوله ولاشك ان المراد به الخ) اى وحيث كان المراد الشخص المسمى بابى لهب لاكافرا آخر لم يكن كناية عن الجهنمى الا على القول الاول اذ على القول الثانى لايكون ابى لهب كناية عن

ولم يقل احد ومما يدل على فساد ذلك انه مثل صاحب المفتاح وغيره فى هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا ابى لهب ولاشك ان المراد به الشخص المسمى بابى لهب لاكافر آخر (اوايهام استلذاذه) اى وجد ان العلم لذيذا نحو قوله * بالله ياظبيات القاع قلن لنا * ليلاى منكن ام ليلى من البشر * (اوالتبرك به) نحو الله الهادى ومحمد الشفيع اونحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره فى الاعلام (وبالموصولية) اى تعريف المسند اليه بايراده اسم موصول لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة

الجهني الا اذا كان المراد شخصا غير المسمى بابى لهب كما مر (قوله او ايهام استلذاذه) اى استلذاذ المتكلم بالمسند اليه اى ان يوهم المتكلم المخاطب انه وجد المسند اليه لذيذا وفى ذكر الايهام نظر لان اللفظ الدال على المحبوب للنفس لذيذ عندها فالاستلذاذ حاصل تحقيقا لا على سبيل الايهام فالاولى ان يقول او الاعلام بالاستلذاذ به واجيب بامرين الاول ان المراد اللذة الحسية باعتبار الدلالة على المعنى ولا شك انها متوهمة لا محققة الثانى ان المراد اللذة بذكر العلم من غير اعتبار الدلالة على المعنى ولا شك ان حصول اللذة العنوية بذكر العلم من غير اعتبار الدلالة على المعنى امر متوهم هذا كله ان فسرنا الايهام بالتوهم اما لو اريد به الايقاع فى وهم السامع اى ذهنه ولو على سبيل التحقق فلا اعتراض اصلا (قوله ليلاى الخ) اضاف ليلى الى نفسه حين كونها من الظبيات ولم يضفها لنفسه حين كونها من البشر لكمال حسده وغيرته ذكره شيخنا الحفنى والشاهد فى قوله ام ليلى اذ مقضى الظاهر ان يقول ام هى لتقدم المرجع لكنه اورد المسند اليه علما لايهام استلذاذه (قوله او التبرك) يصح ان يراد التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى وان يراد التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبار تلك الدلالة فعلى التوجيه الاول يتعين عطفه على الايهام لان التبرك حاصل تحقيقا لانه متوهم وعلى الثانى يكون معطوفا على الاستلذاذ لان التبرك حينئذ متوهم لا محقق (قوله نحو الله الهادى) اى عند ذكر الله تعالى وقوله محمد الشفيع اى عند ذكر المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله كالتفاؤل) هو بالهمز وذلك نحو سعيد فى دارك (قوله والتطير) اى التشاؤم كالسفاح فى دار صديقك (قوله والتسجيل) اى ضبط الحكم وكتابته عليه كالو قال الحاكم لعمر وهل اقر زيد بكذا فيقول عمرو زيد اقر بكذا فلم يقل هو اقر بكذا لاجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على انكار الشهادة عليه بعد (قوله وغيره مما يناسب اعتباره الخ) كالتنبيه على غباوة السامع كالو قال لك عمر وهل زيد فعل كذا فتقول له زيد فعل كذا بايراد المسند اليه علما مع كون المحل للضمير للتنبيه على بلادة المخاطب وانه لا يفهم الا باسم المظهر ولا يفهم مع اختصار الكلام وكالحث على الترحم نحو ابو الفقر يسئلك (قوله لعدم علم المخاطب) اي فقط بدليل قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للتكلم (قوله بالاحوال المختصة به) الاولى ان يقول بالامور المختصة به ليشمل عدم العلم بالاسم ثم ان المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجوذها فى غيره (قوله سوى الصلة) فيه ان عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي اتيان المسند اليه موصولا لانه اذا علم بالصلة امكن ان يعبر عنه بطريق غير الموصولية كالاضافة نحو مصاحبنا بالامس كذا وكذا واجيب بان النكتة لا يشترط فيها ان تكون مختصة بتلك الطريق ولا ان تكون اولى بها بل يكفى وجود مناسبة بينهما

(وحصولها)

وحصولها بهـا وان امكن حصولها بغيرها ايضافليس المراد بالاقتضاء هناالامجرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس فالعلم بالحالة المختصة كما يحصل بالموصولية يحصل بالاضافة وبهذا يجاب ايضا عما اورد على قوله او استهجان الخ من ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لايفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق آخر من طرق التعريف لا استهجان فيه فلابدمن انضمام شئ الى الاستهجان ليترجح اختيار الموصولية على ماسواها من الطرق واعلم ان ماذكرناه من ان النكتة لايشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق بل يكفي كونها مناسبة للمقتضى كانت موجبة اومرجحة اولم تكن كذلك والترجيح من قصد المتكلم هذه طريقة المفتاح ومذهب الشارح ان النكتة لابد ان تكون موجبة اومرجحة ولذا قال العلامة عبد الحكيم ان عدم علم المخاطب سوى الصلة نكتة موجبة لايراده موصولا لانه اذالم يكن معلوما للمخاطب شئ من الاحوال المختصة الا الصلة لايمكن ايراده بشئ من طرق التعريف سوى الموصولية وايراده نكرة خروج عما نحن فيه اذ كلامنا فى ايراده معرفة ولاينقض بقولنا مصاحبنا امس رجل فاضل اوالرجل الذي كان معنا بالامس فاضل لان طريق الاضافة احضار للمعهود بعنوان المضاف اليه وطريق اداة التعريف احضار للمعهود بعنوان ال وطريق الموصولية احضار له بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لاتصاف الموصولية بها وهذه الطرق متغايرة انتهى واما ماأورده بعضهم على المصنف من ان عدم العلم بسوى الصلة لايستدعي اتيان المسند اليه موصولا للاستغناء عن الموصول بجعل تلك الحالة المختصة المعلومة للمخاطب صفة للنكرة واجاب عنه بان تعين الموصول وضعى بخلاف تعين النكرة فانه بحسب الخارج دون الوضع لان الموصول موضوع لكل معين وضعا واحدا باعتبار امر عام او موضوع للمفهوم الكلي المستعمل فى جزئياته المعينة على الاختلاف الواقع بين الشارح والعضد فى ذلك والنكرة الموصوفة موضوعة للمفهوم الكلى مستعملة فيه وان كانت منحصرة فى معين بحسب الخارج وما كان تعيينه بحسب الوضع اقوى مما كان تعيينه بحسب الخارج فهو فى حيز السقوط لان الكلام فى ترجح تعريف على تعريف بعد كون المقام للتعريف والنكرة الموصوفة بمعزل عنه نعم يرد على المصنف شئ آخر وهو ان قوله سوى الصلة يقتضي ان الخبر غير معلوم للمخاطب لانه من الاحوال المختصة بالمسند اليه ولم يستثن منها الا الصلة مع انه قد يكون معلوما للمخاطب وذلك فيما اذا كان المقصود من الخبر لازم الفائدة فكان الاولى ان يقول سوى الصلة والخبر واجيب بان الخبر لايجب ان يكون من الاحوال المختصة بالمسند اليه بل تارة يكون من الاحوال العـامة كما فى مثال الشـارح وتارة يكون من الاحـوال الخـاصة كما فى بقرة تكلمت فلم يدخل الخبر حينئذ فى المستثنى منه فلا وجـه لاخراجه واما الصـلة فيجب ان تكون مختصة بالمسند اليه لانها معينة له

(كقـولك الذى كان معنا امس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لمـا لا يكون المتكلم او لكليهمـا علم بغير الصلة نحو الـذين فى بلاد المشرق لا اعـرفهم اولا نعرفهم لقلـة جدوى مثل هذا الكلام

بدليل انه صار معرفة بواسطة اتصافه بهـا (قوله الذى كان معنا امس الخ) اى فالمخـاطب لم يعلم شيأ من احوال المسنداليه الا كونه كان معنا بالامس ولم يعلم كونه عالمـا اولا (قوله لما لايكون للمتكلم الخ) مامصدرية اى لم يتعرض لعدم كون المتكلم له علم بسوى الصـلة ولا لعدم كون كل من المتكلم والمخاطب له علم بسوى الصلة او موصـولة والعائد محذوف اى لمـا لايكون فيه للمتكلم الخ (قوله نحو الذين فى بلاد المشرق الخ) اى فالمتكلم وحده او مع المخـاطب ليس له علم الا بالصلة وهى الكون فى بلاد المشرق (قوله الذين الخ) فيـه مع ماقبله لف ونشر مرتب والاولى ان يمثل لعـدم علم المتكلم بقـوله الذين كانوا معك امس لااعرفهم لانه ادل على معرفة المخـاطب من مثـال الشارح (قوله لقلة جدوى مثل هذا الكلام) اى لقلة الفائدة فى هذا الكلام وانمـا لم يقل لعدم فائدة هذا الكلام لانه لايخلو عن فائدة وهى افادة المخاطب عدم معرفة المتكلم لهم وانما كانت تلك الفائدة قليلة النفع بحيث لايلتفت اليها البليغ لان المفروض ان المتكلم لايعلم بشئ من الاحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليـه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم بهـا بخلاف مااذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز ان يكون عالمـا بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى ثم ان قوله لقلة جدوى الخ يقتضى انه لايكون فى الكلام فائدة عظيمة عند انتفاء علم المتكلم بغير الصلة وليس كذلك بل قد يكون فيه ذلك كقولك الذى ملك الروم يعظم العلماء فان معرفة انه يعظم العلماء فائدة يعتد بها وكذلك قولك الذين فى بلاد المشرق زهـاد فان معرفة انهم زهاد فائدة يعتد بهـا واجيب بان ماذكره الشارح هو الغالب فلا يرد المثال السابق لانه من غير الغـالب واما ماجاب به بعضهم من ان الكلام فيما اذا لم يكن للمتكلم علم بسوى الصلة وهذا المثال للمتكلم فيه علم بسوى الصلة وهو انه يعظم العلماء فردود بامرين الاول ان مثال الشـارح كذلك ايضا فان المتكلم عالم بسوى الصلة وهو انه لايعرفهم الثـانى ان المراد بسوى الصلة ماهو من الاحوال المختصة والخبر ليس منها كما تقدم (قوله او استهجان) اى استقباح التصريح بالاسم الدال على ذات المسنداليه اما لاشعاره بمعنى تقع النفرة منه لاسـتقذاره عرفا نحو البول والفساء ناقض للوضوء فيعدل عن ذلك لاستهجانه لقولك الذى يخرج من احد السـبيلين ناقض واما لنفرة فى اجتماع حروفه (قوله باسم) مراده به العلم باقسـامه الثـلاثة فهو من اطلاق الخـاص وارادة العام (قوله اى تقرير الغرض الخ) انما قدم هذا القول لانه احسن الاقوال الثلاثة و وجه احسنيته ان المقصود من الكلام افادة الغرض المسـوق له وكل من المسندين انما اتى به لافادة ذلك الغرض وحينئذ فحمل التقرير على تقريره اولى (قوله والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب) هذا معناها فى الاصل اى ان معناها

(او استهجـان التصريح بالاسم او زيادة التقرير) اى تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليـه (نحو وراودته) اى يوسـف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب

في الاصل المجيء والذهاب والمرادبها هنا المخادعة وهو ان يحتال كل من شخصين على صاحبه في اخذ مابيده يريد ان يغلبه ويأخذه منه وحينئذ فيكون التركيب من قبيل الاستعارة التمثيلية بان شبه هيئة المخادع بهيئة الذي يجيء ويذهب واستعيرت المراودة الموضوعة لحال الذي يجيء ويذهب لحال المخادع ووجه الشبه بين المراودة والمخادعة ان كلا منهما هيئة منتزعة من عدة امور اومن قبيل التبعية بان شبهت المخادعة بالمجيء والذهاب بجامع التردد في كل واستعيرت المراودة الموضوعة للمجيء والذهاب للمخادعة واشتق من المراودة راودت بمعنى خادعت ثم بعد هذا كله فالمخادعة ليست باقية على عمومها بل المراد المخادعة على خصوص الجماع والحاصل ان المراودة في الاصل بمعنى المجيء والذهاب فاريد منها المخادعة وهي مطلقة والمراد منها مخادعة خاصة او ان المراودة صارت حقيقة عرفية في المخادعة والى هذا اشار الشارح بقوله وكأن المعنى اى المراد او العرفي وليس المراد وكأن المعنى الحقيقي ثم انه ورد سؤال حاصله انه اذا كان المراد بالمراودة المخادعة فيقتضي وقوع الطلب من كل منهما لان المفاعلة تقتضي وقوع الطلب من كل منهما ويوسف عليه السلام معصوم لايقع منه طلب ذلك الامر واجاب عنه الشارح بقوله وفعلت فعل المخادع اى المحتال وحاصله ان المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد بها اصل الفعل وانما عبر بالمفاعلة للدلالة على المبالغة في طلبها منه واختلافهما ويجوز ان تكون المفاعلة على بابها وان الطلب حصل من كل منهما وان اختلفت جهته فطلبها للوقاع وطلبه للمنع كما فسر به قوله تعالى ولقد همت به وهم بها اى همت به فعلا وهم بها تركا ثم انه ورد سؤال حاصله حيث كان المراد بالمراودة المخادعة فاحقيقة المخادعة فأجاب الشارح بانها ان يحتال عليه هذا حاصل تقرير كلام الشارح كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وكأن المعنى الخ) انما لم يجزم بذلك لانه لاقدرة له على القطع بان هذا مراد الله فالادب الاتيان بالعبارة المفيدة للظن وقوله خادعته عن نفسه عن بمعنى لام التعليل اى لاجل نفسه مثلها في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الاعن موعدة وعدها اياه ومانحن بتاركي آلهتنا عن قولك او ان المعنى خادعته خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلا بواسطتها وسببها فيفيد العلية والسببية (قوله وفعلت الخ) عطف تفسير وفيه اشارة الى انه لم تتحقق المخادعة حقيقة اذلم يحصل لها ماارادته من المواقعة وفيه اشارة ايضا الى ان المفاعلة ليست على بابها (قوله عن الشيء) متعلق بالمخادع لتضمنه معنى المباعد وضميره لايريد راجع الى الصاحب وجعل عبد الحكيم عن بمعنى لام التعليل اى فعلت فعل المخادع لصاحبه لاجل الشيء الذي لايريد صاحبه ان يخرجه عن يده (قوله يحتال) ضميره راجع للمخادع وهذه الجملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ترك العاطف فهي مستأنفة جوابا بالسؤال كأن قائلا قال له فماذلك الفعل الذي يفعله المخادع لصاحبه فقال

وكأن المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لايريد [مخادع] ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه هو قوله (التي هو في بيتها عن نفسه) متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور [موصول و صلة] ادل عليه من امرأة العزيز اوزليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في النزاهة وقيل هو [موصول] تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة العزيز اوزليخا والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظني انها مثال لها ولا ستهجان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح [مطول]

يحتال المخادع على صاحبه مريدا ان يغلبه (قوله ويأخذه منه) تفسير لما قبله (قوله وهى الخ) لما كانت المخادعة عامة بين المراد منها بقوله وهى اى المخادعه هنا عبارة عن التمحل اى الاحتيال على مجامعة يوسف زليخا فاللام فى قوله لمواقعته بمعنى على (قوله متعلق براودته) اى وعن بمعنى لام التعليل اى راودته لاجل ذاته لما احتوت عليه من الحسن والجمال (قوله فالغرض الخ) اى اذا علمت ماقلناه لك فى معنى المراودة فالغرض الخ (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا بعدم تلوسه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصرحة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملابسة صاحبه للمعاصى (قوله والمذكور) اى وهو قوله التى هو فى بيتها وقوله ادل عليه اى على الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف عن المعاصى والحاصل ان الغرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول واسم الجنس الذى هو امرأة العزيز والعلم الذى هو زليخا الا ان الموصول يدل على ذلك اكثر من غيره لانه يقتضى انه تمكن منها ولم يفعل بخلاف غيره فانه لايدل على التمكن (قوله زليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس وبضم الزاى وفتح اللام كما فى البيضاوى (قوله وتمكن من نيل المراد منها) ان قيل هو نبى معصوم فكيف عبر بالتمكن قلت المراد التمكن بحسب الصورة الظاهرية والا فهو نبى معصوم وقوله من نيل المراد اى مرادها لا مراده (قوله تقرير للمراودة) اى انها وقعت وثبتت وقوله تقدير للمراودة اى التى هى المسند وقوله لما فيه اى الكون فى بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان فى بيتها الخ (قوله من فرط) اى من شدة الاختلاط والالفة وحاصل ماذكره من تقرير المسند انه اذا كان مملوكالها على زعمها بحسب الصورة وعندها فى بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن حتى اذا طلبت منه شيئا لايمكنه ان يخالفها فقوله التى هو فى بيتها تقرير للمراودة وانها حصلت ولابد لما فيه من الدلالة على زيادة الاختلاط فيفيد حينئذ صدور الاحتيال منها على وجه اتم واعظم من غيره (قوله فى امرأة العزيز) راجع للابهام وقوله اوزليخا راجع للاشتراك وعبر فى الاول بالابهام وفى الثانى بالاشتراك لان الاول اسم جنس من قبيل المتواطئ ففيه ابهام والثانى علم يقع فيه الاشتراك اللفظى ويحتمل ان امرأة العزيز وزليخا راجعان للابهام وللاشتراك والاشتراك فى امرأة العزيز معنوى وفى زليخا لفظى وحاصل ماذكره فى تقرير المسند اليه انه لو قال وراودته زليخا لم يعلم انها التى هو فى بيتها اذ يمكن ان يكون هناك امرأة اسمها زليخا غير التى هو فى بيتها لانه علم مشترك وكذا لو قيل راودته امرأة العزيز بخلاف وراودته التى هو فى بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة الى معهودة ويعلم منه نفس تلك المرأة التى هى زليخا امرأة العزيز لانه معلوم من خارج ان التى هو فى بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل (قوله والمشهور) اى عند شراح المتن (قوله وقد بينته فى الشرح) حاصله انه لو عبر بزليخا لكان

مستقبحا لانه يقبح التصريح باسم المرأة اولكون السمع يمج لفظ زليخا لكونه مركبا من حروف يستقبح السمع اجتماعها ومن لطيف هذاالنوع اعنى العدول عن التصريح للاستهجان وان كان فيه طول مايحكيه الشاعر فى قوله

* قالت لترب عندها جالسة * فى قصرها هذا الذى اراه من *

* قالت فتى يشكو الغرام عاشق * قالت لمن قالت لمن قالت لمن *

فعدل عن العلم مع كونه اخصر لما ذكر لاستهجان التصريح باسمها (قوله اى التعظيم والتهويل) اقتصر فى القاموس فى معنى التفخيم على التعظيم والمراد تعظيم المسند اليه (قوله والتهويل) اى التخويف (قوله من اليم) اى من البحر وهو بيان لما غشيهم او ان من للتبعيض وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل اوانه ظرف لغو متعلق بغشيهم والمعنى فغشيهم ماء كثير من البحر لايحصى قدره وليس محدودا باربعين قامة مثلا فأورد المسند اليه اسم موصول اشارة الى انه لايمكن تفصيله وتعيينه فكأنه قيل غشيهم من البحر ماء تعجز العقول عن تفصيله وتعيينه (قوله فان فى هذا الابهام) اى وترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا وقوله من التفخيم اى التعظيم لماغشيهم مالا يخفى وذلك لانه يشير الى ان ماغشيهم بلغ من العظم غاية لاتدرك ولاتفى العبارة ببيانها والعظم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه انواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته فى الغشيان لان الماء المجتمع بالقسر اذا ارسل على طبعه كان فى غاية السرعة ولاحاطته بجميعهم بحيث لايتخلص واحد منهم ان قلت يشترط فى صلة الموصول ان تكون معهودة للمخاطب كما ذكره النحاة لاجل ان يتعرف باعتبارها وحينئذ فلا يتأتى ان تكون مبهمة لان الابهام ينا فى ذلك قلت ذلك الاشتراط بالنظر لاصل الوضع وقد يعدل عن ذلك الاصل الى الابهام لاجل تلك النكتة اى تعظيم المسند اليه وتهويله كذا قيل وفيه ان الذى ذكره النحاة ان الصلة يشترط فيها ان تكون معهودة الا فى مقام التعظيم والتهويل ويمثلون بهذه الآية وحينئذ فلا اعتراض (قوله على الخطاء) فى بعض النسخ على خطأ اى سواء كان خطأ المخاطب اوخطأ غيره ومثال الثانى ان الذى يظنه زيد اخاه يفرح لحزنه (قوله ترونهم) هو بضم التاء رواية ودراية اما الاول فظاهر واما الثانى فلمااشتهر عندهم من استعمال الاراءة بمعنى الظن بصورة المبنى للمجهول وان كان المعنى على البناء للفاعل فعلى هذا الواو فاعل والهاء مفعول اول واخوانكم مفعول ثان واما فتحها على ان ترى بمعنى تبصر فلايصح اذليس الابصار مراداهنا نعم يصح الفتح نظرا للدراية على جعل الرؤية قلبية بمعنى الاعتقاد لكن الرواية تخالفه كذا قرر بعض الافاضل وقرر شيخنا العلامة العدوى ان رأى هنا من الاراءة التى تتعدى الى ثلاثة مفاعيل فهو مبنى للمجهول حقيقة وان الواو نائب فاعل والهاء مفعول ثان واخوانكم مفعول

(او التفخيم) اى التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم من اليم ماغشيهم) فان فى هذا الابهام من التفخيم مالايخفى (او تنبيه المخاطب على الخطأ نحو ان الذين ترونهم) اى تظنونهم (اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا) اى تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطأهم فى هذا الظن ماليس فى قولك ان القوم الفلانى (او الايماء) اى الاشارة

ثالث وان المعنى ان الذين يريكم الناس انهم اخوانكم اى يصيرونكم رائين لهم وظانين لهم انهم اخوانكم وعلى هذا فقول الشارح اى تظنونهم ليس تفسيرا حقيقيا بل تفسير لحاصل المعنى وهذا البيت من كلام عبدة بسكون الباء ابن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه (قوله غليل الخ) الغليل بالغين المعجمة الحقد ويطلق على حرارة العطش والمراد هنا الاول (قوله اى تهلكوا) الصرع هو الالقاء على الارض فهو اما كناية عن الهلاك او الاصابة بالحوادث (قوله ففيه من التنبيه الخ) اى حيث حكم عليهم بانه تحقق فيهم ماهو مناف للاخوة فيعلم انها منتفية فيكون ظنهم لها خطأ (قوله ففيه من التنبيه الخ) اى ففي الموصول من حيث الصلة او ان الصلة والموصول كالشيء الواحد والا فالتنبيه من الصلة لا من الموصول تأمل (قوله ماليس فى قولك الخ) يتبادر منه ان كلام الشاعر فى قوم مخصوصين وليس كذلك بل الظاهر انه تنبيه على خطأ ظن الاخوة بالناس ايا كانوا وفى اى وقت كان فليس هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلانى كذا ذكر شيخنا الحفنى (قوله الى وجه) اى نوع وقوله بناء الخبر لفظ بناء مستدرك والاصل او الايماء الى وجه الخبر وذلك لان الخبر على وجوه وانواع مختلفة فيشار بايراد المسند اليه موصولا لواحد منها واما البناء فهو شيء واحد لا تعدد فيه كذا قيل وقد يقال اذا كان للخبر وجوه وانواع كان بناؤه كذلك باعتبارها لان بناء العقاب غير بناء غيره وحينئذ فليس لفظ البناء مستدركا ولك ان تجعل البناء بمعنى المبنى واضافته للخبر من اضافة الصفة للموصوف وحينئذ فالمعنى انه يؤتى بالمسند اليه اسم موصول للاشارة الى نوع الخبر المبنى على الموصول من كونه مدحا اوذما اوعقابا الخ ومعنى كون الخبر مبنيا على الموصول انه محكوم به عليه وهذا الوجه يشير له قول الشارح فيما يأتى وقول المصنف او الايماء الى وجه بناء الخبر اى والحال ان ذلك الايماء مناسب للمقام بان كان المقام يقتضى التأكيد وانما كان الايماء المذكور مناسبا لذلك المقام لان فيه شبه البيان بعد الاجمال وهو مفيد للتوكيد فان لم يكن ذلك الايماء مناسبا للمقام كان من المحسنات البديعة لانه شبيه بالارصاد من جهة ان فاتحة الكلام تنبه الفطن على خاتمته والارصاد عند علماء البديع ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت مايدل عليه اذا عرف الروى نحو قوله تعالى وماظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون (قوله اى الى طريقه) المراد بطريقه نوعه وصفته (قوله اى على طرزه وطريقته) اى على صفته (قوله يعنى تأتى الخ) اتى بالعناية اشارة الى ان ما افاده كلام المصنف من ان المسند اليه الموصول هو المشير الى وجه بناء الخبر غير ظاهر اذ المشير الى ذلك انما هو الصلة وقد يجاب بان قول المصنف او الايماء الخ معناه انه اؤتى بالمسند اليه اسما موصولا للايماء بصلته (قوله من اى وجه) اى من اى نوع ومن اى جنس و فى الكلام حذف

(الى وجه بناء الخبر) اى الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى) فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه فى قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك فى الشرح (ثم انه) اى الايماء الى وجه بناء الخبر

لامجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام (ربما جعل ذريعة) اى وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشأنه) اى لشأن الخبر (نحو ان الذى سمك) اى رفع (السماء بنى لنا بيتا) اراد به الكعبة اوبيت الشرف والمجد (دعائمه اعز واطول) من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته

اى من جواب اى وجه وكذا يقال فيما بعده (قوله الى ان الخبر المبنى عليه) هذا يشير الى ان البناء بمعنى اسم المفعول واضافته للخبر من اضافة الصفة للموصوف وقوله فان فيه ايماء الخ اى بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام (قوله داخرين) اى صاغرين اى متلبسين بالذل والصغار (قوله ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه) اى فى كلام المصنف والذى فسره بذلك التفسير هو الشارح العلامة الخلخالى تبعا للعلامة الشيرازى فى شرح المفتاح ووجه الخطأ فى ذلك التفسير ان الاشارة للعلة لا تطرد فى جميع الامثلة بل هو ظاهر فى الآيتين فان الاستكبار عن العبادة علة فى دخول جهنم وتكذيب شعيب عليه السلام علة فى الخسران ومشكل فى البيتين فان السمك للسماء ليس علة لبناء البيت وضرب البيت ليس علة لزوال المحبة قد يقال ماذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور انما يتم لو كان هذا القائل رجع الضمير فى قوله ثم انه ربما الخ الى الايماء كما فعل الشارح وهو انما رجعه لجعل المسند اليه موصولا وحينئذ فلا تخطئة فيما ذكر من التفسير لان البيتين حينئذ ليسا من امثلة الايماء الى وجه الخبر بل من امثلة جعل الموصول وسيلة الى التعظيم اوالتحقيق وحينئذ فلا يتوجه عليه ذلك الاعتراض وقد يقال جعله الضمير راجعا لجعل المسند اليه موصولا خلاف مايدل عليه السياق من عود الضمير على الايماء فهو خطأ والمبنى على الخطأ خطأ وانما كان رجوع الضمير لجعل المسند اليه موصولا خلاف مايدل عليه السياق لانه قال ثم انه ولو كان الضمير عائدا على الاتيان بالموصول لقال اوجعله ذريعة على قياس ماقبله من قوله او استهجان التصريح بالاسم او التفخيم او تنبيه المخاطب الخ او الايماء الخ وبان المفيد لتعظيم شأن الخبر وغيره انما هو الايماء لا نفس الموصول بدليل انه لو بنى عليه غير المومى اليه بان بنى عليه غير الخسران بالنسبة للآية الثانية لم يفد تعظيم شعيب فظهر انه لا مدخل للموصوف فى افادة التعظيم (قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم الخ) حاصل ما فى المقام ان المبحث الذى فرغ منه كون الموصول يشير الى جنس الخبر وكون الخبر عظيم الشان مرتفع الرتبة اولا فشئ آخر والمبحث الذى شرع فيه الآن كون الموصول يشير الى جنس الخبر وتلك الاشارة قد تكون ذريعة وطريقا للتعريض بتعظيم شانه اوشان غيره او ذريعة للتعريض بالاهانة لشان الخبر اوذريعة الى تحقيق الخبر (قوله لامجرد الخ) اى لان سياق الكلام ينافيه لانه لو كان كذلك لقال او جعله ذريعة على نسق ماقبله ولانه يفهم ان ماذكر بعد يوجد من غير الايماء وهو فاسد كما مر (قوله الى بعض الاوهام) اى وهم الشارح الخلخالى (قوله ربما جعل ذريعة الخ) اى فيكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الايماء غير مقصود بالذات كذا فى عبد الحكيم (قوله الى التعريض) هو الاشارة من عرض الكلام اى دلالة الكلام على معنى ليس له فى الكلام ذكر نحو

ماأقبح البخل تريد انه بخيل وانماذكر التعريض فى هذه الاغراض لانها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه امر آخر يثبت فى ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه اياها عقلا او عادة قاله السيرامى (قوله اراد به الكعبة) لان القصيدة تأبى ان يكون المراد به الكعبة لان قصد الفرزدق بها افتخاره على جرير بان آباءه اماجد واشراف لكونهم من قريش بخلاف آباء جرير فانهم من اراذل بنى تميم ومعنى كونه بنى لهم بيت المجد والشرف جعل المجد والشرف فيهم اى ان الذى سمك السماء جعل فينا مجدا وشرفا وجعل قبيلتنا من اعظم القبائل بخلافك ياجرير فان آباءك ليس فيهم مجد ولا شرف وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فيتعين حمل البيت على بيت المجد لان جريرا مسلم فلا معنى للافتخار عليه بالكعبة اذ لكل مؤمن فيها حق واجاب بعضهم بانه يمكن ان بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة والقريب من الشئ له ارتباط وتعلق به اكثر من غيره او ان اهله كانوا ممن يتعاطون امورها بخلاف اقارب جرير (قوله او بيت الشرف والمجد) الاضافة بيانية او المراد ببيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه (قوله دعائمه) جمع دعامة بكسر الدال وهى عماد البيت اى قوائمه وعواميده (قوله من دعائم كل بيت) اى او من دعائم بيتك وقيل السماء وقيل عزيزة طويلة (قوله ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء) اى بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك بنى لنا بيتا (قوله المبنى عليه) اى المحكوم به عليه (قوله عند من له ذوق الخ) متعلق بقوله ايماء وافاد بذلك ان الذوق شاهد على ذلك الايماء فانه اذا قيل الذى صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه عرفا ان ما بنى عليه امر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لى كذا كان كالتأكيد لما اشار اليه اول الكلام (قوله ثم فيه) اى فى ذلك الايماء بواسطة الصلة بخلاف مالو قيل ان الذى بنى بيت زيد بنى لنا بيتا فانه لايكون فيه تعريض بتعظيم بناء بيته وان اشار الى جنس الخبر وقوله بتعظيم بيته اى بيت الشاعر وقوله لكونه فعل من رفع السماء اى وافعال المؤثر الواحد متشابهة لاتختلف والحاصل ان شأن الصانع المتقن للصنعة ان تكون صنعته متقنة فحيث كان البناء لذلك البيت فعل من سمك السماء فلا يكون ذلك البناء الاعظيما لما علمت ان افعال المؤثر الواحد متشابهة لاتختلف لايقال ان الايماء المذكور انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لابتعظيم البناء الذى هو الخبر لانا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به وحينئذ فلا محيد عن اعتبار البناء فى التعظيم وهو الخبر قاله ابن يعقوب واعترض العلامة السيد على الشارح بانه لانزاع فى كون هذا الكلام مشتملا على الايماء لنوع الخبر وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا ان ذلك الايماء لامدخل له فى تعظيم الخبر اصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعريض به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد

ومما يدل على ان الايماء لامدخل له فى ذلك وجود التعريض بتعظيم البناء بدون الايماء لنوع الخبر فى قولك بنى لنا بيتا من سمك السماء بتقديم المسند فان هذا مفيد للتعريض بتعظيم شان الخبر ولا ايماء فيه لنوع الخبر لان الايماء انما يحصل عند جعل الموصوف مقدما واجيب بان الكلام فى التعظيم المستفاد من الموصول وصلته فقط ولاشك انه يحتاج الى التوسل اليه بالايماء المذكور لان تعظيم شعيب فى الآية انما استفيد من الصلة لما فيها من الايماء الى جنس الخبر الدال على التعظيم اذلو بنى عليه غير المومى اليه بان رتب عليه غير الخسر ان لم يستفد تعظيمه والتعظيم الحاصل عند تقديم المسند مستفاد من مجموع الكلام ولاشك انه لايحتاج الى الايماء المذكور واستفادة التعظيم من الصلة بواسطة الايماء لاننا فى استفادته من مجموع الكلام لان مايفيد النكتة تنسب اليه وان امكنت بغيره (قوله لابناء اعظم منها وارفع) اى فى مرأى العين (قوله اوذريعة الى تعظيم شان غيره) اى حال غيره والاولى ان يقول اوذريعة الى التعريض بتعظيم شان غيره (قوله ففيه) اى الموصول يعنى مع الصلة (قوله مماينبئ عن الخيبة) اى لان شعيبا نبى فتكذيبه يوجب الخيبة والخسر انوكان الاولى ان يقول الى ان الخبر المبنى عليه من جنس الخيبة والخسران لان هذا هو المناسب لما تقدم له وعطف الخسران على ماقبله عطف تفسير (قوله وتعظيم لشان شعيب) ظاهره ان ذلك من الموصول مع انه من الايماء بواسطة الصلة لانهم اذا كانوا يحصل لهم الخيبة بسبب تكذيبهم اياه يعلم منه انه عظيم فكان الاولى للشارح ان يقول ثم فى هذا الايماء تعريض بشان شعيب الذى هو مفعول به (قوله وربما يجعل) اى الايماء المذكور وقوله ذريعة الى الاهانة الاولى ان يقول ذريعة للتعريض باهانة شان الخبر (قوله ان الذى لايحسن معرفة الفقه الخ) اى ففى الموصول مع الصلة ايماء الى ان الخبر من نوع مايتعلق بالفقه كالتصنيف وفى ذلك الايماء تعريض بان مصنفه مبتذل مهان لانه اذا كان لايحسن ماذكر كان جاهلا فتصنيفه حينئذ قبيح لايعبأ به لان المبنى على الجهل شئ قبيح (قوله ان الذى يتبع الشيطان خاسر) اى فالموصول يشير الى ان الخبر المبنى عليه من جنس الخيبة والخسران وفى ذلك الايماء تعريض بحقارة الشيطان لانه اذا كان اتباعه يترتب عليه الخسر ان كان محقرا مهانا وقد يقال ان اهانته تفهم من العلم بقباحة اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر الا ان يقال انه يحصل بواسطة الايماء لجنس الخبر اهانة اتم مما تحصل به اولا آه سم (قوله وقد يجعل) اى الايماء المذكور ذريعة الى تحقيق الخبر اى تقريره وتثبيته اى جعله مقررا وثابتا فى ذهن السامع حتى كأن الايماء المذكور برهان عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح لان تكون دليلا لوجود الخبر كما فى البيت المذكور فانه يصلح لان يقال اكل الغول ودها وزالت محبتها لانها ضربت الخ ثم ان ظاهره ان المحقق للخبر نفس الايماء وليس كذلك اذ المحقق له فى الحقيقة انما هو الصلة التى حصل بها الايماء لانفس الايماء

لكونه فعال من رفع السماء التى لابناء اعظم منها وارفع (او) ذريعة الى تعظيم (شان غيره) اى غير الخبر (نحو الذين كذّبوا شعيبا كانواهم الخاسرين) ففيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذى لايحسن معرفة الفقه قد صنف فيه اولشان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر اى جعله محققا ثابتا نحو * ان التى ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت (اكلت) ودها غول * فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق

زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود فى مثل ان الذى سمك السماء اذليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر (وبالاشارة) اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة (لتميزه) اى المسند اليه (اكمل تمييز)

(قوله ان التى ضربت الخ) اى ان الحبيبة التى ضربت بيتا وضرب البيت فى الاصل شد اطنابه ويلزمه الاقامة فيه المرادة فتكون كناية عن الاقامة فيه من باب الانتقال من الملزوم للازم وقوله مهاجرة حال من فاعل ضربت افادت ان الكوفة التى اقامت بها ليست محلها الاصلى وقوله بكوفة متعلق بضربت والباء بمعنى فى واضافتها للجند لاقامة جند كسرى بها وقوله غالت اى اكلت وودها اى محبتها لى مفعول مقدم وغول فاعل مؤخر اى انها انما اقامت بالكوفة بعد الهجرة اليها لكون الغول اكل ودها لى وان محبتها لى زالت ووجه ادخال التاء فى الفعل ان الغول مؤنث سماعا وان كان بمعنى المهلك ثم ان لفظ البيت خبر والمعنى على التأسف كما فى الحفيد على المطول (قوله والمهاجرة اليها) عطف على ضرب (قوله الى ان طريق بناء الخبر) اى الى جنس الخبر المبنى عليه وكأن الاولى ان يقول الى ان طريق بناء الخبر امر من جنس زوال المحبة وانقطاع المودة ليوافق مامر والمراد انه فرد من افراد ذلك الجنس وانما كان الموصول يومئ للنوع المذكور لان الشان ان الانسان لايقيم فى محل خلاف محله الا اذا كان كارها لاهل محله (قوله ثم انه) اى الايماء المذكور بواسطة الصلة وقرر شيخنا العدوى ان قوله ثم انه اى ماذكر من الضرب والمهاجرة يحقق الخ اى من تحقيق المسبب السبب وذلك لان اكل الغول ودها سبب فى الواقع للضرب والمهاجرة ووجود المسبب دليل على وجود سببه وظهر لك مما قلنا ان قوله ثم انه يحقق يحتمل رجوع ضميره للايماء جريا على مامر من الشارح ولما ذكر من الضرب والمهاجرة نظرا للحقيقه من ان المومى انما هو الصلة (قوله زوال المودة) اى منها وقوله ويقرره اى فى ذهن السامع (قوله حتى كأنه) اى الايماء بواسطة الضرب اوضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها وقوله برهان عليه اى على زوال المحبة لانه دليل عليه واعلم ان الاستدلال بالسبب على المسبب يسمى برهانا لميا والاستدلال بالمسبب على السبب يسمى برهانا انيا لان وجود المسبب خارجا علة فى وجود السبب بمعنى انك اذا رأيت المسبب متحققا فى الخارج استدللت به على وجود السبب فالمسبب حينئذ يقع فى جواب السؤال بلم عن وجود السبب وماهنا من قبيل الاستدلال بالمسبب على السبب فهو من قبيل البرهان اللمى اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح كانه برهان عليه لاوجه للكأنية اذ هو برهان عليه حقيقة فالاولى ان يقول لانه برهان عليه الا ان يقال ان المعنى حتى كأنه برهان انى فشبه اللمى بالانى اوان كأن للتحقيق قرر ذلك شيخنا العدوى اويقال اتى بكأن لانه لم يسق مساق البراهين المعتادة (قوله وهذا معنى تحقيق الخبر) يعنى ان المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتى كان الصلة دليل عليه وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وايجاده بان تكون الصلة علة للخبر فى الواقع والالزم ان ضرب البيت بالكوفة والمهاجرة اليها علة لانقطاع المودة والمحبة

فى نفس الامر وهو غير صحيح اذا لامر بالعكس وهو ان العلة فى ضرب البيت هو زاول المحبة والحاصل ان الضرب والمهاجرة علة لمية لزوال المحبة وزوال المحبة علة انية لهما (قوله اذليس فى رفع الله السماء الخ) اى لان رفع الله السماء ليس علة لبناء البيت لاانية ولالمية (قوله فظهر الفرق الخ) اى لان حاصل الايماء الى وجه الخبر ان يستشعر السامع بجنس الخبر ولايلزم من ذلك ان يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له واما تحقيق الخبر فهو ان يستشعر السامع بجنس الخبر ويتيقنه ويتقرر عنده بحيث يزول ماعنده من الشك فيه والانكار له الاترى الى قوله ان التى ضربت الخ فانه يحصل منه فى ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والانكار لانه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذى سمك السماء الخ اذلايلزم عادة ولاعقلا من سمك السماء بناء البيت المذكور فقدوجد الايماء فيه بدون التحقيق وظهر لك من هذا ان الايماء الى وجه بناء الخبر اعم من الايماء الى تحقيق الخبر بالنظر للمحل فكلما وجد تحقيق الخبر وجد الايماء ولاعكس لحصول الايماء لوجه الخبر من غير ايماء الى تحقيقه فى نحو ان الذى سمك السماء بنى لنابينا الخ فان فيه الايماء لوجه الخبر وليس فيه ايماء الى تحقيق الخبر اذلا دلالة لسمك السماء على بناء بيتهم ولحصول الايماء الى التحقيق مع ان الايماء لوجه الخبر فى نحو ان التى ضربت بيتا الخ لكون الوجه الذى اشير اليه كالدليل على ذلك الخبر واذ قد علمت الفرق بينهما وان بينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار المحل تعلم ان الايماء لوجه بناء الخبر غير الايماء الى تحقيق الخبر وحينئذ فلايستغنى بذكر الايماء لوجه الخبر عن الايماء الى التحقيق فسقط اعتراض المصنف فى الايضاح على القوم بانه لم يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء لوجه بناء الخبر ذريعة الى التحقيق مع انه عينه (قوله اى تعريف المسند اليه) يعنى لفظه لانه الذى يعرف وقوله لتميزه اى المسند اليه اى معنى المسند اليه ففى الكلام استخدام حيث ذكر المسند اليه اولا مرادا به اللفظ واعيد عليه الضمير مرادا به المعنى اوحذف مضاف اى لتميز معناه (قوله لتميزه اكمل تميز) اى لكون المقصود من تميزه تميزا اكمل فهو من اضافة الصفة للموصوف والتميز الاكمل هو ما كان بالعين والقلب فانه لاتميز اكمل منه ولايحصل ذلك التميز الا باسم الاشارة فان قلت ان كلام المصنف يقتضى ان اسم الاشارة اعرف المعارف وليس كذلك اجيب بان المراد انه اكمل تميزا بالنسبة لما تحته من المعارف لابالنسبة لمافوقه ايضا ويكون الكلام فى مقام لايمكن فيه التعبير بمافوقه من المعارف اويقال ان دلالة اسم الاشارة على اكملية التميز انماهو من حيث ان معه اشارة حسية ولايتأتى معها اشتباه اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة لكن ربما يكون مشتركا اشتراكا لفظيا

لغرض من الاغراض (نحو هذا ابو الصقر فردا) نصب على المدح او على الحال (فى محاسنه) من نسل شيبان بين الضال والسلم * وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر

اويكون مسماه غير معلوم للسامع فلا يحصل التميز فضلا عن كماله وهذا لاينافى ان غير اسم الاشارة اعرف منه من جهة اخرى وذلك لان من المضمرات ضمير المتكلم الذى لايتصور فيه اشتباه اصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لاغير وبالجملة فدلالة اسم الاشارة على اكملية التميز لاتقتضى اعرفيته فلا يكون كلام المصنف مخالفا للقول الصحيح وهو قول سيبويه من ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة اليعقوبى كون المعارف فيها ماهو اعرف من الاسم الاشارة لاينافى ان يكون فيه خصوصية يفوق بها ماسواه لان المراد بكون المعرفة اعرف من غيرها انها اكثر بعدا من عروض الالتباس وهذا لاينافى ان يكون ماهو دونه اقوى منه فى هذا المعنى فى بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا محسوسا للسامع بحاسة البصر او نزل تلك المنزلة اقوى من العلم المشترك فى الحالة الراهنة (قوله لغرض من الاغراض) علة للعلة اى وانما قصد تمييزه تمييزا اكمل لغرض كأن يكون المقام مقام مدح او مقام اجراء اوصاف الرفعة عليه فان تمييزه حينئذ تمييزا كاملا اعون على كمال المدح لان ذكر الممدوح اذا صاحبه خفاء كان قصورا فى الاعتناء بامره (قوله ابو الصقر) خبر عن اسم الاشارة او بدل منه او بيان له وخبر المبتدأ قوله من نسل شيبان (قوله نصب على المدح) اى نصب بفعل محذوف لاجل افادة المدح فعلى التعليل تقدير ذلك الفعل امدح او اعنى اذ لايشترط فى منصوب المدح تقدير مايدل على المدح فالمحترز عنه تقدير مايدل على الذم فقط (قوله او على الحال) اى من الخبر ان قلت الحال لاتأتى من الخبر كما لاتأتى من المبتدأ عند الجمهور قلت سوغ ذلك هنا كون ذلك الخبر مفعولا فى المعنى لمعنى اسم الاشارة او هاء التنبيه لتضمن كل منهما معنى الفعل وهو اشير او انبه اى اشير اليه فى حال كونه منفردا بالمحاسن او انبه عليه فى تلك الحالة وهذا على حد قوله تعالى هذا بعلى شيخا (قوله فى محاسنه) جمع محسن بمعنى حسن اى منفردا بحسن ذاته ومكارم صفاته (قوله من نسل شيبان) حال ثانية من صاحب الاولى فيكون من قبيل المترادفة اى متولدا من نسل شيبان او خبر ثان ذكر بيانا للنسب بعد ذكر حسبه ولايصح ان يكون حالا من الضمير المستتر فى فردا لما فيه من القصور لان الحال قيد فى العامل فيصير تمييزه بالانفراد فى المحاسن مقيدا بكونه من نسل شيبان والمناسب لمقام المدح الاطلاق وعلى تقدير جواز ذلك يكون من قبيل الحال المتداخلة فيكون العامل فيه فردا وتكون متعلقة بمحذوف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفردا اى ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضى ان يثبت للممدوح الفردية فى المحاسن بالنسبة الى كافة الناس لابالقياس الى نسل شيبان فقط الا ان يدعى ان نسل شيبان

(ممتازون)

(او التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لايدرك غير المحسوس (كقوله اولئك آبائي فجئني بمثلهم * اذا جمعتنا يا جرير المجامع * (او بيان حاله) اى المسند اليه (في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد) واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وامثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث انها تبين ان هذا مثلا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره على اى وجه كان (او تحقيره) اى تحقير المسند اليه (بالقرب

ممتازون بالمحاسن عمن سواهم والنسل الولد وشيبان بفتح الشين اسم لابي القبيلة المسماة باسمه (قوله بين الضال آه) حال من نسل شيبان وهو الاوجه اى حال كونهم مقيمين بين الضال والسلم اومن شيبان اومن ابو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة بلاهمز وهو شجر السدر البرى والسلم جمع سلة وهو شجر ذو شوك من شجر البادية يقال له شجر العضاه (قوله وهما شجرتان) الاولى شجران بدون تاء لانهما نوعان من الشجر لافرد ان الا ان يقال ان التاء للوحدة النوعية لا الشخصية ويحتمل ان المراد منهما في هذا البيت الفردان لا النوعان بناء على ان اقامتهم كانت بين فردين من النوعين فاشار الشارح الى بيان المعنى المراد لا المعنى الاصلي (قوله يعني يقيمون الخ) اى فقوله بين الضال والسلم كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لان فقد العز في الحضر) وذلك لان من كان في الحضر تناله الاحكام بخلاف من كان في البادية فهو آمن مما ينغصه واشار الشارح بذلك الى ان مراد الشاعر بوصفهم بسكنى البادية بين الضال والسلم وصفهم بالعز والشاهد في ايراد المسند اليه اسم اشارة لقصد تمييزه تمييزا كاملا لغرض مدحه بالانفراد في المحاسن وبالعز ويحتمل ان يكون المراد بالوصف بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة ونهاية الفصاحة لكونهم لايخالطون في الحضر طوائف العجم فتكون لغاتهم سالمة مما يخل بالفصاحة وكأن الشارح اختار الاول تأسيا بكلام ابي العلاء المعرى حيث قال * الموقدون بنجد نار بادية * لايحضرون وفقد العز في الحضر * (قوله حتى كأنه لايدرك غير المحسوس) اى غير المدرك بحاسة البصر اى الذى وضع له اسم الاشارة (قوله اولئك آبائي الخ) هذا من كلام الفرزدق يهجو جريرا والشاهد في ايراد المسند اليه اسم اشارة للتنبيه على غباوة جرير حتى انه لايدرك غير المحسوس ولو قال فلان وفلان وفلان آبائي لم يحصل التعريض بذلك وقوله فجئني بمثلهم امر تعجيز على حد قوله تعالى فأتوا بسورة من مثله اى لاتقدر على الاتيان بمثلهم في مناقبهم اذا جمعتنا مجامع الافتخار يوما ما (قوله فجئني بمثلهم) اى اذكر لى مثلهم من آبائك (قوله او بيان حاله) اى انه يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط فقوله في القرب في بمعنى من البيانية (قوله كقولك هذا زيد) مثال لما اذا اريد بيان حاله من القرب وقوله ذلك زيد مثال لما اذا اريد بيان حاله من البعد وقوله ذاك زيد مثال لما اذا اريد بيان حاله من التوسط (قوله واخر ذكر التوسط) اى في قوله في القرب الخ اى مع ان الترتيب الطبيعي يقتضي توسطه (قوله لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين) اى لانه نسبة بين شيئين يتوقف تعقله على تعقلهما (قوله وامثال هذه المباحث) اى وهذه المباحث وامثالها كالتكلم والخطاب والغيبة بالنسبة للضمير واحضاره بعينه بالنسبة للعلم وهذا جواب عما يقال ان كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط

مما يبينه اهل اللغة لانه بالوضع ولا ينبغي ان يتعلق به علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد وماهنا غير زائد عليه وحاصل الجواب ان اللغويين انما يبينون معاني هذه الالفاظ فيبينون ان لفظ ذا موضوع للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد والذي بينه اهل المعاني هو انه اذا كان المشار اليه قريبا واقتضى المقام بيان حاله فانه يؤتى بهذا وهكذا فاذا اريد الاخبار عن ذات بالعلم فيتحقق ذلك الاخبار بالتعبير عن الذات بالعلم بان تقول زيد عالم وبالموصول بان تقول الذي قام ابوه عالم وبالاشارة بان تقول هذا عالم لكن الاتيان بالاشارة يفيد المراد وهو ثبوت العلم لتلك الذات وزيادة وهو بيان حالها من كونها قريبة فقول الشارح وهو زائد اي قرب المسند اليه الذي اتى بهذا لبيانه وقوله زائد على اصل المراد اي على المعنى الذي اراده المتكلم وهو ثبوت المسند للمسند اليه فهو كالتأكيد المدلول عليه بان في قولك ان زيدا قائم فانه زائد على المعنى الوضعي للتركيب اعني ثبوت القيام لزيد وقوله الذي هو الحكم صفة للمراد وقوله المعبر عنه اي عن المسند اليه اي الذي يمكن ان يعبر عنه وقوله بشئ اي بطريق من الطرق التي توجب تصوره على اي وجه كان وهي الموصول والعلم والاشارة وقوله على اي وجه كان اي سواء افادت حاله من قرب او بعد اولا والحاصل ان المسند اليه يمكن ان يعبر عنه بالموصول والعلم لكن البليغ يعدل عنهما لاسم الاشارة لبيان حاله وهذا الحال زائد على اصل المراد واعترض بان بيان الحال من ثمرة اللغة لانه اذا علم ان هذا موضوع للقريب علم انه اذا قصد قرب المشار اليه يؤتى به وهكذا واجيب بان معرفة انه اذا قصد الخ من علم المعاني مما يقصد فيه بالذات واما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع فالامور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ اذا لم يكن المقام مقتضيا لازيد منها فيبحث عنها اهل اللغة من حيث الوضع واهل المعاني يبحثون عنها من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فهما مختلفان بهذا الاعتبار (قوله او تحقيره بالقرب) اي انه يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة قصدا لتحقير معناه بسبب دلالته على القرب ووجه ذلك ان القرب من لوازمه الحقارة يقال هذا امر قريب اي هين سهل التناول وما كان كذلك يلزمه ان يكون حقيرا لا يعتني به لكونه مبتذلا فاذا عبر باسم الاشارة الدال على القرب افاد الاحتقار اللازم للقرب وفي سم القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة ووجهه ان الشخص كلما كان اعلى قدرا واشرف درجة احتاج الوصول اليه الى الوسائط اكثر واشد عرفا وعادة فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى (قوله اهذا الذي) قاله ابوجهل مشيرا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم واول الآية واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا اهذا الذي الخ اي قائلين اهذا الذي (قوله اهذا الذي الخ) اي فقد اورد المسند اليه اسم اشارة موضوعا للقرب قصد الاهانة فكأن الكفرة قبحهم الله يقولون اهذا الحقير يذكر

نحو أهذا الذي يذكر آلهتكم او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك

آلهتكم المستعظمة بنفي الالوهية عنها واعلم ان اشارة القريب كما تستعمل لقصد الاهانة كما قلنا تستعمل لقصد افادة التعظيم نظرا لاعتبار مخالطة القريب للنفس وانه حاضر عندها لا يغيب عنها اذا علمت هذا فقول المصنف اوتعظيمه بالبعد فيه اكتفاء اى او بالقرب (قوله اوتعظيمه بالبعد) اى يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالته على البعد نظرا الى ان البعيد شانه العظمة اذ لا ينال بالايدى (قوله تنزيلا لبعد درجته الخ) جواب عما يقال ان الكتاب المشار اليه حاضر فاوجه استعمال اشارة البعيد فيه فقوله تنزيلا معمول لمحذوف اى استعمل اشارة البعيد هنا تنزيلا الخ وقوله لبعد درجته اى عظم درجته (قوله اوتحقيره بالبعد) اى يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة قصدا لتحقير معناه بسبب الدلالة على البعد نظرا الى ان البعيد شانه عدم الالتفات اليه لعدم مخالطته للنفس (قوله كما يقال) اى للحاضر فى المجلس ذلك اللعين فعل كذا فقد عبر عن المسند اليه باسم الاشارة الموضوع للبعيد قصد الحقارته لان شان البعيد عدم الالتفات اليه (قوله تنزيلا الخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال اشارة البعيد فى الحاضر فى المجلس فهو معمول لمحذوف اى واستعمل اشارة البعيد فى الحاضر تنزيلا وقوله لبعده اى لحقارته (قوله عن ساحة عز الحضور) اضافة عز لما بعده من اضافة الصفة للموصوف اى عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بدار عزيزة تشبيها مضمرا فى النفس وطوى ذكر المشبه به واثبات الساحة تخييل والعز ترشيح اوبالعكس (قوله ولفظ ذلك الخ) قصد الشارح بهذا مجرد افادة فائدة وحاصلها ان لفظ ذلك قد يشار به للغائب عن حاسة البصر مطلقا سواء كان ذاتا اومعنى وللحاضر الغير المحسوس وهذا الاستعمال مجاز لانها موضوعة للبعيد المحسوس بحاسة البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس (قوله الى كل غائب) اى عن حس البصر وهذا الصلوح مجاز كما عرفت لان اسماء الاشارة مطلقا وضعت لان يشار بها الى المحسوس المشاهد فخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد وهو ما ادرك بالبصر ما ادرك بغير البصر من باقى الحواس فاذا قلت سمعت هذا الصوت اوشممت هذا الريح اوذقت هذا الطعم كان مجازا كما يفيده كلام عبد الحكيم (قوله عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات الغائبة عن الحس مما يستحيل احساسها نحو ذلكم الله ربكم اوكانت محسوسة لكن غير مشاهدة نحو تلك الجنة وكما فى قولك جاء فى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى امره بعد غيبته (قوله اولمعنى) المراد به ما ليس بذات اى ما قام بغيره فيصدق باللفظ كقولك قال لى انسان كذا فسرنى ذلك القول وضرب زيد عمرا فسرنى ذلك الضرب فان القول والضرب معنى غائب وقد استعمل فيه ذلك مجازا (قوله وكثيرا الخ) قصده بهذا بيان ما فى الآية السابقة (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك

يضرب الله للناس امثالهم فان ذلك اشارة الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا فى قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الخ وكما فى قولك بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن ومنه ذلك الكتاب لما تقدم ان المراد بالمعنى مايشمل اللفظ والمراد بالحاضر مايعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا بتلفظه وعدم انفصاله عما بعده وقوله المتقدم اى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحس) اراد به حس البصر دون السمع لما مر ولان المراد بالمعنى هنا مايشمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله المرذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفى الادراك به عنه (قوله فكأنه بعيد) اى فقد شبه غير المدرك بالبعيد لعدم ادراك كل بحاسة البصر واستعمل اسم المشبه به فى المشبه (قوله للتنبيه) اى يكون للتنبيه اى تنبيه المتكلم السامع واعاد المصنف الجار للبعد (قوله المشار اليه) هو الموصوف فكأنه قال عند تعقيب الموصوف باوصاف وليس المراد بالاوصاف خصوص النحوية (قوله اى عند ايراد الاصاف الخ) بمعنى ان الاوصاف ذكرت اثر ذكر المشار اليه (قوله يقال عقبه) اى بتشديد القاف (قوله وتقول عقبته الخ) المناسب فتقول بالفاء كما فى نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) اى فالباء فى حيز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله وبهذا ظهر فساد الخ) اى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من ان الباء فى حيزه انما تدخل على المتأخر ولاوجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم الاشارة ظهر فساد ماقيل اى ظهر فساده بحسب اللغة وان كان المعنى حاصلا لان اسم الاشارة وقع عقب الاوصاف التى تعقب المشار اليه لكن ذلك ليس مقصودا والحاصل ان مقتضى اللغة ان الباء بعد التعقيب تدخل على المتأخر وعلى كلام ذلك القائل داخلة على المتقدم فهو اى ماقاله ذلك القائل فاسد بحسب ماتقتضيه اللغة وان كان صحيحا بالنظر للمعنى كما بينا ولفساده وجه آخر من جهة حمله المشار اليه على اسم الاشارة مع ان المشار اليه الذات واسم الاشارة اللفظ (قوله ان معناه عند جعل الخ) اى لحمل المشار اليه على اسم الاشارة وجعل الباء داخلة على التقدم وفى ذلك تعسف ومخالفة للغة (قوله جدير بما) اى بمسند يرد الخ (قوله لاجل الاوصاف) لايخفى ان التنبيه لايتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب المشار اليه فانه يصح ان تكون الاوصاف قبل المشار اليه كأن تقول جاءنى الكامل الفاضل زيد وهذا يستحق الاكرام ولاعلى ان يكون ماهو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الاكرام هذا وحينئذ فالاولى للمصنف ان يقول او التنبيه عند الاشارة الى موصوف على ان المشار اليه جدير بما اسند لاسم الاشارة من اجل كونه موصوفا (قوله اولئك على هدى الخ) اى فقد اورد المسند اليه اسم اشارة مع ان المحل للضمير لاجل تنبيه السامع على ان المشار اليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الاشارة

لان المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (اوللتنبيه) اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه باوصاف) اى عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقّبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثانى وتقول عقّبتُه بالشئ اذا جعلت الشئ على عقبه وبهذا ظهر فساد ماقيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب اوصاف (على انه) متعلق بالتنبيه اى التنبيه على ان المشار اليه (جدير بما يرد بعده) اى بعد اسم الاشارة (من اجلها) متعلق بجدير اى حقيق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله (اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) عُقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة

(من)

من الايمان بالغيب واقام الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة (وباللام) اي تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود) اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب

من اجل مااتصف به من الصفات قبلها ان قلت ان الضمير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده قلت نعم هو وان دل على انهم حقيقون به الا انه لايدل على ان الاوصاف السابقة هى العلة فى الاستحقاق بخلاف اسم الاشارة فانه يدل على ذلك وذلك لان اسم الاشارة موضوع للدلالة على المشار اليه والمشار اليه الذوات الموصوفة بالاوصاف السابقة وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعلية الوصف بخلاف مااوتى بالضمير فانه لايفيد ملاحظة الاوصاف فى العلية وان كانت موجودة لان الضمير موضوع للذات فقط كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو الذين يؤمنون الخ) فيه نظر من وجهين الاول ان هذا البيان يقتضى ان الايمان من المشار اليه لامن الاوصاف والبيان الآتى بعد ذلك يقتضى انه من الاوصاف فأول الكلام ينافى آخره الثانى ان المشار اليه هو المتقين لانه الموصوف بالذين يؤمنون فالاولى ان يقول وهم المتقين الذين يؤمنون واجيب عن الاول بان المراد بالذين يؤمنون الذوات المجردة عن الايمان فتكون صفة الايمان خارجة من المشار اليه بقرينة عدها من الاوصاف فيما يأتى وانما لم يعبر عن تلك الذوات بنفس الموصول لقبح ذكره بدون الصلة واجيب عن الثانى بان اهل التفسير على ان الذين يؤمنون منقطع عما قبله على انه خبر مبتدأ محذوف اومفعول فعل محذوف وحينئذ لايكون هو المشار اليه آه غنيمى وفى الفنارى ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر فى الكشاف فعلى التقدير الثانى يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة للآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف فى حكم شئ واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه المعنى الذى اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبئ عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لامعنى المتقين وان اتحدا فى الواقع ذاتا (قوله وغير ذلك) اى كالانفاق مما رزقوا (قوله تنبيها على ان الخ) اى تنبيها بالاشارة فى اولئك الاول والثانى وهذا يقتضى ان المشار اليه فى كليهما الموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى واختار العصام ان اولئك الاول اشارة لماذكر من الموصولين وفيه تنبيه على انهم جديرون بان يكونوا على هدى لاجل الاوصاف المتقدمة وان اولئك الثانى اشارة لماذكر ايضا لكن مع زيادة كونهم على هدى وفيه تنبيه على انهم جديرون باستحقاق الفلاح لاجل الاوصاف المتقدمة مع مازيد بعد اولئك الاول من كونهم على هدى (قوله عاجلا) اى فى الدنيا (قوله بالفلاح آجلا) اى فى الآخرة والمراد به البقاء الأبدى فى النعيم (قوله من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة) اى بخلاف مالوأتى بالضمير فانه لايفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكمال التميز فيلاحظ معه الوصف

بخلاف الضمير فانه موضوع للذات فقط (قوله وباللام) اى على احد الاقوال من انها المعرفة ومقابله ان المعرف ال (قوله للاشارة الى معهود) اى للدلالة على معين فى الخارج فلا يقال انه اطلق المعهود مع ان نفس الحقيقة فى المعرف بلام الجنس معهودة ايضا كما يشير اليه قوله وقد تأتى لواحد باعتبار عهديته وحينئذ فلا تصح المقابلة وحاصل الجواب ان المراد بالمعهود هنا المعين فى الخارج واما الحقيقة فهى وان كانت معهودة ومعينة لكن فى الذهن وحاصل ماذكره المصنف ان لام التعريف على قسمين الاول لام العهد الخارجى وتحته اقسام ثلاثة صريحى وكنائى وعلمى وذلك لان مدخولها ان تقدم له ذكر صراحة كانت للعهد الصريحى وان تقدم له ذكر كناية كانت للعهد الكنائى وان لم يتقدم له ذكر اصلا لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرا اولا فهى للعهد العلمى والنحويون يسمون مااذا كان مدخولها معلوما حاضرا بلام العهد الحضورى وان كان غير حاضر بلام العهد الذهنى القسم الثانى لام الحقيقة وتحته اقسام اربعة لام الحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الجنس ولام العهد الذهنى ولام الاستغراق الحقيقى ولام الاستغراق العرفى وذلك لان اللام اما ان يشاربها للحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الحقيقة ولام الجنس او يشاربها للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وتسمى بلام العهد الذهنى او يشاربها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد وتسمى بلام الاستغراق وهو قسمان اما حقيقى اوعرفى لانه ان اشيربها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة فهى للاستغراق الحقيقى وان اشيربها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب العرف فهى للاستغراق العرفى فظهرلك ان الاقسام سبعة وان لام العهد الذهنى عند البيانيين غيرها عند النحويين وستأتى هذه الاقسام كلها واختلف فى الاصل والحقيقة فقيل لام الحقيقة اصل ولام العهد الخارجى اصل آخر وهوالذى اشارله المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجى قال الحفيد وهو المفهوم من الكشاف وسائر كتب القوم وقيل الاصل لام الاستغراق وقيل الجميع اصول وقدم المصنف لام العهد الخارجى على لام الحقيقة لان المعرف بها اعرف من المعرف بلام الحقيقة ولكثرة ابحاث لام الحقيقة فلام العهد الخارجى كالبسيط بالنسبة للاخرى ولو اخر المعرف بلام العهد الخارجى لكثر الفصل بين القسمين (قوله اى الى حصة) اشار بهذا الى ان المراد بالمعهود الحصة المعهودة لانها الكاملة فى المعهودية ولوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقة والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد اعنى الطبيعة الكلية مع ماانضم اليها من التشخص والتفرقة بينهما بان الفرد عبارة عن المركب من الطبيعة والتشخص والحصة الطبيعة المعروضة للتشخص انما هو اصطلاح المناطقة وانما اختار لفظ الحصة دون الفرد لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون اكثر

واحدا كان اواثنين اوجماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا اوكناية (نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس) الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى) اى كالانثى التى (وهبت) تلك الانثى (لها) اى لامرأة عمران فالانثى اشارة الى ماسبق ذكره صريحا لا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ماسبق ذكره كناية فى قوله تعالى رب انى نذرت لك مافى بطنى محررا

(من واحد)

فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد (او) للاشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد (كقولك)

من واحد فان قلت كون المراد بالحصة الفرد ينافيه ما بعده من التعميم اعنى قوله واحدا كان او اكثر قلت ليس المراد بالفرد الواحد الشخص بل المراد به ما قابل الحقيقة اعنى والقدر والجملة من الافراد سواء كان واحدا او اكثر فقوله الى حصة اى الى قدر وجلة وقوله من الحقيقة اى من افراد الحقيقة والا فالحقيقة لا تتبعض وقوله معهودة اى تلك الحصة اى معينة (قوله واحدا كان) اى تلك الحصة فهذا تفصيل لها وذكر باعتبار انها قدر ويحتمل ان المراد واحدا كان ذلك المعهود وهو الحصة وحينئذ فهو تعميم فى المعهود فى كلام المصنف وذلك كما اذا قلت جاءنى رجل او رجلان او رجال فيقال لك اكرم الرجال او الرجلين او الرجل (قوله بفعل عهدت الخ) اى يقال لغة وهذا استدلال على ان المراد بالمعهود المعين كما يفيده تفسيره بالحصة فان قلت ما ذكر من الدليل ليس فيه ذكر التعيين قلت هو استدلال باعتبار اللازم لانه يلزم من ادراكه وملاقاته كونه معينا قرره شيخنا العدوى (قوله ولقيته) عطف سبب على مسبب (قوله وذلك) اى العهد والتعين فى الحصة ويحتمل ان المراد وذلك اى كون اللام للاشارة الى معهود (قوله لتقدم الخ) اعلم ان هذا التقدم شرط لصحة استعمال المعرف فى الحصة كما فى المضمر الغائب لا انه قرينة لارادة الحصة على ما وهم لانه يلزم ان يكون استعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه (قوله اى ليس الذكر الخ) انما تعرض المصنف لتفسير الآية للخلاف الواقع بين المفسرين فيها فقيل انه من كلام امرأة عمران وفى الكلام قلب اى ليس الانثى كالذكر فى التحرير وهو من تتمة تحسرها فالمعنى التحسر على وضعها انثى وعدم مساواتها للذكر فى التحرير فياليتها كانت ذكرا او كانت مساوية له فى التحرير وعلى هذا فاللام فيهما للجنس ولا يصلحان مثالين للام العهد وقيل انه من كلام الله تعالى تسلية لها والمعنى ليس الذكر الذى طلبته كالانثى التى وهبت لها بل الانثى التى وهبت لها اعظم رتبة من الذكر الذى طلبته وعلى هذا فاللام فيهما للعهد فلما جرى الخلاف بين المفسرين فى الآية احتاج المصنف الى تفسيرها بالقول الثانى حتى يتضح كونهما مثالين قاله شيخنا العدوى (قوله الذى طلبت) اى بقولها انى نذرت لك ما فى بطنى محررا لان هذا الكلام يتضمن طلبها ان يكون ما فى بطنها ذكرا وتجعله من خدم بيت المقدس لان خدمة بيت المقدس اذ ذاك لا تصلح الا للذكور دون الاناث اه نوبى (قوله فالانثى) اى فال الداخلة على انثى اشارة اى مشاربها وكذا يقال فى قوله بعد والذكر اشارة الخ وانما قلنا ذلك لان المشير انما هو اللام لا الذكر ولا الانثى (قوله الى ما سبق ذكره) اى والمذكور معهود معين (قوله فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى) انث الضمير مع كونه راجعا لما لانه دار الامرين مراعاة المرجع والحال التى هى بمنزلة الخبر اعنى انثى ورعاية الخبر اولى لانه محط الفائدة واما التأنيث فى قوله فلما وضعتها فمراعاة

للمعنى لان مافى بطنها فى الواقع انثى وغاية ماقالوا الاولى مراعاة لفظ ما وهذا لاينافى ان مراعاة المعنى جائزة قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله لكنه ليس بمسند اليه) اى لانه مجرور بالكاف خبر ليس فهو مسند لكنه نظير مناسب من حيث العهد الصريح (قوله كناية) يحتمل كما قاله عبد الحكيم ان المراد الكناية بالمعنى اللغوى وهو الخفاء لان فهم الذكر من لفظ ما الصادق بالذكر والانثى فيه خفاء لعدم التصريح وان كان ذكر الوصف بعد ذلك اعنى محررا مبينا للمراد وحينئذ فقول الشارح الى ماسبق ذكره كناية اى الى ماسبق ذكره على وجه الكناية اى على طريق فيه خفاء ويحتمل كما قال الفنارى ان المراد بالكناية المصطلح عليها عند علماء البيان فتكون من افراد الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعين فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فالتحرير من الصفات المختصة بالذكور فلفظ مافى بطنى باعتبار تقييده بمحررا ملزوم للذكر والذكر لازم له فقد اطلق اسم الملزوم واريد اللازم فالذكر لم يذكر صراحة بل كناية والمذكور صراحة ملزومه وهو مافى البطن الموصوف بالتحرير وجعل ذلك كناية ظاهر على مذهب المصنف القائل ان الكناية ان يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم اما على طريقة السكاكى من انها اللفظ المراد به ملزوم ماوضع له فلا يتأتى هنا لان التحرير ليس لازما للذكر اذ كثيرا من الذكور غير محرر (قوله وان كان يعم الذكور والاناث) اى بحسب وضعها (قوله لكن التحرير الخ) فيه نظر لان اختصاص التحرير بالذكر فى نفس الامر لاينافى عموم مالاذكر والانثى بحسب الوضع وحينئذ فلا يكون الذكر بخصوصه مذكورا واجيب بان العموم فى ما انما هو بحسب اصل الوضع واختصاصه بالذكر فى الآية بواسطة القرينة وهو الوصف بالتحرير فصح ان يكون الذكر مذكورا كناية نظرا لتلك القرينة اه قرمى ثم ان الانسب بقوله محررا ان يكون التحرير فى كلام الشارح مصدر حرر المبنى للمفعول فقوله يعتق مبنى للمفعول (قوله وهو) اى الذكر مسند اليه لانه اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) هذا مقابل لقوله وذلك لتقدم ذكره صريحا اوكناية (قوله لتقدم علم المخاطب به) اى بالقرائن سواء كان ذلك المعلوم للمخاطب غير حاضر بالمجلس كمثل الشارح اوحاضرا فيه كقولك لداخل البيت اغلق الباب ونحو قولك لمن فوق سهمه القرطاس فالعهد العلمى والحضورى من اقسام العهد الخارجى لتحقق المشار اليه باللام خارجا (قوله اذا لم يكن الخ) اى فالقرينة حالية وهى انفراده فى البلد (قوله ومفهوم المسمى) هذا تفسير للحقيقة اشارة الى انه ليس المراد منها معناها المشهور وهو الماهية المتحققة اى الموجودة فى الخارج وتوضيح ذلك ان الامر الكلى باعتبار تحققه ووجوده فى الخارج يقال له حقيقة وباعتبار تعقله فى الذهن سواء كان له وجود فى الخارج ام لايقال له مفهوم فهو شامل للماهيات الغير

(الموجودة)

الرجل خير من المرأة وقد يأتى) المعرف بلام الحقيقة (لواحد) من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها

الموجودة فاشار الشارح بالتفسير الى ان المراد بالحقيقة المفهوم ليشمل قولك العنقاء والغول فان ال فيهما جنسية واضافة مفهوم للمسمى بيانية اى ومفهوم هو مسمى الاسم لان المفهوم قديكون مسمى بان يكون وضع له اسم والمسمى قدلايكون مفهوما كما اذا كان الموضوع له الاسم ماصدقا وقديكون المفهوم غيرمسمى بان كانت تلك الحقيقة المتعقلة ذهنا لم يوضع لها لفظ فبين المفهوم والمسمى عموم وخصوص وجهى كخاتم فضة (قوله من غير اعتبار الخ) بيان لنفس الحقيقة اى من غير ملاحظة لماصدق عليه ذلك المفهوم من الافراد ومن ذلك اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع وفى كلام الشارح نظر لان لام العهد الذهنى ولام الاستغراق بقسميه اعتبر فيهما الافراد مع انهما من اقسام لام الحقيقة واعتبار الافراد ينافى عدم اعتبارها فلايصح جعلهما من فروع لام الحقيقة واجيب بان المراد من غير اعتبار للافراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بان لاتعتبر الافراد اصلا كما فى لام الحقيقة او تعتبر بواسطة القرائن كما فى لام العهد الذهنى ولام الاستغراق ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى فاللام التى لتعريف العهد الذهنى اوللاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ماذكرنا بحسب المقام والقرينة ويمكن الجواب ايضا بان قول الشارح من غير اعتبار الخ دخول على المثال اشارة الى ان المثال المذكور من القسم الذى لاتعتبر فيه الافراد وان المقسم هو اللام التى يشاربها الى الحقيقة لابهذا القيد واما بهذا القيد فهو القسم الاول وقد اشار المصنف الى القسم الثانى بقوله وقديأتى لواحد والى الثالث بقوله وقديفيد الاستغراق ومبنى الاشكال على ان قوله من غير اعتبار تقييد للقسم (قوله كقولك الخ) اى ومنه الكل اعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (الرجل خير من المرأة) اى حقيقة الرجل الملحوظة ذهنا خير من حقيقة المرأة الملحوظة ذهنا ولاينافى هذا كون بعض افراد جنس المرأة خيرا من بعض افراد جنس الرجل لان العوائق قدتمنع عمايستحقه الجنس قال ابن يعقوب الاولى للمصنف ان يمثل بقولنا فى التعريف الكلمة لفظ مفرد مستعمل والانسان الحيوان الناطق لان الحكم فى التعريف حقيقى مفهومى لافردى بخلاف الحكم بالخيرية فان الفضل بين الذكورية والانوثية انما تحقق من خصال الافراد لامن تصور كل منها لكن لما كان مآل التصور الى الافضلية فى الخارج ثبتت الافضلية للحقيقة لذاتها لامن جهة التصور فان الشئ الذى هو فى قوة الحصول يثبت له حكم الحصول ويصح ان يراعى فى الخيرية خيرية مجرد الذكورية على نفس الانوثية من غير رعاية خصالها فيكون الحكم حقيقيا لافرديا فلا يحتاج الى التأويل فتأمله

ومن تعريف الجنس من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حي اى
جعلنا مبدأ كل شئ حي من هذا الجنس الذى هو الماء روى انه تعالى خلق الملائكة من
ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه (قوله وقد
يأتى المعرف بلام الحقيقة لواحد) قد للتحقيق لا للتقليل وهذا اشارة الى القسم الثانى
من الاقسام الاربعة للام الحقيقة ولم يقل وقد يقصد من المعرف بلام الحقيقة واحد
لان الوحدة المبهمة مستفادة من القرينة الخارجية ولم تقصد من المعرف باللام وعبر
هنا بقوله وقد يأتى وفيما سيأتى بقوله وقد يفيد اما للتفنن واما لان دلالة اللام
فى الاول قوية لانها مصحوبة بالقرينة الدالة على البعضية وفى الثانى ضعيفة لانها يكفى
فيها القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث هى ولا يحتاج الى القرينة الدالة
على الاستغراق (قوله لواحد) اى مبهم (قوله من الافراد) اى من افراد الحقيقة
(قوله باعتبار عهديته) اى تعينه واستحضاره فى الذهن تبعا لتعين الحقيقة واستحضارها
فيه فالمعهود ابتداء هو الحقيقة ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار افرادها كان
كل واحد من الافراد معهودا ذهنا وبهذا اندفع ما يقال ان الواحد من الافراد هنا غير
معين وحينئذ فلا عهد فيه لا ذهنا ولا خارجا بل هو مبهم فكيف يقول المصنف
باعتبار عهديته فى الذهن وحاصل الجواب انه مبهم فى ذاته وعهديته انما هى تبع
لعهدية الماهية التى اشتمل عليها فيصح نسبة العهدية اليه بهذا الاعتبار وقوله لمطابقة
ذلك الواحد الحقيقة اى المعهودة علة لعهديته ومعنى مطابقة الواحد للحقيقة اشتماله
عليها عند ابن الحاجب او صدق الحقيقة عليه عند الشارح وعلى الوجهين فالفرد
المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود اى معلوم فله عهدية بهذا
الاعتبار فسمى معهودا ذهنيا كذا فى ابن قاسم عن الناصر اللقانى ومثله فى عبد الحكيم
وقيل فى قوله عهديته حذف مضاف اى باعتبار عهدية حقيقته فالموصوف بالعهد
انما هو الحقيقة واليه مال العصام والصفوى واذا عهدت حقيقته عهد هو لمطابقة
ذلك الواحد لها (قوله يعنى يطلق الخ) اشار به الى ان قول المصنف يأتى بمعنى
يطلق وان اللام فى قوله لواحد بمعنى على (قوله المعرف بلام الحقيقة) صفة لمحذوف
تقديره يعنى ان اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة وقوله الذى هو موضوع للحقيقة
صفة للمعرف اى الذى هو موضوع للحقيقة من غير نظر الى فرد لان النظر الى فرد ما
او لجميع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله المتحدة فى الذهن) اى المعينة فى الذهن
او الموصوفة بالوحدة فى الذهن ويلزمها التعيين فالوحدة على كل حال خارجة
عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرف
بلام الحقيقة اعنى ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه فان الماهية الحاصلة فى الذهن امر
واحد لا تعدد فيه فى الذهن انما يلحقه التعدد بحسب الوجود (قوله على فرد ما موجود

(متعلق)

متعلق بيطلق (قوله من الحقيقة) صفة لفرد اى على فرد من افراد الحقيقة والا فالحقيقة لاتتجزأ (قوله باعتبار) متعلق بيطلق وقوله معهودا اى معلوما ومعينا فى الذهن اى لاباعتباره بخصوصه والا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيد من حيث انه مقيد قاله عبدالحكيم وقوله وجزئيا عطف على معهودا من عطف العلة على المعلول اى ان عهديته باعتبار انه جزئى من جزئيات الحقيقة التى هى مستحضرة فى الذهن ومعهودة فيه وقوله مطابقا اياها اى وباعتبار كونه مطابقا اياها اى مشتملا عليها ثم ان ظاهر قول الشارح يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة على فرد باعتبار كونه معهودا فى الذهن انه يستعمل فى الفرد نفسه لكن حقق فى المطول ماحاصله انه يستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو فى الحقيقة انما اطلق على الحقيقة فى ضمن الفرد لقرينة واليه يشير قوله الآتى وهذا معناه نفس الحقيقة الخ وعبارته فى المطول وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لاباعتبار الوضع انتهى وقد يقال ان قوله هنا باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها بمنزلة قوله فى المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا ايضا ان الاستعمال فى الحقيقة انما هو فى الحقيقة فى ضمن الفرد فتأمل (قوله كما يطلق) راجع لقوله يطلق اى يطلق اطلاقا كاطلاق الكلى الطبيعى اى الذى يراد منه الحقيقة والطبيعة والمراد بالاطلاق هنا الحمل وذلك كالحيوان فى نحو قولك هذا الفرس حيوان والانسان فى قولك زيد انسان وانما كان المراد بالاطلاق هنا الحمل لان الكلى لايراد منه المفهوم والطبيعة الا اذا كان محمولا واما لو كان موضوعا كان المراد منه الافراد وحينئذ فلا يكون طبيعيا ذكره شيخنا الحفنى (قوله كما يطلق الكلى الطبيعى) اى المجرد من اللام فالجامع اطلاق الكلى على فرد فى كل لكن المراد بالاطلاق فيما نحن فيه الذكر وفى المشبه به المراد بالاطلاق الحمل قرره شيخنا العدوى (قوله وذلك) اى اطلاق اسم الجنس المعرف على فرد معين فى الذهن (قوله على انه ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى) اى كما فى لام الحقيقة وقوله بل من حيث الوجود اى وجود الحقيقة (قوله من حيث هى هى) اى من حيث هى بنفسها مقصودة لا الافراد فهى الثانية توكيد والخبر محذوف (قوله لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد) اى كما فى لام الاستغراق الآتية (قوله بل بعضها) اى بل من حيث وجودها فى بعضها (قوله ادخل السوق) اى فقولك ادخل قرينة على انه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هى لاستحالة الدخول فى الحقيقة ولا الحقيقة فى ضمن جميع الافراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع افراد السوق فعلم من هذا ان المراد الحقيقة فى ضمن

كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) فى الخارج ومثله قوله تعالى واخاف ان يأكله الذئب (وهذا فى المعنى كالنكرة) وان كان فى اللفظ يجرى عليه احكام المعارف

من وقوعه مبتدأ وذاحال ووصفاللمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لمابينهمامن تفاوت ماوهوان النكرة معناها بعض غيرمعين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانماتستفادالبعضية من القرينة كالدخول و الاكل فيامر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولكونه فى المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني (وقد يفيد) المعرف باللام المشاربها الى الحقيقة (الاستغراق نحو و ان الانسان لفى خسر) اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد

بعض الافراد (قوله حيث لاعهد) بان تعدد اسواق البلد ولاتعيين نواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله فى الخارج) اى لامطلقا كما يوهمه اطلاق النفى لوجود العهد الذهنى والحاصل انه ليس المراد نفى العهد مطلقا بل خصوص العهد الخارجى لوجود العهد الذهنى كما قدمه فى قوله باعتبار عهديته فى الذهن فلاتنافى بين قوله حيث لاعهد وقوله قبل ذلك باعتبار عهديته فى الذهن فلوفرض ان هناك عهدا خارجيا بان كان هناك سوق واحد كانت ال للعهد الخارجى (قوله واخاف ان يأ كله الذئب) اى فردمن افرادالحقيقة المعينة فى الذهن وليس المرادحقيقةالذئب من حيث هى لانها لاتأكل ولاالحقيقة فى ضمن جميع الافراد وحاصل مافى المقام ان المعرف بلام العهد الذهنى موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه لاباعتبار انه فرد والا كان مجازا فجاء التعدد باعتبار الوجود لاباعتبار الوضع (قوله وهذا) اى المعرف بلام العهد الذهنى (قوله فى المعنى كالنكرة) اى بعد اعتبار القرينة لان المراد به بعد اعتبارها فرد مبهم اماقبل اعتبارها فليس كالنكرة اذهو موضوع للحقيقة المعينة فى الذهن (قوله وان كان فى اللفظ) اى والحال انه تجرى عليه احكام المعارف بالنظر للفظه يعنى غالبا لما سيأتى وبقولنا بعد اعتبار القرينة اندفع مايقال هذا الكلام يقتضى ان اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب المعنى نظرا الى انه فى المعنى نكرة وليس كذلك بل المعرف بلام العهد الذهنى معرفة بحسب اللفظ والمعنى لانه موضوع للحقيقة المعينة ومستعمل فيها وحينئذ فاجراء احكام المعارف عليه بحسب الامرين جميعا (قوله من وقوعه مبتدأ) نحو الذئب فى دارك وقوله وذاحال نحو رأيت الذئب خارجا من بيتك وقوله ووصفا للمعرفة نحو زيد الكريم عندك وقوله وموصوفا بها نحو الكريم الذى فعل كذا فى دار صديقك (قوله ونحو ذلك) اى كعطفه بيانا من المعرفة والعكس نحو زيد الكريم عندك والكريم زيد عندك وككونه اسم كان ومعمولا اول لظن نحو كان السارق الذى سرق متاعك فى محل كذا وظننت السارق هالكا (قوله وهو ان النكرة) اى نحو ادخل سوقا معناها اى الوضعى وقوله من جملة الحقيقة اى من جملة افرادها والا فالحقيقة لاتتجزأ (قوله وهذا) اى المعرف بلام العهد الذهنى نحو ادخل السوق وقوله معناه اى الوضعى (قوله كالدخول) اى فانه انما يتصور فى الافراد الخارجية ولايتصور فى الحقيقة (قوله فالمجرد) اى من اللام نحو سوقا وقوله وذو اللام نحو السوق وقوله بالنظر الى القرينة قيد فى ذواللام فقط اذ المجرد استعماله فى المفرد لايتوقف على القرينة (قوله سواء) اى فى ان المراد من كل بعض غير معين (قوله مختلفان) اى لان المنكر معناه بعض غير معين من افراد الحقيقة والمعرف معناه الحقيقة المعينة فى الذهن وانما اطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه فافادة البعضية فى المجرد بالوضع وفى ذى اللام

(بالقرينة)

بالقرينة وهذا الفرق الذى ذكره الشارح بناء على ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا انها موضوعة للماهية فالفرق ان تعين الماهية وعهديتها معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى مدلول النكرة وان كان حاصلا فالفرق بين المعرف بلام العهد الذهنى والنكرة كالفرق بين اسم الجنس المنكر كاسد وعلم الجنس كاسامة وذلك لانه على القول بان اسم الجنس المنكر موضوع للفرد المنتشر فالفرق بينهما ماقاله الشارح وان قلنا موضوع للماهية فالفرق ماقلناه واعلم ان النكرة سواء قلنا انها للمفهوم او للفرد المنتشر انما تستعمل فى الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له (قوله ويوصف بالجملة) الاولى التفريع بالفاء (قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى) تمامه * فمضيت ثمت قلت لايعنينى * عدل الى المضارع فى امر قصدا الى الاستمرار وقوله فمضيت ثمت قلت اى فأمضى ثم اقول لكن عدل الى الماضى دلالة على التحقق فكأنه قال امر دائما على لئيم عادته سبى ومواظب على سبى بانواع الشتائم فأمضى ولاالتفت اليه ولااشتغل بملامه واعرض عنه صونا لماء الوجه ثم اقول لجماعة الخلان انه لايعنينى وثم حرف عطف اذالحقها علامة التأنيث اختصت بعطف الجمل وقوله لايعنينى اى لايريدنى بل يريد غيرى من عناه اذا قصده ويحتمل ان المراد لايهمنى الاشتغال به والانتقام منه من عنانى الامر اذا اهمنى والشاهد فى قوله يسبنى فان الجملة صفة للئيم لان الشاعر لم يرد لئيما معينا اذليس فيه اظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمدح بها ولاالماهية من حيث هى بقرينة المرور ولاالاستغراق لعدم تأتى المرور على كل لئيم من اللئام بل الجنس فى ضمن فرد مبهم فهو كالنكرة فلذا جعلت الجملة صفة لاحالا قال ابن يعقوب ولم تجعل تلك الجملة حالا لان الغرض ان اللئيم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل واعرض عنه وليس الغرض تقييد السب بوقت المرور فقط كما هو مقتضى الحالية لاشعارها بالتحول فى اصلها كذا قيل لكن المناسب لقوله ثمت قلت لايعنينى كونها حالية لان المتبادر من قوله قلت لايعنينى انه قال ذلك فى حال سماع السب حال المرور لاان قاله فيمن دأبه السب ولو فى غير حال المرور انتهى (قوله وقد يفيد الاستغراق) اى لجميع الافراد وهذا هو القسم الثالث من اقسام لام الحقيقة ثم ان ظاهر المصنف ان المعرف بلام الحقيقة موضوع لامرين الحقيقة وجميع الافراد وانه يفيدهما لاطلاقه عليهما وليس كذلك بل هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن فقط وافادتها للاستغراق انما هى من حيث تحقق الحقيقة فى جميع الافراد واجاب الشارح عن نظير هذا فيما سبق وحاصل الجواب عن ذلك ان يقال ان المراد ان المعرف باللام الموضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن قد يطلق على جميع الافراد من حيث تحقق الحقيقة فيها وذلك عند قيام القرينة الدالة على انه ليس القصد الحقيقة من حيث هى ولامن حيث وجودها فى فرد فيكفى فى الحمل على

الاستغراق وجود القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث هى ومن حيث وجودها في بعض الافراد ولا تتوقف على وجود القرينة المعينة للاستغراق بخلاف الحمل على وجود الحقيقة فى فرد فانه يتوقف على القرينة الدالة على البعضية فالقرينة فيه اقوى (قوله بدليل الخ) هذا يقتضى انه لابد من قرينة معينة فى هذا النوع ايضا كالذى قبله والحق خلافه لانه اذا لم تقم قرينة على ارادة الحقيقة ولا على الفرد الغير المعين حمل على الاستغراق كما هو المأخوذ من كلام الكشاف وقد يجاب بان الشارح قصد التنصيص على المراد بوجود الدليل قرره شيخنا العدوى (قوله الذى شرطه دخول الخ) اى ودخوله فيه فرع عن العموم والعموم يدل على الاستغراق ثم ان ما ذكر شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لا مطلقا وحاصل ذلك الدليل ان المستثنى منه كالانسان يجب ان يكون المراد به كل فرد اذ لو اريد به الحقيقة لما صح الاستثناء للافراد لعدم تناول اللفظ لها ولو اريد به بعض من الافراد مبهم لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى فى المستثنى منه ولو اريد به بعض معين ليس من الذين آمنوا لما صح ايضا لعدم الدخول ولو اريد بعض معين منه الذين آمنوا لورد ان ارادة البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح فتعين ارادة جميع الافراد ثم ان دلالة الاستثناء على الاستغراق بناء على القول انه يجب فى الاستثناء دخول المستثنى فى لفظ المستثنى منه اما على القول بانه يكفى فى صحة الاستثناء جواز الدخول فلا دلالة للاستثناء حينئذ على الاستغراق قاله سم (قوله فاللام التى لتعريف العهد) اى لتعريف المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وهذا تفريع على ارجاع الضمير فى قد يأتى وقد يفيد للمعرف بلام الحقيقة اى فعلم ان اللام الخ اذ المتفرع على الارجاع علم ذلك لا نفسه (قوله او الاستغراق) عطف على العهد والاستغراق بمعنى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل او ان الاستغراق باق على مصدريته وهو عطف على تعريف (قوله هى لام الحقيقة) اى هى من افراد لام الحقيقة (قوله حمل) اى مدخولها وقوله على ما ذكرنا اى الحقيقة فى ضمن فرد غير معين فى الاول او فى ضمن جميع الافراد فى الثانى فالحاصل ان لام الحقيقة هى الاصل لكن تارة يقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هى وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها فى بعض الافراد وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها فى جميع الافراد فالمنظور له الحقيقة فى الكل دون بعض الافراد او كلها واما لام العهد الخارجى فهى قسم برأسها اصل لكل خارج كما تقدم للمصنف واعترض بان هذا تحكم ولم لم تجعل التى للعهد الخارجى من افراد لام الحقيقة بحيث يقال فيها ان الاشارة بتلك اللام للحقيقة من حيث تحققها فى فرد معين فى الخارج لتقدمه ذكرا صراحة او كناية او لعلم المخاطب به ويمكن الجواب بانه انما جعلت قسما لكون التعين فيها اشد من التعين فى لام الحقيقة وجعل بعضهم كل واحد اصلا

بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهنى او الاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير

مستقلا على حدة وبعضهم جعل الكل فرع التى للحقيقة وبعضهم جعل لام العهد الخارجى اصلا للكل فاعداها من فروعها وهذا الخلاف لاطائل تحته وذكر الحفيد انه ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر كانت ال التى للعهدالذهنى هى الاصل لانها ابقت مدخولها على حاله وان كانت موضوعة للماهية لابقيدالاستحضار كانت لام الحقيقة هى الاصل وماعداها من فروعها وذلك لان معنى اللام الاشارة الى معنى مادخلت عليه فظهرلك ان جملة الاقوال خمسة (قوله والقرينة) عطف تفسير على ماقبله (قوله ولهذا) اى ولاجل كون لام العهد الذهنى ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله عائد الى المعرف باللام الخ) اى وليس عائدا على المعرف باللام مطلقا لعدم افادته ان هذين القسمين من افراد لام الحقيقة ومما يدل على ان الضمير عائد على المعرف بلام الحقيقة كما قال الشارح لا الى المعرف بمطلق اللام تغيير المصنف الاسلوب حيث قال وقد يأتى وقد يفيد ولم يقل اوللاشارة الى واحد معهود فى الذهن اوللاشارة الى الاستغراق تأمل (قوله ولابد الخ) اعلم ان اسم الجنس المنكر اذا كان مصدرا فانه يدل على الحقيقة قطعا لوضعه لها كذكرى وبشرى ورجعى كما ان اسم الجنس المعرف يدل عليها قطعا من غير نزاع فيهما وان كان اسم الجنس المنكر غير مصدر كاسد ورجل ففيه نزاع قيل انه موضوع للفرد المنتشر وقيل موضوع للماهية اذا علمت ذلك فيرد سؤال حاصله ان لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس اما ان يقصد بها الاشارة الى الماهية من حيث هى اى من غير اعتبار تعينها وحضورها فى الذهن واما ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار تعينها وحضورها فى الذهن فان قلتم بالاول لزم عدم الفرق بين اسم الجنس المعرف والمنكر المصدر نحو ذكرى والذكرى ورجعى والرجعى فان كلا منهما موضوع للماهية والقول بعدم الفرق باطل لضرورة الفرق بين المعرف والمنكر وان قلتم بالثانى لزم عدم الفرق بين المعرف بلام الحقيقة ولام العهد الخارجى العلمى لان كلا منهما اشارة الى حاضر معين فى الذهن وهذا البحث اوره صاحب المفتاح على هذا المقام واشار الشارح لجوابه بقوله ولابد الخ وحاصله انا نختار الثانى وهو ان لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها فى الذهن ولا نسلم لزوم عدم الفرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجى العلمى وذلك لان المشار اليه بلام الحقيقة هو الحقيقة معينة فى الذهن والمشار اليه بلام العهد المذكور حصة من افراد الحقيقة معينة فى الذهن وفرق بين الحقيقة والحصة منها (قوله ليتميز) اى اسم الجنس المعرف المفهوم من المقام فهو بالياء التحتية (قوله عن اسماء الاجناس النكرات) اى فان الاشارة بها الى الماهية لاباعتبار كونها حاضرة فى الذهن وان كانت حاضرة فيه ضرورة انها موضوع لها ولايضع الواضع لفظاً لمعنى الااذا كان حاضرا

فى قوله وقد يأتى وقد يفيد عائد الى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولابد فى لام الحقيقة من ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها فى الذهن ليتميز عن اسماء الاجناس النكرات

مثل الرجعي ورجعي واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتأمل (وهو) اى الاستغراق (ضربان حقيقي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة وعرفي) وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او) اطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا قيل المثال مبني على مذهب المازني والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره

في ذهنه فالحضور جزء المسمى بالنسبة للام الحقيقة دون اسماء الاجناس النكرات فهو ملاحظ في الاول على سبيل الجزئية ومصاحب في الثاني وهذا مبني على المشهور من ان المراد بالذهن ذهن الواضع واما على مانقله شيخنا العلامة السيد البليدي في حواشي الاشموني من ان المراد بالذهن ذهن المخاطب فيكون الحضور في ذهنه معتبرا في الاول على سبيل الجزئية واما في الثاني فهو غير معتبر ولا مصاحب ثم ان المراد بقول الشارح ليتميز عن اسماء الاجناس النكرات اعني المصادر لا النكرات غيرها فلا يقال ماهنا مخالف لما مر من ان النكرة موضوعة لبعض غير معين من افراد الحقيقة لان هذا بالنسبة للنكرة التي هي غير مصدر والدليل على ان المصادر موضوعة للماهية المطلقة مجردة عن الوحدة ان قولك ضربت ضربا لا اشعار له بالوحدة فان اردت الوحدة اتيت بالتاء فقلت ضربة اوبالوصف فقلت ضربا واحدا ويدل لذلك ايضا ان المصادر لا تثنى ولا تجمع فان قلت اذا كان اسم الجنس المعرف يشاربه للحقيقة باعتبار الحضور صار بمنزلة علم الجنس فانه ايضا موضوع للماهية بقيد الحضور فكل منهما معتبر فيه الحضور الذهني جزأ من الموضوع له فما الفرق بينهما قلت الفرق ان الواضع اعتبر في دلالة اسم الجنس على الحضور والتعين قرينة خارجية زائدة على اللفظ الدال على الجنس وهي أل فكأن الواضع قال وضعت الرجعي للدلالة على الماهية الحاضرة في الذهن بشرط اقترانه بال بخلاف علم الجنس كأسامة فانه لم يعتبر فيه ذلك بل جعله موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ولم يعتبر في دلالته على التعين والحضور قرينة خارجية بل جعله مفيدا لذلك بجوهر اللفظ وحاصله ان علم الجنس يدل على التعين والحضور الذي هو جزء المسمى بجوهر اللفظ واسم الجنس المعرف يدل على ذلك بالآلة (قوله النكرات) اعترضه العنيمي بانه كيف يوصف الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما واجاب بان المراد من قوله النكرات التي ليس فيها أل (قوله مثل الرجعي) مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعي مثال لاسماء الاجناس النكرات (قوله واذا اعتبر الحضور في الذهن) اى في المعرف بلام الحقيقة (قوله فوجه امتيازه) اى تعريف لام الحقيقة (قوله عن تعريف العهد) اى الخارجي العلمي (قوله الى حصة معينة من الحقيقة) اى في الذهن والخارج معلومة للمخاطب (قوله ولام الحقيقية) اى من حيث هي فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجي العلمي والقسم الاول من اقسام لام الحقيقة كما هو مفاد كلام الشارح في المطول لا الفرق بين لام العهد الخارجي باقسامه ولام الحقيقة باقسامها كما قيل (قوله وهو اى الاستغراق) اى من حيث هو لا في خصوص المسند اليه فلا يرد عليه ان الغيب في المثال الاول مجرور والصاغة مفعول به في المثال الثاني (قوله وهو ان يراد الخ) فيه ان الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ واجيب بان الارادة سبب للاستغراق

(الذي)

الذى هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب (قوله بحسب اللغة) فيه نظر لانه يقتضى انه اذا اريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع او بحسب العرف الخاص لايكون الاستغراق حقيقة وليس كذلك بل اذا اريد بالصلاة جميع افرادها نظرا الى وضع الشرع او بالفاعل جميع افراده نظرا الى وضع النحاة يكون الاستغراق حقيقيا فالاولى ان يقول بحسب الوضع بدل قوله بحسب اللغة وقد يجاب بانه انما اقتصر على اللغة لانها الاصل فلا ينافى ماقلناه وليس القصد الاحتراز عما ذكرناه والحاصل ان ذكر اللغة انما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة او الشرع او الاصطلاح اعم من ان يكون بحسب المعنى الحقيقى او المجازى اه عبد الحكيم (قوله اى كل غيب) اى كل غائب عنا وكل شهادة اى كل مشاهد لنا (قوله بحسب متفاهم العرف) اى بحسب فهم اهل العرف العام واما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل فى الحقيقى كما تقدم (قوله الصاغة) اصله صوغة من الصوغ تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفا والمراد بلده بلده التى هو فيها (قوله او اطراف مملكته) عبر عن المملكة بتمامها بالاطراف على طريق الكناية او يقال انه اذا جمع مافى الاطراف فالاولى من كان فى الوسط ومن عنده (قوله لانه المفهوم عرفا الاصاغة الدنيا) وذلك لان العرف لايحمل الحقيقة على الحقيقة المطلقة بل على الحقيقة المقيدة بقيد تقتضيه القرائن الحالية فيكون الحكم فيه على كل فرد من افراد الحقيقة المقيدة لا على كل فرد من افراد الحقيقة المطلقة كما فى هذا المثال المذكور فان الصاغة بحسب حقيقتها شاملة لجميع صاغة الدنيا لكن القرائن خصتها بصاغة بلد الامير او صاغة مملكته اذ يعلم العقل ان الامير لايقدر على جمع صاغة الدنيا فتعين ان المراد بها الصاغة الموجودة فى بلده او فى مملكته فحيث جمع الامير صاغة بلده او مملكته وقلنا جمع الامير الصاغة يكون الاستغراق بحسب جمع الصاغة المخصوصة لا الصاغة المطلقة اه قرمى (قوله على مذهب المازنى) القائل ان أل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لا موصولة (قوله والا فاللام الخ) اى والانقل ان المثال مبنى على مذهبه بل على مذهب الجمهور فلا يصح لان أل الداخلة على اسم الفاعل وكذا اسم المفعول عندهم موصولة لا معرفة (قوله وفيه) اى فى هذا القيل المفيد ان الخلاف فى اسم الفاعل واسم المفعول مطلقا نظر (قوله لان الخلاف اى بين المازنى وغيره وقوله فى اسم الفاعل اى وكذا اسم المفعول (قوله بمعنى الحدوث) اى ملتبسا بمعنى الحدوث واضافة معنى للحدوث بيانية وهو من ملابسة الدال للمدلول اى اذا كان ملتبسا بالدلالة على الحدوث والمراد بالحدوث تجدد الحدث باعتبار زمنه (قوله دون غيره) وهو ما اذا اريد بهما الدوام والثبات والا كانت معرفة اتفاقا لانهما حينئذ من جملة الصفة المشبهة كذا فى المطول قال عبد الحكيم ولعل قوله اتفاقا اشارة الى عدم الاعتداد بقول من قال ان اللام فيه

ايضا موصوله كما فى المغنى (قوله نحو الخ) هذا مثال للغير ومثل العالم والجاهل الصائغ وحينئذ فأل الداخلة عليه معرفة اتفاقا (قوله لانهم) اى الجمهور وهذا علة لكون ال فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصولة (قوله هذه الصفة) اى اسم الفاعل واسم المفعول وفى بعض النسخ هذه الصلة اى صلة ال وقوله فعل الخ اى وال المعرفة لاتدخل على الفعل (قوله فلابد فيه من معنى الحدوث) اى لانه معتبر فى الفعل فعلم من هذا انهما لايكونان فعلين فى صورة الاسم الا اذاقصدبهما الحدوث اما اذاقصدبهما الدوام كانا اسمين حقيقة ولم يكن احدهما فعلا فى صورة الاسم (قوله ولوسلم الخ) اى ولوسلم جريان الخلاف فى اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث اوالثبوت وان ال فى الصائغ ليست معرفة على مذهب الجمهور بل موصولة (قوله فالمراد) اى فالكلام صحيح لان المراد اى لان مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق وعليه فقوله وهو قسمان فيه استخدام اى والاستغراق مطلقا لابقيد كونه بأل قسمان وحينئذ فالمثال صحيح ولايحتاج لتخريجه على القول الضعيف وهو قول المازنى (قوله اوغيره) اى كالاضافة والموصول (قوله والموصول ايضا الخ) من تتمة قوله ولو سلم الخ (قوله مما يأتى للاستغراق) اى لان الموصول كالمعرف باللام يأتى لمعان اربعة فالاصل فيه العهد والجنس قاله عبد الحكيم (قوله نحو اكرم الذين يأتونك الخ) اى فالمراد كل فرد من الآتين لك بدليل الاستثناء (قوله واستغراق المفرد اشمل الخ) هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة لاتعلق بماقبلها وحاصلها ان اسم الجنس المفرد اذا دخلت عليه اداة الاستغراق كان شموله للافراد وتناوله لها اكثر من شمول المثنى والجمع الداخل عليهما اداة الاستغراق ومراده بالمفرد ماهو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ ايضا اولا كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية نحو لا اتزوج النساء فان المراد واحدة من النساء والمراد بالجمع ماكان جمعا فى المعنى سواء كان جمعا فى اللفظ ايضا اولا نحو قوم ورهط واعترض بان هذا منقوض بقولك لايرفع هذا الحجر العظيم كل رجال فانه اشمل من قولك لايرفعه كل رجل لانه يلزم من كونه لايرفعه الجمع انه لايرفعه الواحد بخلاف العكس وبقولنا هذا الخبز يشبع كل رجال فانه اشمل من قولنا هذا الخبز يشبع كل رجل لانه يلزم من كونه يشبع الجمع ان يشبع الواحد بخلاف العكس فلاينبغى ان يطلق القول بان استغراق المفرد اشمل بل تارة يكون استغراقه اشمل وتارة يكون استغراق غيره اشمل كما فى المثالين السابقين واجيب بان المراد الاشملية بحسب الوضع والنظر الى المدلول المطابقى والاشملية فى المثالين المذكورين بالالتزام لان الحكم على الكل يستلزم الحكم على كل واحد على ان الكلام فى الاستغراق المفاد بالمفرد اوبالجمع والمفيد للاستغراق فى المثالين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل الجمع واعلم ان هذا انما يرد على المصنف بناء على جعل قوله واستغراق المفرد اشمل قضية كلية كما هو المتبادر من كون موضوعها مصدرا مضافا اما على جعلها جزئية اى قد يكون

نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصفة فعل فى صورة الاسم فلابد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف اوغيره والموصول ايضا مما يأتى للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الازيدا واضرب القائمين الاعمرا (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف اوغيره (اشمل) من استغراق المثنى والمجموع بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد

اشمل فلايتوجه عليه شئ من ذلك (قوله سواء كان بحرف التعريف) اى سواء كان المفرد ملتبسا بحرف التعريف وهو مانحن بصدده وقوله او غيره كحرف النفى فى النكرة ولاجل هذا التعميم لم يقل المصنف واستغراق المفرد المحلى باللام (قوله يتناول كل واحد) اى سواء كان منفردا اومن اجزاء التثنية اوالجمع فالحكم على الواحد يستغرق آحاد التثنية وآحاد الجمع وذلك لتركب كل واحد منهما من آحاده وهى جزآن اواجزاء هى آحاد المفرد التى استقل كل واحد منها بالحكم بخلاف التثنية والجمع فالتثنية تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط الحكم عليه على جزئها وهو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتسلط الحكم عليه على جزئها الذى هو المفرد وايضاح ذلك انك اذا قلت لارجل فى الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها فى فرد سواء كان الفرد منفردا اومن اجزاء المثنى اومن اجزاء الجمع فلا يصح لك ان تقول حينئذ بعد بل رجلان اورجال واما قولك لارجلين اورجال فى الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها فى اثنين اثنين اوثلاثة ثلاثة وهذا لاينافى وجودها فى فرد باعتبار المثنى اوفرد اوفردين بالنظر للجمع فتحصل من ذلك ان استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد واستغراق المثنى يشمل كل اثنين اثنين ولاينافيه خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولاينافيه خروج الواحد ولاالاثنين (قوله والمثنى انما يتناول كل اثنين اثنين) اى وهذا لاينافى خروج الواحد (قوله والجمع انما يتناول كل جماعة جماعة) اى وهذا لاينافى خروج الواحد والاثنين وانما كان استغراق الجمع يتناول كل جماعة جماعة لان الاستغراق عبارة عن شمول افراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع جماعة وكذا يقال فى المثنى (قوله بدليل صحة الخ) المراد بالصحة الصدق اى وبدليل صحة كل رجال جاءونى مع تخلف رجل او رجلين دون كل رجل جاءنى (قوله وهذا) اى ماذكره المصنف من ان استغراق المفرد اشمل مسلم فى النكرة المنفية كما فى المثال (قوله فلا) اى فلا يسلم الشمول (قوله بل الجمع المعرف بلام الاستغراق) نحو ان المسلمين والمسلمات الآية فان المراد كل فرد ونحو والله يحب المحسنين وعلم آدم الاسماء كلها ونحو انى احب المسلمين الازيدا فان المراد كل فرد لا كل جمع والالقيل الا الجمع الفلانى (قوله يتناول الخ) اى وحينئذ فهو مساو للمفرد فى الشمول فلا تصح دعوى المصنف اشملية المفرد على الجمع فيما اذا كان الجمع معرفا بلام الاستغراق هذا حاصل اعتراض الشارح على المصنف وقد يجاب بان لام الجنس اذا دخلت على جمع ابطلت منه معنى الجمعية فصار مساويا للفرد فى الشمول فكلام المصنف تبعا لعلماء المعانى على تقدير ما اذا بقى الجمع على معناه الاصلى ولم يبطل منه معنى الجمعية التى اقلها ثلاثة افراد بدخول ال الجنسية عليه وكلام علماء الاصول والنحو والتفسير فيما اذا زال منه معنى الجمعية بدخول لام التعريف عليه فظهر لك من هذا

والمثنى انما يتناول كل اثنين اثنين والجمع انما يتناول كل جماعة جماعة (بدليل صحة لارجال فى الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لارجل فانه لايصح اذا كان فيها رجل او رجلان وهذا فى النكرة المنفية مسلم واما فى المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ماذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء واشار اليه ائمة التفسير وقد اشبعنا الكلام فى هذا المقام فى الشرح فليطالع ثمه

ان الخلاف الواقع فى ان الجمع آحاده افراد اوجموع والحق الثانى هذا فى الجمع المنكر واما الجمع المعرف بلام الاستغراق فآحاده افراد قولا واحدا واجاب بعضهم بجواب آخر حاصله ان كلام المتن مخصوص بالنكره المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض مدفوع من اصله وعلى هذا فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف اوغيره فى حيز المنع (قوله وقد اشبعنا الكلام فى هذا المقام) اى بايراد الامثلة والشواهد الدالة على ان الجمع المعرف باللام مساو للفرد فى الاستغراق وان كان بينهما فرق من حيث ان المفرد المستغرق لايستثنى منه الا الواحد فلايجوز ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا او الا ثلاثتكم معا واما قوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا فمعناه الا كل واحد من الذين آمنوا بخلاف الجمع المعرف بلام الاستغراق فيصح استثناء الواحد والمثنى والجمع منه نحو لقيت العلماء الا زيدا او الا الزيدين او الا الزيدين وذلك لان الجمع المحلى باللام فى مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل فرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء افاده عبدالحكيم قال العلامة اليعقوبى وانما حمل الجمع المعرف بلام الاستغراق فى استغراقه على استغراق المفرد لانه ان حمل على استغراق آحاد الجموع الذى هو مقتضى اصل دلالته لزم فى مضمونه التكرار وان لايكون له آحاد متميزة لان الثلاثة مثلا من آحاده فاذا زيد عليها واحد كانت اربعة وكان المجموع من آحاده فيدخل الاحد الاول فى الثانى واذا زيد واحد وكان خمسة لزم فيه دخول الاربعة فيتكرر فيه كل فرد مع مابعده الى غير النهاية بل مجموع الافراد حينئذ موجب لتكرير جميع ماقبله لانه جماعة يدل عليها الجمع فحينئذ لايتحقق للجمع آحاد فيها يجرى العموم كما جرى فى المفرد فلذلك جعلت آحاده آحاد المفرد التى لايدخل بعضها فى بعض انتهى كلامه وايضاحه ان الثلاثة مثلا جماعة فتندرج فى الجمع بنفسها لكونها من آحاده وجزء من الاربعة والخمسة ومافوقها التى هى من آحاد الجمع فتكون الثلاثة مندرجة فى الجمع فى ضمنها فآل الامر الى ان الثلاثة مندرجة تحت الجمع مرتين مرة من حيث انها من آحاده ومرة من حيث انها جزء من الاربعة والخمسة مثلا التى هى من آحاده فحمل الجمع المعرف فى استغراقه على استغرق الجمع موجب للتكرار وايضا الكل من حيث هو كل جماعة فلو اعتبر فى استغراق الجمع كل واحد واحد منها لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع (قوله ولما كان ههنا) اى هذا الموضع وهو قوله واستغراق المفرد اشمل وقوله مظنة اعتراض اى موضع اعتراض مظنون وحاصله انه ينبغى ان لايجوز ادخال اداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد لان الاسم المفرد لكونه فى مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى انه لايكون آخر معه مثله واداة الاستغراق الداخله

ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان إفراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على تعدده وهما متنافيان اجاب عنه بقوله (ولا تنافى بين الاستغراق و إفراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف (انما يدخل عليه) اى على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)

عليه تدل على تعدده وان معه آخر مثله ويمتنع ان يكون الشئ الواحد واحدا متعددا في حالة واحدة لتنافيهما وحينئذ بطل كون المفرد مستغرقا فقول الشارح وهو ان افراد الاسم اى الاسم المفرد وقوله والاستغراق اى وذو الاستغراق وهو الاداة يدل على تعدده وقوله وهما اى الوحدة والتعدد متنافيان فالتنافى واقع بين المدلولين فقول المصنف ولاتنافى بين الاستغراق الخ ان جعل باقيا على ظاهره كان غير مناسب لانه جعل التنافى بين الاستغراق الذى هو مدلول حرف الاستغراق والافراد الذى هو الدال على الوحدة والانسب ان يجعل التنافى اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد والافراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة قيل هذا الاعتراض انما يظهر على القول بان اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر اما على القول بانه موضوع للماهية فلا يظهر لانه لاتنافى بين الماهية والتعدد لانها كما تحقق فى ضمن الفرد تحقق فى ضمن الجماعة وعبارة ابن يعقوب قوله ولا تنافى الخ دفع لبحث يرد وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ماتحقق به واقله مايتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافى ذلك انتهى وانما كان الغرض منها مايتحقق به لان اكثر الاحكام المستعملة فى اللغة والصرف جارية على الماهيات من حيث انها فى ضمن فرد لا عليها من حيث هى (قوله لان الحرف الخ) حاصل ماذكره جوابان اولهما بتسليم ان الوحدة تنافى التعدد وثانيهما منع تنافيهما وحاصل الثانى انالانسلم ان الوحدة تنافى التعدد لان معنى الوحدة عدم اعتبار اجتماع امر آخر معه والمفرد الداخلة عليه اداة الاستغراق معناه كل فرد فرد بدلا عن الآخر بحيث لايخرج فرد من الافراد التى يصدق عليها اللفظ حقيقة او عرفا وهذا لاينافى الوحدة لاتصاف كل فرد بها اذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شئ آخر معه وليس معنى المفرد الداخلة عليه اداة الاستغراق مجموع الافراد حتى يحصل التنافى لان مجموع الافراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر وهذا ينافى الوحدة وهى عدم اجتماع امر آخر معه وحاصل الجواب الاول سلمنا التنافى بينهما لكن اداة الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما ان علامة التثنية والجمع انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة وهذا الجواب مبنى على ان مدلول الاسم المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم امر آخر معه وهو الظاهر لانه فى مقابلة المثنى والمجموع فكما اعتبر فيهما ان يكون آخر معه كذلك يعتبر فى المفرد ان لايكون آخر معه واما الجواب السابق فبنى على ان الوحدة بمعنى عدم اعتبار امر آخر معه لا انها اعتبار عدم امر آخر مثله معه واذا علمت ماذكرناه ظهر لك ان الاولى للمصنف تقديم الجواب الثانى على الاول

لان الاول بالتسليم والثاني بالمنع والشان عند المناظرة تقديم المنع على التسليم قرره شيخنا العدوى (قوله مجردا على الدلالة على معنى الوحدة) اى فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين المتعدد ثم ان تجرده عن الدلالة على الوحدة بسبب عدم ارادة تلك الدلالة وبهذا اندفع مايقال ان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قلنا بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن عن الفرد الى الوحدة ضرورى بالنسبة للعالم بالوضع فامعنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة مع انه يدل عليها بالوضع كذا اجاب شيخنا العدوى واجاب الفنارى بان فى كلام المصنف حذف مضاف اى مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها لان اللفظ يدل عليها بالوضع (قوله وامتناع وصفه بنعت الجمع) اى بحيث يقال جاء نى الرجل العالمون والرجل الطوال وهذا جواب عما يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد وحيث دل على متعدد فقتضاه انه يجوز وصفه بوصف الجمع مع انه ممنوع وحاصل الجواب ان النحاة انما منعوا من ذلك الوصف للمحافظة على المشاكلة اللفظية وفى هذا الجواب نظر لان ذلك الاسم مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى وماهو كذلك يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى بل مراعاة المعنى اولى بمقتضى القياس ومنه قوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء فالمحافظة على التشاكل اللفظى لاتفيد الامتناع المذكور فالاولى للشارح ان يقول وعدم اطراد وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى والمراد بعدم الاطراد عدم الكثرة وان كان الوصف بالمذكور قياسيا كمامر (قوله ولانه) الاولى ان يقول اولانه باو التى لاحد الشيئين لانه جواب ثان اى اما ان يجاب بالاول المقتضى سلب الوحدة او بهذا الثانى المقتضى بقاءها (قوله بمعنى كل فرد) اى وكل فرد لاينافى الوحدة التى هى عدم اعتبار ضم شئ لذلك الفرد بل هو متصف بها ولا يتأتى التنافى الا لو كان معنى المفرد الداخلة عليه اداة الاستغراق مجموع الافراد لاعتبار ضم شئ للفرد وهو فرد ثان وثالث فالحاصل انه لاينافى الوحدة الا مجموع الافراد دون كل فرد لاتصافه بها (قوله ولهذا) اى ولاجل كون المفرد الداخل عليه اداة الاستغراق معناه كل فرد فرد امتنع وصفه بنعت الجمع بان يجعل الجمع نعتا له (قوله وان حكاه الاخفش) عن بعضهم فى قوله اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض نظرا لكون ال للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحققه فيه (قوله لانها) اى الاضافة بمعنى المعرف بها اخصر طريق ظاهره انها اخصر طرق التعريف وليس كذلك اذ لاتظهر الاخصرية الا بالنسبة للموصول واما العلم والضمير واسم الاشارة والمعرف باللام فالامر بالعكس واجيب بان المراد انها اخصر الطرق فى احضار المسند اليه فى ذهن السامع ملتبسا بالوصف الذى قصده المتكلم لا احضاره

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى (ولانه) اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لامجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض (وبالاضافة) اى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شئ من المعارف (لانها) اى الاضافة (اخصر طريق) الى احضاره فى ذهن السامع (نحو هواى)

اى مهويى وهذا اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانين مصعد) اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه * جنيب وجثمانى بمكة موثق * الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر (او لتضمنها) اى لتضمن الاضافة (تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك) فى تعظيم المضاف اليه (عبدى حضر) تعظيما لك بان لك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة (و)

فى ذهن السامع من حيث ذاته الاترى ان قصد المتكلم فى البيت المذكور احضاره بوصف كونه مهويا لاجل افادة زيادة التحسر ولو قال الذى اهواه او من اهواه او الذى يميل اليه قلبى مع الركب اليمانين الخ لكان طريقا مفيدا لمقصود المتكلم الا انه ليس اخصر من الاضافة ولو اتى به اسم اشارة او ضمير ابان قيل هذا مثلا او هى مع الركب اليمانين الخ لايفيد غرض المتكلم اذ لايعلم كونها محبوبة ام لا ولو قيل هند مهويتى ومحبوبتى كان غير اخصر وان كان مفيدا لغرض المتكلم ولو اتى به معرفا باللام لم يفد غرضه الا بواسطة الجار والمجرور نحو المحبوب لى وفيه طول بالنسبة للمضاف (قوله نحو هواى) اى نحو قول جعفر بن علبة الحارثى وهو مسجون حين قتل واحدا من بنى عقيل بمكة فسجن بها ثم انه كان يومئذ فى مكة ركب من اليمن وفيه محبوبته ثم ان الركب عزم على الرحيل فأنشد هذا وبعده

* عجبت لمسراها وانى تخلصت * الى وباب السجن دونى مغلق *
* ألمت فحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق *
* فلا تحسبى انى تجشعت بعدكم * لشئ ولا انى من الموت افرق *
* ولا ان قلبى يزدهيه وعيدهم * ولا اننى بالمشى فى القيد اخرق *
* ولكن عرتنى من هواك ضمانة * كما كنت القى منك اذا انا مطلق *

ظ صبابة

(قوله اى مهويى) بثلاث يا آت الاوليان من نفس الكلمة والاولى منهما بدل من واو مفعول اذ اصله مهوويى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء والثانية لام الكلمة والياء الاخيرة ياء المتكلم اضيف اليها الاسم بعد الاعلال السابق (قوله ونحو ذلك) اى كن اهواه او الذى يميل اليه قلبى (قوله والاختصار مطلوب) اشار بهذا الى ان احضاره فى ذهن السامع باخصر طريق انما يقتضى تعريفه بالاضافة اذا كان الاختصار مطلوبا والا فلا يقتضيه (قوله وفرط السآمة) اى شدتها وهو عطف علة على معلول (قوله على الرحيل) اى عازم على الرحيل (قوله مع الركب) اسم جمع لراكب (قوله اليمانين) جمع يمان بمعنى يمنى واصل يمان يمانى اعل اعلال قاض ويمانى مخفف يمنى بياء مشددة نسبة لليمن فحذفت احدى الياءين تخفيفا وعوض عنها الالف المتوسطة ثم حذفت الياء الثانية لاعلاله اعلال قاض كما مر (قوله مصعد) بكسر العين خبر هواى وهو مأخوذ من اصعد فى الارض مضى فيها فالصلة محذوفة بقرينة المقام وقوله اى مبعد بكسر العين مأخوذ من ابعد اللازم بمعنى بعد اى انه بعيد الاسفار فهو بيان للمعنى المراد وقراءته بفتح العين اسم مفعول من ابعد المتعدى اى ابعده الغير يبعدها مقام المدح خصوصا وقد وصفه بانه مجنوب ومستتبع كما مر (قوله ذاهب فى الارض) بيان لاصل المعنى (قوله المستتبع) اى الذى يتبعه قومه ويقدمونه امامهم وهو كناية

في تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندي) تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله اوغيرهما (او) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر اوغيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات

عن كون تلك المحبوبة لايمكن انفلاتها عن الركب وتأتي اليه (قوله ومعناه تأسف وتحسر) اى على بعد الحبيبة (قوله لشأن المضاف اليه) اى تعظيما لشان المضاف اليه الذى اضيف له المسند اليه وانما قدمه على المضاف مع انه مؤخر في اللفظ نظرا لتقدمه في الاعتبار لانه منسوب اليه فهو اشرف بخلاف المضاف فانه وان كان مقدما في اللفظ لكنه مؤخر في الاعتبار لانه منسوب واعترض على المصنف بان هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذى هو عبد السلطان عندى او الذى هو عبدى او عبد الخليفة حضر فالوجه ان الاضافه لاتترجح على غيرها بافادة التضمن المذكور الابانضمام الاختصار اليها كذا قيل وفيه انه تقدم انه لايشترط في النكتة ان تكون مختصة بالطريق المؤدية لها او لان تكون بها اولى بل يكفى مجرد المناسبة بينهما وان كانت تلك النكتة يمكن تأديتها بطريق آخر فتأمل (قوله وفي تعظيم المضاف) اى الذى هو مسند اليه (قوله تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده) اى وفيه تعظيم للمضاف ايضا لكنه غير مقصود ولاملاحظ (قوله وهذا معنى الخ) جواب عما يقال ان هذا لايخرج عن تعظيم المضاف اليه لان المتكلم مدلول الياء المضاف اليها عند فهو مضاف اليه وحاصل الجواب ان المراد بالغير في كلام المصنف غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا لاينافي كونه مضافا اليه لكن غير ذلك وليس المراد بقوله اوغيرهما غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد ان ماذكره من المثال الثاني ليس غيرهما بل منهما (قوله او تحقير المضاف) اى الذى هو المسند اليه وقوله او المضاف اليه اى الذى اضيف اليه المسند اليه لان الكلام فيه (قوله نحو اتفق اهل الحق الخ) اى فانه يتعذر تعداد كل من كان على الحق كما انه يتعسر تعداد اهل البلد في المثال بعده (قوله اولانه) اى الحال والشان (قوله مثل تقديم البعض) اى المؤدى ذلك الى منافسة اوحقد اونحوهما (قوله الى غير ذلك من الاعتبارات) كما لوكان المقصود التصريح بالذم والاهانة للمسند اليه نحو علماء البلد فعلوا كذا من الامور القبيحة فان في هذا تصريحا بذمهم بخلاف مالوقيل فلان وفلان فعلوا كذا من الامور القبيحة فانه عند التصريح باسمهم العلم لم يكن هناك تصريح بذمهم واللوم عليهم لان موجب اللوم والذم وصفهم بالعلم وهو لايتأتى الا بالاضافة وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه اولى لجهة ككون التفصيل يقتضى ذما اواهانة اوخوفا وان امكن استيفاء التفصيل كقوله

* قومى هموا قتلوا اميم اخى * فاذا رميت يصيبنى سهمى *

يقول يااميمة قومى هم الذين فجعونى بقتل اخى فاذا رمت الانتصار منهم عاد ذلك على بالنكاية في نفسى لان عز الرجل بعشيرته ولو فصل قاتلى اخيه لحقدوه ونفروا عنه ولان في التفصيل تصريحا بذم قومه وعد معايبهم بخلاف تركه (قوله واما تنكيره

(واما تنكيره) اى تنكير المسند اليه (فللافراد) اى للقصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية) اى للقصد الى نوع منه (نحو وعلى ابصارهم غشاوة) اى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة (او التعظيم او التحقير كقوله

اى تنكير المسند اليه) اى ايراده نكرة سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا (قوله فللافراد) اى فلكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الافراد التى يصدق عليها مفهومه ففى الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه وفى المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه فقولك جاءنى رجلان اى فرد بما صدقات المثنى وقولك جاءنى رجال اى فرد مما صدقات الجمع والفرد فى الاول اثنان وفى الثانى جماعة وقوله فللافراد اى والحال ان المقام لا يناسبه الا الفرد لكون الحكم المراد فى المقام ليس لغيره فالعدول لغيره خروج عما يناسب المقام والزيادة عليه زيادة على قدر الحاجة وهى من اللغو واعلم ان دلالة المنكر على الفرد ظاهرة ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر واما ان قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث هى فدلالتها على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب لان الغالب استعمالها فى الفرد فتذكر النكرة لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينة المقام انتهى سم (قوله وجاء رجل) اى رجل واحد لا رجلان ولا رجال والمراد بذلك الرجل مؤمن آل فرعون وقوله من اقصى المدينة اى من آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل بلدة كانت بناحية الجيزة فخرجت بدعوة موسى عليه الصلوة والسلام وهى بالقرب من البلدة المعروفة بمنية رهينة بالجيزة (قوله اى للقصد الى نوع منه) اى لكون المقصود بالحكم نوعا من انواع اسم الجنس المنكر وذلك لان التنكير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا ولعل الشارح اخذ القصد من ياء المصدر بجعله مصدر المتعدى اى الجعل نوعا والجعل بالقصد وقد تقدم نظير ذلك فى قوله وبالعلية (قوله غشاوة) اى فليس المراد فرد من افراد الغشاوة لان الفرد الواحد لا يقوم بالابصار المتعددة بل المراد نوع من جنس الغشاوة وذلك النوع هو غطاء التعامى كما قال الشارح وانما لم يعبر الشارح بالعمى اشارة الى تكلفهم العمى عن الآيات لانه ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمونها ولكن يظهرون انهم لا يعرفونها فالحاصل ان التعامى تكلف العمى والمراد به هنا الاعراض عن آيات الله فاضافة الغطاء للتعامى من اضافة السبب للمسبب لان الغطاء القائم بالقلوب الذى يصرف الابصار عن النظر فى آيات الله سبب فى تعاميهم واعراضهم عن آيات الله (قوله اى نوع من الاغطية) الاولى نوع من الغشاء لان الغشاء جنس تحته نوعان نوع متعارف وهو القائم بالاعين المسمى بالعمى والثانى غير متعارف وهو الغطاء الذى يصرف الابصار عن النظر فى آيات الله لاجل الاعتبار واما الاغطية فهو جمع تحته افراد وكلامنا فى الانواع (قوله وفى المفتاح الخ) اى والاول ذكره الزمخشرى فى الكشاف (قوله اى غشاوة عظيمة) اى لكونها تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين ادراك الادلة الموصلة

لمعرفة المولى اى وماقاله فى المفتاح اولى لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتأديته وقد يقال لاتنافى بين كلام المصنف والمفتاح لان الغشاوة العظيمة نوع من مطلق الغشاوة فمراد المصنف بقوله نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الغشاء وهو الغشاوة العظيمة وذلك النوع هو غطاء التعامى فتأمل (قوله اوالتعظيم اوالتحقير) اى يذكر المسند اليه نكرة لافادة تعظيم معناه اوتحقيره وانه بلغ فى ارتفاع الشأن اوفى الانحطاط مبلغاً لايمكن ان يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الاول ولعدم الاعتداد به والالتفات اليه فى الثانى (قوله كقوله) اى قول ابن ابى السمط بكسر السين وسكون الميم وهو من قصيدة من الطويل وقبل البيت

* فتى لايبالى المدلجون بناره * الى بابه ان لاتضئ الكواكب *

* يصم عن الفحشاء حتى كأنه * اذاذكرت فى مجلس القوم غائب *

(له حاجب الخ والمراد بالحاجب هنا نفسه الانسانية التى هى لطيفة ربانية لها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر وتسمى ايضاً قلبا وروحا وهى المخاطبة والمثابة والمعاقبة فان قلت ان النفس بهذا المعنى تميل الى القبائح الدينية والدنيوية فكيف تكون مانعة عن تلك الاموراجيب بان ميلها لذلك بالنظر لذاتها واما اذا حفتها العناية الالهية صارت مائلة الى التطهير فتمنع بسبب ذلك من كل مايشين (قوله اى مانع عظيم) اخذ هذا من كون المقام مقام مدح اى انه اذاارادان يرتكب امراقبيحا منعه مانع حصين عظيم بالغ فى العظمة الى حيث لايمكن تعيينه واذاطلب منه انسان معروفاواحسانالم يكن له مانع حقير فضلا عن العظيم يمنعه من الاحسان اليه فهو فى نهاية الكمال ولم يقم به نقص (قوله يشينه) من الشين وهو القبح (قوله وليس له عن طالب العرف) اى المعروف والاحسان ثم ان الحجب يستعمل بعن بالنظر للمفعول الثانى واما الاول فيصل اليه بنفسه قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وحجبت زيدا عن الامر اذا علمت هذا فحاجب الاول قدجاء على الاصل لان صلته محذوفة وفى كل امر ظرف مستقر صفة لحاجب اى له حاجب عن ارتكاب مالايليق فى كل امر يشينه اوان فى بمعنى عن واما حاجب الثانى فقدجاء على خلاف الاصل لان العرف مفعوله الثانى والطالب له مفعوله الاول وذلك لان الحجب للطالب عن العرف لاللممدوح عن الطالب فكان القياس ان يقول وليس له حاجب عن المعروف طالبه واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى ليس له حاجب عن احسان طالب العرف اى عن الاحسان اليه والمفعول الاول محذوف اى طالبه وقال عبد الحكيم ان عدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم واجتماعهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم وهو احسانه اليهم وحينئذ فلاحاجة الى

له حاجب) اى مانع عظيم (فى كل امر يشينه) اى يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) اى مانع حقير فكيف بالعظيم (او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر)

تقدير عن احسانه كما قيل وقوله وليس له عن طالب العرف كان الاولى ان يأتى بالفاء لدلالة الاول عليه لانه لو كان له مانع من طالب العرف كان من جملة مايشينه ويعيبه (قوله اى مانع حقير) يحتمل ان يكون للفردية شخصا لانوعا فيكون من القسم الاول على حد قوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى فتكون النكرة عامة لوقوعها فى حيز النفى بل هذا الاحتمال اولى لدلالة التركيب على نفى جميع الافراد مطابقة كذا قال الحفيد ورد ذلك العلامة الفنارى قائلا ان حمل التنكير فى الثانى على التحقير اولى لما فيه من سلوك طريق البرهان وهى اثبات الشئ بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير وفيه صنعة الطباق (قوله او التكثير) اى يورد المسند اليه نكرة لافادة تكثيره (قوله ان له لابلا الخ) اى فان مقامات هذا الكلام تقتضى ان المراد ابلا كثيرة وغنما كذلك وانما افاد التنكير التكثير مع أن الاصل فى النكرة الافراد لان التنكير يشعر بان هذا امر منكر لعدم الاحاطة به (قوله ورضوان الخ) اى و شئ ما اى قليل من الرضون اكبر من ذلك فى كله اى مما ذكر قبله من الجنة ونعيمها وعلى هذا فقوله ورضوان مبتدأ واكبر خبره والجملة حالية اى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة فى جنات عدن والحال ان شيئا ما من الرضوان اكبر من ذلك كله ووصف الرضوان بالقلة مجاز باعتبار تنزيل الرضى منزلة المعدودات نظرا لتعدد متعلقاته كعدم الفضيحة فى الموقف والأمن من العذاب والخلود فى دار السلام والا فالرضاء نفسه لايقبل القلة والكثرة حقيقة لانه صفة واحدة وانما كان الرضون ولو قل متعلقه اكبر واعظم من مجرد دخول الجنة ومن كل مافيها من النعيم لان المراد بالرضوان اعلامهم به ولاشك ان اعلامهم به ولو مع ادنى متعلقاته اكبر من مجرد نعيم الجنة دون الاعلام به وسماعه لان لذة النفس بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم اكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل المتعلق افاده اليعقوبى اولان كل ماسواه من ثمراته قيل ان التنكير فى ورضوان للتعظيم وعلى هذا فرضوان مبتدأ حذف خبره واكبر صفته والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين اى ولهم رضوان عظيم من الله تعالى اكبر من ذلك كله زيادة على تلك النعم قال الفنارى وهذا اولى لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ماذهبوا اليه ولان المقام مقام امتنان بنعم الوعد وبيان عظم نعم الجنة فترجيح شئ من الاشياء عليها بطريق القصد لايناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله فى نفس الامر وفى عبد الحكيم ان جعل التنوين فى قوله تعالى ورضوان من الله اكبر للتقليل كما قال المصنف اولى من جعله للتعظيم وان المعنى ولهم رضوان عظيم من الله اكبر من ذلك كله لعدم حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين

والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات و المقادير تحقيقا كما فى الابل او تقديرا فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى ان بينهما فرقا قال (وقد جاء التنكير) للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (اى ذو و عدد كثير (و) ذو و (آيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير و التقليل معا نحو حصل لى منه شئ اى حقير قليل (و من تنكير غيره)

والمؤمنات ولان جعله للتقليل يشير الى كمال كبريائه والوعد لا يطرق الجزم كما هو شان الملوك اشارة الى انه غنى عن العالمين (قوله والفرق الخ) انما فرق ردا على من لم يفهم الفرق فاعترض على المصنف بانه لا حاجة لذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقير لان التكثير هو التعظيم والتقليل هو التحقير وحينئذ ففى كلام المصنف تكرار (قوله بحسب ارتفاع الشان) اى فهو راجع للكيفيات وقوله وعلو الطبقة اى المرتبة مرادف لما قبله (قوله باعتبار الكميات) اى المنفصلة كما فى المعدودات فالمائة بيضة يقال انها اكثر من الخمسين باعتبار الكم الذى هو العدد العارض لذلك المعدود (قوله والمقادير) اراد بها الكميات المتصلة كالطول والعرض والعمق وذلك فيما عدا المعدودات كالمكيلات والموزونات فالعشرة ارطال من السمن مثلا يقال انها اكثر من ثمانية منه باعتبار ماقام بها من الكم المتصل وكذا يقال فى العشرة اردب من القمح والثمانية منه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله كما فى الرضوان) اى كالرضاء فهو معنى من المعانى فيقدر ان له افرادا باعتبار متعلقه فالكميات والمقادير فيه انما هى باعتبار متعلقاته باعتبار نفسه وحينئذ فالكميات والكيفيات فيه تقديرية لكن فى كلام الشارح شئ وهو ان كلام الشارح فى التكثير والرضوان ذكره المصنف مثلا للتقليل وحينئذ فلا يناسب قوله كما فى الرضوان الا ان يقال ان التمثيل به من حيث ان الكميات والمقادير فيه تقديرية فلا ينافى فى التنوين فيه للتقليل كما فعل المصنف او يقال ان جعله مثالا للتكثير باعتبار الكميات تقديرا لا ينافى كونه فى الآية للتقليل فليس المراد بقول الشارح كالرضوان الرضوان الواقع فى الآية (قوله وكذا التحقير والتقليل) اى فالاول يرجع للكيفيات لانه عبارة عن انحطاط الشان ودنو المرتبة وهو يرجع للامتهان ودناءة القدر والثانى يرجع للكميات لانه عبارة عن قلة الافراد والاجزاء اما حقيقة كقولك فلان رب غنيمة واما تقديرا كما فى قولك قد يكون لفلان رضوان عن اهل عداوته (قوله وللاشارة الخ) اى لان العطف يقتضى المغايرة وقوله الى ان بينهما اى بين التعظيم والتكثير (قوله اى ذو و عدد كثير) فيه ان الكثرة مستفادة من جمع الكثرة وهو رسل فكيف يمثل بهذه الآية لافادة التنكير للتكثير وقد يجاب بان المراد بالتكثير المبالغة فى الكثرة لا اصلها لاستفادته من صيغة الجمع فالكثرة مقولة بالتشكيك فالمأخوذ من التنكير خلاف المأخوذ من صيغة الجمع (قوله وآيات عظام) لم يقل ورسل عظام مع ان مقتضى كون التنوين للتعظيم ان يكون العظم وصفا لهم لا للآيات لان كون آياتهم عظيمة يستلزم ان يكونوا عظاما فهو من الكناية اطلق الملزوم واراد اللازم وهى ابلغ من الحقيقة لان محصلها اثبات الشئ بالدليل (قوله وقد يكون للتحقير والتقليل) اى فكما ان التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان فكذلك التحقير والتقليل (قوله ومن تنكير غيره الخ) لما مثل صاحب المفتاح فى هذا المقام

اى غير المسند اليه (للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء) اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) اى حرب عظيم (والتحقير نحو ان نظن الاظنا) اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتوكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء

بامثلة لتنكير غير المسند اليه وتوهم بعضهم انها امثلة للمسند اليه فاحتاج الى تكلف التأويل افاد المصنف ان مراد السكاكى التمثيل لتنكير غيره لئلا يتوهم اختصاص تلك الامور بتنكير المسند اليه فقال ومن تنكير غيره الخ (قوله اى غير المسند اليه) اى لان دابة مجرور بالاضافة وماء مجرور بمن (قوله اى كل فرد الخ) حاصل التفسير الاول ان خلق الشخص من الشخص فالتنكير فى دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثانى ان خلق النوع من النوع فالتنكير فى دابة وماء للوحدة النوعية واورد على التفسير الاول آدم وحواء وعيسى وكذلك الغراب والبرغوث والعقرب والفأر والدود على ما صرحوا به من انها قد تخلق من التراب واجيب بان هذه فى حكم المستثنى وسكت عن استثنائها لشهرة امرها وقيل ان الكلام محمول على الغالب فهو من قبيل تنزيل الاكثر منزلة الكل او ان قوله من ماء متعلق بمحذوف صفة لدابة لا صلة لخلق وحينئذ فلا يرد شئ من ذلك وانما عدل الشارح عما قاله البيضاوى من ان المعنى خلق كل فرد من افراد الدواب من ماء هو جزء مادته مع انه لم يرد عليه هذا الاشكال المتقدم لان ما قاله مبنى على مذهب الحكماء من تركيب كل حيوان من العناصر الاربعة وهى الماء والنار والهواء والتراب (قوله وهى نطفة ابيه) اراد بالاب مطلق الاصل الشامل لكل من ابيه وامه على طريق المجاز المرسل من اطلاق اسم الخاص وارادة العام فاندفع ما يقال ان خلقه من نطفة ابيه يتوقف على مخالطة نطفة امه لنطفة ابيه فكان الاولى ان يقول وهى النطفة الممتزجة من ماء ابويه او يقال تخصيص الاب بالذكر وان كان مخلوقا من نطفتى الاب والام لكونه منسوبا اليه (قوله او كل نوع الخ) هذا الاحتمال هو المناسب للتفصيل بعد ذلك وهو قوله فنهم من يمشى الخ اذ هو تفصيل للانواع وحمله على الافراد تكلف قاله ابن قاسم ان قلت ان النوع امر كلى لا وجود له فى الخارج فلا يتعلق الخلق به ولا منه اجيب بان الحكم بخلقه والخلق منه باعتبار تحققه فى الافراد والحاصل ان المراعى على الاحتمال الاول الافراد وعلى الاحتمال الثانى النوع لكن من حيث تحققه فى الافراد فهما مختلفان من جهة الملحوظ اولا وبالذات (قوله من نوع من انواع المياه) اعترض بان هذا يقتضى أن كل نوع من انواع المياه لا يخلق منه الا نوع واحد من انواع الحيوان مع انه قد يخلق من النوع الواحد من المياه نوعان من الدواب كالحمار والبغل فانهما يخلقان من ماء الحمار وماء الفرس واجيب بان المراد بنوع الماء الممتزج من ماء الذكر وماء الانثى وماء الحمار مع ماء الفرس غيره مع ماء الحمارة هذا وترك الشارح حال التنكير فى الاول على النوعية والثانى على الفردية والعكس لعدم صحة ذلك لانه لم يخلق نوع من الفرد ولا فرد من النوع وان كان ذلك ممكنا عقلا لكن لم يقع ولا استحالة فى شئ منهما خلافا لما ذكره بعضهم من استحالة خلق نوع من شخص من الماء ولا وجه له اذ لا يبعد

مفرغا مع امتناع نحو ماضربته الاضربا على ان يكون المصدر للتأكيد لان مصدر ضربته لايحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره واعلم انه كما ان التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض كما فى قوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره مالايخفى (واما وصفه) اى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انسب ههنا واوفق بقوله واما بيانه واما الابدال منه اى اما ذكر النعت له

ان يخلق نوع من شخص من الماء (قوله وهو نوع النطفة) اى فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة (قوله اى حرب عظيم) انما جعل التنكير هنا للتعظيم لان الحرب القليل يؤذن بالتساهل فى النهى عن موجب الحرب الذى هو الربا وهو غير مناسب للمقام لان المقام مقام تنفير عنه فالمناسب له حمل الحرب على العظيم للدلالة على ان النهى عن موجب الحرب اكيد جدا ويحتمل ان تنكير حرب للنوعية اى نوع من الحرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب (قوله ان نظن) اى بالساعة (قوله للنوعية) اى مع التوكيد وقوله لا للتوكيد اى لا للتوكيد المجرد عن افادة النوعية والا فالمفعول المطلق لاينفك عن التوكيد. وانما لم يكن للتوكيد المجرد عن افادة النوعية لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه والتناقض لان الظن الذى نفى اولا هو الذى اثبت ثانيا (قوله وبهذا الاعتبار) اى جعل المفعول المطلق هنا مبينا للنوعية لا لمجرد التوكيد وهذا جواب عن اشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ فيلزم استثناء الشئ من نفسه مع التناقض وبماذكره الشارح ينحل الاشكال ولاحاجة لما ذكره بعض النحاة من حمل الكلام على التقديم والتأخير اى ان نحن الانظن ظنا وكذا يقال فى نظائره (قوله مفرغا) اى استثناء مفرغا فمفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعى ولايصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجئ الحال من المضاف اليه المعتبر عند النحاة (قوله على ان يكون المصدر للتأكيد) اى واما على جعله مبينا للنوعية اى ضربا كثيرا او قليلا فيصح فلافرق بين قولك ماضربت الاضربا وبين قوله تعالى ان نظن الاظنا فى انه ان اريد بالمصدر فيهما بيان النوعية صح الاستثناء وان اريد به مجرد التأكيد امتنع للزوم استثناء الشئ من نفسه والتناقض (قوله والمستثنى منه يجب الخ) اى لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ويلزم التناقض لان ماضربته مثلا يقتضى نفى الضرب والاضربا يقتضى اثباته (قوله الذى فى معنى البعضية) وهو المراد به نوع من الجنس وقوله يفيد التعظيم اى او التحقير او التكثير او التقليل وذلك لان التنكير للتنويع وكل من التعظيم والتحقير والتكثير والتقليل نوع (قوله فكذلك صريح لفظة البعض) اى تفيد التعظيم من باب اولى وكذلك قد يقصد بها التحقير والتقليل فمثال التعظيم ماذكره الشارح ومثال قصد التحقير بها قولك هذا كلام ذكره بعض الناس ومثال قصد التقليل قولهم كفى هذا الامر بعض اهتمامه وهذا مثل يقال لمن رأى شخصا فى همة عظيمة لاجل امر قليل فبعض مفيدة لقلة الامر اى ان هذا الامر لقلته يكفيه بعض ذلك الاهتمام (قوله من تفخيم فضله الخ) اى لان ابهامه يدل على ان المعبر عنه اعظم فى رفعته واجل من ان يعرف حتى يصرح به

(والذوق)

والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد آه يعقوبي (قوله واما وصفه) قدم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت (قوله اى وصف المسند اليه) اى سواء كان معرفا او منكرا فالوصف من جملة احوال المسند اليه مطلقا (قوله قد يطلق الخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو انسب ههنا) اى بالتعليل لان الذى يعلل انما هو الاحداث لا الالفاظ (قوله واوفق بقوله واما بيانه واما الابدال منه) اى فان الغالب استعمال هذه العبارة فى المعنى المصدرى اعنى تعقيبه بالتابع المخصوص واما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف بيان وبدل (قوله اى اما ذكر النعت له) هذا تفسير للوصف بالمعنى المصدرى (قوله بمعنى المصدر) اى ذكر الصفة (قوله والاحسن ان يكون) اى الوصف الذى عاد عليه الضمير بمعنى النعت لان المبين والكاشف للمسند اليه انما هو الوصف بمعنى التابع لا ذكره وانما لم يقل والصواب لانه يمكن صحة المعنى المصدرى اى فلكون الذكر للوصف مبينا بواسطة النعت لكن لما كان النعت مبينا وكاشفا اولا وبالذات والمعنى المصدرى انما يتصف بهما ثانيا وبالعرض كان الاول احسن (قوله على ان يراد) اى وهذا الوجه مبنى على ان يراد باللفظ كالوصف احد معنييه كالمعنى المصدرى وقوله معناه الآخر اى كالوصف بمعنى التابع فى الكلام استخدام فان قلت قد يستغنى عن ذلك بجعل الضمير راجعا للصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى قلت رجح الشارح احتمال الاستخدام لانه من الصنائع البديعية المحسنة للكلام (قوله مبينا له) اى موضحا له (قوله كاشفا عن معناه) اى عما يعنى منه ويقصد كان ذلك المعنى حقيقيا او مجازيا وهذا تفسير للمراد من قوله مبينا له لان تبيينه قد يكون ببيان لازم له او صفة مع ان المراد كشف معناه فأتى به اشارة الى ان بيانه من حيث كشف معناه لا من حيث نفسه ويحتمل ان المراد مبينا له فى حد ذاته كان هناك سامع اولا وكاشفا عن معناه بالنظر للسامع فهما متغايران والوصف اذا كان مبينا لماهية الموصوف وكاشفا عنها كان متضمنا لتعريفها لان بيانه لها وكشفه عنها اما بذاتياتها كما فى المثال او بعرضيات لازمة لها كما فى البيت بعده كما يأتى بيانه ثم انه لا يجب فى الكشف ان يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه او مميزا له عن جميع ما عداه بل يكفى الكشف ولو بوجه اعم كذا كتب شيخنا الحفنى (قوله الجسم الطويل الخ) اعلم ان كل واحد من الثلاثة اعنى الطول والعرض والعمق وصف كاف فى الكشف والبيان للجسم لما علمت انه يكفى الكشف ولو بوجه اعم وربما كان قول الشارح فان هذه الاوصاف الخ يشير لذلك وان احتمل ان المراد فان مجموعها ولا ينافيه قول المصنف واما وصفه فلكونه الخ لان الاضافة للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وقيل وهو الظاهر ان الوصف الكاشف هو المجموع ويصدق عليه انه صفة واحدة بحسب المعنى

متن

(فلكونه) اى الوصف بمعنى المصدر والاحسن ان يكون بمعنى النعت على ان يراد باللفظ احدُ معنييه وبضميره معناه الآخرُ على ما سيجيئ فى البديع (مبيّنا له) اى للمسند اليه (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يَشغَلُه)

وان كان متعددا بحسب اللفظ والاعراب كان حلو حامض خبر واحد فى الحقيقة لانهما بمعنى مز وكذلك الامور الثلاثة هنا فى تأويل الممتد فى الجهات الثلاث كذا قال بعضهم وقيل الوصف الكاشف فى المثال هو الطويل المقيد بصفته اعنى العريض والعميق فان العريض صفة مخصصة للطويل وكذلك العميق صفة مخصصة له او للعريض وقيل الكاشف هو العميق وحده لاستلزامه الطويل والعريض بلا عكس ولايخفى بعد القولين الاخيرين والثانى منهما ابعد من الاول لانه يلزم ان لايكون للطويل والعريض مدخل فى الكشف وان يكون ذكرهما استطراديا قال الشارح فى شرح المفتاح المراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقص الامتدادين او الامتداد المفروض ثانيا وبالعمق مايقاطعهما قال الفنارى وفيه نظر لان الاول من تعريفى الطول والعرض يستدعى ان لايكون الجسم الذى تساوت امتداداته الثلاثة جسما تأمل وفى ابن يعقوب ان تفسير الجسم بما ذكر انما هو على المذهب الاعتزالى واما عند الحكماء فالجسم هو ماتركب من الهيولى اى المادة والصورة وعند اهل السنة ماتركب من جوهرين فاكثر او المتحيز القابل للقسمة وان لم يكن فيه عرض وعمق واما غير القابل للقسمة فجوهر فرد وجزء لايتجزأ والفرق بين المذهب السنى ومذهب الحكماء ان الصورة عند الحكماء لها دخل فى التركيب وهى جزء الجسم وعند اهل السنة ان تركب الجسم انما هو من الجواهر الفردة والصورة عرض اعتبارى او حقيقى ولامدخل لها فى جزئية الجسم انتهى كلامه وعبارة السيرامى قوله لكونه مبينا الخ التبيين بالنظر الى نفسه سواء كان ثمة سامع اولا والكشف بالنظر الى السامع والوصف اذا كان مبينا للماهية كاشفا عنها كان معرفا لها بمعنى انه متضمن لتعريفها واشارة اليه لا انه عينه فيكون نفس الموصوف او جاريا مجراه كالمعرف لانه يكون بالذاتيات او بالعرضيات او بهما ولافرق بين ان يكون الوصف بنعت واحدا واكثر والاحسن ان يكون الوصف بمشترك ومميز كما فى التعريفات فالوصف فى هذه الفنون اعم من ان يكون تمام حقيقة الموصوف او جزءها او خارجا عنها حقيقيا او اعتباريا او سلبيا والمثال المذكور من القسم الاول عند المعتزلة والحكماء لانه حد الجسم الطبيعى عندهم وان قالت المعتزلة انه مركب من اجزاء كاهل السنة وقالت الحكماء من الهيولى والصورة فاندفع بمعنى كون الوصف معرفا اعتراض من قال ان المعرف مع المعرف مركب تام والموصوف مع صفته مركب ناقص لانه تقييدى وبما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد والاكثر يندفع اعتراض من قال ان النعت لايكون الا مفردا والمذكور متعدد وبما تقدم من ان الاحسن اشتمال الوصف على المميز والمشترك يندفع اعتراض من قال ان ذكر العميق كاف فى الكشف فلا حاجة الى ذكر الطويل العريض ثم ان الجسم عند الاشاعرة

(المتحيز)

المتحيز القابل للقسمة وان لم يكن فيه عرض وعمق فيشمل المركب من جزئين وعند المعتزلة ماتركب من ثمانية اجزاء جزآن للطول وجزآن بجنبهما للعرض واربعة فوقهما للثخن وقيل ماتركب من ستة بان يوضع ثلاثة على ثلاثة وقال النظام مركب من اجزاء غيرمتناهية اهـ (قوله يحتاج الى فراغ) خبرعن قوله الجسم و فيه ان الاحتياج الى فراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى الفراغ خصوصا والمعتزله اصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد ويخالفون الحكماء فى انكاره فلاوجه للتخصيص والجواب انه اراد الاحتياج الى فراغ ممتد ولايخفى انه من خصائص الجسم الطبيعى الطويل العريض العميق (قوله ويقع تعريفاله) اشار بذلك الى ان المراد بكون الوصف بين المسند اليه ان يقع تعريفاله (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتى (قوله وان لم يكن وصفا للمسند اليه) فيه اشارة الى حكمة فصله عما قبله وايضا فى الفصل تنبيه على التفاوت بينهما فى الكشف فان الوصف الاول مبين للموصوف بذاتياته واما الوصف هنا فانه مبين للموصوف بلازمه كما يأتى بيانه (قوله قوله) اى قول اوس بن حجر بفتح الحاء وضمها وسكون الجيم فى مرثية فضالة بن كلدة بفتح فاء فضالة وكسر كاف كلدة وسكون لامه اوبفتح الكاف واللام واول هذه المرثية

﴿ ايتها النفس اجملى جزعا * ان الذى تحذرين قدوقعا ﴾

الى ان قال ان الذى جمع الخ (قوله الالمعى الخ) من المنسرح واجزاؤه مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين (قوله الذى يظن الخ) هذا تفسير للالمعى باللازم لان الالمعى معناه الذكى المتوقد الفطنة ومن لوازمه انه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع لان متوقد الفطنة اذا وجه عقله نحوشئ ليختبره ادرك من حاله ماهو عليه وكان ظنه لذلك صوابا موافقا للواقع كأنه رأى موجبه ان كان من المشاهدات اوسمعه ان كان من المسموعات فالوصف هنا مبين للموصوف بلازمه (قوله الذى يظن) يحتمل ان مفعولى يظن محذوفان اى الذى يظنك متصفا بصفة ويحتمل انه نزله منزلة اللازم وقوله بك بيان لموضع الظن (قوله كأن قد رأى الخ) كأن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشان والجملة حال من فاعل يظن اى يظن فى حال كونه مشبها للرؤية والسمع اى لذى الرؤية والسمع اوللرائى والسامع ويصح ان تكون حالا من الظن اى حالة كون ظنه مشابها لرؤية شخص راء وسماع شخص سامع اوصفة للظن اى ظنا كائنا مثل الرؤية والسمع ولايقال الجار والمجرور بعد المعرفة حال لاصفة كالجملة لان أل فى الظن للعهد الذهنى والمعرف بها كالمعرف بلام الجنس فى جواز الحالية والصفة فى الجار والمجرور اذا وقع بعدهما (قوله المتوقد الخ) كناية عن شدة فهمه فشبهه بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) اى باللزوم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) اعاده

فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له (ونحوه فى الكشف) اى مثل هذا القول فى كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه (قوله الألمعى الذى يظن بك الظن كأن قدرأى و قد سمعا) فالالمعى معناه الذكى المتوقد الشديد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على انه خبران فى البيت السابق اعنى قوله ﴿ ان الذى جمع السماحة والنجدة والبروالتقى جمعا ﴾ او منصوب صفة لاسم ان اوبتقدير اعنى (او) لكون الوصف (مخصصا) للمسند اليه اى مقللا اشتراكه او رافعا احتماله

توطئة لما بعده و الا فقد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) اوقال لانه خبران لكان اخصر لكنه اتى لمقابلة قوله بعد اومنصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعنى تأمل (قوله على انه خبران) الذى يساعده السوق ان الخبر قوله بعد عدة ابيات

* اودى فلا تنفع الاشاحة من * امر لمرء يحاول البدعا *

فالاولى جعله منصوبا لاسم ان او بتقدير اعنى كما قال الشارح بعد ذلك الا ان يجعل قوله اودى على الاعراب الاول مستأنفا واودى بمعنى هلك و الاشاحة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الامر الغريب يعنى لا ينفع طالب الامور الغريبة كدوام وجود شخص اوغيره الحذر من امر كائن لامحالة فيه وهو الموت (قوله والنجدة) اى القوة والشجاعة (قوله جمعا) توكيد للاربعة قبله فهو بمعنى جميعا (قوله اومخصصا) الفرق بينه و بين الوصف المبين ان الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد و من المبين كشف المعنى (قوله اى مقللا اشتراكه) اى مقللا للاشتراك الواقع فيه اذا كان نكرة واراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوى والمشترك المعنوى ماوضع لمعنى واحد مشترك بين افراد فتقول رجل تاجر عندنا فتاجر قلل الاشتراك فى رجل لانه يشمل التاجر وغيره لانه موضوع للذكر البالغ العاقل من بنى آدم وقد اشترك فى ذلك المعنى التاجر وغيره والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والافاشتراك اللفظ بين افراد مفهومه اوبين مفهوماته لايندفع بشئ (قوله اورافعا احتماله) اى رافعا للاحتمال الواقع فيه اذا كان معرفة والمراد بالاحتمال الاحتمال الذى يقتضيه الاشتراك اللفظى والمشترك اللفظى ماوضع لمعين فاكثر باوضاع متعددة كزيد فانه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا فنعته بقولك التاجر رافع لاحتمال الفقيه فتحصل من ذلك ان التخصيص يدخل المعارف والنكرات وان للتخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح البيانيين بخلاف النحويين فان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك فى النكرات فقط واما رفع الاحتمال الكائن فى المعارف فيقال له توضيح لاتخصيص ويرد عليهم الوصف فى قولنا عين جارية فلا يصح ان يكون مخصصا لان الاشتراك فيه لفظى ولا موضحا لانه نكرة واجيب بان المراد بالاشتراك عند النحاة مايعم المعنوى واللفظى فيكون النعت فى هذا المثال من قبيل المخصص لاالموضح وذلك لانه قلل الاشتراك فى عين برفع مقتضى الاشتراك اللفظى وعين معنى واحدا فلم يبق فى عين جارية الا الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى افاده القرمى (قوله التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات) هذا ظاهر ان كانت النكرة موضوعة للمفهوم الكلى لان المفهوم الكلى فيه اشتراك حقيقة وان كانت موضوعة للفرد المنتشر فالاشتراك من حيث صدق النكرة على كل فرد فرد على سبيل البدل اذلا تعين فى مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لان التعين الذى فيه بمعنى انه فرد

وفى عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره (او) لكون الوصف (مدحا او ذما نحو جاءنى زيد العالم او الجاهل حيث يتعين الموصوف) اعنى زيدا (قبل ذكره) اى ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا (او) لكونه (تأكيدا نحو امس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظ الامس مما يدل على الدبور

الرجل لافرد الانثى لابمعنى انه معين شخصا للمخاطب قاله يس (قوله الحاصل فى المعارف) سواء كانت اعلاما اوغيرها ثم ان الاحتمال فى المعارف ان كانت مشتركا اشتراكا لفظيا فبالقياس الى معانيه بحسب الاوضاع المتعددة فحينئذ يكون الاحتمال ناشئا من اللفظ علما اوغيره فان زيدا اذا كان مشتركا بين اشخاص كان محتملا لان يطلق على كل واحد من تلك الاشخاص لكونه موضوعا بازاء خصوصية كل منها وليس هنا معنى كلى يحتمل ان يتحقق فى ضمن كل منها الا ان يأول زيد بمسمى بزيد فيكون حينئذ فى حكم النكرات وكذا احتمال سائر المعارف من اسماء الاشارة والموصولات وغيرها ناشئ من اللفظ فان المعرف بلام العهد الخارجى كالرجل وكذا اسم الاشارة والموصول يصلح لان يطلق على كل فرد من المعهودات الخارجية والمشار اليها وما حكم عليه بالصلة اما لانه موضوع بازاء تلك الافراد وضعا عاما واما لانه موضوع لمعنى كلى يستعمل فى جزئياته وايا ما كان فالاحتمال ناشئ من اللفظ وان لم يكن باوضاع ثم ان ما ذكره الشارح لا يتأتى فى المعرف بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لايوضحه بل يخصصه كالنكرات ولا فى المعرف بلام العهد الذهنى لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه لايوضحه ايضا بل يخصصه فلعل مرادهم بالمعارف ماعدا هذين قاله سم وعبارة اليعقوبى رفع الاحتمال فى المعارف التى لااشتراك فى استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهدية جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة (قوله او لكون الوصف مدحا اوذما) اى مادحا او ذاما اوذا مدح اوذم اوانه جعل الوصف مدحا اوذما مبالغة (قوله حيث يتعين الموصوف قبل ذكره) اى اذا كان يتعين الخ فالحيثية للتقييد والتعيين اما لكونه لاشريك له فى ذلك الاسم اولكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف (قوله لكان الوصف مخصصا) فيه نظر لانه يقتضى ان الموصوف اذا لم يتعين قبل ذكر الوصف وجب فى الوصف ان يكون مخصصا مع انه ليس كذلك بل يصح ان يكون للمدح او الذم ايضا بحسب قصد المتكلم واجيب بان المراد ان الظاهر منه ذلك عند عدم التعين وان صح ان يراد منه المدح او الذم (قوله او لكونه تأكيدا) ليس المراد التوكيد الاصطلاحى لا اللفظى ولا المعنوى بل اراد به المقرر وذلك فيما اذا كان المسند اليه متضمنا لمعنى ذلك الوصف فيكون ذلك الوصف مؤكدا ومقررا لذلك المسند اليه (قوله امس الدابر الخ) امس متبدأ مبنى على الكسر والدابر نعت مؤكد له مرفوع نظرا للمحل وجملة كان خبره (قوله ممايدل على الدبور) اى المضى فوصفه بالدابر تأكيد ثم ان كان الامر الواقع فى الامس ممايسر فالغرض من ذلك التأكيد التأسف على ذلك الوصف اعنى الدبور والمضى وتمنى بقائه وانه ليته مادبر وان كان الواقع فيه ممايكدر كان الغرض من ذكره الاشارة الى الفرح بدبوره ومضيه والحاصل ان الوصف بالدبور ونحوه

وقديكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى ومامن دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر ابما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة

مما هو مؤكد انما يكون من البلاغة اذا كان لامر اقتضاه المقام كالاغراض المذكورة والا لم يكن من البلاغة في شئ كذا ذكره شيخنا الحفني (قوله لبيان المقصود) اى من المسند اليه وقوله وتفسيره عطف تفسير افاد به ان المراد ببيان المقصود افرازه وتمييز من غيره ثم ان كلام الشارح يقتضى ان الوصف المبين للمقصود مغاير للوصف المؤكد وللوصف الكاشف وللوصف المخصص مع ان كلا منها اتى به لبيان المقصود وتفسيره فيحتاج الى الفرق بين الامور الاربعة فالفرق بينه وبين الوصف المؤكد ان المؤكد لايلاحظ فيه بيان المقصود الاصلي بل الملاحظ فيه مجرد التوكيد والتقوية فبيان المقصود به حاصل غير مقصود بخلاف هذا الوصف فان الملحوظ فيه بيان المقصود والفرق بينه وبين الكاشف ان الغرض هنا بيان احد المحتملين للفظ او المحتملات له بان يحتمل اللفظ معنيين فاكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضاح المعنى لابيان احد المحتملات والفرق بينه وبين المخصص ان الغرض من المبين للمقصود بيان احد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته والغرض من المخصص بيان احد افراد المعنى ورفع غيره من الافراد فاذا قلت رجل تاجر عندنا ارتفع بالوصف الفقيه مثلا وهو احد افراد معنى الرجل فانه موضوع للذكر البالغ وهو امر كلى تحته افراد الفقيه احدها ان قلت النعت المخصص كما يرفع به احد افراد المعنى الواحد يبين به احد محتملات اللفظ ويرفع به غيره من محتملاته كما في زيد التاجر عندنا فيلزم ان يكون الوصف المبين للمقصود احد قسمى المخصص قلت رفع المخصص للاحتمال مخصوص بالمعارف والوصف المبين للمقصود انما يكون للنكرات وحينئذ فاللازم المذكور ممنوع (قوله وما من دابة في الارض) اى سواكم بقرينة قوله امثالكم لان المماثل غير المماثل افاده في الاطول (قوله حيث وصف) اى لانه وصف الخ فهذا علة لكون النعت هنا مبينا للمقصود من المسند اليه وبيان ماذكره الشارح ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق لاسيما اذا اقترنت بمن الزائدة لكن يجوز ان يراد هنا الاستغراق العرفي بان يراد دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فذكر الوصف المختص بالجنس دون المختص بطائفة لينبه على ان المراد دواب اى ارض كانت من الارضين السبع وطيور اى جو كان فقد افاد الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم وان المراد الاستغراق الحقيقي فيتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق والاقطار المختلفة (قوله بما هو من خواص الجنس) اى وهو الكون في الارض بالنظر لدابة والطيران بالجناحين بالنظر للطائر فان هذا نسبة الى جميع افراد الجنس على السواء ولا يختص به فرد (قوله الى الجنس) اى متوجه الى الجنس فهو متعلق بمحذوف والمراد متوجه الى الجنس المتحقق في كل فرد (قوله دون الفرد) فيه ان الفرد

هـاليس بمحتمل اصلاحتى يحتاج لنفيه بل المحتمل طائفة من الدواب وطائفة من الطير فكان الاولى ان يقول دون طائفة من الافراد مخصوصة واجيب بان مراده بالفرد مطلق العدد الذي يقارنه الاستغراق العرفى (قوله وبهذا الاعتبار) اى اعتبار ان الوصف لبيان ان القصد الى الجنس (قوله فاد هذا الوصف زيادة الخ) اى بحسب تحقق الجنس فى جميع الافراد فلاتنافى بين قصد الجنس وافادة زيادة التعميم الذى فى الافراد (قوله زيادة التعميم) اى واما اصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفى مقرونة بمن وقصد الشارح بهذا الكلام اعنى قوله وبهذا الاعتبار الخ بيان ان مآل توجيه صاحب الكشاف للاتيان بالوصف فى الآية وتوجيه السكاكى واحد وان اختلفا ذاتا وتوضيح ذلك انه اختلف كلام الكشاف والمفتاح فى تقرير الآية الكريمة وبيان معنى زيادة قوله فى الارض ويطير بجناحيه فقال فى الكشاف معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل ومامن دابة قط فى جميع الارضين السبع وما من طائر قط فى جو السماء من جميع مايطير بجناحيه الاامم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها وبيان ذلك ان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم لكن يجوز ان يراد به هنا دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون الاستغراق عرفيا يتناول من الافراد ماهو المتعارف فذكر وصف يستوى نسبته الى جميع دواب اى ارض كانت وطيور اى جو كان فيكون الاستغراق حقيقيا يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور جميع الآفاق فقد افاد ذكرهما زيادة التعميم والاحاطة بسبب تعين كون الاستغراق حقيقيا وقال فى المفتاح ذكر فى الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين وتقريرهما وتوجيه ذلك ان اسم الجنس حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اليه ماهو من خواص الجنس علم ان القصد به الى الجنس وذلك كالدابة والطائر فى الآية المذكورة فانه لما اضيف اليه ماهو من خواص الجنس تعين ان القصد انما هو الى الجنس وتقريره فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد وليس القصد الى الجنس مع الوحدة ولاخفاء ان مؤدى كلاميهما مختلف لان صاحب الكشاف جعل الوصف من اول الامر للتعميم والسكاكى جعله لبيان الجنس وتقريره الاان المآل واحد وهو افادة زيادة التعميم والاحاطة وذلك لانه على تقدير حمله على بيان الجنس وتقريره كما قال السكاكى يكون الاستغراق بسبب وقوع النكرة فى سياق النفى وشهادة من الاستغراقية عليه ويكون معنى الآية حينئذ ومامن جنس دابة من اجناس الدواب ولاجنس طائر من اجناس الطيور الاامم امثالكم لكن يجوز ان يراد بهما ماهو المتفاهم فى العرف من دابة وهى ذات القوائم الاربع ومن طائر الطيور التى يعتبرها الناس ويعتدون بها كالطائر الذى يصيد مثلا ولفظة من الاستغراقيه وان دلت

على استغراق الجنسين لكن لاترفع الوهم بالكلية لجواز ان يراد الاستغراق العرفى فذكر فى الارض ويطير بجناحيه وان كان لبيان ان القصد انما هو الى بيان الجنسين وتقريرهما لكنه لاينافى زيادة التعميم والاحاطة على التعميم المفاد من من الاستغراقيه فقدظهرلك ان مآل الكلامين واحد والى هذا اشار الشارح بقوله وبهذا الاعتبار افاد الوصف زيادة التعميم والاحاطة وليس مراده بيان ان كلامهما متحد افاده القرمى بقى شئ آخر وهو ان تلك النكرة الواقعة فى سياق النفى ان قلنا ان المراد منها كل فرد فرد كما قال صاحب الكشاف اوكل نوع نوع على ماقاله صاحب المفتاح فلايصح الاخبار عنها بقوله امم امثالكم لان كل فرد لايكون امما وكذاكل نوع لايكون امما لان كل نوع امة واحدة لاامم واجيب بان النكرة هنا محموله على المجموع اى مجموع الافراد والانواع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر (قوله اى تحقيق مفهومه) اى وليس المراد بتقريره ذكره اولا ثم ذكر مايقرره ويثبته فان هذا شامل لنحو انا سعيت فى حاجتك وهوغير مراد هنا ثم ان المفهوم عبارة عن المعنى الحقيقى واما المدلول فهو مادل عليه اللفظ سواء كان حقيقيا اومجازيا نحو رمى الاسد نفسه وحينئذ فعطف المدلول من عطف العام واتى به بعد الخاص اشارة الى انه المراد (قوله اعنى الخ) لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا فى نفسه بازالة الخفاء عنه وهذا غير مراد بين الشارح المراد بقوله اعنى الخ ومحط العناية قوله بحيث الخ وحاصله ان المراد بتحقيق مفهومه ازاله احتمال الغير بان يجعل ذلك المفهوم محققا وثابتاً فى ذهن السامع بحيث لايظن السامع ان المراد من ذلك اللفظ غيره كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اعنى جعله) اى جعل ذلك المفهوم وقوله مستقرا اى قارا فى ذهن السامع وقوله محققا ثابتا بيان لماقبله (قوله لايظن) اى السامع وقوله به اى منه اوبدله والمراد بالظن مايشمل التوهم (قوله اذاظن) اى يقال ذلك اذاظن الخ فهو ظرف لمحذوف (قوله عن سماع لفظ المسند اليه) اى لشاغل شغل سمعه (قوله اوعن حمله على معناه) اى او ظن المتكلم غفلة السامع عن حمل المتكلم له على معناه اوعن حمل السامع له على معناه الحقيقى لوجود مانع من فهم المعنى ففاعل الحمل اما المتكلم او السامع مثلا اذاقلت جاءاسد وظننت ان السامع غفل عن كونك حملته على معناه الحقيقى بان ظن او اعتقد انك حملته على خلافه قلت ثانيا اسد فتفيده ان مرادك به الحيوان المفترس لاالرجل الشجاع وكذا اذا ظننت ان السامع غفل عن حمله على معناه الحقيقى فتقول له ثانيا اسد فتفيده ان المراد الحيوان المفترس وتقرره عنده وقوله اوعن حمله على معناه لايخفى ان هذا الغرض كما يؤدى بالتأكيد اللفظى يؤدى بالمعنوى كمايفيده كلام الشارح فى المطول فان قلت اذاكان المراد بالتقرير ماذكر كان عين قول المصنف الآتى اودفع توهم

(واماتوكيده) اى توكيد المسند اليه (فللتقرير) اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه ومدلوله اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لايظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه اوعن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم نحو اناعرفت اوالمحكوم عليه نحوانا سعيت فى حاجتك وحدى اولا غيرى وفيه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه فى شئ

التجوز اذ المتكلم انما يأتى بالتوكيد لدفع توهم التجوز اذا ظن غفلة السامع عن حمله على معناه الحقيقى فقد يجاب بان المراد هنا غفلة السامع عن التوجه الى ما يراد به حقيقة او مجازا بان ظن المتكلم ان السامع لم يحمله على معنى اصلا او يحمله على معنى غلطا والمراد بما يأتى غفلة السامع عن حمله على معناه الحقيقى بان يحمله على معناه المجازى فتأمل او يقال فرق بين قصد التقرير المجرد عن ملاحظة دفع التوهم وبين قصد دفع التوهم فالاول المقصود منه اولا وبالذات التقرير ودفع التوهم وان كان حاصلا لكن من غير قصد والثانى بالعكس اى المقصود منه اولا وبالذات دفع التوهم والتقرير حاصل من غير قصد وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله وقيل المراد الخ) هذا مقابل لقوله اى تقرير المسند اليه وحاصله ان الشارح يقول ان مراد المصنف بقوله فللتقرير اى تقرير المسند اليه فقط وهذا القائل يقول ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم او المحكوم عليه الذى هو المسند اليه ومثل لتقرير الحكم بانا عرفت ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله انا سعيت فى حاجتك وحدى اولا غيرى فرد عليه الشارح بالنظر للشق الاول بان تأكيد المسند اليه لا يفيد تقرير الحكم وتقرير الحكم فى انا عرفت انما حصل من تقديم المسند اليه المقتضى لتكرر الاسناد لا من تأكيد المسند اليه بدليل انه لو اكد المسند اليه مع كونه مؤخرا كما فى سعيت انا فى حاجتك لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتقوية ورد عليه بالنظر للشق الثانى بان تمثيله غير صحيح لان قولك انا سعيت فى حاجتك وحدى اولا غيرى ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه لان وحدى ولا غيرى تأكيد للتخصيص الحاصل من التقديم فالاعتراض على هذا القائل بالنظر للشق الثانى انما هو من حيث المثال (قوله نحو انا عرفت) تقرير الحكم فى هذا المثال من حيث تكرر الاسناد وذلك لانه اسند المعرفة التى هى الحكم مرتين للضميرين اللذين هما للمتكلم فلما اسندت مرتين فكأنها ذكرت مرتين فى اللفظ فحصل لها بذلك تقرير وتقوية وما جاء تقرير الحكم الا بواسطة تأكيد المسند اليه لان الضمير الثانى مؤكد للاول (قوله وحدى اولا غيرى) اى فقد أكد المحكوم عليه وهو انا بوحدى وبلا غيرى لافادة تقريره (قوله لانه) اى ما ذكر من المثال الاخير ليس الخ وهذا رد لقوله او المحكوم عليه نحو انا سعيت الخ وحاصله انا لا نسلم ان انا سعيت فى حاجتك وحدى اولا غيرى من تأكيد المسند اليه لان وحدى حال ولا غيرى عطف على المسند اليه وليسا من التأكيد الاصطلاحى كما هو المراد على انه لو سلم ان المراد بالتأكيد هنا ما هو اعم من الاصطلاحى فلا نسلم وجود تأكيد المسند اليه فى المثالين بل الموجود فيهما تأكيد التخصيص المستفاد من التقديم للمسند اليه للرد على المخالف فى زعمه ان معك مشاركا فى السعى او ان الساعى غيرك ويسمى الاول قصر افراد والثانى قصر قلب

الحاصل ان حل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح لكن تمثيله لتأكيد المسند اليه المفيد لتقريره بانا سعيت فى حاجتك وحدى غير صحيح (قوله وتأكيد المسند اليه لايكون الخ) هذا رد لقوله المراد بالتقرير تقرير الحكم وحاصله انا لانسلم ان تأكيد المسند اليه يفيد تقرير الحكم لان تقرير الحكم فى نحو انا عرفت انما هو من تقديم المسند اليه المستدعى لتكرر الاسناد لا من تأكيد المسند اليه والالما اختلف الحال بتقديم المسند اليه وتأخيره مع انه لو اخر فقيل عرفت انا وعرفت انت لم يفد تقرير الحكم بل تقرير المحكوم عليه بالاجماع فظهر من هذا ان تأكيد المسند اليه لايكون لتقرير الحكم اصلا بل لتقريره نفسه وانه لايصح ان يمثل لتأكيد المسند اليه بقولك انا سعيت فى حاجتك وحدى او لاغيرى بل يمثل له بما قاله الشارح واعلم ان هذا الرد مبنى على ان التأكيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحى بان اريد به مطلق تأكيد المسند اليه الداخل فيه نحو انا عرفت بلكن يلزم منه ان يكون فى قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة لان المصنف انما صرح به فى التأكيد الاصطلاحى الا ان يقال انه يعلم منه غيره فالمراد انه سيصرح بما يعلم منه هذا (قوله لايكون لتقرير الحكم قط) اعترض بان قط ظرف لماضى لا لمايستقبل بخلاف عوض فانها ظرف للمستقبل وحينئذ فلا يعمل فى عوض الافعال مستقبل وفى قط الاماض وقولهم لا اكلمه قط عدوه من الخطأ لما فيه من التناقض لان قط ظرف للماضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وحينئذ فقول الشارح لايكون لتقرير الحكم قط لحن ورده ابن جماعة بان غاية ما فيه استعمال اللفظ فى غير ما وضع له فيكون مجازا قال الشيخ يس وفيه نظر ولعل وجه النظر ان محل كون استعمال اللفظ فى غير ما وضع له جائزا اذا لم يخالف استعمال العرب والافلا يجوز فان كان هذا مراده فيقال له الحق ان المجاز لايشترط سماع شخصه بل سماع النوع كاف فتأمل قرره شيخنا العدوى عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله اولدفع توهم التجوز) اى اولدفع توهم السامع ان المتكلم تجوز فى الكلام وانما عدل عن الظن الى التوهم لان ذكر المسند اليه لايوجب ظن التجوز اوغيره غايته التوهم فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على انه لاتقرير فى هذه الصورة مع ان التأكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول قلت التقرير وان كان لازما للتوكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فيما سبق فللتقرير اى فللقصد الى مجرد التقرير كما سبق (قوله اى التكلم بالمجاز) اى التكلم بالمسند اليه على جهة المجاز لان توكيد المسند اليه انما يدفع توهم التجوز فيه ولا يدفع توهم التجوز فى المسند وانما يدفع التجوز فيه توكيده واعلم ان المجاز مشترك بين العقلى واللغوى والتأكيد يدفع توهم ارادة كل منهما كما افاده بعض المحققين بل يدفع توهم ارادة مجاز النقصان ايضا فقول الشارح اى

وتأكيد المسند اليه لايكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا (لدفع توهم التجوز) اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه (او) لدفع توهم (السهو) نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائى غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو

(او) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد

التكلم بالمجاز مراده ماهو اعم (قوله اونفسه اوعينه) اشار الى ان كلا من التأكيد اللفظى والمعنوى يدفع توهم المجاز (قوله لئلا يتوهم الخ) اى يقال ذلك لدفع توهم الخ اى ويلزم من التأكيد لدفع التوهم المذكور تقرير المسند اليه الا انه حاصل غير مقصود وقوله لئلا يتوهم الخ اى فيكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز العقلى اى اولئلا يتوهم ان المراد بالامير بعض غلمانه مجاز الغويا والعلاقة المشابهة فى تعلق القطع بكل من حيث ان احدهما آمر والآخر مباشر اولئلا يتوهم ان فى الكلام مجازا بالحذف لان التأكيد يدفع توهمه ايضا ثم ان المراد بدفع التأكيد لتوهم المجاز اضعافه لذلك التوهم والاحتمال لادفعه بالمرة والالماصح فى البلاغة تعدد التأكيد فتأمل (قوله اولدفع توهم السهو) اى لدفع توهم السامع ان التكلم سها فى ذكر زيد مثلا (قوله لئلا يتوهم) اى يقال ذلك لدفع توهم السامع (قوله وانما ذكر زيد) اى وانما ذكر المتكلم زيدا سهوا فقول الشارح على سبيل السهو اضافته بيانية ثم انه يؤخذ من هذا المثال والذى قبله ان التوكيد اللفظى يكون لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو بخلاف المعنوى فانه يكون لدفع توهم التجوز دون السهو وهو كذلك لانه اذا قال جاءنى زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاءنى عمرو نفسه فسها فلفظ بزيد مكان عمرو وبنى التوكيد على سهوه بخلاف توهم التجوز فانه يندفع بزيد كذا قال الشارح فى المطول وبحث فيه بعض الافاضل بان التأكيد المعنوى لما حفظ الكلام عن توهم التجوز كان مبنيا على مزيد الاحتياط ومبعدا للتكلم عن مظنة السهوية وحينئذ فلا يتأتى بناء التوكيد على سهوه ولانه ينافى ماحقق من ان التأكيد فى قولك جاءنى الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص فيه بل لدفع توهم ان الجائى واحد منهما والاسناد اليهما وقع سهوا هذا وانما ترك المصنف دفع توهم النسيان لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة وجمع فى المفتاح بينهما جريا على اصطلاح الحكما من التفرقة بينهما وجعل السهو اسما لزوال صورة الشئ عن المدركة دون الحافظة حتى لايحتاج فى حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفى الاستحضار والنسيان اسما لزوال صورة الشئ عن الحافظة والمدركة معا حتى يحتاج فى حصولها الى تحصيل ومعاناة (قوله اولدفع توهم عدم الشمول الخ) اى لدفع توهم السامع عدم الشمول وليس المراد بكون التوكيد مفيدا للشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والالم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه وقوله عدم الشمول اى فى المسند اليه او فى النسبة اى الاسناد وقد اشار الشارح الى الاول بقوله الا انك لم تعتد بهم والى الثانى بقوله او انك جعلت الخ فيندرج التجوز العقلى واللغوى فى كلامه (قوله لم تعتد بهم) اى وانك اطلقت القوم على المعتبرين منهم من اطلاق اسم الكل

على البعض فالمجاز المدفوع على هذا لغوى (قوله او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد) وذلك لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضى كلهم وحيث كانوا فى حكم الشخص الواحد فلا تفاوت فى ان ينسب الفعل الى بعضهم او الى كلهم وحينئذ فيكون اسناد الفعل الواقع من البعض للكل مجازا عقليا فعلى الاحتمال الاول يكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز اللغوى وعلى الثانى دافعا لتوهم المجاز العقلى ومايقال ان الاظهر ان يقال بناء على ان البعض بمنزلة المجموع بدل قوله بناء على انهم فى حكم شخص واحد فانما يناسب المجاز اللغوى وقد ذكره اولا واعترض على الشارح بان الاولى حذف قوله او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل لامرين * الامر الاول انه يقتضى ان توهم عدم الشمول فى المسند دون المسند اليه وكلام المصنف انما هو فى توهم عدم الشمول فى المسند اليه. فلا معنى لذكره * الامر الثانى انه يقتضى ان التوكيد بكل واخواته يدفع توهم المجاز العقلى مع انه انما يدفع توهم المجاز اللغوى وذلك انه اذا اريد باسم الكل البعض كان فى الكلام مجاز لغوى من باب اطلاق اسم الكل وارادة البعض واذا اريد بالفعل المسند الى الكل الفعل المسند الى البعض كان فى الكلام مجاز عقلى والتوكيد بكل واخواته انما يدفع المجاز اللغوى دون العقلى لانك اذا قلت جاء فى القوم كلهم فهم منه الشمول فى آحاد القوم قطعا واندفع المجاز اللغوى ولا يلزم من ذلك شمول النسبة لتلك الآحاد لاحتمال ان يكون الفعل المنسوب الى الجميع صادرا عن بعضهم فى الواقع وينسب لكل فرد على سبيل المجاز العقلى وقد اجيب عن الامر الاول بان كلام المتن ليس خاصا بتوهم عدم الشمول فى المسند اليه بل يصح ان يجعل متناولا لتوهم عدم الشمول فى النسبة ايضا وقد اشار اليهما الشارح فاشار الى الاول بقوله الا انك لم تعتد بهم واشار الى الثانى بقوله او انك جعلت الخ فيندرج التجوز اللغوى والعقلى فى كلامه ويندفع كل من التجوزين بذلك التأكيد وعلى هذا فقول المصنف اولا او لدفع توهم التجوز اى اللغوى او العقلى مقيد بغير المجاز العقلى واللغوى فى الشمول واجيب عن الامر الثانى بانا لا نسلم ان كلا واخواته لا يؤكد بها لدفع توهم المجاز العقلى بل يؤكد بها لذلك ولا نسلم ان الشمول فى آحاد القوم لا يستلزم شمول النسبة لتلك الآحاد اذ الفاظ الشمول المؤكد بها تقتضى ان يكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا لها بخلاف قولك جاء كل القوم فانه انما يفيد الاحاطة والشمول فى آحاد القوم لا فى النسبة افاده العلامة عبد الحكيم (قوله واما بيانه) المراد بالبيان هنا المعنى المصدرى اى كشفه وايضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان بيان لحاصل المعنى وليس المراد بالبيان فى كلامه المعنى الاسمى اعنى التابع المخصوص لانه لا يعلل الا الافعال (قوله فلايضاحه الخ) المراد

(واما بيانه) اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان (فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم ان يكون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله * والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند * فان الطير عطف بيان للعائذات

بايضاحه رفع الاحتمال فيه سواء كان معرفة او نكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون فى النكرات نحو من ماء صديد ولعل الايضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال فى المعرفة ولذا عرف النحاة عطف البيان بانه تابع غير صفة يوضح تبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف انتهى يس (قوله مختص به) اى بمدلوله (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم ان كل موصوف اجرى على صفة يحتمل ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا وانما النزاع فى الاحسن منهما فاختار الشارح عطف البيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به واختار صاحب الكشاف كونه بدلا لان فيه تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيدا للنسبة وكأن المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به (قوله ولا يلزم الخ) هذا شروع فى اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلا يضاحه الخ والجواب عن كل من الثلاثة ان كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله ولا يلزم ان يكون الثانى اوضح) اى كما يدل له قول سيبويه فى ياهذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اوضح من المضاف لذى الاداة خلافا لظاهر قول المصنف المقتضى اشتراط كونه اوضح وهذا الاعتراض انما يتوجه على المصنف اذا جعلت الباء فى قوله باسم للتعدية واما اذا جعلت للسببية فلا يتوجه هذا الاعتراض (قوله لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما) نحو جاء زيد ابو عبدالله اذا كان كل واحد من الاسم والكنية مشتركا كما لو كان زيد مشتركا بين اشخاص لم يكن بابى عبدالله منهم الا واحد وكذلك الكنية مشتركة بين اشخاص ليس فيهم احد اسمه زيد الا واحد فمتى ذكر واحد من الاسم والكنية منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثانى مع الاول ان قلت ان الثانى حينئذ غير مختص بالاول قلت الاختصاص نسبى اى بالنسبة لمن لم يكن به والحال ان اسمه زيد (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) النفى منصب على الاختصاص به اى قد يكون عطف البيان باسم غير مختص به اى وحينئذ فما قاله المصنف ليس على ما ينبغى فهذا اعتراض ثان على المصنف (قوله كقوله والمؤمن الخ) ليس هذا المثال من بيان المسند اليه فهو مثال لما يحصل به البيان والحال انه غير مختص بالاول وان كان ذلك الاول غير مسند اليه والواو فى والمؤمن واو القسم والمراد بالمؤمن المولى سبحانه وتعالى مأخوذ من الامان اى والله الذى امن العائذات جمع عائذة من العود وهو الالتجاء والطير عطف بيان على العائذات اى والله الذى أمّن الطير الملتجئة للحرم والساكنة به للأمن من الاصطياد والاخذ وقد حصل اذ لا يجوز لاحد اخذها بل الركبان تمسحها ولا تتعرض لها والغيل بفتح الغين وسكون الياء والسند بفتح السين والنون موضعان فى جانب الحرم فهما الماء والعائذات يحتمل انه مفعول للمؤمن فيكون منصوبا بالكسرة ويكون الطير تابعا له

مع انه ليس اسما مختصا بها وقد يجئ عطف البيان لغير الايضاح كما فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جئ به للمدح لا للايضاح كما تجئ الصفة لذلك (واما الابدال منه) اى من المسند اليه (فلزيادة التقرير) من اضافة المصدر الى المعمول او من اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير

باعتبار اللفظ وهذا هو الظاهر ويحتمل ان المؤمن مضاف والعائذات مضاف اليه فيكون مجرورا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار المحل لان الاضافة من قبيل اضافة الوصف الى مفعوله وجواب القسم ماان اتيت الخ فى البيت بعده وهو

* ماان اتيت بشئ انت تكرهه * اذا فلا رفعت سوطا الى يدى *

وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه (قوله يمسحها ركبان مكة) اى الركبان القاصدون مكة المارون بين الغيل والسند وقوله يمسحها اى يمسح عليها اى يمسحونها من غير ايذاء لها ولو بالتنفير والا كان المسح حراما (قوله مع انه ليس اسما مختصا بها) لان العائذات صادق على الطير وغيره مما يعوذ بالحرم ويلتجئ اليه من سائر الوحوش والطير صادق بالعائذ بالحرم وبغيره ولكن قد حصل بمجموعهما البيان (قوله وقد يجئ عطف البيان لغير الايضاح) اى خلافا لظاهر قول المصنف وهذا اعتراض ثالث عليه (قوله للمدح) اى لان فيه اشعارا باعتبار الوضع التركيبى الى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ اليه وان كان هنا مستعملا فى معناه العلمى ولذا جعل المجموع عطف بيان فاقيل انه يجوز ان يكون البيت ذما موطئا للحرام كما جعل قرآنا حالا موطئة لعربيا من ضمير انزلناه ليس بشئ كما ان جعله بدلا كذلك لانه على نية تكرير العامل وليس بمقصود تقرر نسبة الجعل اليه وليست النسبة الى الثانى مقصودا اصليا افاده عبد الحكيم (قوله لا للايضاح) اى لان الكعبة اسم مختص ببيت الله لايشاركه فيه شئ فان قلت ان النحاة جعلوا عطف البيان بعد المعرفة للايضاح قلت هذا بالنظر للغالب او يقال المراد بقوله لا للايضاح يعنى التحقيقى فلا ينافى انه للايضاح التقديرى وحينئذ فلا ينافى فى جعل النحاة عطف البيان بعد المعرفة للايضاح ومما يدل لذلك ماذكره العصام فى الاطول من ان الايضاح لازم لعطف البيان الا انه اما تحقيقى او تقديرى وذلك اذا كان المتبوع لا ابهام فيه نحو الابعد العاد قوم هود فقوم هود بيان لعاد مع كونه علما مختصا بهم لا ابهام فيه اتى به لدفع الابهام التقديرى اما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو والفساد فان قلت جعل عاد علما على قوم هود مختصا بهم ينافيه قوله تعالى وانه اهلك عادا الاولى فانه يفيد انهما عادان قلت معنى الاولى اى القدماء اى المتقدمون فى الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للآية على التعدد (قوله واما الابدال منه) جعله المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن الاسناد اليه مقصودا بالذات بل المقصود بالذات الاسناد للبدل (قوله فلزيادة التقرير) اى تقرير المسند اليه (قوله من اضافة المصدر الى المعمول) اعلم ان الزيادة تجئ مصدرا وبمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الاول فالاضافة لامية الى الفاعل او الى

(المفعول)

وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التأكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة وهي الايماء الى ان الغرض من البدل هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءني أخوك زيد) في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءني القوم اكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا ٨

المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية وعلى الثاني فالاضافة بيانية فقول الشارح من اضافة المصدر الى المعمول اي ان جعلت الزيادة مصدر زاد وكلام الشارح صادق بان تكون من اضافة المصدر الى فاعله او الى مفعوله اي ليزيد تقرير المسند اليه او ليزيد المتكلم تقرير المسند اليه ولصدق المعمول بهما عبر به دون المفعول فان قلت جعل الاضافة من اضافة المصدر لمعموله مشكل وذلك لان التقرير يحصل بذكر الشيء مرتين والزيادة تحصل بشيء آخر بعد ذلك مع ان المسند اليه لم يذكر مرتين حتى يتقرر ويكون البدل بعد ذلك لزيادة التقرير قلت مراد المصنف ان البدل يؤتى به لاجل ان يكون تقرير المسند اليه امرا زائدا على شيء وهو النسبة للبدل المقصودة وليس المراد ان الابدال يزيد في التقرير بان يكون التقرير حصل بغيره وزيادته حصلت بالبدل والحاصل ان الابدال يحصل به امر زائد على افادة النسبة المقصودة وذلك الامر الزائد هو تقرير المسند اليه (قوله او من اضافة البيان) اي ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله اي الزيادة التي هي التقرير) فيه ان قولهم المبدل منه في نية الطرح والرمي والمنظور له البدل يقتضي ان المبدل منه لم يقرر ولم يحصل بالبدل تقريره قلت التقرير حصل من حيث ان المراد منهما واحد وهذا لا ينافي ان البدل منظور له من حيث المزية التي فيه فكونه للتقرير لا ينافي كونه مقصودا بالنسبة فتأمل قرره شيخنا العدوي واعلم ان قولهم المبدل منه في حكم السقوط ليس بكلي كما قال الرضي بدليل عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني اه فناري (قوله وهذا) اي التعبير هنا بهذه العبارة (قوله من عادة افتنان) اي تفنن والاضافة بيانية (قوله ومع هذا) اي التفنن اي ارتكابه فنين وطريقتين في التعبير (قوله وهي الايماء) اي الاشارة الى ان البدل هو المقصود بالنسبة اي والمبدل منه وصلة له وهذا الايماء انما حصل بذكر الزيادة فانه يشعر بان التقرير ليس مقصودا من البدل بل امر زائد على المقصود منه فان قلت كون المبدل منه وصلة للبدل يقتضي ان يكون المقرر هو الثاني لا الاول الذي هو المسند اليه لان ما اتى به لاجل غيره فهو التابع المقرر لغيره والواقع بالعكس فان البدل هو المقرر للمبدل منه اجيب بان الثاني هو الذي تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام الغرض فصار كأنه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد الا به لانه هو المقصود بالذات حتى يكون الاول مقررا له بل هو المقرر للاول ويدل لذلك ان الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الاول ولا يتم المعنى الا به ومن هذا تعلم ان قولهم المبدل منه في نية الطرح والرمي معناه انه في نية الطرح عن القصد الذي يتم به الغرض لا انه مرفوض بالكلية افاده العلامة اليعقوبي فان قلت حيث كانت مخالفة السكاكي في التعبير لنكتة لم يكن ذلك تفننا لانه لم يتحد المراد من العبارتين

اذلا يكون تفننا الا لو اتحد المراد منهما فالجواب ان جعل تلك المخالفة لاجل التفنن بالنظر لبادئ الرأى قبل ظهور تلك النكتة وان كان فى الحقيقة ليس هناك تفنن اويقال ان جعل ذلك تفننا بالنظر لما قصده السكاكى وهذه النكتة غير مقصودة له افاده شيخنا العلامة العدوى (قوله تحصل تبعا) اى بحسب اصل الكلام فلا ينافى ان البليغ يقصد ذلك (قوله نحوجاءنى اخوك زيد فى بدل الكل) الا حسن ان يسمى هذا النوع من البدل بدل المطابق كاسماه بذلك ابن مالك فى الفيته لابدل الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأبا لجر فان المتبادر من الكل التبعيض والتجزؤ وذلك ممنوع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسب الادب وان حمل الكل على معنى آخر (قوله ويحصل التقرير) اى فى هذا النوع وهو بدل الكل بالتكرير اى لان المراد من الاول ومن الثانى واحد غاية الامر انه اختلف التعبير عنه فأولا عبر عنه بزيد وعبر عنه ثانيا باخوك فقد تكرر زيد من حيث معناه فيحصل التقرير (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير وقوله فيهما اى فى بدل البعض والاشتمال (قوله ان المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه ان فى بدل البعض اشتمالا وانما لم يسم ايضا بدل اشتمال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتنبيه عليه لخفائه بخلاف الاشتمال فى بدل البعض فانه ظاهر جلى (قوله اما فى البعض) اى اما اشتمال المتبوع على التابع اجمالا فى بدل البعض فظاهر (قوله فظاهر) اى لان الكل يشتمل على البعض وذلك كما فى المثال فان القوم مشتملون على اكثرهم فقد حصل للاكثر تكرار فى الذكر فحصلت التقوية له والتقرير (قوله واما فى الاشتمال) اى واما اشتمال المتبوع على التابع اجمالا فى بدل الاشتمال فمعناه اى ذلك الاشتمال الاجمالى (قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف) اى فقط بل تارة يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف على المظروف كافى شرب الاناء ماؤه ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر الحرام ظرف للقتال والاناء ظرف للماء وتارة لايكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف كافى سرق زيد ثوبه والحاصل ان الاشتمال الظرفى غير مشترط فقول الشارح لا كاشتمال الظرف الخ اى لايشترط خصوص ذلك بل ماهو اعم وليس المراد ان ذلك لايكفى (قوله بل من حيث) اى بل ان يشتمل المبدل منه على البدل من جهة هى ان يكون المبدل منه مشعرا بالبدل اجمالا اى لا من حيث خصوصه كافى سلب زيد فانه اذا قيل ذلك اشعر بان المسلوب شئ له تعلق بزيد اماثوب اوعمامة اومال اذ الذات لاتسلب فاذا قيل ثوبه علم ذلك الامر الذى حصل الاشعار به فصار الثوب متكررا من حيث انه ذكر اولا ضمنا وثانيا صريحا وكذا يقال فى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وفى شرب الاناء ماؤه ثم ان اشعار المبدل منه بالبدل اجمالا من حيث تعلق العامل به لا من حيث ذاته

٨ حتى كأنه مذكور اما اما فى البعض فظاهر و اما فى الاشتمال فلأن معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا

قوله فأولا عبر عنه بزيد الخ هذا يقتضى ان المثال فى المتن جاءنى زيد أخوك مع ان الموجود فى النسخ جاءنى أخوك زيد والخطب سهل (مصححه)

كما عرفت مما قلناه (قوله ومتقاضيا) اى مفيدا له بوجه ما اى وهو العموم (قوله منتظرة له) تفسير لما قبله (قوله وبالجملة) اى واقول قولا ملتبسا بالجملة اى الاجمال اى واقول قولا مجملا (قوله المتبوع فيه) اى فى بدل الاشتمال (قوله بحيث) اى ملتبسا بحالة وهى صحة ان يطلق ذلك المتبوع ويراد به التابع ولا يكون المتبوع ملتبسا بهذه الحالة الا اذا كان الاول مقتضيا للثانى ومشعرا به لان ما يقتضى الشئ قد يستغنى به عنه (قوله ويراد به التابع) ليس المراد انه مستعمل فى التابع حتى يكون مجازا بل المراد انه يشعر بالتابع اى بنوعه وانه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه ان المراد نسبة الفعل الى التابع غير ان المتكلم لم يصرح بذلك (قوله نحو اعجبنى زيد الخ) اى لان الذات لا تعجب من حيث هى ذات وانما اعجابها من الاوصاف فالمتبوع مشعر بالتابع على سبيل الاجمال (قوله بخلاف ضربت زيدا الخ) اى لان ذات زيد تضرب فقولك ضربت زيدا لا يشعر بضرب جاره وحينئذ فضربت زيدا جاره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ومثله رأيت زيدا عمامته اوثوبه وهذا بخلاف ركبت زيدا حاره فيما يظهر لان اسناد الركوب الى زيد يقتضى غيره مما يناسب ان يسند اليه الركوب كالحمار فهو يطلبه اجمالا (قوله ولهذا) اى ولاجل قولنا يجب الخ (قوله بدل غلط) اى بدل سببه الغلط بان كان قاصدا التلفظ بالاخ فالتفت لسانه لذكر زيد غلطا فأتى بمقصوده بعد ذلك (قوله لا بدل اشتمال) اى لان المتبوع ليس مشعرا بالتابع اذ لا يصح ان يطلق زيد ويراد اخوه اى ولا يصح ان يكون بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه ومثل جاءنى زيد اخوه فى كونه بدل غلط لا بدل اشتمال ضربت زيدا غلامه لان ضرب زيد لا اشعار له بضرب غلامه وكذا قتل الامير سيافه وبنى الامير وكلاؤه وذلك لان بدل الاشتمال شرطه ان لا يستفاد البدل من المبدل منه تعيينا بل لابد وان تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذى فيه ولا اجمال فى الاول هنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا يقال فى الباقى (قوله كما زعم بعض النحاة) راجع للنفى والمراد بالبعض ابن الحاجب وجوز العصام فى اطوله ان يكون الشرط المتقدم شرطا لاعتبار بدل الاشتمال عند البليغ لا لتحققه (قوله ثم بدل الخ) مراده الاعتراض على المتن بانه كان من حقه ان يقول كما قال غيره لزيادة التقرير والايضاح فيجاب بان التقرير يستلزم الايضاح فهو ليس بمقصود بل حصل تبعا للمقصود بالذات وهو زيادة التقرير بخلاف عطف البيان فان المقصود منه بالذات الايضاح اوماجرى مجراه (قوله لا يخلو عن ايضاح) اى لما فيه من التفصيل بعد الاجمال وقوله وتفسير لما فيه من التفسير بعد الابهام كذا فى المطول قال العلامة السيد يحتمل انهما بمعنى واحد ويحتمل ان يكون الاول اى التفصيل بعد الاجمال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الأجزاء

ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت جاره ولهذا صرحوا بان نحو جاءنى زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط

والتفصيل يناسبها والثانى اى التفسير بعد الابهام اشارة الى بدل الاشتمال فان الاول فيه مبهم يحتاج الى تفسير كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول نظرا الى المقصود فى نفسه فانه كان مجملا ثم فصل والثانى نظرا الى المخاطب فانه ابهم عليه المقصود اولا ثم ازيل ابهامه (قوله بل بدل الكل الخ) اى كما قيل فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فان الصراط الثانى بدل وفيه بيان ان الصراط المستقيم هو صراط الذين انعم عليهم بالايمان والرضوان والهدى من كل ضلال (قوله ولم يتعرض لبدل الغلط الخ) اى للبدل لاجل الغلط اولتدارك الغلط اولبدل المغلوط وهو المبدل منه قاله عبدالحكيم اى ولم يتعرض لبدل البداء ايضا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم يبدو لك ذكر البدل فتوهم انك غالط وهذا يعتبره الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر او بدرا وبدر شمس فكأنك وان كنت متعمدا فى الاول ذكر النجم تغالط نفسك وتريد انك لم تقصد الا تشبيهها بالبدر لان حكمه حكم المعطوف ببل فادخل اعتباره فيه قاله ابن يعقوب (قوله لانه لايقع فى فصيح الكلام) اى انه لايقع فيه اذا كان عن غلط حقيقى واما اذا كان عن تغالط بان ترتكب عمدا صورة الغلط فلامانع من وقوعه فى الفصيح وهو بدل البداء المتقدم وفى الفنارى قد يناقش فى عدم وقوع بدل الغلط فى فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لاينافى الفصاحة بالمعنى السابق فهو كقولك جاءنى زيد بل عمرو نعم لايقع فى كلام الله لالانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وقد يفرق بقوة المعطوف ببل بسبب تعلق القصد اولا بالمعطوف عليه وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به تأمل (قوله اى جعل الشئ) اى المعهود الذى يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شئ واشار بقوله جعل الى ان المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع المخصوص لانه يعلل الا الاحداث فان قلت الجعل المذكور من اوصاف الجاعل لامن احوال المسند اليه قلت المراد من الجعل المذكور لازمه اذ يلزم من جعل الشئ معطوفا على المسند اليه كون المسند اليه معطوفا عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) اى فلكون المقصود تفصيل المسند اليه اى جعله مفصلا بان يذكر كل فرد من المسند اليه بلفظ يختص به مع الاختصار والحال ان المقام مقتضى لذلك اذ لولم يعطف لجئ بلفظ يشملهما كما فى جاءنى رجلان او اثنان من بنى فلان فيفوت التفصيل المصاحب للاختصار (قوله مع اختصار) انما نكره ولم يقل مع اختصاره لان الاختصار ليس راجعا للمسند اليه بل راجع للكلام (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) اى لان الواو انما هى لمطلق الجمع (قوله بان المجيئين الخ) تصوير لتفصيل الفعل (قوله مع مهلة) متعلق بمرتبين والمهلة بضم الميم وفتحها معناها

لانه لايقع فى فصيح الكلام (واما العطف) اى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه (فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو ومن غير دلالة على تفصيل الفعل بان المجيئين كانا معا او مرتبين مع مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل وما قال من انه احتراز عن نحو جاءنى زيد جاءنى عمرو من غير عطف فليس بشئ اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرابا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز (او) لتفصيل (المسند) بانه قد ٧

التراخى (قوله مع انه ليس من عطف المسند اليه) الاوضح ان يقول ليس من العطف على المسند اليه اى الذى كلامنا فيه كما قال سابقا اى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه بل هو من العطف على الجملة والحاصل ان العلة فى العطف على المسند اليه مجموع امرين التفصيل للمسند اليه والاختصار وفى قولك جاءنى زيد وجاءنى عمرو لم يوجد الاختصار لتكرار العامل وان وجد التفصيل فلذا لم يجعل ذلك من العطف على المسند اليه هذا وكان المناسب للشارح فى التعبير ان يقول فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكن لا اختصار فيه ولذا لم يكن من العطف على المسند اليه حتى يتم الاحتراز (قوله من انه) اى قوله مع اختصار (قوله بل يحتمل ان يكون اضرابا عن الكلام الاول) اى فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق فيه المسند اليه مسندا اليه وحينئذ فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه واذا كان خارجا منه فكيف يحترز عنه بما بعده اى ويحتمل ان يكون العاطف ملاحظا فيه فيكون تفصيلا للمسند اليه لكن ليس فيه اختصار فيصح الاحتراز والحاصل ان جعل هذا المثال متعينا للاحتراز لا يصح لما فيه من الاحتمال هذا مراد الشارح وفيه انه حيثما جعله ذلك القائل احترازا كان بانيا كلامه على ملاحظة العاطف ولاشك انه متى لوحظ العاطف كان الكلام مفيدا لتفصيل المسند اليه لكن لا مع اختصار وحينئذ فيكون كلامه صحيحا لا غبار عليه قرره شيخنا العلامة العدوى عليه سحائب الرحمة (قوله بانه قد حصل) تصوير لتفصيل المسند اى المصور بحصوله من احدالخ (قوله واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءنى الخ) اى فانه وان افاد تفصيل المسند من حيث تعلق الفعل باحد المذكورين اولا وبالآخر بعده بيوم اوسنة الا انه لا اختصار فيه واما المسند اليه فقد افاد المثال تفصيله مع الاختصار لعدم تعدد العامل فهو فائدة العطف فى المثال وقوله بيوم اوسنة لم يرد بهما تعيين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة (قوله فالثلاثة) اى فالحروف الثلاثة وقوله تشترك فى تفصيل المسند اى فى حصوله من احد المذكورين اولا ومن الثانى بعده (قوله على ان اجزاء ما قبلها) اى ما قبل حتى وهو المتبوع مترتبة فى الذهن من الاضعف الى الاقوى اى الاشرف نحو قهرناكم حتى الكماة فيتعقل اى يلاحظ فى الذهن ان القهر تعلق بالمخاطبين واحدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف الى ان تعلق بالشجعان فحتى للترتيب الذهنى بخلاف الفاء وثم فانهما للترتيب الخارجى وقوله اوبالعكس نحو قدم الحجاج حتى المشاة فيلاحظ فى الذهن تعلق القدوم بالحجاج واحدا بعد واحد مبتدأ من الركبان الى المشاة ثم ان التعرض للاجزاء فرض مثال لا للحصر اذ المعتبر فى حتى كما فى المغنى وغيره ان يكون معطوفا بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة اوجزأ من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كالجزء نحو اعجبتنى الجارية حتى حديثها

لا قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة (كذلك) اى مع اختصار واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم اوسنة (نحو جاءنى زيد فعمرو او ثم عمرو اوجاء نى القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك فى تفصيل المسند الا ان الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخى وحتى على ان اجزاء ما قبلها مترتبة فى الذهن من الاضعف الى الاقوى اوبالعكس فمعنى تفصيل المسند فيها ان يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى فان قلت فى هذه الثلاثة ايضا تفصيل للمسند اليه فلم يقل اولتفصيلهما معا قلت فرق بين

وبالجملة فالشرط فيهما ان يكون متبوعهما ذا تعدد فى الجملة حتى يتحقق فيه نقض ولواشترطت الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تأويل قولنامات كل اب لى حتى آدم بان المراد مات آبائى حتى آدم آه فنارى ويمكن ادراج الابعاض وما كالاجزاء فى عبارة الشارح بان يراد بالاجزاء مايشمل الاجزاء الحقيقية والتنزيلية والابعاض (قوله فيهما اى فى حتى (قوله ان يعتبر) اى يلاحظ فى الذهن (قوله تعلقه) اى المسند (قوله من حيث انه) اى المتابع اقوى اجزاء المتبوع اى اشرفها كما فى المثال الاول وقوله اواضعفها كما فى المثال الثانى (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) اى وانما المشترط فيها الترتيب الذهنى سواء طابقه الترتيب فى الخارج او لا وذلك بان كانت ملابسة الفعل لما بعد ها قبل ملابسته لاجزاء ماقبلها نحو مات كل اب لى حتى آدم فيتعقل ان الموت تعلق بكل اب من آبائه اولا ثم بآدم ثانيا ولا شك ان هذا مخالف للترتيب الواقع فى الخارج اوكانت ملابسة الفعل لما بعد ها فى اثناء ملابسته لاجزاء ماقبلها نحو مات الناس حتى الانبياء فيتعقل ان الموت تعلق بكل واحد من الناس ثم بالانبياء ولاشك ان هذا خلاف الواقع اذ الواقع تعلق الموت بهم فى اثناء تعلقه بالناس اوكانت ملابسة الفعل لما قبلها ومابعد ها فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك جميعا ويكون خالد اقواهم اواضعفهم (قوله قلت فرق الخ) بقى انهما قد يقصد ان معا الا ان يجاب بانه ترك ذلك لعلمه مما ذكره لانه اذا بين مايكون لتفصيل المسند اليه ومايكون لتفصيل المسند علم مايكون لتفصيلهما معا وهو مجموع مالتفصيل المسند اليه ومالتفصيل المسند قاله سم (قوله بين ان يكون الشئ) هوهنا يفصيل المسند اليه وقوله من شئ وهوهنا العطف وقوله حاصلا من شئ يعنى من غير قصد (قوله فى هذه الثلاثة) اى الامثلة الثلاثة (قوله وان كان حاصلا) يعنى من العطف (قوله بهذه الثلاثة) اى بهذه الحروف الثلاثة وقوله لاجله اى لاجل تفصيل المسند اليه (قوله على قيد زائد) القيد هنا هو الترتيب بين المجيئين مثلا بمهلة اوغيرها فقولك جاء زيد فعمر والقيد الزائد على اثبات المجئ لزيد وعمرو الترتيب بين المجيئين من غير مهلة وكذلك هو القيد الزائد على النفى فى قولك ماجاء زيد فعمرو (قوله فهو الغرض الخاص) اى فينصب النفى والاثبات على ذلك القيد ويكون هو المقصود من الكلام (قوله فليتأمل) امر بالتأمل اشارة الى ان هذه القاعدة اغلبية لا كلية كما هو ظاهر كلام الشيخ اذ قد يكون النفى داخلا على مقيد بقيد ويكون منصبا على المقيد وحده اوعلى القيد والمقيد معا بواسطة القرينة (قوله وهذا البحث) ليس المراد به الاعتراض بل المراد به المسألة المبحوث عنها والمفتش عليها وهى انه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد ويحتمل ان المراد بها كون الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات والنفى

٩ ان يكون الشئ حاصلا من شئ وبين ان يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه فى هذه الثلاثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات او النفى فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام، ففى هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان ان مجئ احدهما كان بعد الآخر فليتأمل وهذا البحث مما اورده الشيخ فى دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه (أو ردّ السامع) عن الخطاء فى الحكم (الى الصواب)

(فهو)

فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام (قوله اورد السامع الى الصواب) لابد من تقييد الرد المذكور بقولنا مع اختصار ليخرج عنه ماجاء زيد ولكن جاء عمرو فانه وان كان فيه رد السامع للصواب لكن لا اختصار فيه فلذا لم يكن من العطف على المسند اليه بل من عطف الجملة على الجملة (قوله عن الخطاء في الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قول الشارح في المطول بعد ذكر المثال فقد نفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع والخطاء في المحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطاء والصواب في النسبة واما الحكم بمعنى الايقاع فنفسه خطاء او صواب اذا علمت هذا فقول من قال الصواب ان يفسر الخطاء والصواب في قول المصنف بالاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لانهما قسمان للحكم وان يحذف الشارح قوله في الحكم لانه يشعر بان الخطأ والصواب صفتان للحكم لا قسمان له لم يتدبر حق التدبر افاده عبد الحكيم (قوله لمن اعتقد) اى يقال ذلك لمن اعتقد اى اوظن اوتوهم ان عمرا جاءك دون زيد اى فيكون حينئذ لقصر القلب فالمراد بالاعتقاد مايتناول الظن الضعيف الذى هو الوهم الفاسد كما قاله السيد والفنارى وعبد الحكيم (قوله اوانهما جاآك جميعا) اى فيكون لقصر الافراد والحاصل ان العطف بلا يستعمل في قصر الافراد والقلب وخالف في الاول الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فذكر ان العطف بلا انما يستعمل في قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التعيين لانه لم يجئ له شئ من حروف العطف وذلك لان المخاطب فيه شاك لاحكم عنده لا على جهة الاعتقاد ولا الظن حتى يرد عن الخطأ الى الصواب لان الخطأ والصواب انما يقالان في الاحكام واذا كان المخاطب في قصر التعيين لا يتأتى رده عن الخطأ الى الصواب فلا يجرى العطف فيه بقى شئ آخر وهو انه يفهم من كلام الشارح في بحث القصر ان العطف بلا يخاطب به من اعتقد مجئ احدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع عن الخطاء الى الصواب بل لحفظه عن الخطاء فلتكن هذه نكتة اخرى للعطف والحاصل ان العطف بلا ان لوحظ كونه لرد الخطاء جاز استعماله في قصر القلب والافراد وان لوحظ كونه لحفظ السامع عن الخطأ جاز استعماله لقصر التعيين فتأمل (قوله الا انه) اى لكن وذكر باعتبار كونه حرفا واتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم ان لكن مثل لا من كل وجه (قوله لايقال لنفى الشركة) اى بحيث يكون لقصر الافراد (قوله انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو) اى فهو لقصر القلب (قوله لا لمن اعتقد انهما جاآك جميعا) اى بحيث يكون لقصر الافراد (قوله وفى كلام النحاة الخ) انما جعلوها لقصر الافراد لانهم جعلوها للاستدراك وعرفوه بانه رفع مايتوهم من الكلام السابق كما في نحو ماجاءنى زيد فيتوهم نفى مجئ عمرو وايضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو

قوله فقول من قال الخ لعل الاولى حذف قوله فقول ويقول فمن قال الخ ليطابق الخبر الآتى فى آخر العبارة او يزيد ضميرا فى قوله لم يتدبر بان يقول لم يتدبره تأمل (مصححه)

(نحو جاءنى زيد لاعمرو) لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد اوانهما جاآك جميعا ولكن ايضا للرد الى الصواب الا انه لايقال لنفى الشركة حتى ان نحو ماجاءنى زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد انهما جاآك جميعا وفى كلام النحاة مايشعر بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجئ عنهما جميعا

(اوصرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو او ماجاءنى زيد بل عمرو) فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل فى حكم المسكوت عنه لاان ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ابن الحاجب ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا فى المنفى ان جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه او متحقق الحكم له حتى يكون معنى ماجاءنى زيد بل عمرو ان عمرا لم يجئ وعدم مجئ زيد ومجيئه على الاحتمال او مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ماجاءنى زيد بل عمرو ان عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال (أو للشك) من المتكلم (او التشكيك للسامع) اى ايقاعه فى الشك (نحو جاءنى زيد او عمرو)

فهذا يدل على ان المتوهم الاشتراك فى النفى والغرض من نقل كلام النحاة المعارضة بينه وبين ماقرره قبله لان حاصل ماقرره اولا ان لكن لقصر القلب فقط وحاصل مانقله عن النحاة ان لكن لقصر الافراد اى نفى الشركة فى الانتفاء والذى قرره اولا كلام المفتاح والايضاح وقد يقال فى الجواب ان الاول اصطلاح لاهل هذا الفن وحينئذ فلا يعترض باصطلاح على غيره واعلم انه حيثما جعلت لكن عند ائمة هذا الفن لقصر القلب علم انه لااستدراك فيها عندهم لان المخاطب فى قصر القلب يعتقد العكس او يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال فى اعتقاده وهو منشأ التوهم الذى يستدرك عليه بلكن ولا استدراك حيث انتفى منشأ التوهم وبهذا يندفع الاشكال الوارد على قوله تعالى ماكان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وحاصل الاشكال ان لكن للاستدراك ونفى الابوة ليس بوهم لنفى الرسالة لعدم الاتصال والعلاقة بينهما فى زعم المخاطب فكيف يتحقق الاستدراك وحاصل الجواب ان لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك فالمشركون كانوا يعتقدون فيه الابوة لزيد ونفى الرسالة فقلب المولى عليهم اعتقادهم (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجئ عنهما جميعا) اى وحينئذ فهى عندهم لقصر الافراد ليس الا ولا تستعمل لقصر القلب ثم ان الخلاف بين النحويين والبيانيين فى كون لكن لقصر الافراد او القلب انما هو فى النفى واما كونها لقصر الافراد او القلب فى الاثبات فلا قائل به كما قاله فى المطول لان المفهوم من كلام النحاة اختصاص لكن العاطفة بالنفى كان لامختصة بالاثبات قال فى الخلاصة واول لكن نفيا اونهيا والنهى فى معنى النفى فتحصل من كلام الشارح ان لاتستعمل للنفى بعد الاثبات لقصر الافراد والقلب واما لكن فتستعمل للاثبات بعد النفى لقصر القلب فقط عند البيانيين اولقصر الافراد فقط عند النحاة ولكن تخالف لافى الاستعمال من حيث ان لا انما تستعمل بعد الاثبات ولكن انما تستعمل بعد النفى ومن حيث ان لاتستعمل لكل واحد من القصرين ولكن انما تستعمل لاحدهما وتوافقها من جهة ان كلا منهما يرد به السامع عن الخطاء الى الصواب (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجئ عنهما جميعا) اى واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاآك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد وذلك لانه يحصل رد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه فذكر الاثبات الذى بعد لكن لغو لكونه معلوما للمخاطب (قوله اوصرف الحكم) اى المحكوم به (قوله فان بل للاضراب عن المتبوع) اى للاعراض عنه وقوله وصرف الحكم الخ عطف لازم على ملزوم (قوله فى حكم المسكوت عنه) اى عند الجمهور (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب فانه صرح بذلك فى الامالى كما قال القارى فقول العلامة السيد معترضا على الشارح ان هذا لم يوجد فى كتبه المشهورة وانما الموجود فيها موافقة الجمهور فيه نظر ثم انه على تفسير الاضراب بما قال الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود

(بالنسبة)

بالنسبة مع متبوعه لاعلى ماذكره ابن الحاجب لان كلا من التابع والمتبوع مقصود بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي كما في العطف بلا ولكن (قوله في المثبت) اى في العطف بل في الكلام المثبت ظاهر لان المتبوع فيه اما في حكم المسكوت عنه او محقق النفي على الخلاف الذى ذكره قبل فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقد اثبت المجئ لعمرو قطعا وصيرت زيدا في حكم المسكوت عنه في نفس الامر فصار مجيئه على الاحتمال هذا عند الجمهور واما عند ابن الحاجب فقد اثبت المجئ لعمرو تحقيقا ونفيته عن زيد تحقيقا وعلى كل حال فيصدق ان الحكم قد صرف عن محكوم عليه الى محكوم عليه آخر (قوله وكذا في النفي) اى وكذا صرف الحكم في العطف ببل في الكلام المنفي ظاهر ان جعلنا الصرف بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه كما هو قول المبرد وقوله او متحقق الحكم له اى للمتبوع كما هو مذهب ابن الحاجب فان قلت ان ابن الحاجب لم يقل انه بمعنى تحقق الحكم للمتبوع وانما قال انه نفي الحكم عنه قطعا قلت هو انما صرح بما ذكر في الايجاب وحينئذ فيعلم بطريق القياس ان صرف الحكم عن المتبوع في النفي جعل الحكم محققا (قوله ومجيئه على الاحتمال)اى على مذهب المبرد وقوله او مجيئه محقق اى كما هو مذهب ابن الحاجب فقول الشارح كما هو مذهب المبرد الاولى ان يقدمه على قوله او مجيئه محقق (قوله كما هو مذهب الجمهور)راجع لقوله وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم فصار الحاصل ان المبرد يقول ان الثاني صرف عنه الحكم ولابد واما الاول فيحتمل ثبوت الحكم له ونفيه عنه واما ابن الحاجب فيقول ان الثاني نفي عنه الحكم قطعا والاول اثبت له الحكم قطعا فعلى كلا القولين بل نقلت حكم ماقبلها لمابعدها واما الجمهور فيقولون ان الثاني ثبت له الحكم تحقيقا واما الاول فيحتمل ثبوت الحكم له وانتفاؤه عنه فعلى هذا بل نقلت ضد حكم ماقبلها لما بعدها وصيرت ماقبلها كالمسكوت عنه فلم يكن الحكم حينئذ منصرفا عن محكوم عليه الى محكوم عليه آخر وانما الذى صرف ضد ذلك الحكم هذا حاصل الاشكال الذى اشار له الشارح ويمكن ان يجاب عن هذا الاشكال بان يقال المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ولاشك انه هنا نسب المجئ الى الاول نفيا ثم صرف اى غير بان نسب الى الثاني اثباتا وجعل الاول في حكم المسكوت عنه (قوله او التشكيك للسامع) اى وان كان المتكلم غير شاك (قوله اى ايقاعه في الشك) اى في اصل الحكم (قوله جاءني زيد او عمرو) هذا المثال صالح للشك والتشكيك لان المتكلم ان كان غير عالم بالجائي منهما فالعطف للشك وان كان عالما بعينه ولكن قصد ايقاع المخاطب في الشك في الجائي منهما كان العطف للتشكيك (قوله او للابهام) هو اخفاء الحكم عن السامع لغرض كقطع اللجاج والفرق بينه وبين التشكيك ان القصد من الثاني ايقاع المخاطب في الشك وايقاع الشبهة في قلبه

والقصد من الاول اخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له من غير قصد الى ايقاعه في الشك وان كان ذلك يحصل له الا انه غير مقصود وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد والحاصل ان او موضوعة لاحد الامرين او الامور والداعى لايرادها اما شك المتكلم في الحكم او تشكيكه للسامع اى ايقاعه في الشك او اخفاء الحكم على السامع من غير قصد لايقاعه في الشك الخ (قوله وانا او اياكم) ان حرف توكيد واسمها مدغم فيها وقوله او اياكم عطف على اسم ان الذى هو مسند اليه فهو محل الشاهد وقوله اوفى ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات فقد اشتمل الكلام على ابهام في المسند اليهما والمسندين معا فكأنه قيل احدنا ثابت له احد الامرين الهدى او الضلال وههنا بحث وهو ان السكاكى جعل هذه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لايثير غضبهم وهو ان يترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال لينظروا في انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكائنون في الضلال المبين فالمناسب ان يمثل بهذه الآية للتشكيك لا للابهام لان الموصوف بالجهل المركب لايتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقين كما صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد انجاءهم من ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق (قوله او للتخيير او للاباحة) اى يعطف على المسند اليه لافادة التخيير او الاباحة وذلك اذا وقع بعد الامر ولذا ينسبون الاباحة والتخيير الى الامر وقد ينسبونهما الى كلمة او وانما ترك المصنف ذلك لان كلامه في الخبر (قوله نحو ليدخل الخ) هذا المثال صالح للتخيير والاباحة والفارق بينهما انما هو القرينة فان دلت على طلب احد الامرين فقط كان العطف للتخيير والا فللاباحة (قوله يجوز الجمع) اى بقرينة خارجية لان مدلول اللفظ ثبوت الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيهما المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع والا استفيدت الاباحة وجواز الجمع (قوله بخلاف التخيير) اى فلا يجوز فيه الجمع ان قلت ان او في آية كفارة اليمين للتخيير مع انه يجوز الجمع بين تلك المتعاطفات قلت الجمع بينها ان كان على ان الجميع كفارة واحدة فهو ممنوع لانه استظهار على الشارع وان كان الجمع بينها على ان احدها كفارة والباقى صدقة او تطوع فهذا لايرد لانه لايقال حينئذ انه جمع اقسام الكفارة فتأمل (قوله اى تعقيب الخ) اشار بذلك الى ان الفصل في كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وانه على حذف مضاف اى ايراد الفصل وانما قال الشارح اى تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى (قوله وانما جعله من احوال المسند اليه) اى حيث ذكره في مبحثه ولم يجعله من احوال المسند مع انه ملاصق لهما ومقترن بهما (قوله لانه يقترن به اولا) اى اقترانا اولا اى قبل ذكر المسند لانه يذكر المسند اليه اولا فيقال زيد

او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان في الاباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير (واما فصله اى) تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له

ويذكر ضمير الفصل ثانيا فيقال هو ويذكر المسند ثالثا فيقال القائم فقد اقترن ضمير الفصل بالمسند اليه اولا قبل اقترانه بالمسند (قوله ولانه فى المعنى عبارة عنه) فهو فى قولك زيد هو القائم نفس زيد (قوله وفى اللفظ مطابق له) اى فى الافراد والتثنية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون ان قلت انه يلزم من مطابقته للاول مطابقته للثانى اذلابد من مطابقة الخبر للمبتدأ قلت لانسلم اللزوم لجواز ان يكون الخبر افعل تفضيل وهو لاتجب مطابقته للمبتدأ نحو الزيدان هما افضل من عمرو فقوله وفى اللفظ مطابق له اى باطراد بخلاف المسند فانه قد لايطابقه ثم ان ماذكره الشارح من ان ضمير الفصل عبارة عن المسند اليه فى المعنى انما يأتى على القول المرجوح من ان ضمير الفصل اسم وله مرجع وانه يعرب اما مبتدأ او بدلا مما قبله والحق انه حرف جئ به على صورة الاسم وليس بضمير ولامرجع له وانما يسمى ضميرا على سبيل الاستعارة والعلاقة المشابهة فى الصورة كما يأتى من ان المشاكلة الصورية من علاقات الاستعارة وجعلها العصام من علاقات المجاز المرسل ان قلت ماذكره الشارح من توجيه كونه من احوال المسند اليه يعارضه اقترانه بلام الابتداء فى نحو ان زيدا لهو القائم اذاقترانه بها يدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه قلت دخول اللام عليه لكونه توطئة وتمهيدا للمسند لالكونه عبارة عنه وقائما مقامه بدليل ان من اعربه اعربه مبتدأ اوبدلا مما قبله (قوله فلتخصيصه بالمسند) ربما اوهم كلامه انحصار نكاته فى التخصيص المذكور مع انه قد يكون لغير ذلك كالتمييز بين كون مابعده خبرا اونعتا وكالتأكيد اذا حصل الحصر بغيره كما اذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير فصل نحو ان الله هو الرزاق فيحمل كلام المصنف على ان التخصيص من نكاته (قوله يعنى لقصر الخ) لما كانت العبارة توهم ان الباء داخلة على المقصور عليه بين الشارح انها داخلة على المقصور من قصر الصفة على الموصوف لان المسند صفة للمسند اليه واعلم ان دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور هو الغالب فى الاستعمال عند الشارح وخالفه السيد فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه مع اتفاقهما على جواز الامرين لغة والنزاع بينهما انما هو فى الغالب فى الاستعمال آه سم وقوله وخالفه السيد الخ ناقش فيه يس لان الذى فى حواشى الكشاف للسيد وحواشيه على المطول موافقته للشارح حيث قال دخول الباء بعد التخصيص على المقصور اكثر فى الاستعمال بناء على ان تخصيص شئ بآخر فى قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه اوعلى طريق التضمين وان كان التخصيص بحسب مفهومه الاصلى يقتضى دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اى صار الجود مقصورا على زيد لايتجاوزه الى غيره وهذا عرف جدا الا ان الاكثر فى الاستعمال دخولها

(فلتخصيصه) اى المسند اليه (بالمسند) يعنى لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لايتجاوزه الى عمرو فالباء فى قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها فى قولهم خصصت فلانا بالذكر اى ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر اى منفردا به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند كما يقال فى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لانعبد غيرك (واما تقديمه) اى تقديم المسند اليه (فلكون ذكره اهم) ولايكفى فى التقديم مجرد ذكر الاهتمام

على المقصور كما بين (قوله مثالها فى قولهم الخ) اى فى كونها داخلة على المقصور (قوله اى ذكرته دون غيره) اى فالذكر مقصور على فلان (قوله كأنك الخ) كأن للتحقيق اى بمعنى انك جعلته وقوله من بين الاشخاص متعلق بمختصا مقدم عليه (قوله من بين ما) اى من بين الافراد التى يصح اى يمكن عقلا (قوله بكونه مسندا اليه) اى لذلك المسند المخصوص (قوله بان يثبت له المسند) اى ذلك المسند بخصوصه وحاصله ان ذلك المسند بخصوصه يصح عقلا اسناده الى افراد عدة فاذا اسند لواحد واتى بضمير الفصل كان ذلك المسند مقصورا على هذا المسند اليه بخصوصه وقوله بان يثبت الخ على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر آه فنارى (قوله معناه نخصك بالعبادة) اى وليس معناه انك مختص بالعبادة ومقصور عليها فليس لك من الاحوال والاوصاف غيرها (قوله واما تقديمه الخ) المراد بتقديمه ايراده ابتداء اول النطق فاندفع اعتراض المطول بانه كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم اومؤخر للمزال عن مكانه لا للقار فى مكانه وحاصل الجواب ان فى لفظ التقديم هنا تجوزا والمراد ماعرفته (قوله فلكون ذكره اهم) اى فلكون ذكره اهم من ذكر المسند ومعنى كون ذكره اهم ان العناية به اكثر من العناية بذكر غيره (قوله ولا يكفى فى التقديم) اى فى بيان نكتة التقديم مجرد الخ اى لا يكفى صاحب علم المعانى ان يقتصر فى بيان نكتة التقديم على الاهتمام بحيث يقول قدم المسند اليه مثلا للاهتمام بل ينبغى ان يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء المقتضية للاهتمام والا فيكفى ان يقال فى التقديم الواقع من البليغ انه للاهتمام اذ لا خفاء فى ان ما دعاه للاهتمام امر معتبر فى البلاغة (قوله وباى سبب) العطف تفسيرى (قوله فلذا فصله) اى بينه والضمير لوجه الاهتمام وسببه (قوله امالانه) اى وثبتت الاهمية الذكره امالكون تقديمه الاصل اى الراجح فى نظر الواضع وقوله امالانه اى تقديم المسند اليه بمعنى اللفظ وقوله لانه محكوم عليه اى المسند اليه بمعنى المعنى ففى كلامه استخدام (قوله ولابد من تحققه قبل الحكم) اعترض بانه ان اريد وقوع النسبة اولا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا فى الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الابعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ماهو المطلوب اعنى تقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم انه لابد من تحقق المحكوم عليه فى الذهن قبل المحكوم به لانه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل المحكوم عليه نعم لوكان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الاولى ان يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب فلا هذا اذا اريد بتحققه قبل الحكم تحققه فى التعقل وان اريد تحققه فى الخارج فلا نزاع فيه اذا كان المحكوم عليه من الموجودات

بل لابد ان يبين ان الاهتمام من اى جهة وباى سبب فلذا فصله بقوله (امالانه) اى تقديم المسند اليه (الاصل) لانه محكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون فى الذكر ايضا مقدما (ولا مقتضى للعدول عنه) اى عن ذلك الاصل اذ لو كان امر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول (واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتدأ تشويقا اليه) اى الى الخبر (كقوله والذى حارت البرية فيه

الخارجية الآن ترتيب الالفاظ لتأدية المعانى بحسب ترتيب تلك المعانى فى التعقل لافى الخارج واجيب بانه يصح ان يراد بالتحقيق قبل الحكم التقدم فى التعقل ويراد بالحكم المحكوم به ويراد بالوجوب المأخوذ من قوله لابد الوجوب الاستحسانى وهو الاولوية لا الحقيقى ولاشك ان تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب وان امكن العكس وان ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى امر لائق فصح التعليل به لتقديم المسند اليه وحاصله ان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله ويصح ان يراد بالتحقيق المذكور التقدم فى الوجود الخارجى والوجوب حينئذ حقيقى ومختص بالموجودات الخارجية وترتيب اللفظ هنا على مافى الخارج ترتيب له على فى الذهن لان ما فى الخارج مدلول مافى الذهن ومافى الذهن مدلول اللفظ لان اللفظ يدل على ما فى الذهن وما فى الذهن يدل على مافى الخارج

(قوله ولا مقتضى للعدول عنه) اى والحال انه ليس هناك نكتة تقتضى العدول عن ذلك الاصل اما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم لان الاصالة نكتة ضعيفة فيرجح غيرها عليها بمجردها ثم ان هذه الجملة حال من المصدر المنسبك من ان ومعموليها والتقدير لكونه الاصل فى حال عدم المقتضى للعدول عنه قيل ولا يصح ان يكون حالا من خبر ان وهو الاصل لما يلزم عليه من عمل ان فى الحال لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وانه عامل ضعيف لانه عامل معنوى وفيه نظر لان العامل المعنوى انما يمتنع عمله فى الحال مؤخرا لامقدما قال فى الخلاصة

❊ وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا ❊

فالحق جواز ذلك الوجه ايضا ويصح ان تكون الجملة عطفا على خبر ان وهو الاصل

(قوله فان مرتبة العامل التقدم على المعمول) اى لانه لما اثر فيه رجح جانبه عليه بالتقديم ولان العامل علة فى المعمولية والعلة مقدمة على المعلول (قوله لان فى المبتدأ تشويقا اليه) اى لما فيه من الوصف الموجب لذلك او الصلة كذلك كقوله حارت فى المثال والحاصل ان فى قوله حارت البرية تشويقا للنفس الى علم الخبر فاذا قيل حيوان تمكن فى النفس لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وقد يقال ان كون المبتدأ مشوقا للخبر انما يدعو الى التقديم لالكونه اهم آه اطول (قوله حارت البرية فيه) اى فى انه يعاد اولا يعاد اى اختلف فيه البرية فاطلق الملزوم واراد اللازم لان الحيرة فى الشئ يلزمها الاختلاف فاندفع مايقال ان الفريق القائل بالبعث جازم به والبعض المنكر له جازم بعدمه واذا كان كل من اهل المذهبين جازما بمذهبه فاين الحيرة او يقال ان الاختلاف من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرته وان كان كل واحد جازما بمذهبه او يقال ان مذهب الهادى لما كان يحتاج الى دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لايخلو غالبا عن حيرة فيكون اطلاق الحيرة واردا على اصله فكأنه قال والذى

وقع فيه تحير اولا ولم يقع استقرار على حالة الابد دفع الشبه معاد حيوان الخ (قوله حيوان) اى معاد حيوان وقوله مستحدث من جماد اراد به النطفة بناء على ان المراد بالجماد ماليس بحيوان وان انفصل عنه او ان المراد مستحدث من جماد اعتبار اصله وهى طينة آدم بناء على ان المراد بالجماد ماليس بحيوان ومنفصل عنه او المراد بالحيوان الاجسام الخارجة من القبور وهى مستحدثة من جماد وهو التراب الذى تنبعث منه (قوله فى المعاد الجسمانى) اى فى العود المتعلق بالاجسام وكذا بالارواح (قوله والنشور) اى انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم فى الذهاب الى المحشر وقوله الذى ليس بنفسانى اى الذى ليس متعلقا بالنفس فقط بل متعلق بالنفس اى الروح والجسم معا (قوله بدليل ماقبله الخ) اى ان المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم والذى تحيرت البرية فيه معاده ونشوره بدليل ماقبله وليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد الذى تحيرت البرية فيه ناقة صالح او ثعبان موسى كما قال بعضهم فان الاولى مستحدثة من الصخرة والثانى مستحدث من العصا وقد اختلف فيهما الناس فقيل ذلك ضلال وسحر وقيل امر حق ومعجزة لصالح وموسى وقال بعضهم المراد به طائر بالهند يقال له القفنس يضرب به المثل فى البياض له منقار طويل فيه ثلثمائة وستون ثقبة على عدد ايام السنة اذا صوت يخرج من كل واحدة منها صوت حسن يعيش الف سنة واذا انتهى اجله والهمه الله ذلك دخل عشه ونفخ فيه فيحدث فى العش اصوات مطربة فيحترق العش بنار تحدث حينئذ ويحترق ذلك الطائر فى العش حتى يصير رمادا ثم يخلق الله من ذلك الرماد بعد ثلاثة ايام ذلك الطائر مرة اخرى ثم اذا انتهى اجله فعل مثل مافعل اولا وهلم جرا لكن انت خبير بان هذا البيت وحده لايدل لما ادعاه من ان المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم وان الذى تحيرت فيه البرية معاده لصدقه بناقة صالح وعصا موسى نعم ابيات القصيدة من اولها تدل على ذلك فالاولى ان يقول بدليل السياق وذلك لان هذا البيت الذى ذكره المصنف لابى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا ومطلعها

※ غير مجد فى ملتى واعتقادى * نوح باك ولا ترنم شادى ※
※ وشبيه صوت النعى اذا قيـ * ـس بصوت البشير فى كل ناد ※
※ ابكت منكم الحمامة ام غنـ * ـت على فرع غصنها المياد ※
※ صاح هذى قبورنا تملأ الرحـ * ـب فاين القبور من عهد عاد ※
※ خفف الوطء مااظن اديم الا * رض الا من هذه الاجساد ※
※ وقبيح بنا وان قدم العهـ * ـد هوان الآباء والاجداد ※
※ سر ان استطعت فى الهواء رويدا * لا اختيالا على رقاب العباد ※
※ رب لحد قد صار لحدا مرارا * ضاحك من تزاحم الاضداد ※ الى ان قال

حيوان مستحدث من جماد) يعنى تحيرت الخلائق فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى بدليل ماقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به (واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل) علة لتعجيل المسرة (او التطير) علة لتعجيل المساءة

* تعب كلها الحياة فما اعجـ * ـب الامن راغب فى ازدياد *

* ان حزنا فى ساعة الموت اضعا * فسرور فى ساعة الميلاد *

وهى طويلة ومنها مايدل على كون المرثى فقيها حنفيا وهو قوله

* و فقيها افكاره شدن للنعـ * ـمان مالم يشده شعر زياد *

فسياق القصيدة فى رثى شخص مات يبعد ان يكون المراد بالحيوان غير الآدميين ويعين ان الذى وقعت الحيرة فيه معاده ومجد بمعنى مغن ونافع والشادى من الشدو وهو رفع الصوت (قوله بان الامر الاله) اى ظهر بالادلة بالنسبة لمن دعى الى الهدى (قوله وهاد عطف على داع (قوله بعضهم يقول بالمعاد) اى وهو الهادى كما يدل عليه قوله بان امر الاله حيث جعل الحشر من امر الله و قوله بعده

* واللبيب اللبيب من ليس * يغتر بان مصيره للفساد *

اى فساد المزاج وعدم المعاد (قوله لتعجيل المسرة) اى السرور لانه يحصل بسماع اللفظ المشعر بالسرور سرور وكذا يقال فيما بعده (قوله علة لتعجيل المسرة) اى انما عجلت المسرة للسامع لاجل ان يتفاءل وعجلت المساءة له لاجل ان يتطير ذلك لان السامع انما يتفاءل او يتطير باول مايفتتح به الكلام فان كان يشعر بالمسرة تفاءل به اى تبادر لفهمه حصول الخير وان كان يشعر بالمساءة تطير به اى تبادر لفهمه حصول الشر (قوله سعد فى دارك) المراد به العلم والا لم يجز الابتداء به لانه نكرة بلامسوغ والشاهد فيه انه قدم المسند اليه لكون ذكره اهم لاجل تعجيل المسرة لا للمسرة اذ هى حاصلة مع التأخير وانما عجلت المسرة لاجل تفاؤل السامع اى تبادر حصول الخير لفهمه بخلاف السفاح فى دار صديقك فان التقديم فيه لتعجيل المساءة وعجلت المساءة لاجل تطير السامع وهو ان يتبادر الى فهمه حصول الشر والمراد بالسفاح هنا اما الوصف وهو سفاح الدماء او العلم وهو فى الاصل لقب لاول خليفة من بنى العباس (قوله واما لايهام الخ) اى واما لاجل ان يوقع المتكلم فى وهم السامع انه لايزول عن الخاطر حتى ان الذهن اذا التفت لخبر عنه لم يجد اولى منه اى والشان ان ما لايزول عن الخاطر يقدم اولا فى الذكر عن غيره والمراد بالخاطر القلب لاماخطر وحل فيه وهو الهاجس فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الحال وارادة المحل فاذا قيل الحبيب جاء قدم المسند اليه فيه لايهام انه لايزول عن الخاطر وانما عبر بالايهام لان عدم زواله عن الخاطر امر غير ممكن بحسب العادة لانه يزول فى بعض الاوقات كوقت النوم (قوله اوانه يستلذ به) اى ايهام الاستلذاذ به والمراد باللذة اللذة الحسية ولذا عبر بالايهام اشارة الى عدم تحقق ذلك (قوله اظهار تعظيمه) نحو رجل فاضل عندى وقوله او تحقيره نحو رجل جاهل عندك واعترض بان هذا الغرض الذى هو اظهار التعظيم او التحقير يحصل مع التأخير وليس خاصا بالتقديم لحصول كل منهما بالوصف

(نحو سعد فى دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح فى دار صديقك) لتعجيل المساءة (واما لايهام انه) اى المسند اليه (لايزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا (او انه يستلذ به) لكونه محبوبا (واما لنحو ذلك) مثل اظهار تعظيمه او تحقيره او ما اشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدّم) المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى)

اذلو حذف الوصف لم يستفد شيء منهما اصلا قدم المسند اليه اواخر فلادخل للتقديم فى شيء من ذلك واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى مثل تعجيل اظهار تعظيمه الخ ولاشك ان تعجيل الاظهار خاص بالتقديم هذا محصل مافى الفنارى وتبعه يس وسم وفى عبد الحكيم قوله مثل اظهار تعظيمه اى التعظيم المستفاد من جوهر لفظ المسند اليه نحو ابو الفضل اومن الاضافة نحو ابن السلطان حاضر او بوصفه نحو رجل فاضل فالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه مشعرا به واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على ان الكلام سيق له نفسه وكذا الحال فى التحقير اذا كان المسند اليه لفظا مشتملا على التحقير فيكون تقديمه لاظهاره ولذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل لتعظيمه او تحقيره انتهى وبهذا تعلم انه لاحاجة لما قاله ارباب الحواشى من التكلف السابق (قوله اوما اشبه ذلك) اى كالاحتراز عن ان يحصل فى قلب السامع غير المحكوم عليه كقولنا زيد قائم اذ لو قيل قائم زيد فربما تخيل من اول وهلة ان المراد بالقائم غير زيد والغرض نفى ذلك التخيل لانه مظنة الغفلة عن تحقيق المراد (قوله قال عبد القاهر) قدر الفعل اشارة الى ان عبد القاهر فاعل لفعل محذوف وفيه ان هذا ليس من المواضع التى يحذف فيها الفعل فالاولى جعله مبتدأ والخبر محذوف كما فعل فى المطول حيث قال عبدالقاهر اورد كلا ماحاصله ما اشار اليه المصنف بقوله (قوله وقد يقدم الخ) هذا مقابل للاهتمام المذكور سابقا فى المتن لانه من جملة نكاته قوله بالخبر الفعلى) اى بنفى الخبر الفعلى فهو على حذف مضاف بدليل قوله ان ولى الخ وايضا المقصور على المسند اليه المقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول واما الفعل الذى هو القول فهو ثابت لغيره فالحاصل ان المسند اليه مخصص بنفى الخبر الفعلى والمخصص بالخبر الفعلى انما هو غير المسند اليه فلابد من تقدير اما فى آخر الكلام كما قلنا او فى اوله بان يقال ليفيد التقديم تخصيص غيره بالخبر الفعلى اللهم الا ان يراد بالخبر الاخبار اعنى مضمون الجملة لاخبر المبتدأ ولاشك ان مضمون الجملة فى المثال نفى القول وحينئذ فلاحاجة لحذف المضاف او يقال مراده بالمسند اليه غير المذكور لانه مسند اليه فى الكلام ضمنا اذ كل كلام اشتمل على الحصر كان مشتملا على اثنين من المسند اليه احدهما ضمنى والآخر مصرح به لانه يشتمل على حكمين ايجابى وسلبى ولكل منهما مسند اليه والمراد بالخبر الفعلى ما فى اوله فعل وكان فاعله ضمير المسند اليه لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة فى قوله تعالى وما انت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا قاله الفنارى وفى الاطول ان المشتقات كلها مشتركة فى سبب افادة التخصيص كما فى قوله تعالى ومانت علينا بعزيز وماهم منها بمخرجين فعدم العزة فى الاولى مختص بالمسند اليه ثابتة لغيره وكذا نفى الخروج فى الثانية مختص بالمسند اليه وهو الكفار والخارج منها ثابت لغيرهم (قوله اى قصر الخبر الفعلى عليه) اى فالباء داخلة

(على)

على المقصور (قوله اى وقع بعدها) انث الضمير العائد على حرف النفى نظرا الى انه اداة او كلمة (قوله بلا فصل) ليس قيدا هنا وانما اتى به لاعتباره فى حقيقة الولى اصطلاحا وان لم يعتبر فى حقيقته لغة لصدق الولى لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعمولات مثلا نحو ما زيدا انا ضربت وما فى الدار انا جلست وكقولك ما ان انا قلت لزيد فهذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح صورة الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتى والا كاستقف عليه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ما انا قلت هذا) اى فانا مبتدأ وقلت خبر وقدم المسند اليه فى هذا الكلام لاجل افادة اختصاصه بانتفاء هذا القول عنه اى ان انتفاء هذا القول مقصور على وثابت لغيرى وهذا الغير الذى ثبت له ذلك القول ليس كل غير بل غير مخصوص وهو من توهم المخاطب شركته معك او انفرادك به دونه كما قال الشارح (قوله مع انه مقول لغيرى) فيه ان المخاطب قد ينسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول له المتكلم ما انا فعلت لنفى مازعمه المخاطب فكيف يكون التقديم مفيدا لثبوت الفعل للغير مع ان ذلك الغير ليس ملاحظا اصلا كذا بحث السيد الصفوى وقد يقال ما فى المتن هو الاصل وقد يخالف لقرينة كذا اجاب بعضهم لكن قد يقال مقتضى قول الشارح فى المطول ولا يقال هذا الكلام اعنى ما انا قلت هذا الا فى شئ ثبت عند المخاطب انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونك القائل فقط لا نفى القول مطلقا اذ لا نزاع فيه بل فى قائله ان هذا البحث لا يرد وان المخاطب اذا نسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره لا يقول له ما انا فعلت بل انا ما فعلت فتأمل (قوله فالتقديم يفيد) اى بالمنطوق وقوله وثبوته اى ويفيد بالمفهوم ثبوته (قوله على الوجه الخ) متعلق بقوله وثبوته وقوله الذى نفى اى الفعل وقوله عنه اى عن المتكلم وكان الواجب ان يزيد قوله عليه بعد عنه بان يقول على الوجه الذى نفى عنه عليه لان عائد الموصول او موصوف الموصول اذا كان مجرورا لا يحذف الا بشروط منها ان يكون الموصول او موصوفه مجرورا بما جر العائد وان يتحد متعلقهما معنى او لفظا ومعنى ولم يتحدا هنا متعلقا لان متعلق احدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى كما هو ظاهر فتأمل (قوله من العموم او الخصوص) بيان للوجه فاذا كان النفى عاما او خاصا كان الثبوت كذلك ومثال العموم قولك ما انا رأيت احدا فان الذى نفى عن المسند اليه رؤية كل احد والذى اثبت لغيره رؤية كل احد ولا شك ان كل احد عام ومثال الخصوص ما انا قلت هذا فقد نفى عن المسند اليه قول هذا بخصوصه واثبت لغيره قول ذلك بخصوصه فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول (قوله ولا يلزم الخ) لما كان قوله وثبوته لغيره يوهم ان المراد كل غير دفع ذلك التوهم بقوله ولا يلزم الخ (قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم) اى لان التخصيص المستفاد من المثال المذكور انما

اى قصر الخبر الفعلى عليه (ان ولى) المسند اليه (حرف النفى) اى وقع بعدها بلا فصل (نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول) لغيرى فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم او الخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه وانفرادك به دونه

(ولهذا) اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ماانا قلت) هذا (ولاغيرى) لان مفهوم ماانا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لاغيرى نفيها عنه وهما متناقضان (ولاماانارأيت احدا) لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قدرأى كل احد من الناس لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان يثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى (ولاماانا ضربت الازيدا) لانه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل مانفيته عن المذكور على ٩

هو بالنسبة الى من توهم الخ فهو قصر اضافى لابالنسبة لجميع النـاس حتى يكون حقيقيا وقوله الى من توهم الخ اى فيكون قصر افراد وقوله وانفراده به اى فيكون قصر قلب ثم ان هذا يشمل المتردد كما فى قصر التعيين لان المتردد يجوز الانفراد والشركة فهو يتوهم ذلك وحينئذ فلايرد على هذا الحصر اعنى قول الشارح لان التخصيص انما الخ قصر التعيين بان يقـال التخصيص ايضا يكون بالنسـبة للمتردد ولاحاجة للاعتذار الواقع من الفنارى عن عدم التعرض له بقلته بالنسبة الى مقابليه وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه قاله يس وقوله انما هو بالنسبة لمن توهم المخاطب اشتراكك معه اى بالنسـبة لمن وقع فى وهم المخاطب اى فى ذهنه اشتراكك معه فشمل الاعتقاد والظن وهو الطرف الراجح والوهم وهو الطرف المرجوح وليس كلام الشـارح قاصرا على الوهم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ولان التقديم يفيد التخصيص) اى ولاجل افادة التقـديم التخصيص (قوله ونفى الحكم) عطف تفسير على قوله التخصيص (قوله مع ثبـوته للغير) اى على الوجه الذى نفى عن المتكلم فلابد من اعتبار هذا فى العلة لتوقف انتـاج عدم صحة المثالين الاخيرين على ذلك (قوله لم يصح) اى اذا قصد التخصيص واما اذا قصد الاخبـار بمجرد عموم النفى صح ذلك وكان قوله ولاغيرى قرينـة على ذلك (قوله ولا ماانا رأيت احدا) اى لايصح هذا المثال ايضـا بناء على مايتبـادر منه وهو الاستغراق الحقيقى وان امكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى بان يحمل الاحد على الاحد الذى يمكن رؤيته (قوله قد رأى كل احد من النـاس) اى وهو باطل وقوله لانه اى المتكلم وقوله قد نفى عن المتكلم اظهار فى محـل الاضمـار اى قد نفى عن نفسـه (قوله على وجه العمـوم) متعلق بنفى لابالرؤية كما يدل عليه قول الشـارح سـابقا فالتقديم يفيد نفى الفعـل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم او الخصوص وقوله فى المفعول صفة للعموم اى لان الرؤية نفاها المتكلم عن نفسه على جهة العموم الكائن فى المفعول لان النكرة فى سياق النفى تعم (قوله ليتحقق الخ) علة لقوله فيجب ان يثبت لغيره على وجه العموم واعترض على هذا التعليل بان تحقق تخصيص المتكلم بهـذا النفى لايتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو كان ذلك الغير واحدا فقط وذلك لان قولك ماانا رأيت احدا سلب كلى معنـاه نفى الرؤية الواقعة لكل فرد من افراد النـاس فيفيد عموم النفى وتخصيصه بالمتكلم يقتضى ان يكون غيره ليس ملتبسا بهذه الصفة اى انتفاء الرؤية لكل فرد وهذا لايقتضى ان يكون قد رأى كل احد بل يكفى فيـه ان يكون رأى واحدا لان السـلب الكلى يرتفع بالايجـاب الجزئى وحينئذ فيصح هذا المثال اعنى ماانا رأيت احدا فالتعليل المذكور يقتضى صحته مع ان المراد عدم صحته فالحاصل ان التعليل المذكـور منتج لخلاف المطلوب

٩ وجه الحصر بحيث ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفى هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (والا) اى وان لم يل المسندُ اليه حرفَ النفى بان لايكونُ فى الكلام حرف نفى اويكون حرفُ النفى متأخرا عن المسند اليه (فقد يأتى) التقديم (للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره) اى غير المسند اليه المذكور (به) اى بالخبر الفعلى (او) زعم (مشاركته) اى مشاركة الغير (فيه) اى فى الخبر الفعلى (نحو انا سعيت فى حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعى فيكون قصرَ قلب اوزعم مشاركته لك فى السعى فيكون قصرَ افراد (ويؤكد على الاول) اى على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير. (بنحو لاغيرى) مثل ٧

واجيب بان التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى انما يقال فى اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم اوالخصوص واخطأ فى تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فمع ذلك بان يقال يمكن ان يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الآحاد لكفاية ذلك فى تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفى غير ناهض وتحصل ان هذا المثال وهوما انا رأيت احدا ان قيل جوابا لشخص اعتقد وقوع رؤيتك لكل احد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء لان التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى انما يقال فى عرفهم لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم اوالخصوص واخطأ فى تعيين فاعله وان قيل جوابا لمن اعتقد رؤيتك لبعض الآحاد مخطئا فى وقوع هذه الرؤية منك فهو صحيح (قوله ولاما انا ضربت الازيدا) اى لان هذا يفيد بمنطوقه ان نفى الضرب لكل احد غير زيد مقصور على المتكلم ويفيد بمفهومه ان يكون انسان غيره ضرب كل احد غير زيد وهو باطل لعدم تأتى ذلك (قوله لان المستثنى منه) اى فى هذا المثال (قوله مقدر عام الخ) اى فلوكان المستثنى منه يقدر خاصا صح الكلام كما فى نحو ما انا قرأت الا الفاتحة فانه يفيد ان انسانا غيره قرأ كل سورة الا الفاتحة وهذا صحيح (قوله على وجه الحصر) اى كما هنا لان ما والا يفيد ان الحصر (قوله بان لايكون الخ) بقى ما اذا كان حرف النفى مقدما الا انه مفصول من المسند اليه وهو داخل تحت قوله والا بالنظر لقوله اولا اى وقع بعدها بلا فصل فكان على الشارح زيادة ذلك وقد يجاب بان مراد الشارح فيما تقدم بالتقييد بعدم الفصل تفسير مفهوم الولى فى الاصطلاح لاتفسير المراد اذ المراد بقوله سابقا ان ولى المسند اليه حرف النفى وقع بعدها كان بينهما فاصل اولا ولذا اسقط هذا القسم هنا وقد تقدم ذلك وقوله والاشرط جزؤه قوله فقد يأتى الخ ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى ان ولى حرف النفى (قوله فقد يأتى للتخصيص) اى ويلزمه التقوى وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله ردا) مفعول لاجله عامله يأتى اوالتخصيص (قوله فيكون) اى التخصيص قصر قلب (قوله ويؤكد) اى المسند اليه (قوله على تقدير كونه) اى كون التخصيص (قوله بنحو لاغيرى) اى بلا غيرى ونحوه وليس المراد بمثل لاغيرى ولا يؤكد بلا غيرى او يقال المراد بنحو لاغيرى كل لفظ دل صراحة على نفى صدور الفعل عن الغير فيجرد النحو عن المماثلة فيكون من قبيل المجاز المرسل وعلاقته الاطلاق فيصير متناولا لغيرى ولا سواى ولازيد ولاعمرو (قوله مثل لازيد الخ) بيان لنحو لاغيرى (قوله لانه) اى نحو لاغيرى وهذا علة لقوله ويؤكد وقوله الدال صريحا اى وان كان وحدى يدل عليه التزاما وقوله على نفى شبهة الخ اى والشبهة تدفع بالصريح (قوله شبهة ان

الفعل الخ) الاضافة بيانية اى على نفى شبهة هى ان الفعل صدر عن الغير كما يظنه المخاطب او المراد بالشبهة الظن وعلى هذا فالمراد بالنفى الانتفاء (قوله لانه) اى لان وحدى وقوله الدال صريحا اى وان كان لاغيرى يدل عليه التزاما (قوله على ازاله) اى على نفى (قوله والتأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت) اى خالطت قلب السامع اى والغرض دفعها وماهو فى دفعها اصرح اولى بان يكون تأكيدا بخلاف مالو قيل فى الاول وحدى وفى الثانى لاغيرى فانه وان كان يفيد ماذكر باللزوم لكنه ليس كما ذكر فى الصراحة (قوله والتأكيد انما يكون الخ) هذا من تتمة التعليل وهو راجع لهذا التعليل وللذى قبله اعنى قوله لانه الدال صراحة على نفى شبهة ان الفعل صدر عن الغير ويحتمل انه حذفه من الاول لدلالة هذا الثانى عليه (قوله وقد يأتى لتقوى الحكم) اى ولا يلزمه التخصيص واشار بقوله وتقريره اى تثبيته الى ان المراد بالتقوى التقوية (قوله نحو هو يعطى الجزيل) انما كان التقديم فى هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند اليه على فعل مسند الى ضميره اسنادا تاما مفيدا للتقوى لان المبتدأ طالب للخبر فاذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذى قد تضمنه وهو عائد على المبتدأ فيثبت له مرة اخرى فصار الكلام بمثابة ان يقال يعطى زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل هذا حاصل ما يأتى للشارح (قوله قصدا) اى يقال ذلك للقصد الى تحقيق الخ لا لقصد ان غيره لم يفعل ذلك (قوله انه يفعل اعطاء) فيه ان الاعطاء فعل فكيف يفعل الفعل واجيب بان الفعل الاول عام والثانى خاص وليصح تعليل العام بالخاص او ان الفعل الاول بالمعنى المصدرى والثانى بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله وسيرد عليك) اى فى مبحث كون المسند جملة خبرية (قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا) اى بحرف نفى مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة وهو عطف على محذوف اى فقد يأتى لكذا وكذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور فى انا سعيت وفى هو يعطى الجزيل والمعنى وكهذا التمثيل الذى فيه الفعل مثبت التمثيل اذا كان الفعل منفيا (قوله فقد يأتى التقديم الخ) هذا تفسير لمعنى التشبيه فى قول المصنف وكذا ان كان الفعل منفيا لكن قول المصنف وكذا اذا كان منفيا مستفاد من قوله السابق والا الخ لشموله له فكان يكفيه هنا ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منفيا ولعله انما ذكره لزيادة التوضيح آه سم (قوله نحو انت ما سعيت الخ) مثله انا ما قلت هذا فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل ما انا قلت هذا كما مر نعم يفترقان من جهة ان ما انا قلته انما يليق لمن اعتقد ثبوت القول واصاب فى ذلك ولكنه اخطأ فى نسبته للمتكلم اما انفرادا او على سبيل المشاركة واما انا ما قلته فانه يليق لمن اعتقد عدم القول واصاب فى ذلك ونسبه لغير المتكلم ولكنه اخطأ فى ذلك (قوله قصدا الى تخصيصه بعدم السعى) اى واثبات السعى

لا زيد ولا عمرو ولا من سواى لانه الدال صريحا على نفى شبهة ان الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثانى) اى على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة (بنحو وحدى) مثل منفردا ومتوحدا وغير مشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك الغير فى الفعل والتأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع (وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص (نحو هو يعطى الجزيل) قصدا الى تحقيق انه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا اذا كان الفعل منفيا) فقد يأتى التقديم للتخصيص وقد يأتى للتقوى فالاول نحو انت ما سعيت فى حاجتى

١ - تضمنت معنا التقوى

٢ - لا يفهم منها معنا التخصيص

لغيره (قوله لتقوية الحكم المنفي) الاولى حذف المنفي لان الحكم المنفي هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفي وانما المراد تقوية نفي الكذب يدل لذلك قول المصنف فانه اشد لنفي الكذب ولم يقل اشد للكذب المنفي فلو قال لتقوية الحكم وحذف المنفي كان صحيحا لان المراد حينئذ نفي الكذب وكذا لو قال تقوية نفي الحكم لان المراد بالحكم حينئذ المحكوم به وهو الكذب الا ان يجاب بان مراد الشارح المنفي من حيث نفيه فالملحوظ حينئذ نفيه لاذاته (قوله فانه اشد) هذا تعليل لكون انت لاتكذب مفيدا للتقوى وقوله اشد اي اقوى ثم ان افعل ليس على بابه لان تكذب ليس فيه شدة لنفي الكذب بل مفيد لنفي الكذب (قوله لما فيه من تكرر الاسناد) اي لان الفعل في انت لاتكذب مسند مرتين مرة الى المبتدأ ومرة الى الضمير المستتر فهو بمثابة ان يقال انت لاتكذب انت لاتكذب قال العلامة اليعقوبي وقدفهم من بيان علة التقوى ان التخصيص لايخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين ان يكون الشيء مقصودا بالذات وان يكون حاصلا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) اي ولم يذكر مثال التخصيص ايضا مع ان الفعل المنفي يحتاج لمثالين (قوله ليفرع الخ) قد يقال ان التفريع المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص ايضا بان يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك الا ان يقال قصد المصنف الاقتصار على احد المثالين اختصارا لانه معلوم من اول الكلام ان النفي يأتي لهما فلما دار الامر بين ذكر احدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرع عليه وحينئذ فقول الشارح واقتصر الخ معناه واقتصر على مثال التقوى اي ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس معناه ولم يذكرهما جميعا بقي شيء آخر وهو انه قد يقال ان هذا المثال الذي ذكره المصنف مثال للامرين لصلاحيته لذلك لكن المصنف اقتصر فيه على بيان التقوى حيث قال فانه اشد لاجل ان يفرع عليه الفرق بين التقوى وتأكيد المسند اليه لانه محل اشتباه باعتبار ان كلا فيه دلالة على عدم الكذب ويحتوي على ضمير المخاطب مرتين وترك بيان حال الآخر وهو التخصيص لظهوره اذا علمت ذلك فقول الشارح واقتصر الخ اي انه لم يبين التمثيل الا بالتقوى باعتبار قوله فانه اشد الخ وليس المراد انه لم يورد مثال التخصيص لما علمت ان المثال المذكور صالح لهما قرره شيخنا العدوي (قوله وكذا من لاتكذب انت) اي وكذا هو اي انت لاتكذب اشد في نفي الكذب من لا تكذب انت (قوله مع ان فيه) اي في لاتكذب انت تأكيدا اي للمسند اليه (قوله اولان لفظ لاتكذب انت لتأكيد الخ) اي باعتبار اشتماله على انت وحينئذ فالاحتمال الاول اولى (قوله بانه ضمير المخاطب) متعلق بتأكيد وضمير انه للمحكوم عليه اي بسبب ان المحكوم عليه ضمير المخاطب (قوله لعدم تكرر الاسناد) اي الموجب لتأكيد الحكم وتأكيد الحكم

قصدا الى تخصيصه بعدم السعي والثاني (نحو انت لاتكذب) وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره (فانه اشد لنفي الكذب من لاتكذب) لما فيه من تكرر الاسناد المفقود في لاتكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه. كما اشار اليه بقوله (وكذا من لاتكذب انت) يعني انه اشد لنفي الكذب من لاتكذب انت مع ان فيه تأكيدا (لانه) اي لان لفظ انت اولان لفظ لاتكذب انت (لتأكيد المحكوم عليه) بانه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو او التجوز او النسيان (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرر الاسناد. هذا الذي ذكر من ان التقديم للتخصيص تارة وللتقوى تارة اخرى ان بني الفعل على معرف

(وان بنى) الفعل (على منكّر افاد) التقديم (تخصيص الجنس او الواحد به) اى بالفعل (نحو رجل جاءنى اى لا امراة) فيكون تخصيص جنس (اولا رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك ان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين اعنى الواحد ان كان مفردا و الاثنين ان كان مثنى والزائد عليه ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة ان تكون لواحد من الجنس

اقوى من تأكيد المحكوم عليه والفرق بين الامرين ان تأكيد الحكم المفيد للتقوى ان يكون الاسناد مكررا بخلاف تأكيد المحكوم عليه فان الاسناد فيه واحد وفائدته دفع توهم تجوز او غلط اونسيان فلو قيل لاتكذب لربما توهم انه تجوز فى الاسناد لضمير المخاطب وان المعنى الحقيقى لايكذب اى فلان الغائب فأتى بقوله انت اى لاغيرك (قوله الخ) اى اشارة الى تعيين ماعطف عليه قوله وان بنى (قوله الذى ذكر) اى فى قوله وقد يقدم الخ (قوله من التقديم للتخصيص) اى نصا او احتمالا ليوافق ارجاع اسم الاشارة الى ماقبل قوله والا ايضا كما يدل عليه عبارته فى الايضاح افاده عبدالحكيم فاندفع ماقيل كان الاولى للشارح ان يقول من ان التقديم للتخصيص جزما وللتخصيص تارة وللتقوى اخرى (قوله ان بنى الفعل على معرف) اى ان كان المسند اليه معرفة سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا (قوله وان بنى على منكر افاد الخ) اى سواء ولى المنكر حرف النفى اولا (قوله تخصيص الجنس) اراد به الجنس اللغوى وهو مادل على متعدد فيشمل النوع والصنف (قوله او الواحد) او مانعة خلو فيجوز الجمع كما اذا كان المخاطب جازما بحصول المجئ ولم يعلم هل الجائى من جنس الرجال او النساء وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هل هو واحد او اكثر فيقال رجل جاءنى اى لا امرأة ولا رجلان اى ان المجئ مقصور على الواحد من ذلك الجنس ثم ان قول المصنف او الواحد مراده به العدد المعين من اطلاق الخاص وارادة العام او هو من باب الاكتفاء والاصل او الواحد او الاثنين او الاكثر واقتصر على الواحد لانه اقل ماتوجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايسة فاندفع قول بعضهم النظر لم سكت عن الاثنين والجمع (قوله نحو رجل جاءنى) المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا فى المعنى لان المعنى ماجاءنى الارجل وكان على المصنف ان يزيد مارجل جاءنى ورجل ماجاءنى على ماتقدم فى المعرفة (قوله نحو رجل جاءنى اى لا امرأة) اى ان المجئ مقصور على هذا دون هذا الجنس الآخر وكون الذى جاء واحدا او اكثر ليس منظورا له (قوله فيكون تخصيص جنس) اراد به الصنف فلا يقال ان الرجل والمرأة كل منهما ليس جنسا بل صنفا من النوع او المراد الجنس اللغوى وهو مادل على كثيرين (قوله وذلك) اى وبيان ذلك الاختصاص (قوله حامل لمعنيين) اى محتمل لهما ومشعر بهما عند استعماله فى الماصدقات سواء قلنا انه موضوع للحقيقة او لفرد منها مبهم فاذا كان اسم الجنس مفردا كان فيه الجنسية والوحدة او مثنى ففيه الاثنينية والجنس او جمعا ففيه الجمعية والجنس وحيث كان حاملا لهما وحكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به فيجوز ان ينصرف التخصيص الى الجنسية فيكون ماانتفى عنه الفعل هو الجنس المقابل للمحكوم عليه فيقال فى المفرد رجل جاءنى اى لا امرأة وفى المثنى رجلان جاآنى اى لا امرأتان وفى الجمع رجال جاؤنى اى

(لانساء)

لانسـاء اذاكان اعتقاد المخـاطب ان الجائى من جنس المرأة فقطفيكون التخصيص قصر قلب اوهو من جنس الرجل والمرأة فيكون قصر افراد ويجوز ان ينصرف الى العدد فيقال فى المفرد رجل جانى اى لااثنان ولاجمع اورجلان جاآنى اى لا واحد ولاجماعة او رجال جاؤنى اى لاواحد ولااثنان اذاكان اعتقاد المخـاطب عددية مخصوصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجرى فيه قصر القلب والافراد على حسب الاعتقاد كما مر وانما قيدنا بقولنا عند استعماله فى الماصـدقات لان افادة المنكر للعدد انما هى عند ذلك الاستعمال واما عند استعماله فى الحقيقة بناء على وضع النكرة لها فلا يتأتى تخصيص العدد فان قلت انه متى استعمل فى الما صدقات لم يخل عن افادة العدد وحينئذ فالحصران الجنسى والعددى لايفترقان وظاهر كلام المصنف افتراقهما قلت فرق بين انيكون الشئ مقصودا وبين انيكون موجودا من غير قصد فالقصر الجنسى وان كان لايخلو عن العدد بهذا الاعتبار لكن المقصـود بالذات الاشعـار بالتخصيص الجنسى للرد على المخاطب والتخصيص العددى موجود غير مقصود بالذات وكذا العكس (قوله اعنى) اى بالعدد المعين الواحد من الجنس اى من افراده وجعله الواحد عددا باعتبار العرف وان كان لايقال له عدد عند الحسـاب (قوله ان كان) اى اسم الجنس مفردا (قوله والاثـنين) اى فانه عدد معين كما ان الواحد كذلك واما الجمع فانه معين باعتبـار انه لايتنـاول الواحد والاثنين فتعينـه اضـافى والافالجمع لايدل على عدد معين لانه لانهاية له (قوله والزائد عليه) اى على الاثنين وافراد الضمير لتأ ويلهمـا بالعدد (قوله فاصـل النكرة الخ) الفاء فاء الفصيحة اى اذا اردت تحقق المقـام فنقول لك اصـل النكرة الخ وليست تفريعيـة اذلم يتقدم مايتفرع عليه هذا لان غاية مايفيده الاول ان اسم الجنس متحمل لمعنيين يصح ان يراد منه هذا وان يراد منـه هذا وكـون احد همـا الاصـل لم يعلم كذا قرره شيخنا العدوى وقوله فاصل النكرة اى اسم الجنس المنكر المفرد وقوله ان تكون الواحد من الجنس اى ان تسـتعمل فى واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة على الامرين الواحد والجنس وان كانت موضوعة للمفهوم (قوله وقد يقصد به) اى بالنكرة المفردة وذكر باعتبـار انها اسم جنس وقوله الجنس فقط اى ولايقصد الواحد العلم به كقولك رجل جانى لمن كان عالما بان الجائى واحد ولم يعلم هل هو من جنس الرجال او النساء (قوله وقد يقصد به الواحد) اى من غير ان يقصد به الجنس للعلم به كقولك رجل جانى لمن كان عالما بان الجائى من جنس الرجال وشك هل هو واحدا واكثر وقد يقصد به الجنس والواحد كما لو كان المخاطب عالما بحصول المجئ لكن لايعلم هل الجائى من جنس الرجال او النساء وهل هو واحد او اكثر فاذا قيل له رجل جانى كان المعنى الجائى واحد من هذا الجنس لاامرأة ولارجلان (قوله والذى يشعر الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعه ان الفعل متى بنى على منكر

وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذى يُشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجـاز انه لافرق بين المعرفة والنكرة فى ان البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوّى (ووافقه) اى عبد القاهر (السكاكى على ذلك) اى على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائطَ وتفاصيلَ فان مذهب الشيخ انه ان ولى حرفَ النفى فهو للتخصيص قطعا والافقد يكون للتخصيص وقد يكونه للتقوى مضمرا كان الاسم اومظهَرا معرّفا اومنكرا مثبتا كان الفعل اومنفيا

تعين فيه التخصيص ولايجرى فيه التقوى مع ان الذى يشعر به كلام الشيخ صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة فاذا قيل رجل جاءنى فالمعنى انه جاء ولابد وهذا لاينافى ان المرأة جاءت ايضا اذ ليس القصد التخصيص فالمصنف قد نسب للشيخ عبد القادر شيئا لم يقل به صراحة ولم يشعر به كلامه لكن محل افادة تقديم المنكر للتخصيص او التقوى ان يقصد بالمنكر الجنس او الواحد اما ان لم يقصد شئ منهما بان حمل التنوين على التعظيم والتهويل وغير ذلك لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير المصحح للابتداء اى لانك اذا جعلت التنوين فى رجل للتعظيم فهو المقصود لاالجنس ولاالواحد (قوله فى ان البناء عليه) اى ان بناء الفعل على المسند اليه معرفا او منكرا قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى وحاصل مذهبه التعويل على حرف النفى وانه ان تقدم على المسند اليه افاد التقديم التخصيص سواء كان المسند اليه نكرة نحو ما رجل قال هذا او معرفة ظاهرة نحو ما زيد قال هذا او ضميرا نحو ما انا قلت هذا وان لم يتقدم حرف النفى بان لم يكن اصلا او كان وتأخر فتارة يفيد التقديم التخصيص وتارة يفيد التقوى من غير فرق بين نكرة او معرفة ظاهرة او مضمرة فصور الاحتمال عنده ست وصور تعين التخصيص ثلاث فالجملة تسع فقول الشارح فى ان البناء عليه قد يكون للتخصيص الخ لاينافى ما قلناه لان قد صادق مع تعين بعض الاقسام للتخصيص (قوله اى على ان التقديم يفيد التخصيص) انما لم يقل والتقوى لان التخصيص محل النزاع بينهما واما التقوى فوجود فى جميع صور التقديم وان كان غير ملحوظ فى بعضها (قوله فى شرائط) هى ثلاثة الاول جواز تأخير المسند اليه على انه فاعل فى المعنى فقط والثانى تقدير كونه كان مؤخرا فى الاصل فقدم لافادة الاختصاص والثالث ان لايمنع من التخصيص مانع فهذه الشروط لايقول بها عبد القاهر اذ المدار عنده على تقدم حرف النفى فتى يقدم حرف النفى على المسند اليه كان التقديم للتخصيص (قوله وتفاصيل) هى ترجع الى ثلاثة مايكون للتقوى فقط ومايكون للتخصيص فقط ومايحتملهما وقد اشار اليها الشارح بقوله ومذهب السكاكى الخ وفيه ان عبد القاهر يقول بالتفصيل الثانى والثالث فلعل المراد انه خالفه فى مجموعها او فى بعضها اى ان السكاكى قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر (قوله فان مذهب الشيخ الخ) حاصل مذهبه على ماذكره الشارح ان المسند اليه اما نكرة واما معرفة ظاهرة او ضمير فهذه ثلاث وفى كل منها اما ان يتقدم على المسند اليه حرف النفى اولا بان لم يكن حرف نفى اصلا او تأخر فالجملة تسعة فتى تقدم حرف النفى على المسند اليه كان التقديم مفيدا للتخصيص كان المسند اليه نكرة او معرفة ظاهرة او مضمرة وان لم يكن نفى اصلا او كان ولكن تأخر عن المسند اليه كان نكرة او معرفة ظاهرة او مضمرة فتارة يكون للتخصيص وتارة يكون للتقوى فصور الاحتمال ست

هذا حاصل مذهبه اذا علمت هـذا تعلم ان قول الشارح مضمرا كان الاسم اومظهرا معرفا اومنكرا راجع لماقبل الاولما بعدها على ماذكره الشارح سابقـا فى قوله والذى يشعر به كلام الشيخ وقوله مثبتا كان الفعل اومنفيا راجع لمـابعد الافقط (قوله ان كان نكرة فهو) اى التقديم للتخصيص جزما اى سواء تقدم حرف النفى اوتأخر اولم يكن نفى اصلا فوافق السكاكى عبدالقـاهر فى صورة من هـذه الثلاث وهى ما اذاتقدم حرف النفى وخالفه فيما اذا تأخر اولم يكن نفى لانهمـا عند عبـدالقـاهر من صور الاحتمـال وانمـا كان تقديم المنكر يفيد التخصيص عندالسكاكى فى الاحوال الثلاثة لوجود الشرطين الآتيين فى كلام المصنف فى كل منكر (قوله فان كان مظهرا) اى سواء تقدم حرف النفى اوتأخر اولم يكن نفى وهو مخالف لعبد القاهر فى هذه الصور الثلاث لان الاولى عنده من صور التخصيص جزما والاخيرتين عنده من صور الاحتمال وانمـا كان تقديم المعرفة الظـاهرة عندالسكاكى للتقوى فقط لانتفاء احد الشرطين الآتيين بعد وهو جواز تقدير كونه مؤخرا على انه فاعل معنى فقط (قوله وان كان مضمرا) اى سواء تقـدم حرف النفى اوتأخر اولم يكن نفى فقد وافق عبدالقـاهر فيما اذا تأخر حرف النفى اولم يكن وخالفه فيمـا اذا تقدم لانه عنده للتخصيص من غير احتمـال فصـار الحـاصل ان صور موافقة الشيخين ثلاث الاولى مارجل قال هذا فانه يفيد التخصيص جزما عند الشيخ لتقدم حرف النفى وعند السكاكى لتنكير المسنداليه وثانيتها وثالثتهـا انا ماقلت هذا وانا قلت هذا فانه محتمل التخصيص والتقوى عندهما لوقوع المسـند اليه ضميرا ولم يسبق بنفى وصور اختلافهما الست الباقية * احداها الضمير الواقع بعد النفى نحو ما انا قلت هذا فالتقديم فيه متعين للتخصيص عند الشيخ لتقدم النفى محتمل عند السكاكى لكون المسـند اليه ضميرا * ثانيتها الاسم الظـاهر المعرفة الواقع بعد النفى نحو ما زيد قال هذا فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكى * ثالثتها النكرة الواقعة قبل النفى نحو رجل ماقال هذا فهو متعين للتخصيص عند السـكاكى محتمل عند الشيخ * رابعتها الاسم الظـاهر الواقع قبل النفى نحو زيد ما قال هذا فهو محتمل عند الشيخ متعين للتقوى عند السكاكى * خامستها النكرة الواقعة فى الاثبات نحو رجل قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكى ومحتمل عند الشيخ * سـادستها المعرفة المظهرة الواقعة فى الاثبـات نحو زيد قال هذا متعين للتقوى عند السكاكى ومحتمل عند الشيخ وعلم من هذا انه ليس عندالشيخ قسم يتعين فيـه التقوى بل حاصـل مذهبه التفصيل الى مايجب فيـه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرطه فى الاول تقدم النفى فقط وحاصل مذهب السكاكى التفصيل الى مايجب فيه التخصيص والى ما يجب فيه التقوى والى مايجوز فيه الامران وشرط فى الاول جواز تأخير المسنداليه على انه فاعل فى المعنى

ومذهب السكاكى انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا فقديكون للتقوى وقديكون للتخصيص من غير تفرقة بين مايلى حرف النفى وغيره والى هذا اشار بقوله (الا انه) اى السكاكى (قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) اى المسند اليه (فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط) لالفظا (نحو انا قمت) فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى تأكيدا لفظا (وقدر) عطف على جاز

فقط مقدر التقديم عن تأخير مع كون النكرة خالية من المانع الذى يمنع من التخصيص (قوله فقد يكون للتقوى الخ) نحو انا عرفت فانه يجوز ان يقدر ذلك الضمير مؤخرا على انه توكيد وهو فاعل فى المعنى ثم ان قدر كون انا مؤخرا فى الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص وان لم يقدر فيه ذلك بالفعل كان التقديم مفيدا لتقوى الاسناد لتكرره فالحاصل ان التقديم فى انا عرفت مفيد للتقوى عند انتفاء الشرط الثانى ومفيد للتخصيص عند وجوده مع الشرط الاول اللازم له (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله والى هذا اشار بقوله الخ) اى فاشار الى انه ان كان المسند اليه نكرة كان التقديم مفيدا للتخصيص ان لم يمنع من التخصيص مانع بقوله واستثنى المنكر وبقوله وشرطه اذا لم يمنع منه مانع واشار الى انه ان كان معرفة مظهرة فتقديمها ليس الا للتقوى بقوله بخلاف المعرفة لانها اذا تأخرت كانت فاعلا لفظا واشار الى انه اذا كان مضمرا فقد يكون للتقوى بقوله والا فلا يفيد الا التقوى واشار الى انه ان كان مضمرا قد يكون تقديمه للتخصيص بقوله ان جاز تقدير كونه فى الاصل الخ (قوله لا لفظا) وذلك بان يكون توكيدا للفاعل الاصطلاحى او بدلا منه فانه اذا كان كذلك كان فاعلا فى المعنى لا فى اللفظ (قوله فيكون انا فاعلا معنى) اى لانه مرادف للفاعل الاصطلاحى (قوله وقدر) اى وقدر انه كان مؤخرا فى الاصل ثم قدم لاجل افادة الاختصاص ويعلم السامع ان المتكلم قدر ذلك بالقرائن ثم انه لا يستغنى بهذا الشرط عما قبله ولا العكس لانه لا يلزم من جواز التأخير تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل ان يكون جائز التأخير لان المحال يقدر (قوله احدهما جواز التقدير) اى تقديره مؤخرا (قوله اى يقدر انه كان فى الاصل مؤخرا) لم يقل على انه فاعل معنى فقط لعلمه مما مر (قوله سواء جاز تقدير التأخير) اى على انه فاعل معنى فقط وهذا مفهوم الشرط الثانى وقوله ولم يقدر اى ولم يلاحظ التقدير (قوله اولم يجز تقدير التأخير) اى وان قدر مؤخراً بالفعل جهلا بالقواعد وهذا مفهوم الشرط الاول فهو لف ونشر مشوش (قوله لما سنذكره) اى عند قوله بخلاف المعرف من انه يكون اذا اخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون اصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل اللفظى وهو لا يجوز (قوله ولما كان مقتضى هذا الكلام) اعنى قوله والا فلا يفيد الا التقوى الحكم فانه يدل على ان ما لا يجوز تقديره مؤخرا على انه فاعل فى المعنى انما يفيد تقديمه التقوى وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جاءنى اذ لا يمكن تقديره مؤخرا على انه فاعل معنى لانك اذا قلت جاءنى رجل كان رجل فاعلا لفظا مثل قام زيد وحينئذ فمقتضاه ان يكون تقديمه للتقوى فقط لا للتخصيص فاخرجه من ذلك الحكم (قوله ان لا يكون نحو رجل جاءنى) اى ان لا يكون التقديم فى نحو رجل جاءنى مفيدا للتخصيص ففى الكلام حذف والمراد بنحو رجل جاءنى كل منكر اذا اخر كان فاعلا

(لفظا)

يامعنى إن إفادة التخصيص مشروطة بشرطين احدهما جواز التقدير والآخر ان يعتبر ذلك اى يقدر انه كان فى الاصل مؤخرا (والا) اى وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد التقديم) (الا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) فى نحو انا فت (ولم يقدر اولم يجز) تقدير التأخير اصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل جاءنى مفيدا للتخصيص لانه اذا اخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكى واخرجه من هذا الحكم بان جعله فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا بان ٩

لفظا لامعنى (قوله فهو فاعل لفظا) اى ومعنى وقوله لامعنى اى فقط فاندفع مايقال انه يلزم من كونه فاعلا فى اللفظ ان يكون فاعلا فى المعنى فلا وجه لذلك النفى (قوله واحرجه من هذا الحكم) عطف تفسير على قوله استثناه اشارة الى ان المراد بالاستثناء المعنى اللغوى والمراد بالحكم القاعدة من اطلاق الجزء على الكل وهى كل مالايجوز تأخيره على انه فاعل معنى لم يفد تقديمه التخصيص كذا قرر ويصح ان يراد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط ويقدر ذلك آه سم واذا خرج المنكر من هذا الحكم كان تقديمه مفيدا للتخصيص (قوله بان جعله) اى بسبب ان جعله وهو متعلق باخرجه (قوله على انه فاعل معنى) اى فقط (قوله بان يكون بدلا الخ) اى ولاشك ان البدل من الفاعل فاعل فى المعنى فقط فان قلت على جعل المنكر بدلا من الضمير الواقع فاعلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك ممنوع قلت اجازوا ذلك فى مواضع منها البدل كزره خالدا (قوله واستثنى السكاكى المنكر) اى استثناه من قوله ان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا التقوى واورد عليه ان الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخل فى المستثنى منه اعنى قوله والافلايفيد الاالتقوى لان المستثنى منه المذكور لم يوجد فيه الشرطان بخلاف هذا فقد وجدا فيه على ماقرره السكاكى لانه اذا اخر كان فاعلا معنى عنده لانه بدل من الضمير وحينئذ فلاوجه للتعبير بالاستثناء واجيب بان التعبير بالاستثناء نظرا للظاهر من ان الفعل عند التأخير للنكرة يكون مسندا للظاهر لا للضمير وان كان فى الحقيقة ليس استثناء اصلا اذ النكرة موجود فيها الشرطان غاية الامر انه تأويل ثم ان المراد بالمنكر الذى استثناه السكاكى المنكر الذى لايفيد الحكم عليه حال تنكيره وهو الخالى عن مسوغ للابتداء به لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص واما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة فلا حاجه لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره (قوله لجعله من باب واسروا النجوى الخ) اى لجعله من باب الذين ظلموا فى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا اى انه جعله مثله فى انه بدل من الضمير (قوله على القول بالابدال الخ) اى انه جعله مثله على احد الاقوال فى اعراب الآية وهو ان الذين بدل من الواو اما على القول بان الذين ظلموا مبتدأ واسروا خبر مقدم وكذا على جعل الذين فاعلا والواو فى اسروا حرف زيد ليؤذن من اول وهلة ان الفاعل جمع وكذا على جعل الذين خبر مبتدأ محذوف اى هم اونصبا على الذم فلايكون المنكر مثل واسروا النجوى الذين ظلموا (قوله وانما جعله) اى المنكر من هذا الباب اى باب واسروا النجوى بتقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه بدل فقدم لافادة الاختصاص (قوله لئلا ينتفى التخصيص) المراد به مابه يصح

يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكى (المنكّر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير) يعنى قدر ان اصل رجل جاءنى جاءنى رجل على ان رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه

وانما جعله من هذا الباب (لئلا ينتفى التخصيص اذلا سبب له) اى للتخصيص (سواه) اى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى ولولا انه مخصّص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف فان قيل فيلزمه ابراز الضمير فى مثل جاآنى رجلان وجاؤنى رجال والاستعمال بخلافه

وقوع النكرة مبتدأ بدليل ماسينقله الشارح عن السكاكى انه قال لنما يرتكب ذلك الوجه البعيد فى المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة وبدليل رد المصنف فيما يأتى انتفاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتأمل (قوله ولولا انه) اى رجل جاءنى مخصص لماصح وقوعه مبتدأ اى فالسكاكى مضطر الى التخصيص فى المنكر لاجل صحة الابتداء به ولايتأتى له التخصيص الابجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا لان بجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحصلان للتخصيص هذا حاصله وقد يقال المراد بالتخصيص المسوغ للابتدا بالنكرة تقليل الافراد والشيوع لابمعنى اثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره الذى كلامنافيه فقد التبس عليه الحال اه تقرير شيخنا العدوى (قوله بخلاف المعرف) ظاهر قول المصنف فان له سببا سـواه ولامحصل لهذا. الكلام اذلا شيوع فيه حتى يخصص ولهذا حاول الشـارح تصليح عبارة المصنف بجعل قوله بخلاف المعرف مخرجا من محذوف معلوم من الكلام السابق (قوله من غير اعتبار التخصيص) اى لانه لاشيوع فى المعرف حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد) اى وهو جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فانه قليل فى كلامهم قاله عبد الحكيم واورد على الشارح ان ابدال الظاهر من الضمير الواقع فاعلا واقع فى القرآن بلاضرورة كما فى اسروا النجوى فكيف يكون بعيدا والجواب ان هذا الوجه غير متعين فى كلام الله لجواز وجوه اخر لاشـبهة فيها قد علمتها كذا قال سم وايضـا الضمير فى الآية بارز لاالتباس معه على انه لاضرر فى هذا الالتباس لانه فى امر غير محقق اذ البدلية مقدرة (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال مع جوابه يوجد فى بعض النسخ وحاصله ان مقتضى كون النكرة يقدر تأخيرها على انها بدل من الضمير انها اذا اخرت بالفعل وكانت مثناة اوجمعا يجب ابراز ذلك الضمير فى الفعل لان ضميرى التثنية والجمع يجب ابرازهما مع ان الاستعمال بخلافه اذ قولك جاءنى رجلان اورجال افصح من جاآنى رجلان وجاءونى رجال والحاصل ان مقتضى كون رجلان جاآنى يقدر ان اصله التأخير على انه بدل ان يجب الابراز فى حالة التأخير كما ابرز فى حالة التقديم باتفاق مع ان الابراز فى حالة التأخير مخالف للاستعمال فى الفصيح سـواء جعلت الالف فاعلا اوحرفا دالا على التثنية وحاصـل الجواب انه ليس مراد السكاكى ان المرفوع فى قولك جاءنى رجل بدل لافاعل حتى يلزمه وجوب الابراز فى جاآنى رجلان وجاءونى رجال وجعل رجلان ورجال بدلين بل مراده انه يقدر فى قولك رجل جاءنى ان الاصل جاءنى رجل على ان رجلا بدل لا فاعل ولايلزم من تقدير ذلك فى رجل جاءنى القول بالبدلية بالفعل فى جاءنى رجل الذى اخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل ووجوب الابراز فى جاآنى

قلنا ليس مراده ان المرفوع فى قولنا جاءنى رجل بدل لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد ان فى مثل قولنا رجل جاءنى يقدر ان الاصل جاءنى رجل على ان رجلا بدل لا فاعل وفى مثل رجال جاؤنى يقدر ان الاصل جاؤنى رجال فليتأمل (ثم قال) السكاكى (وشرطه) اى وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم و التأخير فيه (اذا لم يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءنى على ما مر) ان معناه رجل جاءنى لا امرأة او لا رجلان (دون قولهم شرٌّ اهرَّ ذا ناب) فان فيه مانعا من التخصيص (اما على التقدير الاول) يعنى تخصيص الجنس ٢

رجلان وجاءونى رجال ايضا والحاصل ان الذى قاله السكاكى انه فى صورة تقديم المنكر يقدر ان المنكر مؤخر فى الاصل وانه فاعل معنى فقط بدل لفظا ففى مثل رجل جاءنى يقدر الاصل جاءنى رجل على ان رجلا بدل لا فاعل وفى رجلان جاآنى جاآنى رجلان كذلك وفى رجال جاؤنى جاؤنى رجال كذلك كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما اخر فيه المنكر لفظا ومعنى بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقة وحينئذ فلا يلزم ابراز ضمير التثنية والجمع عند التأخير (قوله فيلزمه) اى السكاكى او الوجه البعيد والمفرع عليه محذوف اى حيث جعل النكرة بدلا من الضمير على تقدير تأخيرها فيلزمه ابراز الضمير اى استمرارا ابرازه عند التأخير بالفعل فى مثل الخ (قوله بدل) اى الحقيقة (قوله لا فاعل) اى بل هو فال لان نفى النفى اثبات (قوله فانه) اى القول بالبدلية بالفعل عند التأخير (قوله فضلا عن فاضل) اى انتفى قول العاقل به زيادة عن نفى قول الفاضل (قوله يقدر ان الاصل الخ) اى فهذه الاصالة تقديرية كما يقدر الحال وحينئذ فلا يلزم منهما وقوع تأخره على انه فاعل معنى فقط بل بدل لفظا (قوله يقدر ان الاصل جاؤنى رجال) اى ولا يلزم من كونه يقدر ان الاصل ذلك عند التقديم انه يقال ذلك عند التأخير بل يقال جاءنى رجال على ان رجال فاعل (قوله فليتأمل) انما قال ذلك لانه مجرد اعتبار لانه بالفعل آه نوبى (قوله ثم قال السكاكى الخ) ثم هنا للترتيب فى الذكر والاخبار اى ثم بعد ما تقدم عن السكاكى اخبرك بان السكاكى قال الخ وليست للترتيب الزمانى وان القول الثانى بعد الاول فى الزمان لان قول السكاكى اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء آه عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) اى باب واسروا النجوى و قوله واعتبار التقديم الخ من عطف السبب على المسبب (قوله اذا لم يمنع الخ) هذا توطئة لبيان انتفاء التخصيص فى قولهم شر اهر ذا ناب وبيان وجه التوفيق والا فكون التخصيص مشروطا بعدم المانع منه امر جلى لا يحتاج لبيان (قوله مانع) هو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب فى قيد الحكم مع تسليم اصله آه اطول (قوله كقولك رجل جاءنى) اى فانه ليس مانع من التخصيص فهو مثال للنفى (قوله شر اهر ذا ناب) الهرير صوت الكلب عند عجزه عن دفع ما يؤذيه اى شر جعل الكلب ذا الناب مهرا اى مصوتا ومفزعا (قوله لان المهر) اى الامر المفزع الكلب والموجب لتصويته لا يكون الا شرا لان حصول الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واذا كان كذلك فلا يتوهم احد ان الإهرار يكون بالخير حتى يرد عليه بالحصر لان نفى الشئ عن الشئ فرع عن امكان ثبوته له هذا حاصل كلامه وفيه نظر لان التخصيص قد يكون فى المنزل منزلة المجهول وقد يكون لمجرد التوكيد فاختصاص الشر بالهرير وان كان معلوما لكل احد فيجوز ان ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر او انه استعمل فيه على سبيل

التأكيد اولغفلة المخاطب عن كون المهر لايكون الاشرا بل يحتمل عنده ان يكون خيرا ايضا وقديجاب بان الاصل فى التخصيص ان يكون فيما يمكن فيه الانكار واستعماله فيما ذكر خلاف الاصل فيه تأمل ان قلت كون المهر لايكون الاشرا انما يقتضى عدم الاحتياج للتخصيص لامتناعه كما ادعاه المصنف قلت اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط الاان مالايحتاج له ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن (قوله فلنبوه) اى هذا التقدير عن مظان اى موارد استعماله (قوله لانه لايقصد الخ) وذلك لان هذا الكلام انما يقال فى مقام الحث على شدة الحزم لدفع هذا الشر والتحريض على قوة الاعتناء بدفعه لعظمه وكون المهر شرا شرين مما يوجب تساهل المخاطب فى دفعه وقلة الاعتناء وحينئذ فلايصلح قصده من ذلك الكلام (قوله واذقد صرح الائمة الخ) الظرف متعلق بمحذوف اى ولزم طلب وجه للتخصيص وقت تصريح الائمة الخ حيث تأولوه اى لانهم تأولوه اى شراهرذاناب اى فسروه (قوله بما اهرذاناب الاشر) اى ولاشك ان ما والايفيد ان الاختصاص (قوله فالوجه) يجوز ان تكون الفاء للتفريع على متعلق الظرف الذى قدرناه اوانه اجرى اذمجرى ان لموافقته اياه فى الحركة والسكون وعدد الحروف فادخل الفاء فى جوابه كما قالوا فى قوله تعالى فاذلم يأتوا بالشهداء فاولئك عندالله هم الكاذبون ومحصل مافى المقام ان السكاكى ذكر ان فى شراهر ذاناب مانعا من التخصيص والنحويون تأولوا هذا الكلام بما اهر ذاناب الاشر ولاشك ان ما والايفيدان الاختصاص فبين الكلامين تناقض فاشار المصنف الى الجمع بين الكلامين بان التخصيص الذى نفاه السكاكى تخصيص الجنس اوالفرد وماقاله النحاة تخصيص النوع فلا منافاة لعدم توارد النفى والايجاب على شئ واحد (قوله اى وجه الجمع) فى الحقيقة الوجه المطلوب انما هو لافادة المثال التخصيص وان كان يلزم ذلك الجمع بين الكلامين قرره شيخنا العدوى (قوله وقولنا بالمانع من التخصيص) اى قول السكاكى ذلك لان قوله واذ قدصرح الخ من كلامه (قوله بتنكيره) اى بسبب تنكيره اى ان تفظيع شأن الشر وتعظيمه جاء من تنكيره اى من جعل تنكيره للتعظيم (قوله ليكون المعنى شر عظيم الخ) اى فيصح قولهم معناه ما اهر ذاناب الاشر اى الاشر فظيع اى عظيم لاشر حقير لان التقييد بالوصف نفى للحكم عما عداه كما هو طريقة بعض الاصوليين (قوله فيكون تخصيصا نوعيا) اى لكون المخصص نوعا من الشر لا الجنس ولا الواحد (قوله والمانع انما كان من تخصيص الخ) اى انما كان يمنع من تخصيص الجنس او الواحد وحينئذ فلا منافاة بين قول السكاكى ان فيه مانعا من التخصيص وبين كلام القوم المفيد ان فيه تخصيصا لان كل واحد ناظر لجهة فالقوم ناظرون للتخصيص النوعى وهو المصحح للابتداء وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير

٢ (فلامتناع ان يراد المهر شر لاخير) لان المهر لا يكون الا شرا (واما على) التقدير (الثانى) يعنى تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) اى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لاشران وهذا ظاهر (واذقد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذاناب الاشر فالوجه) اى وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه

والسكاكى ناظر لتخصيص الجنس والفرد الذين لاسبيل لهما الاتقدير كون المسند اليه مؤخرا فى الاصل ثم قدم قال العلامة اليعقوبى ولايخفى مافى هذا الكلام من التحكم حيث التزم تقدير التأخير فى الاصل فى تخصيص الجنس والفرد دون النوع فان اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز الابتداء مع التخصيص النوعى هو المغنى عن تقدير التقديم فيه وتجويز الابتداء فيهما يمكن بتقدير الوصف او الموصوف بان يكون المعنى فى الافراد مثلا رجل واحد جاءنى وفى الجنس مثلا واحد من جنس الرجال جاءنى (قوله اى فيما ذهب اليه السكاكى) اى من دعواه ان التقديم لايفيد التخصيص الا اذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى فقط وقدر بالفعل كونه فى الاصل مؤخرا ومن ان رجل جاءنى لاسبب للتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل ومن انتفاء تخصيص الجنس فى شر اهر ذاناب (قوله اذ الفاعل اللفظى) اى كما فى زيد قام وهذا رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه انه يجوز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى (قوله كالتأكيد والبدل) مثال للمعنوى فالتأكيد كما فى انا قمت والبدل كما فى رجل جاءنى (قوله سواء فى امتناع التقديم) اى على العامل (قوله اولى) اى من امتناع تقديم الفاعل ووجه الاولوية انه اذا قدم التابع بدون المتبوع الذى هو الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل فلامتناعه جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل فله جهة واحدة وهو تقديمه على عامله ولان التابع لايجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الفاعل فقد اجاز بعض الكوفيين تقديمه ولان الفاعل اذا فسخ عن الفاعلية وقدم يخلفه ضميره بخلاف التابع اذا قدم فانه لايخلفه شئ واحترز المصنف بقوله مابقيا على حالهما عما اذا فسخا ولم يبقيا على حالهما فانه لاامتناع فى تقديمهما (قوله فتجويز تقديم الخ) اى فتجويز السكاكى تقديم المعنوى مع بقائه على التابعية دون اللفظى مع بقائه على الفاعلية تحكم هذا مايقتضيه التفريع وكان الاولى للمصنف ان يقول فامتناع تقديم الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكم ليناسب قوله سواء فى امتناع التقديم اذ المدعى استواؤهما فى الامتناع ولو قال سواء فى تجويز الفسخ فتجويز الخ لكان مناسبا ايضا وتوضيح ذلك انه يؤخذ من قول السكاكى ان جاز تأخيره فى الاصل على انه فاعل معنى فقط جواز تقديم الفاعل المعنوى وهو التابع ويؤخذ من قول المصنف على لسان السكاكى او لم يجز كما فى زيد قام امتناع تقديم الفاعل اللفظى فيقال له الفاعل المعنوى واللفظى سيان فى امتناع التقديم مابقيا على حالهما وسيان فى جوازه ان فسخا ولم يبقيا على حالهما فالحكم بجواز تقديم المعنوى وبامتناع تقديم اللفظى هذا تحكم (قوله تحكم) اى بل فيه ترجيح المرجوح على ما افاده الشارح بقوله فلا امتناع الخ (قوله وكذا

وقولنا بالمانع من التخصيص (تفظيع شأن الشر بتنكيره) اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذاناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما كان من تخصيص الجنس او الواحد (وفيه) اى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر اذ الفاعل اللفظى والمعنوى) كالتأكيد والبدل (سواء فى امتناع التقديم مابقيا على حالهما) اى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى (فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم) وكذا تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل

تجويز الفسخ في التابع) اى عن التابعية وقوله دون الفاعل اى عن الفاعلية وهذا رد لما يقال جوابا عن السكاكى وحاصله انه انما جاز تقديم الفاعل المعنوى لان المعنوى لو اخر كان تابعا بدلا او تأكيدا والتابع يجوز فسخه عن التبعية فلذا قدم كما فى جرد قطيفة واخلاق ثياب والمؤمن العائذات الطير فان الاصل قطيفة جرداء اى مجرودة بمعنى بالية او سلخاء لا وبر فيها وثياب اخلاق والمؤمن الطير العائذات فقدمت الصفة على موصوفها واضيفت اليه بخلاف الفاعل اللفظى فانه لا يجوز فسخه عن الفاعلية فلم يقدم وحاصل الرد ان تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل اللفظى تحكم بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم لان الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية (قوله والا فلا امتناع) اى والا نقل ان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا بل قلنا بالمنع مطلقا فلا يصح لانه لا امتناع فى ان يقال الخ (قوله وجعل مبتدأ) اى وجعل ضميره فاعلا بدله وهذا مثال لتقديم الفاعل بعد انسلاخه عن الفاعلية وقوله كما يقال الخ مثال لما اذا قدم التابع بعد انسلاخه عن التبعية (قوله وامتناع تقديم الخ) هذا رد لما يقال جوابا عن السكاكى وحاصل ذلك الجواب قولكم ان تجويز التقديم فى المعنوى دون الفاعل اللفظى تحكم ممنوع لان التابع يجوز تقديمه باقيا على تبعيته بل هو واقع كما فى قوله

❊ الا يا نخلة من ذات عرق ❊ عليك ورحمة الله السلام

فان قوله ورحمة الله عطف على السلام فقد قدم التابع على المتبوع باقيا على تبعيته فى العطف فيقاس عليه التوكيد والبدل اذ لا فرق بخلاف الفاعل اللفظى فلا يجوز تقديمه على انه فاعل فالقول بالتحكم مردود وحاصل ما اشار له الشارح من رد هذا الجواب ان النحاة اجمعوا على امتناع تقديم التابع مادام تابعا فى الاختيار وما وقع فى هذا البيت فهو ضرورة وحينئذ فمنع امتناع تقديم التابع مادام تابعا مكابرة اى عناد ودعوى بلا دليل (قوله الا فى العطف فى ضرورة الشعر) اى كما فى البيت السابق بقى انه قد يقدم التوكيد ايضا فى الضرورة كقوله

❊ بنيت بها قبل المحاق بليلة ❊ فكان محاقا كله ذلك الشهر ❊

فان كله توكيد للشهر وقد قدم عليه ولعل الشارح اسقط ذلك لاحتمال التأويل فى ذلك البيت بعد ثبوت كونه مما يستشهد به بجعل كله تأكيدا للضمير المستتر فى كان العائد على الشهر وهو وان لم يتقدم له ذكر لكن يدل عليه قوله قبل المحاق فقد تقدم مرجعه حكما وقوله ذلك الشهر بدل من ذلك الضمير وتفسير له وانما قلنا بعد ثبوت الخ لان هذا البيت من جملة ابيات تنسب للثعالبى هجوا فى امرأة عجوز تزوجها غارة له لما رآها محلاة ثم انكشفت سوءتها بعد التزوج وهو غير عربى واولها

❊ عجوز تمنت ان تكون فتية ❊ وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر ❊

انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع فى ان يقال فى نحو زيد قام انه كان فى الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال فى جرد قطيفة ان جردا كان فى الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بانه فى حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال

* تروح الى العطار تبغى شبابها * وهل يصلح العطار ما افسد الدهر *

* وماغرنى الا الخضاب بكفها * وكحل بعينيها واثوابها الصفر *

بانيت بها قبل المحاق الخ بقى شىء آخر وهو ان اباحيان ذكر فى الارتشاف ان بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو اكلت ثلثة الرغيف واعجبنى حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحو اكلت ثلثة الرغيف واعجبنى حسن زيد وهذا وارد على الشارح اللهم الا ان يكون الشارح لايسلم ذلك اوان الاجماع الذى ذكره الشارح كما فى المطول فى التقديم على المتبوع والعامل جميعا وهو ممالم يقل به احد فى السعة لافى التوكيد ولا فى البدل واماتقديمهما على المتبوع فقد حكى فالحاصل ان قول الشارح مما اجمع عليه النحاة يجب ان يقيد بما اذا تقدم التابع على كل من المتبوع وعامله واما التقديم على المتبوع فقط دون عامله فقد حكى فى البدل والتوكيد وهو غير عربى (قوله والقول بانه الخ) اى والقول فى نفى التحكم بانه الخ وهذا رد لجواب عن التحكم من طرف السكاكى وحاصل ذلك الجواب ان قولكم تجويز التقديم فى المعنوى دون اللفظى تحكم ممنوع وذلك لان المعنوى فى الاصل تابع وتقديم التابع ليجعل مبتدأ لايلزم عليه محذور اذغاية مايلزم عليه خلو المتبوع من تابع وهذا لاضرر فيه فلذا قيل بجواز تقديمه بخلاف الفاعل اللفظى فان تقديمه ليجعل مبتدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل فى اللحظة التى وقع فيها التحويل وهو محال ويلزم عليه ايضا الاخلال بالجملة وخروجها عن كونها جملة فلذا قيل بامتناع تقديمه ففرق بين الامرين وحينئذ فلاتحكم (قوله بخلاف الخلو عن التابع) اى فليس محالا (قوله فاسد) خبر القول اى ان هذا القول باعتبار ماتضمنه من الفرق فاسد لان هذا الخلو غير محال حتى يحسن الفرق آه سم وعلى هذا فقول الشارح لان هذا اى الفسخ من كونه فاعلا فى الاصل ومبتدأ الآن اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض اى اعتبار وهمى محض لابحسب الواقع وحينئذ فلايضر ذلك الخلو لانه ليس امرا تحقيقيا والمضر انما هو خلو الفعل عن الفاعل فى التركيب اللفظى ويحتمل وهو المتبادر ان هذا القول فاسد باعتبار ماتضمنه من الفرق وذلك لان خلو الفعل عن الفاعل حالة التحويل اعتبار محض غير لازم اذ يمكن اندفاعه باعتبار ان الضمير مقارن لاعتبار الفسخ فلم يخل الفعل عن فاعل فى لحظة من اللحظات وحينئذ فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظى فى جواز الفسخ فيهما (قوله ثم لانسلم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لانسلم جواز تقديم الفاعل المعنوى ثم لانسلم انتفاء الخ كذا فى الفنارى وهذا منع لقول السكاكى لئلا ينتفى التخصيص اذلاسبب له سواه (قوله لولاتقدير التقديم) الاولى لولاتقدير التأخير اذالمقدر التأخير لاالتقديم والجواب ان المراد بالتقديم ماهو المتبادر منه وهو مايكون فى الاصل مؤخرا ثم قدم ولاشك ان فرض هذا التقديم انما هو

بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض (ثم لانسلم انتفاء التخصيص) فى نحو رجل جاءنى (لولا) (تقدير التقديم لحصوله) اى التخصيص (بغيره) اى بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكى من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكى وان لم يصرح بان لاسبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات الابتدائية

لفرض التأخير افاده عبدالحكيم (قوله لولا تقدير التقديم) جواب لولا محذوف دل عليه ماقبله اى لولا تقدير التقديم لانتفى التخصيص (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولايخفى ان سند المنع انما يؤتى به بنحو لجواز كذا ولايجزم فيه بشئ والاصار المانع مدعيا ولزم الغصب (قوله كما ذكره السكاكى) اى فى كتابه فى قوله شر اهر ذاب وقوله من التهويل بيان للغير اى وحيث كان التخصيص يحصل بهذه الامور كما يحصل بتقدير التقديم فيجوز ان يقال ان رجل جاءنى فيه تخصيص باعتبار التهويل اى التعظيم او التحقير لاباعتبار التقديم وحينئذ فالقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لايسلم وقد يجاب بان مراد السكاكى بقوله لولا اعتبار التقديم فيه لانتفى عنه التخصيص تخصيص مخصوص لايحصل بدون اعتبار التقديم وهو تخصيص الجنس اى رجل لاامرأة او الواحد اى لارجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على هذا الاعتبار البعيد ولايحصل بغيره كتقدير النوعية او التعظيم او التحقير او غير ذلك ان قيل هذا الجواب ينافيه ماتقدم من ان الاحتياج الى التخصيص انماهو لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على ان المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لاتتوقف على تخصيص الجنس او الواحد بل على التخصيص بوجه ما ولو بتقدير النوعية اوغيرها فالجواب ان المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج الى التخصيص انماهو لصحة الابتداء اى مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس او الواحد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص آه سم (قوله سواه) اى سوى تقدير التقديم (قوله لكن لزم ذلك من كلامه) اى فقول المصنف فيماسبق نقلا عن السكاكى اذلاسبب له سواه باعتبار مالزم من كلام السكاكى وليس تقولا عليه بمالم يقل وهذا اشارة لجواب اعتراض على المصنف يعلم تقريره مماقلناه (قوله حيث قال) اى لانه قال (قوله انما يرتكب ذلك الوجه البعيد) اى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم (قوله لفوات شرط الابتداء) اى بالنكرة وذلك الشرط هو التخصيص اى لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد فان هذا يفهم منه انه لاسبب للتخصيص فى المنكر سواه وعلم مماقاله هنا ومماقاله الشارح عنه سابقا من ان التخصيص يكون بغيره انه قد وقع فى كلام السكاكى تناقض لكن باعتبار الجواب السابق عنه يندفع ذلك التناقض (قوله ومن العجائب) من هنا الى قوله فافهم يوجد فى بعض النسخ دون بعض ولعله فى الاصل حاشية لامن اصل الشارح آه يس (قوله ومن العجائب الخ) لايخفى ان الذى من العجائب هو زعم بعضهم انه عند السكاكى بدل الخ لا ان السكاكى انما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر لما ذكر فكان حق العبارة ان يقال ومن العجائب زعم بعضهم ان المنكر فى مثل رجل جاءنى بدل مقدم عند السكاكى لامبتدأ وان الجملة فعلية لا اسمية مع ان السكاكى مصرح بانه مبتدأ حيث

ومن العجائب ان السكاكى انما ارتكب فى مثل رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم انه عند السكاكى بدل مقدم لامبتدأ والجملة فعلية لااسمية ويتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكى وبماوقع من السهو للشارح العلامة فى مثل زيد قام وعمرو قعد ان المرفوع يحتمل يكون فاعلا مقدما او بدلا مقدما ولايلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح العلامة فى هذا المقام ان الفاعل هو الذى لايتقدم بوجه واما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو ان يفسخ كونه تابعا ٦

قال انما ارتكبت ذلك الوجه البعيد لئلايكون المبتدأ نكرة محضة وقد يجاب بان قوله
وبعضهم يقرأ بالنصب عطفا على السكاكى ويجعل الذى من العجائب هو المجموع
والحاصل ان ذلك البعض يقول ان المنكر فى مثل رجل جاءنى بدل مقدم عند السكاكى
لامبتدأ والجملة فعلية مع انه عند السكاكى مبتدأ والجملة اسمية لان السكاكى نفسه
قال انما ارتكبت هذا الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة فقد نسب هذا القائل
للسكاكى شيئالم يقل به (قوله نكرة محضة) اى خالية عن المسوغ (قوله ويتمسك فى ذلك)
اى ويستدل على ذلك القول (قوله من كلام السكاكى) صفة لتلويحات اى يتمسك
باشارات من كلام السكاكى بعيدة من جملتها قوله ان جاز تقدير كونه مؤخرا
فى الاصل على انه فاعل معنى فقط وقدر فقال ذلك البعض فى هذا الكلام اشارة
الى ان المرفوع بدل وان الجملة فعلية ووجه البعد ان هذا الكلام انما يفهم انه امر
تقديرى لانه بدل حقيقة مقدم (قوله وبما وقع) اى ويتمسك بما وقع اى ان ذلك
البعض تمسك بالتلويحات البعيدة وبسهو الشارح العلامة وترك تصريح السكاكى
بقوله لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة فانه صريح فى كون المقدم مبتدأ وان الجملة اسمية
والمراد بالشارح العلامة القطب الشيرازى شارح المفتاح ومحل التمسك قوله او بدلا
مقدما (قوله ان المرفوع) اى من ان المرفوع وهو بيان لما وقع (قوله يحتمل ان يكون
فاعلا مقدما) قدوقع هذا الكلام من الشارح العلامة على وجه السهو فلايعارض
قوله الآتى ان الفاعل هو الذى لايتقدم بوجه (قوله ولايلتفت) اى ذلك الزاعم
وهذا عطف على قوله يزعم اى يزعم ويتمسك بماذكر ولايلتفت الخ (قوله حتى قال
الخ) غاية فى السهو والسهو فى هذا من حيث تفرقته بين الفاعل والتابع وتجويزه
الفسخ فى الثانى دون الاول فهذا ايضا سهو ويحتمل ان يكون غاية فى تصريحاتهم
فيكون محل الاستشهاد قوله واما لا على طريقة الفسخ الخ (قوله واما التوابع الخ) هو
من جملة كلام الشارح العلامة (قوله فافهم) من كلام شارحنا اشار به للتناقض الواقع
بين كلامى العلامة حيث قال اولا يحتمل ان يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا ان الفاعل
هو الذى لايتقدم بوجه وحيث قال اولا بد لامقدما وقال ثانيا واما لا على طريقة
الفسخ فيمتنع تقدمها فتأمل ومن المعلوم ان غاية الشئ اما اعظم منه اوادنى وهنا
اعظم اى انه سها حتى انه قال هذه المقالة الشنيعة وهى ان الفاعل مثل التابع
قرره شيخنا العدوى (قوله ثم لانسلم الخ) هذا رد لماادعاه السكاكى من انتفاء تخصيص
الجنس فى شرا هرذاناب (قوله كيف وقدقال الخ) اى كيف يكون ممنوعا والحال ان
الشيخ الخ (قوله لامن جنس الخير) اى فقد نفى الاهرار عن الخير فيفيد ثبوت الاهرار له
ولكن الحق مع السكاكى لان الحصر لايكون الالرد على متوهم لان الشئ انما ينفى اذا

٩ ويقدم واما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها ايضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لانسلم امتناع ان يراد المهر شر لاخير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لامن جنس الخير

قوله ومن المعلوم الى آخره هو موجود فى بعض النسخ ومضروب عليه فى بعضها آه

توهم ثبوته ومعلوم ان الكلب اذا حصل له الخير لا يحصل منه اهرار فلا يتوهم ثبوت الاهرار منه وحينئذ فيقبح الحصر وقول بعضهم ان من عادة الكلب ان يهر دون اهله ويذب عنهم من يقصدهم بسوء فالهرير حينئذ لاجل الخير اعنى ايقاظ اهله مردود لان المتبادر من قولهم شرا هر ذاناب كون الشر بالنسبة الى ذلك الكلب فيكون الخير ايضا معتبرا بالنسبة اليه لا الى غيره كذا قرر شيخنا العدوى وفى عبد الحكيم التحقيق ان لصحة القصر وعدمها مبنية على معنى الهرير فان كان معناه النباح الغير المعتاد فلا صحة له اذ من المعلوم عند العرب انه من امارات وقوع الشر وان كان معناه مطلق الصوت كما فى مقدمة الزمخشرى فهو قد يكون لخير وقد يكون لشر فيصح القصر (قوله ثم قال الخ) عطف على قال الاول او الثانى وكلمة ثم للترتيب فى الذكر والاخبار والمعنى بعد ما اخبرتك عن قول السكاكى التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب الخ فلا يرد ان حديث القرب فى المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم كذا فى يس وفى عبد الحكيم ان ثم فى جميع تلك المواضع لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى مدراج الارتقاء ولا يلزم ان يكون الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون مقدما كما فى قوله

❊ ان من ساد ثم ساد ابوه ❊ ثم قد ساد قبل ذلك جده ❊

فلا يرد ان قوله ويقرب الخ مقدم على بيان التخصيص فى كلام السكاكى واما ما قيل ان ثم للترتيب فى الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة فى ذلك (قوله فى التقوى) انما اقتصر عليه ولم يقل والتخصيص لفقد شرطه عنده فى هذا المثال ونحوه وهو جواز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانه لو اخر تعين كونه مبتدأ عند من يشترط فى رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا عند من لم يشترط الاعتماد فهو نظير قوله زيد قام ومثله لا يفيد الا التقوى كما تقدم وحاصل ما اراده بقوله ويقرب الخ ان هو قام فيه تقو من غير شبهة وزيد قائم فيه تقو مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه فى افادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يحتج الى قوله فى التقوى لان زيد قام لا يحتمل الا التقوى بخلاف هو قام فانه محتمل للتخصيص ان لوحظ انه كان مؤخرا فى الاصل على انه تأكيد للضمير المستتر ومحتمل للتقوى ان لم يقدر مؤخرا فان قلت لم قال من هو قام ولم يقل من زيد قام مع انه المناسب لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص فى التقوى عنده فاعتبار القرب اليه اولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص ايضا لانه يوهم ان زيد قائم يحتمل التخصيص قلت انما قال ذلك لان المذكور فى كلام السكاكى قبل قوله ويقرب بيان التقوى فى المضمر المتقدم افاده عبد الحكيم (قوله مثل قائم) صفة لمصدر محذوف اى تضمنا مثل تضمن قام له (قوله فيه) اى فبسبب تضمنه للضمير وقوله يحصل للحكم تقواى لتكرر الاسناد

قوله مبنية لعل الاولى مبنيان كما لا يخفى (مصححه)

(ثم قال) السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه) اى لتضمن قائم (الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم تقو (وشبهه) اى شبه السكاكى مثل قائم المتضمن للضمير (بالخالى عنه) اى عن الضمير (من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة) نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم

لان القيام مسند مرتين مرة لزيد ومرة لضميره (قوله وشبهه) فى قوة التعليل لاحد الامرين الذين تضمنهما قوله ويقرب وهو انحطاطه فى التقوى عن هو قام كما ان قوله لتضمنه تعليل للامر الآخر وهو ان فيه شيئا من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضى كما هو ظاهر قول الشارح واما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد الامرين السابق لا فى قوة التعليل له (قوله مثل قائم) اى قائم وامثاله (قوله بالخالى عنه) اى بالاسم الجامد الذى لايتحمل ضميرا البتة (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) اى وهو شبهه بالخالى قال ويقرب والحاصل ان قائم المتضمن للضمير له جهتان جهة يشبه بها الفعل وهى جهة تحمله للضمير وجهة يشبه بها الاسم الجامد وهى عدم تغيره فى الحالات الثلاثة فكأنه لاضمير فيه فبا لجهة الاولى قرب من هو قام فى تقوى الحكم وبالثانية بعد عنه فلم يكن نظيره فلاجل هذا جعله قريبا ولم يجعله نظيرا (قوله وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم الخ) انت خبير بان هذا اللفظ لايختلف حاله الرسمى على التقديرين فلا معنى لنسبة احدهما لبعض النسخ والمعروف عند المصنفين فى مثل هذا ان يقال قوله وشبهه يحتمل ان يكون بصيغة الفعل الماضى وان يكون بلفظ الاسم آه ايس وقد يقال مراد الشارح وفى بعض النسخ وشبهه مضبوط بالقلم بلفظ الاسم وحينئذ فلا اعتراض على الشارح كذا قرر شيخنا العدوى (قوله بلفظ الاسم) اى بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة مصدر مضاف لفاعله بمعنى المماثلة لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهمه بعضهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل وهو لايتعدى بالباء (قوله مجرورا) اى لامنصوبا على انه مفعول معه لانه مقصور على السماع عند سيبويه وهذا وجه التعسف الذى ذكره فى المطول كما افاده الفنارى ورده العلامة عبدالحكيم بان ابن مالك ذكر فى التسهيل وكذا غيره ان الصحيح ان المفعول معه قياسى فلا يظهر ان يكون هذا وجها للتعسف ووجه التعسف المذكور بامور كلها قابلة للخدش مذكورة فى حاشية العلامة المذكور (قوله وليس مثل التقوى) اى وليس ذلك الشئ الذى فيه من التقوى مثل الخ (قوله فالاول) اى فالتقوى الذى فيه لاجل تضمنه الضمير فتضمن الضمير علة الاول (قوله والثانى) اى كون التقوى الذى فيه ليس مثل التقوى فى هو قام لاجل شبهه بالاسم الجامد الخالى عن الضمير كرجل فالشبه بالجامد علة للثانى (قوله وكذا مع فاعله الظاهر ايضا) اى نحو زيد قائم ابوه فقائم ابوه ليس جملة ولا معاملا معاملتها واعترض على الشارح فى جعله هذا فى حيز التعليل بقوله ولهذا مع ان هذا التعليل لايتأتى فيه بل اسم الفاعل اذا رفع الظاهر كان كالفعل فى ان كلا منهما لايتفاوت عند الاسناد للظاهر وانما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد حملا له على المسند للضمير كما اوضح ذلك فى المطول والحاصل ان قائم اذا رفع

مجرورا عطفا على تضمنه يعنى ان قوله يقرّب مشعر بان فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى فى زيد قام فالاول لتضمنه الضمير والثانى لشبهه الخالى عن الضمير (ولهذا) اى اى ولشبهه بالخالى عن الضمير (لم يحكم بانه) اى مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا (جملة ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) اى معاملة الجملة (فى البناء) حيث اعرب فى مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم (ومما يُرى تقديمه) اى ومن المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير)

الضمير حكموا له مع فاعله بالافراد لشبهه بالخالى من جهة عدم تغيره فى الخطاب والغيبة واذا رفع اسما ظاهرا حكموا عليه بالافراد حملا له على ما اذا رفع ضميرا ولم ينظروا لكونه كالفعل لايتفاوت عند الاسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان وهما ما اذا وقع مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان او وقع صلة للموصول نحو جاء القائم ابوه لانه يقدر بالفعل كذا ذكر السيد فى شرح المفتاح وفى يس ان المقرر فى النحو ان صلة ال شبه جملة لاجملة فتأمل (قوله ولا عو مل قائم مع الضمير) اى وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثانى لدلاله الاول (قوله فى البناء) فيه نظر لان الجملة من حيث هى لاتستحق اعرابا ولا بناء وحاصل الجواب انه ليس المراد بالبناء البناء الاصطلاحى بل عدم ظهور اعراب متبوعها عليها اى انه لم يعامل معاملة الجملة فى عدم ظهور اعراب المتبوع عليها بل هذا ثبت له ظهور اعراب المتبوع عليه دون الجملة فلم يثبت لها ذلك وهذا لا ينافى ان الجملة قد تكون معربة محلا فنفى الاعراب والبناء عنها انما هو بالنظر للفظها (قوله فى مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم) اى فان الوصف قد اعرب مع تحمله للضمير فى هذه الاحوال اى اجرى عليه اعراب المتبوع لفظا ولو قيل رجل قام ورجلا قام ورجل قام لكانت تلك الجملة الواقعة صفة مبنية بمعنى انه لم يجر عليها اعراب المتبوع لفظا بل محلا (قوله ومما يرى) على صيغة المتكلم المبنى للفاعل او الغائب المبنى للمجهول كذا فى الاطول وفيه ايضا ان قوله ومما يرى تقديمه كاللازم الخ هذا الحكم لاينبغى ان يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجرى فى المجاز ايضا فيرى تقديم المسند اليه فى انت تقدم رجلا وتؤخر اخرى كاللازم لكونه اعون على المراد وهو ايراد الحكم على وجه ابلغ اذ المجاز ابلغ من الحقيقة (قوله كاللازم) حال من تقديم اى حالة كون ذلك التقديم مماثلا للتقديم اللازم فى القياس كتقديم لازم الصدارة فتقديم هذا ليس بلازم فى القياس بل مثله من حيث انه لازم فى الاستعمال ولذا لم يقل لازما وقال كاللازم والحاصل انه انما لم يقل ومما يرى تقديمه لازما لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية اشارة الى ان القواعد لاتقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق انهما لم يستعملا فى الكناية الا مقدمين فأشبها ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكناية بان قيل لايبخل مثلك ولايجود غيرك كان كلاما منبوذا طبعا ولو اقتضت القواعد جوازه (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان فى كلامهم والقياس يقتضى ان يكون ما هو بمعناهما كالمماثل والمغاير والشبيه والنظير كذلك قاله عبد الحكيم وكذلك الاضافة للكاف ليست قيدا بل كذلك مثلى اومثله وغيرى اوغيره كذا قرر شيخنا العدوى (قوله على سبيل الكناية) اى من اطلاق اسم الملزوم وارادة

اذا استعملا على سبيل الكناية (فى نحو مثلك لايبخل وغيرك لايجود بمعنى انت لاتبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) بان يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفى البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه

اللازم وبيان ذلك انك اذاقلت مثلك لايبخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب اى عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم انه لايبخل للزوم حكم الخاص لحكم العام فقد اطلق اسم الملزوم وهو نفى البخل عن المماثل واريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب وكذا اذاقيل غيرك لايجود لانه اذانفى الجود عن الغير على وجه العموم فى الغير انحصر الجود فيه لان الجود صفة وجودية لابدلها من محل تقوم به ومحلها اما المخاطب اوغيره وقد نفى قيامها بكل فرد غير المخاطب فلزم قيامها به فقد استعمل اللفظ فى المعنى الموضوع له وهو نفى الجود عن كل مغاير واريد لازمه وهو اثبات الجود للمخاطب (قوله مثلك لايبخل الخ) المجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما فى الابهام قاله الفنارى (قوله بمعنى انت لاتبخل وانت تجود) لف ونشر مرتب (قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) اى من غير ارادة التعريض بغير المخاطب وهذا حال من نحو المضاف الى المثالين ولفظ من زائد فى الاثبات لتضمنه النفى لانه فى قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ومفهوم كلامه انه لواريد التعريض بان اريد بالمثل اوالغير انسان معين لم يكن تقديمه كاللازم وذلك لان التقديم انما كان كاللازم عند ارتكاب الكناية لكونه اعون على اثبات الحكم بالطريق الابلغ وهو طريق الكناية واذا اريد التعريض فلا كناية (قوله بان يراد بالمثل) تصوير للمنفى وهو ارادة التعريض فاذا قلت مثلك لايبخل مريدا من المثل شخصا معينا جوادا مماثلا للمخاطب اوقلت غيرك لايجود مريدا بالغير بخيلا آخر معينا كان الكلام من قبيل التعريض لامن قبيل الكناية لانه لايلزم من نفى بخل شخص معين مماثل للمخاطب نفى بخله ولايلزم من نفى الجود عن واحد معين ثبوت الجود للمخاطب لانه يتحقق فى شخص آخر مغاير لذلك المعين وللمخاطب ثم ان جعل هذا تعريضا فيه نظر اذلا تعريض فى الكلام المذكور بذلك الانسان بل الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض وجانب وانما يكون التركيب من قبيل التعريض اذاقصد وصف المخاطب بالبخل واما على ماذكر الشارح من ارادة واحد معين بالمثل والغير فالتركيب ليس كناية ولاتعريضا واجيب بانه ليس المراد بالتعريض الاصطلاحى الآتى فى الكناية وهو الاشارة الى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه بل المراد التعريض اللغوى وهو الاشارة على وجه الاجمال والابهام وعدم التصريح ولاشك انك لم تصرح بالمعرض به بل اجملته وابهمته وبهذا الجواب اندفع ايضا مايقال التعريض من قبيل الكناية فيلزم ان يكون الكلام كناية وغير كناية وهو باطل واجيب عنه ايضا بان التعريض لايلزم ان يكون نوعا من الكناية بل هو اعم من ذلك اذقد يكون كناية ومجازا وحقيقة (قوله انسان آخر) اى معين وقوله مماثل

واثبات الجودله بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم فى مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) اى التقديم (اعون على المراد بهما) اى بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى ابلغ والتقديم لافادته التقوى اعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لايقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الاعلى التقديم نص عليه فى دلائل الاعجاز (قيل وقد يقدم) المسند اليه المسوّر بكل على المسند المقرون بحرف النفى

للمخاطب راجع لقوله بالمثل (قوله اوغير مماثل) بالاضافة راجع لقوله والغير (قوله بل المراد) اى بقوله مثلك لايبخل وغيرك لايجود وقوله نفى البخل عنه اى عن المخاطب وهذا اضراب على قوله من غير ارادة تعريض الخ وقوله على طريق الكناية لم يجعل على طريق المجاز من ذكر الملزوم وارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيق ايضا (قوله لانه اذا نفى الخ) هذا توجيه للكناية فيه وبيان للزوم المحقق لها وقوله لانه اى البخل وقوله عمن كان على صفته اى عن كل من كان على صفة المخاطب لان معنى مثلك لايبخل من كان على الصفات التى انت عليها لايبخل والمخاطب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم انه لايبخل لان الحكم على العام ينسحب على كل فرد من افراده (قوله من غير قصد الى مماثل) اى بخلاف ما اذا اريد بالمثل معين اى انسان آخر غير المخاطب لايقال التعليق بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه والمشتق منه موجود فى المخاطب فيلزم انه لايبخل لانا نقول الحكم على العموم من غير ملاحظة مماثل معين يفهم منه فى العرف علية الوصف وهو المماثلة بخلاف ما اذا اريد بالمثل معين اى انسان آخر غير المخاطب ولم يرد العموم فلايفهم عرفا منه علية الوصف فلايلزم فيه ان يكون المخاطب لايبخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم آه سم (قوله واثبات الجود) عطف على نفى البخل لا على قوله نفيه عنه اى والمراد من غيرك لايجود اثبات الجود للمخاطب بسبب نفيه الخ وهذا توجيه للكناية فى التركيب الثانى وبيان للزوم المحقق لها وقوله عن غيره اى عن كل مغاير له بخلاف ما اذا اريد به معين فانه لايلزم انحصار الجود فى المخاطب لانه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب وقوله مع اقتضائه محلا من جملة الدليل ووجه الاقتضاء ان الجود صفة موجودة فى الخارج وكل ما هو كذلك فلابد له من موصوف اى محل يقوم به ثم انه ليس له الا محلان المخاطب والغير فاذا انتفى عن الغير تعين ان يقوم بالمخاطب (قوله فى مثل هذه الصورة) كان الظاهر ان يقول هاتين الصورتين كما لايخفى اذ المتبادر من كلامه ان قوله مثلك لايبخل وغيرك لايجود تركيب واحد وكلام القوم صريح فى انهما تركيبان (قوله اعون على المراد بهما) الباء بمعنى من ان قلت ان التأخير لا اعانة فيه على المراد لان التقوى الذى يحصل به الاعانة على المراد انما يتأتى بالتقديم وحينئذ فلا وجه للتعبير باعون قلت افعل ليس على بابه اى لكونه معينا وقوله لان الغرض علة لكونه معينا (قوله اثبات الحكم) اعنى الجود وانتفاء البخل عن المخاطب وفى هذا اشارة الى انهما من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة ولانسبة بل كان المطلوب بها نفس الموصوف ومثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة ومثال المطلوب به غير صفة وغير نسبة قولك حى مستوى القامة عريض الاظفار

فى الكناية عن الانسان فانه غير نسبة وغير صفة (قوله ابلغ) اى من التصريح لانها من باب دعوى الشئ ببينة اذ وجود الملزوم دليل على وجود اللازم فقولك فلان كثير الرماد فى قوة قولك فلان كريم لانه كثير الرماد وكذلك هنا قولك غيرك لايجود فى قوة انت تجود لان غيرك لايجود فالحاصل ان المقصود من التركيبين اثبات الحكم على وجه ابلغ (قوله لافادته التقوى) علة لقوله اعون مقدمة عليه اى والتقديم معين على ذلك لافادته للتقوى وانما كان معينا له لانه من ناحيته لان الكناية تفيد اثبات الحكم بطريق ابلغ وكذلك التقرير (قوله على ذلك) اى على اثبات الحكم بالطريق الابلغ (قوله انه كان مقتضى القياس الخ) اى وذلك لان المطلوب وهو اثبات الجود للمخاطب وانتفاء البخل عنه يحصل بالكناية وهى حاصلة مع التأخير كالتقدم فكان مقتضى القياس انه يجوز التأخير لحصول المقصود معه (قوله الاعلى التقديم) اى فاشبه مااقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعمل غير مقدم عندقصد الكناية بان قيل لايبخل مثلك ولايجود غيرك كان كلاما منبوذا طبعا وان اقتضت القواعد جوازه (قوله قيل وقد يقدم الخ) قائله ابن مالك وجماعة وانما ضعفه المصنف حيث عبر بصيغة التمريض وهو قيل للبحث فى دليله والا فالحكم مسلم كما يأتى (قوله وقد يقدم) الواو من جملة المحكى وهى اما للعطف على ماقبله فى كلام القائل او للاستيناف وماقيل انه معطوف على مقول قول عبدالقاهر عطف تلقين كما يقال سأكرمك فتقول وزيدا اى قل وزيدا فليس بشئ اذ لامعنى لتلقين القائل للشيخ هذا الكلام وايضا لايطرد فى قوله عبدالقاهر وقد يقدم ليفيد تخصيصه فانه لايمكن أن يكون فيه لعطف التلقين (قوله المسور بكل) فيه ميل لمذهب المناطقة القائلين الموضوع هو المضاف اليه لفظة كل واماهى فهى دالة على كمية الافراد والافالنحاة يجعلون كل هى المسند اليه وقوله المسور بكل اى اومايجرى مجراه فى افادة العموم لجميع الافراد كأل الاستغراقية ولفظ جميع وانما اشترط ان يكون مقرونا بكل لانه لولم يكن كذلك لم يجب تقديمه نحو زيد لم يقم ولم يقم زيد لعدم فوات العموم اذ لاعموم فيه وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفى لم يجب تقديمه نحو كل انسان قام وقام كل انسان لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقا قدم المسند اليه اواخر وبقى شرط ثالث وهو ان يكون المسند اليه بحيث لو اخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم ابوه فانه لو اخر كل انسان بان قيل لم يقم ابو كل انسان لم يكن فاعلا لفظيا لاخذ المسند فاعله فلا يجب التقديم فى تلك الحالة لعدم فوات العموم لان العموم حاصل على كل حالة سواء قدم المسند اليه اواخر بقى شئ آخر وهو ان الكلام فى بيان احوال المسند اليه مطلقا وحينئذ فمن اين اخذ الشارح تقييده بما ذكر وقد يقال اخذ الشارح ذلك من قرينة السياق وفى كلام بعضهم ان الضمير فى قول المصنف وقد يقدم ان جعل راجعا

للمسند اليه في الجملة كانت كلمة قد للتقليل لان هذا التركيب قليل بالنسبة لغيره وان جعل الضمير راجعا للمسند اليه المقيد بما قاله الشارح بقرينة سياق الكلام كانت للتحقيق (قوله لانه دال على العموم) اى على عموم النفي وشموله يعني ان المسند اليه اذا كان مستوفيا للشروط المذكورة وكان المتكلم قصده في تلك الحالة افادة العموم فانه يجب عليه ان يقدم المسند اليه لاجل ان يفيد الكلام قصده اذ لو اخر لم يطابق مقصوده لانه لم يفد العموم حينئذ فالغرض من قول المصنف لانه دال الخ بيان الحال التي لاجلها ارتكب التقديم لا الاستدلال عقلي اذ هذا امر نقلي والواجب اثباته بالنقل ولبعض الافاضل قول المصنف لانه دال الخ اى من دلالة المقتضى بالفتح على المقتضي بالكسر فهي غاية مترتبة على التقديم وان اريد الدلالة على قصد العموم كان علة باعثة (قوله اى على نفي الحكم) اى المحكوم به وقوله عن كل فرد اى من افراد ما اضيف اليه كل (قوله نحو كل انسان لم يقم) اى كل فرد اتصف بعدم القيام ومحكوم عليه به ولا يقال الضمير في لم يقم عائد على كل انسان فيكون العموم واقعا في حيز النفي فيكون هذا التركيب من سلب العموم لانا نقول مراعاة الاسم الظاهر اولى من مراعاة ضميره وايضا يلزم على مراعاة الضمير انه لم يتحقق عموم السلب اصلا ولا قائل بذلك (قوله فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد) الجار والمجرور متعلق بنفي لا بالقيام اى فانه يفيد ان انتفاء القيام ثابت لكل واحد وانما قلنا ذلك لان الحكم في عموم السلب يلاحظ مطلقا وان متعلق النفي فيه الافراد (قوله بخلاف ما لو اخر) ما زائدة كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ولو شرطية جزاؤها قوله فانه يفيد نفي الحكم الخ ان جاز وقوع الجملة الاسمية جوابا لو كما في المغني ومحذوف ان لم يجز كما في الرضي اى لم يدل على العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير تنصيصا على بيان مخالفة التقديم والتأخير (قوله فانه يفيد نفي الحكم) اى المحكوم به كالقيام في المثال وقوله عن جملة الافراد اى عن الافراد المجملة اى التي لم تفصل ولم تعين بكونها كلا او بعضا بل ابقيت على شمولها للامرين (قوله لا عن كل فرد) اى فقط فلا ينافي ان رفع الايجاب الكلي يصدق بالنفي عن كل فرد كما سيأتي وايضاح المقام ان تقول ان عموم السلب وسلب العموم النظر فيهما انما هو للافراد لا للجملة اعني الهيئة الاجتماعية وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقا للنفي او متعلقا للمنفي فان كان الاول فهو عموم السلب وان كان الثاني فهو سلب العموم فاذا قلت كل انسان لم يقم فمعناه القيام انتفى عن كل فرد من افراد الانسان فالقيام ملحوظ على وجه الاجمال والنفي تعلق بالافراد بعد تعلقه بالقيام وارتباطه به واذا قلت لم يقم كل انسان فمعناه ان قيام كل انسان انتفى فالقيام ليس ملحوظا على وجه الاجمال بل ملحوظ تعلقه بكل فرد ثم ان انتفاء قيام الكل يتحقق بعدم حصوله من بعض دون بعض وبعدم

(حصوله)

(لانه) اى التقديم (دال على العموم) اى على نفي الحكم عن كل فرد (نحو كل انسان لم يقم) فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان (بخلاف ما لو اُخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد)

حصوله من كل واحدلانه رفع الايجاب الكلى ورفعه يتحقق بكل من السلب الكلى والجزئى وايا ماكان يتحقق السلب الجزئى ولذا تراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئى لانه هو المحقق اذا علمت ماذكرناه ظهرلك ان قول المصنف فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد عن فيه بمعنى على اى يفيد ان الحكم على جميع الافراد انتفى والمراد بالجملة الافراد المجملة التى لم تعين بكونها كلا او بعضا لا الهيئة الاجتماعية فتأمل (قوله يفيد عموم السلب) اى نفى الحكم عن كل فرد (قوله وشمول النفى) تفسير لماقبله لان العموم معناه الشمول والسلب معناه النفى (قوله لايفيد الاسلب العموم) انما اتى باداه الحصر فى الثانى دون الاول لان عموم السلب يستلزم سلب العموم لان عموم السلب من قبيل السلب الكلى وسلب العموم من قبيل السلب الجزئى والسلب الكلى مستلزم للسلب الجزئى لان انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم انتفاءه عن بعض الافراد فلذا لم يأت فيه باداة الحصر لئلا يقتضى ان التقديم انما يفيد عموم السلب دون سلب العموم مع انه لازم له بخلاف سلب العموم فانه لايستلزم عموم السلب لاحتمال الثبوت لبعض الافراد فلذا أتى فيه باداة الحصر وما قلناه من ان سلب العموم لايستلزم عموم السلب لاينافى مامر من ان سلب العموم يتحقق عند عدم حصول المحكوم به من بعض وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر فتأمل (قوله وذلك) اى وانما كان ذلك اى تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى مفيدا لعموم السلب وتأخيره عنه مفيدا لسلب العموم ولم يعكس الامر لاجل ان ينتفى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس الحاصل عند انعكاس المفاد وحاصل ماذكره المصنف من الدليل ان تقول لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفى والتأخير مفيدا لنفى العموم بل كان الامر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس لكن اللازم باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فقول الشارح مع ان التأسيس الخ اشارة للاستثنائية وقوله وبيان لزوم الخ بيان للملازمة والشرطية وحاصله ان تقديم المسند اليه المنكر بدون كل نحو انسان لم يقم لسلب العموم ونفى الشمول وتأخيره نحو لم يقم انسان لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا لتكون كل للتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح فان قلت افادة التقديم لعموم النفى وافادة التأخير لسلب العموم امر لغوى والامور اللغوية انما تثبت بالسماع لا بالاستدلال فقول ذلك القائل لئلا يلزم الخ دليل باطل لايفيد شيئا اجيب بان ذلك القائل متمسك فى اصل دعواه ان المسند اليه المسور بكل تقديمه يفيد عموم السلب وتأخيره يفيد سلب العموم باستعمال البلغاء لذلك والاستعمال دليل اللغة واما قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد الخ فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق والمناسبة بين التقديم والعموم وبين

فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتأخير لا يفيد الاسلب العموم ونفى الشمول (وذلك) اى كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو ان يكون لافادة معنى جديد مع ان التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس اما فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة

التأخير وسلب العموم (قوله لافادة معنى جديد) اى لم يكن حاصلا قبله (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فيه نظر لان الاعادة قد تكون متعينة فيما اذا اقتضى الحال التأكيد كما اذا كان المخاطب منكرا وليس معه مايزيل انكاره فانه يجب التأكيد والاعادة له واجيب بان كون الافادة خيرا من الاعادة بالنظر للغالب او بالنظر لنفس الامر وقطع النظر عن المقامات والعوارض اذ الاصل عدم الاعتداد بالعارض فان قلت ماذكره من ان الافادة خير من الاعادة معارض بان استعمال كل فى التأكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلت كثرة استعمالها فى التوكيد ممنوع لان استعمالها فيه مشروط باضافتها للضمير وعدم تجردها عن العوامل اللفظية انتهى عبد الحكيم (قوله وبيان لزوم ترجيح الخ) اى لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بان كان مفاد التقديم نفى العموم لا الشمول ومفاد التأخير شمول النفى وبيان مبتدأ خبره محذوف اى نذكره لك اوظاهر (قوله اما فى صورة التقديم الخ) اى اما لزوم الترجيح المذكور فى صورة التقديم لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير (قوله فلان قولنا انسان لم يقم) اى فى المثال الاول قبل دخول كل (قوله موجبة مهملة) كلامه يقتضى انه يتعين فيها ذلك ولا يصح ان تكون سالبة وليس كذلك بل يصح فيها ذلك ان قدرت الرابطة بعد حرف السلب على حد قولهم فى الانسان ليس بكاتب انها موجبة معدولة ان قدرت الرابطة قبل حرف السلب وجعلت حرف السلب جزأ من المحمول وسالبة ان قدرت الرابطة بعد حرف السلب فتكون مفيدة لسلب الربط واجيب بان الرابطة لا يصح تقديرها هنا بعد حرف السلب لان لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يجوز الفصل بينهما فتعين ان تكون موجبة معدولة (قوله لان حرف السلب وقع جزأ من المحمول) اى فهى موجبة معدولة المحمول وهذا الذى ذكره الشارح وجه لفظى للفرق بين المعدولة والسالبة لكنه جار فى لم يقم انسان ايضا مع انه سالبة على ماسيأتى والتحقيق ان الحكم ان كان بسلب الربط فهى سالبة وان كان بربط السلب فهى معدولة فالمحكوم به فى انسان لم يقم ثبوت عدم القيام الى الفاعل فهى معدولة وفى لم يقم انسان سلب ثبوت القيام عن الانسان فهى سالبة انظر عبد الحكيم (قوله مع ان الحكم الخ) هذا من تتمة الدليل على انها مهملة ولو لم يذكره لو ردت الطبيعية كالانسان نوع فانه لم يذكر فيها مايدل على كمية الافراد لكن ليس الحكم فيها على ماصدق عليه الانسان من الافراد بل الحكم فيها على الطبيعة ومحصل الفرق بينهما ان المهملة لم يذكر فيها مايدل على كمية الافراد مع كون الحكم فيها على الماصدق اى الافراد واما الطبيعية فهى وان كان لم يذكر فيها مايدل على كميه الافراد لكن ليس الحكم فيها على الماصدق بل على الطبيعية (قوله واذا كان انسان لم يقم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة (قوله يجب ان يكون معناه

أما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لا بنفى القيام عنه لان حرف السلب وقع جزأ من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها مايدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على ماصدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى الموجبة المهملة بنفى القيام

نفى القيام عن جلة الافراد) اى عن الافراد مجملة و انتفاء قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من بعض و بعدم حصوله من كل واحد و اياما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق فقول الشارح لاعن كل فرد اى فقط فلا ينافى قوله الآتى اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها ثم ان الاولى ان يقول يجب ان يكون معناها ثبوت نفى القيام عن جلة الافراد ليوافق ماتقدم له سابقا حيث قال حكم فيها بثبوت عدم القيام والا فنفى القيام عن جلة الافراد ليس معنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول نعم هو لازم لمعناها الذى هو ثبوت عدم القيام لجملة الافراد لانه يلزم من ثبوت عدم القيام انتفاؤه واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى يجب ان يكون محصل معناها او المراد يجب ان يكون معناها اى اللازمى لا المطابقى واختار التعبير بذلك لظهور لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان افاده عبد الحكيم (قوله لان الموجبة الخ) علة للزوم ترجيح التأكيد على التأسيس لانعكاس المفاد بالتقديم لكن بالوسائط التى ذكرها الشارح (قوله لان الموجبة المهملة) اى وهى التى لم تشتمل على مايفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد او كلها وقوله المعدولة المحمول اى التى جعل حرف النفى جزأ من محمولها كقولنا انسان لم يقم (قوله فى قوة السالبة الجزئية) اى وهى التى ذكر فيها مايدل على ان السلب عن البعض نحو لم يقم بعض الانسان (قوله عند وجود الموضوع) دفع بهذا مايقال ان السالبة الجزئية اعم من الموجبة المعدولة المهملة لانها تصدق عند وجود موضوعها فى الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبة المهملة فانها لاتصدق الا عند وجوده وحينئذ فكيف تكون فى قوتها وحاصل الدفع ان المراد انها فى قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة كما فى هذه التى مثل بها المصنف وهذا لاينافى انها عند عدمه لاتكون فى قوتها بل اعم (قوله بمعنى انهما متلازمان) اى ان معنى كون الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية انهما متلازمان فى الصدق اى التحقق فكلما تحقق معنى احدهما تحقق معنى الاخرى ثم ان ماذكره الشارح من تلازمهما فى الصدق بيان للواقع والافيكفى فى ثبوت المدعى استلزام الموجبة المعدولة للسالبة الجزئية فقط (قوله نحو لم يقم بعض الانسان) مثال للسالبة الجزئية فمعناها سلب القيام عن بعض افراد الانسان وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الافراد دون بعض وعند انتفائه عن كل فرد (قوله لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام) الاولى ان يقول بثبوت عدم القيام لما تقدم من ان الحكم فيها بثبوت نفى القيام لا بنفى القيام ويمكن ان يجاب بان المراد بالنفى الانتفاء اى حكم فيها بانتفاء القيام على ان النفى مصدر المبنى للمفعول وانتفاء القيام عبارة عن ثبوت عدمه او ان الباء فى قوله بنفى ليست داخلة على المحكوم به بل

عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الأفراد او بعضها و اياما كان يصدق نفى القيام عن البعض و كما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فى الجملة فهى فى قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفى الحكم عن الجملة)لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنفى الحكم عن كل فرد او نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض و اياما كان يلزمها نفى الحكم عن جلة الافراد (دون كل فرد) لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفى القيام عن جلة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك ٩

المعنى حكم فيها بطريق نفي القيام فالحكم من حيث هو عام للنفي و الاثبات اي انه تحقق في ضمن هذا النفي الحكم الذي هو ثبوت عدم القيام افاد ذلك العلامة الفناري (قوله عما صدق عليه الانسان) اي عن الافراد التي يصدق اي يحمل عليها الانسان حمل مواطأة (قوله اعم من ان يكون) اي ذلك الماصدق (قوله و ايا ما كان الخ) ما زائدة وكان تامة والتنوين عوض عن المضاف اليه اي و اي حال ثبت وهو كون الماصدق المنفي عنه القيام جميع الافراد او بعضها يصدق الخ الا انه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى الثاني يكون بالمطابقة وقوله يصدق نفي القيام عن البعض اي وهو مدلول السالبة الجزئية فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية للمهملة (قوله وكلما صدق الخ) بيان للملازمة المهملة للسالبة الجزئية فقوله نفي القيام عن البعض اي الذي هو مدلول السالبة الجزئية اي كلما تحقق ذلك المدلول وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الانسان اي الذي هو مدلول الموجبة المهملة المعدولة المحمول وكأنه قال صدقت اي تحققت الموجبة المهملة المعدولة المحمول وقوله في الجملة اي مجملا من غير تعرض لكلية او بعضية (قوله فهي في قوة الخ) تفريع على الدليل بشقيه اي فظهر من هذا البيان ان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى انهما متلازمان في التحقق (قوله المستلزمة) صفة للسالبة الجزئية وقوله عن الجملة عن بمعنى على متعلقة بالحكم و المراد بالجملة الافراد مجملة بقطع النظر عن كليتها او بعضيتها اي المستلزمة لكون المحكوم به على جملة الافراد منتفيا او ان عن على حالها صلة للنفي اي المستلزمة لكون المحكوم به منتفيا عن جميع الافراد فاستلزامها لذلك على طريق رفع الايجاب الكلي كما يشير له تقرير الشارح وليس المراد انها تستلزم نفي الحكم عن الهيئة الاجتماعية لانها قد تتحقق من غير تحقق النفي عن الهيئة الاجتماعية الا ترى الى قولك بعض الرجال لا يحمل الصخرة العظيمة فانها سالبة جزئية صادقة ولا تستلزم نفي الحمل عن الهيئة الاجتماعية قرره شيخنا العدوي (قوله لان صدق الخ) دليل لقول المصنف المستلزمة نفي الحكم الخ (قوله عن جملة الافراد) اي عن الافراد المجملة بقطع النظر عن كليتها او بعضيتها (قوله دون كل فرد) اي دون النفي عن كل فرد (قوله واذا كان انسان لم يقم الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (قوله معناه نفي القيام) الاولى ان يقول ثبوت عدم القيام عن الافراد مجملة الا ان يقال في الكلام حذف مضاف اي محصل معناه او المراد معناه اللازمي لا المطابقي اذ هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفي القيام (قوله فيجب ان يحمل الخ) قد يقال ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة كما صرح به الرضي وحينئذ فالضمير الذي في انسان لم يقم في المعنى نكرة واقعة في سياق النفي فتكون مفيدة لعموم السلب فلو كان الكلام بعد دخول كل له لزم ترجيح التأكيد على التأسيس

٩ كان كل لتأكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد واما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها (و السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد) نحو لا شيء من الانسان بقائم

واجيب بان عموم الضمير يستلزم مخالفة الراجع للرجع وحينئذ فلا يكون ذلك الضمير عاما نحو هذا رجل لم يعلم شيئا فالضمير فى يعلم عائد على الرجل السابق وليس الضمير فى يعلم بمعنى كل رجل افاده العلامة عبد الحكيم (قوله واما فى صورة التأخير) اى واما بيان لزوم ترجيح التأكيد لو عكس المفاد بالتأخير والتقديم فى صورة التأخير (قوله لاسور فيها) تفسير لقوله مهملة (قوله المقتضية للنفى عن كل فرد) انما عبر هنا بالمقتضية وفيما مر بالمستلزمة لان السالبة الجزئية تحتمل نفى الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد فلذا عبر فى جانبها بالمقتضية المشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قوله ولما كان هذا) اى الحكم بان السالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية وقوله مخالفا لما عندهم اى لما تقرر عندهم وقوله من ان الخ بيان لما عندهم وهذا اشارة الى وجه تعليل هذا الحكم بقوله لورود موضوعها فى سياق النفى وعدم تعليل كون الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية (قوله بينه) اى ذلك الحكم بقوله الخ اى فيكون هذا مخصصا لقولهم المهملة السالبة فى قوة الجزئية فما عندهم من ان المهملة السالبة فى قوة الجزئية انما هو فى غير ما موضوعها فى سياق النفى وهو نكرة غير مصدرة بكل وهذا صادق بصور ثلاث اما اذا كان موضوعها معرفة نحو الانسان لم يقم او نكرة ولم يتقدمه نفى نحو انسان لم يقم او تقدمه نفى ولكن كانت النكرة مصدرة بكل نحو لم يقم كل انسان فالمهملة السالبة فى هذه الصور فى قوة الجزئية واما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرة بكل واقعا فى سياق النفى فانها تكون فى قوة السالبة الكلية نحو لم يقم انسان (قوله لورود موضوعها فى سياق النفى حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل) اى وكل نكرة كذلك فهى مفيدة لعموم النفى واشار الشارح بقوله حال كونه نكرة الخ الى ان حكم المصنف بان ورود الموضوع فى حيز النفى يفيد عموم السلب مقيد بقيدين ان يكون الموضوع نكرة وان لا يصدر بلفظ كل والا كان مفيدا لسلب العموم (قوله فانه يفيد) اى النكرة فى سياق النفى او الموضوع النكرة فى سياق النفى (قوله وذلك) اى وجوب الحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل للتأسيس ثابت لان لفظ كل الخ ودفع الشارح بهذا ما يقال انه لا يلزم من نفى احد هذين المعنيين ثبوت المعنى الآخر لجواز ان يثبت معنى آخر غيرهما عند دخول كل وحاصل الدفع انه لم يوجد فى هذا المقام معنى آخر غير هذين فحيث انتفى احدهما بدخول كل ثبت الآخر معها (قوله فى هذا المقام) اى مقام دخولها على المسند اليه المنكر مقدما او مؤخرا والحال ان المسند مقرون بحرف النفى وقوله هذين المعنيين اى نفى القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد (قوله ان التقديم) اى

ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من ان المهملة فى قوة الجزئية بيّنه بقوله (لورود موضوعها) اى موضوع المهملة (فى سياق النفى) حال كونه نكرة غير مصدّرة بلفظ كل فانه يفيدُ نفىَ الحكم عن كل فرد فاذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك كان كلُ لتأكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفى القيام عن جملة الأفراد لتكون كل لتأسيس معنى آخر وذلك لان لفظ كل فى هذا المقام لا يفيد الا احدَ هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل ان التقديم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب

للمسنداليه المنكر نحو انسان لم يقم وقوله لسلب العموم اى للسلب الجزئى (قوله والتأخير) اى للمسنداليه المنكر نحو لم يقم انسان وقوله لعموم السلب اى للسلب الكلى (قوله وفيه نظر) اى فيما قاله ذلك القائل نظر من حيث الدليل اعنى قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فالمصنف لم يمنع شيئا من الحكم الذى ادعاه ذلك القائل وانما نازع فى صحة دليله ولذا رجع بعضهم ضمير فيه لقوله لئلا يلزم الخ وحاصل ماذكره المصنف ثلاث منوعات الاول مشترك بين الصورة الاولى والثانية وهذا المنع قد ابطله الشارح واما المنعان الآخران فخاصان بالصورة الثانية (قوله يعنى الخ) عبر بالعناية فى الموضعين لكون المصنف لم يعبر فيما سبق بعنوان الصورة الاولى والصورة الثانية فحقق المراد منهما او انه اتى بالعناية هنا لان الصورة الاولى فى كلام المصنف محتملة لها مع كل وبدونها والمراد الثانى فلذا قال يعنى وكذا يقال فيما بعده (قوله الى ماأضيف اليه كل) اى فى التركيب الآخر الذى لم يؤت فيه بكل (قوله وقد زال ذلك بالاسناد اليها) الضمير عائد على كل وانثه لكون المراد اللفظة اولتأويلها بالكلمة او الاداة اى وشرط التوكيد ان يكون الاسناد واحدا وماهنا اسنادان لان قولنا انسان لم يقم غير كل انسان لم يقم واعترض بان هذا الرد لايناسب قواعد المنطقيين لان الموضوع عندهم ما اضيف اليه كل ولفظ كل سور فقط وحينئذ فليس هنا اسنادان وعليه فتكون كل تأكيدا ان حمل الكلام على المعنى الاول قبل دخولها اوتأسيسا ان حمل على خلافه لان الاسناد واحد وقد يجاب بان المصنف بنى كلامه فى النظر على اصطلاح النحويين لكن انت خبير بان المستدل بنى كلامه على اصطلاح المناطقة الاترى لما تقدم فى صدر المبحث من قوله قد يقدم المسند اليه المقرون بكل قرره شيخنا العلامة العدوى (قوله لان التأكيد) اى الاصطلاحى لحذف الصفة للعلم بها (قوله لفظ يفيد تقوية مايفيده لفظ آخر) اى فى تركيب واحد واسناد واحد كجاء القوم كلهم فلفظ كلهم يفيد تقوية مايفيده القوم وماهنا ليس كذلك (قوله وهذا) اى لفظ كل ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى) اى وهو النفى عن كل فرد فى الصورة الثانية والنفى عن الجملة فى الصورة الاولى وقوله حينئذ اى حين حول الاسناد الى لفظ كل (قوله وحاصل هذا الكلام) اى النظر انا لانسلم انه لوحل الخ اى لانه ليس هنا لفظان فى تركيب واحد اكد احدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واسناد الى انسان فلا تأكيد حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله ولايخفى ان هذا) اى المنع المشار له بقول المصنف وفيه نظر (قوله اما لو اريد بذلك) اى بالتوكيد (قوله كان حاصلا بدونه) اى سواء كان الاسناد واحدا او متعددا (قوله فاندفاع المنع) اى الذى هو حاصل تنظير المصنف (قوله وحينئذ) اى وحين اذ كان المنع المذكور مندفعا (قوله يتوجه) اى عليه ما اشار اليه بقوله اى فقط دون البحث

٨ وشمول النفى فبعد تحول كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح (وفيه نظر لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى) يعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد فى الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (انما افاده الاسنادُ الى ما اضيف اليه كلُّ) وهو لفظُ انسان (وقد زال ذلك) الاسنادُ المفيد لهذا المعنى (بالاسناد اليها) اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) اى على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كلُّ (تأسيسا لاتأكيدا) لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظٌ آخرَ

السابق فحط الفائدة ذلك المحذوف وهو قولنا فقط (قوله وقد افادت) اى لزم افادتها النفى عن الجملة الصادق بالنفى عن كل فرد والنفى عن بعض الافراد ووجه اللزوم ان الخاص يستلزم العام (قوله فاذا حلت كل) اى بعد دخولها (قوله حتى يكون) اى بحيث يكون فحتى للتفريع (قوله بل تأكيدا) اى للمعنى المفاد بطريق اللزم (قوله لان هذا المعنى) اى نفى القيام عن الجملة (قوله كان حاصلا بدونه) اى بدون كل (قوله وحينئذ) اى وحين اذا كان هذا المعنى وهو النفى عن الجملة حاصلا بدون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) اى كما اعاه صاحب القيل السابق (قوله اذلا تأسيس اصلا لان لفظة كل للتأكيد على كل حال (قوله بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين) اى وهما تأكيد النفى عن كل فرد وتأكيد النفى عن الجملة وحاصله انه اذا كان كل من النفى عن كل فرد والنفى عن الجملة مفادا قبل دخول كل فبعد دخول كل تكون للتأكيد سواء كانت للنفى عن كل فرد او عن جملة الافراد فان جعلناها للنفى عن كل فرد وهو عموم السلب لزم ترجيح احد التأكيدين وهو تأكيد النفى عن كل فرد على التأكيد الآخر وهو النفى عن جملة الافراد وان جعلناها للنفى عن جملة الافراد وهو سلب العموم لزم ترجيح احد التأكيدين وهو النفى عن جملة الافراد على التأكيد الآخر وهو النفى عن كل فرد وحينئذ فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفى عن الجملة لانه لو حمل على النفى عن كل فرد للزم عليه ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس اصلا (قوله ومايقال) اى من طرف ابن مالك جوابا عن اعتراض المصنف عليه وحاصل اعتراض المصنف انا لا نسلم انه لو حمل كل على الثانى وهو النفى عن الجملة يكون تأسيسا بل هو تأكيد وحاصل ذلك الجواب ان لم يقم انسان مدلوله المطابقى نفى الحكم عن كل فرد واما النفى عن الجملة فهو لازم له لان السلب الكلى يستلزم رفع الايجاب الكلى فلو قلنا مدلوله بعد كل النفى عن الجملة كان مدلولا مطابقيا فالنفى عن الجملة بعد كل مدلول مطابقى والتزامى قبلها وحينئذ فلا يكون حمل لم يقم كل انسان على نفى الجملة تأكيدا لعدم اتحاد الدلالتين (قوله اذ لو اشترط الخ) حاصل ذلك الرد ان اشتراط اتحاد الدلالتين فى التأكيد وان نفع هنا لكن يعكر عليه ماسبق فلم يكن حاسما لمادة الشبهة بالكلية وتوضيحه ان ذلك القائل يقول ان انسان لم يقم لنفى الحكم عن الجملة فاذا دخلت كل يجب ان تكون لنفى الحكم عن كل فرد ولا تجعل لنفى الحكم عن الجملة مثل انسان لم يقم اذ لو جعل مثله للزم ترجيح التأكيد على التأسيس فلو كان هذا القائل يشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين لورد عليه ان انسان لم يقم معناه المطابقى ثبوت النفى عن انسان ما اى بعض مبهم ويلزمه النفى عن الجملة فدلالة انسان لم يقم على نفى الحكم عن الجملة بطريق الالتزام فعلى فرض لو جعلنا كل انسان لم يقم لنفى الحكم عن الجملة لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لان دلالة كل انسان لم يقم على هذا المعنى وهو النفى

وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ انما افاده الاسناد الى لفظ كل لا شئ آخر حتى يكون كل تأكيدا له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ولا يخفى ان هذا انما يصح على تقدير ان يراد التأكيد الاصطلاحى اما لو اريد بذلك ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما اشار اليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة فاذا حلت) كل (على الثانى) اى على افادة النفى عن جملة

عن الجملة بالمطابقة لا بالالتزام فيلزمه ان يكون ليس هذا من باب التوكيد مع ان هذا القائل جعله من باب التوكيد فدل هذا على ان ذلك القائل لا يشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين (قوله لم يكن الخ) اى وقد جعل فيما سبق تأكيدا فهذا الجواب وان نفعه هنا لا ينفعه فيما تقدم (قوله لنفى الحكم) اى لثبوت نفى الحكم عن الجملة (قوله على هذا المعنى) اى النفى عن الجملة وقوله التزام اى لان مدلوله المطابقى ثبوت النفى عن انسان ما ويلزمه النفى عن الجملة (قوله ولان النكرة الخ) هذه مناقشة لفظية مع صاحب القيل فى التسمية فقط واعترض عليه بمخالفة اصطلاح القوم والمناقشة واردة على قوله لان السالبة المهملة فى قوة الكلية لورود موضوعها الخ وحاصله ان النكرة المنفية اذا عمت كانت القضية المحتوية عليها سالبة كلية لا مهملة فتسمية ذلك القائل لها مهملة لا يصح فمحط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهملة فقوله كما ذكره هذا القائل راجع للمنفى (قوله لانه قد بين فيها) اى فى القضية التى وقع موضوعها نكرة منفية عامة وقوله من الافراد اى من افراد الموضوع اى وكل قضية كذلك فهى سالبة كلية لا مهملة (قوله والبيان) اى بيان ان الحكم مسلوب عن كل فرد وقوله لا بد له من مبين بصيغة اسم الفاعل وقوله ولا محالة اى وقطعا ههنا شئ يدل الخ اى وهو وقوع النكرة فى حيز النفى وقوله سوى هذا اى سوى الشئ الدال على كمية الافراد لا خصوص لا شئ ولا واحد مثلا فى السلب الكلى بل المراد بالسور ما يشمل قرينة الحال ووقوع النكرة فى حيز النفى وقول بعض المناطقة ان السور هو اللفظ الدال على كمية الافراد فهو اما تعريف للسور اللفظى او مراده اللفظ المذكور وما يقوم مقامه (قوله وحينئذ اى وحين اذا اردنا بالسور ما يدل على كمية الافراد وان لم يكن لفظا يندفع ماقيل اعتذارا عن صاحب القيل فى تسميتها مهملة وحاصله ان قول المعترض وهو المصنف هذه القضية اعنى لم يقم انسان قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع وكل ماهو كذلك فهى سالبة كلية لا مهملة كبراه ممنوعة اذ لا نسلم ان ما بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد من افراد الموضوع سالبة كلية بل لا تكون كذلك الا اذا كان فيها لفظ يدل على ذلك ولم يوجد هنا لفظ دال على ذلك فتسميتها مهملة لعدم السور وحاصل دفع ذلك الاعتراض انا لا نسلم ان القضية التى بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا تكون سالبة كلية الا اذا وجد لفظ يدل على ذلك لان الموجود فى كتب القوم ان المهملة هى التى يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب او السلب لكل افراد الموضوع او بعضها والكلية هى التى بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك او بغيره كوقوع النكرة فى سياق النفى (قوله وقال عبد القاهر) عطف على قوله قيل وقد يقدم ان قلت ماذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ماذكره صاحب القيل السابق وحينئذ فما فائدة اعادة ذلك الاشارة

الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل تأسيسا بل تأكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين على الآخر ومايقال ان دلالة لم يقم انسان على النفى عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين

الى ان ماذكره صاحب القيل السابق حق وان الباطل دليله وانه لايلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول كذا اجيب وفى ذلك الجواب نظر لان هذا معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على انه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بان يقول واليه ذهب عبدالقاهر اووهو صحيح فالاولى الجواب بان ماذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لان تقديم النفى على كل كما فى لم يقم كل انسان يفيد النفى عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفى عن كل فرد وبالنفى عن البعض فقط ويفيد النفى عن بعض الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتى فبينهما العموم والخصوص فلا يرد السؤال من اصله على ان فى كلام الشيخ عبدالقاهر تعميمات وتفصيلات وامثلة ليست فى كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسندا اليها وكلام الشيخ عبد القاهر اعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان فى اعادته هذه الفوائد الآتية (قوله بان اخرت) اى لفظا او رتبة وقد مثل المصنف للثانى فيما يأتى بقوله كل الدراهم لم آخذ (قوله اولا) اى بان كانت معمولة للابتداء (قوله ما كل الخ) يحتمل ان تكون ماحجازية وان تكون تميمية فعلى الاول تكون كل معمولة لاداة النفى لاعلى الثانى لانها عليه معمولة لعاملها وهو الابتداء وهاتان صورتان اعنى ما اذا كانت معمولة لاداة النفى او غير معمولة وعلى كل حال الخبر فعل (قوله تجرى الرياح الخ) هذا دليل على ماادعاه فى الشطر الاول وذلك لان كون ارباب السفن يشتهون جريان الريح لسفنهم مع السلامة معلوم وربما جاءت الرياح مخالفة لشهوتهم الجريان لما فيه من عطبهم او مشقتهم فلم يدركوا مايشتهون الان قوله تجرى الخ يفيد ان جريانها آت بشئ مخالف لشهوتهم مع ان المراد ان جريانها قد يكون مخالفا لشهواتهم الجريان مع السلامة وحينئذ فلا معنى لقوله تجرى الرياح بما تشتهى السفن قلت المراد انها تجرى مع الحالة التى تخالف شهوتهم وهى كونها ذاهبة بهم الى عكس المراد فالباء بمعنى مع وما واقعة على حالة ثم اسناد الشهوة للسفن مجاز عقلى اى اهل السفن واعلم ان قوله تجرى الخ قضية مهملة فى قوة الجزئية فاندفع مايقال ان هذا من باب عموم السلب وهو مخالف لما يفيده قوله ما كل الخ فلا يصح ان يكون دليلا له فتأمل (قوله حاصلا) بالنصب على ان ماحجازية ويصح الرفع على انها تميمية والخبر على كل حال اسم فهاتان صورتان اعنى ما اذا كانت كل معمولة لاداة النفى او غير معمولة والخبر فيهما اسم (قوله او معمولة للفعل) اى او الوصف بدليل مايأتى (قوله الظاهر) اى المتبادر وانما كان هذا متبادرا لانه عطف صفة على مثلها (قوله وليس بسديد) اى لما فيه من عطف الخاص على العام باو وهو ممنوع (قوله لان الدخول فى حيز النفى شامل لذلك) اى ولا يضر فى شموله

لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفى الحكم عن الجملة تأكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزامى (ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لامهملة) كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لابدله من مبين ولا محالة ههنا شئ يدل على ان الحكم فيها على كلية افراد الموضوع ولا نعنى بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ماقيل سماها مهملة باعتبار عدم السور (وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخلة فى حيز النفى بان اخرت عن اداته)

سواء كانت معمولة لاداة النفى اولا وسواء كان الخبر فعلا) نحو ماكل ماتمنى المرء يدركه) تجرى الرياح بمالاتشتهى السفن اوغير فعل نحو قولك ماكل متمنى المرء حاصلا (اومعمولة للفعل النفى) الظاهر انه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول فى حيز النفى شامل لذلك وكذا لو عطفتها على اخرت بمعنى او جعلت معمولة لان التأخير عن اداة النفى ايضا شامل له اللهم الاان يخصص التأخير بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل فى كل على مايشعر به المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا اومفعولا او تأكيدا لاحدهما او غير ذلك (نحو ماجاء القوم كلهم) فى تأكيد الفاعل اوماجاء كل القوم فى الفاعل وقدم التأكيد على الفاعل لان كلا اصل فيه

لذلك تفسيره بقوله بان اخرت عن اداته والحال ان المعمولة للفعل قد تكون متقدمة على الفعل وعلى النافى لما تقدم ان المراد بالتأخير مايشمل التأخير الحكمى اى الرتبى (قوله وكذا لو عطفتها الخ) اى ليس بسديد ايضا (قوله بمعنى او جعلت معموله) يحتمل ان المراد ان معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل ويحتمل ان جعلت المقدر هو المعطوف حذف و بقى معموله وهو الذى صرح به فى المطول مقتصرا عليه لكن يرد على هذا الثانى ان فيه فسادا آخر وذلك لان حذف العامل المعطوف وابقاء معموله من خواص الواو كما فى قول الشاعر علفتها تبنا وماء باردا كما ذكره فى الخلاصة بقوله وهى انفردت بعطف عامل الخ (قوله شامل له) اى لان تأخيرها عن اداة النفى صادق بان تكون معمولة للفعل المنفى اولا فالاول نحو مااخذت كل الدراهم والثانى نحو ماكل متمنى المرء حاصل (قوله اللهم الخ) اى وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخلة واخرت (قوله بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل فى كل) اى والمعنى بان اخرت عن اداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها اوجعلت معمولة للفعل المنفى هذا على تقدير عطف معمولة على اخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخلة ان كانت كل داخلة فى حيز النفى بان اخرت عن اداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها اوكانت معمولة للفعل المنفى واذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول (قوله اوتأكيدا) اى لان العامل فى المتبوع عامل فى التابع الا فى البدل (قوله اوغير ذلك) اى ككونها مجرورة او ظرفا نحو مامررت بكل القوم اوماسرت كل اليوم (قوله وقدم التأكيد) اى قدم المصنف المثال الذى فيه كل توكيدا على المثال الذى فيه كل فاعلا مع ان المناسب تقديم المثال الذى وقعت فيه كل فاعلا لان الكلام فى تمثيل كون كل معمولة والفاعل اللفظى عمل الفعل فيه اظهر من عمله فى تأكيد (قوله لان كلا اصل فيه) اى فى التأكيد لافى الفاعل وهذا لاينافى ان الفاعل اصل فى نفسه وان غير كل من ادوات التأكيد اصول فيه ايضا فاندفع مايقال ان ظاهره يقتضى ان كلا اصل فى التأكيد وان غيرها كاجمعين فرع عنها وليس كذلك (قوله اوكل الدراهم لم آخذ) هذا ونحوه لاينافى قوله السابق بان اخرت عن اداته بناء على قول الشارح السابق اللهم الخ لانه حينئذ يكون مثالا لقول المصنف او معمولة واما على البناء على غير هذا التوجيه فالمراد التأخير الرتبى لااللفظى (قوله وكذا لم آخذ الخ) اشار الى ان المصنف ترك مثالى التأكيد اعتمادا على فهمهما مماسبق (قوله توجه الخ) جواب الشرط فى قوله ان كانت داخلة الخ فقول الشارح فى جميع الخ حل معنى لاحل اعراب (قوله وافاد ثبوت الفعل) اى ثبوت مدلوله وكذا قوله او الوصف نحو ماكل الدراهم مأخوذة فى الكلام توسع باقامة الدال مقام المدلول فاندفع مايقال ان اراد بالفعل

(الفعل)

(اولم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر (اوكل الدراهم لم آخذ) في المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها او الدراهم كلها لم آخذ ففي جميع هذه الصور (توجه النفي الى الشمول خاصة) لا الى اصل الفعل (وافاد) الكلام (ثبوت الفعل او الوصف لبعض) مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف المذكور في الكلام (او) افاد (تعلقه) اى تعلق الفعل او الوصف (به) اى ببعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين (والا) اى وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي (عم) النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وأفاد نفي اصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليدين) اسم رجل من الصحابة

الفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على طريق التجوز وان اراد به الحدث فلا حاجة لقوله او الوصف ثم ان افادة ثبوت الفعل بطريق مفهوم المخالفة وهو المعبر عنه بدليل الخطاب في كلام الشارح الآتي ولو قال المصنف وافاد ثبوت الحكم بدل قوله الفعل او الوصف لكان اولى ليشمل ما اذا كان الخبر اسما جامدا نحو ما كل سوداء تمرة وما كل بيضاء شحمة لان تمرة وشحمة يصدق على كل انه محكوم به ولا يصدق عليه انه فعل او وصف (قوله في المعنى فاعلا) اى سواء كانت فاعلا في اللفظ ايضا اولا بان كانت توكيدا في اللفظ للفاعل (قوله او افاد تعلقه الخ) اطلاق الثبوت على نسبة الفعل او الوصف للفاعل والتعلق على نسبة احدهما للمفعول اصطلاح شائع كما في ابن يعقوب (قوله ان كانت كل في المعنى مفعولا الخ) اى سواء كانت مفعولا في اللفظ ايضا اولا بان كانت توكيدا للمفعول وقوله او الوصف نحو ما انا آخذ كل الدراهم (قوله وذلك) اى ثبوت الفعل او الوصف وتعلقهما بالبعض بدليل الخطاب اى مفهوم المخالفة مثلا ما جاء القوم كلهم منطوقه نفي المجئ عن الكل فيفهم منه ثبوت مجئ البعض بطريق مفهوم المخالفة (قوله والحق ان هذا الحكم) اعني توجه النفي للشمول وثبوت الفعل او الوصف للبعض عند وقوع كل في حيز النفي (قوله لا كلى) اى لانه قد يتوجه النفي عند وقوع كل في حيزه الى الفعل ويكون القصد نفيه عن كل فرد بدليل الخ وقد يقال ان كلام الشيخ عبد القاهر مبني على اصل الوضع وافادة هذه الآيات لشمول النفي ليس من اصل الوضع وانما هو بواسطة القرائن والادلة الخارجية وهي تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم اطاعة الحلاف المهين فالآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الادلة الخارجية لان محل العمل بمفهوم المخالفة ما لم يعارضه معارض حتى انه لو لم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب العموم على انه قد يقال ان هذه الآيات لا دلالة فيها على ان وقوع كل في حيز النفي قد يفيد نفي الفعل عن كل فرد لجواز ان يعتبر فيها دخول كل بعد النفي لا قبله فيكون قيدا في النفي لا في المنفي فيكون من شمول النفي لان القيد اذا لوحظ بعد النفي كان قيدا فيه لا في المنفي فيكون النفي نفيا مقيدا لا نفي قيد فتأمل انتهى سم (قوله كل مختال) اى متكبر معجب وقوله فخور اى كثير الفخر على الناس بغير حق (قوله كل كفار) اى جاحد بتحريم الزنا وقوله اثيم اى كثير الاثم كذا في الفناري (قوله كل حلاف) اى كثير الحلف في الحق والباطل وقوله مهين اى قليل الرأى والتمييز او حقير عند الناس لاجل كذبه كذا في الفناري واورد الشارح هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفي الذى الكلام فيه اشارة الى ان النهي كالنفي في الحكم السابق (قوله بان قدمت على النفي الخ) فيه اشارة الى ان النفي المستفاد من لفظة والا متوجه الى القيد اعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفاء النفي

من الكلام اصلا فلا يصح حينئذ بقاء قوله عم النفي على اطلاقه (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل الدراهم لم آخذ فانها مقدمة على النفي لكنها معمولة للفعل المنفي ولو زاد ورتبة بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم رجل الخ) المراد بالاسم اللقب اى انه لقب لرجل من الصحابة اسمه الخرباق او العرباض بن عمرو وهو بكسر الخاء في الاول والعين في الثاني وانما لقب بذى اليدين لطول كان في يديه وقيل لانه كان اضبط اى يعمل بكلتا يديه على السواء (قوله اقصرت الصلاة) اى الظهر او العصر كما في رواية مسلم والبخارى والقول بانها احدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلاتى العشاء والمراد احدى صلاتى وقت العشاء وهو من الزوال للغروب ولفظ الحديث من رواية ابى هريرة صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم احدى صلاتى العشاء في الحضر وسلم من ركعتين فقام ذوا ليدين وقال اقصرت الصلاة ام نسيت يارسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فأقبل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على القوم وفيهم ابو بكر وعمر فقال احق مايقوله ذوا ليدين فقالا نعم فقام عليه الصلاة والسلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو (قوله بالرفع) اى لا بالنصب بجعل اقصرت كأكرمت فاعله ضمير النبي (قوله فاعل) اى لا نائب فاعل بجعل اقصرت مبنيا للمجهول وانما اتى بهذا الضبط دفعا لما يتوهم ان الصلاة مفعول اقصرت بجعله كأكرمت لمناسبته لقوله ام نسيت او نائب فاعل بجعل اقصرت مبنيا للمفعول اذ هذا لم يثبت عند الشارح رواية (قوله كل ذلك لم يكن) فيه دليل على ان من قال ناسيا لم افعل وكان قد فعله انه غير كاذب لان كلام الناسي ليس بصدق ولا كذب قاله الكرمانى ان قيل لا جائز ان يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر لانه يلزم الكذب في حقه عليه الصلاة والسلام لان بعضه قد كان في نفس الامر والكذب عليه لا يجوز وان اريد في ظنى لم يصح رد ذى اليدين عليه بقوله بل بعض ذلك قد كان وذلك لانه لا اطلاع له على ما في ظن النبي حتى يقول له بل بعض ذلك قد كان في ظنك فتعين ان المراد بل بعض ذلك قد كان في نفس الامر واذا كان المراد ذلك فلا يحسن ان يكون كلام ذى اليدين ردا لقوله كل ذلك لم يكن في ظنى لعدم اتحاد المحمول لان المحمول المنفي في كلام النبي الكون في ظنه والمحمول المثبت في كلام ذى اليدين الكون في نفس الامر واذا لم يتحد المحمول فلا تناقض فلا يصح الرد واجيب بان المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر بحسب ظنى فبين ذوا ليدين ان الظن لم يطابق نفس الامر واعترض بان ظن الخطأ نقص وهو لا يجوز عليه عليه الصلاة والسلام واجيب بان ظن الخطأ وكذلك النسيان انما يكونان نقصا في حقه اذا كانا بسبب اشتغال القلب بامور الدنيا واما اذا كانا من الله لاجل تبيين الاحكام للامة فلا يكونان نقصا والى هذا يشير قوله عليه الصلاة والسلام

(اقصرت الصلاة) بالرفع فاعل اقصرت (ام نسيت يارسول الله كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن احدهما والثاني ماروى انه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت للبعض انما ينا في النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع

فى الحديث انى لا انسى ولكن انسى لاسن اى ليس من طبعى النسيان كما هو طبع من لايتحافظ بشغل الفكر بامور الدنيا ولكن انسى بشغل الفكر بالله لاشرع قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله هذا قول النبى الخ) هذا ايضاح فان كونه عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول النبى الخ (قوله لوجهين) علة لكون المعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان ومما يدل على هذا المعنى ايضا ماورد فى بعض الطرق لم انس ولم تقصر وخير مافسرته بالوارد (قوله او بنفيهما جميعا) اى وليس فى جوابه صلى الله عليه وسلم تعيين لاحد الامرين فلزم ان مراده نفى كل منهما (قوله تخطئة للمستفهم) اى فى اعتقاده الثبوت لاحدهما (قوله لا بنفى الجمع بينهما لانه) اى المستفهم عارف اى معتقد ثبوت احدهما واذا كان كذلك فلا يصح ان يجاب به لانه لم يفده فائدة والحاصل انه اذا قيل ازيد قائم ام عمرو فانه يجاب بتعيين احدهما بان يقال قام عمرو او بنفى كل منهما بان يقال لم يقم واحد منهما ولا يجاب بنفى الجمع بان يقال لم يقوما معا بل القائم احدهما لان هذا الجواب لايفيد السائل شيئا لانه عالم ان احدهما قائم ولم يعلم عينه فكذلك هنا لايصح ان يكون مراد النبى لم يقعا جميعا اى بل الواقع احد لانه لايصلح جوابا (قوله ان الثبوت للبعض) اى الذى هو موجبة جزئية وقوله انما ينافى اى يناقض النفى عن كل فرد اى الذى هو السالبة الكلية (قوله النفى عن المجموع) اى عن الهيئة الاجتماعية الذى هو سلب جزئى وحينئذ فذو اليدين انما قال للنبى بل بعض ذلك قد كان لعلمه ان النبى مراده نفى كل واحد من الامرين فلو كان ليس مراد النبى نفى كل فرد لم يصح ان يكون قول ذى اليدين بل بعض ذلك قد كان رداله ومايقال انه يمكن ان مراد النبى النفى عن المجموع ونفى المجموع صادق بنفى كل واحد وبنفى احد الامرين مع ثبوت الآخر وان ذا اليدين قد اخطأ فى فهمه مراد النبى عليه السلام ففهم انه اراد نفى كل فرد فلذا قال بعض ذلك قد كان الدال على انه عليه السلام اراد نفى كل فرد فهو بعيد غاية البعد (قوله برفع كله) اى على انه مبتدأ خبره جملة لم اصنع والرابط محذوف لايقال ان فى الرفع تهيئة العامل للعمل ثم قطعه وقد صرح فى المغنى وغيره بمنع زيد ضربت لذلك لانا نقول المسئلة ذات خلاف فقد نقل الشارح فى مطوله عن سيبويه ان قول الشاعر ثلاث كلهن قتلت عمدا برفع كلهن يدل على جواز التركيب المذكور افاده الفنارى (قوله من الذنوب) اشار بذلك الى ان ذنبا نكرة عامة بقرينة المقام وان كانت واقعة فى سياق الاثبات اوان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير فهو هنا بمعنى ذنوب بقرينة المقام (قوله ولافادة هذا المعنى الخ) علة لقوله عدل مقدمة عليه وقد يرد بان عدوله الى الرفع لعدم صحة ان يكون لافادة عموم السلب بل يجوز ان يكون عدوله الى الرفع لعدم صحة نصب لفظ كل

اذلو نصبها لكانت مفعولا وهو ممنوع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تأكيدا اومبتدأ ولا تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورة فلا يقال جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم وقد يجاب بان ماذكر من انها اذا كانت مضافة للضمير لا تقع مفعولا محمول على الاكثر الغالب وليس بكلي ففي المغني جواز وقوعها مفعولا بقلة بدليل قوله فيصدر عنها كلها وهو ناهل واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز ان يكون مفعولا كان عدول الشاعر عن النصب الى الرفع انما هو لافادة المعنى المذكور الذي هو عموم السلب لان النصب لا يفيده وانما يفيد سلب العموم (قوله واما تأخيره) اى عن المسند لان الكلام فيهما (قوله فلاقتضاء المقام تقديم المسند) اى فلاجل اقتضاء المقام ذلك لوجود نكتة من النكات المقتضية لتقديمه ككونه عاملا اوله الصدارة واللام لام التعليل ويصح ان تكون بمعنى عند ومحصله ان النكات المقتضية لتقديم المسند الآتية في احوال المسند هي النكات المقتضية لتأخير المسند اليه بذاتها لا لشئ غيرها ان قلت قد تقدم ما يأخذ منه نكتة التأخير وهو افادة سلب العموم قلت ان ما تقدم غير واف فلذا احال هنا على ما يأتي فان قلت هلا اتى بالنكات هنا واحال فيما يأتي على ما هنا ويكون احالة على معلوم بخلاف ما سلكه فانه احالة على غير معلوم فالجواب كما افاده العلامة يس نقلا عن الاطول ان المصنف انما فعل ذلك اشارة الى ان التأخير للمسند اليه ليس من مقتضيات احواله وانما هو من ضروريا تها ولوازمها ومقتضى الحال انما هو التقديم للمسند وقد يقال هذا مجرد دعوى وهلا جعل التأخير مقتضى الحال والتقديم للمسند لازما له (قوله الذي ذكر الخ) فيه اشارة الى ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه متعدد لتأوله بالمذكور ولقد اعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع اسم الاشارة موضع المضمر والمفرد موضع الجمع تنبيها على انه جعل الاحوال المتقدمة بحسب البيان ولطف المزج واحدا ونهاية الايضاح كالمحسوس وعدل عن صيغة البعد وهي ذلك الى صيغة القرب ايماء الى ان مقتضى الظاهر قريب ولك ان تجعل هذا فصل الخطاب وما بعده كلاما مبتدأ به (قوله في المقامات) متعلق بذكر وفي بمعنى مع اوانها للظرفية المجازية اذ المراد بالمقامات الاحوال الباعثة على الذكر وغيره مما ذكره المصنف ومقابلة المقامات بالذكر والحذف والاضمار وغير ذلك من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الآحاد فلكل واحد مما ذكر مقام (قوله كله مقتضى الظاهر من الحال) نبه بايراد كله تأكيدا ومبتدأ على ان المشار اليه متعدد واعلم ان الحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية ما سواء كان ذلك الامر الداعي ثابتا في الواقع اوكان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم وظاهر الحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط

(وعليه) اى على عموم النفي عن كل فرد (قوله) اى قول ابي النجم (قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع) برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عنا لاضمار الى الرفع المفتقر اليه اى لم اصنعه (واما تأخيره) اى تأخير المسند اليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجئ بيانه (هذا) اى الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال

باطن الحال

(وقد يخرّج الكلام على خلافه) اى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه (فوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا) زيد (مكان نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الا ظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليُعلم جنس المتعقل

ان يكون ذلك الامر ثابتا فى الواقع فقط فعلم من هذا ان ظاهر الحال اخص من الحال وحينئذ فيكون مقتضى ظاهر الحال اخص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا ينعكس الا جزئيا واعترض على المصنف فى تأكيده هنا بكل المقتضى كون كل فرد مما تقدم مقتضيا لظاهر الحال مع ان من جملة ماتقدم ماليس مقتضى ظاهر حال كتوجيه الخطاب لغير المعين وكتنزيل غير المنكر منزلة المنكر وعكسه واجيب بان هذا الذى تقدم انما هو فى الاسناد الخبرى والكلام فى المسند اليه ولم يتقدم تخريجه على خلاف مقتضى الظاهر فلاتساع فى التأكيد كذا قيل وفيه انه تقدم فيه توجيه الخطاب لغير معين وهذا خلاف مقتضى الظاهر (قوله وقد يخرج الكلام) اى وقد يورد الكلام ملتبسا بمخالفة مقتضى ظاهر الحال واتى بكلمة قدمع المضارع اشارة لقلة ذلك بالنسبة لمقابله (قوله لاقتضاء الحال اياه) اى لاقتضاء باطن الحال اياه لعروض اعتبار آخر الطف من ذلك الظاهر (قوله كقولهم) اى العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظا اوتقديرا (قوله نعم رجلا مكان نعم الرجل) اى ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم الرجال (قوله وعدم قرينة تدل عليه) اى بخصوصه وفيه اشارة الى ان الموجب للاضمار احد امرين اما تقدم المرجع او قرينة تدل عليه فاذا فقدا كان مقتضى الظاهر الاتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير فقام نعم الرجل مقام اظهار لعدم وجود الامرين اللذين يقتضيان الاضمار فاذا قلت نعم رجلا زيد باضمار المسند اليه كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر الطف من ذلك الظاهر وهو حصول الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح والذم العامين اى من غير تعيين خصلة (قوله عائد الى متعقل معهود فى الذهن) اى الى شئ معقول فى الذهن مبهم باعتبار الوجود فهو بمعنى شئ صادق بان يكون رجلا او اكثر اوامرأة اوا كثر فاذا اتى برجل مثلا الذى هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعقل دون شخصه فزال الابهام حاصلا فى الجملة فاذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين شخصه وانما اعتبر فى ذلك المتعقل كونه مبهما لاجل ان يحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب اعنى باب نعم وقوله عائد الى متعقل الخ فى كلام غير واحد من النحاة كالدماميني انه عائد على التمييز وعليه فيكون التمييز مفسرا له بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون تفسيرا له بواسطة تفسيره لمرجعه (قوله معهود فى الذهن) اى لا فى الخارج وهذا احد قولين فى الضمير والقول الثانى انه للجنس والقولان مبنيان على القولين فى أل من قولنا نعم الرجل الواقع فاعلا لنعم الحال محل الضمير فقيل انها للعهد وقيل انها للجنس واعترض القول بان الضمير للجنس بثلاثة اشياء الاول ان الجنس لاابهام فيه فلايناسب تمييزه الثانى ان الجنس لايثنى ولايجمع مع انه يقال نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون الثالث انه يخصص

وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر (في احد القولين) اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما من يجعله مبتدأ و نعم رجلا خبره فيحتمل عنده ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا و يكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة (وقولهم هو او هى زيد عالم مكان الشان او القصة) فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشان انما يؤنث اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة

بمعين كزيد مثلا وهو غير الجنس واجيب بان من جعلها للجنس اراد الجنس الادعائى لاحقيقة وحينئذ فالابهام موجود كما فى المعهود الذهنى وصح تفسيره بمعين واما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثنى اولا اوجمع ثم عرف بلام الجنس (قوله والتزم تفسيره بنكرة) اى لا بمعرفة وما فى صحيح مسلم من حديث جابر من ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجئ احدهم فيقول ماتركته حتى فرقت بينه و بين امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فيخرج ذلك الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اى نعم فاتنا اونعم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح (قوله ليعلم جنس المتعقل) اى فقط دون شخصه فيحصل الابهام فاذا اتى بالمخصوص بعد ذلك تعين شخصه وذلك لان النكرة انما تفيد بيان الجنس ولا تفيد التعيين الشخصى بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التعيين كذا قيل وتأمله (قوله وانما يكون هذا) اى نعم رجلا (قوله فى احد القولين) اى المشهورين فلا ينافى ان هنالك قولا آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف (قوله اى قول الخ) تفسير لاحد القولين لا للقولين (قوله اى قول من يجعل الخ) اى وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد الممدوح ففى المخصوص اقوال ثلاثة فى اعرابه (قوله خبر مبتدأ محذوف) اى لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد (قوله فيحتمل عنده ان يكون الخ) اى وعليه فلا يكون نعم رجلا زيد من هذا الباب اعنى باب وضع المضمر موضع المظهر اى ويحتمل ان يكون الضمير عائدا الى المتعقل الذهنى لا على زيد المبتدأ وعليه فيكون من هذا الباب كذا قيل وفيه نظر اذ هو على هذا الاحتمال انما يكون من باب وضع المضمر المبهم العائد على غير معين مكان المضمر العائد على معين لا من باب باب وضع المضمر المبهم العائد على غير معين مكان المضمر العائد على معين لا من باب وضع المضمر موضع المظهر كذا قال يس وفى الاطول مايوافقه فان قلت على هذا الاحتمال اين الرابط الذى يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدأ قلت الرابط العموم الذى فى الضمير الشامل للمبتدأ كما فى صورة الفاعل المظهر فكأنه قيل زيد نعم هو اى مطلق شئ الذى زيد من جملته فزيد ذكر مرتين اولا بخصوصه وثانيا من حيث دخوله فى جملة مرجع الضمير (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا على المخصوص فيلزم تثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا مع انه ليس كذلك (قوله حيث لم يقل نعما) اى فى قولك نعما رجلين الزيدان وقوله ونعموا اى فى قولك نعموا رجالا الزيدون (قوله لكونه من الافعال الجامدة) المشابهة للاسماء الجامدة فهى ضعيفة واذا كانت كذلك فلا تتحمل بارزا لئلا يثقلها ويرد على هذا التعليل ان ليس من الافعال الجامدة مع انه يجب مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه

(فتأمل)

فتأمل (قوله مكان الشان اوالقصة) لف ونشر مرتب يعنى كقولهم هومكان الشان وهى مكان القصة فهو راجع الى الشان المعقول وهى راجعة للقصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد لان القصة والشان هو مضمون الجملة بعدهما فقول المصنف مكان الخ يشير الى ان التذكير باعتبار الشان والتأنيث باعتبار القصة فان قلت كيف يصح هوزيد عالم مثلا مع انه لارابط فى الجملة الواقعة خبرا قلت الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لاتحتاج لرابط لان فائدة الرابط ان يربط الخبر بالمبتدأ لان الجملة من حيث هى جملة مستقلة بالافادة فالم يوجد فيها رابط لم ترتبط بالمبتدأ والجملة المفسرة لضمير الشان عين المبتدأ فهى فى حكم المفرد فلا يحتاج لرابط فالمعنى الشان اى الحديث هذا اللفظ وكذا لايحتاج للرابط فى كل جملة تكون عين المبتدأ نحو قولى زيد منطلق (قوله لعدم التقدم) اى فعدم التقدم للمسنداليه يقتضى ايراده اسما ظاهرا فايراده ضميرا مخالف لمقتضى الظاهر الا ان الحال يقتضيه لعروض اعتبار الابهام ثم التفسير (قوله واعلم الخ) قصد الشارح بهذا الاعتراض على قول المصنف وقولهم هواوهى زيد عالم لمقتضى استعمال هى زيد عالم (قوله على ان الخ) متعلق بمحذوف اى جار على ان ضمير الشان انما يؤنث الخ وفيه اشارة الى ان ضمير الشان والقصة واحد فى المعنى وانما اصطلحوا على ان الجملة المفسرة للضمير اذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولاشبيها بالفضلة فان الضمير يؤنث ويقال له ضمير القصة والاذكر ويقال له ضمير الشان (قوله اذا كان فى الكلام) اى فى الجملة المفسرة للضمير (قوله غير فضلة) اى ولاشبيها بالفضلة وذلك كقولك هى هند مليحة فانها لاتعمى الابصار وانما انث الضمير لقصد المطابقة اللفظية لالان مفسره ذلك المؤنث لما عرفت ان مرجعه القصة المعقولة فمفسره الجملة بتمامها واحترز بالفضلة والتشبيه بها من نحو انها بنيت غرفة وانها كان القرآن معجزة شبيه بالفضلة لنصبه فلا يؤنث الضمير فيهما بل يقال انه فى المثالين وانما اشترط كون المؤنث غير فضلة وشبيها بها لان الضمير مقصود مهم فلاتراعى مطابقته للفضلات (قوله مجرد قياس) اى قياس على قولهم هى هند مليحة بجامع عود الضمير فى كل الى القصة مجرد عن الاستعمال والسماع وحينئذ فلايصح قول المصنف وقولهم الخ المقتضى ان ذلك مسموع (قوله فى البابين) اى باب نعم وباب ضمير الشان (قوله ليتمكن مايعقبه فى ذهن السامع) ان قلت هذا التمكن الحاصل فى ضمير الشأن يحصل بقولك الشأن زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر فلا يختص الاضمار بالتشوق قلت هذا ممنوع اذا لسامع متى سمع الاسم الظاهر فهم منه مدلوله ولواجمالا بخلاف الضمير الغائب فانه لايفهم منه الا ان له مرجعا فى ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع ماهو فلايفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع فلم يشتد الابهام فى الاسم المظهر مثل الضمير وحينئذ فلم يتحقق فيه التشوق ثم ان ماعللوا به التمكن من الانتظار والتشوق

فقوله هى زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله (ليتمكن ما يعقُبه) اى يعقب الضمير اى يجئ على عقبه فى ذهن السامع لانه) اى السامع (اذلم يفهم منه) اى من الضمير (معنىً انتظره) اى انتظر السامع مايعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلاتعب ولا يخفى ان هذا لا يحسن فى باب نعم لان السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يُعكس) وضع المضمر موضع المظهر اى يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (اسم اشارة فلكمال العناية بتميزه) اى تمييز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله

انما يتحقق عندوقوع مهلة بين ذكر الضمير ومفسره مثلا ولا قائل بان مفسر الاضمار قبل الذكر يتوقف على السكوت بعدذكر الضمير وبه يعلم ان هذه ملح وطرف تجب مراعاتها ولو لم تحصل بالفعل ويؤخذ من هذا ان ما يراعيه البليغ يكفى تخيل وجوده (قوله اى يجئ على عقبه) انما عبر بعلى ولم يقل اى يجئ عقبه لاشعار على بشدة اللصوق لانها تشعر بالاستعلاء والتمكن وبيان ذلك ان عقب حال جرها بعلى ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمعنى على آخره وطرفه فتفيد على اتصال المتعاقبين واتصافهما وانه لا فاصل بينهما بخلاف ما لو تركها فانه وان اشعر باللصوق لكن لا يشعر بشدته (قوله فضل تمكن) اى تمكنا فاضلا اى زائدا (قوله لان الحصول) اى لان ذا الحصول او الحاصل (قوله اعز من المنساق بلا تعب) وجه الاعزية ان فيه امرين لذة العلم ولذة دفع الم التشوق بخلاف المنساق بلا تعب فان فيه الاول فقط ولا شك ان اللذة المشتملة على دفع الالم احلى من اللذة الموجودة بدونه (قوله ان هذا) اى التعليل وقوله فى باب نعم اى وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم (قوله ما لم يسمع المفسر) اى ان السامع مدة عدم سماعه المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا لانه قبل سماعه للمفسر يجوز ان الفاعل اسم ظاهر يأتى به المتكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يتشوق ولا ينتظر لشئ لانه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء (قوله فلا يتحقق فيه التشوق الخ) اى وحينئذ فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره من البيان غير سديد وقد يجاب بان مراد المصنف ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير لا ينحصر فى سماع المفسر لجواز ان يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل الشارح لا يصح فى باب نعم كذا فى عبد الحكيم (قوله فلكمال العناية) اى فلاجل افادة ان المتكلم اعتنى بتمييز المسند اليه اعتناء كاملا حيث ابرزه فى معرض المحسوس (قوله لاختصاصه) اى وانما يعتنى المتكلم اعتناء كاملا بتمييزه لاختصاصه اى لاختصاص مدلوله اى لكون مدلوله مختصا فى العبارة بحكم اى بامر محكوم به عليه بديع اى عجيب (قوله كقوله) اى قول احمد بن يحيى بن اسحاق الراوندى بفتح الواو نسبة الى راوند بفتح الواو قرية من قرى ساسان قريبة من اصبهان والاكثر على انه كان زنديقا فقد كان يعلم اليهود الحيل والشبه اتفق له انه اخذ منهم الف دينار والف لهم كتابا رد فيه على القرآن وسماه الدامغ للقرآن وقيل انه كان من الاولياء اهل الدلال على الله وان ما نقل عنه من تعليم اليهود الشبه وغير ذلك لم يصح كما قال الفنارى وقبل البيت المذكور ❊ سبحان من وضع الاشياء موضعها

❊ وفرق العز والاذلال تفريقا ❊ ومن قبيل كلام ابن الراوندى قول بعضهم

❊ اعطيتنى ورقا لم تعطنى ورقا ❊ قل لى بلا ورق ما تنفع الحكم ❊

* فخذ من العلم شطرا واعطنى ورقا * ولاتكلنى الى من جوده عدم *

ولماقال هذا القائل ماذكر سمعها تقا يقول

* لوكنت ذاحكم لم تعترض حكما * عدلا خبيرا له فى خلقه قسم *

* هلانظرت بعين الفكر معتبرا * فى معدم ماله مال ولاحكم *

وقدرد العلامة عبدالرحمن عضد الملة والدين على ابن الراوندى بقوله

* كم عاقل عاقل قدكان ذاعسر * وجاهل جاهل قدكان ذايسر *

* تحير الناس فى هذا فقلت لهم * هذالذى اوجب الايمان بالقدر *

ولبعضهم فى هذا المعنى

* كم من قوى قوى فى تقلبه * مهذب الرأى عنه الرزق منحرف *

* كم من ضعيف ضعيف فى تقلبه * كانه من خليج البحر يغترف *

* هذا دليل على ان الاله له * فى الخلق سر خفى ليس ينكشف *

ولبعضهم

* كم عالم يسكن بيتا بالكرا * وجاهل له قصور وقرى *

لما قرأت قوله سبحانه * نحن قسمنا بينهم زال المرا

(قوله كم عاقل الخ) كم خبرية مبتدأ وعاقل المضاف اليها مميزلها وعاقل الثانى نعت للاول بمعنى كامل العقل لان تكرر اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال ولو فى الجوامد كررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية والخبر جملة اعيت (قوله هو وصف) اى وليس تأكيدا لفظيا كما يسبق الى الوهم اذلا محل للتأكيد هنا لانه انما يكون لدفع توهم سهو اوتجوز ولايتأتى شئ من ذلك هنا ثم ان مغايرته للموصوف بحمل الابهام المستفاد من التنكير على الكمال وكانه قيل كم عاقل كامل العقل (قوله اى اعيته) اشار بذلك الى انه يستعمل متعديا وقوله واعجزته عطف تفسير اى انه لم ينل منها الاقليلا وقوله اواعيت عليه اشار بذلك الى انه يستعمل ايضا لازما فهو هنا محتمل لان يكون متعديا اولازما (قوله وصعبت) تفسير لماقبله (قوله وجاهل جاهل) اى وجاهل كامل الجهل وفى ايقاعه جاهل جاهل مقابلا لعاقل عاقل مع ان المقابل للعاقل حقيقة المجنون والمقابل للجاهل العالم اشارة الى ان العقل بلاعلم كالعدم وان الجهل يلزمه الجنون فالعاقل ينبغى له ان يتحلى بالعلم ويحترز عن الجهل لئلا تتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات فاندفع مايقال كان الاولى ان يقول فى الاول كم عالم اويقول فى الثانى ومجنون مجنون (قوله هذا) اى الحكم السابق وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا (قوله ترك) اى صير لان ترك اذا تعدى لمفعولين كان بمعنى صير كما فى التسهيل (قوله الاوهام) اى العقول اى اهل العقول فسمى المحل باسم الحال وفيه حذف المضاف وانما لم يعبر بالعقول للاشارة

كم عاقل عاقل) هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه (اعيت) اى اعيته واعجزته اواعيت عليه وصعبت (مذاهبه) اى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير) اى المتقن من نحر الامور علما اتقنها

الى ان الحيرة فى ذلك انما تقع للعقلاء من طريق الوهم اى بسبب غلبة القضايا الوهمية على العقل لا من طريق العقل من حيث هو عقل تأمل آه اس (قوله حائرة) اى متحيرة فى ثبوت الصانع ونفيه لان مقتضى المناسبة العقلية ان الصانع الحكيم يرزق ذا التدبير والعقل دون العكس ان قلت اذا كان هذا الامر يصير الاوهام ذوات حيرة فغاية امر العالم ان يتحير فمن اين يصيره زنديقا اى جازما بنفى الصانع قلت الزندقة لا تتوقف على الجزم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التحير غالبا (قوله وصير العالم الخ) قيل اراد بالعالم وزنديقا نفسه وقد اخطأ فى الاول واصاب فى الثانى اما فى الاول فلان مقتضى كونه عالما ان لا يعترض عليه تعالى فانه العليم بما يخفى على العباد المتصرف فى ملكه بما يريد ولانه لو كان عالما نحريرا ما اعترض على الله بذلك وغفل عن كون الرزق حسيا ومعنويا وان الثانى افضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم واما فى الثانى فلانه زنديق ملحد آه وفيه ان هذا يبعده قوله سبحان من وضع الاشياء موضعها الخ فانه يقتضى انه غير زنديق فلعله اراد غيره (قوله من نحر الامور علما) تمييز محول عن المفعول والاصل نحر علم الامور اى اتقنه ففعل به كما فعل بقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا ثم ان النحر فى الاصل هو الذكاة على وجه مخصوص فتفسيره بالاتقان مجاز علاقته المشابهة فى ازالة ما به الضرر فان الذبح يزيل الدماء والرطوبات التى فى الحيوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله نافيا للصانع) قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك وكان على الشارح ان يزيد ومنكرا للآخرة لقول القاموس الزنديق هو من لا يؤمن بالآخرة والربوبية ولعل الشارح اقتصر على ما ذكره وترك انكار الآخرة لانه يلزم من نفى الصانع انكار الآخرة (قوله اشارة الى حكم سابق) اى الى امر محكوم عليه سابق (قوله فكان القياس فيه الاضمار) اى بان يقال هما مثلا وانما كان القياس الاضمار لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة حقيقة فى المحسوس (قوله لكمال العناية الخ) اى لافادة الاعتناء الكامل بتمييزه حيث ابرزه فى معرض المحسوس (قوله ان هذا الشئ) اى الذى هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا (قوله وهو جعل الخ) الضمير للحكم العجيب وفيه اشارة الى ان المراد بترك الاوهام حائرة جعلها كذلك (قوله فالحكم البديع هو الذى اثبت) اى وهو جعل الاوهام حائرة واشار بذلك لرد قول بعضهم ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع على هذا القول كونه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغى وهذا تعسف لانه يلزم عليه اختصاص الشئ بنفسه فالحق ما قاله الشارح من اختلاف المسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة والحكم البديع المختص به فالمسند اليه هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا والحكم البديع المختص به اى

(زنديقا) كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين ان هذا الشئ المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذى اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة (او التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما اذا كان) السامع (فاقد البصر) او لا يكون ثم مشار اليه اصلا (او النداء على كمال بلادته) اى بلادة السامع بانه لا يدرك غير المحسوس

الثابت له جعل الاوهام حائرة والعالم زنديقا (قوله عطف على كال العناية) اى لا على قوله لاختصاصه لافادته ان التهكم بمن لابصر له يقتضى كال العناية بتمييز المسند اليه كما ان اختصاصه بحكم بديع يقتضى ذلك مع ان التهكم بمن لابصر له انما يقتضى ايراد المسند اليه اسم اشارة سواء قصد كال العناية بالتمييز اولا قال عبد الحكيم وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخلا تحت كال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديع فانه قال اذا اكملت العناية بتمييزه امالانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع (قوله كما اذا كان السامع الخ) كما لو قال لك الاعمى من ضربنى فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هو زيد لتقدم المرجع فى السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا للتهكم والاستهزاء به حيث عبرت له بما هو موضوع للمحسوس بحاسة البصر فنزلته منزلة البصير تهكما به (قوله اولايكون الخ) هذا مقابل لمحذوف والاصل سواء كان ثمة مشار اليه محسوس اولم يكن ثمة مشار اليه اصلا اى محسوس فالمنفى المشار اليه المحسوس لا المشار اليه مطلقا كما اذا قال لك الاعمى من ضربنى فقلت له هذا ضربك مشيرا للخلاء مثلا استهزاء به مكان هو زيد لتقدم المرجع فى السؤال كذا قرر بعض الاشياخ وقرر شيخنا العدوى ان قوله اولايكون مقابل لقوله فاقد البصر اى اولم يكن فاقد البصر لكن لم يكن ثمة مشار اليه اصلا يعنى محسوس كما اذا قال لك البصير من ضربنى فقلت هذا ضربك مشيرا لامر عدمى كالخلاء وانما كان التعبير باسم الاشارة مفيدا للتهكم والاستهزاء لان الاشارة الى الامر العدمى بما يشار به الى المحسوس مما يدل على عدم الاعتنا بذلك الشخص وقد علم من هذا ان كون المشار اليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام اضمار لتقدم المرجع فى السؤال وبهذا اندفع مايقال اذا لم يكن ثمة مشار اليه اصلا لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله اصلا) تمييز محول عن اسم كان اى اولا يكون اصل المشار اليه ثمة (قوله اوالنداء) عطف على التهكم اى بوضع اسم الاشارة موضع المضمر لاجل النداء اى الاعلام والتنبيه على بلادة السامع وذلك لان فى اسم الاشارة الذى اصله ان يكون لمحسوس ايماء الى ان السامع لايدرك الا المحسوس فاذا قال قائل من عالم البلد مثلا فقيل له ذلك زيد كان ذلك القول مكان هو زيد لان المحل للضمير لتقدم المرجع فالاتيان باسم الاشارة خلاف مقتضى الظاهر وعدل لذلك الخلاف ايماء الى كال بلادة ذلك السائل (قوله اوعلى كال فطانته) اى السامع وحاصله ان المتكلم يستعمل اسم الاشارة الذى اصله المحسوس فى المعنى الغامض الخفى ايماء الى ان السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة وهذه عند فلان ظاهرة مدحا له وتعريضا بغيره فكان مقتضى الظاهر ان يقال وهى ظاهرة عند فلان لتقدم

المرجع لكنه عدل عن مقتضى الظاهر لخلافه للتنبيه على كمال فطانة ذلك السامع وان المعقولات صارت عنده كالمحسوس (قوله اوادعاء كمال ظهوره) اى بوضع اسم الاشارة مكان المضمر فى باب المسند اليه لادعاء كمال ظهوره عند المتكلم حتى كأنه محسوس بالبصر ولولم يكن ظاهرا فى نفسه ومن ذلك قول القائل عند الجدال وتقرير مسئلة انكرها الخصم هذه ظاهرة اومسلة فكان مقتضى الظاهر ان يقال وهى ظاهرة لكنه عدل الى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء لكمال الظهور (قوله وعليه) خبر مقدم وتعاللت مبتدأ مؤخر وقوله من غير هذا الباب حال من تعاللت (قوله تعاللت الخ) هو من كلام عبدالله بن دمينة من قصيدة مطلعها

❊ قفى قبل وشك البين يا ابنة مالك * ولا تحرميني نظرة من جمالك ❊

وبعدهذا البيت المذكور تعاللت الخ وبعده

❊ فان ساءنى ذكراك لى بمساءة * فقد سرنى انى خطرت ببالك ❊

ووشك البين قرب التفرق والخطاب للمحبوبة (قوله اى اظهرت العلة) اى لان التفاعل يستعمل فى اظهار مالم يكن كتعارج اى اظهر العرج ولم يكن به عرج (قوله اى احزن) لما طبعت عليه من التوجع لتوهم علتك وان كان التوهم فاسدا (قوله لا من شجى العظم) هو بالفتح وانما لم يكن اشجى هنا مأخوذا منه لعدم المناسبة (قوله فى نشب حلقه) بكسر الشين اى وقف العظم فى حلقه (قوله ومابك علة) حال من التاء فى تعاللت مؤكدة لان المراد ومابك علة فى الواقع ولاشك انه يفهم من التعالل عدم العلة فى الواقع (قوله تريدين قتلى) اى باظهار العلة وهو حال من التاء فى تعاللت ايضا اوبدل اشتمال من تعاللت اواستئناف وكان الظاهر ان يقول اردت الاانه عبر بالمضارع ارادة لحكاية الحال الماضية (قوله قدظفرت بذلك) مستأنف استئنافا بيانيا جوابا عما يقال هل ظفرت بذلك المراد وهوقتلك اولا فاجاب بقوله قدظفرت بذلك وانماصح ترتب قتله على اظهار العلة مع جزم المقتول بانتفائها لانه يدعى موته بتوهم العلة ولوكان التوهم فاسدا بل بتصورها فكيف به لوحققت العلة وهذا من الظرافة بمكان (قوله كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه) اى القتل ليس بمحسوس اى واصل الاشارة ان تكون لمحسوس وقوله لانه ليس بمحسوس اى ولكونه متقدما والحاصل ان المحل للضمير لتقدم المرجع ولكون القتل غير محسوس (قوله فعدل الى ذلك بكسر) الكاف اى الى لفظ ذلك (قوله اشارة الى ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس) اعترض بانه كان الاولى ان يقول قدظهر كمال ظهور المحسوس لاجل ان يطابق قول المصنف اوادعاء كمال ظهوره ورد بانه لاحاجة لذلك لان كمال ظهور المعانى كالقتل ان يكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال فى ظهورها غاية الامر ان هذا الكمال الذى هوظهور المحسوس له مراتب متفاوتة وليس فى قوله اوادعاء كمال ظهوره اعلى مراتب

(او) على كمال (فطانته) بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (اوادعاء كمال ظهوره) اى ظهور المسند اليه (وعليه) اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) اى باب المسند اليه (تعاللتِ) اى اظهرت العلة والمرض (كى اشجى) اى احزن من لاشجى بالكسر اى صار حزينا شجى العظم بمعنى نشِب فى حلقه (ومابك علة تريدين قتلى قدظفرتِ بذلكِ) اى بقتلى كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلكِ اشارة الى ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس (وان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (غيره) اى غير اسم الاشارة (فلزيادة التمكن)

الكمال بل حاصله اعتبار نفس الكمال الصادق بكل مرتبة من مراتبه (قوله اشارة الى ان قتله الخ) اى ويحتمل ان يكون انما عدل الى لفظ ذلك اشارة الى بعد القتل لانه لكمال شجاعته يبعد عن قتله كل احد وهى قد ظفرت به بمجرد التعالل (قوله اى غير اسم الاشارة) اى بان كان علما او معرفا بأل او بالاضافة (قوله فلزيادة التمكن) اى فوضع ذلك المظهر موضع المضمر يكون لزيادة التمكن (قوله اى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع) لم يقل اى جعل المسند اليه زائدا فى التمكن عند السامع اشارة الى ان اضافة زيادة للتمكن بيانية اى زيادة هى التمكن اى قوة الحصول فى ذهن السامع وبيان ذلك ان المسند اليه يفيد فهم معناه فى الجملة وكونه مظهرا فى موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهى التمكن وهذا وجه تسمية التمكن زيادة ووجه افادة الظاهر التمكن دون المضمر ان المضمر لا يخلو عن ابهام فى الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك من اصله كالعلم فاذا القى للسامع ما لا ابهام فيه تمكن من ذهنه او لان الظاهر لما وقع فى غير موقعه كان كحدوث شئ غير متوقع فاثر فى النفس تأثيرا بليغا وتمكن منها زيادة تمكن او لان فى الاظهار من الفخامة والتعظيم ما ليس فى الضمير واعلم ان المقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند اليه وافراده بالحكم ولا شك ان ما لا يخل بالفهم والتعيين يناسب ذلك بخلاف ما قد يخل بذلك فلا يناسب التعظيم والافراد (قوله الله الصمد) عرف الصمد لافادة الحصر المطلوب ولعلم المخاطبين بصمديته ونكر احد لعدم علمهم باحديته آه فنارى ولم يؤت بالعاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بين الجملتين فان الثانية كالتتمة للاولى (قوله ويقصد فى الحوائج) تفسير لما قبله (قوله لم يقل هو الصمد) اى مع انه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع (قوله لزيادة التمكن) اى لانه لو قال هو الصمد لكان فيها استحضار للذات بالضمير لكن لم يكن فيه تمكن وتقرر لان فى الضمير ابهاما ما بخلاف المظهر فانه ادل على التمكن لاسيما اذا كان علما لانه قاطع للاشتراك من اصله اى والتمكن يناسب التعظيم والافراد بالصمدية اللذين هما الغرض من هذا الخطاب (قوله ونظيره) مبتدأ وقوله وبالحق خبر وقوله من غيره حال منه اى حال كون تلك الآية من غيره وهى حال مؤكدة اذ كونها من غيره معلوم من كونها نظيرا (قوله اى بالحكمة المقتضية الخ) وهى هداية الخلق لكل خير وصلاح ومعاشهم ومعادهم وسمى هذه الحكمة حقا لانها امر ثابت محقق (قوله انزلناه) اى اردنا انزاله (قوله حيث لم يقل وبه نزل) اى مع انه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع وكون هذا من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا كان المراد من الحقين معنى واحدا كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف معرفة وان المعنى وما اردنا انزال القرآن الا مقرونا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا ملتبسا بالحكمة اى الهداية لكل خير ولما كان ارادة الانزال ملتبسا بالحق لا تستلزم مصاحبة الحق فى النزول لجواز ان يعرض

اى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله احد الله الصمد) اى الذى يصمد اليه ويقصد فى الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن (ونظيره) اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن (من غيره) اى من غير باب المسند اليه (وبالحق) اى بالحكمة المقتضية للانزال (انزلناه) اى القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل (او ادخال الروع) عطف على زيادة التمكن (فى ضمير السامع وتربية المهابة) عنده هذا كالتأكيد لادخال الروع

خلل حال النزول اكدبذكروبالحق نزل وتقديم الجار والمجرور فى الموضعين لافادة الحصر اما اذا كان المراد منهما معنيين فلا يكون مما نحن بصدده اعنى وضع الظاهر موضع المضمر لعدم تقدم المرجع وذلك كما لوحمل الحق الثانى على الاوامر والنواهى كما قيل والمعنى وانزلنا القرآن ملتبسا بالحق اى الحكمة المقتضية لانزاله وبالاوامر والنواهى نزل اواريد به جبريل عليه السلام كما قيل ايضا قيل انه لاحاجة لهذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام ورد بان هذا الاستخدام خلاف الظاهر فلايكون من وضع المضمر موضع الظاهر والكلام فيه (قوله اوادخال الروع) بفتح الراء الخوف واما بالضم فهو القلب فلو قال بدل فى ضمير فى روع لكان احسن لما فيه من الجناس المحرف (قوله فى ضمير السامع) اى فى قلبه فاطلق الحال واراد المحل (قوله وتربية المهابة) اى زيادتها وانما عطف بالواو المفيدة للجمع بين الامرين اشارة الى قوة ذلك الداعى والباعث وذلك لان الخوف خشية لحوق الضرر كالحالة التى تحصل للانسان من مخاطبة الملوك والمهابة التعظيم والاجلال القلبى الناشئ من الخوف كالحالة التى تكون فى قلوب الناظرين للملوك والسلاطين والجمع بينهما ابلغ فى المقصود (قوله هذا كالتأكيد) اى لان خشية لحوق الضرر من شئ يلزمها اجلاله وتعظيمه فى القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد لانه يدل على الملزوم ولذا قال الشارح كالتأكيد ولم يقل تأكيد كذا قيل وفى جعل العطف من عطف اللازم على الملزوم نظر لان المعطوف التربية لاالمهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة تأمل (قوله اوتقوية داعى المأمور) لما كان تقوية الداعى قدتوجد من غير ادخال الروع عطف باو واضافة داعى للمأمور من اضافة اسم الفاعل لمفعوله اى تقوية مايكون داعيا لمن امرته بشئ الى الامتثال والاتيان به وذلك الداعى حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات الخليفة مثلا تقتضى الداعى المذكور والتعبير عنها بامير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالمأمور يقوى ذلك الداعى كذا قرر بعضهم وقرر شيخنا العلامة العدوى ان المراد بالداعى نفس الآمر وحينئذ فالمراد بتقويته كون تلك الذات قوية متصفة بالصفات العظيمة اى ان الاسم الظاهر غير اسم الاشارة قد يوضع موضع المضمر لاجل الدلالة على قوة الذات الآمرة للشخص المأمور بشئ (قوله امير المؤمنين يأمرك بكذا) اى فاسناد الامر الى لفظ امير المؤمنين دون الضمير الذى هو انا موجب لدخول الخوف فى قلب السامع لدلالة لفظ الامير على السلطان والقهر يشعر بالخوف منه وانه يهلك العاصى بقوته وموجب لازدياد المهابة الحاصلة من رؤيته ومشافهته وموجب لتقوية داعى المأمور فذات الخليفة تقتضى حالة نفسانية

(اوتقوية) داعى المأمور مثالهما) اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية (قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا) مكان انا آمرك (وعليه) اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور (من غيره) اى من غير باب المسند اليه (فاذا عزمت فتوكل على الله) لم يقل علي لما فى لفظ الله من تقوية الداعى الى التوكل لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف الكامله من القدرة الباهرة وغيرها (او الاستعطاف) اى لطلب العطف والرحمة (كقوله الهى عبدالعاصى اتاكا * مقربالذنوب وقددعاكا *) لم يقل انا ان فى لفظ عبدك من التخضع

(تدعو)

تدعو المأمور على الامتثال والتعبير عنها بامير المؤمنين الدال على السلاطة والبطش بالمأمور لو خالف يقوى ذلك الداعى هذا على ان المراد بالداعى حالة نفسانية واما على ان المراد بالدعى نفس الآمر فنقول ان لفظ امير المؤمنين يدل على قوة ذلك الداعى اى الآمر وانه ذات عظيمة لاتصافها بذلك الوصف الدال على القوة بخلاف انا آمرك فانه لايدل على ان تلك الذات الآمرة عظيمة (قوله مكان انا آمرك) اى الذى هو مقتضى الظاهر لان المقام للتكلم (قوله لتقوية داعى المأمور) اى دون ادخال الروع وذلك لان التعبير بالتوكل لايناسب الروع من المطمأن اليه وايضا لو كان المراد ان الآية من قبيل تقوية الداعى وادخال الروع لقال المصنف وعليهما والحاصل ان افراد ضمير عليه ورجوعه لاحد المذكورات مع كون سياق الآية للترغيب فى التوكل مناسب لتقوية داعى المأمور دون ادخال الروع (قوله فاذا عزمت) اى بعد المشاورة وظهور الامر (قوله لم يقل على) اى مع ان المقام يقتضيه لان المقام مقام تكلم (قوله لما فى لفظ الله الخ) حاصله الذات العلية تقتضى الداعى اى تقتضى حالة نفسانية قائمة بالنبى داعية له على امتثاله الامر بالتوكل والاوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوى ذلك الداعى او نقول النبى مأمور بالتوكل والداعى له على ذلك هو الذات العلية وقد عبر عن تلك الذات بالاسم الظاهر الدال على قوة تلك الذات وعظمتها لان لفظ الجلالة موضوع للذات الموصوفة بالقدرة وسائر الكمالات بخلاف ضمير المتكلم فانه لايدل على قوة الذات المدلول عليها لانه موضوع لكل متكلم (قوله العطف) بفتح العين والرحمة عطف تفسير (قوله اتاكا) اى اتى باب توبتك وهو الرجوع عن معصيتك الى طاعتك او اتى باب سؤالك (قوله مقرا) حال من فاعل اتاكا اى حال كونه معترفا بالذنوب ولاعذر له فى ارتكابها (قوله وقد دعاكا) اى سألك غفر انه وبعد هذا البيت

❊ فان تغفر فانت لذاك اهل ❊ وان تطرد فمن يرحم سواكا ❊

وهذا البيت الثانى موجود فى بعض النسخ وقوله فانت لذاك اى الغفران المفهوم من الفعل وقوله فمن يرحم من استفهامية مبتدأ وجملة يرحم خبر وتسكين الفعل للوقف المقدر اجراء للوصل مجرى الوقف على حد قراءة الحسن ولاتمنن تستكثر بالسكون فى الوصل اوانه سكنه للوزن لما ذكروا فى كتب النحو انه يقدر رفع الحرف الصحيح للضرورة كقوله

❊ فاليوم اشرب غير مستحقب ❊ اثما من الله ولاواغل ❊

وسواكا ظرف نصب على الحال اى كائنا مكانك فى الرحمة (قوله لم يقل انا) اى انا العاصى اتيتك على ان العاصى بدل من ضمير المتكلم كما هو مذهب الاخفش والجمهور يأبون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بانه يلزم انقصية البدل

عن المبدل منه وهو لايجوز ورد عليهم بجواز ابدال المعرف باللام من ضمير الغائب بالاجماع مع كون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا وعلى كلامهم فيقال ان مقتضى الظاهر في البيت اناانيتك عاصيا وعبارة الشارح هنا توافق كلا من المذهبين (قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهو بمعنى الاستعطاف المذكور في المتن وانمازاد الشارح التخضع واستحقاق الرحمة لبيان سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامي المصنف والشارح (قوله اعني نقل الخ) هذا تفسير مصرح به في السكاكي ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح الآتي فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذا قال اعني ولم يقل يعني وافاد بهذا التفسير ان الاشارة لمايفهم ضمنا من ايراد قوله تعالى فتوكل على الله وقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مثالالوضع الظاهر موضع المضمر فانه يتضمن نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة (قوله عن الحكاية) اى المتكلم لان المتكلم يحكي عن نفسه (قوله الى الغيبة) اى المستفادة من الاسم الظاهر لانه عندهم من قبيل الغيبة (قوله غير مختص بالمسند اليه) اى بل تارة يكون في المسند اليه كما في قوله الهي عبدك العاصي اتاكا وفي قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان اناالعاصي واناآمرك بكذا وتارة يكون ذلك النقل في غير المسند اليه كما في قوله فتوكل على الله مكان فتوكل علي فهذا كله من الالتفات عند السكاكي واعلم ان قوله غير مختص بالمسند اليه غير محتاج له لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لانه قدعلم مماسبق في التمثيل عدم الاختصاص نعم لوعبر بفاء التفريع كان ذلك ظاهرا هكذا اعترض ارباب الحواشي واجاب العلامة عبد الحكيم بان المفهوم صريحا مماتقدم في كلام المصنف والسكاكي عدم اختصاص وضع المظهر موضع الضمير بالمسند اليه لاعدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وان كان ذلك مفهوما منه ضمنا والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار (قوله ولابهذا القدر) ظاهره ان المعنى وليس النقل من الحكاية الى الغيبة مختصا بان يكون من الحكاية الى الغيبة ولايخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه لان محصله ان النقل المذكور لايختص بنفسه بل يوجد في غيره ومحال ان توجد نفس الشيء في غيره وهذا حاصل التسامح الذي في العبارة وحاصل الجواب الذي اشار له الشارح بقوله ولا النقل مطلقا انا تجرد النقل الاول عن قيده اى ان النقل حال كونه مطلقا عن التقييد يكون من التكلم الى الغيبة غير مختص بهذا القدر اعني النقل من التكلم الى الغيبة بل يكون النقل في غيره ككونه من الخطاب الى التكلم او الغيبة او من الغيبة الى التكلم او الخطاب او من التكلم الى الخطاب (قوله ولا النقل مطلقا) اى عن التقييد بكونه من الحكاية الى الغيبة وان كان التقييد ظاهر العبارة ويدل على هذا المراد قول المصنف بل كل من التكلم الخ (قوله بان يكون الخ) هذا تفسير لهذا المقدار (قوله ولاتخلو العبارة)

واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال) السكاكي (هذا) اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) اى بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ولاتخلو العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) اى سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام اوكان مقتضى الظاهر ايراده (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات

بالنظر الى الامثلة (ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا) مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس (كقوله)اى قول امرئ القيس (تطاول ليلك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلى (بالاثمد)بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع (والمشهور) عند الجمهور (ان الالتفات هو التعبير عن معنىً بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) اى عن ذلك المعنى (بآخر منها) اى بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع

اى عبارة المصنف عن تسامح اى قبل التأويل السابق واما بعده فلا (قوله اى سواء كان الخ) لا يعكر على تفسير الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعانى لانه من جملة مقول السكاكى بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعانى (قوله واردا فى الكلام) اى بان عبر به اولا كما فى الامثلة الآتية وقوله اوكان الخ اى كما فى الامثلة التى مضت (قوله ستة) اى وان ضربت هذه الستة فى الحالتين وهما ان يكون قد اورد كل منها فى الكلام ثم عدل عنه اولم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده صارت اثنى عشر قسما فان ضربتها فى المسند اليه وغيره صارت اربعة وعشرين (قوله حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين) اى من نقل كل واحد من الثلاثة الى الآخرين فالثلاثة هى التكلم والخطاب والغيبة والاثنان ما بقى من الثلاثة بعد اعتبار اخذ واحد منها منقولا الى غيره (قوله بحسب ما علم من مذهبه) اى من انه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور ايضا (قوله بالنظر الى الامثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا فقوله بالنظر الى الامثلة متعلق بعلم وفى بعض النسخ وبالنظر عطف على بحسب اى بحسب ما علم من مذهبه انه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر الى الامثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير ومالم يتقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الامرين ما علم من مذهبه والامثلة (قوله ويسمى هذا النقل) اى نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة الى غيره منها مطلقا التفاتا (قوله عند علماء المعانى) اعترض بان فائدة الالتفات كما يأتى انه يورث الكلام ظرافة وحسن تطرية اى تجديد وابتداع فيصغى اليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون البحث عنه من علم المعانى بل من علم البديع وحينئذ فالذى يسميه بهذا الاسم اهل البديع لا اهل المعانى واجيب بانه من مباحث علم المعانى باعتبار اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام سؤالا اومدحا او اقامة حجة او غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهة كونه يورث الكلام ظرافة فتسمية ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعانى لا تنافى تسميته بذلك ايضا عند غيرهم (قوله مأخوذ) اى منقول من التفات الانسان الخ اى ان لفظ التفات نقل من التفات الانسان من يمينه الى يساره الى التعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله وبالعكس) فيه نظر لانه يقتضى ان الالتفات الحسى لابد فيه من تحويل بدنه عن الحالة الاصلية الى جهة يمينه ثم الى جهة يساره وان الالتفات الاصطلاحى لابد فيه من الانتقالين ولا يتحقق ذلك الا بثلاث تعبيرات مع انه يكفى فى الاول تحويل واحد وفى الثانى انتقال واحد فالاولى ان يقول او بالعكس ويجاب بان الواو بمعنى او (قوله قول امرئ القيس) اى فى مرثية ابيه (قوله خطابا لنفسه) اى لذاته وشخصه فليس الخطاب على حقيقته اذ لم يرد

بالمخاطب من يغايره بل اراد ذاته اى فهو بكسر الكاف لان الشائع فى خطاب النفس التأنيث ويصح الفتح نظرا لكون النفس شخصا او بمعنى المكروب الاترى الى قوله ولم ترقد بالتذكير وقوله التفاتا اى على جهة الالتفات اى ان لم يجعل تجريدا والا لم يكن التفاتا اذ مبنى التجريد على المغايرة والالتفات على اتحاد المعنى هذا هو التحقيق خلافا لمن قال لامنافاة بينهما (قوله ومقتضى الظاهر ليلى) اى لان المقام مقام تكلم وحكاية عن نفسه (قوله بالاثمد) وبعده * ونام الخلى ولم ترقد

* وبات وباتت له ليلة * كليلة ذى العائر الارمد *

* وذلك من نبأ جاءنى * وخبرته عن ابى الاسود *

واعلم ان فى هذه الابيات التفاتين باتفاق فى بات لعدوله الى الغيبة بعد الخطاب وفى جاءنى لعدوله بعدها الى التكلم واما قوله تطاول ليلك فالسكاكى يجعله التفاتا من التكلم للخطاب ان لم يكن تجريدا واما الجمهور فيتعين عندهم ان يكون تجريدا اذ لم يقع قبله التعبير بطريق التكلم وقوله تطاول ليلك كناية عن السهر وقوله وبات تامة بمعنى اقام ليلا ونزل به نام اولم ينم فلا ينافى لم ترقد وباتت اما ناقصة وله خبرها او تامة وله حال وعطف باتت على بات من عطف المباين على المباين من حيث اللفظ ومن عطف المقيد على المطلق من حيث المعنى والخلى هو الخالى عن الهم والحزن والعائر بمهملة وهمزة قذى العين ومن لابتداء الغاية او للتعليل والنبأ خبر فيه فائدة عظيمة متضمنا لعلم او ظن فهو اخص من مطلق الخبر (قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكى ويسمى الخ (قوله اى عن ذلك المعنى) هذا صريح فى انه لابد من اتحاد معنى الطريقين والمراد الاتحاد فى الما صدق فيدخل فيه نحو انا زيد ويحتاج الى اخراجه بالقيد الذى ذكره الشارح (قوله ويترقبه) اى ينتظره عطف على قوله يقتضيه من عطف اللازم على الملزوم وقوله بشرط ان يكون على خلاف مايقتضيه الظاهر اى ظاهر الكلام اى ولو كان موافقا لظاهر المقام كما فى قوله تعالى ومايدريك لعله يزكى فانه خطاب موافق لظاهر المقام الذى هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لانه عبر عنه اولا بالغيبة فى قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى على خلاف مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب فى الموضعين فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالاصالة التفات لانه مخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر والسر فى العدول عن الخطاب الى الغيبة اولا تعظيم النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لما فيه من التلطف فى مقام العتاب بالعدول عن المواجهة فى الخطاب (قوله ولابد من هذا القيد) اى وهو قوله بشرط ان يكون الخ وانما ترك المصنف لفهمه من المقام لان كلامه فى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر آهسم (قوله ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو) اى لانه وان كان يصدق على كل منهما انه قد عبر فيه عن معنى وهو الذات بطريق

ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن الذون صبحوا الصباحا وقوله تعالى واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه ومن زعم ان فى مثل ياايها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على مايشهد به كتب النحو

الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم في الاول والخطاب في الثاني الاان التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام ويترقبه السامع لان المتكلم اذاقال اناوانت ترقب السامع ان يأتي بعده باسم ظاهر خبرا عنه لان الاخبار عن الضمير انما يكون بالاسم الظاهر فالاخبار بالاسم الظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم او المخاطب الاانه جار على ظاهر مايستعمل في الكلام (قوله ونحن اللذون الخ) اى فقد انتقل من ضمير المتكلم وهو نحن الى الغيبة وهو اللذون الاانه يقتضيه الظاهر لان الاخبار بالظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم اوالخطاب جار على ظاهر مايستعمل في الكلام ولم يجر على خلاف مايترقبه السامع فلولا هذا الشرط لحكم بان هذا التفات وقوله صبحوا جار على مقتضى الظاهر لان اللذون اسم غيبة فالمطابق له الغيبة والظاهر ان الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا تأكيدا من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف اى صبحوهم وتمام البيت (يوم النخيل غارة ملحاحا) والنخيل بضم النون وبالخاء المعجمة موضع بالشام والغارة اسم مصدر نصب على التعليل اى لاجل الاغارة والملحاح صيغة مبالغة من الالحاح آه فنارى (قوله واياك نستعين) اى فانه وان عبر عن المعنى وهو الذات العلية بطريق الخطاب بعد التعبير عنه بآخر وهو الغيبة في قوله مالك الاان هذا التعبير على مقتضى الظاهر لانه الالتفات حصل اولا بقوله اياك نعبد والثاني وهو واياك نستعين اتى على اسلوبه كما قال الشارح (قوله فان الالتفات انما هو في اياك نعبد) اى لانه انتقل من التعبير عن معنى بالغيبة وهو مالك يوم الدين الى الخطاب في قوله اياك نعبدو اما قوله واياك نستعين فليس فيه التفات لانه انتقال من خطاب وهو اياك نعبد الى خطاب آخر وهو اياك نستعين فكل واحد من قوله واياك نستعين و اهدنا وانعمت اذا نظرت له مع قوله مالك يوم الدين يصدق عليه انه انتقال من طريق الى طريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل جار على مقتضى الظاهر لانه لما التفت للخطاب صار الاسلوب له فهو خارج بهذا القيد وان دخل في كلام المصنف (قوله والباقي جار على اسلوبه) اى على طريقة اياك نعبد وان صدق عليه انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكن ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت للخطاب صار الاسلوب له (قوله التفاتا) اى لان الذين هو المنادى في الحقيقة فهو مخاطب والمناسب له آمنتم (قوله على مايشهد به كتب النحو) اى من ان عائد الموصول قياسه ان يكون بلفظ الغيبة لان الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة وان عرض له الخطاب بسبب النداء وحينئذ فآمنوا جار على مقتضى الظاهر كما ان

وهذا) اى الا التفات بتفسير الجمهور (اخص منه) بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عُبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر اويكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق فترك وعُدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى تطاول ليلك (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون) ومقتضى الظاهر أرجُع والتحقيق ان المراد مالكم لاتعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) ومقتضى الظاهر لنا (و) مثال الالتفات من الخطاب الى التكلم قول الشاعر

حق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب نحو يازيد قم وياايها الذين آمنوا اذاقمتم الى الصلاة واما قبل تمامه لحقه الغيبة والصلة متممة للمنادى الذى هو الموصول فهى كالجزء منه فلايراعى فى الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء الابعد تمامه ولايرد قول الشاعر وهو سيدنا على

* انا الذى سمّتنى امى حيدره * اكيلكم بالسيف كيل السندره *

لانه قبيح كما فى المطول لكن فى المغنى فى بحث الاشياء التى تحتاج الى رابط ان نحو انت الذى فعلت مقيس لكنه قليل آهل كن مقيسته على هذا القول لانا فى كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلافه (قوله اخص منه) اى من نفسه (قوله لان النقل عنده) اى المسمى بالالتفات (قوله من غير عكس) اى لغوى بحث يقال كل التفات عند السكاكى التفات عند الجمهور والمراد من غير عكس لغوى عكسا صحيحا واما عكسه عكسا منطقيا وهو بعض الالتفات عند السكاكى التفات عند الجمهور فهو صحيح (قوله ومالى لااعبد الخ) هذا حكاية عن حبيب النجار موعظة لقومه لتركهم الايمان (قوله ومقتضى الظاهر ارجع) حاصله ان الشارح ذكر قولين فى تقرير الالتفات فى هذه الآية الاول منهما ان الضميرين للمتكلم ولكنه عبر ثانيا عن الذات المتكلمة بضمير المخاطبين ففيه التفات ومقتضى الظاهر ارجع وحاصل القول الثانى ان الضميرين للمخاطبين فكان مقتضى الظاهر ان يقال ومالكم لاتعبدون الذى فطركم واليه ترجعون فعدل عن مقتضى الظاهر فى الاول واوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر عنه واختلفت العبارة فعبر اولا بطريق التكلم ثم عبر ثانية بطريق الخطاب وهذا التفات وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح وذلك لان قوله ومالى لااعبد الخ تعريض بالمخاطبين لان المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الايمان فهم المقصودون بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق ففى قوله ومالى التفات على مذهب السكاكى فقط لانه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفى قوله واليه ترجعون التفات على المذهبين كذا قيل ولاوجه للتخصيص بالسكاكى بل فى قوله ومالى التفات عند الجمهور ايضا اذ قد سبق طريق الخطاب فى قوله اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسألكم اجرا واما على خلاف التحقيق ففى الكلام التفات واحد على المذهبين فى قوله واليه ترجعون (قوله ان المراد مالكم لاتعبدون) اى لان المتكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين فالعبادة حاصلة منه بالفعل الا انه اقام نفسه مقام المخاطبين فنسب ترك العبادة الى نفسه تعريضا بالمخاطبين اشارة الى انه لايريد لهم الا مايريد لنفسه وان مايلزمهم فى ترك العبادة يلزمه فى جملتهم على تقدير تركه لها وهو من الملاطفة فى الخطاب فالفائدة المختصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد المخاطبون من

(اول)

اول الكلام ثم ان كون الكلام من باب التعريض بالمخاطبين لاينافي الالتفات اذلا يشترط فيه التعبير بالمطابقة بل يصح باللزوم ايضا كما في التعريض والتعريض عند المصنف والشارح اما مجاز اوكناية وههنا مجاز لامتناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا نعم على ماحققه العلامة السيد من ان المعنى التعريضي من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل اللفظ بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة او مجاز او كناية يرد ان اللفظ ليس مستعملا في المخاطبين فلايكون المعنى المعبر عنه في الاسلوبين واحدا فلا التفات افاده عبد الحكيم (قوله انا اعطيناك الكوثر) اى الخير الكثير او نهرا في الجنة يسمى بالكوثر (قوله ومقتضى الظاهر لنا) اى لان اعطيناك تكلم وقوله لربك غيبة لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة كما مر وفائدة الالتفات في الآية ان في لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله وايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما تحتمل الواحد المعظم نفسه فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان آه فنارى (قوله قول الشاعر) هو علقمة بن عبدة العجلي من قصيدة يمدح بها الحارث بن جبلة الغساني وكان اسر اخاه فسافر اليه يطلب فكه وبعد البيتين

* ممنعة ما يستطاع كلامها * على بابها من ان تزار رقيب *
* اذا غاب عنها البعل لم تفش سره * وترضى اياب البعل حين يؤوب *
* فان تسألوني بالنساء فانني * خبير بادواء النساء طبيب *
* اذا شاب رأس المرء او قل ماله * فليس له في ودهن نصيب *

(قوله اى ذهب بك) الباء للتعدية على حد ذهبت بزيد اى اذهبك واتلفك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة وان كانت لخطاب النفس باعتبار ان نفسه المخاطبة ذاته وشخصه ومقتضى الظاهر ان يقول طحابي ففيه التفات عند السكاكي وفي الاطول جواز فتح الكاف وكسرها (قوله انه له طربا في طلب الحسان) اى في طلب وصالهن واشار الشارح بذلك الى ان قوله في الحسان متعلق بطروب وان في الكلام حذف مضاف لامتعلق بطحا وحينئذ فتقديم المعمول لافادة الحصر وقوله طروب صفة لقلب والطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن اى اذهبني واتلفني قلب موصوف بان له طربا ونشاطا في طلب وصال الحسان دون غيرهن (قوله ونشاطا في مراودتهن) عطف تفسير على ماقبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله في مراودتهن اى مطالبتهن بالوصال تفسير لقوله في طلب الحسان (قوله بعيد الشباب) ظرف لطروب اولطحا (قوله للقرب) اى للدلالة على ان زمان اذهابه او طرب قلبه قريب من زمان ذهاب شبابه (قوله اى حين ولى الخ) فيه نظر لان قوله حين ولى

(طحا) اى ذهب (بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان انه له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب اى حين ولى الشباب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف الى الجملة الفعلية اعني قوله (حان) اى قرب (مشيب يكلفني ليلى) فيه التفات من الخطاب في بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى وروى تكلفني بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب

يقتضى ان الشباب ذهب بالمرة وقوله وكاد يتصرم اى ينقطع يقتضى انه بقى منه بقية وان المراد بقول الشاعر بعيد الشباب بعيد معظمه ففيه تناف واجيب بان قوله حين ولى بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بيان للمراد فيكون قد جعل بعيد الاكثر بعيدا لكله ونزل ذهاب الغالب منزلة ذهاب الجميع والقرينة على ذلك قوله عصر حان مشيب وهذا انما يحتاج له اذا اعتبران الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من المشيب كما ذهب اليه بعض اهل اللغة واما على تقدير الفصل بذلك وجعله واسطة كما هو مذهب الجمهور فلا يحتاج الى هذا الاعتبار بل يحمل الكلام على المتبادر منه وهو ان المراد ببعيد الشباب زمان ذهابه بالمرة وتصرمه بالكلية وزمن هذا البعيدية هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله عصر حان مشيب لان زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر فالاولى حذفه فتأمل (قوله عصر) بمعنى زمان اوحين بدل من قوله بعيد (قوله الى التكلم) اى لان ياء يكلفنى للتكلم فالالتفات من المجرور الذى فى بك الى المفعول الذى فى يكلفنى (قوله وليلى مفعوله الثانى) اى بتقدير الباء والمفعول الاول الياء وانما قلنا بتقدير الباء لان كلف لايتعدى للمفعول الثانى بنفسه بل بالباء يقال كلفت زيدا بكذا والى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبنى الخ كانه يشير الى ان فى الكلام حذف مضاف وان التكليف على هذا المعنى بمعنى الطلب فالمفاعلة على غير بابها (قوله وروى تكلفنى) اى وعليه فالالتفات حاصل ايضا من الخطاب الى التكلم اذ مقتضى الظاهر تكلفك ليلى وعلى هذه الروايه فالتكليف بمعنى التحميل (قوله والمفعول محذوف) اى المفعول الثانى واما الاول فهو الياء وقد يقال حيث كان تكلفنى مسندا لليلى فالانسب ان يكون بين تكلفنى وشط تنازع فى وليها ويكون المعنى تكلفنى ليلى اى حبها المفرط وليها وقد شط وليها ولا حذف (قوله اى شدائد فراقها) اى انها تحمله الشدائد المترتبة على فراقها (قوله اوعلى انه خطاب للقلب) اى والمفعول على هذا ايضا ليلى اى وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب (قوله فيكون التفاتا آخر) اى غير المقرر اولا فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من الغيبة الى الخطاب اى لانه عبر اولا عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بتكلفنى اى انت ياقلب وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب فى بك الى التكلم فى يكلفنى وهذا تفريع على قوله اوعلى انه خطاب للقلب والحاصل انه على رواية يكلفنى بالياء التحتية ليس فيه الا التفات واحد عند الجمهور والسكاكى من الخطاب الى التكلم وكذا على رواية تكلفنى بالتاء الفوقية ان جعل الفاعل ليلى واما ان جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكى احدهما فى الكاف فى بك مع ياء المتكلم فى تكلفنى ثانيهما فى قلب مع فاعل تكلفنى المقدر بانت

(ياقلب)

ياقلب وفي البيت التفات غير ماذكر عند السكاكي على كلا الاحتمالات في قوله طحابك فان مقتضى الظاهر طحابي قلب اي اذ هبني وافنا نى قلب موصوف بان له طربا ونشاطا وفرحا في طلب وصل الحسان والعالم يجعل الخطاب في طحابك للعبيد اعني ليلى اي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله يكلفني التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشائع وهو طحابه قلبه قاله الفنارى (قوله وقدشط وليها) جملة حالية من ليلى سواء كانت فاعلا اومفعولا ليكلفني وقوله وليها اي ايام وليها (قوله اي قربها) اي ايام القرب منها اى وقدصارت ايام القرب من وصل ليلى بعيدة لامور اوجبت ذلك و بين اسباب البعد بقوله وعادت الخ (قوله عواد) جمع عادية وهي مايصرفك عن الشيء و يشغلك عنه كما في القاموس (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم وعطف الخطوب على العوادي مرادف لان العوادي والصوارف والخطوب الفاظ مترادفة معناها واحد وهو ماذكر (قوله ان يكون فاعلت) اي بوزنها في الاصل فاصل عادت عاودت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن فاعت (قوله من المعاداة) اي مأخوذ من المعاداة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله كأن الصوارف والخطوب) تفسير للعوادي والمراد بها العوائق وقوله تعاديه هذا لايفيد المفاعلة الا ان يقال تركها من جانب القائل لظهوره هامنه والاصل تعاديه وهو يعاديها فتحققت المفاعلة من الجانبين والمعنى على هذا الاحتمال عادتنا عوادي اي صارت العوادي الحائلة بيننا و بينها اعداء لنا فتمنعنا من الوصول اليها (قوله ويجوز ان يكون من عاد) اي مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا فلا حذف فيه ووزنه فعلت واصله عودت تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفا فالالف منقلبة عن واو هي عين الكلمة (قوله اي عادت عواد) اي رجعت العوادي التي تحول بيننا الى ماكانت عليه اولا من الحيلولة فقول الشارح الى ماكانت متعلق بقوله عادت وقوله قبل اي من الحيلولة بيننا (قوله والقياس الخ) تعبيره تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف ظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر ايضا (قوله اي وجه حسن الالتفات) اي في اي تركيب كان واشار الشارح بتقدير حسن الى ان في كلام المصنف حذف مضاف ثم ان قوله ووجهه مرتبط بمحذوف والاصل والالتفات حسن ووجه حسنه ان الكلام الخ (قوله اذا نقل) اي حول من طريق كالغيبة الى طريق آخر كالخطاب وهذه الفائدة في غاية الظهور بالنسبة للنقل الحقيق كما هو مذهب الجمهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي لان السامع اذا سمع خلاف مايترقبه من الاسلوب حصلت له زيادة نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام الان هذه الفائدة التي ذكرت للالتفات لاتنطبق على مادة يكون المخاطب

(وقدشط) اي بعد (وليها) اي قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ماكانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى (حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر فساقه اي ساق الله ذلك السحاب واجراه (الى بلد) ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) ومقتضى الظاهر اياه

٩ (ووجهه) اى وجه حسن الالتفات (ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان) ذلك الكلام (احسن تطرية اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع و) كان (اكثر ايقاظا للاصغاء اليه) اى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص مواقعه بلطائف) غير هذا الوجه العام (كافى) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للاقبال عليه) اى على ذلك الحقيق بالحمد (وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها) اى خاتمة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين (المفيدة انه) اى ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامر كله في يوم الجزاء)

فيها حضرة البارى جل وعلى كما فى اياك نعبد لتنزهه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر المصنف فائدة غير هذه تصلح حتى بالنسبة فى حقه تعالى لكان احسن وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتى انما وقع صالح لان يراد به هذه الفائدة بالنظر لنفسه مع قطع النظر عن العوارض الخارجية ككون المخاطب به المولى سبحانه وتعالى او غيره (قوله احسن تطرئة) التطرئة بالهمز الاحداث من طرأ عليهم امر اذا حدث وبالياء المثناة التحتية التجديد من طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كأنه جديد اذا علمت ذلك فجمع الشارح بين التجديد والاحداث فى مادة الياء حيث قال اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب خلاف النقل كذا اعترض وهو ظاهر على النسخة التى فيها الواو فى قوله واحداثا وفى بعض النسخ اواحداثا باو وهذه ظاهرة لان المراد من التطريه التجديد ان قرئت بالياء اوالاحداث ان قرئت بالهمز لكن قوله بعد ذلك من طريت الثوب راجع لقوله تجديدا وهو ماقبل او فقط ولو قال من طريت الثوب او من طرأ عليهم لكان ذلك اظهر هذا محصل ما ذكره ارباب الحواشى وفى الحكيم ان قوله تجديدا بيان للمعنى اللغوى وقوله واحداثا بيان للمراد فان احداث هيئة اخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر الشارح هنا اخذه من طرأ بالهمز بمعنى ورد لان بناء التطرية من طرأ مجرد قياس غير مذكور فى الكتب المشهورة من اللغة (قوله لنشاط السامع) اللام للتعليل اى كان ذلك الكلام الذى فيه النقل المذكور احسن تطرية لاجل نشاط السامع اى تحريك سروره وحاصله ان الكلام عند النقل من طريق الى اخرى احسن تجديدا مما ليس فيه نقل وان كان فى ايراد كل كلام تجديد للسمع وانما كان احسن تجديدا لاجل نشاط السامع اى تحريك سروره (قوله وكان اكثر ايقاظا) اى وكان الكلام اكثر تنبيها (قوله للاصغاء) اى لاجل الاصغاء اى الاستماع اليه وهذه العلة له اعنى الاصغاء مغايرة للعلة الاولى اعنى النشاط فى المفهوم لكنهما متلازمان لان النشاط للكلام يلزمه الاصغاء اليه (قوله لان لكل جديد الخ) علة للعلة اى وانما كان السامع يحصل له نشاط واصغاء للكلام عند النقل المذكور لان الخ (قوله على اطلاق) اى فى كل موضع سواء كان فى الفاتحة او غيرها (قوله وقد تختص الخ) قد للتحقيق وتختص بصيغة المجهول او المعلوم لانه يستعمل لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص افاده عبد الحكيم وقوله مواقعه اى مواقع الالتفات اى المواضع التى يقع ويوجد فيها الالتفات واختصاص مواقعه كناية عن اختصاصه هو كما يشير اليه كلام الشارح فى المطول (قوله بلطائف) اى بمحاسن ودقائق وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى القسمة على الآحاد اى ان بعض المواضع التى يقع فيها الالتفات تارة تخص بلطيفة زائدة على اللطيفة السابقة وتلك اللطيفة الزائدة تختلف باختلاف المواضع اى ليس المراد ان كل موضع

تقع فيه بجملة من اللطائف ولان كل موضع تقع فيه لطيفة زائدة والالاوجب ذلك ان لايكتفى فى الالتفات بالنكتة العامة كذا قيل لكن قد يقال اى مانع من ان يكون لكل موضع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره ثم ان الباء فى قوله بلطائف داخلة على المقصود (قوله كما فى سورة) اى كالالتفات الذى الخ اوكاللطيفة التى فى سورة الخ (قوله اذا ذكر الحقيق بالحمد) اى اذا ذكر المستحق للحمد وهو الله تعالى بقوله الحمد لله واخذ الحقيق من اعتبار كون اللام فى لله للاستحقاق (قوله عن قلب) اى ذكرا ناشئا عن قلب لاذكرا بمجرد اللسان (قوله يجد ذلك العبد الخ) العبد بدل من اسم الاشارة وقوله من نفسه ظرف لغو متعلق بيجد اومستقر حال من قوله محركا الذى هو صفة لمحذوف اى معنى محركا للاقبال كائنا ذلك المحرك من نفسه (قوله وكلما اجرى عليه) اى على المستحق للحمد اى وكلما وصف بصفة من تلك الصفات العظام التى هى قوله رب العالمين وانما كانت تلك الصفات عظاما لافادة الاولى انه المتولى لتربيه جميع العالمين وتدبيراموزهم ولافادة الثانية انه المنعم بجميع النعم الدنيوية والاخروية ولافادة الثالثة انه مالك جميع الامور فى يوم الجزاء (قوله الى ان يأول) اى الى ان ينتهى الامر اى امر اجراء الصفات اوامر العبد وحاله ولوقال حتى يأول الخ لكان اولى وذلك لان تضاعف المحرك انما حصل من اجراء الصفات واجراؤها تدريجى لكونه حاصلا بالقراءة فالتضاعف تدريجى لادفعى وحتى تدل على التدريج دون الى افاده السيرامى (قوله اى خاتمة تلك الصفات الخ) اعترض بانه ان اراد الصفة المعنوية فالامر ظاهر وان اراد الصفة النحوية فلايتم بالنظر لمالك يوم الدين لانه بدل من لفظ الجلالة ولايصح جعله صفة لان مالك وصف عام فلا يتعرف بالاضافة فلايكون نعتا للمعرفة واجيب بان المراد من ذلك الوصف الثبوت والاستمرار كالصفة المشبهة لاالحدوث وحينئذ فيتعرف بالاضافة لان الصفة المشبهة عند المحققين تتعرف بالاضافة فيصح نعت المعرفة بها (قوله على طريق الاتساع) متعلق بمحذوف اى وجعل اليوم مملوكا على طريق الاتساع اى التوسعة فى الظرف فانهم وسعوه فجوزوا فيه مالم يجز فى غيره حيث نزلوه منزلة المفعول به كما فى قوله (ويوما شهدناه سليما وعامرا) او المراد بالاتساع المجاز العقلى وهو هنا واقع فى النسبة الاضافية حيث اضيف اسم الفاعل الى الظرف وحقه ان يضاف للمفعول به لكن لما كان بين الظرف والمفعول به ملابسة نزل الظرف منزلته فظهر لك من هذا ان الاضافة على معنى اللام وانما لم تجعل حقيقية على معنى فى كضرب اليوم لاجل تحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان ان قلت حيث جعلت الاضافة بمعنى اللام فلم لم تجعل حقيقية قلت اجابوا عن ذلك بان اليوم امر اعتبارى لانه عبارة عن مقارنة

لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم (فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه فى القوة (الاقبال عليه) اى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات) فالباء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال له خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات

متجدد موهوم لمجدد معلوم ازالة للابهام والامور الاعتبارية لاتتعلق بها قدرة المولى لعدم قابليتها فلايكون اليوم مملوكا بل مايقع فيه افاده شيخنا العدوى (قوله والمعنى) اى الحقيق على الظرفية فحاصله ان التوسع فى مجرد حذف فى (قوله والمفعول محذوف) اى وهو الذى قدره المصنف بقوله الامر كله (قوله دلالة على التعميم) اماعلة لحذف المفعول اى حذف المفعول دلالة على التعميم لانه يتوسل بالاطلاق فى المقام الخطابى الى العموم لئلا يلزم الترجيح بلامرجح كما يأتى واورد عليه انه لوقال مالك الامر كله لحصلت الدلالة على التعميم واجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الامر على المعهود والتأكيد بكل بالنسبة لذلك المعهود ولوسلم فالمراد دلالة على التعميم مع الاختصار واما علة لقوله اضيف على طريق الاتساع لانه اذاجعل الزمان مما وقع عليه الملك افاد شمول الملك لكل مافيه بالدلالة العقلية بحيث لايقبل التخصيص بخلاف ما اذاقيل مالك الامر كله فى يوم الدين (قوله فحينئذ) اى حين افادة الخاتم انه مالك الامر كله فى يوم الجزاء اوحين ازدياد قوة المحرك (قوله والخطاب) اى ويوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بغاية الخ (قوله والاستعانة) اى وخطابه بما يدل على تخصيصه بالاستعانة واورد على التخصيص بان الاستعانة كثيرا ماتقع بغيره تعالى واجيب باوجه احدها ان الحصر اضافى بالنسبة للاصنام ونحوها والثانى ان المراد بالاستعانة طلب تحصيل الاسباب وتيسيرها وكل من التيسير والتحصيل مختص به سبحانه وتعالى والثالث ان المقصود بالاستعانة انما هوالله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قولهم يافلان اعنى بمنزلة ياالله اعنى بواسطة فلان واما الاستعانة باسمائه تعالى فى قولهم بسم الله على تقدير الباء للاستعانة فاما انه استعانة به تعالى لان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله واما انها استعانة تبرك لا انها استعانة يقصد بها تحصيل الاسباب وقول المعتقد فى المهمات التقييد بذلك للاهتمام لا للاحتراز عن غيرها اذلا فرق (قوله متعلق بالخطاب) اى كما ان الباء فى بغاية متعلق بالتخصيص (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله وغاية الخضوع الخ) اى وحينئذ فالمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لالغيره وبان الاستعانة فى جميع المهمات منه لامن غيره (قوله هومعنى العبادة) الاضافة بيانية (قوله من حذف مفعول نستعين) اى حذف مفعوله الثانى (قوله فاللطيفة المختص بها الخ) اى فاللطيفة الداعية للالتفات فى هذا الموقع وهو الفاتحة التنبيه على ان العبد اذا اخذ فى قراءة الفاتحة يجب ان تكون قراءته الخ اى يتأكد عليه ذلك (قوله ان فيه تنبيها) اى من الله تعالى وقوله يجب ان تكون قراءته على وجه اى

هى ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث ٩

مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفاته لمستحق الحمد لاجل ان يجد من نفسه ذلك المحرك هذا حاصل كلام الشارح وفيه ان المأخوذ من كلام المتن ان اللطيفة الداعية للالتفات فى هذا المقام قوة المحرك الحاصلة من اجراء الصفات عليه لا التنبيه على ان القارئ ينبغى ان تكون قراءته كذلك وذكر العلامة عبد الحكيم ان الشارح اشار بقوله فاللطيفة الخ الى ان ماذكره المصنف قاصر لان حاصله ان اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذى يوجب ان يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم نكتة الخطاب الذى وقع فى كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهى ان العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على ان العبد ينبغى ان تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها (قوله ولما انجر الخ) اشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف ومن خلاف الخ كلام استطرادى ذكر فى غير محله لمناسبة وذلك لان كلامه كان اولا فى احوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجر الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فى المسند اليه فاورد عدة اقسام منه وان لم تكن من المسند اليه (قوله اورد عدة اقسام) هى ثلاثة تلقى المخاطب بغير مايترقب والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والقلب واما قوله او السائل الخ فهو من جملة تلقى المخاطب فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (قوله وان لم تكن من مباحث المسند اليه) اى ولذا قال ومن خلاف المقتضى ولم يقل منه وفى تعبيره بمن اشارة الى ان اقسامه لا تنحصر فيماذكره فان المجاز والكناية ايضا من خلافه (قوله تلقى المخاطب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده اى تلقى المتكلم بالكلام الثانى المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الاول والتلقى المواجهة يقال تلقاه بكذا واجهه به (قوله بغير مايترقب المخاطب) اى بغير ماينتظره المخاطب من المتكلم (قوله والباء فى بغير الخ) دفع بهذا مايقال ان فى كلام المصنف تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وحاصل ذلك الدفع انهما مختلفان فى المعنى فلا اعتراض ونوقش هذا الجواب بانه ان اراد التعدية العامة وهى ايصال معنى العامل الى المعمول فهذا لا يعد معنى مستقلا وان اراد بها الخاصة فهى غير موجودة هنا لان شرطها ان يكون مجرورها مفعولا به فى المعنى والتلقى انما يتعدى لواحد ولا يتعدى للثانى لا بنفسه ولا بالحرف واجيب بانه ضمن التلقى معنى المواجهة وهو يتعدى للثانى بالحرف (قوله على خلاف مراده) فمراد الحجاج وهو المخاطب بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله تنبيها) اى من ذلك المتكلم (قوله ذلك الغير) ال للعهد الذكرى اى على ان ذلك الغير الذى هو خلاف مراده ولو عبر به كان اوضح لانه العنوان المذكور فى المتن وان لم يشترط فى العهد الذكرى اتحاد العنوان وانما حملنا الغير على خلاف مراده ولم نحمله على غير مايترقبه المخاطب كما هو المتبادر ليوافق قول الشارح فيما بعد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير لدلالته على

٩ المسند اليه فقال (و) من خلاف المقتضى) اى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول اى تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء فى بغير للتعدية وفى (بحمل كلامه) للسببية اى انما تلقاه للسببية اى انما تلقاه بغير ما يترقب بسبب انه حمل كلامه اى الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) اى مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيها) للمخاطب (على انه) اى ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) اى الحجاج (له) اى للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا) ايا

(لأحملنك على الادهم) يعني القيد هذا مقول قول الحجاج (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب)هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير مايترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير (اى من كان مثل الامير في السلطان) اى الغلبة (وبسطة اليد) اى الكرام والمال والنعمة (فجدير بان يُصفِد) اى يعطى من اصفد (لا ان يصفد) اى يقيد من صفَّده (او السائل) عطف على المخاطب اى تلقى السائل (بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) اى غير ذلك السؤال (تنبيها) للسائل (على انه) اى ذلك الغير (الاولى بحاله)

ان المنبه على كونه اولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يترقب فتأمل (قوله والارادة) عطف تفسير (قوله متوعدا اياه) اى لان القبعثرى كان جالسا فى بستان مع جماعة من اخوانه فى زمن الحصرم اى العنب الاخضر فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له انت قلت ذلك فقال نعم ولكن اردت العنب الحصرم ولم ادرك فقال له لاحملنك على الادهم فقال القبعثرى مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فقال له الحجاج ويلك انه حديد فقال ان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده فان الحجاج اراد بالحديد المعدن المعروف فحمله القبعثرى على ذى الحدة فقال الحجاج لاعوانه احملوه فلما حملوه قال سبحان الذى سخر لنا هذا الآية فقال اطرحوه على الارض فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم فصفح عنه الحجاج فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته واحسن اليه على ما قيل والقبعثرى كان من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على كرم الله تعالى وجهه وقوله انما اردت العنب الحصرم اى والمراد بتسويد وجهه اسوداده وبقطع عنقه قطفه وبدمه الخمر المتخذ منه (قوله لاحملنك على الادهم) ان قلت كان المناسب لغرض الحجاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال والتعدية امر وضعى يقال حمل على الادهم اى قيد به واوسلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه او انه شبه القيد بمركوب بجامع التمكن فى كل على طريقة الاستعارة بالكناية واثبات الحمد تخييل هذا وقرر شيخنا العلامة العدوى ان معنى قوله لاحملنك الخ لالجأنك الى القيد اى الى ان تصير مقيدا به فعلى بمعنى الى ولا قلب ولا شئ وهذا غير الوجه الاول (قوله يعنى القيد) اى يعنى الحجاج فى هذا القول بالادهم القيد من الحديد (قوله وعيد الحجاج) اى بالحمل على الادهم الذى هو القيد الحديد (قوله فى معرض الوعد) اى فى صورة الوعد بالحمل على الادهم الذى هو الفرس (قوله وتلقاه) اى وواجهه بغير ما يترقب يجوز ان يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به كما فى سم والاظهر ان المراد بما يترقبه الكلام الدال على العفو وترك العقوبة به لان الذى يترقبه الحجاج مراجعته فى الحمل على القيد الحديد والمراد بغيره الكلام الدال على مدح الامير (قوله بان حمل الادهم) الباء للسببية (قوله الذى غلب سواده الخ) اى انه يولد وفيه شعرات بيض ثم يكثر الشعر الاسود حتى يغلب على الابيض ويذهب الابيض بالمرة بان ينقلب البياض سوادا ولا مانع من ذلك كما ان السواد ينقلب بياضا فى مثل الشعر ويحتمل ان المراد ويذهب البياض فى رأى العين وبادئ الرأى لقلته (قوله وضم اليه و

الاشهب) اى قرينة على ان مراده بالادهم الذى يحمله عليه الفرس لاالقيد (قوله اى الغلبة) اشار الى ان المراد بالسلطان السلطنة (قوله اى الكرم) تفسير لبسطة اليد فالمراد ببسطة اليد سعتها اى الكرم وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لامن بقية التفسير وذكر نعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص (قوله من اصفد) اى مأخوذ من اصفد وكذا مابعده فاصفد يدل على الخير لانه من الصفد بالتحريك وهو الاعطاء بخلاف صفد فانه يدل على الشر لانه من الصفاد بالكسر وهو مايوثق به وهذا عكس وعد واوعد والنكتة فى ذلك ان صفد للقيد وهو ضيق فناسب ان تقلل حروفه الداله عليه واصفد للاعطاء المطلق المطلوب فيه الكثرة فناسب فيه كثرة الحروف ووعد للخير والخير سهل مقبول للانفس فناسب قلة حروفه وخفة لفظه واوعد للشر وهو صعب شاق على النفوس فناسب ثقل لفظه بكثرة حروفه (قوله او السائل) الفرق بين تلقى السائل وتلقى المخاطب ان تلقى السائل مبنى على السؤال بخلاف تلقى المخاطب (قوله بغير مايتطلب) فى الصحاح التطلب هو الطلب مرة بعد اخرى فالاولى بغير مايطلب لان ذلك التلقى لايختص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه عبربه لاجل حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى اوانه عبربه اشارة لمزيد الشوق الحاصل عند السائل فكان ذلك السائل لمزيد الشوق الحاصل عنده كالطالب للجواب مرة بعداخرى بقى شئ آخر وهوان الجواب يجب انيكون مطابقا للسؤال واذااجيب السائل بغير مايتطلب لم يكن الجواب مطابقا للسؤال واجيب بان السؤال ضربان جدلى وتعليمى والاول يجب ان يطابقه جوابه والثانى يبنى المجيب فيه جوابه على الامر اللائق بحال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فيجوز المخالفة فيه والسؤال عن الاهلة والنفقة من هذا القبيل لانه من المسلمين للنبى (قوله تنبيها) اى من المجيب للسائل (قوله اى ذلك الغير) اى غير سؤاله فالضمير راجع للغير الاول وقوله الاولى بحاله امالعدم اهليته لجواب مايسأله اولعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه (قوله او المهم له) الاولى الاهم له لان السائل له سؤالان احدهما ماسأل عنه ولم يجب عنه والآخر مالم يسئل عنه واجابه المجيب عنه وكل من السؤالين للسائل اهتمام به لكن اهتمامه بالاول اقوى فاذا اجيب عنه بغير مايتطلب علم ان الاولى انيكون الاهم عنده هو الثانى لاالاول الذى سأل عنه وانما يستفاد هذا المعنى من التعبير بالاهم وعطف المهم على ماقبله من عطف الملزوم على اللازم لان كونه هو المهم يستلزم كونه اولى اى انسب بحاله دون العكس لان الشئ قد يكون اولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه اولا ولايكون فى نفسه من جملة المهمات التى يتأكد طلبها (قوله كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة) مثال التنبيه على انه الاولى بدليل قوله فى شرحه التنبيه على انه الاولى والاليق الخ والآية الآتية اى يسئلونك ماذا ينفقون الخ مثال التنبيه

او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج) سئلوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم

على انه الاهم بدليل قوله فى شرحه تنبيها على ان المهم فى كلامه نشر على ترتيب اللف
(قوله سألوا عن سبب اختلاف الخ) المراد بالجمع مافوق الواحد فقد روى ان معاذ بن
جبل وربيعة بن غنم الانصارى قالا يارسول الله مابال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يزيد
حتى يمتلئ ويستوى ثم لايزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب
وقد اجيبوا ببيان الثمرة والحكمة المترتبة على ذلك فى قوله هى مواقيت الخ وذلك
لان الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فيتميز به كل شهر عما سواه ويجتمع من ذلك
اثنا عشر شهرا هى مجموع العام ويمتاز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصته فيتعين به
الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذى هو
ان القمر جرم اسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فاذ اسامت القمر الشمس لم
يظهر فيه شئ من نورها لحيلولة الارض بينهما فاذا انحرف القمر عن الشمس قابله
شئ منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منعطفا كالقوس ثم كلما ازداد البعد من
المسامتة ازدادت المقابلة فيعظم النور ثم اذا اخذ القمر فى القرب من الشمس فى سيره
كان الانتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل جميعا (قوله سألوا عن سبب
اختلاف القمر) اى عن السبب الفاعلى فى اختلافه ان قلت لم لم يحمل السؤال الواقع
منهم على ان المسؤل عنه فيه السبب الغائى ولم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما
يتطلب قلت ان تصديرهم السؤال بمابال يدل على ان المسؤل عنه السبب الفاعلى لانها
انما تستعمل فى السؤال عن ذلك لافى السؤال عن السبب الغائى كذا ذكر بعض ارباب
الحواشى وعبارة عبدالحكيم اعلم ان مايسئل بها عن الجنس فالمسؤل عنه ههنا حقيقة امر
الهلال وشانه حاله اختلاف تشكلاته النورية ثم عوده لما كان عليه وذلك الامر المسؤل
عن حقيقته يحتمل ان يكون غايته وحكمته وان يكون سببه وعلته فسبب النزول لااختصاص
له باحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر ماسبب اختلاف الاهلة وان يقدر ما حكمة
اختلاف الاهلة فاختصار صاحب الكشاف والراغب والقاضى انه سؤال عن الحكمة
كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكى
انه سؤال عن السبب لما ان الحكمة ظاهرة لاتستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب
الحكيم انتهى ويرد على السكاكى انه حيث كانت الحكمة ظاهرة لاتستحق السؤال
عنها والجواب لم يكن الاولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل
العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه على ان السؤال عنها اولى بحالهم (قوله
ببيان الغرض) اى الغاية والفائدة المآلية والحكمة المترتبة على ذلك فاندفع مايقال
ان كبر القمر وصغره وزيادة نوره ونقصانه من افعال الله وهى لاتعلل بالاغراض
عندنا وحاصل الجواب ان الشارح شبه الحكمة بالغرض باعتبار ان كلا منهما مترتب
على طرف الفعل واطلق عليها اسمه على جهة الاستعارة وقوله ببيان الغرض اى لاببيان

(السبب)

وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها (ومنه) اى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض)

السبب والاقيل مثل ماتقدم (قوله معالم) اى علامات وقوله يوقت اى يعين الناس الخ (قوله ومحال الديون) اى زمن حلولها (قوله وغير ذلك) اى كمدة الحمل والحيض والنفاس والعدة (قوله وذلك) اى اجابتهم ببيان الغرض والحكمة لا ببيان السبب الفاعل للتنبيه الخ (قوله عن ذلك) اى عن الغرض والحكمة المترتبة على ذلك الاختلاف (قوله لانهم ليسوا الخ) فيه ان السائل بعض الصحابة وهم لذكائهم يطلعون على ذلك ويدفع هذا بقول الشارح بسهولة اى انهم ليسوا ممن يطلعون على ذلك بسهولة اى لعدم تحصيل الآلات لانها ليست موجودة عندهم لا لنقص فى طبيعتهم او يقال ان الاطلاع على دقائق علم الهيئة بسهولة انما يكون بالوحى والوحى انما يكون للانبياء (قوله وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون الخ) محل كون هذه الآية من قبيل تلقى السائل بغير ما يتطلب اذا كان السؤال عن المنفق فقط اما اذا كان السؤال عن المنفق وعن المصرف معا كما قيل ان عمرو بن الجموح جاء الى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا انفق من اموالنا واين نضعها نزلت هذه الآية فلا تكون الآية من تلقى السائل بغير ما يتطلب بل من قبيل الجواب عن البعض وهو المصرف صراحة وعن البعض الآخر ضمنا لان فى ذكر الخير اشارة الى ان كل مال نافع ينفق منه (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل ان المراد عن بيان مقداره ويحتمل ان المرد عن جنس ما ينفقون ويحتمل ان المراد عن كليهما (قوله فاجيبوا ببيان المصارف) اى لا ببيان المنفق ولو انهم اجيبوا ببيانه لقيل انفقوا مقدار كذا او كذا او انفقوا من كذا وكذا او مقدار كذا وكذا من كذا (قوله لان النفقة لا يعتد بها الخ) اعترض بانه ان كان المراد بالنفقة صدقة الفرض اشكل ذكر الوالدين لانه تجب نفقتهما ولا يجوز دفعها لمن تجب النفقة عليه وان حملا على من لا تجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وقد يجاب بان المراد بهما من لا تجب نفقتهما واللفظ وان كان عاما لكنه مخصص بالقواعد الشرعية وان كان المراد بالنفقة صدقة النفل اشكل نفى الاعتداد اذ هى معتد بها مطلقا الا ان تحمل الصدقة على صدقة النفل ويراد نفى كمال الاعتداد (قوله الا ان تقع موقعها) اى لا يعتد بها فى جميع الاوقات الا وقت وقوعها فى موقعها اى فى محلها بان صرفت فى مصارفها فهو استثناء مفرغ فى الظرف فاذا وقعت فى موقعها كانت معتدا بها قليلة كانت او كثيرة واذا لم تقع فى موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيرة بخلاف المنفق فانه معتد به اذا وقع فى محله سواء كان قليلا او كثيرا غاية الامر انه اذا دفع دون الواجب عليه فى صدقة الفرض لا تبرأ ذمته مطلقا بل مما دفعه ويبقى الباقى فى ذمته مع اجزاء ما دفع قطعا (قوله التعبير عن المستقبل) اى وكذا عكس هذا وهو ان يعبر عن المعنى الماضى بلفظ المضارع احضارا للصورة العجيبة واشارة الى تجدده شيئا فشيئا كقوله تعالى

والله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا اى فاثارت وقوله تعالى واتبعوا ماتتلو الشياطين اى ماتلت ثم ان التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى وعكسه يحتمل ان يكون من المجاز المرسل والعلاقة مابينهما من التضاد لان الضد اقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فبينهما شبه المجاورة لتقارنهما غالبا فى الخيال لكن هذا الاحتمال لايفيد المبالغة المقصودة وهى الاشعار بتحقق الوقوع وان هذا المستقبل كالماضى لان المجاز المرسل لما كانت الدلالة فيه انتقالية لم يكن فيه ابلغية وانما هو كدعوى الشئ بينة على يأتى ويحتمل ان يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع فى كل منهما بالنسبة للتعبير عن المعنى الاستقبالى بالماضى واما وجه الشبه فى عكسه فهو كون كل نصب العين مشاهدا وهو فى الماضى اظهر لبروزه الى الوجود وهذا الاحتمال يفيد المبالغة السابقة فقول المصنف تنبيها الخ يشير الى ان التعبير عن المستقبل بالماضى على وجه الاستعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى فى تحقق الوقوع وهذا وان كان من وظيفة البيان لكن من حيث ان الداعى اليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعانى ولايخفى ان الاستعارة فى الفعل بتبعية استعارة المصدر كما هو مشهور ان قلت ان مصدر الماضى والمستقبل واحد فكون الاستعارة تبعية يؤدى الى تشبيه الشئ بنفسه قلنا يختلف المصدر بالتقييد بالماضى والاستقبال لكن لا يخفى ان هذا استعارة فى المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكر القوم فى مباحث الاستعارة لكن قواعدهم لاتأباه (قوله بمعنى يصعق) اى فالصعق معنى يقع فى المستقبل وعبر عنه بالماضى تنبيها على تحقق وقوعه ثم ان قول الشارح بمعنى الخ بناء على ماوقع فى نسخ المتن ويوم ينفخ فى الصور فصعق لكن نظم التنزيل ففزع والموضوع الذى فيه فصعق نظمه ونفخ فى الصور فصعق والشاهد موجود فى كل من الآيتين وذلك لان كلا من الفزع والصعق معنى استقبالى عبر عنه بصيغة الماضى على خلاف مقتضى الظاهر تنبيها على تحقق وقوعه لان الماضى يشعر بتحقق الوقوع فقد ظهر لك ان ما فى المتن مخالف لنظم القرآن قال الفنارى وقد يقال ان مراد المصنف مجرد التمثيل لاعلى انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ومثله التعبير الخ) المثلية من حيث التعبير عن المعنى المستقبل بغيره لابالماضى وبهذا يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما كذا فى عروس الافراح وفى بعض الحواشى ان فصلهما عما قبلهما لما فيهما من الاشكال الذى ذكره الشارح وانما فصل الثانى عن الاول بلفظ نحو اشارة الى اختلاف معنى الوصفين فى الآيتين (قوله وان الدين لواقع) اى وان الجزاء لحاصل فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع لان وقوع الدين اى الجزاء استقبالى هذا ان اريد الجزاء الاخروى وهو مايحصل فى يوم القيامة واما ان اريد الدنيوى امكن كون التعبير على اصله قيل ان التمثيل بالآية غير مستقيم

بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وان الدين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وههنا بحث وهو ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف

لان فيها التعبير باسم الفاعل المقرون بلام الابتداء عن الحال ولام الابتداء تخلص المضارع المقدر هنا للحال لان المعنى على تقدير ليقع واجيب بان لام الابتداء هنا فى الآية لمجرد التأكيد كما اشار له الشارح بقوله مكان يقع فهى هنا كهى فى قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم وليست للتأكيد وتخليص المضارع للحال وان كانت تفيدهما بحسب اصلها افاده عبدالحكيم (قوله فيكون كل منهما الخ) تفريع على قوله قد يكون بمعنى الاستقبال اى واذا كان يأتى بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله واردا على حسب الخ) اى وحينئذ فجعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالى باسمى الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر لا يسلم (قوله والجواب الخ) هذا جواب بالمنع لقوله فيكون كل منهما الخ وحاصله انا لانسلم انه اذا استعمل احدهما بمعنى الاستقبال على خلاف اصل الوضع يكون واقعا موقعه بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر (قوله حقيقة فيما) اى فى زمن تحقق فيه وقوع الوصف وهو الحال اتفاقا والماضى عند بعضهم واعترض هذا الجواب بانه يفيد ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول مدلوله الزمان ولا قائل بذلك واجيب بان فى الكلام حذفا والاصل حقيقة فى ذات متصفة بوصف واقع فى زمان تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال او هو والماضى فقوله بعد وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق الخ لابد فيه ايضا من تقدير والاصل وقد استعمل ههنا فى ذات متصفة بوصف واقع فيما اى فى زمان لم يتحقق اى لم يحصل وهو المستقبل والحاصل ان معنى قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال اى فى الذات المتصفة بالحدث الحاصل بالفعل فى الحال وقولهم مجاز فى الاستقبال اى فى الذات المتصفة بالحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل بعد ذلك فاذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لالان الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لزم حضور الزمان وفرق بين الزمن المعتبر فى المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وعدم حصوله بالفعل فى الحال فظهر من هذا ان اسمى الفاعل والمفعول انما وضعا لما وقع فى الحال والماضى لانهما موضوعان له مع الحال والماضى وشتان ما بين الامرين وحينئذ فلا ينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا (قوله مجاز الخ) اى والمجاز خلاف مقتضى الظاهر هذا مراده وفيه انه يقتضى ان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر وهو لا يسلم بل قد يكون المجاز مقتضى الظاهر اذا اقتضاه المقام كذا بحث ارباب الحواشى وفى عبد الحكيم نقلا عن الشارح فى شرحه على المفتاح ان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى بما وضع له (قوله مكان الآخر والآخر مكانه) اى مع اثبات حكم كل للآخر لا لمجرد تبديل المكان كما فى عكس القضية وذلك كما فى المثال فان الناقة والحوض اشتركا فى حكم وهو مطلق العرض الا ان الحكم الثابت

وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) اى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضتُ الناقة على الحوض) مكان عرضت الحوض على الناقة اى اظهرته عليها لتشرب (وقبله) اى القلب (السكاكى مطلقا) وقال انه مما يورث الكلام ملاحة (ورده غيره) اى ٨

٨ غير السكاكى (مطلقا) لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق انه ان تضمن اعتبار الطيفا) غير الملاحة التى اورثها نفس القلب (قبل كقوله ومهمة اى مفازة (مغبرة) اى مملوءة بالغبرة (ارجاؤه) اى اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كأن لون ارضه سماؤه) على حذف المضاف (اى لونها) يعنى لون السماء فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه

الحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا والحكم الثابت للناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك واثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس وخرج بقولنا مع اثبات حكم كل للآخر بعض افراد العكس المستوى وقولنا فى الدار زيد وضرب عمرا زيد لانه لم يثبت حكم كل للآخر بل كل منهما باق على حكمه وانما هذا من باب التقديم والتأخير وخرج ايضا ضرب عمر وبالبناء للمفعول لانه وان جعل للمفعول حكم الفاعل وجعل فى مكانه لكن لم يجعل للفاعل حكم المفعول ولم يجعل فى مكانه قال ابن جماعة وانظر هل القلب حقيقة او مجاز او كناية وهل هو من مباحث المعانى او البديع او يفرق بين اللفظى منه والمعنوى آه والظاهر انه من الحقيقة لان كل كلمة مستعملة فيما وضعت له ولم يرد من التركيب شئ آخر مغاير لما اريد من الكلمات نعم ربما يدعى انه من قبيل المجاز العقلى وانه من مباحث المعانى والبديع باعتبارين مختلفين كما يأتى (قوله مكان عرضت الخ) اى لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا شعور واختيار لاجل ان يميل للمعروض او يحجم عنه والسبب فى هذا القلب هو ان المعتاد ان يؤتى بالمعروض للمعروض عليه وهنا لما كانت الناقة يؤتى بها للحوض والحوض باق فى محله نزل كل واحد منهما منزلة الآخر فجعلت الناقة كأنها معروضة والحوض كأنه معروض عليه ومن نظائر هذا قولهم ادخلت الخاتم فى الاصبع والقلنسوة فى الرأس فانه مكان ادخلت الاصبع فى الخاتم والرأس فى القلنسوة وذلك لان المدخل هو الاصبع والرأس فالظرف هو المدخول فيه والمظروف هو الداخل والسبب فى ذلك القلب ان العادة ان المظروف ينقل الى الظرف وهنا نقل الظرف وهو الخاتم والقلنسوة الى المظروف وهو الرأس والاصبع فنزل احدهما منزلة الآخر (قوله اظهرته عليها) على بمعنى اللام اى اظهرته لها بمعنى اريتها اياه (قوله مطلقا) اى سواء تضمن اعتبارا لطيفا اولا (قوله انه مما يورث الكلام ملاحة) اى لان قلب الكلام مما يحوج الى التنبيه للاصل وذلك مما يورث الكلام ملاحة ثم انه ان قصد به المطابقة لمقتضى الحال كان من مباحث فن المعانى والاصح ان يعد من فن آخر ولذلك يوجد هذا القلب فى التشبيه المعكوس وهو من مبادى علم البيان وفى علم البديع (قوله ورده غيره) اى وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير (قوله كقوله) اى رؤبة بن العجاج (قوله ومهمه) اى ورب مهمه (قوله اى مفازة) هى الارض التى لا ماء فيها سميت مفازة تفاؤلا بان السالك فيها يفوز بمقصوده او بالنجاة من المهالك والا فهى مهلكة (قوله بالغبرة) بفتح الغين اى التراب (قوله جمع الرجا) المناسب للجمع ان يقول جمع رجا وقوله مقصورا اى بمعنى الناحية واما الرجاء بالمد فهو تعلق القلب بمرغوب يحصل فى المستقبل مع الاخذ

(فى)

في الاسباب (قوله على حذف المضاف) اى لانه لامناسبة بين لون الارض وذات السماء حتى يشبه بها فالمشبه به محذوف هو لون السماء (قوله والاعتبار اللطيف) اى الزائد على لطافة مجرد القلب (قوله حتى كأنه) اى لون السماء صار بحيث اى ملتبسا بحالة هى كونه يشبه به لون الارض فى ذلك اى فى الغبرة (قوله مع ان الارض) اى لون الارض وقوله اصل فيه اى فى ذلك التشبيه فحقه ان يجعل مشبها به ولون السماء مشبهـا بان يقال كأن لون سمائه لون ارضه واعترض بان هذا لاينبغى اجراء الخلاف فيه لان قلب التشبيه متفق عليه كيف وقد ورد فى القرآن انما البيع مثل الربا والاصل انما الربا مثل البيع فقلب مبالغة فالاولى للمصنف ان يمثل بقول الشاعر

* رأين شيخا قد تحنى صلبـه * يمشى فيقعس اويكب فيعثر *

اراد اويعثر فيكب والقعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والاكباب السقوط على الوجه والعثرة الزلة اى رأت الغوانى شيخـا منحنيا قد صار احدب اذا مشى يتكلف مشية الاقعس خوف السقوط اويعثر فيكب ففى القلب تخييل انه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره ومن القلب المتضمن لاعتبار لطيف قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار فالاصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا لما مر من ان المعروض عليه لابد ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض ووجه الاعتبار اللطيف فى الآية الاشارة الى ان الكفار مقهورون فكأنهم لااختيار لهم والنـار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه (قوله اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا) اى زائدا على مجرد لطافة القلب (قوله يعتدبها) اشار بذلك الى ان الملاحة التى يوجبها القلب غير معتد بها على هذا القول (قوله كقوله) اى قول القطامى عمرو بن سليم التغلبى من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابى وقد كان اسيرا له فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من الابل ومطلع القصيدة

* قفى قبل التفرق ياضباعا * ولا يك موقف منك الوداعا *

قفى وافدى اسيرك ان قومى * وقومك لااري لهم اجتماعا *

ومنها * اكفرا بعد رد الموت عنى * و بعد عطائك المائة الرتاعا *

والالف من ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح (قوله فلما ان جرى) ان زائدة وجرى بمعنى ظهر وفى الكلام استعـارة بالكناية حيث شبه السمن بالماء الجارى واثبت له شيئا من خواصه وهو الجرى وقوله سمن بكسر السين وفتح الميم ضد الهزال وفى قوله كما طينت مصدرية وجواب لما فى البيت الواقع بعده وهو

* امرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن ان لن تستطاعا *

وقوله ليأخذوها اى لحمل الاثقال والضمير فى قوله عليها وفى يأخذوها للناقة فان

قوله رأين شيخا الخ لعله ورأين بالـواو ليتوافق المصراعان ويكـونا من الكامل وليحرر (مصححه)

والاعتبـار اللطيف هو المبـالغة فى وصف لون السمـاء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الارض فى ذلك مع ان الارض اصل فيه (والا) اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى الظـاهر من غير نكتة يعتدبها (كقوله) فلما ان جرى سمن عليهـا (كما طينت بالفدن) اى القصر (السياعا) اى الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع

بعض ابيات القصيدة صريح فى انه يصف ناقته وهو قوله

❊ فلما ان مضت ثنتان عنها ❊ وصارت حقة تعلو الجذاعا ❊
❊ عرفنا مايرى البصراء فيها ❊ فآلينا عليها ان تباعا ❊
❊ وقلنا مهلوا لثنيتيها ❊ لكى تزداد للسعر اطلاعا ❊
❊ فلما ان جرى سمن عليها ❊ كما طينت بالفدن السياعا ❊

ومما ذكر تعلم ان قول بعضهم ان قصد الشاعر وصف جفنة مملوءة بالثريد المدهن وان قوله سمن بفتح السين وسكون الميم غلط فاحش افاده الفنارى (قوله السياعا) بفتح السين وكسرها (قوله اى الطين بالتبن) اى المخلوط بالتبن وهذا المعنى الذى ذكره الشارح هو مافى الصحاح وفى الاساس ان السياع بالكسر ماطين به اعنى الآلة واما بالفتح فهو الطين (قوله والمعنى الخ) اى المراد فيكون الغرض تشبيه الناقة فى سمنها بالفدن وهو القصر المطين بالسياع اى الطين المخلوط بالتبن حتى صار متينا املس لاحفرة فيه ولا وهن وقد قلب الكلام ولم يتضمن هذا القلب مبالغة كما تضمنها فى قوله كأن اون ارضه سماؤه (قوله يقال طينت السطح والبيت) اى اصلحته وسويته بالطين (قوله انه) اى القلب فى هذا البيت (قوله لايهامه) اى القلب ان السياع الخ لايقال هذا الاعتبار لاحسن فيه فلا اعتداد به وذلك لان كثرة تطيين القصر لالطف فى الوصف به لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف فى نفسه لكن فيه لطف بالنسبة للمقصود المترتب عليه وهو افادة المبالغة فى وصف الناقة بالسمن كما اشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ وبيان ذلك ان القلب يدل على عظم السياع وكثرته حتى صار كأنه الاصل وسمن الناقة مشبه بالسياع فيدل القلب حينئذ على عظم السمن حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل (قوله بمنزلة الاصل) فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل واعلم ان هذا الايراد الذى ذكره الشارح لايرد على المصنف الا على ما ذكره الشارح تبعا للصحاح من ان السياع هو الطين المخلوط بالتبن واما على ماذكره الزمخشرى فى الاساس من ان السياع بالكسر الآلة التى يطين بها فلا يرد ولا يتأتى ان يكون فى القلب المذكور معنى لطيف فيحتمل ان يكون المصنف جرى على مافى الاساس وحينئذ فلا اعتراض عليه تأمل (خاتمة) قد اهمل المصنف امورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد او الاثنين او الجمع لخطاب الآخر نحو قوله تعالى قالوا اجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء فى الارض يا ايها النبى اذا طلقتم النساء فمن ربكما ياموسى واوحينا الى موسى واخيه ان تبوآ لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة واقيموا الصلوة وبشر المؤمنين يامعشر الجن والانس ان استطعتم الى قوله فبأى آلاء ربكما تكذبان ووجه

يقال طينت السطح والبيت ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن مالا يتضمن قوله كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن

حسن هذه الاقسام ماذكر في الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه نحو اذا ما القارظ العنزي آبا وانماهما القارظان وقفانبك والقيافي جهنم وحنانيك واخواته

احوال المسند

اى الامور العارضة له من حيث انه مسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال (قوله اماتركه) قد تقدم وجه التعبيرهنا بالترك وهناك بالحذف وانما بدأ من احوال المسند بالترك لان الترك عبارة عن عدم الاتيان به والعدم في الجملة سابق على احوال الحادث (قوله فلمامر في حذف المسند اليه) اي من الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر وتخييل العدول الى اقوى الدليلين وضيق المقام بسبب التحسر اوبسبب المحافظة على الوزن واتباع الاستعمال وغير ذلك (قوله امسى بالمدينة رحله) امسي اما مسندة الى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبرها ان كانت ناقصة او حال ان كانت تامة واما مسندة الى رحله وبالمدينة خبرها اوحال كذا في عبد الحكيم (قوله فاني وقيار بها لغريب) علة لمحذوف مع الجواب والتقدير * ومن يكن امسى بالمدينة رحله * فقد حسنت حالته وساءت حالتي وحالة قيار لاني الخ ولايصح ان تكون الجملة المقرونة بالفاء جوابا لان الجواب مسبب عن الشرط ولامسببية هنا وبهذا ظهر ماقاله الشارح من ان لفظ البيت خبر ومعناه التحسر وقوله بها متعلق بغريب والباء بمعنى في (قوله فاني وقيار الخ) قدم قيار على قوله لغريب للاشارة الى ان قيارا ولو لم يكن من جنس العقلاء بلغه هذا الكرب واشتدت عليه هذه الغربة حتى صار مساويا للعقلاء في التشكي منها ومقاساة شدتها بخلاف مالو اخره فلايدل الكلام على التساوي لان في التقديم اثرا في الادلية (قوله والمأوى) مرادف لماقبله (قوله اسم فرس اوجمل) في نسخة اسم فرس اوجمل اوغلام الشاعر ففي قيار اقوال ثلاثة كما في حاشية السيد على المطول (قوله ضابئ) بالهمزة وبابدالها ياء ساكنة من ضبأ في الارض اذا اختفى فيها (قوله والتوجع) اى من اجل الغربة ومقاساة شدائدها (قوله فالمسند الى قيار محذوف) اى وغريب خبر ان لاخبر قيار لاقترانه باللام وخبر المبتدأ الغير المنسوخ لايقترن بها الاشذوذا (قوله بناء على الظاهر) متعلق بالعبث اى ان العبثية منظور فيها للظاهر وفي الحقيقة ليس ذكره عبثا لانه احد ركني الاسناد (قوله مع ضيق المقام بسبب التوجع) اى من الغربة ان قلت لم يسبق في المتن في حذف المسند اليه ذكر لضيق المقام فكيف يمثل المصنف للحذف لمامر بهذا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيمامر اونحو ذلك وانظر لم لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأتيه (قوله ومحافظة الوزن) عطف على التوجع بدليل انه فيما يأتي فسر ضيق المقام

(احوال المسند) (اما تركه فلمامر) في حذف المسند اليه (كقوله) ومن يك امسى بالمدينة رحله (فاني وقيار بها لغريب) الرحل هو المنزل والمأوى وقيّار اسم فرس اوجمل للشاعر وهو ضابئ بن الحارث كذا في الصحاح ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ٩

بالمحافظة على الشعر (قوله عطفا على محل اسم ان) اى على اسم ان باعتبار محله وهو الرفع بالابتداء وهذا بناء على انه لايشترط فى العطف باعتبار المحل وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل ومذهب البصريين انه لابد منه وحينئذ فلا يصح العطف على محل اسم ان مطلقا لان المحرز وهو الابتداء قد زال ويجعلون المعطوف عليه فى مثل هذا محل ان واسمها كذا فى الفنارى (قوله خبرا عنهما) اى ولا حذف فى الكلام (قوله لامتناع العطف) اى لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدأ وان الى معمول واحد هو الخبر وليس علة عدم الجواز كون وغريب مفردا او المبتدأ شيئان لانه وصف على وزن فعيل يستوى فيه الواحد وغيره قال تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله واما اذا قدرنا له) اى لقيار خبرا محذوفا اى وجعل الغريب المذكور خبر ان فيجوز ان يكون هو اى قيار عطفا على محل اسم ان وقوله لان الخبر اى المذكور الذى هو لغريب مقدم اى على المعطوف تقديرا اى وان كان فى اللفظ متأخرا (قوله واما اذا قدرنا له خبرا الخ) ان قلت لم لم يجعل لغريب خبرا عن قيار ويكون المحذوف خبر ان قلت منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله لغريب لان لام الابتداء انما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ بان ولا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ بها الاشذوذا كما قالوا فى قوله

* ام الحليس لعجوز شهر به * ترضى من اللحم بعظم الرقبة *

اللهم الا ان يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ نحو لقائم زيد كما ذكره عبد الحكيم (قوله فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان) اى مما فيه العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر الذى هو ممنوع كما مر لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو ان وعمرو على ذاهبان (قوله بل مثل ان زيدا الخ) مما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر اى تقديرا اذ يقدر لعمرو خبر آخر فيكون خبر الاول المذكور فى نية التقديم على المعطوف ثم ان العطف على محل اسم ان يستدعى انه من عطف المفردات وتقدير خبر آخر يستدعى انه من عطف الجمل قال سم قلت انه لا يستدعى ذلك فقد قال الاستاذ عيسى الصفوى بل هو من عطف المفردات لانه عطف المبتدأ على محل اسم ان وخبره على خبر ان واعلم ان هذا الاعراب وان جوزه الشارح الا انه يلزم عليه محذوران الاول ان فيه تقديم المعطوف على المعطوف عليه الثانى ان فيه العطف على معمولى عاملين مختلفين وذلك لان قيار عطف على اسم ان باعتبار محله والعامل فيه الابتداء وخبره عطف على خبر ان والعامل فيه ان والعطف المذكور غير جائز فى مثل هذه الصورة على الصحيح لان الواو حرف ضعيف فلا يقوى على عمل عاملين مختلفين وقد يجاب عن الاول بان الخبر عن المعطوف المقدر يعتبر بعد خبر ان المذكور ويقدر بعده وعن الثانى بان ذلك الخبر المقدر مرفوع بالابتداء وذلك لانه اذا لم يعتبر عطفه على

٩ ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظا او تقديرا واما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز

ويجوز ان يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (وكقوله نحن بما عندنا وانت بما * عندك راض والرأى مختلف) فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لماذكر اى نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا هو خبر الاول بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس (وقولك زيد منطلق وعمر واى وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فاذا زيد) اى موجود اوحاضر او واقف او بالباب اوما اشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود

خبران بل عطف المبتدأ فقط على محل اسم ان فظاهر وان اعتبر معطوفا عليه فانه يكون معطوفا على لفظه لان ان اعتبرت فى حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها هو الابتداء ويكون من عطف المفردين على المفردين ولايصح ان يقال انه اذا اعتبر عطف الخبر المقدر على خبر ان يكون عطفا على محله دون لفظه لاجل ان يتحد عامل المعطوفين وعامل المعطوف عليهما وهما اسم ان وخبرها لان العطف على محل خبر ان لم يوجد فى كلامهم كذا افاده عبد الحكيم وتأمله واتما كان الرافع لذلك الخبر المقدر الابتداء لان جواز العطف على المحل بدون محرز قول الكوفيين وهم يقولون الابتداء رافع للجزئين (قوله ويجوز ان يكون الخ) هذا الوجه نفس ماسبق فى قوله فالمسند الى قيار الخ لكن اعاده لاجل افادة انه من عطف الجمل لامن عطف المفردات كما فى الوجه الذى قبله والحاصل ان البيت يحتمل احتمالات اربعة اثنان جائزان واثنان ممنوعان فالجائزان جعل قيار مبتدأ خبره محذوف والجملة باسرها عطف على جملة اسم ان وخبرها اوجعل قيار عطفا على محل اسم ان ويقدر له خبر عطف على خبر ان والممنوعان جعل قيار مبتدأ خبره لغريب وخبر ان محذوف اوجعل قيار عطفا على محل اسم ان ولغريب خبر عنها (قوله على جملة ان الخ) فى الحقيقة لادخل لان فى الجملة (قوله وكقوله الخ) هو من المنسرح (قوله نحن بما عندنا) اى نحن راضون بما عندنا وانت راض بما عندك من الرأى وآراؤنا مختلفة فكل انسان يتبع رأيه لانه حسن باعتبار حاله وان كان قبيحا باعتبار حال آخر ففيه اشارة الى ان تفاوت المطالب فى الحسن والقبح باعتبار علو الهمة ودناءتها فرب شئ حسن عند دنئ الهمة يكون قبيحا عند عليها (قوله لماذكر) اى للنكات التى ذكرت فى البيت السابق اى لاجل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب الوزن (قوله فالمحذوف ههنا خبر الاول الخ) هذا اشارة الى فائدة تعداد المثال (قوله خبر الاول) اى لانه لايجوز ان يكون راض خبرا عن نحن لعدم المطابقة واما قوله

* والمسجدان وبيت نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر *

فاصله عامروه فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها واما المصير الى حذف الموصوف وان التقدير نحن قوم راض فتكلف وبتقديره يصح ان يكون راض خبرا عن نحن وانت ولاحذف فى الكلام قال فى المغنى وقد تكلف بعضهم فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه وهو مردود لانه لم يحفظ نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لايجب له من التطابق مايجب لهما انتهى (قوله وفى البيت السابق بالعكس) اذ لايجوز فيه ان يكون المذكور خبر الثانى لان لام الابتداء لاتدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ كما مر (قوله زيد منطلق وعمرو) ان جعل الكلام من عطف

الجمل كان من قبيل حذف المسند من الجملة الثانية والاقرب حذف المعطوف على المسند لكن لايطلق فى الاصطلاح على تابع المسند اليه او المسند انه كذلك ويلزم عليه ايضا العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله من غير ضيق المقام) هذا وجه زيادة هذا المثال بعد ماقبله فاندفع مايقال ان هذا المثال موافق للاول فى ان الحذف فى كل منهما من الثانى لدلالة الاول فاى فائدة لذكره وحاصل الجواب ان المقتضى للحذف فيهما مختلف لان الحذف فى الاول للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام وهنا للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (قوله لمامر) اى فى المثال الذى قبله وهو الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقوله مع اتباع الاستعمال اى الوارد على ترك المسند اذا وقع المسند اليه بعد اذا الفجائية وهذا نكتة زيادة هذا المثال ان قلت انه لم يتقدم فى المتن فى نكات حذف المسند اليه اتباع الاستعمال المذكور فكيف يمثل المصنف بهذا لحذف المسند لمامر قلت هو مندرج تحت قوله سابقا اونحو ذلك ولو جعل الحذف فى هذا المثال لتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ كان اولى ولايقال هذا متأت فى جميع الامثلة السابقة لانا نقول نعم الا انه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله لان اذا المفاجأة الخ) هذا تعليل للعلية اى انما كان حذف المسند مع اذا لمامر من الاحتراز عن العبث لان الحذف لمامر يتضمن وجود القرينة فبينها بهذا التعليل وليس تعليلا لاتباع الاستعمال لانه لايتجه كما هو ظاهر واضافة اذا للمفاجأة من اضافة الدال للمدلول ولايصح نصب المفاجأة صفة لاذا لان الصفة لابد ان يكون معناها قائما بالموصوف والمفاجأة ليست قائمة باذا بل مفهومة من اللفظ (قوله وقد ينضم اليها قرائن الخ) اى فاذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عبثا بالنظر للظاهر وفى كلام الشارح اشارة الى انه اذا كان الخبر مخصوصا لايجوز ان تكون قرينته الدالة عليه عند الحذف مجرد اذا الفجائية لانها انما تدل على مطلق الوجود فلابد للخصوصية مما يدل عليها (قوله اونحو ذلك) اى كواقف اوجالس واعلم انه اذا قيل خرجت فاذا زيد مثلا ففى الفاء قولان وفى اذا اقوال ثلاثة ومحصل ذلك ان اذا قيل انها ظرف زمان وقيل انها ظرف مكان وقيل انها حرف دال على المفاجأة واما الفاء فقيل انها للسببية المجردة عن العطف مثلها فى قولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب وحينئذ يكون العامل فى اذا هو الخبر سواء قلنا انها زمانية اومكانية والمعنى فزيد موجود فى ذلك الوقت اوفى ذلك المكان فجأة اما على القول بانها حرف فلا عامل لها والمراد بالسببية هنا التى يراد بها لصوق مابعدها لما قبلها من غير مهلة لاكون مابعدها مسببا عما قبلها وقيل ان الفاء للعطف على المعنى اى خرجت ففاجأت وقت اومكان وجود زيد بالباب وعلى هذا فالعامل فى اذا هو فاجأت على انها مفعول به لاظرف بناء على القول بانها متصرفة واما

وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك (وقوله ان محلا وان مرتحلا) وان فى السفر اذا مضوا مهلا (اى) ان (لنا فى الدنيا) حلولا (و) ان (لنا عنها) اى الى الآخرة ارتحالا

على الصحيح من انها ظرف غير متصرف فهى ظرف للخبر المقدر لامفعول به والمعنى ففاجأت وجود زيد فى الوقت اوفى الحضرة ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف كامر وحينئذ لاتكون مضافة الى الجملة بعدها لئلا يلزم اعمال المتأخر لفظا ورتبة فى المقدم فيهما واعمال جزء المضاف اليه فى المضاف ولايجوز ان تكون خبرا لمابعدها على القول بانها ظرف زمان لان ظرف الزمان لايخبر به عن الجثة الابتقدير مضاف اى ففى ذلك الوقت حصول زيد وعلى قول المبرد انها ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اى فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية كما يجوز جعلها مفعولا لفاجأت اوظرفا للخبر المقدر كامر ولايقال ان مفاجأة المكان لامعنى لها الا انا نقول بل لها معنى باعتبار وجود زيد فيه فان قلت جواز جعل اذا خبرا على قول المبرد لايطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لامعنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب قلت اجاب بعضهم بانه فى هذا التركيب يجعل قوله بالباب بدلا من اذا بدل كل من كل او خبرا بعد خبر وفيه نظر اما الاول فلان الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي كالمبتدأ هنا غير جائز ولعدم انسياق الذهن لذلك البدل ولانه بدل باعادة الجار ولاجار فى المبدل منه واما الثانى فلاقتضائه تعدد الحكم ولان تعلق معمولين بعامل واحد بحرف جر واحد غير جائز من غير عطف فالحق ان جواز جعله خبرا على قول المبرد لايطرد (قوله وقوله) هو من المنسرح واجزاؤه مستفعلن مفعولات مستفعلن (قوله مرتحلا) بفتح التاء والحاء مصدر ميمى بمعنى الارتحال كما ان محلا كذلك بمعنى الحلول (قوله وان فى السفر) اى فى المسافرين اى فى غيبتهم والسفر بفتح السين وسكون الفاء اسم جمع مسافر بمعنى مسافر لاجمع له لان فعلا ليس من ابنية الجمع كذا فى عبد الحكيم فما فى المطول وسم من ان السفر جمع لمسافر على حذف مضاف (قوله اذ مضوا) يجوز ان يكون حالا من الضمير فى الظرف اى وان مهلا اى بعدا وطولا كائن فى غيبة المسافرين حال مضيهم ويجوز ان يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره اعنى وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلا اى ان فى غيبتهم مهلا لانهم مضوا مضيا لارجوع بعده ويجوز ان يكون ظرفا مقدما لمهلا يعنى ان فى المسافرين بعدا وطولا فى زمان مضيهم ولك ان تجعله خبرا بعد خبر افاده الفنارى ويجوز ان يكون بدل اشتمال من فى السفر ان جعلت اذ اسما غير ظرف بمعنى الوقت اى وان فى المسافرين فى زمان غيبتهم مهلا (قوله مهلا) بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة اى بعدا وطولا عن الرجوع والمعنى ان لنا حلولا فى الدنيا وان لنا ارتحالا عنها لان المسافرين للآخرة اى الموتى الذاهبين لها طالت غيبتهم عنا فلا رجوع لهم لان المفقود بعد طول الغيبة لارجوع له عادة وما لم تطل غيبته كغيره اذ السبب فيهما واحد وهو الفقد واللازم لهم لازم لنا فلا بد لنا من ذهاب كما ذهبوا فكما انهم حلوا فى الدنيا وارتحلوا عنها

والمسافرون، قد توغلوا المضى لارجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند الذى هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل ولضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا (وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى) فقوله انتم ليس بمبتدأ لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ماهو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف هنا فعل وفيما سبق اسم او جملة

فنحن كذلك (قوله والمسافرون) اى الموتى وهذا مأخوذ من قوله وان فى السفر (قوله لارجوع لهم) اى الى مواطنهم وهذا مستفاد من حمل المهل على الكامل بقرينة الواقع فان هذا المهل لارجوع معه (قوله ونحن على اثرهم عن قريب) هذا مأخوذ من قوله ان محلا لان الحلول فى الشئ يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا (قوله لحذف المسند) الذى هو لنا (قوله الذى هو ظرف قطعا) اى بخلاف ماقبله وهو فاذا زيد فانه ليس الخبر فيه ظرفا قطعا بل يحتمل ان يقدر ظرفا اى فاذا زيد بالباب وان يقدر غيره كحاضر او جالس وقوله الذى هو ظرف الخ فيه اشارة لنكتة ذكر هذا المثال بعد الذى قبله (قوله اعنى المحافظة الخ) تفسير للمقام او تفسير لضيق المقام من حيث سببه لان المحافظة سبب لضيق المقام (قوله ولاتباع الاستعمال) اى الوارد على ترك نظيره لانه اطرد حذف الخبر مع تكرار ان وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل او معرفتين كقولك ان زيدا وان عمرا ولو حذفت ان لم يجز او لم يحسن كما نص عليه اهل الفن ولوجود الخصوصية فى ذلك لان وتكرارها بوب له سيبويه فقال هذا باب ان مالا وان ولدا (قوله وقد وضع الخ) هذا تأييد لكون الحذف مطردا (قوله قل لو انتم تملكون الخ) ان قلت كيف يتسبب عن ذلك بقية الآية وهى قوله اذن لامسكتم خشية الانفاق اى الفراغ فان تلك الخزائن لا تتناهى فكيف يتسبب عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطية قلت اجاب بعضهم بانهم لعلهم يغفلون عن عدم تناهيها وان كانت لاتفنا هى فى نفس الامر فيكون مع ملكها خوف فراغها او ان الغرض المبالغة فى حرصهم وبخلهم حتى انهم لو ملكوا ما لايتصور نفاده امسكوا (قوله والاصل لو تملكون تملكون) اعترض بان فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالاولى ان يقال والاصل لو تملكون واجيب بان الثانى يجعل تأكيدا بالنظر لما قبل الحذف ثم لما حذف الفعل الاول جعل الثانى تفسيرا مع افادة التأكيد لان المقدر كالمذكور فقبل الحذف يكون الفعل الثانى تأكيدا فليس فيه جمع بين المفسر والمفسر وبعد الحذف يكون تفسيرا وليس فيه الجمع المذكور لان المفسر بالفتح محذوف ولو قدر الاصل تملكون بدون تكرار لم توجد قرينة تعين ذلك المحذوف فلا بد من التقدير مكررا ليكون الثانى قرينة على حذف الاول لقصد الاختصار مع حصول التأكيد ولا يقال ان الضمير يدل على المقدر اذ لو لاتدخل على جملة اسمية لانا نقول انما يدل على حذف الفعل ولا يدل على عينه كما ان لو تدل على الفعل المطلق لا على خصوص تملكون فتأمل (قوله لحذف الفعل) اى وهو تملك الاول (قوله لوجود المفسر) اى وهو تملكون الثانى لانه عند حذف الاول يكون الثانى تفسيرا بعد ان كان مؤكدا قبل الحذف (قوله ثم ابدل من الضمير) وهو الواو فى تملكون المحذوف ضمير منفصل وهو انتم والمراد بالابدال هنا التعويض لا الابدال النحوى والا لكان

(المحذوف)

المحذوف جملة اى الفعل والفاعل معا وحذف بعض الجملة اسهل من حذفها تمامها مع مافيه من حذف المؤكد وعامله وبقاء التأكيد وذلك غير معهود والحاصل ان الضمير البارز هو نفس المتصل الذى كان فاعلا غايته انه تغير من الاتصال الى الانفصال فهو فاعل

فقوله لو انتم تملكون جملة فعلية (قوله على ماهو القانون) اى القاعدة (قوله فالمسند المحذوف هنا فعل) اى لاغير (قوله وفيما سبق) اى قوله ان محلا وان مرتحلا وقوله اسم اى ان قدر متعلق الجار اسم فاعل وقوله او جملة اى ان قدر متعلق الجار فعلا وقوله فالمسند المحذوف اشارة لنكتة ذكر هذا المثال اى ان سبب ايراده هو هذا ويمكن ان سبب التنبيه على ان المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند اليه بان يكون انتم تأكيدا لفاعل محذوف مع فعله لانه لم يثبت كثرة الحذف فيما يغنى عنها (قوله فصبر جميل) الصبر الجميل هو الذى لا شكاية معه الى الخلق وان كان معه شكوى الى الخالق كما قال يعقوب عليه الصلاة والسلام انما اشكو بثى وحزنى الى الله والهجر الجميل هو الذى لا اذى معه والصفح الجميل هو الذى لا عتاب معه وبه يعلم الصبر والهجر والصفح غير الجميلات والصبر حبس النفس عن الجزع الذى هو اطلاق داعى الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغة فى الشكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة فى الملبس والمطعم (قوله يحتمل الامرين) اى بل الثلاثة وثالثها ان يكون من حذفهما معا اى فلى صبر وهو جميل والحاصل ان فى المحذوف احتمالات ثلاثة كل منها مناسب للمقام وفى المقام اشكال وذلك لان كل حذف لابد له من قرينة دالة عليه فالقرينة ان دلت على المسند لم يمكن ان تدل على المسند اليه وبالعكس ولا يمكن ان تدل عليهما معا عند حذفهما واجاب سم بانه يجوز ان يكون هناك قرينتان تدل احديهما على حذف المسند لمناسبة بينها وبينه والاخرى على حذف المسند اليه كذلك غاية الامر ان احديهما كاذبة لانه لا يجوز ان يراد الامران معا بل المراد احدهما فقط فيكون الآخر غير مراد فتكون قرينته كاذبة لانها دلت على ارادته مع انه غير مراد ولا يضر ذلك لان القرينة امر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه قال الشيخ يس واقول ما المانع من ان المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل واحد قرينة صادقة وهذا يدل عليه قول الشارح بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين عند التأمل الصادق فقول العلامة القاسمى لانه لا يجوز ان يراد الخ مسلم لكن ليس المراد احدهما فقط نصا بل على الاحتمال وهذا لا يستدعى كذب قرينة غيره ويشهد لذلك وان لم يكن فى خصوص المسند اليه والمسند ماسيأتى فى بحث الايجاز فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه من انه يحتمل ان المراد فى مراودته بدليل تراود فتاها او فى حبه بدليل قد شغفها حبا (قوله اى فصبر جميل اجمل) اى فصبر جميل فى هذه الواقعة اجمل

(وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين) حذف المسند اليه (اى) فصبر جميل (اجمل او فأمرى) صبر جميل ففى الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف مالو ذكر فانه يكون نصا فى احدهما (ولابد) للحذف

من صبر غير جميل واذا كان اجمل من الصبر الغير الجميل فهو اجمل من الجزع من باب اولى واورد بان فى هذا التفضيل نظرا لانه يشترط ان يكون المفضل عليه مشاركا للفضل فى اصل الفعل فيجب ان يكون المفضل عليه هنا جميلا فى الجملة مع انه قيد بانه غير جميل فلا يصح التفضيل واجيب بامرين الاول ان عدم الجمال فى المفضل عليه وهو الصبر المصحوب بالشكاية انما هو بحسب الآخرة من حيث الثواب وهذا لا ينافى ان فيه جمالا بحسب الدنيا من حيث تسكين القلب لان اظهار الشكاية قد يفرج عن النفس ضيقها الثانى ان التفضيل على فرض ان يكون فيه جمال وتفضيل الشئ على ما لا يشاركه فى اصل الفعل واقع فى الكلام لغرض من الاغراض الموجبة لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير كما فى قولهم زيد افضل من الحمار آه غنيمى (قوله او فأمرى صبر) اى شأنى الذى ينبغى ان اتصف به صبر جميل وكان الاولى الاتيان بالواو بدل او لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا (قوله ففى الحذف تكثير للفائدة بامكان الخ) الباء للتصوير اى ان تكثير الفائدة مصور بما ذكر لا بمعنى كثرة المعنى والا لورد ان المراد احد الامرين قطعا لا كلاهما اذ لا يمكن ارادتهما جميعا وحينئذ فلا فرق بين حالة الذكر وحالة الحذف لان فى حالة الذكر احدهما متعين وفى حالة الحذف احدهما مبهم فأين تكثير المعنى ويصح ان يراد تكثير الفائدة من حيث التصور لانه عند الحذف يتصور المعنيان ويلاحظان من جهة صحة الحمل على كل تأمل واعلم ان هذا كله مبنى على ما تقدم من ان القرينة لا تدل على كل من المسند والمسند اليه عند حذفهما معا اما على انه لا مانع من ان المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة فتكثير المعنى عند الحذف على حالة الذكر ظاهر ولا اشكال (قوله ولابد للحذف) المتبادر منه ولابد للحذف المتقدم وهو حذف المسند اى انه لابد لحذف المسند من قرينة لان الحذف خلاف الاصل فلا يعدل اليه الا بسبب داع اليه ووجود قرينة داله عليه اما حالية او مقالية والا لم يعلم ذلك المحذوف اصلا عند السامع فيخل الحذف بالمقصود وقد يقال لابد ايضا لحذف المسند اليه من قرينة فلم خص حذف المسند بالكلام اللهم الا ان يقال ان المسند اليه قد يحذف بلا قرينة كما اذا اقيم المفعول به مقامه اى يقال ان وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للاعراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله ولابد للحذف من قرينة بخلاف المسند اليه فانه عبر فيه بالحذف وهو لا يوهم الاعراض عنه بالكلية او يقال ان قرينة حذف المسند لما كان فيها من التفصيل ما ليس فى قرينة حذف المسند اليه خصها بالذكر لتفصيل قرينة حذفه السؤالية الى المحققة والمقدرة (قوله دالة عليه) اى على الحذف بمعنى المحذوف او على المحذوف المأخوذ من الحذف ويدل

(من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قل يحييها الذى انشأها اول مرة (او مقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل (ليبك يزيد)

(لذلك)

لذلك قول الشارح ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف (قوله جوابا) نصب على الحال اومفعول للوقوع لتضمنه معنى الصيرورة اى لصيرورته جوابا (قوله لان هذا الكلام الخ) علة لمحذوف اى وصح التمثيل بالآية لوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق لان الخ وهذا جواب عما يقال التمثيل بهذه الآيه لايصح اذا لسؤال فيها غير محقق بدليل التعبير بان التى للشك بقوله ان سألتهم قضية شرطية لاتقتضى الوقوع ولا عدمه فلا يصح التمثيل بالآية لحذف المسند للقرينة المذكورة الالو قيل الله فى جواب من خلق وكان ذلك السؤال وقع بالفعل وحاصل ما اجاب به الشارح ان المراد بكون الكلام جوابا لسؤال محقق انه اذا تحقق مافرض من السؤال يكون الكلام جوابا عنه ولاشك ان السؤال هنا محقق على تقدير انهم سئلوا به فاجابوا بذلك الكلام عنه لانه لو فرض انهم سئلوا واجابوا بذلك لكان جوابهم هذا جوابا لسؤال محقق فالمراد بكون السؤال محققا تحققه ولو باعتبار الفرض واعترض بان هذا ينافى ما يأتى فى قوله ليبك يزيد الخ فان السؤال فيه محقق بهذا المعنى فانهم لو سئلوا واجابوا بذلك الجواب كان ذلك الجواب جوابا عن سؤال محقق مع انه جعله مقدرا فالاولى ان يقال المراد بالمحقق ماوجد فى الكلام صورته ونطق بها بالفعل والمقدر ماليس كذلك كما فى البيت (قوله لان هذا الكلام) اى قولهم الله (قوله مافرض من الشرط) وهو سألتهم من خلق الخ والجزاء هو ليقولن الله وقوله محقق اى محقق كونه سؤالا اى انه لو فرض ان النبى قال لهم من خلق السموات والارض وقالوا الله كان قولهم الله الذى هو الجزاء جوابا لذلك السؤال المحقق كونه سؤالا (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هلا جعل لفظ الجلالة فى الآية مبتدأ والخبر محذوف بان يكون التقدير الله خلقهن ويكون من حذف المسند ايضا وما المرجح لكونه فاعلا (قوله على ان المرفوع فاعل الخ) اى لامبتدأ والخبر محذوف ان قلت هذا الدليل معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قدجاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها اجيب بان وقوع الأول فى القرآن اكثر وحمل المحتمل على الاكثر اولى ولايقال قد يرجح كون المرفوع مبتدأ بانه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه خبرا والباقى مبتدأ فالثانى اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فهو غير الفاعل لانا نقول قد يعارض هذا بان الصحيح ان الفاعل اصل المرفوعات فحمل الباقى على انه فاعل اولى لكونه اقوى العمد وفى الغنيمى فان قلت يلزم على كون المذكور فى هذه الآية فاعلا عدم المطابقة بين السؤال والجواب لان السؤال جملة اسمية والجواب جملة فعلية والاولى المطابقة والعدول الى تركها يحتاج الى نكتة قلت اجابوا عن ذلك بان النكتة فى ترك المطابقة ان فى رعاية المطابقة ايهام قصد التقوية وهو لايليق بالمقام لان التقوية شأن مايشك فيه اوينكر

واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام لان المقام مقام تشنيع بالكفار حيث عبدوا غيره تعالى مع اعترافهم بانه الخالق للسموات والارض (قوله يرثى يزيد) اى اخاه اى يذكر محاسنه بعد موته (قوله ليبك يزيد) بضم حرف المضارعة مبنى للمفعول ويزيد نائب الفاعل وليس هو من الحذف والايصال والاصل ليبك على يزيد لان بكى يتعدى بنفسه تارة وبعلى تارة اخرى قال فى الصحاح بكيته وبكيت عليه بمعنى (قوله كأنه قيل من يبكيه) وذلك انه لما حذف الفاعل وقع ابهام فى الكلام فسئل عن بيانه وقيل من يبكيه بفتح حرف المضارعة (قوله اى يبكيه ضارع) فحذف المسند والقرينة على حذفه وقوع الكلام جوابا لسؤال مقدر قيل يحتمل ان لايكون فى البيت حذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اى ليبك يا يزيد لفقدك ضارع ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان تثبت الرواية بضم يزيد فى هذه الحالة فيكون منادى والمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه فى رواية الرفع نائبا عن الفاعل لامنادى آه فنارى (قوله دليل) تفسير لماقبله (قوله لخصومة) يحتمل ان اللام للتوقيت اى وقت خصومته مع غيره او التعليل اى لاجل خصومة نالته ممن لاطاقة له على خصومته وهو متعلق بضارع وان لم يعتمد لان فيه معنى الفعل وليس متعلقا بيبكى المقدر لافادته ان البكاء يكون للخصومة دون يزيد ولايقال بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اى شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد فى تعلق الجار به لامحذور ايضا لانا نقول لو كفى فى عمله الاعتماد على موصوف مقدر ماتصور الغاؤه لعدم الاعتماد لان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا تعيينا للذات التى قام بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفى فى عمله اذا قوى المقتضى لتقديره كما فى ياطالعا جبلا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل لكن تأتى اعتبار مثل هذا المقتضى فى كل موضع محل نظر آه فنارى (قوله لانه كان ملجأ الخ) او انما بكى الضارع الذليل عليه لانه كان يدفع عن الاذلاء والضعفاء ماينالهم فهو ملجألهم فحقهم البكاء عليه (قوله ومختبط) اى ويبكيه مختبط فهو عطف على ضارع (قوله مماتطيح) اى مما اطاحته فالضارع بمعنى الماضى لان السؤال والبكاء انما يكونان بعد الاطاحة (قوله للمعروف) اى طالبا للمعروف والاحسان وقوله من غير وسيلة اى كهدية يهديها ليعطيه اكثر منها (قوله جمع مطيحة) هو اسم فاعل من غير الثلاثى وهو اطاحه (قوله على غير القياس) اى لان قياس الطوائح ان يكون جمع طائحة بمعنى هالكة لامطيحة بمعنى مهلكة لان فواعل قياسى لفاعلة لامفعلة قال فى الخلاصة * فواعل لفوعل وفاعل

كأنه قيل من يبكيه فقال (ضارع) اى يبكيه ضارع ذليل (لخصومة) لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء وتمامه * ومختبط مماتطيح الطوائح * والمختبط هو الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اى سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكى المقدر اى يبكى لاجل اذهاب المنايا يزيد منه

* وفاعلاء مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله * واما مطيحة فقياس جمعها كما قرر شيخنا العدوى مطيحات والذى ذكره الدنوشرى ان قياس جمعها مطاوح واما طوائح فخارج عن القياس ويمكن ان يقال ان مطيحات جمع لها تصحيحا ومطاوح جمع لها تكسيرا ويدل لهذا ماقالوه ان كل مافيه التاء يجمع تصحيحا بالالف والتاء الا الفاظا استثنوها ليس منها مطيحة وحينئذ فلا مخالفة تأمل (قوله جمع ملقحة) اى قياس جمعها ملقحات كما قرر شيخنا العدوى والذى ذكره الدنوشرى ان ملقحة قياس جمعها ملاقح فلواقح على كل حال جمع للقحة شذوذا (قوله من اجل اذهاب الخ) اشار بذلك الى ان من للتعليل وان ما مأولة مع الفعل بعدها بمصدر ويجوز ان تكون من ابتدائية اى سائل سؤالا ناشئا من اذهاب الوقائع اى الحوادث ماله (قوله او يبكى المقدر) عطف على مختبط اى انه متعلق بمختبط او بيبكى المقدر (قوله اى يبكى لاجل اذهاب الخ) فى هذا اشارة الى ان الفعل المقدر على الاحتمال الثانى ينبغى ان يجعل كاللازم اى يوقع البكاء مختبط لاجل اذهاب المنايا يزيد ويصح ان يكون متعديا اى يبكيه مختبط من اجل اهلاك المنايا اياه وربما اشار لهذا قوله اولا اى يبكيه ضارع ففيه اشارة لجواز الامرين قرره شيخنا العدوى ثم اعلم ان الوجه الاول احسن لان تعليقه بيبكى المقدر مما يأباه سليقة الشعر وذلك لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا افاده الجامى فى شرح الكافية وقوله لاجل اذهاب المنايا اى المعبر عنها بالطوائح يزيد واضافة اذهاب للوقائع فى الوجه الاول وللمنايا فى الوجه الثانى من اضافة المصدر للفاعل ومفعوله ماله فى الاول ويزيد فى الثانى واشار الشارح بذلك الى ان مفعول تطيح فى البيت محذوف تقديره ماله ان فسرت الطوائح بالوقائع اى الحوادث او يزيد ان فسر بالمنايا واعترض على الوجه الثانى بان الشخص الواحد لا يهلكه ويذهبه الامنية واحدة واجيب بان ال فى المنايا للجنس وال الجنسية اذا دخلت على جمع ابطلت منه معنى الجمعية فيصدق بالواحد الذى هو المراد وانما عبر عنه بالجمع للمبالغة او ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولايخفى كثرتها (قوله وفضله الخ) هذا جواب عما يقال لم عدل الشاعر الى هذا التركيب المقتضى لحذف المسند مع امكان الاصل وهو البناء للفاعل واستقامة الوزن به وذلك بان يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعل يبكى ولاحذف لا للمسند ولا للمسند اليه وحاصل الجواب ان ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه قال العلامة يس وليس مقصود المصنف افادة ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من سائر الوجوه حتى يعترض بان فى خلافه وهو البناء للفاعل وجوها مرجحة بل المقصود بيان ترجيحه من حيث الوجوه التى ذكرها المصنف فلاينافى ان خلافه ترجح عليه من جهة اخرى وذلك ان فيه الجمع بين متنافيين من حيث ان كون يزيد فضلة يقتضى ان يكون ضارع اهم منه وتقديمه يقتضى ان يكون اهم من الفاعل وهو ضرب من البديع وفيه ايضا

(وفضله) اى رجحان نحو لِيُبْكَ يزيد ضارع مبنيا للمفعول (على خلافه) يعنى لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع (بتكرر الاسناد) بان أُجمل اولا (اجمالا ثم) فُصّل ثانيا (تفصيلا) اما التفصيل فظاهر واما الاجمال فلانه لما قيل لِيُبْكَ علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لا بدله من فاعل محذوف أُقيم المفعولُ مقامه ولاشك ان المتكرر اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع فى النفس (وبوقوع نحو يزيدَ غير فضيلة) لكونه مسندا اليه لامفعولا كما فى خلافه وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة

التشويق للفاعل بذكر المفعول اولامع الاطماع فى ذكره ببناء الفعل له وحينئذ فيكون فى كل منهما جهات ترجيح فللبليغ ان يراعى ترجيح هذا دون ذاك وان يعكس (قوله بان اجمل الخ) دفع بهذا مايقال ان ظاهر عبارة المصنف فاسد لان ظاهره ان قوله اجمالا وتفصيلا معمول لتكرر وهذا يقتضى انه عند البناء للمفعول يكون الاسناد قد تكرر مجملا ثم تكرر مفصلا واقل مايتحقق به التكرر مرتان فيقتضى ان الاسناد قد وجد اربع مرات عند البناء للمفعول وليس كذلك وحاصل الدفع انهما ليسا معمولين للتكرر بل معمولان لمحذوف والتقدير بان اجمل الاسناد اجمالا الخ لكن اعترض على الشارح فيما قدره بانه يلزم عليه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع فالاولى ان يقول بان اسند اولا اجمالا اى اسناد اجمال ثم اسند ثانيا تفصيلا اى اسناد تفصيل (قوله فظاهر) لانه لما اسند يبك الى معين وهو ضارع كان الفاعل المستحق للفعل مذكورا بطريق التنصيص وهذا معنى التفصيل (قوله واما الاجمال الخ) حاصله ان اسناد الفعل للمفعول يشعر بان له فاعلا يستحق الاسناد اليه ولم يذكر ذلك الفاعل اولا وهذا معنى الاسناد الاجمالى (قوله فقد اسند الى مفصل) اى بعد ان اسند اولا الى مجمل ان قلت الواقع فى الكلام انما هو اسناد واحد الى ضارع وهو التفصيلى واما الاسناد الاجمالى فغير واقع قلت نعم هو وان كان غير واقع بالفعل لكن لما اشعر به الكلام صار كالواقع كما اشار الى ذلك الشارح بقوله علم ان هناك باكيا يسند الخ (قوله ولاشك ان المتكرر الخ) اى ولاشك ان التركيب المشتمل على اسناد متكرر اى اسنادين اوكد واقوى مماليس فيه الا اسناد واحد وانما قدرنا ذلك لان الكلام فى رجحان احد التركيبين على الآخر (قوله اوقع فى النفس) اى اشد وقوعا ورسوخا فيها لان فى الاجمال تشويقا والحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلاتعب/ قوله اوقع فى النفس اى والغرض من الكلام تمكن معناه ليقع العمل على مقتضاه (قوله لكونه مسندا اليه) اى لانه نائب فاعل وانما صح جعل مجئ نحو يزيد غير فضلة مرجحا لمناسبة ذلك للمقام وذلك لان مدلول يزيد هو المقصود بالذات لان المرثية فى بيان احواله فالمناسب ان يكون اسمه عمدة مقصودا بالذات (قوله ويكون معرفة الفاعل) اى وهو ضارع (قوله لحصول نعمة غير مترقبة) اى بخلاف مالوكان مبنيا للفاعل فان الفاعل حينئذ معرفته مترقبة اذ كل فعل لابدله من فاعل بخلاف المبنى للمفعول فانه يتم الكلام بذكر المفعول بدون الفاعل وقوله غير مترقبة اى فى الجملة الاولى فهى كرزق من حيث لايحتسب اى والرزق الذى كذلك اشد فرحا لانه غير مشوب بالم الانتظار وتعب الطلب وهذا لا ينافى قولهم الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب لان هذا باعتبار الفرح وذاك باعتبار العزة او يقال قولهم الحاصل بعد الطلب اعز الخ فيما اذا تشوقت النفس اليه لافى غيره كما هنا افاده شيخنا العدوى (قوله غير مطمع) اى بل مؤيس

قوله فقد اسند الى مفصل هذه العبارة ليست فى نسخ الشارح التى بيدى (مصححه)

من ذكره لان ذكر النائب فى جملة يوجب الاياس من ذكر الفاعل فى تلك الجملة لتمام الكلام بدونه فاذا ذكر الفاعل فى جملة ثانية كانت معرفته كرزق جديد (قوله مع عدم المقتضى للعدول عنه) اى مع عدم النكتة المقتضية للعدول عن الذكر للحذف كالنكات المتقدمة وذلك كقولك ابتداء زيد صالح (قوله ومن الاحتياط الخ) اى كقولك عنترة اشجع وحاتم اجود فى جواب من قال من اكرم العرب فى الجاهلية واشجعهم فصرح بالمسند احتياطا لاحتمال الغفلة اعن العلم به من السؤال (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) اورد عليه ان وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند ومن المعلوم ان هذه الآية مثل قوله تعالى ليقولن الله فى ان كلا منهما جواب لسؤال محقق واذا كان كذلك فكيف يضعف التعويل على القرينة فى احدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل فالقول بان الحذف فى قوله ليقولن الله للاحتراز عن العبث نظرا للقرينة والذكر فى قوله خلقهن العزيز العليم لضعف التعويل على القرينة مما لا وجه له فالاولى ان يقال ان الذكر هنا لزيادة تقرير المسند واجيب بان المسؤلين لما كانوا اغبياء الاعتقاد لكفرهم فتارة يتوهمون ان السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال او تجوز على من معه ممن يقصد اسماعه وينزلونه منزلة من تجوز عليه الغفلة فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير الذى اصله ضعف التعويل بزعمهم الفاسد وتارة لا يتوهمون ذلك فيحذفونه للتعويل على القرينة فذكر الجواب عنهم مختلف باعتبار ما عسى ان يخطر لهم عند المحاورة والسؤال هذا محصل ما قاله العلامة اليعقوبى وغيره وقال عبدالحكيم ان وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان عُول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها احتياطا بناء على ان المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام فى الحالين اى حالة التعويل وحالة عدمه واحدا آه (قوله نحو محمد نبينا) اى فلذكر المسند وهو نبينا مع علمه من قرينة السؤال اشارة الى ان المخاطب غبى لا يفهم بالقرينة وانه لو كان له مميز لم يسئل عن نبينا لانه اظهر من ان يتوهم خفاؤه (قوله وغير ذلك) اى كما اذا كان الغرض اسماع غير السائل ايضا والسؤال اخفاه السائل فخاف ان لا يسمع (قوله او لاجل ان يتعين الخ) اى بخلاف ما لو حذف فانه يحتمل كونه اسما ويحتمل كونه فعلا (قوله كونه اسما) اى نحو زيد عالم او منطلق (قوله فيفيد الثبوت) اى من اصل الوضع والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وقوله والدوام اى بالقرينة كالمقام او من حيث العدول عن الفعل اليه (قوله او فعلا) نحو زيد انطلق او علم (قوله فيفيد التجدد) اى تجدد الحدث اى وجوده بعد ان لم يكن وافادة الفعل لذلك بالوضع لان الفعل متضمن للزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار (قوله والحدوث) اى حدوثه شيئا بعد شئ على وجه الاستمرار وافادته لذلك بالقرينة واعلم انه انما يقصد معنى كل من الاسم

(لان اول الكلام غير مطمع فى ذكره) اى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مُطمع فى ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شئ يسند هو اليه (واما ذكره) اى ذكر المسند (فلما مر) فى ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (او) لاجل (ان يتعين) بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت والدوام (او فعلا) فيفيد التجدد والحدوث (واما افراده) اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم)

والفعل اذا اقتضاء المقام وسيأتى تفصيل هذا (قوله اى جعل المسند غير جملة) اشار بذلك الى ان المراد بالمفرد ماليس بجملة فيشمل المركب والمضاف (قوله فلكونه) اى فلاقتضاء المقام كونه اى المسند غير سببى اى غير منسوب للسبب الذى هو الضمير سمى الضمير سببا تشبيهاله بالسبب اللغوى الذى هو الحبل لان الضمير تربط به الصلات والصفات كما ان الامتعة تربط بالحبل ثم ان قوله فلكونه الخ هذا هو العلة فى الافراد والافراد اى الاتيان به مفردا معلول واعترض على هذه العلة بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو قل هو الله احد فانها مسند غير سببى ولا مفيد لتقوى الحكم فقد وجد علة الافراد مع كون المسند جملة والعلة والمعلول متلا زمان فى الوجود والانتفاء واجيب بان تلك الجملة مفرد معنى لكونها عبارة عن المبتدأ ولهذا لاتحتاج الى الضمير وان كانت جملة فى الصورة على انه يمكن ان يقال ان انتفاء الامرين شرط فى الافراد لاسبب فيه والشرط يلزم من عدمه العدم ولايلزم من وجوده وجود ولاعدم كما اشار لذلك الشارح فيما يأتى بقوله ولوسلم الخ (قوله اذ لوكان) اى المسند سببيا الخ وحاصله ان العلة فى ايراده جملة احدامرين كونه سببيا وكونه مفيدا للتقوى والعلة فى ايراده مفردا انتفاؤهما جميعا (قوله فهو جملة) جواب لو فهو مرتبط بالامرين قبله والمعنى فواجب ان يؤتى به جملة لكن كان الواجب حذف الفاء لان جواب لو لا يقترن بها الا ان يقال ان هذا بناء على مذهب من يجيز ذلك اجراء للو مجرى ان (قوله واما نحو زيد قائم) هذا جوب عن سؤال وارد على منطوق المصنف وذلك لانه جعل العلة فى الافراد كونه غير سببى مع عدم افادة التقوى فيرد عليه زيد قائم فانه مفرد وهو مفيد للتقوى فقد وجد المعلول وهو الافراد ولم توجد العلة مع ان العلة والمعلول متلا زمان فى الانتفاء والوجود وحاصل ذلك الجواب انالا نسلم ان زيد قائم مفيد للتقوى حتى يقال انه مفرد مع انتفاء العلة فيه وانما هو قريب مما يفيد التقوى وهو زيد قام وذلك لانه ان اعتبر تضمنه للضمير الموجب لتكررا لاسناد المفيد للتقوى كان مفيد اله وان اعتبر شبهه بالخالى عن الضمير لم يكن فيه تكرر للاسناد فيدخل فى عدم افادة التقوى لان المتبادر ان يكون افادته بلا شبهة افاده عبد الحكيم (قوله فليس بمفيد للتقوى) اى الكامل المعتبراى وكلام المصنف فى التقوى الكامل المعتبر وحينئذ فلا ايراد وانما قدرنا الكمال لانه لايخلو عن افادة التقوى فى الجملة كما سيظهرلك وليس المراد انه لايفيد التقوى اصلا والانافاه مابعده كذا قرر بعض ارباب الحواشى قال عبد الحكيم وهو ليس بشئ لان قوله وهو قريب الخ يأباه ولعدم انقسام التقوى الى قسمين فالاولى ماقلناه من ان المراد ليس مفيدا التقوى اى بلا شبهة بل هو قريب مما يفيد التقوى (قوله بل قريب من زيد قام فى ذلك) اى فى افادة التقوى لان كلا منهما احتوى على ضمير مسند اليه عائد على المبتدأ وانما لم يكن بمنزلته لان ضمير قائم لايتغير فى حال التكلم والخطاب والغيبة بل هو مستتر دائما فقائم

اذ لوكان سببيا نحو زيد قام ابوه اومفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام فى ذلك وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج مايفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت اوبحرف التأكيد نحو ان زيدا عارف اونقول ان تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام

بمنزله الجامد الذى لاضمير فيه وحينئذ ان اعتبر تضمنه للضمير كان مفيدا للتقوى وان اعتبر شبهه بالجامد لم يكن مفيداله وقدم ذلك فى المصنف عن السكاكى حيث قال المصنف السكاكى ويقرب من هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه الضمير مثل قام وشبهه بالخالى منه من جهة عدم تغيره فى الخطاب والتكلم والغيبة (قوله وقوله مع عدم افادة التقوى معناه الخ) هذا جواب عما يقال ان المصنف قدجعل العلة فى افراده عدم افادة التقوى فيفهم منه ان العلة فى كونه جملة افادته التقوى فيرد على ذلك المفهوم عرفت عرفت فانه مفيد للتقوى والمسند فيه مفرد وهو الفعل فقد وجد العلة بدون المعلول مع انهما متلا زمان فى الثبوت والانتفاء وحاصل ما اجاب به الشارح جوابان الاول ان قول المصنف مع عدم افادة تقوى الحكم من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والاصل مع عدم افادة التركيب تقوى الحكم وحاصله ان العلة فى ايراده جملة افادة تقوى الحكم بنفس التركيب لامن شئ آخر فخرج عرفت عرفت فانه انما افاد التقوى بالتكرير وحاصل الجواب الثانى ان المراد تقوى الحكم فى الاصطلاح وهو تأكيده بالطريق المخصوص اعنى تكرير الاسناد مع وحدة المسند فخرج عرفت عرفت فان المسند فيه متعدد وعلى هذا الجواب فلاحاجة الى تقدير مع عدم افادة نفس التركيب الخ لخروج ماذكر بدون ذلك (قوله فيخرج مايفيد التقوى بسبب التكرير) ليس المراد خروجه عن ضابط الافراد اذ المراد ادخاله فيه بل المراد خروجه عن القيد الذى اضيف اليه العدم اعنى افادة التقوى واذا خرج عن افادة التقوى دخل فى عدم الافادة فيكون مفردا (قوله بالطريق المخصوص) اى هو تكرير الاسناد مع وحدة المسند فخرج القسمان المذكوران وهما عرفت عرفت ونحو انزيدا عارف (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على منطوق المتن (قوله ومع هذا لايكون مفردا) اى فقد وجدت العلة بدون المعلول مع انهما متلا زمان فى الثبوت والانتفاء (قوله عند قصد الخ) متعلق بكقولنا فهو راجع للامثلة الثلاثة قبله لكن لايظهر التقييد به بالنسبة للمثال الاخير الاعلى مذهب السكاكى القائل بان مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى اما على مذهب عبدالقاهر فلا لان مذهبه ان المسند اليه اذاتقدم وولى حرف النفى لايكون الاللتخصيص ولايظهر التقييد به بالنسبة للمثال الثانى الا على مذهب عبد القاهر القائل بان مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى اما على مذهب السكاكى فلا لان مذهبه ان النكرة المسند اليها اذا تقدمت ليست الاللتخصيص كما تقدم ذلك كله فتدبر (قوله لكن لانسلم انها لاتفيد الخ) هذا جواب بالمنع وحاصله انا لانسلم ان هذه الاقوال لاتفيد التقوى بل هى مفيدة له ضرورة تكرر الاسناد الموجب للتقوى فالتقوى موجود وان كان غير مقصود والمصنف انما عول فى علة الافراد على عدم افادة التقوى لاعلى عدم قصده (قوله ولو سلم) اى كونها

فان قلت المسند قد يكون غير سببى ولا مفيد للتقوى ومع هذا لايكون مفردا كقولنا انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما انا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا ان ليس القصد فى هذه الصور الى التقوى لكن لا نسلم انها لاتفيد التقوى ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولايلزم منه تحقق الافراد فى جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى فى قسم النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم وصفا فعليا

قوله اصطلاحات السكاكى الذى فى نسخ الشارح اصطلاحات صاحب المفتاح والمآل واحد (مصححه)

لاتفيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد الخ وحاصله كما قرره بعضهم ان الافراد معلول وملزوم لعدم السببية وعدم التقوى وهما لازمله وعلة فيه فتى وجد الافراد كانت العلة متحققة ولايلزم من هذا انه كلما وجدت العلة وجد الافراد فالافراد مقصور على العلة والعلة ليست مقصورة عليه لعدم اطرادها واورد عليه انه ان كان هذا المعنى علة للافراد فيلزم انه حيث وجد وجد الافراد لمابين العلة والمعلول من التلازم فتى وجد احدهما وجد الآخر وان لم يكن علة فلايصح التعليل به واجيب بانه علة ناقصة فلابد من انضمام امر آخر اليه في ترتب الافراد عليه وحينئذ فلايلزم من وجود ذلك المعنى وجود الافراد لان العلة الناقصة توجد ولايوجد المعلول وانما يلزم وجوده مع العلة التامة لكن اعترض هذا الجواب بان الامر الآخر الذى تتم به العلة لم يعلم والاولى ماذكره العلامة النوبي في شرحه لهذا الشرح وحاصله ان قول المصنف فلكونه غير سببي الخ هذه العلة من باب الشرط فانتفاء السببية والتقوى شرط والافراد مشروط ومن المعلوم انه يلزم من وجود المشروط كالافراد ووجود الشرط كانتفاء الامرين ولايلزم من وجود الشرط وجود المشروط فقول الشارح واوسلم اى كونه لايفيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد ان افراد المسند يكون اى يوجد لاجل هذا المعنى اى لكونه مشروطا به فهو لايكون مفردا الا بتحقق هذا الشرط ولايلزم انه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا اذلايلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولاعدمه ويلزم من وجود المشروط وجود الشرط وحاصله انه كلما كان المسند مفردا لم يكن سببيا ولامفيدا للتقوى وليس كلما لم يكن سببيا ولامفيدا للتقوى يكون مفردا وانما كان هذا اولى لان حمل العلة على الشرط وان كان بعيدا من كلام الشارح الا انه لايرد عليه شئ فتأمل (قوله ثم السببي الخ) هذا دخول على كلام المصنف والقصد به دفع اعتراض وارد عليه في تركه تعريف السببي واتيانه بالمثال ومعلوم ان تعريف الحقائق بمجرد المثال لايخلو عن خفاء لان اوجه التماثل كثيرة وقوله ثم السببي والفعلي اى سواء كانا في المسند او في الوصف كما يعلم مما يأتى (قوله من اصطلاحات السكاكى) اى من مخترعاته (قوله في قسم النحو) اى في القسم المدون في النحو من كتابه المفتاح (قوله الوصف بحال الشئ) اى بصفته وفيه ان الوصف فعل الواصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي او الوصف السببي بل نفس اللفظ نحو كريم او كريم ابوه والجواب ان في الكلام حذفا اى اثر الوصف وهو اللفظ او المراد بالوصف اللفظ والباء في بحال للملابسة من ملابسة الدال للمدلول (قوله نحو رجل كريم) اى في قولنا جاء رجل كريم وانما قدرنا ذلك ليكون كريم وصفا فيلائم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلي الجارى على من هوله ويسميه النحاة وصفا حقيقيا فقد انفرد السكاكى عنهم بالتسمية بالفعلي كما انفرد عنهم باجراء هذا في المسند مع تخصيصه

قوله ومنها جاءني رجل الخ اى ومن جزئيات سببي الرجل في المثال المتقدم اى الاسم المشتمل على ضمير غلامه وجاريته في جاءني رجل كريم غلامه وكريم جاريته تأمل (مصححه)

والوصف بحال ماهو من سببه نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وسمى فى علم المعانى المسند فى نحو زيد قام مسندا فعليا وفى نحو زيد قام ابوه مسندا سببيا وفسرهما بما لايخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف فى بيان المسند السببى بالمثال وقال (والمراد بالسببى نحو زيد ابوه منطلق) وكذا زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر المسند السببى بجملة علقت على مبتدأ بعائد لايكون مسندا اليه فى تلك الجملة فيخرج المسند فى نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وفى نحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفى نحو زيد قام زيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا ٩

السببى فيه بالجملة فمجموع اصطلاحه مبتكر له فصح كلام الشارح واندفع ماعساه ان يقال ان النحاة ايضا يسمون الوصف بحال ماهو من سببه وصفا سببيا وحاصل الدفع انهم وان شاركوه فى ذلك لكن لم يشاركوه فى تسمية الوصف بحال الشئ فانهم سموه حقيقيا وهو سماه فعليا وهو قد قسم المسند ايضا الى قسمين وسمى احدهما سببيا والآخر فعليا وهم لم يتعرضوا لذلك اصلا فدعوى ابتكار اصطلاحه واختراعه من حيث المجموع (قوله بحال ماهو من سببه) اى بحال شئ كالاب فى المثال وقوله هو اى الشئ وقوله من سببه اى من جزئيات سببى الموصوف اى من جزئيات المشتمل على سبب الموصوف اى على ضميره مثلا رجل كريم ابوه كريم دال على حال الاب الذى هو جزئى من جزئيات سببى الرجل اى الاسم المشتمل على ضميره ومنها جاءنى رجل كريم غلامه وكريم جاريته ولو قال بحال ماهو لسببيه لكان اوضح (قوله نحو رجل كريم ابوه) اى فى قولنا مثلا جاء رجل كريم ابوه وهذا الوصف مفرد سببى وشرط كون السببى جملة اذا كان مسندا كما يأتى فى قول الشارح ويمكن ان يفسر المسند السببى بجملة الخ فلا منافاة بين ماهنا ومايأتى (قوله زيد قام) اى ومثله زيد قائم فليس الفعلى عنده قاصرا على الجملة بل المفرد كذلك (قوله فلهذا اكتفى المصنف الخ) اى ويعلم من مثال السببى مثال مقابله وهو الفعلى (قوله نحو زيد ابوه منطلق) اى نحو ابوه منطلق من قولك زيد ابوه منطلق لان المسند السببى هو ابوه منطلق وقوله وكذا الخ مثال للسببى فى الجملة الفعلية وماقبله مثال له فى الجملة الاسمية وقوله ابوه منطلق اى واما زيد منطلق ابوه فليس المسند فيه سببيا عنده لان المسند مفرد لاجملة على مايأتى فهو من قبيل الفعلى (قوله ويمكن ان يفسر المسند السببى) اى على قاعدة السكاكى تفسيرا لاصعوبة فيه ولا انغلاق صادقا على ابوه منطلق وعلى غيره (قوله بجملة علقت) اى ربطت بمبتدأ الخ اعترض العلامة السيد هذا التفسير بان فيه دورا لتوقف كون المسند جملة على كونه سببيا وتوقف كونه سببيا على كونه جملة وذلك لان المصنف جعل كون المسند سببيا علة لكون المسند جملة حيث قال فيما بعد واما كونه جملة فللتقوى اولكونه سببيا وقال هنا اما افراده فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم ومفهومه ان كونه سببيا علة لكونه جملة وهذا يقتضى توقف كونه جملة على كونه سببيا لان العلة الموجبة للشئ بحسب سبقها عليه وتوقفه عليها وهذا التفسير يقتضى توقف كونه سببيا على كونه جملة لان الجملة اخذت فى تعريفه ولاشك ان المعرف تتوقف معرفته على معرفة سائر اجزائه واجيب بان كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتى بعد علة لايراد المسند جملة لاعلة لتصور كونه جملة فالمتوقف على كونه سببيا ايراده جملة لاتصوره والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لاايراده فاختلفت جهة التوقف فلا دور (قوله بعائد) اى ملتبسة بعائد او الباء

متعلقة بعلقت (قوله لانه مفرد) اى لان الوصف مع مرفوعه الظاهر كالمضمر فى حكم المفرد ولا يرد على هذا مامر من انه جعل الوصف فى نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا مع انه مفرد لانه انما يشترط فى السببى كونه جملة اذا كان مسندا لا ان كان نعتا لكن يطلب الفرق منه بين المسند والنعت (قوله ليس بعائد) اى ليس ملتبسا بعائد لاتحاد المبتدأ والخبر فلا يحتاج للرابط واعلم ان هذا المسند كما انه ليس بسببى هو ليس بفعلى لانهما انما يقالان فيما اذا تغاير المبتدأ والخبر فلا يرد انه اذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل فى ضابط الافراد مع انه جملة كذا فى عبد الحكيم (قوله ولا تفيد التقوى) اى لعدم تكرر الاسناد فيها (قوله والعمدة فى ذلك) اى فى هذا التفسير وقيوده من حيث الادخال والاخراج واعترض بان السكاكى اشترط شرطا زائدا على ماقاله الشارح وهو ان يكون المضاف للضمير اسما مرفوعا كالمثالين الاولين وحينئذ فيخرج زيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته فليس المسند فى هذه الامثلة الثلاثة سببيا عند السكاكى خلافا للشارح فلو كان العمدة فى ذلك على ماقاله السكاكى ماخالفه فيما ذكر والحاصل ان المسند السببى عند السكاكى اربعة اقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد ابوه ينطلق اواسم فاعل نحو زيد ابوه منطلق اواسما جامدا نحو زيد اخوه عمرو اوجملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيدا نطلق ابوه والتعريف الضابط لجميع اقسامه متعسر (قوله واما كونه فعلا) اى واما الاتيان به فعلا فيكون للتقييد باحد الخ وذلك عند تعلق الغرض بذلك كما اذا كان المخاطب معتقدا لعدم وقوع الحدث فى احد الازمنة على الخصوص والواقع بالعكس فيؤتى بالفعل الدال على ذلك الاحد لاجل تقييد الحدث بذلك الزمان (قوله اى تقييد المسند) اى الذى هو الفعل والمراد فلتقييد جزء معناه وهو الحدث باحد الازمنة الثلاثة فاندفع مايقال ان الزمان جزء من معنى الفعل فاذا كان المسند الذى هو الفعل مقيدا باحد الازمنة لزم تقييد الشئ بنفسه بالنظر للزمان وهو باطل (قوله وهو الزمان الذى الخ) هذا يقتضى ان الماضى سابق على الحال ويلى الماضى الحال ويليه المستقبل وهو ظاهر وان كان ابن هشام جعل ذلك مما يتبادر لاذهان عوام الطلبة وجعل التحقيق ان السابق من الثلاثة هو المستقبل ثم الحال ثم الماضى والحق ان لكل وجهة (قوله قبل زمانك) اعتراض بان قبل ظرف زمان فيحل المعنى وهو الزمان الذى فى زمان متقدم على الزمان الذى انت فيه فان كان عين الزمان الذى جعل ظرفا له لزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه وان كان غيره لزم ان يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل واجيب بان المراد بقبل مجرد التقدم وجعله ظرف زمان فيه مسامحة فكأنه قال الزمان المتقدم على زمانك الذى انت فيه اوانه من ظرفية العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه يعنى ان الماضى هو الزمان المتحقق فى اجزاء الزمان الذى

فى داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوىٰ والعمدةُ فى ذلك تتبع كلام السكاكى لانا لم نجد هذا الاصطلاحَ لمن قبله

(واما كونه) اى المسند (فعلا فللتقييد) اى تقييد المسند (باحد الازمنة الثلاثة) الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذى يترقب وجودُه بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل متعاقبة من غير مُهلة وتراخ

قبل زمانك (قوله الذى انت فيه) اى حين التكلم او حين غيره من الافعال وكذا يقال فى قوله بعد هذا الزمان (قوله والمستقبل) هو على صيغة اسم الفاعل كالماضى اواسم المفعول وكلاهما موافق للمعقول لان الزمان يستقبلك كما تستقبله (قوله الذى يترقب) اى ينتظر وجوده اى الزمان الذى من شانه ان يترقب وينتظر وجوده لانا لترقب بالفعل لايتوقف عليه تحقق الزمان المستقبل واعترض على الشارح بان يترقب دال على الزمان المستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل فى المستقبل لان المستقبل الذى هو مدلول يترقب كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل ايضا اذ لامعنى لترقبه فى الماضى او الحالى فيكون فى المستقبل فيلزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه او ان يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل واجيب بان المراد بقوله يترقب وجوده مجرد التأخر فكأنه قال الزمان المتأخر بعد هذا الزمان اى الحاضر وحينئذ فلا يلزم ماذكر لان الافعال الواقعة فى التعاريف لادلالة لها على زمان كما صرح بذلك العلامة السيد (قوله وهو اجزاء) اى آنات وازمنة من اواخر الماضى واوائل المستقبل وفيه انه اذا كان الزمان حالا فلا ماضى ولا مستقبل ويجاب بان المراد الماضى باعتبار مايكون والمستقبل باعتبار ماكان كذا قرر شيخنا العلامة العدوى وفى بعض الحواشى ان الحال عند النحاة اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل مع مابينهما من الآن الحاضر الا انه حقيقة فى الآن الحاضر لكن لقصره احتاج الى الاعتماد على اجزاء قبله واجزاء بعده (قوله من غير مهلة وتراخ) اى بين كل جزء ومايليه لابين اول الاجزاء وآخرها اذ المهلة بينهما لازمة اذا طالت المدة كما يقال زيد يصلى والحال ان بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال فليس الحال زمن التكلم فقط وهذا اعنى قوله من غير مهلة وترخ توضيح لقوله متعاقبة وليس قيدا آخر للاحتراز عما لو كانت الاجزاء متصلة لكن كانت كثيرة كشهر وسنة فان الاجزاء وان كانت متعاقبة لكن هناك مهلة وتراخ بين اولها وآخرها لان المجموع لايخرج عن ان يكون حالا لانه حيث فرض ان هناك اجزاء متصلة فالمهلة بين اولها وآخرها لازمة فلا معنى لاشتراط انتفاء ذلك (قوله وهذا امر عرفى) يحتمل ان المراد وهذا الحال اى مقداره امر عرفى اى مبنى على عرف اهل العربية وليس مضبوطا بحد معين فما يعدونه حالا فهو حال كما جعلوا الزمن فى زيد يصلى حالا مع كونه فى اثناء الصلاة فرغ منها شطر وبقى شطر وكذا فى زيد يأكل او يحج او يكتب القرآن او يجاهد الكفار ولاشك فى اختلاف مقادير ازمنتها ويحتمل ان المراد وهذا اى الحال امر عرفى اى متعارف بين الناس ولا حقيقة له فى الواقع لان كل جزء اعتبرته من الزمن تجده اما ماضيا او مستقبلا وليس ثم حال يمكن تحققه قاله سم وفيه ان الآن الحاضر وهو الجزء الحاضر من الزمان

وهذا امر عرفى وذلك لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم الآن او امس او غدا ولهذا قال (على اخصر وجه)

البسيط الذى لايقبل القسمة متحقق قطعا ويحتمل ان المراد وهذا تعريف للحال العرفى وهو الزمان الذى يقع فيه الفعل ويقدر بقدره فيختلف باختلافه واما الحال الحقيقى فهو الآن الذى لايتجزأ قاله السيرامى (قوله وذلك) اى وبيان ذلك الذى قاله المصنف من ان الفعل يدل على التقييد باحد الازمنة (قوله دال بصيغته) اى بهيئته وليس المراد بالصيغة المادة لان الفعل يدل بها على الحدث لاعلى الزمان (قوله من غير احتياج الخ) بجواب عما يرد على المصنف من ان الاسم كذلك قد يدل على احد الازمنة فكيف يقول المصنف واما كونه فعلا فللتقييد الخ مع ان التقييد المذكور متأت مع ايراده اسما لما علمت من ان الاسم قد يدل على احد الا زمنة الثلاثة وحاصل الجواب ان العلة التقييد مع الأخصرية فلا يحتاج للتصريح معه بقرينة بخلاف الاسم فانه وان حصل به التقييد لكن يحتاج للقرينة ثم ان قوله من غير احتياج الخ هذا انما يظهر بالنسبة للماضى والامر واما المضارع فانه يحتاج للقرينة لاحتماله للحال والاستقبال وقد يجاب بان المراد من غير احتياج الى قرينة اى من حيث اصل الوضع وهذا لاينا فى انه يحتاج للقرينة المعينة للمراد عند تزاحم المعانى فان قلت فما الفائدة حينئذ فى الايراد فعلا ولامندوحة عن القرينة الاان القرينة هنا لتبيين المراد وفى الاسم للتقييد قلت فائدته التدرج فى التعين وذلك موجب لمزيد التقرير (قوله فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية) اعترض بان هذا ينافيه قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال فان هذا يفيد انه يدل على الزمان الحال بلا قرينة واحتياجه لها اذا اريد غير الحال كاحتياج الفعل لها اذا اريد غير الزمان الذى هو حقيقة فيه وحينئذ فلافرق بين الفعل واسم الفاعل واجيب بان المراد بقول الشارح لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة اى دلالة صريحة بلا قرينة وقوله بخلاف اسم فانه انما يدل عليه دلالة صريحة بقرينة وحينئذ فلا يرد اسم الفاعل لانه وان دل على الزمان الحال بلاقرينة لكن باللزوم لابالصراحة وبيان ذلك ان قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال اى فى الحدث الحالى اى الحاصل بالفعل لاللزمان الحالى وان لزم من الاول الثانى فدلالته على الزمان الحالى بلاقرينة لكن باللزوم لابالصراحة بخلاف الفعل فان الزمان جزء مفهومه فحينئذ يدل عليه صراحة بلاقرينة فالحاصل ان الفعل يدل على الزمان صراحة بلاقرينة واما الاسم فانه لايدل على الزمان دلالة صريحة الابالقرينة فاسم الفاعل وان دل على الزمان بلا قرينة لكن دلالة التزامية لاصريحة فاذا اريد الدلالة عليه صريحا احتاج الى قرينة وقد ضعف اليعقوبى هذا الجواب بان تعقل الحدث الحالى بلا زمان الحال كالمحال وحينئذ فكيف يتأتى للواضع ان يتعقل الحدث الحالى وحده ويضع له اسم الفاعل (قوله على اخصر وجه) كان ينبغى ان يؤخره عن قوله مع افادة التجدد ليتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم

ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اى لا يجتمع اجزاؤه فى الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة الثلاثة مفيد التجدد واليه اشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) اى كقول طريف بن تميم (او كلما وردت عكاظ) هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة (بعثوا الى عريفهم) وعريف القوم القيم بامرهم الذى شهر وعرف بذلك

بضميمة القرينة فترجيح الفعل لكل منهما على الاسم لا يتأتى الا بقصد الاختصار (قوله ولما كان الخ) حاصله ان الفعل يدل على الزمان وعلى حدث مقارن له ثم ان الزمان عرفوه بانه كم اى عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات اى لا تجتمع اجزاؤه فى الوجود فيكون كل منهما حادثا فمن لوازمه التجدد والحدوث واذا كان كذلك فينبغى ان يعتبر التجدد فى الحدث المقارن له لاجل المناسبة بين المتقارنين على انه لا معنى لمقارنة الشئ للزمان الا حدوثه معه فاذا استعملت الافعال فى الامور المستمرة كقولك علم الله و يعلم الله كانت مجازات ومن ثم اجمعوا على ان هذه الافعال ليست زمانية لانها لو كانت زمانية لكان مدلولها متجددا وحادثا واللازم باطل ثم اعلم ان التجدد يطلق على معنيين احدهما الحصول بعد ان لم يكن والثانى التقضى والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى وحينئذ فالموافقة بين الحدث والزمان المتقارنين فى مطلق تجدد لان التجدد بالمعنى الثانى غير لازم للفعل ولا معتبر فى مفهومه حتى اذا اريد ذلك من الفعل المضارع فلابد من قرينة اذا علمت هذا تعلم ان قول المدرسين معنى احمدك انه يحمد الله حمدا بعد حمد الى ما لا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع (قوله لما كان التجدد لازما للزمان) المراد بالتجدد هنا التقضى والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار (قوله اى لا يجتمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله مفيدا للتجدد) اى تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل اى وجوده بعد ان لم يكن لاجل ان يكون هناك مناسبة بين الزمان وما قارنه وهو الحدث فى ان كلا منهما متجدد وان كان التجدد المعتبر فى هذا غير المعتبر فى هذا ان قلت المضارع قد يفيد التجدد الاستمرارى وهو الحصول شيئا فشيئا اللازم للزمان ما قلت ذلك بحسب المقام والقرينة لا بالوضع كما مر ان قلت ما تقرر من افادة الفعل للتجدد يشكل على قولهم الجملة المضارعية اذا وقعت خبرا نحو زيد ينطلق مفيدة للثبوت والاستمرار قلت يجوز ان يكون المراد من قولهم للثبوت اى ثبوت التجدد واستمراره وحينئذ فلا اشكال (قوله اى كقول طريف) اى يصف نفسه بالشجاعة (قوله او كلما وردت الخ) بعده

* فتوسمونى اننى انا ذلكم * شاك سلاحى فى الحوادث معلم *
* تحتى الاغر وفوق جلدى نثرة * زغف ترد السيف وهو مثلم *
* حول اسيد والهجيم ومازن * واذا حللت فحول بيتى خضم *

وعكاظ سوق بين نخلة والطائف كانت تقام فى مستهل ذى القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون اى يتفاخرون ويتناشدون وكانت فرسان العرب اذا حضروا عكاظ وامن بعضهم من بعض لكون عكاظ فى شهر حرام تقنعوا حتى لا يعرفوا وذكر عن طريف هذا انه كان من الشجعان وكان لا تقنع كما يتقنعون فاتفق له انه وافى عكاظ وكان طريف قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيبانى فقال حصيصة

بن شراحيل اروني طريفا فأروه اياه فجعل حصيصة كلما مر به طريف تأمله ونظر اليه حتى فطن له طريف فقال له مالك تنظر الى مرة بعد مرة فقال له حصيصة اتوسمك لاعرفك فلله على ان لقيتك في حرب لاقتلنك او لتقتلني فقال طريف عند ذلك الابيات المذكورة والهمزة في قوله او كلما للاستفهام التقريري والواو للعطف على مقدر اى احضرت العرب في عكاظ وكلما الخ وقبيلة فاعل وردت بمعنى جاءت وعكاظ مفعوله وكلما ظرف زمان لوردت مضمن معنى الشرط والعامل فيه جوابه وهو بعثوا (قوله متسوق) بفتح الواو المشددة اسم مكان من تسوق القوم اذا باعوا واشتروا فهو اسم لمكان البيع والشراء (قوله ويتفاخرون) اى بذكر انسابهم وبما يلبسونه من الثياب وما يحملونه من السلاح (قوله القيم بامرهم) اى رئيسهم المتولي للبحث عنهم والكلام في شأنهم (قوله وعرف بذلك) اى بالقيام بامرهم وهذا اشارة الى وجه تسميته عريفا (قوله يتوسم) هذا محل الشاهد حيث اورد المسند فعلا للتقييد باحد الازمنة مع افادة التجدد (قوله تفرس الوجوه) اى وجوه الحاضرين لينظر انا فيهم اولا لان لي جناية في كل قوم ونكاية لهم فاذا وردت القبائل ذلك المحل بعثوا الى عريفهم ليتعرفني فيأخذون بثارهم مني وهذا مدح في العرب للجريء * ويحتمل كما قيل بعثوا الى عريفهم ليتعرفني لاجل ان يتأتى نوابي لشجاعتي اولاجل ان يتم لهم اظهار مفخرتهم بحضرتي لانه كان رئيسا على كل شريف (قوله وتأملها) تفسير لقوله تفرس الوجوه واعترض على الشارح بان قوله اى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة يدل على ان التجدد المعتبر في مفهوم الفعل التجدد بمعنى التقضي والحصول شيئا فشيئا مع انه ليس كذلك كما تقدم اذ دلالته على التجدد بهذا المعنى لابد لها من قرينة واجيب بان هذا تفسير للمراد من الفعل في هذا المقام لا تفسير له بحسب الوضع فلا ينافي مامر من ان المعتبر في مفهوم الفعل التجدد بمعنى الحصول بعد العدم لا بمعنى التقضي شيئا فشيئا مع انه لابد له من قرينة وهي في البيت كون تعين المطلوب انما يحصل بعد التفرس المتجدد كثيرا في وجوه الحاضرين في المتسوق (قوله فلا فادة عدمهما) الاظهر ان يقال فلا فادة مطلق الثبوت لاجل ان لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان الاسمية لاتفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هما لعدم مايدل عليهما آه فناري (قوله بمعنى) اى بافادة عدمهما افادة الدوام اى المقابل للتقييد بزمن مخصوص وافادة الثبوت المقابل للتجدد واعلم ان دلالة الاسم على الثبوت الذي هو تحقق المحمول للموضوع بحسب اصل الوضع واما افادته للدوام والثبات فمن خارج لا بحسب اصل الوضع وقد اشار الشارح الى ذلك بقوله الآتي قال الشيخ عبد القاهر الخ فانه افاد انه لادلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فكلام الشارح يشير الى انه ينبغي ان يحمل كلام المصنف على ان افادته للدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعا

(يتوسم) اى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة (واما كونه) اى المسند (اسما فلافادة عدمهما) اى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد يعني لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك (كقوله لايألف الدرهم المضروب صرتنا) وهو مايجتمع فيه الدراهم (لكن يمر عليها وهو منطلق)

للتعارض بينهما فنقله لكلام الشيخ اشارة الى الجمع وحاصله ان كلام الشيخ باعتبار الوضع ومافسربه كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجية لا الى الاعتراض على المصنف وان احتمل ذلك ثم انه كان الاولى للشارح تقديم الثبوت على الدوام لانه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس فذكر الثبوت آخرا لا فائدة فيه لانه معلوم مماقبله وايضا قوله لاغراض متعلق بافادة الدوام لابافادة الثبوت لما علمت ان افادة الاسم الثبوت بحسب الوضع بخلاف افادته الدوام فتقديم الدوام يوهم تعلقه بافادة الثبوت ثم ماتقرر من ان الاسم انما يفيد الثبوت دون الحدوث اى الحصول بعد العدم يخالفه ماذكره ابن الحاجب فى تعريف اسم الفاعل من انه ما اشتق لغرض الحدوث فقد اعتبر الحدوث فى مفهومه فاما ان يرى ان النحويين يخالفون اهل المعانى واما ان يقال مراده انه يفيد الحدوث غالبا بقرائن خارجية (قوله لاغراض) اى كما اذا كان المقام يقتضى كمال الذم اوالمدح اونحو ذلك ممايناسبه الدوام والثبات (قوله كقوله) اى النضر بن لؤية يمدح بالغنى والكرم وقبل البيت المذكور

* قالت طريفة ماتبقى دراهمنا * ومابنا سرف فيها ولاخرف *

* انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا * ظلت الى طرق الخيرات تستبق *

لايألف البيت وبعده

* حتى تصير الى نذل يخلده * يكاد من صره اياه يمزق *

(قوله صرتنا) المشهور نصبه على انه مفعول لقوله لايألف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالفة من جانب صرته آه عصام (قوله وهو منطلق) اى فتعبيره بمنطلق للاشعار بان انطلاق الدراهم من الصرة امر ثابت دائم لايتجدد وان الدراهم ليس لها استقرار ما فى الصرة وهذا مبالغة فى مدحهم بالكرم وفى قوله لكن يمر عليها الخ تكميل حسن اذ قوله لايألف الخ ربما يوهم انه لايحصل له جنس الدراهم فازال ذلك التوهم بهذا الاستدراك (قوله ثابت للدرهم دائما) اى لان مقام المدح يقتضى دوام ذلك (قوله موضوع الاسم) اى الاسم المسند فى التركيب موضوع لاجل ان يثبت الخ اى انه انما وضع لاجل هذا المعنى وهو ثبوت الشئ للشئ واما افادته للدوام والاستمرار فانماهو من قرينة خارجية (قوله من غير اقتضاء الخ) ان قلت الاسم كما يحمل على الدوام بواسطة القرائن يصح ان يحمل على الاستمرار التجددى باعتبار القرائن الخارجية كالفعل فلاى شئ خص الفعل بالدلالة على الاستمرار التجددى دون الاسم قلت وجه ذلك مناسبة الاستمرار التجددى للفعل لاشتماله على الزمان المتجدد (قوله فلا تعرض الخ) اى واما افادته الدوام فمن المقام كغرض المدح اوالذم فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم لان كلام الشارح بحسب الاستعمال لاعتبار القرائن الخارجية وكلام الشيخ بحسب اصل الوضع (قوله كما فى زيد طويل) هذا تنظير للنفى

يعنى ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به الشئ للشئ من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيأ فشيأ فلا تعرض فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير (واما تقييد الفعل) ومايشبهه من اسم الفاعل اوالمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق اوبه اوفيه اوله اومعه (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء (فلتربية الفائدة)

فى قوله فلا تعرض الخ اى كالاتعرض لقولنا زيد طويل لغير اثبات الطول صفة زيد واثبات القصر صفة لعمرو ولا تجدد فيه واعترض بان الطول والقصر لازمان له فهما دائمان واجيب بانهما وان كانا دائمين لكن استفادة دوامهما ليست من جوهر اللفظ بل من حيث ان الصفة المشبهة لاندل على زمان معين وليس بعض الازمنة اولى من بعض فتحمل على الجميع فالحاصل ان الدوام انما استفيد من قرينة خارجية وهو الترجيح بلا مرجح عند الحمل على خلافه تأمل (قوله واما تقييد الفعل) اى الواقع مسندا وكذا يقال فيما اشبهه لايقال ان تقييد الفعل بما ذكر من مباحث متعلقات الفعل فذكره هنا من ذكر الشئ فى غير محله لانا نقول لايلزم من كون ذلك من مباحث متعلقات الفعل ان لايكون من مباحث المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشئ فى غير محله (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل لانه الاصل ولك ان تحمل الفعل فى كلامه على الفعل اللغوى فيكون شاملا لما ذكر (قوله وغيرهما) اى كافعل التفضيل والصفة المشبهة وانما كانت المذكورات شبيهة بالفعل لمماثلتها له فى الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (قوله بمفعول مطلق الخ) اى فلفظ المفعول متناول لها جميعا لاشتراكها فى مطلق المفعولية وقوله بمفعول مطلق اى غير مؤكد والا فهو لايفيد تربية الفائدة وذلك لان الفعل يحتمل الحقيقة والمجاز والمصدر المؤكد افاد نفس الحقيقة والذى افاده هو احد محتملى الفعل وهو الظاهر منهما الا ان يقال التعيين فائدة لم تكن فتأمل وامثلة المذكورات اكرمت اكرام اهل الحسب وحفظت حديث البخارى وقرأت بمكة وجلست امام الروضة الشريفة وسرت طريق المدينة وتطهرت تعظيما للحديث وتصدقت مخلصا وطبت نفسا بالتوفيق ولا احب الا الصالحين واعترض على الشارح فى ذكره الاستثناء اى المستثنى بانه اما ان يكون مستثنى من الفاعل فهو من تتمته او من المفعول به او غيره من المفاعيل او الحال فكذلك فى الاول لايكون مربيا للفائدة وفى غيره التربية حصلت بالمستثنى منه وحينئذ فلا معنى لتقييد الفعل به لكن فى الرضى ان المنسوب اليه الفعل او شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب اه كلامه وبهذا ظهر كون المستثنى قيدا للفعل واندفع ماذكر من الاعتراض (قوله فلتربية الفائدة) اى تكثيرها فان قلت ان الفعل المتعدى متى ذكر افاد ان هناك مفعولا به لان تعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقله وافاد ان هناك مفعولا فيه ومعه وله فلا يكون ذكر تلك الاشياء مربيا للفائدة اذ ليس ذكرها مفيدا لشئ زائد قلت ان ذكر الفعل المتعدى يقتضى هذه الاشياء على العموم وتعين الشخص امر زائد فبذكره بشخصه تعظم الفائدة والحاصل ان الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل كل من الفاعل والمفعول

لان الحكم كلما ازداد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شئ ما موجود وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا فى بلدة كذا ولما استشعر سؤالا وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه اشار الى جوابه بقوله (والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له لدلالته على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق فى الزمان الماضى (واما تركه) اى ترك التقييد (فلمانع) اى من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة او ارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل او مكانه

الا انه فرق بينهما من جهة ان تعقل الفعل المذكور يقتضى تعقل الفاعل بخصوصه لانه اعتبر فى مفهومه النسبة للفاعل الخاص فذكره محصل لاصل الفائدة وتعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل احد لا على تعقل مفعول بخصوص فذكره بخصوصه يحصل تربية الفائدة (قوله لان الحكم) اى المطلق وقوله كلما ازداد خصوصا اى قيدا وقوله زاد غرابة اى بعدا عن الذهن وقلة خطور بالبال وقوله وكلما زاد غرابة اى بالنسبة للسامع زاد افادة له والحاصل ان الحكم المطلق الخالى عن القيود لا يزيد على فائدة نسبة المحمول للموضوع وربما كان ذلك الحكم معلوما عند السامع فلا يفيد فاذا زيد قيد كان فيه فائدة غريبة والحكم الغريب مستلزم للافادة للجهل به غالبا وكلما كثرت غرابته بكثرة قيوده فقد كثرت فوائده (قوله شئ ما موجود) الاخبار عن شئ بالوجود غير مفيد لانه معلوم بالضرورة وذلك لان الشئ يشمل الموجود والمعدوم عند اللغويين والاخبار بالنظر لعرفهم فهى قضية مهملة فى قوة الجزئية اى بعض الشئ اى الاشياء موجود ومن العلوم ضرورة وجود بعض الاشياء وهذا المثال ليس فيه خصوص فهو خال عن الفائده الزائدة على اصل الحكم بخلاف المثال الذى بعده وهو فلان الخ فان فيه غرابات بكثرة القيود وبذلك كثرت فوائده كما لا يخفى (قوله مشبهات المفعول) اى من حيث انتصابه (قوله اشار الى جوابه الخ) حاصل ذلك الجواب انا لا نسلم ان هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذى كلامنا فيه بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل وهذا لا كلام لنا فيه وحينئذ فلا اعتراض (قوله لا كان) اى كما فهم المعترض (قوله لان منطلقا هو نفس المسند) اى لانه هو الدال على الحدث والمسند انما هو الدال على الحدث بخلاف كان فانها انما تدل على الزمان ولا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره وحينئذ فيفيد ذلك المسند بمفاد كان وهو الزمان الماضى فيفيد الكلام ان الانطلاق لزيد كان فيما مضى فكأنك قلت زيد منطلق فى الزمان الماضى والحاصل ان منطلقا نفس المسند لان اصل التركيب زيد منطلق وكان انما ذكرت لدلالتها على زمان النسبة فهى باعتبار دلالتها على الزمان قيد لمنطلقا وحينئذ فقولنا كان زيد منطلقا فى معنى قولنا زيد منطلق فى الزمان الماضى والى هذا اشار بقوله وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق فى الزمان الماضى وما ذكره المصنف من ان الخبر فى باب كان هو المسند والفعل قيد له طريقة مخالفة لما اختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وانها المسندة لزيد حتى ان معنى كان زيد حصل شئ ما لزيد وقوله بعد منطلقا او نحوه تفصيل وتبيين لذلك الشئ المبهم فاول الكلام اجمال وآخره تفصيل وعلى هذا فمنطلقا تقييد وتبيين للاتصاف بمضمونها مرتب للفائدة والمعنى شئ ما ثبت لزيد فى الزمن الماضى مبين بالانطلاق

او مفعوله اوعدم العلم بالمقيدات او نحو ذلك (واما تقييده) اى الفعل بالشرط) مثلا اكرمك ان تكرمنى وان تكرمنى اكرمك فلا اعتبارات وحالات تقتضى تقييده به (لاتعرف الا بمعرفة ما ادواته) يعنى حروف الشرط واسماءه (من التفصيل وقد بين ذلك) اى التفصيل (فى علم النحو)

(قوله وكان قيدا له) مبتدأ وخبر وهو صريح فى ان المقيد نفس المسند وهو منطلقا وهو صريح كلام المصنف ايضا ويحتمل ان فى العبارة حذفا اى وكان قيدا لنسبته ويدل لهذا ما بعده وعلى هذا فالمقيد انما هو النسبة والامر قريب لان تقييد كل يؤول لتقييد الآخر (قوله مثل خوف الخ) هذا مثال للمانع وذلك كقول الصياد لمخاطبه الصيد محبوس او حبس من غير ان يقول محبوس فى الشرك لاجل ان ينتهز فرصة التأكيد المقتضى لمبادرة المخاطب لادراكه قبل فواته بالفرار اوبالموت حتف انفه (قوله اوارادة انلايطلع الخ) عطف على خوف انقضاء الفرصة وذلك كقولك لآخر زيد فعل كذا ولم تقل يوم كذا ولا فى مكان كذا خوفا من الاطلاع على زمان الفعل اومكانه والمقام مقتض لاخفائه واعترض بان الفعل يدل صراحة على زمان معين من الماضى والحال والاستقبال فالاطلاع على الزمان موجود عند ترك التقييد وحينئذ فلا يصح الترك لاجل ارادة عدم الاطلاع على الزمان واجيب بان المراد بالزمان زمان مخصوص بذلك الفعل مثل المساء والصباح فتقول جاء زيد او يجئ ومرادك امس اوليلا اوغدا اوصباحا فتترك التقييد المذكور لئلا يعلم الحاضرون الوقت المخصوص والالو قيل جاء زيد صباحا اومساء اووقت الظهر اطلع الحاضرون على ذلك الزمان المخصوص (قوله اومفعوله)عطف على زمان الفعل وذلك كما لو وقع ضرب من زيد على عمرو فقلت ضرب زيد ولم تقل عمرا خوفا من الاطلاع على ذلك فيحصل لعمرو فضيحة بين الناس اويحصل منه ضرر لزيد (قوله اوعدم العلم) عطف على خوف انقضاء الخ اى عدم علم المتكلم بالمقيدات كقولك ضربت ولم تقل زيدا مثلا لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك واعترض على الشارح فى جعله عدم العلم مانعا لان المانع لايكون الاوجوديا وهذا امر عدمى ولان المانع من الشئ هو المنافى له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافى التربية وان كانت متعذرة معه واجيب بان المراد بالمانع هنا المانع اللغوى وهو مالايتأتى تحصيل الشئ معه وجوديا كان اوعدميا منافيا كان اولا (قوله اونحو ذلك) اى كمجرد الاختصار حيث اقتضاه المقام لضيق اوضجر من المتكلم اوخوف سآمة السامع (قوله واما تقييده بالشرط) كان الاولى للمصنف ان يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد عن هذا لاجل ان يجرى التقييد بالقيود الوجودية على سنن واحد وكيف يؤخر هذا والتقييد بالشرط فى قوة التقييد بالمفعول فيه كما يعلم من قول الشارح الآتى بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياى واجيب بانه لما كان التقييد بالشرط محتاجا الى بسط ما اخره عن الترك وان كان المناسب ذكره مع ماقبله (قوله اى الفعل) اى الواقع مسندا فى جملة الجزاء نحو ان جئتنى اكرمتك فالشرط مقيد لاكرمتك وقوله اى الفعل اى اومايشبهه اوما هو مؤل بما يشبهه الواقع مسندا فى جملة الجزاء نحو كلما كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود ونحو ان كان زيد ابا لعمرو فانا اخ له ففي المثال الاول ثبوت الوجود للنهار مقيد بطلوع الشمس اذ المعنى وجود النهار ثابت في كل وقت من اوقات طلوع الشمس وفي المثال الثاني ثبوت اخوة عمرو للمتكلم مقيد بابوة زيد لعمرو (قوله بالشرط) اراد به جملة الشرط واعاد المصنف الضمير على الشرط في قوله ادواته بمعنى التعليق اعني عقد السببية والمسببية على طريق الاستخدام واعلم ان اطلاق الشرط على الجملة الشرطية اعني مجموع فعل الشرط والجزاء غير معهود وكذلك اطلاقه على مجموع الاداة وفعل الشرط فقط انما المعهود اطلاقه على فعل الشرط وادواته والتعليق (قوله مثل اكرمك ان تكرمني الخ) لم يقصد الشارح بذلك ان التقييد كما يكون للجزاء المذكور يكون للمحذوف لان البصريين جعلوا اكرمك ان تكرمني محذوف الجزاء لعدم صحة تقديم الجزاء على الشرط لان حروف الشرط لها الصدارة بل قصد ان الشرط كما يكون قيدا للجزاء المتأخر يكون قيدا للجزاء المتقدم فان علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح في بحث الايجاز والاطناب والمساواة وفاقا للكوفيين هذا والجمهور من النحويين شرطوا ان يكون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ماهو جزاء في المعنى نحو انت ظالم ان فعلت كذا واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذ المثال مبني عليه افاده الفناري (قوله فلاعتبارات) اي نكات معتبرات لكون المقام يقتضي التقييد بما يفيدها وانما فسرنا الاعتبارات بما ذكر بدليل قوله وحالات لان الحالات معتبرات لاعتبارات وتلك الحالات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى اما في الماضي كما في لو واما في الاستقبال اما مع الجزم كما في اذا او مع الشك كما في ان او في جميع الزمان كما في مهما او المكان كما في اين (قوله يعني حروف الشرط واسماءه) دفع بهذا ما يتوهم من لفظ ادوات انها كلها حروف (قوله من التفصيل) بيان لما اي الا بمعرفة التفصيل الذي بين ادواته الحاصل ببيان ما بينهما من الفرق المعنوي وفي الاطول ما بين ادواته من التفصيل اي مما ذكر مفصلا ككون ان واذا للشرط في الاستقبال لكن مع الجزم في اذا ومع الشك في ان وكون لو للشرط في الماضي وكون مهما متى لعموم الزمان واين لعموم المكان ومن لعموم من يعقل وما لعموم غير العاقل فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الادوات فاذا كان المخاطب مثلا يعتقد انه ان كرر المجئ اليك مللت منه واستثقلته فتقول نفيا لذلك كلما جئتني ازددت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد ان الجائي في وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد مثل قلت نفيا لذلك متى جئت زيدا وجدت عنده طعاما او كان يعتقد انك لا تجالسه الا بالمسجد مثلا قلت اينما تجلس اجلس معك او يعتقد انك لا تكرم الا من كان من بني فلان فتقول له نفيا لذلك من جاءني اكرمته او كان يعتقد انك لا تشتري

الا الحاجة الفلانية ولو اشترى هو غيرها قلت له نفيا لذلك ماتشتر اشترو على هذا نقس (قوله وفى هذه الكلام) اعنى قول المصنف واما تقييده بالشرط الخ حيث جعل الشرط قيدا (قوله لحكم الجزاء) اراد بالحكم النسبة كثبوت الاكرام او ان الاضافة بيانية اى قيد للجزاء فالجزاء هو الكلام المقصود بالافادة واما جملة الشرط فليست كلاما مقصودا لذاته بل مذكورة على انها قيد فيه بمنزلة الفضلات كالمفعول والظرف فاذا قلت ان جئتنى اكرمتك فالمعتبر لاصل الافادة هو الاخبار بالاكرام واما الشرط فهو قيد فكأنك قلت اكرمك وقت مجيئك واعلم ان ماذكر من ان الكلام المقصود بالافادة هو الجزاء والشرط قيد له ينبغى ان يستثنى من ذلك ما اذا كانت اداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء ومجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب اولى فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء (قوله ونحوه) اى كالظرف فى انه يقيد به كضربت او صمت يوم الخميس (قوله بمنزلة قولك اكرمك الخ) استفيد الوقت من التعليل لان الشرط قيد فى الجزاء فهو بمنزلة العلة وزمان المعلول والعلة واحد فالمعنى فى هذا المثال اكرمك لاجل مجيئك اياى وفى زمانه (قوله ولايخرج الكلام) الذى هو الجزاء وقوله بهذا التقييد اى بجملة الشرط وقوله عما كان عليه اى قبل التقييد بالشرط لان اداة الشرط اىما تخرج الشرط عن اصله ولا تسلط لها على الجزاء بل هو باق على حاله (قوله بل ان كان الجزاء خبرا) اى قبل التقييد بجملة الشرط وقوله فالجملة الشرطية اعنى مجموع الشرط والجزاء وقوله خبرية اى بسبب خبرية الجزاء واعترض على الشارح بان الجزاء فى قوله ان ضربتك تضربنى خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى وحينئذ فهو ليس بخبر (قوله وان كان) اى الجزاء انشائيا اى قبل التقييد بالشرط قوله فانشائية اى فالجملة الشرطية انشائية بسبب انشائيه الجزاء (قوله واما نفس الشرط) اى الجملة الشرطية وحدها بدون الجزاء وهذا مقابل فى المعنى لقوله ولايخرج (قوله عن الخبرية) اى عن كونه كلاما خبريا لانه صار مركبا ناقصا وقوله واحتمال الصدق والكذب عطف لازم على ملزوم وكما اخرجته الاداة عن الخبرية اخرجته ايضا عن الانشائية لما علمت انه صار بالاداة مركبا ناقصا والمحصور عندهم فى الخبر والانشاء انما هو المركب التام واما قول الشارح فى المطول لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء ففيه حذف مضاف بقرينة السياق اى الى حكم الانشاء وهو عدم احتمال الصدق والكذب وان كان ليس بانشاء حقيقة والحاصل ان الشرط وحده كالمفعول الذى قيد به الفعل فكما ان المفعول لايحتمل صدقا ولا كذبا فكذلك الشرط (قوله وما يقال الخ) قائله الشارح العلامة فى شرح المفتاح وهذا شروع فى دفع التناقض بين ماقاله

وفى هذا الكلام اشارة الى ان الشرط فى عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتنى اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياى ولايخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتنى اكرمك وان كان انشائيا فانشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه واما نفس الشرط فقد اخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ومايقال

شارحنا سابقا وماقاله الشارح العلامة وحاصل ذلك الايراد كيف يقال ان الكلام عند اهل العربية هو الجزاء والشرط لادخل له فيه وانما هوقيدله مع ان هذا يخالفه ماقاله الشارح العلامة من ان كل واحد من الشرط والجزاء ليس خبرا محتملا للصدق والكذب لان كل واحد منهما اخرجته الاداة عن اصله فليس المعتبر فى القضية حكم الجزاء لذلك وانما الكلام الخبرى المحتمل للصدق والكذب هو مجموع الشرط والجزاء فكل واحد منهما مذكور قصدا لتوقف الكلام عليه لانه جزء منه وحاصل الجواب ان ماقاله الشارح العلامة اصطلاح للمناطقة وماتقدم لشارحنا اصطلاح لاهل العربية ولايعترض باصطلاح على اصطلاح (قوله ان كلا من الشرط والجزاء) اى كل منهما على حدة لامجموعهما كما هوظاهر (قوله واحتمال) اى وخارج عن احتمال الصدق الخ وهوعطف لازم على ملزوم (قوله وانما الخبر) اى وانما الكلام الخبرى سواء كان الجزاء فى الاصل خبرا او انشاء حتى انك اذا قلت ان جاءك زيد فاكرمه فالمراد الحكم باللزوم بين المجئ والاكرام ولوكانت صورة الجزاء انشاء (قوله المحكوم فيه) اى فى ذلك الخبر (قوله فانما هو اعتبار المنطقيين) اى فهم يعتبرون اللزوم بين الشرط والجزاء سواء كان اللزوم بينهما حقيقيا او اتفاقيا فتى ثبت اللزوم بينهما صدقت القضية لولم يقع واحد منهما (قوله الحكم بوجود النهار) الاولى ان يقول الحكم على النهار بالوجود لاجل ان يدل على المحكوم عليه وبه يتضح التفريع فالمقصود عند اهل العربية الاخبار بوجود النهار والتقييد ليس مقصودا لذاته (قوله والمحكوم به وجود النهار) اى الاولى ان يقول لزوم وجود النهار لانهم انما يحكمون باللزوم لابالوجود (قوله فكم من فرق بين الاعتبارين) اى كم فرق اى ان هنالك فروقا كثيرة بين الاعتبارين لاختلاف الكلام والحكم والمحكوم به والمحكوم عليه باختلاف هذين الاعتبارين وعبارة المطول والتحقيق فى هذا المقام ان مفهوم الجملة الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ماكان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية فى انها قول موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها فى ان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الاترى ان قولنا كلما

من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للاول فانما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من اوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين (ولكن لابد من النظر ههنا فى ان واذا ولو) لان فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض لها فى علم النحو (فان واذا للشرط فى الاستقبال

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود فى كل وقت من اوقات طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها مفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث انتهى قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين مذهبي اهل العربية واهل الميزان فان المآل واحد قلت الفرق ان الشرط عند اهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى انه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذى فى الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند اهل الميزان كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الحملية لا يفيد الحكم اصلا فلا يكون الشرط مخصصا للجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة بل مسكوت عنه كما هو مذهب الحنفية (قوله ولكن لابد الخ) لما احال معرفة الاعتبارات المفادة لادوات الشرط على تبيينها ببيان معانيها فى علم النحو اشار الى ان ثلاثة منها لا يكفى فى بيان الاغراض المفادة لها بيان معانيها المذكورة فى علم النحو فقال ولكن الخ (قوله فى ان واذا ولو) اى فى معانى هذه الثلاثة (قوله للشرط) المراد به تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة اخرى بخلافه فى قوله بوقوع الشرط فان المراد به فعل الشرط (قوله فى الاستقبال) متعلق بالحصول الثانى الذى تضمنه لفظ الشرط كما فى عبد الحكيم او بالشرط نظرا لما فيه من معنى الحصول لان الشرط تعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون الشرط الكائن فى الاستقبال ويلزم من حصول مضمون الشرط فى الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه لان الحصول المعلق بحصول امر فى المستقبل يلزم ان يكون مستقبلا وليس متعلقا بالشرط اعنى التعليق باعتبار ذاته لانه حالى لا استقبالى ويصح ان يكون متعلقا بوصف محذوف اى الشرط الموجود فى الاستقبال ويراد بالشرط التعليق وبضمير الوصف الشرط بمعنى فعل الشرط وهو المعلق عليه وحينئذ ففيه استخدام (قوله لكن اصل ان) اى المعنى الاصلى لها الذى تستعمل فيه بالحقيقة اللغوية وسيأتى مقابل ذلك الاصل فى قوله وقد تستعمل (قوله عدم الجزم) اى عدم جزم المتكلم وقوله بوقوع الشرط اى فى المستقبل والمراد بعدم الجزم بوقوعه فى المستقبل الشك فى وقوعه فى المستقبل وتوهم وقوعه فيه وان كان يصدق بظن الوقوع وبالجزم بعدم وقوعه والحاصل ان الفعل له خمسة احوال اما ان يجزم المتكلم بوقوعه فى المستقبل اويظن وقوعه فيه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما اذا وتارة يتردد فى وقوعه فى المستقبل على حد سواء اويظن عدم وقوعه فيه ويتوهم وقوعه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما ان وتارة يجزم بعدم الوقوع لكون الفعل محالا وهذه الحالة لا يستعمل فيها شئ منهما اذ لا معنى للتعليق فتحصل من هذا ان اذا تشارك ان فى عدم الدخول على المستحيل وهو

لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط) فلا تقع فى كلام الله تعالى على الاصل الا حكاية او على ضرب من التأويل (واصل اذا الجزم) بوقوعه فان واذا يشتركان فى الاستقبال بخلاف لو ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين اذا وان والمقصود بيان وجه الافتراق

المجزوم بعدم وقوعه الا لنكتة على ماسيأتى فى قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد الخ وتنفرد ان بالمشكوك والمتوهم وقوعه وتنفرد اذا بالمتيقن والمظنون الوقوع وسائر ادوات الشرط كأن فى حكمها المذكور اذا علمت هذا فقول المصنف عدم الجزم بوقوع الشرط صادق بالشك فى الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه ولكنه محمول على الحالتين الاوليين دون الاخيرتين وان شملهما كلامه واورد على هذا ان مات زيد فافعل كذا مع ان الموت مجزوم بوقوعه واجاب الزمخشرى بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليه انتهى فنارى (قوله فلاتقع فى كلام الله تعالى على الاصل) اى وهو عدم الجزم بوقوع الشرط لانه تعالى عالم بحقائق الاشياء على ماهى عليه فيستحيل فى حقه تعالى الشك والتردد فى شئ ما (قوله الاحكاية) اى عن الغير كما فى قالوا ان يسرق الخ وقوله او على ضرب من التأويل اى بان يفرض ان هذا الكلام واقع على لسان شخص عربى تكلم بهذا الكلام كما سيأتى فى قوله وان تصبهم سيئة فهى حينئذ باقية على اصلها من الشك او التوهم فقوله الاحكاية او على ضرب الخ اى فتقع حينئذ فى كلام الله على الاصل (قوله واصل اذا) اى معناها الاصلى الذى تستعمل فيه على سبيل الحقيقة اللغوية (قوله الجزم بوقوعه) اى جزم المتكلم بوقوعه فى المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا مقدر الوقوع فى المستقبل وقوله الجزم بوقوعه اى او ظن وقوعه ففيه حذف او ان مراده بالجزم الرجحان فيشمل اعتقاد الوقوع وظنه (قوله يشتركان فى الاستقبال) اى فى ان كلا منهما شرط فى الاستقبال (قوله بخلاف لو) اى فانها شرط فى الماضى (قوله بالجزم بالوقوع) اى بالنسبة لاذا وقوله وعدم الجزم به اى بالنسبة لان (قوله واما عدم الجزم) جواب عن سؤال مقدر وحاصله كما ان لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلاوقوعه كما صرح به النحاة من انها انما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة وكما ان اذا للجزم بوقوع الشرط هى ايضا لعدم الجزم بلاوقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم باللاوقوع مشترك بينهما فيشترط فيهما ان يكون مدخولهما غير مجزوم بعدم وقوعه اذ لو حصل الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل فيه لاهذا ولا هذا لكونه محالا فكان على المصنف ان يتعرض لبيان ذلك بحيث يقول لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط وبلاوقوعه واصل اذا الجزم بوقوعه وعدم الجزم بلاوقوعه وحاصل الجواب ان المصنف بصدد بيان الفرق بينهما ولا وجه لدخول ما كان مشتركا فى مقام الافتراق قال الشيخ يس لكن بقى هنا شئ وهو ان عدم الجزم بلاوقوع الشرط فى اذا بمعنى انه منتف وفى ان بمعنى انه يجوز فلا اشتراك بينهما فى الحقيقة فتأمل آه وحاصله ان عدم الجزم بلاوقوع الشرط فى ان لوجود الشك وفى اذا لوجود الجزم بوقوعه فبينهما فرق (قوله كان الحكم النادر) اى القليل الوقوع

(ولذلك) اى ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان) الحكم (النادر) لكونه غير مقطوع به فى الغالب (موقعا لان و) لان اصل اذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضى) لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نُقل ههنا الى معنى الاستقبال (مع اذا نحو فاذا جاءتهم) اى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخا (قالوا لنا هذه) اى هذه مختصة بنا ونحو مستحقوها

وقوله لكونه غير مقطوع به علة لكونه نادرا ثم ان غير المقطوع بوقوعه اما محتمل للوقوع وعدمه على حد سواء فيكون مشكوكا فيه وان الشك واما ان يكون مترجحا عدمه على وجوده فيكون متوهما وهى تستعمل فى المتوهم (قوله فى الغالب) متعلق بكونه وانما قيد به لان النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر ومع ذلك مقطوع به وانما كان يوم القيامة نادرا لانه لا يحصل الامرة ولا تكرر لوقوعه والنادر هو ما يقل وقوعه جدا كأن يقع مرة او مرتين وان كان وقوعه لا بد منه (قوله ولان اصل اذا) اى ولكون اصل اذا الخ وقوله غلب عطف على كان (قوله الى نفس اللفظ) اى الموضوع للدلالة على الوقوع فى الزمان الماضى (قوله ههنا) اى مع اذا وقوله الى معنى الاستقبال اى لان اذا الشرطية تقلب الماضى الى معنى المستقبل (قوله فاذا جاءتهم الحسنة الخ) استشهد بالآية على استعمال اذا فى المقطوع به واستعمال ان فى المشكوك فيه نظرا لكون كلامه تعالى واردا على أساليب كلامهم وآتيا على نمط ما ينبغى ان يعتبران لو عبر به مخلوق يجوز عليه الشك والتردد والجزم والا فالله تعالى لا يتصور منه جزم ولا شك لانه علام الغيوب والشئ عنده تعالى اما معلوم الوقوع او معلوم عدمه (قوله اى قوم موسى) كان الصواب ان يقول قوم فرعون لان اصحاب تلك المقالة قوم فرعون لا قوم موسى الذين هم بنوا اسرائيل فاذكره الشارح سبق قلم كذا اعترض واجيب بان المراد بقوم موسى قومه الذين أرسل اليهم وان لم يدعنوا له ولا شك ان من أرسل اليهم النبى وان لم يذعنوا يقال لهم قومه كما يشهد بذلك القرآن (قوله الحسنة) اى الامر المستحسن (قوله كالخصب) بكسر الخاء يقال للسنة الكثيرة المطر فعطف الرخاء عليه من عطف اللازم على الملزوم واتيانه بالكاف اشارة الى ان الحسنة لا تنحصر فيهما اى ونمو الاموال وصحة البدن وكثرة الاولاد وغير ذلك (قوله مختصة) اخذه من تقديم المعمول اى لنا لانه خبر لهذه والخبر معمول للمبتداء (قوله ونحن مستحقوها) اخذ ذلك من جعل لام لنا للاستحقاق اى ونحن نستحقها لكمال سعادتنا فى ديننا وبركة مجدنا لا من بركة وجود موسى ودينه وفى قوله ونحن مستحقوها اشارة الى انهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم (قوله اى جدب وبلاء) لم يأت بالكاف اشارة الى انحصار السيئة فى هذين فيكون المراد بها نوعا مخصوصا (قوله اى يتشاءموا الخ) التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بموسى اى بسبب وجود موسى ومن معه لعدم سعادتهم ودينهم ولولا وجودهم فينا لما اصابنا ذلك هذا قولهم ولم يفهموا ان الامر بخلافه وان السيئة من شؤم عصيانهم وان الحسنة من رحمة الله الواسعة (قوله الحسنة المطلقة) اى الغير المقيدة بنوع مخصوص كما يشير اليه اتيان الشارح بالكاف فى قوله كالخصب (قوله ولهذا) اى لاجل كون الحسنة مطلقة

(وان تصبهم سيئة) اى جدب وبلاء (يطيروا) اى يتشأموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جئ فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا (لان المراد الحسنة المطلقة) التى حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) اى الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع

عرفت الخ (قوله اى الحقيقة) اى فى ضمن فرد غير معين فأل فى الحسنة للعهد الذهنى لان المراد من مدلولها الحقيقة فى ضمن فرد مبهم ومجئ الحقيقة لا من حيث هى لعدم وجودها فى الخارج بل مجيئها فى ضمن مجئ اى فرد من الافراد اى نوع من انواعهـا (قوله لان وقوع الجنس الخ) علة لقوله مقطوع به ومراده بالجنس الامر المطلق الغير المقيد بنوع مخصوص وقوله كالواجب اى فى القطع بوقوعه عادة وان كان يمكن عقلا عدم وقوعه (قوله لكثرته واتساعه) علة للعلة اعنى قوله لان وقوع الخ فالحسنة جنس يشمل انواع الحسنات مثل اعطاء الحياة والصحة والاموال والاولاد والخصب والرخاء وغير ذلك فكل هـذه انواع للحسنة والحسنة شاملة لها (قوله لتحققه فى كل نوع) اى لان كل جنس يتحقق فى افراده وهى الانواع المندرجة تحته بل فى كل فرد من اى نوع من انواعه وهذا علة لقوله لكثرته (قوله بخلاف النوع) اى المعين كالجدب فانه ليس مقطوعا بوقوعه فقد لا يحصل ذلك النوع بان يحصل نوع آخر (قوله نادرة بالنسبة اليها) اى لان المراد بالسيئة نوع مخصوص معين وهو الجدب والبلاء والنوع المعين ليس محقق الوقوع اذ النوع المعين قد لا يقع بان يقع نوع آخر غيره (قوله ليدل على التقليل) فيـه اشكال وذلك لان التقليل المدلول للتنكير هو قلة الشئ بقلة افراده بمعنى انه شئ يسير واحد مثلا لا كثير والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو قلة وقوع الشئ وان كان عند وقوعه كثيرا ففرق بين التقليلين فلا يصح ان يكون ما دل على احدهما علة فى الآخر وأجيب بان قلة الافراد تؤذن ايضا بعـدم الجزم بالوقوع ضرورة قرب ارتفاع القليل عن الوجود بخلاف الكثير فاحد التقليلين لازم للآخر فصح ان يكون ما دل عليه علة فى الآخر (قوله وقد تستعمل ان الخ) هذا مقـابل لقوله سابقا اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط وحينئذ فكان عليه ان يذكر ايضا مقابل قوله واصل اذا الجزم بوقوعه فيقول وقد تستعمل اذا فى مقام الشك للاشعار بان الشك فى ذلك الشرط مما لا ينبغى كقولك لمن قال لا ادرى هل يتفضل على الامير بهذا النوال او لا اذا تفضل عليك كيف يكون شكرك اشعارا بان الامير لا ينبغى الشك فى تفضله ولعله لم يذكره لقلته بالنسبة لخروج ان عن اصلها (قوله فى مقام الجزم) اى حالته وقدر مقام لان ان لم تستعمل فى الجزم (قوله بوقوع الشرط) فى التقييد بوقوع الشرط اشكال لان ان قد استعمل ايضا على خلاف الاصل فى مقـام الجزم بعدم وقوع الشرط الذى هو خلاف اصلها لان اصلها ان تستعمل فى الامور المحتملة كما فى آية قل ان كان للرحمن ولد وكأن يقال للخصم ارأيت ان كان العالم قديما فانه يلزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنا وانت تقول انه ممكن والحاصل ان كلا من الجزم بالوقوع والجزم باللاوقوع قد يستعمل فيهما ان على خلاف الاصل وحينئذ فلا وجه لتقييد الشارح بوقوع الشرط فكان الاولى للشارح ان يقول وقد تستعمل ان

بخلاف النوع وجى فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) اى الى الحسنة المطلقة (ولهذا نكرت) السيئة ليدل على التقليل (وقد يستعمل ان فى مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا) كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فتجاهل خوفا من السيد (او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك ان صدقت

فإذا تفعل) مع علمك بانك صادق (او تنزيله) اى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا تؤذه (او التوبيخ) اى تعيير المخاطب على الشرط (وتصوير ان المقام لاشتماله على مايقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه) اى فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الاغراض (نحو افنضرب عنكم الذكر) اى انهملكم فنضرب عنكم القرآن ومافيه من الامر والنهى والوعد والوعيد (صفحا) اى اعراضا وللاعراض

فى الشرط المجزوم بثبوته اونفيه والجواب انه انما قيد بذلك نظرا للامثلة المذكورة (قوله تجاهلا) اى لاجل تكلف الجهل اى عند اقتضاء المقام التجاهل (قوله وهو يعلم انه فيها) اى ولكن اوصاه انه لايعلم احدا بوجوده فى الدار الابعد مشاورته (قوله خوفا من السيد) اى لكونه اوصاه ان لايعلم احدا بوجوده فى الدار وهذا التجاهل يعد من نكات علم المعانى حيث اقتضاه الحال كما فى المثال فان كان ايراده لمجرد الظرافة كان من البديع فلا يرد ماقيل ان تجاهل العارف من قبيل سوق العلوم مساق غيره وهو من انواع البديع فيكون ذكر هنا تطفلا (قوله اولعدم جزم الخ) عطف على قوله تجاهلا اى تستعمل ان فى مقام الجزم للتجاهل اولعدم جزم المخاطب الخ وانما جر عدم جزم المخاطب باللام لفقد شرط نصب المفعول لاجله لان العدم ليس مصدرا قلبيا وليس فعلا لفاعل الفعل المعلل بخلاف التجاهل فانه مصدر قلبى موافق لفعله فى الوقت وفى الفاعل اذ فاعلهما واحد وهو المستعمل فلذا جرد من اللام (قوله اولعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط) اى والحال ان المتكلم عالم بوقوعه (قوله على سنن) اى على مقتضى اعتقاد المخاطب واعلم ان هذا ومابعده قد اعتبر فيهما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيمابعد لايقال اعتبار حال المخاطب يخالف ماتقدم من اعتبار حال المتكلم وهو عدم جزمه بوقوع الشرط لانا نقول اعتبار حال المتكلم انما هو اذا استعملت ان على سبيل الحقيقة والا اعتبر حال المخاطب على سبيل الحقيقة او التنزيل كما هنا (قوله كقولك لمن يكذبك) اعترض على المصنف بان المكذب جازم بعدم وقوع الشرط وهو الصدق وحينئذ فليس التعبير بان للجرى على سنن ماعند المخاطب لانها للامور المشكوكة والذى عند المخاطب الجزم بعدم الوقوع والجواب ان المراد بقوله من يكذبك اى من يجوز كذبك فهو متردد والتردد محل ان وليس المراد بقوله لمن يكذبك من كان جازما بكذبك او المراد بمن يكذبك من قال لك كذبت ولايخفى انه لايلزم من قوله لك كذبت ان يكون جازما بانك كاذب او يقال التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب فقوله لمن يكذبك اى لمن لايعتقد صدقك بان شك فى صدقك وتردد فيه ونسب اليك الكذب ان قلت ان الشاك لااعتقاد عنده وحينئذ فلايناسب قوله على سنن اعتقاده اجيب بان المراد باعتقاده حاله الذى هو عليه وهو الشك قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله فاذا تفعل) الاستفهام للتقرير اى لاتقدر على مايدفع خجلتك اه المطول (قوله العالم بوقوع الشرط) اى اوبلا وقوعه واقتصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال (قوله كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا تؤذه) اى فعلم المخاطب بان ابوه محقق ومقتضاه انه لايؤذيه لكنه لما آذاه نزل المتكلم منزلة الجاهل بالابوة فعبر بان لاجل ان يجرى الكلام على سنن اعتقاده تنزيلا قال الفنارى لك ان تعتبر فى هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان

فعل المخاطب من ابداء اية كانه اوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان انتهى (قوله اى تعبير المخاطب) يمكن ان التقييد بالمخاطب للاحظة المثال المذكور ونحوه والافالتعبير قد يكون لغير المخاطب نحو ان كان هذا ابا زيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) اى على وقوع الشرط منه او اعتقاده اياه (قوله وتصوير) اى تبيين وهو من عطف السبب على المسبب اى تصوير المتكلم للمخاطب وقوله ان المقام اى الذى اورد في شانه الكلام (قوله لاشتماله) علة لقوله لايصلح مقدمة على المعلول وقوله على مايقلع اى على ادلة تحقق زوال الشرط من اصله (قوله الالفرضه) اى الالأن يفرض ويقدر ذلك الشرط كما يفرض المحال وكما ان المحال المحقق استعماله ان فيه كثير تستعمل هنا في ذلك المحال المقدر كذا في عبد الحكيم (قوله لغرض) متعلق بفرض المحال اى وفرض المحال يكون لغرض من الاغراض كالتبكيت والزام الخصم والمبالغة ونحو ذلك (قوله افنضرب عنكم الذكر) اى افنضرب عنكم القرآن بترك انزاله لكم وترك انزال مافيه من الامر والنهى والوعد والوعيد وانزال ذلك لغيركم (قوله اى انهملكم فنضرب الخ) اشار بذلك الى ان الفاء عاطفة على جملة مقدرة تناسب الجملة المعطوفة في المعنى وهمزة الاستفهام باقية في محلها الاصلي داخلة على تلك الجملة المقدرة وقيل ان الهمزة مقدمة من تأخير والاصل فأنضرب بتقديم الفاء على الاستفهام كما في قوله تعالى فاين تذهبون فاى الفريقين ثم قدمت الهمزة تنبيها على اصالتها في الصدارة فلا تحتاج لتقدير جملة على هذا والوجه الاول للزمخشري والثاني لسيبويه والجمهور واختار الشارح الوجه الاول تبعا للكشاف لجزالة المعنى وهذان الوجهان يجريان في كل جملة مقرونة بالفاء او الواو او ثم مسوقة بهمزة الاستفهام نحو افنضرب الخ اولم يسيروا في الارض اثم اذا ماوقع آمنتم به الآن واعلم ان الزمخشري لم يقل بوجوب التقدير فقد جزم بما قال سيبويه والجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى افأمن اهل القرى عطف على فأخذناهم بغتة وفي قوله تعالى ائنا لمبعوثون اوآباؤنا الاولون في من قرأ بفتح الواو ان آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون اكتفاء بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام (قوله اى اعراضا) اشار بذلك الى ان الصفح بمعنى الاعراض وان صفحا في الآية مفعول مطلق عامله نضرب لان معناه وهو صرف القرآن للغير وترك انزاله لهم يتضمن الاعراض ويستلزمه او عامله فعل مقدر اى افنضرب عنكم الذكر ونعرض عنكم اعراضا (قوله اوللاعراض) يشير الى انه يجوز ان يكون صفحا مفعولا له بناء على عدم اشتراط اتحاده هو وعامله في الفاعل اذ فاعل الاعراض المخاطبون اى لاعراضكم عن الايمان وفاعل الضرب هو الله تعالى او بناء على ان فاعل الاعراض هو الله تعالى اى لاعراضنا عنكم وعدم اقبالنا عليكم بالتكاليف ولا يقال ان الضرب هو الاعراض والعلة تغاير المعلول لانا نقول ضرب الذكر عنهم جعله مخاطبا به غيرهم دونهم وعدم

ازاله لهم وهو ملزوم للاعراض الذى هوعدم الاقبال عليهم بالتكاليف واهمالهم منها لا نفسه كما لايخفى او بناء على ان المراد اعتبارا لاعراضكم وفاعل الاعتبار والضرب هوالله (قوله اومعرضين) يشير الى جواز كون صفحا حالا واعلم ان الضرب فى الاصل الذود والدفع يقال ضرب العرائب عن الحوض ذادها ودفعها وحينئذ فنضرب اما استعارة تصريحية لترك ازاله لهم او انه استعارة تخييلية حيث شبه الذكر بعرائب تذاد وتدفع عن الحوض مثلا واستعير اسم المشبه به للمشبه فى النفس ثم حذف المشبه به وهو العرائب وذكر شئ من لوازمه وهو الضرب على طريق المكنية والضرب تخييل للمكنية وهى لفظ العرائب المطوى او لفظ الذكر المذكور او التشبيه المضمر على اختلاف المذاهب (قوله فيمن قرأ) اى فى قراءة من قرأ بالكسر وهذا متعلق بمحذوف خبر لمحذوف اى فان شرط فى قراءة من قرأه بالكسر اى واما فى قراءة من قرأ بالفتح فهو فى محل المفعول من اجله والمعنى لان كنتم قوما مسرفين اى مستهزئين بآيات الله وكتابه ثم انه على قراءة الفتح يتعين اعراب صفحا حالا اومفعولا مطلقا ولا يجوز ان يكون مفعولا له لانه لايتعدد وعلى قراءة الكسر ان الشرطية يكون جواب الشرط محذوفا دل عليه ماقبله او ان نفس ماقبلها هو الجواب اولا يحتاج الى جواب لوقوع الجملة الشرطية حالا فاستغنت عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط والمعنى مفروضا كونكم مسرفين ونظير الآيه فى الوجهين المذكورين زيد وان كثر ماله بخيل (قوله وتصوير ان الاسراف) اى وتبيين ان الاستهزاء بآيات الله وكتابه فى هذا المقام الذى اورد فى شانه هذا الكلام وهو مقام ظهور الآيات ونزول القرآن (قوله والمحال وان كان الخ) هذا جواب عما يقال اذا كان الاسراف بمنزلة المحال فلا تستعمل فيه ان لما مر انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه وحينئذ فلا تستعمل فيه ان وحاصل الجواب ان المحال وان كان ليس محلا لان بحسب الاصل لكونه مقطوعا بعدم وقوعه لكن كثيرا ماينزل منزلة المشكوك وهو مالاقطع بعدمه ولا بوجوده لارخاء العنان لتبكيت الخصم فتدخل عليه ان وحاصل كلام الشارح ان فى الآية تنزيلين الاول تنزيل الاسراف المقطوع به منزلة المحال المقطوع بعدمه الثانى تنزيل المحال منزلة المشكوك فيه الذى لاقطع بعدمه ولا بوجوده على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فادخلت عليه ان فالتنزيل الاول وسيلة للثانى الذى هو موقع لان واعترض بان اعتبار التنزيلين امر لايتعين اذ يصح ان يكون فيها تنزيل واحد وهو تنزيل الاسراف المقطوع به منزلة مالا قطع بعدمه ولا بوجوده الذى هو موقع ان ولا داعى الى اعتبار التنزيلين فى الآية واجيب بجوابين الاول ان اعتبار التنزيلين ابلغ فى التوبيخ اذ لو نزل ابتداء كذلك فات اعتبار محاليته وهى نكتة مطلوبة لاقتضاء المقام لها لافادتها المبالغة التامة فى التوبيخ الثانى ان

اومعرضين (ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فكونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لاينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة مالا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما فى قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

تنزيل المقطوع به منزله المشكوك فيه قليل وتنزيل المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه كثير فجعل التنزيل الاول واسطة ليجرى على الكثير وظهر مماذكرناه ان الشرط هنا اعنى قوله ان كنتم قوما مسرفين مقطوع بوقوعه لكن ادخلت عليه ان التوبيخ وتبيين انه لايصلح الاان يفرض كما يفرض المحال بعد تنزيله منزلته نظرا لوجود مايزيله (قوله لقصد التبكيت) اى اسكات الخصم والزامه من حيث ان المتكلم اذا تنزل مع مدعى المحال واظهر مدعاه المحال فى صورة المشكوك اطمأن لاستماعه فحينئذ يرتب عليه لازما مسلم الانتفاء كما فى آية وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا وكأن يقال لمن يعتقد ان العالم قديم وانه ممكن بذاته لوكان العالم قديما للزم استغناؤه عن الفاعل فلايكون ممكنا وانت تقول بامكانه او يرتب عليه لازما قاطعا لرجائه بتمكنه فى ذهنه كما فى آية قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين بناء على ان المراد فانا اول النافين لذلك الولد العابدين لله فاذا رتب الخصم ذلك اللازم سكت المدعى وانقطع وسلم والتزم بما كان لايقول به كذا قيل لكنه بعيد من جهة ان التعليق على وجود ولد فى الواقع لانه المحال لافى زعمهم اذليس هذا محالا وكلامنا فى المحال وقيل المعنى ان صح وثبت ببرهان يقينى وحجة واضحة ان للرحمن ولدا موجود اخارجا فانا اول المطيعين لذلك الوالد اى فاسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك تعظيما لابيه لكنه لم يثبت بالبرهان والحجة الواضحة ان له ولدا فانا اعبد ربى وحده فكون الرحمن له ولد محال فنزل ذلك الامر المقطوع بانتفائه منزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان تبكيتا للمخاطبين (قوله اوتغليب) عطف على عدم جزم وقوله غير المتصف به اى غير محقق الاتصاف بالشرط وهو المشكوك فى اتصافه به الذى هو موقع ان وقوله على المتصف به اى بالفعل فيما اذا كانت اداة الشرط داخلة على كان او من تحقق انه سيتصف به فى المستقبل فيما اذا كانت غير داخلة على كان فيصير الجميع كالمشكوك فيه وهذا التقرير يدل عليه قول الشارح كما اذا كان القيام الخ فان قلت حيث صار اتصاف الجميع بالشرط كالمشكوك فيه بسبب تغليب المشكوك فى اتصافه بالشرط على المتصف به تحقيقا كان استعمال ان فى موضعها وهو مايشك فيه وحينئذ فلم يكن هذا الوضع مما نحن فيه وهو استعمال ان فى الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت صيرورة الجميع كالمشكوك فيه امر تقديرى فلاينافى ان بعضهم ليس مشكوكا فى اتصافه به فى الواقع بل مجزوم باتصافه به فالاتيان بان بالنظر لذلك البعض خروج عن الاصل والنظر للمشكوك فى اتصافه به جار على الاصل واعلم ان هذا التقرير الذى قيل هنا يصح اعتباره فى الآية بان يقال غلب غير المرتاب اى غير محقق الاتصاف بالريب وهو المشكوك فى ريبه على المرتابين جزما فصار الجميع كالمشكوك فى اتصافهم بالريب فاستعمال ان بالنظر للمشكوك فى ريبه على الاصل وبالنسبة للمرتاب جزما على خلاف الاصل وعلى هذا لايرد بحث اصلا كذا قيل وفيه ان هذا

(او تغليب غير المتصف به) اى بالشرط (على المتصف به) كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما) اى يحتمل ان يكون للتوبيخ

لايتم الا لوكان المخاطبون بعضهم مرتابا وبعضهم مشكوكا فى ارتيابه والواقع خلاف ذلك فقد كان بعضهم مرتابا وبعضهم غير مرتاب بعلم انه من عند الله ولكن ينكر ذلك عنادا (قوله قطعى الحصول لزيد) اى باالفعل او فى المستقبل وقوله غير قطعى لعمرو اى بل مشكوك فى اتصافه به فى المستقبل (قوله فتقول ان قمتما كان كذا وكذا) اى تغليبا لمن لم يقطع له بالقيام على من قطع بالقيام فاستعمت ان فى المجزوم وهو من القيام قطعى الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعى له عليه فان قلت كيف يغلب غير المتصف وهو عدمى على المتصف وهو وجودى قلت يجوز ذلك باعتبار كون غير المتصف بالشرط اكثر افرادا من المتصف به فى الواقع او باعتبار كون عدم الاتصاف هو الاصل فان قلت ان الشرط هو الهيئة المركبة من وقوع القيامين ولاشك انه مشكوك فيها بسبب الشك فى احد جزئيها وحينئذ فتكون ان هنا مستعملة على الاصل لافى الامر المجزوم على خلاف الاصل وهذا خروج عما نحن بصدده وتوضيح ذلك انه اذا كان خمسة رجال متوضئين وخمسة غير متوضئين ثم خلط الجميع فلانحكم على الجميع بانهم متوضئون قطعا ولابعدم الوضوء قطعا فكذلك اذا خلط المتصفون بالقيام قطعا غير المتصفين به قطعا فالهيئة الاجتماعية لايقطع بقيامها ولابعدم قيامها اجيب بان قوله ان قمتما الخ من باب الكلية اى ان قام كل منهما ولاشك ان احدهما مقطوع بقيامه فاستعمال ان فيه على خلاف الاصل للتغليب المذكور لامن باب الكل حتى يأتى الاعتراض قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله للمخاطبين المرتابين) جعله المخاطبين مرتابين ظاهر على الاحتمال الاول لاعلى الثانى لانهم عليه بعضهم مرتاب وبعضهم غير مرتاب الا ان يقال جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه كذا قيل وفيه ان التغليب الذى سيذكره انما يقتضى جعل المخاطبين غير مرتابين فتأمل (قوله يحتمل ان يكون للتوبيخ) اى ان تكون ان هنا مستعملة فى الامر المجزوم به للتوبيخ بناء على ان الخطاب للمرتابين لانهم الموبخون على الريب وان الريب نزل منزلة المستحيل لوجود الادلة الدالة على ان الريب فيما انزل لاينبغى صدوره من عاقل ثم نزل ذلك المستحيل منزلة مالا قطع بعدمه ولابوجوده وهو المشكوك فيه فلذا استعمل فيه ان (قوله والتصوير المذكور) اى تبيين ان الارتياب مما لاينبغى ان يثبت لهم الاعلى سبيل الفرض لاشتمال المقام على مايزيله ويقلعه من اصله وهو الآيات الدالة على انه من عندالله (قوله لتغليبه غير المرتابين) اى من المخاطبين وقوله على المرتابين يعنى منهم وهذا التقرير هوالذى يقتضيه قول المصنف او تغليب غير المتصف به (قوله لانه كان الخ) علة لقوله غير المرتابين واشار بهذا الى ان المراد بغير المرتابين فى هذا المقام من لم يتصف بالريب

(اصلا)

اصلا بل يعرف الحق وينكره عنادا لا من شك في ريبه لامرين الاول ماعلم من ان المخاطبين منهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قال تعالى فانهم لايكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون وان فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون والثاني على ماقيل ان المخاطب بكسر الطاء بهذا الكلام هو الله تعالى ولامعنى لكون غير المرتاب هو المشكوك في ريبه بالنسبة اليه تعالى لاستحالة الشك عليه تعالى (قوله وههنا بحث) اى وارد على الاحتمال الثاني (قوله كان الشرط قطعي اللاوقوع) اى لان المغلبين لم يحصل منهم ريب اصلا فاذا غلبوا على المرتابين صار الجميع لاارتياب عندهم وحينئذ فيكون الشرط مقطوعا بانتفائه فلا يصلح لاستعمال ان فيه ولا اذا والحاصل ان حقيقة التغليب ان يوجد ماللكلمة وماليس لها ويغلب مالها على ماليس لها وهنا ليس كذلك اذ البعض مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فاذا غلب غير المرتاب على على المرتاب صار الجميع لاارتياب عندهم فلم يوجد مايليق بان وحينئذ فلايتم ماذكره المصنف من احتمال كون ان في الآية مستعملة في الامر المجزوم به للتغليب لان التغليب يؤدي لعدم صحة التعبير بها واشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الآتي بل لابد الخ وحاصله انه بعد التغليب وتصيير الجميع غير مرتابين وتصيير الريب منفي الوقوع فرض ذلك الريب كما يفرض المحال لتبكيت الخصم والزامه وذلك بان نزل ذلك الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه فصح استعمال ان فيه لانها صارت مستعملة في موضعها الاصلي وهو المشكوك فيه ففيه تصرفان كما في قوله تعالى ان كنتم قوما مسرفين في قراءة الكسر على مامر فان قلت حيث كانت ان هنا مستعملة في موضعها وهو مايشك فيه فلم تكن الآية مما نحن بصدده وهو استعمال ان في الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت تقدم جوابه وحاصله ان صيرورة جميع المخاطبين لاارتياب عندهم بالتغليب امر تقديري فلاينافي ان بعضهم في نفس الامر مرتاب قطعا فالاتيان بان بالنظر لذلك البعض على خلاف الاصل (قوله وليس المعنى الخ) هذا جواب عما يقال اى حاجة الى هذا التغليب المستلزم لايراد الاشكال المذكور المحتاج في دفعه الى التنزيل الآتي مع ان اداة الشرط وهي ان تقلب الماضي الواقع بعدها للاستقبال والامور المستقبلة من شأنها ان يشك فيها وان كان الشك بالنسبة اليه تعالى محالا لكن يجري الكلام على النسق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه على تقدير ان ينطق به مخلوق وحاصل الجواب ان محل كون ان الشرطية تقلب الفعل الماضي الواقع بعدها للاستقبال مالم يكن الفعل كان والابقي على مضيه وحينئذ فليس الشرط هنا وقوع الارتياب منهم في المستقبل بل في الماضي وحينئذ فلابد من التغليب والفرض المذكور اى فرض قطعي اللاوقوع كما يفرض المحال بان ينزل منزلة المشكوك فيه لتبكيت الخصم ليصح كونه موقعا لان هذا

والتصوير المذكور وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لاارتياب لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي اللاوقوع فلايصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لاتقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضي

محصل كلام الشارح (قوله ولهذا) اى ولاجل كون المعنى ليس على حدوث الارتياب فى المستقبل (قوله بمعنى اذ) اى ومعلوم ان اذظرف بمعنى الزمان الماضى وقوله ههنا اى فى هذ الآية وماماثلها (قوله ونص المبرد الخ) كان الاولى تقديمه على قوله ولهذا لان هذا دليل للدعوى وهى قوله وليس المعنى ههنا الخ تأمل (قوله لقوة دلالته الخ) اى لان الحدث المطلق الذى هو مدلولها مستفاد من الخبر فلايستفاد منها الاالزمان الماضى كذا فى المطول و بيانه ان خبرها كون خاص كالانطلاق ويلزمه الكون العام فالكون المطلق الذى هو مدلولها صار مستفادا من خبرها فى ضمن استفادة الحدث المخصوص منه وحينئذ فلا يستفاد منها الاالزمان الماضى هذا والصحيح ان كان الواقعة بعدان الشرطية بمنزلة غيرها من الافعال الماضية كماهومذهب الجمهور قال الجزولى والماضى بالوضع له قرائن تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهى ادوات الشرط كلها الالوولما ولوكانت ان لاتقلب معنى كان الى الاستقبال لماجاز وقوعها بعدها والمراد بها الاستقبال فى قوله تعالى وان كنتم جنبافاطهروا (قوله فمجردالخ) هذا هوالبحث السابق اعاده ليرتب عليه الجواب وقوله بل لابدالخ اى بل يجب الجواب بذلك بناه على تفسير التغليب بما ذكره الشارح هنافلا ينافى انه على تفسيره بما قلنا سابقا نقلا عن المطول لايجب ذلك اذلااشكال (قوله فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير) اى بان نزل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه ففيه تنزيلان الاول تنزيل المرتابين منزلة غير المرتابين بسبب تغليبهم عليهم والثانى تنزيل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه (قوله للتبكيت) اى لاجل اسكات الخصم والزامه بمالايقول به وذلك لان الخصم اذاتنزل مع خصمه الى اظهار مدعاه الحال فى صورة المشكوك فى وقوعه اطمأن لاستماعه منه فيرتب له على ذلك لازما مسلم الانتفاء فيسكت الخصم ويسلم ويلتزم بما كان لايقول به كما تقدم (قوله فان آمنوا الخ) اى فان آمن الذين على غير دينكم بمماثل دينكم فى الحقيقة فقد اهتدوا ولاشك ان وجود دين غيره حقا محال فنزل قطعى الانتفاء منزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله قل ان كان للرحمن ولدالخ) اى فكون الرحمن له ولد محال فنزل ذلك الامر المقطوع بانتفائه منزلة المشكوك فيه واستعمل ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله والتغليب الخ) قال صاحب البيان هو ترجيح احد المعلومين على الآخر فى اطلاق لفظه عليهما والقيد الاخير لاخراج المشاكلة وفى المطول جميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له الاترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف واطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ماوضع له وفى المعنى انهم يغلبون الشئ على غيره لتناسب بينهما او اختلاط والقوم وان لم ينصوا على هذه

فمجرد التغليب لايصحح استعمال ان هنابل لابدمن ان يقال لماغلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ماآمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فانااول العابدين (والتغليب باب واسع يجرى فى فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين) غلب الذكر على الانثى بان اجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط

(فى علاقات)

فى علاقات المجاز المرسل لكنهم نصوا على ما ترجع اليه وهو المجاورة ويصح جعل التغليب من قبيل عموم المجاز انتهى وبالجملة فالتغليب اما مجاز مرسل علاقته الجزئية او المصاحبة او من قبيل عموم المجاز فتأمل (قوله فى فنون) اى فى تراكيب متعددة من الكلام باعتبارات احوال ولا يختص بالنوع السابق وهو استعمال ان فى مقام الجزم بوقوع الشرط على خلاف الاصل وليس المراد بالفنون العلوم (قوله غلب الذكر الخ) ويحتمل ان يكون لفظ القانتين صفة لجمع مقدر اى من جمع قانتين ولفظ الجمع مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلا تغليب حينئذ آه سم (قوله بان اجرى الصفة المشتركة بينهما) اى وهى القنوت (قوله على طريقة اجرائها على الذكور خاصة) اى وهى جمعها بالياء والنون اى بان ذكرت تلك الصفة المشتركة على الطريقة المذكورة مرادا بها الذكور والاناث على سبيل المجاز المرسل والعلاقة البعضية او مرادا بها الذوات المتصفة بالقنوت على سبيل عموم المجاز (قوله فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث) اى فيقال رجل قانت وامرأة قانتة وهذه علة لكون القنوت صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث (قوله انما يجرى على الذكور فقط) اى لان صيغة الجمع بالواو والياء والنون خاصة بالذكور ونكتة هذا التغليب الاشعار بان طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت اى مريم من جملتهم وادخلت فى التعبير عنهم واعلم ان التغليب فى الآية مبنى على ان من تبعيضية اما اذا كانت لابتداء الغاية والمعنى وكانت مريم مبتدأة وناشئة من القوم القانتين لانها من نسل ابراهيم واسحاق ويعقوب ومن ذرية هارون اخى موسى فلا يتعين التغليب اذ المراد بالقانتين محض الذكور من آبائها والوجه الاول اعنى جعل من تبعيضية وارتكاب التغليب فى الآية احسن لفوات نكتة التغليب المذكورة على الوجه الثانى وفوات وصفها بجهات الفضل لان كونها من اعقاب الانبياء الكرام القانتين لا يستلزم كونها قانتة والغرض وصفها بالحسب اى بالفضل والصلاح لا بالنسب (قوله بل انتم قوم تجهلون) اعترض بان هذا من قبيل الالتفات لا من قبيل التغليب وذلك لان قوم اسم ظاهر غائب فلما عدل عنه الى الخطاب فى تجهلون فقد تحقق الالتفات واجيب بانا لا نسلم انه من الالتفات وذلك لان لفظ قوم له جهتان جهة غيبة وجهة خطاب ومراعاة كل منهما جرى على مقتضى الظاهر فلا تكون التفاتا وذلك لان قوما اسم ظاهر وغائب وقد حمل على انتم فصار عبارة عن المخاطبين ثم انه وصف بتجهلون اعتبارا لجهة خطابه الحاصلة بحمله على انتم وترجيحا لها على جهة غيبته الثابتة له فى نفسه لان الخطاب اشرف وادل وجانب المعنى اقوى واكمل وهذا فى الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وترجيح له على جانب اللفظ وبهذا القدر لا يتغير الاسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى طريق آخر الذى هو الالتفات وبهذا يتضح صحة

(و) نحو (قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد على قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) اى ومن التغليب (ابوان) للاب والام ونحوه كالعمرين لابى بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بان يغلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان يجعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اللفظ اليهما جميعا فمثل ابوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت

انه من التغليب على ما في الشرح قال ابن جماعة وفي جعل هذا من التغليب نظر اذ هذا من ملاحظة المعنى وترجيحه على اللفظ ومثل هذا لا يعد تغليبا اذ لا يصدق على هذا ضابطه المتقدم عن صاحب البيان اعني ترجيح احد المعلومين على الآخر في اطلاق لفظه عليهما فتأمل وهذا الاعتراض مبنى على مامر عن صاحب البيان في ضابط التغليب اما على ماقاله غيره من انه اعطاء احد المتصاحبين او المتشابهين حكم الآخر بان يجعل الآخر موافقا له في الهيئة والمادة فلا يرد ذلك (قوله غلب) اى رجح جانب المعنى وهو الخطاب على جانب اللفظ وهو الغيبة نظر القوم (قوله لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين) اى لانه محمول على انتم فدلول قوم هنا الذوات المخاطبون لان الخبر عين المبتدأ في المعنى (قوله فغلب جانب الخطاب الخ) اعلم ان استعمال تجهلون في ذلك الموضع مجاز وتوضيحه ان صيغة تجهلون موضوع للجماعة المخاطبين غير المذكورين بلفظ الغائب فاستعمل في الجماعة المخاطبين المذكورين بلفظ الغائب لعلاقة الصحبة او الضدية او المشابهة (قوله ومنه الخ) فصله بمن عن النوعين السابقين تنبيها على ان بينه وبينهما تفاوتا وذلك لشهرة كثير منه وتداوله في مقامات عديدة كالابوين والعمرين فكأنه قال ومنه ما اشتهر من ابوين ونحوه وهذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلامهم انه سماعى بل صرح بذلك بعضهم (قوله والقمرين للشمس والقمر) وعليه قول المتنبي

* واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتني القمرين في وقت معا *

اراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لشدة صقالته انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كانطباع الصورة في المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر في آن واحد (قوله وذلك) اى وكيفية ذلك اى التغليب والباء في قوله بان يغلب للتصوير اى وكيفية التغليب مصورة بتغليب احد المتصاحبين اى كما في ابي بكر وعمر وقوله او المتشابهين اى كالشمس والقمر وقوله بان يجعل تفسير لتغليب احد الامرين المذكورين (قوله متفقاله) اى معه (قوله ثم يثنى ذلك الاسم) اى على مذهب ابن الحاجب القائل بان مجرد التوافق في الاسم يكفي في التثنية الحقيقية وان لم يحصل اتفاق في المعنى لا على مذهب الجمهور القائلين لابد فيها من الاتفاق في المعنى ايضا والا لم يكن مثنى حقيقة بل ملحق به ولذلك تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد وجعلوا مثل قرئين للحيض والطهر والعينين للشمس والذهب وباب التغليب ملحقا بالمثنى الا اذا اول نحو القمرين بالمسميين بذلك واعلم ان شأنهم ان يغلبوا المذكر والاخف او الاشرف والمذكر يغلب على غيره وان كان غيره اخف والاخف يقدم على غيره وان كان غيره اشرف والادعاء في سبب التغليب كاف (قوله ويقصد اللفظ) اى ويطلق اللفظ عليهما جميعا (قوله من جهة الهيئة) اى لان هيئة قانتين غير هيئة قانتات

وقوله من جهة الهيئة اى لا من جهة المادة لان مادة القنوت تكون للذكر والانثى وقوله والصيغة عطف تفسير (قوله وفى مثل ابوان من جهة المادة) اى لان مادة الاب غير مادة الام وقوله وجوهرا للفظ اى ذات اللفظ عطف تفسير والحاصل ان الابوان نوع من التغليب غير النوع السابق وهو وكانت من القانتين وقوله بل انتم قوم تجهلون فلذا فصله بمن تنبيها على التفاوت بينه وبين السابق فان السابقين للفرد المغلوب حق فى اللفظ قبل التغليب وانما غلب ماهو زائد على جوهر اللفظ من الهيئة وهذا ليس للفرد المغلوب حق فى اللفظ قبل التغليب اصلا ثم ان قوله وفى مثل ابوان الخ يشعر بانه لاتجوز فى ابوان من جهة الهيئة وليس كذلك لان هيئة التثنية موضوعة للمشتركين فى المعنى واللفظ لزيدين على مذهب الجمهور اوبحسب اللفظ فقط كما هو مذهب ابن الحاجب والابوان هيئتهما ليست كذلك فيكون التجوز واقعا فى الهيئة كالمادة وقد يقال انما اقتصر على جهة المادة لانها جهة الافتراق بين مثل ابوان ومثل القانتين لكن ارتكاب المجاز فى المادة فى مثل ابوين لضرورة الهيئة اذ هيئة التثنية لا تمكن الا بعد تغيير مادة احد الشيئين الى مادة الآخر (قوله ولكونهما الخ) علة قدمت على معلولها وهو كان كل الخ ليقع فى ذهن السامع الحكم معللا من اول وهلة فيكون اثبت واوقع فى النفس من الحكم المنتظر علته (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) اى فمعنى الكلام ان ان واذا يفيد ان ان المتكلم علق فى حال التكلم حصول الجزاء فى الاستقبال على حصول الشرط فى ذلك الاستقبال وقوله متعلق بغيره اى تعلقا اصطلاحيا فيكون ظرفا لغوا وفيه نظر فان الغير اسم جامد لايصح ان يتعلق به الظرف واجيب بانه انما صح التعلق به لان لفظ الغير واقع على الحصول الذى هو مصدر فاعطى ماهو بمعنى المصدر حكم المصدر واذا صح عمل الضمير العائد على المصدر فى الظرف فى قوله

* وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وماهو عنها بالحديث المرجم *

فاولى الاسم الظاهر الذى هو بمعنى المصدر ولهذا قال الشارح على معنى الخ فهو يشير الى ماقلنا وفيه اشارة الى ان ترتب الجزاء على الشرط جعلى لاعادى ولاشرعى ولا عقلى فاذا قلت ان دخلت الدر فانت حر كان ترتب الحرية على الدخول بالتزام المتكلم وجعله لا باستلزامه اياه عقلا اوشرعا اوعادة (قوله ولايجوز ان يتعلق الخ) نوقش هذا بان التعليق وان لم يكن مستقبلا بحسب ذاته لانه جعل شئ معلقا على شئ وهو حالى الا انه مستقبل من حيث متعلقه اعنى المعلق والمعلق عليه فما المانع من جواز التعلق به للعلم باستقبا ليته من حيث متعلقه (قوله اى من ان واذا) بيان لكل الثانية (قوله يعنى الشرط والجزاء) بيان للجملتين اللتين هما بيان لكل الاولى وحاصل المعنى ولاجل افادة ان واذا ماتقدم كانت كل جملة من جملتى الشرط والجزاء المنسوبتين

فالحاصل ان مخالفه الظاهر فى مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة وفى مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية (ولكونهما) اى ان واذا (لتعليق امر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعنى حصول مضمون الشرط (فى الاستقبال) متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال ولايجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال الاترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت فى هذه الحالة حريته على دخول الدار فى الاستقبال

لكل واحد من ان واذا فعلية استقبالية بان تصدر بالمضارع فيقال فيهما مثلا ان تجئ اكرمك واذا تجئ اكرمك فلاتكون واحدة منهما اسمية ولا ماضوية (قوله اما الشرط) اى اما اقتضاء العلة لكون جلة الشرط فعلية استقبالية (قوله فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال) اى لانا افدنا فى التعليق انه هو الذى اذا حصل فى الاستقبال حصل غيره (قوله فيمتنع ثبوته) اى الذى هو مفاد الاسمية وقوله ومضيه اى الذى هو مفاد الماضوية وقد يقال اقتضاء العلة لاستقبالية جلة الشرط مسلم واما اقتضاؤها للفعلية فلا لجواز ان تكون جلة الشرط اسمية استقبالية من حيث خبرها لكونه فعلا نحو زيد ينطلق فانها تفيد الاستمرار التجددى واجيب بان الجملة الاسمية من حيث هى اسمية لاتدل على حدوث ولا تجدد اذ شأنها ان تدل على مجرد الثبوت والحصول فلذا اشترط فى الجملة الشرطية كونها فعلية (قوله واما الجزء) اى واما اقتضاء العلة لكون جلة الجزاء فعلية استقبالية (قوله ويمتنع تعليق حصول الحاصل) اى فيما مضى او الآن على حصول مايحصل فى المستقبل هذا وماذكره من الامتناع ظاهر ان كان معنى تعليق الجزاء على الشرط ان الشرط اذا حصل يحصل الجزاء بعده لكن لانسلم ان هذا معنى التعليق بل معناه جعل الشرط سببا فى حصول الجزاء واذا كان كذلك فيقال انه لامانع من كون مايأتى سببا فيما يحصل الآن كما اذا قلت ان كان زيد يبرأ غدا فنحن نفرح الآن وقد يقال نمنع ان يكون الفرح الحاصل الآن سببا عما يحصل فى المستقبل وهو البرء بالفعل بل هو مسبب عن شئ حصل الآن وهو اخبار الصادق بان البرء يحصل فى المستقبل ولاشك ان هذا سابق على الفرح فمعنى التركيب حينئذ ان ثبت ان زيدا يبرأ فى المستقبل فنحن نفرح الآن (قوله ولايخالف ذلك) اى ماذكر من كون كل من جلتى الشرط والجزاء فعلية استقبالية بان تكون الجملتان غير فعليتين او غير استقباليتين فى لفظهما او من جهة لفظهما لايقال يرد عليه قوله الآتى وقد يستعمل ان فى غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها قليلا لغير الاستقبال من غير نكتة لم يصح قوله ولايخالف ذلك الالنكتة ولم يصح التعليل بقوله لامتناع مخالفة الخ لانا نقول الكلام هنا حيث اريد الاستقبال بدليل ان هذا مرتب على قوله سابقا ولكونهما لتعليق امر بغيره فى الاستقبال الخ وقوله وقد تستعمل الخ حيث اريد غير الاستقبال فهو مسألة اخرى آه ابن سم (قوله الا لنكتة) اى الالفائدة وذلك لان ظاهر الحال يقتضى مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى فلايعدل عن الموافقة المذكورة الالنكتة والعدول عنها بلانكتة ممنوع فى باب البلاغة (قوله اسمية) راجع لقوله او احدهما وقوله اوفعلية ماضوية راجع لكل من الامرين واورد عليه ان جلة الشرط لاتكون الا فعلية والجواب ان بعض النحويين كالاخفش جوز كون شرط اذا جلة اسمية كما فى اذا السماء انشقت فلعل الشارح بنى كلامه على ذلك او اراد بقوله

(كان كل من جلتى كل) من ان واذا يعنى الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) اما الشرط فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال

(او احدهما)

او احدهما احدامعينا وهو جملة الجزاء (قوله فالمعنى على الاستقبال) اى فالمعنى لايمكن المخالفة فيه بخلاف اللفظ فانه قد يخالف لنكتة (قوله حتى ان قولنا الخ) مبالغة فى كون المعنى على الاستقبال فكأنه قال فالمعنى على الاستقبال حتى فى المثال المتوهم فيه عدم الاستقبال بسبب التقييد بالآن والامس ولما كان ظاهر الجملتين انهما ماضويتان لفظا ومعنى احتيج فيهما لهذا التأويل لئلا تنخرم القاعدة (قوله ان تعتد) اى ان تعد اكرامك اياى الآن وتمن به على فاعتد باكرامى اياك امس اى فاعده وامن به فالاعتداد الواقع شرطا وجزاً استقبالى والآن والامس ظرفان للاكرام لا للاعتداد وقوله فاعتد الخ هو بصيغة المضارع او الامر بناء على ماجوزه الشارح من كون الجزاء قد يكون انشاء بلا تأويل وذلك لانه لما كان الغرض من الجزاء بيان مايترتب على الشرط صح كونه امرا لدلالته على الحدث فى الاستقبال فيجوز ان يترتب على الشرط بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق فى الاستقبال فلايكون انشاء قوله وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال) اى وهو الماضى حقيقة اى لفظا ومعنى وذلك فيما اذا قصد بها تعليق الجزاء على حصول الشرط فى الماضى ولايقال هذا ينافى قوله سابقا اما الشرط فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال لانا نقول هذا فيما اذا استعملت ان للتعليق فى المستقبل كما هو الغالب واعلم انه كما ان ان قد تستعمل فى غير الاستقبال قد تستعمل اذا للماضى نحو حتى اذا ساوى بين الصدفين وللاستمرار نحو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا (قوله وان كنتم فى ريب) فيه انه ان كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى وان كان التقدير وان ثبت فى المستقبل كونكم مرتابين فيما مضى فأتوا بسورة الخ كأنت ان على تستعمل حقيقة الا مع المستقبل وقد يجاب باختيار الاول الا ان فى الكلام حذفا اى وان كنتم فى ريب فيما مضى واستمر ذلك الريب لوقت الخطاب فأتوا بسورة اى فانتم مطالبون بما يزيله وهو المعارضة المفيدة للجزم للعلم بان المأمور بطلب المعارضة هو المرتاب فى الحين لا الذى سبق منه الريب وهو الآن مؤمن (قوله وكذا اذا جئ بها) اى بان وقوله فى مقام التأكيد اى تأكيد الحكم (قوله بعدواو الحال) اعلم ان العامل فى هذه الحال وصف مأخوذ من الكلام اى زيد متصف بالبخل حال كونه مفروضا كثرة ماله وقول بعضهم العامل فيها المشتق الذى اشتمل عليه الكلام فيه نظر اذ لايطرد ذلك فقد لا يكون فى الكلام مشتق نحو زيد وان اساء اخوك (قوله لمجرد الوصل) اى وصل مابعدها وهو الجملة الحالية بما قبلها وهو صاحبها اى ربطه به ثم ان المراد انها للوصل مع الواو لانها مفيدة للوصل وحدها (قوله والربط) عطف تفسير (قوله دون الشرط) اى التعليق اى وحينئذ فلايكون لان هذه جواب لانه لايكون لها جواب الا اذا اريد بها التعليق وهنا قد انسلخت عن التعليق

ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول مايحصل فى المستقبل (ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة) لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احداهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك امس وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وان كنتم فى ريب

كام

للوصل والربط واذقد علمت ان ان هذه لا تحتاج الى جواب فهى خارجة عما نحن بصدده وهو ان الشرطية لان جملة ان هذه حالية لاشرطية (قوله زيد وان كثر ماله بخيل) اي زيد بخيل والحال ان ماله كثير اى انه بخيل فى حالة كثرة ماله ولاشك ان هذا تأكيد للبخل لانه اذا ثبت له البخل حال كثرة المال دل على ملازمة البخل له وانه لا ينفك عنه (قوله وفى غير ذلك) اى وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال مع كونها للشرط فى غير ما ذكر من الامرين السابقين قليلا (قوله كقوله) اى قول ابى العلاء المعرى * فيا وطنى الخ وهذا البيت من قصيدة مطلعها

* مغانى اللوا من شخصك اليوم اطلال * وفى النوم مغن من خيالك محلال *

وبعد البيت المذكور فى الشرح

* فان استطع آتيك فى الحشر زائرا * وهيهات لى يوم القيامة اشغال *

وقوله ان فاتنى اى ان فوتنى وقوله من الدهر بيان للسابق والباء فى قوله بك بمعنى فى اى ان فوتنى من السكنى فيك دهر سابق على حد قوله تعالى وما كنت بجانب الغربى وقوله فلينعم بفتح العين على صيغة المبنى للمفعول لكن بمعنى المبنى للفاعل كذا ذكر بعضهم والذى ذكره شيخنا العلامة العدوى انه بفتح الياء والعين نا قلا ذلك عن كتب اللغة والبال بمعنى القلب والمعنى فليجعل قلبه متنعما وجواب ان محذوف اى فلا لوم على لانى قد تركتك كرها من غير عيب فيك دل عليه قوله فلينعم لساكنك البال ومعنى البيت انه ان كان زمن سابق من الدهر فوت على الاقامه والسكنى فى وطنى ولم يتيسر لى الاقامة فيه وتولاه غيرى فلا لوم على لانى تركته من غير عيب فيه وحينئذ فلتطب نفس ذلك الساكن ولينعم بالا والغرض من ذلك اظهار التحسر والتحزن على مفارقة الوطن والشاهد فى قوله ان فاتنى فانها مستعملة فى الماضى لفظا ومعنى بقلة (قوله الى تفصيل النكتة) اى الى تفصيل سبب النكتة فهو على حذف مضاف وذلك لانه لم يذكر الانكتة واحدة وذكر لها اسبابا عدة على ما ذكره الشارح كما سيظهر لك لا على ما ذكره الزاعم (قوله كابراز) اى اظهار وقوله غير الحاصل وهو الامر المستقبل (قوله فى معرض الحاصل) معرض كمسجد اسم لموضع عرض الشئ اى ذكره وظهوره وموضع الذكر والظهور للشئ عبارة عن اللفظ الدال عليه فهو مكان اعتبارى لاحقيقى والمعنى كاظهار المعنى الاستقبالى الغير الحاصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل فى الحال او فى الماضى فان قلت ان الشرط انما يفيد التعليق ولادلالة له على الاظهار المذكور قلت انه يدل عليه على جهة التخييل ولو قال المصنف كايهام او تخييل ابراز الخ لكان اظهر لان نكتة العدول فى الحقيقة انما هو التخييل المذكور وذلك لان ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل محصله التعبير عن المستقبل الذى لم يحصل بما يشعر بحصوله (قوله لقوة الاسباب) لما كان ابراز غير الحاصل فى معرض

وكذا اذا جئ بها فى مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفى غير ذلك قليلا كقوله * فيا وطنى ان فاتنى بك سابق * من الدهر فلينعم لساكنك البال * ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله (كابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب)

الحاصل يحتاج الى سبب اشار المصنف الى بيان الاسباب والعلل فى ذلك بقوله لقوة الخ فهو علة للابراز المذكور وال فى الاسباب للجنس فيشمل ماله سبب واحد (قوله المتآخذة) بالمدمع تخفيف الخاء اى التى اخذ بعضها بعضد بعض والمراد المجتمعة فى حصوله ومعلوم ان الشئ اذا قويت اسبابه يعد حاصلا (قوله حال انعقاد) اى اجتماع وانتظام اسباب الاشتراء والحال انه لم يحصل بالفعل وهو ظرف للقول المقدر اى نحو قولك ان اشتريت فى الحال الخ او تقول ذلك فى حال الخ والمراد باسباب الاشتراء حضور سوق السلعة التى كثرت فيه مع قلة المشتري ووجود الثمن ورغبة البائعين فى البيع فاذا وجدت هذه الاسباب عُدّ الشراء الذى لم يحصل حاصلا فيعبر عنه بما يبرزه فى صورة الحاصل (قوله او كون ما هو للوقوع) اى ما هو آئل للوقوع كالواقع فى الماضى يعنى انه يعبر بالماضى عن المعنى المستقبل فى جملة الشرط لقصد ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لكون ذلك المعنى الاستقبالى شأنه الوقوع فهو كالواقع فى ترتب ثمرة الوقوع فى الجملة على كل منهما نحو ان مِتُّ كان كذا وكذا (قوله عطف على قوة الاسباب) اى فالمعنى انه يبرز غير الحاصل فى صورة الحاصل لقوة الاسباب او لكون المعنى الاستقبالى شأنه الوقوع فهو كالواقع او للتفاؤل الخ فالنكتة التى ذكرها المصنف للعدول عن المضارع الى الماضى واحدة تعددت اسبابها واعترض على ما ذكره الشارح من العطف فانه من عطف العام على الخاص وذلك لان الآئل للوقوع ايلولته اما لقوة اسبابه المتآخذة فيه واما للعلم بوقوعه من جهة اخرى وعطف العام على الخاص وكذا عكسه لا يجوز باو والان يجاب بحمل الاول على ما يمكن تخلفه لمانع كالشراء فانه يمكن تخلفه عند اجتماع اسبابه لمانع وحمل الثانى على ما لم يمكن تخلفه كما فى الموت وحينئذ فهو من عطف المغاير (قوله على ما اشار اليه) اى المصنف فى قوله الآتى فان الطالب الخ فان محصله بيان ان فى اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصلا وتخيله كذلك ولو كان العطف على ابراز لما تأتى هذا البيان وقوله على ما اشار اليه متعلق بقوله لانها كلها علل الخ (قوله فقدسها سهوا بينا) اى من وجوه الاول انه خلاف ما اشار له المصنف فى اظهار الرغبة من انها اى المعطوفات علل للابراز الثانى ان ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده وحينئذ فلا يصح ان يكون قسيما له الثالث ان التفاؤل لا يحصل بمجرد المخالفة بل لا بد من تنزيل غير الحاصل منزلة الحاصل لذلك (قوله او التفاؤل) اى من السامع اى انه يبرز غير الحاصل فى معرض الحاصل فى جملة الشرط لما فى ذلك الابراز من التفاؤل الذى هو ذكر ما يُسَرّ به السامع وذلك لان المخاطب اذا كان يتمنى شيئا فعبر له بما يشعر بحصوله وهو معنى ابرازه فى معرض الحاصل ادخل عليه ذلك الابراز السرور (قوله او اظهار الرغبة) اى من المتكلم اى انه يبرز غير الحاصل فى معرض الحاصل لاجل اظهار المتكلم الرغبة فى وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك الابراز

المتآخذة فى حصوله نحو ان اشتريتُ كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء (او كون ما هو للوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفاتُ بعد ذلك لانها كلها علل لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل على ما اشار اليه مصنف فى اظهار الرغبة ومن زعم انها كلها عطف على ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فقد سها سهوا بيّنا (او التفاؤل او اظهار الرغبة فى وقوعه) اى وقوع الشرط (نحو ان ظفرتَ بحُسْن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما اشار اليه بقوله (فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره) اى الطالب (اياه) اى ذلك الامر (فربما يُخَيَّل) ذلك الامرُ (اليه حاصلا)

الحاصل بالتعبير بالماضي عن المستقبل (قوله اى وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد (قوله فهو المرام) بوزن مكان وضمير فهو للظفر اى فالظفر بحسن العاقبة هو المرام (قوله يصلح مثالا للتفاؤل) اى على جعل ضمير ظفرت مفتوحا للمخاطب وقوله واظهار الرغبة اى على جعل الضمير مضموما للتكلم كذا ذكر بعضهم وعبارة النوبي ان ظفرت على صيغة التكلم مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما آه (قوله فان الطالب الخ) هذا علة لكون اظهار الرغبة علة لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهي علة غائية ان ابقيت على ظاهرها لان اظهار الرغبة متأخر عن الابراز وعلة فاعلية ان اريد قصد اظهارها لتقدمه على الابراز المذكور (قوله في حصول امر) اى في المستقبل (قوله يكثر تصوره) بفتح حرف المضارعة وضم ثالثه وتصوره بالرفع فاعل كذا ضبطه بعض مشايخنا وهذا غير متعين بل يصح ضم حرف المضارعة وكسر ثالثه ونصب تصوره على انه مفعول اى يكثر من حصول صورته في الذهن (قوله فربما) اى فبسبب الكثرة المذكورة ربما الخ وهي هنا للتكثير (قوله يخيل اليه) اى الى ذلك الطالب الذى عظمت رغبته وقوله حاصلا اى في الماضي وهو حال وقوله فيعبر عنه الخ اى وهذا معنى ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اى وقد لايخيل له ذلك الامر حاصلا فلايعبر عنه (قوله وعليه) انما قال وعليه للتفاوت بينهما لان الله منزه عن الرغبة والمراد بها هنا لازمها وهو كمال الرضى وايضا ماذكره المصنف من بيان اقتضاء اظهار الرغبة للابراز لايجرى في حقه تعالى لان كثرة التصور وتخيل الحصول محال في حقه تعالى آه اطول (قوله لاظهار الرغبة في الوقوع) معنى اظهار الرغبة في حقه تعالى اظهار كمال رضاه بارادة التحصن فهو مجاز في لازمه وقيل المراد اظهار كون الشئ مرغوبا فيه في نفس الامر لااظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا في الفنارى وفي ابن يعقوب اظهار رغبته تعالى في وقوع الشئ اظهار ايجابه او طلبه طلبا جازما (قوله ولاتكرهوا فتياتكم على البغاء) الفتيات الاماء والبغاء الزنا كانت الجاهلية تكره الاماء على الزنا ويأتين لهم بالدراهم فجاء الاسلام بتحريم ذلك (قوله ان اردن تحصنا) اى عفة فقد جئ بلفظ الماضي وهو اردن ولم يقل يردن مع ان النهى عن الاكراه المعلق على ذلك استقبالى حيث قيل ولاتكرهوا الخ للدلالة على رغبة المولى سبحانه في ارادتهن التحصن اى للدلالة على رضى المولى بذلك او على ان هذا الامر طلبه المولى طلبا جازما على مامر (قوله تعليق النهى) اى وهو قوله لاتكرهوا الخ والتعليق من حيث انه الجزاء في المعنى او حقيقة على مامر من الخلاف (قوله يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها) اى لان قوله ان اردن تحصنا يقتضى بمفهوم المخالفة انهن اذا لم يردن تحصنا يجوز للوالى اكراههن على البغاء مع انه لايجوز اصلا (قوله اجيب الخ) واجيب ايضا بان

فيعبر عنه بلفظ الماضى (وعليه) اى على استعمال الماضى مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولاتكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى على الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان تكون فائدته في الآية المبالغة في النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر

التقييد بالشرط لموافقة الواقع لانه لايتأتى الاكراه عند انتفاء ارادة التحصن لانهن اذا اردن عدم التحصن كان امرهن بالزنا موافقا لغرضهن والطالب للشئ لايتصور اكراهه عليه وان لم يردن تحصنا ولا عدمه بل كن غافلات فلا يتأتى الاكراه لان الاكراه انما هو للممتنع غاية الامر ان فى امرهن بالزنا تنبيها لهن ان كن غافلات واما ماقيل من ان الاكراه يتصور مع ارادة البغاء بان تريد الامة البغاء مع شخص اوفى مكان فيكرهها على البغاء مع غير ذلك الشخص او فى غير ذلك المحل فغير صحيح لان الاكراه حينئذ ليس على البغاء بل على تعيين الفاعل او المحل (قوله بان القائلين الخ) اى وهم القائلون باعتبار مفهوم الشرط (قوله على نفى الحكم) اى حرمة الاكراه هنا وقوله عند انتفائه اى انتفاء الشرط وحاصل هذا الجواب ان اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بان لايكون للتقييد بالشرط فائدة اخرى غير اخراج مالم يكن فيه الشرط عن الحكم وهنا يجوز ان تكون الفائدة فى التقييد به المبالغة فى نهى الموالى عن الاكراه لما فى ذلك من التوبيخ للموالى بذكر مايظهر به فضيحتهم وحيث كان للتقييد بالشرط هنا فائدة اخرى غير الاخراج سقط باعتبارها اعتبار مفهوم الشرط لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان القيد للاخراج لالفائدة اخرى (قوله يعنى انهن) اى الاماء مع خستهن وشدة ميلهن الى الزنا وقوله فالمولى اى فالمالك احق بارادتها لكمال له وقلة ميله بالنسبة لميلهن وحينئذ فيكون طلب ارادة العفة منه متأكدا واذا تأكد طلب ارادة العفة والتحصن منه كان النهى المتعلق به عن الاكراه على الزنا قويا مبالغا فيه فظهر من هذا ان المقصود من القيد المبالغة فى نهى الموالى وتوبيخهم وحينئذ فلامفهوم له لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان القيد للاخراج فقط لالفائدة اخرى فان قلت جعل المقصود من القيد ماذكر يقتضى ان المبالغة فى النهى انما هى فى هذه الحالة فقط وهى ارادتهن التحصن لامطلقا والمقصود تأكيد النهى مطلقا قلت لما كان الاكراه لايتحقق الا فى هذه الحالة تعرض لها لالكونا أولى النهى والمبالغة فيه مختصا بها وحينئذ فالتعرض لتلك الحالة لاينافى تأكد النهى عن الاكراه مطلقا حتى عند عدم ارادتهن التحصن على فرض تأتيه فى تلك الحالة فتأمل (قوله وايضا دلالة الشرط) اى مفهوم الشرط على انتفاء الحكم وهو الحرمة او المراد دلالة الشرط من حيث مفهومه وهذا جواب ثان عن اصل الاشكال فهو عطف على قوله بان القائلين الخ فكأنه قال واجيب ايضا بان دلالة الخ وحاصله ان الآية وان دلت على انتفاء حرمة الاكراه عند انتفاء الشرط فتلك الدلالة بحسب الظاهر نظرا لمفهوم المخالفة لكن قد عارض ذلك المفهوم الاجماع القاطع ومن المقرر انه اذا تعارض امران احدهما قاطع والآخر ظاهر دفع الظاهر بالقاطع (قوله فقد عارضه) اى فقد عارض الاجماع الشرط اى مفهومه (قوله والظاهر يدفع بالقاطع)

المراد بالظاهر هنامفهوم الشرط والمراد بالقاطع هنا الاجماع واعترض هذاالجواب بانالاجماع لاينسخ النص حذرا من تقديم الاجماع على النص الذى هو اصل له فى الجملة واجيب بانالاجماع يجوز ان ينسخ النص على الصحيح لاستناده الى النص فكأنه الناسخ (قوله او للتعريض) عطف على قوله لقوة الاسباب كما يفيده قول الشارح اى ابراز الخ (قوله بان ينسب الفعل الى واحد) اى حقيقة او مجازا (قوله والمراد غيره) اى ولابد فيه من القرائن المؤدية لفهم الغير والا فقولك جاءنى زيد مريدا انه ليس من التعريض فى شئ (قوله لئن اشركت الخ) اعترض بان النبى معصوم من الاشراك فكيف يسند اليه واجيب بان هذه قضية شرطية لاتستلزم الوقوع فالاسناد على سبيل الفرض وانما عبر بالفعل الماضى المقتضى لوقوع ذلك تعريضا بالمخاطبين فالاشراك فى الحقيقة انما هو منسوب لغيره لان التعريض ان ينسب الفعل لواحد والمراد غيره فالاشراك نسب لواحد وهو النبى والمراد غيره ممن وقع منه الاشراك وحاصل ما فى المقام ان الشرك من النبى مقطوع بعدم حصوله فنزل منزلة المشكوك فيه فكان المقام مقام ان تشرك لكن جئ بلفظ الماضى وان كان المعنى على الاستقبال ابرازا للاشراك المقطوع بعدم حصوله فى معرض الحاصل فرضا وتقديرا تعريضا بمن حصل منه انه حبط عمله ولايضر فى دخول ان كون الفعل معلوم الانتفاء لان ان تدخل على معلوم الانتفاء اذا نزل منزلة المشكوك فيه لغرض من الاغراض (قوله فالمخاطب هو النبى) الحصر اضافى اى لا امته والا فغيره من الانبياء مخاطب ايضا بدليل قوله تعالى والى الذين من قبلك ان قلت اذا كان كل واحد من الانبياء خوطب بهذا الخطاب فلم افرد الضمير فالجواب انه انما افرد الخطاب باعتبار كل واحد لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته كذا قرره شيخنا العدوى ويفيد ذلك ما ذكره عبد الحكيم حيث قال ان المخاطب هو النبى وليس الخطاب عاما له ولجميع الانبياء بقرينة ماقبله لاعلى ماوهم لان الحكم المذكور موجه به الى كل واحد منهم لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة انتهى (قوله مقطوع به) اى فى جميع الازمنة لان الانبياء معصومون من الشرك قبل البعثة وبعدها (قوله لكن جئ الخ) يفهم منه انه لولا الابراز المذكور لاجل التعريض لجئ بلفظ الاستقبال وتصح الشرطية مع انه اذا كان اشراكه مقطوعا بعدمه فلا تصح ان لانها للامور المشكوكة والجواب انهم يستعملون فى مثل ذلك ان لتنزيله منزلة ما لاقطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان (قوله بلفظ الماضى) اى وان كان المعنى على الاستقبال (قوله غير الحاصل) اى من النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لا فى الماضى ولا فى الحال (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بالحاصل الثانى والحاصل انه نزل اشراكه الذى هو غير حاصل فى جميع الازمنة منزلة اشراك فرض وقوعه منه صلى الله تعالى عليه وسلم فى الماضى وانما احتيج لذلك لانه

والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا فقد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال (السكاكى او للتعريض) اى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل امالما ذكر واما للتعريض بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك (لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضى ابرازا للاشراك الغير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت اعمالهم

قضية شرطية لا تستلزم الوقوع
مفهوم المخالفة عند الامام ابى حنيفة ليس بالحجة

كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ماتقدم ثم قال (ونظيره) اى نظير لئن اشركت (في التعريض) لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى (ومالى لا اعبد الذى فطرني اى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل واليه ترجعون)

لم يحصل منه عليه السلام اشراك في الماضي اصلا (قوله تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم) اى لتحقق سببه منهم وقوله تعريضا علة للابراز ووجه التعريض المذكور ان الفعل اذا رتب عليه وعيد في حال نسبته فرضا وتقديرا الى ذى شرف وهو لم يحصل منه فهم منه المخاطبون ان الوعيد واقع بهم ان صدر منهم ذلك الفعل ولهذا التعريض فائدة وهي توبيخ الكفار بان اعمالهم كاعمال الحيوانات العجم لا ثمرة فيها لان اشرف الخلق اذا كان يحبط عمله فما بالك باعمالهم وانهم لا يستحقون الخطاب لكونهم في حكم البهائم (قوله ان شتمني الامير الخ) اى تعريضا بان من شتمك يستحق العقوبة وانك تضربه (قوله ولا يخفى الخ) هذا رد لاعتراض الخلخالي على السكاكي وحاصل ذلك الاعتراض ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي وغيرهم وهذا التعريض يحصل باسناد الفعل الى من يمتنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل بصيغة الماضي اوبصيغة المضارع اعني لئن تشرك وحينئذ فما قاله السكاكي من ان العدول عن المستقبل الى الماضي قد يكون للتعريض لا يتم وحاصل رد الشارح عليه ان من لم يصدر منهم الاشراك لا يستحقون التعريض بهم لان القصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على ماوقع من القبيح لا على ماسيقع منه ولا نسلم ان التعريض يحصل هنا باسناد الفعل الى من يمتنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل ماضيا اومضارعا بل انما نشأ من اسناد صيغة الماضي فقط لانه وان كان بمعنى المستقبل لكن التعبير به مع ان لابراز ذلك المعنى في صورة الحاصل خلاف الاصل فلابد من نكتة لارتكابه وهي هنا التعريض بخلاف المضارع فانه لو عبر به مع ان لكان على اصله فلا يحتاج لنكتة فلا وجه لافادته للتعريض قال العلامة اليعقوبي وفي هذا الرد بحث وهو ان كون المضارع على اصله ينتفى عنه التعريض انما ذلك ان نسب لمن يصح صدوره منه ويشك فيه واما ان اسند لمن علم انتفاؤه عنه قطعا طلب لذلك الاسناد وجه فيصح كونه للتعريض بمن صدر منه كالماضي بل نقول وبمن لم يصدر منه ان صح الصدور منه ليتحقق تهديده على ماتوقع منه واجاب عنه بعضهم بان الاسناد الفرضي يكفي فيه الامكان الذاتي وحينئذ فلا تعريض من جهة الاسناد فتأمل (قوله على اصله) اى اصل الشرط المعلوم من المقام اى وانما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر (قوله ولما كان هذا الكلام) اى وهو قوله او للتعريض كقوله تعالى الخ (قوله نوع خفاء وضعف) اما الخفاء اى الدقة فظاهر واما الضعف فاما لتوهم ان التعريض يحصل من صيغة المضارع كما ذكره الخلخالي وحينئذ فلا يتم ماذكره السكاكي من ان العدول للماضي قد يكون للتعريض وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما لما ذكره الزوزني من ان الاتيان بالشرط في الآية ماضيا ليس سببه التعريض بل سببه ان جملة الجواب جواب القسم

مقدر بدليل دخول اللام عليها لتقدمه على اداة الشرط وجواب الشرط محذوف فضعف امر اداة الشرط لتقدم القسم وجعل الجواب له فلم تستطع ان تعمل فى لفظ المضارع فاتى لها بفعل شرط ماض حتى لايظهر انها اثرعمل وحاصله ان العدول عن المضارع الى الماضى ليس للتعريض بل لضعف اداة الشرط ولايخفى ان هذا الوجه مدفوع بما تقرر من عدم التنافى بين المقتضيات لجواز تعددها فيمكن ان يكون العدول لضعف الاداة وللتعريض هذا محصل مافى الفنارى (قوله نسبه للسكاكى) اى للتبرى منه اولاجل ان تثبت النفس وتأمل حتى تدرك المقصود ولاتنفر بمجرد الخفاء والضعف لعلمها بانه منول هذا الامام الكبير (قوله ثم قال) اى السكاكى (قوله اى ومالكم لاتعبدون) ليس هذا بيانا للمعنى الذى استعمل فيه ومالى الخ بل هو بيان للمعرض بهم وهو المراد من الكلام وذلك لان المراد الانكار على المخاطبين فى عدم العبادة بطريق التعريض لا انكار المتكلم على نفسه وانما كان المراد ذلك بدليل قوله تعالى بعد واليه ترجعون اذلولا الاشارة الى المخاطبين بهذا الانكار على وجه التعريض لكان المناسب واليه ارجع لانه الموافق للسياق واعترض على المصنف بانه قد تقدم التمثيل بهذه الآية للالتفات على مذهب السكاكى ومقتضى ماتقدم فى الالتفات ان المعبر عنه بالتكلم فى قوله مالى هم المخاطبون على جهة المجاز لان الالتفات على مذهبه هو التعبير عن معنى اقتضاه المقام بطريق آخر غير ماهو الاصل فيه واذا كان التعريض هو ان يعبر عن معنى بعبارة هى فيه حقيقة او مجاز ليفهم غير ذلك المعنى بالقرائن تحقق التنافى بينهما لاقتضاء الاول وهو كونه الالتفات ان المراد نفس المخاطبين واقتضاء الثانى وهو كونه للتعريض ان المراد المتكلم ولكن لينتقل منه الى المخاطبين بالقرينة وقد يجاب بأن المراد فى الالتفات بكون التعبير عن معنى بطريق غير طريقه كون التعبير لافادة ذلك المعنى ولو بالانتقال اليه بالقرائن ولو لزم التسامح فى اطلاق التعبير على نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه للالتفات لاينافى كونه للتعريض بل يصح كونه التفاتا من حيث ان المعنى المنتقل اليه عدل عن طريقه مع اقتضاء المقام اياه وكونه تعريضا من حيث مجرد التلويح له بالقرائن فافهم هذا فان فيه دقة افاده العلامة اليعقوبى واجاب العلامة ابن قاسم بان الآية صالحة للالتفات بان يكون قوله ومالى لااعبد الذى فطرنى مستعملا فى المخاطبين بان يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازا على سبيل الالتفات وصالحة للتعريض بان يكون المراد من قوله ومالى لااعبد الذى فطرنى حقيقته وهو المتكلم المخصوص فيصح ان يجعل التفاتا وان يجعل تعريضا فلامنافاة بين مافى الموضعين فان قلت ان احتمال التعريض قد دل عليه الدليل وهو قوله واليه ترجعون فيكون متعينا قلت هذا دليل ظنى فلايفيد اليقين لجواز ان يكون فيه التفات ايضا وان المعنى واليه ارجع ثم ان من المعلوم ان الحمل

اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه ارجع على ماهو الموافق للسياق (ووجه حسنه) اى حسن هذا التعريض (اسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم اعداؤه (الحق) هو المفعول الثانى للاسماع (على وجه لايزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) اى ذلك الوجه

على الحقيقة اولى فيكون التعريض في الآية ارجح لان التعريض لايكون الا في المعنى الحقيقي وعلى الالتفات يكون المعنى مجازا نعم ماذهب اليه الشارح من انه يجوز ان يكون التعريض ايضا باعتبار المعنى المجازي وان التعريض هنا بناء على استعمال ومالى لااعبد الذى فطرنى فى المخاطبين مجازا فلايكون الحمل على التعريض ارجح من الحمل على الالتفات فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع ان التعريض كما تقدم ان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره وعلى التجوز لايكون منسوبا الى احد والمراد غيره بل يتحد المنسوب اليه والمراد قلت اجاب الاستاذ السيد عيسى الصفوى بانه يكفى صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب الى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب (قوله على ماهو الموافق للسياق) اى سياق الآية وهو متعلق بقوله لكان المناسب ان يقال (قوله ووجه حسنه) هذا مرتبط بمحذوف اى والتعريض حسن ووجه حسنه الخ (قوله اى حسن هذا التعريض) اى الواقع فى النظير اعنى قوله تعالى ومالى لااعبد الخ وليس المراد وجه حسن التعريض مطلقا اذ ماذكره المصنف من الوجه لايجرى فى قوله لئن اشركت اذلايتأتى فيه قوله حيث لايريد المتكلم لهم الا مايريد لنفسه وعبارة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لامطلق التعريض اذلايجرى ذلك فى قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك لان المقصود فيه نسبة الحبط اليهم على وجه ابلغ (قوله هو المفعول الثانى) اى والمفعول الاول المخاطبين اى ان يسمع المتكلم اولئك المخاطبين الذين هم اعداؤه ومن شأنهم ان لايقبلوا له نصحا بحق وانما نبه الشارح على كون الحق مفعولا ثانيا دفعا لما يتوهم من ان الحق صفة لاسماع اى اسماع المتكلم المخاطبين الاسماع الحق (قوله لايزيد ذلك الوجه غضبهم) اى مع ان من شأن المخاطب اذا كان عدوا للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم (قوله ترك التصريح الخ) اى لان المتكلم انما انكر على نفسه صراحة وان فهم منه بالقرينة ارادة الغير (قوله وليس هذا فى كلام السكاكى) اى صراحة وان كان من نتائج قوله لايزيد غضبهم لان المراد انه لايثير غضبهم ومالايثير الغضب فمن شأنه الاعانة على قبول الحق (قوله فى امحاض النصح) اى فى اخلاص النصح ومن المعلوم ان ماكان ادخل فى اخلاص النصح يكون فى غاية القبول (قوله حيث لايريد) اى حيث اظهر لهم انه لايريد لهم الامايريد لنفسه وذلك لانه نسب ترك العبادة الى نفسه فبين انه على تقدير تركه للعبادة يلزمه من الانكار مايلزمهم فقد ادخل نفسه معهم فى هذا الامر فلايريد لهم فيه الامايريد لنفسه (قوله واو للشرط) اى اصلها ان تكون للشرط وانما قدرنا ذلك لانها قد تأتى لغير ذلك كما يأتى (قوله بحصول) الباء بمعنى على (قوله فرضا) متعلق بحصول مضمون الشرط لابالتعليق لانه محقق وهو نصب على المصدرية اى حصول

(ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين) عطف على لايزيد وليس هذا فى كلام السكاكى اى على وجه يعين (على قبوله) اى قبول الحق (لكونه) اى كون ذلك الوجه (ادخل فى امحاض النصح حيث لايريد) المتكلم (لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط) اى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا

فرض اوعلى الحالية اى حال كون ذلك الحصول مفروضا ومقدرا اوعلى التمييز اى على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض وانما قيد الشارح ذلك الحصول بالفرض لئلا يلزم المنافاة بين قول المصنف الآتى مع القطع بانتفاء الشرط وبين كلام الشارح (قوله فى الماضى) متعلق بحصول مضمون الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط فى كلام المصنف لابالتعليق ولابحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما ايضا لفظ الشرط فى كلامه اما الاول فلأن التعليق فى الحال لافى الماضى واما الثانى فلأن حصول الجزاء غير مقيد بالماضى بل معلق على حصول الشرط وان لزم تقييده بالماضى لان المعلق على امر مقيد بالماضى يلزم تقييده بالماضى آه سم (قوله مع القطع بانتفاء الشرط اى بانتفاء مضمونه اى مع القطع بانتفاء مضمون الشرط فى الواقع فلاينافى فرض حصوله وقوله مع القطع الخ حال من الشرط اى حالة كونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضمون الشرط والمراد بالشرط الثانى الجملة الشرطية المعلق عليها بخلاف الشرط الاول فانه بمعنى التعليق كماصرح به الشارح ولايرد ان المعرفة اذا اعيدت كانت عينا لانه اغلبى (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لانه لايتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لجواز ان يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط واجيب بان المراد فيلزم انتفاء الجزاء من حيث ترتبه على ذلك الشرط وهذا لاينافى وجوده من حيث ترتبه على سبب آخر غير الشرط ثم ان تعبير الشارح بيلزم لايلائم قوله الآتى بل معناه الخ وانما يناسب فهم ابن الحاجب من انها للاستدلال بانتفاء اللازم الذى هو الثانى على انتفاء الملزوم الذى هو الاول لان تعبيره باللزوم فيه ميل الى ذلك الفهم لكن فهم ابن الحاجب هذا سيرده الشارح فكان الاولى للشارح ان يقول بدل ذلك فينتفى الجزاء اى ان لو اذا افادت القطع بانتفاء الشرط افادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لانها تفيد توقف الثانى على الاول وانه شرط فيه خارجا واذا انتفى الشرط انتفى المشروط اللهم الاان يقال مراده بقوله فيلزم اى بالنظر لعرف اللغة اى يلزم على افادتها لغة توقف الثانى على الاول وانه شرط فيه انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط كذا قرر شيخنا العلامة العدوى (قوله كماتقول الخ) حاصله ان ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغة ان المجئ شرط فى الاكرام وانه على تقدير وقوعه يقع الاكرام ويفهم ان المجئ لم يقع فيلزم حيث كان المجئ شرطا وانتفى انتفاء المشروط الذى هو الجزاء (قوله فهى لامتناع) اى مفيدة لامتناع الخ فلاينافى قوله سابقا لتعليق حصول الخ فصريح معنى لو هو ذلك التعليق وماله امتناع الثانى لامتناع الاول (قوله يعنى ان الجزاء الخ) هذا يوافق مايأتى للشارح دون ابن الحاجب وقوله منتف بسبب انتفاء الشرط اى من حيث ترتبه عليه فلاينافى انه يوجد لسبب آخر (قوله هذا) اى كونها لامتناع الثانى لامتناع الاول هو المشهور وقوله واعترض عليه اى على ذلك القول المشهور (قوله

(فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كماتقول لوجئتنى اكرمتك معلقا الاكرام بالمجئ مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهى لامتناع الثانى اعنى الجزاء لامتناع الاول اعنى الشرط يعنى ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لايدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشئ

الجواز الخ) قال سم هذا مبنى على جواز تعدد العلل لمعلول واحد اوان هذا خاص بلو دون بقية الشروط (قوله اسباب متعددة) اى مختلفة تامة كل واحد منها كاف فى وجوده وذلك كالشمس والقمر والسراج فان كل واحد منها سبب فى الضوء على البدل كاف فى وجوده (قوله يدل على انتفاء جميع اسبابه) اى لان السبب التام يستحيل وجوده بدون سببه اذا لمعلول لايجوز تخلفه عن علته التامة فانتفاؤه يستلزم انتفاء جميع علله التامة (قوله فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى) اى فهى مفيدة لذلك وليست مفيدة لامتناع الثانى لامتناع الاول كما قال الجمهور (قوله انما سيق ليستدل الخ) اى لان المعلوم هو امتناع الفساد وانتفاؤه لكونه مشاهدا وانما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس كما هو مقتضى كلام الجمهور (قوله دون العكس) اى لانه لايلزم من انتفاء تعدد الاله انتفاء الفساد اى استحالته لصحة وقوعه بارادة الواحد الاحد لحكمة والحاصل ان انتفاء الاول انما جاء من انتفاء الثانى لا بالعكس كما هو قضية كلام الجمهور (قوله على انها لامتناع الاول) اى مفيدة لامتناع الاول (قوله اما لما ذكره) اى ابن الحاجب اى وهو ان الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لايدل على انتفاء المسبب بخلاف العكس (قوله واما لان الاول ملزوم الخ) هذا التعليل علل به الرضى وجماعة وانما عدلوا عما قاله ابن الحاجب من قوله لان الاول سبب الخ الى ماقالوه لان ماقاله ابن الحاجب من سببية الاول قاصر وليس كليا اذ الشرط النحوى عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا اوشرطا نحو لو كان لى مال لحججت فان وجود المال ليس سببا فى الحج بل شرط اوغيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس بل الامر بالعكس ولا شرطا فى طلوعها ولكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج فلذا عدلوا الى التعبير باللازم والملزوم واعترض عليهم بان ماقالوه لايتم ايضا فى نحو لو كان الماء حارا لكانت النار موجودة فان الحرارة ليست ملزومة للنار لانها قد توجد بالشمس فان ادعوا ان المراد اللزوم ولو جعليا وادعائيا فلابن الحاجب ان يريد السببية ولو جعلية وادعائية الا ان يجاب بانه يعلم من تتبع اللغة ان الشرطية اعتبر فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببية حتى يصح ان يعتبر كونها جعلية وادعائية انتهى ابن قاسم (قوله ان يكون اللازم اعم) اى كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا (قوله وانا اقول) اى فى رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور وحاصل ماذكره من الرد ان لولها استعمالان * احدهما ان تكون للاستدلال العقلى وذلك فيما اذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم على المجهول اى لاجل تحصيل العلم بالمجهول فهى حينئذ للاستدلال على امتناع الاول بامتناع الثانى لافادتها ان العلة فى العلم بانتفاء

اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى الاترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثانى اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثانى لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس

الاول العلم بانتفاء الثانى ثانيهما ان تكون للترتيب الخارجى وذلك فيما اذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوما لكن العلة فى انتفاء الثانى فى الخارج مجهولة فيؤتى بها لبيان ان علة انتفاء الثانى فى الخارج هو انتفاء الاول فهى حينئذ لامتناع الثانى لامتناع الاول وتكون القضية حينئذ وان كانت فى صورة الشرطية فى معنى الحملية المعللة فاذا قلت لو جئتنى لاكرمتك كان المعنى على هذا الاحتمال ان الاكرام انما انتفى فى الخارج بسبب انتفاء المجئ ويكون هذا كلاما مع من كان عالما بانتفاء الجزاء وهو طالب او كالطالب لعلة انتفائه فى الخارج وعلمه بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم والاستعمال الاول اصطلاح المناطقة والاستعمال الثانى اصلاح اهل العربية فابن الحاجب فهم من قول اهل العربية انها حرف لامتناع الثانى لامتناع الاول اصطلاح المناطقة وهو انها للاستدلال وحينئذ فالمعنى انها حرف يؤتى به للاستدلال على امتناع الثانى بامتناع الاول ولم يهتد لمرادهم من انها للدلالة على ان العلة فى انتفاء الثانى فى الخارج انتفاء الاول فاعترض عليهم بانها للاستدلال على امتناع الاول بامتناع الثانى لا للاستدلال على امتناع الثانى بامتناع الاول ولو اطلع ابن الحاجب على حقيقة الحال وفهم معنى عبارتهم الواقعة منهم وان المراد ان امتناع الاول سبب لامتناع الثانى لا انه دليل عليه ما اعترض عليهم (قوله منشأ هذا الاعتراض) اى اعتراض ابن الحاجب على الجمهور (قوله قلة التأمل) اى فى عبارتهم الصادرة منهم وهى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول (قوله انه يستدل الخ) اى كما فهم ابن الحاجب (قوله ان انتفاء السبب او الملزوم) المراد به الاول والتعبير الاول منظور فيه لتعليل ابن الحاجب والثانى منظور فيه لتعليل الرضي والمراد بالمسبب واللازم الثانى وقوله لا يوجب اى لجواز كونه اعم كامر فقولك لو كان انسانا كان حيوانا او لو كان الشمس طالعة كان الضوء موجودا لا ينتج استثناء نقيض المقدم فيه بل هو عقيم (قوله انها للدلالة) اى انها وضعت لاجل الدلالة الخ فهى لام العلة لا للتعدية لان المعنى الموضوعة هى له لزوم الثانى للاول (قوله انما هو بسبب انتفاء الاول) اى لكون انتفاء الاول علة فى انتفائه فى الخارج فالنفيان معلولان ولكن العلة فى انتفاء الثانى فى الخارج مجهولة للمخاطب فيؤتى بلو لافادة تلك العلة (قوله فمعنى لو شاء الله لهداكم) فيه تعريض بابن الحاجب بانه لم يهتد لفهم المراد من عبارتهم (قوله انما هو بسبب انتفاء المشيئة) اى لان انتفاء المشيئة علة فى انتفاء الهداية فى الخارج (قوله هى انتفاء مضمون الشرط) نقض هذا بقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية فى الواقع علته انتفاء الانسانية وبكل صورة يكون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا فى صورة كون الجزاء علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لو اضاءت الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليس علة لعدم المعلوم

لجواز ان يكون اللازم اعم وانا اقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب، او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعنى انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط

اللهم الا ان يقال هذه الامثلة وامثالها واردة على قاعدة المناطقة الآتية غير صحيحة بحسب اللغة انتهى فنارى (قوله من غير التفات الخ) اى ان الجمهور لم يلتفتوا لما ذكر فى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم ان مرادهم ان انتفاء الاول علة فى العلم بانتفاء الثانى ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله الاترى الخ) هذا تنظير لما قاله فى لو اتى به لتوضيح المقام (قوله لو لوجود الاول) اى لان لو للنفى فلما زيدت عليها لا النافية نفت النفى ونفى النفى اثبات (قوله ان وجود على سبب) اى فى الخارج (قوله لان وجوده الخ) اى لان عدم هلاك عمر معلوم للمخاطب كما ان وجود على كذلك ولا يستدل بمعلوم على معلوم اذ المعلوم لا يستدل عليه والحاصل ان وجود على لم يقصد افادته للعلم بعدم هلاك عمر فان المراد بيان السبب المانع من هلاكه بعد العلم بامتناع هلاكه (قوله ولهذا صح) اى لكون معنى لو الدلالة على ان انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثانى كما فهم ابن الحاجب صح الخ اذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المقدم وهو لا ينتج شيئا كما نص عليه علماء المنطق لجواز ان يكون اللازم اعم فتعين ان يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله قال الحماسى) بكسر السين نسبة للحماسة وهى فى الاصل الشجاعه ثم سمى بها كتاب ابى تمام الذى جمع فيه اشعار البلغاء المتعلقة بالشجاعة فاذا قيل بيت حماسى فمعناه منسوب للحماسة والشجاعة لتعلقه بها واذا قيل شاعر حماسى معناه ان شعره مذكور فى ديوان الحماسة اى الكتاب المذكور واتى بكلام الحماسى دليلا لقوله صح دفعا لتوهم ان هذا القول غير صحيح (قوله ولو طار الخ) اى فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب فى عدم طيرانها وهو عدم طيران ذى حافر قبلها (قوله ولو دامت الدولات الخ) هو بضم الدال جمع دولة بمعنى الملك اى اهل الدولات يعنى الملوك الماضية وقوله كانوا اى اهل دولة زماننا رعايا لهم قال الحفيد وهذا البيت قد دخله القلب والاصل ولو كانت الدولات رعايا لهذا الممدوح لما ذهب دولتهم وفيه نظر اذ لا داعى لارتكاب القلب بل معنى البيت ولو دامت الدولات للملوك الماضية واستمرت دولتهم لآخر الزمان لكان اهل زماننا من الامراء رعايا لهؤلاء الملوك كغيرهم كذا قال الغنيمى وفيه ان هذا لا يناسب مقام المدح فلعل الاولى ان يقال معنى البيت لو دام اهل الدولات اى الملوك الماضية الى آخر الزمان لكانوا رعايا لهذا الممدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لما فيه من الفضائل فنفى دوام الدولات الماضية سبب فى عدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح لانهم لا يعيشون معه الارعايا ومعلوم ان بانقراضهم انتفى كونهم رعايا له فليس الغرض الاستدلال على نفى كونهم رعايا له وانما المراد بيان سبب ذلك الانتفاء فى الخارج ولهذا صح استثناء نقيض المقدم (قوله كغيرهم) خبر لكان ورعايا خبر بعد خبر او انه خبر لكان وكغيرهم حال مقدمة

من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ماهى الاترى ان قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الاول نحو لولا على لهلك عمر معناه ان وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتنى لاكرمتك لكنك لم تجئ اعنى عدم الاكرام بسبب عدم المجئ قال الحماسى

ولو طار ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر *

يعنى ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر و قال المعرى

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم * رعايا ولكن مالهن دوام *

واما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة اللزوم وانما يستعملونها فى القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول

(قوله واما المنطقيون) هذا مقابل لمحذوف اى وهذا اى ما ذكر من انها للدلالة على ان انتفاء الثانى فى الخارج بسبب انتفاء الاول قاعدة اللغويين واما قاعدة المنطقيين الخ (قوله ان ولو) اى ونحوهما (قوله للزوم) اى للدلالة على لزوم التالى للمقدم ليستفاد من نفى التالى نفى المقدم وقد جعلوا هذا الاستدلال اصطلاحا واخذوه مذهبا كذا فى عبد الحكيم (قوله وانما يستعملونها) اى اداة اللزوم سواء كانت ان او لو او غيرهما كاذا ومتى وكلما وفى بعض النسخ يستعملونهما اى ان ولو وقوله لحصول العلم اي لاكتسابه (قوله فهى عندهم للدلالة) اى موضوعة لاجل الدلالة الخ فلا يقال ان كلامه يفهم ان معناها نفس الدلالة المذكورة وهو غير مراد وانما المراد ان معناها لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به على انتفاء الملزوم المجهول كما افاد ذلك السيرامى ثم ان قوله فهى عندهم الخ يقتضى انها انما تستعمل عندهم فى ذلك كما اذا استثنى نقيض التالى نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فهى هنا للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول مع انها قد تستعمل عندهم للدلالة على ان العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثانى كما اذا استثنى عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج عين التالى اى فالنهار موجود فهى هنا للدلالة على ان العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثانى الا ان يقال اقتصر الشارح على ما ذكره لانه الاغلب او ان ما قاله على سبيل التمثيل تأمل سم (قوله ضرورة انتفاء الملزوم) اى وهو الاول وقوله بانتفاء اللازم اى بسبب انتفاء اللازم اى الذى هو الثانى (قوله من غير التفات الخ) اى كما التفت الى ذلك علماء اللغة قال السيرامى استعمال لو على قاعدة اللغويين اكثر فى القرآن والحديث واشعار العرب وعلى قاعدة المناطقة اكثر فى استعمالات ارباب التأليف خصوصا فى كتب المنطق والحكمة لان المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان ان سبب الثبوت او الانتفاء فى الواقع ماذا وثمرة الخلاف بين الطريقتين تظهر فى استثناء نقيض المقدم فانه جائز عند اهل العربية دون اهل الميزان وفى استثناء عين المقدم فانه بالعكس واما استثناء نقيض التالى فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورود وهو المجئ والاتيان اى آت على هذه القاعدة من اتيان الجزئى على الكلى، لا من الايراد وهو الاعتراض وانما كانت الآية المذكورة واردة على هذه القاعدة لان القصد بها تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانية بان يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على العلم بانتفاء التعدد وليس القصد بها بيان ان علة انتفاء الفساد فى الخارج انتفاء التعدد ثم ان ظاهر الشارح ان هذه القاعدة غير لغوية وان الآية وردت على مقتضاها لا على لغة العرب وفيه ان هذا بعيد جدا كيف والقرآن عربى واجيب بان وروده على هذه اللغة لا ينافى كونه

(عربيا)

ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ماهى وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من اسرار هذا الفن وفى هذا المقام مباحث اخرى شريفة اوردناها فى الشرح واذا كان لو للشرط فى الماضى (فيلزم عدم الثبوت والمضىّ فى جملتيها) اذ الثبوت ينافى التعليق والاستقبال ينافى المضىّ فلا يُعدَل فى جملتيها

عربيا لان ذلك انما هو باعتبار الغالب بدليل اشتمال القرآن على الفاظ غير عربية كما تقدم وبان هذه القاعدة عربية ايضا جرى عليها اهل الميزان ولكنها قليلة الاستعمال بالنسبة للقاعدة الاخرى فى استعمال اللغويين وانما نسبت للمناطقة لاستعمالهم لها كثير وجريانهم عليها وذلك لان غرضهم تركيب الادلة من القضايا الشرطية اللزومية والمناسب فى اعتبار الشرط الملازمة بين المقدم والتالى ليستفاد من نفى التالى نفى المقدم وعلى هذا الجواب فيقال ان مراد الشارح باهل اللغة فى قوله على قاعدة اهل اللغة المعربون لان كلا الاستعمالين لغوى لان العرب قد يقصدون الاستدلال على الامور العرفية كما يقال هل زيد فى البلد فتقول لا لو كان فيها لحضر مجلسنا فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه فى البلد وسمى علماء البيان مثل هذا بالطريق البرهانى او يقال المراد بقاعدة اللغة الكثيرة الاستعمال عندهم وليس المراد انهم لا يقولون بغيرها (قوله على ماذكرنا) اى تحقيقا آتيا على ماذكرنا ومراده بالبحث هنا المسئلة وليس المراد به الاعتراض (قوله واذا كانت لو للشرط فى الماضى الخ) اشار بذلك الى ان الفاء فى قول المصنف فيلزم فاء الفصيحة واقعة فى جواب شرط مقدر وقوله فيلزم اى غالبا كما يستفاد من قول الشارح بعد وهو مع قلته ثابت (قوله عدم الثبوت) اى عدم الحصول فى الخارج والمقصود به نفى اسمية شئ من جلتيها (قوله والمضى) بالرفع عطف على عدم وقوله فى جلتيها اى جلة الشرط وجلة الجزاء المنسوبتين اليها تنازعه عدم الثبوت والمضى (قوله اذ الثبوت) اى الحصول فى الخارج ينافى التعليق اى المتقدم الذى هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا وانما كان الثبوت منافيا للتعليق لان الحصول الفرضى المأخوذ فى تعريف التعلق يلزمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت قاله السيد فى حواشى المطول (قوله والاستقبال ينافى المضى) اى ان كونهما استقباليتين ينافى ما تقرر من كونها لتعليق شئ بشئ فى المضى واشار الشارح بهذا الى ان التفريع فى المتن على طريق اللف والنشر المرتب بقوله فيلزم عدم الثبوت فى جلتيها مفرع على قوله ولو لشرط اى التعليق وقوله ويلزم المضى فى جلتيها مفرع على قوله فى الماضى (قوله عن الفعلية الماضوية) لفظا ومعنى اى الى المضارعية فى اللفظ وان كان المعنى ماضيا (قوله ومذهب المبرد انها تستعمل فى المستقبل استعمال ان) اى فى المستقبل فلا تحتاج الى نكتة (قوله وهو) اى استعمالها فى المستقبل (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) قد يقال ان لو هذه لا جواب لها وانما هى للربط فى الجملة الحالية كما تقدم فى ان وكلامنا فى لو الشرطية وحينئذ فلا يصح التمثيل بما ذكر وقد يجاب بان كلامه مبنى على القول بان لو هذه جوابها مقدر والاصل ولو يكون الطلب بالصين فاطلبوه ولو تكون المباهاة بالسقط فانى اباهى به فالشرط فى هذين المثالين مستقبل

عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل فى المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلوة والسلام اطلبوا العلم ولو بالصين فانى اباهى بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخولها على المضارع فى نحو) واعلموا ان فيكم رسول الله (لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) اى لوقعتم فى جهد وهلاك (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا) والفعل هو الاطاعة

لقصد امتناع استمرار الفعل

بدليل انه فى حيزنا طلبوا و اباهى بكم الامم يوم القيامة الذى هو مستقبل ولو مثل الشارح بقول الشاعر

﴿ ولو تلتقى اصداؤنا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الارض سبسب ﴾

﴿ لظل صدى صوتى وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطرب ﴾

كان احسن فعلم مما تقدم كله ان للو اربع استعمالات احدها ان تكون للترتيب الخارجى والثانى كونها للاستدلال والثالث ان تكون وصلة للربط فى الجملة الحالية والرابع ان تكون بمعنى ان للشرط فى المستقبل وقد تكون للدلالة على استمرار شئ بربطه بأبعد النقيضين ومن ذلك قوله عليه السلام اوقول عمر على ماقيل نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه فالخوف وعدمه نقيضان وعدمه ابعد لعدم العصيان منه فعلق عدم العصيان على الابعد اشارة الى ان عدم العصيان منه مستمر وان العصيان لايقع من صهيب اصلا وقد تكون للتمنى والمصدرية اخذا مما يأتى ومثل لهما بقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لوكانوا مسلمين (قوله فانى اباهى بكم الامم) هذا ليس من تتمة ماقبله بل من حديث آخر وهو قوله عليه السلام تناكحوا تناسلوا فانى الخ فراد الشارح تعداد الامثلة والحديث الاول وهو اطلبوا العلم ولو بالصين قال ابن حيان لااصل له كما فى الغماز (قوله فدخولها على المضارع الخ) هذا مفرع على قوله فيلزم المضى فى جملتيها اى وحيث كان ذلك لازما فدخولها على المضارع الخ (قوله فى جهد) هو بفتح الجيم المشقة والطاقة والمراد هنا الاول واما بالضم فهو بمعنى الطاقة ليس الا وقوله وهلاك الواو بمعنى او اذ لايجوز ارادة معنيين من لفظ واحد (قوله لقصد استمرار الفعل) اى للاشارة الى قصد استمرار الفعل والمراد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث والمراد باستمراره الاستمرار التجددى وحاصله ان دخول لو على المضارع فى الآية على خلاف الاصل لنكتة اقتضاها المقام وهى الاشارة الى ان الفعل الذى دخلت عليه يقصد استمراره فيما مضى وقتا بعد وقت وحصوله مرة بعد اخرى ولو نفت ذلك الاستمرار واستمرار الفعل على وجه التجدد انما يحصل بالمضارع لابالماضى الذى شانه ان تدخل عليه لو فالعدول عن الماضى للمضارع لهذه النكتة التى اقتضاها المقام (قوله فيما مضى وقتا فوقتا) اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها والمضارع الواقع موقع الماضى افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظ بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة توجد فى العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفى كالمثبت فى ان المستفاد منه تجددى لاثبوتى آه فنارى (قوله والفعل) اى الذى قصد استمراره فى الآية هو الاطاعة وعليه ففى كلام المصنف حذف مضاف اى لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى ان امتناع عنتكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره فى كلام المصنف بان يكون المعنى بالقصد الاستمرار

المذكور اى من يطيعكم بقطع النظر عن لو ويفهم امتناع الاستمرار من لو وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج لتقدير المضاف المتقدم وحاصل ماذكره الشارح ان الكلام مشتمل على نفى وهو لو وقيد وهو الاستمرار المفاد بالمضارع فيجوز ان يعتبر نفى القيد وان يعتبر تقييد النفى فالمعنى على الاولى انتفى عنتكم بسبب امتناع الاستمرار على الاطاعة فى الكثير وعلى الثانى انتفى عنتكم بسبب الامتناع المستمر على اطاعتكم فى الكثير (قوله بسبب امتناع استمراره الخ) هذا يفيد ثبوت اصل اطاعته عليه الصلاة والسلام لهم فى بعض الامور وهو كذلك فموافقته لهم فى بعض الامور التى لاتضر لاتوجب الهلاك بل فيها تطييب لخواطرهم ولذا امر عليه السلام بمشاورتهم والا فهو غنى عنها والذى يوجب وقوعهم فى المشقة والهلاك انما هو استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبون حتى كأنه مستتبع فيما بينهم ويستعملونه فيما يعن لهم وفى ذلك من اختلال الرسالة والرياسة مالا يخفى واورد على الوجه الاول انه اذا كان المنفى استمرار الاطاعة فى كثير من الامر كان اصل الاطاعة فى الكثير ثابتا مع ان الواقع خلافه لانه انما اطاعهم فى القليل واجيب بان المفهوم معطل بالنظر للقيد او يقال يكفى كون مااطاعهم فيه كثيرا فى نفسه وان كان قليلا بالنسبة الى مقابله واعلم ان هذا الايراد انما يتوجه على الوجه الاول فى كلام الشارح لاعلى الوجه الثانى لان محصله ان العلة فى انتفاء العنت الامتناع المستمر على اطاعتهم فى الكثير فيكون اصل الفعل وهو الاطاعة فى الكثير منفيا (قوله ويجوز ان يكون الفعل) اى الذى قد قصد استمراره امتناع الاطاعة اى ان لوحظت لو قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار عليها فلما دخل عليها صارت كأنها جزء منه والاستمرار ملاحظ بعد النفى فهو حينئذ من تقييد النفى بخلافه على الوجه الاول فان الفعل الدال على الاستمرار ملحوظ قبل النفى فهو من نفى القيد وفى تأخير هذا الوجه الثانى وتعبيره فى جانبه بالجواز اشارة لرجحان الوجه الاول ولذلك قال فى المطول انه الظاهر ووجه ذلك بامرين * الاول ان القياس اعتبار الامتناع واردا على الاستمرار حسب ورود كلمة لو المفيدة للامتناع على صيغة المضارع المفيد للاستمرار لان استفادة المعانى من الالفاظ على وفق ترتيبها واما اعتبار الاستمرار واردا على المنفى فهو خلاف القياس فلا يصار اليه الا عند تعذر الجريان على موجب القياس نحو ولا يظلم ربك احدا اولم يكن فيه مزية كما فى قوله تعالى ولاهم يحزنون حيث حمل على استمرار نفى الحزن عنهم اذليس فى نفى استمرار الحزن مزيد فائدة * الثانى ان العلة فى نفى عنتهم نفى الاستمرار على اطاعتهم لااستمرار نفى الاطاعة الذى تضمنه ذلك الوجه الثانى وذلك لان استمرار نفى الاطاعة يقتضى ان اصل الفعل وهو الاطاعة منفى بخلاف نفى الاستمرار على الاطاعة فانه يفيد ثبوته ومعلوم ان اصل الاطاعة لايترتب عليه العنت لما يترتب عليه من مصلحة

يعنى ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة يعنى ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفى استمرار النفى والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة يفيد تأكيد النفى ودوامه لانفى التأكيد والدوام

استجلا بهم واستمالة فلو بهم آه سم (قوله لانه كما ان الخ) علة لقوله و يجوز الخ ودفع بهذا مايقال معنى قولهم ان المضارع يفيد الاستمرار اى استمرار معناه وهذا الاحتمال بخلافه لانه يلزم عليه ان المضارع انما افاد استمرار معنى لو وهذا خلاف القاعدة وحاصل الدفع انه لامانع من كون الفعل المضارع المنفى يفيد استمرار النفى كما ان المثبت يفيد استمرار الثبوت وذلك اذالوحظ النفى قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار بحيث جعل النفى كانه جزء من الفعل (قوله كما ان الجملة الاسمية الخ) هذا تنظير للفعلين المثبت والمنفى وهذا بالنسبة للوجه الثانى لان المعتبر فيه تأكيد النفى وكذا هنا المعتبر تأكيد الثبوت (قوله والمنفية تفيد النفى) اى استمرار الانتفاء ومن هذا يخرج الجواب عن النفى فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بان ترجع المبالغة الى نفى الظلم فالمعنى انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغا فيه فالجملة مفيدة لتأكيد النفى والمبالغة قيد لالنفى التأكيد والمبالغة والا لاقتضت ان المنفى انماهو المبالغة فى الظلم فيفيد ثبوت اصل الظلم وهو باطل (قوله لانفى التأكيد) ان قلت قضية قاعدة ان النفى يتوجه الى القيد فى الكلام ان الجملة المنفية انما تفيد نفى التأكيد قلت هذا اذا اعتبر القيد سابقا على النفى واما اذا اعتبر سبق النفى كانت مفيدة لتأكيد النفى والحاصل انه اذا اعتبر القيد سابقا على النفى افادت نفى القيد غالبا وتارة تفيد نفى المقيد وتارة تفيد نفيهما معا عند الشارح خلافا للشيخ عبدالقاهر حيث اوجب نفى القيد واما اذا اعتبر تقدم النفى فانما تفيد تأكيد النفى او يقال ان هذا اى افادة تأكيد النفى استعمال آخر للنفى كما قاله سم (قوله ردا لقولهم آمنا) بيان ذلك ان قولهم آمنا يفيد حدوث الايمان منهم وصدوره فى الماضى ولو مرة لان الماضى يدل على الوقوع والانقطاع فرد المولى سبحانه عليهم بقوله ماهم بمؤمنين مؤكدا للنفى بالباء الزائدة فى الخبر فالنفى ملحوظ اولا قبل التأكيد فهى مفيدة لتأكيد النفى والمعنى حينئذ ايمانهم منفى نفيا مؤكدا وعلى هذا فقوله وماهم بمؤمنين سالبة كلية مناقضة للموجبة الجزئية حكما التى هى قولهم آمنا وليس التأكيد ملحوظا اولا قبل النفى بحيث يكون الكلام من نفى التأكيد والا لم يكن ردا لقولهم لان نفى التأكيد يقتضى ثبوت اصل ايمانهم وهذا عين دعواهم (قوله على ابلغ وجه) متعلق بقوله ردا (قوله وآكده) مرادف لما قبله وهو بالمد لا بهمزتين لقول الخلاصة

❊ ومدا ابدل ثانى الهمزين من ❊ كلمة ان يسكن كآخر وائتمن ❊

(قوله الله يستهزئ بهم) الاستهزاء هو السخرية والاستخفاف والمراد به انزال الحقارة والهوان بهم فهو من باب اطلاق الشئ على غايته لعلاقة السببية لان غرض المستهزئ من استهزائه ادخال الهوان على المستهزأ به فيستهزئ مجاز مرسل ويصح ان يكون استعارة تبعية بان شبه الهوان بالاستهزاء واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه يستهزئ

كقوله تعالى وماهم بمؤمنين ردا لقولهم آمنا على ابلغ وجه وآكده (كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم) حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا (و) دخولها على المضارع (فى نحو ولو ترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام او لكل من تأتى منه الرؤية (اذ وقفوا على النار) اى أروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها

بمعنى ينزل الهوان بهم ويحتمل ان يكون من باب المشاكلة بان سمى جزاء الاستهزاء باسمه لوقوعه في صحبته كما سمى جزاء السيئة سيئة لوقوعه في صحبتها وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته المجاورة او المصاحبة (قوله حيث لم يقل الخ) اشار بذلك الى ان التنظير من حيث مطلق العدول الى المضارع وان كان العدول هنا عن اسم الفاعل الى المضارع وفيما سبق العدول عن الماضي الى المضارع وانما كان الاصل المعدول عنه هنا اسم فاعل لاقتضاء المقام اياه لمشاكلة ماوقع منهم لانهم قالوا انما نحن مستهزؤن (قوله وتجدده وقتا فوقتا) هذا تفسير لما قبله وهو محط القصد والافالاستمرار مفاد بالاسمية المعدول عنها ايضا بمعونة المقام لكن فرق بين الاستمرارين لان الاستمرار في الاسمية في الثبوت والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التجدد وقتافوقتا والثاني ابلغ (قوله ولو ترى اذ وقفوا على النار الخ) نزل ترى منزلة اللازم مبالغة في امرهم الفظيع بحيث اذا اتصف الرائى بالرؤية مطلقا حين وقوفهم على النار رأى امرا فظيعا كذا قاله يس وفي عبد الحكيم ان المفعول محذوف اى ولو ترى الكفار في وقت وقوفهم ولا يجوز ان يكون اذ مفعولا لانه اخراج لاذ والرؤية عن الاستعمال الشائع اعنى الظرفية والادراك البصرى من غير ضرورة آه كلامه (قوله او لكل من تتأتى منه الرؤية) اى بناء على ان الخطاب موجه لغير معين ففي التخصيص تسلية للرسول عليه السلام وفي التعميم تفضيح لهم لظهور بشاعة حالهم لكل احد (قوله حتى يعاينوها) حتى تعليلية (قوله او اطلعوا عليها) تفسير ثان لوقفوا وهو اولى من الاول لعدم احتياجه الى تكلف تضمين او نيابة حرف عن حرف بخلاف الاول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مماذكره في القاموس وفي بعض النسخ واطلعوا بالواو والاولى اولى من الثانية وعلى الثانية فالعطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها انهم وقفوا فوقها وهي تحتهم كما ذكره الشارح (قوله هي تحتهم) الجملة حال من ضمير عليها اى حال كونها تحتهم بحيث انهم كالآيلين للسقوط فيها كذا قرر شيخنا العدوى ويؤيده مافي ابن يعقوب ان المراد بوقوفهم على النار اطلاعهم عليها والمراد باطلاعهم عليها ان يروها تحتهم وهم بصدد السقوط فيها (قوله او ادخلوها) يعنى ان وقوفهم على النار اما ان يفسر باراءتها او بالاطلاع عليها كما تقدم او يفسر بالادخال فيها (قوله فعرفوا مقدار عذابها) راجع للتفاسير الثلاثة وهي الاراءة والاطلاع والادخال وكان الاحسن ان يقول او عرفوا الخ للاشارة الى ان هذا معنى آخر للوقوف على النار ويوضح لك ذلك قول الزجاج ان قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة اوجه الاول ان يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى ان يدخلوها الثاني ان يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم اى انهم وقفوا على النار فوق الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة الثالث انهم عرفوها من وقفت على كلام

وجواب لو محذوف اى لرأيت امرا فظيعا (لتنزيله) اى المضارع (منزلة الماضى لصدوره) اى المضارع اوالكلام (عمن لاخلاف فى اخباره) فهذه الحالة انما هى فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة بالماضى المتحقق فاستعمل فيها لو واذا المختصتان بالماضى لكن عدل عن لفظ الماضى ولم يقل ولو رأيت اشارة الى انه كلام من لاخلاف فى اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضى فى تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل فى التحقق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا فظيعا (كما) عدل عن الماضى الى المضارع (فى ربما يود الذين كفروا) لتنزيله منزلة الماضى لصدوره عمن لاخلاف (فى اخباره. وانما كان الاصل ههنا هو الماضى لانه قد التزم ابن السراج وابو على فى الايضاح

فلان علمت معناه (قوله وجواب لومحذوف) اتى الشارح بهذا دفعا لما يقال ان لو للتمنى وهى تدخل على المضارع وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بهذه الآية على دخول لو الشرطية على المضارع وحاصل الجواب انا لانسلم انها هنا للتمنى بل هى شرطية وجوابها محذوف (قوله اى لرأيت امرا فظيعا) اى شنيعا تقصر العبارة عن تصويره قال الفنارى ولايخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اى لترى امرا فظيعا والنكتة التنزيل والاستحضار المذكور ان (قوله اى المضارع) اى المعنى المضارع بمعنى المستقبل (قوله منزلة الماضى) اى والماضى تناسبه لو كما تقدم (قوله لصدوره الخ) يحتمل ان يكون علة للتنزيل اى وانما نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى حتى دخلت عليه لو التى هى فى الاصل للماضى لصدوره اى صدور الاخبار عن ذلك المعنى الاستقبالى بالفعل المضارع عمن لاخلف فى اخباره فكأنه وقع لكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح والذى يدل عليه قول الشارح لكنه عدل الى المضارع الخ انه علة لمحذوف اى وانما لم يعبر عن ذلك المعنى الاستقبالى بعد تنزيله منزلة الماضى بصيغة الماضى ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول لصدور ذلك الاخبار بذلك الفعل المضارع عمن لاتخلف فى اخباره والمستقبل والماضى عنده سواء فلا يحتاج الى التحويل لصيغة الماضى الا لو كان الاخبار بذلك الفعل صادرا ممن يمكن التخلف فى اخباره لانه اذا كان كذلك يحتاج الى التعبير بالماضى زيادة فى تأكيد تحقق الوقوع نفيا لذلك الامكان هذا تحقيق ما فى المقام على ما قرره شيخنا العدوى فان قلت ان تنزيل المضارع منزلة الماضى فى التحقق ينافى دخول لو الدالة على الامتناع قلت لامنافاة لان الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقق باعتبار اصل الفعل فالمنزل منزلة الماضى لتحققه هو اصل الرؤية والذى فرض وقوعه وادخل عليه لو هو الرؤية بالنسبة للمخاطب فذكر لو يدل على ان الرؤية بمثابة من الفظاعة يمتنع معها رؤية المخاطب كذا اجاب عبد الحكيم (قوله عمن لاخلاف) اى لاتخلف فى اخباره وهو الله الذى يعلم غيب السموات والارض (قوله فهذه الحالة) اى رؤيتهم واقفين على النار (قوله لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق) اى بجامع التحقق فى كل لان تلك الحالة الحاصلة يوم القيامة لما اخبر بوقوعها المولى صارت محققة (قوله لكن عدل الخ) فى الكلام حذف والاصل وكان المناسب ان يعبر عن ذلك المعنى بالماضى حيث نزل منزلة الماضى ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول لكن عدل الخ (قوله والمستقبل عنده بمنزلة الماضى) اى فيستوى عنده التعبير بالماضى والمستقبل فالتعبير بايهما كالتعبير بالآخر وقوله والمستقبل الخ عطف لازم على ملزوم وهذا محط العلة والفائدة (قوله فهذا) اى ما ذكر من رؤيتهم واقفين على النار (قوله مستقبل فى التحقق) اى لانه يوم القيامة (قوله ماض بحسب التأويل) اى التنزيل

(قوله قد انقضى) اى قدمضى هذا الامر وهو رؤيتهم واقفين على النار (قوله لكنك مارأيته) اشارة لمعنى لو (قوله لتنزيله) اى المعنى المضارع بمعنى المستقبل منزلة الماضى اى والماضى تناسبه رب المكفوفة بما وقوله لصدوره يحتمل انيكون علة للتنزيل او المحذوف على مامر فى الآية السابقة (قوله لانه قد التزم الخ) الضمير للحال والشان واشار الشارح بهذا الى ان التمثيل بهذه الآية مبنى على هذا المذهب فقط واما الجمهور فاجازوا وقوع الفعل المستقبل بعدها كقوله

* ربما تكره النفوس من الامر * له فرجة كحل العقال *

والجملة الاسمية كقوله * ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج فوقهن المهار *

(قوله المكفوفة بما) اى عن عمل الجر (قوله لانها) اى رب المكفوفة للتقليل فى الماضى اى انما للتقليل وهو انما يظهر فى الماضى لان التقليل انما يكون فيما عرف حده والمعروف حده انما هو الواقع فى الماضى والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقلة اوكثرة وحينئذ فلا تدخل عليه رب كذا وجه ابو على وابن السراج وفيه بحث لامكان العلم بالمستقبل كما فى الآية لان المتكلم هو الله تعالى الذى يعلم غيب السموات والارض وحينئذ فافادتها للتقليل لاتمنع من دخولها على المستقبل وحينئذ يكون المعنى قليل من يوجد منه ذلك الفعل فى المستقبل اوحصول ذلك الفعل فى المستقبل قليل (قوله ومعنى التقليل الخ) جواب عما يقال ان وداد تهم للاسلام وتمنيهم له يحصل منهم كثيرا وحينئذ فما معنى التقليل (قوله فيبهتون) اى يتحيرون (قوله فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك) اى فقلة التمنى لذلك باعتبار قلة الزمان الذى يقع فيه وهذا لاينافى كثرته فى نفسه (قوله وقيل هى مستعارة) اى منقولة والمراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها والعلاقة فى استعمالها فى التكثير الضدية وفى التحقيق اللازمية لان التقليل فى الماضى يلزمه التحقيق وحاصل ذلك القول ان رب مطلقا مكفوفة اولا موضوعة للتقليل وهى هنا مستعملة فى التكثير او التحقيق على سبيل الاستعارة لكن الذى فى المغنى ان الكثير فى رب ان تكون للتكثير وحينئذ فلا حاجة للاستعارة كذا قيل وقد يقال ان استعارتها للتكثير بالنسبة لاصل الوضع وان شاع استعمالها فى التكثير حتى التحق بالحقيقة كما فى عبد الحكيم وحينئذ فلا اعتراض ثم ان عبارة الشارح توهم انه على القول باستعارتها للتكثير لا تختص بالماضى وحينئذ فلا يكون فى الآية شاهد لتنزيل المضارع منزلة الماضى على ذلك القول وليس كذلك بل على انها للتكثير تختص ايضا بالماضى عند ابن السراج وابى على لان التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حده والتكثير باعتبار ان الكفار فى حال افاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظرا للتمنى فى نفسه والتقليل نظرا الى

قوله فوقهن المهار هكذا فى النسخ والمحفوظ بينهن وهو الانسب بالمعنى (مصححه)

ان الفعل الواقع بعد ربَّ المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هى مستعارة للتكثير او للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لوكانوا مسلمين عليه ولو للتمنى حكاية لوداد تهم واما على رأى من جعل لو التى للتمنى حرفا مصدريا فمفعول يود هو قوله لوكانوا مسلمين

ان اكثر احوالهم الدهشة والاوقات التي يفيقون فيها ويتمنون الاسلام قليلة (قوله ومفعول يود محذوف) اى على كل من الوجوه السابقة من كون رب للتقليل او التكثير او التحقيق وقوله محذوف اى تقديره الاسلام او كونهم مسلمين او نحو ذلك ولا يصح ان يكون المفعول لوكانوا مسلمين لانهم لم يودوا ذلك اذ لامعنى لودادة التمنى ولان لو التى للتمنى للانشاء ولا يعمل ماقبل الانشاء فيما بعده (قوله ولو للتمنى) اى فلا جواب لها (قوله حكاية لودادتهم) اى بناء على ان الجملة معمولة لمحذوف حالا اى قائلين لوكانوا مسلمين واعترض هذا بانه كيف يكون هذا حكاية لودادتهم مع انهم لايقولون هذا اللفظ اعنى لوكانوا مسلمين وانما يقولون لوكنا مسلمين واجيب بانه لما عبر عنهم بطريق الغيبة فى الودادة حيث قال يود الذين كفروا ولم يقل وددتم جاز ان يعبر فى حكاية كلامهم بطريق الغيبة وحاصل مافى المقام ان المحكى عنه اذا كان غائبا كما فى الآية فانه يجوز الحكاية عنه بما وقع منه بذاته ويجوز الحكاية عنه بمعنى ماوقع منه فنقول حلف زيد بالله لافعلن وحلف بالله ليفعلن وان كان الواقع منه لافعلن وكذا تقول تمنى فلان التوبة وقال لوكنت تائبا ولو قلت لوكان تائبا لكان حسنا وكما تقول حكاية لوصف زيد لك بالكرم قال زيد فلان كريم مصرحا باسمك ولو قلت قال زيد انى كريم لكان حسنا فقول الشارح حكاية لودادتهم اى بالمعنى (قوله واما من جعل لو التى للتمنى حرفا مصدريا الخ) فيه ان من يجعلها للتمنى لايجعلها حرفا مصدريا بل هو قول آخر ويجاب بان معنى كلام الشارح واما من جعل لو التى نجعلها للتمنى وهى الواقعة بعد فعل يفيد التمنى كما هنا حرفا مصدريا (قوله هو قوله لوكانوا مسلمين) اى المصدر المنسبك من تلك الجملة اى كونهم مسلمين بقى احتمال ثالث فى لو المذكورة فى الآية وهى كونها شرطية جوابها محذوف كما ان مفعول يود كذلك اى ربما يود الذين كفروا الايمان لوكانوا مسلمين لنجوا من العذاب وعلى هذا فلا تكون الجملة حكاية لودادتهم (قوله اولاستحضار الصورة) السين والتاء زائدتان اى اولاحضار المتكلم للسامع الصورة اى صورة رؤية الكفار موقوفين على النار وصورة ودادة اسلامهم (قوله يعنى ان العدول الخ) الحاصل ان المضارع فى هذه الامثلة على حقيقته لان مضمونها انما يتحقق فى المستقبل لكن نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى قضاء لحق مادخل عليه من لو ورب وانما نزل منزلة الماضى لكونه محقق الوقوع مثله وعدل عن التعبير بالماضى للمضارع لصدوره عمن لاتخلف فى اخباره هذا حاصل ماتقدم وحاصل ماذكره هنا بقوله يعنى الخ انه نزل اولا ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى لتحقق وقوعه فصح استعمال لو ورب فيه لصيرورته ماضيا بالتأويل ثم نزل ذلك الماضى تأويلا منزلة الواقع الآن وعدل عن لفظ الماضى للفظ المضارع استحضارا للصورة العجيبة تفخيما لشأنها فهو حكاية للحال الماضية تأويلا وانما احتجنا فى حكاية الحال هنا التنزيل

(الحالة)

الحالة المستقبلة منزلة الماضى ولم تنزلها منزلة الحاصلة الآن من اول الامر لانه لم يثبت فى كلامهم حكاية الحال المستقبلة والواقع فى استعمالهم انما هو حكاية الحال الماضية كما فى قوله تعالى ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال فظهر لك من هذا ان قوله اولاستحضار الصورة عطف على لصدوره وقول الشارح عطف على تنزيله فيه شئ لانه يلزم على عطفه على التنزيل عطف الخاص على العام وذلك لان التنزيل المذكور سابقا صادق بان يكون معه استحضار للصورة اولا والعطف المذكور من خواص الواو ولايجوز باو اللهم الا ان يقال انه مشى على القول بالجواز (قوله لان المضارع ممايدل على الحال) اى على الشان والامر وقوله الحاضر اى الحاصل الذى شأنه ان يشاهد بخلاف الشئ الماضى والمستقبل هذا وظاهر قول الشارح ان المعنى الاستقبالى نزل منزلة الحالة الحاصلة الآن لاجل استحضار تلك الصورة العجيبة وعبر عنها بالمضارع لدلالته على الامر الحاضر وفيه نظر لان هذا يقتضى حكاية الحال المستقبلة وهو غير ثابت وانما الثابت حكاية الحال الماضية فلابد من جعل ذلك من حكاية الحال الماضية تقديرا كما قلنا سابقا هذا محصل ما فى الحواشى وقرره شيخنا العلامة العدوى ايضا وذكر المولى عبدالحكيم ان استحضار الصورة غير حكاية الحال فان احضار الصورة من غير قصد الى الحكاية والتنزيل وهما انما يكونان لما وقع بالفعل واحضار الصورة يكون فيما لم يقع وحينئذ فلا ينافى هذا ما فى الرضى من انه لم يثبت حكاية الحال المستقبلة كما ثبت حكاية الحال الماضية آه كلامه مع بعض زيادة وعليه فما ذكره الشارح من العطف والعناية ظاهر (قوله تلك الصورة) اى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار وقوله السامعون اى للفظ المضارع (قوله لغرابة) اى ندرة وقوله او نحو ذلك اى كلطافة (قوله فتثير سحابا) اسناد الاثارة الى الرياح مجاز عقلى من الاسناد الى السبب والشاهد فى قوله فتثير سحابا حيث عبر بتثير فى موضع اثارت المناسب لقوله اولا ارسل ولقوله بعد فسقناه واحيينا قصدا لاحضار تلك الصورة البديعة وهى اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض لدلالة المضارع على الحضور فى الجملة وانما قصد احضار تلك الصورة العجيبة لان النفس تتسارع الى احضار الامر العجيب بما امكن ويحتمل ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثارة الرياح للسحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم (قوله الباهرة) اى الغالبة لكل قدرة (قوله والانقلابات) اى التبدلات والاختلافات المتفاوتة من كونه متصل الاجزاء او منقطعها متراكما اوغير متراكم بطيئا اوسريعا بلون السواد اوالبياض اوالحمرة (قوله فلارادة الخ) اى فلارادة افادة عدم الحصر اى فلارادة المتكلم افادة السامع عدم حصر المسند فى المسند اليه وعدم العهد والتعيين فى المسند حيث يقتضى المقام ذلك وانما لم يقل فلعدم ارادة الحصر الخ لان عدم الارادة ليس

(اولاستحضار الصورة) عطف على قوله لتنزيله يعنى ان العدول الى المضارع فى نحو ولوترى إما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع ممايدل على الحال الحاضر الذى من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولايفعل ذلك الا فى امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى والله الذى ارسل الرياح (استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة يعنى صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة (واما تنكيره) اى تنكير المسند (فلارادة عدم الحصر والعهد)

اى فوع العهد ... (handwritten marginal note)

الدالُ عليهمـا التعريفُ (كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين) بناء على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب (او التحقير) نحو ما زيد شيئا (واما تخصيصه) اى المسندِ (بالاضافة) نحـو زيدٌ غلام رجلٍ (او الوصف) نحو زيدٌ رجـل عالم (فلكون الفائدة اتم) لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحـوه من المقيـدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصـات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجئ فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر

مقتضيا لشئ فان غير البليغ يورد التنكير لاداء اصل المعنى مع عدم ارادته لشئ منهما ثم ان المراد ارادة عدمهما فقط فلا يرد ان تلك الارادة متحققة اذا اورد المسند مضمرا او اسم اشارة او علما او موصولا لان المراد عند ايراد المسند واحدا مما ذكر شئ زائد على ارادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار فان قلت ان ارادة افادة عدم الحصر وعدم العهد فقط يمكن مع تعريف المسند باللام كما فى قوله رأيت بكاءك الحسن الجميلا وحينئذ فهذه النكتة لا تختص بالتنكير بل كما تستفاد من التنكير تستفاد بالتعريف باللام قلت هذا لا يضر لان النكتة لا يجب انعكاسها بحيث اذا عدم ما كان مسببا لها تنعدم لجواز ان يجعل ما ذكر من ارادة عدم الامرين مسببا عن التنكير وان امكن حصوله بغيره على ان التعريف وان افاد ما ذكر من ارادة عدم الحصر والعهد الا انه خلاف الاصل (قوله الدال عليهما التعريف) اى لانه اذا اريد العهد عرف بأل العهدية او الاضافة وان اريد الحصر عرف بأل الجنسية لما سيأتى من ان تعريف المسند بأل الجنسية يفيد حصره فى المسند اليه (قوله زيد كاتب الخ) اى حيث يراد مجرد الاخبار بالكتابة والشعر لا حصر الكتابة فى زيد والشعر فى عمرو لان احدهما معهود بحيث يراد الكتابة المعهودة او الشعر المعهود ومقابلة الكتابة بالشعر تشعر بان المراد بالكاتب من يلفق الكلام نثرا لان المراد بالشاعر من يلفق الكلام نظما (قوله او للتفخيم) اى التعظيم على وجه مخصوص وهو الاشارة الى ان المسند بلغ من العظمة الى حيث يجهل ولا يدرك كنهه والا فالتفخيم مع التعريف لا يضر لما تقدم ان النكتة لا يجب انعكاسها (قوله هدى للمتقين) اى فالتنكير فى هدى للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالهـا وقد اكد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد ان الكتاب نفس الهداية مبالغة (قوله بناء على انه خبر) اى والتمثيل بالآية المذكورة لتنكير المسـند للتفخيم بناء الخ واما ان اعرب حالا فهو خارج عن الباب وان كان التنكير فيه للتعظيم ايضا (قوله نحو ما زيد شيئا) اى انه ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن ان يكون شيئا عظيما قال بعضهم والظاهر ان التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفى الشيئية فالاولى التمثيل بقولك الحاصل لى من هذا المال شئ اى حقير (قوله واما تخصيصه) اى واما الاتيان بالمسند مخصصا بالاضافة او الوصف (قوله نحو زيد رجل عالم) كان الاولى التمثيل بقوله زيد كاتب بخيل لان الوصف فى مثال الشارح محصل لاصل الفائدة لا لتمامها الا ان يقـال قد يكون كلاما مع من يتوهم ان زيدا لم يبلغ اوان الرجولية بل صبي او انه اسم امرأة (قوله واعلم الخ) هذا جواب عما يقال لم قال المصنف فيما تقدم فى الاتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول به والتميز واما تقييده وقال فى الاتيان مع المسـند بالمضاف اليه او الوصف واما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الاتيـان الاول تقييدا والثانى

تخصيصا مع ان تسمية مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع الموصوف والصفة مركبا
تقييديا يقتضى جعلهما من المقيدات وحاصل ما اجاب به الشارح ان هذا اصطلاح
مجرد عن المناسبة لا لداع ولا لمقتض ولو اصطلح على عكسه بان جعل معمولات الفعل
من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات او جعل كل منهما من المخصصات
او من المقيدات لكان صحيحا (قوله وقيل الخ) اى وقيل ان ما ارتكبه المصنف اصطلاح
مبنى على مناسبة لان التخصيص الخ (قوله عن نقض الشيوع) اى العموم (قوله على
مجرد المفهوم) اى على الماهية المطلقة وهو الحدث والمعلق لا يكون فيه التخصيص
وانما يكون فيه التقييد بالمعمولات (قوله وفيه نظر) لانه ان اراد ذلك القائل بالشيوع
فى الاسم الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة فى سياق الاثبات
ليست كذلك اذ لا عموم لها عموما شموليا بل بدليا فلا يكون وصفها فى رجل عالم مخصصا
وان اراد به الشيوع باعتبار احتماله الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين
ففى الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءنى زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره
ويحتمل على حالة السرعة وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس
وغيرها ففى الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص والحاصل انه ان اراد بالشيوع
العموم الشمولى فهو منتف فى النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا وان اراد به
العموم البدلى فهو موجود فى الفعل واجيب باختيار الشق الاول وان الاسم لما كان
يوجد فيه العموم الشمولى فى الجملة الا ترى الى ان النكرة الواقعة فى سياق النفى ناسبه
التخصيص الذى هو نقض العموم الشمولى بخلاف الفعل فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته
عموم وانما يدل على معنى مطلق ناسب فيه التقييد (قوله فظاهر مما سبق) اى فظاهر
تعليله مما سبق فى بيان السبب فى ترك تقييد المسند بالحال او المفعول او نحو ذلك وهو
وجود مانع من تربية الفائدة وعدم العلم بما يتخصص به من وصف او اضافة وكقصد
الاخفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلا هذا غلام عند ظهور امارة كون المشار
اليه غلاما من غير ان تقول فلان او غلام بنى فلان لعدم العلم بمن ينسب اليه او للاخفاء
على السامعين لئلا يهان بتلك النسبة او يكرم مثلا (قوله معلوم له) اى للسامع قوله
باحدى طرق التعريف اى من علمية واضمار وموصولية وغير ذلك مما تقدم متعلق
بمعلوم له (قوله يعنى الخ) وجه اخذ هذا من المتن انه جعل علة تعريف المسند الافادة
المذكورة وتعريف المسند اليه مأخوذ منها فدل ذلك على انه لا يوجد المسند معرفا الا اذا
عرف المسند اليه والاصح ان يعلل الشارح بذلك ثم ان الوجوب مأخوذ من اقتصار
المصنف على هذه النكتة اعنى الافادة المذكورة ومن المعلوم ان الاقتصار فى مقام البيان
يقتضى الحصر (قوله اذ ليس فى كلامهم) اى العرب واورد عليه قول القطامى

(واما تركه) اى ترك
تخصيص المسند بالاضافة
او الوصف (فظاهر
مما سبق) فى ترك تقييد
المسند لمانع من تربية
الفائدة (واما تعريفه
فلافادة السامع حكما على
امر معلوم له باحدى
طرق التعريف) يعنى انه
يجب عند تعريف المسند
تعريفُ المسند اليه اذ ليس
فى كلامهم مُسْنَدٌ اليه نكرةٌ
ومسندٌ معرفةٌ فى الجملة
الخبرية (بآخَرَ مثلِه) اى
حكما على امر معلوم
بامر آخَرَ مثلِه فى كونه
معلوما للسامع باحدى
طرق التعريف سواء اتحد
الطريقان نحو الراكب
هو المنطلق او اختلفا نحو زيد
هو المنطلق (او لازمَ
حكم) عطف على حكما
(كذلك) اى على امر
معلوم بآخر مثله وفى هذا
تنبيه على ان كون المبتدأ
والخبر معلومين لا ينافى
افادةَ الكلام للسامع فائدةً
مجهولةً لان العلم بنفس
المبتدأ والخبر لا يستلزم
العلمَ باسناد احدهما الى
الآخر (نحو زيد اخوك
وعمرو المنطلق

﴿ فقبل التفرق ياضباعا * ولايك موقف منك الوداعا ﴾

واجيب بان هذا من باب القلب وكلام الشارح فيما لاقلب فيه واحترز بالجملة الخبرية عن الانشائية نحو من ابوك وكم درهم مالك فان الاستفهام وهو من وكم مبتدأ عند سيبويه مع كونه نكرة وخبره معرفة ولابد من تقييد الجملة الخبرية ايضا بالمستقلة بالافادة ليخرج نحو مررت برجل افضل منه ابوه فان افضل منه ابوه وان كان جملة خبرية الا انها ليست مستقلة بالافادة اذ ليست مقصودة لذاتها بل للوصف بها فلا يضر جعل المبتدأ وهو افضل نكرة وخبره وهو ابوه معرفة هذا مذهب سيبويه وجعل بعضهم ابوه مبتدأ وخبره افضل وحينئذ فلا اشكال (قوله بآخر مثله) اشعر قوله بآخر انه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم وان اتحدا في الماصدق الخارجي ليكون الكلام مفيدا واما نحو قوله *انا ابو النجم وشعري شعري* فمؤول بحذف المضاف اليه باعتبار الحالين اي شعري الآن مثل شعري القديم اي انه لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة (قوله اي حكما على امر معلوم الخ) اعاد ذلك لاجل ربط العبارة الى بعضها مع بعض لما فيها من الصعوبة (قوله سواء اتحد الخ) اشار بذلك الى ان مراد المصنف المماثلة في مطلق التعريف (قوله او لازم حكم) المراد به لازم فائدة الخبر وذلك اذا كان المخاطب عالما بالحكم كأن تقول لمن مدحك امس في غيبتك انت المادح لي امس فالقصد بهذا اخباره بانك عالم بمدحه لك امس (قوله وفي هذا) اي كلام المصنف اعني قوله واما تعريفه الخ ودفع الشارح بهذا شبهة انه لا فائدة في الحكم على الشئ بالمعرفة لانه من قبيل افادة المعلوم (قوله فائدة مجهولة) اي وهي الحكم او لازمه (قوله لا يستلزم العلم باسناد احدهما الى الآخر) اي لانك قد تعلم ان الشخص الفلاني يسمى زيدا وان ثم رجلا موصوفا بالانطلاق فقد تحققت مدلول زيد ومدلول المنطلق في الخارج ولا تعلم ان الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد الا بالكلام المعرف الجزئين المفيد لذلك (قوله نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق) كل منهما صالح لان يكون مفيدا للحكم وللازمه فاذا كان المخاطب يعلم ان هذه الذات تسمى بزيد وان ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا يعلم ان الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد وقلت له زيد المنطلق فقد افدته الحكم وان كان يعلم ان الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد وقلت له هذا اللفظ فقد افدته انك عالم بذلك وهذا هو نفس لازم الفائدة ولازم الحكم وكذا يقال في زيد اخوك (قوله حال كون المنطلق معرفا الخ) اشار بهذا الى ان قوله باعتبار متعلق بمحذوف حال من المنطلق وانما خص الكلام بالمثال الاخير ولم يجعله حالا من اخوك ايضا لما سيذكره من ان تعريف الاضافة انما يكون باعتبار العهد الخارجي ولا يقال ان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام من كل من العهد والجنس وحينئذ فلا وجه للتخصيص لان الاضافة وان اتت

حال كون المنطلق معرّفا (باعتبار تعريف العهد او الجنس) وظاهر لفظ الكتاب أنّ نحو زيد اخوك انما يقال لمن يعرف ان له اخا والمذكور في الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء كان يعرف ان له اخا ام لم يعرف ووجه التوفيق ماذكره بعض المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والالم يبق فرق بين غلام زيد و غلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والآخر نكرة

لما تأتى له اللام لكن الاصل فيها اعتبار العهد الخارجي بخلاف اللام فان اتيانها لكل من الامرين اصل فيها وجوز فى الاطول تعلقه بكل من المثالين وهو احسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا العهد الذهني وهو الاشارة الى حصة معلومة للمخاطبين لانه لا يوافقه التقرير الآتى بل المراد به العهد الخارجي وهو الاشارة الى شخص معين فى الخارج وان لم يكن معينا عند المخاطب فالمنطلق من قولك عمرو المنطلق اذا اخذ باعتبار العهد الخارجي كانت الى اشارة الى شخص معين فى الخارج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معلوما عند المخاطب بان كان يعرف عمرا باسمه وشخصه ويعرف ان شخصا ثابت له الانطلاق ولا يعلم انه هو عمرو وكذلك نحو عمرو اخوك ان اخذا خوك باعتبار تعريف العهد فيكون اشارة الى شخص معين فى الخارج متصف بانه اخوه وان لم يكن معينا عند المخاطب بان كان المخاطب يعرف زيدا باسمه وشخصه ويعلم ان له اخا ولا يعلم ان ذلك الاخ هو زيد (قوله او الجنس) المراد به الحقيقة التى يعرفها المخاطب من غير اشارة الى معين فى الخارج فاذا قيل عمرو المنطلق لمن يعرف عمرا باسمه وشخصه ويعرف حقيقة المنطلق ولكن لا يعلم هل تلك الحقيقة ثابتة لعمرو اولا كانت ال مشارا بها للحقيقة التى يعرفها السامع وان المعنى الشخص المعلوم بتسميته عمرا ثبتت له حقيقة المنطلق المعلومة فى الاذهان والحاصل انك تقول عمرو المنطلق باعتبار تعريف العهد لمن يعلم ان انسانا يسمى بعمرو ويعلم ان شخصا معينا ثبت له الانطلاق ولكن لا يعلم انه عمرو وباعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهية المنطلق من حيث هى ولا يعلم هل هى متحققة فى الذات المسماة بزيد ام لا ويقال زيد اخوك اذا اخذ باعتبار تعريف العهد لمن يعرف زيدا باسمه ويعلم ان شخصا ثبتت له الاخوة ولا يعلم انه هو زيد (قوله وظاهر لفظ الكتاب) اى المتن اى قوله بآخر مثله ووجهه انه مثل بالمثالين المذكورين لتعريف المسند لاجل افادة الحكم بمعلوم على معلوم لكن الاول باعتبار تعريف العهد فقط والثانى باعتبار التعريفين فلزم ان المثال الاول انما يقال لمن يعرف ان له اخا وهو مخالف لما ذكره المصنف فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن (قوله لمن يعرف ان له اخا) اى على الاجمال اى ويعرف زيدا بعينه ولا يعرف ان تلك الذات المسماة بزيد هى المتصفة بالاخوة (قوله سواء كان يعرف ان له اخا) اى كما فى المتن وقوله ام لم يعرف هذه الصورة هى محل الخلاف وعلى هذا فمعنى زيد اخوك زيد ثبت له جنس الاخوة المنسوبة اليك (قوله ووجه التوفيق) اى بين كلام المتن والايضاح (قوله ماذكره بعض المحققين من النحاة) هو العلامة رضى الدين شيخ الشارح (قوله على اعتبار العهد) اى الخارجي فاصل وضع اخوك للذات المشخصة المعينة خارجا التى ثبت لها الاخوة (قوله والالم يبق فرق) اى والا نقل ان اصل وضعها مبنى

على اعتبار تعريف العهد بل على اعتبار الجنس وان المعنى زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة اليك فلا يصح لانه لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد اى لم يبق فرق من جهة المعنى وذلك لان المراد حينئذ من كل منهما غلام مامن غلمان زيد والا فالفرق من جهة اللفظ حاصل (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النفى اى واذا انتفى الفرق بينهما لم احدهما معرفة والآخر نكرة مع ان الاول معرفة والثانى نكرة لان المراد من الاول غلام معين فى الخارج ثبت له الغلامية لزيد والمراد من الثانى غلام مامن غلمان زيد (قوله لكن كثيرا الخ) هذا استدراك على قوله ان اصل وضع تعريف الاضافة الخ دفع به توهم انها لم تخرج عن اصل وضعها (قوله من غير اشارة الى معين) اى من غلمانه بان يراد الحقيقة من حيث تحققها فى ضمن فرد مبهم بحيث يكون مرادفا لغلام لزيد (قوله كالمعرف باللام) تشبيه فى الطرفين الاصل وخلافه اى كما ان المعرف باللام اصل وضعه لواحد معين وقد يستعمل فى الواحد غير المعين على خلاف الاصل كما فى ﴿ ولقد امر على اللئيم يسبنى ﴾ آه يس وهو مخالف لما تقدم من ان اتيان ال لكل من الامرين اصل فيهما لكن ماتقدم مبنى على الطريقة التى مشى عليها المصنف عند الكلام على تعريف المسند اليه باللام وما هنا مبنى على طريقة اخرى ذكرناها هناك واعلم ان الاقسام الاربعة الجارية فى المعرف باللام تجرى فى المعرف بالاضافة فتارة يكون تعريفه باعتبار العهد الخارجى كما فى غلام زيد اذا لم يكن له الا غلام واحد اوله غلمان لكن كان اذا اطلق غلام زيد ينصرف لواحد منهم معين بسبب ان له مزيد خصوصية بزيد لكونه اعظم غلمانه واشهرهم نسبة اليه وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث هى نحو ماء الهندباء انفع من ماء الورد وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد سواء كان ذلك المعرف بالاضافة لفظه مفردا اوجمعا نحو ضربى زيدا قائما وعبيدى احرار فالاضافة حينئذ للاستغراق وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها فى ضمن فرد غير معين كغلام زيد مشيرا الى واحد غير معين كقولك خذ ماء الورد واخلطه بالدواء الفلانى فان المراد شخص غير معين وتكون الاضافه حينئذ للعهد الذهنى وانما كان المعرف بالاضافة كالمعرف باللام فى صحة اعتبار الاحوال المذكورة فيه لان الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف فى ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى حضور مادخلت عليه فى ذهنه وهذا المضاف الحاضر فى ذهن السامع تارة يراد به فرد معين فى الخارج وتارة يراد منه الحقيقة من حيث هى اومن حيث تحققها فى ضمن جميع الافراد او فى ضمن فرد غير معين كما ان مدخول ال الحاضر فى ذهن السامع كذلك ثم ان المضاف للمعرفة اذا قصد به الجنس فى ضمن فرد غير معين معرفة من حيث ان جنسه معلوم للسامع اشير باضافته الى حضوره فى ذهنه ونكرة من حيث ان جنسه تحقق فى ضمن

لكن كثيرا مايقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما فى الكتاب ناظر الى اصل الوضع ومافى الايضاح الى خلافه (وعكسهما) اى نحو عكس المثالين المذكورين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط فى التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف

فرد غير معين كما تحققت الجهتان في المعرف بلا العهد الذهني فاذا قلت غلام زيد تريد الحقيقة في ضمن فرد غير معين كان كقولنا غلام لزيد بلا اضافة في المعنى وان اختلفا في اللفظ (قوله فما في الكتاب) وهو ان زيد اخوك انما يقال لمن سبقت له معرفة بان له اخا فيشار اليه بعهد الاضافة وقوله ناظر لاصل الوضع اى من كونه معرفة باعتبار العهد (قوله وما في الايضاح) من ان نحو زيد اخوك يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف ان له اخا اصلا وقوله الى خلافه اى ناظر الى خلاف الاصل من التنكير العارض ثم اعلم ان الكلام مفروض في المعرف بالاضافة اذا كان مسندا اما اذا كان مسندا اليه فلابد ان يكون معلوما فلا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا (قوله وما في الايضاح الى خلافه) اى ما في الايضاح من صورة الخلاف ناظر فيها لخلاف الاصل فاندفع ما يقال كيف يقال ناظر لخلافه مع ان من جملة ما في الايضاح صورة المتن وهى مبنية على الاصل لا على خلافه (قوله والضابط في التقديم) اى في جعل احدهما مبتدأ والآخر خبرا عند تعريف الجزئين وهذا جواب عما يقال اذا كان كل من الجزئين معرفة هل يجوز جعل ايهما مبتدأ والآخر خبر او من هذا الضابط يعلم سر قول النحويين اذا كانا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما (قوله انه) اى الحال والشان وقوله اذا كان اى اذا كان للشئ في الواقع وقوله صفتان من صفات التعريف اى صفتان تعلم كل منهما بطريق من طرق التعريف فاضافة صفات الى التعريف لادنى ملابسة ككون الذات مسماة بزيد وكونها اخا لعمرو وكونها مشارا اليها وامثال ذلك (قوله دون الاخرى) اى دون اتصافه بالاخرى كأن عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة بزيد ولا يعرفها بكونها اخاله (قوله فايهما) اى الوصفين ولو راعى لفظ صفتان لقال فايتهما واى شرطية وجوابها قوله يجب ان يقدم الخ لكن يصح قراءته بالجزم والرفع كما قال في الخلاصة * وبعد ماض رفعك الجزاء حسن * وقوله كان اى وجد وقوله بحيث اى ملتبسا بحالة هى ان يعرف السامع اتصاف الذات به اى بذلك الوصف اى ان يعرف ذلك بالفعل او من شأنه ان يعرف ذلك واعلم ان حيث في هذا التركيب وامثاله خارجة عن اصلها من وجهين الاول استعمالها بمعنى حالة تشبيها لها بالمكان بجامع الاحاطة والثاني جرها بالباء مع انها ملازمة للنصب على الظرفية محلا ولا تخرج عنها الا للجر بمن الا ان يكون روعى قول من يقول بتصرفها (قوله زعمك) اى ظنك او فهمك (قوله الدال عليه) اى على الوصف الذى يعرف السامع اتصاف الذات به (قوله وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به) اى بالفعل او كان من شأنه ان يجهل ذلك الاتصاف وان كان عارفا بذلك الوصف (قوله ولا يعرف اتصافه بانه اخوه) اى سواء عرف ان له اخا ام لم يعرفه فالضابط جار على ما في المتن والايضاح (قوله ولا يعرفه

وعرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تُقدمَ اللفظَ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او انتفائه عنها يجب ان تُؤخّر اللفظَ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاله ولا يعرفه على التعيين واردت ان تُعيّنه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد

اخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت اسودا غابها الرماح و لايصح رماحها الغاب (والثانى) يعنى اعتبار تعريف الجنس (قديفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا

على التعين) اى من حيث العلم بفتح العين واللام المعين لذاته (قوله وازدت ان تعينه عنده) اى بالعلم ثم ان مراد الشارح بيان نكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما به والا فبيان سبب تقديم احدهما المفاد بقوله فايهما كان بحيث يعرف الخ يتضمن بيان سبب تأخير الآخر (قوله ولايصح زيد اخوك) اى لايصح بالنظر للبلاغة لان المستحسن فى نظر البلغاء لايجوز مخالفته الا لنكتة فهو واجب بلاغة وان لم يكن واجبا عقلا فلا يرد مايقال ينبغي ان يصح لحصول المقصود عليه من افادة ان الاخ متصف بانه مسمى بزيد غاية الامر ان غيره اولى وتحصل من كلام الشارح ان السامع على كل تقدير يعلم ان له اخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالاخوة وتارة بالعكس ففى الاول يجب ان يقال له زيد اخوك ويجب ان يقال له فى الثانى اخوك زيد لانه انما يقدم ويحكم على مايتصور ان المخاطب طالب للحكم عليه وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع الالباس لانه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيهما لاوهم قلب المعنى المقصود (قوله ويظهر ذلك) اى الضابط فى قولنا رأيت اسودا غابها الرماح وذلك لان المعلوم للاسود هو الغاب لانه مبيتها دون الرماح فالجزء الذى من شأنه ان يعلم عند ذكر الاسود انما هو الغاب فيقدم ويجعل مبتدأ والمراد بالاسود هنا المعنى المجازى وهو الشجعان ففيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة وقوله ولايصح الخ اى لعدم العلم بالرماح للاسود (قوله يعنى اعتبار تعريف الجنس) اى المحلى بال سواء كان فى المسند او المسنداليه وقوله قديفيد قصر الجنس اى جنس معنى الخبر كالانطلاق فى المثال المذكور او جنس معنى المسنداليه فى عكسه وقوله على شئ اى مسند اليه او مسند وبهذا تعلم ان كلام المصنف هنا اعم مماقبله ولايرد ماذكره من المثال لان المثال لايخصص ثم ان كلام المصنف يفيد ان الاول وهو اعتبار تعريف العهد لايفيد الحصر وهو كذلك وذلك لان الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر فى بعض الافراد والمعهود الخارجى لاعموم فيه بل هو مساو للجزء الآخر فلايصدق احد هما بدون الآخر وحينئذ فلاحصر كذا قيل وهو ظاهر فى قصر الافراد واما قصر القلب فيأتى فى المعهود ايضا فيقال لمن اعتقد ان ذلك المنطلق المعهود هو عمرو المنطلق زيد اى لاعمرو كما تعتقده (قوله تحقيقا) بمعنى حقيقة صفة لقصر اى يفيد التعريف المذكور قصر الجنس قصرا حقيقة اى حقيقيا اى على سبيل الحقيقة لعدم وجود معنى الجنس فى غير ذلك المقصور عليه او مبالغة اى على سبيل المبالغة لوجود المعنى فى غير المقصور عليه والمراد بالحقيقة خلاف المبالغة وهذا احسن من قول بعضهم اى قصرا محققا اى مطابقا للواقع او مبالغا فيه لان المبالغة ليست فى القصر بل فى النسبة بوسطة القصر ولانه لايلزم فى القصر الحقيقى ان يكون مطابقا للواقع بل يكفى ان يكون عن اعتقاد ظنا

(او جهلا)

نحو زيد الامير) اذا لم يكن امير سواه (او مبالغة لكماله فيه) اى لكمال ذلك الشئ فى ذلك الجنس اوبالعكس (نحو عمرو الشجاع) اى الكامل فى الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ماتقدم م فى افاده قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة اونكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ

اوجهلا اويقينا (قوله اذا لم يكن الخ) بيان لكون القصر حقيقة (قوله لكماله فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد من افراده مع وجود معنى الجنس فى غير المقصور عليه (قوله اوبالعكس) اى لكمال ذلك الجنس فى المقصور عليه لان الكمال امر نسبى فلك ان تعتبره فى كل اى واذا كان الجنس كاملا فى ذلك المقصور عليه فيعد وجوده فى غيره كالعدم لقصور الجنس فى ذلك الغير عن رتبة الكمال فصح القصر حينئذ (قوله وكذا اذا جعل المعرف الخ) اى فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا اومبالغة وهذا داخل فى كلام المصنف لازائد عليه لما علمت ان كلام المصنف هنا اعم مما سبق (قوله ولاتفاوت بينهما) اى بين المثالين اللذين زدناهما على ماتقدم فى المصنف وماذكره من عدم التفاوت انما يصح على مذهبه من ان الجزئى الحقيقى يكون محمولا من غير تأويل واما على ماذهب اليه السيد من انه لايكون محمولا وان قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد فلابد من التفاوت لان مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد اى الامير المسمى بزيد لان موضوع الاول جزئى حقيقى ولاتأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحموله كلى وموضوع الثانى ومحموله كلاهما كلى ولاشك ان ذلك يوجب التغاير فيلزم التفاوت فالمقصور عليه الامارة على الاول الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلى المسمى بزيد واعلم ان افادة الحصر بمادل على الجنس اذا اريد به جميع افراد الجنس ظاهر لان المعنى حينئذ ان جميع الافراد محصورة فى ذلك الفرد فلايوجد منها شئ فى غيره فاذا قيل الامير زيد فكأنه قيل جميع افراد الامير محصورة فى زيد فقد ظهر الحصر بهذا الاعتبار واما اذا اريد بالجنس الحقيقة فكأنه قيل حقيقة الجنس متحدة بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المعرف فلاتوجد تلك الحقيقة فى غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك المتحد بها فى فرد آخر فاذا قيل زيد الامير فكأنه قيل الامارة وزيد شئ واحد فلاتوجد فى غيره كما لايوجد زيد فى غيرها وهذا المعنى ابلغ وادق من الاول ولم يعتبره اى اتحاد الجنس بالواحد الواضع عند الاستعمال الا فى المعرف دون المنكر ولوكان دالا على الحقيقة على الصحيح وانما المعتبر فى المنكر كونه صادقا على ذلك الفرد لامتحدا به ولذلك لم يفد الحصر (قوله والحاصل الخ) خلاصته ان المعرف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبرا (قوله سواء كان الخبر معرفة) اى كما مثل وقوله اونكرة اى نحو التوكل على الله اى لاعلى غيره والكرم فى العرب اى لافى غيرهم وهذا التعميم اخذه الشارح من قول المصنف قصر الجنس على شئ فانه يعم المعرفة والنكرة وقد نظم العلامة ابو الارشاد سيدى على الاجهورى هذا الحاصل بقوله

※ مبتدأ بلام جنس عرفا * منحصر فى مخبر به وفا ※

※ وان خلا عنها وعرف الخبر * باللام مطلقا فبالعكس استقر ※

والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير فى البلد وهو الواهب الف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء * اذا قبح البكاء على قتيل * رأيت بكاءك الحسن الجميلا * فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب فى معرفة معانى كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر (وقيل) فى نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم او تأخر (لدلالته على الذات

وقوله مطلقا حال من الضمير فى خلا العائد على المبتدأ اى سواء كان معرفا بالعلمية او الاشارة او الموصولية او الاضافة نحو زيد او هذا او الذى قام ابوه او غلام زيد الكريم (قوله وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ) ظاهره كان المبتدأ معرفا بلام الجنس نحو الكرم التقوى والقائم هو المتكلم او بغيرها نحو زيد او هذا او غلام زيد الكريم وبه صرح الشارح فى المطول والذى قاله العلامة السيد انه اذا كان كل منهما معرفا بلام الجنس احتمل ان يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا على المبتدأ ولكن الاظهر قصر المبتدأ على الخبر لان القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك انسب بالمبتدأ لان القصد فيه الى الذات وفى الخبر الى الصفة وذكر عبد الحكيم انه يقصر الاعم على الاخص سواء قدم الاعم وجعل مبتدأ او اخر وجعل خبرا نحو العلماء الناس او الناس العلماء وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه فيحال الى القرائن كقولك العلماء الخاشعون اذ قد يقصد تارة قصر العلماء على الخاشعين وتارة يقصد عكسه فان لم تكن قرينة فالاظهر قصر المبتدأ على الخبر ان قلت انه لا يتصور عموم فى القصر تحقيقا قلت يجوز ان يكون احدهما اعم مفهوما وان تساويا ماصدقا (قوله والجنس) اى المقصور سواء وقع مبتدأ او خبرا وقوله كما مر اى فى الامثلة المذكورة نحو الامير زيد وعكسه وعمرو الشجاع وعكسه (قوله وقد يفيد الخ) اى فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده فقولك زيد الرجل الكريم المحصور فى زيد الرجولية الموصوفة بالكرم فلا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرجولية (قوله او نحو ذلك) اى كالمفعول به ولاجله ومعه (قوله وهو السائر راكبا) اى انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الامير فى البلد) اى انحصرت فيه امارة البلد دون مطلق الامارة فهى لغيره ايضا (قوله وهو الواهب الف قنطار) اى هو مختص بالهبة للالف بخلاف مطلق الهبة فهى لغيره ايضا وفى تفسير القنطار خلاف قيل ملء جلد ثور ذهبا وقيل القنطار المال الكثير وقيل مائة الف دينار وهل هو فعلال او فيعال خلاف (قوله وجميع ذلك) اى ماذكر فى هذا الحاصل (قوله اشارة الخ) اى لان قد سور القضية الجزئية وقوله الى انه قد لا يفيد اى على خلاف الاصل (قوله كما فى قول الخنساء) اى فى مرثية اخيها صخر (قوله اذا قبح البكاء على قتيل) اى على اى قتيل كان بقرينة المقام وان كانت النكرة فى سياق الاثبات لا تعم وقبل هذا البيت

* الا يا صخر ان ابكيت عينى * فقد اضحكتنى دهرا طويلا *
* بكيتك فى نساء معولات * وكنت احق من ابدى العويلا *
* دفعت بك الجليل وانت حى * فمن ذا يدفع الخطب الجليلا *
* اذا قبح البكاء البيت *

(قوله رأيت بكاءك) اى بكائى عليك (قوله ان ليس المعنى ههنا على القصر) اى قصر

الجنس على البكاء وذلك لان هذا الكلام للرد على من توهم ان البكاء على هذا المرثى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه عن القبح الى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء عليه الا انه يدعى ان بكاء غيره حسن ايضا حتى يكون المعنى على الحصر اى ان بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيرك كما توهم اذ لا يلائمه قوله اذ قبح البكاء الخ وانما الملائم له اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل (قوله وان امكن ذلك) اى بتكلف (قوله بحسب النظر الظاهر) وهو ان التعريف فى قوله الحسن الجميلا لا يؤتى به بدلا عن التنكير الا لفائدة وهو هنا القصر وانت خبير بانه غير مناسب للمقام كما تقدم فالعدول عن التنكير للتعريف انما هو للاشارة لمعلومية الحسن لذلك البكاء فلا ينكر لان ال الجنسية يشار بها الى معهود معلوم وهنا اشير بها الى معهود معلوم ادعاء كما يقال والدى الحر ووالدك العبد اى ان حرية ابى وعبودية ابيك معلومتان فليفهم آه يعقوبى (قوله وقيل الخ) الجملة معطوفة على مافهم من قوله فلافادة السامع حكما على امر معلوم الخ فانه يفهم منه ان الامر المعلوم باحد طرق التعريف سواء كان اسما او صفة يكون محكوما عليه بآخر مثله اسما كان او صفة فكأنه قيل هذا اى صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائم بها ومقابلها الاسم وهو مادل على الذات فقط او المعنى فقط او الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة قاله عبد الحكيم (قوله للابتداء) الاولى للاسناد ليشمل معمولات النواسخ (قوله لدلالته على الذات) اى ومن شأنها ان يحكم عليها لا بها (قوله على امر نسبى) اى وهو المعنى القائم بالذات (قوله لان معنى الخ) علة للمعلل مع علته او علة العلية (قوله ورد الخ) حاصله ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد مفهومه المشتمل على امر نسبى اى ثبوت الانطلاق لشئ بل يراد منه ذاته اى ماصدق عليه وزيد اذا اخر وجعل خبرا لم يرد به الذات بل يراد به مفهوم مسمى بزيد هو مشتمل على معنى نسبى وهو التسمية به فيكون الوصف مسندا للذات دون العكس وهذا الرد جواب بالمنع فمحصله لا نسلم ان الوصف يلاحظ منه الامر النسبى دائما ولا نسلم ان الاسم يلاحظ منه الذات دائما بل تارة يراعى منه الذات اذا تقدم وتارة يراعى منه المفهوم اذا تأخر وكذا يقال فى الصفة ثم ان هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين فانهم ذهبوا الى ان الخبر لا يكون الا مشتقا فان وقع جامدا وجب تأويله بمشتق وذهب البصريون الى جواز وقوع الخبر جامدا من غير تأويل فيصح عندهم حمل الجزئى الحقيقى على شئ ولا يحتاج الى تأويل زيد مثلا اذا اخر بالمفهوم المسمى بزيد ويكفى تأويله بالذات المشخصة المسماة بزيد فمعنى قولك المنطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هى الذات

والصفة) متعينة (للخبرية) تقدمت او تأخرت (لدلالتها على امر نسبى) لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هى المنسوب اليها والصفة هى المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وهذا رأى الامام الرازى رحمه الله (ورُدَّ بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم) يعنى ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبى ومسندا (واما كونه) اى المسند (جملة فللتقوى) نحو زيد قام (او لكونه سببيا) نحو زيد ابوه قائم (لما) مر (من ان افراده يكون لكونه غير سببى مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى فى مثل زيد قام على ماذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده مايصلح ان ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه ذلك

المشخصة المسماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للمذهبين لان الاضافة فى صاحب الاسم تحتمل العهد والجنس فتأمل (قوله الشخص الذى الخ) قدره لان الصفة المبتدأ بها لها موصوف مقدر لامحالة (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف ولم يؤول العلم بمسمى به كما هو المشهور لئلا يصير نكرة فيخرج عمانحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين آه اطول (قوله فالتقوى) اى تقوى الحكم الذى هو ثبوت المسند للمسند اليه اوسلبه عنه كزيد قام ومازيد قام وقوله فالتقوى اى فلحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فيدخل صور التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى لحصول التقوى فيهاوان كان القصد التخصيص كما سيذكر ذلك الشارح فاللام للسببية لا للغرض كذا فى عبد الحكيم (قوله اولكونه سببيا) نسبة للسبب وهو فى الاصل الحبل استعير للضمير بجامع الربط بكل والمراد بالمسند السببى كما تقدم كل جملة علقت على مبتدأ بعائد لم يكن مسندا اليه كما فى زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به (قوله لما مر) علة للعلية وقوله من ان افراده يكون الخ اى وحينئذ فكونه جملة يكون للتقوى اولكونه سببيا (قوله يستدعى ان يسند اليه شئ) اى لان المبتدأ هو الاسم المهتم به المجهول اولثان ليخبر به عنه وقوله فاذا جاء بعده مايصلح اى لفظ يصلح وقوله صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه اى من حيث اقتضائه مايسند اليه (قوله سواء كان خاليا عن الضمير) نحو زيد حيوان (قوله اومتضمناله) اى اومشتملا عليه وهذا صادق بزيد قائم وبزيد قام (قوله فينعقد بينهما) اى بين المبتدأ والصالح لان يسند اليه حكم هو ثبوت الثانى للاول وهذا كالبيان لقوله صرفه ذلك المبتدأ لنفسه (قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره) اى ثم اذا كان الثانى متضمنا لضمير الاول (قوله بان لا يكون) اى وذلك مصور بان لايكون مشابها للخالى اى وبان لايكون ذلك الضمير فضلة لصحة الاسناد بدونه فالباء للتصوير (قوله كما فى زيد قائم) هذا مشابه للخالى وانما كان مشابها له لانه لايتغير فى تكلم ولاخطاب ولاغيبة فهو مثل انا رجل وانت رجل وهو رجل واما الذى لم يشابه الخالى فهو كزيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا) اى صرفا ثانيا وذلك لان الضمير مسند اليه وهو عين المبتدأ فقد اسند الى المبتدأ ثانيا بواسطة اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن المبتدأ فتكرر الاسناد وهذا الكلام يفيد ان المسند الى المبتدأ الفعل وحده لا الجملة التى هى مجموع الفعل مع الضمير الذى فيه وظاهره ان الفعل اسندا ولا للمبتدأ ثم اسند بعد ذلك الى الضمير وليس كذلك بل قام مسند الى الضمير اولا ثم اسندا الى المبتدأ وكأنه نظر الى المقصود بالحكم وهو القيام (قوله فيكتسى الحكم) الذى هو ثبوت الفعل قوة اى لتكرر الاسناد وهذا اوضح فى الاثبات واما فى النفى كقولك مازيد اكل فيقال فيه ان سلب الاكل المحكوم به يطلبه المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفى فيحصل اسناد نفى الفعل مرتين فيلزم التقوى (قوله بما يكون) اى بمسند يكون

(مسندا)

المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لايكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا واما على ماذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرّى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه

فهذا تو طئه له وتقدمة للاعلام به. فاذاقلت قام دخل فى قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام فى التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية او التقوى خبر ضمير الشان ولم يتعرض له

مسندا الى ضمير المبتدأ يعنى اسنادا تاما ولابد من هذا بدليل قوله بعد ويخرج زيد ضربته تأمل (قوله ويخرج) عطف على يختص عطف لازم على ملزوم وضمير عنه للتقوى اى يخرج عن التقوى المسند فى زيد ضربته لانه لم يسند الى ضمير المبتدأ بل اسند الى غيره وهو ضمير المتكلم ووجه خروجه ان التقوى سببه صرف الضمير المسند الى ذلك المبتدأ فيتكرر الحكم فيحصل التقوى والضمير هنا لايصلح للصرف المذكور لانه ليس عبارة عن المبتدأ والذى يصلح للتصرف ما كان عبارة عن المبتدأ السابق ولايقال ان المبتدأ الذى هو زيد من حيث انه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ضربت صرفه لنفسه فاذا جاء بعده ضمير المفعول الذى هو الهاء فى ضربته صار الفعل مسندا اليه ايضا بالوقوع عليه واذا صار مسندا اليه صرفه للمبتدأ لانه عينه فى المعنى فيتكرر الاسناد الى المبتدأ فيحصل التقوى وحينئذ فلايكون هذا المثال خارجا لانا نقول اسناد الفعل للضمير الواقع مفعولا لا اسناد غير تام والتقوى عند السكاكى يختص بالمسند الذى يكون اسناده لضمير المبتدأ اسنادا تاما كما علمت فلا اعتراض (قوله ويجب ان يجعل) اى نحو زيد ضربته سببيا وذلك لان الاتيان بالمسند جملة اما للتقوى اولكونه سببيا فاذا انتفى احدهما تعين الآخر (قوله واما على ماذكره الخ) عطف على قوله فعلى هذا الخ (قوله الا لحديث) اى الا لمحكوم به واعترض بان هذا شامل لما اذا كان الخبر مفردا فيفيد ان التقوى مشترك بين اخبار المبتدأ المتأخرة سواء كان جملا او مفردات وحينئذ فلاتعلق له بضابط كون الخبر جملة وهو ظاهر الفساد وحينئذ فالتعويل على مافى المفتاح وكأنه لظهور فساد ماذكره الشيخ سكت الشارح عن رده وقد اجاب بعضهم بان المراد بالحديث الجملة لان الحديث هو الكلام المحدث به وهو لايطلق على المفرد وفيه نظر لانه يقتضى ان الاسم لايعرى عن العوامل اللفظية الا اذا كان الخبر جملة وهو غير صحيح (قوله اشعرت) اى اعلمت (قوله فهذا) اى الاتيان به مجرى توطئة للاخبار (قوله وتقدمة للاعلام به) تفسير لماقبله (قوله دخل) اى هذا الاسناد كما فى عبد الحكيم (قوله وهذا) اى الدخول على هذه الحالة (قوله اشد للثبوت) اى لثبوت المحكوم به للمحكوم عليه (قوله وامنع من الشبهة) اى شبهة احتمال ان يكون المتصف بالمسند غير المسند اليه وقوله والشك عطف تفسير (قوله ليس الاعلام بالشئ بغتة) اى الذى هو مقتضى تقديم المحكوم به (قوله مثل الاعلام به بعد الخ) اى الذى هو مقتضى تأخير المحكوم به (قوله فان ذلك) اى الاعلام بعد التنبيه عليه وكان الاولى ان يقول لان هذا لكنه راعى ان الالفاظ اعراض تنقضى بمجرد التلفظ بها (قوله تأكيد الاعلام) اى التأكيد الصريح فهو بمنزلة قولك زيد قام زيد قام فالاعلام بكسر الهمزة بمعنى الاخبار ويصح فتحها والانسب الاول وقوله فى التقوى اى التثبت

وقوله والاحكام بكسر الهمزة اى الاتقان (قوله فيدخل فيه الخ) هذا جواب اما من قوله واما على ماذكره وضميرفيه للتقوى (قوله وزيد مررت به) اى وكذا يدخل زيد حيوان وزيد قائم على مامر (قوله ومما يكون الخ) هذا شروع فى اعتراض وارد على المصنف وجوابه وحاصله ان ظاهر المصنف ان الاتيان بالمسند جملة انما يكون للتقوى اولكونه سببيا لان الاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر مع انه قد يكون جملة لغير ذلك ككونه خبرا عن ضمير الشان نحو هو زيد عالم فان الخبر هنا جملة ولايفيد التقوى وليس سببيا وذلك لكونه فى حكم المفرد لانه عبارة عن المبتدأ فالقصد منها تفسيره فان قلت ان خبر ضمير الشان يفيد التقوى اى تمكن الخبر فى ذهن السامع لما فيه من البيان بعد الابهام قلت المراد انه لايفيد التقوى المراد هنا الذى هو تحقق ثبوت المحمول للموضوع والحاصل ان ما افاده خبر ضمير الشان من التقوى مغاير للتقوى الذى نحن بصدده (قوله ولم يتعرض له) اى لكون المسند يؤتى به جملة لكونه خبرا عن ضمير الشان وهذا جواب عن الايراد المذكور (قوله لشهرة امره) اى من انه لايخبر عنه الا بجملة (قوله وكونه معلوما مماسبق) اى فى بحث ضمير الشان فى قول المصنف فى الكلام على التخريج على خلاف مقتضى الظاهر وقولهم هو اوهى زيد عالم مكان الشان والقصة فانه يعلم من هذا ان خبر ضمير الشان لايكون الاجملة ولوكان مفردا لمثل به لانه اخصر اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح وكونه معلوما مماسبق اى بطريق الاشارة لا بطريق الصراحة (قوله واما صورة الخ) هذا جواب اعتراض وارد على المصنف وحاصله ان حصر الاتيان بالمسند جملة فى التقوى وكونه سببيا لايصح لانه يؤتى به جملة لقصد التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وحاصل ما اجاب به الشارح انه عند قصد التخصيص يكون التقوى حاصلا الا انه غير مقصود فصورة التخصيص داخلة فى التقوى (قوله على مامر) اى من ان التقوى اعم من ان يكون مقصودا او حاصلا من غير قصد فصورة التخصيص يتحقق فيها تكرر الاسناد فيستفاد منها التقوى وان لم يكن مقصودا فقول المصنف واما كونه جملة فللتقوى اى فلافائدة التقوى سواء كان مقصودا ام لا ولو قال المصنف واما كونه جملة فللتقوى او لكونه سببيا اولكونه لضمير الشان او للتخصيص لكان اوضح (قوله واسميتها الخ) حاصله ان المقتضى لايراد الجملة مطلقا اما التقوى اوكونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت ولكونها فعلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التقييد بالشرط آه فقول المصنف واسميتها اى والمقتضى لخصوص اسميتها وفعليتها الخ فقوله واسميتها مثل زيد ابوه منطلق وقوله وفعليتها مثل زيد قام وقوله وشرطيتها مثل زيدان تكرمه يكرمك واعلم ان الجملة فى الحقيقة قسمان اسمية وفعلية لان الظرفية

لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق واما صورة التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى فهى داخلة فى التقوى على مامر (واسميتها وفعليتها وشرطيتها لمامر) يعنى ان كون المسند جملة للسببية او التقوى وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على احد الازمنة الثلاثة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط (وظرفيتها لاختصار الفعلية اذهى) اى الظرفية (مقدرة بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل فى العمل

مختصر الفعلية والشرطية حقيقتها الجزاء المقيد بالشرط والجزاء جملة فعلية اواسمية
مثل ان جئتني اكرمتك اوفانت مكرم والجملة الظرفية تفيد التقوى لانها فعلية فيتكرر
فيها الاسناد وكذا الشرطية ان كان الجزاء جملة فعلية مثل زيد يكرمك ان اكرمته
اوزيد ان تكرمه يكرمك واما الجملة الاسمية فلاتفيد التقوى لعدم تكرر الاسناد فيها
(قوله للسببية) خبران (قوله وكون تلك الجملة الخ) ينبغي ان تقيد بما خبرها اسم
نحو زيد ابوه منطلق لافعل نحو زيد ابوه انطلق والا لم تفد الدوام والثبوت بل
التجدد والحدوث اذ زيد انطلق يساوي انطلق زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق
كما صرح به الشارح في المطول (قوله للدوام) اي فنحو زيد ابوه منطلق يدل على
دوام الانطلاق وعطف الثبات على الدوام مرادف (قوله وكونها فعلية) نحو زيد
يقرأ العلم اي يجدد قراءة العلم وقتا بعد وقت (قوله على اخصر وجه) اي لان قولنا
يقرأ العلم اخصر من قولنا حاصل منه قراءة العلم في الزمان المستقبل (قوله للاعتبارات
المختلفة) اي التي لانعرف الا بمعرفة مابين ادوات الشرط من التفصيل كقولنا زيد
ان تلقه يكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عن زيد بالاكرام الذي يحصل على تقدير
اللقي المشكوك فيه وزيد اذا لقيته يكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالاكرام
الحاصل على تقدير اللقي المحقق وقس على هذا (قوله وظرفيتها) اي الجملة اي
كونها ظرفا وقوله لاختصار الفعلية اي لان زيد في الدار اخصر من زيد استقر
في الدار فاذا اقتضى المقام افادة التجدد مع الاختصار اتي بالمسند ظرفا لانه اخصر
من الجملة الفعلية ويفيد معناها وهو التجدد وقوله اذهي اي ظرفية بمعنى الجملة
الظرفية المأخوذة من المقام لا الكون ظرفا اذ الكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل
ففي كلام المصنف استخدام ولايصح ان يكون المراد من الظرفية في الاول الجملة
الظرفية لئلا يلزم من اضافتها للضمير اضافة الشيء الى نفسه الممتنعة الا بتكلف
ومع التكلف فهو مخالف لما قبله من قوله واسميتها الخ لان المراد الكون اسما فيختل
نظام الكلام (قوله مقدرة بالفعل) لم يقل مقدرة بالجملة الفعلية اشارة الى الصحيح
من ان المحذوف الفعل وحده وانتقل ضميره للظرف (قوله لان الفعل هو الاصل
في العمل) وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه
حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث
ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني آه فناري (قوله وقيل باسم الفاعل)
هذا مقابل الاصح (قوله ورجح الاول الخ) حاصله انه قد يتعين تقدير الفعل
وذلك فيما اذا وقع الظرف صلة فيحمل غير الصلة الذي ترددنا في انه مقدر
بالفعل اوبالاسم على الصلة فنقدر بالفعل حملا للمشكوك على المتيقن لان الحمل عند
الشك على المتيقن اولى فقوله لوقوع الظرف صلة للموصول اي فانه متى وقع

وقيل باسم الفاعل لان
الاصل في الخبر ان يكون
مفردا ورجح الاول
بوقوع الظرف صلة
للموصول نحو الذي
في الدار اخوك واجيب
بان الصلة من مظان الجملة
بخلاف الخبر ولو قال اذ
الظرف مقدر بالفعل
على الاصح لكان اصوب
لان ظاهر عبارته يقتضي
ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على القول
الغير الاصح ولايخفى
فساده (واما تأخيره)
اي المسند (فلان ذكر
المسند اليه اهم كما مر)
في تقديم المسند اليه (واما
تقديمه) اي المسند
(فلتخصيصه بالمسند اليه)
اي لقصر المسند اليه على
المسند على ماحققناه في
ضمير الفصل لان معنى
قولنا تميمي انا هو انه
مقصور على التميمية لا
يتجاوزها الى القيسية
(نحو لافيها غول

صلة لابد من تقدير الفعل اى واذا وحد تيقن شئ حمل المشكوك على ذلك المتيقن (قوله واجيب الخ) حاصله ان قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق ولانسلم ان الحمل على المتيقن كلى واجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك فى موضع لايصلح للفعل نحو اما فى الدار فزيد اذا لهم مكر فى آياتنا لان اما لاتفصل من الفاء الا باسم مفرد اوجلة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لايليها الافعال على الاصح واذا تعين تقدير الاسم فى موضع من مواضع الخبر فليحمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن منه دون الصلة (قوله من مظان الجملة) اى من المحال التى يظن فيها وقوع الجملة لاغير وانما عبر بالمظان لان صلة ال تكون غير جلة ظاهرا وان كانت جلة فى المعنى (قوله بخلاف الخبر) اى فليس من مظان الجملة اذالاصل فيه الافراد وحينئذ فكيف يقاس الخبر على الصلة مع وجود الفارق (قوله لكان اصوب) انما لم يقل لكان صوابا لامكان تأويل عبارة المصنف على معنى اذهى اى كلة الظرف او الجملة من حيث اشتمالها على الظرف او يراد بالظرفية الراجع لها ضمير هى الجملة الظرفية والمراد بالمقدرة المتحققه والباء فى قوله بالفعل للسببية وقوله على الاصح راجع لقوله مقدرة اى لان الجملة الظرفية متحققة على الاصح بسبب تقدير الفعل عاملا فى الظرف ومقابل الاصح انها غير متحققة اصلا فتأمل (قوله ان الجملة الظرفية) اى التى هى معنى قوله اذهى (قوله ولايخفى فساده) اى لان الظرف على ذلك المذهب مفرد لاجلة لان الظرف لايقال له جلة اومفرد الاباعتبار متعلقه فحيث كان متعلقه اسم فاعل كان مفردا وقد جزم بجمليته اولا والحاصل انه جزم بجملية الظرف حيث قال اذهى اى الجملة الظرفية ثم ذكر خلافا فى المقدر فعل او اسم وهو فاسد اذ عند تقدير المتعلق اسما يكون الظرف مفردا قطعا (قوله اهم كامر) يعنى ان الاهمية المقتضية لتقديم المسند اليه على المسند كما عرفتها قبل مقتضية لتأخير المسند عن المسند اليه لان اسباب الاهمية المتقدمة التى هى اصالته ولامقتضى للعدول عنه اوكون تقديمه فيه تشويق للمسند والغرض تقريره فى ذهن السامع كما تقدم فى قوله والذى حارت البرية فيه الخ او تعجيل المسرة كقولك سعد فى دارك او تعجيل المساءة كقولك السفاح فى دار صديقك الى آخر مامر تجرى هنا وهذا الكلام وان علم مما تقدم لكنه نبه عليه هنا لئلا يوهم انه اغفله فى بابه ولم يذكره مع مقابله وهو التقديم (قوله اى لقصر الخ) اشار بذلك الى ان الباء داخلة على المقصور وقوله على ماحققناه فى ضمير الفصل اى من ان الباء بعد الاختصاص الكثير دخولها على المقصور (قوله لايتجاوزها الى القيسية) اى فقط وان تجاوز التميمية الى غيرها فهو من قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا (قوله نحو لافيها) اى ليس فى خور الجنة غول فعدم الغول مقصور على الكون فى خور الجنة لايتعداه للكون فى خور الدنيا والغول

بفتح العين ماينبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الاعضاء يقال غاله الشئ واغتاله اذا اخذه من حيث لايدرى كذا فى الصحاح ثم ان جعل التقديم فى الآية للتخصيص يقتضى ان هنالك مسوغا للابتداء بالنكرة غير التقديم لان افادة القصر فى نحو ذلك مقيدة بان يصح الابتداء بدون التقديم على ما يأتى والنفى حيث جعل للعدول فى المحمول لايسوغ الابتداء بالنكرة وحينئذ فالمسوغ للابتداء جعل التنوين للتنويع لا كون المبتدأ مصدرا لان ذلك مخصوص بالدال على تعجب او دعاء فاذا جعل المسوغ التنويع صح الابتداء وكان التقديم حينئذ واراد للحصر وهذا ظاهر اذا اعتبر العدول فى المحمول وان اعتبر بالنسبة للموضوع كان المسوغ كونه فى تأويل المضاف اى عدم الغول (قوله فان فيها غولا) المناسب لما يأتى من الجواب ان يقول فان الكون فيها غول لكنه جارى كلام المصنف (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف بخلاف خمور الدنيا المفيد ان القصر انما هو على جزء المسند الذى هو الضمير العائد على خمور الجنة وخلافه خمور الدنيا (قوله بل على جزء منه) اى واذا كان كذلك فلا يصح التمثيل بهذه الآية لما اذا كان التقديم لقصر المسند اليه على المسند (قوله قلت) جواب بمنع قوله بل على جزء منه (قوله المقصود) اى مقصود المصنف وان كان هذا خلاف ظاهر كلامه (قوله على الاتصاف بنى خمور الجنة) اى مقصور على الكون والحصول فى خمور الجنة فالمقصور عليه هو المتعلق لان الحكم الثابت للظرف انما يثبت له باعتبار متعلقه ولم يصرح الشارح بالمتعلق لظهوره وذكر الاتصاف اشارة الى انه من قصر الموصوف على الصفة فعدم الغول موصوف والصفة التى قصر عليها هى الكون فى خمور الجنة ووجه الاشارة ان قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف اشارة لذلك (قوله لايتجاوزه الى الاتصاف الخ) اى لايتجاوزه الى الكون فى خمور الدنيا اى وان تجاوزه لغيره من المشروبات كاللبن والعسل واشار الشارح بقوله لايتجاوزه الخ الى انه قصر اضافى لا حقيقى (قوله وان اعتبرت الخ) عطف على مقدر اى هذا ان اعتبرت النفى فى جانب المسند اليه وجعلته جزأ منه وان اعتبرت الخ اى ان ما ذكر من ان المعنى ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه فى خمور الجنة لايتعداه الى الاتصاف بكونه فى خمور الدنيا ان اعتبرت النفى الذى هو لا فى جانب المسند اليه المؤخر اى ان اعتبرته جزأ منه واما ان اعتبرت النفى فى جانب المسند المقدم اى جزأ منه فالمعنى الخ والحاصل ان القضية موجبة معدولة الموضوع على الاول ومعدولة المحمول على الثانى وليست سالبة واعترض اعتبار العدول فى الموضوع مع انفصال حرف السلب بانه لو جاز كونه جزأ من المسند فى ما انا قلت هذا فلا يتحقق فرق بينه وبين انا ما قلت هذا وقد تقدم ان الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بان الظرف يتوسع فيه اكثر من غيره

اى بخلاف خمور الدنيا) فان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه اعنى الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بنى خمور الجنة لايتجاوزه عدم غوله الى الاتصاف بنى خمور الدنيا وان اعتبرت النفى فى جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنة لايتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى وكذا القياس فى قوله تعالى لكم دينكم ولى دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى ان حسابهم الا على ربى

موصوف مسند
مسند اليه

القصر هنا ليس بالتقديم المسند بل مفاد من حرفين ان والا

وحينئذ فلا يضر الفصل به بين حرف السلب والموضوع وانما ارتكب هذا العدول في القضية ولم تجعل سالبة محضة لئلا يرد انه اذا كان تقديم المسند في الآية للحصر كان معناها نفي حصر الغول في خور الجنة لا نفي الغول عنها وذلك لان النفي اذا ورد في كلام فيه قيد افاد نفي القيد فعلى هذا يفيد النفي القصر المفاد بقيد التقديم لا ثبوته وقد يقال لا داعي الى ذلك لان النفي قد يتوجه الى اصل الثبوت مع رجوع القيد الى النفي كما تقدم في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فالنفي لاصل الظلم مقيدا ذلك النفي بالمبالغة في تحققه وليس النفي مسلطا على المبالغة في الظلم وكما في قوله تعالى وما هم بمؤمنين فهو لتأكيد نفي ثبوت الايمان لا لنفي تأكيد الثبوت الذي كان اصلا في الجملة الاسمية فعلى هذا يصح ان لا يعتبر العدول في الآية ويفيد الكلام النفي المقيد بالقصر لا نفي القصر

من ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي بجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) اي ولان التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند اليه (في لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن

افاده العلامة اليعقوبي (قوله فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة) اي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خور الجنة فهو من قصر الموصوف وهو الغول على الصفة التي هي عدم الحصول في خور الجنة (قوله لا يتجاوزه الى عدم الحصول الخ) اي لا يتجاوزه الى اتصافه بعدم حصوله في خور الدنيا اي وان تجاوزه الى الاتصاف بكونه مذموما مثلا وبكونه حاصلا في خور الدنيا (قوله فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي) اي على كلا الاحتمالين اعني اعتبار النفي جزأ من المسند اليه او من المسند (قوله لكم دينكم الخ) اي ان دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزه الى الاتصاف بكونه لي وديني مقصور على الاتصاف بكونه لي لا يتجاوزه الى الاتصاف بكونه لكم وهذا لا ينافي انه يتصف به امته المؤمنون فهو قصر اضافي (قوله ونظيره) اي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم لان المسند فيه مؤخر على الاصل والحصر جاء من النفي والا لا من التقديم (قوله حسابهم مقصور على الاتصاف) اي على اتصافه بكونه على ربي (قوله لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي) ضمير المتكلم راجع له عليه الصلاة والسلام وخص بذلك مع ان غيره مثله لانه هو الذي يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة الى الله وللجهاد وفي نسخة لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غير ربي وهي واضحة لان الاتصاف بعلى غير ربي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير النبي عليه الصلاة والسلام وغيره (قوله بجميع ذلك) اي جميع الامثلة المذكورة في المتن والشرح (قوله من قصر الموصوف) وهو الغول ودينكم وديني وحسابهم وقوله على الصفة وهي الكون في خور الجنة والكون لكم ولي والكون على ربي (قوله دون العكس) اي لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على المسند (قوله كما توهمه بعضهم) وهو العلامة الخلخالي فتوهم ان القصر في قوله تعالى لا فيها غول من قصر الصفة على الموصوف والمعنى ان الكون في خور الجنة وصف مقصور

على عدم الغول لايتعداه الى الغول وهذا القصر اضافى لاحقيقى حتى يلزم انه ليس لخمورها صفة الاعدم الغول مع ان له صفات اخر كالسلامة والراحة قال وقدوزد ذلك القصر فى قول على رضى الله تعالى عنه

* رضينا قسمة الجبار فينا * لنا علم وللاعداء مال *

فانه قصر الصفة على الموصوف اى ان الحال الذى لنا مقصور على العلم لايتجاوزه للمال والحال الذى للاعداء مقصور على المال لايتجاوزه الى العلم ويرد عليه ان الكلام مع من يعتقد ان الغول فى خمور الجنة كخمور الدنيا لامع من يعتقد ان الاتصاف بعدم الحصول فى خمور الجنة محقق للغول ولغيره من الراحة والصحة اولغيره فقط وبان التقديم عندهم موضوع لقصر المسنداليه على المسند لالقصر المسند على المسند اليه كما هومقتضى كلام ذلك البعض ولايرد على هذا بيت على فان قصر المسندفيه على المسند اليه لم يستفد من تقدم المسند وانما استفيد من معونة المقام والنزاع بين الشارح وغيره انماهو فى ان قصر المسند على المسند اليه هل يستفاد من نفس التقديم بطريق الوضع اومن معونة المقام والحق ماذكره الشارح من ان قصر الصفة على الموصوف لايستفاد من التقديم لان التقديم ليس موضوعا لذلك وانما يستفاد من معونة المقام فان اراد ذلك البعض ان التقديم فى الآية مفيد لذلك الحصر بمعونة المقام كان كلامه صحيحا وان اراد انه مفيد لذلك وضعا كان غير صحيح ثم ان قول الشارح كاتوهمه بعضهم ظاهره ان ذلك البعض توهم ذلك العكس فى جميع الامثلة السابقة وليس كذلك اذهو لايظهر فى قوله تعالى ان حسابهم الاعلى ربى اذلايصح قصر الكون على ربى فى حسابهم (قوله لئلا يفيد الخ) فيه نظر لانه يقتضى ان التقديم يفيد الثبوت المذكور من حيث ان التقديم يفيد الحصر مع انه لايلزم ان يكون لافادة الحصر بل ذلك هو الغالب كما سيأتى فى كلام المصنف فالاولى لئلا يتوهم ثبوت الريب بتقديمه نظرا الى ان الغالب فيه الحصر واجيب بان المراد لئلا يتوهم الافادة المذكورة اولئلا يفيد توهم ذلك الامر فالكلام على حذف المضاف اوالمراد لئلا يفيد ذلك اذا فهم الكلام على مقتضى الغالب فى التقديم وهو الاختصاص وقوله لئلا يفيد الخ علة للنفى اى انتفى التقديم للظرف لاجل انتفاء الافادة المبنية على افهام اختصاص عدم الريب بالقرآن لوقدم الظرف (قوله فى سائر) اى الباقى من السؤر وهو البقية اى مع ان الريب منتف عنها لان المراد بالريب هنا كونها مظنة له لابالفعل لوقوعه فى القرآن بخلاف الكون مظنة له فانه منتف عن سائر كتب الله لمافيها من الاعجاز بنحو الاخبار عن المغيبات (قوله بناء على اختصاص الخ) علة لقوله يفيد ثبوت الريب وفى الكلام حذف مضاف اى بناء على افهام اختصاص الخ اى لوقدم الظرف وافهامه ذلك بالنظر للغالب والافقد يقدم ولايفيد القصر بان كان التقديم هو المسوغ

للابتداء بالنكرة حيث لم يوجد مسوغ سوى ذلك التقديم فقول الشارح بناء على اختصاص بمنزلة قولنا بناء على الغالب فتأمل (قوله وانما قال فى سائر كتب الله تعالى) اى ولم يقل فى سائر الكتب (قوله فى مقابلة القرآن) اى دون سائر الكتب لان التخصيص انما هو باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركة وهو هنا باقى الكتب السماوية فقط دون كل كتاب غيرها فانه لا يتوهم فالحصر اضافى (قوله كما ان المعتبر الخ) اى ولذلك قال الشارح فى مفاد لا فيها غول ان عدم الغول مخصوص بخمور الجنة دون خمور الدنيا فانه فيها ولم يقل دون سائر المشروبات وغيرها من المطعومات (قوله من اول الامر) اى فى اول ازمان ايراد الكلام (قوله لا نعت) اى بخلاف ما لو اخر فانه ربما يظن انه نعت وان الخبر سيذكر (قوله اذ النعت لا يتقدم على المنعوت) بخلاف الخبر مع المبتدأ فانه يتقدم فلو اخر ذلك المسند لربما ظن انه نعت واعترض بانهم لم يقدموا المسند فى نحو زيد القائم للعلم من اول الامر بانه خبر واجيب بان مثل هذا اذا قدم كان هو المسند اليه لان الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريفا واجب فالمسند انما يقدم على المسند اليه اذا كان المسند اليه نكرة ان قلت ارتكابهم ذلك فى المنكر دون المعرف يحتاج الى نكتة قلت قد يقال ان حاجة النكرة الى النعت اشد من حاجتها الى الخبر فهى تطلب النعت طلبا حثيثا فاذا اخر المسند بعدها توهم انه نعت بخلاف ما لو تقدم فانه لا يتوهم ذلك لان النعت لا يتقدم على المنعوت وبالجملة فالتقديم فى خبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل فى خبر المعرفة فى ان كلا منهما معين للخبرية (قوله لا يتقدم على المنعوت) اى بوصف كونه نعتا والا فنعت المعرفة يتقدم عليها ويعرب بحسب العوامل كما ان نعت النكرة يتقدم عليها ويعرب حالا (قوله لانه ربما يعلم انه خبر) اى مع التأخير (قوله بالتأمل فى المعنى) اى ويعلم بغير ذلك ايضا ككون المذكور لا يصلح للنعتية لكونه نكرة والجزء الآخر المتقدم معرفة فالشارح لم يرد الحصر (قوله والنظر الى انه لم يرد فى الكلام خبر) اى بعده فيفهم السامع ان غرض المتكلم به الاخبار لا النعت (قوله كقوله) اى قول حسان بن ثابت فى مدح النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وبعد البيت المذكور * له راحة لو ان معشار جودها * على البر كان البر اندى من البحر * والهمم جمع همة وهى الارادة المتعلقة بمراد ما على وجه العزم فان كان ذلك المراد من معالى الامور كانت علية وان كان من سفاسفها فهى دنيئة وقوله لا منتهى لكبارها اى لا آخر لكبارها بمعنى انه لا يحاط بكبارها ولا يحصيها عدد والصغرى منها اجل باعتبار متعلها من الدهر والحاصل ان هممه عليه الصلاة والسلام كلها علية لكن بعضها اعلى من بعض باعتبار متعلها فهمته المتعلقة بفتح مكة اوغزوة بدر او احد مثلا اعظم من همته المتعلقة بغزوة هو ازن وهمته الصغرى اجل باعتبار متعلقها

وانما قال فى سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر فى مقابلة القرآن كما ان المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها (او التنبيه) عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه (من اول الامر على انه) اى المسند (خبر لا نعت) اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى وبالنظر الى انه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ (كقوله * له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر *) حيث لم يقل همم له (او التفاؤل) نحو سعدت بغرة وجهك الايام

من الدهر الذی کانت العرب تضرب بهممه المثل لانه لوقوع العظائم فیه کأن له همما تتعلق بتلك العظائم فالصغری اجل من الدهر نفسه فضلا عن همه او فی الکلام حذف مضاف ای اجل باعتبار متعلقها من هم الدهر ای باعتبار متعلقها او الکلام علی حذف مضافین ای اجل من هم اهل الدهر غیره علیه السلام وانما قلنا باعتبار متعلقها لان الهمة هی الارادة ولاتفاوت فیها باعتبار نفسها (قوله حیث لم یقل هم له) ای لخوف توهم ان له صفة لهمم وقوله لامنتهی لکبارها خبرلها او صفة بعد صفة والخبر محذوف وکلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة له علیه السلام لااثبات الصفة المذکورة لهممه ولااثبات صفة اخری للهمم الموصوفة لانه حینئذ یکون الکلام مسوقا لمدح هممه علیه السلام لالمدحه علیه السلام قاله عبد الحکیم فقدم له للتنبیه من اول الامر علی انه خبر لانعت (قوله او التفاؤل) هو سماع المخاطب من اول وهلة مایسر (قوله سعدت الخ) تمامه وتزینت ببقائك الاعوام لایقال هذا المسند فعل یجب تقدیمه علی فاعله فلیس تقدیمه للتفاؤل اذ لایقال فی المسند قدم لغرض کذا الا اذا کان جائز التأخیر علی المسند الیه لانانقول التمثیل مبنی علی مذهب الکوفیین المجوزین لتقدیم الفاعل علی الفعل او یقال ان الفعل هنا یجوز تأخیره فی ترکیب آخر بان یقال الایام سعدت بغرة وجهك علی انك من باب الاخبار بالجملة لاعلی ان یکون فعلا فاعله تقدم علیه فتقدیم سعدت فی هذا الترکیب المؤدی الی کون المسند الیه فاعلا مع صحة تأخیره باعتبار ترکیب آخر لاجل ماذکر من التفاؤل بخلاف ما لو اخر سعدت بالنظر للترکیب الآخر فلایکون فیه تفاؤل لما علمته من معنی التفاؤل وقول سم ان التفاؤل لایتوقف علی التقدیم فیه نظر (قوله او التشویق) ای للسامعین (قوله طول) ای بسبب اشتماله علی وصف او اوصاف متعلقة بالمسند الیه (قوله کقوله) ای قول الشاعر وهو محمد بن وهیب فی مدح المعتصم بالله (قوله هذا هو المسند) انما لم یکن هو المسند الیه مع انه مخصص بالوصف لمایلزم علیه من الابتداء بنکرة والاخبار بمعرفة وقدمر انه لم یوجد فی کلامهم الاخبار بمعرفة عن نکرة فی غیر الانشاء نعم یجوز کونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحی الخ بدل منه لکنه تکلف آه یس (قوله من اشرق الخ) اشار بذلك الی بیان معنی الفعل والی ضبطه بضم الاول احترازا عن کونه من شرق بمعنی طلع فیکون مفتوح الاول (قوله بمعنی صار مضیئا) انما عبر بمعنی اشارة الی ان المراد باشرق المأخوذ منه صار مضیئا الا انه من اشرق بمعنی دخل فی وقت الشروق وانما لم یقل بمعنی اضاء للمبالغة ای ان الدنیا کانت مظلمة ثم صارت مضیئة عند وجود من ذکر بخلاف التعبیر باضاء فانه افاد التجدد الا انه یحتمل المفارقة ویحتمل عدمها بخلاف صار فانها مفیدة للانتقال والدوام بعده کذا قرره شیخنا العدوی (قوله فاعل تشرق) ای لاظرف لتشرق کما قال بعضهم لان جعله

(او التشویق الی ذکر المسند الیه) بان یکون فی المسند المتقدم طول یشوق النفس الی ذکر المسند الیه فیکون له وقع فی النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من المُنساق بلا تعب (کقوله ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله تشرق) من اشرق بمعنی صار مضیئا (الدنیا) فاعل تشرق والعائد الی الموصوف هو الضمیر المجرور فی (ببهجتها) ای بحسنها ونضارتها ای تصیر الدنیا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها والمسند المتأخر هو قوله (شمس الضحی وابو اسحق والقمر * تنبیه کثیر مما ذکر فی هذا الباب) یعنی باب المسند (والذی قبله) یعنی باب المسند الیه (غیر مختص بهما کالذکر والحذف وغیرهما) من التعریف والتنکیر والتقدیم والتأخیر والاطلاق والتقیید وغیر ذلك مما سبق

فاعلا ابلغ (قوله والعائد الى الموصوف) اى والرابط للموصوف النكرة بالجملة الواقعة صفة هو الضمير الخ (قوله وبهائها) عطف على البهجة مفسر لها (قوله شمس الضحى) اضاف شمس الى الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة ايذائهـا (قوله وابو اسحق) كنية للمعتصم بالله الممدوح وفى توسطه بين الشمس والقمر اشارة لطيفة وهو انه خير منهمـا لان خير الامور اوسطهـا وانهما كالخدم له بعضهم متقدم وبعضهم متأخر عنه ولمافيه من ايهام تولده من الشمس والقمر وان الشمس امه والقمر ابوه (قوله كثير مماذكر) اى كثير من الاحوال المذكورة فى هذا البـاب (قوله غير مختص بهمـا) بل يكون الكثير فى المفعول به وفى الحال والتميز والمضاف اليه (قوله كالذكر الخ) مثال للكثير (قوله وغير ذلك) اى كالابدال والتأكيد والعطف (قوله وانما قال كثير) اى ولم يقل جميع (قوله لان بعضا) اى بعض الاحول وهو غير الكثير مختص بالبابين فلو قال جميع ماذكر غير مختص بالبابين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية (قوله كضمير الفصل) اى فانه مختص بالنسبة التى بين المسند والمسند اليه فقول الشارح المختص بمابين الخ اى بالحكم الذى بين الخ اوبالمكان الذى بينهمـا وفى بعض النسخ المختص بمابين تثنية باب (قوله فانه) اى الكون فعلا (قوله اذ كل فعل مسند دائما) اى مالم يكن مكفوفا بما كقلما وطالما وكثرما فانها انسلخت عن معنى الفعلية وصار معنى الاول النفى والآخرين التكثير ومالم يكن زائدا ككان الزائدة او مؤكد الفعل قبله (قوله وقيل الخ)قائله الشارح الزوزنى وحاصل كلامه انه انما عبر المصنف بكثير ولم يعبر بجميع لانه لوقال وجميع ماذكر غير مختص بالبابين بل يجرى فى غيرهما لاقتضى ان كلا مما مضى اى كل فرد من افراد الاحوال المذكورة يجرى فى كل فرد مما يصدق عليه انه غير المسند والمسند اليه وهذا غير صحيح لانتقاضه بالتعريف والتقديم لان كلا منهما لايجرى فى سائر افراد الغير اذمن افراده الحـال والتميز والمضاف اليه والتعريف لايجرى فى الحال والتميز وان جرى فى المفعول والتقديم وان جرى فى المفعول لايجرى فى المضاف اليه فقوله هو اى لفظ كثير اشارة وقوله الى ان جميعها اى كل فرد منها وقوله لايجرى فى غير البابين اى فى كل فرد من افراد الغير وقوله فانه لايجرى فى الحال الخ اى وان جرى فى المفعول وكذا يقال فى التقديم (قوله وفيه نظر) اى فى هذا القيل نظر وحاصله ان ماذكره انما يصح لو كان معنى قولنا جميع ماذكر غير مختص بالبابين اى بل يجرى فى غيرهما ان كل واحد من تلك الاحوال المذكورة فى البابين يجرى فى كل مايصدق عليه أنه غيرهمـا حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه ان كلا من الاحوال يجرى فى بعض مايصدق عليه انه غير البابين لانه يكفى فى سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقق كل منهما فى بعض مايصدق عليه الغير وهذا المعنى المذكور لايقتضى ان فرداواحدا من الاحوال يجرى

وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بمابين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى ان جميعها لايجرى فى غير البابين كالتعريف فانه لايجرى فى الحال والتميز وكالتقديم فانه لايجرى فى المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ماذكر فى البابين غير مختص بهما لايقتضى ان يجرى شئ من المذكورات فى كل واحد

فى كل مايصدق عليه انه غير البابين فضـلا عن جريان كل واحد من الاحوال فى كل مايصدق عليه انه غير البابين غاية الامر انه يرد على ذلك المعنى ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذى حمل المصنف على العدول عن جبع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل ان الزوزنى حمل غير البابين على كل مايصدق عليه انه غيرهما فقال ماقال فرده الشارح بما حاصله ان المراد الغير فى الجملة فليس الحامل على العدول عن جبع الى كثير ماذكره الزوزنى بل ماذكرته انا بقولى وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين الخ (قوله فضلا عن ان يجرى كل منها) اى من الاحوال وقوله فيه اى فى كل فرد مما يصدق عليه انه غير البابين قال السيرامى وفضلا مفعول مطلق من فضـل بمعنى زاد يقال زيد لايجود بدرهم فضـلا عن الدينار اى ان عدم اعطائه الدرهم امر زائد على عدم اعطائه الدينار لانه يمتنع اولا عن اعطاء الدينار ثم عن اعطاء الدرهم فعن الواقعة بعدها اما بمعنى على او للتجاوز وتستعمل بين كلامين مختلفين ايجابا وسـلبا بعد انتفاء الادنى ليلزم انتفاء الاعلى بالطريق الاولى قال سم فى قوله فضلا الخ اشـارة الى ان مراده هذا القيل انه لو عبر بقوله جبع ماذكر فى البابين غير مختص بهما لافاد ان كل واحد مماذكر يجرى فى كل واحد من غيرهما (قوله اذ يكفى لعدم الاختصاص) اى عدم اختصاص كل فرد من افراد الاحوال المتقدمة بالبابين وقوله ثبوته اى ثبوت كل واحد مما ذكر من الاحوال وقوله فى شئ مما يغايرهما اى مما يغاير المسند اليه والمسند ولو كان ذلك واحدا كالمفعول به (قوله اذا تقن اعتبار ذلك) اى الكثير (قوله لايخفى عليه اعتباره الخ) اى فاذ اعلم مما تقدم مثلا ان تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره فى ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام مدح فاريد افراده لئلا يخالج قلب السامع غير الممدوح من اول وهلة عرف ان المفعـول به يعرّف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء لشرفه على اهل وقته واذا عرف مما تقدم ان الحذف لضيق المقام بسبب الوزن او الضجر والسآمة عرف ان حذف المفعول به كذلك واذا عرف ان الابدال من المسـند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف ان الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك اكرمت زيدا اخاك وقس على ذلك والله اعلم بالصواب واليـه المرجع والمآب

من الامور التى هى غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجرى كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى شئ مما يغايرهما فافهم (والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) اى فى البابين (لايخفى عليه اعتبارهُ فى غيرهمـا) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه

(احوال متعلقات الفعل)

﴿ احوال متعلقات الفعل ﴾

ذكر المصنف فى هذا الباب ثلاثة مطالب الاول نكات حذف المفعول به والثانى نكات تقديمه على الفعل والثالث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وذكر مقدمة للمطلب الاول بقوله الفعل مع المفعول الى قوله ثم الحذف الخ فقوله ثم الحذف هو اول المقصود بالترجمة وقوله متعلقات بكسر اللام اى احوال الامور المتعلقة بالفعل فالفعل يقال فيه متعلق بالفتح والمفعول مثلا متعلق بالكسر اى متشبث وهذا هو

قداشير فى التنبيه الى ان كثيرامن الاعتبارات السابقة يجرى فى متعلقات الفعل لكن ذكر فى هذا الباب تفصيلَ بعض ذلك لاختصاصه بمزيد بحث و مهّد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى ان الغرض من ذكره معه) اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل اوذكر الفعل مع كل منهما (افادة تلبسه به) اى تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه

الاحسن وان صح العكس لان كلا متعلق بالآخر ووجه اولوية الكسر ان المفاعيل ومالحق بها معمولة وكون المعمول لضعفه متعلقا بالكسر انسب لان المتعلق هو المتشبث وهو اضعف من المتشبث به تأمل (قوله فقداشير الخ) انما لم يقل صرح لانه لم يصرح فيه وانما قال غير مختص بهما بل يجرى فى غيرهما ومن جملة الغير متعلقات الفعل وانما لم يكن هذا صريحا لان هذا عام فلايلزم من جريان الكثير فى غيرهما جريانه فى تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها كمتعلقات اسم الفاعل (قوله تفصيل بعض من ذلك) اى من ذلك الكثير ومصدوق ذلك البعض حذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ولاشك ان الحذف والتقديم قدتقدما فى البابين وقوله لكن ذكر الخ استدراك على مايتوهم ان ماذكر فى هذا الباب مكرر مع ماسبق ثم ان قضية هذا الاستدراك ان المراد باحوال متعلقات الفعل بعض احوال متعلقاته وفيه انه يلزم عدم انحصار الفن فى الابواب الثمانية فالوجه ان المراد الجميع الاانه اقتصر على البعض استغناءعن ذكر الباقى بما سبق فى غير هذا الباب لظهور جريانه فيه والبعض الذى فصل هنا لايقصر على ما اشير اليه اجمالا كما اقتضاه كلام الشارح قاله يس (قوله لاختصاصه) اى ذلك البعض (قوله بمزيد بحث) اى بحث زائد على البحث السابق والمراد بالبحث النكات ولاشك انه ذكر للحذف والتقديم هنا نكات زائدة على النكات السابقة لهما كما يعلم بتتبع ماتقدم ومايأتى (قوله ومهد لذلك) اى لذلك البعض اى لبعض ذلك البعض لان قوله الفعل مع المفعول الى قوله لاافادة وقوعه مطلقا توطئة لبحث حذف المفعول به (قوله الفعل) هومبتدأ وقوله مع المفعول حال من ضمير الخبر الذى هو قوله كالفعل وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فى الحالين حرف التشبيه اى الفعل يشابه حال كونه مصاحبا للمفعول نفسه حال كونه مصاحبا للفاعل وهذا التركيب نظير قولك زيد قائما كهو جالسا وفى الفنارى ان الظرف معمول لمضاف مقدر اى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل (قوله مع المفعول) اراد به المفعول به بدليل قول الشارح واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقات يعرف حكمها بالقياس عليها (قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه اعم من الذكر لفظا اوتقديرا (قوله اى ذكر كل الخ) اى فالضمير الاول على الاحتمال الاول عائد على كل من الفاعل والمفعول وافراد الضمير باعتبار كل واحد والضمير الثانى للفعل وعلى الاحتمال الثانى بالعكس ويؤيد الاحتمال الثانى امران الاول

قول المصنف الفعل مع الفاعل فان المحدث عنه في هذه العبارة الفعل وحينئذ فهو اولى
بعود الضمير الاول عليه الثاني قوله افادة تلبسه به فان الضمير الاول عائد على الفعل
والثاني على كل من الفاعل والمفعول والاولى ان يكون الكلامان على نسق واحد ويؤيد
الاحتمال الاول امران ايضا الاول ان الترجمة لاحوال متعلقات الفعل الثاني ان كلمة
مع تدخل على المتبوع غالبا والفعل متبوع بالنسبة للفاعل والمفعول لانه عامل والعامل
اقوى من المعمول وانما قلنا غالبا لانها قد تدخل على التابع ومنه قول المصنف الفعل مع
المفعول كالفعل مع الفاعل فانه قد ادخلها على التابعين الذين كل منهما قيد للفعل مرادا
بها مجردا لمصاحبة لامر خطابي وهو الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة
اليه وحق المضاف اليه انه يقدم في الذكر التفصيلي (قوله افادة تلبسه به) اي افادة
المتكلم السامع تلبسه اي تعلقه وارتباطه به (قوله امابالفاعل) اشار بذلك الى ان تلبس
الفعل بهما مختلف فتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة اخرى وقوله
من جهة وقوعه منه لم يقل اوقيامه به مع ان الفاعل ينقسم الى مايقع منه الفعل كضرب
زيد عمرا والى مايقوم به كمرض زيد ومات عمرو لان الكلام في الفعل المتعدى للمفعول به
ولايكون الا واقعا من الفاعل بالاختيار (قوله لافادة وقوعه) اي نفيا او اثباتا وقوله
مطلقا اي حالة كونه مطلقا عن ارادة العلم بمن وقع منه او عليه (قوله اي ليس الغرض
من ذكره معه) اي من ذكر كل منهما مع الفعل (قوله من غير ارادة ان يعلم ممن وقع) اي
من غير ارادة ان يعلم جواب ممن وقع (قوله من غير ذكر الفاعل) اي فاعل الضرب
وقوله او المفعول اي الذي وقع عليه (قوله لكونه عبثا) علة لقوله من غير ذكر اي
لكون ذكر الفاعل او المفعول عبثا اي غير محتاج له بل زائد على الغرض المقصود وغير
المحتاج اليه عبث عند البلغاء وان افاد فائدة لانه زائد على المراد فاندفع مايقال كيف يكون
عبثا مع انه افاد فائدة وهي بيان من وقع منه الفعل او عليه (قوله فاذا لم يذكر) مفرع
على قوله الفعل مع المفعول الخ وجعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لا لواحد
من الفاعل والمفعول او للفعل وضمير معه لواحد منهما مع ان ذلك يقتضي ماقبله لانه
يدل على ماصنعه قول المصنف فالغرض الخ (قوله المتعدى) اخذه من كون الكلام
في المفعول به وهو لاينصبه الا المتعدى (قوله فالغرض) اي من ذلك التركيب الذي يسند
فيه الفعل الى فاعله من غير ذكر المفعول وقوله ان كان اي ذلك الغرض وقوله اثباته
لفاعله اي في الكلام المثبت وقوله او نفيه عنه اي في الكلام المنفي (قوله من غير اعتبار
عموم او خصوص الخ) الاولى اسقاط ذلك والاقتصار في تفسير الاطلاق على قوله
من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل لان التنزيل المذكور انما يتوقف على عدم اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم او خصوص بل يجوز ان يقصد التعميم

واما بالمفعول فمن جهة
وقوعه عليه (لافادة
وقوعه مطلقا) اي ليس
الغرض من ذكره معه افادة
وقوع الفعل وثبوته في
نفسه من غير ارادة ان يعلم
ممن وقع وعلى من وقع اذ
لو اريد ذلك قيل وقع
الضرب اووجد اوثبت
من غير ذكر الفاعل
او المفعول لكونه عبثا
(فاذا لم يذكر) المفعول به
(معه) اي مع الفعل
المتعدى المسند الى فاعله
(فالغرض ان كان اثباته)
اي اثبات الفعل (لفاعله
اونفيه عنه مطلقا) اي
من غير اعتبار عموم في الفعل
بان يراد جميع افراده
او خصوص بان يراد
بعضها ومن غير اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فضلا
عن

عمومه وخصوصه (نُزّل) الفعل المتعدى (منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور) فى ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لالبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غيرُ الدنانير لا مع من نُفى ان يوجد منه اعطاء (وهو) اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم (ضربان لانه اما ان يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول

وينزل منزلة اللازم واجاب الشيخ يس بما حاصله انه انما اتى بما ذكر فى التفسير لاجل مطابقة قول المصنف الآتى ثم ان كان المقام خطابيا افاد ذلك مع التعميم لا لكون التنزيل يتوقف على ما ذكر من عدم اعتبار العموم او الخصوص فى الفعل وبيان ذلك ان المصنف افاد فيما يأتى انه اذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقة واذا كان خطابيا افاد الفعل العموم بمعونة المقام الخطابى فتفصيله الفعل فيما يأتى الى افادة العموم او الخصوص يدل على انه اراد هنا بالاطلاق عدم اعتبار عموم الفعل او خصوصه فلذلك ادخل الشارح ذلك فى تفسير الاطلاق وان كان تنزيل الفعل منزلة اللازم لايتوقف على ذلك وفى ابن يعقوب ان عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه وحينئذ فلا ايراد تأمل (قوله بان يراد جميع الخ) تصوير لاعتبار العموم وقوله بان يراد بعضها تصوير لاعتبار الخصوص (قوله فضلا عن عمومه) اى عموم من وقع عليه الفعل الذى هو المفعول وكذا يقال فى خصوصه ثم ان عموم المفعول غير عموم الفعل وكذا خصوصه لان افراد الفعل كالاعطاآت وافراد المفعول الاشخاص المعطون (قوله نزل منزلة اللازم) اى الذى وضع من اصله غير طالب للمفعول (قوله ولم يقدر له مفعول) من عطف اللازم على الملزوم وانما لم يقدر له مفعول لان الغرض مجرد اثباته للفاعل والمقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة فالسامع حيث قامت عنده قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذى صرح فيه بمفعول الفعل ان الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وان القصد انما هو افادة تعلقه بالمفعول الذى وقع عليه لا مجرد افادة نسبته للفاعل الذى هو المطلوب وحينئذ فلا يذكر ذلك المفعول ولا يقدر لما فى ذلك من انتقاض غرض المتكلم (قوله يفهم منهما) اى من المذكور والمقدر (قوله فان قولنا الخ) مثال لفهم السامع من المذكور ان الغرض ما ذكر وحاصل ما ذكره الاشارة للفرق بين اعتبار تعلق الفعل بالمفعول وعدم اعتباره وتوضيحه انك اذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه الاخبار بالاعطاء المتعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الاعطاء وجهل تعلقه بالدنانير فتردد فيه او غفل او اعتقد خلافه واذا قلت فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجود الاعطاء او انكره اصالة فقول الشارح لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء اى لبيان جنس الشئ الذى يتعلق به الاعطاء وهو الشئ المعطى كالدنانير فى المثال وقوله ما يتناوله الاعطاء اى اعطاء فلان هذا هو المراد فسقط قول سم قد يقال اذا كان لبيان ما ذكر فلا حاجة لذكر الفاعل على ان ذكر الفاعل لكونه ضروريا لانه احد ركنى الاسناد لا مفر منه (قوله لالبيان كونه معطيا) اى والا اقتصر فى التعبير على قولنا فلان معط (قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير) اى او تردد فيه او غفل عنه

(ومعنى)

(كناية عنه) اى عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا) يجعل كذلك (الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون) اى لايستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لايوجد وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله (السكاكى) ذكر فى بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لااستدلاليا كقوله المؤمن

ومعنى كون هذا كلاما مع من ذكر انه يرد بذلك عليه ولايقال اذا كان ماذكر كلاما مع المنكر لاعطاء الدنانير او المتردد فيجب توكيده لما تقدم ان كل كلام مع المتردد او المنكر يجب توكيده او الاتيان بصيغة التخصيص ولاتأكيد ولاتخصيص هنا فيجب ان يكون هذا كلاما مع من اثبت له اعطاء والحال انه خالى الذهن عن كون المعطى دنانير او غيرها لانا نقول ان تخصيص الشئ بالذكر يدل على نفى الحكم عما عداه عرفا واستعمالا او يقال يكفى فى التأكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلى التقوية او التخصيص (قوله لامع من نفى ان يوجد منه اعطاء) اى والا لاقتصر على قوله فلان يعطى فان قيل ان من نفى عنه الاعطاء منكر والكلام الملقى اليه يجب تأكيد ولاتأكيد فى قولنا فلان يعطى قلنا قد تقدم الجواب عن نظير ذلك (قوله لانه) اى الحال والشان (قوله كناية عنه) اى معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية وصح جعل الفعل المنزل منزلة اللازم كناية عن نفسه متعديا لاختلاف اعتباريه فصح ان يجعل باعتبار احدهما ملزوما وبالاعتبار الآخر لازما فالفعل عند تنزيله منزلة اللازم يكون مدلوله الماهية الكلية ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن شئ مخصوص فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا وانظر هذا مع ان الكناية اطلاق الملزوم وارادة اللازم والمقيد ليس لازما للمطلق الا ان يقال ان اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فى الكناية بواسطة القرينة وحينئذ فيدعى ان المطلق ملزوم للمقيد والحاصل ان جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها (قوله دلت عليه) اى على ذلك المفعول المخصوص قرينة (قوله قل هل يستوى الخ) الاصل هل يستوى الذين يعلمون الدين والذين لايعلمونه ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل الماهية الكلية اى هل يستوى الذين وجدت منهم حقيقة العلم والذين لم توجد عندهم بعد ان كان المراد علم شئ مخصوص مبالغة فى الذم اشارة الى ان الجهال الذين لاعلم عندهم بالدين كأنهم لاعلم عندهم اصلا وان حقيقة العلم فقدت منهم وصاروا كالبهائم والحاصل ان الغرض نفى المساواة بين من هو من اهل العلم وبين من ليس من اهل العلم لابين من هو من اهل علم مخصوص وبين من هو ليس من اهل العلم المخصوص فلذلك نزل الفعل منزلة اللازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينه (قوله ذكر فى بحث افادة اللام الخ) الغرض من سوقه مع ان المتعلق بالمقام انما هو مابعده وهو قوله ثم ذكر فى بحث حذف المفعول الخ تصحيح الحوالة عليه بقوله فيما بعده بالطريق المذكور (قوله اذا كان المقام) اى الذى اورد فيه المحلى بأل (قوله خطابيا) بفتح الخاء اى يكتفى فيه بالقضايا الخطابية وهى المفيدة للظن كالواقعة فى المحاورات اى فى مخاطبة الناس بعضهم مع بعض كقولك كل من يمشى فى الليل

غِر كريم والمنافق خَب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان اوجمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء و يوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام الاستغراق

بالسلاح فهو سارق فان هذا غير مقطوع به وانما يفيد الظن وانما قيد بالخطابى لانه اذا كان المقام الذى اورد فيه المحلى بأل استدلاليا اى لايكتفى فيه الا بالقضايا المفيدة لليقين كما لو اردت اقامة دليل على عدم تعدد الاله فان المعرف حينئذ انما يحمل على المتيقن وهو الواحد فى المفرد والثلاثة فى الجمع كما فى القضية المهملة عند المناطقة اذا عرف فيها الموضوع بلام الحقيقة فانه يؤخذ فيها بالمحقق وهو البعض (قوله كقوله المؤمن) اى قول النبى عليه الصلاة والسلام كما فى بعض النسخ وهذا مثال للخطابى (قوله غر كريم) الغر بكسر الغين اى غافل عن الحيل لصرفه العقل عن امور الدنيا واشتغاله بامور الآخرة لا لجهله بالامور وغباوته وحيث كان غافلا عن الحيل لما ذكر فيخدع وينقاد لما يراد منه لكرم طبعه وحسن خلقه والكريم جيد الاخلاق (قوله والمنافق) اى نفاقا عمليا (قوله خب الخ) الخب بفتح الخاء الخدّاع بتشديد الدال اى كثير المخادعة واما بكسرها فالمخادعة لكن الرواية بالفتح وحينئذ فالمعنى انه مخادع ماكر لخبث سريرته وصرفه العقل الى ادراك عيوب الناس توصلا للافساد فيهم واللئيم ضد الكريم فالنبى عليه الصلاة والسلام انما قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لا لدليل قطعى قام عنده على ذلك فكل من القضيتين ظنية اذ قد يوجد فى بعض المؤمنين من هو شديد فى المكر والخداع وحينئذ فالمقام خطابى لا استدلالى (قوله حمل المعرف) اى حمل السامع المعرف باللام المورد فى ذلك المقام الخطابى وقوله حمل جواب اذا (قوله مفردا) اى كما فى الحديث فان المراد كل مؤمن غر اى متغافل عن الحيلة (قوله اوجمعا) كقولك المؤمنون احق بالاحسان اى كل جماعة من المؤمنين احق به (قوله على الاستغراق) اى استغراق الآحاد فى المفرد والجموع فى الجمع (قوله بعلة ايهام) الباء للسببية متعلقة بحمل واضافة علة لما بعده بيانية اى بسبب علة هى ايهام السامع اى الايقاع فى وهمه وفى ذهنه وقوله ان القصد اى قصد السامع اى التفاته الى فرد دون آخر ترجيح لاحد الامرين المتساويين على الآخر من غير مرجح وهو باطل كذا قرر شيخنا العدوى وذكر بعض الحواشى ان المراد ايهام المتكلم السامع ان قصده والتفاته الى فرد الخ وهو ظاهر ايضا وحاصله ان المتكلم لما عرف الاسم بلام الحقيقة ولم ينصب قرينة ظاهرة على ارادة معين من الافراد فعداتى بما يوهم ان قصده الى فرد دون آخر تحكم فيكل السامع فى فهم ارادة العموم على كون خلافه تحكما فحمله على العموم قضاء لحق ما افاده ظاهر ما اتى به وهو ان عدم العموم فيه تحكم قال سم وانما الحكم بلفظ الايهام ايماء الى جواز وجود مرجح للحمل على بعض الافراد فى الواقع وان تساوى الكل فى تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه (قوله ترجيح لاحد المتساويين الخ) اى فدليل العموم والحمل عليه الترجيح المذكور وهو ظنى اى يفيد ظن العموم فقط لاحتمال وجود قرينة خفية تقتضى الحمل على البعض ولذا عبر بالايهام

كما قلناه سابقا ولم يقل من غير مرجح لان التساوى انما يتحقق عند عدمه فاستغنى عنه بقوله المتساويين (قوله انه قد يكون الخ) الضمير للحال والشان وقوله القصد اى الالتفات والملاحظة من المتكلم الى نفس الفعل وقوله بتنزيل اى بسبب تنزيل المتكلم الفعل المتعدى منزلة اللازم (قوله ذهابا) حال من فاعل تنزيل وان كان متروكا اى حال كون المتكلم ذاهبا الى ان المراد من الفعل نفس الحقيقة وقوله ايهاما علة للذهاب اى وانما ذهب المتكلم لذلك لاجل ان يوقع فى وهم السامع ان قصده المبالغة اى التعميم وهذه المبالغة المذكورة تحصل بالطريق المذكور وهى قوله ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد الامرين المتساويين من غير مرجح وذلك لانه حيث كان المقام خطابيا وكانت الحقيقة التى ارادها المتكلم توجد فى جميع افرادها فالتفات السامع فيه الى فرد دون آخر تحكم فلابد من الحمل على العموم لاجل ان ينتفى ذلك (قوله لجعل المصنف قوله) اى قول السكاكى (قوله اشارة الى قوله) اى قول السكاكى (قوله واليه) اى الى الجعل المذكور المفهوم من قوله جعل المصنف قوله اوالى الطريق المذكور (قوله ثم اذا كان المقام خطابيا الخ) اى ثم اذا كان المقام الذى اورد فيه الفعل المنزل منزلة اللازم الذى لم يجعل كناية عن نفسه متعديا لمخصوص خطابيا وثم هنا للتراخى فى الرتبة لان اثبات العموم اعظم من اثبات اصل الفعل (قوله يكتفى فيه بمجرد الظن) هذا تفسير للمقام الخطابى لاصفة كاشفة له كما هو ظاهره وحينئذ فالاولى الاتيان باى وقوله يكتفى فيه بمجرد الظن اى يكتفى فيه بالكلام الاقناعى الذى يورث الظن وذلك كالقضايا المقبولة ولا يحتاج فيه الى دليل قطعى (قوله لااستدلاليا) اى لانه اذا كان استدلاليا لم يفد ذلك مع التعميم لان التعميم ظنى فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين (قوله يطلب فيه اليقين البرهانى) اى اليقين الحاصل بالبرهان وهذا تفسير للمقام الاستدلالى لانه صفة كاشفة له فكان الاولى الاتيان باى التفسيرية (قوله افاد المقام اوالفعل ذلك اى كون الغرض ثبوته الخ) فيه بحث من وجهين الاول ان المقام الخطابى لايفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لفاعل او نفيه عنه مطلقا وانما يفيد التعميم والفعل بالعكس اى يفيد ثبوت الفعل لفاعله مطلقا ولايفيد التعميم وحينئذ فلا يصح ان يستقل احدهما بافادة الجميع بل المقام والفعل متعاونان فى افادة الجميع ❊ الثانى ان الظاهر ان المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض الخ فكان الاولى للشارح ان يقول افاد الفعل بمعونة المقام الخطابى ذلك اى ثبوته لفاعله اونفيه عنه مطلقا مع التعميم ويمكن الجواب عن الاول بان او بمعنى الواو وعن الثانى بان ماذكره من كون الغرض كذا من مستتبعات التراكيب التى يفيدها وان لم يستعمل فيها (قوله دفعا للتحكم) وذلك لان حمله على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة فى كل يلزم منه التحكم المذكور (قوله

لجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لااستدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله (ثم) اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من من غير اعتبار كناية (اذا كان المقام خطابيا) يكتفى فيه بمجرد الظن (لااستدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهانى (افاد) المقام او الفعل (ذلك) اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) فى افراد الفعل (دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون آخر

وتحقيقه) اى بيان كون الفعل يفيد العموم على الوجه الحق والسر فى الاتيان بهذا البيان انه لما كان فى افادة الفعل العموم فى المصدر غموض ودقة من جهة انه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة كما اشار اليه بقوله بفعل الاعطاء والحقيقة توجد فى جميع الافراد فالحمل على بعضها تحكم حتى ذهب علماء الاصول من الحنيفة الى ان المصدر المدلول عليه بالفعل لايحتمل العموم حتى لو نواه المتكلم لايصدق لانهم لايعتبرون كون القصد الى نفس الفعل ولا كون المقام خطابيا احتاج الى تحقيقه (قوله حينئذ) اى حين اذا كان القصد ثبوت الفعل الى فاعله (قوله بفعل الاعطاء) اى الذى هو مصدر يعطى اى يوجد هذه الحقيقة وانما كان معناه ماذكره لان الفرق بين المعرفة والنكرة بعد اشتراكهما فى ان معناهما معلوم للمخاطب والمتكلم ان الحضور فى الذهن والقصد الى الحاضر فيه معتبر فى المعرفة دون النكرة واذا كان القصد الى نفس الفعل يكون المصدر معرفة واللام فيه لام الحقيقة واعلم ان كون الفعل مفاده الحقيقة المعرفة لايمنع منه كونه فعلا لايقبل ال لان مضمنه يقبلها فلذا صح اعتبارها فيه ثم ان المراد بالفعل فى قول الشارح بفعل الاعطاء المعنى المصدرى وبالاعطاء المعنى الحاصل بالمصدر وحينئذ فلا يقال ان الاعطاء فعل فكيف يتعلق الفعل بالفعل (قوله على استغراق الخ) اى بان يراد الحقيقة فى ضمن جميع الافراد (قوله مبالغة) اى لقصد المبالغة (قوله لئلا الخ) اى وارتكبت المبالغة لئلا فهو علة للعلة (قوله الثبوت) اى ثبوت الفعل وقوله من غير اعتبار عموم ولاخصوص اى فى الفعل (قوله لانسلم ذلك) اى ماذكر من المنافاة (قوله فان عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض) اى كالعموم فى الفعل فان عدمه غير معتبر فى الغرض وقوله لايستلزم الخ اى لان عدم اعتبار الشئ ليس اعتبارا لعدمه فيصح ان لايعتبر الشئ ويوجد مع ذلك بلا قصد كما تقدم فى ان قصد التخصيص يصح معه وجود التقوى فى قولنا زيد يعطى ولو لم يقصد لان موجبه وهو تكرر الاسناد موجود وكذلك الفعل اذا كان الغرض اثباته لفاعله كان عموم افراده غير معتبر وان كان ذلك العموم مفادا من الفعل بواسطة المقام الخطابى حذرا من التحكم واعترض العلامة السيد هذا الجواب بان التعميم اذا لم يكن مقصودا من العبارة فلا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب فى عرف اهل هذا الفن لان مايستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة فى شئ اذ البلغاء لايعولون فى الافادة الاعلى مايقصدونه ومن ثم قيل ان مايستفاد من التراكيب الصادرة من غير البليغ لايلتفت اليه فى مدح الكلام به لعدم صحة قصده اياه فالاولى فى الجواب ان يقال ان الغرض من نفس الفعل الثبوت اوالنفى مطلقا واما التعميم فى افراد الفعل فانه مستفاد من الفعل بمعونة المقام الخطابى وحينئذ فلا تنافى آه وحاصله كما قال السيد الصفوى انه يقصد اولا الفعل مطلقا ليجعل بمعونة المقام

و تحقيقه ان معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الاعطاآت وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم فى افراد الفعل تنافى كون الغرض الثبوت او النفى مطلقا اى من غير اعتبار عموم ولاخصوص لانانقول لانسلم ذلك فان عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض لايستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم فى هذا المقام تخيلات فاسدة لاطائل تحتها فلم نتعرض لها (والاول) وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص

وسيلة الى جميع افراده على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصودا لذاته بل لينتقل منه بمعونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكناية فكما يصح ان يجعل الفعل الذى قصد ثبوته للفاعل مطلقا كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتى يصح ان يجعل كناية عن نفسه عاما من غير تعلقه بمفعول ثم قال السيد عيسى الصفوى وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بان يقال قول الشارح فان عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض اى اولا وبالذات وقوله فالتعميم غير مقصود اى اولا فلا ينافى انه مقصود ثانيا والمقصود اولا مطلق الثبوت الذى لا عموم فيه ثم يقصد التعميم ثانيا وان كان التعميم هو المقصود بالذات وعلى هذا فمعنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع اشخاص الاعطاآت ويلزم انحصارها فيه بحيث لا توجد لغيره ولا يقال هذا ينافى ماسبق فى هذا القسم من انه لم يعتبر فيه الكناية لانا نقول ذاك فى الكناية فى المفعول وهذا كناية فى افراد الفعل فقول المصنف سابقا ولا يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص لا ينافى كونه كناية عن نفسه عاما (قوله كقول البحترى) بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة وفتح التاء المثناة كما وجدته بخط بعض الفضلاء وهو ابو عبادة الشاعر المشهور من شعراء الدولة العباسية نسبة الى بحتر بضم الموحدة وسكون الحاء وفتح التاء ابو حى من طى (قوله فى المعتز بالله) اى فى مدحه وهو اما اسم فاعل يقال اعتز فلان اذا عد نفسه عزيزة او اسم مفعول اى المعز باعزاز الله له وهذا احسن لانه لا يلزم من عد الشخص نفسه عزيزة ان يكون عزيزا فى نفس الامر والمعتز بالله احد الخلفاء العباسية الذين كانوا ببغداد وهو ابن المتوكل على الله (قوله تعريضا بالمستعين بالله) هو اخو المعتز الممدوح كان منازعا للمعتز فى الامامة فمراد الشاعر بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن ضاهاه وقوله تعريضا حال من البحترى اى حال كونه معرضا بالمستعين بالله (قوله شجو) اى حزن حساده وقوله وغيظ عداه مرادف لما قبله (قوله ان يرى الخ) خبر عن شجو حساده وانت خبير بان رؤية المبصر وسماع الواعى ليس نفس الشجو والغيظ حتى يخبر بهما عنه لكن لما كانا سببا فى الحزن والغيظ جعلهما خبرا عنه فهو من اقامة السبب مقام المسبب فكأنهما لكمالهما فى السببية خرجا عنها وصارا عين المسبب (قوله واعى) هو الحافظ لما يسمع (قوله اى ان يكون الخ) تفسير للجملة بتقدير مضاف اى ان يوجد فى الدنيا رؤية ذى رؤية وسمع ذى سمع وليس تفسيرا للفعل فقط بدليل قوله ذو ولو قال ان تكون رؤية مبصر ويكون سمع واع لكان اوضح ليكون تفسيرا للفعل فقط الذى الكلام فيه تأمل (قوله فيدرك) اى لانهما اذا وجدا تعلقا بمحاسنه فيدرك الخ وهذا بيان للمفعول المخصوص الذى تعلق به الفعل وحاصله انه جعل السبب فى شجو الحساد وغيظهم وجود رؤية راء وسمع سامع فى الدنيا ثم بين المصنف وجه ايجاب الرؤية للشجو والسمع للغيظ بانه يلزم من وجودهما تعلقهما بمحاسن الممدوح

(كقول البحترى فى المعتز بالله) تعريضا بالمستعين بالله (شجو حساده وغيظ عداه * ان يرى مبصر ويسمع واعى اى يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك) بالبصر (محاسنه و) بالسمع (اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا) نصب عطف على يدرك اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة (الى منازعته) الامامة (سبيلا) فالحاصل انه نزل يرى ويسمع نزلة اللازم اى من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص

ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء اللازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فابصرها كل راء وسمعها كل واع بل لا يبصر الرائى الا تلك الآثار ولا يسمع الواعى الا تلك الاخبار فذكر الملزوم واراد اللازم على ماهو طريق الكناية ففى ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفى فيها مجرد ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره (والا) اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور

بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بتلك المحاسن فعبر بفعلين لازمين لينتقل من ذلك الى لازمهما وهو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص فيكونان كنايتين عن انفسهما باعتباري اللزوم والتعدى وليس فيه استلزام الشئ لنفسه وهو واضح

(قوله على استحقاقه الامامة) اى عند كل احد من غير المنازعين (قوله عطف على يدرك) اى المعطوف على يكون وانما عطفه عليه لان ادراك المحاسن يترتب عليه ان اعداءه وحساده الذين يتمنون الامامة العظمى لا يجدون سبيلا الى منازعته فيها لان نزاعهم اياه فيها فرع عن وجود مساعد لهم ولا مساعد لهم لاطباق الرائين والسامعين على انه الاحق بها لانه ذو المحاسن والاخبار الظاهرة دون غيره (قوله الامامة) مفعول ثان للمنازعة منصوب بنزع الخافض اى فى الامامة وسبيلا مفعول ليجدوا (قوله اى من يصدر الخ) اى ان يوجد من يصدر الخ ولو حذف الشارح لفظة من وقال اى صدور سماع ورؤية لكان احسن لانه تفسير للازم المذكور على قياس يعطى فان معناه يوجد الاعطاء (قوله ثم جعلهما) اى الشاعر وقوله بمفعول مخصوص اى لانه هو الذى يغيظ العدو لا مطلق وجود رؤية وسماع (قوله بادعاء) متعلق بقوله كنايتين اى جعلهما كنايتين بواسطة ادعاء الملازمة المذكورة وانما احتيج للادعاء المذكور لاجل صحة الكناية والا فالقيد ليس لازما للمطلق والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن لشجو والغيظ (قوله للدلالة الخ) علة لجعلهما كنايتين اى جعلهما كنايتين ولم يصرح بالمفعول المخصوص من اول الامر او يلاحظ تقديره للدلالة الخ وهذا جواب عما يقال لا حاجة الى اعتبار الاطلاق اولا ثم جعله كناية عن نفسه مقيدا بمفعول مخصوص وهل هذا الا تلاعب ولم لم يجعل من اول الامر متعلقا بمفعول مخصوص وحاصل الجواب انه لو جعل كذلك لفاتت المبالغة فى المدح لانها لا تحصل الا بحمل الرؤية على الاطلاق ثم يجعل كناية عن تعلقه بمفعول مخصوص اذ المعنى حينئذ انه متى وجد فرد من افراد الرؤية او السماع حصلت رؤية محاسنه وسماع اخباره وهذا يدل على ان اخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حالة هى امتناع الخفاء كما قال الشارح (قوله الى حيث يمتنع خفاؤها) اى الى حالة هى امتناع الخفاء اى انها صارت لا تخفى على احد فى كل وقت مادام الرائى رائيا والسامع سامعا (قوله بل لا يبصر الرائى) اى من المحاسن الا تلك الآثار اى محاسنه ولا يسمع الواعى اى لا اخبار احد الا تلك الاخبار اى اخبار مآثره لانه لو رئيت غير محاسنه او سمعت غير اخبار مآثره لتأتى ادعاء المشاركة فى استحقاق الامامة فلا يكون وجود الرؤية والسماع شجو حساده فالمقصود انما يحصل بالانفراد فيه فان قلت انه لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع اخباره لازمين لمطلق الرؤية والسماع ان لا يكون غير آثاره واخباره كذلك اذ ليس هنا ما يدل على الحصر فرؤية آثاره لا تنافى رؤية آثار غيره وكذلك سماع اخباره

(لا تنافى)

لاينافي سماع اخبار غيره فيجوز حصول الامرين معا اجيب بان قوة الكلام تدل على قصد الحصر بالادعاء لان ذلك انسب بالمقام الذى هو مقام المدح باستحقاقه الامامة دون غيره اذلا شك ان هذا لايتم الا اذا كان فيه من المزايا ماليس في غيره ولان اعداءه لايقهرون ولايشهدون له باستحقاق الامامة دون غيره الا اذا كان كذلك (قوله فذكر الملزوم) يعني مطلق الرؤية والسماع واراد اللازم يعني رؤية آثاره ومحاسنه وسماع اخباره الدالة على استحقاقه الملك (قوله على ماهو طريق الكناية) اى عند المصنف من اطلاق الملزوم وارادة اللازم كما في زيد طويل النجاد فقد اطلق الملزوم وهو طول النجاد واريد اللازم وهو طول القامة (قوله ففي ترك الخ) الظاهر ان هذا نفس قوله للدلالة الخ في المعنى وحينئذ فلا حاجة لاعادته الا ان يقال اعاده ليرتب عليه قوله ولايخفى الخ قرره شيخنا العدوى (قوله ففي ترك المفعول) اى في اللفظ وقوله والاعراض عنه اى في النية والتقدير فالعطف مغاير ويصح ان يكون تفسيريا واتى به للاشارة الى ان ترك المفعول ليس عن سهو بل تركه عن قصد ليتأتى التنزيل والاول انسب بقوله الآتي ولا يخفى الخ (قوله الى حيث يكتفى فيها) اى الى حالة هي ان يكتفى في ادراكها مجرد ان يكون في الدنيا ذو سمع (قوله حتى يعلم) اى فيعلم ذو السمع وذو البصر ان الممدوح هو المنفرد بالفضائل اى فيستحق الخلافة دون غيره (قوله مطلقا) اى من غير قصد الى تعلقه بمفعول فليس الاطلاق هنا كالاطلاق السابق (قوله بل قصد تعلقه بمفعول) اى مخصوص لان الغرض ان الفعل المنسوب لفاعله يتعدى الى مفعول واتى بهذا الاضراب لاجل صحة ترتب قوله وجب التقدير على قوله والا اذ هو بحسب الظاهر نفي لما ذكر من المعطوف عليه وهو قوله ان كان اثباته له او نفيه عنه مطلقا وذلك على مقتضى مافسر به الاطلاق سابقا يصدق بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص وحينئذ فلا يصح الترتب والحاصل انه انما اتى بهذا الاضراب للاشارة الى ان الصور الداخلة تحت الا لايصح ارادة جميعها اذ من جملتها مااذا اريد ثبوت الفعل للفاعل على جهة العموم او الخصوص وهو لايصح رجوع وجب التقدير اليه (قوله بحسب القرائن) جمع القرائن نظرا للاماكن والمواد والا فقد يكون الدال قرينة واحدة (قوله ان عاما فعام) اى ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وذلك نحو والله يدعوا الى دار السلام اى كل واحد (قوله وان خاصا فخاص) اى وان كان المدلول عليه بالقرينة خاصا فاللفظ المقدر خاص نحو اهذا الذى بعث الله رسولا لان الموصول يستدعى ان يكون في صلته مايرجع اليه وكقول السيدة عائشة مارأيت منه ولا رأى مني (قوله ومحذوف من اللفظ لغرض) اى لان المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى غرض موجب لحذفه (قوله ثم الحذف) اى حذف المفعول المدلول عليه بالقرينة

(وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف . اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة) والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف (مالم يكن تعلقه به) اى تعلق فعل المشيئة بالمفعول (غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين) اى لو شاء الله هدايتكم لهداكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس (بخلاف) ما اذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما في (نحو) قوله

وقوله اما للبيان الخ اى الاظهار بعد الاخفاء والحاصل ان حذف المفعول فيما وجب تقديره له شرطان الاول وجود القرينة الدالة على تعين ذلك المحذوف الثانى الغرض الموجب للحذف ولما ذكر المصنف الشرط الاول شرع فى تفصيل الثانى بقوله اما للبيان الخ (قوله اما للبيان الخ) اى المفيد لوقوع ذلك المبين فى النفس ورسوخه فيها بخلاف البيان ابتداء لما مر من ان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب (قوله كما فى فعل الخ) اى كحذف مفعول فعل المشيئة اى الدال عليها (قوله ونحوهما) كالمحبة كما فى لو احببكم لأعطاكم اى لو احب اعطاءكم لاعطاكم (قوله اذا وقع) اى فعل المشيئة شرطا التقييد بذلك نظر الغالب والا فقد يكون فعل المشيئة المحذوف مفعوله لتلك النكتة غير شرط كما فى قولك بمشيئة الله تهتدون اذا لتقدير بمشيئة الله هدايتكم تهتدون كذا قيل وفيه انه ليس هنا فعل والكلام فى متعلقات الفعل الا ان يقال المراد بالفعل مطلق العامل على سبيل عموم المجاز او الفعل حقيقة او حكما على طريق استعمال الكلمة فى حقيقتها ومجازها تأمل (قوله يدل عليه) اى على ذلك المفعول وقوله ويبينه تفسير لما قبله (قوله مالم يكن الخ) كلام المصنف يوهم ان كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة فى تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد بذلك الحذف ولذلك قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله لكنه انما يحذف الخ) اى لكن مفعول فعل المشيئة ونحوها انما يحذف مدة انتفاء كون تعلق الفعل بذلك المفعول غريبا (قوله نحو فلو شاء الخ) هذا مثال للنفى اى ان المفعول الذى لم يكن تعلق فعل المشيئة غريبا مثل المفعول فى قوله تعالى فلو شاء الخ (قوله علقت المشيئة عليه) ظاهره ان فعل الشرط معلق على المفعول به مع انه ليس كذلك واجيب بان على بمعنى الباء وعلقت بمعنى تعلقت اى تعلقت المشيئة به تعلق العامل بالمعمول (قوله صار) اى ذلك الشئ وهو المفعول وقوله مبينا بفتح الياء اسم مفعول ويصح ان يكون اسم صار للجواب وحينئذ فيكون مبينا بصيغة اسم الفاعل والحاصل ان ذلك المفعول دل عليه كل من الشرط والجواب لكن الشرط دل عليه اجمالا والجواب دل عليه تفصيلا لجهة الدلالة مختلفة وانما دل الجواب عليه لان سوق المشيئة شرطا يدل غالبا على ان المترتب عليها هو المشاء والمراد الذى هو المفعول الذى وقعت عليه الاشاءة والارادة (قوله وهذا) اى البيان بعد الابهام اوقع فى النفس اى لما قلناه سابقا (قوله بخلاف الخ) الظاهر انه مرتبط بالمثال اى ان عدم غرابة التعلق نحو فلو شاء لهداكم اجمعين بخلاف الخ فانه غريب الخ هذا هو المناسب فى المتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما اذا كان الخ ان يتعلق بقوله مالم يكن تعلقه الخ (قوله غريبا) اى نادرا (قوله فانه لايحذف) اى لايستحسن حذفه (قوله كما فى نحو قوله) اى قول ابى الهندام الخزاعى يرثى ابنه الهندام ومطلع القصيدة التى منها ذلك البيت

قوله المشاء وكذلك قوله وقعت عليه الاشاءة هكذا فى النسخ وفيه نظر فان الفعل ثلاثى فقياس اسم المفعول مشئ كمبيع وقياس المصدر شئ كبيع كما لايخفى (مصححه) قوله ومثل الذى الخ هكذا فى النسخ ولا معنى له فيما يظهر فلعله محرف عن وحل او نحو ذلك وليحرر (مصححه)

(ولو شئتُ ان أبكى دما لبكيته) عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (واما قوله فلم يُبقِ منى الشوقُ غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه) اى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الافاضل فى ضرام السقط من ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكا التفكر

* قضى وطرا منك الحبيب المودع * ومثل الذى لايستطاع فيدفع *
الى ان قال ولو شئت الخ وبعده
* واعددته ذخرا لكل ملمة * وسهم الرزايا بالذخائر مولع *
* وانى وان اظهرت منى جلادة * وصانعت اعداء عليه لموجع *

(قوله لبكيته) بفتح الكاف وقوله عليه متعلق بابكى والضمير عائد على ولده الهندام وقوله ولكن ساحة الصبر اوسع اى من ساحة البكاء ولايخفى ما فى قوله ساحة الصبر من الاستعارة بالكناية والمعنى ان مابى من الاحزان يوجب بكاء الدم عليه لكن اعاننى على ترك ذلك الصبر (قوله غريب) اى لقلة ذكره كذلك فى كلام البلغاء (قوله فذكره) اى بكاء الدم الذى هو المفعول وان كان الجواب دالا عليه (قوله ليتقرر) اى ذلك المفعول فى نفس السامع لانه صار مذكورا مرتين المرة الثانية باعادة الضمير عليه (قوله ويأنس به) اى لتكرره عليه بخلاف مالو حذف او لا ثم ذكر مرة واحدة ولا تأنس به النفس (قوله واما قوله) اى قول ابى الحسن على بن احمد الجوهرى (قوله فليس منه) اى ولا من الحذف للبيان بعد الابهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو ان ابكى المتبادر منه البكاء الحقيقى (قوله اى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها الخ) اى وانما هو مما ترك فيه الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف والحاصل ان مفعول المشيئة هنا مذكور باتفاق المصنف وصدر الافاضل وانما الخلاف بينهما فى علة ذكره فالمصنف يعلل ذكره بعدم الدليل عليه لو حذف وصدر الافاضل يعلله بغرابة تعلق الفعل به اذا علمت هذا تعلم ان النفى بليس مسلط على القيد الذى هو قوله بناء على غرابة تعلقها به والمعنى ان ترك الحذف الذى هو عبارة عن الذكر لاجل الغرابة كما يقول صدر الافاضل منفى بل ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف وتعلم ان قوله على ماذهب الخ متعلق بالنفى الذى هو ترك الحذف لاجل الغرابة (قوله صدر الافاضل) هو الامام ابو المكارم المطرزى تلميذ الامام محمود جار الله الزمخشرى وضرام السقط بكسر الضاد المعجمة وبكسر السين المهملة شرح له على ديوان ابى العلاء المعرى المسمى بسقط الزند والسقط الزند فى الاصل عبارة عن النار الساقطة من الزناد فشبه الفاظ ذلك الديوان بالنار على طريق الاستعارة المكنية واثبات الزند تخييل والضرام فى الاصل معناه التأجيج فضرام سقط الزند تأجيج ناره (قوله لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب) اعترض بأنه كيف يكون من الذكر للغرابة مع ان غرابة مفعول المشيئة اعنى ان بكى انما هى بمفعوله اعنى تفكرا وهو لم يذكر اذلم يقل فلو شئت ان ابكى تفكر ابكيته وقد يجاب بأنه مذكور على طريق التنازع فان اعملنا فيه فعل الشرط فظاهر ذكره وان اعملنا الثانى وقدرنا للاول ضمير المتنازع فيه كفى لان المقدر كالمذكور واعترض على الاول بانه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير فى الثانى لان فى حذف الضمير تهيئة

العامل للعمل وقطعه وهو ممنوع واجيب بان المنع ليس متفقا عليه فقد اجاز بعضهم الحذف للضمير من الثانى كالاول واستدل بنحو قوله

* بعكاظ يعشى الناظر ين اذا هم لمحوا شعاعه *

فعلى الاحتمال الاول يمكن التصحيح بالجرى على مذهب هذا المجيز تأمل (قوله لا البكاء التفكرى) اى وحينئذ فلا يصح ماقاله صدر الافاضل من ان الاصل لوشئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا وبطل القول بان البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته لان مفعول المشيئة فيه ليس غريبا حينئذ وتعين القول بان مفعول المشيئة انما ذكر لعدم الدليل الدال عليه لو حذف ومما يحقق ان المراد بالبكاء الاول الحقيقى ان الكلام مع ارادته يكون انسب بمقصود الشاعر وهو المبالغة فى فنائه حتى انه لم يبق فيه مادة سوى التفكر لانه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلبت من نفسى بكاء لم اجده بل اجد التفكر بدله واما لو كان المعنى لوشئت ان ابكى تفكرا بكيته لم يفد انه لم يبق فيه الا التفكر لصحة بكاء التفكر الذى هو الحزن والكمد عند كثرة الدمع ببقاء مادة اخرى وهذا المعنى لايناسب قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى آه يعقوبى (قوله فلم يبق) بضم الياء وضميره للتحول وقوله تحول اى تتردد تذهب وتأتى (قوله حتى لوشئت البكاء) اى الحقيقى (قوله فريت جفونى) بتخفيف الراء اى مسحتها وامررت يدى عليهما ليسيل الدمع (قوله وعصرت الخ) مرادف لماقبله وضمير اجده للدمع (قوله وخرج منها) اى من العين وقوله بدل الدمع اى المطلوب وقوله التفكر اى الذى ليس بمطلوب وكان الاولى للشارح حذف هذا لان التفكر لايخرج من العين وانما يقوم بالقلب (قوله مطلق مبهم) الثانى تفسير للاول والمراد باطلاقه وابهامه عدم ارادة تعلقه بمفعول مخصوص والمعنى لوشئت ان اوجد حقيقة البكاء ماقدرت على الاتيان بها لعدم مادة الدمع منى وحينئذ فابكى منزل منزلة اللازم كذا قال بعضهم ولكن الاليق بقول المصنف ان المراد بالبكاء الاول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى ان يقال ان المعنى فلوشئت ان ابكى دمعا لبكيته فحذف المفعول للاختصار الا ان هذا اللائق بكلام المصنف يبعده قول الشارح مطلق مبهم لانه قد اعتبر تعلقه بمفعول مخصوص اللهم الا ان يقال المراد بقوله مطلق مبهم انه غير معدى للتفكر فلا ينافى انه بكاء دمع وعلى هذا فقوله غير معدى الخ تفسير لماقبله او يقال المراد انه مطلق ومبهم من حيث اللفظ لعدم تعينه بالاضافة فلا ينافى ان المراد البكاء الحقيقى والمفعول محذوف اختصارا (قوله معدى الى التفكر) تفسير لقوله مقيد (قوله فلا يصلح تفسير اللاول) لانه مباين له اى وحينئذ فذكر مفعول المشيئة لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف لالكون تعلق الفعل به غريبا (قوله كما اذا قلت لوشئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين) اى فلو حذف درهما لتوهم ان المراد لوشئت ان تعطى درهمين اعطيتهما مع ان هذا ليس مرادا وكذلك قوله لوشئت الخ

غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكرى لانه اراد ان يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لوشئت البكاء فريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لوشئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين كذا فى دلائل الاعجاز ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ماقيل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل ماحذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر

لوحذف قوله ان ابكى بان قال لوشئت بكيت تفكرا لم يوجد مايدل عليه بل يوهم ان المراد بكاء التفكر مع ان المراد البكاء الحقيقي فظهر لك ان قوله كما اذا قلت الخ تنظير من حيث عدم صلاحية تفسير الثاني للاول لكن كان الانسب في التنظير ان يقول كما لو قلت لوشئت ان تعطى عطايا اعطيت درهمين وذلك لان البكاء في البيت ليس مقيدا بالفعل بل مطلق فالاولى ان لا يقيد العطايا في النظير ايضا تأمل قرره شيخنا العدوي (قوله وقلة التدبر) عطف سبب على مسبب (قوله ماقيل الخ) حاصله ان بعض الشراح جعل قول المصنف واماقوله راجعا لقوله كما في فعل المشيئة لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكى ليس للبيان بعد الابهام بل لامر آخر لان قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول ابكى لانه ليس التفكر (قوله ان الكلام) اى ان كلام المصنف وهو قوله واما قوله الى قوله فليس منه مسوق في مفعول ابكى لا في مفعول المشيئة كما هو التقرير الاول (قوله والمراد) اى ومراد المصنف بقوله فليس منه وهذا من تتمة القيل (قوله لغرض آخر) اى كالاختصار وانما كان هذا القيل ناشئا من سوء الفهم لامرين الاول ان ذلك خلاف سياق كلام المصنف لانه كلامه السابق انما هو في حذف مفعول المشيئه لا في مفعول ابكى الثاني ان قول المصنف واما قوله فلم يبق الخ انما ذكره لاجل الرد على صدر الافاضل القائل انه ذكر مفعول المشيئة هنا للغرابة ولذا قال لان المراد بالاول البكاء الحقيقي وليس للرد على من زعم ان الحذف في البيت للبيان بعد الابهام والاقال لان الحذف للاختصار بدل قوله لان المراد بالبكاء الاول الحقيقي (قوله وقيل يحتمل الخ) الفرق بين هذا وماقاله صدر الافاضل ان قائل هذا يجوز ماقاله المصنف كما يجوز ماقاله صدر الافاضل بقرينه قول الشارح يحتمل فالاوجه صدر الافاضل جوزه صاحب هذا القيل وفرق بعضهم بفرق آخر وحاصله ان هذا القول يغاير قول صدر الافاضل من جهة ان صدر الافاضل اعتبر ان المعنى لو اردت ان ابكى تفكرا لبكيته ولم يعتبر عدم بقاء مادة الدمع بخلاف هذا القائل فانه اعتبر ان المعنى لم يبق في الشوق مادة دمع وصرت اقدر على بكاء التفكر فلوشئت ان ابكى تفكرا لبكيت تفكرا وعلى كل حال فيرد عليهما بما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر هذا وقرر شيخنا العدوي ان هذا القيل عين ماقاله صدر الافاضل وانما اعاده الشارح لاجل بيان توجيهه والاعتراض عليه (قوله لان ترتب هذا الكلام) اعني قوله فلوشئت ان ابكى بكيت تفكرا والترتب جاء من حيث التعبير بالفاء المفهمة ان مابعدها مرتب على ماقبلها ومتوقف عليه من حيث ان الاول سبب في الثاني (قوله لان القدرة الخ) حاصله ان بكاء التفكر عبارة عن الحزن واسف النفس على عدم نيل المراد. فلوكان المراد لوشئت البكاء التفكرى لبكيته لما رتبه على عدم ابقاء الشوق غير الخواطر لانه لا اختصاص لبقاء التفكر اعني حصول الاسف والحزن بمن لم يبق فيه الشوق

وقيل يحتمل ان يكون المعنى لوشئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا اى لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ماذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير تفكرى يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لان القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فافهم (واما لدفع توهم ارادة غير المراد) عطف على اما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله وكم ذدت) اى دفعت

سوى الخواطر لجواز حصول ذلك الاسف والحزن من غيره ايضا وهو من يقدر على البكاء بالدمع والمناسب للترتب كونه اذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التفكر وقد يقال المراد لم يبق منى الشوق غير تفكرى فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فقط دون بكاء الدمع والدم ونحوهما فلو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا ورد بان هذا يتوقف على انه لم يبق فيه غير التفكر وهذا يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء فى قول هذا القائل اى لم يبق فى مادة الدمع الآن يقال والمراد لا غيره وقال الشيخ يس وقد يقال ان القدرة على بكاء التفكر وان لم تتوقف فى حد ذاتها على حالة عدم ابقاء الشوق غير الخواطر بل كما تجامعه تجامع القدرة على البكاء بالدمع لكنها باعتبار التخصيص بتلك الحالة ونفى ماعداها من القدرة على بكاء الدمع والدم تتوقف على ذلك وهذا هو الذى اراده ذلك القائل كما يدل عليه قوله اى لم يُبق فى الشوق مادة الدمع الخ ولاجل امكان رد النظر الذى قاله الشارح بما علمت من البحث قال الشارح فافهم (قوله متعلق بتوهم) اى ان توهم المخاطب فى ابتداء الكلام ان المتكلم اراد غير المراد مندفع بحذف المفعول ويجوز ايضا تعلقه بدفع اى بحذف المفعول لاجل ان يندفع فى اول الكلام توهم ارادة غير المراد فان قلت لاى شئ اقتصر الشارح على الاول مع صحة الثانى قلت انما اقتصر على الاول لانه هو الذى يدل عليه قول المصنف اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده الخ ولك ان تمنع تعلقه بالدفع لان التعليق به يوهم ان الدفع لا فى الابتداء غير حاصل بحذف المفعول كما ان التعليق بالتوهم يدل على ان التوهم فى الانتهاء اعنى بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة هى الدفع المطلق اعنى ابتداء وانتهاء كذا قيل وقد يقال لانسلم ان النكتة هى الدفع المطلق بل الدفع فى الابتداء واما فى الانتهاء فالدفع حاصل بغير الحذف وذلك لان توهم غير المراد لا يبقى بعد تمام الكلام على ما حققه المثال فلا يصح توهم بعد الابتداء حتى يدفع ثانيا (قوله كقوله) اى قول القائل وهو البحترى فى مدح ابى الصقر (قوله من تحامل حادث) التحامل هو الظلم واضافته للحادث اما حقيقة اى كم دفعت من تعدى الحوادث الدهرية على اوان الاضافة بيانية اى من الظلم الذى هو حادث الزمان وعلى هذا فجعل حادث الزمان ظلما مبالغة كرجل عدل (قوله وكم خبرية) ويحتمل ان تكون استفهامية محذوف المميز اى كم مرة اوزمانا ويكون زيادة من فى المفعول لان الكلام غير موجب لتقدم الاستفهام الذى يزاد بعده من وهذا الاستفهام لادعاء الجهل بالعدد لكثرته مبالغة فى الكثرة (قوله وجب الاتيان بمن) لقوله كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية (قوله لئلا يلتبس) اى المميز بالمفعول لذلك الفعل المتعدى لانه اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها وجب نصبه حملا لها على الاستفهامية خلافا للفراء فانه يجره بتقدير من وخلافا ليونس فانه

(عنى من تحامل حادث) يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على انها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف اى كم مرة ومن فى من تحامل زائدة

يجوز الاضافة مع الفصل وبهذا الذى قاله الشارح تعلم ان الضابط لزيادة من ليس هو مجرد عدم الايجاب بل هو اوكون المزيد فيه تميز الكم الخبرية الذى فصل بينها وبينه بفعل متعد (قوله وقيل المميز محذوف) اى وكم خبرية على حالها وقوله زائدة اى فى الاثبات على مذهب الاخفش وتحامل مفعول لذدت علـى هذا والجملة خبر عن كم والرابط لتلك الجملة بالمبتـدأ ضمير محذوف والمعنى مرات كثيرة ذدت عنى تحامل الحوادث فيهـا (قوله عن هذا الحذف) اى حذف المميز وقوله والزيادة اى زيادة من اللذين هما خلاف الاصل وقوله بماذكرناه اى من الوجه الاول فانه غنى عن التقدير والزيادة فيكون ارجح (قوله وسورة ايام) عطف على تحامل حادث كالتفسيرله (قوله حزن الى العظم) والجملة فى محل جر صفة لايام اى من وصف الايام انهن حززن الخ ويحتمل ان يكون ضمير حززن للسورة فتكون الجملة صفة لها واتى بضمير الجمع نظرا الى ان لكل يوم سورة او ان المضاف اكتسب الجمعية من المضاف اليه كما فى قوله

* فاحب الديار شغفن قلبى * ولكن حب من سكن الديارا *

(قوله دفعا لهذا التوهم) اى من السامع ابتداء الذى هو محذور فى هذا المقام لان الشاعر حريص على بيان كون مادفعه الممدوح من سورة الايام بلغ الى العظم لابلغيته فى الشدة بحيث لايخالج قلب السامع خلاف ذلك اصلا ولو فى الابتداء لان ذلك اوكد فى تحقق احسان الممدوح حيث دفع ماهو بهذه الصفة فان قلت ان هذا الغرض الذى هو دفع التوهم ابتداء لايتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخيره عن قوله الى العظم بان يقـال حززن الى العظم اللحم قلت ليس فى الكلام مايدل على ان النكتـة لاتوجد الابهذا الحذف فهى توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره اذلا يجب انعكاسها على ان ذكره بعد قوله الى العظم لايحسن للعلم به فيكون ذكره عبثا ويلزم عليه تقديم المفعول بواسطة على المفعول مباشرة مع امكان حصول الغرض بدونه (قوله واما لانه اريد الخ) اى بحذف المفعول اما للبيان بعد الابهام واما لان المفعول المحذوف اريد ذكره ثانيا اى فى محل ثان مع فعل آخر وليس المراد انه اريد ذكره ذكرا ثانيا لانه لم يذكر اولا الا ان يقال المقدر كالمذكور (قوله يتضمن ايقاع الفعل) الاولى ايقاع فعل والمراد بالايقاع هنا الاعمال اى على وجه يتضمن اعمال فعل فى صريح لفظ ذلك المفعول اثباتا كان او نفيا فلو ذكر المفعول اولا لذكر فى الجملة الثانية بالاضمار فيقع الفعل فى تلك الجملة الثـانية على الضمير العائد على المذكور اولا والغرض ايقاعه على صريح لفظه واعترض على المصنف بان ذكر المفعول اولا لاينافى ذكره ثانيا غايته انه من وضع الظاهر موضع الضمير لكمال العناية به واجيب بان الحذف فى المفعول اكثر من الوضع المذكور

وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بماذكرناه (وسورة ايام) اى شدتها وصولتها (حززن) اى قطعن اللحم (الى العظم) فحذف المفعول اعنى اللحم (اذلو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر مابعده) اى مابعد اللحم يعنى الى العظم (ان الحز لم ينته الى العظم) وانما كان فى بعض اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم (واما لانه اريد ذكره) اى ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد اليه (اظهارا لكمال العناية بوقوعه) اى الفعل (عليه) اى المفعول حتى كأنه لايرضى ان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك فى السو * دد والمجد والمكارم مثلا) اى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذلو ذكره لكان المناسب فلم نجده

على انه لوصرح به اولافى البيت لاوهم تعدد المثل وان المثل الثانى خلاف الاول لان تكرار النكرة ظاهر فى افادة التغاير فيكون المعنى قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للمطلوب وانما وجدنا المطلوب وهو فاسد (قوله اظهارا الخ) علة لارادة الاتيان بصريح اسمه ثانيا واما نكتة الحذف اولا فلانه مع الاتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار آه سم (قوله حتى كأنه الخ) كان التحقيق اى حتى لا يرضى المتكلم تحقيقا بوقوع الفعل على ضمير المفعول وان كان ضميره العائد عليه كناية عنه وانما لم يرض المتكلم بذلك لان الضمير يحتمل ان يعود على شخص آخر غير الاول والمعنى حينئذ قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للمطلوب وانما وجدنا المطلوب وهذا فاسد (قوله كقوله) اى قول البحترى فى مدح المعتز بالله وبعد البيت المذكور

※ لم يزل حقك المقدم يمحو ※ باطل المستعار حتى اضمحلا ※

(قوله لحذف مثلا) فيه ان المحذوف انما هو ضميره وذلك لانه من باب التنازع فاعمل الثانى وحذف ما اضمر فى الاول لانه فضلة فالمثل حينئذ مؤخر فقط لا محذوف والمحذوف انما هو ضميره الا ان يقال المراد لحذف مثلا اى الذى كان الاصل ذكره او لا ليعود عليه الضمير فينتفى التنازع فلما حذف انتفى التنازع واعمل الثانى وحذف ضميره من الاول كما حذف هو على انه لا مانع من ان لفظ مثل محذوف من الاول لدلالة الثانى (قوله لكان المناسب الخ) اى نظر الكثير وهو عدم الاظهار موضع الاضمار (قوله فيفوت الغرض الخ) اى لان الفعل الثانى وهو نجد ليس واقعا على صريح لفظ المفعول بل على ضميره وقوله عدم الوجدان الاولى ايقاع الوجدان المنفى على لفظ المثل وانما كان الغرض هو ماذكر لان الآكد فى كمال مدح الممدوح نفى وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يخطر بالبال ان الذى نفى وجد انه غير المثل ولا شك ان الضمير من حيث هو يحتمل ذلك اى نفى وجدان غير المثل لاحتمال رجوع الضمير لشئ آخر غير المثل وان تعين المعنى بالمقام والمراد ولكن المبالغة فى المدح لا يناسبها الا ما لا يأتيه الباطل بوجه ولو تخيلا (قوله ويجوز ان يكون السبب فى حذف مفعول طلبنا ترك الخ اى ويجوز ان يكون السبب ايضا فى حذفه البيان بعد الابهام لانه ابهم المطلوب اولا ثم بين انه المثل (قوله بطلب مثل له) متعلق بالمواجهة (قوله قصدا) علة للترك اى انما ترك الشاعر مواجهة الممدوح بطلب مثل له لقصده المبالغة فى التأدب معه تعظيما له (قوله حتى كأنه لا يجوز وجود المثل) اى ولو قال طلبنا لك مثلا لكان ذلك مشعرا بتجويز وجود المثل لان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده والغرض الذى يناسب المبالغة فى المدح احالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بامكان وجوده فان قلت ان العاقل يقع منه التمنى وهو طلب متعلق بالمحال فلا يتم قولكم ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده قلت المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الحب القلبى

فيفوت الغرض اعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز ان يكون السبب) فى حذف مفعول طلبنا (ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصدا الى المبالغة فى التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده (واما للتعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد) بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) اى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا (واما لمجرد الاختصار) من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم وغيره وفى بعض النسخ

المقرون بالسعي واما التمني فهو عبارة عن مجرد حب القلب فمن ثم تعلق بالمحال (قوله واما التعميم في المفعول) اى المحذوف (قوله مايؤلم) اى مايوجع (قوله بقرينة ان المقام مقام المبالغة) اى في الوصف بالايلام فيكون ذلك المقام قرينة على ارادة العموم في ذلك المفعول وانه ليس المراد مايؤلمني اويؤلم بعض الناس اونحو ذلك (قوله حينئذ) اى حين اذ ذكر المفعول (قوله ورد) هو من الورود بمعنى الاتيان لامن الايراد بمعنى الاعتراض (قوله الى دار السلام) اى السلامة من الآفات (قوله اى جميع عباده) بمعنى المكلفين وانما قدر المفعول هنا عاما لان الدعوة من الله الى دار السلام بسبب التكليف عامة لجميع العباد المكلفين الا انه لم يجب منهم الا السعداء بخلاف الهداية بمعنى الدلالة الموصلة فانها خاصة ولهذا اطلق الدعوة في هذه الآية وقيد الهداية في قوله بعد ذلك ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم (قوله مبالغة) اى حالة كون العموم مبالغة وذلك لان ايلام كل احد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة (قوله والثاني تحقيقا) اى والمثال الثاني يفيد العموم على وجه الحقيقة (قوله واما لمجرد الاختصار) اى للاختصار المجرد عن مصاحبة نكتة اخرى من عموم في المفعول اوخصوص فيه (قوله تذكرة) اى مذكرة ومنبهة على ماسبق وهو قوله والاوجب التقدير بحسب القرائن خوف ان يغفل عنه (قوله فلا حاجة اليه) اى ليس له فائدة اصلية غير التذكرة (قوله ومايقال) اى في الجواب عن المصنف (قوله عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد اختصار) اى وليس المراد عند قيام قرينة دالة على المحذوف التي لابد منها ايضا (قوله لان هذا المعنى) اى وهو كون المراد القرينة الدالة على خصوص النكتة التي هي مجرد الاختصار وقوله معلوم اى فلا حاجة للنص عليه وقد يقال ان كان المراد انه معلوم من المتن ففيه انه لم يعلم وان كان المراد انه معلوم من خارج ففيه انه لايعترض بالعلم من خارج والا لورد ان جميع النكات المذكورة في المتن معلومة من خارج فلا حاجة لذكرها فيه فكان الاولى للشارح الاقتصار على الوجه الثاني اعني قوله جار في سائر الاقسام ويمكن ان يقال المراد انه معلوم من الامثلة المذكورة حسبما تقرر فيها تأمل قرره شيخنا العدوى ثم ان قوله معلوم يفيد انه لابد من قرينة على ان الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار وهو كذلك قاله سم (قوله ومع هذا) اى ومع كونه معلوما فهو جار في سائر الاقسام اى في باقي اقسام الحذف كالحذف للبيان بعد الابهام فلابد فيه من قرينة تعين ان الحذف لما ذكر (قوله فلا وجه الخ) اى فلا وجه لذكر قوله عند قيام قرينة مع قوله لمجرد الاختصار دون غيره من نكات الحذف وقد يقال له وجه وهو ان مجرد الاختصار نكتة ضعيفة لايصار اليها الا اذا تعينت نظير ذلك مامر في ذكر المسند اليه حيث علل بالاصالة وقيد الشارح ذلك بقوله ولامقتضى للعدول عنه

(عند قيام قرينة) وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه وما يقال من ان المراد عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار

(قوله اصغيت اليه) اى املت اليه (قوله اى اذنى) انما قدر المفعول هكذا لان الاصغاء مخصوص بالاذن (قوله وعليه) انما قال وعليه ولم يقل ونحوه للتفاوت بين قرينتى المثالين فان القرينة فى الاول لفظ الفعل وهو اصغيت وفى الثانى جواب الطلب (قوله ارنى انظر اليك) ان قلت ارنى من اراه كذا اذا جعله يراه فكأنه قال اجعلنى ارى ذاتك انظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل فى الكلام و يمنع ترتب انظر على ارنى قلت انه عبر بالاراءة عن مجرد الكشف للحجاب عن الرائى لان الرؤية مسببة عنه فيترتب عليه قوله انظر اليك فكأنه يقول رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عنى لانى المحجوب حقيقة انظر اليك افاده اليعقوبى (قوله وههنا بحث) اى فى قول المصنف واما للتعميم مع الاختصار وحينئذ فالاولى تقديمه عنده (قوله ان لم يكن الخ) اى وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير الحذف بان يقال قد كان منك مايؤلم (قوله وان كانت الخ) وذلك مثل ان يذكر فى الكلام كل احد ثم يقال قد كان منك مايؤلم (قوله فالحذف لايكون الا لمجرد الاختصار) اى ولا يفيد التعميم واجاب الشارح فى شرح المفتاح عن هذا باختيار الشق الاول من الترديد وهو انه لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام وقوله فلا تعميم اصلا ممنوع لانه اذا لم يكن قرينة على ذلك يحمل ذلك المحذوف على العموم فى المقام الخطابى حذرا من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح فللحذف مدخل فى تقديره عاما لانه توصل به الى تقديره عاما فى ذلك المقام وفى هذا الجواب نظر لان العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابى لا من الحذف بدليل ان المفعول اذا ذكر حمل على العموم ايضا بواسطة المقام المذكور ما لم يدل دليل على الخصوص فيكون العموم مستفادا من المقام المذكور مطلقا حذف المفعول او ذكر لا من الحذف واجيب بان العموم فى المقام الخطابى مستفاد من المقام والحذف جميعا وحصول العموم مع غير الحذف لا يمنع حصوله معه فيكون للحذف دخل فى العموم فى الجملة (قوله واما للرعاية على الفاصلة) على زائدة لان الرعاية وما تصرف منها تتعدى بنفسها الا ان يقال انه ضمن الرعاية معنى المحافظة فعداها بعلى اى المحافظة على الفاصلة وفيه ان الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله فان التزم فيه الختم بحرف فهو سجعة ايضا فهى اخص من الفاصلة والمحافظ عليه بحذف المفعول الحرف الاخير من ذلك الكلام وهو الروى واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى المحافظة على روى الفاصلة تأمل واعترض بان رعاية الفواصل من البديع وليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعانى فذكره هنا تطفل وقد يجاب بان عدم اعتبار توافق الفواصل وان كان الاصل جوازه لان اعتبار التوافق من البديع لكن لما اورد بعض الفواصل مختوما بحرف واحد كان المقام فى الباقى مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجا عما يناسب المقام الذى اورد فيه ذلك البعض بعد ايراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام ماهو اعم من مقام مراعاة

(نحو اصغيت اليه اى اذنى وعليه) اى على الحذف لمجرد للاختصار قوله تعالى (رب ارنى انظر اليك اى ذاتك) وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف لايكون الا لمجرد الاختصار (واما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى (ما ودعك ربك وما قلى) اى ما قلاك وحصول الاختصار ايضا ظاهر

(واما لاستهجان ذكره) اى ذكر المفعول (كقول عائشة رضى الله عنها مارأيت منه) اى من النبي صلى الله عليه وسلم (ولا رآى منى) اى العورة (واما لنكتة اخرى) كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء ونحو ذلك (وتقديم مفعوله) الفعل (ونحوه) اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وماشبه ذلك (عليه) اى على الفعل (لرد الخطأ في التعين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا و) اصاب فى ذلك وا عتقد (انه غير زيد) واخطأ فيه (وتقول لتأكيده) اى تأكيد هذا الرد زيدا عرفت (لاغيره) وقد يكون

صفة الكلام ومقام اقتضاء ايراده افاده اليعقوبى (قوله اى ماقلاك) اى لحذف المفعول ولم يقل وماقلاك للمحافظة على روى الفاصلة لتوافق ماقبلها ومابعدها (قوله وحصول الاختصار ايضا ظاهر) يريد انه لامدافعة بين ماذكره المصنف وقول الكشاف ان الحذف فى هذه الآية للاختصار اذلا تزاحم فى النكات فيجوز اجتماع عدة من الاغراض فى مثال واحد وذكر السيد الصفوى وجها احسن مما ذكره المصنف والكشاف فى الآية وهو ترك مواجهته عليه الصلاة والسلام بايقاع قلى الذى معناه ابغض على ضميره وان كان منفيا لان النفى فرع الاثبات فى التعقل ولم يفعل ذلك فى ودعك بل اوقع على ضميره عليه السلام لان لفظ ودع ليس كلفظ قلى لان لفظ ودع معناه ترك وهو لايستلزم البغض (قوله واما لاستهجان) اى استقباح ذكره (قوله مارأيت منه الخ) صدر الحديث كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من اناء واحد مارأيت منه ولا رأى منى اى مارأيت منه العورة ولارآها منى ويمكن ان الحذف هنا اشارة لتأكد الامر بستر العورة حسا من حيث انه قد ستر لفظها على السامع ليكون الستر اللفظى موافقا للستر الحسى (قوله كاخفائه) اى خوفا عليه كأن يقال الامير يحب ويبغض عند قيام قرينة عند المخاطب دون بعض السامعين على ان المراد يحبنى ويبغض ذلك الحاضر فيحذف المتكلم المفعول خوفا على نفسه ان يؤذى بنسبة محبة الامير اليه اوخوفا على ذلك الحاضر بسبب نسبة بغض الامير اليه فقددعت الحاجة للحذف (قوله او التمكن من انكاره) اى كأن يقال لعن الله وأخزى ويراد زيدا عند قيام القرينة فيحذف المتكلم ذلك المفعول ليتمكن من الانكار ان نسب اليه لعن زيد وطولب بموجبه لان الانكار مع القرينة المجردة امكن من الانكار عند التصريح (قوله ان مست اليه) اى الى ماذكر من الاخفاء والانكار (قوله او تعينه حقيقة) كما يقال نحمد ونشكر اى الله تعالى لتعين انه المحمود المشكور حقيقة (قوله او ادعاء) اى كما يقال نخدم ونعظم والمراد الامير لادعاء تعينه وانه لايستحق ذلك فى البلد غيره (قوله ونحو ذلك) اى كايهام صونه عن اللسان كقولك نمدح ونعظم وتريد محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم عند قيام القرينة وكايهام صون اللسان عنه كقولك لعن الله واخزى وتريد الشيطان عند قيام القرينة واعلم ان الاختصار لازم للحذف لهذه الاوجه سواء قصد اولم يقصد وحينئذ فيصح ان يكون الحذف فيما ذكر له والنكات لاتتزاحم (قوله وتقديم مفعوله الخ) هذا هو المطلب الثانى من مطالب هذا الباب اى ان من احوال متعلقات الفعل تقديم معمول الفعل عليه من مفعول به او جار ومجرور او ظرف او حال او نحو ذلك كالمفعول له ومعه وفيه وانما زاد المصنف ونحوه لان المراد بالمفعول عند الاطلاق المفعول به فيحتاج لزيادة ونحوه لادخال المجرور والحال وباقى المفاعيل وانما لم يعبر بمعموله ويستغنى عن قوله ونحوه لان الكلام السابق مفروض فى المفعول لانه الاصل

رد الخطأ فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وتقول تأكيده زيدا عرفت وحده وكذا فى نحو زيدا اكرم وعمرا لاتكرم امرا ونهيا فكان الاحسن ان يقول لافادة الاختصاص (ولذلك) اى ولان التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل

فى المعمولية ولم يقل وتقديمه مع ان المقام مقامه ليتضح ضمير عليه المتعلق بتقديم (قوله من الجار والمجرور الخ) نحو فى الدار صليت وعند زيد جلست وراكبا جئت (قوله وماشبه ذلك) اى من جميع معمولات الفعل التى يجوز تقديمها على الفعل كالمفعول له ومعه وفيه والتميز على مافيه وخرج بقولنا التى يجوز الخ الفاعل فانه لا كلام لنا فيه لانه عند تقديمه لايكون معمولا للفعل بل مبتدأ (قوله لرد الخطأ) من اضافة المصدر لمفعوله اى لرد المتكلم خطأ المخاطب فى اعتقاده تعين مفعول الفعل ونحوه فيكون القصر قصر قلب كما يصرح به قوله لمن اعتقد الخ وليس المراد لرد الخطأ فى قصر التعيين وذلك لان قصر التعيين انما يلق لمن لاحكم عنده لانه انما يلق للمتردد كما يأتى ومن لاحكم عنده لاينسب اليه الخطأ لانه من اوصاف الحكم (قوله واصاب فى ذلك) اى فى اعتقاده المعرفة لانسان ما وقوله واعتقد اى مع ذلك الاعتقاد الاول (قوله وتقول لتأكيده) اى اذا لم يكتف المخاطب بالرد الاول (قوله اى تأكيد هذا الرد) اى المسمى بقصر القلب (قوله لاغيره) انما كان تأكيدا له لان منطوقه موافق لمفهوم زيدا عرفت وفى الاطول وتقول فى تأكيده اى تأكيد هذا التقديم لاتأكيد رد الخطأ لان المؤكد فى المتعارف هو المفيد للاول لامفاده الاترى انك تجعل فى جاء زيد زيد الثانى تأكيدا للاول فلايغرنك قول الشارح المحقق اى تأكيد هذا الرد (قوله وقد يكون) اى تقديم المفعول على الفعل وقد هنا للتحقيق لاللتقليل اى ان التقديم يكون لرد الخطأ فى الاشتراك تحقيقا واشار الشارح بهذا للاعتراض على المصنف حيث ذكر ان التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر افادته لقصر الافراد مع انه قد يفيده والاقتصار على ذكر الشئ فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله لرد الخطأ فى الاشتراك) اى لرد المتكلم خطأ المخاطب فى اعتقاده الاشتراك فى مفعول الفعل ويسمى ذلك الرد بقصر الافراد (قوله وتقول لتأكيده) اى لتأكيد ذلك الرد ان لم يكتف المخاطب بالرد المذكور (قوله زيدا عرفت وحده) اى لامشاركا بفتح الراء كما تعتقد وانما كان وحده مؤكدا لان منطوقه موافق لمفهوم زيدا عرفت وترك المصنف والشارح بيان افادة التقديم قصر التعيين مع انه يفيده كما يستفاد من المطول كأن تقول زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا ولكنه جاهل لعينه وشاك فى ذلك (قوله وكذا فى نحو زيدا اكرم الخ) اشار بذلك الى ان رد الخطأ فى قصرى القلب والافراد كما يكون فى الاخبار يكون فى الانشاء فنحو زيدا اكرم وعمرا لاتكرم يقال ذلك ردا على من اعتقد ان النهى عن الاكرام مختص بغير عمرو او الامر به مختص بغير زيد فى قصر القلب وكذا يقال ذلك ردا على من اعتقد ان النهى عن الاكرام او الامر بالاكرام مستوفيه زيد وعمرو فى قصر الافراد (قوله فكان الاحسن الخ) اى لاجل ان يدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة ويدخل فيه نحو زيدا اكرم وعمرا لاتكرم واورد على الشارح ان افادة الاختصاص

لايجرى فى الانشاء لانه عبارة عن ثبوت شئ لشئ ونفيه عن غيره ولايقبله الانشاء واجيب بان التخصيص وان لم يجر فى الانشاء باعتبار ذاته لكنه يجرى فيه باعتبار مايتضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا فقولك اكرم زيدا يتضمن خبرا وهو ان زيدا مأمور كرامه او مستحق للاكرام قال اليعقوبى بعدذكر هذا والحق ان التخصيص النسبة الى شئ دون غيره فان كانت النسبة انشائية فا وقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فا وقع به خبر وانما عبر بالاحسن دون الصواب لامكان الاعتذار عن المصنف بانه لم يذكر رد الخطأ فى الاشتراك ومايتعلق به من التأكيد بوحده اعتمادا على المقايسة بماسبق ولم يعمم بحيث يتناول الانشاء لانه فى مبحث الخبر (قوله مع الاصابة) اى مع اصابة المخاطب (قوله لايقال) اى عند ارادة الرد على المخاطب فى اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد (قوله تحقيقا لمعنى الاختصاص) الاضافة بيانية اى تحقيقا لمعنى هو اختصاص زيد بنفى الضرب عنه فان معناه قصر عدم الضرب على زيد وثبوته لغيره (قوله نفى ذلك) اى نفى وقوع الضرب على غير زيد (قوله مناقضا لمنطوق الخ) اى والجمع بين المتناقضين باطل والاولى للشارح اسناد المناقضة للاخير اعنى منطوق لاغيره فيقول فيكون منطوق لاغيره مناقضا لمفهوم التقديم لان الاول وقع فى مركزه والثانى هو الطارى وان كانت المناقضة نسبة بين الطرفين يصح اسنادها لكل منهما (قوله نعم لو كان التقديم لغرض آخر) اى كالاهتمام به فى نفى الفعل عنه او الاستلذاذ بذكره من غير ارادة الاعلام بثبوت الفعل لغيره جاز مازيدا ضربت ولاغيره وذلك لانه ليس فى التقديم ماينافى النفى عن الغير لان المعنى المفاد بالتقديم وهو الاهتمام مثلا يصح معه النفى عن الغير وثبوته واشار الشارح بذلك الى ان التقديم لايلزم ان يكون للاختصاص بل ذلك هو الغالب وقد يكون لاغراض اخر كما يأتى ذلك للمصنف فى قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا وكان الاولى للشارح ان يؤخر قوله نعم بعد قوله ولاما زيدا ضربت ولكن اكرمته لانه يجرى فيه ايضا (قوله وكذا زيدا ضربت وغيره) اى انه مثل مازيدا ضربت ولاغيره فى المنع عند قصد التخصيص وفى الجواز عند قصد غيره لان التخصيص يفيد نفى مشاركة الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض فان جعل التقديم للاهتمام او الاستلذاذ جاز ذلك اذ ليس فى التقديم ماينافى مقتضى العطف لان المعنى المفاد بالتقديم وهو الاهتمام يجامع المفاد بالعطف (قوله لان مبنى الكلام) اى لان الذى بنى وذكر لاجله هذا الكلام المحتوى على التقديم وهو مازيدا ضربت (قوله ليس على ان الخطأ واقع فى الفعل) اى والاستدراك بلكن يفيد ان مبنى الكلام على ان الخطأ واقع فى الفعل الذى هو الضرب فيكون فى الكلام تدافع اذ اوله يقتضى عدم الخطأ فى الفعل وآخره يقتضى الخطأ فيه (قوله ليس على ان الخطأ الخ) اى لانه لو اريد ذلك

على مفعول ما (لايقال مازيدا ضربت ولاغيره) لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولاغيره ينفى ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لاغيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز مازيدا ضربت ولاغيره وكذا زيدا ضربت وغيره (ولا مازيدا ضربت ولكن اكرمته) لان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ واقع فى الفعل

لقيل ماضربت زيدا ولكن اكرمته بلا تقديم للمفعول (قوله بانه الضرب) الباء بمعنى
في وهو بدل من في الفعل اوان الباء للتصوير (قوله واما نحو الخ) اي ان ماتقدم من ان
زيدا عرفت مفيد للاختصاص قطعا محله مالم يكن هناك ضمير الاسم السابق يشتغل
الفعل بالعمل فيه واما اذا كان هناك اشتغال فتأكيد ان قدر الخ وفي هذا رد على صاحب
الكشاف حيث جزم بان زيدا عرفته للتخصص (قوله فتأكيد) اي فذو تأكيد لانه
نفس التأكيد اوان قوله فتأكيد خبر لمحذوف اي فمفاده تأكيد للفعل المحذوف والمراد
فتأكيد فقط فلاينافي انه في حالة التخصيص فيه تأكيد ايضا فالمقابلة ظاهرة اويقال قوله
الآتي والا فتخصيص اي مقصود فلاينافي ان هناك تأكيدا الا انه غير مقصود فان قلت
اي فائدة لهذا التأكيد وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قديكون المقام مقام انكار
تعلق الفعل بالمفعول مع ضيق المقام بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل
مرتين صراحة المفيد للتأكيد المناسب للانكار الى مايفيد التأكيد مع الحذف المناسب
للاختصار (قوله اي عرفت زيدا عرفته) اي ففيه تكرار الاسناد وهو يفيد تأكيد الفعل
لايقال كيف يكون مفاده تأكيد الفعل المحذوف مع ان المراد بهذا الفعل التفسير لانا نقول
افادته التأكيد بالتبع لافادته تفسير المحذوف فالتوكيد لازم للتفسير الذي هو المراد بهذا الفعل
فان قلت كيف يستلزم التفسير التأكيد مع ان المفسر لم يفهم منه حتى يكون تأكيدا قلت بعد
ذكر المفعول يعلم ان ثم مقدرا بمعناه والمقدر كالمذكور فصار مذكورا مرتين وتسميته
تفسيرا من جهة دلالته على المحذوف فالتأكيد لازم له بتحقق ذكر مضمونه مرتين ولوكان
احد المذكورين تقديريا افاده ابن يعقوب (قوله والا الخ) اي والا يقدر المفسر قبل
المنصوب بل قدر بعده (قوله فتخصيص) اي فالكلام ذو تخصيص او فمفاد الكلام
حينئذ تخصيص (قوله كما في بسم الله) تشبيه في افادة الاختصاص (قوله فنحو زيدا
عرفته الخ) اعاده وان كان هو معنى كلام المتن ليرتب عليه قوله والرجوع الخ (قوله
محتمل للمعنيين) هما التأكيد والتخصيص فعلى احتمال التأكيد يكون الكلام اخبارا بمجرد
معرفة متعلقة بزيد وعلى احتمال التخصيص يكون الكلام اخبار بمعرفة مختصة بزيد
ردا على من زعم تعلقها بعمرو مثلا دون زيدا وزعم تعلقها بهما (قوله والرجوع
في التعيين) اي تعيين كون التقديم للتأكيد او التخصيص (قوله وعند قيام القرينة
على انه) اي زيدا عرفته للتخصيص بان كان المقام مقام اختصاص يكون اي زيدا
عرفته (قوله آكد) اي زائدا في التأكيد من قولنا زيدا عرفت هذا يقتضي ان زيدا
عرفت فيه تأكيد وليس كذلك بل لمجرد الاختصاص كما تقدم فالاولى ان يقول
يكون مفيدا للتأكيد ايضا لما فيه من التكرار كذا قيل ورد بان التخصيص يستلزم
التأكيد بخلاف العكس اذ ليس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد (قوله لما فيه

(من التكرار)

بانه الضرب حتى ترده الى
الصواب بانه الاكرام
وانما الخطأ في تعيين
المضروب فالصواب
ولكن عمرا (واما نحو
زيدا عرفته فتأكيد ان
قدر) الفعل المحذوف
(المفسر) بالفعل المذكور
(قبل المنصوب) اي
عرفت زيدا عرفته (والا
فتخصيص) اي زيدا عرفت
عرفته لان المحذوف المقدر
كالمذكور فالتقديم عليه
كالتقديم على المذكور في
افادة الاختصار كما في بسم
الله فنحو زيدا عرفته محتمل
للمعنيين والرجوع في التعيين
الى القرائن وعند قيام
القرينة على انه للتخصيص
يكون آكد من قولنا زيدا
عرفت لما فيه من التكرار
وفي بعض النسخ (واما
نحو واما ثمود فهديناهم

من التكرار) اى تكرار الاسناد المفيد لتأكيد الجملة ومعلوم ان التخصيص ليس الا تأكيدا على تأكيد فيتقوى زيدا عرفته بزيادة التأكيد كذا قررسم وقرر غيره ان قوله آكد بمعنى ابلغ فى الاختصاص وقوله لما فيه من التكرار اى من تكرار الاختصاص اما الاختصاص الاول فقد استفيد من تقديم المفعول على الفعل المقدر واما التخصيص الثانى فهو مستفاد من عود الضمير فى الاسناد الثانى على المفعول المقدم فكأن المفعول متقدم فى الاسناد المتكرر (قوله واما نحو واما ثمود الخ) المراد بنحو كل تركيب تقدم فيه المشغول عنه واليا لا اما التى هى بمعنى مهما يكن وهذا تخصيص للمسئلة السابقة التى هى من باب الاشتغال وحاصله انه لما ذكر ان نحو زيدا عرفته محتمل للتأكيد والتخصيص ربما يتوهم ان نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم بنصب ثمود على القراءة الشاذة يحتملهما دفع ذلك التوهم بانه متعين للتخصيص لتعين التقدير مؤخرا هكذا واما ثمود فهدينا هديناهم فقوله واما نحو واما ثمود اى بالنصب واما على قراءة الرفع فالتقديم مفيد لتقوى الحكم بتكرر الاسناد ويتأكد بما فى اما من الدلالة على اللزوم والتحقيق لكن كون التقديم فى الآية على قراءة الرفع مفيدا لتقوى الحكم بناء على مذهب غير السكاكى لما تقدم عنه ان تقديم مثل هذا لا يفيد التقوى لكونه سببيا وقوله واما نحو الخ مقابل لقوله واما زيدا عرفته (قوله فلا يفيد الا التخصيص) اى دون مجرد التأكيد فالحصر بالنسبة لمجرد التأكيد فلا يرد ان مع كل تخصيص تأكيدا (قوله لامتناع ان يقدر الخ) فيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يقدر الفعل مقدما بدون الفاء هكذا اما هدينا ثمود فهديناهم فيحصل الفصل بين اما والفعل ويكون التركيب حينئذ مفيدا للتأكيد واجيب بان الفعل المقدر هو الجواب والمذكور انما هو مفسر له وجواب اما لابد من اقترانه بالفاء فلا يجوز ان يقدر بدونها والا لزم خلو الجواب عن الفاء وهو لا يجوز (قوله وفى كون هذا التقديم) اى الحاصل مع اما للتخصيص نظر اى بل هو لاصلاح اللفظ (قوله لانه) اى التقديم قد يكون مع الجهل بثبوت اصل الفعل اى ومع الجهل بذلك لا يتأتى التخصيص لانه انما يكون عند العلم باصل الفعل وايضا لو كان التقديم فى هذه الآية مفيدا للتخصيص كما قال المصنف لاقتضى انه ليس احد من الكفار هدي اى دل على الطريق الموصل واستحب العمى على الهدى غير ثمود وليس كذلك وفى قول الشارح لانه قد يكون مع الجهل اشعار بانه قد يكون مع العلم ايضا وحينئذ فمنازعة الشارح للمصنف انما هى فى كلية كون التقديم الحاصل مع اما للتخصيص (قوله ثم سألك سائل ما فعلت بهما) اى سألك سائل عن الفعل الذى تعلق بهما الصادر منك ماهو (قوله فتقول اما زيدا الخ) اى فالسائل جاهل بالفعل وانت لم ترد التخصيص بل اردت بيان ماتعلق بهذين الرجلين فالغرض من التركيب المذكور اعنى قولك اما زيدا الخ افادة اصل الفعل المتعلق بهما والتقديم

فلا يفيد الا التخصيص) لامتناع ان يقدر الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود للزامهم وجود فاصل بين اما والفاء بل التقدير اما ثمود فهدينا فهدينا هم بتقديم المفعول وفى كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه قد يكون مع الجهل بثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل مافعلت بهما فتقول اما زيدا فضربته واما عمرا فاكرمته فتأمل (وكذلك) اى ومثل زيدا عرفت فى افادة التخصيص (قولك بزيد مررت) فى المفعول بواسطة لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وما شيا حججت

فيه لاصلاح اللفظ بالفعل بين اما والفاء (قوله فتأمل) اى فتأمل فى هذا البحث ليظهر لك انه ليس الغرض من الآية بيان ان ثمود هدوا فاستحبوا العمى على الهدى دون غيرهم رداعلى من زعم انفراد غيرهم بذلك اومشاركته لهم كما قال المصنف لان من المعلوم ان الكفار كلهم كذلك وانما الغرض بيان ان اصل الهداية اى الدعوة للحق حصلت لهم والاخبار بسوء صنيعهم ليعلم ان اهلاكهم انما كان بعد اقامة الحجة عليهم (قوله وكذلك يوم الجمعة سرت) اى فى الظرف وهذا يقال ردالمن اعتقدان سيرك فى غير يوم الجمعة (وقوله وتأديبا الخ) اى فى المفعول لاجله وهذا يردبه على من اعتقدان سبب الضرب العداوة اى ان علة الضرب مقصورة على التأديب وليست علته العداوة (قوله وماشيا الخ) اى فى الحال وهذا يردبه على من اعتقدان الحج وقع منك راكبا (قوله لازم للتقديم) اى لتقديم ماحقه التأخير سواء كان المتقدم مفعولا اوغيره اوبعض المعمولات على بعض كما فى وان عليكم لحافظين كما يفيده كلام الشارح فى المطول واحترز بقوله ماحقه التأخير عما هو مقدم وضعا كاسم الاستفهام المتقدم على عامله وكالمبتدأ المتقدم على خبره عند من يجعله معمولا للخبر فلا يفيد تقديم ماذكر شيئا من التخصيص وهذا بناء على قاعدة السكاكى والا فتقديم المسند اليه عند المصنف يفيد التخصيص اذاكان المسند جملة نحو اناسعيت فى حاجتك وقوله لازم للتقديم اى لزوما جزئيا فلاينافى قوله غالبا واعلم ان اللزوم اما كلى وهو لاينفك اصلا كلزوم الزوجية للاربعه اوجزئى وهو ماينفك فى بعض الاوقات كلزوم الخسوف للقمر وقت الحيلولة وماهنا من الثانى وفى عبد الحكيم ان الغالبية ليست باعتبار الاوقات والاحوال حتى تنافى اللزوم بل بالنسبة للمواد ويشير الى ذلك الشارح بقوله فى اكثر الصور (قوله وحكم الذوق) المراد به هنا قوة للنفس تدرك بسببها لطائف الكلام ووجوه محسناته فهو عبارة عن العقل وحينئذ فالمعنى بشهادة الاستقراء والعقل (قوله غير متحقق) اى غير ثابت (قوله آخر) اى غير التخصيص (قوله كمجرد الاهتمام) اى كالاهتمام المجرد عن التخصيص نحو العلم لزمت فان الاهم تعلق اللزوم بالعلم (قوله والتبرك) اى تعجيل التبرك نحو محمدا عليه الصلاة والسلام احببت (قوله والاستلذاذ) اى تعجيله نحو ليلى احببت وانما قدرنا التعجيل فى هذا وماقبله لان التبرك والاستلذاذ يحصلان مع التأخير (قوله وموافقة الخ) نحو زيدا اكرمت فى جواب من اكرمت فتقديم زيدا موافقة لتقديم السائل من الاستفهامية التى هى المفعول (قوله وضرورة الشعر) كقوله

* سريع الى ابن العم يلطم وجهه • وليس الى داعى الندا بسريع *

(قوله ورعاية السجع) اى السجع من النثر غير القرآن (قوله والفاصلة) اى من القرآن لان مايسمى فى غير القرآن سجعة يسمى فى القرآن فاصلة رعاية للادب لان السجع

(والتخصيص لازم للتقديم غالبا) اى لاينفك من تقديم المفعول ونحوه فى اكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض اخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ او موافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع و الفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين

وقال فاما اليتيم فلاتقهر واماالسائل فلاتنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غيرذلك ممالايحسن فيه اعتبار التخصيص عندمن له معرفة باساليب الكلام (ولهذا) اى ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا(يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لانعبد ولانستعين غيرك (و فى لاإلى الله تحشرون معناه اليه) تحشرون (لا الى غيره

فى الاصل هدير الحمام ولا يقال ان رعاية الفاصلة من المحسنات البديعية فلا يحسن ايرادها هنا لانا نقول عدم رعاية توافق الفواصل وان كان الاصل جوازه لان اعتبار التوافق من البديع لكن لما اورد المتكلم بعض الفواصل مختوما بحرف واحد كان المقام فى الباقى مقام الرعاية وكان عدمها خروجا عماناسب المقام الذى اورد فيه ذلك البعض بعد ايراده (قوله ونحوذلك) اى كتعجيل المسرة نحوخبرا تلقى وتعجيل المساءة نحوشرا يلقى صديقك (قوله قال الله تعالى الخ) كلها امثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخرغير التخصيص (قوله خذوه الخ) اى يقول الله لخزنة النار خذوه فغلوه اى اجمعوا يده الى عنقه فى الغل ثم الجحيم صلوه اى ادخلوه فى النار كذا فى الكواشى (قوله ثم الجحيم صلوه) مثال لكون التقديم لمجرد رعاية الفاصلة اذ ليس المعنى على صلوه الجحيم لاغيرها وقوله ثم فى سلسلة الخ فيه الشاهد ايضا فالتقديم فيه لرعاية الفاصلة اذ ليس المراد الرد على من يتوهم انه يؤمر بسلسلة اخرى يسلكها حتى يكون التقديم للتخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم ان هذا ليس من تقديم المعمول على العامل بل من تقديم احد المعمولين على الآخر فان عليكم خبر ان ولحافظين اسمها فالتقديم لرعاية الفاصلة لان المراد الاخبار بان على الآدميين ملائكة يكتبون لا الرد على من يعتقد انهم على غيرهم (قوله فاما اليتيم فلاتقهر) التقديم هنا لتصحيح اللفظ لان اما تليها الفاء ولرعاية الفاصلة ايضا وذلك لان المراد النهى عن قهر اليتيم وانتهار السائل لا الرد على من زعم ان النهى عن قهر غير اليتيم وانتهار غير السائل (قوله ولكن كانوا انفسهم يظلمون) التقديم هنا ايضا لرعاية الفاصلة وذلك لان المراد الاخبار بظلمهم انفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير انفسهم فظهر لك ان التقديم فيما ذكر من الآيات لرعاية الفواصل ولايخلو من الاهتمام ولا يناسب ارادة الحصر فيها عند من له ذوق ومعرفة باساليب الكلام اى مقاصده (قوله مما لايحسن فيه اعتبار التخصيص) نفى الحسن لايستلزم نفى الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص اى ثم لا تصلوه الا الجحيم وهى النار العظيمة لانه كان متعاظما على الناس (قوله ولهذا يقال فى اياك نعبد الخ) كون تقديم اياك للاختصاص لاينافى انه لرعاية الفاصلة ايضا (قوله نخصك بالعبادة) اى نجعلك دون كل موجود مخصوصا بالعبادة والاستعانة على جميع المهمات اوعلى اداء العبادة وهذا المعنى يفيدان التقديم للاختصاص (قوله بمعنى الخ) يشير الى ان الباء داخلة على المقصور وقوله بذلك اى المذكور من العبادة والاستعانة (قوله لانعبد ولانستعين غيرك) يشير الى ان القصر فى هذه الآية قصر حقيقى خارج عن قصر القلب والافراد والتعيين لانها اقسام للاضافى كما يأتى (قوله معناه اليه لا الى غيره) اى فالتقديم للاختصاص وانما كان كلام الائمة فى تفسير الآيتين دليلا على ان التقديم مفيد للاختصاص لانه

ويفيد)التقديم (في الجميع) اي جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) اي بعده (اهتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذي شأنه اهم وهم ببيانه اعنى (ولهذا يقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرا) اي بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام

لم يوجد في الآيتين من الآت الحصر الا التقديم وقد قالوا معنى الآيتين كذا فلو كان الاختصاص من مجرد ماعلم من خارج وان التقديم لمجرد الاهتمام كما قيل لم يناسب ان يقال ان معنى الآيتين كذا بل يقال واستفيد مما تقرر من خارج ان لاعبادة وان لااستعانة لغيره وان لاحشر لغيره افاده اليعقوبي واعلم ان الاختصاص والقصر بمعنى واحد عند علماء المعاني وذلك لانهم نصوا على ان تقديم ماحقه التأخير يفيد الاختصاص وقابلوه بالاهتمام فدل على انه غيره وعدوا التقديم المذكور من طرق القصر وكون القصر لايتأتى في بعض المواضع مما لاينكره القوم لانهم قالوا بافادته ذلك غالبا واما قول ابن السبكي بالفرق بين القصر والتخصيص فمخالف لما عليه اهل المعاني وحاصل الفرق الذي ذكره ان التخصيص قصد المتكلم افادة السامع خصوص شئ من غير تعرض لغيره باثبات ولانفي بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشئ وتقديمه له في كلامه فاذا قلت ضربت زيدا فقد اخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص فصار ذلك الضرب المخبر به خاصا لما انضم اليه منك ومن زيد وهذه المعاني الثلاثة اعني مطلق الضرب وكونه واقعا منك وكونه واقعا على زيد قد يكون قصد المتكلم بها ثلاثتها على السواء وقد يترجح قصده لبعضها على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه فان الابتداء بالشئ يدل على الاهتمام به وانه الارجح في غرض المتكلم فاذا قلت زيدا ضربت علم ان وقوع الضرب على خصوص زيد هو المقصود لاافادة حصول الضرب منك واذا قلت ضربت زيدا علم ان المقصود وقوع خصوص الضرب على زيد فلاشك ان كل مركب من خاص وعام له جهتان فقد يقصد من جهة عمومه وقد يقصد من جهة خصوصه فقصده من جهة خصوصه هو الاختصاص واما الحصر فمعناه نفي الحكم عن غير المذكور واثباته للمذكور بطريق مخصوص وهذا المعنى زائد على الاختصاص (قوله اي جميع صور التخصيص) اي في جميع الصور التي افاد فيها التقديم التخصيص (قوله اي بعده) اي بعد ذلك التخصيص المفاد للتقديم وانما لم يقل اي غيره مع انه المراد اشارة الى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب الرتبة فبعدية الاهتمام بالنظر الى ان المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع له ومتأخر عنه في الاعتبار (قوله اهتماما بالمقدم) اي سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيرها ولاينافي هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لايخفى فينطبق الدليل اعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى آه فناري (قوله وهم ببيانه) اي بذكر مايدل عليه اعني اي اشد عناية وفي الغنيمي ان اعنى يصح ان يكون اسم تفضيل مصوغا من قولهم عنى بكذا بضم العين على صيغة المبني للمفعول اي اعتنى به فيكون مبنيا للمفعول في الصورة ولكنه بمعنى المبني للفاعل كما يؤخذ من التفسير السابق ويرد عليه ان صوغ اسم التفضيل من المبني للمفعول شاذ ويجاب بانه جار على مذهب من يجوز

صوغه من المبنى للمفعول اذا كان ملازما لذلك البناء وبان ذلك ورد فى كلام العرب والمعنى هم اشد مشغوفية ببيان الاهم ويصح ان يكون مصوغا من عنيت بكذا بفتح العين على صيغة المبنى للفاعل اى اردته والمعنى هم اشد ارادة ببيان الاهم وظهر من هذا ان عنى ورد فى كلامهم تارة مبنيا للمفعول وتارة مبنيا للفاعل فليس من الافعال اللازمة للبناء للمفعول واعلم ان الاهتمام له معنيان احدهما كون المقدم مما يعتنى بشأنه لشرف وعزازة وركنية مثلا فيقتضى ذلك تخصيصه بالتقديم وهذا المعنى هو المناسب بحسب الظاهر لان يقال لانهم يقدمون الذى شأنه اهم وهم ببيانه اعنى ونفس الاهتمام فى هذا هو الموجب للتقديم ولا يدل تقديمه الاعلى ان المتكلم له به الاعتناء المطلق والآخر كون المقدم فى تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فان المفعول مثلا اذا تعلق الغرض بتقديمه لافادة الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وانما تعلق بتقديمه للغرض المفاد وليست الاهمية هنا هى الموجبة للتقديم بل الحاجة الى التقديم هى الموجبة للاهتمام بذلك التقديم فالاهمية هنا معللة موجبة بفتح الجيم لا موجبة بالكسر والعلة هى الحاجة والاهمية والتقديم متلازمان معللان بعلة الحاجة لان الحاجة انما هى الى التقديم واهتم به لكونه محتاجا اليه وهذا المعنى يعم كل ما يجب فيه التقديم (قوله ولهذا) اى ولاجل ان التقديم يفيد الاختصاص ويفيد مع ذلك الاهتمام (قوله يقدر المحذوف فى بسم الله مؤخرا) اى انه يقدر ما يتعلق به الجار والمجرور المحذوف مؤخرا حيث كان ذلك مما له شرف وكان المقام يناسبه ارادة الاختصاص كما فى بسم الله فاذا قدر مؤخرا افاد الاختصاص والاهتمام معا والاهتمام هنا ظاهر لان الجلالة يهتم بها لشرف ذاتها (قوله لان المشركين الخ) علة للمعلل مع علته (قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم) الاولى فقصد الموحد بالتقديم تخصيص اسم الله بالابتداء اى قصر الابتداء عليه والاهتمام به للرد عليهم ليناسب ما قدمه ولانه اوفق بالواقع وذلك لان هؤلاء الاشقياء حيث كانوا يبدأون بغير اسم الله ويهتمون بذلك الغير فقصد الموحد الرد عليهم يكون بتخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام به كذا قرر شيخنا العدوى وتخصيص الموحد اسم الله بالابتداء للرد عليه من باب قصر القلب لانه لرد الخطاء فى التعيين ان كان الكفار قاصدين بقولهم باسم اللات والعزى اى لاغير ذلك وان ارادوا باسم اللات والعزى لتقربنا الى الله كانوا معتقدين للشركة فيكون القصر المفاد بالتقديم فى بسم الله لرد الخطاء فى الشركة وهو قصر افراد آه لكن العلامة اليعقوبى استشكل كون التقديم فى كلامهم لعنة الله عليهم للتخصيص حيث قال ان تقديم المجرور فى قولهم باسم اللات مثلا لا يصح ان يكون للاختصاص لاعتقادهم الوهية الله ولابتدائهم باسمه فى بعض الاوقات من غير انكار عليهم ولا يصح ان يكون للاهتمام لانه اعظم الآلهة لانهم

لان المشركين كانوا يبدؤن بأسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات باسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم (واورد اقرأ باسم ربك) يعنى لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته (واجيب بان الاهم فيه القراءة) لانها اول سورة نزلت

فجعهم الله انما يعبدون غيره ليقربهم اليه وهم بلغاء فصحاء فامفـاد هذا التقديم اللهم
الان يقـال التقـديم للاهتمام لان المقـام مقام الاستشفـاع بتلك الآلهة فان قلت
الاختصاص حيث يقصدبه الرد انما يكون للرد على من زعم اختصاص الغير او مشاركته
فى الحكم فاذا قيل بسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى انى ابتدئ بسم الله لابغيره فقط
اولابغيره معـه كما تعتقد ايهـا المخاطب والمشركون لايعتقدون ان المؤمنين يبتدؤن
باسماء آلهتهم مع الله تعالى ولاباسماء آلهتهم بانفرادها فكيف صح التخصيص هنـا
للرد على المشركين قلت الرد عليهم فى اعتقادهم ان الآلهة ينبغى ان يبتدأ باسمـائهـا
فلمـا حصر المؤمن الابتداء فى اسم الله تعالى فهم منه انه لاينبغى لى ان ابتدئ مع الله
تعالى باسم آلهتك ايهـا المشرك لبطلانها وعدم نفعهـا فلايلتفت الى الابتـداء بها
فالحصر بالنظر الى نفى امكان الابتداء باسماء الآلهة وانبغائه كما عليه المخاطب لابالنظر الى
نفى الوقوع آه كلامه واعلم ان قصد الموحد الرد عليهم ظاهر على جعل جملة البسملة
خبرية اما على جعلها انشائية فيرد ان الانشاء لاحكم فيه فكيف يتأتى الرد الا ان يجاب
بان هذا الانشاء تضمن خبراوهو انه لاينبغى الابتداء باسم غير الله وهذا الحكم ينكره
المشركون على ان كلام الشارح فى مامر يفيد ان التخصيص الواقع فى الانشاء لايعتبر
فيه رد الخطابل يعتبر فيه الثبوت للمذكور والنفى عن الغير من غير التفات الى كونه ردا
للخطاء نحو عمرا اكرم اولاتكرم لكن ظاهر مايأتى فى اقسام القصر الثلاثة انه ينظر فيها
لاعتقاد المخاطب مطلقا فى الخبر والانشاء (قوله يعنى لوكان التقديم الخ) هـذا يدل
على انه ايراد على قوله ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتمـاما فقوله ويرد عليه اى
على كون التقديم يفيد الاهتمام والاختصاص فى الغالب ويرد عليه بان كون كلام الله تعالى
احق برعاية ماتجب رعايته مسلم لكن اذا ثبت ان الاختصاص مع الاهتمـام واجب
الرعاية فى اقرأ باسم ربك وهو ممنوع فالوجه ان يكون واردا على قوله ولهذا يقدر
المحذوف مؤخرا كما قرره فى شرح المفتاح حيث قال واذاكان الواجب تقدير الفعل
مؤخرا فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك قدم الفعل فيه والحـال ان كلام الله تعـالى
احق برعاية ماتجب رعايته (قوله احق برعاية ماتجب الخ) اى احق برعاية النكات
التى تجب رعايتها فى الكلام البليغ (قوله بان الاهم فيه) اى فى ذلك القول وهو اقرأ
باسم ربك وفى نسخة الاهم فيها اى فى آية اقرأ باسم ربك (قوله لانها اول الخ) اى
وانما كانت القراءة فى تلك الآية اهم لانها اول آية نزلت من سورة فلما كانت اول آية
نزلت كان الامر بالقراءة فيهـا اهم من ذكر اسم الله فلذلك قدم وانمـا كان الامر
بالقراءة اهم لمـا ذكر لان المقصـود بالذات من الانزال حفظ المنزل وهو متوقف
على القراءة وكون الامر بالقراءة فى هذه الآية اهم لما ذكر لاينافى كون ذكر اسم الرب
اهم لذاته فتأخيره لايفيت الشرف المقتضى للاهمية فى الجملة والحاصل ان الاهتمام

فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم فى نفسه هذا جواب جار الله العلامة فى الكشاف (وبانه) اى باسم ربك (متعلق باقرأ الثانى) اى هو مفعول اقرأ الذى بعده

بذكر الله باسمه امر ذاتى والاهتمام بالقراءة امر عارض من حيث ان المقصود من الانزال الحفظ المتوقف عليها فقدم الاهتمام بحسب العارض على الاهتمام الذاتى ففاضلة القراءة على ذكر اسم الله بحسب العرض ومفاضلة ذكر اسم الله على القراءة بحسب الذات فاعتبرت المفاضلة التى سببها العروض وفيه ان مقتضى هذا ان يكون ذكر الله مقدماً لانه بالذات ويمكن ان يقال ان المفاضلة التى موجبها العروض كالناسخة للتى موجبها امر ذاتى لاقتضاء المقام اياها فعلم من هذا ان الاهمية الذاتية انما تفيد التقديم ان لم يعارضها مناسبة المقام الذى هو مقتضى البلاغة التى هى اعظم ماوقع به اعجاز القرآن كذا قرر شيخنا العلامة العدوى (قوله لانها اول سورة نزلت) وقيل اول مانزل سورة الفاتحة وقيل اول مانزل اول سورة المدثر والتحقيق ان الخلاف لفظى لان اول سورة نزلت بتمامها سورة الفاتحة واول آية نزلت على الاطلاق اقرأ باسم ربك الى قوله علم الانسان مالم يعلم واول آية نزلت بعد فترة الوحى اول المدثر فمن قال اول سورة نزلت الفاتحة مراده اول سورة نزلت بتمامها ومن قال اول مانزل اقرأ باسم ربك مراده اول مانزل على الاطلاق ومن قال اول مانزل اول المدثر مراده اول مانزل بعد فترة الوحى اذا علمت هذا فقول الشارح لانها اول سورة نزلت فيه مسامحة والاولى ان يقول اول آية نزلت من سورة (قوله فكان الامر بالقراءة اهم) اى فلذا قدم وقوله باعتبار هذا العارض وهو كونها اول مانزل اى والمقصود من الانزال الحفظ وهو متوقف عليها (قوله وان كان ذكر الله) اى باسمه والواو للحال وان وصلية وقوله فى نفسه اى باعتبار ذاته واعترض هذا الجواب العلامه الحفيد قائلا ان اسماءه تعالى لايساويها شى فى الاهمية ولايقاربها ولايقال القراءة اهم من اسم الله ولا الامر بها ايضا لما فى ذلك من البشاعة الظاهرة واجيب بان المراد الامر بمطلق القرءة اهم من الامر باختصاص القراءة باسمه تعالى وهى التى قدم فيها اسمه تعالى وان كان اسم الله اهم بالنظر الى ذاته فاسمه تعالى بالنظر الى ذاته اهم من القراءة ومن الامر بها واما بالنظر الى القراءة المشتملة على تقديمه فمطلق القراءة اهم نظرا الى ذلك العارض وهو السبق فى النزول وانما اعتبرت تلك الاهمية لان الامر بالقراءة لم يكن معلوما للمخاطب فى حال الخطاب فذكر الفعل اولا ليعلم حال القراءة ولو قدم اسمه تعالى لاقتضى ان الامر بالقراءة معلوم للمخاطب والمجهول انما هو ماتلبست به القراءة من اسمه تعالى فقدم لبيانه وليس كذلك ولا يخفى ان هذا بعيد من كلام الشارح والاقرب اليه ماتقدم من تقرير شيخنا العدوى (قوله متعلق باقرأ الثانى) اى على انه مفعول والباء زائدة لتأكيد الملابسة لافادة الدوام والتكرار فيكون المعنى اقرأ باسم ربك اى اذكره على وجه التكرار وهذا بخلاف مالو قيل اقرأ اسم ربك فان معناه اقرأه اى اذكره ولو مرة وعلى هذا الاحتمال يكون اسم ربك هو المقروء وهو المناسب لماورد

(ومعنى) اقرأ (الاول اوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما فى فلان يعطى كذا فى المفتاح (وتقديم بعض معمولاته) اى معمولات الفعل (على بعض لان اصله) اى اصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضيَ للعدول عنه) اى عن الاصل (كالفاعل فى نحو ضرب زيدعمرا) لانه عمدة فى الكلام وحقه ان يلى الفعل وانما قال فى نحو ضرب زيد عمرا لان فى نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل

من قوله عليه الصلاة والسلام ماانا بقارئ اذهو اعتذار متضمن لطلب مايقرأ ويحتمل ان يكون متعلقا باقرأ الثانى على ان الباء للمصاحبة التبركية او الاستعانة ويكون اقرأ الثانى اما لازما باعتبار المقروء اى اوجد القراءة متبركا او مستعينا باسم ربك واما متعديا اى اقرأ القرآن متبركا او مستعينا باسم ربك فهذه احتمالات ثلاثة وحاصلها ان اقرأ الثانى متعد ومفعوله باسم ربك بزيادة الباء اومتعد ومفعوله محذوف اولازم واما الاول فلازم كما قاله المصنف لكن احتمال كون اقرأ الثانى لازما لايناسب كلام المصنف بل المناسب له انه متعد بجعل الباء زائدة للدوام او بحذف المفعول وهو القرآن لان تفسير المصنف للاول بمايقتضى لزومه انما هو لافادة مخالفته للثانى وانما يخالفه بجعل الثانى متعديا والا لم يكن لذلك التفسير فائدة واحتمال تعدى الثانى بحذف المفعول وهو القرآن معترض بان القرآن لم يكن معهودا وقت النزول حتى يحذف لان هذا اول مانزل فلاقرينة على المحذوف حينئذ على ان احتمال التنزيل وكذا حذف المفعول يستلزم طلب القراءة بدون المقروء وهذا محال فاما ان يقال بوقوع التكليف بالمحال كما هو مذهب بعض الاشاعرة اوتأخير البيان لوقت الحاجة لكن الظاهر انه طلب للقراءة فى الحال بدليل جوابه عليه الصلاة والسلام بقوله ماانا بقارئ ثلاث مرات فالوجه جعل اقرأ الثانى متعديا بزيادة الباء لافادة التكرار والدوام (قوله ومعنى الاول الخ) اى فقد نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم وعلى هذا لايكون اقرأ الثانى تأكيدا للاول بل هو مستأنف استئنافا بيانيا جواب لقوله كيف اقرأ وذلك لان الثانى اخص ولاتأكيد بين اخص واعم وحينئذ اندفع مايقال يلزم على جعل الاول لازما والثانى متعديا عاملا فى الجار والمجرور المتقدم عليه الفصل بين المؤكد والتأكيد بمعمول التأكيد سلمنا ان الاخص يؤكد الاعم فلا نسلم امتناع الفصل بين التأكيد بمعمول التأكيد كالفصل بين الموصوف والصفة بمعمولها كقولك مررت برجل عمرا ضارب (قوله من غير اعتبار تعديته الى مقروء به) اى الى ماتعلقت به القراءة ووقعت عليه والاوضح حذف بداى واما على الجواب الاول فقد اعتبر تعديته الى مقروء وهو اسم ربك انما كان الاوضح ماذكر لان التعبير المذكور انما يناسب احتمال كون اقرأ الاول لازما او متعديا لمفعول محذوف والباء للاستعانة وحينئذ فيحمل معنى كلام الشارح الى قولنا من غير اعتبار تعديته الى مقروء به اى بخلافه على الجواب الاول فقد اعتبر تعديته لمقروء به فاسم ربك على الجواب الاول مقروء به لانه مستعان اومتبرك به فى القراءة لامقروء لان المراد اقرأ القرآن اى اوجد القراءة مستعينا اومتبركا باسم ربك وقدعلمت مايرد على كل من الاحتما لين بالنسبة لاقرأ الثانى ويقال مثل ذلك بالنسبة لاقرأ الاول تأمل كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وتقديم بعض معمولاته الخ) هذا هو المطلب الثالث

و المفعول الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما) فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى آخذ للعطاء (اولان ذكره) اى ذكر ذلك البعض الذى يقدم (اهم) جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ يعرف له معنى

من مطالب هذا الباب اى ان من احوال متعلقات الفعل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض واراد بمعمولاته كل ماله ارتباط به الشامل للمسند اليه وان كان الباب معقودا للمتعلقات التى هى ماعدا المسند اليه والقرينة على هذه الارادة قوله كالفاعل الخ (قوله لان اصله التقديم) علة لمحذوف اى يكون ذلك التقديم امالان الخ وقوله اى اصل ذلك البعض اى المتقدم (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) المقتضى للعدول عن الاصل مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول لانه مرجع الضمير وتأخير الفاعل ثم ان اللام فى قوله للعدول ان كانت صلة لمقتضى فالفتحة فيه نصب وسقوط التنوين تشبيها له بالمضاف وان لم تكن صلة فالفتحة بنائية والجار متعلق بمحذوف يدل عليه لفظ مقتضى اشار للوجهين فى المغنى (قوله لانه عمدة الخ) اى انما كان اصل الفاعل التقديم لانه عمدة فى الكلام اى لايتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فقط مافى الحفيد ونص مافى الحفيد ان التعليل بالعمدية لاصالة التقديم غير صحيح لان المفعول عمدة ايضا بالنسبة للفعل المتعدى لان تعقله يتوقف على تعقل المفعول مع انه ليس اصله التقديم فالاولى تعليل اصالة التقديم فى الفاعل بكونه مقدما على المفعول فى تعلق الفعل لان الفعل يتعلق اولا بالفاعل ثم بالمفعول فالمناسب لترتيب المعنى ان يقدم الفاعل ورد هذا الاعتراض بان المفعول فضلة مطلقا سواء كان الفعل لازما او متعديا والفعل المتعدى انما يتوقف تعقله على شئ يقوم به او يقع عليه بدليل ان الكلام يتم بالفعل المتعدى مع الفاعل ولايتم بالفعل المذكور مع المفعول كامر (قوله وحقه ان يلى الفعل) اى لانه لشدة طلب الفعل له صار كالجزء منه وماهو كالجزء اولى بالتقديم مما هو فى حكم الانفصال (قوله مقتضيا للعدول عن الاصل) اى وهو اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول اذ لو قدم الفاعل حينئذ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فان اصله) اى اصل المفعول الاول وهو زيدا فى المثال (قوله انه عاط) من عطوت الشئ تناولته وقوله اى آخذ للعطاء اى الشئ المعطى وهو الدرهم فقولك اعطيت زيدا درهما فى معنى اخذ زيد منى درهما (قوله اولان ذكره اهم) اى كما لو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود بالذات لغرض من الاغراض فيقدم على المعمول الآخر وذلك كما فى المثال الآتى فان تعلق القتل بالخارجى هو المقصود بالذات ليستريح الناس من اذاه دون تعلقه بالقاتل ولو كان فاعلا فيكون ذكره اولا لكونه اهم (قوله جعل الاهمية الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره فى باب المسند اليه وذلك لانه فيما تقدم جعل الاهمية امرا شاملا لكون الاصل التقديم ولغيره حيث قال واما تقديمه فلكون ذكره اهم امالانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع واما لتعجيل المسرة او المساءة الخ وهنا جعل الاهمية قسيما لكون

الاصـل التقديم فمقتضى ماتقدم ان يكون المصنف هنـا عطف العام على الخاص وباو وهو لايجوز واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بالتوفيق بين الكلامين وعدم لزوم العطف المذكور بقوله فمراد المصنف بالاهمية فيما تقدم مطلق الاهمية ومراده بالاهمية هنـا الاهمية العـارضـة بحسب اعتناء المتكلم وتوضيح ذلك الجواب ان الاهمية المطلقة اى الغير المقيدة بذاتية او عرضية لها اسباب منها اصـالة التقديم وتمكين الخبر فى ذهن السامع وتعجيل المسرة او المساءة الى غير ذلك مماتقدم فان كان سببها غير كون الاصل التقديم من تعجيل المسرة او المساءة او تمكين الخبر فى ذهن السامع فالاهمية عرضـية وان كان سببهـا كون الاصل التقديم فالاهمية ذاتية فالمصنف اراد بالاهمية هنا الاهمية العارضة المقابلة للاهمية الذاتية واراد بالاهمية السـابقة فى باب المسند اليه مطلق الاهمية الشاملة للذاتية والعرضية وحينئذ فعطف الاهمية فى كلامه على كون الاصل التقديم من عطف المغاير فصح جعله هنـا الاهمية قسيمـا لكون الاصل التقديم لكن يرد على هذا الجواب ان ماذكره هنا بعد الاهمية من كون التأخير فيه اخلال ببيان المعنى والتناسب من جملة اسباب الاهمية العرضية فيكون مندرجا فيها فكيف يجعله قسيما لها وحاصل ما اجيب به انا نريد بالاهمية العرضية هنا ما كان سببهـا غير ماذكر بعد وغير اصالة التقديم فالاحتراز عن الاخلال ببيـان المعنى والتنـاسب ليسا داخلين عنده فى الاهمية كذا قرر شيخنـا العلامة العدوى (قوله جعل الخ) اى لان العطف يقتضى المغايرة (قوله قسيما لكون الاصل التقديم الخ) اخذ الشـارح الكونية من قول المصنف لان اصله التقديم لان ان وما دخلت عليه فى تأويل الكون لجمود خبرها (قوله شاملا) اى امرا شاملا له اى لكون الاصل التقديم ولغير كونه الاصل وذلك لانه جعلها فيما تقدم مقسما حيث قال واما تقديمه فلكون ذكره اهم اما لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع الى آخر مامر (قوله من الامور الخ) بيان لذلك الغير (قوله وهو) اى جعل الاهمية امرا شاملا لاصالة التقديم وغيره من شمول الشئ لاسبابه الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبـد القاهر يعنى فى دلائل الاعجاز (قوله حيث قال) اى الشيخ عبد القاهر وهذه حيثية تعليل (قوله فى التقديم) اى فى الاغراض الموجبة له (قوله يجرى مجرى الاصل) اى مجرى القاعدة الكلية الشاملة لجميع اغراضه (قوله والاهتمام) عطف تفسـير فجعل الاهتمام كالقاعدة الكلية فى مطلق الشمول وذلك لان الاهتمام بالشئ صادق بان يكون من جهة اصالة تقديمه او من جهة تمكنه فى ذهن السـامع او من جهة تعجيل المسرة او المساءة الخ وجعله كالقاعدة حيث قال يجرى مجرى الاصل ولم يجعله قاعدة بحيث يقول شيأ هو الاصل لان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه (قوله لكن ينبغى الخ) هذا من جملة كلام الشيخ وقوله وجه العناية اى سببها

قوله وبم كانت الخ الذى فى نسخ الشارح وبم كان اهم وهو المناسب لقوله قبله قدم للعناية ولكونه اهم تأمل (مصححه)

وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم فمراد المصنف بالاهمية ههنـا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السـامع بشأنه والاهتمـام بحـاله لغرض من الاغراض (كقولك قتل الخـارجى فلان) لان الاهم فى تعلق القتل هو الخارجى المقتول ليتخلص الناس من شره

(اولان فى التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لواخر (قوله من آل فرعون) عن قوله يكتم ايمانه (لتوهم انه من صلة يكتم) اى يكتم ايمانه من آل فرعون (فلم يفهم انه) اى ذلك الرجل كان (منهم) اى من آل فرعون والحاصل انه ذكر لرجل ثلاثة اوصاف قدم الاول اعنى مؤمن لكونه اشرف ثم الثانى لئلا يتوهم خلاف المقصود (او) لان فى التأخير اخلالا (بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس فى نفسه خيفة موسى) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل

وقوله يعرف له اى لذلك الشئ معنى اى مزية واعتبار مثل اصالة التقديم وتمكين الخبر فى ذهن السامع ولا يقال ان الشئ نفس المعنى لانك اذا قلت قدم هذا لانه اهم لكون الاصل تقديمه فقولك لكون الاصل تقديمه لابد من معرفة معناه اى وجهه وسببه بان يقال لانه مسند اليه والاصل فيه ان يكون مقدما الى غير ذلك كذا قرر شيخنا العدوى وعلم من كلام الشيخ عبدالقاهر هذا انه لا يكفى ان يقال قدم هذا الشئ للاهتمام به بل لابد من بيان سبب الاهتمام بان يقال اهتم به لكون الاصل تقديمه ولا مقتضى للعدول عن تلك الاصالة اولاجل ان تمكن الخبر فى ذهن السامع الخ (قوله ولكونه اهم) تفسير لما قبله (قوله من غير ان يذكر من اين كانت) اى من غير ان يذكر جواب من اين كانت وجواب ذلك ذكر سببها وحينئذ فالمعنى من غير ذكر سببها ووجهها وقوله وبم كانت اى وباى سبب كانت تفسير لما قبله (قوله فمراد المصنف) اى وحين اذ كان كلام المصنف هنا مخالفا لما مر فى المسند اليه الموافق لما فى المفتاح ولما ذكره الشيخ عبدالقاهر فيتعين ان مراد المصنف الخ (قوله الاهمية العارضة) اى لا مطلق الاهمية اى بخلاف مامر فى المسند اليه فان مراده بها الاهمية المطلقة الصادقة بالذاتية والعارضة والدليل على ان مراد المصنف بالاهمية هنا الاهمية العارضة ماتقرر من ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ماعدا الخاص (قوله بحسب اعتناء المتكلم) اى سواء وافق نفس الامر اولا (قوله بشأنه) اى شأن المقدم (قوله لغرض من الاغراض) اى غير اصالة التقديم كما تقدم (قوله قتل الخارجى فلان) الخارجى هو الخارج على السلطان فالنسبة اليه من نسبة الجزئى للكلى (قوله لان الاهم الخ) يعنى ان افادة وقوع القتل على الخارجى اهم من افادة وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجى لا وقوع القتل من فلان (قوله اولان فى التأخير) اى تأخير ذلك المفعول المقدم وقوله اخلالا ببيان المعنى اى المراد وذلك بان يكون التأخير موهما لمعنى آخر غير مراد فيقدم لاجل التحرز والتباعد عن ذلك الايهام (قوله انه من صلة يكتم) اى لتوهم انه بعض معمولاته والبعض الآخر قوله ايمانه والحاصل انه على تقدير تأخير الجار والمجرور لاتكون صلة يكتم منحصرة فيه اذ من صلته حينئذ المفعول وهو ايمانه وهذا هو السر فى تعبير المصنف بمن التبعيضية وقوله لتوهم اى توهما قويا فلا ينافى ان هذا التوهم حاصل فى حال تقديمه ايضا لاحتمال تعلقه به مع التقديم لكنه ضعيف فان قلت ان التأخير لايوهم كونه من صلة يكتم الا لو كان يكتم يتعدى بمن ومن المعلوم انه انما يتعدى بنفسه اذ يقال كتمت زيدا الحديث كما قال الله تعالى ولا يكتمون الله حديثا اجيب بانه سمع ايضا تعديته بمن فيعرض الايهام بسبب ذلك فان قلت ان تقديم الجار والمجرور على الجملة فيما اذا كان كل منهما نعتا هو الاصل اذ القاعدة عند اختلاف النعوت تقديم النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة وحينئذ فالآية المذكورة مما جرى فيها التقديم على

الاصل لاماقدم لغرض آخر يجاب بان النكات لاتتزاحم فيجوز تعددها ويرجح بعضها على بعض اعتبار المتكلم فيجوز ان يقال قدم الجار والمجرور لانه الاصل لقربه من المفرد لان الاصل تقديره بالمفرد وان يقال قدم لان في تأخيره اخلالا بالمراد (قوله فلم يفهم انه منهم) اى والغرض بيان انه منهم لافادة ذلك مزيد عناية الله به فتأخيره فيه اخلال بالمعنى المقصود (قوله ثلاثة اوصاف) اى كونه مؤمنا وكونه من آل فرعون وكونه يكتم ايمانه وهذه الاوصاف معمولات للفعل لان العامل فى الموصوف عامل فى الوصف وقوله قدم الاول اعنى مؤمن اى على الجميع (قوله لكونه اشرف) اى ولافراده اذالنعت المفرد يقدم على غيره (قوله ثم الثانى) اى على الثالث وقوله لئلا يتوهم الخ اى ولقربه من المفرد بحسب المتعلق اذالاصل تقدير متعلق الجار مفردا وسكت عن الثالث لانه وقع فى محله فلا يسأل عنه (قوله كرعاية الفاصلة) اى كالتقديم الذى لرعاية الفاصلة فان قلت ان رعاية الفواصل من البديع قلت قدسبق بيان امكان انخراطه فى سلك المعانى من جهة ان المناسبة للفواصل بعد الاتيان بها رعاية كونها جميعا على نمط واحد اولها كآخرها (قوله بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل الخ) وانما قدم الجار والمجرور على المفعول وان كان حق المفعول التقديم عليه لان تقديمه يفهم حصر الخيفة فى نفسه وهو غير مراد (قوله على الالف) اى مبنية عليها

القصر

(قوله فى اللغة الحبس) ومنه قوله تعالى حور مقصورات فى الخيام اى محبوسات فيها وقال بعضهم هو فى اللغة عدم المجاوزة الى الغير فهو من قصر الشئ على كذا اذا لم يتجاوزبه الى غيره لامن قصرت الشئ حبسته بدليل التعبير بعلى (قوله تخصيص شئ بشئ) اى تخصيص موصوف بصفة او صفة بموصوف فالباء داخلة على المقصور والشئ الاول ان اريدبه الموصوف كان المراد بالشئ الثانى الصفة اوبالعكس وذلك لان التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لمنسوب ومنسوب اليه فان كان المخصص منسوبا فهو الصفة وان كانت منسوبا اليه فهو الموصوف والمراد بتخصيص الشئ بالشئ الاخبار بثبوت الشئ الثانى للشئ الاول دون غيره فالقصر مطلقا يستلزم النفى والاثبات (قوله بطريق مخصوص) اى معهود معين من الطرق المصطلح عليها عندهم وهو واحد من الطرق الاربع الآتية فى كلامه وهى العطف وماولا والاوانما والتقديم اوتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند اليه او المسند بلام الجنس على مامر واحترز بقوله بطريق مخصوص عن قولك زيد مقصور على القيام فلا يسمى قصرا اصطلاحا واعلم ان الباء الاولى للالصاق والتعدية والثانية باء الاستعانة فلا يقال ان فى كلامه تعلق حر فى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله وهو حقيق الخ) اى الشارح

لان فواصل الآى على الالف

(القصر)

فى اللغة الحبس وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص وهو (حقيق وغير حقيق) لان تخصيص الشئ بالشئ

(بالضمير)

اما ان يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر بان لايتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقى او بحسب الاضافة الى شئ آخر بان لايتجاوزه الى ذلك الشئ وان امكن ان يتجاوزه الى شئ آخر فى الجملة وهو غير حقيقى بل اضافى كقولك مازيد الا قائم بمعنى انه لايتجاوز القيام الى القعود لابمعنى انه لايتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقى والاضافى بهذا المعنى

بالضمير لطول الفصل اوللاشارة الى ان قوله القصر ترجمة وقوله حقيقى خبر لمبتدأ محذوف وحينئذ فيكون فى كلام المصنف استخدام لان الضمير عائد على القصر بمعنى التخصيص لابمعنى الترجمة (قوله وغير حقيقى) اى وهو الاضافى وذلك لان السلب الذى تضمنه القصر ان كان عن كل ماعدا المقصور عليه فهو الحقيقى نحو ماخاتم الانبياء والرسل الا محمد والا فهو الاضافى نحو مازيد الا شاعر وحاصل ماذكره الشارح فى بيان انقسام القصر الى حقيقى وغير حقيقى ان الحقيقى نسبة الى الحقيقة بمعنى نفس الامر لان عدم تجاوز المقصور للمقصور عليه فيه بحسب نفس الامر وان الاضافى نسبة للاضافة لان عدم التجاوز فيه بالاضافة الى شئ مخصوص وفيه نظر فان عدم التجاوز فى كل من الحقيقى والاضافى بحسب نفس الامر اذلابد فى كل منهما من المطابقة لنفس الامر والا كان كاذبا وحينئذ فلا تظهر مقابلة عدم التجاوز بحسب الاضافة الى شئ لعدم التجاوز بحسب نفس الامر لان عدم التجاوز بحسب الاضافة الى شئ بحسب نفس الامر ايضا كما علمت فلا يصح ماذكره الشارح وذكر العلامة السيد فى حواشى المطول ان الحقيقى نسبة للحقيقية بالمعنى المقابل للمجاز وان المراد بالاضافى المجاز بمعنى ان تخصيص الشئ بالشئ بحسب الاضافة الى شئ معين مجازى له وفيه نظر لان كلا من المعنيين حقيقى للقصر وليس الغرض من سوق الكلام افادة ان بعض المعنيين معنى حقيقى للفظ القصر والبعض الآخر معنى مجازى له كما فهمه العلامة السيد فلا يصح ماذكره ايضا والاولى كما قال الحفيد ان المراد بالحقيقى مالوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر بدون ملاحظة حال المخاطب من تردد او اعتقاد خلاف اوشركة والاضافى مالوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر مع ملاحظة حال المخاطب السابق ومن ثم صرحوا بان قصر الافراد وقصر القلب وقصر التعيين اقسام للقصر الغير الحقيقى لانه هو الذى يعتبر فيه حال المخاطب وانقسام القصر الى هذه الاقسام انما هو باعتبار حال المخاطب ويمكن ان ينزل كلام الشارح على ذلك وان كان ظاهر كلامه ان الاضافى لايشترط فيه ان يكون مطابقا لما فى نفس الامر حيث عطف قوله او بحسب الاضافة على قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر بانه لما روعى فى الاضافى امر زائد على مااعتبر فى الحقيقى وهو حال المخاطب اقتصر عليه ولم يذكر المطابقة لما فى نفس الامر مع ان المطابقة المذكورة معتبرة فيه ايضا (قوله لان تخصيص الشئ بالشئ) الباء داخلة على المقصور عليه اى لان جعل الشئ خاصا بشئ ومنحصرا فيه (قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر) العطف تفسيرى اى اما ان يكون بحسب ذاته من غير ملاحظة شئ دون شئ سواء كان الاختصاص ايضا كذلك اولم يكن كذلك فيعم القصر الحقيقى والادعائى (قوله بان لايتجاوزه الى غيره) الضمير المستتر فى يتجاوزه راجع للشئ الاول والبارز فيه وفى غيره راجع للشئ الثانى اى بان لايتجاوز الشئ الاول المقصور الشئ

الثـانى المقصور عليه الى غير هذا الشئ الثـانى كقولك ماخاتم الانبيـاء والرسل الامحمد صلى الله تعالى عليه وسـلم فقد قصرت ختمهما على محمد ونفيته عن كل ماعداه فلم يتجاوزه الختم الى غيره اصلا (قوله وهو الحقيقى) قال ابن يعقوب سمى هذا حقيقيا لان التخصيص ضد المشاركة وهذا المعنى هو الذى ينافى المشاركة فهو الاولى ان يتخذ حقيقة للتخصيص فناسب ان يسمى قصرا حقيقيا (قوله بان لايتجاوزه الى ذلك الشئ) اى بان لايتجاوز الشئ الاول وهو المقصور الشئ الثانى وهو المقصور عليه الى ذلك الشئ الآخر (قوله وان امكن ان يتجاوزه الى شئ آخر) الواو للحال وان وصلية اى والحال انه امكن مجاوزته الى شئ آخر وفيه نظر لان القصر الاضافى لابد فيه من مجاوزة الشئ الشئ بالفعل الى شئ آخر فقولك مازيد الاقائم معناه ان زيدا لايتجاوز القيام الى القعود ولكن يتجاوزه الى غيره من العلم او الشعر او الكتابة فالاولى ان يقول وان تجاوزه لما علمت ان الذى ينافى الحقيقى انمـا هو المجاوزة بالفعل واما الامكان فلاينافيه واجيب بان المراد بالامكان الامكان الوقوعى لامطلق الامكان فامكن فى كلام الشارح بمعنى وقع كذا قرر السيد الصفوى لكن الذى ذكره العلامة الحفيد ان الشرط فى الاضافى عدم التجاوز الى مايعتبر القصر بالاضافة اليه كالقعود فى المثال المذكور واماغيره فلايشترط التجاوز اليه بالفعل بل يكفى به امكان التجاوز وان لم يوجد كما اشار اليه الشارح بخلاف الحقيقى فان عدم التجاوز فيه بالنسبة لجميع ماعدا المقصور عليه من غير امكان التجاوز لغيره انتهى وحاصله ان الحقيقى والاضافى بحسب اعتبـار المعتبر فان اعتبر التخصيص بالنسـبة الى جميع الصفات البـاقية فهو حقيقى سواء وجد الجميع اولم يوجد شئ منه وان اعتبر التخصيص بالنسبة الى بعضها فهو اضافى وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض (قوله فى الجملة) اى فى بعض امثلة القصر لا فى كلهـا اذقد لايتجاوزه الى شئ آخر كما اذا اعتبر القصر الذى فى لااله الا الله بالنسبة لآلهة بعض البلدان فهو اضافى مع عدم التجاوز لشئ آخر اصلا (قوله بل اضافى) دفع به توهم ان المراد بكونه غير حقيقى انه مجازى كما قال السيد (قوله لابمعنى انه لايتجاوزه الى صفة اخرى اصلا) اى والا كان حقيقيا وهذا المعنى الذى ذكره وان كان فيه تخصيص مضاد لمشاركة القيام للقعود فى زيد فلصحة وجود صفة مشـاركة اخرى فيه لاينبغى ان يتخذ حقيقة للتخصيص لكونه ليس بالكمل وان شمله مطلق التخصيص فنـاسب ان يسمى قصرا اضافيا لان التخصيص فيه اضافى قاله ابن يعقوب (قوله واقسامه) اى القصر وهذا جواب عما يقال ان القصر هو التخصيص وهو من الامور الاضافية لكونه نسبة بين المقصـور والمقصور عليه وحينئذ فيمتنع اتصافه بالحقيقى وتقسيمه الى الحقيقى والاضافى من تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وحاصل الجواب انه ليس المراد بالحقيقى مايكون تعقله فى حد ذاته لابالقياس الى الغير بل المراد به ماكان بالاضافة الى

لاينا فى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) اى من الحقيقى وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو ان لايتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة اخرى لكن يجوز ان تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو ان لا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر (والمراد) بالصفة ههنا الصفة (المعنوية) اعنى المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوى اعنى التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه غير الشمول

جميع مايغاير فهو حينئذ نوع من الاضافى بمعنى مايكون تعقله بالقياس الى الغير كما ان الاضافى هنا نوع منه ايضا وهو مايكون بالاضافة الى بعض مايغاير والحاصل انه ليس المراد بالحقيقى ماليس اضافيا مطلقا بل ماكان بالاضافة الى جميع المقصور عليه كما ان المراد بالاضافى ماكان بالاضافة الى بعض ماعدا المقصور عليه وحينئذ فكل منهما قسم من مطلق اضافى (قوله بهذا المعنى) تنازعه الحقيقى والاضافى والباء للملابسة من ملابسة الدال للمدلول المشار اليه فيما سبق وهو عدم مجاوزة المقصور المقصور عليه الى غيره اصلا بالنسبة للحقيقى اوعدم مجاوزة المقصور للمقصور عليه الى شئ آخر يعنى وان امكن ان يتجاوزه الى غير ذلك المعنى بالنسبة للاضافى (قوله لاينافى كون التخصيص) اى الذى هو القصر (قوله مطلقا) اى حقيقيا كان او اضافيا وقوله من قبيل الاضافات اى النسب التى يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقى والاضافى على تعقل المقصور والمقصور عليه اولان فى كل من الحقيقى والاضافى اضافة الى الغير لكن فى الحقيقى الى الجميع وفى الاضافى الى البعض وخص احدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين والآخر باسم الحقيقة لانه انسب بحقيقة التخصيص التى هى ضد المشاركة فالحقيقة موجودة فى كل منهما لكنها فى الحقيقى اكمل لنفى كل مشارك (قوله وهو ان لايتجاوز الموصوف تلك الصفة الخ) كقولك مازيد الاقائم فقد قصرت زيدا على القيام ولم يتجاوزه للقعود ويصح ان تكون تلك الصفة وهى القيام لموصوف آخر (قوله الى صفة اخرى) ان اراد الى صفة كان القصر حقيقيا وان اراد الى صفة معينة من الصفات كان اضافيا وكذا يقال فيما يأتى (قوله لكن يجوز لخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر وقد يمنع كون تلك الصفة لموصوف آخر كما فى انما الله اله واحد واما فى قصر الصفة على الموصوف فلا يظهر منع الجواز فيه (قوله ان لايجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف) كقولك ماقائم الازيد فقد قصرت القيام على زيد بحيث لايتجاوزه الى غيره وان كان زيد متصفا بصفات اخر كالاكل او الشرب وقوله الى موصوف آخر المراد جنس الموصوف الآخر الصادق بكل موصوف وبعض معين (قوله والمراد بالصفة) اى التى تقصر اويقصر عليها (قوله ههنا) اى فى باب القصر (قوله المعنى القائم بالغير) اى سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى كقائم اوغيره كالفعل نحو مازيد الا يقوم وسواء كان ذلك المعنى القائم بالغير وجوديا اوعدميا كالحال واشار الشارح بالعناية الى انه ليس المراد بالمعنوية ماقابل صفات المعانى وهى الحال اللازمة لصفة اخرى فقط بل المراد بها ماقابل الذات عند المتكلمين فشملت الوجودية والعدمية كما قلنا ولايقال تفسير الصفة بماذكر اصطلاح للمتكلمين والمناسب هنا ذكر المعنى اللغوى لانه المتبادر لانا نقول هذا المعنى لغوى ايضا فقد قال فى الصحاح الصفة كالعلم والسواد (قوله لاالنعت النحوى)

ليس المراد لا النعت النحوى فقط بل ماهو اعم منه لان هذا لايصح لان النعت النحوى لايدخل فى شئ من طرق القصر فلا بعطف ولايقع بعدالاو لابعدانما ولايتقدم ولايتوسط بينه و بين منعوته ضمير الفصل وليس مسندا ولامسندا اليه حتى يقصد بتعريفه باللام القصر وحينئذ فالمراد نفيه بالكلية اى انه لايصح ارادته فى باب القصر اذلايتأتى قصره بطريق من طرقه ولايعكر على هذا قول الشارح وبينهما الخ لان المراد بيان النسبة بينهما فى حد ذاتهما ونفس الامر لا فى هذا الباب تأمل (قوله اعنى التابع) اى اللفظ التابع وهذا جنس فى التعريف شامل لجميع التوابع وقوله الذى يدل على معنى فى متبوعه فصل خرج به البدل وعطف البيان والتأكيد الذى ليس للشمول لانها كلها لاتدل على معنى فى المتبوع لانها نفسه واورد عليه انه غير مانع لشموله نحو علمه فى اعجبنى زيد علمه فانه تابع دل على معنى وهو العلم فى المتبوع واجيب بان قيد الحيثية معتبر فى التعريف فالمعنى دل على معنى كائن فى المتبوع من حيث كونه فى المتبوع بمعنى انه يشعر بالمتبوع فى حال دلالته على المعنى ويشعر بان هذا المعنى كائن فى ذلك المتبوع كالعالم فى قولك جاء زيد العالم فانه يشعر بالذات التى هى المتبوع مع المعنى بقطع النظر عن ضميره بخلاف العلم فى اعجبنى زيد علمه فانه انما يدل على المعنى ولا اشعار له بالمتبوع الابإضافته للضمير العائد اليه واورد ايضا نحو اخوك من قولك جاءنى زيد اخوك لدلالته على الذات وعلى معنى فيها وهو الاخوة واجيب بان المراد الدلالة قصدا والغرض من البدل تكرير النسبة لاالاشعار بالاخوة (قوله غير الشمول) فصل ثان اخرج به التأكيد بكل واخواتها واعترض بان هذا القيد يخرج نحو الشاملون فى قولك جاء الناس الشاملون زيدا فانه دال على معنى فى متبوعه هو الشمول مع انه نعت نحوى فالتعريف غير جامع.واجيب بان المراد بالشمول المنفى الشمول المعهود فى التوكيد وهو الذى يستفاد بالالفاظ المعلومة وفيه ضعف اذلاقرينة على ذلك واجاب عبدالحكيم بجواب غير هذا بان الشمول لزيد شمول مقيد غير الشمول الذى فى القوم فانه مطلق والمطلق غير المقيد واورد ايضا نحو العلم والرجل فى قولك اعجبنى هذا العلم فى هذا الرجل فان تابع الاشارة نصوا على انه نعت مع انه لم يدل على معنى كائن فى المتبوع لانه نفسه وكذا كل نعت كاشف وقد يجاب بان اسم الاشارة يراعى معه مدلوله من حيث انه شئ يشار اليه وكونه علما او رجلا معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لان ماقبله شئ وكونه حقيقة كذا معنى زائد لكن على تقدير تسليمه يرد حينئذ انه ليس مافيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى كما قرر فى النعت لانه ليس بمشتق وعلى تقدير الاشعار يرد عليه التوكيدى بالنفس والعين فى قولك جاء زيد نفسه او عينه لدلالة النفس على ان مدلول زيد موصوف بكون نفسه هى لفاعلة للمجئ وليس موصوفا بكون ملابسه هو الفاعل للمجئ فالاولى ان التعريف المطلب افراد النعت وقيد خروج

وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في نحو اعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما نحو قولك مازيد الا اخوك وما الباب الا ساج وماهذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه اخا اوساجا او زيدا

عن مقتضى اصل الحدود (قوله وبينهما) اى بين المعنويه والنحوية من حيث مدلولها او بين النحوية والمعنوية من حيث دالها والا فالنحوية لفظ وهو مباين للمعنى (قوله لتصادقهما) اى تصادق النعت النحوى والصفة المعنوية وفيه نظر اذ الصفة المعنوية معنى والنعت النحوى لفظ فهما متباينان فلا يتأتى تصادقهما واجيب بجوابين الاول ان المراد بالتصادق التحقق لا الحمل ولا شك ان هذا المثال وجد فيه الامران فان العلم نعت لاسم الاشارة على قول وصفة معنوية لانه معنى قائم بالغير الجواب الثانى ان الكلام مبنى على المسامحة وذلك لان التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوى ولكن لشدة الارتباط الذى بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى للفظ على طريق التسمح والتجوز (قوله العلم حسن) مثال لافتراق الصفة المعنوية فان العلم صفة معنوية لا نحوية لانه مبتدأ (قوله ومررت بهذا الرجل) مثال لانفراد النعت فان لفظ الرجل نعت لاسم الاشارة ولم يدل على معنى قائم بالغير بالنظر لاصله فليس صفة معنى فان قيل الرجل فى هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير اذ هو دال على كون المشار اليه موصوفا بالرجولية ولذلك صح كونه نعتا فيكون صفة معنوية قلنا هو من اصله لم يوضع الا للذات بخلاف العلم ولو عرض له فى الحين ماذكره من التأويل فليس صفة معنوية باعتبار الاصل ويرد على هذا الجواب انه ان كان المعتبر فى كون الشئ صفة معنوية ما كان باعتبار الدلالة الاصلية فلا يكون قولنا مازيد الا اخوك وما الباب الا ساج وماهذا الا زيد من قصر الموصوف على الصفة المعنوية وقد صرحوا بانه منه حيث قالوا المعنى حصر زيد فى الاتصاف بكونه اخا الخ فاما ان يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال اولا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الاصل لان الرجل حيث اعرب نعتا يقصد فيه هذا المعنى بعينه فان جعل منها كانت الصفة المعنوية اعم مطلقا من النعت النحوى وهو الاقرب آه يعقوبى (قوله واما نحو قولك مازيد الا اخوك الخ) قصد بهذا دفع ما يرد على قوله وكل منهما نوعان فان القصر فى الامثلة المذكورة ليس من النوعين وحاصل الجواب انها من باب قصر الموصوف على الصفة المعنوية تأويلا وقد يقال كان ينبغى ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ للتأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا فتدبر (قوله تقديرا) حال من الصفة اى حال كون الصفة مقدرة وانما كانت الصفة مقدرة فى ذلك لعدم تحققها فى ذلك لان كلا من المسند والمسند اليه فى تلك الامثلة ذات وقوله فمن قصر الموصوف على الصفة مبنى على ان التأويل فى جانب المقصور عليه هنا كما هو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التأويل فى جانب المقصور على معنى قصر الكون زيدا على اخيك والبابية على الساج والهاذية على زيد فحينئذ يكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف (قوله من الحقيقى) حال من المبتدأ او من الخبر

على القول بجوازه منهما و حاصل ما ذكره المصنف ان القصر اما حقيقي او اضافي و الحقيقي اما قصر موصوف على صفة او بالعكس و كل منهما اما حقيقي غير ادعائي او ادعائي فهذه اربعة و الاضافي اما قصر موصوف على صفة او بالعكس و كل منهما اما قصر افراد او قلب او تعيين فهذه ستة تلك عشرة كاملة (قوله اذا اريد الخ) هذا قيد في المثال اي ان هذا المثال انما يكون من الحقيقي اذا اريد ان زيدا لا يتصف بغيرها اي بكل مغاير لها من الصفات و اما اذا اريد انه يتصف بها لا بما يقابلها فقط من الشعر مثلا كان من القصر الاضافي (قوله وهو) اي قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا لا يكاد يوجد اي من البليغ المتحري للصدق و هذا لا ينافي انه قد يكون من غيره لكن يكون كاذبا و لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى انه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود و تارة يعبر به عن نفي الوقوع و البعد عنه اي لا يقرب ذلك الشيء الى الوجود اصلا و هذا الثاني هو المناسب لقوله بعد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اي لعدم امكان الاحاطة بصفات الشيء عادة لانه اذا تعذر في العادة احاطة المخلوق بصفات الشيء لم يتأت للمحترز عن نقيصة الكذب ان يأتي به قاصدا لمعناه الحقيقي (قوله لتعذر الاحاطة الخ) اي لتعذر احاطة المتكلم بها ثم ان ذلك التعذر لا لكثرتها حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية و كفايتها في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل لان من الصفات ماهو حقيقي بل خصوصا النفسية فلا يقع من العاقل المتحري للصدق اثبات واحدة منها و نفي ما سواها مطلقا قاله الفناري (قوله حتى يمكن الخ) تفريع على الاحاطة اي ان الاحاطة بصفات الشيء التي يتفرع عليها امكان اثبات شيء منها و نفي ما عداه بالكلية متعذرة و ضمير منها لصفات الشيء (قوله و نفي ماعداها) الاولى و نفي ماعداه اي الشيء المثبت الا ان يقال انه انث الضمير نظرا الى ان الشيء المذكور صفة (قوله بل هذا) اي قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا محال و هذا اضراب على قول المصنف و هو لا يكاد يوجد و فيه انه لا حاجة لذلك الاضراب لان قول المصنف و هو لا يكاد يوجد يفيد المحالية خصوصا و قد علل بعد ذلك بالتعذر و قد يقال ان المتعرض له في المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية و كم من امور غير واقعة و ليست بمحالا و لا دلالة للتعذر على المحالية لان المراد التعذر عادة لا عقلا على ان كثيرا ما يراد به التعسر (قوله لان الصفة المنفية) المراد جنس الصفة و لو قال لان لكل من الاوصاف المنفية نقيضا هو ثبوتها البتة لكان اوضح (قوله وهو) اي النقيض من الصفات التي لا يمكن نفيها (قوله و لا بنقيضه) اعني عدم القيام الصادق بالجلوس و الاضطجاع اي و لزم ان لا يتصف بالحركة و لا بنقيضها و لزم ان لا يتصف بالشعر و لا بنقيضه و هكذا كل وصف مغاير للكتابة لا يقال المراد من قولنا ما زيد الا كاتب نفي اتصافه بغير الكتابة

(و الاول) اي قصر الموصوف على الصفة (من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها) اي غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء) حتى يمكن اثبات شيء منها و نفي ماعداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا و هو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب و اردنا انه لا يتصف بغيره لزم ان لا يتصف بالقيام و لا بنقيضه و هو محال (و الثاني) اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي (كثير نحو ما في الدار الا زيد)

من الصفات الوجودية والنقيض امر عدمي وحينئذ فلا يكون اثبات صفة ونفي ماعداها محالا الا انا نقول الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الا بنفي كل ماهو غير المثبت فعلى فرض لو اريد نفي الصفات الوجودية انما يلزم عدم ارتفاع النقيضين لاصحة القصر الحقيقي على ان قصد الاوصاف الوجودية فقط لو سلمنا كونه عذر لم يندفع به ماذكر اذ من الصفات الوجودية مايستلزم نقيض احدهما عين الاخرى كحركة الجسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا اذ من جملة المنفيات الحركة فيلزم ثبوت السكون عند انتفائها ولا يتأتى نفيهما معا لمساواة كل منهما لنقيض الآخر كذا قال الفناري ورد هذا بان غايته الامتناع في بعض الاحيان وهو ما اذا كان الموصوف الجسم والوصف غير الحركة او السكون وهو ظاهر (قوله كثير) اي لعدم التعذر بالاحاطة فلامحالية بالاولى (قوله مافي الدار الازيد) اورد على هذا المثال بان الكون في الدار المعينة لاينحصر في زيد لان الهواء الذي لايخلو منه فراغ عادة كائن في الدار فان اجيب بان المراد نفي الكون عن نوع زيد بان يكون التقدير مافي الدار انسان او احد الا زيد ليقع الاستثناء متصلا قلنا صار القصر اضافيا ولزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا او محالا اذ يصح قولك ماهذا الثوب الا ابيض بتقدير ماهذا الثوب ملونا بشئ من الالوان غير البياض فالاولى التمثيل بقولنا لا واجب بالذات الا الله تعالى وما خاتم الانبياء الا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى يعقوبي (قوله المعينة) اخذ هذا القيد من جعل اللام في الدار للعهد ولابد من هذا القيد وذلك لانه اذا اريد دار معينة صح ان تحصر هذه الصفة وهي الكون فيها في زيد فلايكون فيها غيره اصلا واما لو اريد مطلق الدار فلا يصح اذ لا يتأتى عادة حصر الكون في مطلق الدار في زيد اذ لابد من كون غير زيد في دارما (قوله اي بالثاني) اي وهو قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا قال الفناري وارجاع الضمير الى الحقيقي مطلقا بل الى مطلق القصر اصح واشمل اذ لامانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال انه لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا (قوله المبالغة) اي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنفي عن غيره على وجه العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير وان كانت في نفس الامر ثابتة لذلك الغير ايضا (قوله لعدم الاعتداد الخ) اي وانما يفعل ذلك لعدم الاعتداد في تلك الصفة بغير المذكور وذلك اذا كان المقام مقام مذمة لغير المذكور ودعوى نقصانه وذلك كما اذا وجد علماء في البلد واريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فينزل غير زيد منزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كمالها فيه ويقال لاعالم في البلد الا زيد (قوله قصرا حقيقيا ادعائيا) انظر هل اطلاق الحقيقي عليه حقيقة او مجاز واستظهر السيد الصفوي الثاني ويدل له قول الشارح اول الباب بحسب الحقيقة ونفس الامر اه سم وفي العروس انه من مجاز التركيب لانه اذا قيل لاعالم

على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد (وقد يقصد به) اي بالثاني (المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا مافي الدار الازيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا واما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد

فى البلد الا زيد على وجه حصر العلم فيه ونفيه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم فى ذلك الغير فنفى العلم عن غير زيد الذى تضمنه هذا الحصر ليس كذلك فى نفس الامر وانما نسب ذلك النفى الى الغير لكونه بمنزلة المتصف بالنفى لضعف الاثبات فيه ونسبة الشئ لغير من هو له مجاز تركيبى (قوله واما فى القصر الغير الحقيقى) اى وهو الاضافى فلا يجعل الخ وهذا الذى ذكره الشارح اشارة للفرق بين الاضافى والقصر الحقيقى الادعائى وحاصله ان الاضافى يعتبر بالاضافة الى شئ معين من غير اعتبار المبالغة والتنزيل والحقيقى الادعائى مبنى على المبالغة والتنزيل فاذا قلت ما فى الدار الازيد واردت لاغيره وكان فيها غيره ونزلته منزلة العدم كان القصر حقيقيا ادعائيا وان اردت لاعمرو وكان فيها بكر وخالد ايضا كان اضافيا وقد يعتبر فى الاضافى تلك المبالغة بان يجعل مايكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم فاذا قلت ما فى الدار الازيد بمعنى ان الحصول فى الدار مقصور على زيد لايتجاوزه الى عمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد فذلك قصر اضافى على وجه الحقيقة فاذا جعل مايكون القصر بالاضافة اليه وهو عمرو منزلة العدم كان قصرا اضافيا على وجه المبالغة والحاصل ان اقسام القصر اربعة قصر حقيقى على وجه الحقيقة وقصر حقيقى على وجه المبالغة وقصر اضافى على وجه الحقيقة وكذا على وجه المبالغة والفرق بين الثانى وهو الحقيقى الادعائى والرابع وهو الاضافى الادعائى ان الحقيقى يجعل فيه ماعدا المقصور بمنزلة العدم كقولنا ما فى الدار الا زيد اذا كان فى الدار غير زيد وجعل منزلة العدم والاضافى يجعل فيه مايكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم كالمثال المذكور اذا قصد ان الحصول فى الدار مقصور على زيد لايتجاوزه الى عمرو وجعل عمرو منزلة العدم فالاول ينزل فيه جميع من سوى المقصور بمنزلة العدم والثانى ينزل فيه بعض من سواه وهو مايكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم واما الفرق بين الاضافى على وجه الحقيقة والاضافى على وجه المبالغة فقد علم مما مر كالفرق بين الحقيقى الادعائى والاضافى على وجه الحقيقة (قوله بمعنى انه ليس حاصلا لعمرو) اى الذى هو ليس موجودا فيها وقوله وان كان حاصلا لبكر وخالد اى اللذين هما فيها ولم ينزلا منزلة العدم (قوله والاول الخ) لما فرغ من اقسام الحقيقى الاربعة شرع فى اقسام الاضافى وهى ستة كما عرفت وقوله من غير الحقيقى حال من المبتدأ او الخبر او صفة للمبتدأ اى الكائن من غير الحقيقى ومن كلام المصنف هذا تعلم عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب فى الحقيقى بل هى خاصة بالقصر الاضافى ولا يرد على هذا لا اله الا الله فانها من قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا اى لاغيره قصر افراد للرد على معتقد الشركة لانا نقول انها من قصر الصفة اى الالوهية على الموصوف اى الله قصرا اضافيا اى بالنسبة الى المعبودات الباطلة وهى الاصنام والاوثان قصر افراد رد اعلى من اعتقد شركتها مع الله فى الالوهية لان العبرة فى الافراد واخويه

(والاول) اى قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقى تخصيص امر بصفة دون) صفة (اخرى او مكانها والثانى) اى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقى (تخصيص صفة بامر دون) امر (آخر

بحال المخاطب واعتباره والمخاطبون بلا اله الا الله لايعتقدون شركة كل ماعدا الله تعالى معه فى الالوهية حتى يكون القصر فى كلمة التوحيد قصرا حقيقيا بل انما يعتقدون شركة الاوثان والاصنام فالمعنى ان الالوهية مقصورة على الله لاتجاوزه الى الاوثان والاصنام ولاينظر الى الواقع كذا قرر بعض الافاضل وعلل فى المطول عدم جريان الانقسام فى الحقيقى بانه لايتصور من السامع العاقل ان يعتقد ثبوت جميع الصفات لامر اوجميعها الا واحدة اويتردد فيه كيف وفيها ماهى متقابلة حتى يقصر بعضها وينفى الباقى افرادا اوقلبا اوتعيينا وكذا قصر الصفة على هذا المنوال (قوله تخصيص امر) وهو الموصوف المقصور والباء فى قوله بصفة داخلة على المقصور عليه وفى الحقيقة هو على حذف مضاف اى بثبوت صفة واضافة صفة لما بعده من اضافة المصدر لمعموله اى تخصيص المتكلم امرا بثبوت صفة وقوله دون اخرى حال من فاعل المصدر اى حال كون المتكلم متجاوزا وتاركا الصفة الاخرى وفهم منه ان هناك صفة يمكن ان تشارك هذه فى تخصيص ذلك الامر بها لكن جعلت له احديهما فى مكان ليست فيه تلك الاخرى فيفهم منه انه لم يتصف بتلك الاخرى وان تلك الاخرى لم يتقرر لها ذلك المكان بدلا عن هذه (قوله اومكانها) اى اوتخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى وهذا قصر القلب وماقبله قصر الافراد واما قصر التعيين فهو داخل فى قوله او مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكى وكذا يقال فيما بعد ومكانها قيل حال ومعناه او واضعا تلك الصفة مكان اخرى وقيل انه منصوب على الظرفية اى بصفة واقعة فى مكان صفة اخرى واحدة كانت اواكثر (قوله والثانى) اى من غير الحقيقى الذى هو الاضافى (قوله بامر) هو الموصوف اى تخصيص المتكلم صفة بامر حالة كون المتكلم متجاوزا وتاركا امرا آخر او حال كون الصفة متجاوزة امرا آخر (قوله اومكانه) اى اوتخصيص صفة بامر مكان آخر (قوله معناه الخ) ذكره ليتبين به المراد من قوله دون اخرى فانه يمكن ان يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفائها مع انه ليس مرادا اذ المراد التعرض لانتفائها (قوله متجاوز الصفة الاخرى) اشار به الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب الحقيقة فهو فى قوة الملفوظ كذا فى الفنارى لكن جعله حالا من الفاعل هو الذى يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز الاخرى مع ان فى جعله حالا من المفعول اتيان الحال من النكرة (قوله اعتقد اشتراكه) اى الموصوف فى صفتين وفى الكلام قلب والاصل اعتقد اشتراك صفتين فيه بدليل ماياتى له عند قول المصنف من يعتقد الشركة حيث قال اى شركة صفتين فى موصوف ولو قيل اعتقد اشتراكه بين صفتين لم يحتج للتأويل (قوله ويتجاوز الاخرى) اى

او مكانه) وقوله دون اخرى معناه متجاوزا الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون فى الاصل

ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون آخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان اريد الاعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر

يتباعد عن ثبوت الاخرى الى نفيها (قوله ومعنى دون الخ) حاصله ان اصل دون ان تستعمل في المكان المحسوس المنحط اى المنخفض بالنسبة لمكان آخر انحطاطا يسيرا فهي في الاصل اسم مكان فيقال هذا البيت مثلا دون ذلك البيت اذا كان احط منه قليلا ثم استعملت في المكان المعنوى من الاحوال والرتب مع مراعاة ان صاحب ذلك المكان ادنى واخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الفضل ثم نقلت الى تخطى حكم الى حكم وتجاوز حد الى حد بعد نقلها للمكان المعنوى المراعى فيه شرف غير صاحبه ثم اريد بالمصدر الذى هو التجاوز اسم الفاعل كما في كلام المصنف فيكون التقدير تخصيص المتكلم امرا بصفة حال كونه متجاوزا صفة اخرى اعتقد فيها الشركة (قوله ادنى مكان من الشيء) اى اخفض مكان اى مكان منخفض بالنسبة لمكان آخر كذا قرر شيخنا العدوى والمراد المكان المحسوس وقوله من الشيء متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال افعل التفضيل بالاضافة ومن قاله الفنارى (قوله اذا كان احط منه) اى في الحس (قوله ثم استعير) اى نقل او المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت الخ الاولى للرتبة المنحطة كما تقدم فتكون دون استعملت في المكان المعنوى بالنقل او بالاستعارة من المكان الحسى بعد تشبيه المكان المعنوى به وقد يقال ان في الكلام حذف مضاف وفي بمعنى من البيانية لذلك المحذوف اى لذى التفاوت من الرتب والاحوال (قوله ثم اتسع فيه) اى بطريق النقل او المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق لان المراد فاستعمل في تجاوز حد وان لم يكن هناك تفاوت كما في القيام دون القعود او من استعمال اسم الملزوم في اللازم لان التفاوت يلزمه التجاوز او المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله اى في كل ذى تجاوز حد الى حد وذى تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل ان المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن يتناول كلامه حينئذ دون التي في قصر الصفة على الموصوف او الامر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل في قوله تجاوز حد الى حد دون التي في قصر الصفة على الموصوف وفي قوله تخطى حكم الى حكم دون التي في قصر الموصوف على الصفة كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ولقائل الخ) هذا اعتراض على تعريف المصنف وحاصله انه ان اختار الشق الاول من شق الترديد كان التعريف غير جامع لبعض افراد القصر الاضافي وهو ما يكون لنفي اكثر من صفة واحدة او امر واحد وان اختار الشق الثاني كان التعريف غير مانع لصدقه على القصر الحقيقي لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الامور (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) اى في قصر الموصوف على الصفة وقوله وما كاتب الا زيد اى في قصر الصفة على الموصوف وقوله اشتراك ما فوق الاثنين اى اشتراك الموصوف فيما فوق الاثنين

(فكلٌ منهمـا) اى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول التخصيصُ بشئ دون شئ والثانى التخصيص بشئ مكان شئ (والمخاطب بالاول من ضربى كلٍّ) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ويعنى بالاول التخصيصُ بشئ دون شئ

فى قصر الموصوف على الصفة او اشتراك مافوق الاثنين فى الموصوف فى قصر الصفة واجيب باختيار الشق الثانى لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفصيل بان يلاحظ الصفات او الامور الموصوفة المتجاوز عنها تفصيلا بخلاف القصر الحقيقى فانه يلاحظ النفى عن الغير على سبيل الاجمال والحاصل ان النظر فى غير الحقيقى الى كل فرد من المتجاوز عنه تفصيلا ضرورة الرد على معتقد ثبوته وليس هو جميع ماغاير المقصور حتى يكون بالنظر اليه اجمالا بخلاف الحقيقى مثلا اذا قيل لاقائم الا زيد ان لوحظ لاغيره كان القصر حقيقيا وان لوحظ لاعمرو ولابكر ولاخالد كان اضافيا واجيب ايضا بان المراد اعم من الواحد وغيره بشرط ان لايكون الاعم هو الجميع وحينئذ فلايدخل القصر الحقيقى فى التعريف والقرينة على ذلك المراد المقابلة واجاب فى المطول باختيار الشق الثانى وهذا المعنى وان كان مشتركا بين الحقيقى وغيره لكنه خصصه بغير الحقيقى لانه ليس بصدد التفسير للقصر الغير الحقيقى لاجل ان تميز عن القصر الحقيقى لان ذلك قد علم من قوله وهو نوعان بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لايجرى فى القصر الحقيقى اذ العاقل لايعتقد اتصاف امر بجميع الصفات والااتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولايردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور انتهى (قوله وكذا الكلام الخ) اى من انه ان اريد مكان صفة واحدة اخرى او مكان امر واحد آخر يخرج ماذا اعتقد المخاطب اكثر من صفتين او امرين وان اريد اعم دخل القصر الحقيقى لانه يصدق عليه انه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بامر مكان سائر الامور (قوله فكل منهما) اى من الاول والثانى من غير الحقيقى وقوله فكل الخ نتيجة لما تضمنه التعريف من التنويع فالاضرب اربعة الاول منها تخصيص امر بصفة دون اخرى الثانى تخصيص امر بصفة مكان اخرى الثالث تخصيص صفة بامر دون آخر الرابع تخصيص صفة بامر مكان آخر (قوله ومن استعمال لفظ او فيه) اى ومن لفظ او التنويعية المستعملة فيه فى قوله او مكانها او مكانه قيل ان هذا من عطف التفسير بحسب المراد وقال الشيخ يس الظاهر انه عطف سبب على مسبب لان سبب علم ماذكر من ذلك الكلام استعمال او فيه كما لايخفى وعلى كل حال فليس ضرورى الذكر نعم له فائدة وهو الدلالة على ان او فى كلام المصنف للتنويع لا للشك والا لم يفد كلامه هذا المعنى (قوله الاول) اى من كل منهما وكذا يقال فى قوله والثانى وذلك لان قوله التخصيص بشئ اعم من كونه امرا او صفة وقوله دون شئ اى صفة او امر على التوزيع وكذا قوله بشئ اى صفة او امر وقوله مكان شئ اى صفة او امر على التوزيع (قوله من ضربى كل الخ) المراد بكل ما بينه الشارح بقوله من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والقسم الاول من قصر الموصوف على الصفة هو المعبر عنه

بقوله تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى والقسم الثانى منه هو المعبر عنه بقوله تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والقسم الاول من قصر الصفة على الموصوف هو المعبر عنه بقوله تخصيص صفة بامر دون امر آخر والقسم الثانى منه هو ما عبر عنه بقوله تخصيص صفة بامر مكان امر آخر و بذلك ظهر ان قول الشارح ويعنى بالاول الخ اى بالقسم الاول من النوع الاول والقسم الاول من النوع الثانى والحاصل ان المراد بالاول هو الذى لم يعبر فيه بلفظ مكان بل بدون سواء كان من قصر الموصوف على الصفة او العكس والمراد بالثانى ما كان فيه لفظ مكان وانما كان ذلك اولا وهذا ثانيا لوقوعه كذلك فى التعريف او التقسيم (قوله من قصر الموصوف الخ) بيان لكل (قوله ويعنى بالاول) اى من الضربين وانما اتى بالعناية هنا وفى قوله وبالثانى لخفاء المراد من الاول والثانى لانه لم يبين الاول من الضربين والثانى منهما لكن بداءة المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشئ دون شئ وتثنيته بالتخصيص بشئ مكان شئ قرينة على المراد افاده سم (قوله دون شئ) اى لا التخصيص بشئ مكان شئ فانه الثانى كما يأتى (قوله من يعتقد الشركة) اى غالبا وقد يخاطب به من يعتقد ان المتكلم يعتقد الشركة ولو كان هذا المخاطب معتقدا للانفراد كان يعتقد مخاطب اتصاف زيد بالشعر فقط ويعتقد انك تعتقد اتصافه بالشعر والكتابة او التنجيم مثلا فتقول له مازيد الا شاعر لتعلمه انك لا تعتقد ما يعتقده فيك (قوله اى شركة صفتين) يعنى فاكثر وكذا يقال فى قوله شركة موصوفين وفى الاطول قوله من يعتقد الشركة هكذا اتفقت كلمتهم وينبغى ان يصح لخطاب من يعتقد اتصاف المسند اليه بالمقصور عليه ويجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا لتجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا الخ) اعلم ان المقصور عليه ابدا مابعد الا والمقصور ماقبلها وحاصل ماقاله الشارح انه اذا اعتقد المخاطب ان زيدا شاعر وكاتب ومنجم مثلا قلت فى نفى ذلك الاعتقاد مازيد الا شاعر هذا فى قصر الموصوف واذا اعتقد ان زيدا وعمرا وخالدا اشتركوا فى صفة الشعر فانك تقول فى نفى ذلك الاعتقاد ماشاعر الا زيد هذا فى قصر الصفة اذا لمعنى ان الشعر مقصور على زيد لا يتصف به عمرو مثلا وجاز ان زيدا يتصف به ايضا (قوله لقطع الشركة) اى لقطع ذلك القصر او ذلك المتكلم الشركة التى اعتقدها المخاطب وابطاله اياها ووصف الشركة بكون المخاطب اعتقدها احترازا عن الشركة فى نفس الامر فلا يصح ارادتها لعدم تحققها (قوله وبالثانى) عطف على قوله بالاول ومن يعتقد العكس عطف على من يعتقد الشركة السابق وعاملهما واحد ذاتا وهو المخاطب لكنه عامل فى الجار والمجرور من حيث انه مشتق وفى من يعتقد من حيث انه مبتدأ فان قلنا الاختلاف بالحيثية كالاختلاف الذاتى قدرنا للثانى عاملا اى المخاطب بالثانى الخ ويجعل من عطف الجمل والمفردات والا كان من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين وان قلنا الاختلاف بالحيثية ليس كالاختلاف الذاتى فلا يحتاج الى تقدير

(من يعتقد الشركة) اى شركة صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا مازيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ماكاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة (ويسمى) هذا القصر (قصر افراد لقطع الشركة) التى اعتقدها المخاطب (و) المخاطب (بالثانى)

عامل كذا قيل وقد يقال ان العاملين هنا مختلفان ذاتا حقيقة لان المبتدأ في الحقيقة ال وحينئذ فلا بد من تقدير عامل هنا كافعل الشارح (قوله من ضربي كل من القصرين) اى قصر الموصوف على الصفة والعكس (قوله من يعتقد العكس اى عكس الحكم) هذا بالنظر للغالب والافقد يخاطب به من يعتقد ان المتكلم يعتقد العكس وان كان هو لايعتقد العكس وذلك عند قصد ان يكون الخطاب لافادة لازم الفائدة ببيان المتكلم ان ماعنده هو ما عند المخاطب مثلا لاماتوهمه فيه ثم ان المراد بعكس الحكم المثبت ماينافي ذلك الحكم ففي قصر الصفة اذا اعتقد المخاطب ان القائم عمرو لازيد تقول نفيا لذلك الاعتقاد ماقائم الازيد بحصر القيام في زيد ونفياله عن عمرو وفي قصر الموصوف اذا اعتقد ان زيدا قاعد لاقائم تقول مازيد الاقائم اى لاقاعد قال الشيخ يس انظر هل المراد بالاعتقاد في هذا المقام حقيقته الاصولية او المراد به مايشمل التجويز فيدخل فيه الظن بل الوهم واماشمول الاعتقاد هنا لليقين فلا كلام فيه اذهو اولى آه وقد يقال ان ظاهر قوله اوتساويا عنده ان الظن كالاعتقاد وحينئذ فالمراد بالاعتقاد مايشمل التجويز فتأمل (قوله فالمخاطب) مبتدأ خبره من اعتقد وفيه ضمير مستترهو نائب الفاعل يرجع الى ال (قوله اعتقد اتصافه بالقعود) اى سواء اعتقد اتصافه بشئ آخر ام لا (قوله لقلب حكم المخاطب) اى لان فيه قلبا وتبديلا لحكم المخاطب كله بغيره بخلاف قصر الافراد فانه وان كان فيه قلب وتبديل لكن ليس لكل حكم المخاطب بل فيه اثبات البعض ونفي البعض (قوله اوتساويا عنده) ينبغي كما قال الصفوى ان يدخل في قصر التعيين مااذا كان التردد بين امرين هل الثابت احدهما اوكلاهما وكذا مالوجزم بثبوت صفة على التعيين واصاب وبثبوت اخرى معها لاعلى التعيين وكذا اذاشك في ثبوت واحدة وانتفائها بخلاف مالو اخطأ في الصفة التى اعتقدها على التعيين فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليها قصر قلب وبالنسبة لما تردد فيه قصر تعيين (قوله على مايفصح عنه لفظ الايضاح) اى فالاولى حمل كلامه هنا عليه ليتطابقا وان احتمل على بعد عطفه على يعتقد الشركة اى ان المخاطب بالاول من يعتقد الشركة اوتساوى عنده الاتصاف اى الاتصاف بالصفة والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف واتصاف الموصوف بصفة واتصاف غيره بها في قصر الصفة وعلى هذا فيكون قصر التعيين داخلا في الاول والحاصل انه لولا مافي الايضاح لامكن عطف تساويا عنده على يعتقد الشركة فيكون قصر التعيين داخلا في الاول وهو التخصيص بشئ دون شئ فيوافق ما في المفتاح وعبارة الايضاح والمخاطب بالثاني امامن يعتقد العكس وامامن تساوى الامران عنده فهي صريحة في العطف الذى قاله الشارح (قوله الامران) اشار بذلك الى ان ضمير تساويا راجع لمعلوم من السياق وهو الامران الشاملان للامرين في قصر الصفة وللصفتين في قصر الموصوف (قوله بالصفة المذكورة وغيرها) اى على سبيل

اعنى التخصيص بشئ مكان شئ من ضربي كل من القصرين (من يعتقد العكس) اى عكس الحكم الذى اثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا مازيد الاقائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الازيد من اعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم المخاطب اوتساويا عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على مايفصح عنه لفظ الايضاح اى المخاطب بالثاني امامن يعتقد العكس او من تساوى عنده الامران اعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف واتصاف الامر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا مازيد الاقائم من يعتقد اتصافه بالقيام او القعود من غير علم بالتعيين وبقولنا ماشاعر الازيد من يعتقد ان الشاعر زيدا وعمرو من غير ان يعلمه على التعيين

(ويسمى) هذا القصر (قصر تعيين) لتعيينه ماهو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء قصر افراد والتخصيص بشيء مكان شيء ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا لوسلمنا ان فى قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى ان فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر فان قولنا مازيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكى التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذى سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة

البدلية فالواو بمعنى او ويدل لذلك قوله بعد حتى يكون المخاطب الخ (قوله واتصاف الامر المذكور وغيره) الواو بمعنى او (قوله حتى يكون الخ) تفريع على قوله او تساويا فحتى تفريعية بمعنى الفاء (قوله مازيد الا قائم) اى فى قصر الموصوف وقوله وبقولنا ماشاعر الا زيد اى فى قصر الصفة (قوله لتعيينه) اى القصر او المتكلم وقوله ماای حكما وقوله غير معين اى مبهم عند المخاطب شاك فى ثبوته (قوله فالحاصل) اى حاصل ماسبق من قوله والاول من غير الحقيقى الى هنا وقوله ان التخصيص اى تخصيص المتكلم شيئا بشيء ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذى هو الشيء ان كان واقعا على الصفة كان المراد بقوله بشيء الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف اى جعلها مقصورة على الموصوف وان كان واقعا على الموصوف كان المراد بقوله بشيء الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة اى جعلك هذا الموصوف مقصورا على تلك الصفة فالباء فى بشيء داخلة على المقصور عليه على كلا الامرين (قوله والتخصيص الخ) يجوز ان يكون بالنصب عطفا على اسم ان فيكون من عطف معمولين على معمولى ان ويجوز الرفع ويكون من عطف الجمل وقوله بشيء اى صفة كان او موصوفا (قوله وان تساويا عنده قصر تعيين) هذا قسيم قوله ان اعتقد (قوله وفيه نظر) اى فى هذا الحاصل نظر (قوله لانا لوسلمنا) فيه اشارة الى منع كون التعيين من تخصيص شيء بشيء مكان آخر وحاصل ذلك النظر انا لانسلم ان فى قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر لان المخاطب به لم يثبت الصفة الاخرى فى قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يعينه بل هو متردد بينهما سلمنا ان فيه تخصيصا بشيء مكان شيء آخر ولو احتمالا فلا يخفى ان فيه ايضا تخصيصا بشيء دون شيء آخر فيكون داخلا فى الاول وحينئذ فجعل قصر التعيين من تخصيص شيء بشيء مكان شيء لا من تخصيص شيء بشيء دون آخر تحكم (قوله ولهذا) اى ولاجل ان قصر التعيين فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر وان كونه من تخصيص شيء بشيء دون آخر اظهر من كونه من تخصيص شيء مكان آخر جعل الخ وهذا اعتراض ثان غير التحكم اى انه يلزمه التحكم ومخالفة من تقدمه من المؤلفين بلا موجب (قوله والقصر الذى سماه المصنف الخ) تبرأ الشارح من هذه التسمية اشارة الى ان السكاكى لا يقول بها اذ القصر الاضافى عنده نوعان فقط قصر قلب لمن يعتقد العكس وقصر افراد لمن يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئا فادرج ما يسميه المصنف تعيينا فى الافراد ولا مشاحة فى الاصطلاح الا ان فى قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية بخلاف القسم الثانى من الافراد فان فيه ازالة الشركة الحقيقية وقد يقال ان البحث الوارد على المصنف لازم للسكاكى ولا يختص به المصنف اذ كما انه لا وجه لتخصيص التعيين بالتعريف الذى فيه مكان كما عند المصنف لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذى فيه دون كما عند السكاكى فالصواب جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين وهذا كله

بذلك ان مفاد مكان خلاف مفاد دون كما اعتبره المصنف والا لم يختص البحث بقصر التعيين بل يجرى البحث فى التعريفين باعتبار القصرين الاولين ايضا لصدق كل منهما حينئذ على الآخر فتدبر (قوله قصر قلب فقط) اى لا قصر قلب وتعيين كما جعله المصنف وتحصل مما تقدم ان قصر التعيين لم يدرجه احد فى قصر القلب لظهور ان لا عكس فيه اصلا واما عند السكاكى فالتعيين من افراد الافراد لا قسيم له لان الافراد عنده عبارة عن قطع الشركة سواء كانت بطريق الاحتمال او الاعتقاد وعند المصنف الافراد قطع الشركة الاعتقادية فلا يتناول التعيين لانه قطع الشركة الاحتمالية لاشتراك الصفتين او الموصوفين فى ان كلا منهما يحتمل ان يكون ثابتا بدل الآخر فعليه يكون التعيين قسيما لكل من الافراد والقلب (قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة الخ) قد يقال هذا الاشتراط ضائع لعله مما تقدم من ان المخاطب بقصر الافراد من يعتقد الشركة فان هذا يفيد ان قصر الافراد انما يكون عند اعتقاد الاشتراك فى الوصفين فهو تصريح بما علم التزاما وخص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة دون قصر الصفة على الموصوف لان الموصوفات لا تكون الامتنافية قاله السيرامى وفى يس ظاهر كلام المصنف انه لا اشتراط فى قصر الصفة على الموصوف افرادا وفيه نظر فانه يشترط فى قصر الصفة على الموصوف عدم تنافى الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو قولك لا اب لزيد الا عمرو ونحو ما افضل البلد الا زيد لانه لا يجتمع الموصوفان فى وصف الابوة ولا فى وصف الافضلية فلا يتأتى فيهما قصر الافراد بخلاف نحو قولك لا جواد الا حاتم فى قصر الافراد فيصح لان الجود يمكن ان يتصف به اثنان واجيب بان المصنف ترك هذا الاشتراط فى قصر الصفة اما لندرته لان تنافى اتصاف الموصوفين بالصفة نادر والكثير عدم تنافيهما والكثير بمنزلة اللازم فلا معنى لاشتراطه واما للتعويل على ظهور المقايسة انتهى (قوله افرادا) حال من قصر وشرط مجئ الحال من المضاف اليه موجود اى حال كونه افرادا اى ذا افراد او مفعول مطلق اى قصر افراد او مفعول لاجله اى لاجل الافراد (قوله عدم تنافى الوصفين) عدم تنافيهما صادق بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه او مطلق نحو ما زيد الا ماش لا ابيض او لا ضاحك قاله يس وفى عبد الحكيم مراد المصنف بعدم تنافى الوصفين ان لا يكون مفهوم احدهما عين نفى الآخر وذلك كالمفحمية والشاعرية ولا ملزوما لنفى الآخر لزوما بينا يحصل فى الذهن بحصوله كالقعود والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما لان امتناع النفى والاثبات من اجلى البديهيات فلا يتحقق قصر الافراد لابتنائه على اعتقاد الشركة وبهذا تعلم انه لا يرد ما قيل ان صحة اعتقاد المخاطب الاجتماع لا يتوقف على عدم التنافى لجواز ان يعتقد خلاف

افرادا عدم تنافى الوصفين) ليصح اعتقادُ المخاطب اجتماعَهما فى الموصوف حتى تكونُ الصفةُ المنفية فى قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مُفحِما اى غيرُ شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل غيرُ شاعر ينافى الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا تحقق تنافيهما) اى تنافى الوصفين حتى يكون النفى فى قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا او مضطجعا او نحو ذلك مما ينافى القيام ولقد احسن صاحب المفتاح فى اهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح مع عدم تنافى الشعر والكتابة

الواقع اذالاعتقاد المطابق للواقع ليس بلازم فى القصرولاحاجة للجواب عنه بان المراد عدم تنافى الوصفين فى اعتقاد المخاطب لافى الواقع انتهى (قوله ليصح الخ) علة لعدم التنافى (قوله حتى تكون الخ) حتى تفريعية بمنزلة الفاء وماذكره من عدم منافاة كونه كاتبالكونه شاعرا مبنى على ان المراد الكتابة والشعر بالقوة فلايصح اذلا يمكن اجتماعهما لان المراد بالكتابة القاء الكلام نثرا بقرينة مقابلتها بالشعر الذي هو القاء الكلام نظما كذا ذكر بعضهم (قوله وقلبا الخ) فيه العطف على معمولى عاملين لان قلبا عطف على افرادا والعامل فيه قصر وتحقق عطف على عدم والعامل فيه شرط وفيه خلاف والراجح المنع اذا لم يكن احد المعمولين جارا ومجرورا متقدما كما فى قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو واجاب الشارح بانه من عطف الجمل حيث قال وشرط الخ ان قلت انما جاء هذا من جعل قوله افرادا وقلبا مفعولا لاجله ونحن نجعلهما حالا فيكون العامل فيهما شرط وحينئذ فيكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز قلت مازال البحث واردا لان اختلاف جهة العمل ينزل منزلة اختلاف العامل بناء على ماحققه العلامة الرضى وقوله وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا الخ سكت عن شرط قصر الصفة على الموصوف قلبا نحو انما الكاتب زيد لاعمرو لمن اعتقد ان الكاتب عمر ولازيد ولايخفى عليك ان وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه وحينئذ فلايشترط فيه تحقق التنافى بل تارة لايتحقق كما مثلنا وتارة يتحقق نحو لااب لزيد الاعمرو فانه قصر صفة على موصوف قصر قلب ولايمكن اجتماع موصوفين فى وصف ابوة زيد (قوله تحقق تنافيهما) اى تحقق تنافى الوصفين فى الواقع لاجل ان يكون اثبات المتكلم احدى الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهى الصفة التى تنافيه فيكون القصر قصر قلب بيقين بخلاف ما اذا لم تكن احديهما منافية للاخرى فان المخاطب يجوز اجتماعهما فى بادئ الرأى فيحتمل ان يكون قصر افراد ويحتاج فى كونه قصر قلب الى امر خارجى يعرف به ان المخاطب يعتقد العكس (قوله حتى يكون المنفى الخ) حتى تفريعية بمعنى الفاء (قوله اونحو ذلك مما ينافى القيام) اى ككونه مستلقيا اى وليس المنفى بما ذكر من القصر كونه كاتبا اوشاعرا لعدم منافاتهما للقيام (قوله ولقد احسن الخ) هذا تعريض بالمصنف من كونه اساء فى اشتراط هذا الشرط وهو تحقق التنافى فى قصر الموصوف على الصفة قصر قلب فكان ينبغى له اهماله كما اهمله السكاكى (قوله على ما صرح به فى المفتاح) اى لان الشرط فى قصر القلب على كلام صاحب المفتاح اعتقاد المخاطب عكس مايذكره المتكلم سواء كان التنافى بينهما محققا فى الواقع ام لاقول الشارح مع عدم تنافى الشعر والكتابة اى فى الواقع لصحة اجتماعهما فى موصوف واحد وان كان المخاطب يعتقد تنافيهما والمراد بعدم تنافيهما واحد وان كان مفهومهما مختلفا (قوله ومثل هذا) اى ومثل هذا القول وهو مازيد الاشاعر لمن اعتقد انه كاتب (قوله خارج عن اقسام القصر) اى

مع ان القصر لا تخرج عنه هذه الاقسام الثلاثة قطعا (قوله خارج عن اقسام القصر) اى القصر الاضافى اما خروجه عن قصر الافراد فلاعتقاد المخاطب اتصافه بصفة وفى قصر الافراد لابد ان تعتقد المخاطب اجتماعهما واتصافه بهما * واما خروجه عن قصر التعيين فلكون المخاطب به مترددا الاعتقاد عنده والمخاطب هنا معتقد ثبوت احدهما وانتفاء الآخر * واما خروجه عن قصر القلب فلعدم تحقق تنافى الوصفين هنا فى الواقع وهو شرط فيه لابد منه على ماقال المصنف وقوله على ماذكره المصنف اى من اشتراط هذا الشرط فى قصر القلب واما على صنيع السكاكى من اهماله فلا يكون هذا المثال خارجا عن الاقسام الثلاثة بل من قبيل قصر القلب كما علمت (قوله هذا شرط للحسن) اى لحسن قصر القلب لا لصحته وحينئذ فلا يخرج مازيد الاشاعر لمن اعتقد انه كاتب عن اقسام القصر الثلاثة بل هو من قبيل قصر القلب وان كان غير حسن (قوله او المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب) اى سواء تنافيا فى الواقع اولا كما فى المثال المذكور ثم انه ليس المراد بتنافيهما فى اعتقاد المخاطب اعتقاده تنافيهما فى نفس الامر بان يعتقد انه لايمكن اجتماعهما فى نفس الامر بل المراد اعتقاده ثبوت احداهما وانتفاء الاخرى فصح رد الشارح الآتى (قوله اما الاول) اى وهو كونه شرطا فى حسن قصر القلب وحاصل هذا الرد انا لانسلم ان هذا مراد المصنف لعدم اشعار لفظ الكتاب به اذ الاصل فى الشروط ان تكون للصحة لا للحسن بل كلامه فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب ينافى كونه شرطا للحسن لانه قال ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها فان قضيته ان الشرط للتحقق لا للحسن سلمنا ان لفظ الكتاب مشعر بانه شرط فى الحسن فلا نسلم عدم حسن الخ فبطل حينئذ كونه شرطا فى الحسن فقول الشارح فلا دلالة للفظ اى للفظ الكتاب اعنى المتن عليه (قوله واما الثانى) اى كون المصنف اراد تنافى الوصفين فى اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الامر (قوله مماذكره فى تفسيره) اى مما ذكره فى التفريع على تفسيره اى تعريفه وذلك لانه عرفه بانه تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى ثم فرع على ذلك قوله والمخاطب بالثانى من يعتقد العكس (قوله فيكون هذا الاشتراط ضائعا) يرد مثل هذا على قوله وشرط قصر الموصوف افرادا عدم تنافى الوصفين لان عدم تنافى الوصفين وامكان اجتماعهما معلوم من قوله فى التفريع على تعريفه والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان اللائق ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض فى المفتاح لهذين الشرطين المذكورين فى قصر الافراد وقصر القلب (قوله وايضا لم يصح) اى على ارادة هذا الاحتمال الثانى (قوله لم يصح قول المصنف) اى فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب وحاصل كلام الشارح انه لو كان مراد المصنف التنافى بحسب اعتقاد المخاطب لم يصح قول المصنف فى الايضاح معترضا على السكاكى انه لم يشترط

ومثل هذا خارج عن اقسام القصر على ماذكره المصنف لا يقال هذا شرط للحسن او المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع انا لانسلم عدم حسن قولنا مازيد الاشاعرا لمن اعتقده كاتبا غير شاعر واما الثانى فلان التنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مماذكره فى تفسيره ان قصر القلب هو الذى يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا وايضا لم يصح قول المصنف ان السكاكى لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافى الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين فى الشرح

في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطناه وذلك لان السكاكي قد اشترط فيه كون المخاطب معتقدا للعكس وهذا هو المراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب فدل هذا على ان مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب اعتقاد المخاطب اذ يبعد ان يعترض المصنف على السكاكي بما هو قائل ومعترف به وانما يعترض عليه بما تحقق اهماله له وهو التنافي في نفس الامر (قوله وعلل المصنف) اى في الايضاح واشار الشارح بهذا الى بطلان دليل المصنف بعدما ابطل مدعاه من اشتراط الشرط المذكور (قوله ليكون الخ) اى انما اشترط في قصر القلب تنافي الوصفين لاجل ان يكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء الاخرى انتهى فاذا قيل ماز يد الاقائم كان اثبات القيام مشعرا بانتفاء القعود ولم يحصل ذلك الاشعار الا اذا كان الوصفان متنافيين في نفس الامر (قوله وفيه نظر بين في الشرح) اى وحينئذ فالحق مع السكاكي في اهمال ذلك الشرط وحاصل ذلك النظر انه ان اراد ليكون اثبات المتكلم الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وهو ما اعتقده المخاطب نفيه ان اداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان اراد ان اثبات المخاطب الصفة مشعر بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب ففيه ان اثبات المخاطب لا اشعار له بانتفاء شئ اصلا اذ غاية مايفهم منه الاثبات فقط وانتفاء الغير ان فهم منه المتكلم فبقرينة او بعبارة كان يقول ماز يد الاقاعد فيقول المتكلم رداعليه ماز يد الاشاعر ولا يتوقف على التنافي والحاصل ان شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب عكس ما ذكره المتكلم سواء تحقق التنافي بينهما ام لا وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم (قوله وقصر التعيين) اى وهو اثبات المتكلم احد الامرين المتردد فيهما او احد الامور المتردد فيها وقوله اعم اى من كل واحد منهما على انفراده وليس المراد انه اعم من مجموعهما بان يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين فيه اما متباينان اولا ولا واسطة بينهما فان كانا متباينين تحقق القلب والتعيين دون الافراد وان كانا غير متباينين تحقق الافراد والتعيين دون القلب والعموم باعتبار المحل وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لانها مباينة لكل من حقيقة القصرين اذ لا يصدق قصر الافراد الا عند اعتقاد المشاركة ولا يصدق قصر القلب الا عند اعتقاد العكس ولا يصدق قصر التعيين الا عند عدم الاعتقادين وانما كان قصر التعيين اعم محلا من كل من قصري الافراد والقلب لان الاول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه والثاني محله ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون اعم من الاول لشموله ما فيه التنافي واعم من الثاني وهو قصر القلب لشموله ما ليس فيه التنافي والحاصل ان عمومه بالنسبة للاول لوجوده في محل الثاني وعمومه بالنسبة للثاني لوجوده في محل الاول وليس عمومه بالنسبة لهما معا بان يتحقق بدون هذا المجموع والالزم

(وقصر التعيين اعم) من ان يكون الوصفان فيه متنافيين اولا فكل مثال يصلح لقصر الافراد او القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس (وللقصر طرق) والمذكور ههنا اربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف

وجود محل يصدق فيه وحده وهو ماليس فيه التنافى ولاغيره وهذا فاسد كالايخفى (قوله فكل مثال الخ) اشارة الى ان العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحية لابحسب الصدق اوالتحقق بالفعل (قوله من غير عكس) اى لانه ربما صلح للتعيين مالا يصلح للافراد وهو القلب وربما صلح له مالايصلح للقلب وهو الافراد (قوله وللقصر) اى سواء كان حقيقيا او غيره وقوله طرق اى اسباب تفيده (قوله والمذكور) اى والطرق المذكور ففيه تذكير الطرق نظرا للفظ ال اويقال اراد بالمذكور الشئ وهو مذكر وقوله ههنا اى فى باب القصر (قوله وغيرها) اى كضمير الفصل وتعريف المسند او المسند اليه بال الجنسية وتقديم ماحقه التأخير من المعمولات واما التصريح بلفظ الاختصاص وما فى حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وكذا التأكيد غير الشمولى نحو جاء زيد نفسه اى لاغيره وانما اقتصر المصنف على ذكر هذه الاربعة فى هذا الباب اما لان القصر الاصطلاحى هو ماكان بهذه الاربعة وما كان بغيرها كضمير الفصل وتعريف المسند اوالمسند اليه ونحو لفظ الخصوص فليس باصطلاحى وان كان قصرا بالمعنى اللغوى اوان القصر بضمير الفصل وتعريف المسند او المسند اليه داخل فى القصر الاصطلاحى بان يكون عبارة عن التخصيص باحد الطرق السبعة ولم يذكر هذه الثلثة فى هذا الباب لاختصاصها بالمسند والمسند اليه وقد تقدم ذكرهما وعلى كلا الاحتمالين التخصيص الحاصل بصريح لفظ الخصوص والتأكيد ليس داخلا فى القصر الاصطلاحى هذا حاصل ماذكره العلامة عبدالحكيم (قوله منها العطف) اى بلا وبل ولكن وانما قدم العطف على بقية الطرق لانه اقواها للتصريح فيه بالطرفين المثبت والنفى بخلاف غيره فان النفى هناك ضمنى ثم النفى والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لاوضعية واعلم ان العطف يكون للقصر الحقيقى والاضافى وذلك لانه ان كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لاعمرو فالقصر اضافى وان كان عاما نحو زيد شاعر لاغير زيد فالقصر حقيقى (قوله زيد شاعر لا كاتب) اى لمن اعتقده كاتبا وشاعرا (قوله والثانى بالعكس) وهو ان الوصف المنفى فيه معطوف عليه والمثبت معطوف لكن كون ثانى الاسمين معطوفا على المنفى محل نظر لانه ان عطف بالنصب على لفظ المنصوب المنفى لزم عمل ما فى المثبت وهى انما تعمل فى المنفى وان عطف بالرفع على محل المنصوب فالعطف على محل المنصوب هنا ممنوع لزوال رعاية المحلية بوجود الناسخ واما رفعه بتقدير المبتدأ فيخرج به عن كونه معطوفا لان بل اذا دخلت على جملة كانت ابتدائية واضرابية لاعاطفة لانها انما تعطف المفردات وكلامنا فى افادة الحصر بالعطف ويمكن ان يجاب بان العطف على المحل لايمنع على مذهب البصريين الذين لايشترطون وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل والمثال جار عليه على ان المحل وان كان لايبقى مع العامل المغير

(قوله فى قصره) اى قصر الموصوف على الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب اوما زيد كاتبا بل شاعر) مثل بمثالين اولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والنفى معطوف والثانى بالعكس

لكنه اعتبرهنا للضرورة ولكون ماضعيفة العمل وانما ذكربل بعدالنفى دون الاثبات لانها بعد النفى تفيد الاثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الاثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله فى حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فنحو مازيد كاتبا بل شاعر معناه نفى الكتابة عن زيد واثبات الشعرله ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه ثبوت الشعرله مع السكوت عن نفى الكتابة واثباتها لزيد آه سيرامى واعلم ان افادة بل للقصر مبنى على ان ماقبل بل فى النفى متقرر نفيه كما عليه الجمهور واما على انه مسكوت عنه كما قاله بعضهم فلاتفيده فالمصنف مشى على ما قاله الجمهور (قوله وقلبا الخ) اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف فى قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لماسيصرح به الشارح فى قوله ولما كان الخ (قوله زيدقائم لاقاعد) اى لمن اعتقد انه قاعد والشرط وهوتنا فى الوصفين موجود (قوله وما زيد قائما بل قاعد) اى لمن اعتقد انه قائم ومثل بمثالين لماسبق (قوله فان قلت الخ) حاصله انقصر القلب بطريق العطف لافائدةله على مذهب المصنف مطلقا وذلك لانه شرط فيه تحقق تنا فى الوصفين واذا تحقق اى ثبت تنا فيهما كما فى المثالين علم من نفى احدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت احدهما نفى الآخر وحينئذ فلافائدة فى عطف المثبت على المنفى او عطف المنفى على المثبت وكذا على مذهب غيره فى صور تحقق التنافى فقد علمت ان هذا الايراد بحسب مذهب المصنف وكذا بحسب مذهب غيره اذا تحقق التنافى واما اذا لم يتحقق التنافى فالامر ظاهر وقول الشارح فاثبات احدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير وكذا نفى احدهمايكون مشعرا بثبوت الآخر ولو زاد الشارح ذلك لكان اولى ليشمل المثال الثانى والجواب الذى ذكره شامل له ايضا لان حاصله ان الجمع بين النفى والاثبات للتنبيه على رد الخطأ بالنفى سواء تقدم اوتأخر (قوله قلت الخ) حاصله ان فائدة التعرض لنفى الغير بعد اثبات المطلوب بطريق الحصر الاشعار بان المخاطب اعتقد العكس لان القيد الزائد من البليغ حيث لايحتاج اليه تطلب له فائدة واقرب شئ يعتبر فائدة له بالذوق السليم الرد على المخاطب فان المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا ان المعنى لا كذا كما تزعم ايها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما تزعم ايها المخاطب بل كذا فقول الشارح الفائدة فيه اى فى نفى الغير وقوله التنبيه اى تنبيه المخاطب وغيره وقوله على ردالخطأ اى الواقع من المخاطب وقوله وان المخاطب الخ عطف على رد عطف لازم على ملزوم اوعطف تفسير وهذا التنبيه ليس من جوهر اللفظ بل من الذوق كما علمت من انه اذا وقع فى الكلام شئ مستغنى عنه بحسب الظاهر فان الذهن يطلب له فائدة فاذا وجد مايناسبه حمل عليه لان كلام البليغ يحمل على المناسب وانما قال التنبيه على رد الخطأ الخ لان كلامه فى قصر القلب ولان الايراد فيه اقوى

(وقلبا زيد قائم لاقاعد اوما زيد قائما بل قاعد) فان قلت اذا تحقق تنافى الوصفين فى قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فمافائدة نفى الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على ردالخطأ فيه وان المخاطب اعتقد العكس

فان قولنا زيد قائم وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه قاعد (وفي قصرها) اي قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا بحسب المقام (زيد شاعر لاعمرو او ماعمرو شاعرا بل زيد) ويجوز ماشاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه اورد للقلب مثالا لايتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة

فلانا في انه قد تكون فائدة النفي التنبيه على تردد المخاطب اذا كان قصر تعيين وقد يقال يمكن ان الذهن يحمل ذلك الزائد على التنبيه على ان المخاطب متردد فانه فائدة يصح الحمل عليها وحينئذ فيكون ذلك القصر من قصر التعيين فلم يتم التنبيه الذي ذكره الشارح ولذا اجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله ان فائدة نفي الغير بعد اثبات المذكور بطريق الحصر تأكيد الحكم المنكر المناسب للمقام وبيانه ان الحكم المقرر هنا منكر لاعتقاد المخاطب عكسه والحكم المنكر يجب تأكيده ففي اثبات ضدا وخلاف المعتقد نفي الحكم المعتقد وفي العطف بالنفي او الاثبات تقرير ماتقرر اولا فقد توصل بالعطف المفيد للحصر صراحة الى التأكيد المناسب للمقام ولايقال قد تقررت ان مقام قصر القلب مقام انكار وبينت فيه ان العطف فيه يفيد التأكيد ومعلوم ان قصر الافراد انما يرد في مقام الانكار ايضا ولا تأكيد فيه اصلا لان الحكم المثبت معلوم مسلم ولامعنى للتأكيد فيه والمنفي وهو المنكر بالفتح لم يشتمل على اداة تأكيد فلم يستقم فيه ان العطف فيه للتأكيد ولاجرى على قاعدة الخطاب الانكاري لانا نقول المنكر على المخاطب في قصر الافراد هو التشريك والعطف فيه يفيد الوحدة باللزوم ويفيد بالمطابقة نفي غير من انتسب له الحكم والكلام على تقدير الوحدة فاذا قيل زيد جاء لاعمرو فمعناه جاء زيد وحده لاعمرو ففيه تأكيد الوحدة المنافية للتشريك المدعى الا انه كثيرا ما يستغني عن ذكر تلك الوحدة بالعطف لاستلزامه اياها ففي الكلام مع العطف تأكيد بهذا الاعتبار آه يعقوبي (قوله لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه قاعد) اي فاذا جيء بالعطف دل بالذوق السليم على انه معتقد لذلك خطأ فان المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا ان المعنى لا كذا كما زعم ايها المخاطب (قوله بحسب المقام) اي حال المخاطب فان اعتقد المخاطب شركة زيد وعمرو في الشاعرية او في انتفائها كان قصر افراد وان اعتقد العكس كان قصر قلب ولاتغفل عن كون تنافي الوصفين انما يشترط عند المصنف في قصر القلب اذا كان قصر موصوف على صفة لاقصر صفة على موصوف لئلا يشكل عليك كون زيد شاعر لاعمرو قصر قلب ومثل المصنف بمثالين لماسبق (قوله لتقديم الخبر) اي على الاسم كما هو السياق (قوله لبطلان العمل) اي عمل مالان شرط عملها ترتيب معموليها وقد فقد الترتيب بين الاسم والخبر لان شاعر خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر ويجوز ان يكون الوصف مبتدأ ومابعده فاعلا اغنى عن الخبر ان قلت مابعد بل مثبت فعلى تقدير لو جعل عمرو فاعلا بالصفة لم يصح عملها في المعطوف لعدم اعتمادها على حرف النفي اذ التقدير ماشاعر زيد بل شاعر عمرو قلت العامل في المعطوف ليس صفة مقدرة بل الصفة المعتمدة على حرف النفي عاملة في المعطوف عليه اصالة وفي المعطوف تبعا او قوله لبطلان العمل اي مطلقا عند الجمهور او الا اذا كان الخبر ظرفا عند ابن عصفور وبعض النحاة لايقول ببطلان العمل مع عدم الترتيب مطلقا

كما فى الرضى فقول الشارح فى المطول وقد اجمع النحاة على وجوب رفع الاسمين لبطلان العمل اى اجمع اكثرهم (قوله وتحقق التنافى فى القلب) اى وتحقق التنافى وعدم التنافى لايمكن اجتماعهما فى محل واحد وقوله على زعمه اى لاعلى مذهب السكاكى الذى لايشترط تحقق التنافى فيه وحينئذ فالمثال الواحد عنده يصلح لهما (قوله اورد للقلب مثالا) اى نمير مثال الافراد وقوله اورد جواب لما وقوله مثالا اى واحدا فى الاثبات وآخر فى النفى وعدهما واحدا نظر المتعلقهما (قوله يصلح لهما) اى لان ماذكر من اشتراك التنافى وعدمه انما يتأتى فى قصر الموصوف على الصفة ولا يتأتى فى قصر الصفة على الموصوف لظهور التنافى بين كل موصوفين والفرق بين القصرين انما هو بحسب اعتقاد المخاطب فقولك ماقائم الا زيد صالح لهما آه سيرامى (قوله كل مايصلح مثالا لهما) اى للافراد والقلب فى قصرى الموصوف والصفة (قوله لم يتعرض لذكره) اى لافى قصر الموصوف ولافى قصر الصفة (قوله وهكذا فى سائر الطرق) اى باقى طرق القصر وهى انما والاستثناء والتقديم (قوله ومنها النفى والاستثناء) اى النفى باى اداة من ادواته كليس وما وان وغيرها من ادوات النفى والاستثناء بالا واحدى اخواتها ولم يقل المصنف ومنها الاستثناء لان الاستثناء من الاثبات كقولك قام القوم الا زيدا لايفيد القصر لان الغرض منه الاثبات والاستثناء قيد مصحح له فكانك قلت جاء القوم المغايرون لزيد ولو كان الاستثناء المذكور من طرق القصر لكان من طرقه الصفة ايضا نحو جاء الناس الصالحون بخلاف ماتقدم فيه النفى ثم اتى فيه بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه ام لا نحو ماجاءنى الا زيد فان الغرض منه النفى ثم الاثبات المحققان للقصر وليس الغرض منه تحصيل الحكم فقط والا قيل جاءنى زيد والحكم فى ذلك الاستعمال والذوق السليم ولذلك يستعمل النفى ثم الاستثناء عند الانكار دون الاثبات ثم الاستثناء آه يعقوبى (قوله مازيد الا شاعر) اى لمن يعتقد اتصافه بالشعر وغيره (قوله مازيد الا قائم) اى لمن اعتقد انه قاعد وانظر لم كرر المثال فى قصره دون قصرها وهلا اقتصر على مثال واحد لكل منهما ولا يقال انه لم يكرر المثال فى قصرها لصلاحية المثال الذى ذكره لقصر القلب والافراد لانه لم يشترط فى قصر الصفة عدم صحة اتصاف الموصوفين بها فى قصر القلب بخلاف قصر الموصوف فانه شرط فيه اذا كان افرادا عدم تنافى الوصفين وقلبا تنافيهما فمثل بمثال فيه عدم التنافى وبمثال فيه التنافى لانا نقول هذا الغرض يحصل بمثال واحد لان النفى هنا غير مصرح به فان قدر منافيا كان للقلب والا كان للافراد فقولك مثلا مازيد الا شاعر ان قدرت لامفحم كان للقلب او لا كاتب كان للافراد وكذلك قولك مازيد الا قائم ان قدرت لاقاعد كان للقلب وان قدرت لاشاعر كان للافراد وهذا بخلاف العطف فانه لابد فيه من التصريح بالنفى ويستحيل ان يكون منافيا وغير مناف فلا بد فيه من المثالين واعلم ان هذا كله باعتبار ماحمل عليه الشارح كلام المصنف والا فكلام

فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مايصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا فى سائر الطرق (ومنها النفى والاستثناء كقولك فى قصره) افرادا (مازيد الا شاعر) (و) قلبا (مازيد الا قائم وفى قصرها) افرادا وقلبا (ماشاعر الا زيد) والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها انما كقولك فى قصره) افرادا (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفى قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) وفى دلائل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما يستعملان فى الكلام

المصنف فى حد ذاته ليس فيه تصريح بافراد ولاقلب حتى تكون الامثلة لهما فقط (قوله ماشاعر الا زيد) اى لمن اعتقد ان زيدا وعمرا شاعر اوعمرا فقط (قوله والكل) اى من الامثلة المذكورة لقصره اولقصرها يصلح الخ وهذا مكرر مع قوله سابقا وهكذا فى سائر الطرق (قوله والتفاوت) اى التغاير بين ماتقدم والتعيين انما هو بحسب اعتقاد المخاطب وفيه انه لااعتقاد فى قصر التعيين فكان الاولى ان يقول بحسب حال المخاطب واجيب بان فى الكلام حذف الواو مع ماعطفت اى بحسب اعتقاد المخاطب وعدم اعتقاده فان اعتقد المخاطب الاشتراك فهو افراد وان اعتقد العكس فقلب وان لم يعتقد شيئا فتعيين (قوله كقولك فى قصره افرادا انما زيد كاتب) اى لمن اعتقد انه كاتب وشاعر (قوله وقلبا انما زيد قائم) اى لمن اعتقد انه قاعد ويرد على تعدد المثال مامر من ان المثال الواحد يصلح للافراد والقلب لان القائمية قد تضاف لماينافيها كالقاعدية فيكون القصر قلبا والى مالاينافيها كالشاعرية فيكون افرادا فلاوجه لتعداد المثال (قوله وفى قصرها افرادا وقلبا) اى بحسب المقام واعتقاد المخاطب فان كان معتقدا ان القائم زيد وعمرو فافراد وان اعتقد انه عمرو فقلب ولاتغفل عما تقدم من ان الامثلة المذكورة لقصره اولقصرها تصلح للتعيين (قوله وفى دلائل الاعجاز الخ) هذا شروع فى الاعتراض على المصنف وحاصله ان المصنف جعل انما لقصر القلب وقصر الافراد وكذلك جعل فيما تقدم لا لهما مع ان الذى فى دلائل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما يستعملان فى الكلام البليغ فى قصر القلب دون الافراد وهذا الاعتراض من الشارح على المصنف بالنسبة لانما بحسب ماشرح به كلامه لكن يمكن انه لايرد عليه الاعتراض بالنسبة لها لان امثلته لها يمكن ان تخص بقصر القلب (قوله انما يستعملان الخ) ان كان الشارح نقل عبارة الدلائل بالمعنى ولفظ انما من الشارح ورد عليه انه استعمل انما فى قصر الافراد فى نفس العبارة التى اعترض بها على المصنف لان قوله ان انما ولا انما يستعملان الخ رد على من قال انهما يستعملان فيهما وهذا قصر افراد ففر منه ووقع فيه الا ان يقال ان الشارح ليس ملتزما لحقية كلام صاحب الدلائل فيجوز ان يكون مرجحا لما قاله المصنف فاستعملها فى قصر الافراد على مذهبه وانما نقل كلام الدلائل ليبين المذهبين لالافساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بانه وقع فيما فر منه وان كانت انما وقعت فى عبارة الدلائل والشارح نقلها بلفظها فالاعتراض المذكور وارد على صاحبها (قوله المعتد به) اى وهو البليغ (قوله دون الافراد) اى والمصنف قد استعمل لا فى الافراد فى بحث العطف السابق وانما ليس فى كلامه تصريح باستعمالها لقصر الافراد لكن الشارح شرحه على انها تستعمل له (قوله واشار الى سبب الخ) فائدة هذه التوطئة دفع توهم ان قول المصنف لتضمنه راجع لقوله وفى قصرها فقط دون ماقبله ايضا

وانما تعرض المصنف لبيان سبب افادة انما القصر لمخالفة بعضهم في ذلك حيث قال السبب في افادتها القصر تركبها من ان التي هي لتوكيد الاثبات وما التي لتوكيد النفي ولايجوز ان يتوجه الاثبات والنفي لمابعده بظهور التناقض فاحدهما راجع لما بعده والآخر لما عداه وكون ماراجعا لمابعده خلاف الاجماع فتعين ان الاثبات للمذكور والنفي لماسواه فجاء القصر ورد هذا التوجيه بانه مبني على مقدمتين فاسدتين لان ان لتأكيد النسبة ايجابا اوسلبا نحو ان الله لايظلم الناس شيئا لالتأكيد الاثبات فقط وما كافة لانافية وبماعلمت من الخلاف في سبب افادة انما القصر اندفع مايقال ان سبب افادة التقديم الحصر ذلك التضمن الذي ذكره المصنف فهلا تعرض لبيان ذلك السبب كما تعرض لبيان السبب في انما واعلم ان الموجب للحصر في انما بالكسر موجود في انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما الحصر تضمنها معنى ماوالا قال بذلك في انما المفتوحة لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما ايضا لذلك ومن هنا صح للزمخشري دعواه ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله وحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود بماذكرنا وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه حصر اضافي اوان خطاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان للمشركين فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك آه فنارى (قوله لتضمنه معنى ما والا) في ذكر التضمن اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية والى ان ان ليست للاثبات على ماتوهمه بعض الاصوليين لان المناسب على ذلك التقدير ان يقال لكونه بمعنى ماوالا وبيان ذلك ان انما لوكانت مركبة من ان التي للاثبات وما النافية لم تزد على الاثبات والنفي الموجودين في ما والا فلا يحسن ذكر التضمن بل المناسب على هذا التقدير ان يقال لكونه بمعنى ماوالا (قوله لتضمنه معنى ماوالا) اي لاشتماله على معنى ما والا اللتين هما في افادة الحصر ابين ومعناهما هو الاثبات والنفي وقد يقال ان النفي والاثبات التي هو معناهما هو عين الحصر فكأنه قال انما افادت انما الحصر لتضمنها الحصر الذي هو معنى ما والا وهذا تعليل للشيء بنفسه وان اريد بمعنى ما والا غير الحصر كان الدليل غير مفيد ان انما تفيد الحصر اللهم الا ان يلاحظ ان معنى ما والا مجمل وان كان في الواقع هو الحصر قرره شيخنا العدوي (قوله الى انه) اي انما ليس ملتبسا بمعنى ماوالا اي اشار بلفظ التضمن الى ان معنى انما ليس هو معنى ماوالا بعينه حتى كأنها مرادفة لهما ووجه تلك الاشارة ان تضمن الشيء معنى الشيء لايقتضي ان يكون كهو من كل وجه بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال ان انما ولوشاركت ما والا في افادة القصر تختلف معهما في ان انما تستعمل في ما من شانه ان لاينكر

المعتد به لقصر القلب دون الافراد واشار الى سبب افادة انما القصر بقوله (لتضمنه معنى ماوالا) واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ماوالا حتى كأنهما لفظان مترادفان

وماوالابالعكس كمايأتى ولو كانت انما معناهاهومعنى ماوالا كمافى المترادفين لم تختص عنهما بافادة غير مفادهما هذامحصل كلامه (قوله حتى كأنهما) اى انما وما والا لفظان مترادفان هذاتفريع على المنفى وهو كون انما ملتبسة بمعنى ماوالا وانماعبر بكأن ولم يقل حتى انهما لان انما اذا كانت بمعنى ما والا لايكونان مترادفين بل كالمترادفين لان من شرط المترادفين ان يتحدا معنى وافرادا فى اللفظ وهناليس كذلك لان انمامفرد وما والا مركب ولهذا لايقال الانسان مرادف للحيوان الناطق (قوله اذفرق الخ) علة للنفى وقوله بين ان يكون فى الشئ معنى الشئ وذلك كما فى التضمن كتضمن انما معنى ماوالا وقوله وان يكون الشئ الشئ على الاطلاق اى من كل وجه وذلك كما فى المترادفين فالاول لايقتضى كونه كهو من كل وجه والثانى يقتضى (قوله فليس كل كلام الخ) تفريع على قوله انه ليس بمعنى ماوالا وذلك كالامر الذى شانه ان ينكر فانه صالح لان يستعمل فيه ماوالا ولا يصلح لانما لانها انما يستعمل فيما شانه ان لاينكر وكن الزائدة فانه يصلح معهاماوالا دون انما نحو مامن اله الا الله ولا يصح ان يقال انما من اله الله لان من لاتزاد فى الاثبات وكذلك احد وعريب يصلح معهما ماوالا دون انما فيقال مااحد الاوهو يقول ذلك ولا يقال انما احد يقول ذلك لانهما لايقعان فى حيز الاثبات فلوكان انما بمعناهما كان كل كلام يصلح فيه ماوالا يصلح فيه انما (قوله ولما اختلفوا فى افادة انما القصر) اى وفى عدم الافادة فقال بعضهم انها لاتفيده وقيل تفيده عرفا وقيل عرفا واستعمالا (قوله وفى تضمنه الخ) عطف سبب على مسبب (قوله بينه) اى المذكور من افادة انما القصر ومن تضمنها معنى ماوالا (قوله لقول المفسرين الخ) ان قلت دلالة انما على القصر بالوضع فكيف يقام عليه الدليل قلت المقصود بيان ان الواضع انما جعلها دليلا على القصر بواسطة جعله متضمنا معنى ماوالا ولما كان فى تضمنه اياه خفاء حتى تردد فيه جماعة استشهد عليه بقول النحاة وائمة التفسير وايده بالمناسبة المحسنة للتضمين لاالمتضمنة للتركيب آه سيرامى وفى الغنيمى فى هذا الاستدلال نظر لمافيه من الدور لان المفسرين يستدلون بقول اهل المعانى فاذا استدل اهل المعانى بقول المفسرين جاء الدور فالمناسب الاستدلال باستعمال العرب واجيب بان المراد بالمفسرين الذين يستدلون بكلام علماء المعانى المتأخرون منهم والمراد بالمفسرين الذين استدل البيانيون بكلامهم المتقدمون من العرب العارفون بموضوعات الالفاظ نحو ابن عباس وابن مسعود ومجاهد ممن فسر القرآن من اكابر الصحابة قبل تدوين علم المعانى فالتمسك بقولهم من حيث انهم علماء اللغة فهو من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة والحاصل ان المفسرين حيث قيدوا بكونهم من ائمة اللغة والبيان الموثوق بهم فلم يقولوا الا ماتقرر عندهم لغة وبيانا فلا يرد ان يقال لامعنى للاستدلال على معنى لفظ لغوى لانه انما يثبت بالنقل آه (قوله انما حرم عليكم الميتة بالنصب) مبتدأ ومعناه خبره اى هذا

اذفرق بين ان يكون فى الشئ معنى الشئ وان يكون الشئ الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ فى دلائل الاعجاز ولما اختلفوا فى افادة انما القصر وفى تضمنه معنى ماوالا بينه بثلاثة اوجه فقال (لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ماحرم عليكم الا الميتة و)هذا المعنى(هو المطابق لقراءة الرفع)اى رفع الميتة وتقرير هذا الكلام ان فى الآية ثلاث قراآت وحرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا فى تفسير الكواشى فعلى القراءة الاولى مافى انما كافة اذلو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عائد

الكلام معناه الخ (قوله وهذا المعنى) اى المذكور لانما فى هذه الآية (قوله هو المطابق الخ) اى الموافق لها فى افادة القصر وان اختلف طريق القصر فى القرائتين فالطريق فى القراءة الاولى انما وفى القراءة الثانية تعريف الطرفين (قوله اى رفع الميتة) اى مع بناء حرم للفاعل (قوله مع نصب الميتة) اى على انه مفعول حرم وقوله ورفعها اى خبران اى وهى قراءة شاذة وقوله مع رفع الميتة اى على انه نائب فاعل وهى شاذة ايضا (قوله الكواشى) بضم الكاف وتخفيف الواو نسبة الى كواشة حصن من اعمال الموصل وهو الامام موفق الدين احمد بن يوسف بن الحسين الكواشى كان من الاكابر ينفق من الغيب وله كرامات عدة (قوله فعلى القراءة الاولى) اى وهو حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة (قوله لبقى ان بلا خبر) اى وجعلها موصولة والعائد ضميرا مستترا يعود على الذى والخبر محذوفا والتقدير وان الذى حرم اى هو الميتة الله تعالى عكس للمعنى المقصود من الآيات وهو بيان المحرم بالفتح لان الكلام حينئذ بيان للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وايقاع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوفا والميتة بدلا منه او مفعولا لمحذوف تقديره اعنى والخبر محذوفا والتقدير ان الذى حرمه الله الميتة او اعنى الميتة ثابت تحريمه تكلف لا ينبغى ارتكابه فى كلام الله تعالى مع وجود وجه صحيح واضح على ان فى هذا عكس المعنى المقصود لان المقصود بيان حرمة الميتة لا بيان الميتة المحرمة حاصلة وثابتة (قوله موصولة) اى والعائد محذوف لانه منصوب بحرم (قوله لتكون الميتة خبرا) اى لان لا فاعل بحرم والتقدير ان الذى حرمه الله عليكم (قوله على ما لا يخفى) لانه لا يستقيم ارتفاع الميتة على انها فاعل حرم المبنى للعلوم لان المحرم هو الله سبحانه وتعالى وهو مرجع الضمير المستتر فى حرم فاسناد حرم المبنى للفاعل الى الميتة لا يعقل فتعين ان يكون خبرا نعم يجوز على هذه القراءة جعل ما كافة ورفع الميتة على انه خبر لمحذوف والمعنى انما حرم الله تعالى عليكم شيئا هو الميتة لكن هذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو اسهل منه وهو جعلها موصولة المؤدى لتعريف الجزءين (قوله والمعنى ان الذى حرمه الله عليكم هو الميتة) هذا حل معنى والا فلا حاجة الى قوله هو (قوله وهذا يفيد القصر) اى وهذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها لان الذى حرم فى قوة المحرم فهو كالمتعلق فى المنطلق زيد وزيد المنطلق لان الموصول فى قوة المعرف باللام فيفيد القصر لما مر آه سيرامى (قوله من ان نحو المنطلق زيد) اى سواء جعلت اللام موصولة او حرف تعريف ونحو المنطلق زيد الخ كل جملة معرفة الطرفين وانما ذكر زيد المنطلق وان لم يكن مقصودا بالاستشهاد اد المقصود به انما هو الاول وهو المنطلق زيد لان الميتة معرف بلام الجنس فيفيد قصر الميتة على المحرم ايضا كما فى زيد المنطلق كذا فى عبد الحكيم وفى حاشية الشيخ يس تبعا للفنارى

وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر (لما مر) فى تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر فمراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ حرم بل فى لفظ الميته رفعا ونصبا

انزيدا لمنطلق ذكر على وجه الاستطراد والافالمسئلة من الاول واعترض بان تعريف المسند اليه الجنس ليس بلازم ان يكون للحصر قلت انما يحتمل عدم افادته لذلك اذا ظهرت له فائدة اخرى وهنا لم تظهر له فائدة اخرى فيحمل على القصر المتبادر (قوله مطابقة كانت) اى فى افادة القصر وان كان سبب القصر مختلفا فيهما لان القصر فى قراءة النصب من انما وفى الرفع من التعريف الجنسى لما عرفت من ان الموصول مع صلته فى قوة المحلى بال وقوله كانت مطابقة اى كما هو الواجب فى القراآت من التطابق لا التنافى آه يس وتأمله (قوله والا لم تكن مطابقة لها) اى وان لا تكن انما متضمنة معنى ما والا لم تكن القراءة الاولى مطابقة للقراءة الثانية (قوله لافادتها) اى القراءة الثانية القصر بخلاف الاولى فانها لا يفيده على هذا التقدير (قوله هو القراءة الاولى والثانية) اى وليس مرادهما بقراءة الرفع القراءة الثالثة وقد علمت ان المراد بالقراءة الاولى قراءة النصب والقراءة الثانية هى قراءة الرفع مع بناء حرم للفاعل فيهما (قوله ولهذا) اى لكون مرادهما بقراءة الرفع والنصب ماذكر (قوله لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ حرم) اى لعدمه حين كان مرادهما ماسبق لان حرم مبنى للفاعل على القراءتين المذكورتين وقوله بل فى لفظ اى بل تعرضا للاختلاف فى لفظ الميتة لوجود الاختلاف فيه (قوله وحرم) عطف على رفع ومبنيا حال من حرم وفى نسخة حرم مبنى فيكون الواو للحال (قوله وان تكون موصولة) اى وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول او التعريف الجنسى على الثانى وقوله وان تكون موصولة اى فى محل نصب على انها اسم ان والميتة خبرها (قوله ويرجح هذا) اى الاحتمال الثانى وهو كون ما موصولة وقوله على ماهو اصلها اى على ماهو الاصل فيها من العمل (قوله بقراءة الرفع) اى التى تفوت بها قراءة النصب (قوله فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة) ان قلت من اين اتى له ذلك الاختيار قلت من قوله وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر لانه لا يصح الاحالة على مامر الا اذا كانت موصولة لانها لو كانت كافة لم يستند فى افادة القصر الى مامر فى تعريف المسند بل لتضمنه معنى ما والا كما فى قراءة النصب وقد يقال السبب فى اختيار كونها موصولة موجود وهو بقاء ان عاملة على ماهو اصلها من العمل (قوله مع ان الزجاج اختار انها كافة) اى نظر لكونها مرسومة فى المصحف متصلة بان اذ رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ورد عليه بان رسم القرآن لا يجرى على القياس المقرر فى الكتابة بل هو سنة تتبع وكم من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه كما اشار له القاضى فى تفسير اواخر آل عمران (قوله ولقول النحاة) اى الذين اخذوا النحو من كلام العرب مشافهة فهم انما يقولون ماتقرر عندهم من جهة اللغة فالنقل عنهم نقل عن اللغة وليس المراد النحاة الذين تلقوا القواعد من الكتب المدونة والمراد النحاة غير المفسرين

واما على القراءة الثالثة اعنى رفع الميتة وحرم مبنيا للفعول فيحتمل ان تكون ما كافة اى ما حرم عليكم الا الميتة وان تكون موصولة اى ان الذى حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا بقاء ان عاملة على ماهو اصلها وبعضهم توهم ان مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة مع ان الزجاج اختار انها كافة

فلاتكرار مع ماتقدم والمراد ايضا بالنحاة بعضهم لا كلهم لما تقدم من الخلاف فى افادتها للقصر وعدمه فلايعارض ماتقدم للشارح (قوله انما الاثبات مايذكر بعده ونفى ماسواه) اى فدلالتها على ذلك دليل على تضمنها معنى ماالتى هى للنفى وعلى معنى التى هى للاثبات والحاصل انه لما كان مفاد انما ومفاد ماوالا واحدا دل على انها بمعناهما فاندفع مايقال ان قول النحاة انمايدل على وجود معنى القصر فى انما لاعلى خصوص تضمنها معنى ماوالافالدليل لاينتج المدعى ثم لايخفى ان سائر طرق القصر فيها الاثبات والنفى وانما صرح النحاة بذلك فى انما لخفائهما فيها بخلاف العطف وماوالا واما التقديم فلايفيد القصر عند النحاة (قوله اى سوى مايذكر بعده) اى مما يقابله لان الكلام فى القصر الاضافى (قوله ونحوه) اى كالاضطجاع (قوله ونفى ماسواه من قيام عمرو وبكر الخ) اى فا سوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور انه لاينفى كل حكم سواه ولاينافى هذا ان قصر الصفة قد يكون حقيقيا لان كونه حقيقيا يكون باعتبار عموم المنفى عنه وان كان الحكم المنفى خاصا (قوله ولصحة انفصال الضمير) اى الاتيان به منفصلا مع انما والحال انه يمكن وصله والقاعدة ان الضمير اذا امكن وصله وجب ولايعدل عن وصله لفصله الالموجب وموجبات الفصل اما تقديمه على عامله واما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التى علم انها توجب فصل الضمير عن عامله والتقديم هنا لم يحصل والفواصل المعلومة فى النحو لايصلح منها للتقدير فى موضع انما الاماوالا فتعين كونها للحصر كماوالا هذا حاصله واعترض على هذا الدليل بان فيه دورا وذلك لان صحة الانفصال متوقفة على التضمن كما قال الشارح ولايعرف التضمن الابصحة الانفصال للاستدلال بها عليه واجاب بعضهم بان التوقف الاول وهو توقف صحة الانفصال على التضمن توقف حصول والتوقف الثانى وهو توقف معرفة التضمن على صحة الانفصال توقف معرفة وحينئذ فالجهة منفكة هذا وكان المناسب ان يقول ولوجوب انفصال الضمير معه كما قال ابن مالك لان انفصال الضمير عنده مع انما واجب الا ان يقال ان المصنف راعى قول ابى حيان القائل بعدم الوجوب مستدلا بان الضمير قدجاء متصلا فى قوله تعالى انما اشكو بثى وحزنى الى الله فلم يقل انما اشكو انا واجاب صاحب عروس الافراح بان محمل كلام ابن مالك اذا كان الضمير محصورا فيه والمحصور فيه فى الآية الجار والمجرور لاالضمير وفى ابن يعقوب انما قال لصحة ولم يقل لوجوب مجاراة الظاهر ماقيل من ان انما لايجب فصل الضمير معها وان كان التحقيق وجوب فصل الضمير معها متى قصد الحصر وانما يتصل اذا لم يقصد الحصر فيه بل قصد الحصر فى الفعل نحو انما قلت او فى غيره كالآية وفى شرح المفتاح للسيد ان قلت اذا اريد حصر الفعل فى الفاعل بطريق انما فهل يجب انفصاله اولا قلت ان ذكر بعد الفعل شئ من متعلقاته وجب فصله وتأخيره دفعا للالباس وان لم يذكر احتمل

(ولقول النحاة انما الاثبات مايذكر بعده ونفى ماسواه) اى سوى مايذكر بعده اما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيامه ونفى ماسواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة انفصال الضمير معه) اى مع انما نحو انما يقوم انا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولاتعذر ههنا الا بان يكون المعنى مايقوم الاانا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال

الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظرا للمعنى والاتصال نظرا للفظ اذلا فاصل لفظيا فقول المصنف لصحة انفصال الضمير معه اراد بالصحة مايعم الوجوب وغيره كذا فى عبد الحكيم (قوله ولاتعذر ههنا الا بان يكون الخ) اى ولايتعذر الاتصال هنا الا بسبب كون المعنى الخ اى وعند الاتصال بان تقول انما اقوم يفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوى لالفظى وقوله بين الضمير هو انا وعامله هو يقوم وانظره مع ان يقوم للغائب وانا للمتكلم الا ان يقال الفاعل فى الحقيقة محذوف اى مايقوم احد الا انا وقوله فصل اى بالا المقدرة وقوله لغرض هو الحصر (قوله ولهذا صرح الخ) اى لكون البيت المذكور بيت من يستشهد بشعره صرح باسمه تقوية للاستشهاد اذلا موجب للكتمان (قوله وهو الطرد) اى بسيف اوغيره وعرف الجزءين لقصد حصر الجنس مبالغة اى انا الطارد لمن يعد ولاغيرى الامن كان على وصفى (قوله الحامى) اى الحافظ والذمار بالنصب على المفعولية وبالجر على الاضافة كالضارب الرجل والمراد ذماره (قوله العهد) هذا معنى الذمار لغة يقال فلان حمى ذماره اى وفى بعهده ومعناه عرفا هو ماذكره الشارح عن الاساس وهو مايلام الانسان على عدم حمايته من جاه وحريمه مأخوذ من الذمر وهو الحث لان ماتجب حمايته كانوا يتذامرون اى يحث بعضهم بعضا على الدفع عنه فى الحروب قاله اليعقوبى وقال بعضهم انما سمى ماذكر ذمارا لانه يجب على اهله التذمير اى التشمير لدفع العار عنه (قوله من جاه) بيان لما والحمى مايحميه الانسان من مال اونفس اوغيره فعطف الحريم عليه عطف خاص على عام قرره شيخنا العدوى وقوله ليم بالبناء للمفعول من الملامة وقوله عنف بالتشديد اى شدد عليه (قوله وانما يدافع الخ) الواو ليست بعاطفة لان الجملة تذييلية والواو فى مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كأنه قيل انا الذائد الحامى لانى شجاع مطاعن قال السيرامى والقصر فى انما يدافع محتمل للاقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب وهو مبنى على ان انما تستعمل فى قصر الافراد فى الكلام المعتنه به (قوله عن احسابهم) جمع حسب وهو مايعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه والمراد به هنا الاعراض واما النسب فهو الانتساب للاب قاله السيرامى (قوله لما كان غرضه الخ) حاصله انه اذا اخر الضمير عن الاحساب بعد فصله كان الضمير محصورا فيه لان المحصور فيه يجب تأخيره فيكون المعنى حينئذ لايدافع عن احسابهم الا انا لاغيرى وهذا لا ينافى مدافعته عن احساب غيرهم ايضا ولو اخر الاحساب لكانت محصورا فيها وكان الواجب حينئذ وصل الضمير وتحويل الفعل الى صيغة التكلم فيكون التقدير هكذا وانما ادافع عن احسابهم لاعن احساب غيرهم ولما كان غرض الفرزدق الحصر الاول دون الثانى ارتكب التعبير الاول المفيد له وعلمنا ان ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح (قوله ان يخص المدافع) اى بالمدافعة فهو من قصر الصفة على

(قال الفرزدق انا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامى الذمار) اى العهد وفى الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى مالو لم يحمه ليم وعنف من جاه وحريمه (وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى) لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لاعن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولايجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا تأكيدا

الموصوف والمدافع على صيغة اسم الفاعل (قوله لاالمدافع عنه) اى وهو للاحساب (قوله فصل الضمير) اى فى الاختيار وقوله واخره اى عن الاحساب لوجوب تأخير المحصور فيه عن المحصور (قوله اذ لوقال) علة لمحذوف اى ولو اخر الاحساب واوصل الضمير بالفعل لفات ذلك الغرض اذ لوقال الخ (قوله لصار المعنى الخ) اى فيكون من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو ليس بمقصود) اى لما فيه من القصور فى المدح مع ان المقام مقام المبالغة لانه فى معرض التفاخر وعد المآثر على ان المدافعة عن احساب معينة تتأتى ممن هو منكره لايطل (قوله ولايجوز ان يقال) اى منع الاستشهاد بالبيت وحاصله ان ما ذكرتموه من ان فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر لان ذلك الفصل انما هو لتقدير فاصل وهو الا ممنوع اذلا نسلم ان ذلك الفصل لتقدير فاصل وما المانع من ان يكون الفصل للضرورة لانه لوقيل وانما ادافع عن احسابهم اومثلى لانكسر البيت فعدل الى فعل الغيبة لانه هو الذى يمكن معه الفصل دون فعل المتكلم لوجوب استتار الضمير فيه وحينئذ فلايكون فصل الضمير مع انما فى البيت لتضمنه معنى ماوالا فلم يتم الاستدلال (قوله لانه كان الخ) حاصل ذلك الجواب ان هنا مندوحة عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفعل غيبة وهو ان يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى بالضمير لتأكيد المستكن لا انه فاعل مفعول وذلك بان يقال مثلا وانما ادافع عن احسابهم انا والوزن واحد فلولم يكن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل مقصود الاتى بالتركيب هكذا فيتجه ان يدعى انه لافصل للفاعل فلا قصر وهذا الجواب انما يتم بناء على قول ابن مالك ان الضرورة هى مالا مندوحة ولامخلص للشاعر عنه واما ان بنى على انها ماوقع فى الشعر مطلقا كان للشاعر عنه مندوحة ام لالم يتم وهذا الثانى هو الذى اختاره الدمامينى فى شرح المغنى ورد ماقاله ابن مالك باقتضائه عدم تحقق الضرورة دائما اوغالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لامندوحة له عنه * بقى شئ آخر وهو ان ماجعل دافعا للضرورة يلزم عليه عطف مثلى على فاعل ادافع مع انه لايصح ان يقال ادافع مثلى لان المضارع المبدوء بالهمزة لايرفع الظاهر الا ان يقال يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع كما قيل فى قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة او ان مثلى فاعل فعل محذوف اى او يدافع مثلى وهو من عطف الجمل (قوله وليست ما موصولة) هذا جواب عن منع وارد على استشهاد المتن بالبيت وهو ان يقال عندنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون انما بمعنى ماوالا حينئذ فلايتم هذا الشاهد على المراد وهو ان تجعل ما موصولة وانا خبرها وجملة يدافع عن احسابهم صلتها والمعنى حينئذ ان الذى يدافع عن احسابهم انا كما تقول ان الذى ضرب زيدا انا فيفيد الكلام الحصر تعريف الجزءين كما فى قراءة انما حرم عليكم الميتة بالرفع ويكون فصل الضمير لكونه

وليست ما موصولة اسم ان وانا خبرها اذلا ضرورة فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما (ومنها التقديم) اى تقديم ماحقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمعمولات على الفعل (كقولك فى قصره) اى قصر الموصوف (تميمى انا) كان الانسب ذكر مثالين لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب بل للافراد

خبرا وليس مرفوعا بالفعل حتى يكون مفصولا عنه وحاصل الجواب ان المقام مقام الافتخار فلا يناسبه التعبير بما التى هى لغير العاقل مع امكان التعبير بمن واستقامة الوزن فلا وجه للتعبير من البليغ بما فى موضع من وايضا لوكانت موصولة لكتبت مفصولة عن ان وايضا الموافق لما قبله اعنى قوله انا الذائد ان لايكون انا فى قوله وانما يدافع الخ خبرا فان انا فى الاول مسند اليه لانه مبتدأ مقدم (قوله اذلاضروره الخ) اى واذا كان لاضرورة فى العدول علم انه لم يقصد هذا المعنى وانما قصد ما يدافع الاانا فقد افادت انما القصر لتضمنها معنى ما والا وهو المدعى قال العلامة الفنارى وقديوجه ذلك العدول بان المراد من ما الموصولة الوصف اى ان قويا يدافع عن احسابهم انا وحينئذ فهو من قصر الوصف لانه الاهم فى المقام وتأمله (قوله اى تقديم ماحقه التأخير) هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل وفى افادته القصر كلام والمرجح عدم الافادة واحترز بقوله ماحقه التأخير عما وجب تقديمه لصدارته كأين ومتى كما مر عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا وقوله ماحقه التأخير اى سواء بقى بعد التقديم على حاله نحو زيدا ضربت اولا كما فى انا كفيت مهمك وهذا ظاهر على مذهب السكاكى حيث يعتبر فى التخصيص كون انا فى الاصل توكيدا لما مر من ان تقديم المسند اليه عنده قد يفيد القصر اذا قدر انه كان فاعلا فى المعنى ثم قدم نحو انا سعيت فى حاجتك ثم ان تقييد التقديم بما حقه التأخير غير ظاهر على مذهب المصنف وعبدالقاهر لان تقديم المسند اليه عندهما يفيد القصر وان كان قارا حيث كان المسند فعليا نحو الله يبسط الرزق الا ان يبنى التقييد على الغالب (قوله كتقديم الخبر على المبتدأ) هذا يشمل اقائم زيد بناء على ان قائم خبر مقدم اما على انه مبتدأ وزيد فاعل فلا يشمله ومحل كون تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الحصر مالم يكن المبتدأ نكرة وقدم عليه الخبر والافلا يفيده كما صرح به الشارح (قوله والمعمولات على الفعل) كتقديم المفعول والمجرور والحال عليه (قوله تميمى انا) اى فتقديم الخبر على المبتدأ مفيد لقصر المتكلم على التميمية لايتعداها للقيسية مثلا (قوله كان الانسب الخ) حاصله ان الانسب بصنيعه الاتيان بمثالين احدهما لقصر القلب وهو مايتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو مالا يتنافيان فيه والتميمية والقيسية ان تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للافراد وان لم يتنافيا كان القصر للافراد ولا يصلح للقلب وقد يجاب بان التميمية يصح ان يكون المنفى باثباتها القيسية التى تنافيها وهى الحقيقية فيكون لقصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القيسية ويصح ان يكون المنفى القيسية الجامعة للتميمية وهى القيسية الحلفية اى المنسوبة للحلف والنصرة فيكون لقصر الافراد حيث كان المخاطب يعتقد الاتصاف بهما معا وماتقدم من انه اذا تعين المنفى كما فى العطف فلابد من مثالين انما ذلك حيث لم يكن للوصف جهتان ينافى باحدهما

(وفى قصرها انا كفيت مهمك) افرادا او قلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الاربعة بعد اشتراكها فى افادة القصر (تختلف من وجوه فدلالة الرابع) اى التقديم (بالفحوى) اى بمفهوم الكلام بمعنى الكلام بمعنى انه اذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك (و)دلالة الثلاثة (الباقية بالوضع)

دون الاخرى كما فى هذا المثال والحاصل ان قول المصنف تميمى نافقصر تعيين اذا كان المخاطب يرددك بين قيس وتميم وقصر قلب اذا كان المخاطب ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس وقصر افراد اذا كان المخاطب معتقدا انك تميمى وقيسى من وجهين واشار الشارح لامكان الجواب عن هذا البحث بتعبيره بالانسب واماقول بعضهم فى الجواب ان التميمية قد تؤخذ بالقياس الى ماينافيها كالقيسية فهو لقصر القلب وقد تؤخذ بالقياس الى مالاينافيها كالعالمية فالقصر للافراد ففيه شئ وذلك لان التميمية انما تقابل فى العرف بالقيسية ولايحسن فى العرف مقابلتها بغير هاشم ان ترديد الشارح بقوله لان التميمية والقيسية الخ بقطع النظر عن الواقع والافهما متنا فيان قطعا تأمل كذا ذكر بعضهم وذكر غيره ان قوله ان تنافيا اى يجعل المعتبر فى النسب طرف الاب فقط كما هو المعروف وقوله والا اى وان لم يتنافيا اى بجعل المعتبر فى النسب طرف الام (قوله انا كفيت مهمك) اى فتقديم انا عن الفاعلية المعنوية اوجب حصر كفاية المهم فى المتكلم بحيث لاتتعداه الى غيره فان اعتقد المخاطب كفاية المتكلم مع غيره كان افرادا وان اعتقد كفاية الغيرفقط دون المتكلم كان قلبا ولهذا لم يأت الاتمثال واحد لقصر الصفة لما تقدم ان المثال الواحد يكفى فى قصرها واماقصر التعيين فيصح فى مثالى قصره وقصرها كما تقدم ايضا لكن انما يكون تقديم لفظ انا فى هذا المثال الذى ذكره المصنف من باب ماقدم فيه ماحقه التأخير على مذهب السكاكى القائل ان اصله كفيتك انا فقدم انا وجعل مبتدأ لانه يرى ان تقديم الفاعل المعنوى وهو التأكيد للاختصاص كما تقدم فى احوال المسنداليه والمصنف لم يرتضه فليس فيه تقديم ماحقه التأخير عنده وان افاد التخصيص من جهة تقديم المسنداليه على المسند الفعلى لانه يفيد الحصر دائما عنده كما مر وانما مثل به لكونه من باب التقديم لماحقه التأخير فى الجملة لانه فاعل فى المعنى عند السكاكى (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب ماعند المخاطب وذلك لان المخاطب فى قصر التعيين لااعتقاد له بل هو شاك (قوله فدلالة الخ) اى فالوجه الاول ان دلالة الخ (قوله اى بمفهوم الكلام) هذا مخالف لاصطلاح اهل الاصول لان الفحوى عندهم مفهوم الموافقة ومانحن فيه مفهوم مخالفة لان حكم غير المذكور مخالف لحكم المذكور وقوله بمعنى الخ بيان لطريق فهم القصر من التقديم وقرر شيخنا العدوى ان قوله بمفهوم الكلام اى بمايفهم منه فى عرف البلغاء من الاسرار واشار الشارح بقوله بمعنى الخ الى ان فى كلام المصنف حذفا والمعنى ان دلالة التقديم على القصر بالتأمل فى الفحوى اى فيما يفهم منه ويدل عليه فى عرف البلغاء وهو سر التقديم فاذا تأمل صاحب الذوق السليم فى الكلام الذى فيه التقديم لطلب سر ذلك التقديم الذى فيه لايجد بالنظر للقرائن الحالية مايناسب الحمل عليه سوى الحصر فقول الشارح اى بمفهوم الكلام تفسير للفحوى بالمعنى الحقيق

(وقوله)

وقوله بمعنى الخ اشارة الى ان فى الكلام حذفا وعلمت من هذا ان المراد بمفهوم الكلام مايفهم منه عند البلغاء من الاسرار لامفهوم الموافقة ولا المخالفة (قوله فيه) اى فى الكلام الذى فيه التقديم وهو متعلق بقوله تأمل وقوله فهم القصر اى من القرائن وقوله وان لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك اى فى التقديم من انه يفيد الحصر والحاصل ان صاحب الذوق السليم اذا تأمل فى الكلام الذى فيه التقديم فهم بسبب القرائن الحالية الحصر وان لم يعرف ان التقديم فى اصطلاح البلغاء يفيد الحصر (قوله والباقية) بالجر عطف على الرابع كما نبه عليه الشارح ففيه العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله ودلالة الثلاثة) اى وهى العطف والنفى والاستثناء (قوله بالوضع) اى بسبب الوضع بمعنى ان الواضع وضعها لمعان يجزم العقل عند ملاحظة تلك المعانى بالقصر وليس المراد انها موضوعة للقصر كما اشار لذلك الشارح بقوله لان الواضع الخ وبما ذكره الشارح من انها موضوعة لمعان تفيد القصر اندفع مايقال انه اذا كان دلالتها على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم لانه انما يبحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على المعانى الوضعية او يقال ان هذه الثلاثة وان دلت على القصر بالوضع له الا ان احواله من كونه افرادا او قلبا او تعيينا انما تستفاد منها بمعونة المقام وهى المقصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع والجواب الاول الذى اشار له الشارح ذكره عبد الحكيم والثانى نقله سم عن شيخه السيد عيسى الصفوى وعلى هذا الجواب فيقال لاحاجة لقول الشارح معان لان الواضع وضعها للقصر لالمعان تفيده تأمل (قوله وضعها لمعان) وهى اثبات المذكور ونفى ماسواه فى كل من الثلاثة وهذه المعانى تفيد القصر والاختصاص فحرف النفى وضع للنفى وحرف الاستثناء وضع للاخراج من حكم النفى ويلزم من اجتماعهما القصر (قوله اى طريق العطف) الاضافة للبيان والمراد بالاصل الكثير (قوله النص على المثبت) اى على الذى اثبت له الحكم فى قصر الصفة او على الذى اثبت لغيره فى قصر الموصوف (قوله والمنفى) اى والنص على المنفى اى الذى نفى عنه الحكم فى قصر الصفة او نفى عن غيره فى قصر الموصوف فتقول فى قصرها بالطريق الاول جريا على الكثير قام زيد لاعمرو فقد نصصت على الذى اثبت له القيام وهو زيد والذى نفى عنه وهو عمرو وتقول فى قصره زيد قائم لاقاعد فقد نصصت على المثبت لزيد وهو القيام والمنفى عنه وهو القعود وقوله كما مر اى فى الامثلة التى ذكرت عند ذكر تلك الطريق فى طرق الحصر فانه ذكر هناك ان المعطوف عليه فى تلك الامثلة بلا هو المثبت والمعطوف هو المنفى وفى بل بالعكس (قوله فلا يترك النص عليهما) اى التصريح بهما ولم يقل فلا يترك ذكر احدهما الخ اشارة الى ان الذكر الاجمالى لابد منه فان فى قولك لاغير ذكرا للمنفى اجمالا لانصا لعدم دلالتها على المنفيات

لان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (والاصل) اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف ان الاصل (فى الاول) اى طريق العطف (النص على المثبت والمنفى كما مر فلايترك) النص عليهما (الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما) اى فى هذين المقامين (زيد يعلم النحو لاغير) اما فى الاول فمعناه لاغير النحو اى لاالتصريف ولاالعروض واما فى الثانى فمعناه لاغير زيد اى لاعمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات.

بخصوصها (قوله الا كراهة الاطنـاب) اى الالاجل كراهة التطويل لغرض من الاغراض كضيق المقام اولقصد الابهام اوتأتى الانكار لدى الحاجة اليه عند عدم التخصيص اواستهجان ذكر المتروك (قوله كما اذا قيل) اى عند ارادة اثبات صفات لموصوف واحد (قوله اوزيد يعلم النحو) اى اوقيل عند ارادة اثبات صفة واحدة لمتصفين زيد يعلم النحو وعمرو الخ (قوله اى فى هذين القامين) اى مقام قصر الموصوف ومقام قصر الصفة اى تقول فى رد الاثبـات فى هذين القامين (قوله لاغير) حكى فى القاموس عن السيرا فى ان حذف ماتضاف له غير انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس واما لوكانت بعد غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولايتجاوز بذلك مورد السماع وتبعه فى ذلك ابن هشام وحكم فى المغنى بان قولهم لاغير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لاغير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه وفى المفصل حكاية لاغير وليس غير وانشد الامام ابن مالك فى شرح التسهيل فى باب القسم مستشهدا على جوازه قوله

* جوابا به تنجو اعتمد فوربنـا • لعن عمل اسلفت لاغير تسأل *

وهو ثقة لايستشهد الا بشاهد عربى آه فنارى واعلم ان كلمة غير فى ليس غير فى محل نصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمها ضمير مستتر تقديره ليس هو اى معلومه غير النحو وفى موضع رفع عند الزجاج على انه اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه واما غير فى لاغير فحملها بحسب المعطوف عليه اذا علمت هذا فلا غير عطف على النحو فى الاول فى محل نصب وعطف على زيد فى الثانى فى محل رفع (قوله امافى الاول) اى اما غير فى الاول فمعناه الخ اى فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة مما اثبت المخاطب من الصفات (قوله اى لاالتصريف ولاالعروض) هذا بيـان لاصل التركيب فترك التنصيص على ماذكر لغرض من الاغراض (قوله واما فى الثـانى) اى واما لاغير فى الثانى فمعناه الخ فيكون من قصر الصفة على واحد ممن اثبتها لهم المخـاطب من الموصوفين وقوله اى لاعمرو الخ بيـان لاصل التركيب فترك النص على ماذكر لغرض (قوله على الضم) اى لقطعه عن الاضافة (قوله بالغايات) اى قبل وبعد وسميت بذلك لان الغاية فى الحقيقة مابعدها الذى هو المضاف اليه المحذوف لكن لمـا حذف ونوى معناه وادى بذلك الظرف سمى غاية (قوله وذكر بعض النحاة) هو نجم الائمة الرضى وهذا ايراد على عد المصنف لها من طرق العطف (قوله ليست عاطفة) اى لان العاطفة نص معها على المثبت والمنفى جميعاً وهنا ليس كذلك (قوله بل لنفى الجنس) اى وعلى هذا القول فالقصر حاصل لنظرا للمعنى لان معنى زيد شاعر لاغير مازيد الاشاعر فيعود الى النفى والاستثناء كما ذكره الشارح فى شرح المفتاح وحينئذفـا فى كلام بعض الناظرين من ان نحو لاغير طريق آخر للقصر على هذا القول وهم كذا فى عبد الحكيم وكذا مافى يس عن الاطول

وذكر بعض النحـاة ان لاغير ليست عاطفة بل لنفى الجنس (اونحوه) اى نحو لاغير مثل لاما سـواه ولامن عداه وما اشبه ذلك (و) الاصل (فى) الثلاثة (الباقيـة النص على المثبت فقط) دون المنفى وهو ظاهر

من أن الكلام حينئذ ليس من طرق القصر لايتم تأمل ثم ان غير على هذا القول فى محل نصب على انه اسم لا والخبر محذوف اى لاغيره عالم فى قصر الصفة او لا غيره معلوم له فى قصر الموصوف والحاصل ان لاالتى يبنى مابعدها عند القطع عن الاضافة هل هى لاالعاطفة اوالتى لنفى الجنس خلاف وكلاهما يفيد القصر فلوجعل الطريق الاول النفى بلا مطلقا اى سواء كانت عاطفة او تبرئة لكان اولى (قوله اى نحو لاغير) حيث رجع الشارح الضمير للاغير علم ان نحوه منصوبٌ لعطفه على المنصوب بناء على ان جزء المقول له محل او يقدر لنحوه عامل اى او تقول نحوه ويكون من عطف الجمل ولو رجع الشارح الضمير لجملة زيد يعلم النحو لاغير لكان عطفا على جملة المقول بتمامها التى هى فى محل نصب ويكون نحو زيد يعلم النحو لاغير زيد يعلم النحو لاماسواه وانما اقتصر الشارح على الاحتمال الاول لكون الغرض الاهم من قول المصنف او نحوه بيان انه لااختصاص للفظ لاغير هنا لانه قد يتوهم الاختصاص قرره شيخنا العدوى (قوله مثل لاماسواه) راجع للاول اى لاماسوى النحو فلذا اتى بما الموضوعة لما لايعقل وقوله ولا من عداه راجع للثانى اى لامن عدا زيدا ولذا اتى بمن الموضوعة للعاقل (قوله وما اشبه ذلك) نحو ليس غير وليس الا (قوله والاصل فى الثلاثة الباقية) وهى ما والا وانما والتقديم (قوله النص على المثبت فقط) اى المثبت له الحكم فى قصر الصفة والمثبت لغيره فى قصر الموصوف فتقول فى ما والا فى قصر الصفة ماقائم الا زيد فقد نصصت على الذى اثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذى نفى عنه وهو عمرو مثلا وتقول فى قصر الموصوف مازيد الاقائم فقد نصصت على الذى اثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على الشئ الذى انتفى عن ذلك الغير وهو القعود مثلا وتقول فى انما فى قصر الصفة انما قائم زيد وفى قصر الموصوف انما زيد قائم وتقول فى التقديم فى قصرها انا كفيت مهمك اى لاعمرو وفى قصر الموصوف زيدا ضربت اى لاعمرا بمعنى انى اتصفت بضرب زيد لابضرب عمرو فقد ظهر لك ان الطرق الثلاثة لاتنص فيها الاعلى المثبت واذا نص فى شئ منها على المنفى كان خروجا عن الاصل كقولك ماانا قلت هذا لان المعنى لم اقله لانه مقول لغيرى فالاول منصوص والثانى مفهوم وكقولك مازيدا ضربت فان المعنى لم اضربه وضربه غيرى قال الفنارى وكما يترك الاصل الاول لكراهة الاطناب يترك هنا ايضا فى مثل مازيدا ضربت وماانا قلت هذا لان القصد به قصر الفعل على غير المذكور لاقصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما نفى لا بما ثبت آه واعترض على المصنف بان قوله والاصل فى الثلاثة النص على المثبت فقط دون المنفى يقتضى ان نحو ماقام القوم الازيدا خارج عن الاصل لان الاصل النص على المثبت فقط وقد نص فى هذا على المثبت والمنفى فيكون خارجا عن الاصل مع انه جار على الاصل باتفاق ولم يقل احد بخروجه عنه واجاب بعضهم بان الكلام فى الاستثناء المفرغ لانه هو الذى

من طرق القصر واما هذا فليس من طرق الحصر اصطلاحا ولا يخفى ضعف هذا الجواب لان معنى الحصر موجود فيه قطعا فالاحسن في الجواب ان يقال انا نمنع انه نص فيه على المنفي لان المراد بالنص التفصيل والمنفي وهو القوم في المثال المذكور مجمل لعدم النص فيه على الافراد واحدا واحدا (قوله دون المنفي) اي انه لا يصرح فيها بالمنفي وانما تدل عليه ضمنا كما تقول في قصر الموصوف ما انا الا تميمي وتميمي انا فانك قد اثبت كونك تميميا صريحا ولم تنف كونك قيسيا صريحا وانما نفيته ضمنا ولا منافاة بين كون للنفي مذكورا ضمنا وكون النفي قد يكون منطوقا بلفظه (قوله ان النفي بلا) انما قيد الشارح كلام المصنف بذلك للاحتراز عن النفي بغيرها كليس اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما قيد لا بالعاطفة اخذا من قول المصنف لان شرط المنفي بلا الخ (قوله لا قاعد) فلو قيل لا عمرو بدل لا قاعد فهل يصح ذلك قال الشيخ يس الظاهر عدم الصحة لانه وان لم يكن المعطوف بها منفيا قبلها لكنه يوهم ان النزاع في قيام زيد وعمرو لا في قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام (قوله في كلام المصنفين) اي لا في كلام الله بل ولا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم ومراده بهذا التعريض بصاحب الكشاف حيث قال في تفسير قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله اي لان الاصلح لك لا يعلمه الا الله لا انت وبالحريري حيث قال

﴿ لعمرك ما الانسان الا ابن يومه ﴿ على ما تجلى يومه لا ابن امسه ﴾

ولا يقال ان الزمخشري ممن يستدل بتراكيبه عند الشارح والسيد وغيرهما لانا نقول انما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور وهذا مذهب له مخالف فيه للجمهور فلا يستدل به (قوله لان شرط المنفي بلا) اي شرط صحة نفيه بها (قوله ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها) اي بغير شخصها وهذا صادق بما اذا كان غير منفي اصلا وبما اذا كان منفيا بغير ادوات النفي كالفحوى او علم المتكلم او السامع فالمنطوق تحته صورتان والمفهوم صورة واحدة هي محل الامتناع وهي ما اذا كان المنفي بها منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي كما وليس ولا التي لنفي الجنس ولا عاطفة اخرى مماثلة للا التي وقع النفي بها لانها غير شخصها وان كانت من نوعها ولهذا لا يصح قام القوم لا النساء لا هند لان هندا نفيت في ضمن النساء بغير شخص لا التي نفتها فان قلت ان المنطوق صادق بصورة ثالثة وهو ما اذا كان المنفي بها منفيا قبلها بشخصها قلت كلامه وان صدق بذلك لكن هذا معلوم انه لا يتأتى لاستحالة النفي بها قبل ورودها فتم ما قلناه من ان المنطوق صورتان (قوله من ادوات النفي) هذا تخصيص للمضاف وهو الغير لشموله لكل غير ينفي به (قوله فانها موضوعة لان تنفي بها) اي عن التابع ما اوجبته للمتبوع هذا ظاهر في قصر الصفة على الموصوف مثل جاء زيد لا عمرو فانك نفيت بها عن عمرو ما اوجبته لزيد وهو المجيء ومشكل في قصر الموصوف على الصفة مثل زيد قائم لا قاعد

(والنفي) اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة (لا يجامع الثاني) اعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين (لان شرط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها) من ادوات النفي فانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع

فان المنفى بها المعقود ولم يثبت للتبوع الذى هو قائم كما هو ظاهر واجيب بان المراد بما اوجب للتبوع المحكوم به اوالثبوت للمحكوم عليه ففى المثال المذكور المتبوع وهو قائم اوجب له الثبوت للمسند اليه وهو زيد وقدنفى بها هذا الثبوت عن التابع وهو قاعد لان معنى زيدقائم لاقاعد ان زيدا محكوم عليه بالقيام وليس محكوما عليه بالقعود بل هو منفى عنه وقوله لان تنفى بها اى اولابقرينة قوله لالان تعيدبهاالنفى فلا يرد ماقيل ان وضعها لان تنفى بها ما اوجبته للتبوع لايقتضى الاكونها بعدالايجاب للتبوع ولايقتضى عدم تكرار النفى وهذا صادق بقولنا ماجاءنى الازيد لاعمرو فمقتضى كلامه جواز ذلك مع انه ممنوع وحاصل الجواب ان المراد بقوله انهـا موضوعة لان تنفى بها اى اولا ما اجبته للتبوع وما اوجب للتبوع وهو المجئ هنا ليس منفيا بلا اولا فى المثال بل بما لان المعنى ماجاءنى احد الا زيد لاعمرو وعمرو من جملة افراد الاحدفيكون منفيا بما غاية الامر انه تكرار النفى بقوله لاعمرو تأمل قرره شيخنا العلامة العدوى (قوله لالان تعيد الخ) اى والا كان تكرارا وهو ممنوع فان قلت نجعل لا فى نحو مازيد الاقائم لاقاعد لتأكيد نفى القعود الحاصل بمـا قلت هو خلاف اصل وضع لااوان لا فى النفى اقوى من غيره فلايؤكدبه غيره كما لايؤكد اكتع باجمع (قوله وهذا الشرط) اعنى عدم كون المنفى بها منفيا قبلها بغيرها (قوله فقد نفيت عنه) اى بلفظ ما التى هى اداة نفى صراحة وان كان المنفى مجملا (قوله وقع فيها التنازع) اى والصفة التى تنفيها بلابعد هذا يجب ان تكون مما وقع فيها النزاع والاخرجت عما يراعى فى خطاب العطف بها من افادة الحصر اوتأكيده (قوله حتى كأنك الخ) اتى بالكائية لكون ذلك القول ليس بمحقق والانافى قوله والاصل فى الثلاثة الخ (قوله ونحو ذلك) اى كالمستلق (قوله فقد نفيت بلا العـاطفة شيئا الخ) اى فلزم التكرار وحينئذ فلا يصح ورودها بعد النفى والاستثناء قبل المنع اذا عطف على المستثنى منه واما اذاعطف على المستثنى فهو جائز لعطفه على المثبت فاذاقلت ماقام القوم الازيد لاعمرو صح على انه معطوف على زيد لان المعنى نفى القيام عن القوم واثباته لزيد ثم نفى اثباته عن عمرو لعطفه بلا النافية على زيد الثابت له القيام فيلزم نفى القيام عن عمرو تفصيلا كما نفى عنه فى ضمن القوم اجمالا وفيه نظر مع ماتقرر من ان منفيها لابد ان يكون غير منفى بغيرها قبلها سواء كان نفيه على جهة الاجمال او التفصيل وليس الشرط ان لايكون منفيا قبلها تفصيلا فقط حتى يتم هذا القيل (قوله وكذا الكلام الخ) يعنى انه لافرق بين قصر الموصوف على الصفة وهومامر وقصر الصفة على الموصوف وهوماهنا فى هذا المثال فانك قدنفيت فيه القيام عن عمرو وبكر وغيرهما من كل ماهو مغاير لزيد فلا يصح ان تقول مايقوم الازيد لاعمرو (قوله يعنى الخ) لما كان الغير شـاملا لغير ادوات النفى كفحوى الكلام وكان غير مراداتى بالعناية (قوله وفائدته) اى فائدة تقييد

حتى كأنك قلت ليس هو بقاعدولانائم ولامضطجع ونحوذلك فاذاقلت لاقاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفى قبلها بما النافى وكذا الكلام فى مايقوم الا زيد وقوله بغيرها يعنى من ادوات النفى على ماصرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام اوعلم المتكلم اوالسامع اونحو ذلك كما سيجئ فى انما لايقـال هذا يقتضى جواز ان يكون منفيا قبلهـا بلا العـاطفة الاخرى نحو جاء فى الرجال لاالنسـاء لاهند لانا نقول الضمير لذلك المشخص اى بغير لاالعـاطفة التى نفى بها ذلك المنفى

الغير بكونه من ادوات النفي (قوله عما اذا كان النفي مدلولا عليه بفحوى الكلام) اى التقديم كما في قولنا زيدا ضربت فلامانع ان يقال لاعمرا (قوله او علم المتكلم) اى والحال ان السامع يعلم خلافه كما اذا كنت تعلم بضرب زيد دون عمرو والسامع يعلم بعلمك ذلك الا انه يعلم خلاف ما تعتقده فتقول ضربت زيدا لاعمرا (قوله او نحو ذلك) اى من الافعال المتضمنة للنفي وليس هو معناها صريحا كأبى وامتنع وكف فان معناها الصريح ثبوت الامتناع والاباء والكف (قوله كما سيجيء) راجع لقوله او نحو ذلك (قوله لايقال هذا) اى ماذكر في بيان قوله بغيرها يقتضي الخ لان المصنف لم يشترط الا ان لايكون المنفي منفيا قبلها بغيرها لابها والمتبادر ان المراد بغير لا غير نوعها من ادوات النفي وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحا لان هندا ليس منفيا قبلها بغير نوعها بل منفي بها (قوله لانا نقول الخ) حاصله ان المراد غير شخص لاومنه لا اخرى قبلها وحينئذ فلا يصح المثال لان هندا منفي بغير شخص لا الداخلة عليها قبل التصريح بها (قوله الضمير) اى في قوله بغيرها (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال ان ماذكر من الجواب وهو ان شرط المنفي بلا ان لايكون منفيا قبلها بغير شخصها الذى وقع النفي به يقتضي ان نفيه قبلها بشخصها الذى وقع النفي به جائز مع انه لايجوز فكان الواجب الاحتراز عنه وحاصل الجواب ان هذا معلوم استحالته وان كانت العبارة صادقة به واذا كان محالا لايتأتى وجوده فلا معنى للاحتراز عنه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله لامتناع ان ينفي شيء) اى كالنساء بلا اى الداخلة على هند في المثال قبل الاتيان بها بل انما ينفي بلا اخرى مماثلة لها (قوله وهذا) اى قول المصنف بغيرها حيث جعلنا الضمير راجعا للشخص لاللنوع كما يقال الخ فهو نظير في ان الضمير في كل عائد على الشخص فقوله ان لايؤذى غيره اى غير شخصه اعم من ان يكون غير شخصه كريما او بخيلا بخلاف مالو جعل الضمير راجعا للنوع فان المعنى حينئذ ان لايؤذى غير نوعه وغير نوعه هم البخلاء فيقتضي بمفهومه انه يؤذى الكرماء وهذا غير مراد (قوله فان المفهوم منه ان لايؤذى غيره) اى فيكون الضمير عائدا على ذلك الشخص لا على جنس الكريم اى شانه انه لايؤذى غير شخصه لايقال انه يقتضي بمفهومه انه يؤذى شخصه وهو غير مراد لانا نقول هذا المفهوم معطل لما هو معلوم بالبداهة ان الانسان لايؤذى نفسه كذا قرر بعضهم وفيه تأمل اذ لاضرر في ان يراد ان الكريم يؤذى نفسه لاجل نفع غيره بل هذا حاصل بقي شيء آخر وهو ان جعل الضمير عائدا على الشخص بنا في ماذكره الشارح في شرح المفتاح في قولهم دأب الكريم ان لايعادى غيره من ان الضمير عائد على الجنس وقد يقال يمكن الفرق بان الكرم ينا في الايذاء للغير مطلقا كريما كان الغير او غيره فلذلك جعل الضمير في المثال هنا للشخص لاللجنس ومعاداة الكريم عند ضرورة المعاداة لغير جنسه وهم البخلاء تنقصه فلذلك جعل الضمير في هذا

ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفي شيء بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم ان لايؤذى غيره فان المفهوم منه لايؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم (ويجامع) النفي بلا العاطفة (الاخيرين) اى انما والتقديم (فيقال انما انا تميمي لاقيسي وهو يأتيني لاعمرو لان النفي فيهما) اى في الاخيرين (غير مصرح به) كما في النفي والاستثناء فلايكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها من ادوات النفي وهذا (كما يقال امتنع زيد عن المجيء لاعمرو) فانه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لاصريحا بل ضمنا

المثال للجنس لاللشخص (قوله ويجامع الاخيرين) اى ويكون الحصر حينئذ مسندا لهما والعطف بلا تأكيد ولايناسب له الحصر لتبعيته وهذا باتفاق من الشارح والسيد واما مجامعة التقديم لانما فاختلف فى الذى يسندله القصر منهما فذهب الشارح الى انه يسند الى التقديم لانه اقوى وعكس السيد لان انما اقوى فالخلاف بينهما لفظى لانه خلاف فى حال (قوله وهو يأتينى الخ) هو فاعل معنى قدم لافادة الحصر والاصل يأتينى هو وعلى ان هو تأكيد مقدم لافادة الاختصاص وجعل مبتدأ وظهر لك ان التمثيل المذكور مبنى على مذهب السكاكى لاعلى خلافه والاورد انه لاتقديم فيه لان هو مسند اليه فهو واقع فى محله نعم كان الاولى ان يمثل بزيدا ضربت لاحتمال ان يقال التقديم فى هو يأتينى للتقوى دون التخصيص مثل انا قمت والتمثيل بما لا احتمال فيه اولى بما فيه الاحتمال والحاصل ان التقديم فى هذا المثال على مذهب السكاكى محتمل لان يكون للتقوى ومحتمل لان يكون للتخصيص وهذا هو الاقرب بدليل العطف بعده بلا المؤكد له واما على خلاف مذهبه فلاتقديم فيه (قوله لان النفى فيهما) علة لجواز مجامعة النفى بلا للاخيرين اى لان النفى المعتبر فيهما لافادة الحصر غير مصرح به اى وانما صرح فيهما بالاثبات والنفى ضمنى فلم يقبح حينئذ بلا وقولهم لا العاطفة لاتقع بعد نفى فالمراد النفى الصريح لامايشمل الضمنى (قوله كما فى النفى والاستثناء) راجع للنفى اى فانه صرح فيهما بالنفى وان لم يكن المنفى مصرحا به فصدق انه نفى بلا معهما منفى باداة اخرى مستقلة قبلها (قوله فلا يكون الخ) اى واذا كان غير مصرح به فيهما فلايكون الخ فعلم من هذا ان النفى الصريح ليس كالضمنى لان الضمنى يجامعه النفى بلا بخلاف الصريح فانه لايجامعه (قوله وهذا) اى ماذكر من المثالين (قوله فانه) اى قولنا امتنع زيد عن المجئ وكذا يقال فى مرجع الضمير فى قوله وانما معناه (قوله فانه يدل على نفى المجئ) اى على انتفائه (قوله ايجاب) اراد بالايجاب الوجوب اى الثبوت لان معنى الجملة على التحقيق النسبة لاالحكم وقوله امتناع المجئ عن زيد فى العبارة قلب والاصل امتناع زيد عن المجئ كما فى المتن ولاشك ان امتناعه عن المجئ يتضمن ويستلزم انتفاء المجئ عنه (قوله فتكون لا) اى لفظة لا فى قولنا لاعمرو وقوله نفيا لذلك الايجاب اى عن التابع وهو عمرو ولو صرح بالنفى وقيل لم يجئ زيد لم يصح ان يقال لاعمرو لانه نفى للنفى فيكون اثباتا ووضع لا للنفى لاللاثبات وانما قلنا نفى للنفى لانه يجب ان يكون مابعدها مخالفا لما قبلها لانها عاطفة لامؤكدة (قوله من جهة ان النفى الخ) فيه ان المشبه به لا والتشبيه لايفيد ان النفى الضمنى ليس فى حكم الصريح فكان الاولى ان يقول من جهة ان كلا فيه نفى ضمنا قد جاء معه النفى بلا العاطفة وان كان النفى الضمنى فى المشبه مسلطا على المنفى بلا وفى المشبه به على ماقبل لا كزيد فى المثال كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ليس فى حكم النفى الصريح) اى لانه حكم بصحة العطف بلا

وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجئ عن زيد فتكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجئ لاعمرو من جهة ان النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح لا من جهة ان المنفى بلا العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمنى كما فى انما انا تميمى لاقيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجئ على نفى امتناع مجئ عمرو لاضمنا ولاصريحا قال (السكاكى شرط مجامعته) اى مجامعة النفى بلا العاطفة (للثالث) اى انما (ان لا يكون الوصف مختصا

مع الاول دون الثانى (قوله اذلا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجئ) اى بدون قولنا لاعمرو (قوله على نفى امتناع مجئ عمرو) اى لانه لاحصرفيه حتى يتضمن النفى كانما وانما استفيد نفى مجئ عمرو المفيد للحصر من النفى بلا من قولك بعد ذلك لاعمرو فلا نافية للايجاب الذى دلت عليه الجملة قبلها بخلاف انما والتقديم فانهما يدلان على النفى ضمنا فلابعدهما لتأكيد ذلك النفى الضمنى كامر (قوله ان لايكون الوصف) اى الذى اريد حصره فى الموصوف وذلك كما فى قولك انما تميمى انا فان التميمية لايجب اختصاصها بالمتكلم وهذا شرط بالنسبة لقصر الصفة ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفى بلا العاطفة لانما ان لايكون الموصوف مختصا بتلك الصفة فلا يجوز اولا يحسن ان يقال انما المتقى متبع مناهج السنة لاالبدعة لاختصاص الموصوف بتلك الصفة وكذا لايقال انما الزمن قاعد لاقائم لاختصاص الزمن بالقعود فان قلت القصر لايكون الاعند الاختصاص فكيف يشترط عدم الاختصاص فى مجامعته لانما مع ان القصر لايتحقق الا عند الاختصاص قلت ان المشترط فى تحقق القصر اختصاص الوصف بالموصوف او الموصوف بالصفة بحسب المقام والمشترط فى المجامعة عدم اختصاص الوصف فى نفسه بالموصوف وعدم اختصاص الموصوف فى نفسه بالصفة ثم ان قوله شرط مجامعته للثالث ان لايكون الوصف مختصا ظاهره ان هذا لايشترط فى صورة التقديم فيصح ان تقول من يسمع تسمع لاغير من يسمع وانظره (قوله بالموصوف) الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال (قوله لتحصل الفائدة) اى فى مجامعة النفى بلا لانما اى ولوكان الوصف مختصا بالموصوف لعدمت الفائدة لان الوصف اذاكان مختصا بالنظر الى نفسه تنبه المخاطب للاختصاص بادنى تنبيه على ذلك ويكفى فيه كلمة انما فلافائدة فى جمع لامعه والقصد الى زيادة التحقيق انما يناسب الحكم الذى يحتمل عدم الاختصاص فيصر المخاطب على انكاره (قوله نحو انما يستجيب الخ) هذا مثال للنفى اى فان كان الوصف مختصا فلايجئ النفى بلا كما فى قوله تعالى انما يستجيب الخ اى انما يستجيب دعاءك للايمان الذين يسمعون سماع تدبر واذعان وقبول وهم المؤمنون اى من اراد الله ايمانهم فالذين فاعل والمفعول محذوف كاترى ومثل الآية المذكورة فى اختصاص الوصف الكائن فيها بالموصوف انما انت منذر من يخشاها فانه معلوم ان الانذار انمايكون لمن يؤمن بالله ويخشى الاهوال والعواقب فلايجوز ان يقال لامن لا يخشاها (قوله لاتكون الاممن يسمع) اى فاذاقيل لاالذين لايسمعون كان ذلك حشوا فى الكلام فلايقبل فان قلت ان فائدة القصر ان يعتقد المخاطب خلافه والمخاطب هنا ليس كذلك لان كل عاقل يعلم ان الاستجابة انما تكون ممن يسمع اجيب بان الكفار نزلوامنزلة من لاسمع له لعدم قبولهم الحق والنبى عليه الصلاة والسلام لشدة حرصه على ايمان

بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمتنع ان يقال لاالذين لايسمعون لان الاستجابة لاتكون الا ممن يسمع بخلاف انمايقوم زيد لاعمرو اذا لقيام ليس مما يختص بزيد وقال الشيخ (عبد القاهر لاتحسن) مجامعته للثالث (فى) الوصف (المختص كما تحسن فى غيره وهذا اقرب) الى الصواب اذلادليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد

الكفار نزل منزله من يعتقد الاستجابة بمالايسمع فخوطب بقصر الاستجابة على من يسمع قصر قلب فالقصر هنا حقيقى لكن بعد تنزيل المخاطب منزلة من يعتقد العكس لاجل ذلك الاعتبار الخطابى وتضمن ذلك التنزيل التعريض بالكافرين بانهم من جملة الموتى الذين لاسمع لهم فليس هنا فى الحقيقة الانفى الاستجابة عن الكفار واثباتها للمؤمنين لكن لما كان القصر فى امر مختص بحسب الظاهر وان لم يكن فى الواقع اختصاص لان الاستجابة ليست خاصة بالمؤمنين صحت مراعاة هذا الظاهر وامتنع ان يقال لاالذين لايسمعون مرادا منهم الكافرون نظرا لذلك الظاهر (قوله لاتحسن مجامعته) اى لاتحسن مجامعة النفى بلاوقوله للثالث وهو انما والمراد لاتحسن حسنا كاملا فالمنفى كمال الحسن لااصله والاكان عين كلام السكاكى لان الخالى عن الحسن عند البلغاء لاصحة له اويقال ان قوله كماتحسن قيد فى الحسن المنفى وحينئذ فيفيد كلامه ان فى مجامعة الوصف المختص اصل الحسن والحاصل ان عدم اختصاص الوصف شرط فى كمال حسن المجامعة عنده لاشرط فى اصله كما يقول السكاكى فعلى هذا يصح ان يقال فى غير القرآن انما يستجيب الذين يسمعون لاالذين لايسمعون وان كان غير كامل فى الحسن (قوله وهذا اقرب الى الصواب) اى وهذا الذى قاله عبد القاهر اقرب الى الصواب مما قاله السكاكى من المنع لابتناء كلام الشيخ على شهادة الاثبات وكلام السكاكى على شهادة النفى وشهادة الاثبات مقدمة على شهادة النفى (قوله اذ لادليل على الامتناع) اى على امتناع مجامعة النفى بلا للثالث اذا كان الوصف مختصا بالموصوف (قوله عند قصد زيادة التحقيق) اى عند قصد زيادة تحقيق النفى عن ذلك الغير وتأكيده وهذا رد لقول السكاكى ان كان الوصف مختصا امتنعت المجامعة لعدم الفائدة وحاصل ذلك الرد انا لانسلم عدم الفائدة اذ قد تحصل فائدة هى زيادة التحقيق والتأكيد للنفى عن ذلك الغير وقد يقال ان التأكيد بلا العاطفة للنفى الحاصل بانما خلاف اصل وضعها لان اصل وضعها ان ينفى بها عن التابع ماوجب للمتبوع لالان يعادبها النفى لشئ قد نفى اولا ولذلك حكموا بمنع مازيد الاقائم لاقاعد مطلقا ولم يقولوا بجوازه عند قصد التحقيق والتأكيد للنفى فتأمل (قوله واصل الثانى) اى الكثير والغالب فيه (قوله مااستعمل له) الضمير المجرور باللام راجع لما وقول الشارح اى الحكم بالرفع تفسير لما وقوله فيه اشارة الى ان اللام فى كلام المصنف بمعنى فى وقوله النفى والاستثناء بيان للضمير المستتر فى قول المصنف استعمل فهو عائد على الثانى الذى هو النفى والاستثناء لاعلى ما وحينئذ فالصلة جارية على غير من هى له فكان الاولى للمصنف ان يقول مااستعمل هوله بابراز الضمير الا ان يقال انه ماش على مذهب الكوفيين القائلين بعدم وجوب الابراز عند امن اللبس كما هنا او على مذهب من يقول ان الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الوصف لافى الفعل واما هو فلا يجب الابراز (قوله مما يجهله

(واصل الثانى) اى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفى والاستثناء (ان يكون مااستعمل له) اى الحكم الذى استعمل فيه النفى والاستثناء (مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) اى انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولاينكره كذا فى الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لايفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه ان مرادهم ان انما تكون لخبر من شأنه ان لايجهله المخاطب ولاينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره عليه

المخاطب) اى من جلة الاحكام التى يجهلها المخاطب فضمير يجهله راجع لما والمراد بما يجهله المخاطب بالفعل وشانه ان يكون مجهولا وليس المراد الجهل بالفعل فقط لانه شرط فى الحصر مطلقا اى باى طريق كان (قوله وينكره) اى وان يكون من جلة الاحكام التى ينكرها المخاطب والمراد بالحكم المستعمل فيه الذى هو بعض الاحكام المجهوله النفى والثبوت بالنظر لقصر القلب والنفى فقط بالنظر للافراد والثبوت والنفى فى قصر التعيين فنى القلب ينكرهما المخاطب ويجهلهما وفى الافراد يجهل النفى وينكره وفى التعيين يجهلهما فقط ولا يأتى فيه انكار فالجهل ظاهر فى جميع اقسام القصر واما الانكار فليس ظاهرا فى قصر التعيين لان المتردد لا انكار عنده كذا قرر شيخنا العدوى وفى الاطول مانصه مما يجهله المخاطب وينكره فاستعماله فى قصر التعيين على خلاف الاصل (قوله وفيه بحث) اى اعتراض على قوله بخلاف الثالث (قوله لازم الحكم) وهو اعلام المخاطب ان المتكلم عارف بالحكم (قوله وجوابه الخ) حاصله ان قولهم اصل انما ان يكون الحكم المستعملة فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره مرادهم ان ذلك الحكم مما شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لكونه من شأنه ان يظهر امره بحيث يزول انكاره بادنى تنبيه فى زعم المتكلم فلا ينافى انه مجهول بالفعل فالحاصل ان محل الطريق الاول اعنى النفى والاستثناء الحكم الذى يحتاج للتأكيد لانكاره وكونه مما شانه ان يجهل ومحل الثانى مالا يفتقر الى ذلك لكونه مما شأنه ان يكون معلوما وان كان الجهل والانكار بالفعل لابد منهما فيهما فى غير قصر التعيين كما علمت (قوله لخبر) هو بالتنوين اى لحكم كلام خبرى من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره اى ولكنه جاهل له ومنكر له بالفعل كما يدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) اى التأويل (قوله موافقا لما فى المفتاح) اى من انه لابد من الجهل والانكار بالفعل (قوله كقولك الخ) تمثيل للاصل الثانى اعنى النفى والاستثناء (قوله وقد رأيت شبحا) الجملة حالية وكان المناسب ان يقول وقد رأيتما لانه لا يكون المخاطب منكرا كون الشبح غير زيد الا اذا رآه والشبح بسكون الباء وفتحها الشخص وقوله من بعيد اى من مكان بعيد وقيد بالبعد لان شأن البعيد الجهل والانكار (قوله ماهو الا زيد) مقول قوله كقولك اى كقولك ماهذا الشبح الا زيد (قوله اذا اعتقده) اى تقول ذلك اذا اعتقده غير زيد فان اعتقده زيدا وعمرا كان قصر افراد وان اعتقده عمرا كان قصر قلب فالمثال يحتمل القسمين (قوله مصرا) اى حال كونه مصرا اى مصمما على اعتقاد ذلك الشبح غير زيد فهذا المثال قد تحقق فيه الجهل والانكار فيما من شأنه ان يجهل وينكر لبعد مضمونه جهلا لا يزول الا بالتوكيد فاستعملت فيه ما والا على اصلها (قوله وقد ينزل) هذا مقابل لقوله واصل الثانى وقوله المعلوم اى الحكم المعلوم اى الذى من شأنه ان يعلم وذلك كقيام الهلاك به عليه الصلاة والسلام فى المثال الآتى وقوله منزلة المجهول اى منزلة

وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح (كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ماهو الا زيد اذا اعتقده غيره) اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد (مصرا) اى على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول

الحكم المجهول اى المنكر الذى يحتاج الى تأكيد لدفع انكاره (قوله لاعتبار الخ) اى وذلك التنزيل لاجل امر معتبر مناسب للمقام كالاشعار بانهم فى غاية الاستعظام لهلاكه عليه الصلاة والسلام فى المثال الآتى (قوله فيستعمل الخ) اى فبسبب ذلك التنزيل يستعمل الثانى فيه اى فى ذلك الحكم المعلوم فاللام بمعنى فى (قوله افرادا) حال من الثانى اى حال كون الثانى قصر افراد وفيه ان الثانى ليس قصر افراد فلابد من تقدير اى حال كون الثانى دال قصر افراد اوذا قصر افراد او حال كون الثانى قصره قصر افراد (قوله وما محمد الا رسول) هذا استثناء من مقدر عام على اصل التفريغ والمقدر فى نحو هذا محمول والمحمول يرادبه الحقيقة اذلايصح حمل فرد والحقيقة من حيث هى متحدة لايمكن الاستثناء منها من حيث هى وانما يستثنى منها من حيث افرادها الصادقة على الموضوع فلابد من اعتبارها على وجه يتناول افرادا صادقة على الموضوع فاذا قيل مثلا مازيد الاقائم قدر مازيد متحدا بحقيقة من الحقائق وموصوفا بها الاحقيقة القائم فكأنه قيل مازيد قاعدا ولا مضطجعا ولا كذا من سائر الحقائق الا حقيقة القائم فهو كائن اياها وان شئت قدرت مازيد بشئ مما يعتقد انه اياه الاقائم فعلى وزانه فى الآية يكون التقدير مامحمد موصوفا بحقيقة من الحقائق التى تعتقدون الا حقيقة الرسول فانه كائن اياها وما محمد بشئ مما تعتقدون انه كان اياه الا رسول فكأنه قيل مامحمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لايناسب من الحقائق الا حقيقة الرسول ويجب ان يعلم ان معنى قولنا كان هذا تلك الحقيقة انه طابقها واتصف بحصة من حصصها لانه نفسها من حيث انها حقيقة والا كان الجزئى كليا والكلى جزئيا آه يعقوبى (قوله اى مقصور على الرسالة) اى فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر افراد على ماقال المصنف واشار بقوله لايتعداها الى التبرى من الهلاك اى الموت الى ان ذلك القصر اضافى لاحقيقى هذا ويحتمل ان تكون الآية من قصر القلب بان يكون مصب القصر الى مفاد الجملة التى هى فى محل النعت عند بعضهم فيكون التقدير وما محمد الا رسول خلت الرسل قبله فيذهب كما ذهبوا ويجب التمسك بدينه كما يجب التمسك بدينهم بعدهم لانه رسول مخالف لسائر الرسل بحيث لايذهب كما عليه المخاطبون بتنزيل اعظامهم موته منزلة انكارهم اياه فكأنهم قالوا هو رسول لايموت فقيل لهم هو رسول يموت كغيره اوبان يقدر وما محمد الا رسول لانه ليس برسول كما عليه المخاطبون لان نفى الموت عند الذى نزلوا منزلة المتصفين به لايكون مع الاقرار بالرسالة اى لانه اله لان نفى الهلاك الذى جعلوا موصوفين به لايكون الا لله وفى هذين الوجهين بعد قاله اليعقوبى (قوله لايتعداها الى التبرى من الهلاك) اى من الموت وهو الخلود (قوله كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك) بل جامع بين الرسالة والهلاك لانهم لايعتقدون ان النبى لايهلك ابدا فلما نزل علمهم بموته منزلة الجهل به والانكار لاستعظامهم اياه صاروا كأنهم اثبتوا له

لاعتبار مناسب فيستعمل له) اى لذلك المعلوم (الثانى) اى النفى والاستثناء (افرادا) اى حال كونه قصر افراد (نحو وما محمد الا رسول اى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك) فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما (نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه)

صلى الله تعالى عليه وسلم صفتين الرسالة والتبرى من الهلاك فقصر على الرسالة قصر افراد (قوله نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه) اى ولزم من ذلك تنزيل علمهم بهلاكه منزلة جهلهم به لان الانكار يستلزم الجهل وبهذا اندفع مايقال ان الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم بهلاكه منزلة الجهل لاستعظامهم اياه لاتنزيل استعظامهم منزلة انكارهم اياه قاله يس ولما نزل استعظامهم لهلاكه منزل الانكار الذى يحتاج الى تأكيد النفى استعمل لذلك الاستعظام المنزل منزل انكارهم النفى والاستثناء ووجه تنزيل استعظام الهلاك منزلة انكاره ان مستعظم الشئ الحريص على عكسه لو امكنه نفى ذلك الشئ لنفاه فهو كالنافى على وجه الرضى والمحبة واصل التنزيل تشبيه الشئ بالشئ فلما شبهوا بالنافى على وجه الرضى ناسب تنزيلهم منزلة المنكرين فخوطبوا برد ذلك الانكار المقدر لاجل الاعتبار المناسب وهو الاشعار بانهم فى غاية الحرص على حياته والاستعظام لموته الذى ينزلون بسببه منزلة المنكرين كذا فى ابن يعقوب وقرر شيخنا العدوى ان المنزل منزلة المجهول المنكر قيام الهلاك به المعلوم لهم لاستعظامهم اياه لاان المنزل الاستعظام وهذا هو المناسب لقول المصنف وقد ينزل الخ فكأن المناسب لقوله وقد ينزل الخ ان يقول نزل المعلوم وهو عدم التبرى من الهلاك اعنى قيام الهلاك به منزلة المجهول فاستعمل النفى والاستثناء وسبب التنزيل استعظامهم اياه ليكون الكلام على نسق واحد (قوله والاعتبار المناسب) اى لمقام الرسالة هنا (قوله وشدة حرصهم) اى وحرصهم الشديد الذى ينزلون بسببه منزلة المنكرين وانهم بحيث يخاطبون بهذا الخطاب التنزيلى ردالهم عما عسى ان ينبنى على ذلك الاستعظام ممالا ينبنى وقد وقع من بعض الصحابة يوم وفاته عليه الصلاة والسلام ذلك البناء حيث انكر الوفاة وشغله ذلك الانكار عما يقتضيه الحال من الشغل باقامة الدين من بعده عليه الصلاة والسلام وكان يقول والله لااسمع رجلا قال مات رسول الله الا فعلت به كذا وكذا وقال بعضهم انما ذهب لمناجاة ربه كموسى حتى اتى المتمكن الصديق فنفى ذلك واقام الدين بما امر الله تعالى به رضوان الله تعالى عليه وعلى الجميع على ان لهم فى ذلك الاستعظام عذرا لان وفاة سيد الوجود هى الرزية العظمى والهول الاكبر الذى يكاد ان تزلزل قواعد التكليف بهوله ويسقط بناء ضبط الادراك من اصله (قوله عطف على قوله افرادا) اى وحينئذ فالمعنى ان القصر الذى استعملت فيه ماوالاللتنزيل اماان يكون قصر افراد كما تقدم واماان يكون قصر قلب (قوله نحو ان انتم الابشر مثلنا) اى نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين فى خطاب الرسل ان انتم الابشر مثلنا اى ماتتصفون الا بالبشرية مثلنا لابنفيها كما تزعمون وانما خاطبوهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ماانتم رسل الذى هو مرادهم لانه فى زعمهم ابلغ اذ كأنهم قالوا انكرتم ماهو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وانتم لاتعدون الاتصاف بها

اى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب والاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عندهم (اوقلبا) عطف على قوله افرادا (نحو ان انتم الا بشر مثلنا) فالمخاطبون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين (لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (ان الرسول لايكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة)فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافى بين الرسالة والبشرية

الى الاتصاف بنقيضها الذى تثبت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب ولان قولهم ذلك فى قوة قياس نظمه هكذا ما انتم الا بشر مثلنا وكل بشر لايكون رسولا فانتم لستم برسل فقالوه كدعوى الشئ ببينة قيل يمكن ان تكون الآية من قصر الافراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا مااجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون او من قصر القلب بلا تنزيل ايضا بان يكون المراد ما انتم الا بشر مثلنا لابشرا على منابار سالة (قوله لاعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله لايكون بشرا) اى وانما يكون ملكا (قوله مع اصرار المخاطبين) اى بهذا الخطاب وقوله على دعوى الرسالة اى المستلزمة لنفى البشرية بحسب زعم المتكلمين وحيث كان الرسل مصرين على دعوى الرسالة المنافية للبشرية بحسب اعتقاد المتكلم صاروا بحسب اعتقاد المتكلمين بمنزلة من ادعى نفى البشرية صريحا لانهم فى اعتقادهم ادعوا مايستلزم نفيها وهو الرسالة ولافرق بين من ادعى نفى شئ ومن ادعى مايستلزم نفيه ولذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم فظهر من هذا ان القصر فى هذا المثال مبنى على مراعاة حال المتكلم والمخاطب بخلاف المثال السابق فان القصر فيه مبنى على رعاية حال المخاطب فقط (قوله لما اعتقدوا) بتخفيف الميم وقوله من التنافى الخ بيان لما وانما اعتقدوا التنافى لان الرسول لجلالة قدره ينزه فى رأيهم عن البشرية وانظر خساقة عقولهم حيث لم يرضوا ببشرية الرسول ورضوا للاله ان يكون حجرا (قوله فقلبوا) اى القائلون وقوله هذا الحكم اى المستلزم لنفى البشرية بحسب زعمهم (قوله قد ادعوا التنافى) اى بحسب زعمهم (قوله حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم) اى لا ملائكة (قوله فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم) اى مع انه ليس كذلك (قوله من باب مجاراة الخصم) اى بما شاته والجرى معه فى الطريق من غير مخالفة فى السلوك ومثاله ان تريد ازلاق صاحبك فتماشيه فى الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى مزلقة ازلقته (قوله وارخاء العنان) عطف لازم (قوله بتسليم بعض مقدماته) الباء السببية متعلقة بمجاراة الخصم لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لاصغائه لما يلقى له بعد ذلك فيعثر بما يلقى له بعد ذلك ويفحم واما اذا عورض من اول وهلة ربما كان ذلك سببا لنفرته وعدم اصغائه وعناده والمراد ببعض المقدمات التى سلمها الرسل هنا المقدمة الصغرى اعنى كونهم بشرا واما كون البشر لايكون رسولا وهو الكبرى فلم يسلمها الخصم (قوله من العثار) اى لامن العثور وهو الاطلاع وقوله ليعثر متعلق بالمجاراة وقوله وانما يفعل ذلك اى ماذكر من مجاراة الخصم (قوله وهو الزلة) بفتح الزاى اى الوقوع والسقوط اى لاجل ان يسقط فيرجع عما قال الى الحق (قوله والزامه) اى بان يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطماعيته فى الظفر ماينقطع به اما باظهار

فقلبوا هذا الحكم بان قالوا ان انتم الا بشر مثلنا اى مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سلّموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله (وقولهم) اى قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا بشر مثلكم من) باب (مجاراة الخصم)

انها بعد تسليمها لاتستلزم مطلوبه كما هنا فيحتاج الى دليل آخر او انهـا تستلزم ماينا قض المطلوب كالقدم فى آية قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين اى النـافين له فينقطع الخصم فى مطلوبه (قوله لا لتسليم انتفـاء الرسالة) عطف على قوله من باب مجـاراة الخصم اى ان ماقاله الرسل للمجاراة ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم فان قلت ان مجاراة الخصم انما تكون فيما هو مخالف للواقع عند المخاطب كالرسل هنـا فيسلمه على سبيل التنزل وهنـا ليس كذلك لان بشريتهم موافقـة للواقع بلاخلاف وحينئذ فلا معنى للمجاراة هنـا قلت المجاراة تكون بوجهين احدهمـا الاعتراف بمقدمة مخـالفة للواقع على سبيل التنزل ليرتب عليهـا ماينا قض المقصود والثـانى الاعتراف بمقدمة صحيحة موافقة للواقع عنده ايضـا ليبين انها لاتستلزم المطلوب ولادخل لهـا فيه ولا يتوقف عليهـا كالبشرية هنا فكأنهم قالوا لهم صدقتم فى هذه المقدمة لكنها لاتفيدكم شيأ لانها لادخل لهـا فى مطلوبكم ولاتنافى مطلوبنا ونظير ذلك ان يقـال لمن قال انا اعرف العربية ما انت الا عجمى الاصل اى لاعربى فيقول ذلك القـائل ما انا الا عجمى الاصل كما قلتم ولكن يجوز فى حق الله ان يعلم العربية لمن شاء من عباده لكن استعمال المجـاراة فى الاول اكثر (قوله فلذا) اى فلعدم التنـافى (قوله واما اثباتهـا الخ) جواب عمـا يقال انه كان يكفى فى المجاراة ان يقولوا نحن بشر مثلكم فالنفى والاستثناء لغو اذ ليس المراد اثبات البشرية (قوله على وفق كلام الخصم) اى فى الصورة فيكون فى الكلام مشـاكلة وهذا اقوى فى المجاراة وعلى هذا يكون الحصر غير مراد بل هو صورى فقط والصيغة مستعملة فى اصل الاثبات على وجه التجريد واستعمال اللفظ فى بعض معناه وهو الاثبات دون النفى وحاصل ماذكره الشارح من التوجيه ان الرسل لم يريدوا القصر بل اصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم وقد يقال لايلزم من كون كلامهم على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر فالاحسن فى التوجيه ان يقال ان القصر مراد لهم لان الكفار لما ادعوا ان الرسول لايكون الا ملكا لابشرا نزلوهم فى دعواهم الرسـالة منزلة من يدعى الملكية وينكر البشرية فقالوا ان انتم الا بشر مثلنا بمعنى ما انتم الا مقصورون على البشرية وليس لكم وصف الملكية فاجابهم الرسل بقولهم ان نحن الا بشر مثلكم اى ما نحن الا مقصورون على البشرية وليس لنا وصف الملكية كما تقولون لكن لاملازمة بين البشرية ونفى الرسالة كما تعتقدون فان الله تعـالى يمن على من يشاء من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرا وحينئذ فقول الرسل المذكور ليس فيه انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب المجاراة او الزامهم بقولهم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده الا انه يرد على هذا التوجيه ان يقال كيف صح القصر مع ان المخاطب وهم الكفار لاينكرون البشرية بل هى امر مسلم

وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر) الخصم من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) اى اسكات الخصم والزامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لاننكره ولكن هذا لاينافى ان يمن الله تعـالى علينا بالرسالة فلهذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتهـا بطريق القصر فيكون على وفق كلام الخصم

عندهم واقعي فلامعنى للحصر حينئذ لانه لرد المخاطب ولا حاجة للرد هنا لعدم الانكار وغيره مما يحوج الى الرد الا ان يجاب بانا لا نسلم ان القصر انما يكون لرد المخاطب قلبا او افرادا اوللتعيين بل قد يكون لغير ذلك لنكتة من النكات نعم الغالب فيه ان يكون للرد اوالتعيين واعلم ان هذا السؤال الثاني بالنظر لحال المخاطب كما ان السؤال الذى قصد المصنف رده بحسب حال المتكلم آه سم (قوله وهذا مثال لاصل انما) اى بناء على مايقتضيه قول المصنف بخلاف الثالث من ان الاصل فى انما ان تستعمل فيما هو معلوم لايجهله المخاطب وعلى هذا فهو مثال لتخريج الكلام على مقتضى الظاهر (قوله لمن يعلم ذلك) اى كون المخبر عنه اخاه (قوله ويقربه) اى بكونه اخاله والمراد انه يعلم ذلك بقلبه ويقربه بلسانه (قوله لمن ترققه عليه) اما بقافين من الرقة ضد الغلظة يقال رق الشئ وارقه ورققه والتعدية بعلى بتضمين معنى الاشفاق كما اشار له الشارح وحينئذ يقرأ رقيقا ايضا بقافين والمراد رقيق القلب واما بالفاء والقاف من الرفق بمعنى اللطف وحسن الصنيع يقال رفق به من عليه وقول الشارح اى تجعل الخ فيه اشارة الى ان صيغة فعل للجعل والتصيير والمراد انك تحدث فى قلب من يعلم ذلك الشفقة والرقة على اخيه بسبب ذكرك الاخوة له لانه وان كان عالما بها قد يحدث فى قلبه الشفقة بسماعها لان الشئ قد يوجب بسماعه من الغير مالايوجب بمجرد علمه (قوله والاولى بناء على ماذكرنا) اى من ان انما تستعمل فى مجهول شانه ان لايجهله المخاطب ولاينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لكونه لايصر عليه وقوله ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر اى فالحكم فى هذا المثال وهو الاخوة وان كان معلوما للمخاطب لكن لعدم عمله بموجب علمه بالاخوة اذ موجب علمه بها ان يشفق عليه ولايضربه نزل منزلة المجهول واستعمل فيه انما على خلاف مقتضى الظاهر وعلى هذا الاحتمال يكون قول المصنف وكقولك الخ عطفا على قوله نحو وما محمد ويكون المصنف لم يمثل لتخريج انما على مقتضى الظاهر لكن هذا الاحتمال فيه شئ لانه لايناسب قول المصنف سابقا فيستعمل له الثاني لان الحصر فى هذا المثال الذى نزل فيه المعلوم منزلة المجهول بالطريق الثالث لا بالطريق الثاني اللهم الا ان يقال قوله فيستعمل له الثاني اى مثلا وقد يستعمل فيه الثالث كما فى هذا المثال وانما قال الشارح والاولى ولم يقل والصواب اشارة لامكان الجواب عنه بانه يجوز ان يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان المقصود منه ترقيق المخاطب لا افادة الحكم فكونه معلوما له لايضر والقصر للمبالغة فى الترقيق لانه يفيد تأكيدا على تأكيد او يحمل قوله لمن يعلم ذلك على ان المراد لمن شانه أن يعلم ذلك ويقربه وان لم يعلمه بالفعل بل هو جاهل به ويزول بادنى تنبيه لكن هذا الجواب الثاني بعيد فتأمل (قوله وقد ينزل المجهول) اى الحكم المجهول عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) اى منزلة الحكم الذى شانه ان يكون معلوما

(وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما اى الاصل فى انما ان تستعمل فيما لاينكره المخاطب كقولك (انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه و) انت (تريد ان ترققه عليه) اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على اخيه والاولى بناء على ماذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) اى انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لايجهله المخاطب ولاينكره

عند المخاطب بحيث لايصر على انكاره فلا ينافى انه مجهول له بالفعل وليس المراد منزلة المعلوم له بالفعل لأن المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر (قوله لادعاء ظهوره) اى وانما ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره و ان انكاره مما لاينبغى (قوله فيستعمل له) اى فبسبب ذلك التنزيل يستعمل فيه الطريق الثالث من طرق القصر وهو انما (قوله من شانه ان لايجهله المخاطب) اى وهم المسلمون وقوله ولا ينكره اى انكارا قويا اى وان كان هو جاهلا له ومنكرا له بالفعل والحاصل ان اصلاح اليهود امر مجهول عند المخاطبين وينكرونه انكارا قويا ولكن اليهود لعنة الله عليهم يدعون ان اصلاحهم امر ظاهر من شانه ان لايجهل فنزلو التالث الدعوى اصلاحهم منزلة الامر الذى من شانه ان يكون معلوما عند المخاطبين وهو المنكر انكار اضعيفا بحيث يزول انكاره بادنى تنبيه فاستعملو افى اثباته للرد عليهم انما التى شانها ان تستعمل فى مامن شانه ان يكون معلوما وان كان مقتضى الظاهر التعبير بالنفى والاستثناء لان اصلاحهم امر مجهول منكر وفى استعمالهم انما فى اثبات الاصلاح لادعاء ظهوره اشعار بان نقيضه وهو افسادهم امر ظاهر الانتفاء حتى لايحتاج فى نفيه واثبات نقيضه الذى هو الاصلاح الى التأكيد بالنفى والاستثناء فقد انكروا الافساد المتصفين به فى نفس الامر مبالغين فى انكاره حيث زعموا ان نفيه من شانه ان يلحق بالضروريات التى لاتنكر (قوله ولذلك) اى ولاجل ادعائهم ظهور اصلاحهم ومبالغتهم فى انكار الافساد الذى اتصفوا به (قوله للرد عليهم) اى لاجل الرد عليهم باثبات الافساد لهم ونفى الاصلاح عنهم (قوله مؤكدا بما ترى) اى بما تعلمه اى مؤكدا بتأكيدشتى فهو رد قوى (قوله من ايراد الجملة الاسمية) اى من الجملة الاسمية الموردة فاضافة ايراد للجملة من اضافة الصفة للموصوف لان المؤكد الجملة الاسمية لا ايرادها (قوله وتعريف الخبر الدال على الحصر) اى على حصر المسند فى المسند اليه والمعنى لامفسد الا هم لما تقرر ان تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه (قوله المؤكد لذلك) اى للحصر المستفاد من تعريف الخبر واعترض بان ضمير الفصل وكذا تعريف الخبر انما يفيد ان قصر المسند على المسند اليه والقصر الواقع من اليهو بالعكس وحينئذ فلا يكون هذا القصر ردا عليهم واجيب بان الرد عليهم حاصل به لان المنفى فى القصر يتضمن نفيه اثبات مقابله كما ان المثبت فيه يتضمن اثباته نفى مقابله (قوله وتصدير الكلام الخ) هذا تأكيد آخر وقوله بحرف التنبيه وهو الا (قوله وبه عناية) عطف مسبب على سبب اى مماله خطر يوجب العناية باثباته (قوله ثم تعقيبه) بالجر عطف على تصدير (قوله والتوبيخ) عطف تفسيرى (قوله وهو قوله ولكن لايشعرون) انما كان هذا ادل على التقريع والتوبيخ لافادته انهم من جملة الموتى الذين لاشعور لهم والا لادركوا افسادهم بلا تأمل (قوله ومزية انما) اى شرفها وفضلها وهو مبتدأ

(ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى) من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدل على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مماله خطر وبه عناية ثم التأكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على التقريع و التوبيخ وهو قوله ولكن لايشعرون (ومزية انما على العطف انه يعقل منها) اى من انما (الحكمان) اعنى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه (معا) بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لاقاعد وبالعكس نحو مازيد قائما بل قاعدا (واحسن مواقعها)

وقوله انه يعقل على حذف الجار خبر اى ثابتة بانه يعقل الخ ولو قيل ان هذا وجه خامس من اوجه الاختلاف لما بعد(قوله انه يعقل منها الحكمان معا)اى انه يعقل منها حكم الاثبات والنفى المفادين بالقصر دفعة بحسب الوضع بمعنى ان الواضع وضعها للمجموع فلا يرد انه قد يلاحظ احدهما قبل الآخر (قوله بخلاف العطف الخ) اى ولا شك ان تعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما فى العطف واعلم ان هذه المزية ثابتة للتقديم والنفى والاستثناء فكل منهما يتعقل منه الحكمان معا فلم تظهر هذه المزية لانما عليهما ولذلك لم يتعرض لهما المصنف بل قال ومزية على العطف ثم تظهر مزية انما عليهما من جهة ان انما تفيد الحكمين معا نصا من غير توقف على شئ بخلاف التقديم فانه وان افادهما لكن على سبيل الاحتمال لان الاسم المذكور يحتمل ان يكون معمولا للعامل المؤخر فيكون تقديمه مفيد الهما ويحتمل ان لا يكون معمولا للمؤخر بل لشئ آخر مقدر فيكون مؤخرا فلا يفيدهما وبخلاف الاستثناء فانه وان افادهما لكن افادته موقوفة على المستثنى منه لا تحصل بدونه فان قلت ان طريق العطف يعقل منه الحكمان معا فى نحو جاء زيد لا عمرو كما فى الاستثناء قلت لا نسلم ان طريق العطف كالاستثناء لان صورة العطف تحتمل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط وبيان ذلك ان قولك فى صورة العطف لا عمرو انما وضع لنفى الحكم عن عمرو بخلاف الا زيد فى صورة الاستثناء فانه وضع للاخراج فلا بد من ملاحظة المخرج منه فيعقل الحكمان معا لكن تعقلهما معا فى انما اقوى من تعقلهما معا فى النفى والاستثناء لعدم التوقف على شئ فلذا خصت فى المتن بالذكر (قوله واحسن مواقعها) اى مواضعها اى المواضع التى تقع فيها وقوله التعريض فيه ان التعريض هو استعمال الكلام فى معناه ملوحا به الى غيره اى ليفهم منه معنى آخر ولا شك ان الاستعمال المذكور ليس موضعا لانما تقع فيه فلا بد من تقدير مضاف اى ذو التعريض وهو الكلام المستعمل فى معناه ليلوح بغيره وذكر الناصر اللقانى ان التعريض يطلق على نفس الكلام المستعمل فى معناه ليلوح بغيره وعلى هذا فلا حاجة للتقدير وانما كان التعريض احسن مواقعها لان افادة الحكم الذى شأنها ان تستعمل فيه لا يهم المخاطب لكونه معلوما او من شأنه العلم بخلاف المعنى الآخر الملوح اليه فانه اهم لكون المخاطب جاهلا به مصرا على انكاره (قوله نحو انما يتذكر اولوا الالباب) اى انما يتعقل الحق اصحاب العقول فنحن نجزم بانه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر التذكر اى تعقل الحق فى اصحاب العقول لان هذا امر معلوم بل هو تعريض بذم الكفار بانهم من شدة جهلهم وتناهيه الغاية القصوى كالبهائم ويترتب على ذلك التعريض التعريض بالنبى عليه الصلاة والسلام بانه لكمال حرصه على ايمان قومه يتوقع التذكر من البهائم

اى مواقع انما (التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر) اى التأمل (منهم كطمعه منها) اى كطمع النظر من البهائم

فمحل الفائدة من هذا الكلام هو التعريض المتوسل اليه به (قوله من فرط جهلهم) اى من تناهيه الى الغاية القصوى (قوله على مامر) اى فى تعريف الجزءين و فى غير ذلك من طرق القصر ويحتمل ان المراد على مامر من كونه حقيقيا و اضافيا قصر صفة على موصوف او عكسه (قوله يقع بين الفعل و الفاعل) اى بحيث يكون الفعل مقصورا على الفاعل كما يؤخذ من تمثيل المصنف فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفة على الموصوف واما عكسه وهو حصر الفاعل فى الفعل فلا يتوهم امكانه لان المحصر فيه يجب تأخيره على مايأتى و الفعل لايؤخر عن الفاعل مادام فاعلا فان خرج عن الفاعلية رجع الامر لقصر المبتدأ على الخبر (قوله كالفاعل و المفعول) اى بحيث يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس وقد مثل الشارح لكل منهما فالمثال الاول من حصر الفاعل فى المفعول و المثال الثانى من حصر المفعول فى الفاعل (قوله وغير ذلك من المتعلقات) اى كالحال فتقول فى قصرها على صاحبها ماجاء راكبا الا زيد وفى عكسه ماجاء زيد الا راكبا ومعنى الاول ماصاحب المجئ مع الركوب الا زيد اوما جاءنى راكبا الا زيد ومعنى الثانى مازيد الا صاحب المجئ راكبا اوما زيد الا جاءنى راكبا فالاول من قصر الصفة و الثانى من قصر الموصوف وكالتميز كقولك ماطاب زيد الا نفسا اى مايطيب من زيد الا نفسه فهو من قصر الصفة وكالمجرور نحو مامررت الا بزيد وكالظرف نحوما جلست الا عندك وكالصفة نحو ماجاءنى رجل الا فاضل وكالبدل نحو ماجاءنى احد الا اخوك وماضربت زيدا الا رأسه وما سُرق زيد الا ثوبه ثم ان قوله وغير ذلك من التعلقات يعنى ماعدا المصدر المؤكد فانه لايقع القصر بينه وبين الفعل اجماعا فلا تقول ماضربت الا ضربا واما قوله تعالى ان نظن الا ظنا فمعناه الا ظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى وماعدا المفعول معه فانه لايجئ بعد الا فلا يقال ماسرت الا و النيل وذلك لان مابعد الا كأنه منفصل من حيث المعنى عماقبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا تؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذلك الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولذا لايقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ماقام زيد الا وعمرو واما وقوع واو الحال بعدها فى نحو ماجاءنى زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا بعد الواو بل هو مقدر كذا فى الرضى وبهذا ظهر الفرق بين لاتمش الا مع زيد ولاتمش الا وزيدا حيث جاز الاول دون الثانى كما لايخفى وما ذكر من جواز التفريغ فى الصفات احد قولين للنحاة وعليه الزمخشرى و ابو البقاء و القول الثانى عدم الجواز وعليه الاخفش و الفارسى اه يس (قوله ففى الاستثناء) اى فالقصر فى الاستثناء يؤخر فيه المقصور عليه مع اداة الاستثناء سواء كانت تلك الاداة الا او غيرها و تأخير المقصور عليه مع الاداة بان يكون المقصور مقدما على اداة الاستثناء وهى مقدمة على المقصور عليه قال النوبى و السر فى تأخير المقصور عليه

(ثم القصر كما يقع بين المبتدأ و الخبر على مامر يقع بين الفعل و الفاعل) نحو ماقام الا زيد (وغيرهما) كالفاعل و المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا و ما ضرب عمرا الا زيد و المفعولين نحو مااعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وغير ذلك من المتعلقات (ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء) حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ماضرب عمرا الا زيد ولو اريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول

ان القصر اثر عن الحرف الذى هو الا و يمتنع ظهور اثر الحرف قبل وجوده آه (قوله حتى لو اريد الخ) حتى للتفريع بمعنى الفاء و قوله القصر على الفاعل اى قصر المفعول على الفاعل فالفاعل مقصور عليه و المفعول مقصور (قوله و لو اريد القصر على المفعول) اى قصر الفاعل على المفعول فالمفعول مقصور عليه و الفاعل مقصور (قوله و معنى قصر الخ) هذا جواب عما يقال ان القصر لا يكون الا قصر صفة على موصوف او موصوف على صفة وكل من الفاعل و المفعول ذات و حينئذ فلا يصح القصر و حاصل ما اجاب به الشارح ان قولهم هذا من قصر الفاعل على المفعول او من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف اى من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول و قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل لان ذات الفاعل او ذات المفعول مقصورة كما توهم السائل (قوله مثلا) اى او قصر المفعول على الفاعل او قصر احد المفعولين على الآخر او قصر صاحب الحال على الحال او قصر الحال على صاحبها (قوله قصر الفعل المسند الى الفاعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا اعنى قصر الفاعل على المفعول ثم ان ظاهر كلام الشارح ان معنى قصر الفاعل على المفعول فى قولك ما ضرب زيد الا عمرا قصر ضاربية زيد على عمرو لانها فعل الفاعل و ليس كذلك لان الضاربية صفة للفاعل فلا يأتى قصرها على المفعول بل المراد قصر المضروبية على عمرو لانها صفة للمفعول فالمعنى ما مضروب زيد الا عمرو و قد يقال مراده قصر الفعل المسند للفاعل بعد تحويل صيغته الى صيغة مفعول تأمل ثم ان ما ذكره الشارح من ان معنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول هو احد وجهين فى معناه و الثانى قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول و حينئذ فمعنى ما ضرب زيدا لا عمرا ما زيد الا ضارب عمرو اى لا ضارب خالد مثلا فيكون من قصر الموصوف على الصفة فقول الشارح فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة تفريع على ما ذكره من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول و قوله او قصر الموصوف على الصفة تفريع على الوجه الثانى الذى قلناه و هو قصر الفاعل على الفعل المتعلق بالمفعول و لا يتفرع على الوجه الذى ذكره الشارح و حينئذ فالتفريع فى كلام الشارح اعم من المفرع عليه فكان على الشارح ان يقول و معنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول او قصر الفاعل على الفعل المتعلق بالمفعول فيرجع فى التحقيق الخ لاجل موافقة التفريع للمفرع عليه قرر ذلك شيخنا العدوى رحمه الله تعالى (قوله و على هذا) اى على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقى اى فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فمعنى ما ضرب عمرا الا زيد ما ضارب عمرو الا زيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف او قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فمعنى ما ضارب عمرو الا زيد ما عمرو الا مضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف

مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول و على هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة و يكون حقيقيا و غير حقيقى افرادا و قلبا و تعيينا و لا يخفى اعتبار ذلك (و قل) اى جاز على قلة (تقديمهما) اى تقديم المقصور عليه و اداة الاستثناء على المقصور حال كونهما (بحالهما) و هو ان يلى المقصور عليه الاداة (نحو ما ضرب الا عمرا زيد) فى قصر الفاعل على المفعول (و ما ضرب الا زيد عمرا) فى قصر المفعول على الفاعل

على الصفة لكن الاظهر الاول (قوله ولايخفى اعتبار ذلك) اى فاذا قلت فى قصر الفاعل على المفعول ماضرب زيدالاعمرا ان اريد مامضروب زيد الاعمرو ودون كل ماهو غير عمرو كان من قصرا لصفة قصرا حقيقيا وان اريد دون خالدكان قصرا اضافيا ثم ان اريد الرد على من زعم ان مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان افرادا وان اريد الردا على من زعم ان مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا وان كان المخاطب مترددا فى المضروب منهما كان تعيينا وقس هذا على سائر المتعلقات (قوله حال كونهما) اى المقصور عليه وهو المستثنى واداة الاستثناء (قوله بحالهما) الباء للملابسة اى ملتبسين بحالهما وصفتهما ولما كان ظاهر المصنف ان البقاء بحالهما شرط فى القلة وليس هذا مرادا قال الشارح اى جاز على قلة اشارة الى انه شرط فى الجواز مع القلة كذا قرر شيخنا العدوى واعلم ان ماذكره المصنف من جواز تقديمهما على قلة ان بنينا على انه لايجوز ان يستثنى بالا الاشئ واحد لضعفها لان اصلها لاالنافية وهى لاتنفى الاشيئا واحدا فيعلم من التقديم حيث يقصد الحصر فى مواليها ماهو المراد من التركيب من قصر مابعد مدخولها على مدخولها واما ان بنينا على جواز ان يستثنى بهاشيآن بلاعطف لم يجز التقديم حيث يقصد الحصر فيما والاهافقط بقلة ولابغيرها لان التقديم يوجب توهم ان المراد القصر فى مواليها وفيما بعده والمقصور القصر فى مواليهافقط فلايجوز على هذا ولو بقلة ان يقال فى ماضرب زيد الاعمرا ماضرب الاعمرا زيد برفع زيد ونصب عمرو لانه حيث جوزنا استثناء شيئين يتوهم ان المعنى ماضرب احدا احد الاعمرا ضربه زيد واكثر النحويين على المنع مطلقا اى سواء ذكر المستثنى على سبيل البدلية ام لاواياه اعتمد المصنف ولذلك حكم بالجواز على وجه القلة وبعضهم جوزه اذاصرح بالمستثنى منه كأن يقال ماضرب احد احدا الازيد عمرا فالازيد مستثنى من الاحد الاول وعمرا مستثنى من احد الثانى واورد على القول بامتناع استثناء شيئين باداة واحدة من غير عطف قوله تعالى ومانراك اتبعك الاالذين هم اراذلنا بادى الرأى فانه قد استثنى بالا الموصول والظرف واجيب بان الظرف منصوب بمضمر اى اتبعوك فى بادى الرأى ومثل هذا يقال فى قوله تعالى ثم لايجاورونك فيها الاقليلا ملعونين اى اذم ملعونين اينما ثقفوا اخذوا الخ وليس ملعونين حالا من فاعل يجاورونك والالزم استثناء شيئين باداة واحدة من غير عطف واماقول ابى البقاء انه حال مماذكر فبنى على القول بالجواز (قوله وانعكاس المقصود) تفسير لماقبله وذلك لان معنى قولنا ماضرب زيد الاعمرا مامضروب زيد الاعمرو ومعنى قولنا ماضرب عمرا الازيد ماضارب عمرو الازيدا فالمقصود فى الاول حصر مضروبية زيد فى عمرو والمقصود فى الثانى حصر ضاربية عمرو فى زيد (قوله لاستلزامه) اى استلزام التقديم فى المثالين المذكورين قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها ثم ان ماذكره من استلزام تقديم الصفة مبنى على احد الوجهين فى معنى

وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان تؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك فى ماضرب زيد الاعمرا ما ضرب عمرا الا زيد فانه لايجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها)

قصر الفاعل على المفعول وقصر المفعول على الفاعل وهو ان يقصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ويقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فيكون القصر حينئذ من قصر الصفة على الموصوف فاذا قدم المقصور عليه لزم قصر الصفة قبل تمامها كما قال واما على الوجه الآخر وهو ان يقصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويقصر المفعول على فعله المنسوب للفاعل يكون القصر حينئذ من قصر الموصوف على الصفة فاللازم على التقديم انما هو تأخير الموصوف عن جميع الصفة وحينئذ فتعليل المصنف قاصر لانه لايجرى فى قصر الموصوف على الصفة وبيان ذلك انك اذا قلت ماضرب زيدا لاعمرا وقدرت ان المعنى مازيد الا ضارب عمرو لم يظهر فيه عند تقديم المقصور عليه قصر الصفة قبل كمالها بل اللازم على تقديمه بان قيل ماضرب الاعمرا زيد تأخير الموصوف عن جميع الصفة وكذا اذا قدر فى المثال الثانى وهو قصر المفعول على الفاعل ان المعنى ماعمرو الا مضروب زيد انما فيه عند التقديم تأخيره عن جميعها (قوله لان الصفة الخ) اى فاذا قلت ماضرب زيدا لاعمرا وحمل على ان المعنى مامضروب زيد الاعمر ولزم لو قدم المقصور عليه وقيل ماضرب عمرا الازيد قصر الصفة وهو الضرب قبل تمامها اذ تمامها بذكر الفاعل وكذلك الفعل المتعلق بالمفعول فى قصره على الفاعل فاذا قلت ماضرب عمرا الا زيد وحمل على ان المعنى ماضارب عمرو الا زيد لزم لو قدم المقصور عليه وقيل ماضرب الازيد عمرا قصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر (قوله لان الصفة المقصورة على الفاعل) اى فى قصر المفعول على الفاعل كما فى المثال الثانى وهو قولنا ماضرب عمرا الا زيد (قوله مثلا) اى او المقصورة على المفعول فى قصر الفاعل على المفعول كما فى قولنا ماضرب زيد الا عمرا وقوله هى الفعل الواقع على المفعول اى الواقع من الفاعل على المفعول وهذا بالنظر لما قبل مثلا اعنى الصفة المقصورة على الفاعل فى قصر المفعول على الفاعل (قوله وعلى هذا) اى البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل فقس فتقول فى قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هى الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله وانما جاز على قلة) اى ولم يمتنع (قوله ووجه الجميع) اى ووجه افادة النفى والاستثناء القصر فى جميع ماذكر بما بين المبتدأ والخبر الخ وقوله وغير ذلك اى كالحال وصاحبها والمفعول الاول والثانى (قوله ان النفى فى الاستثناء المفرغ) انما اقتصر على بيان الوجه فى النفى والاستثناء المفرغ دون غيره لان افادة التقديم له لايدركه الا اصحاب الذوق وافادة طريق العطف وكذلك النفى والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بين وكذا افادة انما له لكونه بمعنى ما والا فيبقى الخفاء الا فى الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه آه عبد الحكيم (قوله الى مقدر) أى الى شئ يمكن ان يقدر لانسياق الذهن اليه ورجوع تفصيل المعنى اليه لانه يتوقف

لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هى الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاء على قلة نظرا الى انها فى حكم التام باعتبار ذكر المفعول المتعلق فى الآخر (ووجه الجمع) اى السبب فى افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك (ان النفى فى الاستثناء المفرغ) الذى حذف فيه المستثنى منه واعرب مابعد الا بحسب العوامل

افادة التركيب للمعنى على تقديره في نظم الكلام تقديرا يكون كالمذكور بحيث يكون اسقاطه ايجازا فلا ينافي هذا ما يأتي من ان قولهم تعللي ولا يحيق المكر السيئ الا باهله من المساواة ويحتمل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح ان في الاستثناء المفرغ مقدرا عاما حقيقة وان العامل لا يتسلط على ما بعد الا وجه بانا اذا قلنا مثلا ما قام الا زيد ففي قام ضمير يعود على احد وهو مقدرها اي ما احد قام ويكون الا زيد بدلا وتقدير ضمير يعود على مقدر لم يذكر موجود كقولهم اذا كان غدا فأتني اي اذا كان ما نحن فيه من سلامتنا غدا فأتني ولا يخفى ما فيه من التعسف وما نظر به لا يتضح به الامر لوجود الدليل الحالي فيه بخلاف الاستثناء بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذي يتبادر تسلط العامل عليه والاداة لمجرد الحصر آه بعقوبي (قوله لان الا للاخراج) علة لقوله يتوجه الى مقدر وهذا ظاهر في الاستثناء المتصل لان الا فيه للاخراج واما المنقطع فالا فيه ليست للاخراج بل بمعنى بل فلا يأتي فيه هذا التوجيه مع انه مفيد للحصر ايضا اذا قيل ما جاء القوم الا الحير فالمعنى ان المجيء لا يتجاوز الى القوم ولا الى ما يتعلق بهم مما عدا الحير واجيب بان كلامه في الاستثناء المتصل لان الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه الا متناولا للمستثنى فيكون متصلا دائما ويكون الا فيه للاخراج بدليل قول المصنف ان النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدر مناسب للمستثنى في جنسه (قوله والاخراج يقتضى مخرجا منه) اي وليس هنا الا هذا المقدر فهو مخرج منه واستفيد من كلام الشارح ان القرينة على المقدر كلمة الا وكذا على عمومه كذا في عبد الحكيم وربما كان كلامه هذا مقويا لظاهر كلام المفتاح السابق فتأمل (قوله عام مناسب الخ) صفتان لمقدر في قول المصنف الى مقدر وانما اشترط عموم المقدر للمستثنى لاجل صحة الاستثناء الذي هو الاخراج ايضا اذ لو اريد بالمقدر البعض فان كان ذلك البعض معينا هو هذا المستثنى كان الكلام متناقضا محضا وان كان غيره فلا اخراج فيبطل فائدة وضع دلالة الاستثناء وان كان ذلك المقدر بعضا مبهما لم يتحقق دخول المستثنى فيه فلا يتحقق الاخراج فتبطل دلالة الاداة فيما وضعت له فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب ان يكون ذلك المقدر عاما ليتحقق الاخراج ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم وظهر لك من هذا ان المراد بالعموم في كلام المصنف العموم الشمولي لا البدلي وان اعتراض بعضهم على عد الاستثناء من طرق القصر بان صحة الاخراج والتناول تتوقف على العموم ولو على سبيل البدلية لا على خصوص الشمولي والحصر متوقف على الشمولي فيلزم ان الاستثناء تحقق بدون تحقق القصر وحينئذ فلا يصح الحكم بان الاستثناء يفيد الحصر ساقط بما ذكرناه فيما لو كان المستثنى منه المقدر بعضا مبهما ثم ان المراد بالعموم الشمولي الذي يتوقف تحقق القصر عليه ان يكون ذلك المقدر بحيث يتناول سائر الافراد ولا فرق في ذلك بين الحقيقي وبين

(يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه) لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه (عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس (و) في (صفته) يعني الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته (فاذا اوجب منه) اي من ذلك المقدر شئ بالا جاء القصر) ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء (وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا

الاضافى الا انه فى الاضا فى يقدر لفظ عام يرادبه خاص وهو البعض الذى اريد الاختصاص بالنسبة اليه فاندفع مايقال ان الحصر قديكون اضافيا فلايناسبه العموم تأمل (قوله ليتناول المستثنى) اى بالنظر للفظ لابالنظر للحكم لما تقرر من قبيل العام المخصوص فالمستثنى منه عمومه مراد تناولا لاحكما (قوله فى جنسه) اى فى كونه جنسه لان المستثنى من افراد المستثنى منه لانه امر مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحة والحاصل ان ظاهر قوله مناسب للمستثنى فى جنسه يقتضى ان الجنس غير المقدر مع انه نفس المقدر وحاصل الجواب ان فى الكلام حذفا اى كونه جنسه كذا قرر شيخنا العدوى رحمه الله تعالى (قوله ماضرب احد) اى فاحد عام شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث انه جنس له اى صالح لان يحمل عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وعلى هذا القياس) اى فيقدر فى ماصليت الا فى المسجد ماصليت فى مكان الا فى المسجد وفى ماطاب زيد الا نفسا ماطاب زيد شيأ الا نفسا وفى مااعطى الا درهما ما اعطى شيئا الا درهما وفى مامررت الا بزيد مامررت باحد الا بزيد وفى مازيد الا قائم مازيد حقيقة من الحقائق التى يظن كونه اياها الا قائم اى الا حقيقة قائم ويقدر فى مثل مااشتريت من الجارية الا نصفها مااشتريت جزأ منها ثم ان ماذكر من التقدير فى المفردات واضح واما فى الجمل كما اذا قيل ماجاء زيد الا وهو يضحك فيحتمل ان يؤول المستثنى بالمفرد اى ماجاء كائنا على حال الا كائنا على حال الضحك اويقدر ماجاء وهو يفعل شيئا من الاشياء الا وهو يضحك (قوله ونحو ذلك) اى كالظرفية (قوله فاذا اوجب) اى اثبت من ذلك المقدر والفاء رابطة لهذا الكلام بالشرط الذى قدره الشارح (قوله بالا) اى بواسطة الا (قوله بقاء ماعداه) اى ماعدا ذلك الشئ المثبت وقوله على صفة الانتفاء الاضافة فيه بيانية ولاشك ان نفى الحكم عن غير الموجب واثباته لذلك الموجب هو عين القصر (قوله وفى انما الخ) عطف على قوله نفى الاستثناء اى وفى القصر بانما (قوله يؤخر المقصور عليه) اى يكون المقصور عليه هو الجزء الاخير والمراد بالجزء الاخير مايكون فى الآخر جزأ بالذات عمدة اوفضلة لاماكان مذكورا فى آخره فقط فان الموصول المشتمل على قيود متعددة جزء واحد وكذلك الموصوف مع صفته فالمقصور عليه فى قولنا انما جاءنى من اكرمته يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعنى الموصول مع الصلة وفى قولنا انما جاءنى رجل عالم هو الموصوف مع صفته وانما اخر المقصور عليه دون المقصور لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ومحل تأخير المقصور عليه فى انما حيث استفيد القصر منها فقط ولم يعرض عارض لتقديمه وانما قيدنا بقولنا حيث يستفاد منها القصر فقط احترازا من نحو قولك انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد فقد تقدم المقصور عليه على المقصور مع انما لانها غير مفيدة للقصر بل المفيد للقصر هنا التقديم وقولنا ولم يعرض

فيكون القيد الاخير بمنزله الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه (ولايجوز تقديمه) اى تقديم المقصور عليه بانما (على غيره للالباس) كما اذا قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفى والاستثنا فانه لا الباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم اواخر وههنا ليس الا مذكورا فى اللفظ بل متضمنا (وغير كالا فى افادة القصرين

عارض لتقديمه لاخراج نحو قولك انما قمت اى لا انى قمت فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه فعلم من هذا ان المقصور معها قد يؤخر ويقدم المقصور عليه لعارض فان قلت لم لم يكن المثال المذكور من حصر الفعل في الفاعل فيكون جاريا على الاصل في انما من تقديم المحصور وتأخير المحصور فيه قلت لان الضمير مع انما يجب فصله اذا قصد الحصر فيه فان اتصل تعين ان يكون مقصورا (قوله فيكون القيد الاخير) يعني ما أخر من فاعل او مفعول لما تقدم ان كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل والفعل مقيد بهما (قوله للالباس) اى ايهام خلاف المراد في التقديم وذلك لان كلا من الفاعل والمفعول الواقعين بعد الفعل يجوز ان يكون هو المقصور عليه دون الآخر ولم يقترن احدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه فقصدوا ان يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر فالتزموه في مواطن مع انما فلو قلت انما ضرب زيد عمرا كان عمرا المحصور فيه ولو قدمت عمرا كان زيد هو المحصور فيه وان عكس المعنى المراد لان المقصود حصر ضرب زيد في عمرو وتقديم عمرو يفيد حصر مضروبية عمرو في زيد ولم يجعلوا تقديم احدهما على انما امارة على ان ما بعدها هو المقصور عليه كما تقدم في النفي والاستثناء لكون انما لا تقع الا في صدر الكلام ولا يقال ان دفع الالباس كما يحصل باشتراط كون المقصور عليه هو المؤخر يحصل باشتراط كونه هو المقدم فلم اشترط تأخيره لانا نقول الترتيب الطبيعي يقتضي تقديم المقصور عليه كما مر فتعين ان يكون طريقة القصر بانما ان يذكر المقصود بعدها ويذكر بعده المقصور عليه (قوله ليس الا مذكورا في اللفظ) اى ليس لفظ الا مذكورا في الكلام وقوله بل متضمنا اى بل تضمنه معنى الكلام (قوله وغير كالا) اى ولفظ غير كلفظ الا اى الاستثنائية لانها هي التي تفيد القصرين بخلاف الا التي تقع صفة وانما خص غير بالذكر دون بقية ادوات الاستثناء لانه لا تستعمل في التفريغ من ادوات الاستثناء غير الا غيرها وهذا مبني على ان سوى ملازمة للنصب على الظرفية والا فهي كغير في افادة القصرين (قوله قصر الموصوف الخ) نحو ما زيد غير عالم وما كريم غير زيد فقد قصر في الاول زيد على العلم وفي الثاني الكرم على زيد (قوله افرادا وقلبا وتعيينا) ظاهره انها لا تستعمل للقصر الحقيقي لان الافراد والقلب والتعيين اقسام للاضافي وليس كذلك فكان الاولى ان يقول ويكون حقيقيا نحو لا اله غير الله وما خاتم الانبياء غير محمد وغير حقيقي افرادا الخ (قوله لما سبق) اى من ان شرط المنفي بلا ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها (قوله فلا يصح ما زيد الخ) اى فلا يصح ان يقال في قصر الموصوف ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا يصح ان يقال في قصر الصفة ما شاعر غير زيد لا عمرو وذلك لفقد الشرط السابق والله اعلم

قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا (و) في (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو

(هذه)

هذه ترجمة وهو الباب السادس من الابواب الثمانية المذكورة اول الكتاب فهو اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله اعلم ان الانشاء الخ) اعاد المظهر اشارة الى انه ليس المراد الانشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ اى اعلم ان لفظ الانشاء وقوله يطلق اى اصطلاحا واما لغة فهو الابتداع والاختراع (قوله الذى ليس لنسبته) اى ليس للنسبة المفهومة منه وهى النسبة الكلامية وقوله خارج اى نسبة خارجية (قوله تطابقه) هو محط النفى والا فالانشاء لابد له من نسبة خارجية تارة لاتكون مطابقة لنسبته الكلامية وتارة تكون مطابقة لها الا انه لايقصد مطابقتها لها فاضرب مثلا نسبته الكلامية طلب الضرب ولابد له من نسبة خارجية فان كان المتكلم طالبا للضرب فى نفسه كانت الخارجية طلب الضرب ايضا وكانت مطابقة للكلامية الا انه لم يقصد مطابقتها لها وان كان المتكلم غير طالب له فى نفسه كانت الخارجية عدم الطلب فلم تكونا متطابقتين فان قصد المتكلم المطابقة فى القسم الاول كان من باب استعمال الانشاء فى الخبر لقصد حكاية تحقق النسبة الحاصلة فى الخارج كما مر فى اول الكتاب فى التنبيه اذا علمت هذا فقوله تطابقه اى تقصد مطابقته او لا تقصد مطابقته فلا بد من هذا (قوله وقد يقال) اى وقد يطلق الانشاء على ما اى على شئ هو فعل المتكلم اعنى الاتيان بالكلام الذى ليس لنسبته خارج الخ وليس المراد فعل المتكلم المطلق وقول الشارح اعنى القاء مثل هذا الكلام لفظ مثل فيه مقحمة لان الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه اولا تطابقه امر كلى لامثل له ولذا اسقطها فى المطول (قوله كما ان الاخبار كذلك) اى يطلق على الكلام الخبرى الذى لنسبته خارج تطابقه اولا تطابقه وعلى القاء نفس هذا الكلام المذكور وانظر ماوجه الجمع بين كما وكذلك مع ان لفظ الاول يقتضى تشبيه الانشاء بالاخبار ولفظ كذلك يقتضى العكس لان مقتضى كما ان الانشاء مشبه والخبر مشبه به ومفاد قوله كذلك العكس (قوله والاظهر ان المراد) اى بالانشاء ههنا اى فى قول المصنف الآتى ان كان طلبا وليست الاشارة للترجمة كما يوهمه كلام الشارح لان الانشاء الواقع ترجمة لايصح ان يراد به واحد من هذين الامرين وقوله هو الثانى اى فعل المتكلم لا الكلام الذى ليس لنسبته خارج فمحصله ان فى كلام المصنف استخداما حيث ذكر الانشاء اولا على انه ترجمة بمعنى الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة ثم اعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو فعل المتكلم اعنى القاء الكلام الانشائى والتلفظ به (قوله بقرينة تقسيمه) اى تقسيم المصنف الانشاء (قوله وغير الطلب) اظهار فى محل الاضمار فالاولى وغيره والمراد بذلك الغير ماذكره الشارح من افعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود الخ (قوله وتقسيم الطلب) من اضافة المصدر لمفعوله اى وتقسيم المصنف الطلب الخ (قوله وغيرهما) اى كالامر والنهى والنداء (قوله والمراد بها) اى بالتمنى والاستفهام وغيرهما وهذا فى معنى العلة اى لان

﴿ الانشاء ﴾

اعلم ان الانشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه اولا تطابقه وقد يقال على ماهو فعل المتكلم اعنى القاء مثل هذا الكلام كما ان الاخبار كذلك والاظهر ان المراد ههنا هو الثانى بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما والمراد بها

المراد بهما الخ اى انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ اى واذا كانت هذه الاقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم والاقسام تباين (قوله معانيها المصدرية) اعنى الالقاآت فسياقه يقتضى ان التمنى بالمعنى المصدرى القاء عبارة التمنى والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التمنى والاستفهام وغيرهما تطلق على القاآت التراكيب المخصوصة كما تطلق على الاحوال القلبية كطلب الامر المحبوب بالنسبة للتمنى وطلب التفهيم بالنسبة للاستفهام وهكذا ولامانع من ذلك (قوله لاالكلام المشتمل عليها) اى على ادواتها (قوله بقرينة قوله واللفظ الموضوع له لذا) فيه ان هذا لايصح ان يكون قرينة للادعاء لان المتبادر ان اللام فى قوله الموضوع له للتعدية ومن المعلوم ان الذى وضع له ليت مثلا للطلب القلبى لاالقاء الكلام المخصوص وهو الذى فيه ليت اللهم الا ان يتكلف بجعل اللام للعلة الغائية لاالتعدية والمعنى ان اللفظ الموضوع لاجل القاء وايجاد كلام التمنى ليت والمراد بكلام التمنى الكلام الذى فيه اداته وكذا يقال فى قوله واللفظ الموضوع للاستفهام هل وهكذا (قوله لظهور الخ) اى وانما كان قوله واللفظ الموضوع له كذا قرينة على ان المراد بالتمنى والاستفهام وغيرهما معانيها المصدرية وهو القاء كلامها لاالكلام المشتمل على ادواتها لظهور ان لفظ ليت الخ (قوله مستعمل لمعنى التمنى) اى فى معنى التمنى واضافة معنى للتمنى بيانية اى مستعمل فى معنى هو التمنى الذى هو بالمعنى المصدرى اعنى القاء نحو ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فان ليت لم تستعمل فى فعل المتكلم الذى هو القاء هذا الكلام وانما تستعمل فى نفس التمنى الذى هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى التمنى ان قلت نجعل اللام فى قوله لمعنى التمنى للعلة لاالظرفية والمعنى لظهور ان ليت تستعمل لاجل القاء التمنى قلت هذا التأويل وان صح به كلام الشارح هنا لكنه لايناسب قوله بعد لالقولنا الخ تأمل (قوله لالقولنا ليت الخ) اى لافى قولنا اى مقولنا الخ (قوله فالانشاء) اى القاء الكلام الانشائى وتقسيمه للطلب وغيره ظاهر لان الالقاء عين الطلب فى الخارج وان اختلفا مفهوما فان قلت ان تقسيم المصنف فى اول الفن الكلام التام الى الخبر والانشاء يقتضى ان المراد بالانشاء المقسم لما ذكره الكلام الانشائى كالخبر لاالقاء الكلام المذكور والالزم ان هذا الفن باحث عن غير احوال اللفظ العربى لان الالقاء من احوال الشخص قلت المقصود هنا البحث عن احوال القاء الكلام الانشائى وهو يجر للبحث عن احوال اللفظ العربى لان علل الالقاء المذكور تجر الى علل الملقى (قوله ان لم يكن طلبا الخ) اشار بهذا الى ان قسيم قول المصنف ان كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كافعال المقاربة) اى كالقاء افعال المقاربة وكذا يقال فيما بعده وانما احتيج لذلك لان الالقاء المذكور هو الذى يصح جعله قسما من الانشاء بمعنى القاء الكلام

معانيها المصدرية لاالكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان لفظ ليت مثلا مستعمل لمعنى التمنى لا لقولنا ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب

الانشائى وقوله كافعال المقاربة اى كبعض افعال المقاربة اذالانشاء انما يظهر في افعال الرجاء وهى عسى وحرى واخلولق ولايظهر في غيرها من افعال الشروع والمقاربة (قوله وافعال المدح والذم) اى كالقاء نعم وبئس لافادة المدح والذم (قوله وصيغ العقود) اى كبعت لانشاء البيع ونكحت لانشاء التزوج ولم يقل وافعال لتناول المشتقات كانا بائع وكالعقود والفسوخ (قوله والقسم) اى وكالقاء جملة القسم كاقسم بالله لافادة انشاء القسم (قوله ورب) اى وكالقاء رب لافادة انشاء التكثير بناء على انها للانشاء باعتبار انك اذاقلت مثلا رب جاهل في الدنيا فالمراد انك تظهر كثرة الجاهلين ولايعترضك تكذيب ولاتصديق في ذلك الاستكثار وان كان يعترض باعتبار وجودهم في الدنيا نظرا لمداول قولك في الدنيا والحاصل انه باعتبار نسبة الشارف الى الجهال كلام خبرى يحتمل الصدق والكذب واما باعتبار استكثار المتكلم اياهم فلايحتملهما لانه انما استكثرهم ولم يخبر عن كثرتهم لهم لكن المتبادر انها للاخبار وان الغرض الاخبار بالكثرة لامجرد اظهار الاستكثار وحينئذ فيعترضه التصديق والتكذيب (قوله ونحو ذلك) مثل فعلا التعجب وكم الخبرية المفيدة لانشاء التكثير (قوله لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها) وذلك لقلة دورها على الالسنة وقد اطلق البيان على مايعم المعانى (قوله ولان اكثرها) اى اكثر هذه الاشياء الانشائية الغير الطلبية والمراد بذلك الاكثر ماعدا افعال الترجى والقسم (قوله نقلت الى معنى الانشاء) اى نقلت عن الخبرية الى الانشائية وحينئذ فيستغنى بادائها الخبرية عن الانشائية لانها تنقل مستصحبة لما ترتكب فيها في الخبرية (قوله وان كان طلبا استدعى الخ) المناسب للمقابلة ان يقول وان كان طلبا فيبحث عنه هنا ولذا قال ان كان الخ والمراد بالطلب معناه الاصطلاحى اعنى القاء الكلام المخصوص لا اللغوى الذى هو فعل القلب قاله الفنارى (قوله استدعى مطلوبا) اى استلزم مطلوبا اى لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب فطلبك بدون ان يكون لك مطلوب مماهو محال عند العقل واما كون غير المطلوب غير حاصل وقت الطلب فما قال الشارح (قوله غير حاصل) اى في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه مااذا طلب شيئا حاصلا وقت الطلب لعدم علم المتكلم بحصوله (قوله وقت الطلب) لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصلا والضمير راجع للمطلوب وقوله غير حاصل الخ صفة لمطلوب اى اقتضى مطلوبا من وصفه انه غير حاصل وقت الطلب سواء طلب حصوله فيما مضى كما في تمنى حصول مالم يحصل كقولك ليتنى جئتك بالامس او في المستقبل وهو ظاهر (قوله لامتناع طلب الحاصل) فيه ان الممنوع تحصيل الحاصل لاطلب ذلك الاان يقال المراد بالامتناع عدم اللياقة لاالامتناع العقلى كذا قرر شيخنا وهو مبنى على ان المراد بالطلب الطلب اللفظى الذى كلامنا فيه ولك ان تحمله على الامتناع العقلى ويراد بالطلب الطلب العقلى ولاشك

ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها ولان اكثرها في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء (ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ لطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن مايناسب المقام (وانواعه) اى الطلب (كثيرة

ان طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال لان الطلب القلبي اما الارادة او المحبة والشهوة والارادة لاتتعلق بالواقع والشهوة في حصول المشتهى لاتبقى بعد حصوله وانما تبقى شهوة دوامه وان اريد بالطلب القلبي الكلام النفساني فهو تابع لاحد هذين وينتفي بانتفائهما (قوله لمطلوب) اى لطلب مطلوب حاصل (قوله امتنع اجراؤها) اى اجراء تلك الصيغ (قوله ويتولد منها) اى من تلك الصيغ ماناسب المقام كطلب دوام الايمان والتقوى في قوله تعالى ياايها الذين آمنوا آمنوا بالله ويا ايها النبي اتق الله ثم ان الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكرها المصنف التمهيد لبيان المعاني المتولدة من صيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل (قوله وانواعه كثيرة) هي على ماذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء ومنهم من يجعل الترجي قسما سادسا ومنهم من اخرج التمني والنداء من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لايطلب مايعلم استحالته فالتمني ليس طلبا ولايستلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه آه فناري (قوله منها التمني) قدمه لعمومه لجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الاحكام (قوله وهو طلب الخ) هذا يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من ان المراد الطلب القلبي اللهم الا ان يحمل الطلب في التعريف على الطلب اللفظي وهو القاء الكلام فكأنه قال وهو القاء كلام يدل على حصول شيء الخ وقوله وطلب حصول شيء اى واو على جهة التمني على سبيل المحبة ان قيل هذا التعريف غير مانع لان طلب حصول الشيء على سبيل المحبة موجود في بعض اقسام الامر والنهي وغيره ممامعه المحبة وبيان ذلك ان طلب حصول الشيء على سبيل المحبة ان كان مع طمع في حصوله من المخاطب فامر وان كان مع طمع في الترك منه فنهي وان كان مع طمع في اقباله فنداء وان لم يكن طمع اصلا فهو التمني فهذا تعريف باعم وهو وان اجازه بعض المتقدمين لكن الاكثر من الناس على منعه قلت المحبة هنا الواقعة في التعريف مقيدة بالتجرد عن الطمع وحينئذ فتخرج الاوامر والنواهي والنداآت التي وجدت المحبة فيها فانها مصحوبة بالطمع او ان المراد بقوله على سبيل المحبة اى على طريق يفهم منه المحبة او ان قيد الحيثية المعتبرة في التعريف يكفي في دفع النقض اذ المعنى طلب حصول الشيء من حيث انه محبوب ولذا يطلب المحال وهذا يخرج الاوامر والنواهي والنداء لانها ليست طلبا لحصول الشيء من حيث انه محبوب بل من حيث قصد وجوده او عدم وجوده او اقباله تأمل (قوله واللفظ الموضوع له) اى للتمني بالمعنى المصدري اعني القاء كلامه كما هو سياق كلام الشارح والمعنى واللفظ الموضوع لاجل القائه وايجاد كلام التمني ليت فاللام في قوله له للتعليل لا صلة للموضوع لان ليت لم توضع لفعل المتكلم الذي هو القاء

منها التمني) وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة

(واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى) بخلاف الترجي (تقول ليت الشباب يعود) ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب ان لايكون لك توقع وطماعية في وقوعه والالصار ترجيا

كلام التمنى وانما وضعت لنفس التمنى الذى هو الحالة القلبية اعنى الطلب القلبى المتعلق بالنسبة فاذا قيل ليت لى مالا استفيد منه ان المتكلم تمنى وجود المال وليس اخبارا عن وجود التمنى مثل قولك اتمنى ونحوه والا كانت ليت جملة بل هى حرف يصير به نسبة الكلام انشاء بحيث لايحتمل الصدق والكذب وتفيد ان المتكلم طالب لتلك النسبة وحينئذ فلايقال للمتكلم بقولنا ليت لى مالا احج به انه صادق اوكاذب فى نسبة الثبوت للمال لانه متمن لتلك النسبة لاحاك لتحققها فى الخارج وان كانت باعتبار ماوضعت له مستلزمة لخبر وهو ان هذا المتكلم يتمنى تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار (قوله ولايشترط) اى فى صحة التمنى (قوله امكان المتمنى) اى امكانه لذاته بان يكون جائز الوجود والعدم بل يصح مع استحالته لذاته واما وجوبه فقد تقدم ان الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل (قوله بخلاف الترجى) اى فانه يشترط امكانه كما ان الامر والنهى والاستفهام والنداء يشترط فيها ان يكون المطلوب ممكنا فلاتستعمل صيغها الا فيما كان كذلك كما قال بعضهم ولعل مراده ان الاصل ذلك والا فالامر بالمحال بل التكليف به واقع ثم ان قوله بخلاف الترجى يقتضى ان بين التمنى والترجى مشاركة فى مطلق الطلب وانه لافارق بينهما الا اشتراط امكان الترجى دون اشتراط امكان المتمنى وليس كذلك اذ الترجى ليس من اقسام الطلب على التحقيق بل هو ترقب الحصول قال الشيخ يس ان كان المراد بالامكان المنفى اشتراطه فى المتمنى الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الجانبين فهذا باطل لانه حين نفى اشتراطه يصدق بالواجب مع انه لايقع فيه التمنى فلايقال ليت الله عالم ولاليت الانسان ناطق ويصدق بالممتنع ويقع فيه التمنى وان كان المراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة فكذلك يصدق بالواجب لان نفى اشتراط العام يستلزم نفى اشتراط الخاص لان نفى الاعم يستلزم نفى الاخص والحاصل انه يرد على كل من الاحتمالين انه يصدق بالواجب مع انه لايتمنى وقد يقال المراد الامكان الخاص ولايرد على الاحتمالين انه يصدق بالواجب لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله تقول) اى فى التمنى ليت الشباب يعود اى مع ان عوده محال عادة كذا فى ابن يعقوب وهو مبنى على ان المراد بالشباب قوة الشبوبية فان عودها بالنوع محال عادة ممكن عقلا وفى عبد الحكيم ان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كما مر فى المجاز العقلى واعادة الزمان محال عقلا لاستلزامه ان يكون للزمان زمان (قوله يجب ان لايكون الخ) لما تقدم ان التمنى يجب ان لايكون فيه طماعية (قوله والالصار ترجيا) اى والا بان كان هناك طماعية فى الوقوع صار ترجيا وحينئذ لايستعمل فيه الا الالفاظ الدالة على الترجى كلعل وعسى مثلا اذا كنت تطلب حصول مال فى العام متوقعا وطامعا فى حصوله قلت لعل لى مالا فى هذا العام احج به وان كان غير متوقع ولاطماعية لك فيه

(وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع) لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه و النكتة فى التمنى بهل و العدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لاجزم بانتفائه (و) قد يتمنى (بلو نحو لو تأتينى فتحدثنى بالنصب) على تقدير فان تحدثنى فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار ان وانما يضمر بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمنى

قلت ليت لى مالا كذا قرر شيخنا العدوى وفى الفنارى انه اذا كان الامر الممكن متوقعا يستعمل فيه لعل وان كان مطموعا فيه تستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثانى ولذا اخر الطماعية عن التوقع آه كلامه ويؤخذ من قول الشارح لكن ان كان الخ التباين بين التمنى والترجى لانهما وان اشتركا فى طلب الممكن لكنهما متمايزان بما ذكره وعلى ما فى المطول وهو التحقيق من ان الترجى ليس بطلب بل هو ترقب الحصول يكون التباين بينهما اظهر والطماعية بتخفيف الياء ككراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية (قوله وقد يتمنى بهل) اى على سبيل الاستعارة التبعية بان شبه التمنى المطلق بمطلق الاستفهام بجامع مطلق الطلب فى كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت هل الموضوعة للاستفهام الجزئى للتمنى الجزئى اوعلى سبيل المجاز المرسل من استعمال المقيد فى المطلق ثم استعماله فى المقيد بيان ذلك ان هل لطلب الفهم فاستعملت فى مطلق الطلب ثم استعملت فى طلب حصول الشئ المحبوب من حيث اندراجه تحت المطلق فيكون مجازا بمرتبة او من حيث خصوصه فيكون مجازا بمرتبتين لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله حيث يعلم الخ) حيث ظرف لمحذوف اى وانما يقال هذا لقصد التمنى حيث يعلم الخ وهذا اشارة لقرينة المجاز (قوله لانه حينئذ) اى حين يعلم انه لاشفيع وقوله لحصول الجزم بانتفائه اى والاستفهام يقتضى عدم الجزم بالانتفاء بل الجهل بالشئ فلو حمل على الاستفهام الحقيقى لحصل التناقض والحاصل انه حيث كان يعلم انه لاشفيع يطمع فيه لا يصح حمل الكلام على الاستفهام المقتضى لعدم العلم بالمستفهم عنه ثبوتا اونفيا فحمل الكلام على الاستفهام يؤدى الى التناقض فتعين الحمل على التمنى وقد يقال هذا انما يفيد عدم صحة حمل الكلام على الاستفهام واما حمله على خصوص التمنى فيفتقر الى قرينة اخرى معينة له ولا تكفى الصارفة بدليل ان مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفى الشفيع لمجرد التحسر والتحزن فانه يقال مااعظم الحزن لنفى الشفيع ولك ان تقول لما كان التحسر والتحزن على نفى الشئ الذى لايطمع فيه الآن ولا فى المستقبل يستلزم كون الموصوف بذلك يتمنى مافات والالم يتحزن عليه كان ذلك الكلام تمنيا فى المعنى ولو امكن ان ان يقصد معه التحزن فصح التمثيل لمجرد ماذكر (قوله لكمال العناية به) اى لاظهار الرغبة فيه (قوله فى صورة الممكن الخ) اى والممكن الذى لاجزم بانتفائه حاصل مع الاستفهام لان المستفهم عنه لابد ان يكون ممكنا لاجزم بانتفائه بخلاف التمنى فانه قد يكون مجزوما بانتفائه وان كان ممكنا (قوله وقد يتمنى بلو) اى على طريق التجوز لان اصل وضعها الشرطية والتجوز فيها مثل ماتقدم فى هل ولم يذكر الشارح نكتة العدول عن التمنى بليت الى التمنى بلو كما ذكر فى هل وقد يقال ان نكتته الاشعار بعزة متمناه حيث ابرزه فى صورة مالم يوجد لان لو بحسب اصلها حرف امتناع لامتناع كذا

قرر شيخنا العدوى (قوله نحو لوتأتيني فتحدثني) اى ليتك تأتيني فتحدثني (قوله بالنصب) اى بنصب تحدثني بان مضمرة بعد الفاء فى جواب التمنى واما تأتيني فهو مرفوع بضمه مقدرة على اليـاء للثقل والفعل المنصوب فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم والمعنى اتمنى اتيانا منك فتحديثالى وسمى مابعد الفاء جوابا والحال انه فى تأويل مفرد نظر المعنى الكلام لان المعنى ان وقع منك اتيـان فانه يقع تحديث فقد تضمن الكلام جواب شرط اقتضاه المعنى (قوله فان النصب قرينة الخ) اى قرينة لفظية والظاهر انه لو رفع الفعل بعدها ان كان هناك قرينة تدل على التمنى عمل بها والافلا (قوله ليست على اصلها) اى وهو الشرطية والتعليق (قوله بعد الاشياء الستة) وهى الاستفهام والتمنى والعرض ودخل فيه التحضيض لقربه منه والامر والنهى والنفى واما الترجى فساقط لانه لا ينتصب فى جوابه عند البصريين بل عند الكوفيين والدعاء داخل فى الامر والنهى فاندفع مايقال ان الاشيـاء التى ينصب المضـارع بعد الفاء بان فى جوابهـا تسعة لاستة (قوله والمنـاسب ههنا هو التمنى) اى والاولى بالحمل عليه هنا فى المثال هو التمنى دون غيره من هذه الاشيـاء وذلك لشيوع استعمـال لو لذلك لانها فى الاصل تدخل على المحـال والممنوع والمحال يتمنى كثيرا وان احتملت الاستفهام والنفى لكن الاكثر شيوعا التمنى والحمل على الشائع اولى وما استفيد من كلام المصنف من ان المضارع ينصب فى جواب التمنى بلو نقل السيوطى فى النكت عن ابن هشام عن السفاقسى خلافه ثم ان المستفاد من كلام الشـارح ان لو التمنية هى لو الشرطية الا انها اشربت معنى التمنى وحينئذ فلابد لهـا من جواب لكنه التزم حذفه وعليه فاذا قيـل لو تأتيني فتحدثني فالمعنى لو حصل ماتمنى وهو الاتيان فالتحديث لسرنا ذلك وقيل انها نقلت من الشرط للتمنى مستقلة من غير ان يبقى فيهـا معنى الشرطية وقيل انهـا هى التى تستعمل مصدرية وعلى هذين القولين فلاجواب لهـا لخروجها عن معنى الشرطية والتعليق والخلاف مبسـوط فى كتب النحو (قوله كأن حروف الخ) الاولى احرف بصيغة جمع القلة الا ان يقـال انه مبنى على ان مبدأ جمع الكثرة من ثلاثة واورد لفظ كأن لعـدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون كل كلمة برأسها لان التصرف فى الحروف بعيد وسميت حروف التنديم لانها اذا دخلت على الفعل المـاضى افادت جعل المخاطب نادما على ترك الفعـل وسميت حروف التحضيض لانهـا اذا دخلت على المضـارع افادت حض المخـاطب وحثه على الفعـل (قوله مأخوذة منهما مركبتين) الضمير فى منهمـا لهل ولو ومركبتين حال من الضمير المجرور بمن كما اشار له الشارح وقوله مع لا وما ظرف لقوله مركبتين وذلك بان ضمت لا مع هل فصارت هلا ثم ابدلت الهـاء همزة فصارت الا وضمت مع لو فصارت لولا فحصل من التركيب مع لا ثلاثة احرف وضمت ما مع لو فصارت لوما فلا تكون مع هل ومع لو وما تكون مع لو خاصة لكن قد اشتهر ان مقابلة الجمع بالجمع

قال (السكاكى كأن حروف التنديم والتحضيض وهى هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما) خبر كأن اى كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهمـا (مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهمـا) علة لقوله مركبتين

تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد كما فى ركب القوم دوابهم والامر هنا ليس كذلك
ووزان هذا التركيب الواقع فى المتن ان تقول اكل الزيدان مع عمرو وبكر على معنى
ان عمرا صاحب كلا من الزيدين فى الاكل وان بكرا صاحب احدهما فقط وقد يقال
ان ما اشتهر هذا امر اغلبى لا كلى فلا منع فى مخالفته كما صرح بذلك حواشى الاشمونى
واعترض على المصنف بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لا فى حالة
التركيب لانه يلزم عليه اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه لانه قيد المأخوذ منه بالتركيب
المذكور فالمأخوذ هلا والا ولولا ولوما والمأخوذ منه هل ولو فى حال تركبهما مع لا وما
المزيدتين وذلك بعينه هلا والا ولولا ولوما فيتحد المأخوذ والمأخوذ منه ولا يخفى
فساده لان فيه اخذ الشئ من نفسه واجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة والمعنى انها
مأخوذة من لو وهل حال كونهما مقدرتى التركيب مع ما ذكر لا حال محققة بحيث يكون
المعنى انها مأخوذة منهما حال كونهما مركبتين عند الاخذ كذا فى الفنارى ورد بانه
لا حصول لهذه الكلمات فى حال التقدير فالاولى ما جاب به سم بان معنى كلام المصنف ان
هذه الاربعة حال كون كل منها مجعولا كلمة واحدة لمعنى واحد مأخوذة من نفسها
حال كونها غير مجعولة كذلك بل حال كونها كلمتين فتغايرا بهذا الاعتبار وهو معنى قول
عبد الحكيم ان المأخوذ الكلمات الاربعة والمأخوذ منه هل ولو حال التركيب مع لا وما
لا بعده فلم يتحد المأخوذ والمأخوذ منه على ما وهم والعجب الجواب بجعل الحال
مقدرة مع انه لا حصول لهذه الكلمات فى حال التقدير آه والحاصل انه على الجواب
الاول المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب وعلى الجواب الثانى
المأخوذ مركب تركيبا جعل فيه الكلمات كلمة واحدة بمعنى واحد والمأخوذ منه
مركب تركيبا ليس بهذه المثابة بل هو ضم احدى الكلمتين الى اخرى فتأمل
(قوله علة لقوله مركبتين) اى فالمعنى ان تركيب هل ولو مع ما ذكر انما هو
لاجل تضمينهما اى جعلهما متضمنتين اى مشتملتين دالتين على معنى التمنى فالمراد
بالتضمين هنا جعل الشئ مداولا للفظ لا جعله جزأ من المدلول الذى هو التضمن
اصطلاحا ونظير ذلك قولك ضمنت هذا الكتاب كذا كذا بابا فليس المراد انى
جعلت الابواب جزأ من اجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس اجزاء الكتاب لا مع
زائد عليها فان قلت ان معنى التمنى حاصل قبل التركيب فكيف يكون علة
غائية وغرضا من التركيب مع ان الغرض والعلة الغائية لا يسبقان ما ترتبا عليه اجيب
بان المراد بتضمينهما معنى التمنى على جهة النص واللزوم فالتمنى مدلول لهما قبل التركيب
على جهة الجواز وبعده على جهة الوجوب بمعنى انهما قبل التركيب يجوز ان يراد بهما
التمنى بخلافهما بعده فانه معناهما نصا فكان التركيب قرينة على ذلك وربما كان
تعبير المصنف بالمصدر المضاف للمفعول مشيرا لقصد هذا المعنى لان تضمينهما التمنى

و التضمين جعل الشئ في ضمن الشئ تقول ضمنت الكتاب كذا كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمني ليتولد) علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد (منه) اى من معنى التمني المتضمنين هما اياه (في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا) ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام (وفي المضارع التحضيض

الزامهما اياه اى جعلهما ملزومين بافادته و لم يعبر بالتضمن بحيث يكون المصدر مضافا للفاعل لئلا يوهم ان تضمنهما معنى التمني بعد التركيب ليس بلازم كما كان في الاصل لان التضمن عبارة عن الاشتمال كان هناك الزام اولا بخلاف التضمن فانه الالزام كما عرفت (قوله جعل الشئ في ضمن الشئ) اى محتويا عليه ومفيدا له (قوله كذا كذا بابا) اى احد عشر بابا مثلا او اثنى عشر وكذا الثانية توكيد للاولى (قوله اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب) اى مشتملا عليها من اشتمال الكل على اجزائه (قوله والتزامه) هو بالجر عطف على التركيب اى الاعتراف به والقول به مع ان الاصل في كل كلمة ان تكون بسيطة ويحتمل ان المراد بالتزامه جعله لازما واخذ الشارح هذا من القيد اعني الحال فانها قيد وشأن القيد اللزوم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله متضمنتين) اى مستلزمتين (قوله معنى التمني) الاضافة بيانية (قوله ليس افادة التمني) فالتمني ليس مقصودا بالذات بل يتوصل به الى التنديم والتحضيض (قوله بل ان يتولد الخ) فان قلت ما المانع من جعل تركيبهما للتحضيض والتنديم من اول الامر من غير توسط التمني قلت لو لم يضمنا معنى التمني بعد التركيب لزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع عند بعضهم وهذا منفي عند التضمين المذكور لان التمني بالوضع التركيبي معنى حقيقي لهما بالوضع الثاني واجيب ايضا بان التنديم متعلق بالمضي والتحضيض بالمستقبل وهما مختلفان فارتكب معنى التمني واسطة لانه طلب في المضي والاستقبال ليكون كالجنس لهما فيكون استعمال هذين الحرفين في هذين المعنيين كاستعمال الكلي في افراده فيكون في الحروف شبه تواطوء ولو جعل الحرفان المذكوران من اول الامر للتنديم والتحضيض لاقتضى انهما موضوعان لكل منهما بالاشتراك والتواطؤ اقرب من الاشتراك لان الاصل عدم تعدد الوضع وانما قلنا شبه الخ لان التواطؤ الحقيقي انما يتصور في غير الحروف (قوله المتضمنين بصيغة اسم الفاعل صفة للتمني جرت على غير من هي له فلذا ابرز الضمير ولو قال اى من معنى التمني الذى تضمناه لكان اوضح (قوله في الماضي) اى مع الفعل الماضي (قوله التنديم) اى جعل المخاطب نادما ووجه التولد ان التمني انما يكون في الامور المحبوبة فاذا فات الامر المحبوب له ندم المخاطب عليه وان كان مستقبلا حضه عليه فان قلت ان محبة المتكلم للشئ لا تقتضي تنديم المخاطب عليه فكيف يتولد من طلب المحبوب التنديم قلت ان المتكلم انما يحث المخاطب على الشئ لاجل شفقته عليه فاذا ترك المخاطب ماهو محبوب للمتكلم ندمه عليه شفقة عليه وكذا يقال في التحضيض (قوله نحو هلا اكرمت زيدا) اى نحو قولك لمخاطبك بعد فوات اكرامه زيدا (قوله على معنى) اى بمعنى ليتك اكرمته وذلك لان الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة ثم يمكن تمنيه لصيرورته محالا ولما فات وقت امكانه مع ما فيه من الحكمة المقتضية للفعل المطلوبة للمخاطب صار في الكلام اشارة الى انه كان مطلوبا

من المخاطب فعله فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما فقوله على معنى الخ اشارة الى اصل التمنى وقوله قصدا الخ اشارة الى تولد التنديم (قوله وفى المضارع) اى و يتولد منه مع الفعل المضارع وكان المناسب ان يقول وفى المستقبل لان صيغة المضارع مع هذه الحروف تحتمل الحال والاستقبال والتحضيض انما يكون فى المستقبل وايضا صيغة المضارع اذا كانت بمعنى الماضى كانت تلك الحروف معها للتنديم (قوله التحضيض) اى الحث على الفعل لامكان وجوده قوله نحو هلا تقوم الخ) اى نحو قولك فى حض المخاطب على القيام هلا تقوم (قوله على معنى) اى بمعنى ليتك تقوم وهذا اشارة الى اصل التمنى وقوله قصدا الخ اشارة الى تولد التحضيض (قوله فى الكتاب) اى المتن (قوله مصدر مضاف الخ) اى تقدير الكلام لتضمين المتكلم هل ولو معنى التمنى اى لالزامهما افادة ذلك لان التضمين هو الالزام (قوله لايوافق معنى كلام المفتاح) اى لان التضمن عبارة عن الاشتمال سواء كان على وجه الالزام اولا وصاحب المفتاح عبر بالالزام حيث قال مطلوبا بالزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمنى كذا قرر بعضهم وعبارة يس عدم الموافقة من جهة ان صيغة التفعل تقتضى ان هلا ولولا بد لان على امر زائد على التمنى بطريق الوضع وليس كذلك بل هما لابد لان بطريق الوضع الا على التمنى كما يدل عليه كلام المفتاح ويحتمل ان عدم الموافقة من جهة ان كلام المفتاح يدل على ان دلالة هل ولو على التمنى بفعل فاعل وجعل جاعل فيوافق النسخة التى فيها التضمين على لفظ التفعيل لان الالزام فى كلامه فعل الملزوم وهو المتكلم بخلاف التضمن على وزن التفعل فانه يقتضى ان دلالتهما على التمنى امر ذاتى لابفعل فاعل فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح (قوله لعدم القطع بذلك) اى بالاخذ المذكور المقتضى لتركيبها لجواز ان يكون كل كلمة برأسها لان التصرف فى الحروف بعيد (قوله وقد يتمنى بلعل) التى هى موضوعة للترجى وهو ترقب حصول الشئ سواء كان محبوبا ويقال له طمع نحو لعلك تعطينا اومكروها ويقال له اشفاق نحو لعلى اموت الساعة فليس الترجى من انواع الطلب فى الحقيقة لان المكروه لا يطلب (قوله وينصب فى جوابه المضارع الخ) بيان لاعطائه حكم ليت فلو استعملت لعل فى موضعها الاصلى وهو الترجى لم ينصب المضارع بعد ها ثم ان نصب المضارع بعد لعل لايدل على انها مستعملة فى التمنى الا على مذهب البصريين الذين لاينصبون المضارع فى جواب الترجى اذ لاجواب له عندهم لا على مذهب الكوفيين الذين يثبتون له جوابا ويجوزون نصب المضارع فى جوابه (قوله لبعد المرجو) اى وانما يتمنى بلعل اذا كان المرجو كالحج فى المثال المذكور بعيد الحصول فاللام فى قوله لبعد المرجو متعلقة بقوله يتمنى بلعل كما يدل عليه كلام الشارح بعد (قوله وبهذا) اى وبسبب هذا البعد اشبه ذلك المرجو البعيد الحصول المحال بجامع عدم الحصول فى كل (قوله فيتولد منه)

نحو هلا تقوم) و لوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور فى الكتاب ليس عبارة السكاكى لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمنى مفعوله الثانى ووقع فى بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل وهو لايوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كأن لعدم القطع بذلك (وقد يتمنى بلعل فتعطى حكم ليت) وينصب فى جوابه المضارع على اضمار ان (نحو لعلى احج فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول

وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لاطماعية في وقوعها فيتولد منه التمني (ومنها) اي من انواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشئ في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين امرين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور (والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واى وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فالهمزة لطلب التصديق) اى انقياد الذهن واذعانه لوقوع لوقوع نسبة تامة بين

اي من ذلك البعد او الشبه المذكور معنى التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه فقد ظهر لك من هذا ان التمني في هل ولو معنى مجازي وفي لعل من مستتبعات التركيب وليس معنى مجازيا لها كذا في عبد الحكيم والحاصل ان لعل مستعملة في مرجو شبيه بالتمني في البعد فتولد من ذلك الشبه تمنيه (قوله طلب حصول صورة الشئ في الذهن) اى طلب حصول صورة الشئ المستفهم عنه في ذهن المستفهم وفي هذا التعريف اشارة الى ان السين والتاء في استفهام للطلب اى طلب الفهم وان الفهم هو العلم لان الحصول هو الادراك واعترض هذا التعريف بانه غير مانع وذلك لانه يشمل مثل علمني على صيغة الامر فانه دال على طلب حصول صورة في الذهن مع انه امر لا استفهام. فكان على الشارح ان يزيد بادوات مخصوصة ليخرج نحو علمني وفهمني واجيب بانه تعريف بالاعم او ان الاضافة للعهد اى طلب معهود وهو ما كان بالادوات المخصوصة او ان ال في الذهن عوض عن المضاف اليه اى في ذهن المتكلم واما علم وفهم فان كلا منهما يدل على طلب حصول صورة في اى ذهن كان ولا يقال ان علمني وكذا فهمني يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم لان هذا ليس من صيغة علم وفهم بل من الاتيان بضمير المتكلم واجاب الحفيد بجواب آخر وحاصله ان المقصود بالذات في الاستفهام المعلوم من حيث صورته المسماة بالوجود الظلي اى الذهني لا المعلوم من حيث ذاته فقولك هل قام زيد المقصود بذلك الاستفهام حصول صورة القيام في الذهن لتعذر وجوده فيه والمقصود بالذات في الامر المذكور هو العلم من حيث ذاته لا من حيث صورته لان المقصود به حصول نفس العلم في الذهن والحاصل ان المراد بالصورة في تعريف الاستفهام المعلوم من حيث صورته وفي ذلك الامر العلم من حيث ذاته وحينئذ فلا شمول وهذا نظير اختلاف اهل الميزان في ان المترتب على النظر بطريق الاصالة هل هو المعلوم او العلم فذهب بعض الى الاول والعلم بطريق التبعية وذهب آخرون الى الثاني والمعلوم بطريق التبعية وهذا مبنى على مغايرة العلم للمعلوم وذهب الحكماء الى ان العلم عين المعلوم حيث فسروا العلم بحصول الصورة وجعلوا الاضافة من قبيل اضافة الصفة للموصوف اى الصورة الحاصلة وفرق السكاكى في المفتاح بفرق آخر بين الاستفهام والامر وهو ان المقصود في الامر حصول ما في الذهن في الخارج والمقصود في الاستفهام حصول ما في الخارج في الذهن لكن خصوص الفعل في هذا المثال وهو علمني اقتضى حصول اثره في الذهن لكون الفعل امرا فالمقصود من قولك هل قام زيد حصول القيام الذى في الخارج في الذهن والمقصود من قولك قم حصول القيام الذى في الذهن في الخارج وحاصل هذا الفرق ان الاستفهام طلب حصول صورة الشئ الذى في الخارج في الذهن وحينئذ فلا شمول وعبارته في المفتاح والفرق بين

الطلب فى الاستفهام و الطلب فى الامر و النهى و النداء واضح فانك فى الاستفهام تطلب ماهو فى الخارج ليحصل فى ذهنك نقش مطابق له وفيما سواه تنقش فى ذهنك ثم تطلب ان يحصل له فى الخارج مطابق فنقش الذهن فى الاول تابع و فى الثانى متبوع وتبعه على ذلك العلامة السيد فى حواشى المطول وفيه نظر لان صيغة الامر لطلب حصول امر مطلقا سواء كان فى الذهن كعلمنى او الخارج كقم فيدخل فى الاستفهام بعض صور الامر فالمعول عليه الفرق الاول آه غنيمى (قوله فان كانت) اى الصورة التى طلب حصولها فى الذهن (قوله وقوع نسبة بين امرين) المراد بوقوعها مطابقتها للواقع ونفس الامر كما ان المراد بلاوقوعها عدم مطابقتها للواقع (قوله لحصولها) اى ادراكها اى فادراك تلك الصورة التى هى مطابقة النسبة للواقع تصديق (قوله والا فهو تصور) اى والا تكن الصورة وقوع نسبة او لاوقوعها بل كانت تلك الصورة موضوعا او محمولا او نسبة مجردة او اثنين من هذه الثلاثة او الثلاثة لحصولها اى ادراكها تصور فتحصل من كلامه ان التصديق ادراك مطابقة النسبة الكلامية للواقع او عدم مطابقتها وان التصور ادراك الموضوع او المحمول او النسبة او اثنين من هذه الثلاثة او الثلاثة ثم ان هذا التقسيم الذى ذكره الشارح مبنى على ان المراد بالصورة فى التعريف المعلوم كما سبق وهو ماذكره فى حاشية المطالع لان الوقوع واللاوقوع من قبيل المعلوم ولذلك قال بعد ذلك لحصولها تصديق وذهب بعضهم الى ان تلك الصورة هى العلم بناء على انه لاتفاوت بين العلم والمعلوم الا بالاعتبار فالصورة من حيث وجودها فى الذهن علم ومن حيث وجودها فى الخارج معلوم وهذا مذهب الحكماء كما مر (قوله الهمزة وهل الخ) اعلم ان هذه الالفاظ على ثلاثة اقسام منها ما يستعمل لطلب التصور فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصور تارة ولطلب التصديق تارة اخرى فالقسم الثالث هو الهمزة والقسم الثانى هل والقسم الاول بقية الالفاظ وبهذا الاعتبار صارت الهمزة اعم فلذا قدمها المصنف على غيرها (قوله واذعانه لوقوع نسبة الخ) عطف الاذعان على انقياد الذهن عطف تفسير والمراد بالاذعان لوقوع النسبة ادراك وقوعها اولا وقوعها فكأنه قال الهمزة لطلب التصديق الذى هو ادراك وقوع نسبة تامة بين شيئين اولا وقوعها اى ادراك موافقتها لما فى الواقع او عدم موافقتها له وتفسير الاذعان بالادراك هو مذهب المناطقة واما عند المتكلمين فهو قبول النفس الشئ والرضى به فهو يرجع لكلام نفسانى وهو قول النفس قبلت ذلك ورضيت به واعلم ان ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها كما يسمى تصديقا يسمى حكما واسنادا وايقاعا وانتزاعا وايجابا وسلبا قرره شيخنا العدوى (قوله اقام زيد) اى فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما وسألت عن وقوع النسبة بينهما هل هو محقق خارجا اولا فاذا قيل قام

قوله تصديق وكذلك قوله والا فهو تصور هكذا بالتنكير فيهما والذى فى نسخ الشارح التصديق والتصور بالتعريف فيهما فلعل ما كتب عليه المحشى نسخة له وليحرر (مصححه)

حصل التصديق والحاصل ان السائل عالم بان بينهما نسبة ملتبسة بالوقوع او اللاوقوع ويطلب تعيين ذلك وكذا يقال فى المثال الثانى (قوله فى الاسمية) لكن دخول الهمزة على الجملة الفعلية اكثر (قوله غير النسبة) الاولى غير وقوع النسبة اولا وقوعها وذلك كادراك الموضوع والمحمول والنسبة التى هى مورد الايجاب والسلب وانما كان الاولى ماقلناه لان كلامه يفيد ان ادراك النسبة من حيث ذاتها ليس تصورا مع انه تصور الا ان يقال المراد غير النسبة من حيث وقوعها اولا وقوعها فدخل فيه ادراك ذات النسبة واعلم ان الفرق بين الاستفهام بالهمزة عن التصور والاستفهام بها عن التصديق من وجهين لفظى وهو ان ماصلح ان يؤتى بعده بام المنقطعة دون المتصلة استفهام عن التصور وماصلح ان يؤتى بعده بام المتصلة فهو استفهام عن التصديق ومعنوى وهو ان الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن فيها بين ثبوتها ونفيها والاستفهام عن التصور يكون عند التردد فى تعيين احد الشيئين بقى شئ آخر وهو ان جعل الهمزة فى المثالين المذكورين لطلب التصور يلزم عليه طلب تحصيل الحاصل وذلك لان تصور الطرفين حاصل قبل السؤال لانه متصور للمسند اليه وهو الدبس وللمسند وهو الكون فى الاناء قبل السؤال وبعده فلا يتفاوت تصور الطرفين بعد السؤال وقبله فى الحصول للسائل بل هو حاصل فى الحالين ولا يصح ايضا ان تكون لطلب التصديق لان التصديق حاصل للسائل قبل السؤال لانه ادرك قبل السؤال ان احد الامرين حاصل فى الاناء وهذا الادراك عين التصديق والحاصل ان الهمزة فى المثالين لايصح ان يكون لطلب التصور ولا لطلب التصديق لمافيه من طلب تحصيل الحاصل واجيب بانه يصح ان تكون لطلب التصور والمراد التصور على وجه التعيين اى تصور المسند اليه من حيث انه مسند اليه وتصور المسند من حيث انه مسند وهذا غير التصور الحاصل قبل السؤال لانه تصور للمسند اليه والمسند من حيث ذاتهما وهو تصور على وجه الاجمال وبيان ذلك ان السائل تصور قبل السؤال ذات الدبس وذات العسل واما الموصوف منهما بكونه فى الاناء فغير متصور له فاذا قيل له فى الجواب دبس تصور الموصوف منهما بكونه فى الاناء وهو خصوص الدبس وكذا اذا اجيب بالعسل ويصح ان تكون الهمزة فى المثالين لطلب التصديق والمراد تصديق خاص فان التصديق الحاصل قبل السؤال تصديق على سبيل الاجمال وهو ادراك ان احدهما فى الاناء والحاصل بعد السؤال تصديق على سبيل التعين وهو ادراك ان الحاصل فى الاناء دبس فان قلت حيث كان يصح جعل الهمزة فى المثالين لطلب التصديق فلاوجه لاقتصارهم على كونها لطلب التصور قلت انما اقتصر عليه لكون تصور المسند اليه او المسند على جهة التعين هو المقصود للسائل واما التصديق الخاص فهو حاصل غير مقصود والحاصل ان الهمزة فى المثالين القصد بها طلب تصور

(كقولك اقام زيد) فى الجملة الفعلية (وازيد قائم) فى الاسمية (او) لطلب (التصور) اى ادراك غير النسبة (كقولك) فى طلب تصور المسند اليه (ادبس فى الاناء ام عسل) عالما بحصول شئ فى الاناء طالبا لتعيينه (و) فى طلب تصور المسند (افى الخابية دبس ام فى الزق) عالما بكون الدبس فى واحد من الخلية

والزق طالبا لتعيين ذلك (ولهذا) اى ولمجئ الهمزة لطلب التصور (لم يقبح) فى طلب تصور الفاعل (ازيد قام) كما قبح هل زيد قام ولم يقبح فى طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر فى اعمرا عرفت لافى ازيد قام فليتأمل (والمسؤل عنه بها) اى بالهمزة (هو مايليها كالفعل فى اضربت زيدا) اذا كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد

خاص ويلزم من حصوله حصول تصديق خاص وهذا لاينافى ان السائل عنده قبل السؤال تصور اجمالى وتصديق كذلك وبما ذكرناه لك يندفع ماورد على قول الشارح عالما بحصول شئ فى الاناء وقوله عالما بكون الدبس الخ من ان هذا يقتضى تقدم التصديق على التصور ولاقائل بهذا وحاصل الدفع ان التصور المطلوب بالهمزة تصور خاص وهذا يصاحبه تصديق خاص وهذا لاينافى ان السائل عنده قبل السؤال تصديق اجمالى وهوماذكره الشارح وهو مصاحب لتصور المسند اليه اوالمسند على وجه الاجمال قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى (قوله فى طلب تصور المسند اليه) اى من حيث انه مسند اليه والافتصور ذاته حاصل قبل السؤال كما علمت وكذا يقال فيما بعده (قوله ادبس فى الاناء ام عسل) الدبس عسل متخذ من الزبيب والمراد من العسل عسل النحل لانه المتبادر عند الاطلاق (قوله لتعيين ذلك) اى الواحد والحاصل ان السائل فى المثال المذكور عالم بالنسبة اعنى ثبوت الكونية للدبس والمجهول له هو الظرف المكون فيه فانه وان كان معلوما له انه احدهما الا انه مجهول من حيث التفصيل اعنى كونه الخابية اوالزق لايقال كون الهمزة فى ازيد قائم للتصديق وفى قولك افى الخابية دبس ام فى الزق للتصور تحكم لان فى الاول ترددا بين قيام زيد وعدمه وفى الثانى التردد بين كون الدبس فى الخابية وكونه فى الزق لانا نقول متعلق الشك فى الاول حصول النسبة وعدمها وفى الثانى نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الاتيان بام فناسب كون الاول للتصديق الذى هو العلم بالنسبة دون الثانى وان لزم من الشك فى احدهما الشك فى الآخر وحاصله ان السؤال عن التصديق هو مايكون عن نسبة المحمول للموضوع اوسلبها عنه والسؤال عن التصور هو مايكون عن نفس المحمول اومقابله كما تقدم ذلك فى الفرق المعنوى (قوله فى طلب تصور الفاعل) اى الفاعل المعنوى (قوله وذلك) اى وبيان ذلك القبح فيماذكر مع هل فى المرفوع والمنصوب وعدم القبح مع الهمزة فى المرفوع والمنصوب فقوله لان التقديم اى للمرفوع والمنصوب (قوله لان التقديم الخ) توضيح ذلك ان التقديم يفيد الاختصاص فيكون مفاد التركيب الاول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى انه يسئل عن المختص بالقيام هل زيد اوعمرو بعد تعقل وقوع القيام فيكون اصل التصديق بوقوع القيام من فاعل ما معلوما عنده فلزم كون السؤال عن تعيين الفاعل ومفاد الثانى السؤال عن خصوص المفعول اى الذى اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى انه يسئل عن الذى يصدق عليه انه المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو وغيره فاصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم وانما سأل عن تعيين المفعول فالسؤال فى الجملتين لطلب التصور فلو استعملت فيهما هل لافادت طلب التصديق واصل التصديق معلوم فيهما فيكون الطلب بها لتحصيل الحاصل بخلاف استعمال

الهمزة فانه لاضرر فيه لانها لطلب التصور فان قلت مقتضى هذا ان استعمال هل فيما ذكر من التركيبين ممنوع لانه قبيح فقط قلت انما لم يكن ممنوعا لجواز ان يكون التقديم لغير التخصيص لانه لايتعين ان يكون للتخصيص فلذا لم يمنع اصل التركيب آهيعقوبى (قوله فيكون هل) اى لو اتى بها فى هذا التركيب لطلب حصول الحاصل اى لانها لطلب التصديق اى وطلب حصول الحاصل عبث (قوله وهذا ظاهر الخ) اى واستدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر فى تقديم المنصوب لان تقديم المنصوب يفيد الاختصاص مالم تقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص واما كونه للاهتمام او التبرك او الاستلذاذ فبخلاف الغالب واما تقديم المرفوع فليس للاختصاص فى الغالب بل الغالب فيه ان يكون لتقوى الاسناد واما كونه للتخصيص فبخلاف الغالب وحينئذ فلا يكون هل زيد قام قبيحا لما ذكر نعم يقبح لامر آخر على ماياتى من ان هل فى الاصل بمعنى قد فلا يليها الا الفعل غالبا (قوله فليتأمل) انما قال ذلك لان تقديم المنصوب يكون ايضا لغير الاختصاص كالاهتمام فيساوى تقديم المرفوع من جهة ان كلا قد يكون للاختصاص ولغيره وحينئذ فلا فرق بينهما وحينئذ فيكون الاتيان بهل قبيحا دون الهمزة فى تقديم المنصوب والمرفوع ويجاب عنه بان النظر فى الفرق بينهما للغالب فتقديم المرفوع والمنصوب وان اشتركا فى ان كلا يكون للاختصاص ولغيره لكن الغالب فى تقديم المنصوب التخصيص وفى تقديم المرفوع غير التخصيص وحينئذ فيكون الاتيان بهل قبيحا دون الهمزة فى تقديم المنصوب دون المرفوع نظرا للغالب فيهما (قوله هو مايليها) اى هو تصور مايليها والتصديق به (قوله اذا كان الشك) اى يقول ذلك اذا كان الشك فى نفس الفعل اى من حيث صدوره من المخاطب حتى يصح تعلق الشك به والا فالفعل فى حد ذاته لايتعلق به شك ويدل لذلك قول الشارح اعنى الخ اى تقول ذلك اذا حصل عندك شك فى ان المخاطب ضرب زيدا ام لا (قوله ان تعلم وجوده) اى اردت ان تعلم ان الضرب وجد من المخاطب ام لا (قوله ويحتمل ان يكون الخ) اى فهذا التركيب اعنى اضربت زيدا وكذا ما ماثله من كل تركيب ولى الهمزة فيه فعل محتمل لان يكون لطلب التصديق ولطلب التصور وتعين احد الامرين بالقرائن اللفظية كاقتران المعادل لمايلى الهمزة بام المنقطعة او المتصلة فمثل اضربت زيدا ام لا لطلب التصديق وقولك اضربت زيدا ام اكرمته لطلب التصور او المعنوية كما فى افرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه فانه سؤال عن التصديق بالفراغ منه وقوله الذى كنت تكتبه قرينة على ذلك لانه يفيد ان السائل عالم بان المخاطب يكتب كتابا واما قولك اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته فانه سؤال عن تصور المسند اى تعيينه والقرينة حالية واذا علمت ان ماذكره المصنف من المثال محتمل للامرين ظهر لك ان فى كلام المصنف اعنى قوله والمسؤل عنها هو مايليها

وادرت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لاتعرف انه ضرب او اكرام (والفاعل فى أأنت ضربت اذا كان الشك فى الضارب (والمفعول فى ازيدا ضربت) اذا كان الشك فى المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات (وهل لطلب التصديق فحسب)

كالفعل الخ نظرا وذلك لانه لايظهر الااذا كان المسؤل عنه تصور المسند او المسند اليه او شئ من متعلقا تهما لان هذا هو الذى يتأتى ايلاؤها لها ولايظهر اذا كان المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة اذليس له لفظ واحد بلى الهمزة بل دائر بين المسند والمسند اليه فليس احد هما اولى بالايلاء من الآخر وقد يجاب بانه لما كان الغرض عند السؤال بها عن التصديق السؤال عن حال النسبة وهى جزء مدلول الفعل فلابد ان يلى الفعل الهمزة هذا وبعضهم حمل كلام المصنف على ما اذا كان المسؤل عنه احد الطرفين لا النسبة ولا وجه له كما علمت بقى بحث آخر وهو ان الشارح حمل المتن على صورة التصديق وجعل صورة التصور احتمالا مع ان التصديق انما يحصل بالطرفين فلم يل التصديق الذى هو المسؤل عنه الهمزة فهلا حمل المتن على صورة التصور ابتداء كذا فى يس والجواب عنه ما علمته فتأمل (قوله لكن لاتعرف انه ضرب او اكرام) اى واردت بالاستفهام تبيينه (قوله والفاعل الخ) عطف على الفعل وينبغى ان يراد هنا بالفاعل الفاعل المعنوى لا الصناعى اذلا يجوز تقديمه على فعله (قوله اذا كان الشك فى الضارب) اى تقول هذا الكلام لمخاطبك اذا كنت تعلم ان شخصا صدر منه الضرب وشككت فى كونه المخاطب اوغيره فكأنك تقول له الذى صدر منه الضرب انت ام غيرك فالشك هنا فى الفاعل فالسؤال هنا لطلب التصور (قوله اذا كان الشك فى المضروب) اى ان هذا الكلام انما تقوله اذا عرفت ان مخاطبك ضرب احدا وجهلت عين ذلك الاحد فكأنك تقول مضروبك ماهو هل هو زيد ام غيره فالشك هنا فى المفعول والسؤال هنا للتصور ولايذهب عنك مانبهنا عليه آنفا من ان الاستفهام الذى ذكروا انه يراد به التصور هنا لايخلو عن مراعاة التصديق المخصوص ولهذا صح اطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل او المفعول مع ان الشك انما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل والمفعول من حيث ذاتهما (قوله وكذا قياس سائر المتعلقات) اى المعمولات نحو أفى الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتأديبا ضربت وارا كبا جئت ونحو ذلك اهـ مطول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لايقدم على عامله لانه بمنزلة التأكيد بل ادعى بعضهم انه توكيد لفظى اصطلاحا كما هو مسطر فى كتب النحو لكن انظر المصدر المبين للنوع والعدد هل يتقدم اولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) اى لطلب اصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها فلا يرد ان الهمزة ايضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض منه قد يكون تصور المسند اليه او المسند كما مر ولذا قال العلامة اليعقوبى المراد بالتصديق هنا مطلق ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها لانه متى علم اصل الوقوع وطلب الاعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (قوله فحسب) اى اذا عرفت انها لطلب التصديق فحسبك هى اى هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه مبنى بعد حذف المضاف اليه

على الضم ومآله القصر على طلب التصديق وان كان ليس من طرقه آه اطول (قوله وتدخل على الجملتين) اى الاسمية والفعلية بشرط ان تكون الجملة مثبتة فلا تدخل على منفى فلا يقال هل لاقام زيد لانها فى الاصل بمعنى قدوهى لاتدخل على المنفى فلا يقال قدلا يقوم زيد واعلم ان عدم دخول هل على المنفى لاينافى انها لطلب التصديق مطلقا اعنى الايجابى والسلبى فيجوز ان يقال هل قام زيد اولم يقم كما صرح بذلك العلامة المحلى فى شرح جمع الجوامع رادا على التاج السبكى فى المتن المذكور حيث فهم من قولهم انها لاتدخل على منفى انه لايطلب بها التصديق السلبى (قوله نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) اورد مثالين دفعا لتوهم اختصاص هل بالفعلية لكونها فى الاصل بمعنى قد (قوله اذا كان المطلوب حصول التصديق الخ) الاولى ان يقول اذا كان المطلوب التصديق بثبوت القيام لزيد الخ وذلك لان التصديق كما مر حصول وقوع النسبه اولا وقوعها فيحل المعنى اذا كان المطلوب حصول حصول الخ ولا معنى له الا ان يجرد التصديق عن بعض معناه وهو الحصول ويراد به الوقوع فكأنه قال اذا كان المطلوب حصول الوقوع لثبوت القيام لزيد اى ادراك ان هذا الثبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقة كل من المسندين تأمل (قوله ولهذا امتنع هل زيد الخ) اى امتنع الجمع بينها وبين مايدل على السؤال عن التصور نحو قولك هل زيد قائم ام عمرو (قوله لان وقوع المفرد الخ) هذا علة للعلية اى وامتنع هل زيد قائم ام عمر ولاختصاصها بطلب التصديق لان وقوع المفرد وهو عمرو هنا اى بعد ام الواقعة فى حيز الاستفهام دليل على ان ام متصلة اذ لو كانت منقطعة لوجب وقوع الجملة بعدها بان يقال ام عندك بشر ولا يقال ان ذلك المفرد الواقع بعدها هنا جزء من الجملة وانها منقطعة لان وقوع المفرد الذى هو جزء جملة بعد ام المنقطعة جوازه مشروط بكونها بعد الخبر نحو انها لابل ام شاة وهنا ليست واقعة بعد الخبر وانما سميت ام هذه منقطعة لانقطاع مابعدها عما قبلها لان الغرض من الاتيان بها الانتقال من كلام الى كلام آخر فلذا كانت بمعنى بل الاضرابية وانما سميت ام المتصلة بذلك لاتصال ماقبلها بما بعدها (وقوله وهى لطلب تعيين احد الامرين) اى المفرد الذى قبلها والمفرد الذى بعدها واما المنقطعة وهى التى بمعنى بل فلطلب التصديق فيجوز وقوعها بعد هل تأكيدا (قوله مع العلم بثبوت اصل الحكم) اى المحكوم به والعلم بثبوت المحكوم به تصديق وحاصله انها لاتكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور بام المتصلة مع حصول التصديق فى نحو ازيد قام ام عمر وقلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم

وتدخل على الجملتين (نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والعقود لعمرو (ولهذا) اى ولاختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام ام عمرو) لان وقوع المفرد ههنا بعد ام دليل على ان ام متصلة وهى لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم. وهل انما تكون لطلب الحكم فقط

قوله لاجزاءله لعل الاولى لاجزء بالافراد ليناسب ماقبله (مصححه)

ولو قلت هل زيد قام بدون ام عمرو لقبح ولا يمتنع لما سيجئ (و) لهذا ايضا (قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل) فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف اويكون التقديم لمجرد الاهتمام لاللتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربته) فانه لايقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) اى هل ضربت زيدا ضربته

اى التصديق اى فام المتصلة تفيد انالسائل عالم بالحكم وهل تفيد انه جاهل به لانها لطلبه وحينئذ فبين هل وام المذكورة تدافع وتناقض فيمتنع الجمع بينهما في تركيب واحد وتفسير الحكم بالتصديق بناء على ان التصديق بسيط وانه عبارة عن الحكم وان تصور المسند والمسند اليه والنسبة اى ادراك كل منها شرط للتصديق لاجزاءله وهذا هو مذهب الحكماء وهو المختار وقيل انالتصديق مركب من تصور المسند والمسند اليه والنسبة ومن الحكم وهو ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة فان قلت لم لايكون المطلوب بنحو قولنا هل زيد قام ام عمرو الامرين معا اعنى طلب التعيين وطلب الحكم بان يكون المطلوب بهل التصديق وبام التعيين ونقصد ان معا باللفظين المختلفين اذ طلب التعيين لم يقصد بهل بل بام وطلب الحكم لم يقصد بام بل بهل وحينئذ فيسوغ الجمع بين هل وام المتصلة قلت المراد ان الجملة الواقعة فيها هل لاتكون الا لطلب التصديق والجملة الواقعة فيها ام لاتكون الا لطلب التعيين فالجمع بينهما يؤدى الى التناقض على ان طلب التعيين بام يستلزم كون التصديق باصل الحكم حاصلا اذقد قلنا انها لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل تقتضي عدم حصوله وحينئذ فلايمكن الجمع بينهما فلايتوجه السؤال من اصله (قوله ولو قلت الخ) افاد بهذا ان محل امتناع المثال المتقدم عند الاتيان بام بعد هل فلو لم تذكر فانه لايمتنع بل يكون قبيحا لما سيجئ من قول المصنف لان التقديم الخ (قوله ولهذا ايضا قبح) اى ولاجل اختصاصها بالتصديق قبح استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول اصل النسبة وهو مايتقدم فيه المعمول على الفعل سواء كان ذلك المعمول مفعولا نحو هل زيدا ضربت اوغيره نحو افى الدار جلست واراكبا جئت واعندك قام عمرو (قوله لان التقديم) اى تقديم المعمول على الفعل (قوله يستدعى) اى يقتضى غالبا (قوله حصول التصديق) اى حصول العلم للتكلم (قوله بنفس الفعل) اى نفس وقوع الفعل كالضرب اى ان التقديم يقتضى ان المتكلم عالم بوقوع الفعل (قوله فتكون هل الخ) اى لانها لطلب التصديق (قوله وهو محال) اى و حصول الحاصل محال وحينئذ فيكون طلبه عبثا (قوله وانما لم يمتنع) اى مع ان العلة المذكورة تقتضي منعه لاحتمال ان يكون زيدا اى في المثال المذكور مفعول فعل محذوف اى مقدر قبله ويكون مفعول المذكور محذوفا والتقدير هل ضربت زيدا ضربته وحينئذ فلايكون هناك تقديم حتى يستدعى التصديق بحصول نفس الفعل (قوله اويكون التقديم لمجرد الاهتمام) اى للاهتمام المجرد عن التخصيص اى وحينئذ فلايكون التقديم مستدعيا التصديق بحصول الفعل فلاتكون هل لطلب حصول الحاصل (قوله لكن ذلك) اى ماذكر من كون زيد مفعولا لمحذوف اومفعولا للمذكور قدم لمجرد الاهتمام لاللتخصيص (قوله خلاف الظاهر) اى لمايلزم على التقدير الاول من منع الفعل الظاهر من العمل بلاشاغل وهو قبيح ولمايلزم على الثاني من مخالفة

(وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من ان الاصل عرف رجل على ان رجل بدل من الضمير فى عرف قدم للتخصيص

الغالب المتبادر اذا لغالب فى تقديم المنصوب كونه للتخصيص ومخالفة الغالب قبيحة واذا علمت مايلزم على كل منهما ظهر لك ان كلا من الاحتمالين بعيد مرجوح الا انه مع بعده يكفى فى تصحيح قولك هل زيدا ضربت فلذا عده المصنف قبيحا لاممتنعا بقى شئ آخر وهو ان مقتضى ماذكر انه اذا قدم المفعول بقصد الاهتمام نحو وجه الحبيب اتمنى كان قبيحا لمخالفة الغالب قال العلامة اليعقوبى قيل ولاقائل به وعلى هذا فيكون القبح مخصوصا بتقدير الفعل وحينئذ فيراعى ماحصل فى نفس الامر فان قصد التخصيص امتنع وان قصد تقدير الفعل قبح وان قصد الاهتمام لم يقبح ولايراعى فى القبح كون التقديم مظنة للتخصيص سواء قصد اولا كما هو ظاهر كلام الشارح وفى هذا المقام بحث ذكره شيخنا الشهاب الملوى فى شرح الفيته وحاصله انه اذا نظرنا الى الاحتمال لزم جواز مثل هل قام زيد ام عمرو لاحتمال تقدير فعل بعد ام لتكون منقطعة وان كان خلاف الظاهر اذ مخالفة الظاهر لاتقتضى الامتناع على ماذكرتم وان اقتضت القبح واجاب بان نحو هل زيد قام ام عمرو لم يقع فى كلام العرب حتى يتكلف صحته ولو على قبح اذ ام المنقطعة المذكور بعدها المفرد المعمول لمحذوف انما نطقوا به بعد الخبر نحو انها لابل ام شاة واما ام المذكورة فى الاستفهام فلم ينطقوا بعدها الا بالجملة بخلاف نحو هل زيدا ضربت فانه وجد فى كلامهم فاضطررنا الى تكلف صحته ولو على قبح اذ لو كان ممتنعا لما نطقوا به (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) اى فيكون الحمل عليه بعيدا والحمل على التخصيص ارجح واذا كان المقتضى للامتناع راجحا كان هذا المثال قبيحا مع ذلك الاحتمال المرجوح الكافى فى تصحيحه (قوله دون هل زيدا ضربته) اشار المصنف بهذا الى ان القبح المذكور حيث لايتصل العامل بشاغل كما فى المثال السابق اما اذا اتصل به كهذا المثال فلايقبح (قوله لجواز تقدير المفسر الخ) اى لجواز ذلك جوازا راجحا لان الاصل تقديم العامل على المعمول وحينئذ فلايستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لان السؤال حينئذ يكون عن اصل ثبوت الفعل لاعن المفعول بعد العلم باصل الثبوت وحيث كان لايستدعى حصول التصديق فيكون هل لطلبه فيحسن وبما قلناه من ان المراد الجواز الراجح اندفع مايقال ان مطلق الجواز لايخلص من القباحة ولايدفعها وانما عبر بالجواز اشارة الى انه قد لايقدر المفسر قبل زيد بل بعده وهو جائز ايضا لكن بمرجوحيه ويكون التقدير هل زيدا ضربت ضربته ويكون على هذا من باب التخصيص ويلزمه الفساد السابق والحاصل ان هذا المثال يحتمل احتمالين احدهما راجح والآخر مرجوح ويلزمه الفساد فحمل على الراجح فلذا كان خاليا عن القبح (قوله لما سبق الخ) اى وانما حصل قبحه لاجل كون التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ (قوله قدم للتخصيص) اى والتقديم للتخصيص يستدعى حصول التصديق بنفس المعرفة

والجهل انما هو بالفاعل فالسؤال عن تعيينه فيكون السائل طالباً لتصوره وهل لطلب التصديق فتكون لطلب حصول الحاصل ولم يجعل المثال المذكور ممتنعا لجواز ان لايكون تقديمه من تأخير التخصيص بل لمجرد الاهتمام او يكون الكلام بتقدير فعل رافع لرجل (قوله ويلزمه) اى حيث جعل علة القبح فى المنكر كون التقديم لما كان مؤخرا التخصيص (قوله ليس للتخصيص عنده) بل للاهتمام او التقوى لان اعتبار التقديم والتأخير لافادة التخصيص فى رجل عرف لكونه لاسبب سواه لكون المبتدأ نكرة واما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقدم والتأخير فيها للتخصيص واذا كان تقديم المعرفة لغير التخصيص فلا ضرر فى كون هل لطلب التصديق (قوله حتى يستدعى الخ) تفريع على المنفى اى ليس للتخصيص الذى يتفرع عليه استدعاء الخ (قوله مع انه قبيح باجماع النحاة) مرتبط بقوله ويلزمه ان لايقبح ووجه قبحه الفصل بين هل والفعل بالاسم مع انها اذ رأت الفعل فى حيزها لاترضى الا بمعانقته وعدم الانفصال عنه ان قلت كيف يكون قبيحا بالاجماع مع ان صاحب المفصل خرجه على تقدير الفعل قلت ماذكره صاحب المفصل من التوجيه انما هو تصحيح للنطق بالوجه القبيح لانه توجيه له مع كونه شائعا حسنا (قوله وفيه نظر) اى وفى هذا اللزوم نظر وهذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكى وحاصله ان ماذكره المصنف من اللزوم غير لازم للسكاكى لان انتفاء علة من علل القبح وهى كون التقديم للتخصيص لايستلزم انتفاء جميع العلل فلا يلزمه ان يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز ان يقول فيه بالقبح لعلة اخرى اذ لا يلزم من نفى علة نفى جميع العلل فاللازم على ماقاله عدم وجود القبح لتلك العلة لانفى القبح مطلقا كما قال المصنف آه لكن هذا الجواب انما يظهر اذا لم تكن علة القبح منحصرة عند السكاكى فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث قال ولا ختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت الا ان يقال تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر (قوله لان ماذكره) اى المصنف (قوله لجواز ان يقبح) اى هل زيد عرف عند السكاكى لعلة اخرى هى ماذكره غيره من ان هل فى الاصل بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فكذا ماكان بمعناها فيكون السكاكى قائلا بما علل به غيره فى قبح هذا التركيب (قوله وعلل غيره قبحهما بان هل الخ) اى علل غيره قبحهما بعلة اخرى غير ما علل بها هو وهى ان هل دائما بمعنى قد فى استعمالها الاصلى والاستفهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها فاصل هل عرف زيد اهل عرف زيد بادخال همزة الاستفهام على هل التى بمعنى قد فكأنه قيل اقد عرف زيد فقول الشارح واصله اى اصل هل بمعنى قد اهل بهمزة الاستفهام اشارة لذلك قال ابو حيان فى الافصاح وذكر جماعة من النحويين واهل اللغة ان هل قد تكون بمعنى قد مجردة عن الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر ثم ان المراد بمعنى قد المذكورة قبل

(ويلزمه) اى السكاكى (ان لايقبح هل زيد عرف) لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لان ماذكر من اللزوم ممنوع لجواز ان يقبح لعلة اخرى (وعلل غيره) اى غير السكاكى (قبحهما) اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف

التقريب اى قد اتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الازمان الطويل الممتد لم يكن شيأ مذكورا كذا فى الكشاف وفسرها غيره بقد خاصة لكن حمل قد على معنى التحقيق لا على معنى التقريب وحملها بعضهم على معنى التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر فى شان آدم قد اتى على الانسان وهو آدم حين من الدهر لم يكن فيه شيأ مذكورا وذلك الحين من كونه طينا (قوله بمعنى قد) اى ملتبسة بمعنى قد وهو التقريب او التحقيق او التوقع على الخلاف فى ذلك (قوله وترك الهمزة قبلها) اى قبل هل واشار بقوله لكثرة الخ الى انها قد تقع فى الخبر كما فى قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر كما مر (قوله ووقوعها فى الاستفهام) اى فى الكلام الذى يراد به الاستفهام (قوله فاقيمت هى مقام الهمزة) اى والغى منها معنى قد (قوله وتطفلت عليها فى الاستفهام) اى فى افادته وفيه ان هذا يقتضى ان هل غير موضوعة للاستفهام فينافى ماسبق من انها موضوعة لطلب التصديق واجيب بان وضعها لذلك باعتبار العرف الطارى فلا ينافى انها تطفلت على الهمزة فى افادة معناها (قوله وقد من خواص الافعال الخ) هذا من تتمة التعليل وكذا ماهى بمعناه لكن لما كان الفرع لا يعطى حكم الاصل من كل وجه جاز دخول هل على الاسم اما بقبح ان كان فى الجملة فعل او بدونه ان لم يكن فيها فعل نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف قد فان دخولها عليه ممنوع (قوله وانما لم يقبح الخ) هذا جواب عما يقال مقتضى هذا التعليل ان يقبح دخولها على الجملة الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل زيد قائم مع انه جائز بلا قبح فاى فرق بين ما اذا كان الخبر فعلا قلتم بقبحه واذا كان اسما قلتم بعدم قبحه مع ان مقتضى التعليل استواء الامرين فى القبح وحاصل ما اجاب به الشارح انه فرق بين الامرين وذلك لانه اذا كان طرفا الجملة اسمين لم تر هل الفعل فى حيزها فتذهل عنه وتراعى فيها معنى الاستفهام الذى نقلت له واذا كان الخبر فعلا رأت هل الفعل فى حيزها فلا ترضى الا بمعانقته نظرا لمعناها الاصلى وهو كونها بمعنى قد المختصة بالدخول على الفعل (قوله فى حيزها) اى فى قرب حيزها والا فحيزها مشتغل بها لا يقبل غيرها (قوله وتسلت) اى ولم تتذكر المعاهد والاوطان قائلة ما غاب عن العين غاب عن الخاطر (قوله تذكرت العهود) اى العهد الذى بينها وبينه من حيث انها فى الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل وكان المناسب ان يقول فانها تتذكر العهود وتحن الى الالف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا للاستقبال فالمرتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحنت الى الالف المألوف) المراد بالالف المألوف الفعل وحنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنا يحنو حنوا او بالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا والمألوف تأكيد لما قبله (قوله فلم ترض بافتراق الاسم بينهما) اى لم ترض بتفريقه ولو بحسب الصورة الظاهرية وذلك فيما اذا قدر الاسم فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور وكان المناسب

قوله من كونه طينا هكذا فى النسخ ولعله تحريف والاصل حين كونه او وقت كونه اهتأمل (مصححه)

(بان هل بمعنى قد فى الاصل) واصله اهل (وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام) فاقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها فى الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ماهى بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رأته فانها تذكرت العهود وحنت الى الالف المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما

ابدال افتراق بتفريق اذلا يقال افترق زيد بين بكر وعمرو وانما يقال فرق بينهما او افترق منهما تأمل (قوله وهى) اى هل المنقولة للاستفهام فلاينافى صحة دخول هل التى بمعنى قد على الحال قاله سم وقوله تخصص المضارع بالاستقبال اى تخلصه لذلك بعد ان كان محتملا له وللحال وذلك لانها لما كانت منقولة للاستفهام التزم فيها مقتضاه وهو تخلص الفعل المضارع للاستقبال لان حصول الامر المستفهم عنه يجب ان يكون استقباليا اذلا يستفهم عن الواقع فى الحال حال شهوده الا ان يكون على وجه آخر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية والماضى فظاهره بقاء كل منهما على اصله وانها لاتؤثر فى احدهما شيأ (قوله بحكم الوضع) اى لابالقرائن بمعنى ان الواضع وضع هل لتخصيص المضارع بالاستقبال اذا دخلت عليه بعد ان كان محتملا له وللحال واعلم انها ليست من الحروف المغيرة لمعنى الفعل لانها فى الاصل بمعنى قد وهى لاتغيره فلا يرد ما قيل انها لو كانت مخصصة بحسب الوضع لكانت مخصصة للماضى بالاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ماوعد ربكم حقا (قوله فلايصح الخ) اى فلاجل انها تخصص المضارع بالاستقبال لايصح ان تستعمل فيما يراد به الحال كما فى قولك هل تضرب زيدا وهو اخوك ووجه عدم الصحة ان هل للاستقبال والفعل الواقع بعدها هنا حالى فقد تنافى الامران والدليل على ان الفعل هنا حالى ان جملة وهو اخوك حالية مضمونها حاصل فى الحال ومضمون الحال قيد فى عاملها فلما كان مضمون الحال وهو الاخوة ثابتا فى الحال وقيد العامل وهو الضرب بذلك كان العامل ايضا واقعا فى الحال والحاصل ان مضمون الحال قيد للعامل ثم ان كان مضمون الحال حاصلا فى حال التكلم كما فى هذا المثال لزم ان يكون مضمون العامل حاصلا فى تلك الحال ايضا لوجوب مقارنة المقيد لقيده فى الزمان وان لم يكن مضمون الحال ثابتا فى حال التكلم كما فى قولك جاء زيد راكبا لم يكن مضمون العامل حاصلا فى تلك الحال كذا قرر شيخنا العدوى وظهر لك منه ان المراد بعدم الصحة فى قول المصنف فلا يصح عدمها بحسب الاستعمال وان امكن عقلا ولا يقال ان اطلاق عدم الصحة مشكل لان هل قد تكون بمعنى قد وقد لاتنافى الحالية لانا نقول كلامنا فى هل المنقولة للاستفهام لافى هل مطلقا كما مر آه يس (قوله فى ان يكون) متعلق بقول محذوف اى فلا يصح قولك هذا فى حالة كون الضرب واقعا فى الحال فان فى كلام الشارح مصدرية وهل يصح ان تقرأ بالمد وتكون بمعنى زمن اى لايصح قولك هذا فى زمن يكون الضرب واقعا الخ والظاهر عدم الصحة لان جملة يكون الضرب الخ صفة لآن ولاعائد فيها (قوله على مايفهم) اى وهو هنا كذلك على مايفهم عرفا من قوله وهو اخوك فان الشائع فى العرف انه اذا قيل زيد اخوك كان معناه انه متصف بالاخوة فى الحال وانما قيد بالعرف لان معنى زيد اخوك بحسب الوضع انه ثبت له الاتصاف بالاخوة ساعة ما ولو فى الماضى كذا قرر شيخنا العدوى والحاصل

(وهى) اى هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) فى ان يكون الضرب واقعا فى الحال على مايفهم عرفا من قوله

ان تقييد الضرب بالاخوة يفيد شيئين احدهما الانكار لان من انكر المناكر ضرب الاخ صداقة او نسبا والآخر حالية الضرب لان الاخوة حالية اذلا يراد استقبالها ولا مضيها لان الاستفهام الانكارى لايناسبه الا الحال اذلا معنى لقولنا اتضرب زيدا وهو سيكون لك اخا يعنى وهو عدو الآن لان ذلك تعسف واذا كانت الاخوة حالية وهى قيد فى الفعل افادت ارادة الحال فى الفعل لوجوب مقارنة المقيد لقيده فى الزمان واذا كان المراد بالفعل الحال كان منافيا لمفادهل مع المضارع وهو الاستقبال وحينئذ فلا يصح ان يقال ماذكر من المثال (قوله وهو اخوك) قيل المراد بالاخوة التأخى وهو الصداقة لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر فى النحو انتهى قال العلامة عبد الحكيم وهذا سهو ظاهر لان الحال المؤكدة ما كانت مؤكدة لمضمون جملة وهو لايكون الا اسما غير حدث كما نص عليه الرضى آه اى وحينئذ فالحال هنا غير مؤكدة سواء اريد بالاخوة الصداقة او الاخوة الحقيقية (قوله قصدا الخ) اى يقال كل من المثالين فى حالة القصد الى انكار الفعل او تقولهما حالة كونك قاصدا انكار الفعل الواقع فى الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب اخا (قوله بمعنى الخ) متعلق بانكار اى قاصدا انكاره بهذا المعنى وانما قيد بذلك اشارة الى انه انكار توبيخ وهو مستلزم لوقوع الفعل لانه انكار تكذيب وابطال مستلزم لعدم وقوع الفعل والا لو ورد عليه ان إنكار الفعل الواقع ونفيه باطل وسيأتى ان شاء الله تعالى ان الانكار يكون لهذين المعنيين (قوله لاينبغى ان يكون ذلك) اى ان يقع منك الضرب فالانكار انما تسلط على الانبغاء (قوله لان هل الخ) هذا تعليل لعدم الصحة فى المثال الاول فى كلام المصنف وللصحة فى المثال الثانى فيه وهذا التعليل يشير الى قياس من الشكل الاول حذفت كبراه و نظمه هكذا هل تخصص المضارع بالاستقبال وكل ما خصص الفعل المضارع بالاستقبال لايصلح لانكار الفعل الوقع فى الحال ينتج هل لا تصلح لانكار الفعل الواقع فى الحال وذلك لتنافى مقتضيهما ويلزم من ذلك عدم صحة المثال المحتوى عليها اذا كان الفعل حاليا كما فى المثال الاول فقول الشارح فلا تصلح الخ اشارة للنتيجة والدعوى لازمة لها (قوله وقولنا) مبتدأ و قوله ليعلم خبره (قوله فى كل ما) اى فى كل تركيب يوجد فيه قرينة بل فى كل ما اريد به الحال وان لم يكن قرينة غاية الامر انا لانطلع على البطلان بدون القرينة الا انه فى نفسه غير صحيح لايسوغ للمستعمل وكلام الشارح يوهم حصر الامتناع فى القرينة آه سم (قوله سواء عمل الخ) الاوضح ان يقول سواء كانت القرينة لفظية كما اذا عمل المضارع فى جملة حالية كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك فان قولك وهو اخوك قرينة على ان الفعل المنكر واقع فى الحال او كانت حالية كقوله اتقولون على الله ما لاتعلمون الخ فان القرينة فى الامثلة الثلاثة

(وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك) قصدا الى انكار الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لاينبغى ان يكون ذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع فى الحال بخلاف الهمزة فانها تصلح لانكار الفعل الواقع فى الحال لانها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال وقولنا فى ان يكون الضرب واقعا فى الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار فى كل ما يوجد فيه قرينة تدل على ان المراد انكار الفعل الواقع فى الحال سواء عمل ذلك المضارع فى جملة حالية كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك اولا كقوله تعالى

اتقولون على الله مالا تعلمون وكقولك اتؤذى اباك وانشتم الامير فلا يصح وقوع هل فى هذه المواضع ومن العجائب ما وقع لبعضهم فى شرح هذا الموضع من ان هذا الامتناع بسبب ان الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها ولعمرى ان هذه فرية ما فيها مرية اذ لم ينقل عن احد من النحاة امتناع مثل سيجئ زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدى الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفى الحماسة * سأغسل عنى العار بالسيف جالبا * علىّ قضاء الله ما كان جالبا *

المذكورة حاليه وهى التوبيخ لانه لايكون الاعلى فعل واقع فى الحال او فى الماضى لاعلى المستقبل وقد يقال يبعد كون الفعل واقعا فى الحال فى الامثلة الثلاثة اذ القول وقع من المخاطبين المنكر عليهم فيما مضى قبل التكلم وكذا الايذاء الان يقال لما كان هذا الخطاب واقعا عقب القول والفعل من غير فصل كان كل منهما حاليا او ان كلا منهما حالى من حيث الا دامة عليه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اتقولون الخ) الخطاب لليهود والنصارى ومن زعم ان الملائكة بنات الله (قوله فلا يصح وقوع هل فى هذه المواضع) اى التى دلت فيها القرينة على انكار الفعل الواقع فى الحال وانما لم يصح وقوع هل فيها لان هل للاستقبال المنافى لحصول الفعل الحالى (قوله ومن العجائب الخ) اعلم ان السبب فى عدم صحة المثال على كلام شارحنا كون الفعل المضارع معناه واقعا فى الحال وهل لاتدخل عليه لانها اذا دخلت على مضارع خلصته للاستقبال فلو دخلت على الحاصل فى الحال لحصل التنافى والسبب فى الامتناع على كلام ذلك البعض هو ان هل لما دخلت على الفعل المضارع صيرته نصا فى الاستقبال وحينئذ فلا يجوز تقييده بالحال وهو فى هذا المثال قد قيد بها (قوله ما وقع لبعضهم) هو العلامة الشيرازى وقوله فى شرح هذا الموضع اى من المفتاح (قوله لايجوز تقييده الخ) وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال والقيد والمقيد يجب اقترانهما فى الزمان اى وهو فى هذا المثال قد قيد بها وعمل فيها وقوله واعماله فيها عطف لازم على ملزوم (قوله ولعمرى الخ) اى وحياتى ان مقالة هذا البعض كذبة من غير شك فالفرية الكذب والمرية الشك وفى تسميته ذلك فرية تسمح لان الافتراء تعمد الكذب وهو غير موجود هنا (قوله سيجئ زيد الخ) اى فالمجئ مستقبل بدليل السين وقد قيد بالحال المفردة وكذلك قوله بعد سأضرب زيدا فانه مستقبل بدليل السين وقيد بالحال التى هى جملة اسمية لنكتة والنكتة فى تعداد الامثلة الاشارة الى انه لافرق بين ان تكون الحال التى قيد بها الفعل المستقبل مفردة او جملة (قوله كيف وقد قال الخ) اى كيف تصح مقالة هذا البعض والحال ان الله تعالى قال سيدخلون جهنم داخرين اى صاغرين فان الدخول استقبالى بدليل السين وقد قيد بالحال وهى قوله داخرين قيل فى تمثيل الشارح بهذه الآية وما بعدها تعريض بذلك البعض وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الامام قوله انما يؤخرهم الخ) فالتأخير لذلك اليوم وهو يوم القيامة استقبالى وقد قيد بالحال وهى قوله مهطعين اى مسرعين (قوله وفى الحماسة) هو ديوان لابى تمام جمع فيه كلام العرب المتعلق بالحماسة اى الشجاعة والمراد بالغسل فى البيت الدفع من باب اطلاق الملزوم وارادة اللازم وبالسيف متعلق باغسل وهو على تقدير مضاف اى باستعمال السيف فى الاعداء وجالبا حال من فاعل اغسل وهو محل الاستشهاد لان عامل الحال فعل مستقبل بدليل اقترانه بالسين

وعلى متعلق بجالبا وقضاءالله بالرفع فاعل جالبا الاول وما كان جالبا مفعوله والقضاء بمعنى الحكم والمعنى سأدفع عن نفسى العار باستعمال السيف فى الاعداء فى حال جلب حكم الله على الشئ الذى كان يجلبه من عداوة الاعداء وانكارهم واذيتهم واذا دفع العار فى هذه الحالة فيكون دفعه فى غيرها بالاولى فالمقصود المبالغة فى انه لايترك دفع العار فى حال من الاحوال ويصح نصب القضاء على انه مفعول لجالبا وفاعله ماكان جالبا وعلى هذا فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور واضافته لله لكونه بمعنى امانة الله والمعنى سأدفع العار عن نفسى باستعمال السيف فى الاعداء فى حال جلب الموت الشئ الذى كان جالبه على فهى حال سببية على الاحتمالين رافعة للظاهر والضمير العائد على ذى الحال منها هو ضمير على المتعلقة بجالبا الثانى على الاحتمال الثانى لانه من متعلقات السببى وبجالبا الاول على الاحتمال الاول والضمير فى ماكان على هذا التقدير الثانى عائد على ماوهو اسم كان وجالبا خبرها واما على التقدير الاول فالضمير فى كان عائد على القضاء وكان الواجب ابرازه لجريانه على غير من هوله والعائد على الموصول او الموصوف محذوف وبعد البيت المذكور

* واذ هل عن دارى واجعل هدمها * لعرضى من باقى المذمة حاجبا

* ويصغر فى عينى تلادى اذا انثنت * يمينى بادراك الذى كنت طالبا *

يريد انى اترك دارى واجعل خرابها وقاية لعرضى ويخف على قلبى تركها خوفا من لحوق العار ويقل فى عينى انفاق تلادى اى مالى القديم عند انصراف يمينى حائزة للمطلوب (قوله وامثال هذه) اى ونظائر هذه الامثلة والشواهد اكثر من ان تحصى اى اكثر من ذى ان تحصى اى اكثر مما يمكن ان يحصى هذا هو المراد الا انه تسومح فى العبارة اعتمادا على ظهور المراد وبهذا اندفع مايقال ان مابعد من وهو الاحصاء اى الضبط بالعد لايصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لماقبله فى اصل الكثرة فلاصحة للتعبير باسم التفضيل (قوله واعجب من هذا) انما كان اعجب لانه دليل فاسد يظهر مما جعله دليلا على دعواه اعنى قول النحاة لان ذلك فى الجملة الحالية لافى عاملها وقوله اى ذلك البعض وهذا الذى قاله هنا مخالف لما فى المطول فانه يقتضى ان ذلك السامع المستدل بكلام النحاة بعض آخر غير الاول وكذا كلام العلامة اليعقوبى (قوله لما سمع قول النحاة الخ) اعلم ان النحاة اشترطوا فى الجملة الحالية ان تكون غير مصدرة بعلم استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافى الاستقبال واعترض عليهم بان الحال بالمعنى الذى نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة ولامناسبة بين الحال المذكورة وبين الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لايقتضى امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال

وامثال هذه اكثر من ان تحصى واعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال

اذا وقعت قيودا لماله اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر لذلك القيد لابالنظر لزمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم من اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذلو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها آه تصريح (قوله عن علم) اى علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن وهل (قوله بحسب الظاهر) اى وان لم يكن هناك تناف بحسب نفس الامر اذالكلام فى الحال النحوية وهى لاتنافى الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها اياكان والمنافى له انما هو الحال الزمانية المقابلة للماضى والمستقبل (قوله على ماسنذكره) اى فى بحث الحال فى اواخر باب الفصل والوصل فى التذنيب (قوله حتى لايجوز) تفريع على قوله يجب تجريد اوعلى التنافى (قوله فهم منه الخ) جواب لما وهذا الذى فهمه من كلامهم غير ماقالوه فالذى ادعاه النحاة وجوب تجريد الحال من علامة الاستقبال والذى فهمه وجوب تجريد الفعل العامل فى الحال من علامة الاستقبال لانفس الحال كما هو الواقع فى كلام النحاة وبين الامرين بون بعيد ولعل منشأ فهمه كما فى عبدالحكيم انه فهم من الجملة الحالية الواقعة فى قول النحاة الجملة التى وقعت الحال قيدا لها مع ان مرادهم بالجملة الحالية التى وقعت حالا (قوله حتى لايصح الخ) غاية لوجوب تجريد الفعل العامل فى الحال من علم الاستقبال لامتناع عمل المستقبل فى الحال (قوله مثل هل يضرب) اى فلايقال هل يضرب زيد وهو راكب مثلا ولاسيضرب زيد وهو راكب ولالن يضرب زيد وهو راكب (قوله واورد هذا المقال) اى كلام النحاة وهو انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال فى الظاهر وقوله دليلا على ماادعاه اى من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال وفى بعض النسخ واورد هذا المثال بالثاء المثلثة اى يأتينى زيد سيركب اولن يركب فالمراد بالمثال جنسه اى انه ادعى وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال واستدل على ذلك بمنع يأتينى زيد سيركب اولن يركب (قوله ولم ينظر فى صدر هذا المقال) اى وهو قولهم يجب تجريد صدر الجملة الحالية الخ فلو تأمل ادنى تأمل فيما قالوه لوجد ان الذى يجرد صدره هو الجملة الحاليه لاعامل الحال فسبحان من لايسهو وفى نسخة ولم ينظر فى صدر هذا المثال بالثاء المثلثة يعنى يأتينى زيد سيركب اى فلو نظر فى صدره لعرف انه ليس فى صدره علم استقبال وانما هو فى آخره فى الجملة الحالية (قوله انه لبيان امتناع الخ) اى لالبيان امتناع تصدير العامل فى الحال بعلم الاستقبال (قوله ولاختصاص التصديق بها الخ) علة مقدمة على المعلول اعنى قوله كان لها مزيد الخ اى وكان لها مزيد اختصاص بمازمانيته اظهر لاجل اختصاص التصديق بها ولاجل تخصيصها المضارع بالاستقبال وقدم العلة اهتماما بها اولاجل ان يكون اسم الاشارة

بحسب الظاهر على ماسنذكره حتى لايجوز يأتينى زيد سيركب اولن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل فى الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل يضرب وسيضرب ولن تضرب بالحال واورد هذا المقال دليلا على ماادعاه ولم ينظر فى صدر هذا المقال حتى يعرف انه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولاختصاص) التصديق بها)

اى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اى بالشئ الذى زمانيته اظهر (كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل

فى قوله بعد ولهذا كان الخ عائدا على اقرب مذكور (قوله اى لكون هل الخ) اشار الشارح بذلك الى ان الباء فى كلام المصنف داخلة على المقصور وان فى الكلام حذف مضاف والاصل ولاختصاص طلب التصديق بها اى ولكونها مقصورة على طلب التصديق لا تتعداه لطلب التصور وليست الباء داخلة على المقصور عليه اذ التصديق يتعداها للهمزة فالباء هنا بمنزلتها فى قولك نخص ربنا بالعبادة بمعنى ان عبادتنا مقصورة عليه تعالى لانه تعالى لا يكون له غيرها وهذا بخلاف الباء فى قوله بعد وتخصيصها المضارع بالاستقبال فانها داخلة على المقصور عليه فقد جمع المصنف فى العبارتين استعمالى التخصيص (قوله وعدم الخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله كما ذكر فيما سبق) اى فى قوله وهل لطلب التصديق فحسب (قوله مزيد اختصاص) اى اختصاص زائد وانما قال مزيد لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما هو معروف فى علم النحو والمراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا الحصر لانه لا يقبل التفاوت اى ان تعلقها بالفعل ودخولها عليه ازيد واكثر من دخولها على الاسم او المراد به الاستدعاء اى ان استدعاءها الفعل ازيد واشد من استدعاء غيرها له (قوله بما كونه زمانيا) اى بمولاة ما كونه زمانيا ففيه حذف مضاف (قوله اظهر) اى من زمانية غيره كالاسم (قوله كالفعل) اى النحوى والاتيان بالكاف يقتضى ان ما زمانيته اظهر من غيره يشمل الفعل وغيره وليس الامر كذلك اذ ما زمانيته اظهر من غيره قاصر على الفعل وكان الاولى ان يقول وهو الفعل ويحذف الكاف الا ان تجعل الكاف استقصائية ولم يعبر بالفعل من اول وهلة بان يقول كان لها مزيد اختصاص بالفعل اشارة الى ان زيادة اختصاصها به من حيث اظهرية زمانه لا من جهة اخرى كدلالته على الحدث مثلا ويصح ان يكون تمثيله باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا اظهر فان مفهومه اعم من الفعل وان انحصر فى الخارج فيه لا باعتبار ادخالها لاسم الفعل بناء على انه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل كما قال النوبى لان هذا يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية ولم يثبت ذلك فتأمل (قوله فان الزمان الخ) علة لكون الفعل زمانيته اظهر من الاسم وقوله جزء من مفهومه اى ودلالة الكل على جزئه اظهر من دلالة الشئ على لازمه (قوله حيث يدل) اى اذا دل عليه بان كان وصفا كأنا ضارب الآن او غدا (قوله بعروضه له) اى بسبب عروض الزمان لذلك الاسم اى لمدلوله من عروض اللازم للملزوم وذلك لان اسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث ومن لوازم الحدث زمان يقع فيه فالحاصل ان الفعل من حيث هو فعل لا ينفك عن الزمان بحسب الوضع بخلاف الاسم فانه قد ينفك عنه من حيث هو اسم وهذا لا ينافى عروضه اى لزومه لمدلوله اذا كان وصفا (قوله اما اقتضاء الخ)

مصدر مضاف الى فاعله و مفعوله قوله لمزيد اختصاصها و اللام للتقوية متعلقة باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لاتتعلق بشيء و المضارع مفعول تخصيصها و قوله بالفعل لم يقل بنحو الفعل اشارة الى ان الكاف فى قوله كالفعل ليست بمعنى مثل بل استقصائية (قوله فظاهر) وذلك لان هل اذا كانت تخصص الفعل المضارع بزمان الاستقبال كان لها ارتباط و تعلق بالفعل لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل و ما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس و لانها اذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير و تأثيرها فى المضارع دليل على ان لها مزيد تعلق بجنس الفعل و الا لما اثرت فى بعض انواعه و بما ذكرناه اندفع مايقال ان غاية مايفيده هذا التعليل الثانى الواقع فى المتن ان هل اذا دخلت على المضارع خصصه بالاستقبال و لايلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع و لا كون دخولها عليه اكثر من دخولها على الاسماء حتى يتم ماذكره لجواز ان تدخل عليه قليلا و اذا دخلت عليه خصصته و نظير هذا ان قد تقرب الماضى من الحال و لا يلزم منه كون دخولها على الماضى اكثر من دخولها على المضارع و حاصل الدفع انها لما كانت تخصص المضارع بالاستقبال دون الاسم كان لها مزيد ارتباط بالفعل دون الاسم لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل و ما كان لازما للنوع كان لازما للجنس و اعلم ان تفصيل الشارح للمقتضى يفيد ان اختصاصها بما زمانيته اظهر نشأ من كل واحد من الامرين السابقين لامن مجموعهما (قوله لذلك) اى لمزيد اختصاصها بالفعل و هو مفعول باقتضاء و اللام للتقوية (قوله هو الحكم بالثبوت او الانتفاء) المراد بالحكم الادراك و اما الثبوت و الانتفاء فيحتمل ان يراد بهما الوقوع و اللا وقوع للنسبة الحكمية فكأنه قال فلان التصديق هو ادراك وقوع الثبوت او ادراك عدم وقوع الثبوت و الاول فى القضية الموجبة و الثانى فى السالبة و هذا مبنى على ان النسبة فى القضيتين واحدة و هى الثبوت و يحتمل ان تكون مراده بالثبوت و الانتفاء نفس النسبة الحكمية فكأنه قال فلأن التصديق هو ادراك النسبة الحكمية اعنى الثبوت و الانتفاء اى ادراك مطابقتها او عدم مطابقتها و هذا مبنى على ان النسبة فى القضية السالبة سلبية (قوله و النفى و الاثبات الخ) فيه ان النفى و الاثبات هو الحكم الذى هو ادراك وقوع الثبوت فى القضية الموجبة و ادراك وقوع الانتفاء فى القضية السالبة و الحكم لايتوجه للمعانى و الاحداث و انما المتوجه اليهما النسب و هى الانتفاء و الثبوت فكان الاولى ان يقال و الانتفاء و الثبوت انما يتوجهان الخ و اجيب بان مراد الشارح بالنفى و الاثبات الانتفاء و الثبوت و محصل كلامه ان التصديق الذى اختصت به هل متعلق بالافعال بواسطة ان متعلقه و هو الثبوت و الانتفاء يتوجهان للمعانى و الاحداث التى هى مدلولات للافعال فلهذا كان تعلقها بالفعل اشد كذا قرر شيخنا العدى (قوله و الاحداث) عطفها على المعانى عطف

فظاهر و اما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء و النفى و الاثبات انما يتوجهان الى المعانى و الاحداث التى هى مدلولات الافعال لا الى الذوات التى هى مدلولات الاسماء

تفسير والمرادبها مايشمل الصفات القائمة بالغير (قوله التي هي مدلولات الافعال) في هذا التوجيه نظرلانه يقتضي انه لايجوزدخول هل على الجملة الاسمية لعدم دلالتها على المعاني والاحداث والمدعى ان لها زيادة تعلق بالفعل لانها مختصة به واجيب بان تلك المعاني والاحداث كما هي مدلولات الافعال مدلولات ايضا للاسماء المشتقة لكنها مدلولات للافعال بطريق الاصالة ومدلولات للمشتقات بطريق التبعية فلذا كان لها مزيد تعلق بالافعال فقول الشارح التي هي مدلولات الافعال اي بطريق الاصالة واما في الاسماء المشتقة فبطريق العروض والتبع (قوله لاالى الذوات) اي الامور القائمة بنفسها لانها مستمرة ثابتة نسبتها في جميع الازمنة على السواء لان الذوات ذوات في الماضي والحال والاستقبال واورد على الشارح ان هذا التوجيه انما ينتج زيادة تعلق هل بالفعل واولوتها به بالنسبة للاسم المفرد لابالنسبة للجملة الاسمية لانها متضمنة ايضا للنسبة التي تتوجه للمعاني والاحداث واجيب بان صاحب النسبة في الاسمية المحمول وقدفصل بين هل وبينه بالموضوع فصارت الجملة المذكورة ليست اولى بهل لمايلزم من دخولها عليها الفصل بينها وبين مطلوبها بخلاف الفعل اذا دخلت عليه هل فلايلزم عليه فصل بينها وبين مطلوبها فلذا كان اولى بها على ان النسب في الجمل المذكورة مدلولات للروابط (قوله مزيد اختصاص بالفعل) اي بحيث اذاعدل بها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالعدول اليه (قوله كان فهل انتم شاكرون) اي الذي عدل فيه عن الفعل الى الجملة الاسمية (قوله ادل) خبر كان وقوله على طلب الشكر اي على طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون الاستفهام لامتناعه من علام الغيوب كذا قال العلامة السيد وتبعه عليه غيره وهو يفيد ان المقصود بالا ستفهام هنا طلب حصول الفعل وان المعنى المراد حصلوا الشكر وهذا معنى آخر غير ماتقدم لهل في انها لطلب التصديق والمذكور هنا معنى مجازي لها مرسل علاقته الاطلاق والتقييد كذا قرر شيخنا العدوي (قوله من فهل تشكرون) الحاصل ان الصور ست لان الاستفهام اما بهل او بالهمزة وكل منهما اما داخل على جملة فعلية او اسمية خبرها فعل او اسم وفهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من الخمسة الباقية بعدها لماذكره المصنف وجعل هل داخلة على جملة اسمية خبرها فعل نظرا للصورة (قوله مع انه مؤكد الخ) الضمير للمثال الثاني وهو فهل انتم تشكرون (قوله لفعل محذوف) اي فالاصل هل تشكرون تشكرون لحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وانما كان انتم فاعلا لمحذوف كما قال لما تقدم من ان هل اذا رأت الفعل في حيزها لاترضى الابمعانقته وماذكره من ان انتم فاعل بمحذوف مبني على الاصح ويجوز ان يكون فاعلا معنى ثم قدم على مذهب السكاكي (قوله لان ابراز الخ) هذه علة للعلية او للعلل مع علته والمراد بالابراز الاظهار (قوله ماسيتجدد) اي مايتقيد وجوده بزمن الاستقبال الذي هو مضمون الفعل

ولهذا) اي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون) مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل لفعل محذوف (لان ابراز ماسيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله) من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون وفهل انتم تشكرن لان هل في هل تشكرون وهل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقا في الاول وتقديرا في الثاني

المضارع الواقع بعدهل كالشكر لانها تخصص المضارع بالاستقبال (قوله فى معرض الثابت) اى فى صورة الامر الثابت فى الحال الغير المقيد بالزمان (قوله ادل) اى اقوى دلالة على كمال العناية اى الاعتناء وقوله بحصوله اى بحصول ماسيتجدد وقوله من ابقائه اى من ابقاء ماسيتجدد وقوله على اصله اى الذى هو ابرازه فى صورة المتجدد وهى الجملة الفعلية والاسمية التى خبرها فعل ووجه كون ابراز ماسيتجدد فى معرض الثابت يدل على كمال العناية بماسيتجدد ان ابراز ماكان وجوده مقيدا بالاستقبال فى صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الازمنة ولاشك ان المنبئ عن طلب حصول مطلق اقوى دلالة مما ينبئ عن طلب حصول مقيد بزمن ثم ان هذا الكلام لطلب اصل الشكر لكون المقام مقتضيا لذلك كما يدل عليه قول المصنف ادل على طلب الشكر لا لطلب استمرار الشكر فلا يرد ماقيل ان الاستمرار التجددى المستفاد من هل انتم تشكرون امس بالمقام من الاستمرار الثبوتى المستفاد من فهل انتم شاكرون لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعى لزيادة الثواب وحينئذ فلا يتم مادعاه المصنف من ان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون افاد ذلك العلامة عبد الحكيم فان قلت سلمنا ان هل فى هل انتم تشكرون داخلة على الفعل تقديرا لكنه لما كان فى قالب الجملة الاسمية وجد فيه ابراز ماسيتجدد فى معرض الثابت صورة وهم يعتبرونها فى استخراج النكات فكيف يكون هل انتم شاكرون ادل عليه من فهل انتم تشكرون مع انه يساويه قلت ان هل انتم تشكرون لايفيد الثبوت صورة ايضا لماتقدم للشارح فى بحث المسند فى قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى من ان الجملة الاسمية اذا كان الخبر فيها جملة فعلية كانت مفيدة لاستمرار التجدد فقط ولاتفيد الثبوت سلمنا ان فهل انتم تشكرون يفيد الثبوت صورة لكن مايفيد ذلك بحسب الصورة والحقيقة معا ادل مما يفيد ذلك بحسب الصورة فقط (قوله كما فى هل تشكرون) اى كالابقاء فى هل تشكرون (قوله لان هل الخ) علة لكون المثالين المذكورين فيهما ابقاء ماسيتجدد على اصله (قوله لكونها داخلة على الفعل) اى فليس معها ابراز المتجدد فى صورة الثابت (قوله وتقديرا فى الثانى) اى لان انتم فاعل بفعل محذوف يفسره الظاهر المذكور بعد (قوله من افانتم شاكرون) اى وكذا هو ادل من افانتم تشكرون ومن افتشكرون (قوله وان كان) اى هذا القول وهو افانتم شاكرون (قوله لان هل) علة لكون هل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من القول الذى فيه الاستفهام بالهمزة (قوله ادعى للفعل) اى اطلب له اى اقوى طلبا له (قوله ادل على ذلك) اى بخلاف الترك مع الهمزة وذلك لان الفعل لازم بعد هل بخلافه بعد الهمزة وترك اللازم لايكون الالنكتة كشدة الاعتناء والاهتمام وشدة الطلب بخلاف ترك غير اللازم (قوله اى ولان هل ادعى للفعل)

(و) فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر (من افانتم شاكرون) ايضا (وان كان) الثبوت باعتبار) كون الجملة اسمية (لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها) اى ترك الفعل مع هل (ادل على ذلك) اى على كمال العناية بحصول ماسيتجدد

(ولهذا) اى ولان هل ادعى للفعل من الهمزة (لايحسن هل زيدمنطلق الا من البليغ) لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ماسيوجد فى معرض الموجود (وهى اى هل (قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشئ) اولا وجوده (كقولنا هل الحركة موجودة اولا موجودة) (ومركبة وهى التى يطلب بها وجود شئ لشئ اولا وجوده (كقولنا هل الحركة دائمة) اولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولا وجوده لها

اى بحيث لايعدل عنه معها الا لشدة الاهتمام والاعتناء بفاد المعدول اليه (قوله هل زيد منطلق) اى دون ان يقال هل منطلق زيد (قوله الامن البليغ) اى لا من غيره ولوراعى ماذكر لانه اذا اتفق له مراعاة ماذكر فى وقت كان بمثابة الامور الاتفاقية الحاصلة بلاقصد (قوله لانه الذى يقصد الخ) اى لانه الذى شانه مراعاة الاعتبارات وافادة اللطائف بالعبارات فاذاصدرمنه مثلاهل زيد منطلق فانه يقصد به الدلالة على الثبوت والاستمرار وقوله وابراز عطف على الدلالة اى ويقصد به ابراز ماسيوجد فى معرض الموجود المناسبين للجملة الاسمية وحاصله أنه اذاصدر هذا القول من البليغ كان المنظور اليه معنى لطيفا وهو الاستفهام عن استمرار انطلاق زيد وكان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر وهذا من فن البلاغة لاحاطة علمه بما تقتضيه هل من الفعل بخلاف مااذاصدرمن غير البليغ لان استعمال اللفظ فى غير موضعه انمايكون عن جهل لاعن نظر الى معنى لطيف فيكون هذا القول منه قبيحا وعلى فرض ان يقصد نكتة فلااعتداد بقصده لانتفاء بلاغته (قوله بسيطة) يطلق البسيط على مالااجزاءله كالجوهر الفرد وعلى مايكون اقل اجزاء بالنسبة لغيره المقابل له والبساطة بهذا المعنى امرنسبى وهذا المعنى هو المراد هنا وبساطة هل وتركيبها بالنظر لماتدخل عليه كالحركة فى البسيطة والحركة والدوام فى المركبة وسيأتى ايضاح ذلك (قوله وهى التى يطلب بها وجود الشئ) اى التى يطلب بها التصديق بوقوع وجود الشئ ليوافق مامر من ان هل لطلب التصديق اى بحيث يكون الوجود محمولا على مدخولها كما فى هل زيد موجود وهل النار موجودة اى هل زيد ثبت له الوجود فى الخارج وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق فى الخارج فقط ظهر لك ان المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة التى بين الموضوع ووجوده اوبعدم وقوعها وان المراد بالشئ فى كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمولا الوجود الخارجى وهو التحقق فى الخارج لاالوجود بمعنى النسبة (قوله هل الحركة موجودة) يقال هذا بعد معرفة الحركة المطلقة وهى خروج الجسم من حيز الى حيز وقوله موجودة اى ثابتة فى الخارج ومتحققة فيه وقوله اولا موجودة اى اوليست ثابتة فى الخارج بل هى امر اعتبارى وهمى (قوله اولا موجودة) فيه ان هذا ينافى ماتقرر بينهم من ان هل لا تدخل على منفى وان كانت لطلب التصديق مطلقا ايجابا اوسلبا على مامر واجيب بانه ليس مراد الشارح انه يفرد هذا السلب بالسؤال بان يقال هل الحركة لاموجودة بل قصده بيان ان ذلك السؤال اذاوقع على وجه الايجاب كان المراد منه طلب بيان احد الامرين اماالايجاب اوالسلب وبعض الافاضل حمل النفى فى قولهم هل لاتدخل على نفى على النفى البسيط وقولنا هل الحركة لاموجودة معدولة وبعضهم قال انها لاتدخل الاعلى موجب والسلب فى قولنا هل الحركة موجودة اوغير موجودة معطوف

على هل الحركة موجودة فصدق انهـا لم تدخل الا على موجب لانه يم ماعطف عليه سلب آه يس (قوله يطلب بها وجود شئ لشئ) المراد بالوجود هنا الثبوت الذى هو النسبة بخلافه فى الاولى فان المراد به التحقق فى الخارج والمراد وجود شئ غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والا فالمطلوب بالبسيطة ايضا وجود شئ هو الوجود لشئ كالحركة (قوله فان المطلوب وجود الدوام للحركة) اى ثبوته لها فظهر مما قلنـاه ان الوجود نوعان احدهما رابطى وهو النسبة بين المحمول والموضوع وهذا ثابت فى كل قضية وهذا هو المراد فى المركبة وغير رابطى وهو مايكون مطلوبا لنفسه لا للربط كما فى قولنا فى البسيطة هل الحركة موجودة فان الوجود فيه مطلوب لنفسه والحاصل ان المركبة وان شاركت البسيطة فى انه يطلب بها وجود الشئ كوجود الدوام للحركة فى المثال الا انها تخالفها من جهة ان البسيطة يطلب بها وجود نفس الموضوع والمركبة يطلب بهـا وجود المحمول وايضـا الوجود فى البسيطة مقصود فى ذاته لانه مثبت للموضوع والوجود فى المركبة ليس مقصودا فى ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع وبهذا كله اندفع ماورد على قول المصنف فى تعريف البسيطة وهى التى يطلب بهـا وجود الشئ من ان المركبة كذلك وحينئذ فالتعريف غير مانع ومحصل الجواب التفرقة بين الوجودين المطلوبين بهمـا (قوله وقد اعتبر فى هذه) اى المركبة شيئان حيث استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين شيئين هما الموضوع والمحمول كالحركة والدوام وقوله غير الوجود اى المضـاف للمحمول وهو النسبة وقوله فى الاولى اى البسيطة شئ واحد هو الموضوع كالحركة وذلك لانها استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشئ ووجوده وهما كالشئ الواحد لان الوجود عين الموجود على مافيه فهذه قد استفهم بها عن ثبوت بسيط والثانى عن ثبوت مركب والحاصل ان كلا من البسيطة والمركبة داخل على جملة مشتملة على ثلاثة اجزاء الموضوع والمحمول كدوامه فى الثـانية ووجوده فى الاولى ونسبة وهى وجود المحمول للموضوع اى ثبوته له كثبوت الدوام للحركة فى مثال المركبة وثبوت الوجود اى التحقق فى الخارج للحركة فى مثال البسيطة ولما كان المحمول غير الموضوع فى المركبة كان الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما مركبا ولما كان الوجود الواقع محمولا عين الوجود الواقع موضوعا فى مثال البسيطة صار الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما بسـيطا فان قلت حيث كانت الجملة التى تدخل عليها البسيطة لابد فيها من نسبة هى ثبوت المحمول للموضوع كان على الشـارح ان يقول وقد اعتبر فى الاولى شئ واحد غير الوجود اى المضاف للمحمول كما قال فى المركبة قلت فى كلامه حذف من الثانى لدلالة الاول كذا قرر شيخنا العدوى عليه سحائب الرحمة والرضوان وحاصله انه اذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة فى الامرين كان المعتبر فى اولهما شيئا

وقد اعتبر فى هذه شيئان غير الوجود وفى الاولى شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهى بسيطة بالنسبة اليهـا (والباقية) من الفـاظ الاستفهام تشترك فى انها (لطلب التصـور فقط) وتختلف من جهـة ان المطلوب بكل منها تصور شئ آخر (قيل فيطلب بما شرح الاسم

واحدا وهو الحركة وفي ثانيهما شيئين هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود الواقع رابطة في الامرين كان المعتبر في الاول شيئين وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثاني بمعنى قلة المعتبر وكثرته (قوله والباقية من الفاظ الاستفهام) اى المذكورة سابقا وذلك الباقي تسعة وهو ماعدا الهمزة وهل فان حكمهما قدم وبقولنا اى المذكورة سابقا اندفع مايقال ان من جملة بقية الفاظ الاستفهام ام المنقطعة ولاتكون الالطلب التصديق فلايتم قوله والباقية لطلب التصور فقط (قوله تصور شئ آخر) اى تصور شئ مخالف للشئ المطلوب تصور باداة اخرى وحاصله ان ماسوى هل والهمزة من الفاظ الاستفهام اشتركت في طلب التصور واختلفت في التصورات ولايقال ان متى وايان كل منهما لطلب تعيين الزمان وتصوره فقد اتحدا في التصور لانا نقول ان احدهما للزمان المطلق والآخر للمستقبل كما يأتي وحينئذ فهما مختلفان فيه (قوله قيل الخ) القصد بذلك مجرد العزو والنسبة للقائل لا التبري من هذا القيل فانه كلام حق ومقابل هذا القيل قول السكاكي الآتي (قوله فيطلب بها) اى التي هي من الفاظ الاستفهام السابقة (قوله شرح الاسم اوماهية المسمى) اى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) اى الكشف عن معناه وبيان مفهومه الاجمالي الذي وضع له في اللغة او الاصطلاح فذلك المفهوم الموضوع له هو المطلوب شرحه وبيانه كما اذا سمعت لفظا ولم تفهم معناه فانه تقول ماهو طالبا ان يعين لك مدلوله اللغوي او الاصطلاحي واراد بالاسم هنا ماقابل المسمى فيشمل الفعل والحرف اذ شرح الاسم لايختص بالاسم المقابل للفعل والحرف (قوله ماالعنقاء الخ) حكى الزمخشري في ربيع الابرار ما حاصله ان العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شئ من الالوان وكانت في زمن اصحاب الرس تأتي الى اطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فتأكلهم فشكوا ذلك الى نبيهم حنظلة ابن صفوان عليه السلام فدعا الله عليها فاهلكها وقطع عقبها ونسلها فسميت عنقاء مغرب لذلك (قوله طالبا ان يشرح الخ) حال من نا في قوله كقولنا ماالعنقا والمراد طالبا كل منا او الضمير في قوله كقولنا للمتكلم الواحد المعظم نفسه فاندفع الاعتراض بان المناسب لقوله كقولنا ان يقال طالبين (قوله ويبين مفهومه) اى مدلوله الاجمالي الذي لايعرف منه الماهية وهذا هو المناسب لقول الشارح فيجاب بايراد لفظ اشهر وهذا عطف تفسير والحاصل ان قول السائل ماالعنقاء مثلا في معنى قوله مامدلول هذا اللفظ الموضوع له واعلم انما المطلوب بها شرح الاسم على قسمين الاول ان يطلب بها بيان ان الاسم لاي معنى وضع ومآل هذا البيان الى التصديق دون التصور لان مقصود السائل هو التصديق بان اللفظ موضوع في مقابلة اى معنى سواء كان يعرف ذلك المعنى الذي هو موضوع بازائه مجملا او مفصلا وجوابه

كقولنا ما العنقاءُ) طالبا ان يَشرحَ هذا الاسمَ ويُبيِّنَ مفهومَهُ فيجاب بايراد لفظٍ اشهرَ (او ماهيةِ المسمى)

ايراد لفظ اشهر وهذا القسم بالمباحث اللغوية انسب لانها لبيان مدلولات الالفاظ اجمالا لان اهل اللغة يعتنون بالمعرفة الاجمالية كقول الجوهرى فى الصحاح الخبب ضرب من العدو والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والثانى ان يطلب بها تفصيل مادل عليه الاسم اجمالا بان يكون السائل عالما بمدلول الاسم اجمالا ويطلب تفصيله وجواب هذا بالحد الاسمى وهذا الجواب للتصور لان قصد السائل تصور مفهوم الاسم تفصيلا وهذا القسم بالمباحث الحكمية انسب لانها لبيان تفاصيل الحقائق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية مثال الاول قول السائل ماالغضنفر حال كونه يعرف معنى الاسد من حيث هو بانه نوع من الحيوان او حيوان مفترس ولايعرفه من حيث انه مدلول لفظ الغضنفر فقصد السائل ان يعلم ان لفظه موضوع لاى معنى فيجاب بايراد لفظ اشهر وهو اسد ومثال الثانى قول السائل ماالعنقاء والحال انه يعرف مدلوله اجمالا بانه نوع من الطير ومقصوده ان يعرفه مفصلا فيجاب بالحد الاسمى بان يقال طير صفته كذا اذا علمت هذا فقول الشارح طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه ان اراد بشرح الاسم وبيان مفهومه بيان المعنى الذى وضع له اللفظ كما هو المتبادر منه كان قوله فيجاب الخ صحيحا لكن ماحينئذ لطلب التصديق لالطلب التصور كما هو الموضوع وان اراد بشرح الاسم وبيان مفهومه تفصيل مادل عليه الاسم اجمالا كان التمثيل صحيحا لان ماحينئذ لطلب التصور ولكن قوله فيجاب الخ فيه نظر لان الجواب حينئذ بالحد الاسمى وهو الرسم لابايراد اللفظ الاشهر الذى هو تعريف لفظى تأمل (قوله فيجاب بايراد لفظ اشهر) اى مرادف له اشهر منه عند السامع سواء كان من هذه اللغة التى سأل بها السائل ام لا كذا فى سم وعم يس فقال اشهر منه سواء كان مرادفا له ام لا كما يقال فى جواب ماالعنقاء طائر وفى جواب ماالعقار خمر وقوله بايراد لفظ اى مفرد كقولك فى جواب ماالانسان بشر لمن لايعرف مدلول الانسان سواء عرف مدلول البشر اجمالا بان عرف انه نوع من الحيوان او عرفه تفصيلا ثم ان قوله فيجاب بايراد لفظ بيان لما حق الجواب ان يكون عليه اى ان حق الجواب حينئذ ان يكون بايرا لفظ مفرد اشهر عند السامع وذلك لان مفهوم الاسم امر مجمل فاذا اجيب بمركب دخل فى الجواب تفصيل ليس من المسؤل عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدل الى لفظ مركب كقولنا فى جواب ماالعنقاء طائر عظيم تخطف الصبيان ولايكون التفصيل المستفاد من التركيب مقصودا فاذا حصل المفهوم سأل عن الماهية وذاتيات افرادها فيؤتى بمايدل عليها (قوله اوماهية المسمى) بالجر عطف على الاسم اى اوشرح ماهية المسمى واراد المصنف بالمسمى المفهوم الاجمالى وبماهيته اجزاء ذلك المفهوم الاجمالى اعنى الماهية التفصيلية التى عرفت بالوجود حتى يكون الجواب المبين لها تعريفا حقيقيا فالانسان مثلا مفهومه الاجمالى الذى

هو مسماه نوع مخصوص من الحيوان وماهية ذلك المسمى حيوان ناطق (قوله اى حقيقته الخ) اشار بذلك الى انه ليس مراد المصنف بالماهية مايقع جوابا لماهو لانه شامل لمايكون شرحا للاسم من المفهومات المعدومة بل مراده الماهية الموجودة وقوله التى هو اى المسمى وقوله بها اى بالحقيقة اى بسببها وقوله هو اى نفسه مثلا مفهوم الانسان الاجمالى وهو النوع المخصوص من الحيوان صار بسبب ماهيته وهى الحيوانية والناطقية انسانا فالمسمى ملاحظ اجمالا والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والمسبب باعتبار الاجمال والتفصيل واما اختلاف المبتدأ والخبر فباطلاق المبتدأ وتقييد الخبر بالسبب او بملاحظة المبتدأ نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن المعنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا ووصف الشارح الحقيقة بالتى هو بها اشارة الى ان المراد بالحقيقة الماهية الثابتة فى نفس الامر التى بها تحققت افراد الشئ بحيث لا يزاد فى الخارج عليها الا لعوارض كأن يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق فافراد الانسان لاتزيد على هذه الحقيقة الا بالعوارض ولم يرد المصنف بالماهية الماهية التفصيلية ولو لم يوجد لها فرد والدليل على ان مراد المصنف بالماهية الحقيقة الثابتة فى نفس الامر لامطلق ماهية تفصيلية ولو معدومة (قوله وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما) لان الماهية الوجودية هى التى تقع هل بينها وبين شرح الاسم وقوله كقولنا ما الحركة ولاشك انها موجودة الافراد (قوله اى ماحقيقة مسمى هذا اللفظ) مسماه نوع مخصوص من العرض وحقيقة ذلك المسمى الذاتيات التى يجاب بها بان يقال فى الجواب مثلا هى حصول الجرم حصولا اولا فى الحيز الثانى (قوله فيجاب بايراد ذاتياته) من الجنس والفصل كأن يقال فى جواب ما الانسان حيوان ناطق بعد معرفة ان الانسان شئ موجود فى نفسه وانما قيدوا بذلك لاجل ان يكون الجواب تعريفا حقيقيا والا كان تعريفا اسميا وكانت ماهى التى يطلب بها شرح الاسم لا التى يطلب بها الماهية وربما تذكر الرسوم فى مقام الحدود توسعا او اضطرارا كما فى شرح الاشارات وحينئذ فقول الشارح فيجاب بالذاتيات اى حق الجواب عن ما التى لطلب شرح الماهية ان يكون كذلك ولذلك لما سأل فرعون موسى عن حقيقة الله بقوله ومارب العالمين اجابه موسى بذكر بعض خواصه وصفاته تعالى حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين تنبيها على ان حقيقته تعالى لاتعلم الا بذكر الفصول المقومة لها ولامقوم لها اذلا تركيب فيه سبحانه وتعالى ولما لم يتنبه فرعون لذلك بل عد جوابه غير مطابق قال لمن حوله الاتستمعون يعنى انا سألته عن حقيقته فاجابنى بصفاته فلم يتعرض موسى عليه السلام لخطابه هذا بل ذكر صفات ابين حيث قال ربكم ورب آبائكم الاولين لعله يتنبه فلم يتنبه فنسب فرعون لعنه الله موسى عليه السلام الى الجنون وقال على وجه الاستهزاء ان رسولكم الذى ارسل اليكم

اى حقيقته التى هو بها هو (كقولنا ما الحركة) اى ماحقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته (وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما) اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية

لجنون فذكر موسى عليه السلام ثالثا صفات ابين بقوله رب المشرق والمغرب ومابينهما وقال عقبه ان كنتم تعقلون فاشار الى ان السؤال عن حقيقة الرب ليس من دأب العقلاء آه كلامهم قال الشيخ يس وهل يؤخذ من كلامهم هذا ان كل بسيط لا يسئل عن حقيقته آه والظاهر انه كذلك (قوله وتقع هل البسيطة) اى وهى التى يطلب بها نفس وجود الشئ اى ويقع السؤال بهل البسيطة بين السؤال بما التى لشرح الاسم وبين التى لطلب الماهية (قوله فى الترتيب) اى فى حال الترتيب اى ترتيب الطلب (قوله اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية) اى لطلب شرحها وبيانها لما علمت ان قول المصنف او ماهية المسمى عطف على الاسم ويحتمل انه عطف على شرح ويدل له ما هنا واعلم ان مقتضى الترتيب الطبيعى وقوع هل المركبة بعد ما التى لطلب شرح الماهية كما مر ولذا يقال ان هل تقع بين مائين وماتقع بين هلين وقد اسقط المصنف والشارح هذه المرتبة فيقال مثلا اولا ما العنقاء ثم ثانيا هل هى موجودة ثم ثالثا ماهى اى ما ماهيتها وحقيقتها فاذا عرفت الحقيقة قلت رابعا هل العنقاء دائمة وكذا تقول ما البشر فتجاب بانسان ثم تقول هل هو موجود اولا فتجاب بموجود ثم تقول ماماهيته وحقيقته فتجاب بحيوان ناطق ثم تقول هل يمشى على اربع اوعلى رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة (قوله يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى) اى العقلى نسبة للطبع بمعنى العقل اذ هو المراعى للمناسبات والترتيب الطبيعى هو ان يكون المتأخر متوقفا على المتقدم من غير ان يكون المتقدم علة له كتقدم المفرد على المركب والواحد على الاثنين ووجه كون ماذكره المصنف مقتضى الترتيب الطبيعى ان مقتضى الطبع اى العقل المراعى للمناسبة ان الشخص اذا سمع اسما ولم يعرف ان له مفهوما طلب له مفهوما على وجه الاجمال ثم اذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحالة طلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بان له مفهوما اذ لعله مهمل ثم اذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم بالحد المتضمن للجنس والفصل واذا علم تفصيل ذلك المفهوم سأل عن احواله العارضة له كدوامه لان العلم بدوام ذلك الشئ يستدعى سبق العلم بحقيقته كذا قيل قال السبكى ولايخلو عن نظر لانه اذا كان السؤال عن الدوام يستدعى سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك وحينئذ فلافرق بين هل البسيطة والمركبة نظرا لذلك التعليل آه وقد يقال ان وجود الشئ عينه بخلاف الدوام وحينئذ ففرق بينهما تأمل (قوله شرح الاسم) اى بيان مفهومه الاجمالى وقوله ثم وجود المفهوم اى ثم يطلب بهل وجود ذلك المفهوم وقوله ثم ماهيته اى ثم يطلب بيان ماهيته بما الثانية وقوله لان من لايعرف مفهوم اللفظ اى الاجمالى علة لكون مقتضى الترتيب العقلى ماذكر وقوله استحال منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم اى الاجمالى وذلك لاحتمال ان يكون اللفظ المسموع مهملا وقوله استحال منه ان يطلب حقيقته اى

قوله وبين التى لطلب الخ اى وبين السؤال بما التى لطلب الخ

(مصححه)

يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته

التفصيلية (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) اى مفهومه من حيث انه مدلول اللفظ استحال منه ان يطلب وجوده فاندفع مايقال ان ماذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم فى الجملة لايسلم بل قد يطلب بناء على ان الاصل وضع اللفظ لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف ان له مفهوما اصلا واما ان عرف ان له مفهوما ولو لم يقف على مايعينه فى الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده لانه اذا عرف ان له معنى فقد تصوره باعتبار انه معنى اللفظ وان كان مبهما وهذا التصور كاف فى طلب وجوده والسؤال عن خصوصيته (قوله اذلا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له) العطف مرادف ووجه كون المعدوم لاماهية له ان الماهية مابه يكون الشئ المتعارف وهو الموجود هو هو والمعدوم لاوجود له فلا ماهية له ايضا قوله والفرق الخ) اتى بهذا دفعا لما يقال ان المصنف جعل ماقسمين الاول مايطلب بها بيان مفهوم الاسم والثانى مايطلب بها بيان ماهية المسمى وهل هما الا شئ واحد وحاصل ذلك الدفع انا لانسلم انهما شئ واحد بل مختلفان كذا قرر بعضهم وعبارة السيرامى لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة فى التحديد سواء كان اسميا او حقيقيا دفعه بقوله والفرق الخ والفرق مبتدأ وقوله غير قليل خبر ومعنى كونه غير قليل انه كثير والمراد لازمه اى ظاهر واضح او المراد بالقلة الخفاء (قوله بين المفهوم من الاسم) اى بين الذى يفهم من الاسم اى من اللفظ ويدل عليه (قوله بالجملة) متعلق بالمفهوم والباء للملابسة اى المفهوم الملتبس بالجملة اى بالاجمال اى بين المفهوم المجمل او الاجمالى او انه حال من المفهوم اى حال كونه اجمالا اى مجملا (قوله التى تفهم من الحد) اى من لفظ الحد وفى كلامه اشارة الى ان الحد يطلق على اللفظ المعنون به عن اجزاء الماهية كما انه يطلق على مجموع اجزائها (قوله بالتفصيل) متعلق بتفهم اى تفهم تفصيلا من الحد او انه صفة للماهية اى الماهية الملتبسة بالتفصيل اى الماهية المفصلة التى تفهم من الحد (قوله غير قليل) اى ظاهر فلا يتوهم اتحادهما لان المحدود وهو مايدل عليه اللفظ ويفهم منه الماهية المجملة والذى يفهم من الحد الماهية المفصلة ولا شك ان الماهية المجملة غير نفسها حال كونها مفصلة كما هو ظاهر (قوله فان كل الخ) هذا من باب التنبيه لامن الدليل اذ الامور الواضحة لايقام عليها دليل نعم قد ينبه عليها ازالة لما يعرض لها من الخفاء بالنسبة لبعض الاذهان (قوله فهم فهما ما) اى فهم منه الماهية فهما اجماليا فمفهوم فهم محذوف (قوله ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم) اى وقوفا اجماليا وهو تفسير لما قبله لان فهم الشئ هو ادراكه والوقوف عليه (قوله اذا كان عالما باللغة) اى بوضعها اما غير العالم بوضعها فلا يفهم من الاسم المخاطب به شيئا فاذا كان المخاطب عالما بوضع اللغة وخوطب بلفظ انسان فهم منه نوعا من الحيوان

لان من لا يعرف مفهومَ اللفظ استحال منه ان يطلب وجودَ ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجودٌ استحال منه ان يطلب حقيقتَه وماهيته اذلا حقيقةَ للمعدوم ولا ماهية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التى تُفهم من الحد بالتفصيل غيرُ قليل فان كلَّ من خوطب باسم فُهِم فهماً ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم كان عالما باللغة

واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاضُ بصناعة المنطق فالموجوداتُ لها حقائقُ ومفهوماتٌ فلها حدود حقيقية واسمية واما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدودَ لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى اول التعاليم من حدود الاشياء التى يُبرهَن عليها فى اثناء العلم

مخصوصا (قوله واما الحد) المراد به هنا الماهية التفصيلية لا اللفظ الدال عليها بدليل قوله فلا يقف عليه الخ وكان المناسب لما قبله ان يقول والذى يفيده الحد الماهية التفصيلية ولذلك كان لا يقف الخ وقوله الا المرتاض بصناعة المنطق اى اى العالم بها المتقن لها وذلك لان الحد عبارة عن الماهية التفصيلية كما علمت ولا يعلم الحقائق المفصلة الا من له اتقان لعلم المنطق لعلم حقيقة الذاتيات اعنى الجنس والفصل منه وفيه ان الذاتيات انما تعرف بالنقل او بمحض فرض العقل على الاصح فالارتياض فى صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المرتاض فى صناعة المنطق يستخرج للحقيقة اجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالموجودات الخ) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر اى اذا علمت ما ذكرناه من انه لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له واردت الفرق بينه وبين الموجود فنقول لك الفرق بينهما ان الموجودات الخ واراد بالموجودات الامور التى لها ثبوت فى نفس الامر لا المتحققة فى الخارج فقط (قوله لها حقائق) اى ماهيات مركبة من الذاتيات ملحوظة باعتبار التحقق فى نفس الامر وهى حقيقة ذلك الموجود (قوله ومفهومات) اى صور حاصلة فى العقل مدركة من الالفاظ الداله عليها بواسطة معرفة وضعها لها والحاصل ان كلا من الموجودات والمعدومات وضع له الفاظ لان الوضع لا يشترط فيه تحقق الموضوع له وتلك الالفاظ الموضوعة يدرك العقل منها صورا بواسطة معرفة وضعها وتلك الصور هى مفهومات الالفاظ (قوله فلها حدود حقيقية) اى تدل على الحقائق (قوله واسمية) اى لفظية تدل على المفهومات من الاسماء (قوله فليس لها الا المفهومات) وهى الصور العقلية المدركة من اسمائها (قوله الا بحسب الاسم) اى لا بحسب الذات وكان الاولى ان يقول فلا تعريف لها الا بحسب الاسم لان الحد ما كان بالذاتيات وهى لا ذاتيات لها (قوله لان الحد بحسب الذات) اى بالنظر للذات اى الحقيقة (قوله حتى ان ما يوضع الخ) غاية لقوله لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد الخ وحاصل كلامه ان الحد الاسمى قد ينقلب حقيقيا فالواضع اذا تعقل نفس الحقيقة ووضع الاسم بازائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعريفا اسميا وبعد العلم بوجودها ينقلب حدا حقيقيا فالحد الحقيقى والحد الاسمى لا منافاة بينهما الا بذلك الاعتبار مثلا تعريف الشكل المثلث المتساوى الاضلاع بما احاط به ثلاث خطوط متساوية حد اسمى وبعد علمك بوجوده بالشكل الاول من التحرير يصير حدا حقيقياً وكذلك اذا قلت لمن لا يعرف معنى لفظ صلاة الصلاة عبادة ذات اقوال وافعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم كان ذلك حدا اسميا فاذا علم المخاطب بعد ذلك بوجودها بان سأل عن وجودها وقال هل هى موجودة فقلت له ان النبى قد امر بها وكل ما امر به النبى فهو موجود انقلب ذلك الحد الاسمى حدا حقيقيا بقى شيء آخر وهو ان الحد الاسمى اذا انقلب حدا حقيقيا هل فى هذه

الحاله يقال له حد اسمى او ان الشرط فى كونه اسميا عدم العلم بوجود تلك الحقيقة فاذا وجد العلم انتفى عنه ذلك الاسم (قوله فى اول التعاليم) جمع تعليم والمراد به التراجم كالفصل والباب وقوله من حدود الاشياء بيان لما يوضع وذلك مثل حد الصلاة المذكور فى اول بابها (قوله يبرهن عليها) اى على وجودها (قوله فى اثناء العلم) اراد بالعلم القواعد المتعلقة بالشئ المحدود المذكور فى تلك الترجمة وفى بعض النسخ فى اثناء التعليم اى فى اثناء الترجمة (قوله حدود اسمية) اى رسوم (قوله ثم اذا برهن عليها) اى على تلك الاشياء اى اقيم البرهان على وجودها (قوله واثبت وجودها) اى بالبرهان والمراد الوجود الخارجى لا مطلق الوجود (قوله صارت تلك الحدود) اى التعاريف وقوله حدودا حقيقية اى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا وجعل هذا كليا غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للافراد لا ذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود ان يصير حدا حقيقيا لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجودة مثلا مفهوم الماشى حد اسمى للانسان وبعد اثبات الوجود لا يكون حدا حقيقيا لانه ليس عبارة عن جميع ذاتيات الافراد كزيد وعمرو فلابد من تأويل كلامه بان المراد انه بعد اثبات الوجود يمكن ان يصير حدا حقيقيا بان يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد كذا ذكر العلامة السيد فى حواشى المطول وفى الفنارى ان الواضع اذا تصور حقيقة الشئ وعين الاسم بازائها فظاهر ان التعريف حد اسمى قبل العلم بوجودها وحقيقى بعد العلم بالوجود واذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر لتلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر لنفس الشئ فرسم اسمى قبل العلم بالوجود ورسم حقيقى بعده وحينئذ فلا حاجة لما ذكره العلامة السيد من التقييد وهذا كله اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح عليه عند ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر ظاهر (قوله كذا فى الشفاء) كتاب لابن سينا وعلم من كلامه ان الجواب الواحد يجوز ان يكون حد بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين اما الثانى فكما مر فى مثال المثلث والصلاة واما الاول فكما اذا سألك سائل عن مفهوم الانسان فقال ما الانسان اى ما مفهوم هذا اللفظ وكان شخص حاضر يعلم مفهومه وانه موجود ولكن لا يعلم تفصيل ذلك المفهوم فقلت له حيوان ناطق فهذا حد اسمى بالنظر للسائل وحقيقى بالنظر للسامع (قوله العارض المشخص لذى العلم) لما كان المتبادر منه ان المراد بالعارض المشخص خصوص الوصف الذى يعين ذا العلم كقولنا فى جواب السؤال المذكور الرجل الطويل الذى لقيته بالامس اذا كان التعين يحصل بتلك الاوصاف اشار الشارح بقوله فيجاب بزيد

انما هى حدود اسمية ثم اذا برهن عليها واثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقة جميع ذلك مذكور فى الشفاء (و) يطلب (بمن العارض المشخص)

او نحوه الى ان المراد بالعارض المشخص لذى العلم الامر المتعلق به سواء كان علما له او وصفا خاصا به كما فى المثال المذكور وسواء اتحد العارض كما فى المثال الاول او تعدد كما فى الثانى وليس المراد المعنى المتبادر فقط وخرج بالمشخص العارض الغير المشخص وهو الامر العارض العام ككاتب ونحوه فلا يصح ان يقع فى جواب السؤال بمن لانها وان كانت عارضة لحقيقة الانسان لكنها غير معينة قال ابن يعقوب ولما كانت من ههنا فى غاية الابهام لم يكن فيها اشعار بخصوصية المجاب فاذا قيل فى الجواب زيد تصور السائل من ذلك الجواب ذات زيد فلذا كانت للتصور وان لزم من ذلك تصديق بكون خاص فى الدار واما قولنا فيما تقدم ادبس فى الاناء ام عسل فالمجاب به مستشعر من السؤال فلم يزد الجواب تصويره ولهذا قلنا فيما تقدم انه يرجع الى التصديق فى التحقيق وعلى هذا يقاس ما يأتى فى ما ونحوها آه ومن هذا تعلم ان قولهم من ونحوها لطلب التصور اى اصالة فلا ينافى ان طلب التصديق الخاص لازم لها هذا وذكر السبكى فى عروس الافراح نقلا عن والده ان الجواب بزيد مفرد لا مركب ولا يقدر مبتدأ ولا خبر فاذا قلت من عندك فقيل زيد كان بمنزلة قولك ما الانسان فتقول حيوان ناطق فهو ذكر حد يفيد التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واما قوله فى الآية الاخرى خلقهن العزيز العليم فهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتصارا على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها (قوله لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول البارى نحو فمن ربكما يا موسى (قوله تشخصه) اى تشخصا شخصيا او نوعيا كما اذا قيل من فى هذا القصر فقيل مثلا الانسان الصقلى وكذا اذا قيل من فى السماء من انواع العالمين فقيل الملك والمراد بالنوع اللغوى الشامل للصنف (قوله وتعينه) عطف تفسير (قوله من فى الدار) اى اذا علم السائل ان فى الدار احدا لكن لم يتشخص عنده فيسأل بمن عن مشخصه (قوله فيجاب بزيد) اى لان العلم يفيد احضار ما وضع له بعينه وهو عارض له بمعنى انه خارج عن ماهيته او جنسه بالعارض القائم به قاله عبد الحكيم او المراد بكونه عارضا للذات انه متعلق بها لدلالته عليها كما مر قال فى المطول واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان فانما يصح ذلك من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف فى الخارج فى شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات (قوله وقال السكاكى) اى فى الفرق بين من وما وهذا مقابل للقيل المتقدم (قوله يسأل بما عن الجنس) اى من ذوى العلم او من غيرهم والمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الافراد او مختلفتها مجملة او مفصلة فيشمل جميع اقسام القول فى جواب ما هو وهو النوع والجنس والماهية التفصيلية والاجمالية فاذا قيل ما زيد وعمرو فيجاب بانسان وما الانسان والفرس فيجاب بحيوان ناطق او نوع

اى الامر الذى يعرض (لذى العلم) فيفيد تشخصه وتعينه (كقولنا من فى الدار) فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه (وقال السكاكى يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس الاشياء عندك

من الحيوان فيطلب بما عند السكاكى شرح الاسم وشرح الماهية الموجودة الا انه مختص عنده بالامر الكلى وعند صاحب القيل السابق يطلب بها شرح الاسم كليا كان اوجزئيا قال عبدالحكيم ومما ذكر تعلم ان مراد المصنف بالجنس الجنس اللغوى فيدخل النوع سواء كان حقيقيا اواصطلاحيا نحو قولنا ماالكلمة اى اى جنس من اجناس الالفاظ فيجاب بانها لفظ مفرد مستعمل (قوله اى اى اجناس الاشياء الخ) اى اى جنس من اجناس الاشياء عندك لان المسؤل عنه ليس هو الجمع (قوله وجوابه) اى جواب ماعندك لاجواب اى جنس من اجناس الاشياء عندك لان قول المصنف اى اى اجناس الاشياء عندك انما اتى به للتفسير من جهة المعنى وذلك لان السؤال باى انما يكون عن المميز كما سيذكره المصنف قريبا واماما فانه يسئل بها عن الجنس فلم يكن جواب اى مطابقا لجواب ماوذلك لان المجاب به عن مالفظ الجنس ككتاب او فرس والمجاب به عن اى الجنس ومميزه الذى هو الفصل نحو شئ مكتوب اوشئ عاقل اوشئ ملبوس اونحو ذلك لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس لان الشئ المكتوب مثلا يستلزم الكتاب فتى ذكر مميز الجنس الذى عنده فقد ذكر الجنس الذى عنده فسر المصنف ماعندك باى جنس عندك تسامحا لتلازم جوابيهما هذا محصل ماقاله اليعقوبى وسم وقال عبدالحكيم لايتوهم من تفسير المصنف مطلب مابمطلب اى اتحادهما فان ايالطلب المميز ومالطلب الماهية الا انه لما كان طلب ماهية الشئ مستلزما لطلب تمييز تلك الماهية بعينها عما عداها من حيث اشتمالها على الخصوصية اقيم مطلب اى مقام مطلب ماولذا اتحد جوابهما فيقال كتاب ونحوه لانه من حيث انه مشتمل على بيان الجنس اجمالا جواب لما ومن حيث اشتماله على الخصوصية المميزة عن الاجناس الاخرجواب لاى هكذا يستفاد من شرح العلامة الشارح للمفتاح آه فانت تراه جعل جوابهما واحدا بالذات مختلفا بالاعتبار وعلى هذا فيصح جعل ضمير وجوابه لماعندك ولاى الاجناس عندك تأمل (قوله ونحوه) اى كفرس وحمار وانسان (قوله ويدخل فيه) اى فى السؤال عن الجنس السؤال عن الماهية والحقيقة اى التى هى النوع سواء كان حقيقيا نحو ماالانسان اواصطلاحيا نحو ماالكلمة واشار الشارح بهذا الى ان مراد المصنف بالجنس اللغوى وهو ماصدق على كثيرين لاالجنس المنطقى اذهو مقابل للنوع (قوله والحقيقة) عطف مرادف (قوله ماالكلمة) اى مامدلول هذه اللفظة (قوله اى اى اجناس الالفاظ هى) اى اى جنس من اجناس الالفاظ هى اى اى نوع من انواعها لانها تتنوع لانواع مفرد ومركب وموضوع وغير موضوع ومستعمل وغير مستعمل (قوله اوعن الوصف) عطف على قوله عن الجنس اى يسأل بما عن الجنس اوعن الوصف (قوله تقول مازيد) اى تقول فى السؤال عن الوصف مازيد اى اى وصف يقال فيه اى هل يقال فيه كريم اوبخيل اوغير ذلك وانمافسرنا بذلك لقول المصنف وجوابه

وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ماالكلمة اى اى اجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ مفرد موضوع (اوعن الوصف تقول مازيد وجوابه الكريم

ونحوه و) يسأل (بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل اى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه نظر) اذ لانسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبريل ان يقال ملك بل يقال ملك من عند الله يأتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخصه (ويسأل باى عما يميز احد المتشاركين فى امر يعمهما)

الكريم فلو كان المراد الوصف القائم به لكان جوابه الكريم ونحوه (قوله ونحوه) اى كالشجاع والبخيل والجبان وكان الاولى للمصنف ان يقول وجوابه كريم بالتنكير (قوله وبمن عن الجنس) عطف على ما من قوله يسأل بما عن الجنس فهو من جملة مقول السكاكى والمراد الجنس اللغوى فيشمل النوع والصنف (قوله من ذوى العلم) اى الكائن من ذوى العلم وذلك بان يعلم السائل ان المسؤل عنه من ذوى العلم لكنه يجهل جنسه وقضية التقييد بذوى العلم تقتضى انه لايسأل بها عن الجنس مطلقا (قوله تقول من جبريل) اى تقول فى السؤال عن الجنس من ذوى العلم من جبريل اى ما جنسه اذا كنت عالما بانه من ذوى العلم جاهلا جنسه وجوابه ملك (قوله وفيه نظر) اى وفيما قاله السكاكى بالنظر للشق الثانى وهو جعل من للسؤال عن الجنس نظر وحاصله انا لانسلم ورودمن فى اللغة للسؤال عن الجنس فالصواب مامر من انها للسؤال عن العارض المشخص ورجع بعضهم النظر الى قوله اوعن الوصف ايضا فان المنطقيين قالوا لايسأل بما عن الصفات المميزة بل باى واجاب بان مراد السكاكى انها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها عن الصفات آه يس فان قلت قد يستدل على وروده فى اللغة للسؤال عن الجنس ببيت الكتاب وهو قوله * اتوا نارى فقلت منون انتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما * فان الجواب دليل على ان السؤال عن الجنس اذ لو كان السؤال عن المشخص لقالوا فلان وفلان قلت لانسلم ان المسؤل عنه الجنس بل الظاهر ان الشاعر ظنهم من البشر فسألهم عن مشخصهم وانهم من اى قبيلة فاجابوا باننا لسنا من جنس البشر حتى تفحص عن المشخص والمعين ففى اجابتهم ببيان الجنس الغير المطابق للسؤال تنبيه على خطاء السائل فى هذا الظن فكان المجيب يقول ليس الامر كما تظن من اننا من اشخاص الآدميين فتجيبك بما يعيننا وانما نحن من جنس الجن والتخطئة فى السؤال واردة (قوله اذ لانسلم انه) اى من فى اللغة للسؤال الخ (قوله وانه يصح) اى ولانسلم انه يصح (قوله بل يقال ملك) اى بل يقال فى جوابه ملك من عبد الله تعالى الخ (قوله كذا وكذا) اى الى الانبياء من عند الله وقوله مما يفيد الخ بيان لكذا وكذا اى واذا كان لايجاب الابذلك فتكون من لطلب العارض المشخص لذى العلم كما مر فان قلت ان السكاكى ادعى ان من فى قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما ياموسى للسؤال عن الجنس قلت كلامه ممنوع لم لايجوز ان يكون للسؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على انه يجوز ان يكون الجواب من الاسلوب الحكيم اشارة الى ان السؤال عن الجنس لايليق بجنابه تعالى انما اللائق السؤال عن اوصافه الكاملة فكأنه قيل لفرعون دع السؤال عن الجنس فانه معلوم البطلان لان ذاته تعالى لاتدخل تحت جنس بل اللائق بجنابه ان يسئل عن صفاته (قوله احد المتشاركين) هو بصيغة التثنية وهو اقتصار على اقل ما يحصل فيه الاشتراك والا فاى كما يسأل بها عما يميز احد المتشاركين يسأل بها عما يميز احد المتشاركات وقوله

(فى امر)

فى امر يعمهما متعلق بالمتشاركين و اتى المصنف بهذا لزيادة البيان و الايضاح للمشاركة اذا لامر الذى تشارك فيه الشيأن لايكون الاعاما لهما كذاقيل وفيه بحث لان المتشاركين فى دار اومال لايسأل باى عما يميز هما الا اذاجعلا داخلين تحت امر يعمهما ولوكان ذلك الامر يعمهما مفهوم المتشاركين فى هذا المال اوفى هذه الدار قاله عبد الحكيم وحاصل ماذكره المصنف انه اذاكان هناك امرايم شيئين اواشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وكان واحد منهما اومنها محكوماله بحكم وهو مجهول عند السائل الا انله وصفا عند غيره يميزه واريد تمييزه فانه يسأل باى عن ذلك الموصوف بوصف يميزه وهو صاحب الحكم لان العلم بالمشترك فيه وهو الامر العام مع العلم بثبوت الحكم لاحد الشيئين المشتركين اوالمشتركات لايستلزم بالضرورة العلم بتميز صاحب الحكم من الشيئين او الاشياء فيسأل باى عن الموصوف بالوصف المميزله فقول المصنف عما يميز المراد عن موصوف مايميز اى عن موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد اى انحن ام اصحاب محمد فالمسؤل عنه باى الاشخاص الموصوفون بالكون كافرين او الكون اصحاب محمد فقول الشارح بعدو يسألوا عما يميزاى عن موصوف مايميز وقوله مثل الكون آلخ تمثيل لمايميز فتأمل (قوله وهو) اى الامر الذى يعمهما مضمون الخ اعلم ان الامر المشترك فيه الذى قصد التمييز فيه تارة يكون هو ماا ضيفت اليه اى وتارة يكون غيره فالاول كمثال المصنف فانهما مشتركان فى الفريقية والذى يميز احدهما هو الوصف الذى يذكره المجيب مثل الكون انتم او اصحاب محمد ونحو اى الرجلين او الرجال عندك فالرجلان مثلا اشتركا فى الرجولية وهوامر يعمهما والذى يميز احدهما هو الوصف الذى يذكره المجيب والثانى كقوله تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه افضل الصلاة و السلام ايكم يأتينى بعرشها اى الانس والجن يأتينى بعرشها فان الاقرب فيه ان الامر المشترك فيه هوكون كل منهم من جند سليمان ومنقادا لامره و بهذا تعلم مافى قول الشارح وهو مضمون ماا ضيف اليه اى ويمكن بتكلف ان يجعل الامر المشترك فيه من هذا المثال مضمون المضاف اليه بمعنى كون كل منهما مخاطبا بالاضمار فتأمل (قوله نحو اى الفريقين الخ) هذا حكاية الكلام المشركين لعلماء اليهود فهم معتقدون ان احد الفريقين ثبت له الخيرية والفريقية تصدق على كل منهما ولم يتميز عندهم من ثبتت له الخيرية فكانهم قالوا نحن خيرام اصحاب محمد وقدا جابهم اليهود بقولهم انتم وقد كذبوا فى هذا الجواب والجواب الحق هو اصحاب محمد وكل من الجوابين حصل به التمييز (قوله اى احن الخ) هذا تفسير للفريقين (قوله قداشتركا فى الفريقية) لم يقل قداشتركا فى امر يعمهما وهو الفريقية لعله للاشارة الى ان قوله فى المتن فى امر يعمهما لاحاجة اليه الاالتأكيد ودفع التوهم كذا قال يس وقدعلمت مافيه (قوله وسألوا) اى الكافرون اعنى مشركى العرب احبار اليهود (قوله عما يميز احدهما) فى الكلام حذف كما مراى

قوله ولوكان ذلك الامر الخ هكذا فى النسخ ولم يظهر لى معناه فلعل العبارة فيهاسقط والا ل ولوكان ذلك الامر الذى يعمهما هو مفهوم المتشاركين الخ وليحرر بمراجعة وهو عبارة عبد الحكيم (مصححه)

وهو مضمون ما اضيف اليه اى (نحو اى الفريقين خير مقاما اى انحن ام اصحاب محمد) فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسألوا عما يميز احدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون اصحاب محمد عليه الصلاة والسلام غير قائلين

(و) يسأل (بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) اى كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلاثين فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعدبين كم ومميزها كما ذكرنا فى الخبرية فكم ههنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ (و) يسأل (بكيف عن الحال وبأين عن المكان ومتى عن الزمان) ماضيا كان او مستقبلا (وبايان عن) الزمان (المستقبل) قيل وتستعمل فى مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيامة

وسألوا عن موصوف مايميز اى سألوا عن الفريق الموصوف بالوصف الذى يميز احد الفريقين عن الآخر (قوله مثل الكون كافرين) اسم الكون ضمير نابت عنه ال وكافرين خبره اى مثل كونهم كافرين وقوله قائلين حال من الواو فى سألوايين بها من صدر منه القول اعنى قوله اى الفريقين خير مقاما ولو قال بدل قوله مثل الكون الخ مثل كون الجواب انتم واصحاب محمد كان اخصر واوضح (قوله ويسأل بكم عن العدد) اى المعين اذا كان مبهما فيقع الجواب بمايعين قدره كما يقال كم غنما ملكت فيقال مائة او الفا ولا يصح الجواب بالوف ومحل الاحتياج للجواب المعين لقدر العدد اذا كان السؤال بها على ظاهره كما مثلنا وقد يكون السؤال بها عن العدد على غير ظاهره كما فى الآية التى ذكرها المصنف كما قال الشارح فلا يحتاج لجواب (قوله اعشرين ام ثلاثين) بدل من كم (قوله مميز كم) اى وكم مفعول ثان لآتيناهم مقدم عليه وقوله فمن آية مميز كم فى الكلام حذف اى وانما كان المعنى ماذكر لان من آية مميز كم (قوله لما وقع الخ) اى لوقوع وهذا علة لزيادة من اى فلو لم تدخل من الزائدة على هذا التميز لتوهم انه مفعول للفعل (قوله كما ذكرنا) اى وهذا نظير ماذكرنا فى حكم الخبرية فى قول الشاعر سابقا

❊ وكم ذدت عنى من تحامل حادث ❊ وسورة ايام حززن الى العظم ❊

وان كانت كم هنا فى هذه الآية استفهامية على انه يجوز ان تكون هنا خبرية والمقام لا يأباه كما بينه الزمخشرى (قوله فكم هنا للسؤال عن العدد) هذا صريح فى بقاء كم على حقيقتها من الاستفهام وان الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توبيخ لهم بعدم ايقاظهم مع كثرة الآيات والفرق بين كم الاستفهامية والخبرية ان الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب فى ظن المتكلم والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول فى كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا الدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعى جوابا من مخاطب لانه مخبر والمتكلم مع الاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور فى مغنى اللبيب (قوله ولكن الغرض من هذا الاستفهام هو التقريع والتوبيخ) اى على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها وحينئذ فالمعنى قل لهم هذا الكلام فاذا اجابوك باننا آتيناهم آيات كثيرة فوبخهم على عدم الاتباع مع كثرة الآيات وانما كان الغرض من هذا الاستفهام التقريع والتوبيخ وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بنى اسرائيل لان الله تعالى علام الغيوب فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لاعلم الله نبيه بقدرها وتولى ذلك الاعلام فتعين ان يكون الغرض به التقريع والتوبيخ قيل ويصح ان يكون الاستفهام على ظاهره بان يكون القصد امر النبى صلى الله

(تعالى)

تعالى عليه وسلم ان يسئل بنى اسرائيل حقيقة ليعلم من جهتهم مقدار الآيات لانه لم يكن يعلمها بلا اعلام وقد تكون الحكمة انما هى فى علم مقدارها من جهتهم و على هذا فالمعنى سلهم عما آتيناهم من الآيات فيجيبونك عن عددها فاذا علمت ان كم فى الآية مستعملة فى حقيقتها وهو الاستفهام وان الغرض منه التوبيخ كما قال الشارح لا انها مستعملة فى التوبيخ سقط ماقيل اعتراضا على المصنف كان المناسب ذكر هذه الآية بعد قوله ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا الخ لان الكلام هنا فى الاستفهام الحقيقى ولايصح التمثيل بذلك هنا تأمل (قوله ويسئل بكيف عن الحال) اى الصفة التى عليها الشئ كالصحة والمرض والركوب والمشى فيقال كيف زيد او كيف وجدت زيدا اى على اى حال وجدته فيقال صحيح او مريض و يقال كيف جاء زيد فيقال راكبا او ماشيا وليست كيف ظرفا وان كان يقال فى تفسيرها فى اى حال وجدته لانه تفسير معنوى كما يقال فى تفسير الحال فى قولنا جاء زيد راكبا اى جاء فى حالة الركوب وانما هى بحسب العوامل ففى قولنا كيف وجدت زيدا تكون مفعولا او حالا و فى قولنا كيف زيد تكون خبرا (قوله عن المكان) فيقال اين جلست بالامس مثلا وجوابه امام الامير وشبهه ونحو اين زيد وجوابه فى الدار او فى المسجد مثلا (قوله ماضيا كان او مستقبلا) فيقال فى الماضى مثلا متى جئت والجواب سحرا او نحوه و يقال فى المستقبل متى تأتى فيقال بعد شهر وكان يمكن الشارح ان يزيد وحالا لانه يسئل بمتى عنه ايضا خلافا لما يوهمه اقتصاره (قوله عن الزمان المستقبل) فيقال ايان يثمر هذ الغرس فيقال بعد عشرين سنة مثلا و يقال ايان تأتى فيقال بعد غد وظاهر المصنف ان ايان للاستقبال ولو وقع بعدها اسم نحو ايان مرساها وقال ابن مالك انها للمستقبل اذا وليها فعل بخلاف ما اذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى ايان مرساها قال بعضهم وفيه نظر لان مرساها مراد به الاستقبال اذ المراد ايان الزمان الذى ترسى وتستقر فيه هل هو زمان قريب او بعيد قيل ان اصل ايان اى اوان فحذفت احدى الياءين من اى والهمزة من اوان فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصار ايان ورد ذلك بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى ان يكون اصله ذلك لانه تثقيل فى مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن يأبى التصريف المذكور انتهى فنارى (قوله قيل وتستعمل فى مواضع التفخيم) اى فى المواضع التى يقصد فيها تعظيم المسؤل عنه والتهويل بشانه ثم ان هذا الكلام يحتمل ان يكون المراد منه انها لا تستعمل الا فى مواضع التفخيم فتكون مختصة بالامور العظام نحو ايان مرساها و ايان يوم الدين وعلى هذا فلا يقال ايان تنام كما قاله السيد و يحتمل ان المراد منه انها تستعمل للتفخيم كما تستعمل فى غيره وهو ظاهر كلام النحويين حيث قالوا انها كمتى تستعمل للتفخيم و غيره (قوله يسئل ايان يوم القيامة) اى فقد استعملت ايان مع يوم القيامة للتهويل والتفخيم بشانه وجواب هذا السؤال

يومهم على النار يفتنون فان قلت ان الاخبار بايان عن يوم القيامة مشكل وذلك لان اسم الزمان لا يخبر به الا عن الحدث ولايخبر به عن الجثة و يوم القيامة كالجثة قلت فى الكلام حذف مضاف والتقدير ايان وقوع يوم القيامة اى يوم القيامة يقع فى اى زمان فلم يلزم الاخبار المذكور فان قلت ان السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من اسماء الزمان يلزم عليه ان يكون للزمان زمان يقع فيه قلت يجوز ان يعتبر الاخص ظرفا للاعم والعكس وماهنا من هذا القبيل وذلك لان المستقبل اعم من يوم القيامة لانه من النفخة الثانية الى دخول اهل الجنة الجنة واهل النار النار واعترض على المصنف والشارح فى تمثيلهما بايان يوم القيامة وايان يوم الدين بانه كلام محكى عن الانسان الذى يحسب ان لن يجمع الله عظامه وهو لايقصد تفخيم يوم القيامة لانه لايقر به اللهم الا ان يقال ان التفخيم قد تحقق باعتبار ان هذا القائل يقول هذا السؤال بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء به وانكارا عليه او يقال ان هذه الحكاية عن ذلك الانسان بالمعنى وعبر فيها بما يقتضى التفخيم اشعارا بعظم اليوم فى نفسه وان كان الجاحد لايقر به (قوله وانى) اى الاستفهامية وقوله تستعمل الخ يحتمل ان تكون حقيقة فى الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وان تكون مجازا فى احدهما وسيأتى فى الشارح (قوله تارة) اى مرة بعد مرة كما فى الصحاح فجردت عن بعض معناها (قوله ويجب ان يكون بعدها فعل) اى بخلاف كيف وظاهره انه لافرق بين الماضى وغيره وهو كذلك فالاول كالآية المذكورة والثانى كقوله تعالى انى يحيى هذه الله بعد موتها (قوله فأتوا حرثكم انى شئتم) قيل ان انى فى هذه الآية غير الاستفهامية اذلو كانت كذلك لاكتفت بما بعدها لان من شرط الاستفهام ان يكتفى بما بعده من فعل نحو انى يكون لى ولد او اسم نحو انى لك هذا بل هى شرطية بمعنى كيف الشرطية وجوابها محذوف اى انى شئتم فأتو او حذف الجواب لدلالة فأتوا عليه وحينئذ فتمثيل المصنف وغيره لانى الاستفهامية بالآية فيه نظر فالاولى التمثيل بانى يحيى هذه الله بعد موتها وفيه ان جعلها استفهامية على الوجه الذى ذكره الشارح ظاهر وحينئذ فلا حاجة لتكلف الحذف وذكر الضحاك ان انى فى الآية بمعنى متى وانه معنى ثالث لها ويرده سبب النزول وهو ماروى ان اليهود كانوا يقولون من باشر امرأته من دبرها فى قبلها جاء الولد احول فذكر ذلك عند رسول الله فنزلت الآية (قوله اى على اى حال) تفسير لها بمعنى كيف والعامل فى انى هذه فأتوا او ورد العلامة ابو حيان على ذلك ما حاصله ان انى اذا كانت شرطية او استفهامية لها الصدر فلا يعمل فيها ماقبلها تأمل وقوله على اى حال اى من قيام او اضطجاع وقوله ومن اى شق اى من خلف او امام (قوله المأتى) بفتح التاء اى مكان الاتيان (قوله موضع الحرث) اى وهو القبل دون الدبر ومما يؤيد ذلك ان الله قال فى آية فأتوهن من حيث امركم الله اذ يفهم منه ان ثم موضعا لم يؤمر بالاتيان منه وهو غير الدبر

وانى تستعمل تارة بمعنى كيف) ويجب ان يكون بعدها فعل (نحو فأتوا حرثكم انى شئتم) اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو (واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا) اى من اين لك هذا الرزق الآتى كل يوم

قوله ومما يؤيد ذلك ان الله قال فى آية الخ هكذا فى النسخة المجموع منها ولا معنى له فلعل العبارة محرفة او فيها سقط والاصل ومما يؤيد ذلك ان الله قال فى الآية قبلها او قوله فى آية قبلها او مما يؤيد ذلك التقييد فى آية الخ او نحو ذلك وليحرر (مصححه)

مأمور بالاتيان منه اجماعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر واخذ الشيعة من الآية جواز اتيان المرأة فى دبرها وتأولوا الآية على ان المراد فأتوا حرثكم اى ذات الحرث وهى النساء فيصدق بالاتيان فى اى موضع ورد عليهم بان الحرث بمعنى المحروث وهو القبل فشبه الفرج بالارض المحروثة والمنى بالبذر والذكر بالمحراث والولد بالنبات (قوله ولم يجئ انى زيد) اى من غير ايلاء الفعل لها وهذا محترز قوله ويجب ان يكون بعدها فعل (قوله بمعنى كيف هو) اى اصحيح ام سقيم (قوله واخرى بمعنى من اين) اى وهذه لا يجب ان يكون بعدها فعل وظاهره ان انى فى تلك الحالة متضمنة لمعنى الاسم والحرف معا وهما الظرفية والابتدائية وسيأتى عن بعض النحاة ما يخالف ذلك قال فى عروس الافراح والفرق بين انى ومن اين ان انى سؤال عن المكان الذى دخل فيه الشئ ومن اين سؤال عن المكان الذى برز عنه الشئ آه (قوله اى من اين لك هذا الرزق الخ) اى وليس المراد كيف لك هذا بدليل قولها قالت هو من عند الله (قوله الآتى كل يوم) لانه كان يجد عندها فاكهة الشتاء فى الصيف وفاكهة الصيف فى الشتاء ثم انه ليس المراد المكان حقيقة وانما يراد به ما يراد من قولهم من اى وجه نلت ما نلت (قوله وقوله تستعمل) اى دون ان يقول وضعت (قوله اشارة الى انه) اى انى وقوله مشتركا اى اشتراكا لفظيا وقوله بين المعنيين اى معنى كيف ومن اين (قوله ويحتمل ان يكون الخ) عطف على يحتمل الاول اى واشارة الى انه يحتمل ان يكون معناه الخ وحاصل كلام الشارح ان المصنف عبر بتستعمل اما للاشارة الى انه اى انى يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وانه حقيقة فيهما وان يكون حقيقة فى احدهما مجازا فى الآخر واما للاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان انى اذا لم تكن بمعنى كيف معناه اين دائما لكن تكون من قبلها اما مقدرة كما فى الآية او ظاهرة كما فى البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من اين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمار من او بدونه والحاصل ان المصنف انما عبر بتستعمل دون وضعت اشارة الى انه يحتمل احتمالات ثلاثة وهذا ما يفيده كلام المطول وسم والذى فى الحفيدان قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله واخرى بمعنى من اين وان الاولى للشارح ان يقول وقوله بمعنى من اين معناه اين فيكون نصا فى تعلقه بالاستعمال الثانى (قوله ويحتمل ان يكون معناه) اى معنى انى وقوله اين اى لا مجموع من اين وقوله الا انه اى انى (قوله من اين الخ) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة له وقوله من انى الظاهر انه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله اى من انى عشرون والجملة مؤكدة لما قبلها ويحتمل ان يكون تأكيدا فالمراد من اين مع وجود الفصل انتهى يس (قوله على ما ذكره الخ) متعلق بقوله ان يكون معناه الخ (قوله ثم ان هذه الكلمات الخ) انما عبر بالكلمات ليشمل الاسم منها والحرف (قوله كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام) اى الذى هو اصلها فيكون استعمالها فى ذلك الغير مجازا

وقوله تستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الآخر مجازا ويحتمل ان يكون معناه اين الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله من اين عشرون لنا من انى* او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اى من انى اى من اين على ما ذكره بعض النحاة (ثم ان هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام) مما يناسب المقام.

لمناسبة بين المعنى الاصلى وذلك الغير مع وجود القرينة الصارفة عن ارادة ذلك المعنى الاصلى الذى هو الاستفهام وماذكرناه من ان استعمال تلك الكلمات الاستفهامية فى تلك المعانى المغايرة للاستفهام مجاز هو مايفيده كلام الشارح فى المطول والظاهر انه مجاز مرسل كما يأتى بيانه (قوله بحسب معونة) اى اعانة القرائن الدالة على تعيين ماناسب المقام وهو متعلق بتستعمل او بمحذوف اى وتعيين ذلك الغير (قوله كالاستبطاء) اى تأخر الجواب (قوله نحو كم دعوتك) اى نحو قولك لمخاطب دعوته فابطأ فى الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام المتكلم عن عدد الدعوة لجهله به اذلا يتعلق به غرض فقرينة الابطاء مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جهل المخاطب بالعدد دالة على قصد الاستبطاء والعلاقة السببية وبيان ذلك ان السؤال عن عدد الدعوة الذى هو مدلول اللفظ مسبب عن الجهل بذلك العدد والجهل به مسبب عن كثرته عادة اذ يبعد جهل القليل وكثرته مسببة عن الاستبطاء فاطلق اسم المسبب واراد السبب ولو بوسائط والاولى اسقاط الوسائط التى لاحاجة لها وذلك بان تقول الاستفهام عن عدد الدعاء مسبب عن تكرير الدعوة وتكريرها مسبب عن الاستبطاء فهو من باب استعمال اسم المسبب فى السبب ومثل ماقيل هنا يقال فيما مثل به ايضا من قوله تعالى متى نصر الله فالاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم استبعاده عادة او ادعاء اذ لو كان قريبا كان معلوما بنفسه او باماراته الدالة عليه واستبعاده يستلزم استبطاءه (قوله لانه) اى الهدهد كان لايغيب الخ وهذا علة لمحذوف اى وانما كان الغرض من هذا التركيب التعجب لانه الخ (قوله فى عدم ابصاره) اى وهو عدم ابصاره له ففى بمعنى من البيانية او انه من ظرفية المطلق فى المقيد اى تعجب من حال نفسه المتحقق فى عدم ابصاره اياه كذا ذكر بعضهم وهذا مبنى على ان المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة اى شئ ثبت لى فى حال كونى لاارى الهدهد اى حالة حصلت لى منعتنى رؤيته فالاولى ان يقال المعنى تعجب من حال نفسه فى وقت عدم ابصاره فالمراد بحال نفسه هنا الحالة التى قامت به وقت عدم رؤية الهدهد مع حضوره بحسب ظنه او لافكانت سببا لعدم الرؤية وتلك الحالة اماغفلة بصره اومرض عينيه اونحو ذلك (قوله ولايخفى الخ) علة لمحذوف عطف على قوله تعجب من حال نفسه اى لا انه استفهم عنها اذ لايخفى انه لامعنى لاستفهام العاقل كسليمان عن حال نفسه لان العاقل ادرى بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنها من الغير ولما امتنع حمل الكلام على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية حمل على التعجب مجازا لان السؤال عن الحال وهو السبب فى عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعا او ادعاء اذ التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من ادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة السبب فاستعمال

بحسب معونة القرائن (كالاستبطاء نحو كم دعوتك والتعجب نحو مالى لاارى الهدهد) لانه كان لايغيب عن سليمان عليه الصلاة والسلام الا باذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه فى عدم ابصاره اياه ولايخفى انه لامعنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالى لااراه على معنى انه لايراه وهو حاضر لساتر

لفظ الاستفهام في التعجب مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم في اللازم وما ذكره الشارح من ان العاقل لا يستفهم عن حال نفسه من الغير لا يرد عليه ان المريض يسئل الطبيب عن حاله لان المريض انما يسئل عن سبب مرضه او عما ينفعه لا عن كونه مريضا ثم ان ما ذكره الشارح من انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ظاهر بالنسبة للاحوال التي لا تخفى على صاحبها كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حالي اي انا نائم او قاعد او انا جائع اولا واما الاحوال المنفصلة او ما في حكمها مما تخفى عليه فيجوز ان يستفهم الانسان عنها كأن يقال ما بالي او ذي دون سائر المسلمين اي ما السبب الذي صار متعلقا بي وحالا من احوالي فاوجب اذيتي ومن المعلوم ان السبب في عدم رؤيته للهدهد حال منفصلة عنه وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل ولما امكن حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن السؤال عنها اجرى الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي عند الزمخشري واليه اشار الشارح بقوله وقول صاحب الكشاف الخ وهو مبتدأ خبره يدل الخ (قوله وهو حاضر) اي والهدهد حاضر وهذه الجملة حالية وقوله لساتر متعلق بقوله لا يراه وحاصله ان سليمان جازم بعدم رؤيته مع حضوره ومتردد في السبب المانع له من الرؤية مع حضوره هل هو ساتر ستره عنه او غير ذلك ككونه خلفه او على يمينه او يساره فسأل الحاضرين عن ذلك السبب الذي منعه فقال لهم مالي لا ارى الهدهد اي ما السبب في عدم رؤيتي له والحال انه حاضر هل هو ساتر ستره عني او غير ذلك ككونه خلفي كذا قرر شيخنا العدوي ويوافقه ما في سم وفي ابن يعقوب في بيان كلام الزمخشري المذكور هنا ما محصله ان سليمان لما نظر لمكان الهدهد فلم يبصره تردد في السبب المانع له من الرؤية هل هو ساتر تعلق به فمنعه من الرؤية مع كونه حاضرا اوليس هو ساترا مع كونه حاضرا بل غيبته فلما تردد في ذلك السبب سأل الحاضرين عن ذلك السبب الذي اوجب له منع الرؤية من كونه ساترا او غيبته عنه بلا اذن فقال لهم مالي لا ارى الهدهد اي ما السبب في عدم رؤيتي له هل هو ساتر ستره عني مع كونه حاضرا او غيبته بلا اذن آه وربما كان التقرير الاول اقرب لكلام شارحنا وعلى كل من التقريرين فالمسؤل عنه ليس حالا من احوال نفسه فلذا صح السؤال عنه (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره (قوله او غير ذلك) اي ككونه خلفه (قوله ثم لاح) اي ظهر له لا على وجه الجزم بدليل قوله بعد ذلك كأنه يسئل الخ (قوله فاضرب عن ذلك) اي عما ذكر من الجزم بحضوره المشار له بقوله وهو حاضر والمراد اضرب السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوي الامرين والاحتمال الاول هنا يناسب الاحتمال الاول المذكور سابقا والثاني هنا يناسب الثاني فيما مر وقوله فاضرب عن ذلك اي حال كونه مستفهما بقوله ام كان من الغائبين اي بل اكان من الغائبين فام منقطعة لا متصلة لان شرطها وقوع الهمزة قبلها (قوله كأنه يسئل

ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غائب كأنه يسئل عن صحة ما لاح له يدل على ان الاستفهام على حقيقته

قوله لظنه حضوره لعل الاصوب حذفه بدليل قوله بعد فاضرب عن ذلك اي عما ذكر من الجزم بحضوره تأمل (مصححه)

عن صحة مالاح له) اى هل مالاح له من كونه غائبا صحيح ام لا وضمير كأنه لسليمان (قوله يدل على ان الاستفهام على حقيقته) كذا فى بعض النسخ من غير زيادة لا قبل يدل وهى ظاهرة ويوافقها ماقاله العلامة السيد فى شرح المفتاح ونصه الذى يظهر مما ذكره صاحب الكشاف حمل مالى على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى اى امر ثبت لى وتلبس بى فى حال عدم رؤيتى الهدهد اهناك ساتر او مانع آخر آه وفى بعض النسخ لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته بادخال لا على يدل وهذه النسخة مشكلة فان قوله على معنى انه لا يراه لساتر او غير ذلك والحال انه حاضر صريح فى انه استفهام حقيقى عن السبب الذى اوجب منع الرؤية ماهو واجيب عن هذه النسخة بان مراد الشارح عدم الدلالة قطعا لاحتمال ارادة التعجب وهذا لا ينافى ظهوره فى حقيقة الاستفهام كما قال السيد فلا مخالفة بين كلام الشارح حتى على هذه النسخة وبين كلام السيد وحاصل مافى المقام ان عدم الرؤية قد يكون لحائل فى جانب الرائى وقد يكون لحائل فى جانب المرئى فقوله مالى لا ارى الهدهد ان كان استفهاما عن حائل فى جانب الرائى يوجب عدم الرؤية فلا يمكن حمل الاستفهام على حقيقته اذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وان كان الاستفهام عن حائل فى جانب المرئى يوجب عدم الرؤية كالساتر فيجوز ان يكون الاستفهام على حقيقته فان قصد به التعجب وجهل ارادة المعنى الحقيقى بمجرد الانتقال كان كناية وان قصد به المعنى الحقيقى مع التعجب كان من مستتبعات الكلام وبهذا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وظهر الجمع بين كلام الشارح من ان كلام صاحب الكشاف لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته على النسخة الثانية وبين كلام السيد فى شرح المفتاح القائل ان كلام صاحب الكشاف ظاهر فى ان الاستفهام على حقيقته لما علمت ان مراد الشارح عدم الدلالة قطعا ومراد السيد ظهوره فى حقيقة الاستفهام آه عبد الحكيم (قوله فاين تذهبون) اى فليس القصد الاستفهام عن مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانهم لا مذهب لهم ينجون به والعلاقة بين الاستفهام المدلول لذلك اللفظ وبين التنبيه المذكور اللزوم وبيان ذلك ان الاستفهام عن الشئ كالطريق فى هذا المثال يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة كان ذلك غفلة منه عن الالتفات لتلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيها له على ضلاله فالاستفهام عن ذلك يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا قال السيد فاستعمال صيغة الاستفهام فى التنبيه المذكور من استعمال اسم الملزوم فى اللازم قال عبد الحكيم ولك ان تجعل اللفظ مستعملا فى الاستفهام ليتوصل به الى التنبيه على طريق الكناية او تجعل اللفظ مستعملا فى الاستفهام مع التنبيه على انه من مستتبعات الكلام وكذا يقال فيما سيجئ بعد

(والتنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم اؤدب فلانا اذا علم) المخاطب (ذلك) وهو انك ادبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمل على السؤال

(واعلم)

(والتقرير) اى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه(بايلاء المقرر به الهمزة)اى بشرط ان يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به (كمامر) فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول اضربت زيدا فى تقريره بالفعل وأأنت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت

واعلم ان استعمال اداة الاستفهام فى التنبيه المذكور دون التوبيخ بكونه طريق ضلال يتضمن معنى لطيفا وهو الاشارة الى ان كون ذلك الامر ضلالا امر واضح يكفى فى العلم به مجرد الالتفات وايهام ان المخاطب اعلم بتلك الطريق من المتكلم من حيث اتيانه له بالاستفهام الذى من شأنه انه انما يوجه لمن هو اعلم بالمستفهم عنه وكثيرا ما يؤكد استعمال الاستفهام فى التنبيه على الضلال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق الصواب ياهذا الى اين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا تعلم ان التنبيه على الضلال لايخلو عن الانكار والنفى (قوله اذا علم المخاطب ذلك) هذا ظرف لمحذوف اى وانما يكون هذا وعيدا اذا علم المخاطب المسئ للأدب ذلك التأديب الحاصل منك لفلان اى وانت تعلم انه يعلم ذلك فلا يحمل كلامك حينئذ على الاستفهام الحقيقى لانه يستدعى الجهل وهو عالم انك عالم بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهيتك للاساءة المقتضية للزجر بالوعيد والعلاقة بين الاستفهام والوعيد اللزوم فان الاستفهام ينبه المخاطب على جزاء اساءة الادب وهذا يستلزم وعيده لاتصافه باساءة الادب فهو مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم فى اللازم ولك ان تجعل الكلام من قبيل الكناية بان تجعل اللفظ مستعملا فى الاستفهام لينتقل منه الى الوعيد اومستعملا فيهما على ان يكون الوعيد من مستتبعات الكلام (قوله والتقرير) اى الاعتراف بالشئ واستعمال صيغة الاستفهام فى ذلك مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد كما يأتى بيانه (قوله اى حمل المخاطب) من اضافة المصدر للمفعول اى حمل المتكلم المخاطب على الاعتراف بالامر الذى استقر عنده من ثبوت شئ اونفيه كما يأتى فى نحو اليس الله بكاف عبده وأأنت قلت للناس الآية (قوله والجائه اليه) اى الى الاقرار والالجاء قوة الطلب وهذا تفسير لما قبله والجاء المخاطب للاعتراف بالامر يكون لغرض من الاغراض كأن يكون السامع منكرا لوقوع ذلك الفعل من المخاطب فتريد ان تسمعه منه من غير قصد لحقيقة الاستفهام المستلزم للجهل اويكون فى السماع منه تلذذ بسبب المراجعة فى الخطاب (قوله بايلاء الخ) متعلق بمحذوف حال اى حال كونه ملتبسا بايلاء المقرر به وهو مايعرفه المخاطب للهمزة والحال تفهم الشرطية ولذا قال الشارح اى بشرط ان يذكر الخ (قوله ماحمل المخاطب الخ) اى لفظ حمل المخاطب بقرينة قوله يذكر وقوله على الاقرار به اى بمدلوله (قوله من ايلاء المسؤل عنه الهمزة) اى فاذا صرف الاستفهام للتقرير كان الوالى للهمزة هو المقرر به لان التقرير اى حمل المخاطب على الاقرار تابع للاستفهام لان الجواب فى الاستفهام اقرار فالاستفهام حمله على الاقرار فى الجملة فيعتبر فى التقرير مايعتبر فى اصله والكاف فى قول المصنف كمامر للتشبيه اى ايلاء مثل الايلاء الذى مر فى حقيقة الاستفهام وتوضيحه ان الهمزة قد سبق انها تأتى للاستفهام وقد تأتى للتقرير وللانكار

فاذا أتت لهما وليهما المقرر به والمنكر كما يليها المستفهم عنه فى حال كونها للاستفهام وحينئذ فيأتى فى حالة كونها للتقرير والانكار التفصيل الذى مر فى الاستفهام من كون المقرر به او المنكر اما الفعل او الفاعل او المفعول او الحال او غيرها من الفضلات فتى كان المقرر به او المنكر واحدا من هذه كان واليا للهمزة كما ان المستفهم عنه اما ان يكون هو الفعل او الفاعل او المفعول او الحال او غيرها من الفضلات فتى كان المستفهم عنه واحدا من هذه كان واليا للهمزة (قوله فى تقريره) اى المخاطب بالفعل اى اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل فانت عالم بانه ضربه ولكن قصدت تقريره بالفعل لغرض من الاغراض التى مرت ونحوها (قوله وأ أنت ضربت فى تقريره بالفاعل) اى المعنوى لا الاصطلاحى لان انت مبتدأ ومثله قوله تعالى حكاية ءانت فعلت هذا بآلهتنا ياابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل حمله على الاقرار بان الكسر لم يكن الا منه ويدل لهذا اشارتهم للفعل فى قوله تعالى ءانت فعلت هذا فانها تقتضى ان المطلوب الاقرار بالفاعل لا بالفعل وقول ابراهيم لهم بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل (قوله وعلى هذا القياس) اى قياس بقية الفضلات فتقول افى الدار زيد فى تقريره بالمجرور وارا كبا جئت فى تقريره بالحال (قوله وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت) اى كما يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه اى انه يطلق باطلاقين بطريق الاشتراك والذى قصده المصنف من المعنيين هو المعنى الاول اعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه ولذا اقتصر الشارح عليه فى حل المتن والدليل على ان المصنف قصد ذلك المعنى لفظه فى قوله بعد بايلاء المقرر به اذ لو قصد المعنى الآخر لقال بايلاء المقرر وحذف قوله به وعطف التثبيت على التحقيق فى كلام الشارح للتفسير فالمراد بالتحقيق تحقيق النسبة وتثبيتها واعلم ان استعمال الاستفهام فى كل من معنى التقرير بالجواب مع سبق جهل المستفهم فاستعمل لفظه فى مطلق طلب الاقرار ثم فى طلب الاقرار من غير سبق جهل وقول بعضهم العلاقة اللزوم لان الاستفهام عن امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره لكونه معلوما له فيه ان اللزوم لا يكفى فى بيان العلاقة لوجوده فى جميع العلاقات والعلاقة فى الثانى قبل الاطلاق والتقييد لان الاستفهام عن الشئ يستلزم تحقيقه وتثبيته بالجواب فاستعمل اللفظ فى مطلق التحقيق والتثبيت وفيه ان هذا ليس هو الاطلاق والتقييد المعتبر علاقة كما هو ظاهر وقيل ان العلاقة اللزوم لان الاستفهام يلزمه التحقيق والتثبيت وفيه مامر من البحث فلعل الاولى ان استعمال الاستفهام فى التحقيق على طريق الكناية او انه من مستتبعات الكلام كما مر (قوله بمعنى انك ضربته البتة) قال سم ينبغى ان يكون المراد انه ان كان ضرب المخاطب مجهولا

فيقال اضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة (والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون) اى بايلاء المنكر الهمزة كالفعل فى قوله اتقتلنى والمشرفى مضاجعى والفاعل فى قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك والمفعول فى قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا واما غير الهمزة فيجئ للتقرير والانكار لكن لايجرى فيه هذه التفاصيل ولايكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه

لنفسه فالمقصود اخباره به على وجه التثبيت وان كان معلوما له فالمقصود تثبيت اعلامه بكونه معلوما كأنه يقول هذا معلوم قطعا فلا تطمع فى انكاره فتأمل (قوله والانكار) بالجر عطف على الاستبطاء وقوله كذلك حال من الانكار والمشار اليه التقرير اى حال كون الانكار مماثلا للتقرير فى ايلاء المنكر الهمزة فقول الشارح بايلاء الخ بيان للمراد من التشبيه وانظر لم فصل الشارح بين المفسر والمفسر بالمثال وذكر مثالا لما يكون المنكر فيه المفعول مع ان مثال المصنف وهو قوله اغير الله تدعون مثال له فلو ذكر التفسير قبل المثال ووطأ لمثال المصنف بقوله والمفعول كان احسن وفى بعض النسخ اسقاط المثال بعد قوله كذلك وعليه فلا اشكال والعلاقة بين الاستفهام والانكار ان المستفهم عنه مجهول والمجهول منكر اى ينفى عنه العلم فاستعمل لفظ الاستفهام فى الانكار لهذه الملابسة المصححة للمجاز الارسالى بمعرفة القرائن الحالية قاله ابن يعقوب وذكره غيره ان انكار الشئ بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه يستلزم عدم توجه الذهن اليه وهو يستلزم الجهل به والجهل يقتضى الاستفهام والاحسن ان يقال ان استعمال الاستفهام فى الانكار اما كناية او انه من مستتبعات الكلام كما مر (قوله اغير الله تدعون) فالدعاء مسلم والمنكر كون المدعو غير الله (قوله بايلاء الخ) وذلك لان مآل الانكار الى النفى فكما ان اداة النفى تدخل على ما اريد نفيه كذلك تدخل ايضا على ما اريد انكاره من الفعل وما بعده (قوله اتقتلنى الخ) تمامه * ومسنونة زرق كانياب اغوال * قال الشارح فى اول بحث التشبيه اى يقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى والحال ان مضاجعى سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محدودة النصال صافية مجلوة آه وهذا يقتضى ان قوله اتقتلنى بالياء التحتية لا بصيغة الخطاب وانما لم يكن هذا من انكار الفاعل اعنى كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلا وانما يقتله غيره لان الشاعر ذكر ماهو مانع من الفعل حيث قال والمشرفى الخ فانه مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لانه معه لكل احد لا لهذا الرجل فقط وحينئذ فلا يكون الانكار متوجها للفاعل لعجزه بوجود المانع فتعين ان يكون الانكار متوجها الى نفس الفعل (قوله والفاعل) اى اللغوى لا الاصطلاحى كما مر (قوله اهم يقسمون الخ) اى فالمنكر كونهم هم القاسمين لا نفس القسمة للرحمة لان القاسم لها هو الله تعالى (قوله اغير الله اتخذ وليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله واما اصل الاتخاذ فلا يتعلق به انكار وهذا بخلاف قوله تعالى اتتخذ اصناما آلهة فان الاتخاذ منكر وغير مسلم (قوله واما غير الهمزة الخ) هذا جواب عما يقال ان تقييد المصنف بالهمزة فى قوله بايلاء المقرر به الهمزة وقوله بعد والانكار كذلك يقتضى ان كلا من التقرير والانكار لا يكون بغير الهمزة وليس كذلك (قوله فيجئ للتقرير والانكار) هذا جواب اما وقد حذف جوابها فى المطول وهو سائغ (قوله هذه التفاصيل) اى من ان التقرير يكون لما وليها من الفعل او الفاعل او المفعول او غيره من

الفضلات ومن ان الانكار كذلك يكون لما وليهامن الفعل او الفاعل او المفعول او غيره من الفضلات ووجه ذلك ان غيرها انما يكون لشئ مخصوص فهل مثلا موضوعة لطلب التصديق فاذا استعملت فى التقرير او الانكار كانت لتقرير النسبة الحكمية او انكارها فقط كما يقال هل زيد عاجز عن اذيتى عندظهور عجزه وغير هل من ادوات الاستفهام يعنى ماعدا الهمزة انما يكون للتقرير بما يطلب تصوره بها وهو مدلولاتها او لانكاره من العدد والزمان والمكان والحال والعاقل وغيره ككم اعتدك ومن ذا ضربت وماذا صنعتُ معكم عند قيام القرينة فى الكل على ان المراد التقرير او الانكار وحينئذ فلا يأتى فى غير الهمزة ان يكون لتقرير او انكار كل ماوليها من فعل او فاعل او مفعول او غيره من الفضلات (قوله ومنه اليس الله الخ) انما فصله لان فيه الاعتبارين انكار النفى وتقرير الاثبات اولما فى هذا المثال من الخلاف كما يأتى بيانه (قوله للانكار) اى الابطالى كما فى المغنى (قوله اليس الله بكاف عبده) اى فليس المراد به الاستفهام بل المراد انكار مادخلت عليه الهمزة وهو عدم الكفاية فيكون المراد الاثبات فلذا قال المصنف اى الله كاف له فانكار النفى ليس مقصودا بالذات بل وسيلة للاثبات على ابلغ وجه وهذا الكلام ردعلى من يتوهم من الكفرة ان الله تعالى ليس بكاف عبده (قوله لان انكار النفى نفى له) اى للنفى وهذه مقدمة صغرى والكبرى المذكورة فى المتن ومجموعهما دليل على ماذكر من ان المراد من الآية الاثبات (قوله ونفى النفى اثبات) اى للمنفى وانما كان كذلك لانه لاواسطة بينهما فحيث انتفى احدهما ثبت الآخر قال سم واذا تأملت امثلة الانكار وجدت معنى النفى فى جميعها لكن تارة يكون لنفس المذكور وتارة يكون لياقته وانبغائه كما فى اعصيت ربك الآتى وبهذا تعلم صحة اطلاق ان الاستفهام الانكارى فى معنى النفى (قوله وهذا المعنى) اى تحقيق ان الله تعالى كاف عبده (قوله ان الهمزة فيه) اى فى هذا التركيب وهو اليس الله بكاف عبده (قوله للتقرير بما دخله النفى) وعلى هذا فيصح ان يقال ان الهمزة فيه للتقرير كما يصح ان يقال انها للانكار ومثل اليس الله بكاف عبده قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من الكلام الذى دخلت عليه الهمزة من اثبات كما فى آية اليس الله بكاف عبده او نفى كما فى آية أأنت قلت للناس الخ ومن هذا تعلم ان شرط المصنف فيما سبق ايلاء المقرر به الهمزة ليس كليا كذا ذكر الفنارى وفى الغنيمى ان قلت ان جعل الهمزة فيما ذكر للتقرير لايناسب مامر للمصنف من ان المقرر به يجب ان يلى الهمزة والوالى للهمزة هنا النفى والهمزة ليست لتقريره بل لتقرير المنفى قلت ماسبق محمول على ما اذا اريد التقرير بمفرد من فعل او فاعل او مفعول او غيرها فحينئذ اريد التقرير بواحد منها وجب ان يلى الهمزة وماهنا محمول على ما اذا اريد

(ومنه) اى من مجئ الهمزة للانكار (اليس الله بكاف عبده اى الله كاف له) لان انكار النفى نفى له (ونفى النفى اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير) اى لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفى) وهو الله كاف (لابالنفى) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لايجب ان يكون بالحكم الذى دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب

من ذلك الحكم اثباتا اونفيا وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى وامى الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير اى بما يعرفه عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم لابانه قد يقال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دل على ان صورة انكار الفعل ان يلى الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لايلى فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله (ولانكار الفعل صورة اخرى وهى نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما)

التقرير بالحكم فاذا اريد ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم الذى اشتمل عليه الكلام الذى فيه الهمزة وان لم يكن واليالها كما ذكره الشارح آه وهو موافق لما ذكره الفنارى من ان اشتراط المصنف فيما سبق ايلاء المقر به الهمزة ليس كليا وذكر العلامة يس ان قول الشارح فالتقرير لايجب الخ اى عند القائل ان الهمزة فى الآية المذكورة ونحوها للتقرير كالزمخشرى فى بعض المحال لاعند المصنف لان الهمزة فى هذا عنده للانكار لاللتقرير وان قول من قال ان قول المصنف سابقا والتقرير بايلاء المقر به الهمزة لايصح كليا فيه نظر لان المصنف لايوافق هذا القائل فى جعل الهمزة للتقرير فى هذا بل جعلها للانكار ولاشك ان المنكر ولى فيها الهمزة ولما فى هذا المثال من الخلاف فصله بقوله ومنه وحينئذ فكلام المصنف يصح كليا على مختاره (قوله من ذلك الحكم) اى مما يتعلق بذلك الحكم الداخلة عليه الهمزة مثلا أأنت قلت للناس الخ الحكم فيه ثبوت قوله للناس اتخذونى الخ والذى يتعلق به عدم القول لهم ذلك (قوله اثباتا او نفيا) تعميم فيما يعرفه المخاطب من الحكم الذى اشتمل عليه الكلام الذى فيه الهمزة اى كان مايعرفه المخاطب اثباتا او نفيا اى ذا اثبات او نفى او مثبتا او منفيا (قوله وعليه) اى وقد ورد عليه اى على النفى (قوله بما يعرفه عيسى من هذا الحكم) اى مما يتعلق بهذا الحكم وهو انه لم يقل اتخذونى وامى الهين من دون الله فاذا اقر عيسى بما يعلم وهو انه لم يقل ذلك انقطعت اوهام الذين ينسبون اليه ادعاء الالوهية وكذبهم اقراره واقامة الحجة عليهم (قوله لابانه قد قال ذلك) اى لاالتقرير بانه قد قال ذلك اذ قول هذا مستحيل فى حقه عليه السلام ثم ان ظاهره انه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع ان الذى ولى الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر ان يقول لابانه قد قال ذلك دون غيره (قوله وقوله) مبتدأ وجملة والانكار كذلك مقول القول وقوله دل خبر قوله يعنى ان قول المصنف والانكار كذلك دل بعمومه على ماقال الشارح كما هو ظاهر اذ هو ليس مقصورا على انكار غير الفعل بل معناه ان المنكر سواء كان فعلا او اسما فاعلا ومفعولا او غيرهما من المتعلقات يجب ان يلى الهمزة كالمقر به (قوله ولما كان له) اى لانكار الفعل صورة اخرى الخ وضابطها ان يلى الهمزة معمول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك المعمول بام او بغيرها وسواء كان معمول الفعل الوالى للهمزة مفعولا كما فى مثال المصنف قال فى المطول او كان فاعلا نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وهو مبنى على مذهب من يجيز تقديم الفاعل على عامله او كان ظرفا زمانيا او مكانيا نحو افى الليل كان هذا ام فى النهار لمن يردد الكون فيهما اوفى السوق كان هذا ام فى المسجد لمن يردد الكون فيهما الى غير ذلك من المعمولات هذا ولم لايكون لانكار غير الفعل صورة اخرى كاسم الفاعل مثلا ازيد ضاربك ام عمرو ولعين الدليل الذى ذكره الشارح والماتن فان ثبت هذا امكن

حمل الفعل في المتن على معناه اللغوي (قوله لمن يردد الخ) اى حاله كونه مقولا لمن يردد الضرب بينهما الخ (قوله من غير ان يعتقد الخ) بيان لترديد المخاطب الضرب بينهما وكان الاولى ان يقول بان يعتقد عدم تعلقه بغيرهما والا فما ذكره الشارح لا يصح لانه يصدق بما اذا كان المخاطب خالى الذهن عن تعلقه بثالث في نفس الامر بخلاف ما اذا اعتقد عدم تعلقه بغيرهما فان النفي حينئذ يكون للفعل من اصله والحاصل ان المراد بترديده الضرب بينهما ان يعتقد الحاضر تعلقه في نفس الامر باحدهما من غير تعيين له (قوله فاذا انكرت تعلقه بهما) فيه اشارة الى ان المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل فان انكارهما من هذه الحيثية يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونفي المحل يستلزم نفي الحال فانكارهما من هذه الحيثية للتوسل للمقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا في سم (قوله لانه لابد له من محل يتعلق به) وقد انحصر ذلك المحل في زيد وعمرو على الترديد باعتبار اعتقاد المخاطب وقد نفى المتكلم ذلك المحل فلزم انتفاء الفعل من اصله وحاصله ان المخاطب اذا ادعى حصول الضرب بانحصاره في زيد وعمرو على الترديد كان هذا حصر المحله في احدهما فاذا قلت له ازيدا ضربت ام عمرا بادخال همزة الانكار على احد الامرين وادخال ام على الآخر كنت منكرا ان يكون محله احدهما وانكار محل الضرب انكار للازمه وانكار اللازم مستلزم لانكار الملزوم وبهذا الاعتبار صار انكار التعلق باحدهما كناية عن انكار اصل الفعل فالهمزة هنا استعملت استعمال الكنايات لانها موضوعة لانكار ما يليها كذا قرر شيخنا العدوى قال العلامة اليعقوبي وههنا شئ وهو انه ان اريد ان موالاة الهمزة للفعل في الانكار تدل على نفي اصل الفعل ولو ذكر له مفعول وموالاتها المفعول تدل على نفيه عن المفعول المذكور خاصة الا في صورة الترديد كما هو ظاهر عبارة المصنف لم يصح لانه متى ذكر المفعول تقدم او تأخر لم يدل الا على نفي الفعل حال كونه متعلقا بذلك المفعول وان اريد ان الموالاة تدل بشرط ان لا يذكر له معمول سوى الفاعل لم يتجه قوله ولانكار الفعل صورة اخرى لان هذا الحصر اعني حصر الضرب مثلا في مفعولين او اكثر يوجب انكار الفعل ولو في حال موالاة الفعل حال كونه متعلقا بالمفعول واذا لم يكن حصر فالانكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول او تأخر لا لاصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائما لانكار اصل الفعل والتقديم للانكار بشرط الحصر فالتقديم والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة اخرى مع الحصر والفرض ان الصورة مع التأخير ايضا بشرط الحصر والحاصل ان حصر التعليق لابد منه ولى الفعل ام لا عطف عليه بأم وشبهها ام لا حيث اريد نفي اصل الفعل وان لم يكن حصر لم يفد نفي اصل الفعل تقدم المعمول او تأخر ثم اذا قيل مثلا ازيدا ضربت احتمل ان يراد ما ضربت زيدا بل غيره بارجحية وان يراد ما ضربت زيدا من غير تعرض

من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله لانه لابد له من محل يتعلق به

(والانكار اماللتوبيخ اى ماكان ينبغي ان يكون) ذلك الامر الذي كان (نحواعصيت ربك) فان العصيان واقع لكنه منكر ومايقال انه للتقرير فمعناه التحقيق و التثبيت (اولا ينبغي ان يكون نحو اتعصى ربك اوللتكذيب) فى الماضى (اى لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين) اى لم يفعل ذلك (او) فى المستقبل اى (لايكون

لماسواه واذاقيل اضربت زيدا احتمل على وجه الفساوى نفى ضرب زيد فقط مع ضرب الغير تأمل انتهى (قوله والانكار) اى الاستفهام الانكارى وهو من انكر عليه اذانهاه (قوله اماللتوبيخ) ظاهره ان الانكار لايخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقه داخلة فى هذه الاقسام كقوله اغير الله تدعون فيجوز ان يكون للتوبيخ اى لاينبغي ان يكون ونحو قوله اتقتلني الخ للتكذيب فى المستقبل اى لايكون هذا وهكذا قاله سم وقوله اماللتوبيخ اى التعيير والتقريع على امر قدوقع فى الماضي او على امر خيف وقوعه فى المستقبل بان كان المخاطب بصدد ان يوقعه ففى القسم الاول يفسر التوبيخ بمايقتضى الوقوع اى ماكان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذى كان لان العرف انك انما تقول ماكان ينبغي لك هذا يافلان اذا صدر منه وفى القسم الثانى يفسر بمالايقتضى الوقوع اى لاينبغي ان يكون هذا الامر الذى انت ايها المخاطب بصدد عمله وقصده فالغرض من التوبيخ الندم على ماض والارتداع عن مستقبل (قوله ماكان ينبغي الخ) هذا اذا كان التوبيخ على امر واقع فى الماضى لان المنفى انما هو الانبغاء واما الفعل فهو واقع (قوله نحو اعصيت ربك) اى نحو قولك لمن صدر منه عصيان اعصيت ربك اى ما كان ينبغي لك ان تعصيه (قوله فان العصيان واقع) فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله ومايقال الخ) حاصله ان الانكار التوبيخى اذا كان لما وقع فى الماضى لتضمه للوقوع والتقرر يقال فى الاستفهام فى امثلته انه للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت اي تحقيق مايعرفه المخاطب من الحكم فى هذه الجملة لماسبق من ان التقرير يقال بهذا المعنى (قوله اولاينبغي ان يكون) هذا اذا كان الانكار للتوبيخ على امر خيف وقوعه فى المستقبل (قوله نحو اتعصى ربك) اى نحو قولك لمن هم بالعصيان ولم يقع منه اتعصى ربك اى ان هذا العصيان الذى انت بصدد عمله لاينبغي ان يصدر منك فى الاستقبال وهذا التوبيخ لايقتضى وقوع الموبخ عليه بالفعل كما هو ظاهر وانما يقتضى كون المخاطب بصدد الفعل كذا ذكر العلامة اليعقوبى وفى عبد الحكيم ويس ان تفسير الانكار التوبيخى بلاينبغي ان يكون بصيغة المستقبل اذا كان الموبخ عليه واقعا فى الحال او بصدد الوقوع فى المستقبل فيصح ان يقال لمن تلبس بالعصيان اتعصى ربك اى لاينبغي ان يتحقق ويحدث منك هذا العصيان الذى تلبست به كما يصح ان يقال ذلك لمن هم به ولم يقع منه ولاينافى ماقاله الشيخان ذكران فى التفسير بقوله لاينبغي ان يكون لان ان وان خلصت المضارع للاستقبال لاتخلص يكون له بل هى محتملة للحال معها (قوله اوللتكذيب) عطف على قوله للتوبيخ ويسمى الانكار التكذيبي بالانكار الابطالى ايضا وقوله فى الماضى اى فيكون بمعنى لم يكن وحاصله ان المخاطب اذا ادعى وقوع شئ فيما مضى اونزل منزلة المدعى له اتى بالاستفهام الانكارى تكذيباله فى مدعاه (قوله افاصفاكم ربكم الخ) اى خصكم وهذا خطاب لمن اعتقد ان الملائكة بنات الله

وان المولى خصنا بالذكور وخص نفسه بالبنات اى لم يكن الله خصكم بالافضل الذى هو الاولاد الذكور واتخذ لنفسه اولادادونهم وهم البنات بل انتم كاذبون فى هذه الدعوى لتعاليه سبحانه وتعالى عن الولد مطلقا فليس المراد توبيخهم بل تكذيبهم فيما قالوه لان التوبيخ بصيغة الماضى على فعل حصل من المخاطب (قوله اوفى المستقبل) اى فيكون بمعنى لايكون قال سم سكت عن الحال لعدم تأتيه اذ العاقل لايدعى التلبس بما ليس متلبسا به حتى يكذب نعم يتأتى فيه نفى الانبغاء و الليافة آه كلامه وفى ابن يعقوب والاطول ان الانكار الابطالى اذا كان بمعنى لايكون يكون للحال وللاستقبال وكان المصنف سكت عن الحال لانه اجزاء من الماضى والمستقبل وتأمله (قوله انلزمكموها) الهمزة للاستفهام ونلزم فعل مضارع مرفوع بالضمة والكاف مفعول به والميم علامة الجمع والواو للاشباع وضم الميم واجب حيث وليها ضمير متصل كماهنا عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس وقد قرئ انلزمكموها بالسكون كذا فى يس (قوله تلك الهداية) تفسير للضمير المنصوب وهو الهاء والهداية فى الاصل الدلالة الموصلة للمطلوب اريد بها هنا مايترتب عليها بحسب الشأن من اتباع الشرع الذى قامت عليه الادلة والعمل به اوان المراد بالهداية هنا الاهتداء وعليه فالالزام به من حيث الاكراه على ماهو سبب فى حصوله من اتباع الشرع والعمل به (قوله اوالحجة) اى قامت على العمل بالشرع والاكراه عليها من حيث الزام قبولها فيترتب على ذلك العمل بالشرع اى لانكرهكم على قبول تلك الحجة المترتب على قبولها العمل بالشرع (قوله بمعنى انكرهكم على قبولها) اى الحجة اذهى التى يناسبها القبول فهو راجع للاحتمال الثانى وقوله ونقسركم اى نقهركم ونكرهكم على الاسلام وهذا مناسب للتفسير الاول اعنى الهداية فهو راجع له على طريق اللف والنشر المشوش كذا قرر شيخنا العدوى وقوله ونقسركم من القسر وهو القهر يقال قسره على امر قسرا من باب ضرب قهره فهو مرادف لنكرهكم لكن تفنن فى التعبير واعلم ان مثل هذا الخطاب يذكر لاسقاط اثارة العداوة الموجبة لنفرة الكافرين اولاظهار عدم حاجة الناصح الى قتال المنصوح لان المنفعته للمنصوح فانك اذا نصحت رجلا ثم احسست منه بالاباية فقلت له لست اقهرك على قبول نصحى ولا اقاتلك على تركه وانما على البلاغ والنصح كان ذلك ادعى للقبول لما فيه من ترك الاقتصار على عدم السماع والقبول فافهم لئلا يقال ان مثل هذا الخطاب يفهم الترخيص فى التكليف وترك المبالغة فى الغرض كذا ذكر اليعقوبى (قوله والحال انكم لها كارهون) الظاهر ان هذه الحال مؤكدة لما استلزمه العامل اعنى نلزمكم لان الالزام بالشئ يقتضى كراهته (قوله يعنى لايكون هذا الالزام) اى لايكون منى الزام الامة الهداية ولاقبول الحجة الدالة على العمل بالشرع لان هذا لايكون الامن الله فالذى على الابلاغ لاالاكراه وهذا الكلام من نوح عليه السلام لقومه

نحو انلزمكموها) اى انلزمكم تلك الهداية او الحجة بمعنى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاسلام والحال انكم لها كارهون يعنى لايكون هذا الالزام

الذين اعتقدوا انه يقهر امته على الاسلام ولايقال ان هذا الكلام يقتضي عدم الامر بالجهاد مع انه مأمور به قطعا لانا نقول لم يرسل بالجهاد احد من الانبياء الانبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كذا قرر شيخنا العدوى وقد تبين بما تقرر ان التوبيخ يشارك التكذيب فى النفى ويختلفان فى ان النفى فى التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانبغاء ومدخولها واقع اوكا لواقع وفى التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فدخولها غير واقع فافهم (قوله والتهكم) اى الاستهزاء والسخرية (قوله اختلفوا فى انه الخ) اى فى جواب انه الخ لان الاختلاف انما هو فى جواب هذا الاستفهام لافيه (قوله اوكل واحد الخ) ظاهره كان العطف بحرف مرتب كالفاء وثم وحتى اوكان غير مرتب كالواو واو وام ونقل بعضهم عن الكمال بن الهمام ان محل هذا الخلاف مالم يكن العطف بحرف مرتب والاكان كل واحد معطوفا على ماقبله اتفاقا واعلم ان ثمرة الخلاف الذى ذكره الشارح تظهر فيما اذا كان المعطوف عليه اولا ضميرا مجرورا فعلى القول بان الجميع معطوف على الاول لابد من اعادة الخافض مع الجميع عند غير ابن مالك وعلى القول بان كل واحد معطوف على ماقبله فلا يحتاج لاعادته الامع الاول كما فى مررت بك وبزيد وعمرو (قوله الهزؤ والسخرية) اى بشعيب وصلاته فكأنهم لعنة الله عليهم يقولون لاقربة لك توجب اختصاصك بامرنا ونهينا الا هذه الصلاة التى تلازمها وليست هى ولاانت بشئ وبهذا الاعتبار صارت الصلاة مما يشك فى كونه سببا للامر فنسب الامر لها مجازا عقليا من الاسناد للسبب فى الجملة وهذا غير المجاز اللغوى الذى فى هذا التركيب باعتبار اداة الاستفهام وذلك ان الاستفهام عن الشئ يقتضى الجهل به والجهل به يقتضى الجهل بفائدته والجهل بفائدته يقتضى الاستخفاف به وهو ينشأ عنه الهزؤ فهو مجاز مرسل علاقته اللزوم كذا قيل والاحسن ان يكون استعمال اداة الاستفهام فى التهكم من باب الكناية او يجعل التهكم من مستتبعات الكلام كما مر نظيره قوله لاحقيقة الاستفهام) اعنى السؤال عن كون الصلاة آمرة بماذكر (قوله والتحقير) العلاقة بينه وبين الاستفهام اللزوم وذلك لان الاستفهام عن الشئ يقتضى الجهل به وهو يقتضى عدم الاعتناء به لان الشئ المجهول غير ملتفت اليه وعدم الاعتناء بالشئ يقتضى استحقاره فاستعمال الاستفهام فى التحقير اما مجاز مرسل على ماقيل او انه كناية وهو اولى او انه من مستتبعات الكلام وذلك لانك اذا كنت عارفا بالمسؤل عنه وقلت فى مقام الاحتقار من هذا فكأنك تفرضه شيئا آخر غير المشاهد المعلوم وتسئل عنه ولم ترض بحاله فيولد التحقير وصرت كأنك قلت هذا شخص مستخف به حقير كذا قرر شيخنا العدوى واعلم ان التحقير عد الشئ حقيراً والاستهزاء عدم المبالاة وان كان كبيرا عظيما فى نفسه وربما اتحد محلهما وان اختلفا مفهوما لما بينهما من الارتباط فى الجملة لصحة نشأة احدهما

(والتهكم) عطف على الاستبطاء او على الانكار وذلك انهم اختلفوا فى انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول اوكل واحد عطف على ماقبله (نحو اصلوتك تأمرك ان نترك مايعبد آباؤنا) وذلك ان شعيبا عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلوة وكان قومه اذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلوتك تامرك الهزؤ والسخرية لاحقيقة الاستفهام (والتحقير نحو من هذا) استحقارا بشأنه

من الآخر (قوله مع انك تعرفه) اى تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) اى التفظيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأعنه غرض من الاغراض وهو فى الآية تاكيد شدة العذاب الذى نجاهمنه بنو اسرائيل واستعمال اداة الاستفهام فى التهويل مجاز مرسل علاقته السببية لانه اطلق اسم المسبب واريد السبب لان الاستفهام عن الشئ مسبب عن الجهل به والجهل به مسبب عن كونه هائلا لان الامر الهائل من شأنه عدم الادراك حقيقة اوادعاء (قوله بلفظ الاستفهام) اى والجملة استئنافية لتهويل امرفرعون المفيد لتاكد شدة العذاب بسبب انه كان متمردا معاندا لايكيف عتوه (قوله على اختلاف الرأيين) اى فى الاسم الواقع بعدمن الاستفهامية فالاخفش يقول ان الاسم مبتدأ مؤخر ومن الاستفهامية خبرمقدم وسيبويه يقول بعكس ذلك (قوله وهو ظاهر) اي لان الله لايخفى عليه شئ حتى يستفهم عنه (قوله بل المراد انه) اى المولى سبحانه وتعالى وقوله العذاب اى عذاب فرعون لبنى اسرائيل (قوله بالشدة) اى بمايدل على شدته وفظاعة امره اى شناعته وقباحته حيث قال سبحانه وتعالى من العذاب المهين ولاشك ان وصف العذاب بكونه مهينا لمن عذب به يدل على شدته وشناعته (قوله زادهم) اى زاد المخاطبين تهويلا واصل التهويل حصل من قوله المهين (قوله اى هل تعرفون من هو الخ) اى هل تعرفون الذى هو فى ذلك غاية فخبرهو محذوف اى هل تعرفون فرعون الذى هو غاية فى عتوه المفرط اى طغيانه الشديد وشكيمته الشديدة اى تكبره وتجبره الشديدين فقوله فى فرط عتوه وشدة شكيمته من اضافة الصفة للموصوف والشكيمة فى الاصل جلد يجعل على انف الفرس كنى به هنا عن التكبر والتجبر والظلم (قوله فاظنكم بعذاب الخ) اى فهو اخوف واشد وقد نجيتكم منه فلتشكرونى (قوله يكون المعذب به) بكسر الذال على صيغة اسم الفاعل ويدل على ذلك قوله بعد زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه فان الهاء فى حاله وعذابه لفرعون كما هوظاهر والضمير فى مثله يرجع لمن هو ملتبس بفرط العتو وشدة الشكيمة وتوضيح مافى المقام ان تقول ان المراد بهذا الاستفهام تفظيع امرفرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة فى الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاءمنه هول بشأن فرعون وبين فظاعة امره ليعلم بذلك ان العذاب المنجى منه غاية فى الشدة حيث صدر ممن هو شديد الشكيمة عظيم العتو فكأنه قيل نجيناهم من عذاب من هوغاية فى العتو والتجبر وناهيك بعذاب من هومثله وحينئذ فاللائق انكم تشكرونى فكيف تكفرونى (قوله ولهذا) اى ولاجل التهويل بشأن فرعون (قوله انه كان عاليا) اى فى ظلمه من المسرفين فى عتوه فكيف حال العذاب الذى يصدر من مثله (قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة الاولى علة له مطلقا والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الاولى (قوله لتعريف اى فى تعريف حاله

مع انك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام) اى من بفتح الميم (ورفع فرعون) على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره اوبالعكس على اختلاف الرأيين فانه لامعنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمته فاظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله (ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين

زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه (والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى) فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) اى كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل فى وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الآيات والبينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه

(قوله وتهويل عذابه) اشار بهذا الى ان تعريف حاله من حيث تهويل عذابه لا من حيثية اخرى (قوله والاستبعاد) السين والتاء زائدتان وهو عد الشئ بعيدا والفرق بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غير انه بطئ فى زمن انتظاره ولا تنحصر المعانى المجازية فيما ذكره المصنف فان منها ما لم يذكره كالامر نحو فهل انتم مسلمون اى اسلموا والزجر نحو اتفعل هذا اى انزجر والعرض نحو الا تنزل عندنا كما فى سم (قوله وهو ظاهر) اى لاستحالة حقيقة الاستفهام من العالم بخفيات الامور وظواهرها مع منافاته للجملة الحالية لان الجملة الحالية تنافى الحمل على الاستفهام الحقيقى واذا امتنع حمل الاستفهام هنا على حقيقته طلب له معنى يناسب المقام فيحمل عليه والمناسب هنا هو استبعاد تذكرهم بدليل قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وايضا مثل هذا الكلام عرفا انما يراد به الاستبعاد فكأنه قيل من اين لهم التذكر والرجوع للحق والحال انه جاءهم رسول يعلمون امانته فتولوا واعرضوا عنه بمعنى ان الذكرى بعيدة من حالهم وغاية البعد النفى لذلك وتوجيه العلاقة بين الاستفهام والاستبعاد ان الاستفهام مسبب عن استبعاد الوقوع لان بعد الشئ يقتضى الجهل به والجهل به يقتضى الاستفهام عنه انتهى من تقرير شيخنا العدوى (قوله اى كيف يذكرون) هذا حل معنى مفيد للنفى والانكار فليست كيف مستفهما بها عن الحال فلا يرد ان مقتضاه ان انى هنا بمعنى كيف مع انه يجب حينئذ ان يليها فعل ولم يلها هنا فعل بل هى بمعنى من اين فلو عبر به كان احسن (قوله وادخل) اى واشد دخولا (قوله فى وجوب الاذكار) اى فى ثبوت التذكر (قوله من كشف الدخان) تنازعه اعظم وادخل واعمل الثانى قيل ان هذا الدخان علامة من علامات يوم القيامة وهو ما ذهب اليه ابن عباس لقوله عليه الصلاة والسلام اول الآيات الدخان ونزول عيسى ابن مريم ونار تخرج من قعر عدن تسوق الناس الى المحشر وروى ان حذيفة قال يا رسول الله وما الدخان فتلا عليه السلام هذه الآية فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين ثم قال يملاء ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه منه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره والذى ذهب اليه ابن مسعود ان المراد بالدخان فى الآية ما يرى فى السماء عند الجوع كهيئة الدخان قال لانه عليه السلام لما دعا قريشا فكذبوه واستعصوا عليه قال اللهم اعنى عليهم بسبع كسبع يوسف وفى رواية اللهم اجعل عليهم سنينا كسنى يوسف فأخذتهم سنة حصت كل شئ اكلوا فيها الجلود والميتة من الجوع وينظر احدهم الى السماء فينظر كهيئة الدخان وفى رواية كان اذا كلم احد آخر فلا يراه فقام ابو سفيان فقال يا محمد انك جئت تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم وان قومك قد هلكوا فادع الله لهم فانزل الله عز وجل فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين الى قوله انكم عائدون (قوله

(ومنها) اى من انواع الطلب (الامر) وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل

وهو) اى ذلك الاعظم والادخل (قوله واعرضوا عنه) ى وحينئذ فالذكرى بعيدة جدا (قوله الامر) اعلم انه اذا اريد به النوع من الكلام كما هنا جمع على اوامر واذا اريد به الفعل جمع على امور ومن ارادة الفعل به قوله تعالى وشاورهم فى الامر اى فى الفعل الذى تعزم عليه وهو حقيقة فى القول المخصوص مجاز فى الفعل وقيل مشترك لفظى فيهما وقيل معنوى وانه موضوع للقدر المشترك بينهما والمناسب ان يراد بالامر هنا الامر اللفظى لان الكلام فى الانشاء وهو لفظى لا الامر النفسى على ما عند الاصوليين ولا ينافى هذا قول المصنف بعد وصيغته لان الاضافة بيانية كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو طلب فعل الخ) طلب مصدر مضاف الى مفعوله وهذا تعريف للامر النفسى وليس الكلام فيه لان الكلام فى انواع الطلب اللفظى فلو قال طلب فعل بالقول كان اولى ولعل الحامل على هذا التفسير قول المتن الآتى والاظهر ان صيغته الخ تأمل كذا فى يس وقد يقال ان التعريف صالح لكل من الامرين النفسى واللفظى فالمراد بالطلب ما هو اعم من اللفظى والنفسى اوانه اللفظى فقط وهو المناسب لما الكلام فيه لان الكلام فى انواع الطلب اللفظى وقوله بعد وصيغته اضافته بيانية واعلم ان كلا من القول والامر مشترك بين اللفظى والنفسى وممن صرح بالاشتراك العلامة القرافى فى المحصول وقوله طلب كالجنس يشمل الدعاء والنهى والالتماس وخرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وخرج باضافة الطلب للفعل النهى بناء على انه طلب ترك وقيل هو طلب كف فزاد غير كف لاجل ان يخرجه فالنهى خارج من التعريف على كلا القولين وقوله على جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة كقول السيد لعبده افعل كذا اولا كقول العبد لسيده افعل كذا حال كونه طالبا للعلو مخرج للدعاء والالتماس لان الاول من الادنى والثانى من المساوى بخلاف الامر فانه يشترط فيه طلب الآمر العلو وقد علمت ان المراد بطلبه العلو ان يعد نفسه عاليا باظهار حالة العالى وذلك بان يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على وجه التواضع والانخفاض فسمى ميله فى كلامه الى العلو طلبا له سواء كان عاليا فى نفسه اولا وبقولنا يشترط فى الامر طلب الآمر العلو يندفع ما يقال ان تعريف الامر المذكور يصدق بالتمنى والعرض والاستفهام حيث كان كل لطلب الفعل استعلاء ووجه الدفع انه لا يشترط الاستعلاء فيها وان وجد فى نفس الامر وانما يشترط فى الامر واورد على التعريف انه غير مانع لصدقه بامرتك بفعل كذا فانه ليس بامر مع صدق الحد عليه ولك ان تقول ان كان التعريف حدا للامر النفسى فلا ايراد لصدقه عليه وان كان التعريف للامر اللفظى فلا ورود لان هذا غير داخل تحت الجنس وهو الطلب اللفظى وانه غير جامع لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل فان هذا امر وهذا خارج بقوله غير كف لان هذا طلب كف واجيب بان المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف وهذا صادق بما اذا كان طلب الفعل غير كف او طلبا لفعل هو كف عن غير الفعل

(المأخوذ)

في معان كثيرة فاختلفوا في حقيقته الموضوع هي لها اختلافا كثيرا ولما

المأخوذ منه الصيغة فالاول نحو قم والثاني نحو كف عن القيام فانه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة واورد على هذا الجواب انه يقتضي ان يخرج عن التعريف كف عن الكف عن القتل لانه طلب فعل هو كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة مع ان هذا امر واجيب بان كف مأخوذ من الكف مطلقا وهو انما تعلق بالكف عن خصوص القتل والمطلق والمقيد متغايران (قوله على جهة الاستعلاء) المتبادر تعلقه بقوله طلب اى الطلب على طريق الاستعلاء ويحتمل ان يكون حالا من فعل لانه وصف بقوله غير كف والمعنى طلب فعل غير كف حال كونه على جهة الاستعلاء في طلبه وانما قيد بذلك ليكون التعريف المذكور للامر لا نزاع فيه والا فالمختار عند الاشعري واتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو في الامر وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الامر والحاصل ان في الامر مذاهب قيل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقيل لا يشترط فيه شئ منهما وقيل يشترط فيه العلو دون الاستعلاء وقيل بالعكس وهو ما مشى عليه الشارح ودليل كل من هذه الاقوال مذكور في كتب الاصول واورد على اشتراط الاستعلاء في مسمى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الالوهية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ماذا تأمرون واجيب بان المراد ماذا تشيرون من المؤامرة بمعنى المشاورة وبانه احتقر نفسه بعد رؤية معجزة موسى ولا يخفى ان كلا من الجوابين خلاف الظاهر فاذا كان الصحيح ان الاستعلاء ليس بشرط في الامر (قوله وصيغته تستعمل الخ) اى صيغته المعهودة المتداولة كثيرا وهذا توطئة لما سيأتي في المتن من قوله والاظهر الخ واضافة صيغة للضمير للبيان لانه من اضافة الاعم للاخص اى والصيغة التي هي الامر بناء على المراد الامر اللفظي ولا شك انه نفس الصيغة وهذا الاحتمال هو الظاهر لان الكلام في الامر اللفظي او ان الاضافة حقيقية وهو من اضافة الدال للمدلول بناء على ان المراد بالامر الامر النفسي ويدل لذلك قول الشارح فيما يأتي فالمراد بصيغته الخ لكن لا يخفى ان الكلام في الامر اللفظي الذي هو من اقسام الانشاء الا ان يقال هذا استطراد لزيادة الفائدة ثم انه على هذا الاحتمال ربما يفهم ان الخلاف الآتي في معنى صيغة الامر انما هو عند القائلين بالكلام النفسي اما عند النافين له كالمعتزلة فلا يجري فيها خلاف وليس كذلك كما بينه حواشي جمع الجوامع وغيرهم (قوله تستعمل في معان كثيرة) اى نحو ستة وعشرين معنى ذكرها اهل الاصول وذكر المصنف فيما يأتي بعضا منها (قوله هي) اى الصيغة وابرز الضمير لجري الصفة على غير من هي له وقوله لها اى الحقيقة (قوله اختلافا كثيرا) حاصله ان الاصوليين اختلفوا في المعنى الذي وضعت له صيغة الامر فقيل وضعت للوجوب فقط وهو مذهب الجمهور وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو مجرد

لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ قال المصنف (والاظهران صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا) فالمراد بصيغته مادل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما او فعلا (موضوعة لطلب الفعل استعلاء)

الطلب على جهة الاستعلاء فهى من قبيل المشترك المعنوى وقيل هى مشتركة بينهما اشتراكا لفظيا بان وضعت لكل منهما استقلالا وقيل بالتوقف اى عدم الدراية وهو شامل للتوقف فى كونها للوجوب فقط او للندب فقط والتوقف فى كونها للقدر المشترك بينهما اومشتركة بينهما اشتراكا لفظيا بمعنى انالانعين شيئا مماذكر وقيل مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة وقيل موضوعة للقدر المشترك بين الثلاثة اى الاذن فى الفعل والاكثر على انها حقيقة فى الوجوب فقط (قوله ولما لم تكن الدلائل) اى الادلة التى ذكرها اصحاب الاقوال المذكورة (قوله بشئ) اى من الاقوال المذكورة (قوله قال المصنف) اى مشيرا لما هو الاظهر عنده لقوة دليله (قوله من المقترنة) اى من الصيغة المقترنة باللام فمن لبيان انواع الصيغة وقضية كلام المصنف هذا ان الصيغة الدالة على الطلب هى الفعل فى قولنا ليضرب زيد مثلا وان اللام قرينة على ارادة الطلب به وعلى هذا فالاضافة فى قولهم لام الامر لادنى ملابسة اى اللام المقترنة بصيغة الامر ويحتمل ان يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب (قوله وغيرها) اى ومن غير المقترنة باللام (قوله نحو اكرم عمرا) هذه الصيغة فعل محض(قوله ورويد بكرا) رويد هنا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى امهل وقد تكون مصدرا منصوبا نصب المصادر المأمور بها مصغرا تصغير الترخيم والاصل ارواد مصدر ارود فيقال رويد عمرا اى ارووده اى امهله وقد يقع رويد صفة لمصدر فيكون رويدا حينئذ بمعنى اسم المفعول نحو سرسيرا رويدا اى مرودا ويقع حالا نحو سيروا رويدا اى مرودين وقال جار الله هو حال من السير كأنه قيل سيروا السير رويدا وهذا تفسير سيبويه ويقع مصدرا مضافا للمفعول نحو رويد زيد كأنه قيل ارواد زيد وغير مضاف نحو رويدا زيدا كضربا زيدا وهو فى هذه الحالات ليس اسم فعل واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل لاغير بمعنى امهل كما فى الفنارى واعلم ان جعل رويد مفيدا للطلب مبنى على المذهب الكوفى من ان اسم الفعل يدل على ما يدل عليه الفعل لا على مذهب البصريين من ان مدلوله لفظ الفعل الا ان يقال انه على مذهبهم يدل على الطلب بواسطة دلالته على لفظ الفعل تأمل (قوله دل الخ) اى لاخصوص فعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر على ما اشتهر وقوله مادل اى لفظ دل بمادته ولو بطريق التضمن كما فى الفعل (قوله اسما) اى كرويد وكالمصدر فى نحو ضربا زيدا وقوله اوفعلا اى كفعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر وهو ظاهر فى الاول واما الثانى فمحل نظر لاحتمال ان يقال الدال على الطلب مجموع الفعل واللام كما مر (قوله موضوعة لطلب الفعل) ظاهره ولو ندبا مع ان الجمهور على انه حقيقة فى الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده الندب من الاغيار الآتية مع انه احق بالعد من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا فى الفنارى (قوله اى على طريق

طلب العلو) فيه اشارة الى ان نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل انه مفعول مطلق على حذف مضاف اى طلب استعلاء ويحتمل انه تمييز ويؤيده قولهم على جهة الاستعلاء ويحتمل ان يكون حالا من فاعل المصدر المحذوف بالتأويل باسم الفاعل قال بعضهم اذا تأملت فى قولهم صيغة الامر مادل على طلب الفعل استعلاء وجدته لايخلو عن بحث لانه ان اريد بالطلب الكلام النفسى كان لهذه الصيغة الانشائية حينئذ معنى خارجى فتكون خبرا وان اريد به الطلب اللفظى كان هو نفس الصيغة فيلزم اتحاد الدال والمدلول ورد بانا نختار الاول ولانسلم ان تلك الصيغة تكون خبرا حينئذ لانها وان كان لها معنى خارجى لكنه لم يقصد موافقة اللفظ له وحكايته به بخلاف الخبر فانه لابد فيه من ذلك كامر (قوله طلب العلو) هذا على ان السين والتاء للطلب وقوله وعد الخ اشارة الى انها للعد كماتقول استحسنت هذا الامر اى عددته حسنا ففى كلامه اشارة لجواز الوجهين وكان الاوضح فى هذه الاشارة العطف باو كما فى الاطول وعد الآمر نفسه عاليا باظهار القوة والغلظة فى كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت اوامر الله سبحانه وتعالى (قوله والتبادر الى الفهم) اى تبادر المعنى من اللفظ للفهم (قوله من اقوى امارات الحقيقة) اى من اقوى امارات كون اللفظ حقيقة واعترض على هذا الدليل بان المجاز الراجح يتبادر معناه من اللفظ للفهم ولايدل ذلك التبادر على كونه حقيقة لان التبادر اصله كثرة الاستعمال واجيب بان التبادر فى المجازات افتقر فيه الى قرينة مصاحبة زيادة على كثرة الاستعمال والتبادر فى الحقيقة لايفتقر للقرينة فالمراد بالتبادر فى كلام المصنف الذى لم يفتقر لقرينة بقى شئ آخر وهو ان تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع ففى الاستدلال به على الوضع دور بيان ذلك انا لتبادر من غير معرفة الوضع محال فاذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لان الاول بلاقرينة والثانى بمصاحبتها فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لان معرفتها سابقة على التبادر وقد يجاب بان السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لاالوضع الذى يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ومعرفة مطلق الوضع لاتفيد معرفة الحقيقة لصحة ان يدرك ان هذا اللفظ موضوع لكذا ولو لم يعلم كون الوضع بالقرينة اولا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على ان هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك فتأمل انتهى يعقوبى (قوله وقد تستعمل لغيره) اى لعلاقة بين ذلك الغير وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والافكناية ولايخفى عليك ان مباحث الامر والاستفهام ليست من فن المعانى وليس منه الانكات العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر والاستفهام ولااثر لها فيما ذكرماه اطول ولم يتعرض الشارح لعلاقة المجاز فى ذلك الغير وتعرض لها اهل الاصول فلابأس بذكرها فى مواضعها وقول الشارح اى لغير طلب الفعل استعلاء صادق بما اذا كان ذلك الغير طلبا من غير استعلاء وبان لايكون طلبا اصلا (قوله كالاباحة)

اى على طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه عاليا سواء كان عاليا فى نفسه ام لا (لتبادر الفهم عند سماعها) اى سماع الصيغة (الى ذلك) المعنى اعنى الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الامر (لغيره) اى لغير طلب الفعل استعلاء

وذلك اذا استعملت صيغة الامر فى مقام توهم السامع فيه عدم جواز الجمع بين امرين والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها اشتراكهما فى مطلق الاذن فهو من استعمال اسم الاخص فى الاعم مجاز امرسلا لان صيغة الامر موضوعة للمأذون فيه المطلوب طلبا جازما فاستعملت فى المأذون فيه من غير قيد بطلب اوان العلاقة بينهما التضاد لان اباحة كل من الفعل والترك تضاد ايجاب احدهما (قوله نحو جالس الحسن الخ) اى فالمخاطب توهم عدم جواز مجالستهما لما كان بينهما من سواء المزاج فابيح له مجالستهما وتفارق الاباحة التخيير الذى قد تستعمل فيه صيغة الامر ايضا ويمثلون له بنحو هذا التركيب بانه لايجوز الجمع بين الامرين فى التخيير دون الاباحة ثم ان ظاهر المصنف كالاصوليين ان مفيد الاباحة هو الصيغة واو على هذا قرينة على ذلك وعند النحويين ان مفيد الاباحة او ولكن التحقيق ان المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من او الاذن فى احد الشيئين او الاشياء وماوراء ذلك من جواز الجمع بينهما وامتناعه انما هو بالقرائن (قوله والتهديد) وذلك اذا استعملت صيغة الامر فى مقام عدم الرضى بالمأمور به والعلاقة بين الطلب والتهديد الموجبة لاستعمال لفظه فيه ما بينهما من شبه التضاد باعتبار المتعلق وذلك لان المأمور به اما واجب اومندوب والمهدد عليه اما حرام اومكروه ولهذا يقال التهديد لايصدق الامع المحرم والمكروه وقرر بعضهم ان العلاقة بينهما السببية لان ايجاب الشئ يتسبب عنه التخويف على مخالفته او المشابهة بجامع ترتب العذاب على كل من الامر والتهديد عند الترك ولايخفى تقرير الاستعارة (قوله اى التخويف) يعنى مطلقا سواء كان بمصاحبة وعيد مبين او مجمل فالاول كان يقول السيد لعبده دم على عصيانك فالعصا امامك والثانى كما فى قوله تعالى اعملوا ما شئتم اى فسترون منا ماهو امامكم فهذا يتضمن وعيدا مجملا وانما كان هذا تهديدا لظهور انه ليس المراد امرهم بكل عمل شاؤا ولان قرائن الاحوال دالة على ان المراد الوعيد لا الاهمال (قوله وهو اعم من الانذار) اى فيكون الانذار داخلا فى التهديد فلذا لم ينص عليه (قوله لانه ابلاغ الخ) اى لان الانذار ابلاغ مصحوب بالتخويف وكان الاوضح لانه تخويف مع ابلاغ وذلك كما قيل فى قوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فصيغة تمتعوا مع مابعدها تخويف بامر مع ابلاغه عن الغير والتهديد هو التخويف مطلقا سواء كان مصحوبا بابلاغ اولا بان كان من عند نفسه فيكون اعم من الانذار لانه تخويف مقيد والمقيد اخص من المطلق (قوله وفى الصحاح الخ) حاصله ان التهديد اعم من الانذار لان الانذار تخويف مع دعوة لماينجى من الخوف واما التهديد فهو تخويف مطلقا فالانذار اخص من التهديد على ما فى الصحاح وكذا على ماقبله لكن الفرق بين ما فى الصحاح وماقبله من جهة ان الانذار على مافى الصحاح لايكون الامن الرسول

(كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين) فيجوز له ان يجالس احدهما او كليهما او ان لايجالس احدا منهما اصلا (والتهديد) اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفى الصحاح الانذار تخويف مع دعوة (نحو اعملوا ماشئتم) لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاؤا

(والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله) اذليس المرادطلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف اعنى قوله من مثله متعلق بفأتوا والضمير لعبدنا اوصفة لسورة والضمير لما نزلنا اولعبدنا

لكونه اعتبر فى مفهومه الدعوة والانذار على ماقبله يكون من الرسول ومن غيره لانه اعتبر فى مفهومه الابلاغ وهو اعم من الدعوة لانه يكون من الرسول ومن غيره لانه يقال لمن اعلم قوما بان جيشا يصبحهم انه انذرهم ولولم يرسل بذلك (قوله والتعجيز) اى ان صيغة الامر قد تستعمل للتعجيز وذلك فى مقام اظهار عجز من يدعى ان فى وسعه وطاقته ان يفعل مثل الامر الفلانى لانه اذا حاول فعله بعد سماع صيغة الامر ولم يمكنه فعله ظهر عجزه حينئذ (قوله لكونه محالا) اى لكون الاتيان بسورة من مثله محالا من جهة ان ذلك خارج عن وسعهم وطاقتهم فاذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الاتيان ولم يمكنهم ظهر عجزهم فان قلت لم لا يكون المراد هنا من الصيغة الطلب وغايته انه من التكليف بالمحال لاستحالة وجود الاتيان من المثل والتكليف بالمحال جائز اوواقع قلت القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لاقامة الحجة عليهم فى تلك الآيات والعلاقة بين الطلب والتعجيز مابينهما من شبه التضاد فى متعلقهما فان التعجيز فى المستحيلات والطلب فى الممكنات او السببية لان ايجاب شئ لاقدرة عليه يستلزم التعجيز عنه (قوله متعلق بفأتوا) اى فهو ظرف لغو والضمير لعبدنا اى تعينا والمعنى حينئذ وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا من شخص مماثل لعبدنا فى كونه اميا لايكتب بسورة فالمأتى عنه موجود والمأتى به معجوز عنه ومن على هذا ابتدائية (قوله اوصفة الخ) عطف على قوله متعلق بفأتوا اى اومتعلق بمحذوف صفة لسورة فيكون الظرف مستقرا (قوله والضمير) اى من مثله لما نزلنا اولعبدنا اى فيكون المعنى على الاول فأتوا بسورة من وصفها انها من مثل مانزلنا فى حسن النظم وغرابة البيان اى من جنسه فتكون من تبعيضية مشوبة ببيان وعلى الثانى فأتوا بسورة كائنة من مثل عبدنا فمن على هذا ابتدائية ويراد على هذا الوجه بمثل عبدنا مثله فى مطلق البشرية من غير شرط الامية لعجز الكل كذا فى ابن يعقوب فالمعجوز عنه على كلا الوجهين هو السورة الموصوفة بصفة هى كونها من جنس المنزل اومن مثل عبدنا ومعلوم ان الذى يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور ان الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال ائتنى بثوب ملبوس للامير فلبوس الامير موجود وامتنعت القدرة عليه اولعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال ائتنى بثوب قدره ار بعون ذراعا والفرض انه لاثوب موصوف بهذا الوصف وانما كان المفهوم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور ان الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه ولعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه لان الوصف واقع فى حيز المأمور به فيفهم ان الامتناع لامتناع الوصف او لامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه (قوله على الاول) اى على الاحتمال الاول وهو جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا (قوله فلبشطانه) اى كون الضمير راجعا لما نزلنا مع جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا يقتضى الخ

وذلك لان المعنى عليه فأتوا بما هو مماثل لما نزلناه من الكلام البليغ بسورة ولاشك ان هذا يقتضي ثبوت مثل للقرآن في البلاغة وعلو الطبقة وهذا غير صحيح لان القرآن لامثل له (قوله بشهادة الذوق) متعلق بيقتضي اى ان ذلك الاقتضاء المذكور هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا كما يشهد بذلك الذوق السليم فانك اذا قلت ائتني ببيت من الحماسة وهي ديوان الشعر المتعلق بالشجاعة افاد وجود الحماسة عرفا بشهادة الذوق وحمله على مثل معنى ائتني برجل او جناح من العنقاء على معنى ان العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال عقلي لا يرتكب في تراكيب البلغاء بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا تعين ان يكون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عائدا لعبدنا لا لما نزلنا ولا يخفى ان هذا انما يتم بناء على ان اعجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر واما ان قلنا انه في طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا (قوله اذ التعجيز) اى على هذا الاحتمال انما يكون عن المأتي به اى وهو السورة اى عن الاتيان بها مع وجود المأتي منه وهو المثل وهذا علة للاقتضاء (قوله ان يأتوا منه) اى من المثل الذى فرض موجودا (قوله بخلاف ما اذا كان) اى الظرف (قوله فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة) اى فيكون الوصف في حيز المأتي به فيكون معجوزا عنه (قوله باعتبار انتفاء الوصف) متعلق بالمعجوز اى ان السورة الموصوفة معجوز عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده فان وصفها هو كونها من مثل المنزل والمنزل لا مثل له واذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف والحاصل ان المعنى عند جعل الظرف صفة لسورة انهم عاجزون عن الاتيان بسورة متصفة بكونها من مثل القرآن لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما في الواقع وانتفاء ذلك الوصف في الواقع لانتفاء المثل وحينئذ فليس ذلك العجز الا لانتفاء المثل من اصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه وقد يقال ان العجز عن الاتيان بالسورة الموصوفة صادق بان يكون لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه وصادق بما اذا كان لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه وحينئذ فلا وجه لاقتصار الشارح على كون العجز باعتبار انتفاء الوصف اللهم الا ان يقال اقتصار الشارح على ذلك لانه الواقع لا لان العجز منحصر فيه والحاصل انه لما كان المعنى فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة لزم وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في حيز المأتي منه والعرف قاض بذلك الاستعمال وان كان المعنى فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا فلا يقتضي وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في حيز المأتي به المعجوز عنه فاذا قلت ائتني من مثل العنقاء بجناح اقتضى ذلك ثبوت مثلها بخلاف لو قلت ائتني بجناح من مثل العنقاء فانه لا يقتضي ثبوته والذوق السليم شاهد صدق بذلك (قوله فان قلت فليكن الخ) اى فان قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا وترجيع الضمير لما نزلنا لا يجعل التعجيز باعتبار المأتي به حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن بل يجعل التعجيز باعتبار

فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي به منه

انتفاء المأتي منه وهو المثل بان يكون لهم قدرة على الاتيان بسورة من مثله الا ان المثل منتف فهم قادرون على الاتيان بسورة الا انه لا مثل له حتى يأتوا منه بسورة وحينئذ فلا يقتضي ثبوت المثل ولا ينتفي عجزهم باعتبار المأتي به وحاصل الجواب ان الاستقراء دل على ان مثل هذا التركيب يفهم منه الذوق ان التعجيز باعتبار المأتي به لا باعتبار المأتي منه وحينئذ فيفيد ثبوت المثل فقوله قلنا احتمال الخ اي قلنا جعل التعجيز باعتبار المأتي منه احتمال عقلي بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه شائع لان القيود محط القصد (قوله ولبعضهم الخ) اراد به الطيبي في حواشي الكشاف (قوله والتسخير) اي جعل الشيء مسخرا منقادا للمامور به يعني ان صيغة الامر تستعمل للتسخير وذلك في مقام يكون المأمور به منقادا للامر والعلاقة بين الطلب وبينه السببية وذلك لان ايجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه بحيث يحصل بسرعة من غير توقف يتسبب عنه تسخيره لذلك اي جعله مسخرا منقادا للمامور به وما ذكرناه في معنى التسخير هو ماذكره عبد الحكيم وذكر العلامة اليعقوبي ان التسخير هو تبديل الله الشيء من حالة الى حالة اخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجودا وذكر ايضا ان الفرق بينه وبين التكوين ان التسخير تبديل من حالة الى حالة اخرى اخس من الاولى والتكوين الانشاء من العدم الى الوجود ويوجد استعمال صيغة الامر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعبير عن الايجاد بكن ايماء الى انه يكون في اسرع لحظة وانه طائع لما يراد فكأنه اذا امر ائتمر ويحتمل ان يكون التكوين اعم بان يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم اي التبديل من حالة الى اخرى فيهما مهانة ومذلة آه كلامه وعلى هذا فالعلاقة بين الطلب والتسخير المشابهة في مطلق الالزام فان الوجوب الزام المأمور والتسخير الزام الذل والهوان (قوله خاسئين) اي صاغرين مطرودين عن ساعة القرب والعز ووصف القردة به لتأكيد ما تضمنه معناه ويصح ان يكون خاسئين خبرا بعد خبر لكان اي كونوا جامعين بين القردة والخساء اي الصغار والطرد ولا يرد على هذا ان المبتدأ لا يقتضي اكثر من خبر واحد من غير عطف الا بشرط ان يكون الخبران في معنى خبر واحد نحو هذا حلو حامض وقردة خاسئين ليس من هذا لان كل واحد منهما مستقل بافادة الصغار والذل فالذي يفهم من مجموعهما يفهم من كل واحد منهما لانا نقول الحق ان الاخبار المتعددة اذا لم تكن في معنى الخبر الواحد يجوز فيها العطف وعدمه ومنه وهو الغفور الودود الآية ويصح ان يكون خاسئين حالا من اسم كان ولا يرد على هذا ان كان لا تعمل الا في المبتدأ والخبر لان عدم عمل كان في الحال مبني على عدم دلالتها على الحدث والصحيح دلالتها عليه واعلم ان صيغة الامر اذا استعملت في التسخير وفي الاهانة الآتية يحتمل ان تكون انشاء اي اظهارا لمعناها وهو الذله والحقارة ويحتمل ان تكون اخبارا بالحقارة والذلة فكأنه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم انهم اذلاء محتقرون

قلنا احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته (والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين

مسوخون وكونه للاخبار في الاهانة اظهر منه في التسخير (قوله والاهانة) وهي اظهار ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به وحاصله ان صيغة الامر ترد للاهانة وذلك اذا استعملت في مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور على اى وجه كان والعلاقه بين الامر والاهانة اللزوم لان طلب الشئ من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع كونه من الاحوال الخسيسة يستلزم الاهانة او العلاقة المشابهة في مطلق الالزام لان الوجوب الزام المأمور والاهانة الزام الذل والهوان تأمل (قوله نحو كونوا حجارة او حديدا) اى ونحو ذق انك انت العزيز الكريم لانه ليس المراد الامر بذوقه العذاب لان الكافر حال الخطاب بالصيغة في غصص المذوق ومحنه (قوله اذ ليس الخ) علة لمحذوف اى فالغرض من الامرين التسخير والاهانة لا الطلب اذ ليس الخ (قوله لكن في التسخير) لما افاد اشتراك التسخير والاهانة في عدم القدرة فربما يتوهم عدم الفرق بينهما وحينئذ فلا وجه لكون الامر في المثال الاول للتسخير وفي الثاني للاهانة فاستدرك على ذلك ببيان الفرق وحاصل ما ذكره من الفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على ارادتهما القرائن في الامرين ان التسخير يحصل فيه الفعل حال ايجاد الصيغه فان كونهم قردة اى مسخهم وتبديلهم بحال القردة واقع حال ايجاد الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل اصلا لان المقصود فيها تحقير المخاطبين وقلة المبالاة بهم لا حصول الفعل فقول الشارح لكن في التسخير يحصل الفعل اى حال ايجاد الصيغة وقوله وفي الاهانة لا يحصل اى الفعل اصلا وقوله اذ المقصود اى من الاهانة قلة المبالاة بهم اى لا حصول الفعل واعلم ان التحقير قريب من الاهانة وقد استعملت صيغة الامر فيه في قوله تعالى حكاية عن موسى القوا ما انتم ملقونه اى ان ما جئتم به من السحر حقير بالنسبة للمعجزة وانما قلنا انا قريب منها لان كل محتقر في الاعتقاد او في الظاهر فهو مهان في ذلك الاعتقاد او الظاهر وان كانت الاهانة انما تكون بالقول او بالفعل والاحتقار كثيرا ما يقع في الاعتقاد والحاصل انه ان شرط في الاهانة وهي التصغير اظهار ذلك قولا او فعلا كما قلنا كانت اخص من مطلق التحقير وان لم يشترط فيها ذلك كانا شيأ واحدا (قوله والتسوية) يعني ان صيغة الامر تستعمل للنسبة بين شيئين وذلك في مقام توهم ان احدهما ارجح من الآخر كقوله تعالى انفقوا طوعا او كرها لن يتقبل منكم فانه ربما يتوهم ان الانفاق طوعا مقبول دون الاكراه فسوى بينهما في عدم القبول وكقوله تعالى اصبروا او لا تصبروا فانه ربما يتوهم ان الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه فليس المراد بالصيغة في المحلين الامر بالانفاق ولا الامر بالصبر بل المراد كما دلت عليه القرائن التسوية بين الامرين كما قلنا والعلاقة بينهما وبين الامر التضاد لان التسوية بين الفعل والترك تضاد ايجاب احدهما هذا واعترض بعضهم كون صيغة الامر تستعمل للتسوية بان التسوية قد تستفاد من التركيب الذى فيه النهى كما في الآية الثانية فيلزم ان يكون النهى للتسوية ولم يقل بذلك احد فالظاهر ان التسوية لا اولا

والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا) اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل اعني صيرورتهم قردة وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا)

لصيغة الامر وردذلك بانهم صرحوا بان النهي يكون للتسوية ايضا وجعلوا منه قوله تعالى اولاتصبروا وبان او لاحد الشيئين او الاشياء فلادلالة لها على التسوية تأمل اه غنيمي (قوله ففي الاباحة الخ) هذا شروع في الفرق بين الاباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا وكأن سائلا سأله وقال له احدهما لازم للآخر فما الفرق وحاصل الفرق بينهما ان الاباحة يخاطب بها من هو بصدد ان يتوهم المنع من الفعل فيخاطب بالاذن في الفعل مع عدم الحرج في الترك كما في قوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا والتسوية يخاطب بها من هو بصدد ان يتوهم ان احد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومقابله ارجح من الآخر وانفع منه فيدفع ذلك ويسوى بينهما والاقرب كما قال العلامة اليعقوبي ان الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل الهالانشاء التسوية والاخبار بالاباحة على بعد (قوله والتمني) اي تستعمل صيغة الامر في التمني وهو طلب الامر المحبوب الذي لاطماعية فيه والعلاقة بين الامر وبينه الاطلاق والتقييد لان الامر طلب على وجه الاستعلاء فاطلق عن قيده ثم قيد بالمحبوب الذي لاطماعية فيه او السببية لان طلب وجود الشئ الذي لاامكان له سبب في تمنيه (قوله نحو الا ايها الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التي اولها قفانبك الخ وقبل البيت المذكور

* وليل كموج البحر ارخى سدوله * على بانواع الهموم ليبتلي *

* فقلت له لما تمطى بصلبه * واردف اعجازا وناء بكلكل *

* الا ايها الليل الطويل الا انجلي * بصبح وما الاصباح منك بامثل *

* فيالك من ليل كأن نجومه * بكل مغار الفتل شدت بيذبل *

(قوله الا انجلي) الياء فيه ثابتة لاشباع الكسرة لاانها من اصل الكلمة كقوله (الم يأتيك والانباء تنمي) كذا ذكره بعضهم وفي الاطول لايبعد ان يقال الياء رد لما هو اصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى اصلها وليست للاشباع والا لما رسمت وقال بعض الافاضل الياء في انجلي ثابتة في كل النسخ لكن ليست للاشباع بل ياء الفاعلة وحينئذ فالمراد من الليل الليلة ولو كانت للاشباع مارسمت وربما كان في قول الشارح ولاستطالته تلك الليلة اشارة اليه والمراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصباح ظهور ضوء الصبح وهو الفجر واول النهار فكأنه يقول انكشف ايها الليل الطويل طولا لايرجى معه الانكشاف وقوله وما الاصباح منك بامثل اي بافضل كلام تقديري كأنه يقول هذا الليل لاطماعية في زواله لطوله طولا لايرجى معه الانكشاف وعلى تقدير الانكشاف فالاصباح لايكون افضل منه عندي لما اقاسي من الهموم والاحزان فيه كما اقاسيها في الليل فالليل قد شارك النهار في مقاساة الهموم لاشتراكهما في علتها وهي فراق الحبيب فطلب النهار ليس لخلو عنها بل لان بعض الشر اهون من بعض (قوله في وسعه) اي وسع الليل وقد يقال انه يجوز التكليف بما ليس في الوسع لان التكليف بالمحال جائز فيمكن ان يكون هذا منه فالاحسن في التعليل ان يقول لان الليل ليس مما يؤمر ويخاطب

ففي الاباحة كأن المخاطب توهم ان الفعل محظور عليه فاذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فدفع ذلك وسوى بينهما (والتمني نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلي) بصبح وما الاصباح منك بامثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل

لانه ينبغى ان يكون المكلف عاقلا يفهم الخطاب (قوله تمنى ذلك اى الانجلاء فكأنه يقول ليتك تنجلى (قوله من تباريح الجوى) التباريح بالحاء المهملة الشدائد جمع تبريح بمعنى الشدة والجوى بالجيم الحرقة وشدة الوجد من حزن او عشق (قوله ولاستطالته الخ) علة مقدمة على المعلول وهو قوله كأنه لاطماعية اى وكأنه لاطماعية له فى انجلاء تلك الليلة لاستطالتها اى لعدها طويلة جدا وهو عطف على قوله اذ ليس فى وسعه فهو دليل آخر على انه ليس الغرض طلب الانجلاء فكان للتعليل (قوله فلهذا) اى فلاجل عدم الطماعية فى الانجلاء والانكشاف حمل الامر على التمنى ليناسب حال التشكى من الاحزان والهموم وشدتها لانه لايناسبها الاعدم الطماعية فى انجلاء الليل وذلك لانها لكثرتها ولزومها لليل بعد الليل معها لا يزول ولذا جرت العادة بان من وقع فى ورطة وشدة يتسارع بالاياس ويتشكى منها ما ظهر البعد النجاء واما لو كانت مرجوة الانكشاف لم تستحق التشكى من ليلها الملازمة له (قوله والدعاء) هو كما قال الشارح الطلب على سبيل التضرع اى التذلل والخضوع سواء كان الطالب ادنى او اعلى او مساويا فى الرتبة وعلى هذا لو قال العبد لسيده على وجه الغلظة اعتقنى كان امرا ولذلك يعد الامر من العبد سوء ادب لان الامر لايكون الامع استعلاء كما تقدم والعلاقة بينه وبين الامر الاطلاق والتقييد وكذا يقال فى الالتماس الآتى (قوله والالتماس) ويقال له السؤال (قوله لمن يساويك رتبة) اى فى الرتبة وانظر هل المراد المساواة فى نفس الامر او ولو بحسب زعم المتكلم ولعل الثانى هو الظاهر (قوله بدون الاستعلاء) اى حال كون ذلك القول كائنا بدون الاستعلاء اى اظهار العلو المعتبر فى الامر اى وبدون التضرع المعتبر فى الدعاء فقوله بدون استعلاء قيد فى الالتماس ولا يأتى فى الدعاء ثم ان ظاهر ما تقرر ان مناط الامرية فى الطلب هو الاستعلاء ولو من الادنى ومناط الدعاء فى الطلب التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالسيد مع عبده ومناط الالتماس فى الطلب هو التساوى مع نفى التضرع والاستعلاء وعلى هذا اذا صدر الطلب من الاعلى للادنى فى الرتبة كالسيد مع عبده او صدر من الادنى للاعلى رتبة من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد من هذه الثلاثة وهو بعيد والظاهر انه التماس وحينئذ فالمدار فيه على نفى الاستعلاء والتضرع سواء صدر من الاعلى او من الادنى رتبة او من الشخص لمساويه وحينئذ فلامفهوم لقول المصنف لمن يساويك كما هو المستفاد من كلامهم ولعل المصنف انما خص المساوى بالذكر نظرا للشأن لان الطلب بدون الاستعلاء وتخضع شأنه ان يكون من المساوى كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك رتبة) مع ان المساواة تستلزم عدم الاستعلاء (قوله قد سبق ان الاستعلاء لايستلزم العلو) اى لايكون لازما للعلو بل قد يوجد العلو بدون استعلاء وقد يوجد الاستعلاء بدون علو لان الاستعلاء كما مر عد الآمر نفسه عاليا بان يكون الطلب الصادر منه على وجه الغلظة وهذا المعنى اى جعل الآمر نفسه عاليا فى امره يصح من المساوى فى نفس الامر

اذ ليس ذلك فى وسعه لكنه تمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولاستطالته تلك الليلة كأنه لاطماعية له فى انجلائها فلهذا يحمل على التمنى دون الترجى (والدعاء) اى الطلب على سبيل التضرع (نحو رب اغفر لى والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء) والتضرع فان قيل اى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك رتبة قلت قد سبق ان الاستعلاء لايستلزم العلو

ومن الادنى لان دعاوى النفس اكثر من ان تحصى وحينئذ فيحتاج لقوله بدون استعلاء مع قوله لمن يساويك لاخراج الامر (قوله فيجوز ان يتحقق) اى الاستعلاء من المساوى لان المنافى للمساواة انما هو العلو لا الاستعلاء (قوله ثم الامر) اى صيغته (قوله قال السكاكى حقه الفور) اى حقه ان يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الامر فى اول اوقات الامكان وجواز التراخى مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين ايضا فاذا قيل افعل معناه افعل فور او لا يدل على التراخى الا بالقرينة ومتى انتفت انصرف للفور ومن جملة ما رد به على ذلك القول انه لو كان مدلول الامر الفور لغة لاحتيج لزيادة الفور فى حده ومقابل هذا القول يقول ان صيغة الامر مدلولها طلب ماهية الفعل مطلقا لا بقيد المرة او التكرار ولا بقيد الفورية او التراخى فيكون المأمور ممتثلا للامر بالاتيان بالفعل المأمور به على سبيل الفور او التراخى ولا يتعين احدهما فى مدلولها الا بقرينة (قوله لانه الظاهر من الطلب) اى انما كانت صيغة الامر حقها الفور لان كون الفعل المطلوب بها مطلوبا على الفور هو الظاهر من الطلب لان مقتضى الطبع فى كون الشىء مطلوبا انه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه فى الحين كما اذا قلت اسقنى فالمراد طلب السقى حينئذ وهذا شأن الطلب فى الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب ولا يخفى ان بيان كون الفور هو الظاهر بما ذكر مشتمل على اثبات اللغة بالعقل مع انها لا تثبت الا بالنقل وايضا استفادة فورية السقى انما هى لقرينة العطش (قوله عند الانصاف) اى عند انصاف النفس لا عند الحمية والجدال (قوله كما فى الاستفهام والنداء) فانه لا خفاء انهما يقتضيان الفور فالاول يقتضى فورية الجواب عن المستفهم عنه والثانى يقتضى فورية اقبال المنادى ولا يظهر لاقتضائهما الفورية سبب سوى كونهما للطلب مع اشتراط امكان المطلوب والامر كذلك فيشاركهما فى اقتضاء الفورية ولا يقال ان هذا قياس فى اللغة واللغة لا تثبت بالقياس على التحقيق لانا نقول ليس المراد القياس بل المراد ان هذا قرينة مقوية على ان حقه الفور كذا ذكر الشيخ يس واعترضه العلامة اليعقوبى بان الامر ان لم يكن مقيسا عليهما فلا معنى لدلالتهما على ان الامر يعتبر فيه ما يعتبر فيهما (قوله عند الامر بشىء) اى بفعل من الافعال (قوله بخلافه) اى بضده كما يظهر من تمثيل الشارح وقوله بعد الامر بخلافه اى وقبل فعل ذلك الخلاف (قوله الى تغيير الامر الاول) متعلق بتبادر اى يتبادر الفهم فيما ذكر الى تغيير المتكلم بالصيغة الامر الاول بالامر الثانى (قوله دون الجمع وارادة التراخى) اى من غير ان يتبادر ان المتكلم اراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير ان يتبادر ان المتكلم اراد جواز التراخى فى احد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وبهذا تعلم ان الجمع والتراخى متقاربان بان لانه متى جاز التراخى امكن الجمع لان احد الامرين او كلاهما على التراخى ويلزم من تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور كذا قرر ابن يعقوب ومقتضى كلام

فيجوز ان يتحقق من المساوى بل من الادنى ايضا (ثم الامر قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب) عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء (ولتبادر الفهم عند الامر بشىء بعد الامر بخلافه الى تغيير) الامر (الاول دون الجمع) بين الامر (وارادة التراخى) فان المولى اذا قال لعبده قم

الشارح ان المعنى من غيران يتبادر ان المتكلم اراد الجمع بين الامرين مع ارادة تراخي احدهما (قوله حتى المساء) اى الى المساء فهى غاية والغاية لابدلها من مبدأ والمناسب هنا ان مبدأها عقب ورود الصيغة اى اضطجع زمانا طويلا من هذا الوقت الى المساء وانما قيد بذلك ليتحقق التراخي فانه اذا قال قم ثم قال اضطجع وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون ممتثلا على الفور بخلاف ما اذا امره بعد الامر بالقيام بالاضطجاع زمانا فانه يفهم منه انه غير الامر الاول بالامر الثانى ويلزم من تغيير الاول انه على الفور حيث غيره بما ينفيه (قوله مع تراخي احدهما) اى القيام والاضطجاع اى احدكان وارادة القيام فقط وهم ويرد هذا الدليل الذى ذكره المصنف بان تغيير الامر الاول بالثانى واقتضاء الفورية انما نشأت من القرينة وهى قوله الى المساء فى المثال لان العادة جارية بان مطلق القيام لا يراد به التأخير الى الليل ولما امره بالاضطجاع المبدو بوقت ورود الصيغة الى المساء فهم تغيير الاول فلو خلا الكلام عن القرينة كما لو قال له قم ثم قال له اضطجع من غيران يزيد الى المساء لم يتبادر التغيير (قوله وفيه نظر) اى فيما قاله السكاكى من اقتضاء الامر الفورية نظر والنظر فيه راجع للنظر فى دليله ويحتمل ان المراد وفيه اى وكل من دليليه نظر (قوله لانا لانسلم ذلك) اى ما ذكر من الدليلين اعنى التبادر والظهور (قوله عند خلو المقام عن القرائن) اى وان المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهو قوله حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغة اعنى قول السيد اضطجع والحاصل ان الفورية والتراخي انما يستفاد ان من القرائن فان انتفت تعين ان يكون المراد طلب الماهية مطلقا (قوله وهو طلب الكف) اى الطلب اللفظى المفيد للكف عن الفعل لان المراد النهى اللفظى لانه هو الذى من اقسام الانشاء لا النهى النفسى (قوله طلب الكف عن الفعل) اى من حيث انه كف عن فعل فلا ينتقض بكف لانه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث انه كف عن فعل لانه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث انه فعل لا من حيث انه كف عن فعل آخر وان كان لازما ولا يخرج عن التعريف الا بترك الفعل لانه طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقوله طلب الكف عن الفعل اى الانتهاء عنه بالاشتغال بضده اى او طلب ترك الفعل على الخلاف الآتى ولعل الشارح اقتصر على الاول ولم يتعرض للثانى هنا اشارة الى ارجحية القول الاول (قوله استعلاء) اى على طريق طلب العلو وقد تقدم ما فيه فى الامر (قوله وله حرف واحد) اى لا حرفان ولو قال وله صيغة واحدة كان احسن ليفيد انه ليس له صيغة اخرى كما انه ليس له حرف آخر (قوله لا الجازمة فى قولك لا تفعل) اى فى قولك ابتداء لا تفعل واحترز بذلك عن لا النافية التى تجزم اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة وربطت الفرس لا تنفلت واوثقت العبد لا يفر فليست من حروفه خلافا لمن قال انها من حروفه بناء على انها جنس حرف الجزم وان كان معناها النفى والى الجزم بها فى تلك الحالة ذهب ابن مالك وولده

ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما (وفيه نظر) لانا لانسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن (ومنها) اى من انواع الطلب (النهى) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى قولك لا تفعل

ووجهه الفراء بان الجزم على تأويل ان لم اوثقه يفر وان لم اربطها تفلت وخالف الخليل وسيبويه وسائر البصريين في ذلك وقالوا بوجوب الرفع وقول المصنف لا الجازمة اى لفظا او محلا نحو لا تفعلن يا زيد ولا تضربن يا هندات (قوله وهو كالامر في الاستعلاء) اى فكما ان صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل استعلاء كذلك صيغة النهي موضوعة لطلب الترك استعلاء وقول الشارح لانه اى الاستعلاء المتبادر للفهم اى والتبادر امارة الحقيقة لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلا قرينة دل على الحقيقة واعلم ان في صيغة النهي اختلافا كالاختلاف في صيغة الامر من كونها موضوعة لطلب الترك الجازم وهو الحرمة او الغير الجازم وهو الكراهة او القدر المشترك بينهما وهو طلب الترك استعلاء فيشمل التحريم والكراهة والاول هو قول الجمهور والاخير هو قول المصنف وهو كالامر في الاستعلاء واما لفظ نهي فدلوله الصيغة التي تستعمل للتحريم والكراهة اتفاقا وقيد المصنف التشبيه بالامر بالاستعلاء ليفيد انه ليس فيه ما قيل في الامر بالنسبة الى الفور والتكرار فان النهي للفور والتكرار جزما لانه لدفع المفسدة فعلى هذا اذا قيل لا تشرب الخمر لا يعد ممتثلا للنهي الا اذا كف في الحال فلو شرب بعد النهي ثم كف لا يكون ممتثلا لعدم الفور الذي اقتضاه النهي والمراد بتكرار الكف دوامه فاذا عاد بعد الكف لا يكون ممتثلا وقال السكاكي الاشبه ان النهي والامر ان وردا لقطع الواقع كأن يقال للمتحرك اسكن ولا تتحرك كان مدلولهما المرة وان وردا للاتصال فدلولهما الاستمرار كأن يقال للمتحرك تحرك ولا تسكن ومحصله ان كلا من الامر والنهي المطلق لا دلالة له على شئ من التكرار وعدمه بل كل منهما مفوض الى القرينة فان كان المراد منهما معا قطع الفعل الواقع في الحال كانا للمرة وان كان المراد منهما اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار والدوام في جميع الازمنة التي يقدر المكلف عليها وما قاله خلاف التحقيق والتحقيق عندهم الاول (قوله وقد يستعمل) اى النهي بمعنى صيغته وحاصله ان صيغة النهي قد تستعمل في غير ما وضعت له على جهة المجاز كالتهديد والدعاء والالتماس واختلف فيما وضعت له فقيل انها وضعت لطلب كف النفس بالاشتغال باحد اضداده وقيل انها وضعت لطلب ترك الفعل اى لطلب عدمه (قوله في غير طلب الكف) الاضافة للعهد اى الطلب الذي مع الاستعلاء السابق بان يكون لا طلب اصلا او طلب بدون استعلاء وقوله كما هو اى طلب الكف عن الفعل مذهب البعض اى كما هو معناه الاصلي على مذهب البعض وهم الاشاعرة فانهم يقولون ان مدلول النهي طلب الكف عن الفعل استعلاء فتعلقه اى المطلوب به فعل هو كف النفس عن الفعل وكلامه يقتضي ان النهي حقيقة في الطلب المذكور الاعم من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقا ان الامر حقيقة فيما يعم الايجاب والندب والجمهور على ان النهي حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الايجاب (قوله كما هو) اى طلب الترك مذهب البعض اى كما هو المعنى الاصلي للنهي

وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم (وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض

(او) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فانهم اختلفوا فى ان مقتضى النهى كف النفس من الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل و هو نفس ان لا تفعل (كالتهديد كقولك لعبد

على مذهب البعض وهو ابوهاشم الجبائى وكثير من المعتزلة فيقولون ان مدلول النهى طلب عدم الفعل فتعلقه اى المطلوب به هو عدم الفعل المعبر عنه بالترك واستدل الاولون وهم الاشاعرة بان عدم الفعل نفى محض وهو غير مقدور للمكلف ولا يكلف الا بافعال لكونها مقدورة للشخص وبان عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون اثرا للقدرة الحادثة فتعين ان يكون متعلق النهى الكف المذكور اذ هو فعل يحصل بشغل النفس بضد المنهى عنه واجاب ابوهاشم بان دوام عدم الفعل واستمراره مقدور باعتبار ان الشخص قادر ان يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه فعدم الفعل من هذه الجهة يكون مقدورا وصالحا لان يكون اثرا للقدرة الحادثة واستدل ابوهاشم لماقال بان الناس يمدحون من دعى الى الزنى وتركه وان لم يخطر ببالهم انه فعل الضد ورد عليه باناً لا نسلم انهم يمدحونه على عدم الفعل بل يمدحونه على فعل الضد وهو كف النفس عن الزنى بالاشتغال بغيره فتحصل من هذا ان الاشاعرة يقولون المطلوب بالنهى الكف والمعتزلة يقولون المطلوب به الترك فعلى الاول لا يحصل الامتثال بالترك لا عن قصد كأن ترك ذاهلا او ناسيا لان الكف يستدعى تقدم الشعور بالمكفوف عنه ويحصل الامتثال بالترك المذكور على الثانى لان عدم الفعل لا يستدعى الشعور به فان قلت يلزم على الاول اثم من ترك شرب الخمر مثلا ذهولا اونسيانا لعدم امتثاله ولا قائل بذلك قلت الامتثال شرط الثواب واما انتفاء الاثم فيكفى فيه عدم الفعل وعلى القول الثانى وهو ان المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتيا بمقتضى النهى كما قلنا لكن لابد فى الثواب من نية الترك المستلزمة للشعور ثم ان قولهم ان كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل بمن لا داعية له كالانبياء وايضا حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الاخير فقد عاد الامر الى انه لا قدرة على المنهى بسبب التلبس بالضد مطلقا والاثم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى عنه ولو بلا شعور والثواب لابد فيه من النية على كلا القولين ولذا قيل ان القول الاول قريب من الثانى وان الخلف بينهما لا تظهر له ثمرة بينة آه يعقوبى (قوله بالاشتغال الخ) متعلق بمحذوف اى ويتحقق كف النفس عن الفعل بالاشتغال الخ وليس متعلقا بكف لاقتضائه ان مدلول النهى الكف مع الاشتغال مع ان مدلوله الكف فقط كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو نفس ان لا تفعل) اى نفس عدم الفعل و فسره بذلك لان الترك يطلق على انصراف القلب عن الفعل وكف النفس عنه على فعل الضد وعلى عدم فعل المقدور قصدا على ما فى المواقف وهذه المعانى ليس شئ منها بمرادهنا وانما المراد عدم فعل المقدور مطلقا كذا فى عبد الحكيم واذا علمت ان الترك يطلق على ما ذكر فلا اعتراض على الشارح فى تفسيره الترك بعدم الفعل (قوله كالتهديد) اى كالتخويف والتوعد وهذا مثال لغير الطلب الذى تستعمل فيه صيغة النهى مجازا

(قوله لاتمتثل امرى) اى اتولك امرى وانما كان هذا تهديدا للعلم الضرورى بان السيد لايأمر عبده بترك امتثال امره لان المطلوب من العبد الامتثال لاعدمه ودل على التوعد استحقاقه العقوبة بعدم الامتثال والتهديد خبر فى المعنى اذ كأنه قال له سترى مايلزمك على ترك الامر والعلاقة بين النهى والتهديد السببية لان النهى عن الشئ يتسبب عنه التخويف على مخالفته (قوله وكالدعاء والالتماس) عطف على قوله كالتهديد واورد عليه انه لايصح التمثيل بهما لاستعمال صيغة النهى فى غير طلب الكف او الترك لان كلامنهما طلب كف على القول الاول وطلب ترك على القول الثانى لاعلى سبيل الاستعلاء وقد يجاب بان فى كلام المصنف حذفا والتقدير وقد تستعمل فى غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق بغير الطلب اصلا كالتهديد وبالطلب لاعلى وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس كما يرشد اليه اعادة الكاف اوان اضافة طلب للكف للعهد اى فى غير طلب الكف المعهود وهو ما كان على جهة الاستعلاء كما اشرنا الى ذلك سابقا وحاصل ماذكره الشارح ان صيغة النهى قد تستعمل فى الدعاء مجازا وذلك اذا كانت على وجه التخضع والتذلل كقولنا ربنا لاتواخذنا وقد تستعمل للالتماس وذلك اذا كانت من المساوى بدون استعلاء وتخضع كقولك لانعص ربك ايها الاخ والعلاقة بين النهى وبينهما الاطلاق لان النهى موضوع لطلب الكف استعلاء فاستعمل فى مطلق طلب الكف على جهة المجاز المرسل (قوله وهذه الاربعة) اى ماصدقاتها لامفهوماتها (قوله يجوز تقدير الشرط الخ) اعلم ان ظاهر المتن ان الامر والنهى اذاخليا عن الاستعلاء كما فى الدعاء والالتماس لايجوز تقدير الشرط بعدهما الا بقرينة لدخولهما فى قوله ويجوز فى غيرها لقرينة مع ان النحاة جعلوا التقدير فى جواب الامر والنهى وهما يشملا نهما والمراد بقوله يجوز تقدير الشرط بعدها اذا كان مابعدها يصلح ان يكون جزاء لذلك الشرط كما يؤخذ من الامثلة والافلا نحو قولك اين بيتك اضرب زيدا فى السوق اذلامعنى لقولنا ان تعرفنى بيتك اضرب زيدا فى السوق فكلام المصنف مجمل لايفهم منه المراد صريحا اوجبه الاختصار والاتكال على المواقف وقد اشار الشارح فى حله لبيان المراد ثم ان مراد المصنف بالجواز فى الجملة والافاذا قصدت السببية وجب الجزم وان لم تقصد وجب الرفع على الصفة او الحال او الاستيناف على حسب المراد فعبر بيجوز نظرا لجواز رفع مابعدهما على الاستيناف ولوضوح كونه جوابا ثم ان ظاهر المصنف ان صيغة الامر والنهى والتمنى اذا استعملت فى غير معانيها الحقيقة لايجوز تقدير الشرط بعدها يعنى مع اداته ولابد من هذا لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير اداته نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ولو قال تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لايكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم ان هذه الاربعة قرائن للحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييدها مع غيرها بوجود القرينة فى قوله بعد

لايمتثل امرك لاتمتثل امرى) وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر (وهذه الاربعة) يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى (يجوز تقدير الشرط بعدها)

و في غيرها لقرينة ليس للاستغناء عن القرينة بل لان الحذف معها لاينفك عن القرينة لانها نفسها قرائن ثم لايخفى ان حذف الشرط من مباحث الايجاز وليس له تعلق بهذا المقام فالبحث عنه هنا من فضول الكلام (قوله مجزوما بان المضمرة مع الشرط) اى مع اضمار الشرط وفيه اطلاق الشرط على نفس الفعل وهو صحيح كما يطلق على نفس ان وعلى التعليق الحاصل بين الجملتين فهو مشترك وماذكره المصنف والشارح من ان الجزم بالاداة المقدرة مع فعل الشرط احد اقوال في المسئلة وقيل ان الجازم نفس تلك الامور الاربعة من غير حاجة الى تقدير شرط اصلا وذلك لتضمنها فعل الشرط واداته وقيل الجزم بهذه الامور لنيابتها عن فعل الشرط واداته من غير تضمين وهذان القولان متقاربان وقيل ان الجازم لام مقدرة (قوله اى ان ارزقه الخ) اعلم ان الشرط المقدر اما نفس مضمون الطلب المذكور ان كان صالحا واما لازمه وقد مثل المصنف للمقدر فيه اللازم في التمني بقوله كقولك الخ فالتمني هو ان يكون له مال هو الذى يقدر شرطا لكن لما كان وجود المال بالرزق عبر عنه به ولما كان المراد من الاستفهام تعريف المسؤل عنه وهو مكان البيت حتى كأنه يقول عرفني مكان بيتك قدر الشرط من معنى التعريف (قوله اى ان تعرفنيه الخ) الاظهر ان اعرفه لان السبب هو المعرفة سواء كانت بتعريف المخاطب او بدونه (قوله ان لاتشتمني) يفهم من تقدير المصنف الشرط في الامثلة المذكورة ان الشرط يقدر من جنس ماقبله من اثبات او نفي ففي لاتشتم يقدر ان لاتشتم كما قال المصنف لا ان تشتم وفي اكرمني يقدر ان تكرمني لا ان لم تكرمني لان الطلب لايشعر بذلك وشتم من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى بيان تقدير الشرط بعد الاربعة المذكورة وحاصله ان هذه الاربعة للطلب والمتكلم بالكلام الطلبي اما ان يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر واما ان يكون مقصوده المطلوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب فاذا ذكر بعد الكلام الطلبي مايصلح توقفه على المطلوب ظن المخاطب ان المطلوب مقصود لاجل ماذكر بعد الطلب لالنفسه فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الشيء الذى يصلح توقفه على المطلوب فناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام (قوله على الكلام الطلبي) اى بخلاف الكلام الخبرى فان الحامل عليه افادة المخاطب لمضمونه اولازم مضمونه (قوله امالذاته) اى وهذا نادر (قوله اولغيره) اى او مقصود الغير ذاته بحيث يتوقف ذلك الغير على حصول ذلك المطلوب وهذا هو المناسب فقول الشارح على حصوله اى حصول المطلوب وقوله وهذا اى توقف ذلك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشرط فاذا ورد جزاء عقب الامر نحو اكرمك كان المطلوب مقصودا لغيره فاكرام المخاطب للمتكلم مقصود لاجل اكرام المتكلم للمخاطب واذا اقتصر على ذلك الامر نحو اكرمني بلا زيادة كان محتملا

وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط (كقولك) في التمني (ليت لي مالا انفقه) اى ان ارزقه انفقه (و) في الاستفهام (اين بيتك ازرك) اى ان تعرفنيه ازرك (و) في الامر (اكرمني اكرمك) اى ان تكرمني اكرمك (و) في النهي (لا تشتمني يكن خيرالك) اى ان لاتشتمني يكن خيرالك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم امالذاته

لان يكون مقصودا لذاته ولايكون مقصودا لغيره فاذا كان المطلوب مقصودا لذاته فلايقدر الشرط بخلاف ماإذا قصد لغيره (قوله لتوقف الخ) علة لقوله اولغيره اى اومقصودا للمتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) اى لازم له اذالشرط هوالتعليق و يلزمه التوقف (قوله فاذا ذكرت الطلب) اى الكلام الطلبي وقوله بعده اى بعدذلك الطلب وقوله ماأى شيئا وقوله يصلح توقفه اى توقف ذلك الشئ نحوا كرمك بعدا كرمنى بان قلت مثلا اكرمنى اكرمك فقد ذكرت الطلب وهواكرمنى وذكرت بعده مايصلح توقفه على المطلوب الذى هو الاكرام المتعلق بالمخاطب بخلاف اين بيتك اضرب زيدا فى السوق فان ضرب زيد فى السوق لايصلح ان يتوقف على معرفة البيت اللهم الاان يكون المراد اضرب زيدا فى السوق امام بيتك (قوله غلب الخ) جواب اذا وكون فاعل والمطلوب مثل اكرام المتكلم فى المثال السابق (قوله لذلك) اى لاجل ذلك المذكور بعده وهو مايصلح توقفه على المطلوب (قوله لالنفسه) اى لالنفس ذلك المطلوب (قوله فيكون اذا) اى اذا ذكر بعده مايصلح توقفه على المطلوب وغلب الخ (قوله معنى الشرط) وهوتوقف الشئ على الشئ (قوله فى الطلب) اى فى الكلام الطلبي وهو متعلق بظاهر الذى هوخبر يكون وقوله مع ذلك الشئ اى الذى يصلح توقفه على المطلوب وهو الجزاء وهومتعلق بالطلوب اى فيكون معنى الشرط ظاهرا فى الكلام الطلبي المصاحب لذكر ذلك الجزاء اى وحينئذ فناسب تقدير الشرط لوجود معناه فى الكلام وقد يقال الكلام مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلبي له فتأمل (قوله ولماجعل الخ) هذا جواب عما يقال ان المصنف قدذكر ان الامور التى يقدر الشرط بعدها اربعة مع ان النحاة عدوها خمسة بزيادة العرض فاوجه مخالفة المصنف لهم وحاصل الجواب ان العرض لما كان مولدا من الاستفهام وليس مستقلا كان داخلا فيه فذكر الاستفهام مغن عنه والنحاة نظروا الى التفصيل فعدوها خمسة وان كانت ترجع الاربعة على جهة الاجمال (قوله خمسة) اى والحال ان المصنف ذكر انها اربعة فربما توهم ان المصنف اغفل ذكر جزم الجواب بعد العرض الذى هوالخامس فى كلامهم ولاوجه له اشار الخ واعترض على الشارح بان النحاة جعلوا الاشياء التى يضمر الشرط بعدها اكثر من خمسة لان ظاهر عباراتهم تشمل الدعاء والالتماس والتحضيض بل والترجى عند بعضهم وكذلك الخبر الذى بمعنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه الاان يقال كلام الشارح مبنى على قول من جعل الدعاء والالتماس داخلين فى الامر بناء على انه طلب فعل غيركف فقط وعلى قول من يقول لاجزاء للترجى ولاجزم بعده اوانه رأى دخول الترجى فى التمنى والتحضيض فى العرض كذا قيل وفيه ان هذا الجواب لم يتم بالنظر لورود الخبر الذى بمعنى الطلب (قوله اشار المصنف الى ذلك) اى الى رد ذلك اى الى رد جعلها خمسة وانه كان عليهم ان يجعلوها اربعة لان العرض مولد من الاستفهام (قوله

اولغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا ولما جعل النحاة الاشياء التى يضمر الشرط بعدها خمسة اشار المص فى ذلك بقوله

(واما العرض كقولك الا تنزل عندنا تصب خيرا) اى ان تنزل تصب خيرا (فتولد من الاستفهام) وليس شيئا آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفى امتنع حمله على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا فتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (فى غيرها اى فى غير هذه المواضع (لقرينة) تدل عليه (نحو) ام اتخذوا من دونه اولياء

واما العرض) اى وهو طلب الشئ طلبا بلاحث وتأكيد اى وكذا التحضيض وهو طلبه مع تأكيد وحث كقولك هلا تنزل تصب خيرا فهما مولدان من الاستفهام لانهما لايكونان الامع آلته فيكونان داخلين فيه فذكره مغن عنهما (قوله فتولد من الاستفهام) اى الانكارى لانه فى معنى النفى وقد دخل على فعل منفى فيفيد ثبوت الطلب ولاشك ان الاستفهام الانكارى اصله الحقيقى حمل على الانكار لمناسبة المقام المقتضى لاظهار محبة ضد مدخوله فالعرض مولد من الاستفهام الحقيقى وان كان بواسطة فسقط مايقال ان الذى يقدر الشرط بعده الاستفهام الحقيقى والعرض لم يتولد منه وانما تولد من الانكارى وحينئذ فلايكون ذكر الاستفهام مغنيا عن العرض كذا قرر شيخنا العدوى وبما علمت من ان هذا الاستفهام انكارى وان انكار النفى اثبات ظهر لك صحة تقدير الشرط مثبتا بعده لان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها اعنى الاثبات والنفى فلا يجوز تقدير المثبت بعد المنفى وبالعكس خلافا للكسائى المجوز لذلك تعويلا على القرينة (قوله وليس) اى العرض (قوله لان الهمزة فيه) اى فى المثال المذكور الممثل به للعرض وحاصله ان الهمزة فى المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منفى و يمتنع حمله على حقيقته وهو الاستفهام عن عدم النزول للعلم به فحمل على الانكار لعدم النزول فتولد منه عرض النزول على المخاطب وطلبه منه قوله امتنع حمله اى حمل الاستفهام فى المثال (قوله للعلم بعدم النزول) اى والاستفهام الحقيقى انما يكون عند الجهل وقد يقال ان العلم بعدم النزول فى الحال لايمنع ان يراد حقيقة الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل كما تقول لمن تعلم عدم سفره الآن انسافر غدا الا ان يقال هذا تعليل لعدم ارادة الاستفهام عن عدم النزول فى الحال وفى الكلام مقدمة مطوية وهى وليس المراد الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل اذ السؤال عنه لايتعلق به غرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا او استقبالا مع تعلق الغرض به (قوله مثلا) راجع للنزول اى اوللعلم بعدم الحديث (قوله فتولد عنه) اى عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقته (قوله قرينة الحال) اى وهو العلم بعدم النزول والاضافة للبيان وقوله فتولد منه اى بواسطة حمله على الانكار لان انكار النفى يتولد منه طلب ضده ومحبته ففى المثال المذكور انكار عدم النزول يتضمن طلب النزول وعرضه على المخاطب فيكون اللفظ الموضوع لطلب الفهم مستعملا فى طلب الحصول (قوله وطلبه منه) تفسير لما قبله (قوله ويجوز تقدير الخ لما ذكر المصنف تقدير الشرط بعد الامور الاربعة السابقة اشار الى تفهم الحكم وانه جائز فى غيرها ايضا تكثيرا للفائدة وتأنيسا بتقديره (قوله فى غيرها) اى بعد غيرها (قوله اى فى غير هذه المواضع) يعنى التى جزم فيها المضارع فلا يرد ان قوله ام اتخذوا للاستفهام فيكون داخلا فيما سبق لان الاستفهام هنا غير حقيقى بل توبيخى بمعنى لاينبغى ان يتخذ غير الله وليا والذى مر الاستفهام الحقيقى (قوله لقرينة تدل عليه)

(وذلك)

وذلك كالفاء في الآية الداخلة على الجملة الاسمية فانها تدخل في تلك الحالة على جواب الشرط مع دلالة للاستفهام في الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواه تعالى وليا (قوله فالله هو الولى) هذه الجملة دليل لجواب الشرط المحذوف اى ان ارادوا وليا بحق فليتخذوا الله وحده لانه هو الولى لانفس الجواب وذلك لان ولايته سبحانه وتعالى وجوبها ثابت مطلقا اى سواء ارادوا اتخاذ ولى ام لم يريدوه وحينئذ فارادة الولى لا تكون سببا في كون الله تعالى هو الولى فلا معنى لتعليقه على ذلك الشرط ثم ان تعريف المسند وضمير الفصل لقصر الافراد كما يشير له قول الشارح فالله هو الذى يجب ان يتولى وحده لان الآية نزلت في حق المشركين القائلين بشركة الغير مع الله في كونه وليا معبودا بالحق وليس لقصر القلب على ما وهمه بعضهم وهذا الوهم نشأ له من قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء ورد عليه بان افظ دون تستعمل للافراد ايضا (قوله اى ان ارادوا اولياء بحق) اى بلا فساد ولاخلل وصفا وذاتا لا حالا ومآلا (قوله ان يتولى) بضم الياء اى يتخذ وليا وقوله ويعتقد الخ تفسير لماقبله (قوله وقيل الخ) وجه مقابلة هذا لما قاله المصنف ان المصنف يجعل الفاء في الآية رابطة لجواب شرط مقدر وهذا القيل يجعل الفاء للتعليل وليست عاطفة لجملة على جملة اخرى ولا حاجة الى تقدير الشرط وحاصل هذا القيل ان الاستفهام هنا انكارى بمعنى النفى والنفى هنا يصح ان يترتب عليه ما بعد الفاء ترتب العلة على المعلوم والسبب على المسبب اذ لا شك انه لو قيل ولا ينبغى ان يتخذ غير الله وليا بسبب ان الله هو الولى بحق كان المعنى صحيحا وحينئذ فلا داعى لتقدير الشرط لعدم الحاجة اليه وحينئذ فالفاء للسببية عطفت جملة السبب على المسبب (قوله انكار توبيخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها انكار توبيخى وهذا الاختلاف فيه على القولين وذلك لان ام منقطعة بمعنى بل والاصل بل اتخذوا والاستفهام للانكار واولياء نكرة في سياق النفى فتفيد العموم وحينئذ فيكون قوله ام اتخذوا من دونه اولياء انكار الكل ولى غير الله سبحانه وتعالى من غير خلاف بين القولين وانما الخلاف في الفاء هل هي لمجرد العطف كما هو هذا القول او انها رابطة لجواب الشرط المقدر كما يقول المصنف فمحط المخالفة بين القولين قول الشارح وحينئذ يترتب الخ (قوله بمعنى انه لا ينبغى الخ) اشار الى ان هذا الاستفهام الانكارى بمعنى النفى وان المنفى انما هو الانبغاء لا الاتخاذ لانه واقع (قوله وحينئذ) اى وحين اذا كان ذلك الاستفهام انكاريا بمعنى النفى (قوله يترتب عليه الخ) اى ترتب السبب على المسبب بحسب الوجود او ترتب المسبب على السبب بحسب العلم (قوله كما يقال الخ) هذا تنظير متفق عليه وذلك لان الفاء هنا للسببية لترتب ما بعدها على ما قبلها ترتب العلة على المعلوم وليست رابطة لجواب شرط مقدر فمثلها الفاء في الآية لان ام اتخذوا في معنى لا ينبغى ان يتخذوا (قوله وفيه نظر) اى في ذلك القيل نظر (قوله اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ) ما نكرة واقعة على اللفظ وفيه صفة لها وقوله معنى الشئ فاعل بالظرف والشئ مضاف اليه

(فالله هو الولى اى ان ارادوا اوليا بحق) فالله هو الذى يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد وقيل لا شك ان قوله ام اتخذوا انكار توبيخ بمعنى انه لا ينبغى ان يتخذ من دونه اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فالله هو الولى من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغى ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ

قوله وفيه صفة لها الخ لا يخفى ما في هذا الاعراب من المساهلة والاصوب ان يقال ان جملة فيه معنى الشئ صفة اوصلة لما وان جملة حكمه حكم ذلك الشئ جملة اسمية في موضع نصب خبر ليس تأمل (مصححه)

وهو واقع على اللفظ ايضا وقوله حكمه بالنصب خبر ليس والضمير المضاف اليه يرجع الى ما وحكمه الثاني منصوب على انه مفعول مطلق اى ليس حكمه كحكمه وضميره راجع للشئ اى ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر مثلا الهمزة التي للانكار في قوله ام اتخذوا وان كان فيها معنى لا ينبغي لكن ليس حكمها حكم لا ينبغي لان الفاء بعد لا ينبغي للتعليل بخلافها بعد ام اتخذوا (قوله والطبع) اى العقل (قوله لا تضرب زيدا) بضم الباء على ان لا نافية اى لا ينبغي ان تضربه وقوله بالفاء اى التعليلية العاطفة لجملة خبرية على مثلها قوله استفهام انكار) اى حال كونه استفهام انكار بمعنى لا ينبغي (قوله فانه لا يصح الا بالواو او الحالية) اى لا بالفاء لما فيها من عطف الجملة الخبرية على الانشائية وان كان الاستفهام بمعنى النفي فقولنا اتضرب زيدا في معنى لا تضرب زيدا اى لا ينبغي ان تضربه واعترض على ما ذكره الشارح من عدم صحة الفاء بقول ابي تمام

❊ اهاولت ارشادى فعقلى مرشدى ❊ ام اشتقت تأديبى فدهرى مؤدبى ❊

واجيب بان مراد الشارح عدم صحة مثل قولنا اتضرب زيدا فهو اخوك على ان تكون الفاء تعليلا للنفي الضمني والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما ذكره العلامة السيد في شرح المفتاح ولا نقض لذلك بقول ابي تمام لجواز ان تكون الفاء فيه تعليلا للنفي المقدر اى لا حاجة لي الى ارشادك لان عقلي مرشدي كما ذكر وامثله في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير لا جدوى للتحسر وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل السيد في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي للتعليل لانه ليس بمعنى الماضي ولا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام الشموله الماضي على ان القرينة قائمة بان مصب الانكار اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بزمان فتدبر اهـ فنارى (قوله وهو طلب الاقبال) اى طلب المتكلم اقبال المخاطب حسا او معنى فالاول كيا زيد والثاني نحو يا جبال ويا سماء والمراد الطلب اللفظي لانه هو الذي من اقسام الانشاء (قوله بحرف) الباء للآلة (قوله نائب مناب ادعو) اى ولكون الحرف نائبا مناب ادعو لا يجزم الفعل بعده جوابا ولا يقال ان فيه دلالة على طلب الاقبال فكأنه قيل اقبل وحينئذ فيجزم الفعل في جوابه لانا نقول مفاد الحرف ومدلوله ادعو واما الاقبال فهو مطلوب باللزوم لان الانسان انما يدعى للاقبال فليس فيه ما هو كالتصريح بالشرط كما في الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل فقيل اقبل جاز جزم الفعل جوابا بان يقال مثلا اعطك ومن هذا تعلم ان الشئ الضمني ليس كالصريح آه يعقوبي ومن هذا يعلم ان جعل النداء من اقسام الطلب لدلالته على طلب الاقبال لزوما تأمل ❊ واعلم ان الحروف التي يطلب بها الاقبال النائبة مناب ادعو خمسة منها الياء وهيا وهما موضوعان لنداء البعيد وقد ينزل غير البعيد وهو الحاضر منزلة

والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يصح الا بالواو الحالية (ومنها) اى من انواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو

البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة فيجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اعلاء الصوت اولتنزيل المنادى منزلة ذى غفلة لعظم الامر المدعوله حتى كأن المنادى غافل عنه مقصر لم يف بما هو حقه من السعى والاجتهاد الكلى فيستعملان له فتقول مثلا هيا فلان تهيأ للعرب عند حضوره ومنها اى والهمزة موضوعان لنداء القريب وقد ينزل البعيد منزلة القريب ويستعملان فيه تنبيها على انه حاضر فى القلب لايغيب عنه اصلا حتى صار كالمشهود الحاضر كقوله

❊ اسكان نعمان الاراك تيقنوا ❊ بانكم فى ربع قلبى سكان ❊

ومنها يا واختلف فيها فقال ابن الحاجب انها حقيقة فى القريب والبعيد لاستعمالها فيهما على السواء ودعوى المجاز فى احدهما خلاف الاصل وقال الزمخشرى انها حقيقة فى البعيد ولا تستعمل فى القريب الا بمجاز التنزيله منزلة البعيد اما لاستبعاد الداعى نفسه عن مرتبة المنادى اى تصور نفسه فى مكان بعيد عن تلك الحضرة كقولنا يا الله مع انه اقرب الينا من حبل الوريد او للتنبيه على عظم الامر المدعو اليه وعلو شأنه حتى كان المنادى مقصر فى امره غافل عنه مع شدة حرصه على الامتثال له نحو يا ايها الرسول بلغ او للحرص على اقبال المنادى اى الرغبة والرضى بذلك فصار اقباله كالبعيد لان النفس اذا اشتد حرصها على الشئ صارت كل ساعة قبل وقوعه فى غاية البعد فتقول ياغلام بادر بالماء فانا عطشان ونحو ياموسى اقبل او للتنبيه على بلادة المنادى فكأنه بعيد من التنبيه لايسمع نحو تنبه يا ايها الغافل واسمع او لانحطاط شأنه فكأنه بعيد عن مجلس الحضور نحو من انت ياهذا (قوله لفظا او تقديرا) اى حالة كون ذلك الحرف ملفوظا به كيازيد او مقدرا نحو يوسف اعرض عن هذا (قوله اى صيغة النداء) من اضافة الدال للمدلول (قوله فى غير معناه) اى الاصلى فيكون استعمالا لصيغته فى ذلك الغير مجازا واعلم ان بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة او مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا المبحث آه اطول (قوله وهو طلب الاقبال) اى الطلب المتقدم فالاضافة للعهد وهذا بيان لمعناه الاصلى (قوله كالاغراء) هو الحث على لزوم الشئ وهذا بيان لغير معناه (قوله لمن اقبل) اى اليك او الى من حضر معك (قوله يتظلم) حال من فاعل اقبل اى مظهر الظلم احدله وبث الشكوى به (قوله قصدا) حال من الكاف فى قولك اى كقولك هذا اللفظ حال كونك قاصدا به اغراءه (قوله وحثه على زيادة التظلم) تفسير لاغراءه والتظلم هو الشكاية من الظلم وعبر بالزيادة لان اصل التظلم حاصل منه (قوله الشكوى) يقال شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاية اذا اخبرت عنه بسوء فهو مشكى ومشكو (قوله لان الاقبال حاصل) علة لمحذوف اى ولست قاصدا بقولك يامظلوم طلب اقباله بان الاقبال حاصل والحاصل لايحصل والحاصل ان قولك يامظلوم لمن جاء يتظلم ليس المراد به طلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض به اغراء ذلك المتظلم على زيادة التظلم وبث الشكوى وحينئذ فاللفظ الموضوع

لفظا او تقديرا (وقد تستعمل صيغته) اى صيغة النداء (فى غير معناه) وهو طلب الاقبال (كالاغراء فى قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم) قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل

لطلب اقبال المخاطب على المتكلم مستعمل فى طلب اقباله على الامر الذى يناديه له على جهة المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق والتقييد (قوله والاختصاص) هو فى الاصل قصر الشئ على الشئ وفى الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير باسم ظاهر صورته صورة منادى اومعرف بأل او بالاضافة او بالعلمية فمثال كون الدال على التخصيص المذكور صورة المنادى قولك انا افعل كذا ايها الرجل ومثال المعرف بأل قولك نحن العرب اسخى من بذل ومثال الاضافة نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ومثال العلمية كقوله ﴿ بنا تميما يكشف الضباب ﴾ والدلالة على التخصيص المذكور بذى العلمية نادر فى كلامهم ثم ان الغرض من الاختصاص اما الافتخار كما اذا تضمن التخصيص بذلك الحكم الترفع كما فى قولك نحن العرب اقرى الناس للضيف ونحو على ايها الجواد يعتمد الفقير او المسكنة والتواضع كما فى قولك انا ايها المسكين اطلب المعروف ونحو انى ايها العبد فقير الى الله او مجرد تأكيد مدلول الضمير كقولك انا ايها الرجل اتكلم فيما يتعلق بمصالحى (قوله انا افعل كذا ايها الرجل) انا مبتدأ او جملة افعل كذا خبره واى مبنى على الضم فى محل نصب مفعول لمحذوف وجوبا اى اخص والرجل بالرفع نعت لاى باعتبار لفظها والجملة فى محل نصب على الحال واعلم انك اذا قلت يا ايها الرجل كانت بالطلب الاقبال وايها منادى مبنى على الضم فى محل نصب والرجل نعت لاى وفى الحقيقة هو المنادى واى وصلة لنداء ومفيدة تخصيص المنادى بطلب الاقبال الذى استفيد من يا فاذا قلت انا اكرم الضيف ايها الرجل كان معناه انا اكرم الضيف فى حال كونى مختصا من بين افراد الرجال باكرام الضيف فقولك ايها الرجل افاد تخصيص مدلول الرجل بالاكرام الذى نسب لمدلول انا وهو المتكلم فقولك ايها الرجل بيان لمدلول انا فاصل ايها الرجل كما علمت فى حال النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال فاطلق عن قيده وهو طلب الاقبال ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضمير كالاكرام فيكون مجازا مرسلا علاقته الاطلاق والتقييد وظهر لك ان المجاز فى ايها وانت خبير بان هذا خروج عن الموضوع اذ كلامنا فى استعمال صيغة النداء كيا فى غير معناه مجازا وهنا الذى استعمل فى غير معناه الاصلى ايها الرجل وهو ليس صيغة النداء كما لا يخفى واجيب بان ايا لما كثر استعمالها مع ادوات النداء نزلت منزلة ادواته كذا قرر شيخنا العدوى رحمه الله تعالى (قوله اصله) اى الاصل فيه ان يستعمل فى مقام تخصيص المنادى بطلب الخ اى ولو كان المنادى هو المتكلم وذلك عند قصده تجريد منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل فى هذا المثال (قوله ثم جعل) اى ايها الرجل مجردا عن طلب الاقبال اى بنقله لمطلق التخصيص لان المتكلم لا يطلب اقبال نفسه فان هذا الباب يجئ فى المتكلم اما وحده او مع الغير (قوله ونقل) اى ثم نقل بعد التجريد عن طلب الاقبال الى تخصيص مدلوله بما نسب اليه وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد فايها الرجل خبر مستعمل بصورة النداء

والاختصاص فى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل) فقولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد باى وو صفه المخاطب بل مادل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم

تجوزا كما استعمل الامر بصيغة الخبر نحو احسن بزيد و الخبر بصيغة الامر نحو و الوالدات يرضعن (قوله الى تخصيص مدلوله) اى مدلول ايها الرجل و هو ذات المتكلم هنا المعبر عنها بالضمير (قوله بما نسب اليه) اى بالحكم الذى نسب اليه و ربط به كافعل كذا فى المثال المذكور و الجار و المجرور متعلق بتخصيص و ضمير اليه للمدلول و انما كان الحكم الذى هو افعل كذا منسوبا للمدلول اى و مرتبطا به لما علمت ان مدلولها المتكلم المعبر عنه بالضمير و قد اخبر بذلك الحكم عن الضمير (قوله اذ ليس المراد الخ) علة لقوله و نقل الخ اى و انما نقل عن اصله لما ذكر لانه ليس الخ و اذا كان المراد من اى و وصفها مادل عليه ضمير المتكلم السابق و لم يرد به المخاطب كان قولنا ايها الرجل و ماماثله صورته صورة النداء و ليس بنداء و حينئذ فلا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا لا حقيقة كما فى يا زيد و لا مجازا كما فى المتعجب منه و المندوب فانهما منادى دخلهما معنى التعجب و التفجع فمعنى يا للماء احضر ايها الماء حتى يتعجب منك و معنى يا محمداه احضر يا محمد فانا مشتاق اليك فلما لم يبق فى الكلام معنى النداء اصلا كره التصريح باداته كذا نقل عن الشارح (قوله و وصفه) و هو الرجل فى المثال المذكور فانه بمعنى الكامل المختص (قوله المخاطب) خبر ليس (قوله بل مادل) اى المراد باى و وصفه معنى دل عليه اى على ذلك المعنى و قوله ضمير فاعل دل و قوله المتكلم اى الذى هو انا فى المثال السابق مثلا فمراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله فايها الخ) تفريع على ماتقدم من قوله ثم نقل الخ اى اذا علمت انها نقلت عن معناها الاصلى و هو النداء فاعلم انه التزم فيها حكم المنقول عنه من البناء على الضم لان كل مانقل من باب الى آخر فاعرابه على حسب ما كان عليه كما فى العناية (قوله مضموم) اى مبنى على الضم لانه نكرة مقصودة فى محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص (قوله و الرجل مرفوع) اى على انه صفة لاى نظرا للفظها و الرفع هنا اتفاقا كما فى الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم اجاز نصبه و الحاصل ان ضم اى و رفع تابعها حكاية لحالهما فى النداء بان نقلا بحالهما فى النداء و استعملا فى غيره و بهذا اندفع مايقال اذا كانت اى معمولا لاخص و لم يكن معه نداء اصلا لا لفظا و لا معنى لم يكن هناك مايقتضى البناء على الضم و رفع التابع ثم ان المراد بالرفع هنا الضم و هو ضم اتباع لا بناء فاندفع مايقال انظر ما العامل للرفع فى هذا التابع اذ لا يصح ان يكون هو العامل فى المتبوع او نظيره لان اخص هنا انما يقتضى النصب لا الرفع و كذلك ادعو و انادى فى باب النداء انما يقتضى النصب و هذا الاشكال جار فى سائر توابع المنادى المرفوعة سواء كان المنادى ايا او غيرها قال الدمامينى و لم اقف له على جواب و لا حاجة لما تكلفه بعضهم من ان العامل فيه عامل المتبوع باعتبار تكيفه بكيفية المبنى للمجهول او نظيره و يقدر مبنيا للمجهول (قوله و المجموع الخ) ظاهره مجموع ايها الرجل و فيه نظر اذ الحال انما هو جملة الاختصاص اعنى الفعل المقدر اعنى اخص فكان الاولى ان يقول فى محل نصب على انه مفعول الفعل

و الرجل مرفوع و المجموع فى محل نصب على انه حال و لهذا قال (اى متخصصا) اى مخصصا (من بين الرجال) و قد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة نحو يا لله و التعجب نحو يا للماء و التحسر و التوجع كما فى نداء الاطلال و المنازل و المطايا

المقدر الذى هوحال و اجاب الشيخ يس بانه يمكن الاعتذار بان العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر فى متعلقه حكم على متعلقه بانه فى محل نصب على الحال تسمحا ثم ان كون الجملة الاختصاصية فى محل نصب على الحال ليس بلازم اذقدتكون معترضة لامحل لها وذلك فى صورة ماذاكان الدال على التخصيص معرفا بال نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف فان الجملة الاختصاصية هنامعترضة بين المبتدأ والخبر لامحل لها من الاعراب ولايصح جعلها حالية اذ لايصح نصب الحال عن المبتدأ عن سيبويه ومن تبعه (قوله ولهذا قال الخ) اى مفسرا للمراد من الجملة الواقعة حالا (قوله متخصصا الخ) اى انا افعل كذا حال كونى متخصصا بهذا الفعل من بين الرجال لما فى ذلك من الصعوبة (قوله اى مختصا) بيان لحاصل المعنى و اتى بهذا البيان دفعالتوهم تعين التأويل بمتخصصا الزائد فى الحروف المفيد لكثرة التخصيص و اشارة الى ان زيادة البناء هنالم تفد شيأ بل متخصصا مثل مختصا (قوله وقد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة الخ) اى على سبيل المجاز المرسل من استعمال ماللاعم فى الاخص وذلك لان صيغة النداء موضوعة لمطلق طلب الاقبال فاستعملت فى طلب الاقبال اى لخصوص الاغاثة (قوله يالله) اى ياالله اقبل علينا لاغاثتنا (قوله والتعجب) العلاقة بينه وبين النداء المشابهة من جهة انه ينبغى الاقبال على كل من المنادى والمتعجب منه (قوله ياللماء) يقال ذلك عند مشاهدة كثرته اوكثرة حلاوته اوبرودته او وفائه تعجبا منها فكأنه لغرابة الكثرة المذكورة يدعوه ويستحضره ليتعجب منه (قوله والتحسر والتوجع) العلاقة بين النداء وبين هذه الاشياء المشابهة فى كون كل ينبغى الاقبال عليه بالخطاب للاهتمام به وامتلاء القلب بشأنه (قوله كما فى نداء الاطلال) هذه امثلة التحسر ولايظهر ان شيئا منها مثال للتوجع وان اوهم صنيعه خلاف ذلك ولذلك عبر ابن يعقوب بقوله ومنها التحسر والتحزن كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء الموجع منه والمتفجع عليه آه ومثال التوجع يامرضى وياسقمى والاطلال جمع طلل وهو ماشخص من آثار الديار وذلك كقوله

* الاعم صباحا ايها الطلل البالى * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى *

(قوله والمنازل) كما فى قولك يامنزلى ويامنزل فلان متحسرا او متحزنا عليه وكما فى قول الشاعر

* امامنازل سلمى اين سلماك * من اجل هذا بكيناها بكيناك *

اى من اجل عدم وجدان سلمى بكينا على سلمى وبكينا على المنازل فقوله بكيناها اى بكينا على سلمى وقوله بكيناك اى وبكيناك اى بكينا عليك ايها المنازل (قوله والمطايا اى الابل كما فى قولك ياناقة ابى وياناقتى تحسرا عليها وكما فى قوله

* ياناق جدى فقد افنت اناتك بى * صبرى وعمرى وانساعى واحلاسى

الاناة كقناة التأنى والاحلاس جمع حلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهوما ينسج عريضا للتصدير اى للحزام فى صدر البعير (قوله

(وماشبه)

وماشبه ذلك) عطف على الاستغاثة وذلك كالبدبة وهى نداء المتوجع منه اوالمتفجع عليه كقولك يارأساه ويامحمد اه كأنك تدعوه وتقولله تعال فانا مشتاق اليك (قوله ثم الخبر) اى الكلام الخبرى وهو مادل على نسبة خارجية تطابقه اولاتطابقه (قوله قد يقع) اى مجازا لعلاقة اوغيرها مما سيأتى بيانه قريبا (قوله موقع الانشاء) وهوالكلام الذى لم يقصد مطابقته النسبته الخارجية ولاعدم مطابقته لما لانسبة له خارجا وانما توجد نسبته بنفسه (قوله اما للتفاؤل) اى ادخال السرور على المخاطب كأن يقصد طلب الشئ وصيغة الامر هى الدالة عليه فيعدل عنها الى صيغة المضى الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا بتحققه (قوله بلفظ الماضى) متعلق بيقع وانما قيد بلفظ الماضى لان التفاؤل لايكون الابه لابالمضارع ولابالاسم (قوله وفقك الله للتقوى) اى اللهم وفقك فعبر بالفعل الماضى الدال على تحقق الحصول موضع الانشاء لادخال السرور على المخاطب بتحقق حصول التقوى (قوله فى وقوعه) ضمن الحرص معنى الرغبة فلذاعداه بفى ولم يعده بعلى ويشير للتضمين المذكور قول الشارح اذا عظمت رغبته (قوله يكثر تصوره اياه) بفتح ياء يكثر ورفع تصوره على الفاعلية (قوله فربما يخيل اليه) اى غير الحاصل حاصلا وحاصله ان الطالب لشئ اذا عظمت رغبته فيه كثر تصوره له وانتقشت صورة مطلوبه فى خياله فيخيل له ان مطلوبه غير الحاصل حاصل من زمان ماض فيعبر بالماضى المفيد للحصول للدلالة على الحرص فى وقوعه لان التعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول اللازم لكثرة التصور الملزوم لكثرة الرغبة والحرص فى وقوعه (قوله والدعاء) مبتدأ وقوله يحتملهما خبر واشار المصنف بذلك الى ان اظهار الحرص والتفاؤل لاتنافى بينهما فللبليغ احضارهما معا فى التعبير بصيغة الماضى عن الطلب وله استحضار احدهما (قوله اى التفاؤل واظهار الحرص) اى يحتمل انه يريد التفاؤل بوقوع الرحمة للمخاطب قصدا لادخال السرور عليه اويريد اظهار الحرص فى الوقوع حيث عبر بالماضى لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة قضاء لحق المخاطب اويريدهما معا (قوله فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات) لانه انما يقول مايسمع منه غير ملاحظ لشئ من الاعتبارات المناسبة لمقامات ايراد الكلام وعلى هذا فالمراد بالبليغ من يراعى ماذكر لكونه له قوة على ذلك ولو لم يكن له قوة فى سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد فيكفى لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما ولايلزم ان يكون لقصدهما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ كذا فى يس وقوله عن هذه الاعتبارات اعترض بان الاولى ان يقول عن هذين الاعتبارين واجيب بان غير البليغ لما كان ذاهلا عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل مايلاحظه البليغ عبر الشارح بالجمع كذاقرر شيخنا العدوى وتأمله (قوله اوللاحتراز) اى التحرز والتباعد ولايكون هذا بلفظ الماضى وكذا مابعده بل بلفظ المضارع (قوله كقول العبد للمولى

قوله اى اللهم وفقك الاولى فى التفسير ان يقول ادعو الله ان يوفقك مثلا اذ لايجمع بين خطابين لمخاطبين تأمل (مصححه)

وماشبه ذلك (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل) بلفظ الماضى دلالة على انه كأنه وقع نحو وفقك الله للتقوى (اولا ظهار الحرص فى وقوعه) كامر فى بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شئ يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقنى الله لقاءك (والدعاء بصيغة الماضى من البليغ) كقوله رحمه الله (يحتملهما) اى التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (اوللاحتراز عن صورة الامر) كقول العبد للمولى

ينظر المولى الى ساعة دون النظر لانه فى صورة الامر وان قصدبه الدعاء او الشفاعة (اوحمل المخاطب على المطلوب بان يكون) اى المخاطب (ممن لايحب ان يكذّب الطالب) اى ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك تأتينى غدا مقام ائتنى تحمله بالطف وجه وجه على الاتيان لانه ان لم يأ تك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر (تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير

اى اذا حول عنه وجهه (قوله لانه فى صورة الامر) اى المشعر بالاستعلاء المنافى للادب (قوله وان قصدبه) اى بالامر والواو للحال اى والحال انه قاصد بذلك الامر الدعاء او الشفاعة قال المولى عبدالحكيم لم يذكر فى الكتب المشهورة فى الاصول الشفاعة من معانى الامر ولعلها داخلة فى الدعاء فان الطلب على سبيل التصريح ان كان لنفسه فهو دعاء وان كانت لغيره فهو شفاعة فالمراد بالدعاء هنا مايكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة آه وعلى هذا فقول الشارح وان قصدبه الدعاء اى كما فى هذا المثال وقوله او الشفاعة كما فى قول عمرو لسيد العبد المعرض عنه ينظر المولى الى عبده ساعة وفى بعض النسخ والشفقة ومعناه طلب العبد من سيده ان يشفق عليه (قوله اوحمل المخاطب على المطلوب) اى على تحصيل المطلوب لكن لا بسبب اظهار الرغبة بل بسبب كون المخاطب لايحب تكذيب المتكلم فالباء فى قوله بان يكون للسببية والحاصل انه قد يعبر بالخبر موضع الانشاء لاجل حمل المخاطب وهو السامع على تحصيل المطلوب لكون المخاطب لايحب تكذيب المتكلم فلما يلقى له الكلام الخبرى المقصود منه الانشاء يسعى ويبادر فى تحصيل المطلوب خوفا من نسبة المتكلم للتكذيب والفرض ان المخاطب لايحب ذلك وظهر لك من هذا ان المخاطب بفتح الطاء فى المحلين لان المراد به السامع (قوله ان يكذب الطالب) بصيغة المبنى للمفعول مع تشديد الذال مع ورفع الطالب على النيابة كما يشير لذلك قول الشارح اى ينسب اليه الكذب (قوله كقولك) اى ايها المتكلم وقوله لصاحبك اى الذى هو المخاطب وقوله لايحب اى ذلك الصاحب وقوله تحمله اى تحمل صاحبك بهذا القول (قوله من حيث الظاهر) اى واما من حيث نفس الامر فلا كذب لان كلامك فى المعنى انشاء ولايتصف بصدق ولابكذب قال الشارح فى المطول واستعمال الخبر فى هذه الصور يعنى الاربعة التى ذكرها المصنف مجاز لاستعماله فى غير ماوضع له ويحتمل ان يجعل كناية فى بعضها آه قال المولى عبد الحكيم اراد ببعضها الصورتين الاخيرتين اللتين وقع فيهما الفعل المستقبل موقع الطلب بان يقال ان حصول الفعل فى الاستقبال لازم لطلب الفعل فى الحال فذكر اللازم واريد الملزوم بخلاف الصورتين الاوليين اللتين وقع فيهما الفعل الماضى موقع الطلب فان حصول الفعل فى الزمان الماضى ليس لازما لطلب الفعل فلايصح جعلهما كناية بل تعين كونهما مجازا اما مرسلا لعلاقة الضدية اوبالاستعارة لعلاقة تشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفاؤل اوللحرص على حصوله آه قال ابن السبكى فى عروس الافراح وماذكر من الكناية فيه نظر لانه اذاجعل ذلك الخبر من باب الكناية كان خبرا لفظا ومعنى والفرض انه انشاء بصيغة الخبر فتأمله (قوله فى كثير الخ) انما قال فى كثير ولم يقل جميعه لان المسند فى الخبر قديكون مفردا وقد يكون جملة بخلاف المسند فى الانشاء فانه لايكون الا مفردا كذا قيل ويرد عليه هل زيدا ابوه قائم فان قيل هو فى تأويل هل قام

ابوزيد قلنا وكذلك الخبر وقيل انما قال فى كثير لان بعض ماتقدم لايجرى فى الانشاء لان التأكيد فى الانشاء لايكون للشك او الانكار من المخاطب ولا ترك التأكيد لخلوه من الايقاع والانتزاع بل لكونه بعيداً من الاقبال او قريبا منه وقيل انما قال فى كثير لان حذف المسند لايكون فى الانشاء بخلاف الخبر واشارة الى ان ماذكر من الاحوال فى الابواب الخمسة فى الخبر لايتأتى فى كل باب من تلك الابواب الخمسة بالنسبة لكل نوع من انواع الانشاء وهى الاستفهام والتمنى والامر والنهى والنداء وان كان ماذكر يأتى فى بعضها فتأمل (قوله والقصر) معطوف على احوال بخلاف ماقبله فانه معطوف على المضاف اليه (قوله فليعتبره الناظر) اى فليراع النظر فى احوال الكلام ذلك الكثير الذى وقع فيه الاشتراك بين الخبر والانشاء بالنسبة للانشاء حسبما عرفه بالنسبة للخبر فيما تقدم فان من له نور البصيرة وقوة الادراك لايخفى عليه اعتبار ذلك فى الانشاء كالخبر (قوله اما مؤكد) كقولك اضرب اضرب فى تأكيد الامر بالضرب لاقتضاء المقام (قوله او غير مؤكد) كقولك اضرب بدون تكرار ولا يجرى فى الانشاء التخريج على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأكيد وتركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس (قوله اما محذوف) كأن يقال عند السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم اوقاعد (قوله او مذكور) كأن يقال ابتداء هل زيد قائم املا (قوله الى غير ذلك) اى واستمر فى الذكر لغير ذلك من كونه مقدما او مؤخرا كقولك فى التقديم هل زيد قائم وفى التأخير هل قائم زيد وكونه معرفا كما مثل اومنكرا كهل رجل قائم او امرأة وكذلك المسند فيه اما اسم كقولك هل زيد قائم اوفعل كقولك هل زيد يسافر غدا ومطلق كالمثالين او مقيد بمفعول كهل انت ضارب عمرا او بشرط كهل انت قائم ان قام عمرو ولايأتى حذف المسند فى الانشاء بخلاف الخبر كما فى عبدالحكيم وكذلك التعلق او النسبة فى الانشاء اما بقصر كلا تضرب الازيدا او بغيره كلا تضرب زيدا اوليضرب زيد عمرا واعلم ان الاعتبارات المناسبة لهذه الاحوال السابقة فى الخبر تجرى فى الانشاء فيقال قدم المسند اليه فى الانشاء لان التقديم هو الاصل ولامقتضى للعدول عنه وحذف لكون ذكره كالعبث لدلالة القرينة عليه كأن تقول فى السؤال عن زيد بعد ذكره هل عالم اوجاهل وذكر للتعويل على اقوى الدليلين العقل واللفظ وعرف بالاضمار كهل انانائل مرادى منك لان المقام للتكلم او الخطاب كهل انت قائم او الغيبة كهل هو قائم واكد لكون المخاطب بصدد الامتناع من الامتثال كقولك لن يصحبك عند ابائه بادر بفعل كذا وعلى هذا القياس

والله الهادى للصواب ❁

مماذكر فى الابواب الخمسة السابقة) يعنى احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة فى لطائف الكلام مثلا الحكم الانشائى اما مؤكد او غير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف اومذكور الى غير ذلك

واليه المرجع والمآب * تم الجزء الاول بحمدالله تعالى
وحسن توفيقه * وصلى الله
تعالى على سيدنا
محمد وآله وصحبه
وسلم آمين

وقد تم طبع الجلد الاول من هذه الحاشية اللطيفة ويليها
الجلد الثانى منها بعونه تعالى

فهرست المجلد الاول من حاشية العلامة الدسوقى على مختصر المعانى للسعد

تمت

مم

م